

جامعة الدول العربية
الواقع والطموح

علي محافظة

علي الدين هلال

حسين البحارنة

حسن نافعة

محمد السيد سليم

عبد الحسن زلزلة

محيي الدين صابر

حسين جميل

غسان العطية

احمد صدقي الدجاني

جميل مطر

مجدي حماد

عبد الحميد الموافي

ناصيف حتي

محمد لبيب شقير

غسان سلامة

كلمة شكر

يشكر مركز دراسات الوحدة العربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تمويلها عقد الندوة.

كما يشكر المركز صندوق النقد العربي على مساهمته في تمويل نشر هذا الكتاب الخاص بالندوة.

الا ان المركز وحده يتحمل مسؤولية تنظيم الندوة ونشر كتابها.



مركز دراسات الوحدة العربية

جامعة الدول العربية
الواقع والطموح



علي محافظة
علي الدين هلال
حسين البحارنة
حسن نافعة
محمد السيد سليم
عبد الحسن زلزلة
محيي الدين صابر
حسين جميل
غسان العطية
احمد صدقي الدجاني
جميل مطر
مجدي حماد
عبد الحميد الموافي
ناصيف حتي
محمد لبيب شقير
غسان سلامة

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً :«مرعربي»
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى
بيروت : نيسان / ابريل ١٩٨٣

المحتويات

القسم الثاني
المجالات الاساسية لنشاط الجامعة العربية

القسم الثالث
الجامعة العربية وعلاقات العرب بالعالم

القسم الرابع
الجامعة العربية كمنظمة اقليمية

القسم الخامس
الجامعة العربية والمستقبل

المشاركون (*)

ابراهيم بشير الغويل	مستشار قانوني (ليبيا)
د. احمد صدقي الدجاني	مركز التخطيط الفلسطيني ـ منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت)
د. احمد طربين	استاذ بجامعة دمشق (دمشق)
د. احمد يوسف احمد	مدرس العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ متخصص في العلاقات الدولية
الاخضر ابراهيمي	مستشار رئاسة الجمهورية (الجزائر)
اديب الجادر	عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية (جنيف)
اسامة الغزالي حرب	خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة الاهرام (القاهرة)
اسعد الاسعد	الامين العام المساعد للشؤون الاجتماعية والثقافية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
امين هويدي	باحث في الشؤون العربية وقضايا الامن القومي (القاهرة)
جميل مطر	مدير دائرة الابحاث ـ جامعة الدول العربية (تونس)
جوزيف مغيزل	محام ـ عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
د. حسن نافعة	مدرس بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
د. حسين البحارنة	وزير دولة للشؤون القانونية (البحرين)
حسين جميل	نقيب المحامين العراقيين سابقاً (بغداد)
حلمي شعراوي	خبير بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(تونس)

(*) المعلومات الواردة عن الاساتذة المشاركين هي كما حددها كل منهم على بطاقة اشتراكه . (المحرر)

د. حمدية محمود زهران	رئيسة قسم الاقتصاد ـ كلية التجارة وادارة الاعمال ـ جامعة حلوان (القاهرة)
د. خلدون ساطع الحصري	مستشار بوزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة (بيروت)
د. خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت)
الرشيد ادريس	سفير (تونس)
د. سامي عفيفي حاتم	استاذ في كلية التجارة وادارة الاعمال ـ جامعة حلوان (القاهرة)
د. سعد الدين ابراهيم	استاذ علم الاجتماع ـ الجامعة الاميركية في القاهرة (القاهرة)
د. صادق شعبان	استاذ محاضر ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية ـ الجامعة التونسية (تونس)
طاهر رضوان	الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
د. الطاهر لبيب	استاذ بالجامعة التونسية (تونس)
عادل محمود حسين	باحث وصحافي (القاهرة)
د. عبد الحسن زلزلة	الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
عبد الحميدمحمد الموافي	باحث في العلوم السياسية (سلطنة عمان)
د. عبد العال الصكبان	مستشار مكتب الشؤون الاقتصادية ـ مجلس قيادة الثورة (بغداد)
عبد العزيز عاشوري	مدير ادارة الآداب ـ وزارة الثقافة والعلوم (تونس)
د. عبد القادر زغل	استاذ جامعي (تونس)
عبدالله آدم	مستشار الامين العام ـ السكرتير التنفيذي لصندوق المعونة الفنية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
د. عبد الملك عودة	استاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
عبد المنعم الرفاعي	رئيس وزراء سابق (عمان)
عدنان رؤوف	الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية (عمان)
د. عزيز صدقي	رئيس وزراء سابق (القاهرة)
د. علي خليفة الكواري	باحث (قطر)
د. علي الدين هلال	استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
د. علي محافظة	استاذ في قسم التاريخ ـ الجامعة الاردنية (عمان)
د. غسان سلامة	استاذ في العلوم السياسية ـ جامعة القديس يوسف (بيروت)

د. غسان العطية	رئيس الادارة العامة للاعلام ـ جامعة الدول العربية(تونس)
د. غسان مزاحم	سكرتير ثان بالمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل (دمشق)
د. فخري قدوري	الامين العام ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (عمان)
د. قسطنطين زريق	استاذ شرف ـ الجامعة الاميركية في بيروت (بيروت)
لطفي الخولي	كاتب ـ رئيس تحرير مجلة الطليعة سابقاً (القاهرة)
د. مجدي حماد	خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (القاهرة)
د. محمد الباقي الهرماسي	استاذ في الجامعة التونسية (تونس)
محمد التازي	سفير المملكة المغربية في تونس (تونس)
محمد حسنين هيكل	صحافي (القاهرة)
د. محمد الرميحي	استاذ علم الاجتماع ـ جامعة الكويت (الكويت)
محمد سيد احمد	صحافي ـ مؤسسة الاهرام (القاهرة)
د. محمد السيد سليم	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
محمد صديق شنشل	محام (بغداد)
د. محمد عزيز شكري	استاذ ورئيس قسم القانون الدولي (دمشق)
د. محمد عصفور	استاذ بكلية الحقوق ـ مستشار قانوني (تونس)
د. محمد لبيب شقير	المستشار الاقتصادي لصندوق النقد العربي (ابو ظبي)
محمد محمد فايق	وزير سابق (القاهرة)
د. محمود الحمصي	باحث متفرغ ـ مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
محمود رياض	الامين العام السابق لجامعة الدول العربية (القاهرة)
د. محيي الدين صابر	المدير العام ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (تونس)
د. مسارع حسن الراوي	رئيس الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار(بغداد)
د. مصطفى الفيلالي	ممثل تونس لدى اللجنة الاستشارية المغربية ـ عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية (تونس)
د. مصطفى المصمودي	سفير (تونس)
د. مفيد محمود شهاب	المستشار القانوني للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت)
ممدوح عزام	نائب الامين العام المساعد للشؤون القانونية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
المنجي الفقيه	رئيس مكتب الامين العام ـ جامعة الدول العربية(تونس)
منح الصلح	سياسي ومفكر لبناني (بيروت)
المنصف الماي	مستشار الامين العام ـ رئيس الادارة العامة لشؤون فلسطين ـ جامعة الدول العربية (تونس)

ميشال ابو جودة	رئيس تحرير جريدة النهار (بيروت)
د. ناصيف حتي	باحث - الادارة العامة للعلاقات الدولية - جامعة الدول العربية (تونس)
د. هشام بو قمرة	استاذ في الجامعة التونسية (تونس)
د. يحيى الجمل	استاذ في كلية الحقوق - جامعة القاهرة (القاهرة)
د. يوسف صايغ	مستشار اقتصادي - عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)

كلمة الافتتاح الأولى[1]

الشاذلي القليبي

ايها السادة

من دواعي الاعتزاز والأمل أن تشهد هذه الندوة المتعلّقة بمستقبل الجامعة - جامعة الدول العربية - هذا العدد من رجال الفكر والسياسة من مختلف الاقطار ، ومن بينهم ثلة بارزة ممن تحملوا مسؤوليات وطنية ، او قومية عالية .

وان الاستجابة الواسعة التي حظيت بها دعوة مركز دراسات الوحدة العربية لدليل واضح على عمق القلق الذي يساورنا جميعاً عندما تتجه افكارنا الى مستقبل العمل العربي المشترك . ولكن الحضور ، عدداً ونوعاً ، يؤكدون ، بمساهمتهم في هذا اللقاء ، ايمانهم بالمستقبل ، وثقتهم بأن العمل المشترك هو الطريق الوحيد لبناء كرامة شعوبنا ، مجتمعة امة واحدة ، ولبناء مناعة دولنا ، منتظمة صفاً متماسكاً .

ولا شك أن العمل العربي المشترك يتعرّض لجملة من التحديات لم يسبق ان واجه مثلها مجتمعة ، وبالحدة نفسها . فبلداننا مدعوة الى الاضطلاع بمسؤوليات جسيمة لتنمية المجتمعات العربية ، وتطويرها بحسب ما تفتحه امكانات العصر من آفاق . ولكنها مضطرة ، في الوقت نفسه ، الى الذود عن حياضها وحياض الأمة ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، الى صيانة ذاتيتها الحضارية ، كي لا تتفسخ وتذوب في خضم التأثيرات الاجنبية .

وهذه التحديات الثلاثة ، تعلم بلداننا حق العلم أنها لا تقدر على كسبها ما لم تتوفّق الى تنظيم علاقاتها تنظيماً يصبح معه العمل المشترك شاملاً وغير قابل للانتكاس ، بسبب ما يطرأ على العلاقات الثنائية .

ولكن جدلية التعاون تصطدم احياناً كثيرة بجدلية معاكسة ناشئة عن اختلاف

المصالح العاجلة ، في بعض المجالات ، بين هذه وتلك من بلداننا بحسب تقلّب الظروف وتطور الاوضاع .

عن التناقض الذي يحصل بين جدلية التضامن وجدلية التنازع ، تنشأ هذه الحدة التي تتميّز بها الخلافات العربية ، وما يصحبها ، في نفوس المعنيين بالأمر قبل سواهم ، من مرارة لا يمكن تعليلها الا بحدّة الوعي لخطورة هذا التناقض ووخز الضمير القومي عند تغلب المنطق القطري .

ذلك أن العلاقات العربية نسيج وحدها ، تقوم على ثنائية لا نعرف لها مثيلاً ، اذ هي من جهة ، علاقات بين دول مستقلة يفترض فيها مبدئياً أن لا تكون مصالحها متطابقة في كل الاحوال ، ولكنها ، في الوقت نفسه ، ومن وراء تعدد الدول ، روابط تنفذ الى مستوى النسيج الاجتماعي والثقافي والحضاري ، مع القناعة بأن هذا الاشتراك انما يعد بمثابة صلة الرحم بين الشعوب العربية ، وأنه عن هذه الصلة تتولد اخلاقية تجبُّ منطق الدولة .

هذه الثنائية في العلاقات العربية هي المسؤولة عن تمزّق الضمير العربي بين وجهتي نظر اصبحتا ، بالنسبة الى الفكر العربي ، وجهتي تقويم متناقضتين ، مع ما يستتبع من حمية ، تناقضاً لم يبلغ حيز الحوار قط ، واصبح الرهان فيه ، اقرب الى القضايا الخلقية ، منه الى قضية تتعلق بمستقبل مجتمعات معينة .

وعن تداخل وتصارع هذين المنطقين ، في هذا المناخ الخلقي المحتدم ، نشأت الصعاب التي اعترضت العمل العربي المشترك ، منذ قيام الجامعة ، سنة ١٩٤٥ حين لم يكن اعضاؤها الّا سبع دول ، كلها من المشرق ، ولمّا تستكمل بعد سيادتها الوطنية .

ولكن هذا الصراع تفاقم لما اصبح منطق الامة منسحباً على دول في المشرق والمغرب ، تباعد بينها المسافات الشاسعة ، وتكتنفها اوضاع مختلفة ، وتتفاوت روابطها مع العالم الخارجي ، حجماً ونوعية .

فالدول العربية تمتد صهوتها على قارتين . وهي تحيط بالبحر المتوسط من الجنوب والشرق ، وتشرف على بحار اخرى كثيرة ، من الاطلسي الى الاحمر الى الخليج الى المحيط الهندي . وتجاور حضارات متنوعة ، من اوروبية وافريقية وآسيوية . وتختلف بشرة ابنائها من البياض المقشر الى السمرة الداكنة وحتى السواد الحر . وكل شعب من شعوبها كانت له ، في العهود القديمة ، انتماءات حضارية متميزة لم تعفُ تأثيراتها الى اليوم . بل اننا نجد هنا وهناك اعتزازاً متأصلاً بالماضي العتيق ، مع اعتباره بعداً من ابعاد التاريخ الوطني ، ووجهاً من وجوه المكاسب الحضارية التي يفخر بها . **وقد اعتمدت القوات الاستعمارية على هذا التنوع ، فأخذته على أنه ظاهرة تضعف الرابطة القومية ، وتتضمن بذور الفرقة** ، فحاولت تغذيتها بشتى الاساليب والوسائل .

ولكن ، تجاه مساعي التفرقة ، كان الرد دوماً ازدياد الشعور بقوة اللحمة بين شعوبنا ، باعتبار أن ما يجمع بينها انما هو ، أساساً ، الانتماء الى الثقافة نفسها والحضارة نفسها والتاريخ نفسه ، مع التصميم على بناء مصير مشترك .

وانّما جملة الجهود الرامية الى بناء هذا المصير هي التي نسميها العمل العربي المشترك ، في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهي الغاية من قيام جامعة الدول العربية ، بما فيها من أمانة عامة ومنظمات متخصصة . ومن الطبيعي أن يواجه هذا العمل المشترك صعاباً مختلفة ، بعضها يعود الى ما أشرنا اليه من تصادم منطق الامة ومنطق الدولة ، وبعضها يتعلق بجدليات اخرى هي ألصق بطبيعة شعوبنا ، او بتقاليد متأصلة فيها منذ غابر الازمان .

من ذلك ان شعوبنا تعاني ، اكثر من غيرها ، صراعاً بين المثاليات والواقع . ولئن كان هذا الصراع من مقومات منزلة الانسان عامة ، فإن العرب اكثر حلماً بالمطلق ، واقل اكتراثاً بالواقع عندما تكبله قيود تبدو وكأنها تحول دون بلوغ الامل .

والمشكلة تتعلق في الحقيقة ، بالتعامل مع ثنائية المقاصد والوسائل اللازمة لبلوغها ، ككل لا يتجزأ ، دون انفصام العلاقة التي تقوم بالضرورة بين هذه وتلك . ونضرب لذلك مثلاً السلوك العربي تجاه الوحدة . فالوحدة مطلب قومي ، لأنها تكسب القوة على مجابهة المخاطر ، وعلى تحمّل اعباء التنمية الشاملة . ولكن الوحدة هي ايضاً ، في الذهنية العربية ، مقصد أساسي ، كلف بلوغه ما كلف ، لأن الوحدة قيمة في حد ذاتها « مطلقة » ، وليست قيمة بالنظر الى ما ينجرُّ عنها من مغانم . فهي إذاً خارجة عن النسبية ، ملتحقة بالمقدسات . والسعي لتحقيقها من الواجبات الخلقية . وحتى الدول التي - لأمر ما - لا ترغب في الدخول في « مسيرة وحدوية » ، فإنها تتحاشى رفض المبدأ ، فتتحفظ فقط على الطرق او الصيغ المقترحة ، شعوراً منها أن الوحدة مطلب مقدس لا جدال فيه .

مثل هذه الاعتبارات يزيد في تعقيد الجدلية بين منطق الامة ومنطق الدولة ، وتجعلها الى النزاع أميل منها الى التكامل . فحيث كان المتوقع أن تسود علاقات التضامن الأخوي ، باعتبار أن الاقطار العربية سواسية ، يتغلب منطق الدولة ، على أساس التفاوت في القدرات ، وبالتالي في الترشيح للقيادة . وبذلك يصطدم منطق الاخوة بمنطق الزعامة . فإذا أسباب الشك توضع بين بلداننا ، فتنال من مناخ الثقة الذي لا يقوم الا بانتفاء عوامل التنافس ، وهو ما لا يمكن تحقيقه ، وطبيعة الانسان على ما هي عليه .

وكان المنطق الذي اتبعته شعوب اخرى في حالات مماثلة يفرض أن نقيم حساباً لهذه العوامل كلها ، اقتناعاً بأن لا إمكان لأن يكون الواقع مطابقاً للمثل العليا . فنتعامل مع الواقع لتغييره بقدر المستطاع ، ونلج التاريخ من باب السعي للتأثير في الاحداث . ولكننا

كثيراً ما فضّلنا دخول التاريخ بمواجهة ما يفرض علينا من احداث ، وذلك لعزوفنا عن التعامل مع واقع لا نرضاه ، ونستنكف من وصمة الاستكانة له .

من هنا تأتي جدلية « المظهر » و « الحقيقة » . وهي جدلية تبلغ ، احياناً ، ابعاداً مأسوية عندنا ، اذ كثيراً ما نتشبث بالمظهر ، لا نفاقاً حتماً او رياء ، بل استعلاء ، وترفعاً عن التعامل مع اوضاع غير متناسبة مع تصوراتنا لفروض الكرامة .

ومن هنا ايضاً تنبع عندنا ، معشر العرب ، قيمة « الكلمة » تعبيراً عن الواقع احياناً ، واحياناً كثيرة تعبيراً عما يتأجّج في الصدور من مثاليات واحلام وطموحات ، ليس من الضروري أن تنزل حيّز الفعل ، لتبقى قوية ثابتة في قرارها المكين من ضمائرنا . فمنطق الفعل ومنطق الكلام ليسا بالضرورة متطابقين ، لأن الفعل نراه ارتهاناً بنسبية الواقع المهين ، بينما الكلام تجاوز الى اشراقة المطلق .

والحق يقال : قد يحدث ايضاً أن تطرأ على هذه الجدلية انحرافات ، فيتّخذ الكلم غطاء لمآرب اخرى لا تمت الى المثاليات بسبب قوي، ولكنها شواذ ، والشاذ لا يقاس عليه .

لتزامن هذه العوامل المختلفة ، والمتضاربة احياناً ، نجد بلداننا لا تواجه بالاقتدار اللازم ، والمفروض أنه في امكانها ، ما هي مدعوة الى الاضطلاع به من مسؤوليات جماعية ، أشرنا اليها آنفاً ، وتتصل بالانماء ، والحفاظ على الاصالة الحضارية ، والتصدي للتحديات العدوانية .

هذه المسؤوليات الثلاث ، انما هي في الواقع ثالوث لا يتجزأ ، اذ أن التنمية لا تقتصر على الرخاء المادي ، بل ينبغي ان تهدف الى النهوض بالانسان اجتماعياً وفكرياً وخلقياً ، حتى تكون بحق تنمية شاملة . ولا تكون التنمية كذلك حتى تنطلق من ذاتية شعوبنا ، فتحافظ على اصالتها ، مع تمكينها من التطور والازدهار . وكذلك القول في خصوص سيادة امتنا على اراضيها ، فإنه لا يمكن أن تنفصل عملية التنمية الشاملة عن ضمان المناعة لبلداننا كافة ، او عن تحقيق الكرامة للافراد والمجتمعات .

أما بالنسبة الى تحقيق التنمية الشاملة ، فالتجربة اقامت الدليل انه لا سبيل الى بلوغ الهدف المنشود دون تنسيق بين مخططات دولنا ، **على اسس مقبولة من الجميع** ، وانطلاقاً من التضامن في الواجبات والتكامل في الثروات . وهذا ما قررته فعلاً قمة عمان . ولكنه يحتاج الى تصديق الجميع عليه ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة باخراجها من حيز المبادىء الى تصميم جماعي على عمل مشترك ، ونحن لا نزال بعيدين عن بلوغ هذه الارضية العملية .

وأما فيما يتعلق بالتصدي للتحديات العدوانية ، التي توجه الى امتنا في كل يوم ، من اكثر من جهة ، وفي اكثر من مجال ، فمن الظاهر ان وحدة الهدف لا تكفي لتأمين قوة الجبهة العربية ، ما دامت دولنا لم تتمكن بعد من الاتفاق على وسائل العمل واساليب المواجهة ، وهو ما نسميه في لغة الجامعة **بالاستراتيجية السياسية** .

وهنا لا بد من الاقرار ايضاً بأن الجدليات المشار اليها سابقاً تمتحن أشد الامتحان لما يتعلق الامر بالتمييز بين اجتهادات متباينة ، يقول بعضها باستعمال الممكن للوصول الى الافضل ، ويأخذ بعضها بمبدأ الاصرار على المبادىء ، ولو كلف ذلك المزيد من الخسارات في الارض ، ومن التضحيات في المال والطاقات والارواح ، لأن المبادىء هي الجوهر ، وما سواها أعراض يمكن تلافيها طال الزمان او قصر .

والذي لا شك فيه ان بناء استراتيجية موحدة ، سواء أكان ذلك في الميدان الانمائي ام في المجال الدفاعي ، يستلزم أن يقوم بين دولنا من طول الممارسة واحكام التنسيق وصفاء التقارب ما يخلق بينها مناخاً من الثقة لا يتزعزع لأقل الاهتزازات ، وهو ما لا تتيحه الظروف الحالية للعمل العربي المشترك . وقد وقع التنبّه الى ذلك منذ زمن طويل ، اذ قامت مدارس سياسية تدعو الى بناء العمل المشترك انطلاقاً من مسيرة وحدوية .

ولتحقيق هذه المسيرة ، يأتي الخيار بين مسلكين : المسلك السياسي والمسلك الاقتصادي . فأمّا **المسلك السياسي** ، فدون أن نحكم له او عليه ، من الواضح أن دولنا لا تقبله بارتياح . واما **المسلك الاقتصادي**، فهو الذي جنحت اليه المجموعة الاوروبية كمنهج لبناء العمل المشترك في المجال الاقتصادي الذي يكتسي في عصرنا هذا اهمية بالغة .

ولا شك أن العمل الاقتصادي المشترك الذي دعت اليه القمة الحادية عشرة خطوة اولى تسهل القيام بخطى قد تتلوها ، وتمكّن من احكام التنسيق بين المواقف السياسية ، مع احتمال التوجه تدريجاً نحو صيغ متطورة للعمل المشترك ، في المجالات الداخلية والديبلوماسية والدفاعية .

كما أنه لا شك ان المسلك الاقتصادي الذي لم تقع تجربته عندنا على أسس صحيحة ، وبصورة شمولية ، من مزاياه انه يتيح لدولنا الفرصة لمزيد من التعاون والتنسيق ، وبخاصة لمزيد من اختبار خلفيات المواقف ، وربما للتأثير فيها ، حتى تتقارب ، او حتى يخف ما بينها من تناقض يزداد خطورة باكتناف الغموض له ، ويخف وطأة كلما تناوله التحليل المنطقي والحوار الموضوعي ، مهما طال ومهما كلف من جهود .

ولعل هذا المسلك هو الكفيل ، مع طول الممارسة ، بايصال دولنا ، في جملة من القضايا ، وفي مقدمتها مواجهة العدوان الخارجي ، الى اجتهادات متقاربة لا يعسر التوفيق بينها . ولعل مجموعة الدول العربية تستطيع عندئذ ان تعمل حقاً باعتبارها ممثلة لأمة واحدة ، ذات مصالح واحدة ، في مقدمتها اجتناب الخلافات التي تكسر الجبهة ، وتفتح فيها ثغرات مادية ومعنوية خطيرة .

ومن واجبي أن لا أخفي ان هذه الثغرات موجودة الآن ، وبصورة تنذر بأن يتطوّر الامر من السيء الى الأسوأ ، اذا لم تتضافر الجهود الطيبة لوقف هذه التطورات المخيفة ،

واذا لم تتحد العزائم الصادقة على اخراج المركبة العربية من الاوحال التي توشك ان تغوص فيها .

لذلك نعتقد أن **صحوة قومية** لا بدّ منها في اقرب الآجال ، حتى لا تفكك اوصال الامة ، شيعاً ومللاً ، فتتناثر دولنا بعد انتظامها ، ويفلت من أيديها زمام أمرها ، فتذهب ريحها ، وتضيع عليها فرصة التاريخ التي كانت تمكّنها من السيطرة على مصيرها بنفسها ، وأن تصبح ، في المجال الدولي ، قوة في حوار الشمال والجنوب ، تعمل ، لا لفائدة امتنا فقط ، بل ايضاً من اجل كرامة العالم الثالث الذي اليه تنتسب ، وكان في مقدورها أن تكون عنه لسان صدق .

ومن أقرب الى ضمير امتنا من رجال الفكر الذين يتحملون مسؤولية لا تقل وزناً عن التي يتحملها اصحاب القرار ؟

واني ، امامكم ، ومن منطلق ما يدعوني اليه الواجب القومي ، لا أتردد في أن اقول ، بكل موضوعية ، وبعيداً عن كل تفخيم او تهويل ، ان العمل العربي المشترك مهدد اليوم بالتوقف ، وان مراجعة عميقة للعلاقات بين دولنا تحتمها الاوضاع العربية والمخاطر المحدقة بنا جميعاً ، وان هذه المراجعة لا بد من أن تتمّ على أعلى مستوى، وبصورة عاجلة . وهنا تأتي مسألة ليست بالظرفية ، لأنها تتصل بمبدأ انتظام الطاقات العربية كافة ، غير منقوصة ولا مبتورة .

هل يمكن أن ننظّم عملاً عربياً مشتركاً ، تنظيماً صحيحاً ، يضمن الجدوى الكاملة ، على الأمد البعيد ، ما دامت مصر غائبة عن الصف العربي ؟

غياب مصر قد غيّر الكثير في معادلات العمل المشترك ، سواء بالنسبة الى الداخل ، او في اتجاه الساحات الخارجية ، لأن مصر تضطلع بدور خاص متميز ، نظراً الى ما لها من طاقات اقتصادية وفكرية ، ونظراً كذلك الى المكانة التي اكتسبتها في تاريخنا الحديث .

ولئن اضطرت القمة التاسعة الى تعليق عضوية الدولة المصرية ، فإن مصر ـ شعباً وثقافة ـ لم يحجبها عن سائر الجماهير العربية اي قرار. ومن واجبنا ـ ومن واجب رجال الفكر السياسي كافة ـ التفكير في السبل الكفيلة برأب الصدع ، حتى تعود مصر ، لا من الباب الخلفي او متسللة ، بل في وضح النهار ، وعلى أساس اجماع كامل ، لتستأنف دورها البارز ، متحررة من كل القيود ، وبكل قدرتها على المساهمة في العمل العربي المشترك ، وتطويره وتوسيع نطاقه .

ومن أفضال هذه الندوة أنها هيأت فرصة اللقاء مع ثلة من اخواننا في مصر ، ممن عرفوا بنصاعة مواقفهم القومية ، اضافة الى ايمانهم بجدوى الحوار الاخوي النزيه .

اليهم ، اولاً ، أودّ التوجّه بأخلص التحيات ، مرحباً باشتراكهم في هذا اللقاء

الفكري الذي يتعلق بمصير بيت العرب ، بيت جميع العرب ، دون ميز ولا استثناء . وهو إذاً بيتهم حقاً واستحقاقاً ، يهمهم مستقبله ، ويحق لهم ، بل يجب عليهم المساهمة في تطويره .

وكم اودّ ان أتوجّه الى كل واحد منهم باسمه ، لأنهم جميعاً ممن نعتز بهم ، ولأن مودة تربطني بالكثير منهم .

ولكن حق الزمالة والسبق أرجح في مثل هذه الحالات ، فاسمحوا لي أن أخصّ بالذكر ، للاشادة بمواقفه العربية المشرقة ، من سبقني الى هذه المسؤوليات ، وابتدأ العمل في اتجاهات نحن حريصون على مواصلتها والسير بها نحو استكمالها ، ايماناً منا بتواصل المسؤولية ، أعني الاستاذ محمود رياض .

كما يسعدني أن أتوجّه اليكم جميعاً بأطيب التحيات واجمل التمنيات ، مرحباً بكم ، ومشيداً بمساهماتكم القيمة ، خاصاً مركز دراسات الوحدة العربية ، ومديرها ، صديقنا الاستاذ خير الدين حسيب ، ببالغ الشكر والتقدير لهذه المبادرة الكريمة المتمثلة في تنظيم هذا الحوار الذي تلطف فدعاني الى المساهمة فيه ، والذي نرجو ان يسفر عن أفكار واضحة بناءة ، تساعد على اعادة تنظيم العمل العربي المشترك ، وعلى تحريك السواكن من ضمير الامة .

كلمة الافتتاح الثانية

خير الدين حسيب

اخواتي واخواني ،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً ، وان أعبر باسم مجلس الامناء واللجنة التنفيذية لمركز **دراسات الوحدة العربية** ، ونيابة عن اخواني اعضاء مجلس امناء المركز الموجودين بينكم ، عن اعتزاز عميق بمشاركتكم في هذه الندوة ، وبالدور الايجابي الذي تمثله اسهاماتكم فيها كقوة دفع لنشاط هذا المركز ودوره ورسالته .

إننا نجتمع في ندوة عن « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » في ظروف راهنة صعبة ودقيقة تمر بها العلاقات العربية ، وبعد مرحلة شهدت تعثراً او فشلاً في بعض التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ، وفي واقع يمثل خيبة امل كبيرة لطموحاتنا وآمالنا العظام . وفي ظل واقع كهذا ، يصبح الصمود بطولة ، ويصبح الحفاظ على ما لدينا من مؤسسات للعمل العربي المشترك قضية قومية ملحة .

وفي هذا الاطار جاء اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية ، ضمن اول برنامج فكري وثقافي له ، بجامعة الدول العربية ، التي وإن كانت لا تعكس طموحاتنا القومية لكنها تظل مرحلياً اداة مهمة في العمل العربي المشترك ، ويصبح من واجبنا الحفاظ عليها وتقويم تجربتها ونقدها بهدف تدعيمها وتطويرها وبهدف زيادة وتوثيق التعاون العربي في المجالات المختلفة . لهذا كله يحتل موضوع هذه الندوة مكانة خاصة في نشاط مركز دراسات الوحدة العربية .

لقد حرص المركز ـ وفاء للتقاليد العلمية التي يتمسك ويعتز بها ـ ان يدعو الى هذه الندوة العاملين في قضايا القومية العربية والباحثين والمفكرين والممارسين العمليين المهتمين بالجامعة العربية من الذين يمكن أن يعكسوا وينقلوا الى هذه الندوة تجارب وخبرات

اقطار وأجيال مختلفة حول هذا الموضوع . كما كان المركز حريصاً على أن تعرض وتناقش ، ما أمكن ، وجهات النظر المختلفة حول موضوع هذه الندوة ، ايماناً منه أنه من خلال البحث والمناقشة العلمية والموضوعية فقط ، يمكن تشخيص المشاكل ومعالجتها وأن الحوار العقلاني والموضوعي هو الوسيلة الاكثر فائدة في تحقيق قدر اكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة وتفاعلها وتطورها . من هنا فإن المركز حريص على أن تسود في هذه الندوة ، كما كان الحال في ندواته السابقة ، الحرية الفكرية الكاملة للباحثين والمعقبين والمناقشين ، وأن يشعر الجميع أنهم يستطيعون أن يفكروا بصوت عال دون خشية من سوء فهم او قصد او تأويل . ان المجال مفتوح بكل ـ وليس أقل من كل ـ الحرية للعقل العلمي ليبحث ، ليحلل ، لينقد ، ليتنبأ . وتجربة تسع ندوات سابقة للمركز تمدنا بزاد مشجع على التمسك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيدة بحساسيات او انفعالات او تحيزات غير موضوعية .

وتمثل ندوتكم الحالية ، الندوة العاشرة التي نظمها المركز خلال السنوات الاربع الماضية ، سبقتها منذ العام **١٩٧٩** ندوات : دور التعليم في الوحدة العربية ؛ والقومية العربية في الفكر والممارسة ؛ ودور الادب في الوعي القومي ودعم الوحدة العربية ؛ ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي : والقومية العربية والاسلام ؛ وتجربة دولة الامارات العربية المتحدة ؛ والمواصلات في الوطن العربي ؛ والمرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ؛ واخيراً التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية . كما يهيىء المركز لثلاث ندوات قادمة عن العرب وافريقيا ؛ والعمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ؛ والديمقراطية في الوطن العربي . وقد استطاع المركز ان يرتفع بإداء واسلوب الحلقات الدراسية والندوات ، كأسلوب بحثي ونقاشي للقضايا الفكرية المهمة ، الى مستوى عالٍ ومتميز بالمقاييس العربية والدولية معاً . واننا اذ نعتز بما وصلنا اليه ، فإننا نتوقع لندوتكم هذه ان تشكل اضافة جديدة ومهمة الى مستوى الاداء الفكري والتنظيمي لندوات المركز .

لقد حرص المركز باستمرار على أن تتسع دائرة المشاركة في ندواته ، وان يكون العدد الاكبر من المشاركين في كل ندوة ممن لم تسبق لهم المشاركة في ندوات سابقة للمركز ، وتجسد هذه الندوة تحقيقاً عملياً لهذا الهدف اذ ان ما يزيد على ثلثي المشاركين في هذه الندوة يحضرون ندوات المركز اول مرة .

كما يحرص المركز بقدر متزايد على ان تعكس المشاركة في ندواته خبرات وافكاراً واتجاهات لاكثر من جيل من المفكرين والباحثين والممارسين العرب ، لتتاح الفرصة للتفاعل وللاستفادة من تجارب هذه الاجيال واستمرارية الاتصال بينها . وقد تحقق ذلك في ندوتكم هذه ، حيث يشرفنا بحضورها جيل من رواد العمل القومي الذين قدموا نماذج في الوطنية والبذل والعطاء ستظل تمثل لنا مشاعل ونماذج في واقعنا الحالي . واضافة الى الجيل الثاني الذي يحضر هذه الندوة ، فإننا سعداء بحضور جيل ثالث ناشىء من الباحثين

والمفكرين العرب الذين قلما اتيحت مثل هذه الفرص لهم للتعبير والاستفادة من اعدادهم العلمي الحديث والذين قدموا لهذه الندوة بحوثاً مثلت عطاء فكرياً متميزاً .

هذه بداية لطريق طويل من التعاون الثقافي والفكري في اطار قضيتنا الام ، قضية الوحدة العربية ، فليسمح لي اعضاء الاسرة القدامى بأن ارحب معهم باعضاء الاسرة الجدد لننضم معاً الى حوار هذه الندوة . . . والى الحوار المتواصل الاوسع والاكثر تنوعاً ، الذي يمثله برنامج عمل هذا المركز ونشاطاته في الندوات والدراسات وفي مجلتكم « المستقبل العربي » .

ولأن أغلب الحاضرين في هذه الندوة ، كما قلت ، يحضرون ندوات المركز اول مرة ، وأغلبهم يدخل اول مرة في تجربة تعاون معه ، نرجو أن تستمر وتتسع وتتعمق ، فإنني وجدت من المفيد أن أطلب اليكم أن تسمحوا لي بوقفة قصيرة وسريعة اعرض فيها معكم آمال المركز وهمومه :

١ ـ لقد كان في طليعة آمال المركز التي تم تأكيدها في البيان التأسيسي له هي :

وانا هنا اقرأ من البيان ، « أن تتسع حلقة المساهمة فيه لتشمل اكبر عدد ممكن من المواطنين العرب من ذوي الكفايات والاهتمام المؤمنين بجدوى هذا العمل الثقافي والمستعدين لتحمل مسؤوليات الاشتراك في نشاطه » .

كما جاء فيه « سيحاول المركز أن تمتد المشاركة بنشاطه الى جميع الاقطار العربية من خلال قيام اكبر عدد ممكن من المثقفين العرب الاختصاصيين بمختلف الحقول بمجهودات فكرية ضمن نطاق مهمته » . وتم التأكيد فيه على « أن المساهمة في عمل المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف ولا تتطلب الا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية ، بغض النظر عن المعتقدات والنظريات التي يؤمن بها » .

لذلك قال البيان التأسيسي « فإن المثقفين العرب من مختلف الاتجاهات والآراء والاختصاصات مدعوون للمساهمة ، فمجال العمل يتسع لمختلف الاجتهادات ويتحمل وجود اكثر من رأي في كيفية تحقيق الوحدة، وبذلك سيكون المركز مفتوحاً للحوار العلمي العقلاني » .

وانطلاقاً من ذلك عمل المركز خلال السنوات الاربع الماضية على توسيع دائرة المشاركة في نشاطاته المختلفة ، ابتداء من الكتابة في المجلة ، ثم في اعداد دراسات مختلفة لحساب المركز ، ثم انتقالاً الى المساهمة في التخطيط لبرامج المركز المقبلة ، في مشاريعه الداخلية ، وبقدر ما يشعر المركز باعتزاز وتقدير للمساهمات المختلفة والعون المستمر الذي يلقاه من عدد كبير من الاخوة في مختلف نشاطاته ، الا أنه على وعي ايضاً بأن دائرة المشاركة والتفاعل لا بد لها من أن تتسع افقياً وعمودياً ، على المستوى الجغرافي للوطن العربي وداخل القطر العربي الواحد ، وبصورة خاصة مع اقطار المغرب العربي .

٢ ـ ومن الامور التي كانت موضع حرص دائم من المركز « المحافظة على استقلالية المركز » . وقد كان البيان التأسيسي للمركز اكثر من حريص على ذلك ، حيث جاء فيه

« ان هذا العمل لا يهدف اطلاقاً الى تكوين تجمع سياسي او حزب او جبهة سياسية ، وإنما يهدف فحسب الى اعادة الزخم الى التيار الفكري الوحدوي آملاً في أن تترجم الجماهير والمؤسسات والقوى العربية هذا التيار الى حقيقة ملموسة » . وأضاف البيان التأسيسي « ان ابحاث المركز ونشاطاته لا تتناول الاوضاع السياسية القائمة في الوطن العربي ، كما أن المركز لا يتخذ اي مواقف سياسية مباشرة ، ولا يساهم في النشاط السياسي ولا يدخل في الصراعات او الخلافات السياسية ، ولا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى اي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات او جبهات » .

ولم يكن تنفيذ ذلك امراً سهلاً ، في محيط عربي وفي مدينة ندر أن توجد فيها مؤسسات علمية مستقلة بالمعنى الصحيح ، الا باستثناءات اقل من القليل . ولكن هذا الجانب من اهتمامات المركز وهمومه كان من الاهداف التي تطلبت في كثير من الاحيان ممارسات يومية تؤكدها وتعززها . واستطاع المركز عن طريق مجلته « المستقبل العربي » ابتداء وما طرحته واكدته من استقلال فكري ، ثم عن طريق الدراسات التي نشرها ، وبالطريقة التي سار فيها قارب المركز وسط العواصف العربية العاتية خلال السنوات الاربع الاخيرة استطاع أن يؤكد ويثبت استقلاليته الفكرية والسياسية الفعلية، وهو امر سيظل المركز حريصاً عليه ويعمل على دعمه مهما اثيرت في طريقه من عقبات .

ولعل الاخوة الذين اتيح لهم التعامل والتعاون مع المركز عن قرب ـ بعض منهم بينكم ـ شعروا ووثقوا بصورة مباشرة بهذه الاستقلالية الفعلية للمركز .

ويسعدني أن أقول ان هذه القناعة في استقلالية المركز التي توصلت اليها ايضاً معظم الانظمة العربية ، قد ساعدت المركز ايضاً ، وكثيراً ، في نشر امور كثيرة في « المستقبل العربي » وفي كتب المركز والسماح بدخولها الاقطار العربية ؛ مع ما فيها من جرعات ثقيلة على معظمها احياناً ، والتي ما كان من الممكن تقبلها من تلك الانظمة لولا قناعتها باستقلالية المركز وموضوعيته .

٣ ـ والمركز على وعي بأن استمرار استقلاليته وتدعيمها ودوام المركز نفسه رهن بتحقيق الاستقلال المالي للمركز . ومنذ البدء اشار البيان التأسيسي الى « ان المركز سيعتمد في تمويل نشاطاته وفعالياته على التبرعات والمساعدات التي يمكن ان يحصل عليها من الحكومات والمؤسسات والاشخاص في الوطن العربي التي تبدي الرغبة في تقديم تلك المساعدة بدون فرض شروط وقيود على المركز واهدافه وخطه الثقافي » . وأستطيع أن اؤكد ، حتى الآن ، ان المركز كان حريصاً على تطبيق كل حرف من ذلك ، ولكن واجب الانصاف عليّ يتطلب القول ايضاً انه اذا كانت هناك حالات قليلة جداً بذلت فيها محاولات ، لكنها رفضت ، لربط مساعدة المركز المادية بشروط اخرى ، الا ان ذلك كان هو الاستثناء النادر ، وان كل المساعدات المادية التي تلقاها المركز كانت غير مشروطة بأي شروط او قيود مهما كانت .

وقد ساهمت حتى الآن في تقديم مساعدات للمركز ، حسب تاريخ تقديمها ، دولة الامارات العربية المتحدة ، والكويت ، والعراق ، وقطر ، وليبيا ، والبحرين ، وعدد من

المنظمات الاقليمية العربية والدولية والافراد ، مما مكّن المركز من الاستمرار بتوسيع نشاطه . وقد تبرّع بعض هذه الاقطار للمركز اكثر من مرة . كما يقوم المركز باتصالات مع بقية الاقطار العربية الاخرى لهذا الغرض .

وقد وضع المركز لنفسه هدفاً مالياً يسعى من ورائه الى تحقيق حد ادنى من الاستقلال المالي للمركز خلال فترة سنة او سنتين ، بحيث يتوفر له مبلغ من الوفر (وقفية) تكفي الايرادات من استثمارها لسد العجز بين مصروفات المركز وايراداته السنوية . وقد قطع المركز شوطاً لا بأس به في هذا المجال ، وسيظل هذا احد اهتمامات المركز وهمومه الرئيسية .

كما نجح المركز في تعدد وتنويع مصادر تمويله، وفي حين ازدادت مصادر تمويله من المنظمات الاقليمية العربية والدولية والافراد ، الا أن المساعدات الحكومية شحّت مؤخراً ، او كادت تتوقف .

٤ ـ كما حاول المركز أن يتبنى في نشاطاته وفي عمله اليومي المقاييس العلمية والموضوعية ، وان يعمل لتثبيت مقاييس خلقية في عمله وفي تعامله مع الآخرين . كما حرص المركز بشدة على التركيز على شخصية المركز وعدم الربط بين نشاطاته وبين اي شخص او اشخاص فيه اياً كان موقعهم في مسؤولياته وعمله ، وهو مقياس وطريقة في العمل لم يعتد عليها العمل العربي المؤسسي كثيراً ويصادف تثبيتها وترسيخها صعاباً ولكنها لن تثني المركز عن الاستمرار فيها . ومن اجل ذلك وبسببه هناك تعتيم اعلامي على اسماء المسؤولين عن المركز اياً كانت مواقعهم فيه . كما اختط المركز لنفسه ، بقصد ، اسلوباً متواضعاً في الاعلام عن نشاطاته الفكرية والثقافية ، بحيث تتحدد الحدود القصوى للجانب الاعلامي بالحد الادنى المطلوب للاعلام عن منشوراته الفكرية والثقافية ليطلع عليها القارىء ولتصله .

٥ ـ واستطيع ان الخّص النتائج التي حققها المركز حتى الآن بما يلي :

أ ـ ان مكانة المركز العلمية والادبية واستقلاليته اصبحت حقيقة قائمة وراسخة ، وأنه ، مع كفاءة الاداء ، اصبح نموذجاً متواضعاً وموضع اهتمام وتقدير وربما مصدراً لبعض الاشعاع .

ب ـ إن ما قدمه المركز ، من خلال مجلته وكتبه وندواته ، قد مثّل اضافة بارزة وواضحة في الفكر القومي والوحدوي العربي ، ساهمت بقدر متواضع في بداية لتحريك الفكر القومي وتفاعله وفي تحديد ومعالجة مشاكل المجتمع العربي والوحدة العربية . وان المركز بدأ يشق ويرسخ له مكانة علمية وادبية متواضعة ولكنها مهمة في الاوساط الفكرية والثقافية العربية ، واصبح من المراكز العلمية الفكرية الوحدوية المعروفة وموضع اهتمام قطاع غير قليل من المفكرين والمثقفين الوحدويين . وقد تكوّن من الكتب التي صدرت عن المركز حتى الآن ، والبالغة سبعة وعشرين كتاباً ، والتي يطبع اربعة آلاف نسخة من كل

منها عادة . ومن الاعداد التسعة والثلاثين التي صدرت من المجلة حد ادنى مهم لأي مكتبة او باحث عربي في قضايا الوحدة العربية المختلفة لا يمكن الاستغناء عنه ، والذي لا شك سيكون له تأثيره الواضح في الفكر العربي الوحدوي .

ج ـ ان مجلة المركز « المستقبل العربي » أصبحت تمثل ، من حيث المستوى ، المكانة الاولى بين المجلات الفكرية العربية ، ووصل توزيعها الى حوالى اثني عشر الف نسخة شهرياً .

د ـ تزايد الاقبال على مطبوعات المركز المختلفة ووصولها الى عدد متزايد من القراء ، كما تعكس ذلك مبيعات المطبوعات وصدور طبعة ثانية لأثني عشر كتاباً من كتب المركز ، وطبعة ثالثة لاربعة . وكل ذلك يعكس ثقة القارىء العربي بموضوعية وجدية ما ينشره المركز .

هـ ـ نجاح المركز في ايصال مطبوعاته عموماً الى جميع الاقطار العربية ، مع ايجابية عامة لأنظمة رقابة المطبوعات العربية تجاه مطبوعات المركز ، باستثناءات قليلة منع فيها بعض اعداد المجلة او بعض كتبه هنا وهناك ولكنها لم تؤثر على الموقف العام الايجابي تجاه مطبوعات المركز او تؤدي الى اتخاذ تلك الاقطار موقفاً سلبياً من المركز .

و ـ التعاون مع عدد من المنظمات الاقليمية العربية والدولية ، بما يخدم اهداف المركز ، ويساعد في تمويل بعض دراساته وندواته ، دون المساس باستقلاله الفكري .

ز ـ تطور الموارد الداخلية الذاتية للمركز وزيادتها، من مبيعات مطبوعاته المختلفة ، ومن الدراسات التي يقوم بها لحساب بعض المنظمات الاقليمية العربية والدولية والتي تقع ضمن اهداف المركز حيث اصبحت هذه الموارد الداخلية تغطي حوالى ثلثي نفقات المركز السنوية ، الا أنه لم يصل الى مرحلة الاستقلال المالي بعد .

ح ـ نجاح المركز في تكوين جهاز له على كفاءة عالية جداً رغم صغر حجمه وتثبيت مقاييس موضوعية للعمل والكفاءة عكست نفسها في تجربة ناجحة في العمل المشترك بين مواطنين من اقطار عربية واديان ومذاهب مختلفة .

ط ـ هذا ولا يفوتني أن أشير انه اضافة الى ما أصدره المركز حتى الآن من دراسات ، فإنه يجري حالياً العمل في اعداد اكثر من عشرين دراسة اخرى وتنفيذها ، يتوقع أن ينشر منها خلال عام ١٩٨٢ ما لا يقل عن خمس عشرة دراسة .

ي ـ كما انتهى المركز مؤخراً من اعداد برنامج لعمله الفكري والثقافي لاربع سنوات قادمة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) ، نشرت خطوطه العامة في عدد ايار / مايو من « المستقبل العربي » الذي وزعت نسخ منه على حضراتكم .

تلك كانت صورة سريعة عن المركز ، عن همومه وانجازاته ، آمل انها استطاعت اعطاءكم صورة عامة واضحة عنه ، وارجو انها كانت موضوعية .

الاخوة المشاركون ،

يسعدني أن يكون المركز قد كسب من خلال هذه الندوة ـ اصدقاء جدداً يعتز بهم ، لم يسبق ان منحوا المركز شرف التعاون معه ويتوقع المركز أن يكون اسهامهم في ندوتكم هذه بدءاً لطريق طويل من التعاون الثقافي والفكري في اطار قضيتنا الام : قضية الوحدة العربية .

إن المركز يقدر لكم ما كابدتم من مشاق وجهود ابتداء من المشاركة بالوقت ، الى المشاركة بالجهد الفكري ، حتى المشاركة بالانتقال الى مقر الندوة ، فيما يدرك المركز كثافة شواغلكم ، كل في مجاله وفي موقعه الفكري والعملي . كما يدرك أنه قد حمّلكم عبئاً كبيراً بمتطلباته ، ولكن جرأتنا في هذه المتطلبات ، التي حملتها بيننا وبينكم عشرات الرسائل والبرقيات والتلكسات ، انما هي تعبير عن شعورنا بالمسؤولية التي يحمّلنا اياها شرف اسهامكم في نشاط هذا المركز وبرنامجه .

وثمة شكر واجب الاداء ـ وهو واجب مستحب نؤديه بكل مودة واعتزاز ـ أعني شكر المركز للامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وللاخ الشاذلي القليبي ، الامين العام للجامعة وبعض معاونيه ، على تمويلها لمعظم نفقات هذه الندوة ، ثم على ما قدمته من تسهيلات واسهام لتمكين المركز من عقد هذه الندوة في تونس ، وما عبرت عنه هذه المساهمات الكريمة من ثقة وتقدير ليس لقيمة هذه الندوة واهميتها فقط ،وانما ايضاً لعمل المركز واسلوبه واهدافه ، وهو ما نعتز به . كما يود المركز أن يعبر عن شكره وامتنانه لصندوق النقد العربي على ما قدمه من تمويل لجانب من نفقات هذه الندوة . لكن المركز وحده يبقى مسؤولاً عن كل ما يتعلق بتنظيم هذه الندوة ، ويتحمل وحده مسؤولية اي نقص قد يكون فيها .

كما يود المركز ان يسجل تقديره وعرفانه للجنة التحضيرية التي ساعدت المركز في الاعداد لهذه الندوة ، وهم الاخوة د. علي الدين هلال والاستاذ جميل مطر ود. غسان سلامة الذين ساهموا بعطائهم وبخبرتهم في تمكين المركز من تنظيمها بالشكل الذي انتهت اليه ، ولكن المركز وحده يتحمل مسؤولية تنظيم الندوة .

مرة اخرى ، ولن تكون يقيناً مرة اخيرة ، يسجل لكم المركز بالعرفان جهدكم الخلاق في مساعدته على اداء رسالته ، وانكم مكنتم المركز من كسب مزيد من الاصدقاء ، والتعرف الى اعضاء آخرين في الاسرة الوحدوية العربية في اكثر فروعها امتداداً في الجذور . . . فرعها المفكر ، الباحث ، العالم .

ان تلبيتكم لدعوة المركز ومتطلباته دين ، او هي امانة في اعناقنا . . . وعهدنا لكم أن نظل امناء على عطائكم الفكري نضعه في اطاره الصحيح . . . في موقعه اللائق بمكانتكم وبجهودكم .

وفقكم الله في هذه الندوة الى نجاح انتم الأقدر على ابداعه .

القِسمُ الاول
نشأة الجامِعَة العَرَبيَة وميثاقها

الفصل الاول

النشأة التاريخية للجامعة العربية (*)

علي محافظة

مقدمــــة

نمت فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب . غير أن بعض مشاريع الوحدة العربية سبق مرحلة تكوّن الفكرة القومية ، مثل مشروع محمد علي باشا وابنه ابراهيم في توحيد اقطار آسيا العربية مع وادي النيل (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠)[1] ، ومقترحات الثائر الماروني يوسف كرم بتوحيد الولايات العربية في الدولة العثمانية تحت زعامة الامير عبد القادر الجزائري[2] ، ومشروع نجيب عازوري بتوحيد اقطار آسيا العربية[3] .

ومع اطلالة القرن العشرين اخذ الوعي القومي سياقاً وحدوياً برز في اتجاهات اربعة هي :

١ ـ اتجاه يدعو الى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ، ويحافظ على اللغة القومية ، ويضمن ادخال الاصلاحات الحديثة في الادارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والحياة

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من الحضور ، قدم البحث د. غسان سلامة نيابة عنه . (المحرر)

(١) Michel Laissy, *Du Panarabisme à la Ligue Arabe* (Paris: Maisonneuve, 1948), p. 37, and Mohamed Majzoub, *Le Liban et l'Orient arabe, 1943-1956* (Aix-en-Provence: La Pensée Universitaire, 1956), p. 153.

(٢) عادل الصلح ، **سطور من الرسالة : تاريخ حركة استقلالية في المشرق العربي سنة ١٨٧٧** (بيروت : [د. ن.] ، ١٩٦٦) ، ص ١٠٥ ـ ١١١ .

(٣) Nejib Azoury, *Le Réveil de la Nation Arabe* (Paris: Plon-Nourrit, 1905), pp. 207-208,

او نجيب عازوري ، **يقظة الامة العربية** ، تعريب وتقديم احمد بو ملحم (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

الاجتماعية . وقد تبنى هذا الاتجاه حزب اللامركزية العثماني(٤) . وجمعيتا بيروت(٥) والبصرة(٦) الاصلاحيتان .

٢ ـ اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط بالمملكة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الامبراطورية النمساوية الهنغارية في تلك الفترة من الزمن . ويمثل هذا الاتجاه جمعيتا القحطانية(٧) والعهد(٨) السريتان .

٣ ـ اتجاه يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية ويدعو الى خلافة عربية قرشية . ويمثل هذا الاتجاه عبد الرحمن الكواكبي(٩) ونجيب عازوري(١٠) .

٤ ـ اتجاه يدعو الى الثورة على الاتراك والانفصال التام عن الدولة العثمانية وانشاء دولة عربية مستقلة تضم الولايات العربية في الدولة العثمانية . ويمثل هذا الاتجاه جمعية العربية الفتاة(١١) .

وبقيام الحرب العالمية الأولى اشتد التطاحن الاستعماري على اقتسام الاقطار العربية التي كانت لا تزال في حوزة العثمانيين . فكانت الاتفاقية الروسية ـ الفرنسية البريطانية المعروفة باتفاقية بطرسبرغ عام ١٩١٥(١٢) ، واتفاقية سايكس بيكو Sykes-Picot(١٣) في ١٦ ايار / مايو ١٩١٦ المكملة لها .

---

(٤) [اسعد داغر]، **ثورة العرب ، مقدماتها واسبابها ونتائجها** ، بقلم احد اعضاء الجمعيات العربية (القاهرة : مطبعة المقطم ، ١٩١٦) ، ص ٥٧ ـ ٦٢ (سيشار اليه لاحقاً بـ **ثورة العرب . . .**) ؛ محمد عزة دروزة ، **نشأة الحركة العربية الحديثة : تاريخ ومذكرات وتعليقات** (صيدا : المطبعة العصرية ، ١٩٧١) ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ ، و Khaîrallah T. Khaîrallah, *Le Problème du Levant, les Régions arabes libérées, Syrie, Irak, Liban: Lettre ouverte à la Société des Nations* (Paris: Leroux, 1919), p. 41.

(٥) [داغر]، **ثورة العرب . . .** ، ص ٦٢ ـ ٦٣ ، ومصطفى الشهابي ، **القومية العربية : تاريخها وقوامها ومراميها** ، ط ٢ (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦١) ، ص ٨٥ .

(٦) امين سعيد ، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة : مطبعة عيسى الحلبي ، [د.ت.])، ج ١ ، ص ٢٤ ـ ٥٢ .

(٧) الشهابي ، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها** ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٨) سعيد ، **الثورة العربية الكبرى** ، ج ١ ، ص ٤٦ ، والمصدر نفسه ، ص ٨٠ .

(٩) عبد الرحمن الكواكبي ، **ام القرى** (القاهرة : المطبعة العصرية بالازهر ، ١٩٣١) ، ص ١٠٦ ـ ١١٢ و ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(١٠) Azoury, *Le Réveil de la Nation Arabe*, p. 178.

(١١) محمد عزة دروزة ، **حول الحركة العربية الحديثة : تاريخ ومذكرات وتعليقات** ، ٦ ج في ٤ (صيدا : المطبعة العصرية ، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١) ، ص ١١ ـ ١٤ ، وعلي محافظة ، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤ : الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** ، ط ٣ (بيروت : الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠) ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(١٢) *Documents diplomatiques secrets russes: 1914-1917 d'après les archives du Ministère* =

وفي حمأة الحرب شعر قادة المنظمات السرية العربية ان الوقت قد حان لكي يتحرك العرب ويأخذوا زمام امورهم بايديهم . فاتصلوا **بشريف مكة الحسين بن علي** ، وعرضوا عليه أن يقود ثورتهم على الاتراك لانقاذ بلادهم من الهيمنة والاحتلال الاجنبيين المتوقعين بعدما رأوا كفة الحرب تميل نحو الحلفاء . وبعد مراسلات طويلة بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر ، انطلقت الثورة العربية في ١٠ حزيران / يونيو ١٩١٦ معلنة ان هدفها تحرير العرب ونيل استقلالهم وتحقيق وحدتهم . وانضم معظم المثقفين في آسيا العربية الى الثورة او اعلنوا تأييدهم لها . فقد كانت التعبير الحي عن اماني القومية وتطلعاتهم نحو مستقبل عربي جديد . وقويت آمالهم بما اصدره الحلفاء من بيانات في اثناء الحرب لكسب العرب الى جانبهم(١٤) .

حتى اذا وضعت الحرب اوزارها وانعقد مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩ ـ ١٩٢٠) اعتقد العرب ان الوقت قد حان لكي يفي الحلفاء بوعودهم وتنال شعوبهم حق تقرير المصير . وتبددت اوهامهم هذه وهم يفاوضون الحلفاء على مستقبل بلادهم(١٥) . وساد منطق القوة وفرض الاحتلال والانتداب على العرب ، كما فرضت عليهم تجزئة بلادهم ، في اتفاق كليمنصو ـ لويد جورج في ١٥ / ٩ / ١٩١٩(١٦) . ومؤتمر سان ريمو (١٩ ـ ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٢٠)(١٧) .

وقد رد العرب على ذلك بالثورة في مصر عام ١٩١٩ وفي سورية عام ١٩١٩ / ١٩٢٠ ، وفي فلسطين والعراق عام ١٩٢٠ . واخمدت هذه الثورات بالنار والحديد . وأعقبتها تهدئة وتسويات انتهت بالاعتراف بالأمر الواقع ، ولو الى حين ، على امل تغييره والتخلص من الاحتلال والانتداب . ورفعت الحركات الوطنية في كل قطر عربي شعار الاستقلال اولاً طوال فترة ما بين

---

des affaires étrangères à Petograd, traduit du russe par J. Polonsky (Paris: Payot, 1928), pp. 290-291; Emile Laloy, ed., *Documents secrets des archives du Ministère des affaires étrangères de la Russie Publiés par les Bolchevicks* (Paris: Bossard, 1919), pp. 107-110, and Edward Grey, *Mémoires d'Edward Grey*, traduit de l'anglais par H. D'Honfroi (Paris: Payot, 1927), p. 521.

(١٣) Harold W.V. Temperley, ed., *History of the Peace Conference of Paris*, 6 vols. (London, New York: Oxford University Press, 1969), vol. 6, pp. 1-18.

(١٤) المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٢٣ ، وعبد الرازق الحسني ، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** (صيدا : مطبعة العرفان ، ١٩٣٥) ، ص ١٦ .

(١٥) Paul Mantoux, ed., *Conseil des quatre, 24 Mars- 29 Juin 1919, délibérations [d'après les] notes de l'Officier interprète: Paul Mantoux*. (Paris: C.N.R.S, 1955), vol. 2, pp. 140-160 et 263.

(١٦) *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, 1st series (London: 1952), vol. 1, pp. 700-701, vol. 4, p. 384 «Aide Mémoire in Regard to the Occupation of Syria, Palestine and Mesopotamia Pending the Decision in regard to Mandates.».

(١٧) Temperley, ed., *A History of the Peace Conference of Paris*, vol. 4, p. 183, and Howard Morely Sachar, *The Emergence of the Middle East, 1914-1924* (London: Allen Lane; Penguin, 1970), p. 279.

الحربين العالميتين . وانشغلت بالكفاح اليومي عن العناية بصوغ مبادئها وتحسين اسلوب كفاحها .

وفي بدء الثلاثينات شرعت الاتجاهات الوحدوية تأخذ مكانها في الحركات السياسية العربية كرد فعل على الاتجاهات القطرية الضيقة وكتعبير عن تطلعات الجماهير نحو الوحدة . وانتهز القوميون العرب في آسيا اجتماعهم في القدس اثناء المؤتمر الاسلامي الذي عقد في كانون الاول / ديسمبر ١٩٣١ لبحث القضية العربية بحثاً عاماً . وصاغوا ميثاقاً عربياً اكد على وحدة الوطن العربي وعلى ضرورة توجيه الجهود في كل قطر عربي نحو الاستقلال والوحدة العربية[١٨] .

وعلق القوميون العرب آمالاً كبيرة على الملك فيصل الاول ، وعلى العراق بعد نيل استقلاله . واتجهت انظارهم الى سورية أملاً في اتحادها مع العراق وضمان عرشها لمرشح من الاسرة الهاشمية . وكان الفرنسيون يقاومون بشدة هذا الاتجاه لاعتقادهم بأنه يقضي على مصالحهم في المنطقة[١٩] . كما كانت تعارضه بريطانيا بحجة ان قيام اي وحدة في المشرق العربي فيه مخالفة لنظام الانتداب ، وبحجة معارضة الملك عبد العزيز له[٢٠] .

وفي مصر نشأت جمعيات عربية شرقية واسلامية مثل الرابطة الشرقية التي اصدرت مجلة « الرابطة الشرقية » عام ١٩٢٩ . وجمعية الوحدة العربية التي تشكلت عام ١٩٣٠ ، والاتحاد العربي العام الذي تأسس عام ١٩٣٣ . وكان لجمعيتي الشبان المسلمين التي اسسها عبد الحميد سعيد بالاشتراك مع محب الدين الخطيب عام ١٩٢٧ وجماعة الاخوان المسلمين التي انشأها حسن البنا عام ١٩٢٨ ، اثر كبير في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية بوجه عام وبالوحدة العربية بوجه خاص[٢١] .

وتأسست في مصر لجنة عليا لاغاثة عرب فلسطين عام ١٩٣٦ . وشغلت قضية فلسطين الرأي العام المصري . واهتم القصر الملكي بهذا الامر وانتهزها مناسبة لتعزيز زعامة مصر في العالمين العربي والاسلامي[٢٢] . وعقد في القاهرة المؤتمر البرلماني العربي والاسلامي للدفاع عن فلسطين في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٣٨ . ومع قدوم عام ١٩٣٩ كان المثقفون والسياسيون

---

(١٨) محمد عزة دروزة ، **الوحدة العربية : مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجتها والمداخل التي يجب ان يسار الى تحقيقها** (بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، [١٩٥٧])، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(١٩) France, Ministère des affaires étrangères [M.A.E.], Papiers Puaux, Carton 255, «Pauaux au M.A.E, 10/6/1939,».

(٢٠) Ahmad M. Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-1945* (London: Longman, 1977), p. 6 (Henceforth cited as *The Foundation of the League of Arab States...*).

(٢١) رؤوف شلبي ، **الشيخ حسن البنا ومدرسته « الاخوان المسلمون »** (القاهرة : دار الانصار ، ١٩٧٨) ، وحسن البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، تقديم ابي الحسن علي الندوي ، ط ٢ (بيروت : ١٩٦٦) ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٧ .

(٢٢) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States...*, pp. 37-39.

المصريون يرون أن بلادهم تشكل جزءاً من الوطن العربي[٢٣] . وبلغ المد العربي في مصر اوجه بتشكيل وزارة علي ماهر في آب / اغسطس ١٩٣٩ . اذ ضمت عبد الرحمن عزام ، وزيراً للاوقاف اولاً ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية ، ومحمد علي علوبة الداعية للتعاون العربي ، وزير دولة للشؤون البرلمانية ، وصالح حرب الذي اصبح عام ١٩٤٠ رئيس جمعية الشبان المسلمين ، وزيرا للحربية، وتولى عزيز علي المصري رئاسة هيئة اركان الجيش المصري ، وهو من قادة الحركة العربية الأول ومن مؤسسي جمعية العهد العربية السرية في صفوف الجيش العثماني عام ١٩١٣[٢٤] .

وفي آسيا العربية ادى موت الملك فيصل الاول عام ١٩٣٣ الى ظهور عبد العزيز بن سعود على الساحة العربية . والتف حوله عدد من قادة الحركة الوطنية في سورية وفلسطين . وقد ابرم معاهدة اخوة وتحالف مع العراق عام ١٩٣٦ انضمت اليها اليمن بعد ذلك العام . واخذ نجم ابن سعود في الصعود مع ظهور الخطر الايطالي في البحر الاحمر وبخاصة بعد الاستيلاء على الحبشة عام ١٩٣٥ . وادى هذا الوضع الجديد الى ظهور **اتجاهين في الحركة القومية العربية اولهما** يدور حول زعامة الاسرة الهاشمية ، **وثانيهما** حول زعامة الاسرة السعودية . وكان الفريق الاول يرى ان الاسرة الهاشمية بمركزها الديني المرموق وزعامتها للحركة العربية منذ بدء هذا القرن مؤهلة للدور التاريخي الذي ينتظرها بقيادة الامة العربية في نضالها من اجل التحرير والوحدة . اما الفريق الثاني فكان يرى ان تجزئة المشرق العربي قد فرضت واقعاً سياسياً جديداً . وان موت فيصل بن الحسين قد افقد الاسرة الهاشمية زعامتها للحركة القومية . وان عبد العزيز بن سعود ، بعدما وحد الحجاز ونجد وعسير والاحساء اصبح مؤهلاً لقيادة الحركة القومية . واقتنع هذا الفريق بالفكرة الاتحادية القائمة على الاعتراف بالكيانات السياسية التي ظهرت في المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها ، وان يقتصر التعاون بينها على معاهدات واتفاقيات تنظم هذا التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . وبرز هذا الاتجاه جلياً لدى قادة الكتلة الوطنية في سورية بعد عام ١٩٣٣[٢٥] . ولدى اللجنة التنفيذية العليا في فلسطين بعد عام ١٩٣٦[٢٦] .

كانت احداث فلسطين منذ بدء الثلاثينات تحرك الرأي العام العربي . وتضمن بعض التسويات المقترحة لحل القضية الفلسطينية مشاريع اتحادية عربية . ومن هذه المشاريع مشروع اللورد صموئيل Lord Samuel اول مندوب سام على فلسطين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ الذي بحث اثناء مناقشة مجلس اللوردات البريطاني تقرير اللجنة الملكية المعروفة بلجنة بيل Peel Commission في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٣٧ . ويدعو المشروع الى قيام اتحاد كونفدرالي واسع يضم السعودية والعراق وسورية وفلسطين وشرق الاردن ، شريطة موافقة الحكومة الفرنسية والحركة الصهيونية

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(٢٥) M.A.E., Syrie, E, Carton 772, Beyrouth, 24 / 5 / 1934, «Haut Commissaire au M.A.E.,».

(٢٦) M.A.E., «Palestine, E, Carton 118, «D'Aumale au M.A.E., 4 / 3 / 1937.», and M.A.E., Arabie-Hedjaz, E, Carton 77.

عليه(٢٧) . وقد رفضت وزارة المستعمرات هذا المشروع كما رفضته المنظمة الصهيونية(٢٨) .

ومن هذه المشروعات مشروع نوري السعيد الرامي الى تشكيل اتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرق الاردن برئاسة احد الحكام العرب ، بحيث يعطي اليهود في فلسطين حكماً محلياً autonomy في المناطق التي يشكلون فيها اكثرية سكانية(٢٩) . ولكن الحكومة البريطانية لم تعر هذا المشروع اهتماماً . ومنها ايضاً مقترحات عبدالله بن الحسين - امير شرقي الاردن - التي قدمها الى لجنة التقسيم Partition Commission المنبثقة عن لجنة بيل في **٢٧ / ٥ / ١٩٣٨** . وتتضمن هذه المقترحات مشروعاً لتوحيد فلسطين وشرقي الاردن يتمتع اليهود فيه « بادارة مختارة » في المناطق اليهودية(٣٠) . غير ان المشروع لم يحظ بموافقة عرب فلسطين والمنظمة الصهيونية والسلطات البريطانية .

وبقيت فكرة التسوية الفلسطينية من خلال قيام اتحاد عربي سائدة في الاوساط العربية منذ عام **١٩٣٧** . وتحول الموقف البريطاني منها من الشك الى التأييد المشوب بالحذر . فقد ابلغ السفير البريطاني في بغداد كلارك كير (Sir Archibald Clark-Kerr) المسؤولين العراقيين ان حكومته سوف تعترف ،ان عاجلاً ام آجلاً ، بنوع من الاتحاد الكونفدرالي العربي ، اذا ارادت ان تكسب ود العرب(٣١) . واصبح عدد من الدبلوماسيين البريطانيين في المنطقة يرون ضرورة النظر الى القضية الفلسطينية وقضية الاتحاد العربي بمنظار اوسع يشمل مستقبل العلاقات العربية البريطانية . لقد اكدت لجنة بيل في تقريرها ان طموحات العرب الى الوحدة قوية وصادقة . ووجد بين الساسة البريطانيين من يؤيد الحل الفيدرالي للقضية الفلسطينية مثل مالكولم ماكدونالد (Malcolm Macdonald) الذي ادلى بتصريح في تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٣٨** اكد فيه ان الحل المرضي للقضية الفلسطينية هو دمجها في اتحاد يضم سورية ولبنان وشرقي الاردن ، بحيث يتمكن اليهود من ادارة مناطقهم ادارة ذاتية(٣٢) .

ومجمل القول ان **السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين رأت في القومية العربية قوة سلبية ومدمرة . ولهذا اتجهت الى دعم الاتجاه القطري** ، ورأت فيه خطورة اقل على مصالحها

---

(٢٧) Great Britain, House of Lords, *Parliamentary: Debates,* 5th series, vol. ICVI, col. 64-3, and [Herbert Louis] Rt. Hon. Viscount Samuel, *Memoirs* (London: Cresset Press, 1945), p. 135.

(٢٨) David Ben Gurion, *Letters to Paula,* trans. Aubry Hodes (London: 1971), p. 135.

(٢٩) Great Britain, Foreign Office [F.O.], F.O. 371-20028, «Record of Nuri's Talks with Samuel in Paris in October 1936 Conveyed to the Foreign and Colonial Offices,», and F.O. 20813-E5338 / 22 / 31, «The Details of Nuri's Scheme which He Handed to the Oriental Secretary of the British Embassy in Cairo on 6 September 1937 for Transmission to Eden,».

(٣٠) عبدالله بن الحسين ، **الامالي السياسية** (عمان : مطبعة خليل نصر ، **١٩٣٩**) ، ص ١١٠ - ١١١ ، وعلي محافظة ، **العلاقات الاردنية - البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ، ١٩٢١ - ١٩٥٧** (بيروت : دار النهار ، **١٩٧٣**) ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٣١) F.O. 371-20029-E 7271 / 94 / 31.

(٣٢) F.O. 371-2186, «Cabinet Conclusions 52 (38) 2 / 11 / 1938,».

الحيوية في المنطقة . ولم تشجع فيصل الأول على انتهاج سياسة وحدوية عربية . ولكنها كانت ، في الوقت نفسه ، **حريصة على تجنب اظهار عدائها السافر لفكرة الوحدة العربية** ما دامت مجرد حلم او مثل اعلى من المتعذر تحقيقه . وحرص الدبلوماسيون والساسة البريطانيون ، خلال هذه الفترة ، على توجيه اللوم الى الفرنسيين والسعوديين والاختلافات العربية . من المؤكد ان فرنسا عارضت بشدة الاتحاد العربي بمختلف اشكاله ، كما وقفت موقفاً عدائياً من الحركة القومية العربية لاعتقادها بأن اي اتحاد عربي سيكون مركز جذب لعرب سورية ولبنان ومنطلقاً للهيمنة البريطانية في المنطقة بأسرها(٣٣) . كما عارضت العربية السعودية اي اتحاد عربي تحت الزعامة الهاشمية وبرزت هذه المعارضة بصورة جلية في شباط / فبراير **١٩٣٩** حينما حاول نوري السعيد طرح حل للقضية الفلسطينية باتحاد لاقطار الهلال الخصيب اثناء مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن . وكان الملك عبد العزيز يرى في اي اتحاد لهذه الاقطار ضماً لأراضٍ جديدة للعراق ، واخلالاً بميزان القوى في المشرق العربي . وكان يعارض كل حل للقضية الفلسطينية يتضمن ضمها الى اي قطر عربي مجاور . وكان لموقفه هذا وزن لدى الحكومة البريطانية لدى تقويم المشاريع الوحدوية(٣٤) .

اولاً : المشاريع الوحدوية والحرب العالمية الثانية

باندلاع الحرب العالمية الثانية انقسم القادة السياسيون العرب الى فريقين : فريق **اعلن تأييده للدول الحليفة** (بريطانيا وفرنسا) في صراعها مع دولتي المحور (المانيا وايطاليا) ، على امل ان تحقق آمال العرب في الاستقلال والوحدة بعد انتهاء الحرب . **وفريق ثان** اخذ على الحلفاء اهمالهم للعرب وقضاياهم ورأى أن لا بد من الاستفادة من الوضع الدولي باتخاذ موقف الحياد بين الكتلتين المتحاربتين أول الامر حتى ينجلي الموقف ويعرف العرب ايّاً من الكتلتين ستساعده على نيل الاستقلال وتحقيق الوحدة .

واندفع الفريق الاول مع الحلفاء دون تردد ، وتوقع منهم الحصول على مكاسب شخصية وقومية . وجاء استسلام فرنسا للجيوش الالمانية عام **١٩٤٠** ايذاناً بقرب استقلال سورية ولبنان . وتحرك قادة هذا الفريق ، فوجه عبدالله بن الحسين في **١ / ٧ / ١٩٤٠** مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في القدس يطلب فيها اصدار تصريح من الجانب البريطاني يؤيد الوحدة السورية

---

(٣٣) F.O. 371-20814, «Conversation in Geneva on 13 / 9 / 1937 between Sir John Shuckburgh (C.O.) and a Senior Member of the French Delegation,»; F.O. 21883-E634 / 6389 / 65, «Meeting between the French Ambassador and Sir Lancelot Oliphant (F.O.) on 28 / 10 / 1938,»; M.A.E., Papiers Puaux, «Le Ministre des A. E. à Corbin, 27 / 1 / 1939,»; «Puaux au M.A.E., 16 / 2 / 1939,»; «Puaux au M.A.E., 15 / 3 / 1939,», et M.A.E. Palestine, E. Carton 118, «Fleuriau à Briand, 29/2/1931,».

(٣٤) F.O. 371-20029, «Minutes of Discussion at the Ministry of Foreign Affairs of Iraq on 27 / 10 / 1936,»; F.O. 371-21869, «Sir Reader Bullard to Lord Halifax on 8 / 2 / 1939,» and «Record of Meeting between Amir Faisal and Lord Halifax on 20 / 2 / 1938,» and F.O. 371-23271-E 7604/549/25, «Ibn Saud's Statement to Sir Reader Bullard in October 1939,».

الكبرى . غير ان المندوب السامي رد على الامير طـالبـاً منه التزام الصبر حتى ينجلي الموقف الحربي[٣٥] . وقدم الامير مذكرة مماثلة الى وزير المستعمرات البريطاني في ٩ / ٧ / ١٩٤٠[٣٦] .

وفي العراق ، حثّ نوري السعيد بريطانيا على اصدار تصريح يظهر تعاطفها مع العرب وتطلعهم نحو الوحدة . واقترح مشروعاً للاتحاد يشمل العراق وفلسطين وشرقي الاردن ويستبعد سورية ولبنان[٣٧] . فكان تكراراً لمشروعه السابق . واجرى الكولونيل ستيوارت نيوكمب Col. Stewart Newcamb اتصالات مع عدد من القادة العراقيين والفلسطينيين واقترح على الحكومة البريطانية اصدار تصريح يؤيد اتحاداً فيدرالياً او اقتصادياً بين البلدان العربية . وقد أيـد هذا الاقتراح السفير البريطاني في بغداد السير باسيل نيوتن Sir Basil Newton[٣٨] .

اما الفريق الثاني من القادة السياسيين العرب فقد رأى ضرورة فتح باب الحوار مع دول المحور والحصول عـلى تصريـح منها يؤيـد آمال العـرب في التحرر والـوحدة . واسفـرت هذه الاتصالات عن صدور تصريح ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٠ ، الذي تضمن اعتراف المانيا وايطاليا باستقلال البلاد العربية واهتمامها وعطفها على ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم[٣٩] .

فرضت الحرب العالمية الثانية على صانعي القرار البريطاني ضغوطاً عديدة . فقد استوجبت توجيه الاجهزة السياسية لخدمة العمليات الحربية . واقدمت الحكومة البريطانية على تدابير عديدة في صيف عام ١٩٤١ تستهدف اعادة تنظيم القيادة العليا لقوات الشرق الاوسط High Command of the Middle East Forces بحيث رفعت عن كاهل القادة العسكريين المسؤوليات الثانوية الثقيلة . ومن هذه التدابير تعيين وزير دولة لشؤون الشرق الاوسط مقيم في القاهرة من اجل توجيه العمليات العسكرية في المنطقة التوجيه السليم ، والنظر في العلاقات مع فرنسا الحرة وامبراطور الحبشة ، والاشراف على الدعاية والحرب الاقتصاديـة ، وتزويـد العسكريـين بقيادة سياسية واعية ، والتنسيق بين جهود ممثلي بريطانيا في المنطقة[٤٠] .

ومن هذه التدابير انشاء مركز تموين الشرق الاوسط Middle East Supply Centre في

---

(٣٥) الاردن ، الكتـاب الاردني الابيض : الوثـائق القوميـة في الوحـدة السـوريـة الـطبيعيـة (عمـان : المطبعة الوطنية ، ١٩٤٧) ،ص ١٩ ـ ٢٠ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٣٧) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States*..., pp. 22-23.

(٣٨) F.O. 371-24549.

(٣٩) لوكاز هيرزويز ، المانيا الهتلرية والمشرق العـربي ، ترجمـة احمد عبـد الرحيم مصـطفى (القاهـرة : دار المعـارف ، ١٩٧١) ، ص ١٢١ ـ ١٢٨ ، وعـلي محـافـظة ، العـلاقـات الالمـانيـة الفلسـطينيـة (بيـروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤ .

(٤٠) Winston Churchill, *The Second World War*, 6 vols. (London: 1950-1954), vol. 3: *The Grand Alliance*, pp. 309-312.

القاهرة لتنسيق وتسهيل الشحن البحري وتنظيم الاقتصاد المحلي في المنطقة . واكد التطور الجديد على اهمية معالجة القضايا العربية ، ودور مصر المركزي ، بعدما اصبحت القـاهرة مـركزاً لـلاجهزة السياسية والعسكرية الجديدة ، وملتقى للمؤتمرات ذات الصفة الفنية طوال فترة الحرب[٤١] .

وحدثت تطورات خطيرة في العراق ادت الى انقلاب في ايار / مايو ١٩٤١ قادته العناصر القومية المدنية والعسكرية التي كانت ترى حياد العراق في النزاع الدولي القائم وابعاد شبح الحرب عنه ، ومحاولة الاستفادة من الوضع الدولي لتخليص العراق والاقطار العربية الاخرى من هيمنة الحلفاء . ورأى الانقلابيون بزعامة رشيد عالي الكيلاني ضرورة التفاوض مع دولتي المحور لنيل دعمهما العسكري . غير ان الانقلاب لم يدم طويلاً ، فقد قضت عليه القوات البريطانية في ٣٠ / ٥ / ١٩٤١ . وقد اقتضى وضع العراق والتراجع العسكري البريطاني على جبهة الصحراء الغربية تدابير توفيقية . فقد حذر سفراء بريطانيا في الاقطار العربية من الحالة السياسية العدائية .

جاءت المحاولة الاولى بصيغة اقتراح من ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا ، تضمنته رسالة شخصية بعث بها الى وزير خارجيته انتوني ايـدن في ١٩ / ٥ / ١٩٤١ . ويستند هـذا الاقتراح على موقف قوات فيشي الفرنسية المرابطة في سورية ولبنان . فإذا انضمت هذه القوات الى قوات الحلفاء تأجل بت موضوع الانتداب الفرنسي على هذين القطرين الى ما بعد الحرب . اما اذا رفضت الانضمام الى قوات الحلفاء فلا بد من الدخول في مفاوضات مع تركيا لتأمين تعاونها مع الحلفاء مقابل ضم الاراضي السورية التي تطمع بها . ويتضمن الاقتراح توسيع المملكة العربية السعودية بحيث تضم العراق وشرقي الاردن وذلك مكافأة لعبد العزيز بن سعود ، « اعظم الاحياء من العرب الذي اعطى الدليل القوي على ولائه لبريطانيا ، وحامي الحرمين الشريفين ولسهولة التفاوض معه على تسوية مرضية ونهائية للقضية الفلسطينية بحيث تكفل قيام كيان يهودي مستقل ضمن الخلافة العربية » . غير ان خبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية اثبتوا له تعذر تطبيق اقتراحه[٤٢] .

وجاءت المحاولة الثانية من انتوني ايدن الذي قدم مذكرة بعنوان « السياسة العربية لبريطانيا British Arab Policy » في ٢٧ / ٥ / ١٩٤١ ، تناول فيها موضوع الاتحاد العربي واعتبره الحل العملي الوحيد للمشكلة الفلسطينية . وقال ان بريطانيا لا تعارض الاتحاد وعلى العرب ان يقرروه بانفسهم . ولكنه عاد وقال ان الاتحاد العربي ليس عملياً من الناحية السياسية بسبب الخصومة السعودية ـ الهاشمية ورغبة العراق في تولي زعامة العرب . ولذا لم ير ضرراً في ان تعلن الحكومة البريطانية دعمها لاماني العرب في الوحدة باعتبارها امراً متعذر التحقيق[٤٣] .

---

(٤١) Martin W. Wilmington, «Middle East Supply Centre: A Reappraisal,» *Middle East Journal*, vol. 6, no. 2 (Spring 1952), pp. 144-146.

(٤٢) F.O. 371-27043, «Minutes by C.W. Baxter dated 22 / 5 / 1941, Approved by Sir Horace Seymour, the Deputy under Secretary of States,».

(٤٣) Sir [Robert] Anthony Eden, First The Earl of Avon, *The Rechoning: The Eden Memoirs* (London: Cassell, 1965), pp. 246-248.

وقد وافقت وزارة الحرب البريطانية على اقتراح ايدن هذا قبل يومين من خطابه الشهير في بلدية لندن في ٢٩ / ٥ / ١٩٤١ . وجاء في الخطاب : « ان لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب . وهي صداقة اثبتتها الاعمال وليس الاقوال وحدها . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير . كما أن لهم هنا اصدقاء كثيرين . . . وقد قلت منذ ايام في مجلس العموم ان حكومة جلالته تعطف كثيراً على اماني سورية في الاستقلال . واود ان اكرر ذلك الآن . ولكنني سأذهب الى ابعد من ذلك فأقول ان العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية . ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكبر مما تتمتع به الآن . وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف . ولا ينبغي ان نغفل الرد على هذا الطلب من جانب اصدقائنا . . . ويبدو انه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية ايضاً . . . وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة »(٤٤) .

كان خطاب ايدن هذا اول بيان رسمي من نوعه ، القاه عشية دخول القوات البريطانية بغداد وقبيل بدء عمليات الخلفاء العسكرية في سورية ولبنان ، وارتبط مع الوعد باستقلالهما ليضمن تعاون سكانهما مع القوات الغازية . وقد استقبل الخطاب بالترحيب في البلاد العربية . فقد كتب فكري اباظة في المصور(عدد ٦ /٦/ ١٩٤١) تعقيباً على الخطاب : « اذا صح ان المستر ايدن لا يعالجه (الاتحاد) عفواً وانما عن دراسة وعلم . . . وجب على اقطابنا وزعمائنا أن يفكروا هم ايضاً فيما يجب أن يكون عليه الحاضر والمستقبل »(٤٥) . ونشر عبد الرحمن عزام مقالاً في المجلة نفسها (عدد ١١ / ١٢ / ١٩٤٢) بعنوان « لا حياة لمصر وشقيقاتها العربية الا بالاتحاد » . وكتب محمد علي علوية في العدد نفسه من المصور مقالاً بعنوان « محاولة غير مجدية وتفكير عقيم » جاء فيه : « إن ما يجب ان نفكر فيه حيوياً هو تضامن تلك الامم العربية في كل ما يعود عليها بالخير من ثقافة وتجارة وصناعة وشؤ ون دفاع، ومن تسهيل التبادل بين هذه الامم فيما لا يمس استقلال كل منها سياسياً او جغرافياً . . . »(٤٦) . وعام ١٩٤١ اصدر عبدالله العلايلي في لبنان كتابه « دستور العرب القومي » صاغ فيه اشكال الاتحاد العربي الذي يشمل الشؤ ون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية والثقافية(٤٧) .

وعلى الصعيد الرسمي حث حافظ وهبة الوزير المفوض السعودي في لندن انتوني ايدن على ان تقوم الحكومة البريطانية بمبادرة لدفع مشروع الاتحاد العربي والا سيكون من الصعب احراز اي

---

(٤٤) Eden, *Freedom and Order: Selected Speeches, 1939-1945* (London: Faber and Faber, 1947), pp. 104-105, and

احمد الشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية (تونس : دار بوسلامة ، ١٩٧٩) ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٤٥) كما ورد في احمد طربين ، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥ (دمشق : دار الهلال ، ١٩٦٣) ، ص ٢١٦ .

(٤٦) كما ورد في : المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

(٤٧) عبدالله العلايلي ، دستور العرب القومي(بيروت : مكتبة العرفان ، ١٩٤١) .

تقدم(٤٨) . وابدى ايدن اهتماماً بطلب الشيخ وهبة الذي تبين فيما بعد انه لم يكلف بذلك من قبل مليكه الذي نظر الى الخطاب بعين الحذر والشك(٤٩) . اما الامير عبدالله بن الحسين فقد رحب بخطاب ايدن وسعى الى الاستفادة منه ، بينما اتسمت مواقف العراق وسورية ولبنان منه بالفتور . وكانت استجابةمصر له دعوة الى وحدة وادي النيل(٥٠) .

واثار موضوع الاتحاد العربي اهتمام فيروز خان (Sir Firoz Khan) المندوب السامي البريطاني في الهند الذي بحثه مع ونستون تشرشل في ايلول / سبتمبر ١٩٤١ . غير ان رئيس الوزراء البريطاني احاله الى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية . والتقى الاثنان واتفقا على عدة نقاط منها : زعامة ابن سعود ، للعرب والقضاء على الحكم الهاشمي في العراق وشرقي الاردن ، واكراه امام اليمن على القبول بزعامة ابن سعود ، وابرام معاهدة بريطانية ـ سعودية تضمن قيام دولة يهودية مستقلة في فلسطين(٥١) .

وقدم فيروز خان مشروعه الى تشرشل فأحاله الى وزراء الخارجية والمستعمرات والهند والشرق الاوسط . فعقد هؤلاء اجتماعاً في ٢٦ / ٩ / ١٩٤١ برئاسة وزير الخارجية . واجمع الوزراء المجتمعون على ان للاتحاد العربي جاذبية عظيمة وفوائد كثيرة . غير انهم اعتبروا مشروع فيروزخان غير قابل للتنفيذ مبينين الصعوبات التي تعترضه . ورأوا ضرورة دراسة موضوع الاتحاد العربي دراسة أوفى من قبل ممثلي الوزارات المعنية في لندن وممثلي بريطانيا في المنطقة . ودعيت اللجنة الرسمية للشرق الاوسط The Middle East Official Committee لبحث مختلف الصيغ التي قد يأخذها الاتحاد العربي وبيان فوائدها ومضارها وامكانات تطبيقها على ان تتضمن حلا للقضية الفلسطينية(٥٢) .

كان رأي ممثلي بريطانيا في القاهرة وبغداد وبيروت والقدس وجدة تعذر تنفيذ اي اتحاد عربي آنئذٍ ، وان الضرورة تقضي بأن لا تقدم الحكومة البريطانية على اي خطوة في هذا الاتجاه(٥٣) . وبحث الموضوع ثانية في اجتماع اللجنة الرسمية للشرق الاوسط في ٨ / ١٠ / ١٩٤١ . واتضح

---

(٤٨) F.O. 371-27044- E 4761 / 53 / 65, «Record of an Interview between Eden and Sheikh Hafiz Wahba, 15/8/1941,».

(٤٩) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States...*, p. 107.

(٥٠) George Eden Kirk, *The Middle East in the War, 1939-1946*, with an introduction by Arnold Toynbee, Survey of International affairs (London: Oxford University Press, 1953), p. 395, and

ممدوح الروسان ، العراق وقضايا الشرق العربي القومي ، ١٩٤١ - ١٩٥٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، ص ٨٤ .

(٥١) F.O. 371-27045 - E 6 / 90 / 53 / 65, «A letter from Sir Firoz Khan Noon to Mr. Leo Amery Containing Details of a Proposed Settlement,».

(٥٢) F.O. 371-27045 - E 6189, 6210 / 53 / 65.

(٥٣) Goma'a, *The Foundation of the League of Arab States...*, pp. 109-110.

للمجتمعين ان كل مشروع اتحادي عربي مقبول اذا ضمن تأمين الحاجة البريطانية من النفط وسلامة المواصلات البريطانية واستبعد من المنطقة اي دولة معادية لبريطانيا . وتم الاتفاق على ضرورة اصدار تصريح رسمي بريطاني يحبذ فكرة الاتحاد العربي . واعدت اللجنة المذكورة بالتعاون مع ممثلي وزارتي الخارجية والمستعمرات ، تقريراً عن الاتحاد العربي، قدم كمشروع في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤١ وتضمن التقرير تعداداً للفوائد والمضار المترتبة على مبادرة بريطانية بهذا الصدد . ومن الفوائد الواردة في التقرير زيادة نفوذ بريطانيا في الوطن العربي وحل المشكلة الفلسطينية بما يرضي العرب واليهود . اما المضار فعدم استعداد الرأي العام العربي للاتحاد لأنه يستدعي تضحيات بالمصالح المحلية لحساب المصالح القومية وقد يثير العداء بين الاسر الحاكمة والشقاق الديني والنزاع الطائفي . ناهيك عن معارضة فرنسا والمنظمة الصهيونية . وانتهى التقرير الى التوصية بأن الوقت لم يحن بعد لصوغ مشروع اتحاد سياسي عربي ، والى امكانية تحرك الحكومة البريطانية في اتجاهين : الأول يقوم على الاقتناع بأن رغبة العرب في اقامة صلات اوثق بينهم لا بد من أن تنمو وتشتد . وان من المفضل أن تدرس بريطانيا مستقبل سياستها العربية . وثانيهما يدعو الى تشجيع المزيد من الاجراءات الرامية الى التعاون العربي في ميدان الاقتصاد والثقافة ، ووضع مشروع لهذا التعاون واشكاله .

واشتمل التقرير ايضاً على ملحق تضمن بعض المشروعات الاتحادية التي استثنت مصر. واشتمل اولها على جميع اقطار آسيا العربية ، على ان يحتفظ كل قطر باستقلاله وكيانه الخاص به ، وتشكيل مجلس اتحادي يتولى رئاسته احد رؤساء الدول الاعضاء بصورة دورية ، او انتخاب عبد العزيز بن سعود رئيساً له مدى الحياة . ويشمل المشروع الثاني اقطار الهلال الخصيب بينما يقتصر المشروع الثالث على وحدة الاقطار الشامية الاربعة (سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن)(٥٤) .

ويعتبر هذا التقرير عن الاتحاد العربي وثيقة مهمة ، لأنه اول دراسة من نوعها تعدها الاجهزة الوزارية البريطانية المختصة ووزارة الحرب . وقد عالج موضوع الاتحاد العربي من منطلق العلاقات العربية - البريطانية والمصالح البريطانية في المنطقة . واغفل التقرير اي اشارة الى تطلعات العرب القومية نحو الوحدة . فقد كان النضال العربي من اجل الاستقلال متصلاً بالجهود الرامية الى وحدة العرب منذ عام ١٩١٩ . صحيح ان الحركة القومية العربية قد افتقرت الى القاعدة الايديولوجية المتينة والتنظيم السياسي القادر على نشر اهدافها وتحديد اساليب عملها ، غير انها لم تغفل تطلعها قط نحو الوحدة ، وهو تطلع ظل على الدوام يلقى استجابة واسعة لدى الجماهير العربية . وقد تبلور الشعور القومي لدى هذه الجماهير في بدء الاربعينات مع تطور وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم .

وعلى اي حال ، بقيت محتويات التقرير وتوصياته بين اخذ ورد لدى المسؤولين

---

(٥٤) F.O. 371-31337- E 463 / 46 / 65, and Goma'a, Ibid, pp. 111-113.

البريطانيين . وجمد الوضع مدة عام ونيف بسبب تدهور الوضع العسكري للحلفاء وتراجع قواتهم في الصحراء الغربية . غير ان انتصار الحلفاء في معركة العلمين في بداية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٢(٥٥) ، ازال بعض الجمود وقدم فرصة جديدة لاستطلاع امكانات التعاون الاقتصادي والثقافي العربي .

ثانياً : الكتاب الازرق (مشروع الهلال الخصيب)

بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين ، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة للتحرك ، فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكمب الذي تباحث ونوري السعيد بشأن الوحدة العربية . واوضح نيوكمب لنوري السعيد ان تحقيق الوحدة العربية آنئذٍ امر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية وشكل نظام الحكم(٥٦) . ولكن هذه المباحثات لم تثن نوري عن مواصلة مساعيه ، فزار القاهرة للتباحث ووزير الدولة البريطاني المستر كيزي Casey . وطلب منه كيزي ان يقدم اراءه ومقترحاته مكتوبة . ففعل نوري السعيد ذلك . وكانت مذكرته المعروفة بالكتاب الازرق التي قدمها الى الوزير البريطاني في ١٤ / ١ / ١٩٤٣ . ويمكن تلخيص المشروع الاتحادي الذي تضمنته مذكرة نوري السعيد بالنقاط التالية :

١ - توحيد سورية ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين في دولة واحدة .
٢ - انشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية واي دولة عربية اخرى اذا شاءت ذلك .
٣ - انشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الاقليات .
٤ - اقامة ادارة ذاتية لليهود في المناطق التي يشكلون فيها اكثرية سكانية في فلسطين .
٥ - منح الموارنة في لبنان وضعاً مماثلاً للوضع الذي كانوا عليه اواخر العهد العثماني(٥٧) .

وتحرك وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ، فاجرى مباحثات مع الملك عبد العزيز في جدة بين ٢٨ و ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٢ حول الموضوع نفسه . وقد اوضح عبد العزيز للوزير البريطاني انه يؤيد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية تحت اشراف بريطانيا ، ولكنه يرفض الوحدة السياسية لاعتبارات أسرية(٥٨) .

جاء الرد البريطاني على هذا التحرك العربي بتصريح ايدن الذي القاه في مجلس العموم

---

(٥٥) هيرزويز ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي ، ص ٣٢٦ .
(٥٦) الروسان ، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ، ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص ٨٤ - ٨٥ .
(٥٧) نوري السعيد ، استقلال العرب ووحدتهم (بغداد : ١٩٤٣) ، ص ٤ - ٢٤ ، و
F.O. 371-34962, «Iraq Prime Minister Proposals Relating to Arab Unity,» p. 10.
(٥٨) F.O. 371-35147, E 411 / 69 / 25, «Telegram No. 42, Particular Secrecy, Cairo, 30 / 12 / 1942, Ministry of State to F.O.,».

البريطاني في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٣ . وجاء فيه ان الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية . ولا يخفى ان المبادرة لاي مشروع يجب ان تأتي من جانب العرب . وحسب ما لدي من معلومات فإنه لم يقدم بعد اي مشروع يحظى بموافقة الجميع »(٥٩) .

ثالثاً : مشاريع الوحدة العربية

احدث تصريح ايدن هذا ردوداً سريعة وايجابية . فعلى الصعيد الاعلامي ، نشر عبد الرحمن عزام مقالاً في صحيفة الاهرام (٢٨ / ٢ / ١٩٤٣) بعنوان : « حول الوحدة العربية » اعرب فيه عن ترحيبه بتصريح ايدن معتبراً اياه اعترافاً من جانب بريطانيا بالامة العربية وبأمانيها(٦٠) . وعقب محمد علي علوبة على هذا المقال في صحيفة الاهرام (١ / ٣ / ١٩٤٣) ودعا « الامم العربية حالاً الى تكوين مؤتمر دائم للشعوب العربية لا ينتهي واجبه بانتهاء الحرب ، وتكون مهمته السعي في تحقيق الوحدة المنشودة وتحديد الاهداف العربية »(٦١) .

اما على الصعيد الحكومي فقد اقترح نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، عقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع . غير ان وزارة الخارجية البريطانية رفضت هذا الاقتراح خشية منها ان يستغل من اجل الدعاية ضد الصهيونية واثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا . وبناء على ذلك لجأ نوري الى المباحثات الثنائية . وبعث برسالة الى مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر ، في ١٧ / ٣ / ١٩٤٣ يعرض عليه فكرة عقد المؤتمر . وبعث برسالة مماثلة الى الملك عبد العزيز . وارسل وفداً رسمياً عراقياً الى كل من سورية والاردن للتشاور وقادة البلدين حول الخطوط العريضة للتعاون العربي المشترك وعقد مؤتمر عربي عام . وجاء رد النحاس متأخراً ، بخطاب القاه في مجلس الشيوخ المصري وزير العدل نيابة عنه في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٣ جاء فيه :

« انني معني من قديم باحوال الامم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال ، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح . فمنذ ان اعلن مستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلاً ، ولقد رأيت ان الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية ، هي ان تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل . فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي اليه من آمال ، كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلاً . ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر معاً في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ السعي للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل . فإذا ما تم التفاهم او

(٥٩) Great Britain, House of Commons, *Parliamentary Debates*, 24/2/1943, Col 139.

(٦٠) طربين ، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥ ، ص ٢٨٨ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .

كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للاغراض التي تنشدها الامم العربية . وهذه هي خير السبل للسير في الموضوع سيراً يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق »(٦٢) .

افترض النحاس في هذا البيان قيادة مصر للحركة العربية ونصّب منه نفسه داعية للوحدة العربية ، لاسباب شخصية ومصرية . فقد اراد ان يعزز مكانته في مصر نفسها وهو يخوض معركة التنافس مع القصر الملكي ومع خصومه من المعارضة . كما كان هناك شعور عام لدى قادة مصر بأن الوحدة العربية ستهيء لمصر فرصاً لرفع سمعتها في العالم وتلبية حاجتها الاقتصادية والثقافية . وعيّن في بيانه مراحل العمل لتحقيق الصيغة المطلوبة للوحدة العربية . وقد بادر النحاس بتوجيه الدعوات الى الحكومات العربية لعقد المشاورات الثنائية . وكان اول الوفود العربية التي وصلت القاهرة الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد في نهاية تموز / يوليو ١٩٤٣ . وكان نوري قد زار سورية ولبنان وشرقي الاردن وتشاور والمسؤولين في هذه الاقطار حول تصورهم للوحدة العربية . واجمل نتائج مشاوراته بالتصريح التالي : « ان الناس في لبنان انقسموا الى فريقين : فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية الى حد محدود ، وفريق يناصر فكرة الوحدة الكاملة . اما آراء الامير عبدالله ، امير شرقي الاردن ، فواضحة كل الوضوح ، اذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية . اما سورية فمشغولة بالانتخابات »(٦٣) .

وقبل ان يبدأ نوري مباحثاته مع النحاس التقى بالمستشار الشرقي للسفارة البريطانية في القاهرة ، وعرض عليه مشروع توحيد اقطار الهلال الخصيب مبيناً له انه سيكون منطلق مباحثاته مع النحاس . غير ان الدبلوماسي البريطاني نصحه بعدم تحدي السعودية . واجتمع نوري الى نائب وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة وعرض عليه الموضوع نفسه ، فنصح نوري بعدم التهور وضرورة اخذ موافقة جميع الدول العربية على الخطوات الوحدوية(٦٤) . وهذا يعني ان المسؤولين البريطانيين لم يحبذوا مشروع وحدة الهلال الخصيب الذي اقترحه نوري في كتابه الازرق .

كان لهذا الموقف اثره في المشاورات العراقية ـ المصرية (٣١ / ٧ ـ ٦ / ٨ / ١٩٤٣) ، اذ سارع نوري الى استبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية بحكومة مركزية ، واقترح ان يتم التعاون العربي باحدى طريقتين : اولاهما ، اما تكوين اتحاد له جمعية عامة تمثل الدول الاعضاء فيها بنسبة عدد سكانها ولجنة تنفيذية مسؤولة امام الجمعية العامة وتتولى معالجة الشؤون السياسية والاقتصادية

(٦٢) مصر ، مضابط مجلس الشيوخ المصري (القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٩٤٣) ، ص ٣٤٦ « الجلسة العشرون في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٣ ، » ؛ الروسان ، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ ، ص ٨٧ ؛ سامي حكيم ، ميثاق الجامعة والوحدة العربية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٦) ، ص ١٨ ـ ١٩ ، وطربين ، الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥ ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٦٣) حكيم ، المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٦٤) F.O. 371-34960- E 4394 / 506 / 65, «Telegram No. 1750, Cairo 26 / 7 / 1943, Deputy Minister of State to F.O.,».

والثقافية والاجتماعية . وثانيتهما ، تكوين اتحاد تكون قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الاعضاء . وتتساوى الدول الاعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثلونها[٦٥] .

اما المشاروات الاردنية ـ المصرية فقد تمت بين ٢٨ آب / اغسطس و ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٤٣ . وكانت برئاسة توفيق ابو الهدى ، رئيس الوزراء ، عن الجانب الاردني ومصطفى النحاس عن الجانب المصري . وتناولت مشروع وحدة سورية الكبرى وموضوع الوحدة العربية . وبرر الرئيس الاردني المشروع بقوله : « ان الفلسطيني يرغب في هذه الوحدة ليخلص من الخطر اليهودي ، والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه ، والاردني حتى لا يبقى بلده كما هو صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الانكليز . . . وان الاقطار السورية الاربعة ترتكز في تحقيق هذه الامنية الى النحاس باشا بصفته زعيم الامة العربية . . . »[٦٦] ، وحاول ان يبين للنحاس موافقة بريطانيا على المشروع . واما في مجال التعاون العربي فقد وافق الرئيس الاردني على مقترحات نوري السعيد في هذا الصدد[٦٧] .

وتمت المشاورات السورية ـ المصرية بين ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر و٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٣ . ورئس الوفد السوري سعدالله الجابري ، رئيس الوزراء . بدأ النحاس المباحثات بعرض مشروع وحدة سورية الكبرى. وتناول العقبات التي تعترض تحقيقه . ثم انتقل الى موضوع الوحدة العربية مستبعداً مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب ، تاركاً الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة للتعاون العربي وعن اداة لهذا التعاون تقبل بهما جميع الدول الاعضاء . وتحدث بعد ذلك رئيس الوفد السوري باسهاب عن تجزئة بلاد الشام مؤكداً انها كانت وليدة اتفاقات ومصالح اجنبية سرية وعلنية فرضت على اهل البلاد بالقوة . ولكنه عاد واكد استحالة توحيد الاقطار الشامية الاربعة بسبب اختلاف تطورها السياسي ، وتنوع انظمة الحكم فيها ، ووجود الاقلية المارونية في لبنان والاقلية اليهودية في فلسطين . ولما أتى على التعاون العربي رحب به بحيث يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وبحيث يضم مصر والشام والعراق والعربية السعودية واليمن[٦٨] .

ودارت المشاورات السعودية ـ المصرية بين يوسف ياسين ومصطفى النحاس في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٣ . واتسم الموقف السعودي بالتحفظ والحذر وعدم الالتزام بموقف واضح .

---

(٦٥) حكيم ، ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ٢٠ ـ ٢١ ؛ الشقيري ، **الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** ، ص ٤٤ ـ ٤٥ ، وطربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥** ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٦٦) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، ومفيد شهاب ، معدّ ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ١٠ .

(٦٧) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٥٠ ـ ٥٤ ، وطربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥** ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٧ .

(٦٨) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٦٦ ـ ٦٩ ، وطربين ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٦ .

وعارض يوسف ياسين مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب . واعرب عن رغبته في تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي بين الدول العربية . اما التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية فأبدى عدم معارضة بلاده له[٦٩] .

اما وفد لبنان فقد حدد موقفه في مشاوراته مع النحاس ببيان مكتوب قدمه رياض الصلح رئيس الوزراء في مطلع كانون الثاني / يناير ١٩٤٤ . وتضمن البيان ثلاثة عوامل وراء رغبة لبنان في التعاون العربي وهي : ضعف المؤثرات الاجنبية التي كانت تسيطر عليه في عهد الانتداب ، وتفهم الدول العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية واعترافها بكيانه المستقل وحدوده الحالية ، وتفهم لبنان لضرورات التعاون مع الاقطار العربية المجاورة[٧٠] .

وفي شباط/ فبراير ١٩٤٤ جاء وفد اليمن الى القاهرة وتباحث والنحاس حول موضوع الوحدة العربية . ولم يرد في محاضر مشاورات الوحدة سوى تلخيص لهذه المباحثات تضمن ترحيب اليمن « بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية على ان تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها ، ويكون هذا التعاون قائماً على اساس التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة »[٧١] .

ظهرت من خلال هذه المشاورات التمهيدية اتجاهات رئيسية ثلاثة هي :

- الاتجاه الاول يدعو الى وحدة سورية الكبرى بزعامة الامير عبدالله بن الحسين ، وبدعم من نوري السعيد الذي كان يرى في هذه الوحدة خطوة نحو وحدة الهلال الخصيب.

- الاتجاه الثاني يدعو الى قيام دولة موحدة تشمل اقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق .
- الاتجاه الثالث يدعو الى وحدة او اتحاد اشمل واكبر بحيث يضم مصر والسعودية واليمن بالاضافة الى اقطار الهلال الخصيب . واختلف اصحاب هذا الاتجاه على شكل الوحدة او الاتحاد الذي يريدون . وانقسموا الى فريقين : فريق ينادي باتجاه فيدرالي او كونفدرالي بين هذه الدول او نوع من الاتحاد له سلطة عليا تفرض ارادتها على الدول الاعضاء . وفريق ثان ينادي بصيغة اتحادية تجمع الدول العربية وتدعم التعاون بينها في مختلف الميادين شريطة ان تحافظ كل دولة على استقلالها وسيادتها .

رابعاً : اللجنة التحضيرية وبروتوكول الاسكندرية

انتهت المشاورات العربية ، كما رأينا ، مع بدء عام ١٩٤٤ . وكانت الحرب العالمية الثانية

---

(٦٩) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٥٥ ـ ٥٨ ، وحكيم ، ميثاق الجامعة والوحدة العربية ، ص ٢٨ .

(٧٠) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص٧٠ ـ ٧٢ ، وحكيم ،المصدر نفسه،ص ٢٦ ـ٢٧ و ٣٠ ـ٣١ .

(٧١) الشقيري ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ ، وطربين ، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥** ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء الذين كانت جيوشهم تسيطر على الوطن العربي بأسره ، بعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي . سعى الحلفاء آنئذٍ لاعادة اقتسام العالم في مؤتمرات طهران والدار البيضاء ويالطا . وكانت الصيغة الدولية المقبولة لتغطية مناطق النفوذ ان تنشأ منظمات اقليمية تحت مظلة الامم المتحدة وتتعاون معها في حفظ السلام والامن العالمي .

وكان الرأي العام العربي ، باحزابه وصحفه ومنظماته يضغط في اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية . وتبوأت مصر مقاماً خاصاً في نفوس العرب بعد المشاورات الاولية التي اجراها النحاس مع وفود الدول العربية . وعبرت صحيفة الاهرام المصرية عن ذلك بمقال عنوانه « مركز مصر الادبي والسياسي بين دول المشرق العربي » ، جاء فيه : « وهكذا تبوأت مصر بعقد الزعامة السياسية بعد الزعامة الادبية بين الدول العربية . وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية راضيات مختارات . . . ان مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعمها هذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها ان تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال »(٧٢) .

في هذا المناخ الدولي والعربي وجه مصطفى النحاس ، رئيس وزراء مصر في ١٢ / ٧ / ١٩٤٤ الدعوة الى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لارسال مندوبيها للاشتراك في « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية »(٧٣) .

اجتمعت اللجنة التحضيرية في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٤٤ في الاسكندرية بحضور مندوبين عن مصر وسورية ولبنان والعراق وشرق الاردن والسعودية واليمن وعن عرب فلسطين وعقدت ثماني جلسات متوالية(٧٤) . استبعد المجتمعون ، منذ البدء ، فكرة الحكومة المركزية ومشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب بعد مناقشات مطولة . وانحصر النقاش في اقتراح نوري السعيد بتكوين مجلس اتحاد له سلطة تنفيذية ، او تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته الا الدول التي توافق عليها . وشرح نجيب الهلالي ، من الوفد المصري ، الرأي بهاتين الصيغتين من التعاون فقال : « ان هناك من يفضل الصورة الثانية على الصورة الاولى . وهؤلاء يبنون رأيهم على ان في الصورة الاولى افتئاتاً على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات لانها ترغم على اتخاذ خطوة لا ترضيها . وان الاجماع منعقد على تكوين هيئة للامم العربية ، والخلاف هو هل يكون رأي هذه الهيئة ملزماً او غير ملزم . فإذا اجتمعت مثلاً سبع دول ، خمس منها توافق على رأي ما والدولتان الاخريان لا تريان هذا الرأي لانه ضار بهما ، فهل يجب أن تلزم هاتان الدولتان باطاعة القرار ام لا ؟» .

---

(٧٢)الاهرام ، ٢٦ / ٦ / ١٩٤٤ .

(٧٣) حكيم ، ميثاق الجامعةوالوحدة العربية ، ص ٣٣ ، والشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٧٤) جامعة الدول العربية ، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام (القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٩٤٦) .

وهنا تدخل النحاس فأكد ان فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية وقراراته ملزمة امر يستبعده الجميع للاسباب نفسها التي ادت الى استبعاد فكرة الحكومة المركزية . وانه لا يبقى بعد ذلك الا الرأي القائل بتكوين اتحاد لا تكون قراراته ملزمة الا لمن يقبل بها . وقدم بعد ذلك اقتراحاً مكتوباً جاء فيه : « تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها . . . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ، فيما عدا الاحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية واخرى ، ففي هذه الاحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة »(٧٥) .

ويتبين من المناقشات ان لدى الوفد المصري مشروعاً متكاملاً عن الجامعة العربية وان الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون في صيغهم نحو انشاء منظمة اقليمية تقوم على اساس التعاون والتنسيق لا على اساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي . واعطي لهذه المنظمة اسم الجامعة العربية لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة . وأثارت كلمة « جامعة » جدلاً طويلاً بين الوفود العربية . كما حدثت مناقشات عامة حول الصيغة التي تلاها النحاس . ونوقشت صلاحيات مجلس الجامعة . واتفق في نهاية المطاف على ان يتضمن ميثاق الجامعة العربية النقاط التالية :

- الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الاعضاء بحدودها القائمة فعلاً .
- الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الاعضاء كبيرها وصغيرها .
- الاعتراف لكل دولة بحق ابرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية او غير العربية بشرط ان لا تتعارض مع احكام ميثاق الجامعة .
- ليس هناك الزام واضح لاتباع سياسة خارجية موحدة .
- عدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشب بين الدول الاعضاء . وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية او حشد الجيوش على الحدود .
- يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الاعضاء بناء على طلبها . وتحفظت المملكة العربية السعودية واليمن على التعاون السياسي بين الدول العربية .

وانتهى الامر الى تأليف لجنة فرعية لصيغة تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي ابدتها الوفود العربية . وقد اعتمدت لجنة الصيغة المشروع المصري ولم تدخل عليه اي تعديلات ذات بال سوى عبارة واحدة هي : « لا يجوز في اي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او اية دولة منها » .

---

(٧٥) المصدر نفسه ، « محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢ / ١٠ / ١٩٤٤ » .

كان الوفد المصري يعرف جيداً ماذا يريد ولديه مشروع متكامل مدروس دراسة وافية . ولذلك كانت لديه اجابة عن كل سؤال يطرحه المجتمعون . اما الوفود العربية الاخرى فقد جاءت بافكار عامة غير مكتوبة . واذا كان المجتمعون قد قبلوا اقتراحاً من الوفد السوري باصدار تصريح يتضمن اعتراف الدول العربية باستقلال لبنان بحدوده الراهنة ، فقد قدم الوفد المصري بياناً جاهزاً عن القضية الفلسطينية ، بعد انتهاء مندوب عرب فلسطين ، موسى العلمي ، من تلاوة عرضه لتطور القضية الفلسطينية . واشتمل البيان على دعوة الحكومة البريطانية الى تنفيذ ما جاء في الكتاب الابيض البريطاني عام ١٩٣٩ .

وقع رؤساء الوفود باستثناء رئيسي وفدي السعودية واليمن على بيان اللجنة التحضيرية والبروتوكول (الذي عرف ببروتوكول الاسكندرية) وملاحقه في ٧ / ١٠ / ١٩٤٤ . ولم يعترض على ما جاء في هذه الوثائق سوى لبنان . فعند مناقشتها في اجتماع ضم رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، اعترض رئيس الجمهورية على الفقرة القائلة « بأنه لا يجوز في اية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او اية دولة منها » . وتقرر ان يطلب الوفد اللبناني لاجتماعات اللجنة الفرعية السياسية حذف هذه العبارة عند صوغ الميثاق النهائي الذي سيلغي البروتوكول(٧٦) .

والواقع ان بروتوكول الاسكندرية كان مجرد بيان بالمبادىء التي ستقوم عليها الجامعة ،وتعبيراً صريحاً عن الحد الادنى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمكن للدول العربية مجتمعة على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها ان تقبل به .

خامساً : ميثاق جامعة الدول العربية

تأخر توقيع العربية السعودية واليمن على بروتوكول الاسكندرية بسبب التحفظ الذي ابداه مندوبا الدولتين عند توقيع البروتوكول . وتمت موافقة السعودية عليه في ٧ / ١ / ١٩٤٥ ، ووقعت عليه اليمن في ٥ / ٢ / ١٩٤٥ . وكان من المفروض ان تجتمع اللجنة الفرعية السياسية التي نص عليها البروتوكول لوضع ميثاق الجامعة في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٤ ، غير ان التأخير السابق الذكر ارجأ اجتماعاتها الى منتصف شباط / فبراير ١٩٤٥ .

وبين انفضاض مؤتمر الاسكندرية وانعقاد اجتماع اللجنة الفرعية السياسية تغيرت الحكومات في عدد من الدول العربية . فقد حل احمد ماهر محل مصطفى النحاس في مصر ، وحل نوري السعيد محل حمدي الباجه جي في العراق ، وحل عبد الحميد كرامي محل رياض الصلح في لبنان ، وحل سمير الرفاعي محل توفيق ابو الهدى في شرقي الاردن . ولكن هذا التغيير لم يؤثر على مساعي هذه الدول لانشاء جامعة الدول العربية .

(٧٦) الشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، ص ٩٧ - ٩٨ .

وتم في الفترة نفسها عدة لقاءات بين القادة العرب ، اتضحت خلالها معالم محورين سياسيين في الوطن العربي : محور القاهرة - دمشق - الرياض ، ومحور بغداد - عمان . فقد التقى الملك فاروق مع الملك عبد العزيز في ينبع في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٤ . والتقى شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية ، والملك فاروق والملك عبد العزيز في الفيوم في ١٢ شباط / فبراير ١٩٤٥ . واجتمع الثلاثة مع تشرشل في ١٥ شباط / فبراير ١٩٤٥ في اثناء عودته من مؤتمر طهران . وبالمقابل عقد اجتماع في الشونة (شرقي الاردن) في شباط / فبراير ١٩٤٥ بين الاميرين عبدالله وعبدالاله(٧٧) . واستمر هذان المحوران يلعبان دوراً مهماً في تطور الاحداث في المنطقة العربية لسنوات عديدة .

وبدأت اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها بوزارة الخارجية المصرية في ١٤ شباط / فبراير واستمرت حتى الثالث من آذار / مارس ١٩٤٥ برئاسة احمد ماهر ، عقدت خلالها ست عشرة جلسة . وخلافاً لما جرى في مباحثات البروتوكول قدم الوفد العراقي مشروعاً لميثاق الجامعة وقدم الوفد اللبناني مشروعاً آخر ، وتقدم الوفد السعودي ببعض المقترحات المكملة لهذين المشروعين . واعتبرت اللجنة هذين المشروعين مع المقترحات السعودية وبروتوكول الاسكندرية اساساً لمناقشاتها .

كان الوفد المصري حريصاً على ان لا يخرج ميثاق الجامعة عن المبادىء التي تضمنها بروتوكول الاسكندرية الذي عبر عن رأي مصر في التعاون العربي . وكان الوفد السعودي يسعى للحصول على ضمانات وقائية لما يمكن ان يلحق بالمملكة السعودية من تضحيات او اضرار نتيجة اشتراكها في عضوية الجامعة العربية(٧٨) . واما الوفد اللبناني فكان يبدي تحفظه على النصوص التي قد تمس سيادة لبنان واستقلاله . وكان الوفد السوري حريصاً على عدم التفريط باستقلال سورية والاحتفاظ بنظامها الجمهوري وايجاد صيغة فضفاضة للجامعة . اما الوفدان العراقي والاردني

(٧٧) الروسان ، **العراق وقضايا المشرق العربي القومية** ، ص ٩٦ - ٩٧ و ١٠٠ .

(٧٨) **محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية** (القاهرة : مطبعة فتحي سكر ، ١٩٤٩) ، مرفق رقم ٦ ، ص ٧ - ١٨ .

يمكن اجمال المقترحات السعودية بالنقاط السبع التالية :

١ - ان يكون شكل الجامعة او الحلف العربي قائماً على مثال المعاهدة السعودية - العراقية لعام ١٩٣٦ والمعاهدة السعودية - اليمنية لعام ١٩٣٧ .

٢ - حق الدول الاعضاء بابرام اتفاقات لسلامتها مع اية دولة عربية دون الاضرار بالتعاون العربي .

٣ - ان يكون تحالف العرب أداة للدفاع عن انفسهم واقرار السلام وليس موجهاً الى اية غاية عدائية .

٤ - تحريم الحرب بين الدول العربية ، واذا نشب خلاف بين دولتين لجأتا الى الوساطة والتحكيم .

٥ - احتفاظ سورية ولبنان بنظاميهما الجمهوريين .

٦ - امتناع العربية السعودية عن الاشتراك في اي مسعى لتوحيد الثقافة والتشريع في الدول العربية اذا كان مخالفاً لقواعد الدين الاسلامي واصوله .

٧ - ان يعطي التعاون العربي في مجال الاقتصاد لكل دولة حرية اختيار النظام الاقتصادي الذي تريده .

فبعدما استبعدت فكرة وحدة سورية الكبرى ووحدة اقطار الهلال الخصيب اصبح همهما ان يتضمن الميثاق نصوصاً تشجع على الوحدة بين الاقطار العربية ، واستبعاد الالتزام بقرارات الاكثرية .

في السابع عشر من آذار/ مارس ١٩٤٥ اجتمعت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة لاقرار ميثاق الجامعة في صيغته النهائية . فاقرته بعد يومين . وفي ٢٢ آذار / مارس وقع مندوبو الدول العربية الميثاق باستثناء مندوبي السعودية واليمن . ولكن الحكومتين السعودية واليمنية وقعتا على الميثاق بعد ذلك ببضعة اشهر . ولم يمض عام واحد الا وقد انتهت الحكومات العربية من التصديق عليه وايداعه لدى الامانة العامة للجامعة . واصبح الميثاق نافذ المفعول منذ ١١ / ٥ / ١٩٤٥(٧٩) .

وجاء الميثاق صورة صادقة للواقع الرسمي العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية . ولذلك كان قاصراً على ارضاء طموح الجماهير وتطلعاتها الى الوحدة العربية . ولكنه ارضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها . وتوقعت من الجامعة ان تتحمل المسؤولية لايجاد حل للقضية الفلسطينية بالتعاون معها . ورأت في هذه المؤسسة القومية وعاء تفرغ فيه شحنات الوطنية المصرية بخاصة والعربية عامة ، والتي بدأت الظواهر تشير الى وصولها الى درجة خطيرة . فهي بمثابة صمام امن لحصر الاماني الوطنية العربية ، التي سعت بريطانيا الى احباطها لسنوات عديدة . وربما ارادت ان تكون الجامعة اداة لاحباط اي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية او يهدد المصالح البريطانية .

خاتمـــة

لم يكن قيام الجامعة العربية بديلاً عن الوحدة او الاتحاد بين العرب وانما كان بديلاً عن حال الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم قبل قيامها . صحيح ان قيام الجامعة لم يزل الخلافات بين الدول العربية الاعضاء ، وانها اصبحت منبراً للتعبير عن مظالم العرب وخلافاتهم الا انه كان ، في نظر القوميين العرب وانصار الوحدة العربية ، نقطة بداية وخطوة اولى نحو تحقيق غايتهم المنشودة .

---

(٧٩) جامعة الدول العربية ، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، ص ٥٩ ـ ٦٥ ، وشهاب ، معدّ ، جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها ، ص ١٩ .

تعقيب ١

منح الصلح

ممّا حبّب اليّ هذه العاصمة التونسية الجميلة انني مررت وسطها بشارع اسمه شارع مصطفى النحاس ، هذا الرجل العظيم الذي صنع اكثر من اي انسان آخر جامعة الدول العربية . لقد أقدم مصطفى النحاس على صنع الجامعة بقوة عملاقين : **مصر والديمقراطية** . فلولا مصر ولولا الديمقراطية لما استطاع العرب ان يوجدوا جامعتهم . وفي رأيي ان العرب لن يستعيدوا القدرة على العمل المشترك فيما بينهم بغياب هذين العملاقين ؛ رد الله غربتهما .

إن الجامعة مربوطة في جذورها ومبرر وجودها بفكرة الوحدة العربية . فهمها العرب يوم وجدت على أنها محطة من محطات البر نحو الوحدة . وفهمتها الدول الكبرى وخصوصاً بريطانيا ، على أنها شكل من اشكال التعاطي مع نزعة الوحدة في الامة العربية . وسواء اصطبغ عمل الجامعة بالتوجه الوحدوي كما حصل احياناً ام بالجهد في لجمه كما حصل في احيان اخرى ، فإن فكرة الوحدة موجودة دائماً ، فعلاً او ضمناً في شكلها وكيانها .

وهناك فارق نوعي بين مشاريع الهلال الخصيب وسورية الكبرى والكتاب الازرق التي ظهرت في المشرق من قبل ، وبين جامعة الدول العربية . فعلى الرغم من كونها قد استندت نظرياً الى مبدأ حق الامة العربية في الوحدة ، الا ان تلك المشاريع باستبعادها مصراً لم تكن تصنع الوحدة لأن توحد دولتين عربيتين او ثلاث ربما يصنع ـ ان شئنا ـ وحدة ، ولكنه لا يصنع الوحدة . فالوحدة لفظة لا يصلح اطلاقها الا على كيان عربي تكون مصر احد طرفيه . ومن هنا التميز التاريخي لانجازين قوميين : جامعة الدول العربية والوحدة السورية ـ المصرية . وبيننا الآن مناضلون ورجال افذاذ اعطوا اعمارهم لدعم هذا النوع الاصيل من الانجاز . فمحمود رياض عاش في صنع الوحدة ، وفي صنع الجامعة ، وصديق شنشل وحسين جميل كانا من قبل قيام الجامعة وبعده من اعلام الدعوة الى اقامة الجامعة الشعبية العربية التي تجسد حركة الامة العربية نحو وحدتها ، وتكون كما تصورها العرب يومئذٍ سنداً حياً لجامعة الحكومات

وانني اتذكر على سبيل المثال مؤتمر الخريجين المنعقد في القدس عام ١٩٥٥ . ففي هذا المؤتمر ـ وقد حضرته سنة تخرجي من الجامعة ـ برزت روح الوحدة التي كانت سنداً لعبد الناصر في العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ، وحضره عدد كبير من شبان الثورة المصرية . واتذكر انه قد انشئت لجنة لوضع الدستور الاتحادي الذي تتمناه الامة العربية لنفسها ، وكان صديق شنشل رئيساً لهذه اللجنة ، وكان من بين اعضائها د. عزيز صدقي الاستاذ الجامعي يومئذ ، الذي اقترح ان ينص الدستور على ان القاهرة هي عاصمة الاتحاد ، واقترح عبد الرحمن البزاز ، ود. عبد القادر الميداني ان تكون القدس ، واقترح سواهما ان لا يجري نص على العاصمة . وجاءت الايام تصوب فكرة د. عزيز صدقي في ان فاعلية العمل العربي تقضي بوجود الثقل المصري .

إنه من الظلم لولادة الجامعة أن نفسر ـ على غير حقيقته ـ تصريح ايدن الذي القاه في مجلس العموم في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٣ وقال فيه ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية . فالحركة الجدية نحو اقامة الجامعة العربية كما نعرفها الآن لم تتحول الى حقيقة الا عندما أعلن النحاس في خطاب له في مجلس الشيوخ في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٣ أنه قد آن الاوان أن يبدأ السعي للوحدة العربية . وتحرك النحاس في الدعوة الى الجامعة مستنداً الى حماسة الحركة الوطنية المنتعشة في سورية ولبنان ، والى قادتها الذين كانوا ينسقون معه بقوة . واليهم اشار في خطابه حين تكلم عن الخطوات نحو الاستقلال .

ويمكن القول ان تصريح ايدن قد صدر في ظل الظروف الآتية :

١ ـ شعور بريطانيا بحاجتها الى التعاطي مع اماني المنطقة تعاطياً جديداً تحسباً للمنافسات الدولية ولاسيما المنافستين الامريكية والفرنسية .

٢ ـ معرفتها بالروح التي ستسود العلاقات الدولية بعد الحرب ، وهي روح فيها مثالية تتنافى مع بقاء الاستعمار والاوضاع الاستعمارية على حالها .

٣ ـ اعتبارها بالانتفاضات التي حصلت ضدها ومنها ثورة العراق ايام رشيد عالي الكيلاني وظواهر التمرد ضدها في مصر .

٤ ـ تصورها بأن حل قضية اليهود في فلسطين واعطاءهم دولة لا يمكن أن يتم الا خلال اطار عربي عام قادر على اعطاء التنازلات للصهاينة ، وموحد الكلمة او منسقها في هذا الشأن .

وقد تلاقت هذه الاعتبارات المحيطة بالسياسة البريطانية برغبة الحكام العرب في الافادة من الظروف الدولية لانتزاع مطلب الاستقلال السياسي لاقطارهم . وموضوعياً ، كان نشوء كيان عربي كبير وجامع شيئاً لا بد منه بالنسبة لمعظم الحكام العرب في سبيل تجاوز مرحلة الاستقلال دون مشاكل وتسلم السلطة من الانتدابين الانكليزي والفرنسي . فالنضال من اجل الاستقلال في البلاد العربية لم ينفصل يوماً عن النضال من اجل الوحدة . وقد كان العرب يناضلون من اجل

الاستقلال ومن اجل الوحدة معاً . فلما برزت إمكانية تحقيق الاستقلال ، اصبح تحديد موقف دقيق ومبدئي من الوحدة ضرورة لا غنى عنها . مصر ـ على سبيل المثال ـ لا تستطيع ان تأخذ استقلالها الا اذا رافق ذلك تخليها عن وحدة وادي النيل . سورية لا تستطيع ان تستقل الا اذا تخلت عن الاقضية الاربعة في لبنان . لبنان لا يمكن أن يستقل الا ضمن اتفاق على وحدة اراضيه وماهية حدوده .

لذلك كان لا بد من ان تنشأ الجامعة كتسوية تاريخية اذا شئنا بين الاستقلال عن الاجنبي وبين الحفاظ على وحدة القضية العربية . وفي بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ ، تجسدت هذه التسوية بشكل مرض لا للحكام ، بل للشعوب ايضاً . فقد نظم البروتوكول رابطة شبه اتحادية ، والزم اي دولتين عربيتين متخاصمتين على قبول حكم الاكثرية ، وفرض على الدول العربية ان تكون لها سياسة خارجية واحدة . وظهر فيه تفهم للقضيتين الرئيسيتين في المنطقة : القضية الصهيونية ، والتنوع العصبوي و « الاقلاوي » .

ولكن بين التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، وابرام ميثاق جامعة الدول العربية حصل تراجع من كيان عربي شبه اتحادي الى كيان عربي يغلب عليه طابع المؤتمر الدولي غير الملزم لاعضائه . واستطاعت القوى المعادية لخط الوحدة في البلاد العربية ان تسقط غالبية الحكام الذين وقعوا البروتوكول ، لتجعل من الجامعة وسيلة قابلة الاستعمال في بعض الحالات ضد الوحدة ، ولم يكن ذلك ممكناً في رأيي ، او كان ممكناً اقل لو اقيمت على اساس البروتوكول .

ولابد من الاشارة ونحن نعيد قراءة الدراسة القيمة التي اعدها د. علي محافظة الى أن الجامعة قد ولدت منذ اليوم الاول وفيها قصور تكويني يفرض عليها الأخذ بالقاعدة التي تتبعها القوافل في الصحارى ، وهي القائلة : (سيروا سير اضعفكم) ، فالمجموع يسير بسرعة الاضعف ، فالضعيف هو الذي يضغط على المتقدم وليس العكس . .

لكن اهم ما عطل الجامعة وقلل من أثرها ، على الرغم من تعاقب نفر من أقوى الشخصيات العربية على امانتها ، هو خارج الجامعة وليس داخلها . فمشكلة الجامعة ، هي في الاساس مشكلة في الوحدة العربية ، في وضع فكرة الوحدة العربية الشعبي والرسمي ، في نظرة العرب الى مفهوم الوحدة ، كاسلوب تحليل وتشخيص ، كأسلوب تعبئة ومواجهة ، كأسلوب تحرك وعمل ، وكخط لا بديل عنه ، ولا محيد ، حتى في اقسى الظروف . والمشكلة هذه أعمق من التشتت السياسي الذي عشناه ونعيشه وهو يعكس نفسه على الجامعة .

إن الحقيقة الرئيسية المتحكمة بالحركة السياسية على صعيد الوطن منذ زمن هي الظاهرة التي يصح تسميتها بنصف القومية او القطرية الكبرى لا فرق ، فهي اقوى دوراً من الحقيقة القطرية ومن الحقيقة القومية في آن معاً . فمنذ ان برز تيار القومية العربية التقدمية بقيادة عبد الناصر ، والقطرية كمنطلق وسياسة في موقع العاجز عن ان تلعب دوراً فعالاً على صعيد الوطن العربي . لقد بقيت من غير شك قوية وقوية جداً ، لكن قوتها انحصرت وتنحصر في مقدرتها على الدفاع عن نفسها والجهاد ضد تذويب الخصائص القطرية في كيانات قومية عليا . ثم التبشير بأن كل عمل

للوحدة العربية وكل تفكير فيها يجب ان يتركا لمرحلة لاحقة وتصوير الوحدة بشكل دائم بأنها زمنياً على الاقل ، آخر الضرورات .

لقد كان ثمة خلل اكيد في التعاطي الفكري والعملي مع الوحدة العربية وكان هذا الخلل يتمثل في انه كان على الدوام لمصر عروبتها وللآخرين عروبتهم ، وكان كل من الطرفين يسمي قطريته الكبرى وحدوية بينما الوحدوية هي كيان مفصل بالأصل ، او يجب ان يكون مفصلاً ، من اجل ان يكون وحدوياً على قياس الواقع العربي في كل مكان من ارض العرب .

كان من الطبيعي أن يتسم الفكر القومي عند نشأته سواء في المشرق العربي ام في مصر بنظرة المنشأ ، ولكن المحك العملي لهذا الفكر والمعارك الواقعية التي خاضها النضال العربي والتجارب التي مر بها ، والانجازات والنكسات توصل الى قناعة بأن ما كان لم يكن قومية عربية ، ولا حتى صراعاً بين القومية العربية والقطرية في هذا القطر او ذاك ، بل كان قطرية كبرى من هنا متمحورة حول مصر تتحرك فيتحرك بها ومعها نصف الوطن العربي ، وقطرية كبرى من هناك تمثل النصف الباقي تتمحور حول اقطار متعددة تذوب قطرياتها بالقطرية اللامصرية . فكأن هذه القطرية الكبرى نصف قومية ، ان لم تكن كذلك بنياتها واحلامها وعواطفها ومثلها البعيدة ، فإنها كذلك بحدود حركتها وردود فعلها الملازمة لهذه الحركة وبواقع قدرتها والنتائج العملية الناتجة عنها .

العرب عربان لا بمعنى عرب الحكام وعرب المحكومين ، ولا بمعنى عرب المحافظة وعرب التقدم ، ولا بمعنى عرب امريكا وعرب السوفيات ، ولا بمعنى عرب فلسطين وعرب ذواتهم ، بل ايضاً وخصوصاً بمعنى عرب القطريتين الكبيرتين الملازمتين للحياة العربية من جذورهما في الافكار الى مصباتها في الصراع الممزق مروراً بالممارسات والسياسات والجهات التي تستندان عليها .

إن وجود هاتين القطريتين ليس وليد الظروف التاريخية فحسب ، ولكنه وليد مؤسسة كاملة يمكن تسميتها باسرائيل الثانية في الوطن العربي ، وهذا النعت ليس مجازياً تماماً لأن اسرائيل لم تنشأ بالاصل الا لمنع الاتصال المصري العربي . ويقوم عمل هذه المؤسسة على محاربة العروبة في مصر وعلى محاربة المصرية في البلاد العربية .

فالنقطة الاولى في ضرب هذه المؤسسة هي قبل كل شيء فهم طبيعتها كعامل تمزيق للمنطقة لا يوازيه ولا يشابهه الا وجود اسرائيل نفسها فمن يضرب الرباط بين مصر والعرب الآخرين يكون قد ضرب المفصل الاساسي للجسم العربي وللقوة العربية وللتكامل العربي ، لأن العلاقة بين مصر وغيرها من البلاد العربية هي علاقة قائمة على حاجة نوعية لا على حاجة كمية فحسب .

والنقطة الثانية هي حصر ومهاجمة مصادر البث والسهر والتغذية الدائمة لهذه الديماغوجية القائمة على قطعة نقد واحدة ذات وجهين ، واحد يصور التعريب خطراً في مصر وعليها ، والآخر يصور التمصير خطراً في البلاد العربية وعليها . فالواضح ان هذه الديماغوجية وان سار فيها الفقير والغني ، والضعيف والقوي ، فإن منبعها وصاحب المصلحة الرئيسية فيها والعقل المولد لها هو الغني لا الفقير والقوي لا الضعيف ، واحياناً يكون لهذا الموضوع جهاز خاص لا يعمل الا له ومن

اجل تقويته ، فالتفريق بين المصريين وغيرهم من العرب هو شبه اختصاص في اكثر من دولة عربية ، ولهذا الاختصاص منظروه ومديروه ومنفذوه .

والنقطة الثالثة هي العودة الى الفكر الوطني والفكر القومي التقدمي نفسه لتصفيته من اي ملمح ، او من اي سمة ، او من اي مضمون يمكن أن يكون بذرة لجعل العلاقة المصرية ـ اللامصرية علاقة تعريب قسري لمصر وتمصير غير ارادي للعرب .

وحركة التصحيح تقضي بقبول تعريف واضح ونهائي يقول ان الوحدة العربية ، على صعيد المعتقد ، هي تعريب مصر وتمصير العرب ، فالعرب دون مصر ليسوا العرب ومصر دون العرب ليست مصر . والمساواة هي بين مصر من جهة وباقي العرب من جهة ثانية ، وليست المساواة بين القطر المصري وكل قطر من الاقطار العربية ، والحركة الخارجة من المشرق الى مصر لتعربها هي مساوية لا تزيد ولا تنقص عن الحركة الخارجة من مصر لتمصير العرب، واخطاء وانحرافات التمصير هنا ليست اكثر لا في الكم ولا في النوع من اخطاء وانحرافات التعريب .

ولا بد من القول انه بمعنى من المعاني يبقى المصري متقدماً على غيره من العرب ، لأنه بشكل عام لا تثير فيه لفظة التعريب ما تثيره لفظة التمصير في نفس غير المصري ، مع انه موضوعياً ليس في التعريب من العروبة اكثر مما في التمصير . فالتعريب هو نصف قومية العرب والتمصير هو نصفها الآخر وقبول الطرفين بجزئي الحقيقة الواحدة هو التصحيح في الفكر والعمل، وهو المرحلة الثانية من مراحل الحركة التاريخية للوحدة العربية بعدما انتهت المرحلة الاولى بالتجمد على ابواب التناقض بين المصرية واللامصرية .

تعقيب ٢

محمد صديق شنشل

في التعقيب على بحث د. علي محافظة ، أرى من الحق ان أتقدم بتهنئته على حسن عرضه للموضوع عرضاً سائغاً وشاملاً ، يغني في كثير من جوانبه عن اي تعقيب . لذلك ، ارجو ان يسمح لي بالوقوف عند بعض النقاط التي أعتقد أن لها اهمية خاصة في مراحل الاتجاه نحو الوحدة العربية ، واخيراً في تكوين جامعة الدول العربية ، وظفرها حتى اليوم باستمرار القدرة على الوجود وسط العواصف الهوجاء ، والتيارات العنيفة الآتية من خارج البلاد العربية ، والاخرى المنبعثة من داخلها . فالجامعة وقد حرمت حق التطور الطبيعي بالسير نحو الوحدة العربية فإن مجرد استمرارها في نظري يرمز الى قدرتها على الكفاح في سبيل البقاء حيّة حتى يتاح لها الانطلاق يوماً نحو تحقيق اهدافها في الوحدة ولو على مراحل الى ان تصبح وحدة شاملة بعد اجتياز كل العقبات الداخلية والخارجية .

لقد ذكر الباحث « ان فكرة الوحدة العربية نمت مع نمو الوعي القومي عند العرب» وان بعض مشاريع الوحدة العربية سبقت مرحلة تكوّن الفكرة القومية : مثل « مشروع محمد علي باشا وابنه ابراهيم في توحيد اقطار آسيا العربية مع وادي النيل » ، كما أشار الباحث الى مقترحات واتجاهات شتى منها اتجاه ظهر في مطلع القرن العشرين « يدعو الى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ويحافظ على اللغة القومية ، ويضمن ادخال الاصلاحات الحديثة في الادارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والاجتماعية » . وهذا الاقتراح يعكس بذاته مدى التدهور الذي انحطت اليه اوضاع الدولة العثمانية ومدى العسف الذي نزل بالعرب في عهدها حتى اصبحت الحقوق الطبيعية لأي شعب مطلباً لا يبلغ ولا يستجاب له .

وفي سبيل تخليص بلاد عربية ذات صلة جوار بمصر سبق لمحمد علي محاولة انقاذها من الانهيار ومن انتقالها لقمة سائغة للاستعماريين الاوروبيين ، واذا بقوى الاستعمار تتضافر مع الدولة العثمانية ومع النزعة الانفصالية في سورية لقهر جيوش محمد علي وفرض العزلة على مصر

لابعادها عن الاقطار العربية . وفي هذا السبيل يولد التفكير في عهد وزارة بالمرستون ـ عدو محمد علي الاول ـ باعداد مشروع لاصطناع وطن قومي لليهود في فلسطين ليصبح فيما بعد أساساً لتصريح بلفور ، الهادف الى تكوين حاجز بين مصر والمشرق العربي . أما الشرط العاجل الذي فرض على محمد علي لاجل البقاء في الحكم منعزلاً داخل مصر فقد كان الموافقة على « حرية التجارة » للقضاء على النهضة المصرية التي شملت مختلف ارجاء الحياة بما فيها الصناعة ، تمهيداً لاستقلال مصر والعرب استقلالاً سياسياً واقتصادياً معاً .

لقد كان من الطبيعي ان يترك الانكسار العسكري والانفصال عن مصر أثرهما في حياة مصر وقلوب المصريين ، فظهرت تيارات فكرية يمجد بعضها الخلافة العثمانية ، وينادي البعض الآخر بأن « مصر للمصريين » وفسر ذلك من قبل البعض على أنه يعني ان لا شأن للعرب بمصر ولا لمصر بالعرب ، ولكن مصر ظلت في أعماقها عربية تواصل العمل على احياء التراث العربي والاسلامي وتفتح بذلك ، وبمعارضتها للاحتلال البريطاني والنفوذ الاجنبي ، سبل الاتصال المعنوي بالعرب وان بقيت مرتابة من بعض الحركات العربية ومنها ثورة الحسين بن علي في الحجاز عام ١٩١٦ . ثم انبثقت ثورة ١٩١٩ فأظهرت مصر من خلالها مدى تقدمها الحضاري وعمق ادراكها لجوهر الاسلام وفهمها السليم لمقتضيات العصر حين وحّد شعبها تلقائياً صفه بتضامن المسلمين والمسيحيين في تلك الثورة على الاستعمار البريطاني . ثم جاء تعاقب الثورات العربية في العراق عام ١٩٢٠ وفي سورية عام ١٩٢٥ وفي فلسطين عام ١٩٣٦ ليبدد ذلك ما كان يروج في مصر حول غدر العرب بالعثمانيين وليثبت أن ثوراتهم إنما كانت في سبيل التخلص من الظلم سواء في اواخر عهد الدولة العثمانية حين تحولت من خلافة اسلامية الى دولة تركية عنصرية تنكر على العرب عروبتهم وتمتهن كرامتهم ، ام في ثوراتهم ضد المحتلين الاوروبيين ، بريطانيين وفرنسيين . ثم جاءت حركة ١٩٤١ التحررية ضد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق في الحرب العالمية الثانية بعد احتلالهم الاول في الحرب العالمية الاولى . وهكذا مهد تعاقب الثورات والانتفاضات العربية للقاء مصر مع العرب ولقيامها بدورها الطبيعي في تزعم الاتجاه نحو تكوين الجامعة العربية ، فأدت دورها القيادي برئاسة النحاس .

ونشير الى الوحدة بين مصر وسورية والى تعرض مصر الى الانفصال الثاني بينها وبين سورية نفسها في عام ١٩٦١ بعدما تم الانفصال الاول في عام ١٨٤٠ ، ولكن مصر على حد تعبير جمال عبد الناصر أبت أن تكفر فواصلت خطها القومي العربي التحرري حتى جاء دور أنور السادات فحقق مختاراً وبعد انتصار عسكري في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ما سماه بالانفتاح الاقتصادي الذي يعني توقف حركة التقدم والاستقلال السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية في مصر لمصلحة الاجانب والفئات الطفيلية التي أحاطت بالرئيس السادات .

إن هذه التطورات تعني أن الصراع بين العرب والطامعين في التسلط عليهم ونهب بلادهم واذلالهم وتمزيق صفهم ، صراع ما زال قائماً ، ولكنهم وقد قهروا الكثير من الهجمات والدسائس الاستعمارية ، وأخطرها التباعد بين اقطارهم عامة ، وبين مصر خاصة ، لا بد لهم من أن ينتصروا على الانقسام في صفوفهم ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ .

تعقيب ٣

أحمد طربين

أتفق مع الاستاذ الزميل في ان الوحدة العربية نمت مع نمو الوعي القومي عند العرب ، ولو اني افضل ان أقول بعثت مجدداً مع الوعي القومي الذي تأخر ظهوره بسبب مشاعر الولاء لدولة الخلافة في اسطمبول ، وايقظته النزعات العنصرية الطورانية التي اخذت تفرض نفسها تدريجاً على التنظيمات العثمانية ، ولا سيما بعد الانقلاب الدستوري على السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) . ولكني ، بالمقابل ، قد لا أتفق تماماً مع اشارة الزميل الى بعض مشاريع الوحدة العربية التي سبقت مرحلة انبعاث الفكرة القومية . لقد كان محمد علي يسعى لتقوية مجد اسرته ، ولو كانت الاقطار العربية التي فتحها غير عربية ، لضمها اليه . وبعبارة اخرى ، ربما لا يصح ان نصف فتوح محمد علي والدولة التي بناها بأنها مشروع للوحدة العربية ، اللهم الا اذا اعتبرنا النتائج التي تحققت فعلاً ، لا النيات والخطط الموضوعة في الاصل لتنفيذها . فالرجل كان يريد احياء العالم العثماني عن طريق القوة (قوة المال والحديد والعلم) ، واتفق ان هذه الممالك التي ضمها كانت جزءاً من الوطن العربي (الجزيرة العربية والسودان والشام) . ولولا وقوف بريطانيا في وجهه لاستحوذ على عاصمة السلطنة وولاياتها التركية .

عاش محمد علي ومات عثمانياً ، ويمكن التجاوز عن هذا بالنسبة لابنه ابراهيم الذي جاء مصر شاباً صغيراً فخالط اهلها العرب ، وتأثر بعاداتهم وتحدث لغتهم وتعاطف معهم . اما يوسف كرم فلا اعرف الا أنه كان يطمح الى أن تسند اليه حاكمية جبل لبنان بعد حوادث ١٨٦٠ المشؤومة ، وبخاصة بعدما عينه وزير الخارجية العثمانية فؤاد باشا لقائمقامية لبنان الشمالية قبل اقرار نظام المتصرفية (١٨٦١) . ولما اتفقت الدولة العثمانية والدول الاوروبية الخمس على تعيين داود باشا الارمني الكاثوليكي العثماني اول متصرف على الجبل، خابت مساعي كرم ، واصطدمت قواته بقوى المتصرف ، ثم غادر الجبل منفياً الى ايطاليا عام ١٨٦٧ . ومشروع كرم بتوحيد الولايات العربية تحت زعامة الامير عبد القادر الجزائري نزيل دمشق ، لا يخرج ـ على فرض وجوده ـ عن جملة مشاريع راجت شائعاتها بين بعض الاوساط الاجنبية

والسياسية في بلاد الشام ومصر ، وأشارت اليها التقارير القنصلية بعد الستينات ، وبخاصة في عهد مدحت باشا والي سورية آنئذٍ ، حين تردد ايضاً انه يود الاستقلال الذاتي بولاية الشام ليحكمها على النمط المصري ، ولم يعلق القناصل اهمية تذكر على ذلك .

اما مشروع نجيب عازوري بتوحيد اقطار آسية العربية تحت امرة خليفة عربي ، فلم يحظ بالانتشار ، لان المشروع تضمنه كتاب عازوري المنشور بالفرنسية عام **١٩٠٥** في باريس بعنوان **يقظة الامة العربية** ، ولم يكن ميسوراً بحال وصول افكاره الى المشرق العربي ، ولذا بقي تأثيره ضئيلاً ان لم يكن معدوماً .

وأتفق مع الزميل في أن ثورة الشريف حسين عام **١٩١٦** كانت اول تعبير عملي أظهر الحركة العربية على الصعيد الدولي ببرنامج محدد دعا الى انشاء دولة عربية موحدة على اساس ميثاق دمشق لعام **١٩١٥** الذي كان يعبر عن حصيلة الفكر العربي في موضوع الوحدة حتى ذلك التاريخ ، والذي وضعه ممثلو جمعيتي « العربية الفتاة » و « العهد » كشرط لا يقبل الاخلال اذا اريد للثورة العربية ان تقوم وتساعد بريطانيا على طرد الترك من بلاد الشام .

ولا حاجة الى القول ان القضية في آسية العربية التابعة للحكم العثماني قبيل الحرب العالمية الاولى ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية او العراقية او الحجازية او الاردنية بوجه خاص . والنادي الذي تأسس في الآستانة بعد اعلان الدستور (١٩٠٨) لجمع شمل العرب كان يحمل اسم « النادي العربي » ، ورئيسه عبد الحميد الخليل كان يفاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة بوصفه ممثلاً للشبيبة العربية ، لا بوصفه ممثلاً للشعب في سورية او العراق او لبنان . والاتفاقية التي تم التوصل اليها تسودها احكام تتعلق بالعرب وبلغة العرب ، ولا تتضمن اصطلاحات كيانية دولية كسورية ، او العراق او لبنان . والثورة التي انطلقت من الحجاز لتحرير المشرق العربي لم تكن حجازية ، بل كانت عربية ، حمل ألويتها عدد كبير من المناضلين والمقاتلين الشبان من مختلف اقطار العرب . وان مجلس المديرين الذي أنشىء في سورية الداخلية بعد تحريرها ، كان مجلساً عربياً يضم رجالاً من شتى اقطار العرب: رئيس المجلس كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، ومدير شؤونه العسكرية كان عراقياً ، ومدير العدلية كان لبنانياً ، ومدير المالية كان فلسطينياً . ومعلوم ان تعريف هؤلاء بهذه التسميات قد تم بناء على الاوضاع التي استحدثها الاستعماريون فيما بعد ، وأما حينئذٍ ، فمن المؤكد ان هذه التسميات لم تكن تخطر على بال احد . وبديهي ان التجزئة التي تمت في المشرق العربي ، انما جرت مراعاة لأطماع الاستعمار الاوروبي ، لا مراعاة لمصالح الاهلين وحقهم في تقرير المصير . وكان من الطبيعي ان تتبلور الدعوة للوحدة عشية الحرب العالمية الاولى ، فلا تشمل بنظرها سوى اقطار المشرق العربي ، لأن المعركة كانت قائمة آنئذٍ ضد الدولة العثمانية والولايات العربية التابعة لها في آسية العربية .

وفقدت الاقطار العربية بهذه التجزئة المفروضة حرية التواصل والترابط بين ابنائها في

مشرق الوطن العربي ومغربه ، وتعطلت عملية الصهر والاندماج والتماثل التي كانت تجري عبر العصور ، وتوجب على العرب ان يناضلوا لرفع نير الاحتلال الاجنبي اولاً ، ثم يعملوا للتواصل والتقارب من جديد ، وازالة حواجز القطيعة والانفصال المفروضة عليهم ، والتي أوجد مرور الزمن ما يؤيدها في النزعات الاقليمية والمصالح المختلفة المزعومة .

لقد استولت دول الاستعمار ، على مختلف الاقطار العربية قطراً بعد قطر في تواريخ مختلفة وظروف متباينة استمرت منذ النصف الاول من القرن الماضي الى الربع الاول من القرن الحالي ، ومضت تحكمها بأساليب متنوعة ونظم متعددة ، تتميز كل منها بعلَم خاص ونقد خاص وحكومة خاصة . . . وكل هذا أثار بعض النزعات الاقليمية التي عاقت تقدمنا في ميدان الوعي القومي العربي ، وكان لا بد من أن ينجم عن تعدد الدول وتباين نظمها الادارية والاقتصادية والثقافية ، اختلاف المفكرين فيها حول المسائل الاساسية التي تمس كيان الامة وتتصل بصميم حياتها ومصيرها .

وشهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين التي سارت جهود العرب خلالها من اجل التحرر والوحدة جنباً الى جنب ، عودة الصيغة الجمهورية للدعوة الوحدوية العربية ، نتيجة وفاة فيصل ومن بعده غازي من ناحية ، وشهدت من ناحية اخرى تزايد التجاوب الشعبي بين اقطار المشرق العربي وبين وادي النيل عن طريق فلسطين . وقد عبر نبيه العظمة عن هذا التجاوب في خطاب ألقاه في مؤتمر بلودان الذي انعقد بعد شهرين من نشر توصية تقسيم فلسطين حيث قال : « إن فلسطين للعرب جميعهم ، وليست لأهلها فقط . وهي صلة الوصل بين العرب في آسية وافريقيا ، وليس على اهل فلسطين أن ينفردوا بالدفاع عنها او تقرير مصيرها ، واذا انقطعت او انقطع جزء منها انفرط عقد العرب وباءوا بالهوان ، فلا يعقل ان يسلم العرب لأي شعب من الشعوب بالاستيلاء عليها او على جزء منها . وعليهم أن يكونوا صفاً واحداً في مقاومة نشوء دولة يهودية وتنفيذ فكرة التقسيم ، وعليهم بذل كل جهد والتوسل بكل وسيلة لدرء الخطر المحدق بالعرب أجمعين » .

ولكن الرابطة العربية اعتباراً من عام ١٩٣٦ ، بدأت تلوح في الجو السياسي المصري الرسمي والشعبي ، بعدما اصبحت مصر مقراً لعدد من المؤتمرات العربية والاسلامية وبخاصة لنصرة قضية فلسطين ، وكان آخرها مؤتمر التشاور العربي الذي انعقد في القاهرة وحضرته وفود الدول العربية قبل توجهها الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٣٩ الذي دعت اليه بريطانيا في محاولة لحل المشكلة الفلسطينية .

لكني لا أتفق مع الاستاذ الزميل في القول بأن المثقفين والسياسيين المصريين رأوا عام ١٩٣٩ ان بلادهم تشكل جزءاً من الوطن العربي ، لأن هذا القول مفرط في التفاؤل ، ولأنه مرحلة متقدمة ستعرفها مصر بعد عقدين من السنين ، وذلك حين اتخذت مصر عبد الناصر من العروبة مبدأً تنطلق منه في قيادة الجماهير المصرية ، وفي علاقاتها مع البلدان العربية الشقيقة . وعلى الرغم من ان تشكيل وزارة علي ماهر في آب / اغسطس ١٩٣٩ قد ضمّ

رجالاً معروفين بنضالهم العربي من امثال محمد علي علوّبة ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز علي المصري ، وصالح حرب ، فإنه يتعذر - في نظري - اخذ ذلك للدلالة على « ان المد العربي في مصر قد بلغ أوجه » ، كما تفضل الاستاذ الزميل ، لأن تشكيل الوزارة على هذا النحو قد تطلبه صمود مصر إزاء الازمة المتفاقمة مع بريطانيا . فبينما كان علي ماهر حريصاً وساهراً على تنفيذ حرفية المعاهدة مع بريطانيا ، كان السفير البريطاني في القاهرة يرغب في أن تكون الحكومة المصرية السابقة واللاحقة طوع امره ، لحملها على اعلان الحرب والمشاركة فيها ضد دولتي المحور . ومعلوم ان القصر كان لدوافع مختلفة ، يناهض خفية السياسة البريطانية التي وجدت ضالتها في خصمه مصطفى النحاس باشا ، زعيم حزب الوفد والموقع على معاهدة ١٩٣٦ .

ومهما كان من شأن معاهدات الاخوة والصداقة والتحالف العربي والاسلامي التي عقدها بعض البلدان العربية فيما بينهم عام ١٩٣٦ و١٩٣٧ كالسعودية والعراق واليمن ، ثم مصر ، فقد كانت خطوات على طريق التضامن العربي الذي حرص عدد من الزعماء والمفكرين العرب على دعمه ، في تلك الحقبة التي بدأ فيها تفاقم الخطر الفاشي في مشرق البحر المتوسط ، اثر غزو ايطاليا للحبشة (١٩٣٥) ، وتصاعد الهجرة اليهودية والخطر الصهيوني المدعم بالحراب البريطانية قبل توصية تقسيم فلسطين وبعدها .

وتزايدت اهمية مصر في اوائل الاربعينات ، ليس لأن بريطانيا أنشأت فيها وزارة الشرق الاوسط البريطانية التي تشرف على سير الجهود الحربية والسياسية في المنطقة فقط ، وانما ايضاً لأنها اطمأنت الى موقف مصر بعدما تسلم النحاس الوزارة في شباط / فبراير ١٩٤٢ ، وبذلك اصبحت مرشحة لاحتمالات « العمل المشترك » مع بريطانيا في رسم السياسة العربية ، وخصوصاً بعدما شعرت بريطانيا بحرج موقفها سياسياً وعسكرياً نتيجة ثورة الكيلاني ، واضطرارها الى اعادة الملكية بالقوة الى العراق ، على كره ظاهر من العرب . واستطراداً ، فإن ثورة الكيلاني ، لم تطلب دعم دولتي المحور ضد بريطانيا الا في مرحلة متأخرة ، بدليل ان الالمان فوجئوا بالثورة ، ولم يكونوا مستعدين لمعونتها لانهماكهم في اماكن اخرى ، ولذا جاء دعمهم متأخراً جداً وعديم الجدوى .

وعلى كل حال فقد صلحت ثورة العراق لتثبت للانكليز خطورة المشاعر العربية ضدهم وضرورة تهدئتها ومحاولة فصلها عن الدعاية المحورية الصادرة من باريس وبرلين ، وذلك عن طريق اصدار تصريحات ايجابية بشأن مشكلتين حاربوهما طويلاً ، وهما المشكلة الفلسطينية ، والوحدة العربية ، وهما المشكلتان نفساهما اللتان كانت اذاعات المحور تضرب على وترهما . ولذا صدر تصريح ايدن بتأييد بريطانيا للاتحاد العربي ، في الوقت نفسه الذي كانت تلفظ فيه ثورة العراق انفاسها ، وعشية هجوم الانكليز والفرنسيين الاحرار على سورية من فلسطين . ولكن مقدرات بريطانيا المنهارة آنئذ لم تشجع العرب على الاكتراث بالتصريح ، ولم يحركوا ساكناً قبل صدور تصريح ايدن الثاني الذي اذيع بعد انتصار الحلفاء في العلمين (تشرين الثاني / اكتوبر ١٩٤٢) اذ تحققوا ان الوقت قد حان للقيام بعمل جدي ، وبخاصة

بعد اشارة ايدن الى دعم بريطانيا لاي مشروع ينال موافقة العرب جميعاً ، وهذا شرط تعرف بريطانيا تماماً استحالة تحقيقه .

والسؤال هنا ، من الذي اتخذ المبادرة لدعوة الرؤساء العرب لتداول موضوع الوحدة المطروحة ، هل هو نوري السعيد ام مصطفى النحاس ؟ يبدو ان د. محافظة يرى ان نوري عرض على النحاس فكرة عقد مؤتمر عربي عام وبعث برسائل مماثلة الى ملك المملكة العربية السعودية ، وقادة سورية والاردن . والحق أن هذه نقطة خلاف ، من المرجح ان النحاس وبترخيص من بريطانيا ، هو الذي تولى دعوة الرؤساء للتشاور واياهم ، ولا يعقل ان تكلف بريطانيا نوري السعيد بذلك لأنه كان في نظر العرب متهماً بالضلوع مع بريطانيا في ضرب ثورة الكيلاني . اما النحاس فهو رئيس اكبر دولة عربية حليفة لانكلترا ، وذات علاقات طيبة مع سائر الدول العربية ، ولها اهمية مركزية لجهودها السياسية والعسكرية في المنطقة . ومن المقبول به أن انكلترا اذا شاءت ان تشرك بلداً عربياً في سياستها العربية فلن تلجأ الا الى النحاس ولن تتعامل الا مع مصر . ويلاحظ ان النحاس اختار نوري السعيد لمشاورته الاولى معه ، لما كان يعلمه من سبق الرئيس العراقي في بحث مسألة الوحدة العربية ، وما يمكن ان يعرض من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية .

وحين تلقى نوري السعيد نصيحة المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة ، بأن لا يتحدى السعودية ، ونصيحة نائب وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة بأن يحصل على موافقة جميع الدول العربية على خطواته ، استنتج الباحث ان المسؤولين البريطانيين لم يحبذوا مشروع وحدة الهلال الخصيب الذي طرحه نوري . ولكني أرى ان المشروع ذو فوائد كبيرة لبريطانيا لا في خطط ما بعد الحرب الدفاعية والاقتصادية فحسب ، بل لأن المشروع يقدم فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي بواسطة هذا الاتحاد ، كذلك سيمتد نفوذها الى سورية ولبنان . ولكن مصاعب المشروع لم تخف على بريطانيا ، فالسعوديون ، لا يقبلون ان يتسع سلطان الهاشميين ، والموارنة لا يرضون عن وضعهم في لبنان بديلاً ، ناهيك عن نظام الحكم الجمهوري الذي يصر عليه السوريون . ولكن بريطانيا لم ترغب في الاعلان عن دعمها للمشروع صراحة لئلا تتهم بالانحياز الى الهاشميين ضد السعودية التي حقق عاهلها عبد العزيز وحدة معظم شبه الجزيرة العربية ، وربما اهم من ذلك ، اكتشاف النفط بكميات تجارية في بلاده ، واصطراع المصالح الانكليزية والاميركية على نيل امتياز استخراجه بعد الحرب .

وتتضح بقية الخطوات نحو انشاء جامعة الدول العربية حين انتهت مرحلة المشاورات ، وبدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، ولم يلاحظ في جو مداولاتها اي تعقيد او توتر يذكر . ولعل ممثلي الدول ادركوا ان صيغة البروتوكول لا تلزم احداً ، وانما حين تتحول الى مواد ونصوص على شكل ميثاق ملزم ، فسيكون لهم ما يقولونه . وجاء مصداق ذلك حين اتضح لاعضاء الوفدين العراقي والاردني ان مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب لا يحظيان بالموافقة ، فسارعوا الى تنبيه اعضاء اللجنة بأن الدول العربية اشتركت في تكوين

مجلس الجامعة على اساس الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها وحقوقها وتعهداتها الدولية[١] . ولم تكن السعودية اقل تحفظاً ، وكان موقفها اقرب الى موقف لبنان ، المتمسك بالسيادة الفردية . ولعل ظروف السعودية ووجود البلاد المقدسة فيها ، دعتها الى عدم الاندماج باتحاد ملزم مع دول عربية متمدنة عصرية . ولعل عاهلها عبد العزيز رأى ان يُعقد بين الدول العربية حلف يرمي الى تكافلها لسلامة كل منها وسلامة مجموعها ، على غرار حلف الميثاق العربي الذي كان ابرمه مع العراق واليمن عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ ، بشرط الّا يتدخل الحلف في شؤون دوله .

ويستوقفنا تصوير د. محافظة لموقف سورية في اللجنة الفرعية السياسية ، وورد فيه : « وكان الوفد السوري حريصاً على عدم التفريط باستقلال سورية والاحتفاظ بنظامها الجمهوري وايجاد صيغة فضفاضة للجامعة » . وهذا للانصاف ، حكم يجافيه التوفيق ، ونظرة الى محاضر المشاورات ، واللجنة التحضيرية ، واللجنة الفرعية السياسية تنفي ذلك تماماً ، باستثناء حرص سورية على نظامها الجمهوري . ففي المشاورات التي اجراها سعدالله الجابري مع النحاس قال : « إن سورية تريد أن تؤدي واجبها الذي هو العنصر الاول للحق على أكمل وجه ، فهي تتقبل القيود كلها برغبة وايثار غير مشترطة شرطاً وغير محجمة عن بذل اي تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي وتوثيق العرى بين ابنائه »[٢] . واستطرد الجابري يقول : « اما بالنسبة لأداة التعاون المشترك فإن سورية تؤثر اقوى اداة وهي الحكومة المركزية . . فإن تعذر ذلك ، اقيم نظام آخر من الاتحاد او الاتفاق او الحلف . . » . لقد كانت سورية وحيدة بمثلها العربية العليا ، وكان مندوبها في جميع ادوار اللجان يسعى لتكون الروابط والصلات بين الدول العربية اقوى وامتن ما يمكن ، وكان يردد دائماً انه يقبل النص الذي يزيد على بروتوكول الاسكندرية ، اما اذا نقص عنه فلا يقبله .

أما موقف الوفدين العراقي والاردني ، فيصوره الزميل بقوله : « أمّا الوفدان العراقي والاردني فبعدما استبعدت فكرة وحدة سورية الكبرى ووحدة اقطار الهلال الخصيب اصبح همهما أن يتضمن الميثاق نصوصاً تشجع على الوحدة بين الاقطار العربية واستبعاد الالتزام بقرارات الاكثرية » . ويمكن التساؤل هنا كيف يتم تشجيع الوحدة بين الاقطار العربية مع استبعاد قرارات الاكثرية؟ وهل يقصد الاستاذ الزميل أنه لا نفاذ للقرارات المطروحة الا اذا اجمعت كل دولة عربية عليها ، وان القرارات ملزمة لمن يقبلها؟ اوليس هذا الامر هو ما تسعى لجنة الميثاق اليوم الى تعديله ، ووضع قرار الغالبية مكانه ؟ يبدو ان هذا كان موقف الوفدين في اللجنة الفرعية الخاصة ، اذ لم يقبلا بأن يعطى مجلس الجامعة حق التدخل في حل الخلاف بين اعضاء الجامعة ، بل لم يرضوا بأن يختص المجلس او يعمل على تسوية الخلاف بوساطته الودية ، لما يرون في ذلك من مساس بالسيادة والحقوق والتعهدات[٣] . وقد عتب المندوب السوري « جميل مردم » على

(١) انظر : احمد طربين ، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق : ١٩٧٠) ، ص ٥١٨ ، نقلاً عن : جامعة الدول العربية ، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام (القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٩٤٦) ، ص ٢٤ .

(٢) انظر محاضر المشاورات ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٣) انظر مثلاً وجهة نظر الممثل العراقي في مادة حسم النزاع والتحكيم الجبري ، في : محاضر اللجنة =

العراق وقال ان ما يدهشه هو ان يرى العراق وهو البلد الذي كان يسير في مضمار التضامن العربي اكثر من الكل ، يتحفظ الآن اكثر من الكل . وحاول المندوب العراقي « تحسين العسكري »ان يلتمس العذر لبلده بقوله : « ان العراق لم يلجأ الى التحفظ الا لأنه وجد التحفظات تنهال من اول اجتماع حتى اليوم » . فكان مندوب العراق كمن يعالج انقسام الرأي في اللجنة بانقسام جديد .

ومهما يكن الامر ، فقد ظهرت جامعة الدول العربية ، ولم تكن في حقيقتها خطوة نحو هدف وحدوي معين ، بقدر ما كانت مشروعاً مضاداً لابطال المشاريع الوحدوية الجزئية الهاشمية ، وللمحافظة على الوضع الراهن . وانضمت مصر الى المناهضين للأماني الهاشمية لأنها وجدت نفسها بين نظريتين : **الاولى** تؤيدها الاسرة الهاشمية في بغداد وعمان ، **والثانية** سعودية ـ لبنانية . ومالت الى الثانية لا لأنها لمحت في الاولى طيف النفوذ البريطاني فحسب ، بل لأن موضع مصر في الاتحادات الجزئية الهاشمية لم يكن يتناسب مع اهميتها المتزايدة بحكم كونها الشقيقة الكبرى لدول المشرق العربي . اما سورية فقدرت ان جامعة تضم الدول العربية كافة مع مصر قد يرجى لها مستقبل افضل . ولاسيما ان الميثاق ترك الباب مفتوحاً لاجراء خطوات اخرى في طريق الاتحاد العربي المأمول[(٤)] .

وبقيت الجامعة ـ أساساً ـ جامعة للوحدات والكيانات السياسية ، لا وحدة وكياناً سياسياً بحد ذاته ؛ وهكذا فأول جهد بذلته الدول العربية التي أقامت معظمها التسويات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الاولى لاعادة الوحدة في الاربعينات ، كان نجاحاً محدوداً جداً . ولا حاجة الى القول ان فشل الجامعة ، تقع مسؤوليته عموماً على الدول الاعضاء التي ليس للجامعة سلطة ملزمة عليها ؛ فتصميم معظم هذه الدول على اتباع خطة تجعل للمشاكل والاعتبارات المحلية سبقاً على القضايا الحيوية والمصيرية التي تهم العرب في مواجهة السيطرة الاجنبية ومخططاتها ، كانت تفتقر الى سعة الافق ، وتجاوز الخلافات ، والتخلي عن نزعة التحفظ والحذر ، وعدم المغالاة في التمسك بالسيادة الفردية الكاملة، والتمرد على الوضع الارضي الراهن .

= الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية (القاهرة : مطبعة فتحي سكر ، ١٩٤٩) ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ، وانظر : تفسير موقف العراق هذا في : طربين ، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨** ، ص ٤٩٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

المناقشات

١ ـ عبد الحميد محمد الموافي

أود أن اعبر عن تقديري لهذا البحث والتناول الموضوعي لكثير من النقاط خصوصاً بالنسبة للرؤية البريطانية . لقد وضعت بريطانيا ـ من خلال تصريح ايدن الاول في ايار / مايو ١٩٤١ ـ تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية قبل الروابط السياسية مما يدل على اولويات اهتمامها . هذا بالاضافة الى انها طلبت ان يكون التحرك من الجانب العربي ، وذلك لكي يتحمل الطرف العربي مسؤولية التعثر او الفشل ، وبالتالي تكون قد حققت الهدفين معاً ، الاول انها اظهرت نفسها بمظهر عدم المعارض بل المؤيد للاماني القومية ، وفي الوقت نفسه يتحمل العرب مسؤولية عدم التوفيق . وقد أكد هذا الموقف البريطاني ايضاً تصريح ايدن الثاني عام ١٩٤٣ الذي اشترط لدعم بريطانيا لأي محاولة وحدوية ان تحظى باجماع البلاد العربية في حين تعلم بريطانيا ان ذلك صعب الى حد كبير وفي بعض الاحيان يصل الى حد الاستحالة .

أما بالنسبة لردود فعل البلاد العربية على تصريح ايدن الاول فقد جاء عنها انه « كانت استجابة مصر له دعوة الى وحدة وادي النيل » والمعروف ان الدعوة الى وحدة وادي النيل موجودة قبل هذا التاريخ . اما الموقف المصري في ذلك الوقت فقد اتسم بعدم الوضوح نظراً لتأثير تطورات الحرب ـ خصوصاً على الحدود الغربية لمصر ـ على الاوضاع فيها . فقد كانت بريطانيا تعاني هزائم في ذلك الوقت ، وكانت فرنسا مهزومة ، وامريكا لم تخض الحرب بعد ، وكان هناك بعض التعاطف من جانب بعض القوى في مصر مع دول المحور . وبالتالي كانت هناك رغبة في عدم اتخاذ موقف حتى تتضح صورة الموقف كاملة على الحدود الغربية لمصر . وكان الاهتمام بابعاد ويلات الحرب عن مصر يتجاوز الاهتمام بدعوة ايدن .

ورد في البحث النص التالي ، تعليقاً على بيان النحاس في مجلس الشيوخ المصري في

واني اتذكر على سبيل المثال مؤتمر الخريجين المنعقد في القدس عام ١٩٥٥ . ففي هذا المؤتمر ـ وقد حضرته سنة تخرجي من الجامعة ـ برزت روح الوحدة التي كانت سنداً لعبد الناصر في العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ، وحضره عدد كبير من شبان الثورة المصرية . واتذكر انه قد انشئت لجنة لوضع الدستور الاتحادي الذي تتمناه الامة العربية لنفسها ، وكان صديق شنشل رئيساً لهذه اللجنة ، وكان من بين اعضائها د. عزيز صدقي الاستاذ الجامعي يومئذ ، الذي اقترح ان ينص الدستور على ان القاهرة هي عاصمة الاتحاد ، واقترح عبد الرحمن البزاز ، ود. عبد القادر الميداني ان تكون القدس ، واقترح سواهما ان لا يجري نص على العاصمة . وجاءت الايام تصوب فكرة د. عزيز صدقي في ان فاعلية العمل العربي تقضي بوجود الثقل المصري .

إنه من الظلم لولادة الجامعة أن نفسر ـ على غير حقيقته ـ تصريح ايدن الذي القاه في مجلس العموم في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٣ وقال فيه ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية . فالحركة الجدية نحو اقامة الجامعة العربية كما نعرفها الآن لم تتحول الى حقيقة الا عندما أعلن النحاس في خطاب له في مجلس الشيوخ في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٣ أنه قد آن الاوان أن يبدأ السعي للوحدة العربية . وتحرك النحاس في الدعوة الى الجامعة مستنداً الى حماسة الحركة الوطنية المنتعشة في سورية ولبنان ، والى قادتها الذين كانوا ينسقون معه بقوة . واليهم اشار في خطابه حين تكلم عن الخطوات نحو الاستقلال .

ويمكن القول ان تصريح ايدن قد صدر في ظل الظروف الآتية :

١ ـ شعور بريطانيا بحاجتها الى التعاطي مع اماني المنطقة تعاطياً جديداً تحسباً للمنافسات الدولية ولاسيما المنافستين الامريكية والفرنسية .

٢ ـ معرفتها بالروح التي ستسود العلاقات الدولية بعد الحرب ، وهي روح فيها مثالية تتنافى مع بقاء الاستعمار والاوضاع الاستعمارية على حالها .

٣ ـ اعتبارها بالانتفاضات التي حصلت ضدها ومنها ثورة العراق ايام رشيد عالي الكيلاني وظواهر التمرد ضدها في مصر .

٤ ـ تصورها بأن حل قضية اليهود في فلسطين واعطاءهم دولة لا يمكن أن يتم الا خلال اطار عربي عام قادر على اعطاء التنازلات للصهاينة ، وموحد الكلمة او منسقها في هذا الشأن .

وقد تلاقت هذه الاعتبارات المحيطة بالسياسة البريطانية برغبة الحكام العرب في الافادة من الظروف الدولية لانتزاع مطلب الاستقلال السياسي لاقطارهم . وموضوعياً ، كان نشوء كيان عربي كبير وجامع شيئاً لا بد منه بالنسبة لمعظم الحكام العرب في سبيل تجاوز مرحلة الاستقلال دون مشاكل وتسلم السلطة من الانتدابين الانكليزي والفرنسي . فالنضال من اجل الاستقلال في البلاد العربية لم ينفصل يوماً عن النضال من اجل الوحدة . وقد كان العرب يناضلون من اجل

الاستقلال ومن اجل الوحدة معاً. فلما برزت إمكانية تحقيق الاستقلال، اصبح تحديد موقف دقيق ومبدئي من الوحدة ضرورة لا غنى عنها. مصر ـ على سبيل المثال ـ لا تستطيع ان تأخذ استقلالها الا اذا رافق ذلك تخليها عن وحدة وادي النيل. سورية لا تستطيع ان تستقل الا اذا تخلت عن الاقضية الاربعة في لبنان . لبنان لا يمكن أن يستقل الا ضمن اتفاق على وحدة اراضيه وماهية حدوده .

لذلك كان لا بد من ان تنشأ الجامعةكتسوية تاريخية اذا شئنا بين الاستقلال عن الاجنبي وبين الحفاظ على وحدة القضية العربية. وفي بروتوكول الاسكندرية عام١٩٤٤،تجسدت هذه التسوية بشكل مرض لا للحكام ، بل للشعوب ايضاً . فقد نظم البروتوكول رابطة شبه اتحادية ، والزم اي دولتين عربيتين متخاصمتين على قبول حكم الاكثرية ، وفرض على الدول العربية ان تكون لها سياسة خارجية واحدة . وظهر فيه تفهم للقضيتين الرئيسيتين في المنطقة : القضية الصهيونية ، والتنوع العصبوي و « الاقلاوي » .

ولكن بين التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، وابرام ميثاق جامعة الدول العربية حصل تراجع من كيان عربي شبه اتحادي الى كيان عربي يغلب عليه طابع المؤتمر الدولي غير الملزم لاعضائه . واستطاعت القوى المعادية لخط الوحدة في البلاد العربية ان تسقط غالبية الحكام الذين وقعوا البروتوكول ، لتجعل من الجامعة وسيلة قابلة الاستعمال في بعض الحالات ضد الوحدة ، ولم يكن ذلك ممكناً في رأيي ، او كان ممكناً اقل لو اقيمت على اساس البروتوكول .

ولابد من الاشارة ونحن نعيد قراءة الدراسة القيمة التي اعدها د. علي محافظة الى أن الجامعة قد ولدت منذ اليوم الاول وفيها قصور تكويني يفرض عليها الأخذ بالقاعدة التي تتبعها القوافل في الصحارى ، وهي القائلة : (سيروا سير اضعفكم) ، فالمجموع يسير بسرعة الاضعف ، فالضعيف هو الذي يضغط على المتقدم وليس العكس . .

لكن اهم ما عطل الجامعة وقلل من أثرها ، على الرغم من تعاقب نفر من أقوى الشخصيات العربية على امانتها ، هو خارج الجامعة وليس داخلها . فمشكلة الجامعة ، هي في الاساس مشكلة في الوحدة العربية ، في وضع فكرة الوحدة العربية الشعبي والرسمي ، في نظرة العرب الى مفهوم الوحدة ، كاسلوب تحليل وتشخيص ، كأسلوب تعبئة ومواجهة ، كأسلوب تحرك وعمل، وكخط لا بديل عنه ، ولا محيد ، حتى في اقسى الظروف . والمشكلة هذه أعمق من التشتت السياسي الذي عشناه ونعيشه وهو يعكس نفسه على الجامعة .

إن الحقيقة الرئيسية المتحكمة بالحركة السياسية على صعيد الوطن منذ زمن هي الظاهرة التي يصح تسميتها بنصف القومية او القطرية الكبرى لا فرق ، فهي اقوى دوراً من الحقيقة القطرية ومن الحقيقة القومية في آن معاً . فمنذ ان برز تيار القومية العربية التقدمية بقيادة عبد الناصر ، والقطرية كمنطلق وسياسة في موقع العاجز عن ان تلعب دوراً فعالاً على صعيد الوطن العربي . لقد بقيت من غير شك قوية وقوية جداً ، لكن قوتها انحصرت وتنحصر في مقدرتها على الدفاع عن نفسها والجهاد ضد تذويب الخصائص القطرية في كيانات قومية عليا . ثم التبشير بأن كل عمل

للوحدة العربية وكل تفكير فيها يجب ان يتركا لمرحلة لاحقة وتصوير الوحدة بشكل دائم بأنها زمنياً على الاقل ، آخر الضرورات .

لقد كان ثمة خلل اكيد في التعاطي الفكري والعملي مع الوحدة العربية وكان هذا الخلل يتمثل في انه كان على الدوام لمصر عروبتها وللآخرين عروبتهم ، وكان كل من الطرفين يسمي قطريته الكبرى وحدوية بينما الوحدوية هي كيان مفصل بالأصل ، او يجب ان يكون مفصلاً ، من اجل ان يكون وحدوياً على قياس الواقع العربي في كل مكان من ارض العرب .

كان من الطبيعي أن يتسم الفكر القومي عند نشأته سواء في المشرق العربي ام في مصر بنظرة المنشأ ، ولكن المحك العملي لهذا الفكر والمعارك الواقعية التي خاضها النضال العربي والتجارب التي مر بها ، والانجازات والنكسات توصل الى قناعة بأن ما كان لم يكن قومية عربية ، ولا حتى صراعاً بين القومية العربية والقطرية في هذا القطر او ذاك ، بل كان قطرية كبرى من هنا متمحورة حول مصر تتحرك فيتحرك بها ومعها نصف الوطن العربي ، وقطرية كبرى من هناك تمثل النصف الباقي تتمحور حول اقطار متعددة تذوب قطرياتها بالقطرية اللامصرية . فكأن هذه القطرية الكبرى نصف قومية ، ان لم تكن كذلك بنياتها واحلامها وعواطفها ومثلها البعيدة ، فإنها كذلك بحدود حركتها وردود فعلها الملازمة لهذه الحركة وبواقع قدرتها والنتائج العملية الناتجة عنها .

العرب عربان لا بمعنى عرب الحكام وعرب المحكومين ، ولا بمعنى عرب المحافظة وعرب التقدم ، ولا بمعنى عرب امريكا وعرب السوفيات، ولا بمعنى عرب فلسطين وعرب ذواتهم ، بل ايضاً وخصوصاً بمعنى عرب القطريتين الكبيرتين الملازمتين للحياة العربية من جذورهما في الافكار الى مصباتها في الصراع الممزق مروراً بالممارسات والسياسات والجهات التي تستندان عليها .

إن وجود هاتين القطريتين ليس وليد الظروف التاريخية فحسب ، ولكنه وليد مؤسسة كاملة يمكن تسميتها باسرائيل الثانية في الوطن العربي ، وهذا النعت ليس مجازياً تماماً لأن اسرائيل لم تنشأ بالاصل الا لمنع الاتصال المصري العربي . ويقوم عمل هذه المؤسسة على محاربة العروبة في مصر وعلى محاربة المصرية في البلاد العربية .

فالنقطة الاولى في ضرب هذه المؤسسة هي قبل كل شيء فهم طبيعتها كعامل تمزيق للمنطقة لا يوازيه ولا يشابهه الا وجود اسرائيل نفسها فمن يضرب الرباط بين مصر والعرب الآخرين يكون قد ضرب المفصل الاساسي للجسم العربي وللقوة العربية وللتكامل العربي ، لأن العلاقة بين مصر وغيرها من البلاد العربية هي علاقة قائمة على حاجة نوعية لا على حاجة كمية فحسب .

والنقطة الثانية هي حصر ومهاجمة مصادر البث والسهر والتغذية الدائمة لهذه الديماغوجية القائمة على قطعة نقد واحدة ذات وجهين ، واحد يصور التعريب خطراً في مصر وعليها ، والآخر يصور التمصير خطراً في البلاد العربية وعليها . فالواضح ان هذه الديماغوجية وان سار فيها الفقير والغني ، والضعيف والقوي ، فإن منبعها وصاحب المصلحة الرئيسية فيها والعقل المولد لها هو الغني لا الفقير والقوي لا الضعيف ، واحياناً يكون لهذا الموضوع جهاز خاص لا يعمل الا له ومن

اجل تقويته ، فالتفريق بين المصريين وغيرهم من العرب هو شبه اختصاص في اكثر من دولة عربية ، ولهذا الاختصاص منظروه ومديروه ومنفذوه .

والنقطة الثالثة هي العودة الى الفكر الوطني والفكر القومي التقدمي نفسه لتصفيته من اي ملمح ، او من اي سمة ، او من اي مضمون يمكن أن يكون بذرة لجعل العلاقة المصرية ـ اللامصرية علاقة تعريب قسري لمصر وتمصير غير ارادي للعرب .

وحركة التصحيح تقضي بقبول تعريف واضح ونهائي يقول ان الوحدة العربية ، على صعيد المعتقد ، هي تعريب مصر وتمصير العرب ، فالعرب دون مصر ليسوا العرب ومصر دون العرب ليست مصر . والمساواة هي بين مصر من جهة وباقي العرب من جهة ثانية ، وليست المساواة بين القطر المصري وكل قطر من الاقطار العربية ، والحركة الخارجة من المشرق الى مصر لتعربها هي مساوية لا تزيد ولا تنقص عن الحركة الخارجة من مصر لتمصير العرب، واخطاء وانحرافات التمصير هنا ليست اكثر لا في الكم ولا في النوع من اخطاء وانحرافات التعريب .

ولا بد من القول انه بمعنى من المعاني يبقى المصري متقدماً على غيره من العرب ، لأنه بشكل عام لا تثير فيه لفظة التعريب ما تثيره لفظة التمصير في نفس غير المصري ، مع انه موضوعياً ليس في التعريب من العروبة اكثر مما في التمصير . فالتعريب هو نصف قومية العرب والتمصير هو نصفها الآخر وقبول الطرفين بجزئي الحقيقة الواحدة هو التصحيح في الفكر والعمل، وهو المرحلة الثانية من مراحل الحركة التاريخية للوحدة العربية بعدما انتهت المرحلة الاولى بالتجمد على ابواب التناقض بين المصرية واللامصرية .

تعقيب ٢

محمد صديق شنشل

في التعقيب على بحث د. علي محافظة ، أرى من الحق ان أتقدم بتهنئته على حسن عرضه للموضوع عرضاً سائغاً وشاملاً ، يغني في كثير من جوانبه عن اي تعقيب . لذلك ، ارجو ان يسمح لي بالوقوف عند بعض النقاط التي أعتقد أن لها اهمية خاصة في مراحل الاتجاه نحو الوحدة العربية ، واخيراً في تكوين جامعة الدول العربية ، وظفرها حتى اليوم باستمرار القدرة على الوجود وسط العواصف الهوجاء ، والتيارات العنيفة الآتية من خارج البلاد العربية ، والاخرى المنبعثة من داخلها . فالجامعة وقد حرمت حق التطور الطبيعي بالسير نحو الوحدة العربية فإن مجرد استمرارها في نظري يرمز الى قدرتها على الكفاح في سبيل البقاء حيّة حتى يتاح لها الانطلاق يوماً نحو تحقيق اهدافها في الوحدة ولو على مراحل الى ان تصبح وحدة شاملة بعد اجتياز كل العقبات الداخلية والخارجية .

لقد ذكر الباحث « ان فكرة الوحدة العربية نمت مع نمو الوعي القومي عند العرب» وان بعض مشاريع الوحدة العربية سبقت مرحلة تكوّن الفكرة القومية : مثل « مشروع محمد علي باشا وابنه ابراهيم في توحيد اقطار آسيا العربية مع وادي النيل » ، كما أشار الباحث الى مقترحات واتجاهات شتى منها اتجاه ظهر في مطلع القرن العشرين « يدعو الى الحكم اللامركزي في الدولة العثمانية بحيث تحصل الولايات العربية على شيء من الاستقلال الذاتي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية ويحافظ على اللغة القومية ، ويضمن ادخال الاصلاحات الحديثة في الادارة والتعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية والاجتماعية » . وهذا الاقتراح يعكس بذاته مدى التدهور الذي انحطت اليه اوضاع الدولة العثمانية ومدى العسف الذي نزل بالعرب في عهدها حتى اصبحت الحقوق الطبيعية لأي شعب مطلباً لا يبلغ ولا يستجاب له .

وفي سبيل تخليص بلاد عربية ذات صلة جوار بمصر سبق لمحمد علي محاولة انقاذها من الانهيار ومن انتقالها لقمة سائغة للاستعماريين الاوروبيين ، واذا بقوى الاستعمار تتضافر مع الدولة العثمانية ومع النزعة الانفصالية في سورية لقهر جيوش محمد علي وفرض العزلة على مصر

لابعادها عن الاقطار العربية . وفي هذا السبيل يولد التفكير في عهد وزارة بالمرستون ـ عدو محمد علي الاول ـ باعداد مشروع لاصطناع وطن قومي لليهود في فلسطين ليصبح فيما بعد أساساً لتصريح بلفور ، الهادف الى تكوين حاجز بين مصر والمشرق العربي . أما الشرط العاجل الذي فرض على محمد علي لاجل البقاء في الحكم منعزلاً داخل مصر فقد كان الموافقة على « حرية التجارة » للقضاء على النهضة المصرية التي شملت مختلف ارجاء الحياة بما فيها الصناعة ، تمهيداً لاستقلال مصر والعرب استقلالاً سياسياً واقتصادياً معاً .

لقد كان من الطبيعي ان يترك الانكسار العسكري والانفصال عن مصر أثرهما في حياة مصر وقلوب المصريين ، فظهرت تيارات فكرية يمجد بعضها الخلافة العثمانية ، وينادي البعض الآخر بأن « مصر للمصريين » وفسر ذلك من قبل البعض على أنه يعني ان لا شأن للعرب بمصر ولا لمصر بالعرب ، ولكن مصر ظلت في أعماقها عربية تواصل العمل على احياء التراث العربي والاسلامي وتفتح بذلك ، وبمعارضتها للاحتلال البريطاني والنفوذ الاجنبي ، سبل الاتصال المعنوي بالعرب وان بقيت مرتابة من بعض الحركات العربية ومنها ثورة الحسين بن علي في الحجاز عام ١٩١٦ . ثم انبثقت ثورة ١٩١٩ فأظهرت مصر من خلالها مدى تقدمها الحضاري وعمق ادراكها لجوهر الاسلام وفهمها السليم لمقتضيات العصر حين وحّد شعبها تلقائياً صفه بتضامن المسلمين والمسيحيين في تلك الثورة على الاستعمار البريطاني . ثم جاء تعاقب الثورات العربية في العراق عام ١٩٢٠ وفي سورية عام ١٩٢٥ وفي فلسطين عام ١٩٣٦ ليبدد ذلك ما كان يروج في مصر حول غدر العرب بالعثمانيين وليثبت أن ثوراتهم إنما كانت في سبيل التخلص من الظلم سواء في اواخر عهد الدولة العثمانية حين تحولت من خلافة اسلامية الى دولة تركية عنصرية تنكر على العرب عروبتهم وتمتهن كرامتهم ، ام في ثوراتهم ضد المحتلين الاوروبيين ، بريطانيين وفرنسيين . ثم جاءت حركة ١٩٤١ التحررية ضد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق في الحرب العالمية الثانية بعد احتلالهم الاول في الحرب العالمية الاولى . وهكذا مهد تعاقب الثورات والانتفاضات العربية للقاء مصر مع العرب ولقيامها بدورها الطبيعي في تزعم الاتجاه نحو تكوين الجامعة العربية ، فأدت دورها القيادي برئاسة النحاس .

ونشير الى الوحدة بين مصر وسورية والى تعرض مصر الى الانفصال الثاني بينها وبين سورية نفسها في عام ١٩٦١ بعدما تم الانفصال الاول في عام ١٨٤٠ ، ولكن مصر على حد تعبير جمال عبد الناصر أبت أن تكفر فواصلت خطها القومي العربي التحرري حتى جاء دور أنور السادات فحقق مختاراً وبعد انتصار عسكري في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ما سماه بالانفتاح الاقتصادي الذي يعني توقف حركة التقدم والاستقلال السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية في مصر لمصلحة الاجانب والفئات الطفيلية التي أحاطت بالرئيس السادات .

إن هذه التطورات تعني أن الصراع بين العرب والطامعين في التسلط عليهم ونهب بلادهم واذلالهم وتمزيق صفهم ، صراع ما زال قائماً ، ولكنهم وقد قهروا الكثير من الهجمات والدسائس الاستعمارية ، وأخطرها التباعد بين اقطارهم عامة ، وبين مصر خاصة ، لا بد لهم من أن ينتصروا على الانقسام في صفوفهم ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ .

تعقيب ٣

أحمد طربين

أتفق مع الاستاذ الزميل في ان الوحدة العربية نمت مع نمو الوعي القومي عند العرب ، ولو اني افضل ان أقول بعثت مجدداً مع الوعي القومي الذي تأخر ظهوره بسبب مشاعر الولاء لدولة الخلافة في اسطمبول ، وايقظته النزعات العنصرية الطورانية التي اخذت تفرض نفسها تدريجاً على التنظيمات العثمانية ، ولا سيما بعد الانقلاب الدستوري على السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) . ولكني ، بالمقابل ، قد لا أتفق تماماً مع اشارة الزميل الى بعض مشاريع الوحدة العربية التي سبقت مرحلة انبعاث الفكرة القومية . لقد كان محمد علي يسعى لتقوية مجد اسرته ، ولو كانت الاقطار العربية التي فتحها غير عربية ، لضمها اليه . وبعبارة اخرى ، ربما لا يصح ان نصف فتوح محمد علي والدولة التي بناها بأنها مشروع للوحدة العربية ، اللهم الا اذا اعتبرنا النتائج التي تحققت فعلاً ، لا النيات والخطط الموضوعة في الاصل لتنفيذها . فالرجل كان يريد احياء العالم العثماني عن طريق القوة (قوة المال والحديد والعلم) ، واتفق ان هذه الممالك التي ضمها كانت جزءاً من الوطن العربي (الجزيرة العربية والسودان والشام) . ولولا وقوف بريطانيا في وجهه لاستحوذ على عاصمة السلطنة وولاياتها التركية .

عاش محمد علي ومات عثمانياً ، ويمكن التجاوز عن هذا بالنسبة لابنه ابراهيم الذي جاء مصر شاباً صغيراً فخالط اهلها العرب ، وتأثر بعاداتهم وتحدث لغتهم وتعاطف معهم . اما يوسف كرم فلا اعرف الا أنه كان يطمح الى أن تسند اليه حاكمية جبل لبنان بعد حوادث ١٨٦٠ المشؤومة ، وبخاصة بعدما عينه وزير الخارجية العثمانية فؤاد باشا لقائمقامية لبنان الشمالية قبل اقرار نظام المتصرفية (١٨٦١) . ولما اتفقت الدولة العثمانية والدول الاوروبية الخمس على تعيين داود باشا الارمني الكاثوليكي العثماني اول متصرف على الجبل، خابت مساعي كرم ، واصطدمت قواته بقوى المتصرف ، ثم غادر الجبل منفياً الى ايطاليا عام ١٨٦٧ . ومشروع كرم بتوحيد الولايات العربية تحت زعامة الامير عبد القادر الجزائري نزيل دمشق ، لا يخرج - على فرض وجوده - عن جملة مشاريع راجت شائعاتها بين بعض الاوساط الاجنبية

والسياسية في بلاد الشام ومصر ، وأشارت اليها التقارير القنصلية بعد الستينات ، وبخاصة في عهد مدحت باشا والي سورية آنئذٍ ، حين تردد ايضاً انه يود الاستقلال الذاتي بولاية الشام ليحكمها على النمط المصري ، ولم يعلق القناصل اهمية تذكر على ذلك .

اما مشروع نجيب عازوري بتوحيد اقطار آسية العربية تحت امرة خليفة عربي ، فلم يحظ بالانتشار ، لان المشروع تضمنه كتاب عازوري المنشور بالفرنسية عام ١٩٠٥ في باريس بعنوان **يقظة الامة العربية** ، ولم يكن ميسوراً بحال وصول افكاره الى المشرق العربي ، ولذا بقي تأثيره ضئيلاً ان لم يكن معدوماً .

وأتفق مع الزميل في أن ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦ كانت اول تعبير عملي أظهر الحركة العربية على الصعيد الدولي ببرنامج محدد دعا الى انشاء دولة عربية موحدة على اساس ميثاق دمشق لعام ١٩١٥ الذي كان يعبر عن حصيلة الفكر العربي في موضوع الوحدة حتى ذلك التاريخ ، والذي وضعه ممثلو جمعيتي « العربية الفتاة » و « العهد » كشرط لا يقبل الاخلال اذا اريد للثورة العربية ان تقوم وتساعد بريطانيا على طرد الترك من بلاد الشام .

ولا حاجة الى القول ان القضية في آسية العربية التابعة للحكم العثماني قبيل الحرب العالمية الاولى ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية او العراقية او الحجازية او الاردنية بوجه خاص . والنادي الذي تأسس في الآستانة بعد اعلان الدستور (١٩٠٨) لجمع شمل العرب كان يحمل اسم « النادي العربي » ، ورئيسه عبد الحميد الخليل كان يفاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة بوصفه ممثلاً للشبيبة العربية ، لا بوصفه ممثلاً للشعب في سورية او العراق او لبنان . والاتفاقية التي تم التوصل اليها تسودها احكام تتعلق بالعرب وبلغة العرب ، ولا تتضمن اصطلاحات كيانية دولية كسورية ، او العراق او لبنان . والثورة التي انطلقت من الحجاز لتحرير المشرق العربي لم تكن حجازية ، بل كانت عربية ، حمل ألويتها عدد كبير من المناضلين والمقاتلين الشبان من مختلف اقطار العرب . وان مجلس المديرين الذي أنشىء في سورية الداخلية بعد تحريرها ، كان مجلساً عربياً يضم رجالاً من شتى اقطار العرب: رئيس المجلس كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، ومدير شؤونه العسكرية كان عراقياً ، ومدير العدلية كان لبنانياً ، ومدير المالية كان فلسطينياً . ومعلوم ان تعريف هؤلاء بهذه التسميات قد تم بناء على الاوضاع التي استحدثها الاستعماريون فيما بعد ، وأما حينئذٍ ، فمن المؤكد ان هذه التسميات لم تكن تخطر على بال احد . وبديهي ان التجزئة التي تمت في المشرق العربي ، انما جرت مراعاة لأطماع الاستعمار الاوروبي ، لا مراعاة لمصالح الاهلين وحقهم في تقرير المصير . وكان من الطبيعي ان تتبلور الدعوة للوحدة عشية الحرب العالمية الاولى ، فلا تشمل بنظرها سوى اقطار المشرق العربي ، لأن المعركة كانت قائمة آنئذٍ ضد الدولة العثمانية والولايات العربية التابعة لها في آسية العربية .

وفقدت الاقطار العربية بهذه التجزئة المفروضة حرية التواصل والترابط بين ابنائها في

مشرق الوطن العربي ومغربه ، وتعطلت عملية الصهر والاندماج والتماثل التي كانت تجري عبر العصور ، وتوجب على العرب ان يناضلوا لرفع نير الاحتلال الاجنبي اولاً ، ثم يعملوا للتواصل والتقارب من جديد ، وازالة حواجز القطيعة والانفصال المفروضة عليهم ، والتي أوجد مرور الزمن ما يؤيدها في النزعات الاقليمية والمصالح المختلفة المزعومة .

لقد استولت دول الاستعمار ، على مختلف الاقطار العربية قطراً بعد قطر في تواريخ مختلفة وظروف متباينة استمرت منذ النصف الاول من القرن الماضي الى الربع الاول من القرن الحالي ، ومضت تحكمها بأساليب متنوعة ونظم متعددة ، تتميز كل منها بعلَمٍ خاص ونقد خاص وحكومة خاصة . . . وكل هذا أثار بعض النزعات الاقليمية التي عاقت تقدمنا في ميدان الوعي القومي العربي ، وكان لا بد من أن ينجم عن تعدد الدول وتباين نظمها الادارية والاقتصادية والثقافية ، اختلاف المفكرين فيها حول المسائل الاساسية التي تمس كيان الامة وتتصل بصميم حياتها ومصيرها .

وشهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين التي سارت جهود العرب خلالها من اجل التحرر والوحدة جنباً الى جنب ، عودة الصيغة الجمهورية للدعوة الوحدوية العربية ، نتيجة وفاة فيصل ومن بعده غازي من ناحية ، وشهدت من ناحية اخرى تزايد التجاوب الشعبي بين اقطار المشرق العربي وبين وادي النيل عن طريق فلسطين . وقد عبر نبيه العظمة عن هذا التجاوب في خطاب ألقاه في مؤتمر بلودان الذي انعقد بعد شهرين من نشر توصية تقسيم فلسطين حيث قال : « إن فلسطين للعرب جميعهم ، وليست لأهلها فقط . وهي صلة الوصل بين العرب في آسية وافريقيا ، وليس على اهل فلسطين أن ينفردوا بالدفاع عنها او تقرير مصيرها ، واذا انقطعت او انقطع جزء منها انفرط عقد العرب وباءوا بالهوان ، فلا يعقل ان يسلم العرب لأي شعب من الشعوب بالاستيلاء عليها او على جزء منها . وعليهم أن يكونوا صفاً واحداً في مقاومة نشوء دولة يهودية وتنفيذ فكرة التقسيم ، وعليهم بذل كل جهد والتوسل بكل وسيلة لدرء الخطر المحدق بالعرب أجمعين » .

ولكن الرابطة العربية اعتباراً من عام ١٩٣٦ ، بدأت تلوح في الجو السياسي المصري الرسمي والشعبي ، بعدما اصبحت مصر مقراً لعدد من المؤتمرات العربية والاسلامية وبخاصة لنصرة قضية فلسطين ، وكان آخرها مؤتمر التشاور العربي الذي انعقد في القاهرة وحضرته وفود الدول العربية قبل توجهها الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٣٩ الذي دعت اليه بريطانيا في محاولة لحل المشكلة الفلسطينية .

لكني لا أتفق مع الاستاذ الزميل في القول بأن المثقفين والسياسيين المصريين رأوا عام ١٩٣٩ ان بلادهم تشكل جزءاً من الوطن العربي ، لأن هذا القول مفرط في التفاؤ ل ، ولأنه مرحلة متقدمة ستعرفها مصر بعد عقدين من السنين ، وذلك حين اتخذت مصر عبد الناصر من العروبة مبدأً تنطلق منه في قيادة الجماهير المصرية ، وفي علاقاتها مع البلدان العربية الشقيقة . وعلى الرغم من ان تشكيل وزارة علي ماهر في آب / اغسطس ١٩٣٩ قد ضمّ

رجالاً معروفين بنضالهم العربي من امثال محمد علي علوّبة ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز علي المصري ، وصالح حرب ، فإنه يتعذر - في نظري - اخذ ذلك للدلالة على « ان المد العربي في مصر قد بلغ أوجه » ، كما تفضل الاستاذ الزميل ، لأن تشكيل الوزارة على هذا النحو قد تطلبه صمود مصر إزاء الازمة المتفاقمة مع بريطانيا . فبينما كان علي ماهر حريصاً وساهراً على تنفيذ حرفية المعاهدة مع بريطانيا ، كان السفير البريطاني في القاهرة يرغب في أن تكون الحكومة المصرية السابقة واللاحقة طوع امره ، لحملها على اعلان الحرب والمشاركة فيها ضد دولتي المحور . ومعلوم ان القصر كان لدوافع مختلفة ، يناهض خفية السياسة البريطانية التي وجدت ضالتها في خصمه مصطفى النحاس باشا ، زعيم حزب الوفد والموقع على معاهدة ١٩٣٦ .

ومهما كان من شأن معاهدات الاخوة والصداقة والتحالف العربي والاسلامي التي عقدها بعض البلدان العربية فيما بينهم عام ١٩٣٦ و١٩٣٧ كالسعودية والعراق واليمن ، ثم مصر ، فقد كانت خطوات على طريق التضامن العربي الذي حرص عدد من الزعماء والمفكرين العرب على دعمه ، في تلك الحقبة التي بدأ فيها تفاقم الخطر الفاشي في مشرق البحر المتوسط ، اثر غزو ايطاليا للحبشة (١٩٣٥) ، وتصاعد الهجرة اليهودية والخطر الصهيوني المدعم بالحراب البريطانية قبل توصية تقسيم فلسطين وبعدها .

وتزايدت اهمية مصر في اوائل الاربعينات ، ليس لأن بريطانيا أنشأت فيها وزارة الشرق الاوسط البريطانية التي تشرف على سير الجهود الحربية والسياسية في المنطقة فقط ، وانما ايضاً لأنها اطمأنت الى موقف مصر بعدما تسلم النحاس الوزارة في شباط / فبراير ١٩٤٢ ، وبذلك اصبحت مرشحة لاحتمالات « العمل المشترك » مع بريطانيا في رسم السياسة العربية ، وخصوصاً بعدما شعرت بريطانيا بحرج موقفها سياسياً وعسكرياً نتيجة ثورة الكيلاني ، واضطرارها الى اعادة الملكية بالقوة الى العراق ، على كره ظاهر من العرب . واستطراداً ، فإن ثورة الكيلاني ، لم تطلب دعم دولتي المحور ضد بريطانيا الا في مرحلة متأخرة ، بدليل ان الالمان فوجئوا بالثورة ، ولم يكونوا مستعدين لمعونتها لانهماكهم في اماكن اخرى ، ولذا جاء دعمهم متأخراً جداً وعديم الجدوى .

وعلى كل حال فقد صلحت ثورة العراق لتثبت للانكليز خطورة المشاعر العربية ضدهم وضرورة تهدئتها ومحاولة فصلها عن الدعاية المحورية الصادرة من باريس وبرلين ، وذلك عن طريق اصدار تصريحات ايجابية بشأن مشكلتين حاربوهما طويلاً ، وهما المشكلة الفلسطينية ، والوحدة العربية ، وهما المشكلتان نفساهما اللتان كانت اذاعات المحور تضرب على وترهما . ولذا صدر تصريح ايدن بتأييد بريطانيا للاتحاد العربي ، في الوقت نفسه الذي كانت تلفظ فيه ثورة العراق انفاسها ، وعشية هجوم الانكليز والفرنسيين الاحرار على سورية من فلسطين . ولكن مقدرات بريطانيا المنهارة آنئذٍ لم تشجع العرب على الاكتراث بالتصريح ، ولم يحركوا ساكناً قبل صدور تصريح ايدن الثاني الذي اذيع بعد انتصار الحلفاء في العلمين (تشرين الثاني / اكتوبر ١٩٤٢) اذ تحققوا ان الوقت قد حان للقيام بعمل جدي ، وبخاصة

بعد اشارة ايدن الى دعم بريطانيا لاي مشروع ينال موافقة العرب جميعاً ، وهـذا شرط تعـرف بريطانيا تماماً استحالة تحقيقه .

والسؤال هنا ، من الذي اتخذ المبادرة لدعوة الرؤساء العرب لتداول مـوضوع الـوحدة المطروحة ، هل هو نوري السعيد ام مصطفى النحاس ؟ يبـدو ان د. محافـظة يرى ان نـوري عرض على النحاس فكرة عقد مؤتمر عربي عام وبعث برسائل مماثلة الى ملك المملكـة العربيـة السعودية ، وقادة سوريـة والاردن . والحق أن هذه نقـطة خلاف ، من المرجح ان النحـاس وبترخيص من بريطانيا ، هو الذي تولى دعوة الرؤساء للتشاور واياهم ، ولا يعقـل ان تكلف بريطانيا نوري السعيد بذلك لأنه كان في نظر العـرب متهماً بـالضلوع مع بـريطانيـا في ضرب ثورة الكيلاني . اما النحاس فهو رئيس اكبر دولة عربية حليفة لانكلترا ، وذات علاقات طيبة مع سائر الدول العربية ، ولها اهمية مركزية لجهودهـا السياسيـة والعسكريـة في المنطقـة . ومن المقبول به أن انكلتـرا اذا شاءت ان تشـرك بلداً عربيـاً في سياستهـا العربيـة فلن تلجأ الا الى النحاس ولن تتعامل الا مع مصر . ويلاحظ ان النحاس اختار نوري السعيد لمشاورته الاولى معه ، لما كان يعلمه من سبق الرئيس العراقي في بحث مسألة الوحدة العربية ، ومـا يمكن ان يعرض من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية .

وحين تلقى نوري السعيد نصيحة المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القـاهرة ، بأن لا يتحدى السعودية ، ونصيحة نائب وزير الدولة البريـطاني المقيم في القاهـرة بأن يحصـل على موافقة جميع الدول العربية على خطواته ، استنتـج الباحث ان المسؤولـين البريـطانيين لم يحبذوا مشروع وحدة الهلال الخصيب الذي طرحه نوري . ولكني أرى ان المشـروع ذو فوائـد كبيرة لبريطانيا لا في خطط ما بعد الحرب الـدفاعيـة والاقتصاديـة فحسب ، بل لأن المشـروع يقدم فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي بواسطة هـذا الاتحاد ،كـذلك سيمتـد نفـوذهـا الى سـوريـة ولبنـان . ولكن مصـاعب المشـروع لم تخف عـلى بـريـطـانيـا ، فالسعوديـون ، لا يقبلون ان يتسع سلطان الهـاشميين ، والمـوارنة لا يـرضون عن وضعهم في لبنان بديلاً ، ناهيك عن نظام الحكم الجمهوري الذي يصر عليه السوريون . ولكن بريطانيـا لم تـرغب في الاعلان عن دعمهـا للمشروع صـراحة لئـلا تتهم بالانحيـاز الى الهاشميـين ضد السعودية التي حقق عاهلها عبـد العزيـز وحدة معـظم شبه الجـزيرة العـربية ، وربمـا اهم من ذلك ، اكتشاف النفط بكميات تجارية في بلاده ، واصطراع المصالـح الانكليزيـة والامريكيـة على نيل امتياز استخراجه بعد الحرب .

وتتضح بقية الخطوات نحو انشاء جامعة الدول العربية حين انتهت مرحلة المشاورات ، وبدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمـر العربي العـام ، ولم يلاحظ في جـو مداولاتهـا اي تعقيد او توتر يذكر . ولعل ممثلي الدول العربية ادركوا ان صيغة البروتوكول لا تلزم احداً ، وانها حين تتحـول الى مواد ونصوص على شكل ميثاق ملزم ، فسيكون لهم ما يقولونه . وجاء مصداق ذلك حين اتضح لاعضاء الـوفدين العـراقي والاردني ان مشروعي سـورية الكبـرى والهلال الخصيب لا يحظيان بالموافقـة ، فسارعـوا الى تنبيه اعضـاء اللجنة بـأن الدول العـربية اشتـركت في تكوين

مجلس الجامعة على اساس الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها وحقـوقها وتعهـداتها الـدولية[١] . ولم تكن السعودية اقل تحفظاً ، وكان موقفها اقرب الى موقف لبنان ، المتمسك بالسيادة الفردية . ولعل ظروف السعودية ووجود البلاد المقدسة فيها ، دعتها الى عدم الاندمـاج باتحـاد ملزم مع دول عربية متمدنة عصرية . ولعل عاهلها عبد العزيز رأى ان يُعقد بين الدول العربيـة حلف يرمي الى تكافلها لسلامة كل منها وسلامة مجموعها ، على غرار حلف الميثاق العربي الذي كان ابرمه مع العراق واليمن عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، بشرط الاّ يتدخل الحلف في شؤ ون دوله .

ويستوقفنا تصوير د. محافظة لموقف سورية في اللجنة الفـرعية السيـاسية ، وورد فيـه : « وكان الوفد السوري حريصاً على عدم التفريط باستقلال سوريـة والاحتفاظ بنـظامها الجمهـوري وايجاد صيغـة فضفاضة للجامعة » . وهـذا للانصـاف ، حكـم يجافيـه التوفيق ، ونـظرة الى محاضـر المشاورات ، واللجنة التحضيرية ، واللجنة الفرعية السياسية تنفي ذلك تماماً ، باستثناء حرص سورية على نظامها الجمهوري . ففي المشاورات التي اجراها سعـدالله الجابـري مع النحـاس قال : « إن سورية تريد أن تؤدي واجبها الذي هـو العنصر الاول للحق عـلى أكمل وجـه ، فهي تتقبل القيـود كلها بـرغبة وايثار غير مشترطة شـرطاً وغـير محجمة عن بـذل اي تضحية في سبيـل تحقيق الاتحاد العـربي وتوثيق العـرى بين ابنائه »[٢] . واستطرد الجابري يقول : « اما بالنسبة لأداة التعاون المشترك فإن سورية تؤثر اقوى اداة وهي الحكـومة المـركزيـة . . فإن تعـذر ذلك ، اقيم نـظام آخر من الاتحـاد او الاتفاق او الحلف . . » . لقـد كانت سورية وحيدة بمثلها العربية العليا ، وكان مندوبها في جميع ادوار اللجان يسعى لتكون الروابط والصلات بين الدول العربية اقوى وامتن ما يمكن ، وكان يردد دائماً انه يقبل النص الذي يزيد على بروتوكول الاسكندرية ، اما اذا نقص عنه فلا يقبله .

أمـا موقف الـوفدين العـراقي والاردني ، فيصوره الـزميل بقـوله : « أمّا الـوفدان العـراقي والاردني فبعدما استبعدت فكرة وحـدة سوريـة الكبرى ووحـدة اقطار الهـلال الخصيب اصبح همهـما أن يتضمن الميثـاق نصوصاً تشجع عـلى الوحـدة بين الاقـطار العربيـة واستبعـاد الالتـزام بقـرارات الاكثـريـة » . ويمكن التساؤ ل هنا كيف يتم تشجيع الوحدة بين الاقطار العربية مع استبعاد قرارات الاكثرية؟ وهل يقصد الاستاذ الزميل أنه لا نفاذ للقرارات المطروحـة الا اذا اجمعت كل دولـة عربيـة عليها ، وان القرارات ملزمة لمن يقبلها؟ اوليس هذا الامر هو ما تسعى لجنة الميثاق اليوم الى تعـديله ، ووضع قرار الغالبية مكانه ؟ يبدو أن هذا كان موقف الوفدين في اللجنة الفرعية الخاصـة ، اذ لم يقبلا بأن يعطى مجلس الجامعة حق التدخل في حل الخـلاف بين اعضـاء الجامعـة ، بل لـم يرضوا بأن يختص المجلس او يعمل على تسوية الخلاف بوساطته الودية ، لما يرون في ذلك من مساس بالسيـادة والحقوق والتعهـدات[٣] . وقد عتب المنـدوب السوري « جميـل مردم » عـلى

---

(١) انـظر : احمد طـربين ، الـوحدة العـربية في تـاريخ المشـرق المعـاصـر ، ١٨٠٠ - ١٩٥٨ (دمشق : ١٩٧٠)، ص ٥١٨ ، نقلاً عن : جامعة الدول العربية ، **محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام** (القاهرة : المطبعة الاميرية ببولاق ، ١٩٤٦) ، ص ٢٤ .

(٢) انظر محاضر المشاورات ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣) انظر مثلاً وجهة نظر الممثـل العراقي في مـادة حسم النزاع والتحكيم الجبـري ، في : **محاضـر اللجنة** =

العراق وقال ان ما يدهشه هو ان يرى العراق وهو البلد الذي كان يسير في مضمار التضامن العربي اكثر من الكل ، يتحفظ الآن اكثر من الكل . وحاول المندوب العراقي « تحسين العسكري »ان يلتمس العذر لبلده بقوله : « ان العراق لم يلجأ الى التحفظ الا لأنه وجد التحفظات تنهال من اول اجتماع حتى اليوم » . فكان مندوب العراق كمن يعالج انقسام الرأي في اللجنة بانقسام جديد .

ومهما يكن الامر ، فقد ظهرت جامعة الدول العربية ، ولم تكن في حقيقتها خطوة نحو هدف وحدوي معين ، بقدر ما كانت مشروعاً مضاداً لابطال المشاريع الوحدوية الجزئية الهاشمية ، وللمحافظة على الوضع الراهن . وانضمت مصر الى المناهضين للأماني الهاشمية لأنها وجدت نفسها بين نظريتين : **الاولى** تؤيدها الاسرة الهاشمية في بغداد وعمان ، **والثانية** سعودية - لبنانية . ومالت الى الثانية لا لأنها لمحت في الاولى طيف النفوذ البريطاني فحسب ، بل لأن موضع مصر في الاتحادات الجزئية الهاشمية لم يكن يتناسب مع اهميتها المتزايدة بحكم كونها الشقيقة الكبرى لدول المشرق العربي . اما سورية فقدرت ان جامعة تضم الدول العربية كافة مع مصر قد يرجى لها مستقبل افضل . ولاسيما ان الميثاق ترك الباب مفتوحاً لاجراء خطوات اخرى في طريق الاتحاد العربي المأمول[٤] .

وبقيت الجامعة - أساساً - جامعة للوحدات والكيانات السياسية ، لا وحدة وكياناً سياسياً بحد ذاته ؛ وهكذا فأول جهد بذلته الدول العربية التي أقامت معظمها التسويات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الاولى لاعادة الوحدة في الاربعينات ، كان نجاحاً محدوداً جداً . ولا حاجة الى القول ان فشل الجامعة ، تقع مسؤوليته عموماً على الدول الاعضاء التي ليس للجامعة سلطة ملزمة عليها ؛ فتصميم معظم هذه الدول على اتباع خطة تجعل للمشاكل والاعتبارات المحلية سبقاً على القضايا الحيوية والمصيرية التي تهم العرب في مواجهة السيطرة الاجنبية ومخططاتها ، كانت تفتقر الى سعة الافق ، وتجاوز الخلافات ، والتخلي عن نزعة التحفظ والحذر ، وعدم المغالاة في التمسك بالسيادة الفردية الكاملة ، والتمرد على الوضع الارضي الراهن .

= الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية (القاهرة : مطبعة فتحي سكر ، ١٩٤٩) ، ص ٦٣ - ٦٤ ، وانظر : تفسير موقف العراق هذا في : طربين ، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر** ، ١٨٠٠ - ١٩٥٨ ، ص ٤٩٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

المناقشات

١ - عبد الحميد محمد الموافي

أود أن اعبر عن تقديري لهذا البحث والتناول الموضوعي لكثير من النقاط خصوصاً بالنسبة للرؤية البريطانية . لقد وضعت بريطانيا - من خلال تصريح ايدن الاول في ايار / مايو ١٩٤١ - تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية قبل الروابط السياسية مما يدل على اولويات اهتمامها . هذا بالاضافة الى انها طلبت ان يكون التحرك من الجانب العربي ، وذلك لكي يتحمل الطرف العربي مسؤولية التعثر او الفشل ، وبالتالي تكون قد حققت الهدفين معاً ، الاول انها اظهرت نفسها بمظهر عدم المعارض بل المؤيد للاماني القومية ، وفي الوقت نفسه يتحمل العرب مسؤولية عدم التوفيق . وقد أكد هذا الموقف البريطاني ايضاً تصريح ايدن الثاني عام ١٩٤٣ الذي اشترط لدعم بريطانيا لأي محاولة وحدوية ان تحظى باجماع البلاد العربية في حين تعلم بريطانيا ان ذلك صعب الى حد كبير وفي بعض الاحيان يصل الى حد الاستحالة .

أما بالنسبة لردود فعل البلاد العربية على تصريح ايدن الاول فقد جاء عنها انه « كانت استجابة مصر له دعوة الى وحدة وادي النيل » والمعروف ان الدعوة الى وحدة وادي النيل موجودة قبل هذا التاريخ . اما الموقف المصري في ذلك الوقت فقد اتسم بعدم الوضوح نظراً لتأثير تطورات الحرب - خصوصاً على الحدود الغربية لمصر - على الاوضاع فيها . فقد كانت بريطانيا تعاني هزائم في ذلك الوقت ، وكانت فرنسا مهزومة ، وامريكا لم تخض الحرب بعد ، وكان هناك بعض التعاطف من جانب بعض القوى في مصر مع دول المحور . وبالتالي كانت هناك رغبة في عدم اتخاذ موقف حتى تتضح صورة الموقف كاملة على الحدود الغربية لمصر . وكان الاهتمام بابعاد ويلات الحرب عن مصر يتجاوز الاهتمام بدعوة ايدن .

ورد في البحث النص التالي ، تعليقاً على بيان النحاس في مجلس الشيوخ المصري في

٣٠ / ٣ / ١٩٤٣ : « افترض النحاس في هذا البيان قيادة مصر للحركة العربية ونصب من نفسه داعية للوحدة العربية لاسباب شخصية ومصرية فقد اراد ان يعزز مكانته في مصر نفسها وهو يخوض معركة التنافس مع القصر الملكي ومع خصومه من المعارضة . كما كان هناك شعور عام لدى قادة مصر بأن الوحدة العربية ستهيىء لمصر فرصاً لرفع سمعتها في العالم وتلبية حاجتها الاقتصادية والثقافية » .

وهنا اكثر من نقطة أود تناولها وهي : **اولاً** ، ان قيادة مصر للحركة العربية اكبر من افتراض اي مسؤول مصري او اجتهاده لأنها انعكاس لكثير من المعطيات السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية . وهذه القيادة اعترفت بها البلاد العربية جميعها منذ بدء نشوب الحرب العالمية الثانية وبدء التنسيق الجماعي العربي بين الحكومات العربية بالنسبة لفلسطين والذي بدأ في مؤتمر لندن سنة **١٩٣٩** . وتعكس مشاورات الوحدة العربية عامي **١٩٤٣ - ١٩٤٤** ذلك بشكل واضح ، وبالتالي فالاتجاه العربي لمصر اكبر واعمق من أن يكون مجرد عنصر ضمن الحركة السياسية المصرية الداخلية ولعل ما يؤكد ذلك ان حكومة علي ماهر عام **١٩٣٩** كانت تضم ثلاثة وزراء معروفين بميولهم العربية . وبعد وزارة النحاس كانت وزارة احمد ماهر التي أعلنت الالتزام بما تم الاتفاق عليه من جانب حكومة النحاس بالنسبة لمشاورات الجامعة العربية . **ثانياً** ، ان القول بأن الوحدة العربية ستهيىء لمصر فرصاً لرفع سمعتها في العالم ، وتلبية حاجتها الاقتصادية والثقافية غير دقيق خصوصاً في ذلك الوقت . فعلى العكس تماماً لم تكن مصر في حاجة اقتصادية او ثقافية بل كانت ظروفها افضل من ظروف كل البلاد العربية دون استثناء فالارض العربية لم تكن قد أخرجت ما في باطنها بعد . **ثالثاً** ، ان مشروعات نوري السعيد والامير عبدالله كما ذكر منح الصلح انحصرت بالاساس في الاهتمام بتوحيد دول الشام بوجه عام او على الاقل توحيدها اولاً ثم بعد ذلك يمكن لأي دولة عربية ان تنضم اليها اذا ارادت ، وبالتالي يكون من الصعب ان نقول انها كانت مشروعات عربية عامة في حين ان تحرك مصطفى النحاس كان يقوم على أساس ان اي مشروع عربي للوحدة يجب ان يضم كل البلاد العربية المستقلة في ذلك الوقت . وهذه نقطة اختلاف واضحة انعكست بآثارها على صيغة الجامعة العربية بعد ذلك . وجاء في البحث ايضاً : « يتبين من المناقشات - مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام - ان لدى الوفد المصري مشروعاً متكاملاً عن الجامعة العربية وان الدبلوماسيين والخبراء المصريين يتجهون في صيغهم نحو انشاء منظمة اقليمية تقوم على اساس التعاون والتنسيق لا على اساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي . واعطى لهذه المنظمة اسم الجامعة العربية لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة » .

وفي موضع آخر يقول د. محافظة « كان الوفد المصري يعرف جيداً ماذا يريد ولديه مشروع متكامل مدروس دراسة وافية ولذلك كانت لديه اجابة عن كل سؤال يطرحه المجتمعون » . وإني أخشى ان يكون المقصود من ذلك هو محاولة تحميل الحكومة المصرية في ذلك الوقت - على غير الحقيقة - مسؤولية الوصول الى صيغة مشروع بروتوكول الاسكندرية يتضح من العبارات ان هناك ايحاء بأن موقفاً مصرياً مسبقاً دفع الآخرين الى الموافقة على صيغة معدة سلفاً . وهذا القول او الايحاء من الصعب قبوله بحجة ان الوفد المصري قدم اقتراحاً مكتوباً مثلاً او انه كان يجيب

عن كل تساؤل للوفود الاخرى . فهذه اشياء تعود الى الدور الذي لعبته مصر في المشاورات . وينبغي الاشارة الى طبيعة هذا الدور المصري في ذلك الوقت . فمصر كانت حريصة على ان يتحقق الاجماع العربي من جانب كل الدول التي ساهمت في مشاورات الوحدة العربية للاهمية الكبيرة للموقف العربي الموحد بعد الحرب . كما ان الوفد المصري حرص طوال مباحثات الوحدة العربية على عدم ابداء رأيه بخاصة في المراحل الاولى وكان يقوم بدور اشبه بالاستطلاع لمختلف الآراء ووجهات النظر . بل عندما طلب لبنان معرفة رأي الوفد المصري قيل ان ذلك سيظهر فيما بعد . واكثر من ذلك كان هناك حرص على ان تكون المباحثات بين مصر وكل وفد عربي على حدة وأن لا يعلم وفد آخر بتفاصيل ما جرى مع الوفود الاخرى . وفي الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي عقدت في **١ / ١٠ / ١٩٤٤** ، عرض النحاس موجزاً لمواقف الدول العربية المختلفة بالنسبة لصيغة التعاون السياسي ، وعندئذ ذكر حمدي الباجه جي عضو الوفد العراقي انه « قد وصلنا الى النقطة الحساسة الدقيقة ومن المناسب أن نعرف رأي مصر في هذا الباب ثم نرجىء الاجابة الى جلسة اخرى لان الموضوع خطير يحتاج الى التروي والتفكير » . ثم طرح رياض الصلح رئيس وزراء لبنان موقف لبنان الذي يريد « الاستقلال ويريد التعاون » وبعد ذلك وافقت الدول العربية بالاجماع بما فيها مصر - على استبعاد فكرة الحكومة المركزية وكذلك فكرة تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية وجمعية يكون التمثيل فيها على اساس عدد السكان والميزانية وتكون لقراراته صفة الالزام ، للاسباب نفسها التي اشار اليها الباحث . وبالتالي انحصرت المناقشات في تكوين اداة للتعاون بين البلاد العربية على اساس المساواة في التمثيل وان تكون قراراتها ملزمة لمن يقبلها . وعندئذٍ صرح النحاس مشروعه . وكان الوفد المصري مدهوشاً من التحفظات التي طرحت على مشروعه الى درجة انه اضطر الى تعديل هذا المشروع اكثر من مرة ليراعي تحفظات العراق بالنسبة لسلطات مجلس الجامعة في التحكيم الاجباري في المنازعات العربية وكذلك التحفظات الاردنية واللبنانية . ولو تم الالتزام بالبروتوكول في صيغته الاولى لكان الامر قد اختلف كثيراً بالنسبة للجامعة .

اما سورية فقد كانت اكثر البلاد العربية التي عبرت عن استعدادها للسير الى ابعد مدى والمطالبة باقامة حكومة مركزية عربية . اما احتفاظها بالنظام الجمهوري فإن هذا الموقف كان نابعاً من تكرار الامير عبدالله لرغبته ومطالبته بتكوين دولة يتولى رئاستها وذلك بتوحيد سورية والاردن ولبنان . وكان الوفد السوري يعلم ان الاردن لن يقبل بنظام جمهوري ولذلك طرح الفكرة .

ويرجع الفضل الى الوفد العراقي في اضافة العبارة التي تشجع على امكان اقامة صيغ وحدوية اكثر عمقاً بين دولتين عربيتين من اعضاء الجامعة وذلك من اجل ان يعطي الفرص لامكان اقامة علاقات اوسع واوثق في المستقبل بين العراق والاردن ، او غيرهما من الدول العربية .

ويقول د. محافظة « إن الميثاق ارضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في

المنطقة وضمانة لها » . وليس من الانصاف للنضال العربي والتطور الوحدوي العربي في النصف الاول من القرن العشرين ، ان يقال ذلك ، لأنه يعني ان الجامعة هي فكرة بريطانية . في حين ان الحقيقة ، ان بريطانيا ظلت فترة طويلة ترفض الاعتراف بالجامعة العربية . ولكن صيغة الميثاق كانت في الحقيقة صورة صادقة للواقع الرسمي العربي في ذلك الوقت بمخاوفه وتحفظاته وشكوكه المتبادلة ورغبة الدول العربية في الحفاظ على ما اعتبرته استقلالاً لها لحداثة العهد به حتى ولو كان ذلك امام محاولة الوحدة العربية . وان كان الدور البريطاني له وجود الا انه لا يمكن أن يكون هو الدور الاساس او الاكبر .

٢ ـ سعد الدين ابراهيم

الجديد في هذا البحث انه يكشف لنا من خلال الوثائق **بعض الخيوط المهمة** التي صاحبت نشأة الجامعة العربية . والملفت للنظر حقاً ان بعض هذه الخيوط قد استمرت بأشكال وتحت تسميات مختلفة طوال العقود الاربعة التالية .

ـ **الاول** ، هو استمرار المسائل الكبرى منذ بدء نشأة الجامعة العربية دون حسم ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية نفسها .

ـ **الثاني** ، هو الدور الاجنبي في صوغ العمل العربي مؤسسياً . كان المألوف بين المؤرخين العرب في هذا الموضوع أن يركزوا على الدور البريطاني فقط . بينما يكشف لنا د. محافظة عن أن فرنسا والحركة الصهيونية قد مارستا دورين كبيرين في هذا الشأن ؛ على الاقل من حيث ممارسة حق الاعتراض .

ـ **الثالث** ، هو الصراع منذ البدء بين اصحاب الحد الادنى واصحاب الحد الاقصى في العمل العربي المشترك ، وانتصار اصحاب الحد الادنى في معظم الحالات .

ـ **الرابع** ، هو نشأة واستمرار المحاور في داخل الجامعة العربية . تغيرت المجموعات حول كل محور ، ولكن استمرت المحاور .

ـ **الخامس** ، هو ان الدول الكبرى حاولت وما زالت تستخدم احد هذه المحاور لمصلحتها . بل ان الباحث يكشف لنا ـ ربما للمرة الاولى ـ عن استخدام بريطانيا لكل المحاور العربية في الاربعينات . كان الشائع أنها تناصر وتستخدم المحور الهاشمي فقط . ولكن الباحث ـ بالوثائق ـ يثبت أنها ايضاً استخدمت المحور السعودي وكانت على صلة سرية مستمرة به .

٣ ـ امين هويدي

تحدث د. محافظة عن النشأة التاريخية للجامعة العربية وعلى الرغم من أن الموضوع خاص بنا ، الا ان اعتماده على المراجع الاجنبية اكثر من اعتماده على المراجع العربية . وليس معنى هذا انني انتقد الاتجاه الى مثل هذه المراجع ولكن ان نحن أغرقنا في ذلك نكون

قد ظلمنا الجهود العربية التي تبذل في قضايا خاصة بالعرب.

أعتقد أن التاريخ لا يعني التأريخ للحدث نفسه بطريقة تسجيلية فقط ، ولكن الواجب ـ خصوصاً في موضوع كهذا الذي نتعرض له ـ هو التأريخ للظروف التي حدث فيها الحدث نفسه . لأنه لا يمكن الحكم على اي قرار ، الا اذا تحدثنا عن الظروف التي اتخذ فيها . فواقع البلاد العربية اثناء توقيع الميثاق يختلف كثيراً عن واقع البلاد العربية في الخمسينات والستينات فضلاً عنه في السبعينات والثمانينات؛ وهذا يؤثر كثيراً على الحدث نفسه . فواقع البلاد العربية في الاربعينات كان يتميز بالآتي : عدم وجود القوتين العظميين في ذلك الوقت كعامل مؤثر ؛ عدم انضمام المغرب العربي الى الاتفاقية ؛ كل البلاد العربية تقريباً لم تكن قد حصلت على استقلالها ؛ عدم ظهور النفط ؛ عدم وجود اسرائيل . وفي ظل هذا الواقع خلق الميثاق .

بعد ذلك حدثت تطورات مهمة : اختفاء بريطانيا وفرنسا وحلول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي محلهما ، استقلال كل البلاد العربية ، زيادة عدد الاعضاء ، اكتشاف النفط ، تغيير انظمة الحكم في كثير من البلاد العربية ، وجود منظمات اقليمية ، تطور الصراع الدولي والصراع الاقليمي ، ظهور اسرائيل . وعلى الرغم من هذه التغيرات التي كان من الواجب التأريخ لها ، ظل الميثاق دون تغيرات جوهرية .

ثم اختلف الوضع الآن : النخب الحاكمة تريد الاستمتاع بالاستقلال والاستئثار بالسلطة ، خشية الدول الغنية من مشاركة الفقراء ، خشية الدول الصغرى من سيطرة الدول الكبرى، التنافس بين الزعامات والحكام ،الانفتاح على الخارج نتيجة توافر الاموال لدى البعض ، اليأس من العمل الجماعي وزيادة التناقضات ، الانفتاح على الثقافة الخارجية ، اختلاف الصداقات والعداوات . وما زالت الجامعة العربية على الرغم من التغيرات التي حدثت في الثمانينات تعمل بنظام الاربعينات .

الذي اقصده هو ان التأريخ المقدم كان من الاجدى لو انه يتحدث عن الحدث والمناخ اللذين حدث فيهما . ذلك لأن التاريخ لا تكمل فائدته بمجرد جمع الاحداث كما هي بل تكمل فائدته بالتأريخ للظروف الكاملة لأخذ الدروس والعبر .

وأهم ما يمكن قوله بصدد هذا الموضوع لو بحث بهذه الطريقة يتلخص بما يلي :

ـ هل يجوز ان تعمل الجامعة العربية بنظام الاربعينات على الرغم من تطور وتغير الظروف؟

ـ هل هناك رغبة متزايدة للدول الاعضاء ـ نظراً لتغير ظروفها ـ في التمسك بالجامعة ؟

ـ ما هو النظام الامثل الذي يتفق مع التغيرات التي حدثت ؟

٤ ـ اسامة الغزالي حرب

تتضمن دراسة د. محافظة عدداً من العوامل المستمرة ، التي دارت حولها السياسات العربية طوال العقود الاربعة الماضية ، وهي :

- حيوية الدور المصري في الوطن العربي ، وفي الوحدة العربية .
- اهمية الدور الاجنبي في صوغ الاوضاع السياسية في الوطن العربي .
- محورية المسألة الفلسطينية .
- الانقسامات العربية كظاهرة مزمنة في العلاقات العربية .

ومن بين تلك العوامل ، اختار مقدم الدراسة ، وشاركه في ذلك معلقان فاضلان ، التركيز على العامل الخاص بمصر .

وبصفتي مصري عربي ، وشاب انتمي الى جيل ولدت الجامعة العربية قبل وجوده ، اقول : ان الحديث عن علاقة مصر ببقية العرب قبل تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ يختلف عنه بعد هذا التاريخ . ففي حين ان القضية لا تتضمن نقد موقف النظام المصري من العرب فقط، وانما ايضاً نقد الموقف العربي تجاه مصر - اقصد مصر كشعب - فإننا قبل ٦ تشرين الاول / اكتوبر١٩٨١ كنا نتحاشى الحديث عن الموقف العربي حتى لا نساهم في التيار العام الذي ساد مصر في ذلك الحين ، ولكن الموقف الآن يختلف كثيراً ، ولا نجد غضاضة في مناقشة شقه الثاني ، بلا حرج او حساسية . واقول يجب ان نستفيد من التاريخ عندما نفكر في كيفية صوغ علاقات مصر وبقية العرب الصيغة الافضل ، ونتجنب الاوجه السلبية السابقة . وأقصد بذلك صيغة تتجاوز مجرد الاخذ بالظواهر ، وانما تتعداها الى التحليل الموضوعي لها : لأن التيار المعادي للعروبة في مصر اكثر تعقيداً من أن يكون مجرد مزاج خاص او هوى شخص لفرد واحد ، ولأن التيار المناصر للعرب في مصر أعمق من أن يعبر عنه عمل قام به خمسة افراد ؛ كما تم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

٥ - قسطنطين زريق

لا بد ، قبل أن ابدي ملاحظتي ، من التنويه بموضوعية هذا البحث وبمحاولة د. محافظة الجادة اعتماد الوثائق والمستندات المعاصرة ، خصوصاً تلك الموجودة في المحفوظات الرسمية ، والتي لم تستغل بعد استغلالاً كافياً في كتابة تاريخنا المعاصر .

غير ان الناظر يلاحظ ان هذا البحث لم يأتِ متوازناً في محتوياته . فلقد أولى المشروعات والتحركات الرسمية ، العربية والاجنبية ، من الاهتمام اكثر مما أولى التطلعات القومية والتوجهات الشعبية . إن ميثاق الجامعة قد نص على انها نشأت استجابة للرأي العام العربي . هذه حقيقة لا يمكن تجاوزها او غمطها حقها . لم يكن الرأي العام العربي في الفترة السابقة لظهور الجامعة خافتاً او ضائعاً ، بل عبر عن نفسه تعبيراً صريحاً في المؤتمرات والثورات والحركات والاحزاب التي ، وان تلون بعضها بألوان قطرية او محلية، كانت ولا شك عربية المنزع والاتجاه . واني اوافق د. طربين في انه يجب ان نعطي انتشار هذا الوعي القومي حقه عند البحث في العوامل التي ادت الى نشوء الجامعة العربية . وذلك بالنسبة الى التحركات الحكومية والوطنية ، والى التحركات الاجنبية ، البريطانية بخاصة ، وقد كان في مقدمة هموم هذه الاخيرة احتواء هذا الوعي القومي والحؤول دون تعريض مصالحها للخطر.

لقد ذكر الباحث بعض الجمعيات والاحزاب التي قامت في مصر في العشرينات والثلاثينات بفعل هذا الوعي ، كالرابطة الشرقية وجمعية الوحدة العربية والاتحاد العربي العام وجمعية الاخوان المسلمين ، ولكنه أهمل ما قام في بلاد الشام والعراق من حركات واحزاب لعلها كانت أوعى وأصرح عربياً من تلك التي ذكر . واقتصر هنا على ذكر حركتين قوميتين عربيتين كان لهما أثرهما الواضح في بلورة الفكرة العربية وحفز الرأي العام العربي - في صفوف الشباب خاصة - الى التطلع نحوها . اعني : « عصبة العمل القومي » في لبنان وسورية وحركة « الجوال » و « نادي المثنى » في العراق . فأرجو ان تعطى التطلعات الشعبية نصيبها الصحيح في نشأة جامعة الدول العربية، وذلك ليس حفاظاً على الحقيقة التاريخية فحسب، بل للافادة منها في فهم الواقع العربي الحاضر ، ذلك ان في مقدمة ما يكشف عنه هذا الواقع ، وما تجابهه جامعة الدول العربية بوجه خاص ، انحسار الفكر القومي العربي والتطلعات الشعبية العربية ، وتعرضها لافكار وتطلعات منافسة ، ناشئة عن انتماءات قديمة مثارة او جديدة مستعارة . ولعل هذه الحقيقة الاساسية يجب أن تكون من مرتكزات اهتماماتنا الاولية في هذه الندوة .

٦ - عبد العال الصكبان

أود أن اهنىء الباحث على بحثه القيّم خصوصاً في تأكيده دور المحور السعودي في تشكيل الجامعة ومقارنته بالدور الهاشمي . ومع ذلك ارجو ان اشير في عجالة الى الملاحظات التالية :

- لم يحاول الباحث تفسير الوقائع التاريخية واكتفى بالايماء ؟
- استكثر الباحث على مصر ورئيس وزرائها النحاس باشا ان يتصديا لقيادة المسيرة نحو الجامعة من جهة ، وحاول الايحاء بأن مصر كانت مسؤولة عن ظهور الميثاق بالصيغة التي ظهر بها من جهة اخرى ، أود ان أشير الى أن من حق اي مواطن عربي واي قطر عربي ان يجتهد ليخدم امته وليس في هذا من عيب . اما مسؤولية مصر فلم يوضحها الباحث الا في حدود افتراض انه كانت لديها جوابات جاهزة ومشروع متكامل .
- كان من المناسب للباحث ان يحلل طبيعة ومضمون وحدود الحركة الشعبية القومية التي فرضت على الحكومات التوجه الى نوع من التجمع القومي ، ولماذا جاءت استجابة الحكومات على هذا النحو المتواضع المتمثل بميثاق جامعة الدول العربية .
- اوافق منح الصلح في ان الفرق بين كل جهود المشرق العربي التوحيدية كان يراد لها ان تتم بمعزل عن مصر ، وان قيمة انجاز الجامعة انها جمعت عرب المشرق وعرب المغرب وجعلت مصر في وسطهم .
- لا اوافق على ما ورد في تعقيب د. احمد طربين من أن النحاس باشا قد سعى لاقامة الجامعة بترخيص من بريطانيا ؛ ففي هذا اتهام لزعيم عربي عرف بانتمائه للشعب وايمانه بقضاياه وفقاً لمنظوره الاجتماعي والاقتصادي للاحداث.

ـ ليس بمقدور احد ان يضفي على مصر عروبتها وأن يسلخها عنها وانما العروبة حقيقة يجري الكشف عنها وتعميق الوعي بها من جراء الاحداث . ولذلك فإن سنوات ما بعد الحرب العالمية الاولى ساهمت بزيادة الوعي بانتماء مصر حتى قدّر لهذا الانتماء ان يتعمق وينطلق الى كل آفاق عروبته بقيادة عبد الناصر .

٧ ـ علي محافظة يرد

أود في البداية أن أعرب عن أسفي الشديد لعدم تمكني من حضور الندوة والمشاركة في مناقشاتها، وان أشكر الاخ د. غسان سلامة لتفضله بتقديم البحث وعرضه على المشاركين في الندوة .

لعل أولى الملاحظات العامة على ما جاء في اقوال الاخوة المعقبين والمناقشين للبحث تأكيد عدد منهم على عروبة مصر ، وارتباطها المصيري ببقية اجزاء الوطن العربي ، والدور القيادي المنوط بها . وأعتقد ان البحث قد أبرز ذلك وأولاه اهتماماً كبيراً . ولكنني لم أستكثر على مصر ورئيس وزرائها القيام بذلك الدور القيادي ، كما ذهب الى ذلك د. عبد العال الصكبان ، وإنما حاولت ان أبين نمو التيار الوحدوي العربي في مصر ، وان أحلل ، بايجاز شديد ، الدوافع التي حركت مصطفى النحاس في مطلع الاربعينات لتولي زمام المشاورات التي أفضت الى قيام جامعة الدول العربية . ولم يكن همي تقويم موقف الحكومة المصرية وموقف رئيسها بمنظار قومي وإنما كان قصدي الاول والأخير الكشف عن الحقائق السياسية بمنهجية تاريخية وموضوعية علمية . اما قول الاستاذ منح الصلح ان قيام جامعة الدول العربية قد تحقق بقدرة عملاقين هما مصر والديمقراطية ، واصراره على أن اي وحدة بين قطرين عربيين او اكثر لا تدخل مصر فيها لا يصح ان تسمى وحدة عربية ، فاجتهاد شخصي يحتاج الى مناقشة طويلة لا مجال لها هنا في هذه الملاحظات .

والملاحظة الثانية : ان البحث لم يتناول بشيء من التفصيل الحركات والمنظمات السياسية العربية ذات الاتجاه الوحدوي في مختلف اقطار الوطن العربي . لقد كان بودي ان اتناول هذه الحركات والمنظمات وتطورها والضغوط التي مارستها على الحكومات المحلية في الاتجاه نحو الوحدة العربية ، غير ان نطاق البحث يحول دون ذلك . فقد اضطررت الى الايجاز الشديد لاخراج البحث في الحجم المطلوب .

وأعود الآن الى الوقوف على بعض النقاط التي وردت في تعقيب ومناقشات الاخوة المشاركين . يذكر الاستاذ منح الصلح ان « القوى المعادية لخط الوحدة في البلاد العربية استطاعت ان تسقط غالبية الحكام الذين وقعوا بروتوكول الاسكندرية لتجعل من الجامعة قابلة الاستعمال في بعض الحالات ضد الوحدة » . والواقع ان الحكومات التي حلت محل الحكومات الموقعة على بروتوكول الاسكندرية لم تختلف في اتجاهاتها السياسية والوحدوية كثيراً عن سابقاتها .

ذهب د. احمد طربين الى اعتبار فتوح محمد علي مجرد توسع عسكري ، القصد منه

تقوية مجد أسرته واحياء الدولة العثمانية عن طريق القوة . وهذا اجتهاد شخصي . فهناك عدد من المؤرخين يذهب مذهباً آخر ، ويرى ، استناداً الى مساعي ابنه ابراهيم ، انه كان عازماً على وحدة الاقطار العربية ، ولا تنقص هذا الفريق الوثائق التي تؤيد رأيه . ولا يخرج الاستاذ طربين عن الرأي الشائع القائل ان مشروع الهلال الخصيب وسورية الكبرى قد حظيا بدعم بريطانيا . والواقع ان الوثائق البريطانية تؤكد بشكل قاطع ان بريطانيا لم تشجع ولم تدعم اي مشروع وحدوي في الوطن العربي ، اللهم إلاّ اذا استثنينا اتحاد الامارات العربية ولذلك ظروف خاصة ودوافع اخرى .

دافع د. طربين بحماسة عن الوفد السوري في المشاورات التي سبقت قيام الجامعة العربية . لقد كان هم ذلك الوفد استبعاد مشروعي وحدة الهلال الخصيب ووحدة سورية الكبرى . وكان له موقفان ، كمعظم الوفود العربية ، (وهذه ظاهرة سادت اجتماعات جامعة الدول العربية منذئذ وحتى اليوم) : موقف علني يؤيد الوحدة العربية من الناحية النظرية ، وموقف خفي يقوم على الاحتفاظ بسورية دولة مستقلة ذات سيادة لا تقبل الاندماج في اي وحدة قد تفقد قيادتها من الكتلة الوطنية المكاسب الذاتية التي حققتها بعد وصولها الى السلطة . والوثائق الفرنسية والبريطانية والالمانية المتعلقة بالفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٥ تكشف عن النيات الحقيقية والممارسات الخفية لقيادة الكتلة الوطنية لمقاومة اي وحدة اندماجية او فيدرالية بين سورية واي قطر عربي مجاور .

يقول الاخ عبد الحميد الموافي ، انني لم انصف النضال العربي والتطور الوحدوي العربي في النصف الاول من القرن العشرين عندما ذكرت « ان الميثاق ارضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها » ولو عاد الاخ الموافي الى قراءة البحث مرة اخرى لما وصل الى هذا الاستنتاج .

اما ملاحظة الاستاذ امين هويدي باعتمادي على المراجع الاجنبية اكثر من اعتمادي على المراجع العربية فصحيحة . ولكن اين الوثائق العربية التي تتناول هذه الفترة ؟ اذا استثنينا مصر والعراق ، ليس هناك اي قطر عربي حاول فتح ابواب محفوظاته من الوثائق الرسمية للباحثين . لقد اتيح للاستاذ د. محمد انيس الاطلاع على بعض الوثائق المصرية التي تعود الى تاريخ هذه الفترة ، كما اتيح لعدد محدود من الباحثين العرب الاطلاع على بعض وثائق القصر الملكي في العراق . وآمل ان تحذو الاقطار العربية الاخرى حذو مصر والعراق ، وان تفتح ابواب محفوظاتها للباحثين العرب .

وفي الختام لا يسعني الا ان أشكر جميع الاخوة الذين عقبوا على هذا البحث وناقشوه . فقد شدوا انتباهي الى نقاط جليلة ومهمة وألقوا الضوء على جوانب جديدة بالدراسة والتوسع .

الفصل الثاني

ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية

علي الدين هلال

مقدمـــة

نقطة البدء في تحليل موقع ميثاق جامعة الدول العربية بين القومية والقطرية هي التوصيف القانوني والسياسي للجامعة ، وادراك التباين القائم بين توصيفها القانوني باعتبارها منظمة اقليمية اختيارية تقوم على مبدأي السيادة والمساواة بين الدول الاعضاء ، وكونها من الناحية السياسية تعبيراً عن آمال الامة العربية وطموحاتها في منظمة قومية تعمل من اجل التوحيد العربي . هذا التباين بين السياق السياسي والتاريخي للجامعة من ناحية وبين طبيعتها القانونية من ناحية اخرى كان - وما زال - احد عناصر الدينامية في عمل الجامعة وامانتها العامة ومنظماتها كما كان - ولا يزال - احد بواعث القصور والخلاف والتشاحن .

العلاقة بين القومية والقطرية في ميثاق الجامعة وفي قوانين عديد من منظماتها المتخصصة هي تعبير عن جدلية بين تيارين يوجدان ويتفاعلان في محيط العمل العربي : تيار قومي توحيدي يسعى الى مزيد من التنسيق والتكامل بين البلاد العربية وصولاً الى شكل من اشكال الوحدة وتيار قطري يكرس التجزئة في كل بلد عربي ويسعى الى اقامة علاقة مع البلاد العربية الاخرى على اساس من القانون الدولي بين « دول ذات سيادة » . يوجد هذان التياران في كل نشاط عربي وفي كل منظمة عربية ، يظهران بشكل سافر في بعض الاحيان وباشكال مستترة خفية في كثير من الاحيان . ينتصر احدهما احياناً ويتوارى احياناً اخرى . لكنهما في كل الاحيان يوجدان ويتفاعلان ويتصارعان بحيث اصبح ذلك احدى سمات النظام الاقليمي العربي والعلاقات السياسية العربية .

تجد القطرية مصادر قوتها في منابع متعددة . منها رغبة النخب الحاكمة في الاستمتاع بالاستقلال الحديث ، والاستئثار بسلطة الدولة ، ومنها خشية الدول الغنية من مشاركة الفقراء في ثرواتها ، ومنها التنافس بين الزعامات والحكام على النفوذ والسلطان ، ومنها دور

القوى الخارجية التي غرست بذور الخلاف بين بعض هذه البلاد وأوجدت مصادر للنزاع لسنوات طويلة تلت . اما **القومية** فتجد تبريرها في وجود الامة الواحدة بمقوماتها المختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل ، وفي تحديات التغيير الداخلي والتنمية الشاملة وضرورة التكامل العربي ، لتحقيق ذلك ، وفي التحدي الاسرائيلي الذي يمتد خطره ليشمل اقطاراً عربية عدة ، وفي مقتضيات العالم المعاصر الذي لا يوفر الامن او الاستقلال للكيانات الشظايا التي لا تملك مقومات التطور المستقل، ومن ثم فإن التكامل والتوحيد هما طريق الامن العربي والتنمية العربية الشاملة .

وتهدف هذه الدراسة الى عرض مفهومي القومية والقطرية في ميثاق جامعة الدول العربية الذي وقع في ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥ وفي الاعمال التحضيرية له وبالذات بروتوكول الاسكندرية الذي وقع في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٤ ، وفي قوانين بعض المنظمات العربية المتخصصة ، وكذا في مشروع تعديل الميثاق الذي تقدمت به الامانة العامة للجامعة للدول الاعضاء في عام ١٩٨١، ثم تعرض للدلالات السياسية لذلك واسهام نظريات التكامل الاقليمي في تناول قضية السيادة . وتدور الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية :

١ ـ ان المنظمات الرسمية العربية المختلفة تعبر عن التيار القومي في الارادة الشعبية التي اوجدتها وكانت نشأتها استجابة لها . ويعبر مفهوم سيادة الدولة عن دور الحكومات في اقامتها وصياغة مواثيقها . التيار القومي عادة ما تعبر عنه الطموحات الشعبية ، والتيار القطري عادة ما تعكسه وجهات النظر الحكومية والرسمية .

٢ ـ ان الحكومات العربية تستجيب للتيار القومي من خلال اقامة تنظيمات عربية مشتركة ولكن تعلق نشاط هذه التنظيمات على شرط السيادة الوطنية والاجماع في التصويت .

٣ ـ انه بتتبع مواثيق المنظمات العربية وبمقارنتها بميثاق الجامعة نجد اشارات اكثر واقوى الى هدف الوحدة العربية ونجد بلورة اكثر وضوحاً للاهداف القومية في هذه المواثيق ولكنها تصطدم جميعاً في الممارسة بصخرة السيادة الوطنية ، ومن ثم فإن التطور على مستوى المفاهيم والافكار لم يرافقه تطور مماثل في الممارسات والسلوك الرسمي العربي .

اولاً : الاعمال التحضيرية لجامعة الدول العربية

برز المفهوم القومي منذ اللحظة الاولى لاعداد المباحثات العربية التي ادت الى قيام الجامعة . ففي تصريح مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في ٢٩ آذار / مارس ١٩٤٣ تعقيباً على تصريح وزير الخارجية البريطاني في ٢٤ شباط / فبراير من العام نفسه بشأن التعاون بين البلاد العربية ورد « انه معني من قديم باحوال الامة العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في

الحرية والاستقلال » وأنه ينوي المبادرة باستطلاع رأي الحكومات العربية الاخرى حتى « نبدأ السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل فإذا تم التفاهم او كاد وجب ان يعقد مؤتمر لها لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للاغراض التي تنشدها الامة العربية » .

وبدأت المباحثات الثنائية بين رئيس الوزراء المصري ورؤساء الحكومات العربية الاخرى حول كيفية قيام « وحدة عربية » او « اتحاد بين الدول العربية » ، كما قام نوري السعيد رئيس وزراء العراق بزيارات الى لبنان وسوريا وفلسطين وشرق الاردن لبحث « شؤون الوحدة العربية » . وكانت الصحف العربية تشير الى هذه الاتصالات باسم « مباحثات الوحدة العربية » . وعندما انتهت المباحثات الثنائية دعت الحكومة المصرية البلاد العربية الى لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي عام يهدف ـ ومن بين امور اخرى ـ الى دراسة اسس التعاون العربي في المستقبل « وبحث شكل الوحدة المنشودة بين الدول العربية المختلفة » وعقدت هذه اللجنة اجتماعاتها في الاسكندرية خلال شهري ايلول / سبتمبر ـ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٤ . وقامت بدراسة اسس التنظيم العربي الموحد . كما برز التيار القومي في اقتراح تسمية التنظيم الجديد بالاتحاد العربي (العراق) او بالجامعة العربية (مصر) .

ولكن اذا كانت المباحثات قد عبرت عن تيار قومي فسرعان ما اختلفت الحكومات العربية حول شكل التنظيم العربي المنشود وبرز تياران : الاول يدعو الى شكل اتحادي من شأنه قيام سلطة اعلى من سلطات الدول الاعضاء ولها اختصاصات وسلطات مستقلة ، وايد هذا الاتجاه خلال المباحثات سوريا والعراق والاردن[1] . والثاني يدعو الى اقامة تنظيم او اتحاد اختياري ينظم وينسق وينشط التعاون بين البلاد العربية في المجالات المختلفة دون المساس بسيادتها واستقلالها . وفضلت اغلب البلاد العربية هذا الاتجاه . وبرزت الرغبة في تأكيد مفهوم الدولة في تعديل الاقتراح المصري بشأن اسم المنظمة الجديدة حيث اصبحت جامعة الدول العربية بدلاً من الجامعة العربية .

وجاء بروتوكول الاسكندرية ـ الذي صدر بعد ثمانية اجتماعات في اقل من اسبوعين ـ معبراً عن هذين التيارين . ويبرز التيار القومي في اكثر من مكان، فالديباجة تشير الى ان « ممثلي هذه الدول اثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط الدول العربية جمعاء ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للرأي العام العربي في جميع الاقطار العربية ، اتفقوا على تأليف جامعة الدول العربية » . كما يبرز في نص البروتوكول انه لا يجوز لاي دولة عضو اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او اي دولة منها (جدير بالذكر ان الوفد اللبناني

(1) Ahmed M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and the Inter-Arab Politics* (New York, London: Longman, 1977), p. 219.

كانت له تحفظات على هذا النص وانه قد اسقط من ميثاق الجامعة) وهنا نجد بذور مفهوم موحد للامن العربي ، واكدت ذلك الفقرة الاولى من القرار الخاص بفلسطين والذي ذكر « ترى اللجنة ان فلسطين ركن مهم من اركان البلاد العربية وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي » .

وفتح البروتوكول الباب امام مزيد من الخطوات الوحدوية بين البلاد العربية فذكر البند الثالث انه « مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة ان توفق البلاد العربية في المستقبل الى تدعيمها بخطوات اخرى وبخاصة اذا اسفرت الاوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط امتن واوثق » . وجاء هذا النص بناء على اقتراح من نوري السعيد الذي يبدو انه اراد ان لا يكون في قيام الجامعة ما يحول دون استمراره في الدعوة الى علاقة اوثق مع سوريا والاردن فيما سمي بمشروع سورية الكبرى او وحدة الهلال الخصيب[٢] .

من ناحية اخرى يبرز الاتجاه القطري في تحديده مهمة مجلس الجامعة في تنسيق الخطط السياسية للدول الاعضاء « تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها »وهكذا اقام البروتوكول الجامعة على قاعدتي الاستقلال والسيادة وان قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها .

ثانياً : ميثاق جامعة الدول العربية

صدر هذا الميثاق نتيجة المباحثات التي تمت في القاهرة خلال الفترة شباط / فبراير - آذار / مارس ١٩٤٥ ، والتي تمت بناء على المبادىء الواردة في بروتوكول الاسكندرية ومشروعين للميثاق مقدمين من نوري السعيد رئيس الوفد العراقي وهنري فرعون وزير الخارجية اللبناني وخطاب من الشيخ يوسف ياسين مندوب السعودية . ووفقاً للميثاق فإن الجامعة هي منظمة تقوم على التعاون الاختياري او التطوعي بين الدول العربية الاعضاء فيها على اساس المساواة واحترام استقلال الدول الاعضاء وسيادتها . فالجامعة لا تملك سلطة الزامية على الاعضاء بل هي اداة للتنسيق ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون ولمّ الشمل ، وهي منظمة « بين حكومات »وليست « سلطة عليا » ، ويبرز هذا منذ اللحظة الاولى في ديباجة الميثاق التي اخذت اغلب بنودها من ديباجة بروتوكول الاسكندرية باستثناء اضافة فقرة « على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها » وفي المادة الثانية التي اشارت الى ان الغرض من الجامعة هو « تحقيق التعاون بين البلاد العربية وصيانة استقلالها وسيادتها » وقد ورد هذا النص في كل من المشروعين العراقي واللبناني للميثاق .

وهكذا فإن البناء القانوني والتنظيمي للجامعة يقوم على مبدأ المساواة بين الدول

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

الاعضاء وعلى مبدأ احترام سيادة هذه الدول واستقلالها وتعكس جميع جوانب الجامعة هذين المبدأين .

المساواة القانونية بين الدول الاعضاء تتمثل في ان لكل دولة صوتاً واحداً في مجلس الجامعة (المادة الثالثة) وان جميع الاصوات متساوية فليس لدولة ما حق الاعتراض ، ورئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الاعضاء (المادة ١٥) ، ووفقاً للنظام الداخلي للامانة العامة (المادة الثالثة) فلكل دولة الحق في تعيين امين مساعد من مواطنيها، ويقوم كل منهم بالاشراف على احدى ادارات الامانة العامة على الاقل . وجدير بالذكر ان مندوب لبنان طلب ان ينص صراحة في الميثاق على مبدأ المساواة القانونية، ولكن لم تأخذ الدول الاخرى بهذا الرأي على اساس انه متضمن في عديد من النصوص .

ومبدأ السيادة يبدو ايضاً في كثير من مواد الميثاق ، لعل ابرزها الاخذ بقاعدة الاجماع في التصويت ، وان القرار لا يلزم الا من وافق عليه لأن الاخذ بقاعدة الاغلبية مؤداها التزام بعض الدول بقرارات لم توافق عليها ، فتقرر المادة السابعة ان « ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالاغلبية يكون ملزماً لمن يقبله » . وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الاساسية . وهكذا فإن الدول لا تلتزم الا بالقرارات التي وافقت عليها ، ولا يكون لما وافقت عليه قوة تنفيذية الا بعد اقراره وفقاً لنظمها التشريعية والدستورية . وقد وافقت عدة دول عربية عند اعداد الميثاق على مبدأ الاجماع ورفض قاعدة الاغلبية حتى في حالة مواجهة الاعتداء الخارجي خشية ان تضطر اي دولة الى الالتزام بقرارات لا توافق عليها . وورد في مذكرة قدمها نوري السعيد الى اللجنة الفرعية السياسية في شباط / فبراير ١٩٤٥ « ان منح مجلس الجامعة حق التدخل في حل خلاف قد ينشأ بين بعض دول الجامعة بدون رضا الطرفين المختلفين يؤدي الى قيام حالة خطيرة تهدد كيان الجامعة »[٣] . وجدير بالذكر ان مجلس الجامعة اصدر قراراً تفسيرياً للحالة السابقة في ١٩٧١ يقضي بأن يقتصر تطبيق قاعدة الاجماع على المسائل التي تتعلق بسيادة الدول الاعضاء او بالمسائل المنصوص عليها صراحة في مواد الميثاق ، وجدير بالذكر ايضاً ان المواثيق العربية اللاحقة خرجت عن شرط الاجماع مثل معاهدة الدفاع المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

وارتبط بمبدأ السيادة ما ورد في المادة الثامنة - بناء على اقتراح سعودي - والخاص باحترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة واعتباره حقاً من حقوق تلك الدول ، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يرمي الى تغيير نظم الدول الاخرى . ولم يضع الميثاق اي نصوص يكون من شأنها اعطاء احدى الدول الاعضاء الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مثل النص على الاخذ بالنظام الديمقراطي او احترام حقوق الانسان .

(٣) مفيد محمود شهاب ، معد ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٥ .

كما انعكس مفهوم السيادة **في نظام الامن المشترك وحل المنازعات بالطرق السلمية** الذي اورده الميثاق . اما بالنسبة لنظام الامن المشترك الذي قررته المادة السادسة فهو نظام اختياري فلم يحدد مفهوم العدوان وترك ذلك لسلطة مجلس الجامعة التقديرية ، كما لم يحدد التدابير التي يمكن أن تتخذ لقمع العدوان ، ولم يوجد الاداة المنفذة لها . ومجلس الجامعة لا يتدخل الا اذا لجأت اليه الدول التي وقع عليها العدوان ، او ممثلها اذا عجزت الحكومة عن الاتصال بالمجلس او اي دولة اخرى عضو بالجامعة اذا عجز هذا الممثل هو الآخر عن الاتصال بسبب ظروف العدوان .

وتصدر القرارات المتعلقة بذلك بالاجماع ، واذا ما صدرت فإنها ليست ملزمة الا برضا الاطراف المتنازعة . ولا يخفى ان اقرار قاعدة الاجماع في هذا الصدد يعطي لكل دولة حق الاعتراض على القرارات التي يتوصل اليها مجلس الجامعة بشأن رد الاعتداء الذي يقع على دولة اخرى عضو . وتسري قاعدة الاجماع ايضاً على القرار الخاص بتقدير نوع القضية التي تدرس ، وما اذا كانت تعد عدوانا ام لا ، فإذا حدث خلاف بخصوص ذلك ، فإن القضية لا تناقش اصلاً . وهكذا فإن النظام الذي وضعه ميثاق الجامعة لقمع العدوان يعد نظاماً اختيارياً وليس نظاماً اجبارياً ، اي لا تستخدمه الجامعة العربية الا في حالة موافقة الدولة التي وقع عليها العدوان وهو ايضاً نظام عام وليس محدداً . . . - ولا يحدد مفهوم هذا العدوان ، ولا التدابير اللازمة لقمعه ورد المعتدي ، وهو اخيراً نظام مشروط ، اي لا ينطبق الا بشرط هو اجماع الدول الاعضاء بالجامعة العربية على استخدامه أساساً ، فإن اعتراض دولة واحدة يعطل تنفيذه(٤) .

وجدير بالذكر ان هذا النظام قد عدل نتيجة توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠ والتي اعطت مادته الثانية للدول العربية او بعضها الحق في المبادرة باتخاذ تدابير بما في ذلك القوة المسلحة لقمع العدوان الذي تتعرض له احدى الدول العربية ، ويكون التصويت باغلبية الثلثين ، وتكون القرارات ملزمة للجميع وحددت المعاهدة التدابير اللازم اتخاذها لرد العدوان . **اما بالنسبة لحل المنازعات بالطرق السلمية ، فقد انعكس مبدأ السيادة بوضوح في مواد الميثاق المتعلقة بذلك ، فوفقاً لها ، لمجلس الجامعة التوسط لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة** ، ولكن موافقة هذه الاطراف ضرورية لقبول قرارات الجامعة ، وتصدر القرارات بالاغلبية وتحتسب ضمنها اصوات الدول اطراف النزاع ، وللدول المتنازعة رفض الحل المقترح لان المجلس يتدخل كوسيط وليس كهيئة تحكيم (المادة الخامسة) .

وبخصوص التحكيم فإن الجامعة لا تستطيع ان تبت في اي نزاع يتعلق باستقلال الدول او سيادتها او سلامة اراضيها . وفي النزاعات التي لا تتصل بهذه الموضوعات فإن

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

الامر يتطلب ان يلجأ اليها المتنازعون . وهكذا فإن قيام الجامعة بالتحكيم مرهون بشرطين : اولهما ان تطلب الدول المتنازعة ذلك ، وثانيهما أن لا يتعلق النزاع باستقلال الدول او سيادتها او سلامة اراضيها ، والاطراف المتنازعة هي التي تقوم بتقدير ذلك .

من هذا العرض يتضح ضعف نظام الامن المشترك ونظام فض المنازعات بالطرق السلمية اللذين اقامهما الميثاق . ففي النزاعات المهمة التي يخشى تطورها الى حالة استخدام القوة المسلحة يجوز للجامعة ان تتدخل على شكل وساطة نتائجها ليست ملزمة . وبينما يفرض الميثاق على الدول الاعضاء قبول وساطة الجامعة فإنه لا يلزمها بقبول ما تسفر عنه هذه الوساطة من حلول . اما في حالة النزاعات الاقل اهمية فإن الجامعة تستطيع أن تتدخل من خلال التحكيم بناء على طلب الدول المتنازعة . وترك الميثاق للدول الاعضاء حق تقدير طبيعة النزاع الذي يمكن ان يؤدي الى استخدام القوة المسلحة او الذي يمس سيادة الدولة واستقلالها وسلامة ارضها .

واخيراً فإن مبدأ السيادة يفصح عن ذاته في المادة ١٨ والتي تعطي للدولة العضو الحق في الانسحاب الارادي قبل تنفيذه بسنة . ولم يشترط الميثاق ان يكون قرار الانسحاب مسبباً . كما أن تنفيذه ليس معلقاً برأي مجلس الجامعة . وان ايراد الميثاق لنص يعطي للدول الاعضاء الحق في الانسحاب وبدون قيود هو توكيد آخر على مفهوم سيادة الدولة وجدير بالذكر ان ميثاق الامم المتحدة لم يضع نصاً بخصوص الانسحاب على الاطلاق .

واذا كانت كل هذه الامثلة من ميثاق الجامعة تؤكد حقيقة بناء المنظمة على قاعدة السيادة القطرية فإن ديباجتها اشارت الى الرأي العام العربي وآماله . والديباجة مماثلة لديباجة بروتوكول الاسكندرية التي سبق ايرادها في البحث ، الا ان هناك ملاحظتين تستوقفان النظر ، فالجملة الاولى في ديباجة البروتوكول التي كانت تشير الى « الصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط البلاد العربية جمعاء » اصبحت « العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية » كما ان ديباجة الميثاق اوردت نصاً جديداً وعلى اساس « احترام استقلال تلك الدول وسيادتها » . كما يشير الميثاق الى الاتجاه القومي في المادة التاسعة التي تنص على ان لدول الجامعة الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض . وجدير بالذكر ان هذا النص ضمن بناء على اقتراح من العراق وبعد تحفظ من السعودية .

ثالثاً : المواثيق العربية الاخرى

وسارت حركة العمل العربي المشترك في هذا الاتجاه ولسد جوانب القصور في ميثاق الجامعة . لذلك ففي عام ١٩٥٠ وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي كان من شأنها اقامة ثلاثة اجهزة جديدة وهي مجلس الدفاع المشترك ، والمجلس

الاقتصادي ، واللجنة العسكرية الدائمة . ونصت المادة ١٠ من هذه الاتفاقية على ضرورة التزام الدول الاعضاء بألا تبرم اي اتفاق دولي يتناقض مع هذه الاتفاقية ، والا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكاً يتنافى مع اهداف هذه الاتفاقية . (وهكذا سدت النقص في المادة ١٧ من الميثاق التي اقتصرت على الزام الدول الاعضاء بايداع نسخة من المعاهدات التي تبرمها لدى امانة الجامعة) .

وكذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي في آذار / مارس ١٩٥٧ ، والتي ابرزت التيار القومي بشكل واضح في ديباجتها حيث ذكرت ان الدول الموقعة عليها قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل دون الاضرار بمصالحها الاساسية . وتنص مادتها الاولى على ان « تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة » ومادتها الثالثة عشرة على ان « تتعهد حكومات الاطراف المتعاقدة بالا تصدر في اراضيها اي قوانين او انظمة او قرارات ادارية تتعارض في احكامها مع هذه الاتفاقية او ملاحقها » . كما نصت على ان يكون اصدار القرارات باغلبية الثلثين (مادة ٤ بند ٤) ، وان كانت قد ارفقت ذلك بأن تنفيذها يكون وفقاً للقوانين والتشريعات الداخلية لكل بلد .

كذلك اشارت اتفاقية السوق العربية المشتركة التي وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤ في ديباجتها الى ما يلي « ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة » واشار ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي وافق عليه مجلس الجامعة في ١٩٦٤ في مقدمته الى « الوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية » وان « وحدة الفكر هي الدعامة الاساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية » (وان كان من اللازم الاشارة الى ان المادة الاولى من هذا الميثاق المتعلقة بهدف التربية والتعليم في البلاد العربية لم تنص على الوحدة العربية او ترسيخ قيمها في البرامج الدراسية) . والمعنى نفسه أشار اليه دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي اوردت مادتها الاولى ان هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي . وانها تسعى الى تحقيق ذلك من خلال وسائل متعددة منها « انشاء المعاهد التي تبث روح القومية العربية » . وكذلك اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية التي اشارات ديباجتها الى رسالتها في « تعزيز روح الاخاء العربي وتنشئة جيل عربي واع معتز بقوميته العربية » ، واخذت منظمات عربية بمبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات مثل اتفاقية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (مادة ٤ بند ١) واتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية (مادة ٩) .

رابعاً : مشروع تعديل الميثاق

مع ان مشروع تعديل الميثاق يمثل تقدماً في عديد من الجوانب التي سوف نشير اليها

من حيث التأكيد على الجانب القومي والاشارة صراحة الى هدف الوحدة العربية الا انه ينطلق ايضاً من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء (مادة ٢ بند ٢) ، واحترام نظم الحكم القائمة في الدول الاخرى والتعهد بعدم التدخل لتغييرها (مادة ٢ بند ٣) ، وان تمتنع الدول الاعضاء بصفة مباشرة او غير مباشرة عن استخدام القوة او التهديد بها والتحريض عليها للنيل من سلامة اراضي اي دولة عضو ووحدتها او استقلالها السياسي او بأي وجه آخر لا يتفق واهداف الميثاق .

كما يأخذ الميثاق بقاعدة الاجماع في التصويت فتنص المادة ٣٨ بند ١ على ان « القرار الذي يتخذ باجماع آراء الدول الاعضاء ملزم للجميع ويعتبر الاجماع حاصلاً اذا لم تعترض اي دولة صراحة على القرار عند اتخاذه » وان القرار الذي يتخذ بما دون الاجماع غير ملزم للدول المعترضة صراحة عليه . كما نص الميثاق على الاخذ بقاعدة الثلثين عند تغيير المناصب الكبرى في الجامعة (مادة ٣٩) وبالاغلبية في مسائل الموازنة والنظم الادارية والمالية والنظم الداخلية للامانة العامة ولجانها .

وجدير بالذكر ان اغلب مشروعات تعديل الميثاق التي قدمت في الستينات كانت قد اقترحت الأخذ بقاعدة الاغلبية او الثلثين بدلاً من الاجماع مثل المشروع العراقي لعام ١٩٦١ ، والمشروع الجزائري لعام ١٩٦٦ ، والمشروع السوري الذي قدم في العام نفسه . كما ورد في تقرير لجنة خبراء تعديل الميثاق التي اجتمعت في القاهرة في كانون الثاني / يناير - شباط / فبراير ١٩٧٥ « وقد استقر رأي اللجنة على ضرورة تعديل اسلوب التصويت الى الاخذ بقاعدة اغلبية الثلثين الملزمة للجميع » . مع الاخذ بالاغلبية العادية في المسائل الادارية والاجرائية والاخذ بقاعدة الاجماع في بعض الحالات الخاصة مثل فصل احدى الدول الاعضاء . وتحفظ مندوب الكويت وقتها في اللجنة بأنه ينبغي تطبيق قاعدة الاجماع في حالة اتخاذ قرارات يترتب عليها التزامات مالية جديدة على الدول الاعضاء . وهكذا فمع أن قضية التصويت مثارة في اروقة الجامعة ولجانها الفنية منذ عشرين عاماً على الاقل فإن الدول العربية لم تقبل حتى الآن الا قاعدة الاجماع أساساً لعمل الجامعة .

وكما فعل الميثاق القديم فقد نص مشروع التعديل على حق الدول الاعضاء في الانسحاب (مادة ٤٧) وتجدر الاشارة الى ان العراق قد اعترض على هذا النص على اساس انه لا يجوز لأي دولة عضو ان تنسحب من الجامعة ، ورأى ممثلو الاردن والجزائر والكويت وموريتانيا وتونس عدم النص على حق الانسحاب في الميثاق ، كما رأى ممثل دولة الامارات ان يقتصر حق الانسحاب في حالة تعديل الميثاق في امور مهمة لا توافق عليها الدولة . ويفصح التيار القومي عن ذاته بشكل واضح في الديباجة حيث جاء فيها : « ايماناً منهم بوحدة الامة العربية » ، و« ضماناً للامن القومي العربي » ، و« تأكيداً منهم على ضرورة تطوير جامعة الدول العربية لتكون اداة فعالة لانجاز الاهداف السامية لهذا الميثاق وخاصة تحقيق الوحدة العربية» .

يؤكد ذلك البند الاول من المادة الاولى الذي يحدد هدف الجامعة في السير « بالامة العربية نحو ما يؤدي الى تحقيق الوحدة» وذلك من خلال عدة اساليب منها « توثيق الروابط بين الدول العربية وتحقيق التكامل بينها في جميع المجالات في اطار المصلحة المشتركة وتعزيز سيادة الدول العربية على ثرواتها واستثمار مواردها الطبيعية والمالية وتوجيه طاقاتها البشرية ضمن تخطيط عربي متكامل بغية بناء القدرة الذاتية العربية وتحقيق التنمية العربية الشاملة » (ويلاحظ ان ممثلي السعودية ودولة الامارات وتونس اقترحوا تغيير فقرة « سيادة الدول العربية على ثرواتها » بعبارة « سيادة كل دولة على ثرواتها ») كما تلتزم الدول الاعضاء بعدم انتهاج اي سياسة تتعارض مع اهداف الجامعة او تضر بالمصلحة العربية المشتركة (مادة ٢ بند ٧) ، وفي حال تعارض الالتزامات المترتبة بموجب الميثاق مع اي التزام آخر ترتبط به الدول الاعضاء تكون العبرة « بالتزاماتها بموجب ميثاق الجامعة (مادة ٤٤) وتحدد المادة السابقة مهام مؤتمر القمة بأن له اتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع العمل العربي المشترك وضمان الامن القومي للامة العربية ومصلحتها المشتركة » . كما يمثل نظام الدفاع المشترك المقترح خطوة اكثر تقدماً فيمكن بموجبه لمجلس الجامعة أن يبحث حالة اعتداء مسلح او التهديد به على احدى الدول الاعضاء بطلب من الدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء او من اي دولة اخرى عضو او الامين العام ، وفرضت المادة ٢٣ « اللجوء الى الجامعة قبل غيرها من المنظمات لتسوية النزاعات العربية » وفي هذا تأكيد للفكرة القومية وضرورة حل النزاعات العربية في اطار عربي ، كما اشارت المادة ٢٦ الى امكانية تشكيل قوات امن عربية للاضطلاع بمهام محددة .

وتحدد المادة ١٦ هدف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأنه « ضمان تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والامن الاقتصادي القومي العربي » ولكن سرعان ما تقرن ذلك بالاشارة الى « تأكيد سيادة كل دولة عربية على ثرواتها ومواردها واستثمارها بالاعتماد على المجهود الوطني الذاتي ومساندة الطاقات العربية » .

واخيراً يفتح مشروع الميثاق الباب امام خطوات وحدوية اكثر فتنص المادة الثانية بند ٣ على ان الجامعة تشجع « الخطوات الوحدوية بين الدول الاعضاء وتعتبر هذه الخطوات مرحلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة » .

من هذا التحليل تبدو المفارقة واضحة في مشروع الميثاق ، فعلى مستوى الشعارات والاهداف والمبادىء يبدو التيار القومي واضحاً ، فهناك نص صريح على هدف الوحدة العربية وهناك اشارات لا لبس فيها الى الامن العربي والتنمية العربية وغير ذلك من مفاهيم يطرحها الفكر القومي . ولكن المشروع يقوم على قاعدة السيادة الوطنية التي تتجسد في اتخاذ الاجماع شرطاً لالتزام الدول بقرارات الجامعة . بعبارة اخرى فإن المشروع يتضمن مفارقة بين الاهداف والمبادىء من ناحية ، وبين النظم والقواعد التنظيمية المفترض انها تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف من ناحية اخرى.

ان التنظيم العربي يتحرك حتى الآن في اطار ما سماه احد الباحثين بالتزمت

السيادي[٥] . فقرارات الجامعة تعتمد على الاجماع في التصويت كما أنها مشمولة بالنفاذ وفقاً للنظم التشريعية والقانونية في الدول الاعضاء،ومن واقع الممارسة كم من القرارات اتخذت ووافق عليها ممثلو البلاد العربية ولم تر حظها من التصديق القانوني بعد . ان التحدي الذي يواجه الحكومات العربية هو كيفية المواءمة بين اعتبارات « السيادة » التي يبدو ان هذه الحكومات حريصة عليها حرصاً يفوق حرص الدول التي اقامت السوق الاوروبية المشتركة ، ويفوق مقتضيات اقامة تنظيم اقليمي يسعى الى تحقيق الوحدة وهو ما تقره هذه الحكومات في ديباجة مشروع الميثاق .

خامساً : السيادة ونظريات التكامل الاقليمي والنظام العربي

خلصنا من العرض السابق الى ان مبدأ السيادة يعتبر قاعدة اساسية في العمل الجماعي المؤسسي العربي ، وان المواثيق الرئيسية المنظمة للعمل العربي تقوم على هذا المبدأ ، وما يترتب عليه من الاخذ بقاعدة الاجماع ، وبأن يتم تنفيذ ما يتفق عليه من قرارات وفق القواعد والنظم الدستورية المعمول بها في كل دولة ، وان مؤسسات العمل العربي لا تملك من الاختصاص القانوني او النفوذ الفعلي ما يمكنها من ضمان التزام الدول العربية حتى بالقرارات التي تم اتخاذها بالاجماع ، ويقدر البعض ان ٨٠ بالمائة من القرارات التي اتخذت بالاجماع لم تر النور .

نحن إذاً ازاء مشكلة مزدوجة . طرفها الاول شرط الاجماع الذي يعطي لكل دولة - بغض النظر عن وزنها او ارتباطاتها الخارجية او مدى اهتمامها بالقضية موضع النظر - حق الاعتراض على اي موضوع . وطرفها الآخر عدم التزام الدول بتنفيذ القرارات التي تتخذ بالاجماع .

النقطة الاولى ترتبط باحدى خصائص النظام العربي وهي انه نظام يقوم على مفهوم الرضاء العام Consensus ويتطلب اتفاق كل الاطراف فيه ، وقد مثلت هذه السمة عنصر قوة وعنصر ضعف للنظام عبر مراحل تطوره المختلفة . هي عنصر قوة لانها حافظت على تماسك النظام ومرونته ، وحالت دون سيطرة اي دولة عربية بمفردها او مجموعة من البلاد العربية على النظام ، وفرض على الدول التي تسعى للعب دور زعامي عربي في اطار النظام ان تلجأ الى مزيج من اساليب الاقناع والضغط ، والترغيب والتهديد للحصول على الاجماع العربي لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها ، كما انه اعطى الدول الصغيرة في النظام ضمانة مادية ومعنوية ووفر لها شعوراً نسبياً بالامن في مواجهة الدول الاكثر قوة وقدرة ، بل

(٥) الشافعي محمد بشير ، « اسس وسمات التنظيم الدولي العربي والاوروبي ، » **مجلة القانون والاقتصاد** ، السنة ٣٦ (١٩٦٦) ، ص ٧١٦ - ٧١٨ .

اعطاها في كثير من الاحيان القدرة على المساومة والحصول على مكاسب مقابل تأييد قرار او سياسة ما ، وكان من شأن ذلك في نهاية الامر الحفاظ على وحدة النظام وتماسكه وعدم خلق موقف - باستثناءات محدودة مثلما حدث في مؤتمر شتورا في اعقاب الانفصال او بالنسبة لتونس في ١٩٥٩ - ١٩٦١ - تجد فيه احدى الدول العربية ان عليها تجميد نشاطها في الجامعة العربية .

ولكن قاعدة الاجماع مثلت ايضاً مصدر ضعف لانها فرضت على النظام العربي - ممثلاً في الجامعة - قدراً كبيراً من الجمود والشكلية . فهي في واقع الامر قد اعطت حق الاعتراض لكل دولة عربية ، ولم تتمكن الجامعة من العمل الا في المجالات التي يتحقق فيها هذا الاجماع ، ومنعها من دخول مجالات جديدة او ممارسة انشطة مستحدثة الا بالقدر الذي يتحقق فيه رضاء كل الدول العربية او على الاقل الدول العربية الرئيسية التي تستطيع الاقناع والتأثير على بقية الاعضاء . وصحيح - كما ذكرنا - ان قاعدة الاجماع اوجدت الاساس لاستمرار تماسك النظام ، ولكنه صحيح ايضاً ان هذا التماسك كان لا بد من أن يكون « تماسك الحد الادنى » ، وبالنظر الى تعدد وتباين اولويات وسياسات وارتباطات الدول العربية - داخلياً وخارجياً - فإن هذا التماسك في عديد من الاحيان كان « تماسك القاعدين » و « تماسك الامر الواقع » ، واضطرت قوى التغيير في النظام العربي ان تعمل من خارجه وتخلق موقفاً جديداً تسعى الى فرضه كأمر واقع جديد .

اما النقطة الثانية والتي تتعلق بمدى التزام الدول العربية بتنفيذ ما تم الاجماع عليه في داخل مجالس الجامعة فقد اكسبت نشاط الجامعة سمة « الشكلية » ، وخلقت منذ البداية « ازمة مصداقية » مع التيار القومي ،ذلك ان اغلب الدول العربية ما انفكت مستعدة لتأييد قرارات في مجالس الجامعة هي اول من يعرف انها غير قادرة وغير جادة في تنفيذها ، والامثلة عديدة وفي كل المجالات وفي سائر الحقب التاريخية .

ففي الاربعينات بخصوص قضية فلسطين نجد ان البيان الصادر عن قمة انشاص في عام ١٩٤٦ يرد فيه ان الرؤساء والملوك العرب كلفوا الامين العام « ان يحمل الى مجلس الجامعة نتائج ابحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ افضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب اجمعين » ، وتضمنت القرارات السرية لمؤتمر بلودان عدم السماح لانكلترا والولايات المتحدة او لرعاياهما بأي امتيازات اقتصادية جديدة ، وعدم تأييدهما في الهيئات الدولية ، ومقاطعتهما ادبياً(٦) . كما تضمنت قرارات مؤتمر عاليه في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٧ حشد الدول العربية لقواتها على الحدود الفلسطينية ، وتأليف قيادة عربية عامة ، وتزويد عرب فلسطين بالسلاح ، وعقد مؤتمر لرؤساء اركان حرب الجيوش العربية للاتفاق على القوات النظامية التي يجب حشدها على حدود فلسطين .

---

(٦) احمد الشقيري ، **الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس : دار بوسلامة ، ١٩٧٩)، ص ٢٠٠ .

وفي المجال الاقتصادي نجد ايضاً القفز الى اشكال مؤسسية وهياكل قانونية ليس لها فرصة واقعية للتنفيذ الامر الذي اوجد انفصاماً بين هذه المؤسسات والواقع . فعلى سبيل المثال فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢) حددت هدفها في المادة الاولى في « اقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن لرعايا الدول الموقعة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وتبادل البضائع والاقامة والعمل والنقل والترانزيت وحقوق التملك والايصاء والارث » وبعد عشر سنوات من عدم الانجاز كان التقويم ان سبب الفشل يكمن في طموح الاهداف وغياب التصور الشامل الذي يحدد الاساليب والخطوات بدقة . علاوة على ذلك فإن بعض الاتفاقيات التي وقعت لم تر النور قط مثل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال (١٩٥٦) واتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (١٩٥٦) .

اذا كانت السيادة قد مثلت عقبة اساسية امام نجاح العمل العربي المشترك فكيف عالجت نظريات التكامل - او التوحيد - هذه القضية ؟ بعبارة اخرى كيف تناولت هذه النظريات ديناميكية انتقال مجموعة من « الدول ذات السيادة » الى اشكال اكثر تطوراً من العمل المشترك ، والى مؤسسات لها اختصاصات وفعاليات محددة . اي ديناميكية نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار ورسم السياسة في مجالات معينة من كل دولة على حدة الى هيئات ومؤسسات اقليمية ، فالعملية التكاملية تتضمن تنازل الدولة عن قدر من اختصاصها في مجال ما لمصلحة مؤسسات مشتركة اقليمية .

وتركز اغلب النظريات الغربية في هذا الصدد على ضرورة عدم بدء العملية التكاملية بتحدي مفهوم سيادة الدول المشتركة في هذه العملية وانه من الافضل البدء في مجالات لا تثير حساسيات شديدة ، وان افضل الادوات لتحقيق التكامل الاقليمي هو البدء في اجراءات التكامل الاقتصادي .

ويثار في هذا الصدد افكار المدرسة الوظيفية Functionalism والوظيفية الجديدة Neo Functionalism لتحقيق التكامل(٧) والتي تلقى رواجاً في الفكر الاقتصادي العربي بسبب نجاح تجربة السوق الاوروبية المشتركة ، وبسبب ازدياد الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي العربي في السبعينات .

جوهر هذه المدرسة التي ظهرت في فترة ما بين الحربين على يد ديفيد ميتراني ، ثم بلورها ارنست هاس في كتابه عن توحيد اوروبا عام ١٩٥٧ ، هو بدء العملية التكاملية في

---

(٧) انظر : دراسة المؤلف بعنوان « اثر العوامل السياسية على عملية التكامل الاقتصادي العربي ،» في الكتاب الذي يشرف عليه د. لبيب شقير عن الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، ويصدر عام ١٩٨٣ عن مركز دراسات الوحدة العربية ، وكذلك ناصيف حتي ، « مفاهيم التكامل في اطار النظام الاقليمي العربي ،» **شؤون عربية** : العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٢) ص ٣٤ - ٤٤ .

المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تثير حساسيات سياسية ولا تمثل تهديداً لسيادة الدولة ، واقامة المؤسسات المشتركة في هذه المجالات التي تحكمها أساساً الاعتبارات الفنية والعملية وليس الاعتبارات السياسية ، وان نجاح التكامل في هذه المجالات سوف يعطي العملية التكاملية دينامية ذاتية وقوة متدفقة بمقتضاها تنتقل من المجالات الفنية الى مجالات جديدة اكثر اقتراباً من الجوانب السياسية ، وهذا ما يسمى بمفهوم Spillover الذي يعتبر مكونات النظرة الوظيفية .

وهكذا فإن المنطق الذي يحكم هذه النظرة يتسم بالتطورية والتدرج بمعنى أن الخطوة الاولى في العملية التكاملية تكون باقامة المؤسسات المتخصصة في مجالات لا تثير الحساسيات السيادية ، وان يكون الاعتبار الغالب في نشاطها هو المصالح المتبادلة ، وان تخرج القرارات المتعلقة بها من ايدي رجال السياسة الى ايدي الفنيين والاختصاصيين ، وان نجاح هذه المؤسسات واتساع نطاق عملها سوف يقربها تدريجياً الى التكامل في المسائل السياسية والعسكرية . ومن ثم فإن العملية التكاملية ، وفقاً لهذا التصور ، تأخذ شكلاً « متواصلاً » يبدأ بالتكامل الفني والاقتصادي وينتهي بالتكامل السياسي والامني نتيجة توسيع نطاق العملية التكاملية ، وان من شأن هذه العملية ـ تصنيف الوظيفية الجديدة ـ خلق نخبة سياسية اقليمية ذات ولاء اقليمي تكون بمثابة قوة دافعة للعملية التكاملية ، والانتقال التدريجي ببؤرة الولاء من الدولة الى الاقليم .

نحن لا نعتقد في صحة هذا الاتجاه الوظيفي بالنسبة للبلاد المتخلفة عموماً وللبلاد العربية خصوصاً ، ونرى انه نتاج للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول اوروبا الغربية ، وانه يفترض عدداً من المسلمات النظرية التي لا يمكن التسليم بها ، وانه عند دراسة العملية التكاملية ينبغي النظر في خصوصية كل منطقة او اقليم والبحث عن الشروط اللازمة للتكامل وخصائص العملية التكاملية على ضوء المعطيات الخاصة له والتي تختلف وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي،واشكال نظام الحكم ، ونوعية النخبة الحاكمة ، والثقافة السياسية السائدة ، وطبيعة التفاعلات والعلاقات بين دول الاقليم ، ونوع التحديات التي تواجه دوله .

وانطلاقاً من الخصوصية المزدوجة للدول العربية باعتبارها بلاداً متخلفة من ناحية وباعتبارها عربية من ناحية اخرى يمكن اثارة الملاحظات التالية على النظرية الوظيفية :

١ ـ هناك اولاً ملاحظة تاريخية وهي ان انتقال العملية التكاملية من المجال الفني الى المجال السياسي لم يحدث بالشكل الذي توقعه انصار المدرسة حتى في التجربة الاوروبية .

٢ ـ وهناك ثانياً نقد نظري لواحدة من اهم المسلمات الوظيفية وهي اعتبارها المصالح الاقتصادية وتبادل المنافع المادية الاساس الجوهري للعملية التكاملية، ذلك ان قيام التكامل على اساس اقتصادي وحسب يضع له حدوداً لا يتجاوزها ، فالاستمرار في العملية

التكاملية يتطلب الالتزام الفكري بالعملية كهدف، وفي غياب هذا الالتزام لا يكون هناك واقع لذلك ، ونجاح التكامل يتطلب الالتزام السياسي بها ووجود الارادة السياسية ، كما أن هذه النظرة تفترض « رشادة اقتصادية » و « عقلانية ذرائعية » وتقلل من اهمية الرموز والقيم والمنافع غير المادية في العملية التكاملية .

٣ ـ وينقلنا هذا ثالثاً الى فقد مسلمة وظيفية اخرى وهي التمييز بين جوانب سياسية واخرى فنية ، فهل يمكن القول فعلاً بأن مسائل مثل النقل الجوي ، او مدّ انابيب النفط عبر دولة مجاورة او اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة هي مجرد قضايا فنية وليس لها اعتبارات او نتائج سياسية ؟ الحقيقة ان القرار الفني يستند الى افتراضات ويؤدي الى آثار سياسية ، واي قرار يشمل تخصيصاً او توزيعاً للموارد الاقتصادية هو قرار سياسي .

واذا كان ذلك صحيحاً بصفة عامة فإنه يغدو اكثر صحة في حالة البلاد العربية ـ والمتخلفة عموماً ـ التي تتسم بتسييس القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وبأولوية الاعتبارات السياسية عند تحديد الاختيارات الفنية والاجتماعية ، وفي كثير من الاحيان فإن القضايا الاقتصادية تخضع اساساً للاعتبارات السياسية التي عادة ما ترتبط بشخص واحد او مجموعة محدودة من الافراد . وهذه البلاد لا تعرف مجالس تمثيلية مستقلة ، ولا نقابات عمالية او اتحادات مهنية قوية بل ان الحقيقة الكبرى في حياتها هي سلطة الدولة، ومن الصعب للغاية تصور قيام علاقات تكاملية عمالية او نقابية او مهنية خارج القيود السياسية التي تضعها هذه الدول .

٤ ـ يضاف الى ذلك خصوصيتان عربيتان . اولاهما الطابع القومي للعلاقات العربية والذي لا تتحداه اي دولة عربية لفظاً وقولاً ـ وان كانت تمارس ذلك عملاً ـ وهو الامر الذي يعطي للعملية التكاملية بين البلاد العربية طابعاً سياسياً مباشراً ، وثانيتهما طبيعة التحديات التي تواجهها البلاد العربية وهي ذات مضمون سياسي مثل التحدي الاسرائيلي الصهيوني ، وتحدي التبعية ، وتحدي التنمية الشاملة والاختيارات الاجتماعية المرتبطة بها ، وتحدي الشرعية والاستقرار السياسي . ومن شأن هذه التحديات ان تضع الاعتبار السياسي كمحدد رئيسي للعملية التكاملية .

ان النظرة الوظيفية لا تساعدنا كثيراً في حل التناقض القائم بين القومية والقطرية في النظام العربي . ومن العبث البحث عن اسباب هذا التناقض في الوثائق القانونية او الاشكال المؤسسية القائمة بل نجده في النظم السياسية العربية وتوجهاتها واولوياتها اي نجده في العوامل السياسية المحددة للعلاقات العربية . ويبرز في هذا الصدد غياب الارادة السياسية الفاعلة وغياب الاختيار السياسي القومي بين النخب الحاكمة ، وغياب الدولة النموذج او الاقليم القاعدة الذي يقدم القدوة ويطرح المثل،ومن خلال ذلك يمارس القيادة العربية . فالزعامة العربية ليست امراً يشترى بالمال ، او ينتزع بالابتزاز السياسي ولكنها ممارسة عملية وفعل دؤوب للخروج بالنظام العربي من انتكاسته الراهنة .

ان التكامل العربي - والوحدة العربية - امر سياسي في المقام الاول ، وهناك اولوية للاعتبارات والالتزام السياسي في تحقيقه نتيجة السمة القومية التي تتصف بها العلاقات العربية ، واي طريق آخر - اقتصادي او اجتماعي - في غياب الالتزام السياسي قد يوجد بعض اشكال العمل المشترك او التنسيق في مجال او آخر وقد يحقق بعض الفوائد المشتركة والمنافع المتبادلة ولكنه يتم في اطار التجزئة القائم دون أن يضع الاساس لخطوة اكثر تقدماً . والقضية ليست المفاضلة بين الفورية والتدرجية ولكن هل يمكن تحقيق الاهداف القومية وحل التناقض بين القومية والقطرية نتيجة عملية فنية يقودها المتخصصون والفنيون وحسب ، ام انه بالضرورة وفي المقام الاول ثمرة عمل سياسي والتزام قومي يضطلع به المثقفون والسياسيون والحكام ؟

التحديات كثيرة ، والاعداء شرسون واقوياء وثروات الامة إضافة الى اعداد الطامعين ورغبات المتربصين . ولا امل ازاء ذلك الا بالانطلاق من قاعدة الامن العربي والتنمية العربية فعندما تقع الاحداث الجسام كما رأينا فيما قامت به اسرائيل ازاء المفاعل الذري في بغداد او تجاه هضبة الجولان او فيما قامت به في آذار / مارس ونيسان / ابريل ١٩٨٢ في الضفة الغربية. وعندما نتأمل المقدرة العربية في ظل الاوضاع القائمة للرد على ذلك ، نتعلم جميعاً - او يجب ان نتعلم - ان السيادات الوطنية وهم كبير وانها لا تقينا شر الاعداء . وعلينا أن ندرك ان لا سيادة فعلية ولا استقلال حقيقياً ولا أمن محققاً ولا تنمية جادة خارج الاطار العربي .

تعقيب ١

محمد التازي

اشكر د. علي الدين هلال ، على جهده القيّم في اعداد هذا البحث لغة واسلوباً وفكراً . ويسعدني أن أسمع اول مرة تحليلاً ونقداً من مصر لعمل ساهمت بجهد متواضع طوال عام ونصف عام في اعداده ، وهو مشروع الميثاق الجديد لجامعة الدول العربية ، فقد كان في نفسي شيء باستمرار من غيبة الفكر المصري العربي ، والقانون المصري العربي عن أعمالنا ، وكنت أتمنى من أعماق نفسي أن تمتد الايام والشهور بهذا المشروع حتى لا يصبح ميثاقاً للجامعة وثلث الامة العربية لم يساهم فيه تفكيراً واعداداً واقراراً . واذا كانت مساهمة د. علي الدين هلال اليوم هي مساهمة شخصية ، كمساهمتي في هذه المناقشة ، فأتمنى الاّ يبقى الفكر السياسي العربي المصري بعيداً عن المساهمة في التعبير عن تصوره لميثاق الجامعة مستقبلاً ، لأن الظرف الحاضر في تصوري ، ظرف عابر ، وسيلتئم شمل العائلة العربية أقوى مما كان في الماضي ، لأن مصر من غير العرب لا تعيش في محيطها ، ولأن العرب الباقين من غير مصر وعطائها ووزنها الاقليمي والدولي سيبقى عملهم مشلولاً .

لذلك أنتهز هذه المناسبة لاقترح على السيد الامين العام للجامعة أن يبعث بمشروع الميثاق وبقية مشاريع الأنظمة الى جمهورية مصر العربية لدراستها وابداء رأيها فيها . وبعد هذه المقدمة ، أعود الى بحث د. علي الدين هلال عن ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية .

لقد اتّسعت رقعة الوطن العربي منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن ، والتحقت بالامة العربية شعوب كان جواز مرورها للأسرة العربية النص في دساتيرها على أن اللغة العربية لغتها الرسمية . ونحن شعوب المغرب العربي التحقنا بالجامعة مدفوعين بانتمائنا العربي الاصيل . وبايماننا بوحدة مصير الامة العربية ، وبالعزم على المساهمة في دفع عربة العمل العربي المشترك للوصول الى تحقيق هدفها في المنعة والوحدة ، من غير أن نساهم من قريب او بعيد في الخلفيات التي جعلت الميثاق

الحالي للجامعة على النحو الموجود عليه . فقد كنّا بعيدين عن هذا الصراع . ولذلك بمجرّد ما التحقنا بالقافلة العربية عام ١٩٥٨ طالبنا بتعديل الميثاق .

والفكرة الاساس التي يقوم عليها تحليل الباحث على المفارقة بين الاهداف والمبادىء من ناحية ، وبين النظم والقواعد التنظيمية من ناحية اخرى ، ونعزي هذه المفارقة الى تمسك واضعي المشروع بقاعدة السيادة الوطنية ، وما يترتب عليها من وجود اتخاذ الاجماع قاعدة . كما أن اقرار مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء (م١ - بند ٢) فرض التالي :

- احترام نظم الحكم القائمة في الدول الاخرى والتعهد بعدم التدخل لتغييرها (المادة ٢ - بند ٣) .

- ان تمتنع الدول الاعضاء بصفة مباشرة او غير مباشرة عن استخدام القوة او التهديد بها والتحريض عليها للنيل من سلامة اراضي اي دولة عضو ووحدتها او استقلالها السياسي او بأي وجه آخر لا يتفق وأهداف الميثاق .

وكأن الباحث لن يكون مطمئناً الى قومية الميثاق الا اذا صيغت بنود هذه المواد بـأسلوب معكوس ، فتكون القاعدة :

- عدم احترام نظم الحكم القائمة ، والعمل على اسقاطها .
- والالتزام والتعهد بالتدخل لتغييرها ، بأي وسيلة من وسائل التـدخل المبـاشر بـاعلان الحرب عليها ، او غير المباشر بالتحريض وتكوين العصابات . . . .

بعبارة اخرى لن يكون الميثاق قومياً الا اذا جعل الوطن العربي غابة تعيش فيها وحـوش يتربص بعضها ببعض يفترس اقواها اضعفها . او على أحسن الافتراضات سنعود الى اساليب بكر وتغلب ، وعبس وذبيان .

أعود الى موضوع الاجماع . فأختلف مع الباحث ومع الذين يعتبرون ان هذا الموضوع هو العقبة الرئيسية في وجود عمل عربي مشترك .

لقد عرضت مع اعضاء لجنة تعديل الميثاق اكثر من اربعة آلاف قرار صدرت عن مجالس الجامعة منذ عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٨١ ، فوجدنا أن أكثر من ٨٠ بالمائة منها اتخذت بالاجماع ، وان تحفظات بعض الدول كانت في معظمها على قرارات مالية او ادارية . ومع ذلك فإن القرارات التي اتخذت بالاجماع لم ينفذ معظمها لماذا ؟ لقد أجاب الباحث بنفسه عن هذا السؤال وهو : غياب الارادة السياسية وغياب الاختيار الحر .

فالقرارات عندما تتخذ في غياب الارادة السياسية وغياب الاختيار الحر ، فإنها تتخذ بوسيلة من ثلاث : اما بالمجاملة ؛ اما بالمسايرة ؛ واما بالاكراه .

فليست المسألة مسألة تزمت سيادي ، ولا مسألة شرط الاجماع . فالعبرة بما في النفوس ، وليس بما في النصوص . هذه هي المسألة : ما اسبابها ، وكيف نعالجها ؟

إن المناخات على العمل العربي القومي ، وقيام الرادفات لتقبل العـزاء فيه لن يعيـد اليه الحياة ، اذا كنا حقاً جادين في البحث عن وسائل اعادة الحياة اليه ، فعلينا أن نبحث عنه في مجتمعنا في بيئتنا ، في اسلوب حكمنا لشعوبنا ، وفي مقدار ما تتمتع به هذه الشعوب من حرية في القول والتفكير . ولقد لمس الباحث بعض هذه الاسباب ، ولكنه عمّم حيث كان يجب أن يخصّص .

إن ازمة الفكر القومي العربي ليست في جامعة الدول العربية ولا في ميثاقها ، وانما الازمة الحقيقية تكمن داخل وطننا العربي ، في تضارب اختياراتنا الاقتصاديـة والاجتماعيـة وفي تعدد الولاءات والانتماءات ، وفي انعدام حرية الاختيار ، فقد قيدنا هذه الحرية ، ورهنّاها ، فأصبحنا عاجزين عن مواجهة التحديات المعاصرة .

هل يعود ذلك الى حداثتنا في حلبة الصراع ؟ هل يعود ذلك الى اننا لم نتخلص بعد من روح القبيلة والعشيرة وما يصاحب هذه الروح من خوف وتوجس ؟

كل ذلك جائز ، ولكنه لم يمنع من أن جهداً قد بذل ، وانجازات تحققت . واذا لم يكن ذلك في مستوى ما تطمح اليه جماهير الامة العربية فإن ذلك هو ما سمحت به امزجة الحكومات العربية فهي التي إن شاءت وسعت ، وان شاء قيّدت ، وبعض الامزجة سريعة التقلب والانفعـال . لذلك كان من الواجب وضع ضوابط واضحة وصريحة للعمل القومي المشترك .

وفي اطار الوضع العربي الراهن فإن من الشطط ان نطالب الدول العربية بالتنازل عن جزء من سيادتها . . . ستتنازل عنها لمن ؟ ولفائدة من ؟ ولأي اهداف ؟

إنّ المفارقة الحقيقية ليست بين الواقع والطموح ، ولكنها في تصوري بين رجل القانون ، ورجل السياسة . رجل القانون الذي يعتبر أنه في محكمة يريد أن تنجح القضية التي يرافع فيها ، وليس رجل السياسة الذي يتحرك في اطار الواقع ، لتحقيق الممكن . . . والممكن في اوضاعنا الراهنة ليس التنازل عن جزء من السيادة ، وانما الممكن هو تحقيق الارادة السياسية ، والاختيار الحر .

وانا مؤمن ايمان الاخ الباحث بأن لا سيادة فعلية ، ولا استقلال حقيقياً ، ولا امن محققاً ، ولا تنمية جادة ، خارج الاطار العربي .

تعقيب ٢

محمد السيد سليم

يتناول البحث تحليل مظاهر مفهومي القطرية والقومية في ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق العربية الاخرى ، والدلائل السياسية لغلبة اي من مظاهر المفهومين ، ثم يقدم اخيراً مساهمة نظرية بمحاولة اختبار ملاءمة بعض نظريات التكامل لتحليل ذلك التناقض بين مفهومي القطرية والقومية في الوطن العربي . وينتهي الباحث الى غلبة مفهوم السيادة القطرية في مواثيق العمل العربي المشترك من ناحية ، والى عدم ملاءمة نظريتي الوظيفية والوظيفية الجديدة لتحليل عملية التكامل العربي .

والواقع أن النتيجة التي انتهى اليها الباحث ـ والتي تؤكد غلبة مفهوم السيادة القطرية في الميثاق ـ نتيجة منطقية ، فجامعة الدول العربية هي بالاساس « منظمة اقليمية دولية » ، تنظّم اساساً علاقات بين دول ذات سيادة . وفي هذا الصدد ، فإن الجامعة تتشابه وكل المنظمات الدولية الحكومية ، اذ أنها جميعها تنهض على مفهوم سيادة الدولة بالاساس ، محاولة خلق مجالات للتعاون المشترك ، انطلاقاً من هذا المفهوم . وبذلك ، فإن البحث عن مظاهر لمفهوم القومية (بمعنى تخطي مفهوم السيادة) في الميثاق ، يصبح بحثاً عن مظاهر لا علاقة لها بطبيعة الظاهرة محل البحث . ولذلك ، فإننا كنّا نود ان يقترب الباحث من الموضوع من منظور « المنظمة الدولية » . فلعل هذا المنظور كان كفيلاً بحسم القضية البحثية منذ البدء ، معطياً بذلك للباحث المجال للتركيز على الجزء الثاني من الدراسة .

كذلك ، فإن التحليل المقارن لمفهوم القطرية في جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية كان يمكن أن يكشف عن حقيقة اساسية ، وهي أن جامعة الدول العربية لا تكاد تختلف عن غيرها من المنظمات الدولية الحكومية بتأكيدها مبدأ السيادة والمساواة القانونية . بعبارة اخرى ، فإن جامعة الدول العربية لا تنفرد عن غيرها من المنظمات باصرارها على مفهوم السيادة .

ولعل تلك النقطة تطرح سؤالاً مهماً يتعلق باستمرار مفهوم السيادة والمساواة القانونية في

مشروع تعديل الميثاق . فبعد ثلاثة عقود من التطور القومي ، يظهر مفهوم السيادة مرة اخرى في مشروع تعديل الميثاق . وذلك ايضاً مسألة منطقية ، لأننا ما زلنا نتحدث عن منظمة دولية حكومية بالاساس . ولذلك ، فإن مقارنة الجامعة بغيرها من المنظمات ، او مقارنة ميثاق الجامعة بمشروع التعديل ، كفيل بأن يوضح أن النتيجة التي انتهى اليها البحث هي جزء من تعريف الظاهرة البحثية عينها .

الملاحظة الثانية تتعلق بتركيز الباحث ـ في هذا الجزء ـ على التحليل الشكلي القانوني لميثاق جامعة الدول العربية على حساب تحليل الممارسة السلوكية للجامعة عبر العقود الثلاثة الاخيرة . ولنأخذ مثالاً على ذلك قاعدة الاجماع في التصويت كمظهر لمفهوم السيادة ، ففي بعض الحالات الحاسمة ، لم تأخذ الجامعة بقاعدة الاجماع ، واتخذت بعض القرارات رغم معارضة بعض الدول الاعضاء . وقد حدث ذلك عند قبول عضوية الكويت سنة ١٩٦١ ، وعند نقل مقرّ جامعة الدول العربية الى تونس سنة ١٩٧٩ . ومن ثم يتبين ان قاعدة السيادة ـ عند الضرورة ـ قد لا تكون عائقاً حقيقياً امام قدرة الجامعة على اتخاذ القرارات . اضف الى ذلك ، ان ميثاق الجامعة لم يشكل عائقاً امام المحاولات الوحدوية العربية الفرعية ، بل ان الجامعة لعبت احياناً دوراً في تشجيع تلك المحاولات ومن ذلك عقد الاتفاقية الوحدوية بين اليمن الديمقراطية واليمن الشمالية سنة ١٩٧٢ في اطار جامعة الدول العربية .

وإذا أخذنا حال التسوية السلمية للمنازعات في اطار جامعة الدول العربية ـ وهي احد الامثلة التي ضربها المؤلف على غلبة مفهوم القطرية في الميثاق ـ فإننا نجد أنه من الناحية الواقعية السلوكية استطاعت الجامعة أن تتخطى القيود القانونية المفروضة في الميثاق ، وأن توجد بعض الآليات التي تكفل تطوير دور الجامعة في هذا الصدد . وعلى سبيل المثال ، فقد تدخل الامين العام للجامعة لتسوية الحرب بين دولتي اليمن سنة ١٩٧٢ ، والازمة العراقية الكويتية سنة ١٩٦١ ، والحرب الاهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ ، حتى قبل صدور تكليف رسمي من مجلس الجامعة طبقاً لنصوص الميثاق ، أضف الى ذلك استحداث دبلوماسية مؤتمرات القمة التي استطاعت من خلالها الجامعة تخطي كثير من القيود القانونية في تسوية المنازعات .

واخيراً ، فقد تناول الباحث مدى ملاءمة النظرية الوظيفية والنظرية الوظيفية الجديدة في التكامل الاقليمي للوطن العربي . وفي نظر الباحث ، فإن كلتا النظريتين لا تلائم الوطن العربي ، كما أنه يرى أن نقطة البدء في التكامل العربي هو الالتزام السياسي بقضية التكامل . والواقع أن هذه المقولة تعيد المناظرة التاريخية بين منظري التكامل حول الطريق الامثل للتكامل الى نقطة البداية ، ألا وهي المناظرة التي دارت في اوائل الخمسينات بين انصار النظرية الاتحادية وانصار النظرية الوظيفية . فالنظرية الاتحادية تقدم التكامل كعملية سياسية بالاساس تبدأ بتحدي مفهوم السيادة وتقديم كيانات جديدة تفوق سلطة الدول . بيد أن السؤال الذي طرح ، وماذا لو لم تلتزم قيادات الدول مقدماً بتلك العملية التكاملية؟ هل يعني ذلك توقف العملية التكاملية حتى يتوفر الالتزام والقرار السياسي ؟ كانت النظرية الوظيفية محاولة للخروج من هذا المأزق ، بالتركيز

على جوانب اقل خلافية ، ولكنها تخلق التزامات تـدريجية قـد تنعكس في النهايـة على العمليـة السياسية . ويسلم انصار النظرية الوظيفية بأن التكامل بذلك يغدو عملية بطيئة وتدريجية ، ولكن التدرج والانتقال من مجال وظيفي الى مجال وظيفي آخر يصبح هو الطريق الوحيد المتاح في غياب الالتزام السياسي المباشر .

وتنطبق المناظرة نفسها تقريباً على الاوضاع السائدة في الوطن العربي . فالباحث يؤكد في بدء البحث قوة الدوافع القطرية سواء أكان على مستوى الميثاق اوعلى مستوى المصالح القطرية . في كل هذه الاوضاع يغدو كل انتقاد مباشر لسيادة الدولة ، ومطالبة بالتزام سياسي مسبق بمثابة اهدار للوقت والجهد . ومع تسليمنا بأن التكامل الوظيفي قد لا يؤدي حتماً الى تكامل سياسي ، ولكن التكامل الوظيفي يخلق روابط قاعدية اجتماعية وثقافية واقتصادية من شـأنها أن تولـد في المدى الطويل ، التزاماً بالمحافظة على تلك الروابط لأنها تصبح جزءاً من مصالح الدولة نفسها .

ولهذا ، فإننا كنا نود أن ينطلق الباحث في تحليله للعملية التكاملية العربية من منطلق اكثر واقعية . فلا خلاف مع الباحث ، حول اهمية الالتزام السياسي واهمية الانطلاق من قاعدة الامن العربي والتنمية العربية ، ولكننا نتساءل عن الملاءمة بين الواقع والمنهج فقط . ومهما كانت درجة الاتفاق والاختلاف ، فإننا لا نشك في ان الباحث - باثارته لموضوع النظرية الوظيفية الجديدة - قد قدم منهجاً علمياً جديداً لتحليل التكامل العربي ، منهجاً يستحق التأمل من الباحثين .

المناقشات

١ - عادل حسين

كنت أرجو أن تناقش ورقة د. علي الدين هلال - على نحو اوضح - صيغة ميثاق الجامعة ، واقتراحات تعديله ، في سياق تاريخي اوسع . وفي هذه الحال سنجد قدراً معقولاً من الاتساق بين صيغة الميثاق وظروف الاربعينات . ولو أمكن تعديل الميثاق وسط الستينات ، لأمكن أن يكون التعديل متكاملاً ، اي لا يتوقف التعديل لدى اعـادة تحديـد الاهداف ، ولكن يمتـد ايضاً الى الادوات التنظيمية والتنفيذية التي تجعل التعديل فعالاً ومؤثراً . على عكس الحال مع التعـديل المقترح حالياً ، كما لاحظ البـاحث بحق ، حيث احتفظ المشروع الحـالي بالنـواقص نفسها في الصلاحيـات المؤسسيـة للجامعة التي حملها ميثـاق الاربعينات ، رغـم المزيد من الوضـوح في تعيين الاهداف . وقد يفسر هذا بأن الحركة الوحدوية في مرحلتها الحالية اضعف من أن تجعل اساليب العمل العربي المشترك (من خلال الجامعة وخارجها) اكثر فاعلية ، ولكنها في الوقت نفسه تتمسك بشعارات قريبة من شعارات الستينات ، مما يعكس أن الرأي العام العربي ما زال متمسكاً بهذه الشعارات او بهذه الصيغة للأهداف .

وأقصد بنواقص الصلاحيات المؤسسية ما أشار اليه الباحث عن حرص الحكومات العربية على الاجماع في القرارات تعبيراً عن السيادة ، واختلف بالتالي مع المعقبين على الورقة . ان العدول عن مبدأ الاجماع وتوسيع صلاحيات الجامعة يكون بطبيعـة الحال عـلى حساب السيـادة للدول الاعضاء . ولكن ماذا في هذا ؟ ان الاغلبية الساحقة من الدول العربية تقبل فعـلاً ان تنتقص سيادتها لحساب القوى الخارجية ، فلماذا هذه الحساسية للانتقاص من السيادة لحساب مؤسسة عربية ؟ إن القوى الاجنبية صاحبة المصلحة في استمرار هيمنتهـا واستمرار التجـزئة ، تضغط لاسباب مفهومة لها ضد زيادة صلاحيات المؤسسة العربية ، ولكن لا ينبغي ان نفكر نحن ايضاً بالطريقة نفسها ، على الاقل طالما أن عنوان ندوتنا يدعونا للطموح . وقد اضيف هنا الى ان زيادة صلاحيات الجامعة على حساب السيادة القطرية من شأنه ان يدعم الاطراف الاضعف والاكثر

خضوعاً للضغوط الخارجية ، ويساعد هذه الاقطار على اتخاذ مواقف اكثر جرأة ، معتمدة على قوة الجماعة ومواقف الاعضاء الاكثر قدرة على الحركة المستقلة .

وقد أدهشني حقيقة ما أورده في هذا السياق د. السيد سليم ، حيث قال ان الصلاحيات الحالية للجامعة العربية مسألة منطقية ولا مجال لنقدها ، لأن المنظمات الاقليمية كافة تنشأ على أسس مشابهة . فهل يعني ان المنظمات الاخرى تقوم على هذا التمسك بسيادة الدول الاعضاء ، ان هذا مبدأ مقدس لا يجوز المساس به ؟ اعتقد أنه لا مجال لمثل هذا التصور . خصوصاً ، ونحن نتحدث عن طبيعة الروابط القومية العربية ، والتي ترشح الجامعة لأن تكون مؤسسة ذات طبيعة خاصة وقابلة للتطوير .

٢ ـ خلدون ساطع الحصري

لي ثلاثة تصحيحات تاريخية :

ـ ان مذكرة سنة ١٩٤١ ليست اول دراسة بريطانية رسمية لموضوع الوحدة العربية كما ذكر الدكتور محافظة . على ما اعلم ، ان اول مذكرة بريطانية رسمية حول هذا الموضوع يعود تاريخها الى عام ١٩٣٢ او ١٩٣٣ خلال حكم الملك فيصل الاول للعراق ، وقد سبق ان اشرتُ الى هذه المذكرة في بحث لي نشرته في مجلة تاريخية بريطانية .

ـ القول إن فكرة الوحدة العربية قد ولدت او نمت مع الوعي العربي ليست صحيحة تماماً . في الواقع ، لم يكن يدور في ذهن القوميين العرب الاوائل تقسيم الوطن العربي ، او على الاقل الجناح المشرقي من هذا الوطن ، لأن الوطن العربي كان موحداً تحت الحكم العثماني .

فكرة تقسيم الوطن العربي الى دويلات مختلفة ، او دول عربية مستقلة الواحدة عن الاخرى (وبالتالي الصراع والكفاح من اجل توحيد هذه الدول) جاءت بعد اتفاقية سايكس ـ بيكو وبعد تطبيق هذه الاتفاقية بعد الحرب العالمية الاولى . والقومية العربية ولدت قبل الحرب العالمية الاولى وخلالها . والسعي الى الوحدة العربية جاء بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى . ولا تلازم زمني دقيق بينهما .

ـ وهناك محمد علي الكبير وفتوحاته التي ـ لا شك ـ قد قوّت فكرة القومية العربية . اما ان محمد علي كان سلالياً (dynast) ، يفكر بالدرجة الاولى في مجده الشخصي وفي مجد عائلته ، فهذا لا يغير من محمد علي ولا من انجازه بالنسبة لفكرة القومية . والمقارنة ، في رأيي ، يجب ان تجري بين محمد علي ونابليون . والاخير كان سلالياً ايضاً يفكر في مجده الشخصي ومجد عائلته ، ويتكلم الفرنسية باللهجة الكورسيكية . مع ذلك هناك اجماع على ان فتوحات نابليون بونابرت قد قوت فكرة القومية الفرنسية . وأعتقد ان علينا أن نزن محمد علي الكبير بالميزان التاريخي نفسه الذي نزن به نابليون .

٣ ـ هشام بو قمرة

إن الحديث عن نشأة الجامعة العربية يقود بالطبع الى الحديث عن ظروف تلك النشأة والشخصيات السياسية المختلفة التي ساهمت فيها . وبما أن مصر ، وساسة مصر في الاربعينات قد لعبوا الدور البارز في هذا المجال ، فإنه من الطبيعي أن يتركز حديث بعض المتناقشين والمتدخلين حول مصر والحكومات المصرية . الا أن هذا لا يعني أبداً محاكمة مصر او تبرير اعمال بعض رجال السياسة فيها . والتاريخ كما هو معلوم وقائع واحداث قد اوضحتها ورقة د. علي محافظة بكل امانة . والخلاصة التي انتهي اليها أصبحت من المسلمات التاريخية التي لا جدال فيها من حيث دور القوى الاجنبية وخصوصاً بريطانيا العظمى في انشاء الجامعة العربية التي رأت فيها بريطانيا خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها ، ورأت فيها وعاء تفرغ فيه شحنات الوطنية المصرية بخاصة والعربية بعامة، اذ بدأت الظواهر تشير الى وصولها الى درجة خطيرة .

الجامعة العربية إذاً انشئت لامتصاص الوعي القومي العربي المتزايد والمهدِّد لمصالح الاستعمار الجديد ، وهي تدخل ضمن استراتيجية الاستعمار في تأمين مصالحه المستقبلية ، علماً منه بأن علاقة الاحتلال المباشر منتهية لا محالة . في هذا السياق يمكن فهم ميثاق الجامعة وفهم مبادراتها اللاحقة . ولا يبدو لي من المصيب الربط بشكل ايجابي بين نشأة الجامعة وتطور الفكر الوحدوي العربي ، بل بالعكس لا يكون الربط الا سلبياً ، لأن الجامعة جاءت للاستحواذ على هذا الفكر لمصلحة المؤسسات الرسمية وتحييدها في اطار أجوف مبني على الاتحاد ظاهراً ، ولكنه معد لتكريس السيادات الاقليمية باطناً .

لقد كان دور الشعب المصري أساسياً ـ فيما بعد على الاقل ـ في تطوير الفكر الوحدوي ايام الزعامة الناصرية ، كما كان دور القيادات اليمينية المصرية حاسماً في انشاء الجامعة العربية ، بتواطؤ مع القوى الاجنبية . لذلك فلا يمكن الانضواء تحت الشعار الذي رفعه الاستاذ منح الصلح ، « العرب بدون مصر ليسوا العرب ، ومصر بدون العرب ليست مصر » . أنا أقول عكس هذا : العرب بدون مصر يبقون العرب ، ومصر بدون العرب ليست شيئاً ، او هي مصر فقط .

لقد قامت الجامعة العربية ، كما قال د. علي محافظة ، بديلاً عن حال الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين الدول العربية . فهي إذاً بناء رسمي فوقي . فكيف كان حال الشعب العربي وردود فعله ؟ كنت أود من د. محافظة أن ينزّل انشاء الجامعة في الفكر القومي الذي كان سائداً وقتها ، ومشاعر الشعب العربي : هل اعتبرتها انتصاراً ام نكسة ؟

ملاحظة اخرى لا بد منها : يبدو أننا نتعامل بمفاهيم غير محددة ، او ليس بيننا اتفاق حولها . فالامة العربية اليوم ليست هي التي كانت في الاربعينات لا نوعياً ولا كمياً . ويصدق هذا الخلط في المفاهيم على « القطرية » و« القومية » ، الامر الذي يقودني الى ورقة د. علي الدين هلال .

إن ميثاق الجامعة قطري انعزالي اقليمي كما أريد له أن يكون ، ولا يمكن أن يطلب منه غير ذلك . ولذا أعجب عندما أسمع من يتحدث عن قومية الجامعة العربية في معنى انه يجب ان تحقق

احترام السيادة الاقليمية لكل دولة ! مفهوم من ، هذا المفهوم القومي ؟ إن المفهوم الوحدوي القومي هو أساساً مفهوم لا سيادي ، اي نفي للسيادات الاقليمية في الدولة العربية الواحدة . وتحويله الى عامل محافظ على الكيانات يدخل في باب اغتصاب المفاهيم والخلط بين المضامين .

٤ ـ مسارع الراوي

عندما ناقش النشأة التأريخية للجامعة العربية وفكرة تأسيسها وميثاقها بين القطرية والقومية ، أرى من المناسب أن نعود الى الجذور التأريخية لاستراتيجية الغرب والسيناريو الذي كان يتحكم بالشعوب المستضعفة ومنها الشعب العربي . ويحضرني في هذا المقام مقالة قرأتها وكان فحواها أنه عام **١٩٠٥** جمع رئيس وزراء بريطانيا العظمى آنئذٍ المستر كامبل بينزمان خبراء الامبراطورية البريطانية ومفكريها وطرح عليهم المشكلة الكبيرة التي سيواجهها الغرب وهي ان هناك امة من الامم فيها من مقومات الحياة المشتركة وعوامل التوحيد ـ حضارة ولغة وتاريخاً وديانة وثروة ـ ما لا يوجد في اي امة من امم العالم وهي الامة العربية . فلو سمح لهذه الامة أن تتوحد لقضت على الحضارة الغربية وهددت كيانها . ولذلك ينبغي أن نعمل من أجل الحيلولة دون توحيد هذه الامة بل العمل على تفريقها لتبقى لنا السيادة . هذا ما يدعونا عندما نتكلم عن تأسيس جامعة الدول العربية وعن التمزق الحاصل بين الحكومات العربية الّا ننسى هذه الاستراتيجية الخفية والصريحة التي يعمل بها اعداؤ نا القدامى والجدد .

وعلى الرغم مما قيل ويقال عن جامعة الدول العربية ونشأتها ووضع اللوم عليها في طغيان الاخفاق على الانجاز في العمل العربي المشترك وبخاصة من الناحية السياسية الا أننا يجب أن ندرك حقيقة اصبحت امراً واقعاً وهي أن الحد الادنى المشترك من العمل العربي اليوم في خطر ، وهو محاصر من كل الزوايا وعلى مختلف المستويات والصعد من خلال التهجم على جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية . فباسم القطرية والسيادة الوطنية تحارب الجامعة بالخفاء والعلانية ، وباسم الاقليمية وتكتلاتها التي أصبحت واقعاً يتمحور العمل العربي حوله ، وباسم التكتلات فوق القومية والدولية تحاصر الجامعة العربية .

فالتحديات كما بينها د. علي الدين هلال كثيرة والاعداء شرسون واقوياء ومتفننون ولديهم الخبرات الواسعة في شق الصفوف واتباع سياسة فرق تسد . وأضافت هذه التحديات ثروات الامة الى الاعداء الطامعين ورغبات المتربصين ولا أمل ازاء ذلك الا بالانطلاق من قاعدة **الأمن العربي والتنمية العربية** وأضيف اليها بعدٌ ثالث هو بعد **الديمقراطية** والأخذ بمبادئها فكراً وممارسة لأنني اعتقد أنه لا يوجد مواطن مهان ومحتقر ومسلوب الحرية والارادة مثل المواطن العربي .

إن الجامعة العربية لا يمكن أن تكون محط كل اللوم في كل اخفاق وفشل وهزيمة . فالجامعة تجسيد لارادة الحكومات العربية وتناقضاتها وعليه فموقف الحكومات العربية هو الذي يلام ويحاسب .

في ختام ملاحظاتي المتواضعة أود أن أشكر مركز **دراسات الوحدة العربية** على تنظيمه هذا

الملتقى التاريخي الذي هو بحق تجمع قومي ضم نخبة من مفكري الامة العربية من رجال الاقتصاد ورجال الاجتماع والاعلام والتربية وخبراء السياسة من الذين عركوها وعصرتهم ، وعلى الرغم من اعتراضي بأن هذا اللقاء لا حول له ولا قوة لا من الناحية الواقعية (De Facto) ولا من الناحية الشرعية (De Jure) الا انني اتساءل عن مدى امكانية توجيه **نداء** الى الامة العربية وحكومات دولها **وهو اضعف الايمان** يتسم بالهدوء والموضوعية والنيات الحسنة من مواطنين عرب يشعرون بالمرارة لهذا التمزق والتشرذم والصراع ويحسون بالخطر الذي يهدد مصير الامة ومستقبلها ويدعون الى توحيد الكلمة والصف وتجميد الخلافات . اطلب هذا وارجو أن لا أكون قد أثقلت على مركز دراسات الوحدة العربية اكثر من طاقاته بعدما اطلعت على بيان تأسيسه وما جاء به من بنود .

٥ ـ حمدية زهران

إن مقارنة تجربة التكامل الاقتصادي التي تمت بين دول اوروبا في اطار اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة ، تختلف في بعض جوانبها عن امكانات التكامل الاقتصادي العربي المنتظر بين الاقطار العربية . والواقع أن القول في هذا البحث المقدم بأن التكامل العربي هو تكامل يجب ان يكون سياسياً قبل أن يكون تكاملاً اقتصادياً او اجتماعياً هو قول محل نظر . فإذا ادخلنا في الاعتبار ظروف الوطن العربي والضغوط السياسية التي تعرض لها وما زال ؛ هذه الضغوط التي راوحت بين الغزو العسكري وبين التبعية الاقتصادية والروح الانفرادية قد ربطت بعض الاقتصاديات باعباء المديونية او باستخدام فوائض صادراتها في اتجاهات غير انمائية مما أصاب اقتصادها بالاختلال بالاضافة الى تعمد العالم الخارجي المساس بكل محاولة للتقارب بين الاقطار العربية ، كل ذلك يؤدي الى القول بأن التكامل السياسي قد لا يكون نقطة البداية وحده دون الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

ان تحرر الوطن العربي تحرراً اقتصادياً ، والبدء في فهم التكامل العربي على أساس انسياب مكونات الموارد القومية : بشرية ومالية وفنية بين الاقطار العربية دون الخضوع لمخططات اجنبية قد يكون اكثر تعجيلاً بالتقارب العربي ، وبالنمو الاقتصادي تمهيداً لاتحاد الكلمة سياسياً . ولهذا فإن غياب الارادة السياسية وغياب الاختيار الحر على الصعيد العربي هو واقع لا بد من الاعتراف به ، وربما كان للارادة الاقتصادية الحرة مجال في مستقبل الوطن العربي في تأكيد الارادة السياسية والتي تعتبر اولى درجات التكامل السياسي السليم .

وقد تبين من السوابق التاريخية في الوطن العربي ان الغرب تعمد دائماً اجهاض حركات التكامل السياسي بأساليب متعددة قد تصل الى حدّ التدخل العسكري . ومثال ذلك التدخل الاجنبي لوقف محاولات محمد علي السياسية والاقتصادية وانهاء حكمه ، ثم بتر التجربة المصرية / السورية للوحدة في عهد عبد الناصر ، فضلاً عما ترتب على الهزيمة العسكرية من انقطاع مسير التخطيط للتنمية وبث الفرقة بين الاتجاهات العربية المؤيدة للوحدة السياسية في السنوات الاخيرة بحدة ومثابرة مما يبرز بوضوح اهمية التكامل الاقتصادي ـ ونجاحه ـ كمدخل منطقي للتكامل السياسي فيما بعد .

ويلاحظ من جهة اخرى أن تجربة السوق الاوروبية ـ مع اختلاف الظروف ومعدلات النمو والسياسات المتبعة ـ انما تمت بنجاح بين دول لم تحاول انجاز التكامل السياسي فيما بينها اولاً ، وإنما بدأت باتجاهات وسياسات ترتب عليها تدعيم قوتها الاقتصادية . ومن هذا المنطلق الاقتصادي امكن لها أن تقول كلمتها في مجال التكامل السياسي فيما بعد .

٦ ـ الطاهر لبيب

قائمة المتغيرات المتدخلة في العلاقة الجدلية بين التيارين القومي والقطري (او الاقليمي او الانعزالي) قائمة تطول باعتبار مستوى التحليل والمقاربة . ولعل متغيراً أساسياً كان بالامكان ابرازه اكثر هو تبعية الاقطار العربية بنيوياً . قد توحي ورقة د. علي الدين هلال بأن العرب ـ في وضعهم الحالي ـ اهل اختيار . اذا كان ذلك فهو في اطار تبعية تحد من هذا الاختيار بشكل واضح . هذا يعني أن الجدلية بين : القومي والقطري لا يمكن تحليلها دون علاقة المجتمع العربي بالامبريالية العالمية من ناحية وبحركات التحرر في العالم من ناحية ثانية .

الملاحظة الثانية تتصل بالمفارقة بين الاهداف القومية والنواحي القانونية والاجرائية . وقد تمت الاشارة الى ان السبب الاساسي في ذلك هو التمسك بالسيادة القطرية والى أن هذه المفارقة هي التي أفضت الى أن تكون الجامعة العربية مجرد مؤسسة للتعاون الاختياري على اساس التعاون واحترام سيادة الدول الاعضاء .

يبدو لي من الممكن طرح تساؤ ل : هل هناك فعلاً اتفاق على الاهداف القومية ؟ أعتقد أن السلطات السياسية العربية غير متفقة على هذه الاهداف . ان « الاتفاق » على الاهداف مقولة تقليدية مسبقة لا تكاد تعني شيئاً على المستوى العلمي . هناك « اتفاق » على الاهداف لأن ذلك لا يكلف شيئاً . هو تأشيرة انتماء اكثر مما هو قناعة والتزام . هو عامل مشترك تكتسبه كل سلطة سياسية لتيسير وتبرير وضع كل ما تبقى من مواقف والتزامات قومية بين قوسين . وفي هذا ـ ولا شك ـ تعبير عن أن مصالح الاقطار العربية مصالح مختلفة لكي لا نقول متناقضة في مستوى ممارساتها الحقيقية . على كل يبدو لي ممكناً وضرورياً اعادة النظر في مقولة الاتفاق العربي على الاهداف لنفهم ، اكثر ، ظاهرة الاختلاف العربي في كل ما تبقى تقريباً .

٧ ـ عبد العال الصكبان

قدم د. علي الدين هلال بحثاً قيماً يستحق التهنئة عليه وبودي ان اشير الى ما يلي :

١ ـ لم يضع البحث حلاً لأزمة العمل العربي المشترك وتركنا حيارى دون معونة ، بل انه قد زاد على ذلك بأن رفض اي توجه آخر غير التوجه السياسي وقد قال لنا انه لا امل في الميثاق الحالي ولا في الجديد المقترح .

٢ ـ لا اظن أن الامر يتصل بالسيادة او التنازل عنها وانما يتصل الامر بالقدر الذي يتم التنازل عنه وهو قدر موجود وندعو الى تعظيمه .

٣ ـ ما ذهب اليه الباحث عن « الوظيفية » و « الوظيفية الجديدة » يتصل بادارة العلاقات العربية ولا يتصل باساليب تحقيق الوحدة .

فالمدخل الاقتصادي كان مدخلاً للوحدة الالمانية والايطالية ولوحدة الولايات المتحدة الاميركية في غياب سياسة القوة التي تفرض الوحدة . وقد نما الوعي عند الوحدويين في الوطن العربي ، في ان بناء الوحدة يتطلب هياكل يرتكز عليها في الاقتصاد والاجتماع والثقافة ، وهكذا جاءت هذه المداخل لتمهد الطريق للوحدة السياسية التي لن ترى النور في تقريرنا ، الا من خلال سياسات القوة التي يديرها قائد قادر في اقتصاد قادر ويدفع استجابة لسياساته خطراً خارجياً ماثلاً وتلك هي المسألة .

٨ ـ علي خليفة الكواري

في بدء هذه الندوة المهمة أود أن أشير الى نقطتين :

النقطة الاولى : تتعلق بتقويمنا لجامعة الدول العربية . وفي هذا الصدد اودّ أن اؤ كد أن جامعة الدول العربية ما هي الا احدى الوسائل غير المباشرة للعمل من اجل الوحدة العربية ، وهي ليست بديلة للعمل المباشر بل مكمل له وبالتالي لا يجوز ان نحملها فوق ما تسمح به امكاناتها من ناحية الواقع القانوني والسياسي . ويجب علينا أن نركز مناقشاتنا حول الامكانات التي يتيحها هذا الواقع والعمل على توظيفها من اجل تطوير هذا الواقع لتكون الجامعة العربية اداة مساعدة في العمل من اجل الوحدة . إن هدفنا يجب الا يكون اثبات حال عجز الجامعة فقط وانما بلورة استراتيجية عملية للتغيير ضمن معطيات الواقع المر .

النقطة الثانية : تتعلق ببحث د. علي الدين هلال . . فلقد ذكر ان مصادر القطرية اربعة : ١ ـ النخب الحاكمة ؛ ٢ ـ اختلاف مستوى الدخل بين البلاد العربية ؛ ٣ ـ تنافس الزعامات ؛ ٤ ـ دور القوى الخارجية .

واعتقد أن هناك مصدراً آخر مهماً . **يتمثل في قومية الطرح من منطلق قطري** . لقد نما في اغلب الاقطار العربية نفس قطري ينطلق في طرحه للتكامل والاندماج العربي من زاوية تغليب مصلحة القطر او الاقليم الذي ينتمي اليه على المصلحة القومية . ان هذا التيار لا يقتصر على الفئات الحاكمة فقط بل اصبح يتزايد مع مرور الزمن حتى اصبح يشمل بالاضافة الى البيروقراطيين والتكنوقراطيين القسم الاكبر من المثقفين وفئات المعارضة في الاقطار العربية .

ويكمن خطر هذا التيار الفكري ـ قومي الطرح اقليمي المنطلق ـ في تشويهه لمصداقية الفكر القومي الراهن الأمر الذي جعل الشك في دوافع الطرح القومي ، اول ما يتبادر الى اذهان الكثير من الافراد والتجمعات في مختلف انحاء البلاد العربية .

٩ ـ لطفي الخولي

الحقيقة انا شخصياً استفدت من الورقتين اللتين قدمتا هذا الصباح ، واذا كان لي ان اقول

شيئاً فلديّ بعض الملاحظات البسيطة : ملاحظات حول المنهج ، وملاحظات حول الموضوع في المنهج ، اعتقد اننا نتفق جميعاً على ان التعامل مع التاريخ ليس بالتعالي عليه او بالافتتان المقدس به ، وانما هو في اخذه كظاهرة في ظروف اجتماعية وسياسية وقومية سواء على المحيط الاقليمي او المحيط القطري ؛ لذلك اعتقد أن هناك افتقاداً لهذا المنهج في بعض الورقة الاولى وفي الورقة الثانية .

النقطة الثانية في المنهج هي ان هناك حقيقة او حقائق موضوعية ، ثم هناك الوعي الذاتي لهذه الحقيقة ، فنحن نولد عرباً ، لكننا لا نعي بأننا عرب الا بعد مرحلة من الزمن والتجارب ، وكذلك لا نحوّل هذا الوعي الى حقيقة واقعة والى تنظيمات معينة الا بعد مرحلة من التجارب والوعي وبدون ذلك نتعسف في التعامل مع التاريخ والواقع ، ومن هنا مثلاً ما جاء في الورقة القيمة التي قدمها د. علي الدين هلال عندما قال ان الجامعة العربية منذ نقطة البدء كانت من الناحية السياسية تعبيراً عن آمال الامة العربية وطموحاتها في منظمة قومية تعمل من اجل القومية العربية . انا أشك كثيراً في حقيقة الواقع عند قيام الجامعة العربية بأنه كان هناك وعي بأن هذه هي اداة العمل القومي ، بل على العكس دلت الورقة الاولى والتي طرح بها عدد من الوقائع التاريخية وكذلك المناقشات التي دارت حولها ، ان ظروف النشأة في الحقيقة كانت في مرحلة لم يكن فيها الوعي القومي قد تجسد في حركة قومية قادرة على تنفيذ هذا الوعي في ادارة لمصلحة هذا الفكر القومي .

والورقة التي قدمت كانت على اساس ان الجامعة العربية اولاً بدأت جزئية في نظرتها فقد قامت القضية بالنسبة لمشرق الوطن العربي دون مغربه ، وأعتقد أن هناك من تحدث في هذا الامر . ثانياً : انه لا يعيب وليس لنا أن نخفي ، ان الجامعة العربية في مبدئها كانت في الحقيقة مساومة بين المصالح البريطانية في نهاية الحرب العالمية الثانية وبين مصالح البلدان الحديثة الاستقلال شكلياً والتي كانت تكرس قطريتها ، بل على العكس تخشى من أن تكون امام مشروعات الهلال الخصيب وغيره من المشروعات ، ومشروعات السعودية . . . الخ .اوان تلحق بجزء من الدول التي كان يزمع في المطالبة او العمل من اجل انشائها ، فالجامعة العربية عند نشأتها بجانب أنها كانت مساومة سياسية حقيقية ، لا يجب اخفاء هذا ، بين المصالح البريطانية وصياغتها بشكل جديد بعد تغييرات الحرب العالمية الثانية ، وبين بدء الواقع العربي بدوله المختلفة محاولات انشاء كيانات جديدة تحترم هذه المصالح ،كانت الجامعة العربية في هذا الوقت هي في الحقيقة محاولة من جانب عدد من البلاد كي تحمي قطرية بلد او آخر من عدم ابتلاعه في مشروع من المشروعات القائمة . لكن هل معنى هذا ان الحركة القومية ربما لم يكن لها تأثير على الجامعة العربية ؟ يجب ان نعترف ايضاً أن العامل الذاتي لعدد من رواد الحركة القومية الذين اتصلوا بهذه الجامعة مثل عبد الرحمن عزام باشا او غيره قد لعبوا دوراً في تخصيب اداة الجامعة في الفكر القومي ، وبالذات في ذلك الوقت بالنسبة للقضية الليبية ، وهذا واضح تماماً من مذكرات عبد الرحمن عزام . ثم الجامعة العربية بعد نشأتها في ظروف الجدل الاجتماعي والسياسي اصبحت جزءاً من عملية العمل القومي ، من هنا ، في الحقيقة ، لم تكن نشأة الجامعة في ميثاقها القديم انتصاراً قومياً .

المشكلة ان هذا الصرح القومي قد جاء بعد الحركات الشعبية والوطنية والقومية التي تمثلت في حزب البعث ، وفي حركة القوميين العرب ، وفي الحركة الناصرية ، ازاء تحديات الاستعمار والصهيونية ، وايضاً محاولة اذابة القومية العربية في اطار اسلامي اوسع . عند ذلك اصبح الفكر القومي وتحويل الجامعة الى اداة قومية مطروحاً منذ الستينات ، وهذه هي الازمة لأن الميثاق ولأن صياغات العمل ونمط العلاقات قد تم في اطار جامعة انشئت في ظروف معينة لتكريس القطرية ولعدم ابتلاع قطر لأقطار اخرى . قضية الاستهزاء بالحد الادنى وانه لا يمكن لأي عمل سياسي او تنظيمي ان يبدأ بدون حد ادنى ، وان محاولة الوصول الى ما هو اكبر يفشل العملية في نهايتها سواء كانت عملاً ثورياً او عملاً تقليدياً او عملاً محافظاً في هذا الاطار . النقطة الثانية انه لا يجب النظر الى الجامعة العربية كأداة للثورة القومية . والا فنحن نحملها اعباء ليست لها ولن تصل بنا الى نتائج .

١٠ ـ محمد سيد احمد

لا يمكن التحدث عن « القطرية » و« القومية » كطرفي معادلة في بنية الجامعة العربية دون الاشارة الى حلقات وسيطة ، هي اداة الانتقال من « القطرية » الى « القومية » والعكس . والجدير بالملاحظة ايضاً ، ان هذه الحلقات الوسيطة هي متغيرات ، اذكر منها ما يلي :

١ ـ في الخمسينات والستينات ، كانت « الثورة العربية » في مواجهة التحدي الصهيوني خاصة، والامبريالي عامة ، ومن اجل تحقيق استقلال الاقطار العربية ،هي التي شكلت المحرك الرئيسي في تجاوز « القطرية » الى « القومية »وكان « للثورة العربية » ـ كحلقة وسيطة ـ خصائص من ابرزها :

ـ ان انطلاقتها قد اسفرت عن خريطة للوطن العربي فيها قلب ومحيط . وكان « القلب » تلك الرقعة من الارض العربية ، الممتدة من مصر الى الهلال الخصيب ، والتي تفاعلت فيها مفاهيم القومية العربية . وهي ايضاً الرقعة المحيطة باسرائيل ، ومركزها « فلسطين » . وفيها كانت تتحدد مفاهيم ومنطلقات « الثورة القومية العربية » .

ـ إن الثورة قد انطلقت الى مواقع اخرى بالامة العربية ، كما حدث في الجزائر او في اليمن ، فاسترشدت هذه الثورات بالمفاهيم الثورية التي حددت ملامحها التفاعلات في القلب .

ـ وكان لا بد من أن تفضي انطلاقة « الثورة العربية » الى ردود افعال وتفاعلات معقدة على الصعيد العربي عموماً ، وجدت تعبيراً عن نفسها في شعاري « وحدة الصف » و« وحدة الهدف » .

٢ ـ برزت في السبعينات « الثروة العربية » كأبرز محرك لاعادة صوغ تركيبة وبنية الكيان العربي . وكانت هذه الثروة ـ اي فوائض النفط ـ هي نتاج الصفقة النفطية مع الدول الغربية الصناعية المتقدمة ؛ مستهلكة النفط العربي . كان « للثروة العربية » ـ كحلقة وسيطة ـ هي الاخرى خصائص ، تختلف اختلافاً بيناً عن خصائص « الثورة العربية » .

ـ إن المنطقة العربية الاكثر ثراء نفطياً (منطقة الخليج) ليست المنطقة العربية الاكثر تقدماً تاريخياً ، والاكثر تعرضاً للتحدي الصهيوني الامبريالي ، لقد افضى تعاظم شأن « الثروة العربية » الى وطن عربي ، لم يعد له قلب ومحيط ، بل وطن عربي ، له مركز جديد برز في غير موقع مركزه السابق ، واصبح يتعاظم شأن المركز الجديد على المركز السابق بقدر ما اصبحت « الثروة » تحل محل « الثورة » كقوة مقررة للسياسات العربية ، بل اصبحت « الثروة » تستوعب « الثورة » وتمتصها .

ـ ومما يؤكد هذه السمة « للثروة » النفطية العربية » انها لم تعد تنظر الى الغرب معتبرة اياه « عدواً امبريالياً » بل « زبون نفط » ؛ اي انه طرف يجري التعامل ، بل التكامل معه ، بدلاً من ان يكون « التناقض » و « الصراع » هما طابع العلاقة معه .

ـ ونظراً لأن اسرائيل مرتبطة ارتباطاً عضوياً بهذا الغرب الذي لم تعد تجري معاداته كعدو امبريالي ، بل تتدعم العلاقة معه بوصفه مستهلك النفط العربي . اصبح شعار « السلام » يطرح مع اسرائيل باعتبارها حليف الحليف وبشرط ان يتوافر للطرف العربي الشروط المقبولة لذلك ، ولم يعد التحدي الصهيوني تحدي وجود بل تحدي حدود .

٣ ـ إلا أن تعاظم شأن الفوائض العربية لم يعد مضموناً في الثمانينات كما تعاظم شأنها في السبعينات ، بل هناك هبوط حاد في هذه الفوائض نتيجة استعادة الغرب سيطرته على اسواق النفط بوسائل مختلفة . ومن هنا اصبحت « الثروة » معرضة للاختفاء بعدما قضت على « الثورة » . والسؤال هو : كيف يجري تجاوز « القطرية » الى « القومية » في بنية عربية لم تعد تتمثل قوتها لا في « الثورة العربية » ولا في « الثروة العربية » ؟

١١ ـ علي الدين هلال يرد

اودّ بادىء ذي بدء ان اتوجه بالشكر الى كل الاخوة الذين تفضلوا بالتعليق وابداء الرأي في الموضوعات التي طرقتها في دراستي والحقيقة انها تمثل اضافات ثرية الى الورقة وتبرز ابعاداً جديدة تتعلق بالموضوع . فإنني اتفق مثلاً مع د. مسارع الراوي على ضرورة التأكيد على الديمقراطية كأسلوب وهدف في العمل الوحدوي العربي ، ومع الاستاذ محمد سيد احمد على ان العلاقة بين القطرية والقومية يجب ان تدرس في اطار السياق التاريخي العربي وان هذه العلاقة تختلف وفقاً لاختلاف هذا السياق من مرحلة لاخرى ، وكذلك مع د. طاهر لبيب الذي اشار الى علاقة العرب بالعالم وحالة التبعية البنائية التي يعيشها الوطن العربي .

وبصفة عامة اريد الاشارة بايجاز الى ثلاث قضايا :

الاولى : من الافضل ان نتناول موضوع السيادة بلا حساسيات مفرطة ، فالحقيقة ان السيادة المطلقة لأي دولة معاصرة ـ عربية او غير عربية ـ هي محل نظر وبالذات عندما تكون هذه الدولة فقيرة وتكون معتمدة في غذائها وفي سلاحها وفي امنها على العالم الخارجي . فسياسياً لا

توجد سيادة مطلقة وحتى قانونياً هناك اجتهادات متعددة في هذا الصدد والحديث عن السيادة بالمعنى الذي ساد في قرون سابقة لم يعد له محل في الوقت الراهن . واي عمل جماعي واي معاهدة دولية تتضمن قيوداً على حركة الدولة بشكل او بآخر .

والقضية ليست إما . . . وإما . اما سيادة وقطرية واما وحدة وقومية ، ففي هذا تبسيط مخل بالامور، ولكن هي اعطاء مؤسسات العمل العربي المشترك السلطات والاختصاصات اللازمة وهذا هو مظهر الجدية ، وهي ان ننفذ القرارات التي تم الاتفاق عليها بالاجماع .

الثانية : ان الاحتجاج بأن الجامعة العربية هي منظمة اقليمية ومن ثم لا يجب البحث عن مظاهر قومية في نظامها ، وأنه من الافضل التعامل معها والبحث في امورها من منظور « المنظمة الدولية » مردود عليه ، ذلك ان الجامعة العربية هي منظمة اقليمية قومية ومن ثم خصوصيتها ومن ثم الحديث عن النظام العربي وعن الطابع الخاص للعلاقات بين البلاد العربية بحكم طبيعة الروابط التي تشدها بعضها ببعض .

والثالثة : فيما يتعلق بالطرح السياسي لقضية التكامل العربي ، ارجو ان لا يعتقد البعض ان القضية هي المفاضلة بين طريق التكامل السياسي ومنهج التكامل الاقتصادي ، او الاختيار بين الفورية والتدرجية . ولكن القضية هي هل يكون التكامل الاقتصادي خطوة نحو الوحدة ام بديلاً عنها واجهاضاً لها وافراغاً للشعار من مضمونه ؟ القضية هي اهمية توافر الوعي السياسي الوحدوي في العمل الاقتصادي العربي ومن ثم يكون هذا العمل خطوة الى الوحدة وليس تكريساً للتجزئة . بل اقول انه ليس من الصحيح ان كل اشكال التكامل الاقتصادي هي بالضرورة ذات طابع وحدوي . المسألة إذاً هي اهمية المنظور السياسي لعملية التكامل سواء في بعدها الاقتصادي او التضامني او الفني او في اي مجال آخر .

الفصل الثالث

ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة

حسين البحارنة

مقدمة

لقد كان الباعث على انشاء جامعة الدول العربية في ذهن من نادوا بانشائها ، السعي لتحقيق قدر من التعاون في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكان الدافع الى ذلك هو حرص الدول العربية، آنئذٍ ، وتمسكها باستقلالها ونظرتها المحدودة لفكرة انشاء تنظيم عربي يخوض غمار الشؤون السياسية مخافة ما قد يترتب على ذلك من مساس وتهديد لسيادتها،ومن هنا نشأت الجامعة في ظل هذا التخوف وليس لها من نصيب يذكر فيما يتعلق بتنظيم شؤون الامن والسلم الدوليين في اطار ما يفرضه مدى ارتباطها وخضوعها لوصاية مجلس الامن الدولي،ولهذا نبتت فكرة وصف الجامعة العربية **بالمنتظم الاقليمي** . وعلى الرغم من ذلك استظلت الجامعة العربية **بفكرة القومية العربية** وأمكن للجامعة بفضل قوميتها اخماد الصراعات . وقد قدر للجامعة رغم الفكرة التي سيطرت على موقعي ميثاق انشائها أن تنضم الى عضويتها الدول العربية كافة بعد نيل استقلالها مما ادى الى اختلاف نظرة الدول العربية الى دور الجامعة العربية بالنظر الى الهدف الذي سعى الشعب العربي من اجل تحقيقه وحلمه في قيام وحدة عربية شاملة .

وأياً كانت نظرة الدول العربية الى الجامعة العربية فما يهمنا منها هو الاتجاه الذي تعتنقه الغالبية والذي يهدف الى تدعيم الجامعة العربية عن طريق تعديل ميثاقها بما يجعل من الجامعة جامعة قومية لا مجرد اداة اقليمية،وبهذا وحده يمكن تحقيق فكرة التقدم متصل الحلقات بدلاً من الركون الى التواكل والاستسلام . اننا لننظر الى الجامعة والأمل يحدونا جميعاً شعباً

(*) لم يستطع د. حسين البحارنة حضور الندوة، وكذلك لم يقدم بحثه فيها وقد ارتأى المركز نشره تعميماً للفائدة . (المحرر)

وحكومات أن تحقق دورها كأداة قومية تعلو كل الوحدات السياسية المكونة لها حتى تستطيع الوصول بالعمل الوحدوي نحو اهدافه المنشودة .

ويتناول هذا البحث الموضوعات الرئيسية التالية :

- فكرة قيام جامعة الدول العربية ووضعها القانوني .
- محاولة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية .
- اقتراحاتنا لتعديل الميثاق الحالي .

اولاً : فكرة قيام جامعة الدول العربية ووضعها القانوني

١ ـ فكرة قيام جامعة الدول العربية

لقد كان للمشاعر العربية التي أذكتها وحدة الدين واللغة كل الفضل في الصحوة العربية لتدارك ما خلفه الاستعمار من تقسيمات واهية لارجاء الوطن العربي عقب انتهاء السيطرة العثمانية ، والتقت أنظار الشعب العربي على هدف واحد سعياً وراء تحقيق الوحدة العربية من خلال تنظيم يجمع شمل الدول العربية . تلك كانت بداية السعي والتفكير في انشاء تنظيم عربي قومي يربط بين ابناء الشعب العربي برباط وحدة الدين واللغة والرغبة في تحرير الوطن العربي من المحيط الى الخليج . وهكذا بدأت الحركة العربية مستظلة بالقومية وهادفة الى الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين من الصهيونية المحتلة . الا ان ذلك اصطدم في البداية بالمصالح الذاتية مما ادى الى اختلاف اتجاهات الدول العربية حيال الهدف المنشود ، وعلى الرغم من ذلك سعت الدول العربية آنئذٍ الى مناقشة الوحدة العربية في المؤتمر العربي العام الذي عقد بالاسكندرية في الفترة من ٢٥ / ٩ / ١٩٤٤ الى ١٠ / ١٠ / ١٩٤٤ والذي ساهمت فيه سبع دول عربية هي المملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا ومصر والاردن والعراق واليمن . وعلى الرغم من الشعور العربي الجارف بضرورة الوحدة العربية الا أن المؤتمر انتهى الى اعداد بروتوكول الاسكندرية المؤلف من خمسة اسس . وأعقبه تشكيل لجنة لتحضير ميثاق الجامعة العربية على هدي من الاسس التي تضمنها بروتوكول الاسكندرية والذي دخل حيز التنفيذ في ١١ ايار / مايو سنة ١٩٤٥م وكان ذلك ايذاناً بميلاد جامعة الدول العربية .

٢ ـ مناظرة بين أحكام بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية

على الرغم من تخلف المبادىء والاسس التي تبناها بروتوكول الاسكندرية عما كان يجمع عليه الشعب العربي من آمال الا انه كان اوفى بالغايات والمقاصد من ميثاق الجامعة ويتمثل ذلك جلياً فيما يلي :

أ ـ حصر الميثاق مبدأ التزام الدول الاعضاء في الجامعة بالقرارات التي يصدرها مجلس الجامعة في الحالات التي ينشب فيها خلاف بين دولتين من اعضاء الجامعة غير متعلق

باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها، بينما أفسح البروتوكول المجال لاعمال هذا المبدأ على اطلاقه في كل حالات الخلاف بين الدول الاعضاء بما في ذلك الخلاف الذي يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها .

ب ـ أعطى البروتوكول لأحكامه الاولوية على غيرها من احكام الاتفاقيات التي قد تبرمها دولة عضو مع دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها ، حينما تطلب الا تتعارض أحكام تلك الاتفاقيات مع نصوص احكام البروتوكول او روحه في حين ان الميثاق اكتفى بالنص على أن الاتفاقيات التي تعقدها دولة عربية عضو بالجامعة لا تلزم الاعضاء الآخرين ولا تقيدهم .

ج ـ أغفل الميثاق ما أورده البروتوكول من أنه لا يجوز في اي حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او أي دولة منها، وهو امر لا غنى عنه للجامعة العربية والدول الاعضاء على حد سواء .

٣ ـ الوضع القانوني لجامعة الدول العربية

لقد تم انشاء جامعة الدول العربية بموافقة سبع دول عربية على ميثاق الجامعة وتغلب على أحكام الميثاق نزعة احترام سيادة كل دولة عضو في الجامعة ، فلا غرو ان توصف بأنها تنظيم اقليمي يشمل مجموعة من الدول العربية على امتداد رقعة جغرافية واحدة . الا اننا نلحظ الى جانب معيار التجاور الجغرافي عاملاً أبعد اثراً واعمق غوراً ، ذلك هو المعيار السياسي المستمد من فكرة القومية العربية . وهذا يفسر سبب عدم قبول تركيا عضواً بالجامعة كما يفسر دأب الجامعة لتحقيق الوحدة الشاملة على الصعيدين الحكومي والشعبي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الاماني والآمال العربية . ويتضح ذلك جلياً لمن يتتبع ما اتخذته الدول العربية في ظل الجامعة من قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ بين مصر وسوريا واتحاد الدول العربية المتحدة بين مصر واليمن سنة ١٩٥٨، والاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة الاردنية والعراق سنة ١٩٥٨ . ثم اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا سنة ١٩٦٣ واتحاد الامارات العربية بين امارات الخليج العربية سنة ١٩٦٨ واخيراً قيام مجلس التعاون الخليجي بين الدول الخليجية الست .

ومما يؤكد رأينا بأن الجامعة منظمة قومية لا اقليمية فحسب عناية الجامعة باحوال البلاد العربية التي لم تنل استقلالها ومن ثم ، العمل على انضمامها الى الجامعة العربية . وقد تأكد ذلك في اجتماع الملوك والرؤساء العرب بأنشاص بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٤٦م . وفي ضوء ذلك أصدر مجلس الجامعة القرار رقم ٦٣ ، د ع ، جـ ٥ ، ١١ / ٥ / ١٩٤٦م والذي ينص أنه « بعد أن اطلع المجلس على ما أشار اليه بيان رؤساء الدول العربية خاصاً بالبلاد العربية التي لا تزال خارج الجامعة كي تتمكن من تحقيق استقلالها والتحاقها بالوطن العربي الذي هي جزء منه » . وكان للمساعي الحميدة التي بذلتها الجامعة فضل في نيل كل من ليبيا وامارات الخليج العربي وعمان استقلالها .

ثانياً : محاولة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

١ ـ تعديل الميثاق الحالي

منذ توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من آذار / مارس سنة ١٩٤٥ ، والميثاق يتعرض للنقد ومحاولات التعديل . وجوهر ما وجه اليه من نقد انه جاء معبراً عن وجهة نظر الدول الموقعة عليه ولم يكن عددها يزيد على سبع . ومن هنا كان الميثاق هدفاً للتعديل من آن لآخر . وعلى الرغم من ذلك فإننا نلحظ منذ انشاء الجامعة ان ما لحق الميثاق من تعديل لا يعدو أن يكون تعديلاً شكلياً انحصر في تقديم موعد دورة انعقاد مجلس الجامعة من شهر تشرين الاول / اكتوبر الى ايلول / سبتمبر ، هذا من ناحية التعديل الشكلي ، أما من الناحية الموضوعية فقد تعرض الميثاق لتعديلات جزئية فرضتها طبيعة الاشياء والنقص الملحوظ في احكام الميثاق ، وبدت الحاجة الى تلك التعديلات نتيجة تغيير الظروف والمتطلبات التي فرضت ميثاق سنة ١٩٤٥ سواء بالنسبة لتزايد عدد الدول الاعضاء في الجامعة او الى تزايد امكانات هذه الدول وتعاظم مكانتها على الساحة الدولية . وتجسدت التعديلات التي لحقت بالميثاق في ميدانين من أهم ميادين العمل العربي المشترك وهما : الدفاع العربي المشترك ، والتعاون الاقتصادي . وأدى ذلك الى انشاء مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي كهيئتين جديدتين الى جانب اجهزة الميثاق . وعلى الرغم من هذه التعديلات الجوهرية التي أوجبها تغير الظروف والمعطيات فإن الميثاق يظل بحاجة الى تعديل دستوري وفقاً لأحكام المادة ١٩ من الميثاق . ولقد جرت عدة محاولات لتعديل الميثاق تعديلاً دستورياً منذ مطلع الخمسينات وكانت في معظمها تعديلات جزئية الى ان سنحت الفرصة لاعادة تقويم الميثاق وتلافي اوجه النقص فيه بمناسبة نقل الجامعة الى تونس حيث اصدر مؤتمر القمة العربي العاشر قراره بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٩ والآتي نصه :

« الاسراع بتعديل ميثاق الجامعة العربية في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك والعمل على اعادة بناء اجهزتها على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة على التحرك بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول الى تحقيق الوحدة العربية » .

وقد عكفت اللجان التي شكلتها الامانة العامة على دراسة الميثاق الحالي ووضع مختلف المشروعات التي تنظم سير العمل بالجامعة وأعقبتها لجنة تضم ممثلي الدول الاعضاء لدراسة مختلف تلك المشروعات، وأمكن لهذه اللجان وضع مشروع تعديل الميثاق الحالي والذي يعتبر في الحقيقة ميثاقاً جديداً .

٢ ـ مقارنة بين احكام الميثاق الحالي وتعديلاته وفق تصور اللجان المشكلة بمعرفة الامانة العامة

ونؤثر في المقارنة بين الميثاق وتعديلاته الا نجري المقارنة بين مواد الميثاق ومواد مشروع

تعديل الميثاق ، ذلك لأن مواد الميثاق هي ٥٢ مادة بينما الميثاق الحالي مكون من عشرين مادة . ومن هنا نعقد مقارنة موضوعية بين الميثاق ومشروع التعديل كما يلي :

أ ـ المقدمة

في الميثاق الحالي تعكس المقدمة وجهات نظر قادة الدول السبع التي انشأت الجامعة لا وجهات نظر الدول العربية ذاتها ، وان انشاء الجامعة هو وليد الرغبة في توثيق روابط الدول العربية ودعمها بينما المقدمة في مشروع التعديل ـ ومن منطلق اعتبار المقدمة جزءاً لا يتجزأ من الميثاق ذاته ـ تعبر عن وجهات نظر الشعب العربي إيماناً منه بوحدة المصير العربي وحفاظاً منه على قيم الامة العربية وضماناً لحقوق الانسان في الوطن العربي ، كل ذلك عبّرت عنه مقدمة مشروع التعديل بالنص على ان « اعضاء جامعة الدول العربية ، ايماناً منهم بوحدة المصير العربي ، وانتماء لقيم الامة العربية وتراثها ، وايماناً بضرورة الحفاظ على هذه القيم ، قد اتفقوا على تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليكون كما يلي . . . » وذلك على خلاف مقدمة الميثاق الحالي اذ تشير الى أن واضعيه هم اصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الدول العربية .

ب ـ الاهداف

(١) في الميثاق الحالي : يهدف الميثاق الحالي الى تحقيق التعاون العربي في المسائل السياسية والاقتصادية والنظر في مصالح الدول العربية، الا ان احكام الميثاق لم تتضمن ما يضمن تحقيق هذه الاهداف لعدة اسباب منها : (أ) ان قرارات مجلس الجامعة لا تصدر الا بالاجماع ؛ (ب) ليس في أحكام الميثاق ما يلزم الدول العربية باللجوء للجامعة لحل نزاعاتها ؛ (ج) اقتصرت احكام الميثاق فيما يتعلق بقمع العدوان على بيان كيفية استصدار القرارات (م٦) دون بيان ماهية التدابير القسرية الواجب اتخاذها وكيفية تنفيذها . وقد اكتفت الجامعة لضمان تحقيق الاهداف المشار اليها بالعمل على عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . ولكن احكام هذه المعاهدة لم تكف لسد الفراغ في تنظيم العمل العربي ، بل أدى ذلك الى انشاء العديد من المنظمات العربية التي تربو على عشرين منظمة تتداخل اختصاصاتها .

(٢) في مشروع التعديل : سعى التعديل الى تلافي النقص في احكام الميثاق الحالي مقتناً بذلك الاهداف الطموحة للميثاق في وضوح وجلاء على النحو التالي : (أ) توثيق الروابط بين الدول العربية ؛ (ب) ضمان حقوق الانسان في الوطن العربي ؛ (ج) العمل على تحرير فلسطين ؛ (د) دعم السلام والامن الدوليين ؛ (هـ) توثيق التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية ؛ (و) حماية البيئة في الوطن العربي .

ج ـ المبادىء

(١) في الميثاق الحالي اربعة مبادىء هي : (أ) التساوي في السيادة ؛ (ب) عدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ؛ (ج) منع الالتجاء الى القوة لفض المنازعات ؛ (د) المساعدة المتبادلة .

(٢) في مشروع التعديل : اضاف المشروع الى المبادىء التي تضمنها الميثاق ما يلي : (أ) اعتبار الانسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي واجتماعي ؛ (ب) اللجوء الى الجامعة العربية لحل منازعات الدول الاعضاء بالطرق السلمية قبل اللجوء الى غيرها من المنظمات الدولية ؛ (ج) تشجيع الخطوات الوحدوية بين الدول الاعضاء كمرحلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وفي ذلك تطوير لنص المادة ٦ من الميثاق الحالي ؛ (د) منح قرارات الجامعة الهيبة التي تستحقها عن طريق امتناع الدول الاعضاء عن مساعدة اي دولة تتخذ الجامعة ضدها اجراءات قسرية ؛ (هـ) عدم انتهاج سياسة تتعارض مع اهداف الجامعة ومبادئها او تضر بالمصلحة العربية المشتركة .

د ـ العضوية

(١) في الميثاق الحالي : خلا الميثاق من تحديد الشروط اللازم توافرها لقبول العضوية ، كما أغفل بيان الاغلبية اللازمة لقبول الدولة طالبة العضوية ، وتحديد معيار العروبة في الدولة المتقدمة لعضوية الجامعة (راجع م ١ من الميثاق) وترك الامر في ذلك كله لمجلس الجامعة .

(٢) في مشروع التعديل : عالج المشروع قبول العضوية بالجامعة على النحو التالي : (أ) ان تكون الدولة طالبة العضوية دولة عربية مستقلة (م٤ من المشروع) ؛ (ب) ان تكون العربية لغتها الرسمية (م ٤ من المشروع) ؛ (ج) الاغلبية اللازمة لقبول العضوية هي اغلبية اعضاء المجلس (فقرة ٢م ٩ من المشروع) .

بقي ان نشير الى اجراءات طلب العضوية في الجامعة . ففي الميثاق الحالي يقدم طلب الانضمام عن طريق الايداع لدى الامانة العامة على أن يعرض على المجلس في اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب (م ١ فقرة٢) . اما في مشروع التعديل فيبت المجلس الاعلى في طلب العضوية بناء على توصية من مجلس شؤون السياسة والدفاع .

هـ ـ عوارض العضوية (الانسحاب)

(١) في الميثاق الحالي : وينظم الانسحاب في حالتين : (أ) الانسحاب بناء على طلب دولة عضو قبل تنفيذه بسنة (م١٨) ؛ (ب) الانسحاب في حالة عدم موافقة الدولة العضو على تعديل الميثاق ولا تتقيد هنا بمدة السنة (م ١٩) .

(٢) في مشروع التعديل : راعى المشروع ان النص على الانسحاب امر غير مستحب ، ولكن ليس هناك ما يحول قانوناً دون ذلك . ومنطلق هذا الاتجاه ان الجامعة هي جامعة قومية تهدف الى تحقيق الوحدة العربية ومن هنا تخلص المشروع كذلك من المادة ١٨ فقرة ٢ من

الميثاق الحالي والتي تجيز لمجلس الجامعة فصل دولة عضو اذا ما اخلت باحكام الميثاق على اعتبار ان الإخلال هنا من جانب السلطة الحاكمة ولا يجوز أن تمس آثار الاخلال بالشعب العربي . واكتفى المشروع في هذا الصدد بأحقية المجلس الاعلى في اتخاذ التدابير القسرية المناسبة بما في ذلك وقف عضوية الدولة المخلة باحكام الميثاق (م ٥ من المشروع) .

و ـ هيئات الجامعة

(١) في الميثاق الحالي : هيئات الجامعة هي : (أ) مجلس الجامعة ؛ (ب) اللجان الدائمة ؛ (ج) الامانة العامة .

ونلاحظ بشأن هذه الهيئات ما يلي :

ـ ان مجلس الجامعة كان يجتمع على مستويات مختلفة (المندوبين الدائمين ـ الوزراء ـ رؤساء الحكومات والدول) .

ـ ان القادة العرب اتفقوا في بغداد على أن يكون اجتماع القمة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام .

ـ ان اللجان الدائمة لم تنعقد بصورة منتظمة .

ـ ان صلاحيات الامانة العامة محض ادارية وسلطات الامين العام محصورة في تلقي طلبات العضوية (م١ من الميثاق واعداد مشروع الميزانية م ١٠ من الميثاق) .

(٢) في مشروع التعديل : (أ) قنن المشروع اجتماعات القمة ممثلة في انشاء مجلس اعلى للجامعة ويجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات ؛ (ب) انشاء مجلس الشؤون السياسية والدفاع ، والتنمية والتكامل الاقتصادي ـ الاجتماعي وهما مجلسان متكافئان وتمثل فيهما الدول الاعضاء على مستوى الوزراء ؛ (ج) انشاء محكمة العدل العربية . وانشاؤها ضرورة خاصة ، وان الدول الاعضاء تلتزم وفقاً لمبادىء الجامعة المقترحة بعدم اللجوء الى المنظمات الدولية قبل استنفاد الطرق السلمية التي تقدمها جامعة الدول العربية .

ومن اهم المبادىء التي أشار اليها مشروع التعديل :

ـ ان محكمة العدل العربية هي الهيئة القضائية الرئيسية للجامعة (م ١٨ من المشروع) .

ـ ان جميع اعضاء الجامعة هم اطراف في النظام الاساسي لمحكمة العدل العربية وان اختصاصها هو الزامي لمن يقبل به من الاعضاء (م ١٩ ، ٢٠ من المشروع) .

ـ احكام المحكمة واجبة النفاذ (م ٢١ من المشروع) كما اعطى المشروع لمحكمة العدل العربية ولاية استشارية في المسائل القانونية التي تعرضها عليها هيئات الجامعة الرئيسية او الوكالات العربية المتخصصة (م ٢٢ من المشروع) .

(د) اعطى مشروع التعديل للامين العام سلطات واسعة منها :

ـ حق دعوة المجالس للانعقاد (فقرة ٤ من المادة ١٠ ، فقرة ٢ من المادة ٧ ، فقرة ٣ من المادة ٣٣) .

ـ الحق في لفت نظر الدول الاعضاء الى النزاعات والمشكلات العربية .
ـ الحق في حضور اجتماعات هيئات الجامعة والمشاركة في مناقشاتها .
ـ الحق في أن يضمن تقريره عن اعمال الجامعة آراءه ومقترحاته (فقرة ٤ من المادة ٢٧) .

ز ـ التصويت

(١) التصويت في الميثاق : ويأخذ بمبدأ الاجماع لالزام الدول الاعضاء بقرارات المجلس وبمبدأ الاكثرية بحيث لا يكون القرار ملزماً الا للدول التي تقبل بذلك (م ٧ من الميثاق) . كما أخذ بمبدأ اغلبية ثلثي دول الجامعة في حالة نظر طلب تعديل الميثاق (م ١٩ من الميثاق) وفي حالة تعيين الامين العام (م ١٢ من الميثاق) .

(٢) في مشروع تعديل الميثاق : ويأخذ أولاً : بالنسبة لصحة انعقاد المجلس الاعلى ومجلس الشؤون السياسية والتنمية والتكامل الاقتصادي وذلك بأن يحضره ثلثا الاعضاء على الاقل . ويأخذ ثانياً : بمبدأ اصدار قرارات هذه المجالس بأغلبية الثلثين وذلك فيما عدا القرارات المتعلقة بالاجراءات والتوصيات فيأخذ بأغلبية الاعضاء (يراجع على التوالي م ٧ فقرة ٣ ، م ٩ فقرة ٢ ، م ١٠ فقرة ٦ ، م ١٢ فقرة ٢ ، م ١٣ فقرة ٤ ، م ١٦ فقرة ٢) ومما لا شك فيه أن توحيد قواعد التصويت بالنسبة لاجهزة الجامعة هي من ابرز معالم التعديل. كما نلاحظ اخيراً أن المشروع يكتفي لصحة انعقاد مجلس الشؤون السياسية ان يحضره اغلبية الاعضاء في حالة انعقاده فوراً لوقوع اعتداء مسلح على احدى الدول العربية (م ١٠ فقرة ٦) .

ح ـ تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية

(١) في الميثاق الحالي ، نلاحظ ما يلي : (أ) ان المادة الخامسة تستبعد الكثير من الخلافات من دائرة التسوية بالطرق السلمية ؛ (ب) ان المجلس لم يكن يتصدى للنزاع ما بين الدول الاعضاء الا اذا لجأ اليه المتنازعون ؛ (ج) ان دور المجلس قاصر على التوسط لدى الدول المتنازعة للتوفيق بينها .

(٢) في مشروع التعديل : (أ) اعطى المشروع للمجلس الاعلى للجامعة ومجلس الشؤون السياسية حق التصدي لأي نزاع يمس الامن والسلم في الوطن العربي ؛ (ب) اعطى المجلس الشؤون السياسية حق تحديد الطرق السلمية الملائمة لحل النزاع ؛ (ج) إلزام الدول المتنازعة بالتدابير المؤقتة التي يراها مجلس الشؤون السياسية والا اعتبرت مخلة

بالتزاماتها تجاه الجامعة وبالتالي عرضة للتدابير القسرية التي قد تصل الى حد وقف العضوية ؛ (د) انشاء لجنة التسوية السلمية وهي لجنة دائمة لمساعدة مجلس الشؤون السياسية في الاضطلاع بمسؤولياته وتشكل برئاسة الامين العام وثلاثة اعضاء يعينهم المجلس لمدة سنتين ؛ (هـ) لمجلس الشؤون السياسية والدفاع استخدام قوات الامن العربية لوقف النزاع .

ط ـ تدابير الأمن الجماعي العربي

(١) في الميثاق الحالي : يقتصر الامر في هذا الصدد على ما تضمنته المادة ٦ وتقضي بأن المجلس يقرر التدابير اللازمة لرفع الاعتداء عن دولة من اعضاء الجامعة دون أن يبين الميثاق ماهية هذه التدابير وكيفية تنفيذها .

(٢) في مشروع التعديل : (أ) يطلب المشروع تعهد الدول الاعضاء بوضع القوات المسلحة اللازمة تحت تصرف الجامعة بناء على توصية مجلس الشؤون السياسية وقرار من المجلس الاعلى وتشكل تلك القوات (القوات المسلحة العربية) اداة لردع الاعتداء ؛ (ب) أوكل مهمة قيادة هذه القوات الى الاجهزة القيادية التي ينشئها مجلس الشؤون السياسية والدفاع .

ي ـ جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة

(١) في الميثاق الحالي : اقتصر على السماح للدول الاعضاء بعقد اتفاقات فيما بينها (م ٩ من الميثاق) والزام الدول الاعضاء بايداع ما تبرمه من اتفاقيات لدى الامانة العامة للجامعة (م ١٧ من الميثاق) .

(٢) في مشروع التعديل : افرد المشروع فصلاً مستقلاً (الفصل السادس) لتنظيم العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة وذلك على النحو التالي : (أ) ضرورة ان تعمل الوكالات المتخصصة وفق الاستراتيجية العامة التي ترسمها اجهزة الجامعة ؛ (ب) ارتباط الوكالات بالجامعة والتنسيق بينها عن طريق مجلس التنمية والتكامل الاقتصادي ؛ (ج) عدم انشاء وكالات متخصصة جديدة الا بموافقة مجلس التنمية والتكامل الاقتصادي . (د) اعطى المجلس الاعلى رقابة غير مباشرة على انشطة الوكالات المتخصصة ممثلة فيما يصدره المجلس من توصيات بدمج تلك الوكالات او الغائها ؛ (هـ) والاهم من ذلك كله تقرير الاولوية لميثاق الجامعة على مواثيق المنظمات العربية المتخصصة .

ك ـ الشخصية القانونية للجامعة وحصاناتها

(١) في الميثاق الحالي : اكتفى بالنص في المادة ١٤ على تمتع اعضاء مجلس الجامعة واللجان والموظفين بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

(٢) في مشروع التعديل : ما أضافه الى احكام الميثاق هو شمول اعضاء الوكالات المتخصصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية وفوق ذلك فقد كفل استقلال العاملين بالجامعة (م ٢٩ فقرة ١ من المشروع) وتعهد الدول الاطراف باحترام صفة الامين العام والامتناع عن السعي الى التأثير في العاملين بالجامعة عند تأدية وظائفهم (م ٢٩ فقرة ٢) .

ل ـ موضوع التمثيل الشعبي

(١) في الميثاق الحالي : خلا الميثاق من فكرة اضفاء الشعبية ومعناها على جامعة الدول العربية .

(٢) في مشروع التعديل : اخذ المشروع تحقيقاً لمعنى الحضور الشعبي في الجامعة بتجميع الاتحادات والهيئات والمؤسسات المهنية باعتبارها جهات شعبية وذلك بالنص على انشاء مجلس يمثل تلك الجهات يسهم في تحقيق اهداف الجامعة، ويختص مجلس التنمية والتكامل الاقتصادي بوضع نظامه الداخلي وتحديد علاقاته بالجامعة .

م ـ تعديل الميثاق

(١) في الميثاق الحالي: يتم التعديل بأغلبية ثلثي الدول الاعضاء (م ١٩ من الميثاق) .

(٢) في مشروع التعديل : يطلب اضافة لأغلبية ثلثي الدول الاعضاء ، أن يصدق على التعديل من ثلثي الدول الاعضاء لاعتبار التعديل نافذاً .

ن ـ المحكمة الادارية

(١) في الميثاق الحالي : خلا الميثاق من الاشارة الى المحكمة الادارية .

(٢) في مشروع التعديل : اضفى المشروع عليها اهمية خاصة بالنص عليها وعلى اختصاصاتها في صلب الميثاق (م ٤٥ من المشروع) ويتم تعيين اعضائها ووضع نظامها الاساسي عن طريق مجلس الشؤون السياسية.

ثالثاً : اقتراحاتنا لتعديل الميثاق الحالي

تضمن الميثاق الحالي ضوابط قانونية لنشاط الجامعة ودورها الرامي الى جعلها اداة تربط بين الدول العربية الاعضاء . ولقد كانت محاولات تعديل احكام ميثاق الجامعة علامات بارزة على الطريق ، وتجسيداً حياً لرغبة الشعب العربي في تدعيم الجامعة العربية وتقوية اجهزتها بطريقة تكفل لها القدرة على تحقيق اغراضها، ومما لا شك فيه ان مستقبل الجامعة ومصيرها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمدى استعداد الدول العربية الاعضاء واستجابتها لمتطلبات التعديل الحالية . **وفي رأيي ان اهم التعديلات هي** :

١ ـ ان الغرض الاساسي في ضوء ما تضمنته المادة الثانية من الميثاق الحالي هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها ، وصيانة استقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . ويتضح من النص المتقدم في شقه الاول ، ان دورها السياسي محدود للغاية ، ولا يمكن معه للجامعة أن تمارس دورها السياسي ، الا في نطاق التنسيق بين مختلف الخطط السياسية للدول الاعضاء . والوقوف بدور الجامعة في المجال السياسي عند هذا الحد يعود علينا بأفدح الاضرار : فمواجهة الاخطار التي تتربص بالامة العربية تتطلب موقفاً سياسياً موحداً في المحافل الدولية كما تتطلب عدم اتباع اية دولة عضو سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او اي دولة منها. ومن ثم فإنني استطيع القول بأن تأكيد عدم انتهاج سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة امر تحتمه الظروف التي تمر بها الامة العربية ، ويتطلب ذلك تعزيزاً يفوق اطار التنسيق بين مختلف الخطط السياسية والمبادرة للعمل على وضع خطة استراتيجية في مجال السياسة الخارجية تكفل للجامعة التعبير الصادق عن اهداف الامة العربية وآمالها، بلوغاً من ذلك الى تحقيق اهداف الجامعة ومقاصدها على المستوى القومي والعالمي .

ويرتبط الشق الثاني من نص المادة الثانية من الميثاق الحالي ، بدور الجامعة نحو البلاد العربية التي ليست عضوافيها، وللأسف يقف النص المتقدم بدور الجامعة نحوها عند حد النظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها . وتعبير « النظر بصفة عامة » تعبير فضفاض رغم ارتباط نجاح الجامعة في نظري بمدى الدور الذي تلعبه الجامعة نحو اهم واخطر ما تواجهه الامة العربية وهي مشكلة تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني ، وتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة ، ولا يمكن ان يقف دور الجامعة ازاء هذه المشكلة بالذات عند مجرد النظر فيها بصفة عامة بل ينبغي التأكيد هنا على اهمية دور الجامعة باعتبارها القيّم على آمال الامة العربية في العمل على تحرير فلسطين وغيرها من الاجزاء العربية الاخرى المحتلة وذلك على الصعيدين: السلمي او العسكري ان اقتضى الامر.

٢ ـ من الطبيعي ان نحكم على دور الجامعة في المستقبل من خلال نظرة قومية تجمع بين ارادة حكومات الدول الاعضاء فيها وشعوب تلك الدول. ولا يكفي لتحقيق ذلك ان تصدر قرارات الجامعة معبرة عن رغبة حكومات الدول الاعضاء فحسب ، بل ينبغي كذلك ان تكون معبرة عن رغبات الشعب العربي وآماله، **ولا يتأتى ذلك الا اذا سمحنا باجراء تمثيل شعبي يأخذ في الحسبان تمثيل الشعب العربي ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال جهاز شعبي يتم اختيار اعضائه** بمعرفة المجالس الشعبية للدول العربية الاعضاء . ومما لا شك فيه أن الجهاز المقترح يتسع لتمثيل الاتحادات والمنظمات غير الحكومية وبهذا وحده تصبح الجامعة معبرة حقاً عن الرأي العام العربي .

٣ ـ لقد حان الوقت لاعطاء الجامعة ـ ممثلة فيما يصدر عن مجلس الجامعة من قرارات ـ سلطة الزام الدول الاعضاء بما تفرضه تلك القرارات . ولا يعد ذلك انتقاصاً من سيادة

الدول الاعضاء : فقد التزمت سلفاً وارتضت احكام الميثاق دستوراً عربياً انطلاقاً من اعتناق فكرة قومية الجامعة وما تهدف اليه من تحقيق مصالح الامة العربية . ولا يتأتى ذلك في نظري الا بقبول مبدأ التصويت وفقاً لقاعدة الاكثرية الموصوفة بنسبة معينة وبحيث يكون القرار الصادر بأكثرية موصوفة ملزماً لكل الدول الاعضاء لا بالنسبة لمن يقبل به فحسب . واذا قدر للتعديل الذي نتبناه من وجهة نظرنا أن يخرج الى حيز التطبيق فلا بد من أن يقترن باعطاء الجامعة مزيداً من السلطات بحيث تستطيع الزام الدول التي لا تستجيب للقرارات الصادرة بالاغلبية بالخضوع لها . ويكن تحقيق ذلك عن طريق اعطاء مجلس الجامعة سلطة اتخاذ ما يراه من اجراءات مناسبة تحول بين تلك الدول وبين استمرارها بعدم الاكتراث بقرارات الجامعة . وبهذا التعديل وحده يمكن لمجلس الجامعة أن يضع ما يصدره من قرارات موضع التنفيذ .

ويرتبط بقواعد التصويت التي ندعو الى تعديلها على النحو المتقدم تشكيل دولتين او اكثر من الدول الاعضاء بالجامعة لهيئة عربية تكّون تنظيماً فيما بيها، وهو بلا شك اتجاه محمود على طريق الوحدة العربية الشاملة بل وتحبذه احكام المادة التاسعة من الميثاق الحالي فما هو العمل بالنسبة لقواعد التصويت الواجب اعمالها لدى قيام مثل هذه الهيئات الفرعية - كما هو الشأن بالنسبة لقيام مجلس التعاون الخليجي وجبهة الصمود والتصدي العربية - ويثير هذا التساؤل مشكلة تمثيل تلك الهيئات امام الجامعة العربية وما اذا كانت الدول المشكلة لها تظل بالرغم من قيام تلك الهيئات اعضاء في الجامعة ام يكون للهيئة ممثل واحد عنها في الجامعة ؟ وقد يترتب على تمتع كل دولة عضو في الهيئة الفرعية بصوت مستقل تشجيع قيام تكتلات داخل الجامعة العربية وهو قد يقوض دعائم الجامعة . ولهذا نرى احتساب صوت واحد للهيئة الفرعية في حال اتفاق الدول العربية المشكلة لها . اما في حالة اختلافها فيحتسب للهيئة الفرعية صوتان احدهما بالموافقة والآخر بالرفض . وبهذا وحده يمكن تدارك الوضع الذي قد ينشأ نتيجة هيمنة الرأي الذي تعتنقه هيئة فرعية متعددة الاطراف .

٤ - ان مستقبل الجامعة فيما يتعلق بدورها الاصيل نحو تأمين سلامة المنطقة ليتطلب انشاء جهاز أمن جماعي عربي . فالعداء مستحكم بين الدول العربية واسرائيل وها هي اليوم تعربد في المنطقة كيفما شاءت وليس هناك من رادع لها، فالحاجة الآن ماسة الى انشاء جهاز امن جماعي عربي يوقف الكيان الصهيوني وساسته عن التمادي في غيهم . ولا ينبغي الوقوف بدور هذا الجهاز عند هذا الحد بل يتعين كذلك اعداده لتحمل مسؤوليات حماية المشروعات العربية وثرواتها الطبيعية بحيث ينهض هذا الجهاز كقاعدة للدفاع عن النفس ضد اي عدوان داخلي او خارجي .

وحينما نتحدث عن جهاز الامن الجماعي العربي فإننا نعني بذلك ضرورة العمل على انشاء قيادة عسكرية مشتركة تضم تحت لوائها وحدات عسكرية وطنية من الدول العربية الاعضاء وان تكفل لها الامكانات الفنية والمالية كلها .

٥ - ان الاساليب التقليدية مثل الوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، لتسوية المنازعات سلمياً فيما بين الدول العربية لم يعد يتناسب مع ازدياد عدد الدول العربية الاعضاء بالجامعة . ولهذا لم يعد كافياً مواجهة المنازعات بين الدول العربية الاعضاء بالحلول التي تضمنتها المادة الخامسة من الميثاق الحالي . فهي اولاً تستبعد من تلك الخلافات ما يتعلق منها باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها . وما عدا ذلك من الخلافات يتصدى له مجلس الجامعة بالوساطة او التحكيم الاختياري ومما لا شك فيه ان مقدرة الجامعة على تسوية الخلافات العربية سلمياً هي المعبر الوحيد لتحقيق اهداف الجامعة العربية على المستوى العربي والدولي . وفي رأيي أن تسوية المنازعات التي قد تنشب بين الدول الاعضاء يتطلب تعديل الميثاق على نحو يتعين معه الاخذ بالتحكيم الاجباري ويأتي بعد ذلك على قمة الضوابط لتحقيق التسوية السلمية ضرورة انشاء محكمة عدل عربية والتي طال انتظارنا لها كثيراً . وارى ان يكون اختصاص هذه المحكمة الزامياً في جميع الحالات والا كان في انشائها مجرد تكرار لاجهزة اخرى بالجامعة .

٦ - ان رابطة القومية التي تربط بين البلدان العربية تحتم استمرار عضوية الدول العربية في الجامعة . وهذا المفهوم يتعارض تماماً مع احكام المادة ١٨ من الميثاق الحالي والتي تقضي بفصل اي دولة عربية عن الجامعة في حالة عدم قيامها بواجباتها . ولو سلمنا جدلاً بأن هناك اخلالاً من جانب دولة عضو باحكام الميثاق فالرأي عندي ان الاكتفاء حيالها باصدار قرار باجماع الدول الاخرى على فصل تلك الدولة عن الجامعة يقوض بنيان الجامعة من اساسه . ولنا أن نتساءل هنا عن موقف الجامعة ازاء الدولة المفصولة وموقف الاخيرة من الجامعة ، فمما لا شك فيه اننا نستبعد تماماً استمرار إعمال قرار بفصل دولة عربية عن الجامعة الى ما لا نهاية ، بخاصة اذا ما تبدلت الظروف التي أدت الى استصدار قرار بفصل تلك الدولة . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإنني أرى من واجب الجامعة أن تسعى حثيثاً نحو العمل على اعادة تلك الدولة الى الصف العربي .

خاتمة

إن روح القومية العربية وحتمية الوحدة العربية تتطلبان اليوم أكثر من اي وقت مضى السير قدماً نحو التقدم المتواصل . ولا بد من أن يحكمنا في تقدمنا دستور عربي نحتكم اليه . ومن هنا أقول بأن المرجو ادخاله على ميثاق الجامعة العربية لا يقف عند حد التعديل فحسب . فالظروف العربية الراهنة تدفعنا الى تغيير احكام الميثاق تغييراً جذرياً، وهو امر يتفق عليه الجميع وكان ذلك ايضاً هو طابع مناقشات لجنة ممثلي الدول العربية الاعضاء . وقد انتهت بالفعل الى تغيير احكام الميثاق كلياً . وحتى يستكمل التغيير شرعيته القانونية اشير الى ان نص المادة (١٩) من الميثاق الحالي والتي تتطلب موافقة ثلثي الدول الاعضاء على التعديل ، لا تنهض سنداً قانونياً كافياً لاجراء التغيير المرتقب . فالتغيير يجب

ان يكون كلياً كما أشرنا من قبل ويتطلب ذلك في نظري ضرورة اسناد هذا التغيير الى اجماع ارادة الدول العربية الأعضاء في الجامعة . فالتغيير المرتقب في نظري ، ايذان بمولد ميثاق جديد ، يحقق للامة العربية طموحات الشعب العربي وآماله . وهذا ما يتطلب اجماع آراء الدول العربية الاعضاء .

المراجع

كتب

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة المعاهدات . **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية** . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

جامعة الدول العربية . **ميثاق جامعة الدول العربية ، ٢٢ / ٣ / ١٩٤٥** .

الدقاق ، محمد السعيد . **النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية ودورها في ارساء قواعد القانون الدولي** . تقديم محمد طلعت الغنيمي . القاهرة : منشأة المعارف ، ١٩٧٣ .

الغنيمي ، محمد طلعت . **جامعة الدول العربية : دراسة قانونية وسياسية** . الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤ .

ـــ . **الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي** . القاهرة : منشأة المعارف ، ١٩٧٤ .

وثائق :

« بروتوكول الاسكندرية ، ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٤ .» . (القاضي بانشاء جامعة الدول العربية)

« مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية .» . (اعداد اللجنة العامة المشكلة بمعرفة الامانة العامة)

القسم الثاني

المجالات الاساسية لنشاط الجامعة العربية

الفصل الرابع

الدور السياسيّ للجامِعَة العَربيّة في استقلال بعض الاقطار العَربيّة وفي القضيّة الفلسطينيّة

حسن نافعة

مقدمــة

القضية الفلسطينية جزء من قضية اوسع هي القضية الاستعمارية . واذا كانت حركات التحرر في الوطن العربي قد استطاعت ان تحقق الاستقلال السياسي للبلاد العربية باستثناء فلسطين ، فإن فلسطين كانت ولا تزال هي المحك الرئيسي لقدرة الجامعة العربية على بلورة عمل عربي مشترك قادر على مواجهة التحدي الذي فرضه الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين . ذلك ان التحدي الذي مثلته قوى الصهيونية العالمية بالتعاون مع الاستعمار التقليدي - الذي زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي - ثم مع الولايات المتحدة التي تعهدتها بعد ذلك بالرعاية بعدما آلت اليها قيادة المعسكر الغربي ، كان أكبر من أن تواجهه حركة التحرر الفلسطينية وحدها . فالى اي مدى يعد النجاح الذي تحقق في حصول الاقطار العربية على استقلالها السياسي نجاحاً للجامعة العربية وما هو نصيب الجامعة من مسؤولية الفشل الذي منيت به القضية الفلسطينية ؟ هذا هو التساؤ ل الاساسي الذي يحاول هذا البحث الاجابة عنه .

والواقع انه لا توجد اي دراسة علمية تحليلية لدور الجامعة العربية في هذا الصدد ويغلب الطابع السردي الوصفي او الطابع العقائدي التبريري على الكتابات التي تناولت دور الجامعة العربية عموماً . فالبعض ينكر هذا الدور تماماً ، مدعياً ان القضاء على الاستعمار قد تم خلال جهد حركات تحرير لم تخلقها الجامعة العربية واقتصر دعم الجامعة لها على خطب وتصريحات عديمة التأثير والفاعلية ، فضلاً عن ان الظاهرة الاستعمارية نفسها وقعت في مأزق تاريخي نتيجة تطاحن القوى الاستعمارية فيما بينها من ناحية ، واضمحلال دور اوروبا في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وسيطرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عليه من ناحية اخرى . اما البعض الآخر فإنه على النقيض من ذلك يعظم هذا الدور ويضفي عليه نوعاً من القداسة مدفوعاً في ذلك باعتبارات لا تتعلق بالتقويم الموضوعي لدور الجامعة العربية ولكن باعتبارات اخرى سياسية وايديولوجية .

وفي تقديري ان التحليل الموضوعي لدور الجامعة العربية في هذا الصدد ينبغي ان يبدأ اولاً بوضع القضية في اطارها الصحيح الذي يحدد طبيعة حركات التحرر في الوطن العربي وعلاقاتها بمفاهيم القومية العربية والوحدة العربية التي حاولت الجامعة العربية بدرجة ما أن تعبر عنها . وهذا يقتضي ان نوضح حقيقتين :

الحقيقة الاولى : تتعلق بالتباين بين الفكر القومي العربي الوحدوي وحركات التحرير السياسية العربية . فعلى الرغم من أن الفكر القومي العربي بدأ يتبلور مع اضمحلال الامبراطورية العثمانية وبدء الهجمة الاستعمارية الاوروبية على الوطن العربي الذي انتشر بدرجات متفاوتة في اوساط المثقفين في كل الاقطار العربية، فإن هذا الفكر لم يترجم في حركة سياسية موحدة تنسق نضالها على مستوى الوطن العربي كله . وقد ساعد على ذلك ان هذه الهجمة لم تتم من جانب دولة واحدة وانما شاركت فيها دول اوروبية عديدة كما انها لم تتم في وقت واحد . ومارست كل دولة استعمارية اسلوباً مميزاً في ادارة شؤون المناطق العربية التي خضعت لها لفترات متباينة . وهكذا فرضت ظروف النضال ضد الاستعمار في كل قطر عربي انبثاق حركات تحرر مستقلة اصبح لكل منها منطقها الخاص وديناميكيتها الخاصة ، واحرزت نجاحات متفاوتة طبقاً لظروف الواقع الاجتماعي الخاص بكل منها . فبينما تمكن بعض الاقطار العربية بقيادة البورجوازية الوطنية من الحصول على استقلالها السياسي في مراحل مبكرة انفصلت فيها مرحلة التحرر الوطني عن مرحلة التحرر الاجتماعي والاقتصادي، نجد ان هاتين المرحلتين قد تداخلتا في اطار حركات التحرر التي اندلعت في اقطار عربية اخرى بقيادة قوى ثورية اجتماعية جديدة . فحركات التحرر في الوطن العربي بدأت اذن قبل ان تقوم الجامعة العربية وتستمر في وجودها .

الحقيقة الثانية : تتعلق بطبيعة الجامعة العربية وعلاقتها بحركات التحرر في الوطن العربي . فالجامعة العربية قامت على اكتاف عدد من الاقطار العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها السياسي من الناحية الشكلية في الوقت الذي كانت فيه الاقطار العربية الاخرى لا تزال خاضعة للاستعمار . لكن الواقع ان الدول المؤسسة للجامعة العربية لم تكن قد استكملت بعد كل مقومات استقلالها السياسي ، فقد كانت قوات الاحتلال لا تزال قابعة في معظمها . وجاءت الصيغة التي قامت عليها الجامعة العربية مكرسة للتجزئة . فهي صيغة للتعاون الاختياري بين الدول الاعضاء وليست خطوة على طريق الوحدة التي تطلعت اليها الجماهير العربية ، كما انها صيغة حكومية محضة لم تفسح المجال في اي من اجهزتها لأي تمثيل شعبي . وهكذا لم تكن الجامعة العربية مركزاً للتفاعلات الاجتماعية في الوطن العربي وإنما كانت ولا تزال مجرد مركز للتنسيق بين السياسات العربية الرسمية . لكن هذه السياسات العربية الرسمية نفسها كانت ولا تزال عرضة لتقلبات وهزات شديدة نتيجة تقلصات الحركة الاجتماعية داخل كل قطر عربي بسبب غياب المؤسسات القادرة على ضبط ايقاع الحركة الاجتماعية وتحديد مسالك سيرها دون عوائق . وفي ظل هذا الاطار، فقد ارتبط النظام الاقليمي العربي بشبكة معقدة من انماط التفاعلات الرسمية وغير الرسمية ـ العامة والجزئية ـ ولم تكن الجامعة العربية سوى احد خطوط هذه الشبكة ولم تمثل قطّ دور المركز المنظم لها .

في هذا الاطار المعقد من نمط التفاعلات العربية يصعب توضيح الدور الحقيقي الذي مثلته الجامعة العربية لتمكين بعض الاقطار العربية من الحصول على استقلالها وكذا دورها حول القضية الفلسطينية . يضاف الى ذلك عدد من الصعاب العملية التي تكتنف مثل هذه الدراسة . فمعظم مداولات اجهزة الجامعة في المسائل السياسية هي مداولات سرية وبالتالي يصعب الاطلاع عليها لتحديد مواقف الدول العربية من القضايا المعروضة تحديداً دقيقاً . بل ان عدداً كبيراً من القرارات في هذه المسائل كانت قرارات سرية . فضلاً عن ذلك فإن آلاف القرارات التي صدرت من الجامعة العربية حول هذا الموضوع ليست مرتبة ومنظمة بشكل يمكن الباحث من الرجوع بسهولة الى هذه القرارات[1] .

وأخذاً في الاعتبار هذه الصعاب العلمية والعملية تبدأ دراستنا بتحليل موقف ميثاق الجامعة العربية من قضايا التحرر والاستقلال والتصدي للاستعمار في الوطن العربي ثم نحاول بعد ذلك ان نلقي الضوء على طبيعة الدور الذي مثلته الجامعة العربية في هذه القضايا، وسنفرد قسماً خاصاً لدور الجامعة العربية في القضية الفلسطينية .

اولاً : موقف ميثاق الجامعة من قضايا الاستقلال وتصفية الاستعمار

لم يشر بروتوكول الاسكندرية او ميثاق جامعة الدول العربية صراحة الى الاستعمار او الاحتلال ، فلم يرد ذكر اي من هاتين الكلمتين مطلقاً في اي موضع . اما كلمة الاستقلال فقد ورد ذكرها في اكثر من موضع في الميثاق ولكن في سياق محدد هو سيادة الدول الاعضاء بالجامعة . فقد نصت المادة الاولى على ان « تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق . . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعة . . . » كذلك وردت كلمة الاستقلال في المادة الثانية من الميثاق حين نصت على ان « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها » . ثم وردت كلمة الاستقلال في اكثر من موضع في الملحق الخاص بفلسطين ، بما يفيد ان استقلال فلسطين واستقلال الدول العربية الأخرى امر لا شك فيه وانه نظراً لظروف فلسطين الخاصة والى ان يتمتع القطر الفلسطيني باستقلاله فإنه يتعين ايجاد رابطة خاصة بين فلسطين ومجلس الجامعة . اما الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة فلم يرد فيه ذكر لكلمة الاستقلال مطلقاً . ولم يختلف موقف بروتوكول الاسكندرية في هذه المسألة كثيراً عن موقف الميثاق اللهم الا فيما يتعلق بلبنان ، فقد افرد بروتوكول الاسكندرية قراراً خاصاً بلبنان تعترف فيه الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة « باحترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة » .

هذا هو الاطار العام الذي تحدث فيه ميثاق جامعة الدول العربية عن قضايا الاستقلال .

(١) بطرس بطرس ـ غالي ، « العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية ، » **السياسة الدولية** ، السنة ٦ ، العدد ٢٠ (نيسان / ابريل ١٩٧٠) ، ص ٦ .

ويلاحظ ان هذا الاطار كان اطاراً عاماً غير محدد ولا ينطوي على اي التزامات واضحة سواء فيما يتعلق بتحديد مضمون الاستقلال الفردي او الجماعي الذي يتعين على الجامعة ان تعمل على تحقيقه بالنسبة للدول الاعضاء في الجامعة،او فيما يتعلق بالتزامات الجامعة العربية تجاه الاقطار العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد وقت قيام الجامعة .

١ ـ ميثاق الجامعة العربية وقضايا استقلال الدول العربية الاعضاء

نص ميثاق الجامعة العربية صراحة على ان احد أهداف الجامعة الاساسية هو صيانة استقلال الدول الاعضاء والمحافظة على سيادتها . غير ان الميثاق لم يوضح بالضبط ما هو المقصود بالاستقلال . والمعروف ان الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية كانت رغم تمتعها بالاستقلال الشكلي وقت قيام الجامعة لا تزال في معظمها تعاني استمرار وجود قوات احتلال على ارضها . فلم يوضح الميثاق مثلاً ما اذا كان الاستقلال الذي تهدف الجامعة العربية للمحافظة عليه هو ذلك النوع من الاستقلال الذي كان قد تحقق فعلاً وسمح للدول التي تمتعت بانشاء منظمة اقليمية ، ام ان الجامعة العربية ستعمل متضامنة لتحقيق المزيد من الاستقلال للدول الاعضاء . ولم يشر الميثاق الى موضوع القواعد العسكرية الاجنبية وما اذا كان وجود مثل هذه القواعد يمثل انتقاصاً للسيادة او مساساً بها . والمعروف ان وجود مثل هذه القواعد قد اصبح فيما بعد احد محاور الخلاف الرئيسية بين الانظمة التقليدية في الوطن العربي والانظمة الثورية بقيادة عبد الناصر . ولم يتعرض الميثاق للبعد الاقتصادي للاستقلال ولا ما اذا كان يتعين على الجامعة أن تساعد الدول الاعضاء في المحافظة على استقلالها وسيادتها من خلال تدعيم استقلالها الاقتصادي وتمكينها من تحقيق سيطرتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية . ومن ناحية ثالثة فلم يتعرض الميثاق لموضوع الاستقلال الجماعي للدول الاعضاء وهو مفهوم يختلف قليلاً عن مفهوم الامن الجماعي . . . فالامن الجماعي يعني التضامن المشترك لرد اعتداء يقع على دولة من الدول الاعضاء ولكن الاستقلال الجماعي يعني التضامن المشترك لدعم استقلال كل دولة فردياً ودعم استقلال دول الجامعة بشكل جماعي . . . واول مقتضيات الاستقلال الجماعي هو عدم السماح لأي دولة من الدول الاعضاء بالاشتراك في احلاف عسكرية مع دول من خارج الجامعة . والواقع ان ميثاق جامعة الدول العربية لم يتعرض بتاتاً لهذه المسألة ولم يوضح ما اذا كان من حق الدول الاعضاء في الجامعة أن تدخل في احلاف عسكرية مع دول اخرى خارج نطاق الجامعة . واذا كانت مأساة فلسطين قد أدت الى استكمال نصوص الميثاق بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ٣ ايار / مايو ١٩٥٠ ، فإن هذه المعاهدة كان يمكن لها أن تكون اداة فعالة من ادوات حفظ وصيانة الاستقلال الجماعي للدول الاعضاء لو انها كانت قد اتخذت موقفاً محدداً من قضية الاحلاف العسكرية مع دول من خارج المنطقة ، ولكن المعاهدة شأنها شأن الميثاق لم تحرم على الدول الاعضاء صراحة الدخول في معاهدات او احلاف عسكرية مع دول خارج نطاق الجامعة . ولا نستطيع ان نعتبر ان نص المادة العاشرة من المعاهدة والقائل بأن « تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد اي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكاً يتنافى مع اغراض هذه المعاهدة » ، هو تحريم صريح

وان كان من الممكن تفسيره على انه تحريم ضمني . وعلى اي حال فقد ادت محاولات الدول الاستعمارية لجر عدد من الدول العربية ، وبالذات العراق ، الى مخططات الدفاع الغربية الى تجميد معاهدة الدفاع المشترك[٢] .

وجدير بالذكر ان صيانة استقلال الدول الاعضاء وحفظ سيادتها اعتبرهما ميثاق الجامعة احد اهدافه الاساسية ،قصد منه تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الدول الاخرى خارج نطاق الجامعة كما قصد منه ايضاً وعلى وجه الخصوص استقلال كل دولة في مواجهة الدول الاخرى الاعضاء . وقد كان ميثاق الجامعة حريصاً كل الحرص على تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الجامعة نفسها ووجوب احترام الجامعة لسيادة الدول الاعضاء ونظم الحكم القائمة فيها . ولم يقيد الميثاق هذه السيادة بأي قيد حقيقي ، واصبحت الجامعة شبه رابطة للتعاون الاختياري . ولذلك فإنه يمكن القول دون تجاوز ان المفاهيم الخاصة بالقواعد العسكرية الاجنبية ، والاستقلال الاقتصادي والاحلاف العسكرية تركت لتقدير كل دولة على حدة . ويتضح هذا بشكل جلي من خلال نظام قمع العدوان الذي نص عليه ميثاق الجامعة . فالحال الوحيدة التي اعتبرها الميثاق مساساً باستقلال الدولة العضو وسيادتها والتي تصلح لأن تكون مسوغاً لتدخل مجلس الجامعة هي حال الاعتداء على الدولة العضو . فقد نصت المادة السادسة على انه « اذا وقع اعتداء من دولة على دولة اخرى من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً . . . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الاجماع رأي الدولة المعتدية » . ويلاحظ انه لكي تتدخل الجامعة يتعين ان تطلب الدولة المعتدى عليها ذلك صراحة من مجلس الجامعة .

ومع ذلك فإن الدولة المعنية هي وحدها صاحبة الكلمة في تقرير ما اذا كان هناك اعتداء عليها وعدم اعتداء وما اذا كانت ترحب بتدخل الجامعة . ولم يحدد الميثاق مفهوماً واضحاً للعدوان وبالتالي فقد ترك سلطة تقديره للدولة المعتدى عليها . وايضاً لمجلس الجامعة عندمناقشة العدوان الذي تعرضت له احدى الدول الاعضاء[٣] . وعلاوة على ذلك لم يحدد الميثاق التدابير التي يمكن ان تتخذ لقمع العدوان ولم يوضح العقوبات التي توقع على المعتدي ، ولا المساعدات التي تقدم للدول التي تتعرض للعدوان كما انه لم ينشىء الاداة القادرة على تنفيذ تدابير القمع وبصفة خاصة اذا ما تعلق الامر باستخدام القوة المسلحة وترك ذلك لتقدير مجلس الجامعة ايضاً[٤] . واذا كانت معاهدة الدفاع المشترك قد تلافت بعض قصور الميثاق في هذا الصدد الا ان هذه المعاهدة لم توضع في الواقع موضع التنفيذ مطلقاً .

(٢) سيد نوفل ، **العمل العربي المشترك : ماضيه ومستقبله** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨)، الكتاب الاول .

(٣) مفيد محمود شهاب ، معدّ ، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٨٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

٢ - الميثاق وقضايا استقلال الاقطار العربية الاخرى

لم يشر ميثاق جامعة الدول العربية صراحة الى حق الاقطار العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها وقت قيام الجامعة في الاستقلال او في تقرير المصير. كما لم يشر الميثاق الى أي التزام محدد من قبل الجامعة العربية تجاه هذه الاقطار . فحين حددت المادة الثانية من الميثاق اهداف الجامعة والمجالات التي يمكن فيها تحقيق التعاون المشترك بين الدول الاعضاء فيها لم يتضمن هذا الحصر اي نص على ان من اهداف الجامعة العمل على مساعدة الدول العربية الأخرى في الحصول على استقلالها او دعم حركات التحرير فيها ، واكتفت هذه المادة بنص عام هو « النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » . ويلاحظ ان هذا هو النص الوحيد الذي خول الجامعة العربية اختصاصاً عاماً بالنظر في شؤون البلاد العربية دون ان تقتصر هذه الشؤون على الدول الاعضاء بالجامعة .

وقد عزز هذا النص بنص آخر ورد في المادة الرابعة من الميثاق يتيح للبلاد العربية الاخرى ان تشارك في اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتي نص الميثاق على تشكيلها في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية . . . الخ . ولكن ما يضعف من هذا النص انه ورد في صورة اختيارية باعتباره حقاً للمجلس ، اذ جاء منطوق هذا النص كالتالي : « يجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها اعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها اشتراك هؤلاء الممثلين وقواعد التمثيل . . . » ، اي ان هذا التمثيل لا تتوافر له الصفة الدائمة او المؤسسية وانما هو تمثيل مؤقت وقاصر على الاحوال التي يرى فيها المجلس ضرورة ذلك . والمعروف ان المجلس يتخذ قراراته باجماع الدول الاعضاء وهذا ما يمكن أن يحد او يعوق من نطاق مشاركة الدول غير الاعضاء في نشاط الجامعة .

غير ان الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة ، وهو احد الملاحق التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق ، قد تدارك هذا القصور حين نص على انه « نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله . . ولأن اماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها . فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً للتعرف الى حاجاتها والى تفهم امانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على اصلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من اسباب » . ونظراً لأن التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال كانا من اعز اماني تلك الدول في ذلك الوقت فإنه يمكن القول دون تجاوز ان الميثاق قد حث مجلس الجامعة على الّا يدخر وسعاً في مساعدة الدول العربية غير الاعضاء **بالطرق السياسية** لتحقيق ما تتطلع اليه من استقلال . نخلص من هذا ، الى ان ميثاق الجامعة العربية لم يحدد موقفاً مبدئياً وصريحاً من قضايا الاستقلال في الوطن العربي . فلم ينص على حق الجماهير العربية الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها او ينص صراحة على ان من بين اهداف الجامعة العمل على تحقيق الاستقلال للاقطار العربية الاخرى

تمهيداً لانضمامها الى الجامعة . وبالتالي فلم يقرر الميثاق خلق ميكانيزمات مؤسسية خاصة بتصفية الاستعمار في الوطن العربي ، والتعامل مع المشكلة الاستعمارية وانما اكتفى بنصوص عامة تخول مجلس الجامعة حق النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها وبالتعاون مع الدول العربية الأخرى غير الاعضاء في الجامعة دون ان يوضح شكل هذا التعاون او درجة كثافته . وانما ترك هذا التعاون للظروف التي ستنشأ في المستقبل ، وما يمكن أن تسفر عنه مداولات الجامعة طبقاً لكل حال على حدة وفي حدود ما توافق عليه الدول الاعضاء في الجامعة في ظل الامكانات والبدائل المتاحة . وان كان النص على الطرق السياسية وحدها يوحي باستبعاد ما عداها من وسائل .

ويعتبر موقف ميثاق الجامعة العربية من المشكلة الاستعمارية متخلفاً اذا ما قيس بموقف ميثاق الامم المتحدة . فقد نص ميثاق الامم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها كقاعدة عامة تمثل المبدأ الاساسي الذي تحتكم اليه الامم المتحدة في هذا الشأن . ووضع الميثاق قواعد خاصة بنظام الوصاية وانشأ مجلساً للوصاية ثم وضع قوانين خاصة بالدول التي لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي وقت قيام الامم المتحدة . وقد استطاعت دول العالم الثالث استناداً الى هذه الاحكام ان تبني موقفها وان تكثف من نشاطها المعادي للاستعمار الى ان تمكنت من خلق لجنة تصفية الاستعمار واعتبار الاستعمار عملاً منافياً للقانون الدولي بل ان تقدم المساعدات السياسية وغيرها لبعض حركات التحرر في العالم .

غير ان ضعف أحكام ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الصدد لم يحل في الواقع دون قيام الجامعة العربية بدور نشط في مكافحة الاستعمار في الوطن العربي والتصدي له ، وقد تجلى هذا الموقف في تأييد الدول الاعضاء في مطالبيها تجاه الدول الاستعمارية ، وتبنّي قضاياها الوطنية ، وايضاً في مناصرة حركات التحرر التي اندلعت في كل الدول العربية دون استثناء وهو ما سنتعرض له في القسم التالي .

ثانياً : دور الجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية

يمكن ، نظرياً على الاقل تصور دور اي منظمة اقليمية في مكافحة الاستعمار من خلال سلسلة من الاجراءات تتصاعد تدريجياً حتى تصل الى درجة المواجهة الجماعية مع القوى المعتدية او الاستعمارية . يمكن أن نتصور مثلاً قيام المنظمة بدور تمهيدي لتهيئة مناخ افضل للقوى الوطنية لتمكينها من المطالبة بالاستقلال ، كأن تتصدى اولاً للمؤامرات الرامية الى طمس الصفة القومية او اضعافها . وقد حاولت الجامعة العربية ان تقوم بهذا الدور في فلسطين كما سنوضح في القسم الثالث . ولكنها حاولت ان تمثله ونجحت في هذا في مناطق عربية اخرى كأقطار الخليج مثلاً . كذلك يمكن للمنظمة ان تمثل دور الوساطة لجمع فصائل المقاومة ضد الاستعمار وتوحيد جهودها او التصدي لمخططات التقسيم ومحاولات التجزئة ، وقد قامت الجامعة العربية بهذه الادوار في ليبيا وفي اليمن الجنوبية . كذلك يمكن تصور قيام المنظمة بدور سياسي لكسب تأييد دولي لحركات التحرر ، وقد مثلت الجامعة هذا الدور في كل الاقطار العربية دون استثناء . كما قد خطت المنظمة

خطوات عملية نحو تقديم الدعم المالي والمعونة العسكرية لحركات التحرر ، وقد حاولت الجامعة تمثيل هذا الدور في القضية الجزائرية . وقد تذهب المنظمة الى حد محاولة تنظيم نوع من العقاب الجماعي ضد الدولة الاستعمارية او الدولة المعتدية على استقلال احدى الدول الاعضاء كأن تقطع معها العلاقات الدبلوماسية ، او تفرض عقوبات اقتصادية ضدها ، او اعلان الحرب عليها ، وهذا اقصى ما يمكن أن تذهب اليه . وسنحاول هنا أن نعرض لجانب من الادوار التي مثلتها الجامعة العربية لتحقيق استقلال الاقطار العربية غير الاعضاء في الجامعة او تدعيم استقلال الدول الاعضاء .

١ ـ دور الجامعة العربية في استقلال الاقطار العربية المحتلة

اعتبرت الجامعة العربية نفسها طرفاً أساسياً في القضايا المتعلقة باستقلال الاقطار العربية الواقعة تحت الاستعمار ، وكانت تلك القضايا هي احد محاور اهتمامها الرئيسي منذ بدأت تمارس نشاطها . وقد حاربت الجامعة العربية وفي حدود امكاناتها والظروف الدولية السائدة على جبهتين : الجبهة القومية العربية وتمثل دورها في محاولة التصدي لمخططات التجزئة او طمس معالم العروبة في عدد من الاقطار العربية ثم تدعيم نضال حركات التحرر العربية سواء بتوحيد فصائلها ام بدعمها السياسي والعسكري ، والجبهة العالمية عن طريق الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية لدعم حركات التحرر العربي وتنسيق مواقف الدول العربية في هذه المحافل او القيام بعمل جماعي ضد الدول الاستعمارية .

أ ـ على الصعيد القومي العربي

حاولت الجامعة العربية منذ نشأتها التصدي لأي مخططات ترمي الى تغيير الهوية العربية لأي جزء من اجزاء الوطن العربي الكبير وتنبيه الامة العربية الى ما يحاك ضدها من مؤامرات ، وكان ابرز مثل على ذلك اهتمامها منذ نشأتها بالسياسات الصهيونية الرامية الى تهويد **فلسطين** كما سنشير الى ذلك في القسم الثالث . ولكنّ هناك مثلاً آخر بارزاً هو المخططات التي هدفت الى طمس عروبة **الخليج والامارات العربية** ، وخصوصاً امارات الساحل العُماني . وقد كانت هناك هجرة منظمة الى هذه المناطق ، ولم تكن هذه الهجرة بمعظمها عفوية او بنت الحاجة الاقتصادية البريئة للدول المجاورة ، ولكن هذه الهجرة كانت تتحرك خلال خطة محسوبة تقودها ايران لطمس الشخصية العربية للمنطقة . وقد تكاثرت هذه الهجرة التي ضمت الى جانب العناصر الايرانية عناصر باكستانية وهندية وافغانية واثيوبية الى جانب عناصر افريقية اخرى الى درجة كادت تهدد الطابع العربي للمنطقة . وقد بدأ هذا التهديد يأخذ طابعاً مأساوياً بعدما ظهرت نيات ايران التوسعية في المنطقة وخصوصاً بعد قيامها بانزال قوات بحرية في جزيرة ابو موسى التابعة لامارة الشارقة . وسرعان ما ارسلت الجامعة العربية بعثة لتقصي الحقائق في امارات الخليج عام ١٩٦٤ . واوضح تقرير هذه البعثة(٥) ان هناك هجرة غير مشروعة تشجعها بريطانيا ، وان هذه الهجرة الواسعة تهدد

(٥) « تقرير البعثة العربية عن زيارتها لامارات الخليج ، ١٠ / ١١ / ١٩٦٤ ، » ملحق رقم ٢ .

عروبة المنطقة ، كما اوضح التقرير ان هناك مشاكل وصراعات بين امراء المشيخات ، وان بريطانيا لم تقم بأي اصلاحات تذكر في المنطقة . عندئذ بدأت الجامعة دعم روابطها بمشايخ المنطقة بعدما نبهتهم الى تلك الاخطار ، واسفر التعاون بينهم وبينها في هذا المجال على انشاء مكتب لجوازات السفر واتخاذ بعض الاجراءات الخاصة بانهاء الاقامة بالنسبة للمهاجرين الذين تسللوا الى البلاد بطرق غير مشروعة . كما قامت الجامعة بارسال بعثات فنية لدراسة ما يمكن أن تقدمه الجامعة من مساعدة للنهوض بالمنطقة عمرانيا واقتصاديا ، وتم الاتفاق على انشاء مكتب للتنمية تابع للجامعة العربية .

وقد قاومت بريطانيا هذه الخطط وضغطت على حكام المنطقة لسحب موافقاتهم السابقة عليها ، ولكن وفي اي حال ، اجبرت بريطانيا على مراجعة سياستها والبدء في اصلاحات مهمة . وبصرف النظر عن نجاح خطط الجامعة في مواجهة السياسة البريطانية او عدم نجاحها ، فقد ادى نشاط الجامعة ودون جدال الى توجيه قدر كبير من اهتمام الدول العربية للمنطقة والسعي بكل السبل للمحافظة على هويتها باعتباره عملاً قومياً من الدرجة الاولى . وكان ذلك بدء التحرك نحو الاستقلال في اطار المحافظة على الهوية(٦) . وفي مناطق اخرى من الوطن العربي تصدت الجامعة العربية لمحاولات التجزئة . والمثل البارز هو **ليبيا** ، فقد رفضت الجامعة العربية الاقتراحات البريطانية الايطالية الخاصة بتجزئة ليبيا وتقسيمها الى ثلاث مناطق ، تسند ادارة احداها (برقة) الى بريطانيا والاخرى (فزان) الى فرنسا والثالثة (طرابلس) وتسند الى ايطاليا ، وهو الاقتراح الذي حاولت بريطانيا بالاتفاق مع ايطاليا تمريره داخل الامم المتحدة بعد فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في الاتفاق على مستقبل ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية . ولو كان قد نجح هذا الاقتراح لكان من الارجح ان تكون ليبيا الآن عبارة عن ثلاث دول مستقلة . وقد تصدت الجامعة العربية لهذا المخطط وكانت وسيلتها الاساسية في ذلك هو العمل على لم شمل الاحزاب السياسية في ليبيا وتوحيد كلمتها على أساس وحدة ليبيا واستقلالها(٧) .

وحاولت الجامعة العربية القيام بهذا الدور التوحيدي ايضاً لمصلحة النضال في **جنوب اليمن** فوقفت الى جانب المملكة اليمنية ضد الاعتداءات البريطانية على محميات الجنوب وارسلت بعثات متتالية الى اليمن عام ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، وقاومت المخطط البريطاني الذي هدف الى انشاء اتحاد فيدرالي يضم جميع الامارات الشرقية والغربية بما فيها عدن ولكنها لم تستطع وقفه . وعندما اندلعت الثورة ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل ناصرت الجامعة كفاحها المسلح وقامت بجهد كبير لتوحيد فصائل المقاومة فيها . فدعت الامانة العامة ممثلي الهيئات الوطنية في الجنوب

(٦) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، **امارات الساحل العماني : دولة الامارات العربية ، دراسة مسحية شاملة** (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) .

(٧) انظر : محمد علي رفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا التحرير** (القاهرة : الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧١) ، ص ٢٥ ـ ٤٠ .

المحتل الى عقد مؤتمر شعبي بمقرها في القاهرة لتوحيد صفوفها قبل وصول اللجنة الدولية التي اوفدتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة الى القاهرة في تموز / يوليو ١٩٦٤ ، كما قامت الجامعة بتأليف لجنة برئاسة الامين العام « للعمل على توحيد جهود المناضلين الوطنيين في الجنوب المحتل . . واقتراح خطة عربية موحدة لتأييد حركة التحرير الوطني في المنطقة ودعمها » . واسفرت جهود الجامعة وامينها العام في هذا المجال عن اجتماع لعدد من فصائل المقاومة اليمنية بالقاهرة وصدر بيان تلاه عبد القوي مكاوي في مؤتمر صحافي عقد في مقر الجامعة بالقاهرة في ٢٠ آذار / مارس ١٩٦٤ ، أعلن فيه انصهار هذه القوى في تنظيم ثوري واحد هو « جبهة تحرير الجنوب اليمني » ، ولكن على الرغم من اعتراف مجلس الجامعة بهذه الجبهة باعتبارها الممثل الحقيقي للشعب في جنوب اليمن فإن القتال ما لبث ان اندلع بينها وبين الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي . واستمرت جهود الجامعة في محاولة رأب الصدع واتخذ مجلس الجامعة قراراً في ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ناشد فيه جميع القوى والعناصر الوطنية للعمل على وقف القتال وكلف الامين العام بتوجيه الدعوة فوراً لجميع القوى الممثلة لشعب الجنوب للاجتماع عاجلاً في نطاق جامعة الدول العربية ، ولكن الجبهة القومية تمكنت وحدها من التفاوض مع بريطانيا وتوقيع اتفاق الجلاء .

وفي المغرب ايضاً قامت الجامعة العربية بهذا الدور التوحيدي اذ نجح المندوب الذي اوفدته الامانة العامة الى مراكش في ١٠ آذار / مارس ١٩٥١ في « جمع كل الزعماء المغاربة في ميثاق قومي وقعوه جميعاً واتفقوا فيه على عدم الانخراط في الوحدة الفرنسية التي تدعو اليها فرنسا وعدم قبول سياسة المراحل وامكان قبول فترة انتقالية لتصفية النظام الحالي ، وتعهدوا بألا يتفاوض احدهم مع المستعمر الا بعد اعلان الاستقلال »(٨) . ومما يذكر ايضاً ان الجامعة العربية استضافت عدداً من الامراء في الوطن العربي وقدمت اليهم الدعم اللازم مادياً ومعنوياً ومكنتهم من مواصلة نضالهم في القاهرة وأنشأت مكتب « المغرب العربي » وتولت الانفاق عليه . وقد اقدمت الجامعة العربية على بعض التصرفات الرمزية التي توضح مدى حماستها لقضايا التحرر واستعدادها لدعم نضال الاحرار في الوطن العربي . وعلى سبيل المثال فإن مندوباً عن الامين العام للجامعة هو الذي رتب، بالاتفاق مع السلطات المصرية، مسألة هروب عبد الكريم الخطابي في اثناء عبوره قناة السويس على ظهر سفينة كانت تقله من منفاه الى جنوب فرنسا . وكان مجلس الجامعة قد اتخذ قراراً ببذل المساعي لتحرير الزعيم المغربي ولكن هذه المساعي لم تثمر(٩) . واستمعت الجامعة العربية في لجانها الى آراء ومطاليب مندوبي حركات التحرير او مناضليها الذين لجأوا الى القاهرة .

وإذا كان تأييد الجامعة **لحركات التحرر في الوطن العربي** هو حقيقة لا جدال فيها فقد راوح مدى الدعم الذي قدمته الجامعة العربية من مجرد التأييد السياسي وتسجيل المواقف المبدئية الى حد الدعم المادي والعسكري . وقد توقف هذا على الملابسات التي احاطت بكل حال على حدة ، وطبيعة القضية المطروحة وعلى صلابة المناضلين على ارض المواجهة وطبيعة العلاقات العربية

(٨) المصدر نفسه ، ص١٣٥ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

والدولية في المراحل الحاسمة للقضية ، ولكن لا تتوافر لدينا اي بيانات عن قيمة الدعم المادي والعسكري اللذين قدمتها الجامعة العربية الى مختلف حركات التحرر في الوطن العربي. ولكن ابرز مثال على هذا الدعم هو بلا شك ما قدم **لجبهة التحرير الجزائرية** . فقد اقترحت الامانة العامة في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٥٨ انشاء صندوق لمعونة الجزائر بمبلغ مبدئي قدره مليونا جنيه استرليني تساهم فيه الدول الاعضاء كل منها حسب نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة . وعندما طالب مندوب الجزائر في ٢٠ ايار / مايو ١٩٥٨ بتخصيص مبلغ ١٢ مليون جنيه استرليني لدعم تحرير الجزائر موضحاً انه يفضل ان تتم المساعدات من خلال الجامعة وافق مجلس الجامعة في جلسته بتاريخ ١٨ تشرين الأول / اكتوبر من العام نفسه على هذا الطلب واقر معونة سنوية للجزائر قدرها ١٢ مليون جنيه استرليني .

وعلى صعيد المعونة العسكرية فإن الجامعة العربية ـ في غياب جهاز عسكري تسيطر عليه ـ قد اكتفت في عديد من الحالات بتوجيه نداءات للدول الاعضاء لتقديم ما يمكن تقديمه من معونة عسكرية وفي تسهيل تطوع المواطنين العرب للمشاركة في حركات التحرير . وقد قامت الجامعة العربية في بعض الحالات وخصوصاً في القضية الجزائرية بفتح مكاتب للمتطوعين في الدول العربية . وفي الوقت نفسه فقد وجهت نداءات الى الدول العربية التي فيها قواعد عسكرية اجنبية للعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتسهيل العمليات الحربية الفرنسية في الجزائر !

ب ـ على الصعيد الدولي

حاولت الجامعة العربية أولاً ان **تثبت وجودها على الصعيد الدولي كمنظمة اقليمية** تتحدث باسم الدول العربية الاعضاء فيها . وكان ذلك مقدمة ضرورية لكي تطالب بعد ذلك بصفتها هذه أن تشارك في القضايا التي تهم الوطن العربي باعتبارها طرفاً اصيلاً فيها وأن لا تتخذ قرارات بشأنها دون استشارتها . وقد حاولت بريطانيا رغم تأييدها المبدئي ودورها المهم في خلق الجامعة العربية ، وضع العراقيل امام الجامعة بعدما وضح منذ اللحظة الاولى أن أهم القضايا التي تشغل الجامعة العربية هي قضايا الاستقلال والتحرر . ولذلك تجاهلت الحكومة البريطانية مكاتبات امانة الجامعة ، مدعية ان الجامعة لا تتمتع بشخصية قانونية دولية مما حدا الدول العربية الاعضاء وفي مقدمتها مصر ، ان تكتب للحكومة البريطانية بشأن الرسائل التي يبلغها الامين العام باسم الجامعة وبقرار من مجلسها وكأنها صادرة عن جميع الدول العربية(١٠) . وبعد تأكيد هذه الشخصية الدولية واستناداً اليها قامت الجامعة العربية بممارسة دورها على الصعيد العالمي لنصرة القضايا العربية . وكان في مقدمة القضايا التي اهتمت بها الجامعة قضية **استقلال ليبيا** واتصلت الجامعة في حزيران / يونيو ١٩٤٦ بمؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي كان يبحث وضع ليبيا بعد الحرب عندما علمت بأن هناك اقتراحاً بريطانياً بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا وايضاح رغبات شعبها حول

(١٠) نوفل ، **العمل العربي المشترك : ماضيه ومستقبله** ، الكتاب الاول ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

قضية الاستقلال . وطالبت المؤتمر بأن تمثل في هذه اللجنة وأن تدعى الى المشاركة فيها اذا ما تقرر تشكيلها . وعندما ثار النزاع **السوري ـ اللبناني ـ الفرنسي** حول الجلاء واندلع القتال، أعلنت الجامعة العربية انها طرف في النزاع، ويقاس على ذلك كثير من المواقف اعتبرت فيها الجامعة انها طرف في اي نزاع يحدث بين طرف عربي وآخر غير عربي .

وقد ركزت جامعة الدول العربية جهدها **لتنسيق مواقف الدول العربية داخل الامم المتحدة** وحاولت تكتيل الجهد العربي بهدف استخدام المنظمة العالمية كوسيلة من وسائل الضغط السياسي ضد الدول الاستعمارية ولتأييد حركات التحرر في الوطن العربي . وما من قضية عربية تتعلق بالتحرر والاستقلال الا وحاولت الجامعة عبر الدول الاعضاء طرحها على الامم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً ، وبذل كل الجهود لكسب التأييد السياسي للقضية العربية ومحاولة فشل المخططات الاستعمارية . والامثلة على هذا عديدة ، فعندما احيلت القضية الليبية على الامم المتحدة نسقت الجامعة العربية مع الهيئات الممثلة للشعب الليبي ومكنتها من عرض المسألة في الامم المتحدة وتمكنت بالتنسيق مع الوفود العربية الدائمة من احباط اقتراحات التقسيم . وقد ادى نجاح الجامعة الى اتصال وزير ايطاليا المفوض في القاهرة بأمين الجامعة للاتفاق معه على مضمون الاقتراح الذي يقدم للامم المتحدة من أجل تنظيم عملية الاشراف على الانتخابات في ليبيا وتأليف لجنة لهذا الغرض تمثل فيها كل من مصر وايطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة[11] .

وكلف مجلس الجامعة كلًّا من الادارة السياسية والقانونية دراسة **قضايا المغرب العربي** من جميع الوجوه وبحث امكان اثارتها في الامم المتحدة . وقد استندت الجامعة الى هذه الدراسة لمحاولة اثارة العديد من قضايا المغرب العربي في الامم المتحدة . ولجأت الجامعة الى الامم المتحدة لتعرض عليها قضيتي تونس والمغرب ، وسعت الى كسب تأييد الدول غير العربية بكل الوسائل حتى ان الامين العام اجتمع بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي ورئيس وفدها في الامم المتحدة في اثناء مناقشة القضية التونسية ليطلب اليه تأييدها وكان هذا اول اتصال عربي رسمي بالاتحاد السوفياتي[12] . وحظيت القضية الجزائرية باهتمام خاص مكثف للجامعة العربية داخل الامم المتحدة منذ أن وافق مجلس الجامعة في **١٩** نيسان / ابريل **١٩٥٢** على اثارة القضية الجزائرية امام اللجنة الثالثة للامم المتحدة ، وحتى حصول الجزائر على استقلالها عام **١٩٦٢** ، ولم تكتف بنشاطها داخل الامم المتحدة وانما حاولت الحصول على الدعم السياسي لها من المؤتمرات الدولية ، وخصوصاً مؤتمرات التضامن الافرو ـ آسيوية ومؤتمرات عدم الانحياز .

ولجأت الجامعة ايضاً الى اثارة قضية الجنوب اليمني امام لجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة ، واسفرت جهودها عن استصدار عدة قرارات تعترف الامم المتحدة فيها بحق الشعب اليمني في مزاولة تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري والتخلص من القواعد العسكرية

(١١) رفاعي ، **الجامعة العربية وقضايا التحرير** ، ص ٣٦ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

الاجنبية على ارضه . وقامت الجامعة بتنسيق جهودها مع لجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة فاستقبلت لجان التحقيق التي اوفدتها الامم المتحدة للتحقيق فيما يجري داخل الجنوب اليمني المحتل ، والتي رفضت بريطانيا في كل مرة السماح لها بدخول الاراضي اليمنية ، وأمدتها الجامعة بالمعلومات التي احتاجت اليها عن اوضاع المقاومة داخل الجنوب اليمني وعن الانتهاكات البريطانية لحقوق الانسان هناك . ونكتفي بهذا القدر من الامثلة ، فهي عديدة ومتشابهة .

ولم تكن الامم المتحدة وحدها هي مسرح النشاط الدولي للجامعة العربية بل امتد هذا النشاط الى **بقية المنظمات الدولية والمؤتمرات والتجمعات السياسية الأخرى** . وكانت مهمة مندوب الجامعة العربية لدى هذه المنظمات توحيد وتنسيق السياسات العربية . وتشير نتائج التصويت في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الى ان القضايا العربية المتعلقة بالقضاء على الاستعمار والتي عرضت على الامم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها حظيت عادة بالاجماع العربي عند التصويت عليها ويرجع الفضل في ذلك الى الجهد التنسيقي الذي بذلته الجامعة العربية . غير انه اذا كانت الجامعة قد نجحت فعلاً في تكتيل الدول العربية داخل الامم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى تأييداً لقضايا الاستقلال والتحرر العربي ، فإن الجامعة العربية قد فشلت في توحيد الجهود لاتخاذ اجراءات مشتركة فعالة ضد الدول الاستعمارية خلال اشتداد المراحل النضالية ،ولم تحظ الاقتراحات التي قدمت الى مجلس الجامعة في بعض الحالات بقطع العلاقات السياسية او فرض عقوبات اقتصادية على الدول الاستعمارية بنجاح يذكر ونادراً ما حظيت مثل هذه الاقتراحات باجماع عربي .

٢ ـ الجامعة العربية واستقلال الدول الاعضاء

عندما انشئت جامعة الدول العربية لم تكن الدول المؤسسة لها تحظى في الواقع سوى باستقلال شكلي . فحتى عناصر الاستقلال السياسي لم تكن قد اكتملت لمعظمها بعد . فقد كانت القوات البريطانية لا تزال تحتل منطقة القناة في مصر التي كانت لا تزال تناضل من اجل الغاء معاهدة ١٩٣٦ وانهاء هذا الاحتلال . وكان الاحتلال العسكري الفرنسي لسورية ولبنان لا يزال قائماً . وكان النفوذ البريطاني في العراق لا يزال حاسماً . ولم يكن بالسعودية واليمن قوات احتلال اجنبية ، ولكنهما كانتا تحت رحمة الوجود العسكري البريطاني في جنوب اليمن وفي منطقة الخليج . وانضمت تونس الى الجامعة العربية بعد اعلان استقلالها السياسي ولكنها كانت لا تزال تحاول استكمال مقومات هذا الاستقلال وتطالب بانهاء الوجود العسكري الفرنسي في بنزرت .علاوة على ذلك فقد تعرضت دول عربية اعضاء في جامعة الدول العربية لعدوان استعماري مباشر هدد استقلالها وعرضه للخطر . تعرضت مصر للعدوان الاسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي عام ١٩٥٦ ، وتعرض الشعب التونسي لعدوان الطائرات الفرنسية من قاعدة بنزرت في اوائل الستينات ، وتعرضت منطقة حريب في اليمن للغارات البريطانية في ٢٨ آذار / مارس ١٩٦٤ ، وتعرضت مصر وسورية والاردن للعدوان الاسرائيلي في حزيران / يونيو ١٩٦٧ واحتلت اسرائيل ولا تزال اجزاء كبيرة من تلك الدول . فماذا كان موقف الجامعة العربية من كل هذه المسائل وماذا كان دورها ؟

الواقع ان الجامعة العربية حاولت قدر جهدها أن تقف منذ البدء موقفاً مناهضاً للاستعمار ولكن حرية تحركها وقدرتها على التصرف في المواقف كانت محدودة . فلم يكن لديها جهاز فعال لادارة الازمات ولم يكن بتصرفها امكانات أكبر من تلك التي تقبل الدول الاعضاء بمحض اختيارها وضعها بتصرفها . وكادت الامكانات تكون معدومة لأن كل دولة نظرت الى مصالحها الضيقة وحرصت كل حكومة على وجودها واستمرارها أكثر من حرصها على المصالح القومية العربية العليا . فإذا نظرنا الى دور الجامعة العربية من خلال المواقف والقرارات فسوف نجد ان الجامعة قد اتخذت مواقف مناهضة للاستعمار في جميع الحالات . فهناك المئات من القرارات التي أيدت فيها الجامعة نضال الدول الاعضاء ضد الاستعمار والعدوان الخارجي . فقد صدرت قرارات تؤيد سورية ولبنان في مطاليبها بجلاء القوات الفرنسية ، وتؤيد مصر في مطاليبها بالغاء معاهدة **١٩٣٦** وجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة . وعندما امّمت مصر قناة السويس أيدت الجامعة قرار مصر وناصرت سياستها بهذا الخصوص ، وعندما وقع العدوان الثلاثي ، شجبت الجامعة هذا العدوان . وأيدت الجامعة العربية موقف تونس المطالب بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت وشجبت العدوان الفرنسي . وعندما وقع الاعتداء البريطاني على منطقة حريب اتخذت الجامعة المواقف السابقة نفسها . ولم يكن دور الجامعة العربية أكثر فاعلية عندما تعرضت ثلاث دول عربية للعدوان الاسرائيلي .

وفي جميع الحالات السابقة لم يتجاوز دور الجامعة العربية الا نادراً حدود التأييد الدبلوماسي والمعنوي ، وفشلت في معظم الحالات في اتخاذ خطوات جريئة وفعالة ضد قوى الاستعمار والعدوان . فعندما عرضت المسألة السورية ـ اللبنانية على الجامعة العربية في ذروة الازمة واندلاع القتال المسلح طالب رئيس الوزراء السوري أن تتخذ مجلس الجامعة قراراً يتضمن قطع او وقف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ومصادرة الممتلكات الفرنسية كتعويض عن الاضرار التي لحقت بسورية ولبنان والغاء التدريس والاذاعات باللغة الفرنسية ، ولكن الخلافات في وجهات النظر حالت دون اتخاذ مثل هذا القرار[١٣] . ولم تتمكن الجامعة من اتخاذ خطوة مادية محسوسة رغم ان مجلس الجامعة قد أعلن في قرار له في ٨ حزيران / يونيو **١٩٤٥** ان الجامعة هي طرف في النزاع ، وانها سوف تتدخل طبقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة وهي المادة التي تبيح لمجلس الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع اي اعتداء يقع على احدى الدول الاعضاء . وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر لم تتخذ الدول الاعضاء اي عمل جماعي يذكر لدفع هذا العدوان ، بل ان قسماً من الدول العربية قد احجم عن مجرد قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا[١٤] . ولم يكن من المتوقع أن تقدم الجامعة العربية على عمل له قيمته في وقت كانت احدى دول الجامعة وهي

(١٣) سلوى لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٤ » ، (رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ٨٣ (غير منشورة) .

(١٤) محمود شيت خطاب ، « الاتفاقيات العسكرية في نطاق جامعة الدول العربية » ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، العدد ٦٧ (تموز / يوليو ١٩٧٠) .

العراق تستعدي بريطانيا على **عبد الناصر** صراحة ويقول **محمد حسنين هيكل** ان خبر تأميم **قناة** السويس وصل الى **ايدن وهو يتناول العشاء مع كل من الملك فيصل ملك العراق ونوري السعيد** رئيس وزرائه في المقر الرسمي لرئاسة الوزارة البريطانية ، وقال ايدن « لقد ذهب عبد الناصر بعيداً . . . لقد فقد صوابه ولا بد ان نعيد اليه صوابه » ورد نوري السعيد « لا بد لك ان تضربه . . . وتضربه بشدة . . . وتضربه الآن »[١٥] .

وكان موقف الجامعة من العدوان على تونس أكثر فاعلية نسبياً ، اذ يلاحظ ان مجلس الجامعة اصدر قراراً في **٢٤** تموز / يوليو **١٩٦١** ، بعدما طلب وزير خارجية تونس عقد جلسة طارئة للمجلس ، نص فيه على ايفاد متطوعين عرب الى تونس ، وارسال بعثات طبية مصرية كما تقرر ارسال مساعدات مادية عاجلة ، ولم تعرف حجم هذه المساعدات أو نسبة مساهمة الدول الاعضاء فيها وان كان من السهل الاستنتاج ان مصر قد تحملت العبء الاعظم فيها ، فقد كان الموقف المصري حازماً ضد هذا العدوان على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة آنئذٍ بين حكومتي مصر وتونس . وكان موقف الجامعة بالنسبة لليمن غامضاً ، فعلى الرغم من أن مؤتمر القمة العربي قد أكد في قراره الصادر في كانون الثاني / يناير **١٩٦٤** عدالة الكفاح العربي في الجنوب اليمني المحتل ، وأشار في القرار نفسه الى ما تضمنته معاهدة الدفاع المشترك من أن الدول العربية تعتبر اي عدوان على اي ارض عربية عدواناً عليها جميعاً ، فإن مجلس الجامعة لم يقرر اي عمل جماعي عندما وقعت الغارة البريطانية على منطقة حريب . واكتفى المجلس بأن طالب الدول العربية بابلاغ بريطانيا بأنها ستعيد النظر في علاقاتها بها على أساس موقفها من اليمن ، ثم عاد في **١٩** ايار / مايو **١٩٦٤** وطالبها مرة اخرى بالضغط على بريطانيا مادياً وادبياً حتى تلتزم بتنفيذ قرارات الامم المتحدة . ومرة اخرى لم يكن هناك موقف عربي واحد ولم تتخذ اجراءات جماعية للضغط المادي او حتى الادبي .

يتضح من هذا العرض الموجز أن امكانات الجامعة العربية في بلورة عمل عربي مشترك فعال للمحافظة على استقلال الدول العربية كانت محدودة للغاية في ظل الواقع العربي المملوء بالتناقضات . فقد استطاعت الدول الغربية أن تحافظ على مصالحها في الوطن العربي من خلال حكومات عربية ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار القديم ثم بمصالح الاستعمار الجديد . وبالطبع فلم تكن هذه الحكومات على استعداد لدفع النضال العربي الهادف الى التحرر من الاستعمار التقليدي وازالة قواعده العسكرية من المنطقة العربية او قطع الطريق على الاستعمار الجديد من خلال احكام السيطرة على ثروات الوطن العربي واستثمارها لمصلحة التنمية العربية . . . ووقعت هذه الحكومات في تناقض مع التيارات الوطنية داخل بلدانها انفسها . **وعندما تزعمت الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر حركة القومية العربية وبلورت فكراً عربياً**

(١٥) محمد حسنين هيكل ، **قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة** (ابو ظبي ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٧٧) ، ص١٣٦ .

تحررياً خالصاً اصبحت مصر ،لا الجامعة العربية هي مصدر التفاعلات العربية . ومدت مصر الثورة خطوط اتصالها مع التيارات الوطنية الوحدوية من فوق رؤوس الحكومات العربية التقليدية ودفع هذا التطور حركات التحرر في الوطن العربي خطوات ضخمة الى الامام . ولكن مصر تحملت وحدها معظم العبء المادي والمعنوي كما تحملت العبء النفسي لتناقضات الوطن العربي وتياراته المتصارعة وقد انعكس هذا بالطبع على مقدرة الجامعة العربية على العمل ،وتأثر دورها بحركات المد والجزر التي عاشتها القومية العربية منذ الخمسينات وحتى وفاة عبد الناصر في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ .

ثالثاً : الجامعة العربية والقضية الفلسطينية

عندما قامت الجامعة العربية كانت القضية الفلسطينية التي برزت كقضية دولية منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ قد دخلت مرحلة حاسمة ، وكانت الهجرة اليهودية لفلسطين قد تزايدت بشكل خطر في الوقت الذي انتظمت فيه الجماعات اليهودية المختلفة في عصابات مسلحة . وكان النضال الفلسطيني ضد المخطط الصهيوني والذي بلغ أوجه في النصف الثاني من الثلاثينات قد بدأ يصاب بانتكاسة خطرة نتيجة تمزق الصفوف وتصارع الاحزاب . . والقوى الصهيونية تكتسب كل يوم ارضاً فلسطينية بقوة السلاح او باغراء المال والخديعة وكان الخطر الصهيوني بامكاناته الذاتية الضخمة ودعم قوى الاستعمار التقليدي له ثم بدء ارتباطه العميق بالولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت لها اليد الطولى في عالم ما بعد الحرب ، قد اصبح اقوى من أن تواجهه حركة التحرر الفلسطينية وحدها .

في هذا الاطار اصبحت القضية الفلسطينية محور الاهتمام الرئيسي للجامعة العربية منذ لحظة قيامها . ولعل انجاز الجامعة الاساسي في هذا الصدد هو انها منذ اللحظة الاولى لقيامها « وضعت القضية الفلسطينية في اطارها القومي » . فوضعت جميع الحكومات العربية امام مسؤولياتها التاريخية تجاهها . وكانت البداية العملية لذلك ، عندما اعتبرت ان المسؤولية تجاه فلسطين هي مسؤولية الامة العربية كلها وليست مسؤولية الشعب العربي الفلسطيني وحده . وتأكد ذلك عندما غدت الجامعة طرفاً أساسياً في القضية الفلسطينية ،فصارت منذ عام ١٩٤٥ تشارك في النشاطات كلها التي تقتضيها تطورات القضية بامكانات وظروف الواقع العربي(١٦) . وليس ادل على ذلك من أن مجموع القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة في دورته المنعقدة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٥ كانت ١٧ قراراً خصت فلسطين وحدها منها بأحد عشر قراراً .

ولن يتسع المقام هنا لعرض شامل لدور الجامعة العربية في القضية الفلسطينية ذلك أن هذه

---

(١٦) عودة بطرس عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ، » **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، العدد ٦٧ (تموز / يوليو ١٩٧٠) ، ص ١٤٤ .

القضية قد استنفدت الجزء الاعظم من جهد الجامعة على مدى أكثر من ثلث قرن وصدرت بشأنها آلاف القرارات ، ولكننا سنحاول القاء الضوء بصفة عامة ودون الدخول في تفاصيل على جهود الجامعة واتجاه حركتها وفقاً للاهداف التي شكلت محور هذه الحركة على امتداد تلك المسافة الزمنية . وقد تغيرت هذه الاهداف طبقاً لظروف كل مرحلة وما مرت به القضية من انتكاسات . فقد حاولت الجامعة العربية المحافظة على الشخصية العربية الفلسطينية ومنع قيام دولة يهودية مستقلة على كل او على جزء من الارض الفلسطينية ، وبعد فشل الجامعة العربية في تحقيق هذا الهدف وقيام دولة اسرائيل ، حاولت الجامعة العربية المحافظة على الكيان الفلسطيني ومنع محاولات تذويب هذا الكيان سواء أكان في اطار الدول المجاورة ام في الاطار العربي الاوسع . واخيراً فقد حاولت الجامعة العربية وضع نمط معين للتعامل بين الدول العربية واسرائيل .

١ ـ الجامعة العربية ومحاولة منع قيام الكيان الصهيوني

تمثلت الخطوات الاولى للجامعة العربية في محاولة تقديم الدعم العربي للنضال الفلسطيني لمقاومة خطط الاستيلاء على الاراضي العربية في فلسطين ووقف الهجرة اليهودية عن طريق التصدي لخطط المشروعات الزراعية والصناعية والعمرانية اليهودية الرامية الى استيعاب تلك الهجرة . وكان من اول الاقتراحات التي بحثتها الجامعة العربية في هذا الصدد حتى في مراحل انشائها ، هذا الاقتراح الذي تقدم به موسى العلمي مندوب فلسطين والخاص بانشاء « صندوق الامة العربية » لانقاذ اراضي العرب في فلسطين . وقد تبلور الاقتراح عن اقرار تشكيل شركة محدودة برأسمال قدره مليونا جنيه مصري مع النص على زيادته اذا اقتضى الامر . ولكن هذه الشركة لم تعط فرصة حقيقية لاثبات وجودها(١٧) . وفي الوقت نفسه فقد قرر مجلس الجامعة دعم خطط مقاطعة السلع والمنتجات اليهودية التي وضعتها اللجان العربية في فلسطين بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني بالتوصية بمنع دخول المنتجات والصناعات اليهودية في فلسطين الى اسواق الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية وتأليف لجنة خاصة للاشراف على تنظيم هذه المقاطعة ودعوة الجماهير العربية في البلدان غير الممثلة في الجامعة الى التضامن لتنفيذ تلك القرارات ، وتم انشاء مكتب دعم في فلسطين لتشجيع الصناعات العربية والارشاد عن الصناعات اليهودية لاحكام المقاطعة حولها .

وعلى الصعيد السياسي الفلسطيني حاولت الجامعة العربية لم شمل الاحزاب الفلسطينية والقوى الوطنية المتصارعة وتوحيد القيادة الفلسطينية وحققت بعض النجاح في ذلك وفقاً للقرار الذي اتخذه مجلس الجامعة في دورته الثانية بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٤٥(١٨) . وحاولت في الوقت نفسه وضع أسس لشكل الحكومة المستقبلة في فلسطين على أساس حل انساني لا عنصري يحافظ على وحدة فلسطين ويضمن في الوقت نفسه تمثيل كل من العرب واليهود على اساس نسبة السكان

---

(١٧) لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٤ ، » ص ١٢٢ .

(١٨) عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ، » ص ١٤٥ .

واجراء انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسية تكلف بوضع مشروع الدستور لفلسطين .

وعلى الصعيد الدولي ، شاركت الجامعة في مؤتمر لندن ونقلت وجهة نظر الحكومات العربية الى لجنة التحقيق الانجلو امريكية والى لجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الامم المتحدة . وعندما قررت بريطانيا عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة حاولت الجامعة ان تنسق موقف الدول العربية الاعضاء في الامم المتحدة لكي لا تعامل القضية الفلسطينية معاملة خاصة وانما تتناولها الامم المتحدة طبقاً للاطار العام الذي ينظمه نظام الوصاية الدولية الذي استحدثته الامم المتحدة كبديل لنظام الانتداب . ولكن الجمعية العامة بدلاً من أن تقر وضع الاقليم الفلسطيني تحت نظام الوصاية تمهيداً لاستقلاله استناداً الى حق تقرير المصير ، اتخذت قراراً في ١٥ ايار / مايو ١٩٤٧ يقضي بتشكيل لجنة خاصة بفلسطين . وقد اقترحت هذه اللجنة بعد زيارتها فلسطين خطتين ، الاولى تؤيدها الاغلبية وتطالب بتقسيم فلسطين والثانية تؤيدها الاقلية وتنص على انهاء الانتداب وتمكين سكان الاقليم جميعاً من تقرير مصيرهم .

ولم تنجح خطط الجامعة العربية الرامية الى الحفاظ على الاراضي العربية في فلسطين ودعم النضال الوطني الفلسطيني على ارض المواجهة ، فقد كان حجم التحدي هناك أكبر بكثير من الامكانات والموارد التي حشدها الطرف العربي لهذا الغرض كما ان الاحداث قد تدافعت بسرعة لدرجة ان فاعلية هذه الخطط لم تختبر اختباراً حقيقياً . كما فشلت جهود الجامعة على الصعيد الدولي لمواجهة خطر التقسيم واقراره دولياً فقد كان الضغط الامريكي مكثفاً وكانت الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية تتمتع معاً « بأغلبية اتوماتيكية » داخل الامم المتحدة .

وعندما لاح للجامعة العربية أن الحلول السياسية تتجه الى غير مصلحة العرب لم تتردد في اتخاذ قرار اعلان الحرب ، واتخذت اللجنة السياسية للجامعة قراراً سرياً في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٤٧ بارسال قوات عربية الى فلسطين في حال الشروع في تنفيذ قرار التقسيم وبدأ التفكير بجد في الحل العسكري عندما اقرت الجمعية العامة مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . ودخلت الجيوش العربية فلسطين فور اعلان قيام الدولة الاسرائيلية ، لكنها لما لم تدخل بخطة عربية موحدة ولم تعمل تحت قيادة مشتركة ، كانت الكارثة .

وقد اتضح خلال الازمة ان الجامعة العربية لم يكن في وسعها أكثر من اتخاذ « توصيات » موجهة للدول الاعضاء ، تتولى كل دولة تنفيذها بالطريقة التي تراها . وكشفت الازمة قدرة الجامعة العربية التي تبين انها لم تكن تملك انياباً حقيقية ، فلم يكن لديها جهاز لادارة الازمة او لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي فيما بعد طبقاً لخطة مشتركة تشرف اجهزة الجامعة على تنفيذها . واسفرت الحرب عن تدعيم الكيان الصهيوني واحتلاله لمساحة اكبر من المساحة التي اقترحتها خطة التقسيم وشرد معظم افراد الشعب الفلسطيني . وقامت اسرائيل كدولة دخيلة في المنطقة تتربص بأي خطأ عربي لتنفذ منه نحو تحقيق حلمها الصهيوني المتمثل في اقامة اسرائيل الكبرى . وكان على الجامعة العربية ان تتعامل والواقع الجديد بمدخلاته الجديدة . وكان ابرز هذه المدخلات هو مصير

الشعب الفلسطيني وموقعه في الوطن العربي وفي اطار الجامعة العربية ثم « الدولة » الاسرائيلية التي قامت بالقوة المسلحة وفصلت الشرق العربي عن المغرب العربي وكيفية مواجهتها والتعامل معها سلماً او حرباً ، وهو ما سنعرضه .

٢ ـ الجامعة العربية والكيان الفلسطيني بعد النكسة

كان من الواضح ان قدرة الجامعة العربية على تنظيم اوضاع الوطن العربي بعد نكسة ١٩٤٨ تتوقف على قدرتها على خلق موقف عربي موحد من موضوع الكيان الفلسطيني وتحديد الاطار القانوني والسياسي لهذا الكيان ولعلاقته بالدول العربية وبالجامعة العربية . ومن البديهي ان الكيان الفلسطيني كان هو حجر الاساس الذي يمكن أن يرتكز عليه البناء العربي الاستراتيجي او التكتيكي في مواجهة الغزو الصهيوني . وقد فشلت الجامعة العربية في هذا فشلاً ذريعاً وادى فشلها هذا الى ان تصبح المشكلة الفلسطينية هي وقود الحرب العربية الباردة بدلاً من أن تكون بوتقة لصهر الوحدة العربية وانضاجها .

فقد حاولت مصر تؤيدها السعودية تمهيد السبيل لقيام دولة فلسطينية على الجزء المتبقي من فلسطين واعلان حكومة فلسطينية شرعية برئاسة مفتي فلسطين تصلح لأن تكون ركيزة يستند اليها العمل العربي المشترك بعد ذلك في مواجهة اسرائيل ، وحتى لا تضيع الهوية الفلسطينية وتسقط في عالم النسيان ويسقط معها الحق العربي في فلسطين . لكن الملك عبدالله أعلن ضم الضفة الغربية لنهر الاردن الى امارة شرقي الاردن وقيام المملكة الاردنية الهاشمية . وادى هذا الى حدوث ازمة كادت تعصف بكيان الجامعة العربية نفسه . وطالبت مصر بفصل الاردن ، ولكن الازمة انتهت بحل غريب ، مفاده وضع الضفة الغربية تحت الادارة الاردنية واعتبار حكومة عموم فلسطين التي كانت تؤيدها مصر ـ وتم تشكيلها في غزة ـ حكومة ممثلة لجميع الفلسطينيين !

ولم تتمكن الجامعة العربية من توحيد وجهات نظر الدول العربية حول تمثيل الفلسطينيين في مجلس الجامعة . وكان الميثاق ، كما سبق ان أشرنا ، قد أفرد ملحقاً خاصاً بفلسطين نص فيه « انه نظراً لظروف فلسطين الخاصة والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله » . واسفرت المناقشات التي دارت في المجلس حول طريقة اختيار المندوب الفلسطيني عن اتفاق يتولى بموجبه المجلس اختيار مندوب يمثل « عرب فلسطين » ويكون لهذا المندوب حق الاشتراك في مداولات المجلس دون صلاحية التصويت الا في المسائل المتصلة بالقضية الفلسطينية . وبعد النكسة ، وعلى الرغم من اعتراف جميع الدول العربية فيما عدا الاردن بـ « حكومة عموم فلسطين » ، فإن الاردن بدأ في وضع العراقيل امام تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة رافضاً أن يكون المندوب الفلسطيني ممثلاً لحكومة عموم فلسطين .

وبدأت الشخصية الفلسطينية تقبر تحت حطام التمزق العربي . واختفت تدريجاً « القضية الفلسطينية » ليحل محلها « الصراع العربي ـ الاسرائيلي » او « قضية الشرق الاوسط » ولم يغير قرار مجلس الجامعة لعام ١٩٥٢ والذي اعتبر المندوب الفلسطيني مندوباً عن « فلسطين » وليس مندوباً

عن « عرب فلسطين » من الامر شيئاً(١٩) . وحتى بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٣ واعتراف الدول العربية بها في اول مؤتمر قمة عربي عقد في القاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ والاتفاق على أن يكون رئيس المنظمة هو ممثل فلسطين في مجلس الجامعة ، فإن الكيان الفلسطيني لم يتمتع بأي استقلال حقيقي داخل الجامعة ، فلم تكن فلسطين بأي معيار لاعباً مستقلاً على الساحة العربية اسوة ببقية الدول العربية .

ولم تبرز الشخصية الفلسطينية وتفرض نفسها على الواقع العربي الا بعدما سقطت كل فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي بعد هزيمة حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ واندلاع المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل الارض المحتلة . وفي ظل اوضاع الهزيمة واستمرار تمزق الصف العربي وعدم الاتفاق على استراتيجية عربية موحدة وفعالة لادارة الصراع ضد اسرائيل ، فرضت الثورة الفلسطينية نفسها . ومع الثورة بدأ الكيان الفلسطيني الوليد ينمو وسط مقاومة عنيدة من جانب بعض الاقطار العربية واصطدم بكل الحكومات العربية التي حاولت ان تعرقل حركته وكفاحه المسلح .

وحققت المقاومة الفلسطينية انتصاراً سياسياً عندما اعترفت الدول العربية ـ في مؤتمر القمة الذي انعقد في الرباط عام ١٩٧٤ ـ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ، وكان ذلك اول مرة يتم فيها اعتراف عربي جماعي بجبهة وحيدة لتمثيل الشعب الفلسطيني . وحسمت هذه الخطوة خلافاً قديماً ومزمناً في الساحة العربية حول من يمثل فلسطين وشعبها . واكتملت هذه الخطوة بقرار مجلس الجامعة الذي اجتمع في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ على شكل مؤتمر لوزراء الخارجية العرب واعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية واصبح لها الحق ليس في الاشتراك في المداولة فقط وانما في التصويت على القضايا المعروضة امام جميع اجهزة الجامعة العربية(٢٠) . وهكذا فإن الجامعة العربية لم تخلق الكيان الفلسطيني ، ولكن الثورة الفلسطينية هي التي بلورت هذا الكيان واخرجته للوجود وفرضته على الساحة العربية ولم يكن قرار الجامعة العربية الا اعترافاً بالامر الواقع .

٣ ـ الجامعة العربية واسرائيل

على الرغم من كل الخلافات العربية فقد بقيت الجامعة العربية هي الاطار الوحيد الممكن لبلورة اي عمل عربي مشترك على صعيد المواجهة مع اسرائيل . وبعد توقيع اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ فإن اول عمل جماعي نجحت الجامعة في بلورته هو اعتبار ان التعامل مع اسرائيل قضية عربية خالصة لا يحق لأي دولة عربية منفردة ان تتصرف بها دون الرجوع الى الجامعة العربية . وقد امكن التوصل الى هذا الموقف بعد قيام الاردن باتصالات سرية مع اسرائيل واثارة احتمالات عقد

(١٩) شهاب ، معد ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها** ، ص ٦٤ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

صلح منفرد معها . وقد تزعمت مصر الحملة ضد الاردن داخل مجلس الجامعة الذي اتخذ في دورته الثانية عشرة عام ١٩٥٠ قراراً حاسماً هذا نصه :

« لا يجوز لاي دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد او اي اتفاق سياسي او اقتصادي او عسكري مع اسرائيل او ان تعقد فعلاً مثل هذا الصلح او الاتفاق ، وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة ١٨ من ميثاقها وان على جميع الدول الاعضاء ان تتخذ تجاهها الاجراءات التالية :

أ ـ قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها .
ب ـ اغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها .
ج ـ منع كل اتصال مالي او تعامل تجاري ، مباشرة او بالواسطة مع رعاياها »(٢١) .

ومن المفارقات ان مصر التي تزعمت الاتجاه المتشدد الذي عبر عنه هذا القرار كانت هي الضحية الاولى له . فقد استندت الدول العربية الى هذا القرار نفسه لمقاطعة مصر وقطع العلاقات الديبلوماسية والقنصلية معها ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة . وكان واضحاً تماماً بعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ وبالذات بعد عقد صلح منفرد معها في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ وبهذا تكون قد خرقت القرار الذي وافقت عليه عام ١٩٥٠ .

وفيما عدا هذا الاتجاه السلبي ، فقد ساد الارتباك السياسات العربية ولم تتضح اي خطة واضحة المعالم لكيفية ادارة الصراع ضد اسرائيل . ويبدو انه تم استبعاد اي خطط عسكرية ضدها ، وكان عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ تعبيراً عن اتجاه دفاعي بعدما اصبح واضحاً ان الدول العربية نفسها اصبحت مهددة ومعرضة للضغط العسكري الاسرائيلي المباشر ، ولم يكن لهذه الخطوة اي مغزى هجومي . بل ان هذا الاتجاه الدفاعي الجماعي نفسه اصابه الجمود نتيجة الخلافات العربية حول استراتيجية الدفاع عن الشرق الاوسط وعلاقة هذه الاستراتيجية بالجامعة العربية والاحلاف الغربية كما سبق ان اوضحنا . وفي هذا الاطار فقد كانت الاستراتيجية العربية الوحيدة المطروحة على الساحة العربية في مواجهة اسرائيل هي استراتيجية الدفاع السلبي اذا صح ان نسمي ذلك استراتيجية ، فقد بلورت الجامعة العربية موقفاً مشتركاً لرفض الاعتراف باسرائيل ومحاولة محاصرتها ديبلوماسياً واقتصادياً .

فعلى الصعيد الدبلوماسي ثارت مشكلة التعامل مع اسرائيل التي اصبحت عضواً في المنظمات الدولية العالمية ، وبرز اتجاه داخل الجامعة العربية يطالب بمقاطعة الدول العربية للمنظمات الدولية التي تقبل اسرائيل عضواً فيها ، ولكن سرعان ما تبين ان هذا الاتجاه قد يؤدي في النهاية الى عزل الدول العربية انفسها بأكثر مما يعزل اسرائيل ولذلك رؤي الاشتراك في هذه المنظمات مع اتخاذ الاحتياطات القانونية الضرورية لكي لا يؤثر هذا الوضع على عدم اعتراف

(٢١) كما ورد في : عودة ، « الجامعة العربية والقضية الفلسطينية ، » ص ١٤٦ .

الدول العربية باسرائيل وفي الوقت نفسه التحرك لمواجهة اسرائيل داخل تلك المنظمات . وكانت اولى هذه المواجهات رفض الدول العربية الاشتراك في الانشطة الاقليمية التي تشارك فيها اسرائيل، ونجحت الدول العربية في معظم المنظمات الدولية في تبني مفهوم ثقافي ـ حضاري للاقليم ورفض المفهوم الجغرافي الذي يدخل اسرائيل في المنطقة الجغرافية نفسها التي يقع فيها الوطن العربي او قسمه الاعظم . ثم خطت الدول العربية بتنسيق من الجامعة العربية خطوة اخرى نحو عزل اسرائيل ومواجهتها وادانتها داخل المنظمات الدولية ونجحت في ذلك تدريجاً بعد تغيير هيكل المنظمات الدولية وضعف سيطرة الدول الغربية عليها ، وازدياد نفوذ العالم الثالث داخلها وقد تكلل هذا النجاح بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وكان خطوة حاسمة نحو تكريس الشخصية الفلسطينية على الصعيد الدولي . وهكذا انتقلت الدبلوماسية العربية داخل المنظمات الدولية من موقع الدفاع السلبي الى موقع الهجوم(٢٢) .

ولكن هذا النجاح كان محدود الاثر ، داخل المنظمات الدولية لم يقابله نجاح مماثل على صعيد العلاقات الثنائية بين الدول الغربية المساندة لاسرائيل . فلم تتمكن الجامعة العربية من بلورة استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع هذه الدول . وقد حاولت الجامعة العربية ان تبلور سياسة عربية مشتركة تجاه الدول المؤيدة لاسرائيل في بعض الحالات الخاصة والمحدودة ولكنها احرزت نجاحاً محدوداً جداً . وعلى سبيل المثال فقد كانت الجامعة اول من تنبه الى المفاوضات الاسرائيلية التي بدأت عام ١٩٥٢ بشأن التعويضات التي طالبت بها اسرائيل والتي بلغت ٧ مليارات دولار . وقام الامين العام على رأس وفد لمحاولة منع دفع هذه التعويضات على اساس ان مثل هذه التعويضات سوف تؤدي الى مزيد من الارهاب وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني . لكن الجامعة اخفقت في مسعاها هذا ، لأن الضغط الامريكي على المانيا كان اقوى مما تستطيع الجامعة الرد به من خلال العمل المشترك . بل حينما بدأت تلوح في الافق صفقة السلاح الالمانية الغربية لاسرائيل في بدء الستينات ثم احتمالات اعتراف المانيا الغربية باسرائيل لم تتمكن الجامعة العربية من حمل جميع الدول العربية على قطع علاقاتها الدبلوماسية بالمانيا الغربية . وفي مواجهة امريكا وبريطانيا وفرنسا وهي الدول التي اعتمدت عليها اسرائيل اعتماداً اساسياً لم تستطع الدول العربية ان تبلور سياسة عربية مشتركة ازاءها على اساس موقفها من اسرائيل . واحرزت الجامعة نجاحاً محدوداً في مواجهة النفوذ الاسرائيلي في افريقيا في بعض بلدان العالم الثالث الأخرى . ويعتبر هذا النجاح ثمرة لجهود بعض الدول كمصر والجزائر وليس نتيجة عمل مدروس ومخطط من جانب جامعة الدول العربية .

وعلى صعيد التعامل الاقتصادي قامت الجامعة العربية في اطار استراتيجية الدفاع السلبي

(٢٢) انظر بعض مظاهر الصراع العربي الاسرائيلي داخل اليونسكو ، في :
Hassan Nafaa, «l'Egypte et l'UNESCO,» (thèse de Doctorat, Université de Paris 1 (panthéon-Sorbonne), 1977) (Non publiée).

ضد اسرائيل بتنظيم المقاطعة الاقتصادية ضدها ويعتبر هذا من ابرز انجازات الجامعة العربية على الاطلاق . ومن الملفت ان جهاز المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل الذي انشأته الجامعة العربية ربما كان هو الجهاز الوحيد الذي عمل بكفاية متزايدة منذ انشائه وحتى ازمة الجامعة العربية الاخيرة ، ولم يتعرض للاهتزاز او الانهيار او يتأثر بالازمات المستمرة في العلاقات السياسية العربية . وتمكن هذا الجهاز من بلورة احكام المقاطعة على اساس علمي مدروس واستطاع في حالات كثيرة ان يجبر عدداً من الشركات العالمية على سحب دعمها الاقتصادي وقطع تعاملها مع اسرائيل(٢٣) وفي المقابل فإن العلاقات الاقتصادية العربية الرسمية بالدول المساندة اقتصادياً لاسرائيل لم تتأثر على الاطلاق .

اما على صعيد المواجهة العسكرية مع اسرائيل فقد كان اخفاق الجامعة العربية تاماً . وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية دخلت الحرب ضد اسرائيل ثلاث مرات بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ فإن أياً من هذه الحروب لم تتم من خلال تنسيق عربي عام او استراتيجية عربية مدروسة مسبقاً في اطار الجامعة العربية . بل ان أياً من هذه الحروب لم تتم بناء على خطة مسبقة باستثناء حرب ١٩٧٣ . ولكن التنسيق كان تنسيقاً ثنائياً بين مصر وسورية على الصعيد العسكري ومع المملكة العربية السعودية وخلاصة القول ان جامعة الدول العربية قد أخفقت تماماً في بلورة استراتيجية مواجهة ايجابية شاملة ضد اسرائيل .

خلاصة ورؤية مستقبلية

لقد قامت الجامعة العربية بدور نشط لا يمكن انكاره لدعم حركات التحرر في الوطن العربي ومساعدة العديد من الأقطار العربية في الحصول على استقلالها . ولكن يصعب رغم ذلك الادعاء بأن هذا الدور كان حاسماً . فباستثناء حالات قليلة كان الدعم الذي قدمته الجامعة دعماً سياسياً ومعنوياً في الاساس . اما عبء التضحيات المادية والجسدية التي دفعت ثمناً للتحرر فقد وقعت أساساً على عاتق حركات التحرر الوطني في كل قطر على حدة ، وتحملت الثورة المصرية بقيادة عبد الناصر التي وضعت جميع امكانات مصر السياسية والمادية في خدمة حركة التحرير العربية جانباً مهماً من تلك الاعباء .

وفي المقابل فقد فشلت الجامعة العربية تماماً في الاتفاق على استراتيجية لمواجهة اسرائيل بعدما جانبها النجاح في دعم حركة التحرر الفلسطيني والوصول بها الى مرحلة الاستقلال في اطار الدولة الفلسطينية الموحدة . والواقع انه يصعب توجيه اللوم في هذا الى الجامعة العربية ، فالجامعة العربية قامت كجهاز اداري فني بدورها كاملاً . وقد نبهت وحذرت حين وجب التنبيه والتحذير . ودرست وخططت حين طلب منها ان تدرس وأن تخطط . وعلى سبيل المثال فقد قامت الامانة

(٢٣) لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥حتى ١٩٦٤ ،» ص ١٤٧ ـ ١٦٤ ، و
Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965).

العامة بوضع الخطط الفنية اللازمة لمواجهة مشاريع اسرائيل لتحويل نهر الاردن ووضعت التصميمات الفنية لمشاريع بديلة تنفذ في سورية والاردن ولبنان لتحقيق الاستفادة العربية من المياه العربية . ولكن الجامعة اصطدمت بالارادات السياسية المتعارضة وبالمصالح المتناقضة للدول الاعضاء . ولم تكن الجامعة العربية في نهاية التحليل سوى اطار للواقع العربي المملوء بالتناقضات .

وقد عكست سياسة المواجهة العربية مع اسرائيل ، التي عبرت عنها الجامعة العربية والتي لم تكن في حقيقة الامر سوى حصيلة للسياسات العربية الرسمية ، تلك التناقضات الكامنة في الواقع العربي بجلاء ووضوح تامين . فمن ناحية جاءت استراتيجية الدفاع السلبي في مواجهة اسرائيل ، وهي الاستراتيجية التي تبلورت من خلال الجامعة العربية ، تعبيراً عن الحد الادنى المشترك للتضامن العربي وعن الاحساس بأن وجود اسرائيل يمثل خطراً على الامة العربية كلها وليس على الشعب العربي في فلسطين وحدها . ومن ناحية اخرى فقد ادت التناقضات السياسية والاجتماعية وتضارب المصالح وصراع الايديولوجيات والقيادات الى عجز الجامعة العربية عن بلورة استراتيجية مواجهة ايجابية تتمكن من اقتحام الخطر الصهيوني واقتلاع جذوره عن طريق حشد كل الامكانات العربية لمواجهته .

وقد انطوت استراتيجية الدفاع السلبي نفسها على متناقضات هددت بانفجارها من داخلها . ففي الوقت الذي قيدت فيه حرية الدول العربية في التعامل منفردة مع اسرائيل تركت هذه الحرية كاملة ودون اي قيود في التعامل مع الدول الاستعمارية المؤيدة والداعمة لاسرائيل ، بينما كان المنطق يقضي ان تشمل استراتيجية المواجهة كلا من اسرائيل والدول المتحالفة معها . وقد ادى هذا الى فتح ثغرة كبيرة في جبهة التضامن العربي حال دون بلورة اطار موحد للتعامل مع الدول الحليفة لاسرائيل . ولم يكن بمقدور الجامعة العربية في الواقع ان تحدد مثل هذا الاطار لأن خطوط الصراع الاجتماعي في الوطن العربي وانعكاساته الدولية تداخلت مع خطوط الصراع الوطني والقومي المناهض لاسرائيل والمطالب بالوحدة العربية ، وادى هذا التداخل الى افساد قواعد اللعبة في الصراع العربي - الاسرائيلي والى بعثرة الامكانات .

وليس بخاف على احد من المتتبعين للصراع الدولي الاستراتيجي الدائر حول الشرق الاوسط ان الولايات المتحدة قررت ، خصوصاً بعد انتصار اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ووضوح الاهمية القصوى لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية ، ان تستخدم الصراع العربي - الاسرائيلي لتصفية حركة التحرر الاقتصادي والاجتماعي التي فجرتها ثورة تموز / يوليو في الوطن العربي كمقدمة ضرورية لتصفية النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط . اي ان خطوط السياسة الامريكية تكاد تتطابق الآن في الواقع مع خطوط السياسة الاسرائيلية نفسها . وما حدث في مصر خلال السنوات العشر الماضية والذي بدأ بتزايد النفوذ الامريكي وانتهى بخروج مصر عن الصف العربي وتوقيعها اتفاقية سلام منفصلة مع اسرائيل يؤيد هذه الحقيقة .

وليس هنا مجال الحديث عن الاسباب التي دفعت مصر باتجاه هذا المأزق او تحليل

الميكانزمات الاجتماعية التي ادت اليه . ولكن مما لا شك فيه ان فشل الجامعة العربية في بلورة استراتيجية واضحة للسلم او الحرب مع اسرائيل وفشلها في توزيع اعباء هذه الاستراتيجية بالعدل على الدول العربية قد اعطى الفرصة للقوى المناهضة للعدل الاجتماعي ولعروبة مصر التي آلت اليها السلطة في مصر بعد رحيل عبد الناصر . فتمكنت هذه القوى من أن تروج شعبياً للرأي القائل بأن الوطن العربي المتخم والذي تتسرب ملياراته الى اسرائيل عن طريق البنوك الامريكية يريد اضعاف مصر واذلالها من خلال محاربة اسرائيل حتى آخر جندي مصري ! وطالبت هذه القوى بالبحث عن حل مصري دون انتظار حل عربي لن يجيء ابداً . وبهذا تمكنت هذه القوى من تسويق الحل الامريكي - الاسرائيلي في ثوب زفاف مصري . وكانت النتيجة اصابة الوطن العربي كله بالارتباك والشلل .

إن أي نظرة مستقبلية للوطن العربي تقتضي أن نبدأ من الواقع ونبني عليه أملاً في تغييره نحو الأفضل . والواقع يقول إن اكبر دولة عربية واقواها عسكرياً تلتزم بمعاهدة مع اسرائيل . ولكن الواقع يقول ايضاً ان الصراع العربي - الاسرائيلي لم يحسم بعد وما زالت مصر تلتزم رسمياً على الاقل بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وهو ما لن تقبله اسرائيل الا مكرهة او مضطرة . **ولن يكره اسرائيل او يجبرها على قبول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الا جبهة عربية متماسكة تعرف ماذا تريد ثم توظف كل امكاناتها ومواردها للعمل على تحقيقه .** ولا يختلف عربي واحد على استحالة تحقيق تلك الجبهة دون مصر . واذا كانت حاجة مصر قد وضحت تماماً للوطن العربي فإن حاجة الوطن العربي لمصر قد وضحت بشكل اكبر . فهل يمكن أن يمثل هذا ، خصوصاً في ظل قيادة مصرية جديدة ، نقطة انطلاقة لاعادة صوغ العلاقات العربية على اسس جديدة وخلق الجبهة التي يمكنها اجبار اسرائيل على قبول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؟ هذا هو السؤال المهم الذي يجب ان يطرح للمناقشة على اوسع نطاق .

تعقيب ١

محمد التازي

اشاطركم التقدير للبحث الذي استمعنا الى خلاصته من د. حسن نافعة وتعقيبي لا يمس جوهر البحث لأن الوقت المخصص لذلك لا يكفي بطبيعة الحال ، إنما أود أن أتعرض لبعض الحقائق التي لم ترد في هذا البحث ، نظراً لأن الباحث اعتمد على الإعلام مصدراً لاستقاء معلوماته ، وانا دائماً أفرق بين مصادر الاعلام ومصادر التاريخ . مصادر الاعلام قد لا تهتم بالحقائق وانما تهتم بالظواهر لاسباب اعلامية ، اما مصادر التاريخ فهي تعيد الامور الى نصابها . وقبل ان أعقب على هذا اود ان أعرف التباساً قد يجول في بعض الاذهان اننا في غرف منازلنا الى الآن لا نزال نحتفظ ببعض الصور لرموز عربية ساندت قضايا حركتنا التحريرية في المغرب العربي لم تكن حركة قادتها البرجوازية لاننا لم نكن نعرف هذه الاسماء ، ولا ندري عنها شيئاً . الا اننا عرفناها بعد ان استقلت بلادنا . اما حركات التحرير عندنا فقد قادها شعب المغرب العربي : فلاحوه وطلابه وتجاره ومثقفوه . لا ادري كيف نصوغ هذه العبارات ؟ الحركة التي قادتها البرجوازية لتحقق بها اهدافاً ، هذا شيء غريب عني أسمعه وانا الذي عشت في الحركة الوطنية منذ صغري الى يومنا هذا ، وهذه الرموز لها في غرفنا صور : لعبد الرحمن عزام للدكتور محمد صلاح الدين لبشارة الخوري لرياض الصلح ، هذه الاسماء وغيرها ما تزال عالقة في اذهاننا ونربي اولادنا على الاحتفاظ بها وبذكراها لأنها بالفعل ساندتنا . عندما نعود الى دور الجامعة العربية اتساءل : لماذا نحمّل الجامعة العربية فوق ما تطيق ونحمّلها ما لا تطيق ؟ ما هي الجامعة العربية ؟ انها ليست الامين العام ، ليست الامانة العامة ، انها مجموع اقطار عربية ، لذلك عندما استعمل كلمة الجامعة العربية فإني أعني بها اولاً واخيراً الاقطار العربية وليس جهاز الجامعة العربية .

يقول الباحث ان الجامعة انشأت مكتب المغرب العربي هذا ليس بصحيح مطلقاً ويسعدني ان يكون بيننا السيد الرشيد ادريس احد مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة . السيد عبد الرحمن عزام ترأس المؤتمر رئاسة فخرية لانشاء مكتب لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة في ١٩٤٧ وخطابه عندي الآن . كلمة من هذا الخطاب تقول : « هذا المؤتمر خاص بالمغاربة ، وليس لي - بصفتي اميناً عاماً للجامعة العربية - ان اتحمل معهم مسؤولية ما سيصدرونه من قرارات بصفتهم افراداً او هيئات ، وانما أعمل وأتحمل المسؤولية في سبيل الكفاح من اجل حرية البلاد العربية ، وفي مقدمتها بلاد المغرب العزيزة علينا » .

الموضوع الثاني هو التجاء الامير عبد الكريم الخطابي . يقول المحاضر ان الامانة العامة أطلقت سراح الامير عبد الكريم الخطابي ، معتمداً على المصدر الذي سبق ان أشرت اليه . والواقع انه لا دخل للجامعة العربية في اطلاق سراح الامير عبد الكريم الخطابي . اذكر هنا مجاهداً يمكن أن نكون قد نسيناه وهو محمد علي الطاهر ، ابو حسن ، صاحب جريدة « الشورى » التي كان مقرها في شارع الملكة نازلي بالقاهرة . وكان قد تلقى برقية من عدن مضمونها « ان باخرة مصرية تقل على متنها الامير عبد الكريم الخطابي واسرته في طريقهم الى فرنسا » ، وكانت مناورة من فرنسا تهدد بها قائد معركة التحرير في المغرب الملك محمد الخامس رحمه الله . فجمع السيد محمد علي الطاهر الرئيس الحبيب بورقيبة ، والمرحوم علال الفاسي ، والمرحوم عبد الخالق الترنيس ، وكان من الحاضرين الاستاذ الرشيد ادريس واتفقوا على ارسال وفد الى بورسعيد لاستقبال الامير عبد الكريم ، واستقبلوه واقنعوه بطلب اللجوء السياسي الى مصر ، فنزل وبعث برقية الى الملك فاروق يطلب فيها ان يقبل لاجئاً سياسياً فقبل طلبه ، وكانت هذه هي بداية تحرير الامير عبد الكريم الخطابي .

ومنذ ايام كنت في جلسة مع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة وكنت قد اطلعت على هذا البحث فقلت له : ستعقد في تونس ندوة ، وقد قرأت فيها عن دور الجامعة العربية في تحرير دول المغرب العربي ، فقص علي قصة اعرفها ولكني تأكدت منها منه ، قال لي : « ذهبت انا والزعيم علال الفاسي الى الجامعة العربية طالبين منهم تسجيل موضوع المغرب وتونس على جدول اعمال الجامعة فكان الجواب « المشغول لا يشغل . نحن الآن مشغولون بقضية فلسطين ، وعندما نحررها وننتهي منها سننصرف الى تونس والى المغرب » . هذا لا يقلل من الدعم الذي وجدته الحركة التحريرية في المغرب العربي من الجامعة العربية وبخاصة بعد ان فرض الكفاح نفسه على الساحة العربية وعلى الساحة الدولية في سنة ١٩٥٣ وما بعدها . اما قبل ذلك فكانت المساعدة رمزية لا تتعدى مائة جنيه مصري في الشهر لمكتب المغرب العربي الذي كان يضم حركات التحرير الثلاث : المغربية والجزائرية والتونسية .

هذه بعض الحقائق أردت ان أصحح بها بعض المعلومات وأرجو من الذين يكتبون التاريخ ان يتحروا الدقة من مصادر التاريخ حتى لا نترك لأجيالنا ولباحثينا في المستقبل معلومات غير دقيقة وغير صحيحة . هذا مع الاعتراف بأن الجامعة العربية والامناء العامين السابقين وبالاخص عبد الرحمن عزام باشا والاستاذ عبد الخالق حسونة قدموا من المساعدة لحركات التحرير ما نعجز عن الوفاء به حالاً واستقبالاً .

تعقيب ٢

خلدون ساطع الحصري

لقد استمتعت بقراءة ورقة د. حسن نافعة ، واستفدت من بعض ما ورد فيها . ولكنني لا أستطيع ان أقول ان الباحث وفّق الموضوع حقه .

ما هو موضوع بحث د. نافعة ؟ الموضوع ، هو الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية ، بعد انشائها ، في حصول كل من سورية ولبنان على استقلالها السياسي ، وحصول أقطار المغرب العربي على هذا الاستقلال . والنتيجة التي يتوصل اليها الباحث هي التالية : لقد قامت الجامعة العربية بدور نشط ، لا يمكن انكاره في دعم حركات التحرر في الوطن العربي وفي مساعدة العديد من الاقطار العربية في الحصول على استقلالها . ولكن يصعب رغم ذلك الادعاء بأن هذا الدور كان حاسماً للوصول الى مثل هذه النتيجة (وانا لا اجادل الباحث فيها ، لا بد للباحث من القيام ببحث ادق واكثر تفصيلا ، يستند الى المصادر والوثائق الاولية) .

يشير الباحث في ورقته الى ان « توضيح الدور الحقيقي الذي مثلته الجامعة العربية لتمكين بعض الاقطار العربية من الحصول على استقلالها ، وكذا دورها حول القضية الفلسطينية » يكتنفه « عدد من الصعاب العملية . فمعظم مداولات اجهزة الجامعة في المسائل السياسية هي مداولات سرية ، وبالتالي يصعب الاطلاع عليها ، لتحديد مواقف الدول العربية من القضايا المعروضة تحديداً دقيقاً . بل ان عدداً كبيراً من القرارات في هذه المسائل كانت قرارات سرية . فضلاً عن ذلك ، فإن آلاف القرارات التي صدرت من الجامعة العربية حول هذا الموضوع ، ليست مرتبة ومنظمة بشكل يمكن الباحث من الرجوع بسهولة الى هذه القرارات » . وما يقوله الدكتور نافعة صحيح الى حد ما . ان التوصل الى مداولات وقرارات الجامعة العربية بالنسبة للموضوع الذي يتناوله ليس امراً سهلاً . ولكنها - في الوقت نفسه - ليست امراً مستحيلاً .

وهنا ، وبهذا الصدد اشير الى كتاب **تأسيس جامعة الدول العربية** لمؤلفه د. احمد

جمعة(١) . في هذا الكتاب عرض المؤلف كثيراً من وثائق الجامعة العربية السرية . فالقيام ، إذاً ، بهذا ليس مستحيلاً . واذا تركنا الوثائق العربية جانباً : ماذا عن الوثائق الغربية ، وخصوصاً البريطانية منها ؟ هذه الوثائق منظمة، ويمكن لمن يهمه الامر الاطلاع عليها بسهولة .

ومن هنا ، وفي غياب الاستناد الى المصادر الاولية ، لا يمكن اعتبار ورقة الدكتور نافعة اكثر من مقدمة ، نظرية ومبسطة ، لبحث موضوع « الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية » .

والباحث ، بعد هذا ، يجيد في تحليله لميثاق الجامعة العربية (هنا ، لا ضرورة للاستعانة بالمصادر الاولية كما هو بديهي) . ويخرج الباحث من هذا التحليل بالنتيجة التالية التي اوافقه عليها : « وجدير بالذكر ان صيانة وحفظ استقلال وسيادة الدول الاعضاء التي اعتبرها ميثاق الجامعة احد اهدافه الاساسية قصد منه تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الدول الاخرى خارج نطاق الجامعة كما قصد منه ايضاً وعلى وجه الخصوص استقلال كل دولة في مواجهة الدول الاخرى الاعضاء » .

وهنالك ، بعد هذا ، نقاط غير صحيحة تاريخياً في البحث . سأعطي هنا مثالين . فالباحث يقول : « ولجأت الجامعة الى الامم المتحدة لتعرض عليها قضيتي تونس والمغرب ، وسعت الى كسب تأييد الدول الغربية بكل الوسائل ، حتى ان الامين العام اجتمع بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي ورئيس وفدها في الامم المتحدة في اثناء مناقشة القضية التونسية ليطلب اليها تأييدها وكان هذا اول اتصال عربي رسمي بالاتحاد السوفياتي » .

كلا ، لم يكن هذا اول اتصال عربي رسمي بالاتحاد السوفياتي . فلفترة ، ما بين الحربين العالميتين ، الاولى والثانية ، كان للمملكة العربية السعودية (وهذا لا يكاد يصدق اليوم) ، اتصال دبلوماسي بالاتحاد السوفياتي . وفي عام ١٩٤١ ، في الحرب العراقية - البريطانية، اعترفت حكومة رشيد عالي الكيلاني بالاتحاد السوفياتي وطلبت منه تأييد العراق في كفاحه ضد بريطانيا .

والمثل الثاني : يقول الباحث في ورقته : « وليس بخافٍ على احد من المتتبعين للصراع الدولي الاستراتيجي الدائر حول الشرق الاوسط ان الولايات المتحدة قررت ، خصوصاً بعد انتصار اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ووضوح الاهمية القصوى لاسرائيل في الاستراتيجية الامريكية ، ان تستخدم الصراع العربي - الاسرائيلي لتصفية حركة التحرر الاقتصادي والاجتماعي التي فجرتها ثورة تموز / يوليو في الوطن العربي كمقدمة ضرورية لتصفية النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط » . اذا تركنا بعض الغموض والتعقيد في هذه الجملة الطويلة ، فالواقع التاريخي يقول لنا ان الولايات المتحدة أيدت دائماً (واكرر دائماً) اسرائيل ، وليس هنالك اي دليل على ان هذا التأييد الامريكي قد ازداد بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

---

(١) Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arabe States: Wartime Diplomacy and Inter- Arab Politics, 1914 to 1945* (London: Longman, 1977).
والكتاب بالاصل هو اطروحة قدمها المؤلف لجامعة اكسفورد .

المناقشات

١ ـ علي الدين هلال

قبل مناقشة بعض النقاط المتعلقة مباشرة بالبحث اريد الاشارة الى قضيتين منهاجيتين تتعلقان بالنظرة العامة الى الجامعة والى دورها .

اولهما هي : ضرورة التمييز بين النظام العربي والجامعة العربية . النظام العربي يتمثل في شبكة كثيفة معقدة من العلاقات والتفاعلات والروابط ، الحكومية والشعبية الرسمية وغير الرسمية ، بعضها تبلور في شكل مؤسسات وأبنية والبعض الآخر يحدث بين افراد وجماعات دونما شكل قانوني او بنائي محدد . اما الجامعة العربية فهي احد الرموز ومعالم هذا النظام والتي لها صفة حكومية ورسمية ومن ثم فالجامعة جزء من كل .

وثانيهما هي : ضرورة تقويم الجامعة العربية في اطار المعطيات الموضوعية لها وفي اطار الميثاق الذي يحكم نشاطها وفعالياتها ، فمع ان النظام العربي يتسم اساساً بالقومية ، فإن الجامعة ـ بحكم ميثاقها ـ تحمل سمات المنظمة الاقليمية الدولية التي تقوم على مبدأي المساواة والسيادة للدول الاعضاء . وصحيح ان بعض الباحثين قد ميّز بين دور الجامعة كمرآة للواقع العربي ودورها كعنصر فاعل ومبادر ومغيّر لهذا الواقع ، ولكن تبقى الحقيقة ان صفة « المرآة » هي الغالبة بحكم الاوضاع القانونية والتنظيمية للجامعة ونظام التصويت . ولا يجب ان تحمّل الجامعة فوق ما تستطيعه او ان نتوقع منها ما لا تقدر عليه ، فهي تعكس حساسيات وتوازنات وتناقضات الواقع الرسمي العربي واتجاهات الحكومات العربية .

اما فيما يتعلق بورقة د. نافعة فهذه بعض النقاط بخصوصها :

ـ إن الدور الرئيسي في استقلال اي قطر عربي عائد اساساً للحركة الوطنية في هذا القطر انما الجامعة ـ او اي عنصر خارجي ـ لعبت دوراً مسانداً ومعاضداً .

ـ إن دور الجامعة كان أساساً ذا صفة اعلامية سياسية وتمثل في اثارة قضايا الاقطار العربية المحتلة في المحافل الدولية .

ـ ان حركة القومية العربية الثورية في الخمسينات مارست تأييدها لحركات التحرر العربي خارج اطار الجامعة العربية مثال ذلك تأييد مصر لحركة النضال في الجزائر واليمن الجنوبي .

٢ ـ مجدي حماد

إن التقويم الصحيح لأي منظمة ، او ظاهرة ، إنما ينبغي ان يتم في ضوء معايير عصر تلك المنظمة ، او الظاهرة ، والظروف الموضوعية التي احاطت بها . . وليس بمعايير عصر آخر او ظروفه . واعتقد ان د. نافعة قد سبق الى تحديد المعايير التي نشأت في اطارها جامعة الدول العربية كمدخل لا بد منه لتقويم دورها من استقلال بعض الاقطار العربية ، ومن القضية الفلسطينية . وقد أشار بصفة خاصة الى ثلاثة معايير اساسية :

اولاً : سبق حركات التحرير العربية على قيام جامعة الدول العربية .
ثانياً : ان جامعة الدول العربية قد انشأتها اقطار عربية مستقلة « استقلالاً شكلياً » .
ثالثاً : إن ميثاق جامعة الدول العربية قد تحدث حديثاً عاماً عن مفهوم الاستقلال .

ومع ذلك فإنني اعتقد ان الباحث لم يلتزم بهذه المعايير ، او هذه الظروف الموضوعية ، في تقويمه لدور الجامعة من استقلال بعض الدول العربية ومن القضية الفلسطينية . ولهذا تبدو الصلة مفقودة بين هذه المعايير وتلك الظروف من ناحية ، وما انتهى اليه الباحث من نتائج من ناحية اخرى .

ـ إن جامعة الدول العربية ، قد انشأتها « قيادات تابعة ودول تابعة » ، فلم يكن منتظراً من هذه القيادات ومن تلك الدول ان تضع مفهوماً للاستقلال يتقارب مع ما نعتقد نحن فيه الآن . وعلى سبيل المثال هل كان من الممكن لنوري السعيد ، الذي كان يحرض ايدن على عبد الناصر بعد تأميم قناة السويس ، ان يكون قائداً لحركة التحرر العربي ؛ وان يصب فكراً تحررياً عربياً في ميثاق الجامعة او في سلوكها السياسي ؟ وهل كان من الممكن لمصطفى النحاس الذي وقع معاهدة « الشرف والاستقلال » مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ـ والخالية من اي معنى للشرف او للاستقلال ـ ان يذهب الى ابعد مما ذهب اليه الميثاق ؟

ـ ان جامعة الدول العربية ، التي نشأت على اكتاف دول مستقلة استقلالاً شكلياً كانت تنطوي بداخلها على مخاوف متبادلة . وتكفي هنا الاشارة الى بروتوكول الاسكندرية الذي افرد قراراً خاصاً بلبنان ، تعترف فيه الدول العربية الممثلة في المؤتمر « باحترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة » . . الى من يوجه هذا الالتزام ؟ أليس الى دول عربية بعينها ؟

ـ اعتقد ان الباحث قد بالغ في توقع الدور المنتظر لجامعة الدول العربية حتى يمكن تصور انه يتحدث عن « حزب ثوري » وليس منظمة اقليمية او قومية نشأت في عصر معين داخل ظروف موضوعية معينة . لقد أشار الباحث ـ مثلاً ـ الى ان « عبء التضحيات المادية والجسدية التي دفعت ثمناً للتحرر قد وقعت أساساً على عاتق حركات التحرر الوطني في كل قطر على حدة » . . وكأن ذلك ليس هو الاصل . . فالاصل ، فيما نعتقد ، ان يقع هذا العبء ، اولاً وأساساً ، على عاتق حركات التحرر الوطني في كل قطر على حدة .

كذلك فقد كان ينبغي على الباحث هنا ان يضع في حسبانه طبيعة الصراع الاجتماعي الذي تفجر في المنطقة العربية بعد ثورة تموز / يوليو ، حيث حتم ذلك الصراع ان تتم مساعدة حركات التحرر الوطني العربية خارج نطاق الجامعة العربية . وعلى سبيل المثال عندما تقدم مفهوم الاستقلال ليشمل مفهوم « الثورة » ، هل كان من الممكن لجامعة الدول العربية ان تقدم اي مساعدة للثورة اليمنية مثلاً ؟

ـ انني اعتقد أن الذهاب الى تفسير اتفاقيتي كامب دافيد بأزمة جامعة الدول العربية وفشلها ـ بتعبير د. نافعة ـ « في بلورة استراتيجية واضحة للسلم او الحرب مع اسرائيل »، فيه الكثير من التعسف . وأساس ذلك بداية ان الدول العربية بالاساس ، وفي مقدمتها مصر ، قد فشلت هي اصلاً في وضع استراتيجية للسلم والحرب مع اسرائيل . وفضلاً عن ذلك فإن التحليل الاجتماعي لطبيعة السلطة والصراع في الدول العربية ، وانماط العلاقات الدولية لهذه الدول ، يجعل من الممكن لدينا القول بأن هذه الانظمة قد لا ترغب في التوصل الى حل لقضية فلسطين .

ـ وغاب عن الباحث ، حتى وهو يبحث عن بلورة استراتيجية عربية للحرب والسلم مع اسرائيل أن يتحدث عن مؤتمرات القمة العربية التي بدأت تنتظم في الاجتماع منذ عام ١٩٦٤ لوضع هذه الاستراتيجية .

٣ ـ الرشيد ادريس

لي ثلاث ملاحظات :

الاولى ، تتعلق بالقضية الفلسطينية . أرى في هذا الموضوع ضرورة نشر وثائق الجامعة حتى يعرف الرأي العام حقيقة مواقف اخواننا الفلسطينيين والحكومات العربية ، خصوصاً في السنوات الاولى لطرح القضية (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) ذلك ان ما يكتب عن تلك المواقف كثيراً ما يتأثر باتجاهات سياسية معينة . ثم انني أود ان اذكر مساهمة مني في وضع الامور في نصابها من الناحية التاريخية إن القرار الذي اتخذته قمة الرباط سنة **١٩٧٤** باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني سبقه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة عندما دعت الزعيم الفلسطيني **ياسر عرفات** الى حضور اجتماع المنظمة الدولية ، وكان لذلك القرار الدولي اهميته وتأثيره . واذكر ان مناقشة جادة جرت في المجموعة العربية بنيويورك حضرها

بعض الوزراء العرب . وكان من رأي البعض ان ننتظر اجتماع القمة قبل استصدار قرار الدعوة من الجمعية العامة ، ولكننا اصررنا على انتهاز الفرصة الملائمة واستصدار القرار دون انتظار .

الثانية، تتعلق بتقويم موقف الجامعة من قضية مساعدة اقطار المغرب العربي في حركتها الاستقلالية . إن الوقائع التاريخية لا يمكن أن تؤخذ مفصّلة ولكن أن تقوّم تقويماً عاماً باعتبار نتائجها . لقد كتبت في كتابي **مذكرات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة** الذي نشرته لي الدار العربية للكتاب سنة **١٩٨١** الفقرة التالية في المقدمة اذكرها للافادة: « وقد كانت الجامعة العربية رغم ضعفها منذ نشأتها سنداً للمغاربة الذين لم يكن لهم سند في الشرق او في الغرب ، بل ان قيام الجامعة العربية كان له اثره على المغاربة الذين أكدوا في مؤتمر المغرب العربي عروبتهم باطلاق اسم المغرب العربي على محاولتهم الوحدوية في حين كانوا من قبل يسيرون في عزلة عن العالم العربي ينشدون وحدة شمال افريقية. . . . » .

على أننا لاقينا صعاباً كثيرة ومؤلمة في اقناع الجامعة العربية وامانتها العامة والحكومات العربية بضرورة مساندة قضيتنا وكثيراً ما كنا نستعين بالحركات الشعبية كحزب الاستقلال للاقناع ، والاستاذ محمد صديق شنشل الذي كانت لنا معه مراسلات وها هو بيننا اليوم . وقد وفقنا في كفاحنا واتسعت رقعة نشاطنا الى الاقطار الاسلامية والآسيوية وسعينا في ظروف قاسية في استجلاب المساندة لشعوبنا المكافحة حتى انتصرت هذه الشعوب والفضل الاول في هذا الانتصار يرجع لكفاح ابنائها داخل البلاد .

والثالثة ، تتعلق بتحرير الامير عبد الكريم . وهنا اريد أن اتمم وادقق المعلومات التي تفضل بها السيد محمد التازي . خبر وصول الامير عبد الكريم الخطابي واسرته الى عدن بلغ برقياً من احد الاخوان بعدن الى السيد محمد علي الطاهر صاحب **الشورى** وهو الذي أعلمنا به . اجتمعنا في مكتب المغرب العربي . وكلفنا وفداً برئاسة الاستاذ محمد بن عبود للذهاب الى السويس واقناع الامير بالنزول الى مصر . سافر ذلك الوفد وبدأ الاتصال بالامير وجماعته عندما وصلوا الميناء المصري على ظهر الباخرة كاتومبا اليونانية . اظهر الامير وشقيقه بعض التردد ووعدا بالتفكير في الامر . ولمّا بلغنا خبر ذلك طلبنا الى زعماء الحركة الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس السفر الى بورسعيد لاستقبالهم . في هذه الاثناء تلقى الامير دعوة من الدولة المصرية لينزل في ضيافة مصر . لماذا كان الاستاذ ابن عبود رحمه الله رئيساً للوفد وهو الذي قام بأهم المساعي ؟ لأنه كان من المنطقة الشمالية بالمغرب كالأمير عبد الكريم وكانت له صفة رسمية اذ كان مندوب المغرب العربي باللجنة الثقافية للجامعة وكانت له اتصالات وثيقة بالملك فاروق وكان بمثابة سفير لخليفة سلطان المغرب آنذاك .

٤ ـ ابراهيم بشير الغويل

أود ان أتوقف عند ما سماه الباحث « الفشل في توزيع الاعباء بالعدل » وأثره ، وما أتاحه من استغلاله ، لعزل مصر . . . وما قد يتسبب فيه ، او نتيجة استغلاله لنمو الاقليمية

الفلسطينية . وانني أعتقد ان خير معالجة لهذا الامر هو في قومية المعركة ، مع الاهتمام بقومية العمل الفدائي . . . فقومية المعركة تنتهي بنا الى توزيع الاعباء بالعدل ـ او بالاحرى بالقسطاط ـ وتحول بين شعور الفدائيين الفلسطينيين او غيرهم من اقطار المواجهة (لبنان مثلاً) انهم يتحملون قسطاً غير معقول من الاعباء ؛ فإذا صار العمل الفدائي قومياً شعر الفلسطينيون بحقيقة القومية فعلاً لا قولاً و ﴿كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون﴾ . ثم ان قومية المعركة تقتضي دعم اقطار المواجهة لتكون قادرة على الدفاع والردع اذا ما هوجمت لانطلاق الفدائيين من حدودها ـ والردع لا اقول انه سيرهق العدو فحسب ؛ بل انه سيصنع الوحدة العربية من خلال النضال ـ ويمكّن من تغيير هذه النفسية الى نفسية وحدوية نضالية . وعلى اقطار النفط ان تأخذ دورها في دعم الفدائيين ودعم اقطار المواجهة . كما يجب التزام الجميع كل بدوره في التحرك السياسي افريقياً واسلامياً ودولياً .

٥ ـ احمد طربين

جامعة الدول العربية بحكم مهامها القومية والآمال المعقودة عليها ليست كواحد من الاجهزة الادارية والفنية والسياسية في اي من الدول العربية الاعضاء ، اذ هي قوة دافعة خلاقة وليست مركزاً يتلقى ردود الفعل الصادرة عن الدول العربية ويسجلها ، ومن هنا مسؤولية اجهزتها الحساسة في مختلف اختصاصاتها . وعلى الرغم من ان الجامعة حققت بعض النجاح في تقديم المساعدة من اجل تحقيق الاستقلال السياسي للاقطار العربية ، الا ان اخفاق الجامعة في معالجة قضية فلسطين كان تاماً. وانني اعلم مثلاً ان **موسى العلمي** ممثل الاطراف الفلسطينية قد دعي الى اجتماعات اللجنة التحضيرية التي أسفرت عن بروتوكول الاسكندرية . وسرد العلمي ملخصاً مؤثراً لوضع العرب في فلسطين ، ومساعيهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية ، ومجابهتهم الحكم البريطاني المباشر المبني على صك الانتداب وعلى سياسة انشاء الوطن القومي الصهيوني . . وقال العلمي : « اما لو سألتموني ما هو الظرف الذي سمح بذلك لقلت لكم بكل احترام هو ترك اخواننا لنا نخوض هذه المعركة العالمية وحدنا وهم واقفون ينظرون ، وقد امتلك اليهود السهول والوديان ، واكثرية الاراضي الزراعية الخصبة ، قد اخذوا جهة البحر واخذوا جهة الشمال . . قد اخذوا الشرق ، وها هم يأخذون الجنوب ، وهم يضيقون علينا الخناق ، فهل يبقى اخواننا صامتين ؟» .

يتضح من هذه الصيحة ان الساسة العرب ، والجامعة العربية ، كانوا يعرفون تماماً البعد الحقيقي للخطر الصهيوني ، فماذا فعلوا لانقاذ فلسطين في المدة المنصرمة بين كلام العلمي والحرب مع اسرائيل في **١٥** ايار / مايو **١٩٤٨** ؟ واختصاراً نقول ان مساعدة الجامعة التي نابت عن الشعب الفلسطيني في كفاحه وتسلمت مقدراته ، كانت مساعدة يمكن ان تكون افضل بكثير لو انها لم تتأخر ، ولو انها أعدت للمعركة عدتها قبل اكثر من ثلاث سنوات من الحرب . ومن ناحية ثانية ، فقد كثر الحديث عن ان الجامعة العربية هي مرآة للدول العربية ؛ وانا شخصياً لا اميل الى هذا القول المريح الذي يلقى عادة للاجابة عن بعض النقد

الموجه الى الجامعة . اما المقارنة بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، والقول بأن منجزات هذه الاخيرة كانت افضل من منجزات الاولى ، فيجب الّا ننسى ان منظمة الوحدة الافريقية تضمّ امماً شتى من الافارقة ، بينما الجامعة تضم شعوباً عربية تنتمي الى امة عربية واحدة ، تجمعها وشائج القربى اللغوية والتاريخية وسواها .

٦ ـ حسن نافعة يرد

أود اولاً ان أتوجه بالشكر الى كل من تفضل بالمشاركة بالتعقيب او مناقشة هذه الورقة . وقد كانت الملاحظات التي ابديت والافكار التي طرحت مثمرة وبناءة في مجملها وتضيف الى البحث اضافات قيمة .

كانت ملاحظات الاستاذ محمد التازي متمحورة حول نقطتين : النقطة الاولى تتعلق بواقعة تحرير الامير عبد الكريم الخطابي وتهريبه الى مصر اثناء عبور السفينة التي كانت تقله عبر قناة السويس من منفاه الاول في جزيرة مدغشقر الى منفاه الثاني في جنوب فرنسا . اما النقطة الثانية فتتعلق بدور البرجوازية في قيادة حركات الاستقلال في بعض الاقطار العربية . وفيما يتعلق بالنقطة الاولى يبدو لي ان المعقب ينكر اي دور للجامعة في تحرير الامير عبد الكريم . والواقع انه يصعب قبول هذا الرأي على الرغم من استشهاده بكتاب الاستاذ الرشيد ادريس والذي لم تتح لي للاسف فرصة الاطلاع عليه قبل كتابة تلك الورقة . وقد استندت في سرد هذه الواقعة على المصدر الذي اشرت اليه في ورقتي وهو الاستاذ محمد علي رفاعي . ولم أكتف بهذا المصدر في الواقع ولكنني تقابلت شخصياً مع الاستاذ وحيد الدالي الذي عمل مديراً لمكتب عبد الرحمن عزام وسألته عن هذه الواقعة فأكدها لي وأهداني نسخة من كتابه **اسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام** ولم أشر اليه في ورقتي لأنه صدر بعد الانتهاء من كتابة دراستي وارسالها الى مركز دراسات الوحدة العربية . وقد اشار الاستاذ الدالي في كتابه تفصيلاً الى واقعة تحرير الامير ودور الجامعة العربية فيها . وأياً كان الخلاف في تفاصيل الروايات المختلفة المتعلقة بتلك الواقعة فإن هناك مسألتين اساسيتين تجدر الاشارة اليهما : المسألة الاولى : ان مصر وليست الجامعة العربية هي التي منحت الامير عبد الكريم حق اللجوء ، لان اي منظمة دولية لا تملك سلطة منح حق اللجوء لأي شخص لا يتوفر لها عنصر الاقليم الذي تمارس عليه سيادتها . واذن فلا يتصور ان تكون الجامعة العربية هي التي لعبت الدور الاساسي في عملية التحرير . المسألة الثانية : هي ان نقطة الخلاف تنحصر فيما اذا كانت الجامعة العربية قد سعت مع اطراف اخرى ومن بينها مكتب المغرب العربي بالقاهرة لدى السلطات المصرية للحصول على موافقتها على لجوء الامير الى مصر وترتيب عملية تهريبه اثناء عبوره قناة السويس . ويمكن ان تختلف الروايات حول هذه التفاصيل . لكن يبدو انه من الثابت أن مندوباً عن عبد الرحمن عزام صعد على ظهر السفينة وقابل الامير ورتب له مؤتمراً صحفياً مما يقطع بأن هذا المندوب كان على الاقل على علم بتفاصيل عملية التهريب . وكان هذا المندوب هو الاستاذ الدالي الذي أكد لي الواقعة بنفسه وذكرها في كتابه

الذي اشرت اليه . ولا يمكن القول او الادعاء بأن رواية بعينها تعبر دون غيرها عن الحقيقة التاريخية . وعلى كل حال فإن الواقعة برمتها ليست ذات بال ولا تؤثر في قليل او كثير في مضمون الورقة او في النتائج التي توصلت اليها . فقد ورد ذكر الواقعة في سطر واحد او سطرين في مجال التدليل على ان الجامعة العربية قد أتت ببعض **التصرفات الرمزية** التي تؤكد حماسها لقضية الاستقلال وعطفها على المناضلين من اجل هذا الاستقلال .

النقطة الثانية التي اثارها الاستاذ التازي تتعلق بما جاء في الورقة حول قيادة البرجوازية الوطنية لبعض حركات الاستقلال في الوطن العربي . والمعقب لا يحب لفط البرجوازية هذا . ويؤكد ان الجماهير العريضة بمختلف شرائحها الاجتماعية قد شاركت في معارك الاستقلال . وانا أؤيده تماماً في هذا التأكيد ، بل اذهب الى ابعد مما ذهب اليه للتأكيد على حقيقة في تصوري انها لا تقبل الجدل وهي ان الجماهير الكادحة هي التي دفعت دائماً اغلى واروع التضحيات في معارك الاستقلال . ولكن هذا لا يتعارض مع حقيقة ان **قيادة** حركات الاستقلال الوطني قد آلت الى البرجوازية في مراحل تاريخية معينة وكانت قدرة هذه البرجوازية على عبور مرحلة الاستقلال السياسي الى مرحلة الاستقلال الكامل بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية محدودة بسبب تشابك مصالحها مع المصالح الاستعمارية .

اما فيما يتعلق بتعقيب د. خلدون الحصري فقد ولد لديّ انطباعاً بأن قراءته للورقة كانت سريعة جداً وغير دقيقة . فهو يقول في تعقيبه ان موضوع الورقة هو بحث الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية بعد انشائها في حصول كل من سوريا ولبنان على استقلالهما السياسي وحصول كل من المغرب العربي على هذا الاستقلال . فلماذا خص المعقب هذين القطرين بالذكر؟ هل كان ذلك على سبيل الحصر ام على سبيل المثال ؟ الا يعتبر المعقب قضايا استقلال اليمن والجنوب العربي والخليج جزءاً من موضوع الدراسة ؟ هذه نقطة . من ناحية اخرى فإن عنوان الورقة هو « الدور السياسي للجامعة في استقلال بعض الاقطار العربية . . » اذن فهو بحث الدور السياسي للجامعة في تحقيق الاستقلال وليس دور الجامعة في تحقيق الاستقلال السياسي للبلدان العربية . والفرق كبير جداً بين الاثنين . وقد تعرضت في الورقة لبحث مفهوم الجامعة العربية لقضايا الاستقلال وموقف الميثاق من هذه القضية . فهل هو استقلال سياسي فقط ام استقلال سياسي - اقتصادي وهل هو استقلال فردي ام استقلال جماعي؟ اي : هل هو استقلال الدول العربية في مواجهة بعضها البعض ام هو الاستقلال العربي الشامل والجماعي في مواجهة القوى الخارجية ؟ . . وهكذا .

من ناحية اخرى فقد كان د. الحصري في تصوري مغالياً حين طالب بضرورة الرجوع الى المصادر الاصلية اي الى وثائق الجامعة ومداولاتها . وهذه مهمة مستحيلة في اطار ورقة كهذه لان فحص مداولات الجامعة العربية حول قضايا استقلال الدول العربية ، على فرض امكانية الحصول عليها ، قد يستغرق عدة سنوات وليس بضعة اسابيع حددت لي للانتهاء من هذه الدراسة . ولذلك فقد اكتفيت بتحليل ما كتب ونشر حول هذا الموضوع من كتب

ومقالات ورسائل جامعية والتي استقى بعضها معلوماته وبياناته من المصادر الاولية مباشرة . وكانت دراسة د. جمعة التي تفضل بالاشارة اليها تحت نظري عند اعداد هذه الورقة ولكنني لم اشر اليها نظراً لتركيزها على سنوات تأسيس الجامعة ، وإن كنت قد استفدت منها شخصياً بشكل كبير .

وقد ضرب المعقب مثلين للتدليل على بعض الاخطاء التاريخية التي وردت في الورقة . المثل الاول كان حول موضوع اجتماع الامين العام للجامعة بمندوب الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة اثناء نظر القضية التونسية . والمعقب يقول ان هذا لم يكن اول اتصال عربي رسمي مع الاتحاد السوفياتي كما ذكرت . وقد قصدت ان هذا الاتصال كان اول اتصال عربي رسمي بعد انشاء الجامعة العربية . وما ذكره المعقب وقع قبل انشاء الجامعة وفي ظروف جد استثنائية . ومما لا شك فيه ان سياسات الحكومات العربية تجاه الاتحاد السوفياتي كانت شديدة التحفظ والعداء تجاه الاتحاد السوفياتي وقت قيام الجامعة . ومن ثم فإن اتصال الامين العام بمندوب الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت طلباً لتأييد الدول الاشتراكية لقضية استقلال تونس في الامم المتحدة لم تكن تخلو من جرأة وتدل على حماسة الامين العام لقضايا الاستقلال ، وهو جل ما اردت ابرازه في هذا المقام . اما بالنسبة للمثال الثاني وهو قول د. الحصري بأن الولايات المتحدة ايدت اسرائيل دائماً ، بما يوحي بالتناقض مع ما جاء بالورقة من ان الولايات المتحدة قررت ، خصوصاً بعد حرب حزيران / يونيو **١٩٦٧** ان تدير الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل يؤدي الى تصفية حركة التحرر العربي بقيادة جمال عبد الناصر ، فالواقع ان المعقب لم يقرأ ما كتبته جيداً . فليس فيما قلته ما يدل من قريب او بعيد على ان الولايات المتحدة لم تؤيد اسرائيل دائماً . ولكن الحقائق التاريخية تقول في الوقت نفسه بأن السياسات الامريكية تجاه الوطن العربي كانت حتى قبيل منتصف الستينات تتجاذبها محاولات الاحتواء والاغراء والقمع الى ان ضاقت ذرعاً بحركة التحرر العربي وقررت استخدام اسرائيل في توجيه ضربة قاصمة لها في حزيران / يونيو **١٩٦٧** . وقول د. الحصري بأنه ليس هناك ما يدل على ان التأييد الامريكي لاسرائيل قد ازداد بعد **١٩٦٧** هو قول يجانبه التوفيق تماماً . فأياً كانت دوافع الموقف الامريكي من حرب السويس عام **١٩٥٦** الا أنه من المؤكد ان هذا الموقف الامريكي لم يتطابق تماماً ما كانت تطمح اليه اسرائيل التي قررت ضم سيناء بعد احتلالها عام **١٩٥٦** . ولكي يدرك المعقب ان التأييد الامريكي لاسرائيل قد ازداد كثافة وعمقاً بعد **١٩٦٧** يكفي ان يستعرض موقف الولايات المتحدة من مبيعات الاسلحة لاسرائيل قبل هذا التاريخ وبعده. فحتى بداية الستينات كانت الولايات المتحدة تحاول ان لا تظهر بمظهر المورد المباشر للسلاح لاسرائيل مكتفية فقط بتسهيل عملية حصول اسرائيل على السلاح من اطراف اخرى . ناهيك عن التأييد السياسي المطلق وغير المشروط لاسرائيل داخل الامم المتحدة وخارجها والذي ازداد هو الآخر كثافة واصراراً بعد **١٩٦٧** .

اما ملاحظات د. هلال فهي ملاحظات عامة ولا تثير اي جدل . فالقضايا المنهاجية التي أثارها كانت هي نفسها منطلقات الدراسة من الناحية المنهاجية . فكون الجامعة العربية

احد رموز النظام العربي وجزء من كلٍ هي مسألة بديهية . وكان ذلك هومدخلي في الدراسة حين ذكرت « ان النظام الاقليمي العربي قد ارتبط بشبكة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية ، العامة والجزئية ، ولم تكن الجامعة العربية سوى احد خطوط هذه الشبكة » . وفيما يتعلق بما ذكره د. هلال من ضرورة تقويم الجامعة في اطار المعطيات الموضوعية لها وفي اطار الميثاق الذي يحكم نشاطها وفعاليتها ، فقد كان هذا هو نفس المنطلق الذي حاولنا من خلاله تقويم دور الجامعة العربية في تحقيق استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية . ولذلك فقد أفردنا مبحثاً خاصاً لتحليل موقف ميثاق الجامعة من قضايا الاستقلال ، وعرضنا للقيود الموضوعية التي تحكم حركة الجامعة في هذا المجال . غير انه يتعين هنا التنبيه الى نقطة مهمة وهي انه طالما أننا نتحدث عن الطموح ايضاً وليس عن الواقع فقط ، فقد حرصت على فحص الواقع من منظور الطموحات القومية كما اؤمن بها ، على اعتبار ان الجامعة العربية ليست مجرد منظمة اقليمية تقليدية ولكنها تعمل في واقع تحكمه طموحات قومية لا يمكن تجاهلها عند محاولة تقويم دورها . وبالنسبة للملاحظات الثلاث التي ذكرها د. علي الدين هلال والتي قال انها تتصل بمضمون الورقة نفسه فهي ملاحظات عامة لا خلاف عليها والافكار التي تعبر عنها تلك الملاحظات وردت بشكل او بآخر في اجزاء عديدة من الورقة .

اما فيما يتعلق بملاحظات د. مجدي حماد فإن بعضها يثير الجدل وبعضها الآخر ينطوي على قدر من التعسف في تفسير بعض ما ورد في الورقة . وعلى سبيل المثال فإن ما ذكرته من ان عبء التضحيات المادية والجسدية التي دفعت ثمناً للتحرير قد وقع اساساً على عاتق حركات التحرر الوطني في كل قطر عربي على حدة ، لم يكن يقصد به الايحاء بأن المفروض ان يقع هذا العبء اساساً على عاتق الجامعة . ولكننا حللنا في الورقة العوامل التي أدت الى أن يصبح دور الجامعة في هذا الصدد هامشياً يقل عن التوقعات المنتظرة من جامعة يفترض فيها العمل على حصول الاقطار العربية على هذا الاستقلال وصيانة هذا الاستقلال ايضاً . ومن الطبيعي ان يقع العبء الاكبر على عاتق حركات التحرر في كل قطر على حدة، ولكن كان من الممكن ان يكون دور الجامعة العربية هذا اكثر فعالية في دعم هذه الحركات سياسياً ومادياً وعسكرياً ايضاً لو ان الجامعة اعتبرت قضية استقلال كل قطر عربي هي قضية قومية في الاساس قبل ان تكون قضية محلية .

كذلك فإن القول بأنني فسرت « اتفاقيات كامب ديفيد » بأزمة جامعة الدول العربية وفشلها في بلورة استراتيجية للسلم والحرب مع اسرائيل هو قول مبالغ فيه كثيراً ويُحمِّل ما قلته معاني لم اقصدها على الاطلاق بل وتتناقض مع ما ذكرته صراحة في ورقتي . ذلك انني لم افسر اتفاقيات كامب ديفيد او ابرزها بفشل الجامعة العربية . لقد قلت بالنص : « وليس هنا مجال الحديث عن الاسباب التي دفعت بمصر في اتجاه هذا المأزق (مأزق كامب ديفيد) او تحليل الميكانزمات الاجتماعية التي أدت اليه . ولكن مما لا شك فيه ان فشل الجامعة العربية في بلورة استراتيجية واضحة للسلم او الحرب مع اسرائيل ، وفشلها في توزيع اعباء هذه الاستراتيجية بالعدل على الدول العربية قد أعطى الفرصة للقوى المناهضة لعروبة مصر .. من تسويق الحل الامريكي ـ الاسرائيلي في ثوب زفاف مصري ..» .

وواضح من هذا تماماً انني أعتبر ان مسؤولية قبول الحل الامريكي ـ الاسرائيلي الذي وُقِّع في كامب ديفيد هي مسؤولية القوى الاجتماعية المصرية المعادية للعروبة وهي نفسها القوى المعادية للعدل الاجتماعي بعد ان حسمت الصراع على السلطة في مصر لصالحها ، وان فشل الجامعة العربية قد سهل من مهمة تلك القوى . واعتقد انه لو كانت هناك استراتيجية عربية واضحة وواقعية لادارة الصراع العربي الاسرائيلي لأصبحت مهمة تلك القوى الاجتماعية في مصر اكثر تعقيداً وصعوبة وربما ما كانت لتتمكن اصلاً من ابرام مثل تلك الاتفاقيات .

وقبل ان أختم حديثي احب ان أتوجه بالشكر للاستاذ الرشيد ادريس على المعلومات المفيدة التي اوردها، ولا شك في انني سأستفيد من قراءة كتابه **مذكرات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة** والذي لم احظ بقراءته حتى الآن . وليس لديّ ما اضيفه بخصوص موضوع تحرير الامير عبد الكريم فقد سبق ان تعرضت لهذا الموضوع في ردي على تعقيب الاستاذ محمد التازي . كذلك فإنني أشاطر الاستاذ ابراهيم الغويّل حماسته فيما يتعلق بقومية المعركة وقومية العمل الفدائي . واتفق مع ما قاله د. احمد طربين بخصوص القضية الفلسطينية ، كما أتفق معه ايضاً في ضرورة عدم التسليم بالنظر الى الجامعة العربية كمجرد مرآة للدول العربية لان هذه النظرة قد تكون مجرد وسيلة لتبرير عجز الجامعة العربية وشل محاولات تطويرها . فالواقع ليس كله سوءاً ، وفي اعتقادي انه يمكن تطوير الجامعة العربية وزيادة كفاية ادائها في اطار هذا الواقع نفسه ، بل ولكي تصبح الجامعة اداة لتغيير هذا الواقع نفسه .

ومرة اخرى اكرر شكري على ملاحظات جميع زملائي واساتذتي وهي ملاحظات سوف تسهم بدون شك في اثراء هذه الدراسة .

الفصل الخامس

دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الاعضاء

محمد السيد سليم

مقدمـة

شهد القرن العشرون تزايداً ملحوظاً في عدد المنظمات الاقليمية . فبينما كـان عدد تلك المنظمات في الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٩١٤ اربع عشرة منظمة تشكل ٢٨ بـالمائـة من عـدد المنظمـات الدوليـة الحكوميـة القائمـة في تلك الفتـرة، وصـل ذلـك العـدد في منتصف الستينات الى ٤١ منظمة اقليمية تشكل ٧٣ بالمائة من عدد المنظمات الدولية الحكومية القائمة آنئذٍ [١] . بيد انه رغم تزايد عدد المنظمات الاقليميـة ، فإنـه لا يكاد يـوجد اتفـاق في ادب العلاقات الدولية على دور تلك المنظمات في ادارة الصراعات التي تنشأ بين اعضاء المنـظمة . فـانصار المـنظمة الاقليميـة يرون ان تلك المـنظمـات تجـزىء الصـراعـات ، بمعنى أنها تحتفظ للصراعات الاقليمية بطابعهـا الاقليمي وتقلل من احتمال تـدخل القـوى الدوليـة الكبرى في تلك الصراعات[٢] . أضف الى ذلك أن اعضاء المـنظمة الاقليميـة هم عادة اقـدر من غيرهم عـلى فهم حقائق النـزاع ، كما أنهم يشتـركون في مجمـوعة من القيم والقـواعد السيـاسية التي تمكنهم من تسوية المنازعات التي تنشأ بين اعضاء المنظمة الاقليمية بكفاءة تفوق كفاءة المنظمـة العالمية . واخيراً ، يرى انصـار المنظمـات الاقليمية ، ان تلك المـنظمات تـزيد من الاعتمـاد الاقتصادي المتبادل بين اعضاء المنظمة ، ومن ثم تخلق لديهم حافزاً لتسوية المنازعـات بطريقـة سلميـة بـدلاً من اللجـوء الى الحـرب التي قـد تكلفهم كثيـراً بـالنـظر الى حجم العـلاقـات الاقتصادية الكثيفة بين المتنازعين[٣] .

(١) J. David Singer and M. Wallace, «Intergovernmental Organizations in the Global System, 1815-1964,» *International Organization,* vol. 24, no. 2 (Spring 1970).

(٢) John Burton, *Peace Theory* (New York: Knopf, 1962), p. 138.

(٣) David Mitrany,et al., as quoted in: Raymond Hopkins and R. Mansbach, *Structure and Process in International Politics* (New York: Harper, 1973), p. 209.

من ناحية اخرى ، يرى انصار المنظمة العالمية ان كل الصراعات ـ حتى الاقليمية منها ـ لها انعكاسات عالمية ، وبالذات بالنسبة للدول الواقعة خارج نطاق الاقليم ، ومن ثم فإن المنظمة العالمية هي الاداة الأمثل لتسويتها . أضف الى ذلك ، أنه حينما تتداخل الاختصاصات الاقليمية للمنظمات الاقليمية ، كما هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، فإن المنظمة العالمية تصبح مرة اخرى الأداة الانسب لتسوية الصراع ، بحكم ان اختصاصها يشمل العالم بأسره[٤] . ويضيف ناقدو المنظمات الاقليمية كأداة لتسوية المنازعات ، ان محدودية عضوية تلك المنظمات واختصاصاتها ومواردها تجعلها اداة غير فعّالة لتسوية المنازعات، وبالذات الحروب الاهلية في اي من الدول الاعضاء. ولعل الاستاذة **ليندا ميللر** هي اقوى من عبر عن هذه الحجة الاخيرة : « تشير الحقائق السياسية والهيكلية الخاصة بالمنظمات الاقليمية الى ضعف احتمالات التوصل الى ادارة فعالة للحروب الاهلية خلال الجهود الاقليمية .... ذلك ان الحروب الكولونيالية ، والصراعات الداخلية التي يصحبها انهيار في النظام والقانون ، وكذلك الحروب التي تتضمن عدواناً او تخريباً من الخارج ، كل ذلك يواجه المنظمات الاقليمية بمطالب ليست مستعدة للوفاء بها »[٥] .

والواقع أنه اذا حاولنا أن نضع تلك المناظرة العلمية محل الاختبار الامبريقي ، فإننا سنكتشف ان حجج المتشككين في كفاءة المنظمات الاقليمية في ادارة الصراعات الاقليمية قد تكون في حاجة الى بعض المراجعة . ففي دراسة قام بها الاستاذ **جوزيف ناي** حول دور منظمة الدول الامريكية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية في ادارة وتسوية ١٩ صراعاً اقليمياً ، نجد انه في ثلث الصراعات المبحوثة تمكنت المنظمات الاقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع ، وفي نصف تلك الصراعات ساعدت المنظمات الاقليمية على تهدئة الصراع .

كذلك وجد الاستاذ **ناي** ان كفاءة المنظمات الاقليمية في تسوية الصراعات الاقليمية تضارع كفاءة الامم المتحدة ، ان لم تفقها في بعض الحالات ، وان التحفظ الوحيد الذي يرد على تلك المقولة هو ان الصراعات التي تعرض على الامم المتحدة هي في العادة الصراعات الاكثر حدة[٦] . اكثر من ذلك ، وجد ان كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية

---

(٤) Inis L. Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization*, 4 th ed. (New York: Random House, 1971), p. 104.

(٥) Linda Miller, «Regional Organization and the Regulation of Internal Conflict,» in: Joseph S. Nye, ed., *International Regionalism* (Boston: Little, Brown,1968), pp. 79 and 90.
وتضرب ميللر امثلة على ذلك بحروب التحرير الوطني في اندونيسيا والجزائر وانغولا ، والحروب الاهلية في قبرص والكونغو ، والتدخل الامريكي في الدومينيكان ، حيث لعبت الامم المتحدة دوراً يفوق الادوار التي لعبتها المنظمات الاقليمية .

(٦) Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organizations* (Boston: Little, Brown, 1971), pp. 169-170.

الصراعات التي عرضت عليها ، اقل بكثير من كفاءة منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية . فقد وجد ان « متوسط النجاح المرجح » Average weighted success لمنظمة الدول الامريكية ٨٥٨ درجة ، ولمنظمة الوحدة الافريقية ٤١٨ درجة ، ولجامعة الدول العربية ٢٦٣ درجة . والواقع ان تلك النتيجة التي انتهى اليها الاستاذ ناي ، قد تكون بدورها نتيجة لتحيز مسبق في نطاق المجال الامبريقي للدراسة . فالاستاذ ناي درس احدى عشرة حالة عرضت على منظمة الدول الامريكية ، وخمس حالات عرضت على منظمة الوحدة الافريقية ، وثلاث حالات عرضت على جامعة الدول العربية . وفي نظرنا ، فإن التحليل الذي قدمه الاستاذ ناي يستند الى تحليل غير كامل لدور جامعة الدول العربية في تسوية الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٣ - ١٩٧٠) ، فضلاً عن تجاهل العديد من الصراعات العربية الاخرى التي لعبت فيها الجامعة دوراً اساسياً . ولذلك ، فإننا نجد أنه حينما وسع الاستاذ بتروورث من النطاق الامبريقي للبحث ، وجد ان كفاءة جامعة الدول العربية ـ من الناحية التنظيمية ـ في التعامل مع المنازعات العربية تصل الى اكثر من كفاءة منظمة الوحدة الافريقية (١٦ بالمائة مقابل ١٠ بالمائة) ، ولكنها تقل عن كفاءة منظمة الدول الامريكية (٣٨ بالمائة)[٧] .

والواقع ان تلك النتائج المتفاوتة التي توصل اليها ناي وبتروورث تقودنا الى توسيع موضوع هذا البحث . فالبحث يثير سؤالين رئيسيين : الى اي حد تطورت كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية عبر الخمس والثلاثين سنة الاخيرة . وما هي اشكال هذا التطور ؟ وما هي العوامل والضوابط السلوكية والهيكلية والقانونية التي تؤثر على قدرة الجامعة على التعامل مع المنازعات العربية ؟ وسنعتمد في التحليل على نهج سلوكي يستند الى تحليل الانماط العامة لتسوية الثلاثة عشر نزاعاً عربياً التي تدخلت الجامعة العربية بشكل او بآخر في محاولات تسويتها .

اولاً : كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية

لتحديد مستوى وتطور كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية ، لجأنا الى مجموعة من المؤشرات الاجرائية . وتحاول تلك المؤشرات قياس مدى نجاح الجامعة في تسوية المنازعات مع اعطاء اوزان نسبية لذلك النجاح طبقاً لأهلية المنازعات المنظورة ، بحيث تكون تلك المؤشرات في مجموعها مقياساً تركيبياً مرجحاً لكفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات[٨] . ويتضمن المقياس التركيبي المرجح ثلاثة مقاييس فرعية هي :

---

(٧) Robert Butterworth, «Do Conflict Managers Matter,» *International Studies Quarterly*, vol. 22, no. 2 (June 1978), p. 211.

(٨) هذه المؤشرات مستمدة من الدراسة الرائدة التي قدمها الاساتذة هاس وبتروورث وناي في ادارة الصراع في المنظمات الدولية ، انظر :
=

١ ـ مقياس الكفاءة غير المرجحة لجامعة الدول العربية

يحاول هذا المقياس التعرف الى فعالية تدخل جامعة الدول العربية في المنازعات العربية ، بحيث كان هذا التدخل سبباً مباشراً لضبط النزاع . ويتضمن هذا المقياس ثلاثة مؤشرات هي : دور الجامعة في انهاء القتال ، دور الجامعة في تهدئة النزاع ، ودور الجامعة في تسوية النزاع ، على أن يتم تجميع قيم الاجوبة على المؤشرات الثلاثة بالنسبة لكل نزاع نظرته الجامعة في مقياس واحد يراوح ما بين صفر (فشل كامل في ضبط النزاع) و ٦ (نجاح كامل في ضبط النزاع) . ـ العمود ٤ في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

مقياس كفاءة جامعة الدول العربية
في تسوية المنازعـات العربيـة

المقياس / النزاع	الكفاءة غير المرجحة(أ)				نشاط الجامعة (ب)			اهمية النزاع(ج)	مقياس الكفاءة المرجحة
	(١) انهاء القتال	(٢) تهدئة النزاع	(٣) تسوية النزاع	(٤) المجموع	(٥) المناقشات	(٦) العمليات	(٧) المجموع	(٨)	(٩) (أ × ب × ج)
الازمة اليمنية (١٩٤٨)	—	—	—	—	٣	—	٣	٤	—
ازمة الضفة الغربية (١٩٥٠)	—	٢	٢	٤	٤	—	٤	٦	٩٦
النزاع المصري ـ السوداني(١٩٥٨)	—	—	—	—	—	—	—	٤	—
النزاع بين لبنان والاردن ـ الجمهورية العربية المتحدة(١٩٥٨)	—	١	—	١	٣	—	٣	٢٠	٦٠
النزاع الكويتي ـ العراقي (١٩٦١)	—	٢	١	٣	٤	٢	٦	٣٠	٥٤٠
النزاع المصري ـ السوري (١٩٦١)	—	٢	٢	٤	٣	—	٣	١٢	١٤٤
النزاع المصري ـ السوري (١٩٦٢)	—	١	—	١	٣	—	٣	١٠	٣٠
الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٣)	١	١	١	٣	٣	—	٣	٢٥٢	٢٢٦٨
الحرب المغربية ـ الجزائرية(١٩٦٣)	—	١	—	١	٣	—	٣	٣٢	٩٦
الحرب اليمنية الجنوبية ـ الشمالية (١٩٧٢)	٢	٢	١	٥	٥	—	٥	٩٦	٢٤٠٠
النزاع المغربي ـ الجزائري ـ الموريتاني (١٩٧١)	—	—	—	—	٢	—	٢	٣٦	—
الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥-)	١	١	—	٢	٤	٤	٨	١٦٨	٢٦٨٨
الحرب المصرية ـ الليبية(١٩٧٧)	٢	٢	١	٥	١	—	١	٧٢	٣٦٠

Ernest Haas, Robert Butterworth, and Joseph S. Nye, *Conflict Management by International Organizations* (Morristown: General Learning Press, 1972).

=

٢ ـ مقياس نشاط جامعة الدول العربية

يحاول هذا المقياس تحديد حجم النشاط اللفظي والسلوكي الذي قامت به الجامعة لتسوية النزاع . ويقصد بذلك طبيعة ونتيجة المناقشات السياسية التي أجرتها الجامعة حول النزاع ونوعية العمليات الميدانية التي قامت بها الجامعة لتسوية النزاع . ويراوح المقياس ما بين صفر (لم تناقش الجامعة النزاع ولم تقم بأي عمليات ميدانية) ، وعشر درجات ، (وهذا يعني ان الجامعة قد ناقشت النزاع واتخذت قرارات ، كما أنها قامت بعمليات ميدانية وفرضت عقوبات على بعض الاطراف المتنازعة)[9] ـ العمود ٧ من الجدول رقم (١) .

٣ ـ مقياس اهمية النـزاع

الهدف من هذا المقياس هو ترجيح درجة كفاءة ونشاط جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية . والعامل المرجح هنا هو اهمية النزاع . فكفاءة جامعة الدول العربية تزداد بازدياد اهميـة المنازعـات التي تنظرهـا ، وذلك بـافتراض ثبـات درجة التـدخل . فـإذا كانت الجامعة قد تدخلت بالدرجة نفسها في نـزاعين احـدهما نـزاع أساسي هـدد بانفجار الموقف ، وثانيهما نزاع غير ذي اهمية ، ولم يكن ليؤثر في مسار العلاقـات العربيـة ، فلا شـك ان كفاءة الجامعة في تسوية النزاع الاول اكبر من كفاءتها في التعـامل مـع النزاع الثاني . ويتضمن هذا المقياس خمسة مقاييس فرعية هي : عدد القتلى المدنيين والعسكريين في النزاع ، احتمال تهدئة النزاع دون تدخل الجامعة ، احتمال حل النزاع دون تدخل الجامعة ، احتمال تصاعد النزاع اذا لم تـتـدخل الجـامعة ، واخيـراً احتمال ان يؤدي النـزاع الى حـرب عـالميـة مـا لم تـتـدخـل الجامعة[10] . ويراوح المقياس ما بين واحد صحيح (النزاع ليس له اهمية تذكـر) الى ١٦٠٠

(٩) أ ـ المناقشات السياسية :
• = لم تحدث اي مناقشات .
١ = مناقشة بدون قرار .
٢ = مناقشة مع احالة المشكلة الى هيئات اخرى .
٣ = مناقشة مع قرار رمزي .
٤ = مناقشة مع قرار يتضمن عمليات ميدانية .
٥ = مناقشة مع قرار فرض هدنة .
ب ـ العمليات الميدانية :
• = لا عمليات ميدانية .
١ = عمليات ميدانية صغيرة (اقل من عشرين فرداً) .
٢ = عمليات ميدانية كبيرة (اكثر من عشرين فرداً) .
٣ = فرض هدنة رسمية .
٤ = عمليات بوليسية كبيرة للفصل بين القوات .
٥ = فرض عقوبات .

(١٠) استبعدنا من مقياس اهمية النزاع مقياس الفترة الزمنية للنزاع . فقد افترض الاستاذ ناي وزملاؤه =

درجة (صراع على درجة عالية من الخطورة) ـ العمود رقم ٨ من الجدول رقم (١) .

اما المقياس التركيبي المرجح النهائي ، فإنه ببساطة حاصل ضرب المقاييس الثلاثة المذكورة (عمود ٤ × عمود ٧ × عمود ٨) وهو العمود رقم ٩ من الجدول رقم (١) . وكلما زادت قيمة المقياس ، زادت الكفاءة المرجحة لجامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية وبالعكس .

وقد طبقنا المقاييس المذكورة على الثلاثة عشر نزاعاً عربياً التي تدخلت الجامعة في محاولات تسويتها بشكل او بآخر ، وهي بالتحديد : الازمة اليمنية سنة ١٩٤٨ ، أزمة الضفة الغربية سنة ١٩٥٠ ، النزاع المصري ـ السوداني سنة ١٩٥٨ ، النزاع بين لبنان ـ الاردن والجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ ، النزاع الكويتي ـ العراقي ، النزاع بين سورية والجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦١ ، النزاع بين سورية والجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٢ ، الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٣ / ١٩٧٠) ، الحرب المغربية ـ الجزائرية سنة ١٩٦٣ ، الحرب بين اليمن الشمالية واليمن الديمقراطية سنة ١٩٧٢ ، النزاع المغربي ـ الجزائري ـ الموريتاني سنة ١٩٧٦ ، الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥ ـ الآن) ، والحرب المصرية ـ الليبية

= ان استمرار النزاع لفترة طويلة يعني انه كان نزاعاً أساسياً . بيد ان استمرار النزاع مدة طويلة يشير ايضاً الى عدم قدرة المنظمة الاقليمية على التعامل مع النزاع . . ومن ثم فإن هذا المقياس قد يكون مضللاً بعض الشيء .

اما المقاييس الخمسة فهي كالتالي :

أ ـ القتلى (١) لا قتلى (٢) ١ ـ ٢٥ (٣) ٢٦ ـ ١٠٠ (٤) ١٠١ ـ ١٠٠٠ (٥) ١٠٠١ ـ ٢٠٠٠ (٦) ٢٠٠١ ـ ١٠٠٠٠ (٧) ١٠٠٠١ ـ ١٠٠٠٠٠ (٨) اكثر من ١٠٠٠٠٠

ب ـ احتمال تهدئة النزاع دون تدخل الجامعة

(١) محتمل جداً (٢) ممكن (٣) احتمال ٥٠ بالمائة (٤) قد يكون ضعيفاً (٥) غير محتمل اطلاقاً .

ج ـ احتمال انتهاء النزاع دون تدخل الجامعة

(١) في ظرف اقل من عام (٢) من ١ـ ٥ سنوات (٣) من ٥ ـ ١٠ سنوات (٤) من ١٠ ـ ٢٠ سنة (٥) يستغرق ذلك اكثر من ٢٠ سنة .

د ـ احتمال تصاعد النزاع اذا لم تتدخل الجامعة

(١) يحتمل توسع نطاق القتال او القضايا المثارة .

(٢) يحتمل ان تحصل الدولتان المتنازعتان على تأييد دول اخرى .

(٣) يحتمل ان تحصل الدولتان على سلاح من دول اخرى .

(٤) يحتمل ان تتدخل دول غير عظمى بقوات غير نظامية .

(٥) يحتمل ان تتدخل دول غير عظمى في القتال .

هـ ـ احتمال ان يسفر النزاع عن حرب عالمية بين العملاقين

(١) مستحيل (٣) غير محتمل

(٢) ممكن (٤) مؤكد

يحسب القياس التجميعي كالتالي : أ (ب + جـ) × د × هـ

الحد الاقصى ١٦٠٠ درجة .

سنة ١٩٧٧[١١] . ويوضح الجدول رقم (١) نتائج تطبيق المقاييس .

يوضح تطبيق المقاييس على المنازعات العربية ، ان تلك المنازعات تنقسم الى اربعة اقسام :

منازعات لم تتدخل الجامعة في عملية تسويتها

وهي تلك المنازعات التي تجاهلتها الجامعة تماماً ، ولم تلعب اي دور ـ من قريب او بعيد ـ في محاولات تسويتها ، ومن ذلك ، النزاع اللبناني ـ العراقي سنة ١٩٥٦ ، حول توزيع مكاسب نقل النفط العراقي بالانابيب ، وكذلك النزاع السوري ـ اللبناني سنة ١٩٤٩ ، وقد نشأ هذا النزاع عقب دخول احدى دوريات الجيش السوري الاراضي اللبنانية وقتل احد الفلسطينيين المتعاونين مع اسرائيل . وقد تمت تسوية النزاع عن طريق التحكيم المصري ـ السعودي ، وبدون تدخل من جامعة الدول العربية . اكثر من ذلك ، فقد رفض لبنان الاشارة الى ميثاق جامعة الدول العربية في حيثيات الحكم .

بيد ان النزاع بين الاردن والمقاومة الفلسطينية في ايلول / سبتمبر عام ١٩٧٠ ، يعتبر اخطر المنازعات العربية التي لم تلعب الجامعة دوراً في تسويتها ، او تهدئتها . فقد سارت عملية التسوية في اطار مؤتمر قمة محدود بناء على مبادرة من الرئيس عبد الناصر ، ودون تدخل واضح من الامانة العامة للجامعة . ولعل قيام الرئيس عبد الناصر بأخذ زمام المبادرة منذ اللحظة الاولى لاندلاع القتال هو الذي أبعد الجامعة عن عملية التسوية .

منازعات تدخلت الجامعة ـ دون نجاح ـ في عملية تسويتها

وهي تلك المنازعات التي حاولت الجامعة أن تلعب دوراً معيناً في عملية تسويتها ، بيد أنها لم تحقق نجاحاً يذكر في هذا الصدد . ونقصد بتلك الفئة بالتحديد دور الجامعة في الازمة اليمنية عام ١٩٤٨ ، وفي النزاع المصري السوداني سنة ١٩٥٨ ، وفي النزاع المغربي ـ الجزائري ـ الموريتاني عام ١٩٧٩ . وتعتبر الحرب الاهلية التي اندلعت في اليمن عام ١٩٤٨

---

(١١) اعتمدنا في قياس كفاية جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية على البيانات الاساسية الواردة في :

بطرس بطرس ـ غالي ، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧) ، و Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts,* (New York: Oceana Publications, 1975).

اما في حال الحرب الاهلية اللبنانية فقد اعتمدنا على : احمد الرشيدي ، « الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ،» (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) ، وبالنسبة للحرب المصرية ـ الليبية سنة ١٩٧٧ ، اعتمدنا على البيانات الاساسية الواردة في : *Facts on File,* vol. 37 (30 July 1977): *1961,* and *Kessing's Contemporary Archives, 1977* (Essex, Eng.: Longman, 1977).

اول نزاع تدخلت فيه الجامعة ، كما أنه ايضاً من المنازعات التي لم تظهر الجامعة كفاءة ذات شأن في تسويتها . فقد اقتصر دور الجامعة على تكوين « لجنة لتقصي الحقائق » ، وهي لجنة ذات طابع فني بحت اقتصر دورها على زيارة اليمن وتقديم تقرير بالوقائع الجارية الى مجلس الجامعة . وقد انتهت الازمة بانتصار احد الطرفين المتنازعين . بيد ان الجامعة نفسها لم تتقدم بأي مقترحات ، ولم تقم بأي محاولات لتسوية الازمة .

وبالمثل ، فإن جامعة الدول العربية أظهرت قدراً واضحاً من اللاكفاءة في تسوية النزاع المصري - السوداني الذي نشأ حول تخطيط الحدود بين الدولتين في شباط / فبراير عام ١٩٥٨ ، فقد « أخفقت الدبلوماسية العربية على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي ، في تسوية النزاع . فعندما قدم مندوب السودان مذكرته الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، لم يحاول هذا الاخير ان يطلب عقد مجلس الجامعة في دورة غير عادية ، كما لم تبادر اي دولة عربية بطلب عقد مجلس الجامعة ، ولا لمجرد التدخل لتسوية النزاع »(١٢) .

كذلك ، فإنه في حال النزاع الجزائري - المغربي - الموريتاني حول الصحراء الغربية ، اقتصر دور الجامعة على الوساطة التي قام بها امينها العام . فقد قام الامين العام بجولة في عواصم الدول المتنازعة لبذل مساعيه الحميدة للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة ، كما قدم تقريراً الى مجلس الجامعة عن تصوره لتسوية النزاع .

منازعات تدخلت الجامعة بنجاح محدود في تسويتها

نقصد بذلك تلك المنازعات التي أدّى تدخل الجامعة الى حدوث تغير ملموس في مسارها وذلك بتهدئة حدة النزاع او المساعدة على تسويته . بيد ان كفاءة الجامعة في تسوية تلك المنازعات كانت محدودة بالمقارنة مع كفاءتها في تسوية المنازعات المندرجة في القسم الرابع . وترجع محدودية كفاءة الجامعة في تسوية تلك المنازعات اما لضعف الدور الذي اضطلعت به الجامعة ، او لأن تلك المنازعات لم تكن ذات اهمية كبيرة بمقارنتها بغيرها من المنازعات العربية . ومن امثلة هذا النوع من المنازعات ازمة الضفة الغربية سنة ١٩٥٠ ، النزاع بين لبنان والاردن من ناحية ، والجمهورية العربية المتحدة من ناحية اخرى عام ١٩٥٨ ، النزاعان بين سورية والجمهورية العربية المتحدة عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، وكذلك الحرب المغربية الجزائرية سنة ١٩٦٣ .

ففي حالة أزمة الضفة الغربية التي ثارت بين الاردن ومعظم اعضاء جامعة الدول العربية عام ١٩٥٠ بسبب قرار البرلمان الاردني بضم الضفة الغربية الى المملكة الاردنية ، فإن الجامعة نجحت في التوصل الى حل توفيقي مقبول من الاطراف المعنية . وبمقتضى هذا الحل تعهدت الاردن بأن ضم الضفة الغربية هو مسألة اجرائية بحتة تقتضيها اعتبارات عملية ،

(١٢) بطرس - غالي ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية ، ص ٦٥ .

وأنه مسألة مؤقتة لحين التوصل الى تسوية نهائية لقضية فلسطين . وبذلك نجحت الجامعة في تجنيب تصعيد النزاع بين الاردن والدول العربية التي كانت تطالب بطردها من الجامعة .

اما في حالة النزاع بين لبنان والاردن من ناحية والجمهورية العربية المتحدة من ناحية اخرى سنة ١٩٥٨ ، فقد أظهرت فيها جامعة الدول العربية قدراً محدوداً من الكفاءة ، رغم اهمية النزاع . فالنزاع كان نزاعاً متعدد الجوانب وتدخلت فيه اكثر من دولة عربية ، وكذلك تدخلت الدول الكبرى لمساندة بعض اطراف النزاع. وقد نجحت الجامعة فقط في استصدار قرار من الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة في آب / اغسطس سنة ١٩٥٨ يطالب الدول العربية بتسوية منازعاتها الاقليمية في اطار جامعة الدول العربية ، اي أنها نجحت في حصر النزاع داخل اطار اقليمي ، وان كانت قد فشلت في تسويته . ويشير بعض الباحثين الى تباطؤ مجلس جامعة الدول العربية في الاجتماع للنظر في النزاع ودراسته وعجزه عن ارسال مراقبين الى لبنان على غرار ما فعله مجلس الامن(١٣) .

وعلى المنوال نفسه حققت الجامعة نجاحاً محدوداً في التعامل حول النزاع بين سورية والجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٢ . وقد ثار النزاع الاول عقب انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة ، وقد تدخل الامين العام لجامعة الدول العربية لتسوية المسائل المعلقة بين الجانبين ، ونجح في التوصل الى الوقوف حول معظم تلك المسائل . اما النزاع الثاني بين القطرين فقد نشأ عقب الشكوى السورية ضد تدخل الجمهورية العربية في الشؤون الداخلية لسورية وقد اجتمع مجلس الجامعة في شتورا للنظر في النزاع ، بيد ان انسحاب مصر من اجتماعات المجلس قد شل قدرة المجلس على اتخاذ اجراءات فعالة لتسوية الازمة ، التي سويت فعلاً عقب تغيير النظام الحاكم في سورية .

واخيراً ، فقد حققت الجامعة نجاحاً محدوداً في التعامل حول الحرب الجزائرية - المغربية التي اندلعت في تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٦٣ . فقد عقد مجلس الجامعة اجتماعاً غير عادي في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر واصدر قراراً يدعو الدولتين الى سحب قواتها المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح ، مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بالطرق السلمية . الّا ان المغرب اعترض على القرار ، مما أدى الى فشل المبادرة العربية وانتقال ساحة النزاع الى منظمة الوحدة الافريقية . بيد ان الاتصال المباشر الذي تم بين رئيسي الدولتين المتنازعتين اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٦٤ ، أدى الى ابرام اتفاق بين الدولتين بشأن تدابير انهاء القتال . غير ان مثل هذه التسوية لم تكن بسبب مبادرة جديدة من جامعة الدول العربية ، لكن بسبب التقاء رئيسي الدولتين في ساحة الجامعة . وبذلك يمكن القول ان الاتصال المباشر بين الدول العربية في اطار الجامعة قد يكون من العوامل الفعالة في تسوية المنازعات العربية . وهذا ما اتضح من تجربة تسوية الحرب الاهلية في اليمن سنة ١٩٦٤ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٧٩ - ٨٠ .

منازعات أسهمت الجامعة بفاعلية في تسويتها

ونقصد بذلك المنازعات التي كان لتدخل جامعة الدول العربية دور حاسم في تسويتها او في تهدئة حدتها على الاقل . ويندرج تحت هذه الطائفة من المنازعات ، النزاع الكويتي ـ العراقي سنة ١٩٦١ ، الحرب الاهلية في اليمن سنة ١٩٦٣ وما بعدها ، الحرب بين اليمن الشمالية واليمن الديمقراطية سنة ١٩٧٢ ، الحرب الاهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ ، حتى الآن ، الحرب المصرية ـ الليبية سنة١٩٧٧ . في هذه الحالات الخمس نجحت جامعة الدول العربية بشكل ملموس في الحد من تصعيد النزاع او التوصل الى تسوية نهائية له .

ففي حالة النزاع الكويتي العراقي ـ الذي ثار في حزيران / يونيو سنة ١٩٦١ ، بسبب تهديد العراق بضم الكويت الى اراضيه ـ نجحت الجامعة في اصدار قرار في تموز / يوليو سنة ١٩٦١ يتضمن الابعاد المتصورة للتسوية (سحب القوات البريطانية من الكويت ، التزام العراق بعدم اللجوء الى استخدام القوة ضد الكويت ، التزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت . . . الخ) . كذلك نجحت الجامعة ـ لأول مرة في تاريخها ـ في تكوين قوة طوارىء دولية عربية للاشراف على تنفيذ بنود التسوية ، وهي التجربة التي تكررت[14] ـ كما سنرى حالاً ـ في الحرب الاهلية اللبنانية سنة ١٩٧٥ .

وتعتبر الحرب الاهلية اليمنية التي اندلعت سنة ١٩٦٣ عقب اعلان الجمهورية من اخطر المنازعات التي عرضت على الجامعة نظراً لتعدد اطراف النزاع ، واتساع نطاقه حتى شمل القتال على نطاق واسع ، ولتداخله مع التيارات الاساسية للتناقضات العربية العامة في تلك الفترة . فعلى أثر قرار اصدره مجلس الجامعة في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، يدعو الحكومات العربية المعنية الى العمل على استتباب السلام والامن في اليمن ، أرسلت الجامعة « بعثة سلام » زارت السعودية والاردن واليمن والجمهورية العربية المتحدة ، وقد نجحت البعثة في الحصول على تعهدات من الاطراف المتنازعة بشأن تهدئة النزاع . بيد ان مهمة التسوية السلمية الحقيقية من جانب جامعة الدول العربية للأزمة اليمنية ، بدأت مع انعقاد مؤتمرات القمة العربية . فقد أسفر مؤتمر القمة العربي الثاني سنة ١٩٦٤ عن لقاء مصري سعودي مهد الطريق لوقف اطلاق النار وعقد مجلس وطني يمني يضم الملكيين والجمهوريين . بيد ان تلك الجهود باءت بالفشل بسبب الهوة التي كانت تفصل بين الفريقين المتنازعين في المجلس الوطني . وقد تجددت الجهود في اطار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في آب / اغسطس سنة ١٩٦٧ في اطار جامعة الدول العربية ، اذ اسفر المؤتمر ايضاً عن اتفاق مصري ـ سعودي مهّد الطريق لسحب القوات المصرية من اليمن . . أعقب ذلك وقف السعودية مساعداتها للعناصر الملكية . ومرة اخرى ، أثبتت تجربة تسوية الحرب الاهلية في اليمن اهمية اللقاء العربي المباشر في اطار الجامعة كأداء لتسوية المنازعات العربية .

---

(١٤) تجدر الاشارة الى ان تدخل جامعة الدول العربية في النزاع الكويتي ـ العراقي تم في اطار المادة السادسة من ميثاق الجامعة ، وهي المادة التي تتعلق باجراءات الضمان الجماعي العربي ، وليس في اطار المادة الخامسة التي تنظم تسوية المنازعات العربية .

ويعتبر النزاع بين اليمن الشمالية واليمن الديمقراطية سنة ١٩٧٢ من المنازعات التي حققت جامعة الدول العربية نجاحاً واضحاً في تسويتها . فعلى أثر حرب الحدود التي اندلعت بين القطرين في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٢ كون مجلس الجامعة « لجنة مصالحة » لتسوية الخلاف . وقد أسفرت جهود اللجنة عن التوصل الى اتفاق لوقف النار ، وانسحاب القوات المتحاربة من منطقة الحدود ، ووقف الحملات الاعلامية المضادة . وفي ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر تحت اشراف جامعة الدول العربية ، وقعت الدولتان اتفاقاً للسلام واتفاقية اتحادية ، مما اسهم في تسوية النزاع .

وفي حالة حرب الحدود المصرية ـ الليبية التي اندلعت في تموز / يوليو سنة ١٩٧٧ ، شاركت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في الجهود التي بذلتها بعض القيادات العربية للتوصل الى وقف اطلاق النار . وقد أسفرت جهود الامانة العامة عن اعلان لانهاء القتال وتبادل الاسرى ، وترتيب لقاء مصري ـ ليبي لبحث خطوات التسوية بين البلدين . وقد تم ذلك كله في فترة وجيزة بالمقارنة بما تم في الحرب الاهلية اللبنانية .

تعتبر الحرب الاهلية اللبنانية من اخطر المنازعات العربية التي تدخلت الجامعة العربية لتسويتها . وقد اتخذ تدخل الجامعة عدة اشكال بدأت مع تدخل الامين العام للجامعة للتوسط لتسوية الازمة بعد يومين فقط من نشوب الحرب الاهلية في نيسان / ابريل سنة ١٩٧٥ . وقد أسفرت جهود الامين العام عن التوصل الى اول اتفاق لوقف اطلاق النار . وبعدما انهار وقف اطلاق النار وتصاعدت الازمة انعقد في اطار الجامعة الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب في تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٥ . وقد اقر وزراء الخارجية العرب في بيانهم بدور الجامعة في ادارة الازمة اللبنانية ، وذلك من خلال الاقرار بأن يبقى الامين العام على اتصال بكل الاطراف ، ومنحه صلاحية الدعوة الى عقد اجتماع عربي لبحث الازمة . وعقب التدخل السوري في لبنان في نيسان / ابريل سنة ١٩٧٦ اجتمع وزراء الخارجية العرب مرة اخرى ـ في إطار الجامعة ـ في حزيران / يونيو سنة ١٩٧٦ حيث قرروا انشاء قوة أمن عربية تتولى حفظ السلام ومراقبة وقف اطلاق النار في لبنان . وقد لعب الامين العام للجامعة دوراً ملحوظاً في اكتساب تأييد القوى المعارضة لتحرك الجامعة العربية مما مكّن الامانة العامة من تشكيل قوات الامن العربية ، كما عين الامين العام مبعوثاً شخصياً للاستمرار في بذل مساعي الوساطة والتوفيق . وقد نجح المبعوث الشخصي للامين العام في التوصل الى مجموعة من اتفاقات السلام اللبنانية التي مهدت لتهدئة الازمة .

ثانياً : أنماط سلوك جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية

الواقع ان قراءة النتائج الواردة في الجدول رقم (١) توضح لنا بعض الانماط والخصائص العامة التي ميزت تعامل جامعة الدول العربية مع المنازعات العربية عبر العقود الثلاثة الماضية :

١ ـ التطور الزمني الايجابي في كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات

فإذا أخذنا متوسط مقاييس الكفاءة المرجحة لكل من الخمسينات والستينات والسبعينات ، وهو ببساطة مجموع مقاييس الكفاءة المرجحة للمنازعات المنظورة في العقد مقسوماً على عدد المنازعات ، فإننا نجد ان هذا المتوسط كان في الخمسينات ٥٢ درجة ، وفي الستينات ٦١٦ درجة ، وفي السبعينات وصل الى ١٣٦٢ درجة . وقد يرى البعض ان مثل هذا التطور إنما هو في الواقع نتيجة تزايد اهمية المنازعات العربية ، ولا يعكس تطوراً في كفاءة الجامعة نفسها . بيد أننا اذا أخذنا مجموع مقياس الكفاءة غير المرجحة . ونشاط الجامعة فإننا نجد النمط نفسه . فقد ارتفعت الكفاءة غير المرجحة ونشاط الجامعة من ٤ درجات في الخمسينات الى ٦,٤ درجة في الستينات ، الى ٧ درجات في السبعينات .

وتختلف تلك النتيجة مع ما توصل اليه بعض الباحثين من أن كفاءة الجامعة العربية في الخمسينات كانت تفوق كفاءتها في الستينات . ويعلل هذا الفريق رأيه ، بأن توازن القوى العربي في الخمسينات (المحور المصري ـ السعودي في مواجهة المحور الهاشمي) . وانتهاء الدول العربية جميعها الى المعسكر الغربي ، كانا من العوامل التي ساعدت الجامعة على تسوية المنازعات ، بيد أن الدبلوماسية الثورية المصرية ابتداء من سنة ١٩٥٧ اضعفت من قدرة الجامعة كأداة لتسوية المنازعات ، وأنه بعد سنة ١٩٧٠ عادت تلك القدرة الى الزيادة مع تحول الدبلوماسية المصرية نحو الاعتدال[١٥] . والواقع ان تحليل أنماط تطور كفاءة الجامعة لا يؤيد تلك المقولة . فليس هناك نزاع واحد خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٧ وحتى نهاية الخمسينات استطاعت الجامعة ان تتعامل معه بكفاءة بالمقارنة بالكفاءة النسبية الملحوظة في التعامل مع المنازعات العربية في الستينات .

فالدبلوماسية المصرية لم تكن حائلاً ، دون نجاح الجامعة في تسوية المشاكل الناشئة عن انتهاء الوحدة المصرية السورية ، او نجاحها في تسوية النزاع الكويتي ـ العراقي ، وغيره . ومن ثم ، فإننا يصعب ان نقبل تلك المقولة التي تحمّل الدبلوماسية المصرية الثورية في الستينات تلك المسؤولية التي لا وجود لها في الواقع[١٦] .

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ ، والرشيدي ، « الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ، » ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(١٦) وتنطبق الملاحظة نفسها على ما ذكره الفريق نفسه من تأثر قدرة الجامعة على تسوية المنازعات بالحرب الباردة . فحين كان الوطن العربي بعيداً عن الحرب الباردة ـ بمعنى الانتماء الى المعسكر العربي فقط ـ كانت الجامعة قادرة على تسوية المنازعات العربية . بيد ان دخول العملاقين ـ وبالذات الاتحاد السوفياتي ـ الى المنطقة ابتداء من سنة ١٩٦٥ اثر سلباً في تلك الفترة. انظر : بطرس ـ غالي ، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية** ، ص ١٨٢ ـ ١٨٣ . ومرة اخرى لا يقدم هذا الفريق نزاعاً عربياً واحداً نجحت الجامعة في حله بكفاءة في عصر الانتماء الى معسكر واحد ، ويتجاهلون امثلة لنزاعات اخرى نجحت الجامعة في التعامل معها ، حتى في عصر الحرب الباردة .

وفي نظرنا ، فإن التطور الزمني الايجابي في كفاءة الجامعة يعكس قوة « الذاكرة التنظيمية » للجامعة ، ونقصد بذلك قدرة الجامعة على الاستفادة من الخبرة الواقعية لتسوية المنازعات ، واكتساب مهارات جديدة تجعلها قادرة على تخطي القيود القانونية التي فرضها ميثاق الجامعة .

٢ ـ كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية تفوق كفاءة الأمم المتحدة في الصدد نفسه

خلافاً لمقولات انصار المنظمة العالمية ، فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية يوضح انها كانت ـ على وجه الاجمال ـ اكثر كفاءة من الامم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات . فليس لدينا مثال واحد لنزاع عربي خالص تمت تسويته تماماً في اطار الامم المتحدة ، بينما لدينا العديد من الامثلة التي تم حلها تماماً في اطار جامعة الدول العربية ، ودون تدخل من الامم المتحدة . والواقع ان هذا النمط يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من « الاتفاق » العام بين الدول الاعضاء حول القضايا الاساسية وحساسيتها ازاء التدخل الاجنبي في قضاياها .

٣ ـ جامعة الدول العربية اكثر كفاءة في تسوية المنازعات العربية الاكثر حدة

اذا جاز لنا أن نحدد المنازعات العربية التي تنجح جامعة الدول العربية ـ بدرجة اكبر ـ في تسويتها او تهدئتها ، فإننا نجد ان تلك المنازعات هي عادة المنازعات الاكثر خطورة ، وبالعكس ، فإن كفاءة الجامعة تقل في حالة المنازعات غير المهمة .

ولعل ذلك يتضح بتأمل البيانات الواردة في الجدول رقم (١) ، وبالذات تلك الواردة في العمود رقم (٤) (الكفاءة غير المرجحة) ، والعمود رقم (٨) (اهمية النزاع) . فإذا قسمنا المنازعات الواردة في العمود رقم (٤) الى قسمين ـ طبقاً للوسيط ـ الاول يتضمن المنازعات التي لم تحقق فيها الجامعة كفاءة عالية ، والثاني يتضمن المنازعات التي حققت فيها الجامعة كفاءة عالية ، وكررنا الاجراء نفسه بالنسبة لقياس اهمية النزاع ، فإننا ننتهي الى البيانات التالية : ان الجامعة حققت نجاحاً في اربع من المنازعات السبع العربية المهمة (الخطيرة) ، وهي بالتحديد الحرب الاهلية في اليمن سنة ١٩٦٣ ، النزاع بين دولتي اليمن عام ١٩٧٢ ، الحرب المصرية ـ الليبية عام ١٩٧٧ ، والى حد كبير الحرب الاهلية اللبنانية . وبالعكس ، فإن الجامعة قد نجحت في تسوية نزاعين فقط من المنازعات العربية التي لم تكن تمثل خطورة كبيرة ، وهي بالتحديد ازمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠ ، والنزاع المصري السوري عام ١٩٦١ . ومن ثم ، فإنه يبدو أن هناك حداً حرجاً معيناً من التهديد للأمن الاقليمي العربي ، يدفع بالجامعة وبالدول العربية المعنية الى تعبئة وشحذ قواها من اجل تسوية نزاع يهدد الامن العربي . اما إذا لم يصل النزاع الى هذا الحد الحرج ، فإن الجامعة قد لا تهتم كثيراً بالتعامل معه . والمثال الواضح على ذلك النزاع المصري ـ السوداني عام ١٩٥٨ .

٤ ـ كفاءة الجامعة العربية في تسوية المنازعات المتعلقة بالاقليم والحدود اقل منها في تسوية المنازعات الاخـرى

نقصد بذلك انه حين يتعلق النزاع بالسيطرة على اقليم معين (كنزاع الضفة الغربية) ، او منطقة حدود معينة (كالحرب المغربية ـ الجزائرية عام ١٩٦٣) ، فإن قدرة الجامعة على التعامل مع النزاع تقل الى حد كبير . اما اذا تعلق النزاع بقضية مذهبية او بشكل النظام السياسي في الدولة مثلاً ، فإن الجامعة قد تكون اقدر ـ الى حد معين ـ على التعامل مع النزاع . فمن بين المنازعات « الاقليمية » الستّ التي بحثتها الجامعة ، لم تظهر الجامعة كفاءة واضحة الا في تسوية نزاعين فقط هما النزاع الكويتي ـ العراقي ، والحرب بين دولتي اليمن عام ١٩٧٢ ، ومن بين النزاعات السبعة المتعلقة بقضايا سياسية خلافية ، نجحت الجامعة في تهدئة اربعة منها ، وهي بالتحديد النزاع المصري ـ السوري عام ١٩٦١ ، الحرب الاهلية في اليمن عام ١٩٦٣ ، الحرب الاهلية اللبنانية ، الحرب المصرية ـ الليبية عام ١٩٧٧ . والواقع ان هذا النمط قد لا يدعو الى الدهشة ، كما انه لا يتناقض مع النمط السالف . فالمنازعات المتعلقة بإقليم معين عادة ما يصعب على المنظمة الدولية تقديم حل بسيط لها يرضي الاطراف كافة ، بخاصة ان حل المشكلة يتطلب تخلي طرف نهائياً عن مطالبه الاقليمية ، ومن ثم تضطر المنظمة الى الاقلال من تدخلها في مثل تلك المنازعات. بيد انه في المنازعات السياسية ، يمكن تهدئة حدة النزاع على الاقل ، حتى ان استمر الخلاف السياسي بين الدولتين ، كما حدث في حالة الحرب المصرية ـ الليبية عام ١٩٧٧ . كذلك ، فإن هذا النمط لا يتناقض مع النمط السالف ، والذي انتهى الى زيادة كفاءة الجامعة في المنازعات المهمة ، اذ أنه ليس شرطاً ان تكون المنازعات حول اقليم هي المنازعات الاكثر خطورة .

واخيراً ، فإنه يمكن مقارنة هذا النمط ، بالنمط الذي وجده الاستاذ ارنست هاس وزملاؤه عن اداء الامم المتحدة ، اذ وجدوا ان كفاءة الامم المتحدة في تسوية المنازعات المتعلقة بتصفية الاستعمار اكبر كثيراً من كفاءتها في تسوية المنازعات المتعلقة بالحرب الباردة[١٧] .

٥ ـ تزداد كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات التي تكاد تتعادل فيها قوة المتنازعين

بصفة عامة ، فإن كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية او تهدئة المنازعات التي تكاد تتعادل فيها قوة الاطراف المتنازعة ، عادة ما تكون اعلى منها في حالة المنازعات التي تتفاوت فيها تلك القوة . فقد نجحت الجامعة في تهدئة او تسوية خمسة من النزاعات العربية الثمانية التي كانت فيها القوة النسبية للاطراف المتنازعة متكافئة تقريباً ، وهي النزاع المصري ـ السوري عام ١٩٦١ ، الحرب الاهلية في اليمن عام ١٩٦٣ ، الحرب بين دولتي اليمن عام ١٩٧٢ ، الحرب المصرية ـ

(١٧) Haas, Butterworth and Nye, *Conflict Management by International Organizations,* p. 20.

الليبية عام ١٩٧٧ ، واخيراً ، الحرب الاهلية اللبنانية . هذا في الوقت الذي نجحت فيه في تسوية نزاع واحد فقط من المنازعات الخمس التي كانت قوة الاطراف المتنازعة فيها غير متكافئة تقريباً ، وهو حالة النزاع الكويتي ـ العراقي عام ١٩٦١ . والواقع ان تلك النتيجة متفقة الى حد كبير مع النتائج التي توصل اليها بعض الباحثين من دراسة سلوك بعض المنظمات الاقليمية الاخرى[١٨] . ذلك ان تكافؤ قوى الاطراف المتنازعة من شأنه أن يزيد من حدة النزاع وخطورته مما يدفع بالمنظمة الدولية والاعضاء الى تعبئة الجهود لمحاولة تهدئته ، فضلاً عن استعداد الاطراف المتنازعة لقبول التسوية بحكم ان أياً منهم لا يتوقع نصراً حاسماً في النزاع[١٩] .

٦ ـ الدور القيادي الحاسم للأمين العـام للجامعة في تسوية المنازعات العربية

تثبت خبرة تسوية المنازعات في اطار جامعة الدول العربية عبر العقود الثلاثة الماضية ، انه برغم كل القيود القانونية التي تضعها المادة الخامسة من الميثاق على الجامعة في تسوية المنازعات ، الا أن دور الامين العام كان دائماً دوراً أساسياً في التغلب على تلك القيود وفي تطوير الكفاءة التنظيمية والسلوكية للجامعة . فالميثاق ـ في مادته الخامسة ـ لا يقدم ميكانيزمية واضحة تكفل التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات بين الدول العربية ، ولم يقدم سوى وسيلتين فقط لتلك التسوية هما التحكيم والوساطة . اضف الى ذلك ان هذا التحكيم اختياري ، بمعنى أنه اذا رفضت احدى الدول المتنازعة الالتجاء الى مجلس الجامعة ـ وهو الجهاز المتخصص بتسوية المنازعات ـ لا يجوز التحكيم في تلك الحالة . كذلك ، فالميثاق يخرج من نطاق التحكيم ، المنازعات المتعلقة باستقلال الدولة ، او سيادتها ، او سلامة اراضيها ، وهو ما يشمل معظم اشكال المنازعات المتصورة بين الدول . كما يترك الميثاق تحديد نطاق تلك المنازعات للسلطة التقديرية للدول الاعضاء . كذلك قيد الميثاق من سلطة مجلس الجامعة في الوساطة وحددها في المنازعـات التي يمكن أن تؤدي الى نشوب حرب . ولذلك ، انتهى معظم الباحثين الى قصور الاطـار القانـوني[٢٠] لنظام تسـوية المنازعات في اطار جامعة الدول العربية .

بيد ان تلك القيود القانونية ، لم تشكل في الواقع قيداً حقيقياً على قدرة الجامعة على تسوية المنازعات العربية في مواجهة دينامية دور الامين العام للجامعة . فقد لعبت شخصية الامين العام دوراً أساسياً في تطوير كفاءة الجامعة في التعامل مع المنازعات العربية . ففي كثير من الحالات قام

(١٨) David Garnham and L. Lepgold, «Power Parity and Conflict Management,» a paper presented at: I.S.A. Meeting, Los Angelos, 1980, p. 12.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٢٠) في تحليل الاطار القانوني للتسـوية السلميـة للمنازعـات في ميثاق جـامعة الـدول العربيـة ، انظر : الرشيدي ، « الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ،» ص ١٨ ـ ٤٤ ، و Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organization* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1965), pp. 240-243.

الامين العام بدور الوساطة ، والتحقيق والاتصال باطراف النزاع حتى قبل صدور تكليف رسمي من المجلس . وقد حدث ذلك بالتحديد في حالة الحرب بين دولتي اليمن عام ١٩٧٢ ، وفي الازمة العراقية ـ الكويتية عام ١٩٦١ ، وفي الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ . ففي حالة الحرب الاهلية اللبنانية بادر الامين العام ـ منذ اللحظة الاولى ـ بالاتصال بالاطراف المتصارعة ، وقدم مبادرات متعددة انتهت بتشكيل قوات الامن العربية . ويمكن أن نقارن ذلك بالدور المحدود الذي لعبه الامين العام في النزاع المصري ـ السوداني عام ١٩٥٨ ، اذ لم يبادر لعقد مجلس الجامعة رغم اتصال السودان به(٢١) .

وهذه النتيجة تؤيدها الدراسة السلوكية التي قدمها الاستاذ ارنس هاس وزملاؤه حول ادارة الصراع في المنظمات الاقليمية ، ومنها جامعة الدول العربية . وقد انتهوا الى ان الجامعة تتميز بمركزية دور الامين العام في تسوية المنازعات . فقد وجدوا انه من بين الحالات التي بحثوها ، تم تسوية حالة واحدة فقط بدون تدخل فعال للأمين العام (لبنان وج . ع. م. عام ١٩٥٨)(٢٢) . ويشير بعض الباحثين الى المجهود التوفيقي الذي قامت به الامانة العامة في تسوية بعض المنازعات العربية في مهدها قبل ان تنفجر ، وتعلن على الملأ(٢٣) .

٧ ـ دور دبلوماسية القمة في اطار الجامعة كأداة لتسوية المنازعات العربية

استحدثت جامعة الدول العربية دبلوماسية القمة العربية كإحدى ادوات تسوية المنازعات العربية ، معبرة بذلك عن قدرة الجامعة على التكيف مع الظروف الجديدة . وقد لعبت اجتماعات رؤساء وملوك الدول العربية دوراً في تسوية المنازعات من خلال صورتين: الاولى ، ان تخلق اجتماعات القمة المناخ المناسب للتفاهم بين رؤساء دول الاطراف المتنازعة ، حتى وان لم يكن الهدف من الاجتماع هو تسوية النزاع . وعلى سبيل المثال ، فقد مهّد اجتماع القمة العربي الاول عام ١٩٦٤ الى لقاء مصري ـ سعودي لتسوية الازمة اليمنية ، ولقاء جزائري مغربي لتسوية الازمة بين الدولتين . بعبارة اخرى ، فإن جامعة الدول العربية هنا تقوم بوظيفة اتصالية بين القيادات العربية ، تمهد بالتالي لتسوية المنازعات . الصورة الثانية ، هي اجتماع رؤساء وملوك الدول

(٢١) في تحليل وظائف الامين العام لجامعة الدول العربية ، انظر : محمد عبد الوهاب الساكت ، « الامين العام لجامعة الدول العربية ،» (رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ؛ صدرت تحت العنوان نفسه عام ١٩٧٣ في كتاب عن دار الفكر العربي بالقاهرة) ، وفي حيوية الامين العام في تسوية المنازعات ، انظر :
Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts,* pp. 370-380.

(٢٢) Haas, Butterworth and Nye, *Conflict Management by International Organizations,* p. 29.

(٢٣) بطرس ـ غالي ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية ، ص ١٨٠ .

العربية في اطار الجامعة من اجل تسوية نزاع عربي ومن امثلة هذه الصورة اجتماع القمة العربي في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٦ للنظر في الحرب الاهلية في لبنان ، وهو الاجتماع الذي أسفر عن وضع التشكيل النهائي لقوات الردع العربية في لبنان .

٨ ـ تضاؤل ظاهرة تجاوز الجامعة العربية الى غيرها من المنظمات الدولية

لوحظ في فترة الخمسينات ، ان بعض الدول العربية تفضل تخطي جامعة الدول العربية كأداة لتسوية منازعاتها مع غيرها من الدول العربية ، وتلجأ الى الامم المتحدة او غيرها من المنظمات ، وفي معظم الحالات ، كان التخطي نابعاً من تخوف الدولة من أن تؤثر الدولة القائد في الجامعة (مصر) في عملية تسوية النزاع ، خاصة اذا كانت مصر ذات علاقة قومية بأحد اطراف النزاع ، او طرفاً مباشراً فيه(٢٤) . ومن ذلك اصرار السودان على عرض نزاعه مع مصر عام ١٩٥٨ على الامم المتحدة ، ولجوء لبنان والاردن الى الامم المتحدة لبحث نزاعهما مع الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ . ولجوء المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية لبحث نزاعه مع الجزائر عام ١٩٦٣ وفي الحالات الثلاث ، فإن مصر كانت إمّا طرفاً في النزاع، وإمّا مؤيدة لأحد الاطراف .

أضف الى ذلك عزوف بعض الدول العربية عن اللجوء الى الجامعة خوفاً من تأثير الجامعة على التوازنات السياسية في مجتمعاتهم ، والمثال الواضح على ذلك هو لبنان . وقد برزت السياسة اللبنانية ازاء الجامعة منذ المراحل الاولى لانشائها ، حيث ان لبنان كان وراء الكثير من النصوص التي قيدت اختصاص الجامعة في مجال تسوية المنازعات ، ومن ذلك رفض لبنان مبدأ « التحكيم الاجباري » في اثناء مناقشات مشروع الميثاق(٢٥) . وكذلك رفضت الحكومة اللبنانية الاشارة الى ميثاق جامعة الدول العربية في حيثيات الحكم الصادر عن « مشاركة التحكيم » مع سورية عام ١٩٤٩ . كذلك ، فقد تردد لبنان كثيراً ، في اوائل الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ، في الموافقة على تدخل جامعة الدول العربية(٢٦) .

بيد ان تلك الظاهرة ، بدأت في التضاؤ ل ، وبالذات في السبعينات والثمانينات . ويرجع ذلك الى ازدياد ثقة دول الجامعة في حيادها وقدراتها التنظيمية ، كما يرجع الى تضاؤ ل الدور

(٢٤) عبد الحميد الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ، ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ،» (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨) ، وسلوى لبيب ، « جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٤ ،» (اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢٥) Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-1945* (New York, London: Longman, 1977), pp. 251-255.

(٢٦) الرشيدي ، « الحرب الاهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ،» ص ١١٧ - ١١٨ .

القيادي المصري في الجامعة وظهور مراكز قيادية جديدة منافسة ، كالسعودية والكويت .

٩ ـ الوساطة هي الاداة الاساسية لتسوية المنازعات العربية

قدمنا أن ميثاق جامعة الدول العربية قد حدد الوساطة والتحكيم الاختياري كأداتين رئيسيتين لتسوية الصراعات العربية . بيد ان الجامعة قد لجأت دائماً الى الوساطة ، ولم يحدث ان قبلت دولتان عربيتان عرض نزاعهما على تحكيم الجامعة العربية . ولعل ذلك يفسر تباطؤ الجهود الرامية الى انشاء محكمة عدل عربية ، كهيئة تحكيم دائمة . اذ تبين للدول العربية انها لن تكون عاملاً مساعداً لتقوية دور الجامعة في تسوية المنازعات العربية ، بل سيظل قضاتها في حالة بطالة ، كما هو الحال بالنسبة لقضاة محكمة العدل الدولية في لاهاي . كذلك ، فإنه في كل المنازعات التي نظرت فيها الجامعة تقريباً، رفضت الجامعة الانحياز لاحد طرفي النزاع،وذلك عملاً باصول الوساطة . والاستثناء الذي يرد على ذلك هو سياسة مجلس الجامعة ابان ازمة الضفة الغربية اذ انحاز المجلس ضد الاردن ، وسياسته ابان ازمة العراق والكويت ، اذ رفض المجلس بشكل غير مباشر الموقف العراقي . والحالة الوحيدة التي دان فيها المجلس صراحة دولة عربية في نزاع عربي هو الازمة بين دولتي اليمن عام ١٩٧٨ ، والتي نشبت على اثر اغتيال رئيس اليمن الشمالية . اذ دان المجلس صراحة اليمن الديمقراطية بسبب ما أثير حول مسؤوليتها عن الاغتيال .

كذلك، فإنه تدعيماً لاسلوب الوساطة ، استحدثت جامعة الدول العربية اسلوبين لتقصي الحقائق والمساعي الحميدة كأسلوبين مكملين لاسلوب الوساطة .

خاتمة

ان تأمل خبرة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية عبر العقود الثلاثة الماضية ، من واقع التحليل العلمي السلوكي ، يؤدي بنا الى استخلاص عدة نتائج مهمة . اولى هذه النتائج ان خبرة الجامعة تثبت صدق مقولة انصار المنظمة الاقليمية كأداة لتسوية المنازعات بين الدول المنتمية الى الاقليم . فالجامعة تلعب دوراً مركزياً في عملية تسوية المنازعات العربية ، كما أنها تحملت عن الامم المتحدة عبء تسوية تلك المنازعات في معظم الاحيان[٢٧] . وثانية هذه النتائج هي ان جامعة الدول العربية قد تطورت ـ سلوكياً وبنيانياً ـ بشكل ايجابي على مدى العقود الثلاثة الاخيرة في مجال تسوية المنازعات ، وقد تمثل ذلك في استحداث ادوات جديدة لتسوية المنازعات العربية ، وتزداد الكفاءة السلوكية للجامعة في هذا الميدان بشكل مطرد . وثالثتها ان كفاءة الجامعة تزداد بشكل واضح في حالة المنازعات التي يكون لها طابع من الاهمية والخطورة ، وبالذات اذا اقترن ذلك بنوع من التهديد الخارجي لاستقلال بلد عربي او امنه ، والتي لا تكون متعلقة بالسيطرة على اقليم معين ، واخيرا تلك المنازعات بين دول متكافئة القوة تقريباً . اما حيث لا

(٢٧) وذلك بعكس الحال في منظمة الوحدة الافريقية ، انظر مثلاً :
David Meyers, «Inter-Regional Conflict Management by the Organization of African Unity,» *International Organization,* vol. 28, no. 3 (Summer 1974), pp. 370-371.

تمتزج تلك الابعاد الثلاثة معاً، فإن كفاءة الجامعة في تسوية المنازعات تقل الى حد كبير. اما رابعة هذه النتائج ، فإنها تتعلق بقدرة الجامعة ـ عن طريق دبلوماسية الامين العام ودبلوماسية القمة ـ على تخطي كثير من القيود القانونية الواردة في الميثاق . ومن ثم ، فإن تدعيم كفاءة جامعة الدول العربية لا يكمن في تعديل الاطر الهيكلية الراهنة لتسوية المنازعات ، او حتى انشاء تنظيمات قانونية جديدة كانشاء محكمة عدل عربية او « لجنة حكماء »[٢٨] . الواقع ان الحل يكمن في اعطاء الامانة العامة صلاحيات اوسع للتحرك السريع لتسوية المشكلات قبل ان تتفاقم ، وفي تدعيم اجهزة الجامعة مالياً وتنفيذياً . بيد اننا ينبغي ان نتذكر دائماً ان جزءاً من الحل يكمن في متغيرات قد لا تكون لجامعة الدول العربية او للدول العربية سلطة عليها ، كطبيعة المشكلات محل النزاع ، وعلاقات القوى بين الاطراف المتنازعة ، وتدخلات القوى العظمى . ومن ثم ، فإن الواقعية تقتضي منا ان نتوقع تغيراً طفيفاً في انماط تعامل الجامعة مع المنازعات العربية ، خلال فترة الثمانينات . وفي هذا الصدد ، لا تختلف الجامعة عن غيرها من التنظيمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . اذ ان محدودية كفاءة التنظيم الدولي في تسوية المنازعات ترجع احياناً الى عوامل كامنة في طبيعة النظام الدولي نفسه .

(٢٨) « حديث الامين العام لجامعة الدول العربية الى الحوادث، » الحوادث ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

تعقيب ١

يحيى الجمل

ان هذا المنهج يعتبر حديثاً بالنسبة للدراسات العربية ، كونه حاول ادخال المنهج الرياضي في معالجة البحوث السياسية واخضاع مثل هذه البحوث لمنطق الارقام المحدد والجامد، في حين ان طبيعة هذه الدراسات السياسية تنفر - حتى الآن على الاقل - من التحديد والجمود اللذين يفرضهما المنطق الرياضي . ذلك ان هذه الدراسات تعالج اموراً تتأبى بطبيعتها على التحديد وتتداخل فيها مجموعة من العناصر المرنة والمتحركة بصفة تكاد تكون مستمرة مما يتنافر مع جمود الارقام وثباتها .

كذلك فإن المنهج الذي اتبعه الباحث لا يخلو من قدر كبير من التحكم ، فعلى اي اساس يعطى هذا العنصر درجة معينة؟ وعلى اي اساس يعطى العنصر الآخر درجة اخرى .

وعلى اي أساس يعتبر الحد الاقصى للدرجة هو « ستة » في حال من الحالات و«عشرة » في حال اخرى؟ ولماذا لا يكون العكس؟ ولماذا لا يتساوى الحد الأقصى في الحالتين ، واذا كان هناك أساس واضح لمثل هذا التمييز فإنّ البحث لم يقدم هذا الاساس ولم يضع يدنا عليه .

ومراجعة الجدول رقم (١) من البحث (البند الخاص بأهمية النزاع) توضح هذا المعنى الذي أشرنا اليه فعلى اي أساس مثلاً يعطى النزاع الخاص بالضفة الغربية وقرار الاردن بضمها عام ١٩٥٠ ست درجات في حين يعطى النزاع الخاص بالحرب الاهلية في اليمن عام ١٩٦٣ وما بعدها ٢٥٢ درجة؟

يتضح من مراجعة هذا الجدول ان المنطق الحسابي ينتهي الى ان الحرب الاهلية في اليمن هي اهم نزاع عرض على الجامعة العربية طوال تاريخها ، ليس هذا فحسب ، بل ان اهميته تفوق اضعافاً مضاعفة اغلب المنازعات التي عرضت على الجامعة .

وهل يستطيع الباحث ان يثبت لنا حسابياً ان الحرب الاهلية في اليمن ودرجة اهميتها وفقاً لمنهجه تصل الى ٢٥٢ درجة وتبلغ من الاهمية سبعة اضعاف اهمية النزاع المغربي - الجزائري - الموريتاني حول الصحراء الغربية الذي لا تصل اهميته وفقاً لمنهجه الا الى ٣٦ درجة؟

وإذا اخذنا هذه الدرجة - ٣٦ درجة - التي اعطيت للنزاع المغربي - الجزائري - الموريتاني حول الصحراء الغربية وقارنا بينها وبين الدرجة التي اعطيت للنزاع المصري - الليبي عام ١٩٧٧ ، والذي سماه الباحث الحرب المصرية - الليبية والتي اعطاها ٧٢ درجة ، اي ضعف اهمية النزاع الاول ، لتبين لنا مدى الخلل في هذا المعيار الحسابي الذي يفترض انه اكثر دقة وانضباطاً من غيره ، ذلك ان احداً لا يستطيع ان يقول ان النزاع المصري - الليبي الذي لم يستغرق اكثر من ساعات او على اقصى الفروض بضعة ايام يصل في حجمه واهميته وتفجره الى ذلك النزاع الخطر بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية . وعلى اي اساس ايضاً تعطى اهمية النزاع المصري السوري عام ١٩٦١ اثنتي عشرة درجة ويعطى النزاع المصري - السوري عام ١٩٦٢ عشر درجات ذلك في حين ان النزاع الاول كان اكثر تحديداً ووضوحاً وقابلية للحسم ، والنزاع الثاني كان اكثر تفجراً وخطورة ، وأوشك ان يهدد كيان الجامعة العربية نفسه .

الحقيقة انني لم استطع من خلال قراءتي البحث ومن خلال دراستي للمنازعات العربية التي عرضت على الجامعة ان اقتنع بأن ما اعطاه الباحث من درجات لأهمية تلك المنازعات يعكس حقيقة اهميتها او حقيقة وزنها .

هذا ما يجعلني أقف من المنهج كله موقف المتردد ، ما لم يستطع الباحث ان يقدم لنا الاساس الذي استند اليه في منهجه ، وما لم يقنعنا بسلامة هذا الاساس . الامر الذي لا نجده في البحث . والميزة الاساسية للمنطق الرياضي هي الوضوح والبساطة ، ذلك على حين اننا نجد ان محاولة تطبيق هذا المنهج على موضوع البحث ادى بنا الى مجموعة من الاصطلاحات ، هي ابعد ما يكون عن الوضوح والبساطة ، خذ مثلاً « مقياس الكفاءة غير المرجحة » وخذ مثلاً العبارة التالية « اما المقياس التركيبي المرجح النهائي فإنه ببساطة حاصل ضرب المقاييس الثلاثة المذكورة (عمود ٤ × عمود ٧ × عمود ٨) وهو العمود رقم ٩ من الجدول رقم (١) . وكلما زادت قيمة المقياس زادت الكفاءة المرجحة لجامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية وبالعكس ». وخذ مثلاً آخر العبارة التالية « تحاول تلك المؤشرات قياس مدى نجاح الجامعة في تسوية المنازعات مع اعطاء اوزان نسبية لذلك النجاح طبقاً لأهلية (في الغالب اهمية) المنازعات المنظورة بحيث تكون تلك المؤشرات في مجموعها مقياساً تركيبياً مرجحاً . . . » .

وانني أدرك ان الباحث اراد أن يقدم لنا منهجاً جديداً وهو جهد مشكور ومقدر ، وادرك ايضاً مدى صعوبة تقديم المناهج الجديدة وعرضها ، فضلاً عن الاقناع بها خاصة لمن

كان تكوينهم قانونياً في الاساس . ومع ذلك كله فإنني رغم حرصي على الافادة من البحث ورغم محاولتي فهم منهجه واستيعابه فإنني لم اصل الى شيء من ذلك قط . وارجح ان ذلك يرجع الى قصور عندي ، وليس الى قصور في البحث نفسه . هذا من ناحية المنهج .

اما من ناحية اللغة التي كتب بها البحث ، فقد لحقها الاضطراب والغموض في اكثر من موضع . وقد أشرنا الى شيء من ذلك ، ونحن بصدد الحديث عن المنهج ، ويبدو ان ذلك يرجع الى ان الباحث كان يعتمد على بعض المراجع الاجنبية ، وكان يحاول ان يجد البديل العربي لتلك المراجع ، وانه صادف في ذلك بعض الصعوبات والحقيقة انني وقفت طويلاً عند بعض عبارات البحث وقرأتها اكثر من مرة وعجزت عن فهمها .

ويتحدث الباحث عن كفاءة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية ويقترح لقياس تلك الكفاءة « مقياساً تركيبياً » - هكذا - يتضمن ثلاثة مقاييس فرعية هي : مقياس الكفاءة غير المرجحة ومقياس نشاط جامعة الدول العربية ومقياس اهمية النزاع . ويبدو لي ان المقياس الفرعي الثاني « مقياس نشاط جامعة الدول العربية » هو مقياس من العمومية والشمول بحيث يشمل المقياسين الآخرين او بالاقل لا يعتبر مقياساً فرعياً بالنسبة لقياس درجة الكفاءة . ذلك فضلاً عن انه مقياس عام وشامل وينقصه التحديد الحسابي الذي يهدف الباحث الى ايجاده .

والهدف من المقياس هو التقدير او الوزن ولذلك ليس من الصواب موضوعياً ان نقول ان الهدف من مقياس معين هو ترجيح امر معين كما ذهب الباحث عندما قال « الهدف من هذا المقياس هو ترجيح درجة كفاءة ونشاط جامعة الدول العربية . . . » .

كما يفصل الباحث بين نشاط الجامعة من ناحية وما قامت به مؤتمرات القمة العربية او ما تم اثناءها من ناحية اخرى ، ذلك على حين ان عرفاً نشأ داخل الجامعة انتهى الى ان مؤتمرات القمة هي السلطة العليا في الجامعة ، وهي تنعقد في اطار الجامعة وليس خارجها وينسب ما تقوم به مؤتمرات القمة الى الجامعة ولو ان هذا النظر كان واضحاً في ذهن الباحث لتغير موقفه من بعض القضايا التي أثارها كالنزاع المغربي - الجزائري ، او النزاع بين الاردن والمقاومة الفلسطينية ، وما الى ذلك . وهي نزاعات امكن الوصول الى حلها او تهدئتها في اطار مؤتمرات القمة العربية التي هي جزء من فاعليات الجامعة او هي قمة اجهزتها ، التي اوجدها العمل .

ويتحدث الباحث عن الدور **القيادي الحاسم** للامين العام في تسوية المنازعات العربية . واتصور ان هذا التعبير يحمل غير قليل من عدم الدقة ومن المبالغة فدور الامين العام للجامعة لم يكن قط دوراً قيادياً ولا حاسماً وان كان دوراً مهماً في كثير من الامور . ولكن الاهمية شيء والحسم والقيادة شيء آخر . كذلك فإن ما كتبه الباحث عن دور الامين العام ودور مؤتمرات القمة يتبين منه ان دور الامين العام يرجح دور مؤتمرات القمة فيما يتعلق بإدارة المنازعات العربية وتسويتها الامر الذي لا استطيع ان اوافق الباحث عليه . والله اعلم بالصواب .

تعقيب ٢

صادق شعبان

اريد اولاً ان أقدم شكري الجزيل للدكتور محمد السيد سليم للمجهود الكبير الذي بذله لاعداد هذه الدراسة . وقد قرأتها بكل اهتمام ووجدت فيها تجميعاً وتبويباً لمعلومات وافرة حول النزاعات العربية ، ومدخلاً جديداً لدراسة النزاعات غير مألوف .

وتتمثل هذه الدراسة في اجراء اختبار « امبريقي » هكذا سماه الباحث ، لكل النزاعات التي عرفتها الجامعة منذ نشأتها ، وقياس كفاءة الجامعة في ادارة هذه النزاعات ، ووضع د. سليم جدولاً عرض فيه اهم المتغيرات التي تتصل بدور الجامعة في تسوية النزاعات وربط بين هذه المتغيرات لقياس كفاءة الجامعة بالمقارنة الى غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية في تسوية النزاعات بين اعضائها . وقد أثار هذا الجدول انتباهي ، اذ تعودت دراسة الموضوع أساساً من وجهة القانون الدولي واستعمال مفاهيم مختلفة واستخلاص نتائج غير تلك التي توصل اليها الباحث في بحثه . واريد ان اقدم للدكتور سليم ملاحظات مختصرة حول دراسته تهدف اساساً الى تعزيز نظرته السلوكية التي اعتمدها بالنظرة القانونية التي تختلف عنها بعض الشيء ، وآمل ان انجح في اثراء بحثه بمعطيات يتعارفها رجال القانون الدولي في مجال تسوية النزاعات ، مثلما نجح هو في اثراء نظرتي القانونية للموضوع .

وألخص هذه الملاحظات فيما يلي :

١ - يستعصي مجال تسوية النزاعات الدولية على الاختبار الامبريقي ، اذ تتعدد المتغيرات وتختلف باختلاف النزاعات من جهة وباختلاف الظروف التي تنشأ فيها النزاعات من جهة ثانية ، حتى يكاد يستقل كل نزاع بخاصياته ، فيكون بذلك التبويب عسيراً ويكاد يكون التعميم مستحيلاً ، خاصة اذا كان عدد حالات النزاع محدوداً ، مثلما هو الشأن بالنسبة للموضوع قيد البحث اذ لا تتعدى النزاعات التي تناولتها الدراسة من بين النزاعات التي عرفتها الجامعة الثلاثة عشر نزاعاً . وقد بين لنا د. سليم في بحثه وفي الدراسات التي اشار

اليها في هذا البحث الصعوبة المتمثلة في تجميع كل المؤشرات وترجيح اهمياتها لتقويم كفاءة المنظمة في تسوية النزاعات ، كما ذكر لنا كيف ان نتائج البحث قد تختلف عن بعضها كل الاختلاف اذا اعتمد الدارسون في بحوثهم نزاعات مختلفة ، وهو ما سماه د. سليم « التحيّز المسبق في نطاق المجال الامبريقي للدراسة » .

هذا ونريد ان نشير الى ان البحث الامبريقي المبني اساساً على التحليل الكمي للبيانات قد يسفر عن نتائج غير مدققة كان يقال مثلاً بصورة مطلقة او عامة ان كفاءة الجامعة تفوق كفاءة الامم المتحدة في تسوية النزاعات (العربية) او عن استخلاصات متعارضة كأن يقال مثلاً ان كفاءة الجامعة تفوق في حالة « النزاعات الاكثر خطورة » بينما تقل في « النزاعات المتعلقة بالاقاليم والحدود » ، في حين تعتبر النزاعات المتعلقة بالاقاليم والحدود من أشد النزاعات خطورة وتمثل القسط الاوفر من هذه النزاعات .

كذلك ، على الرغم من العدد الكبير من المؤشرات التي اعتبرها د. سليم لقياس كفاءة المنظمة في ادارة النزاعات بين اعضائها ، تبقى مؤشرات اخرى قد اغفلت ، منها ما هو متعلق بالظروف المحيطة بالنزاع نفسه ، ومنها ما هو متعلق بطبيعة النزاع ، وتركيب الهيئة الناظرة فيه ، وشخصية القيادات في الدول المتنازعة ، او وجود طرق بديلة او منافسة للجامعة في تسوية النزاع وغيرها من المؤشرات التي تعسر جدولتها « علمياً » او « احصائياً » . ولعل د. سليم يشاطرني القول بأن الاختبار الامبريقي انما هو مدخل من مداخل البحث يتوجب تكملته بمداخل اخرى مختلفة .

٢ ـ ركزت الدراسة على تحليل عمليات التسوية التي قامت بها المنظمة وتقويم كفاءة المنظمة في ادارتها ، واحترزت من تقديم اي اقتراح بشأن تطوير آلية التسوية القائمة فيها ، مكتفية بالتأكيد على دور دبلوماسية القمة او الوساطة لملاءمتها للنزاعات العربية .

ويجدر في هذا الخصوص ان نقدم الملاحظات التالية :

أ ـ يأخذ الميثاق الحالي للجامعة مباشرة بمبادىء عهد عصبة الامم واحكامه ، التي تعتبر متأخرة في مجال تسوية النزاعات عما اتى به ميثاق الامم المتحدة ، فاقتصر على طرائق محدودة للتسوية ، منها الوساطة وتحكيم مجلس الجامعة (وهو ما كان يعرف بالتحكيم السياسي) ، وقلّص دور الامين العام ، وأغفل كل الاساليب التي كانت تناقش آنئذٍ ، في مطلع عام ١٩٤٥ في المؤتمرات المعدة للميثاق الجديد للمنتظم الاممي .

ب ـ ترمي المناقشات التي تجري داخل « لجنة خبراء الدول لتعديل الميثاق » الى تطوير آلية التسوية القائمة في الجامعة ، غير ان المقترحات التي تمخضت عنها لا تفضي في نظري الى الغرض المطلوب ، لذا ، نقترح ان يعتبر في آلية التسوية السلمية للنزاعات العربية ما يلي :

(١) يجب ان تشمل هذه الآلية كل أساليب التسوية والاجهزة القائمة بها في النظام الاقليمي العربي بأكمله . سواء داخل الجامعة (في معناها القانوني المحدود) وخارجها ، اذ

تتداخل طرائق التسوية وتتفاعل مع بعضها البعض مشكّلة نظاماً كلياً متكاملاً ، بحيث يتأثر دور الجامعة في تسوية النزاعات بتعزيز أساليب التسوية الثنائية او الجماعية القائمة بين اعضاء الجامعة ، كما يتأثر ايضاً بتطوير أساليب التسوية القطاعية للنزاعات ذات الصبغة الاقتصادية في المنظمات العربية المتخصصة العاملة في اطار الجامعة . ومن عيوب الدراسة الميدانية التي قام بها د. سليم اغفالها كل النزاعات التي لم ترفع الى مجلس الجامعة ، مقتصراً بذلك على النزاعات التي يطلق عليها قديماً اسم « النزاعات السياسية » .

(٢) يجب الّا ننظر الى توزيع ادوار التسوية بين الجامعة من جهة والمنظمات الاممية او الاقليمية الاخرى من جهة ثانية بمنظار التنافس والتضارب في الاختصاص اذ ترمي كل هذه التنظيمات الى استبعاد اللجوء الى القوة في المعاملات الدولية والى تسوية النزاعات بين الدول تسوية سلمية وعادلة . هذا وقد نظم ميثاق الامم المتحدة اسس التعاون التي يجب ان تقوم بين اجهزة المنظمة من جهة بين اجهزة المنظمات الاقليمية القائمة او التي قد تقوم في المستقبل من جهة اخرى ، وبناها على اساس التعاون بين التنظيمات الدولية المختلفة قصد تسوية النزاعات التي تنشأ بين اعضائها . فليس من الضروري اذاً ان تنظر الجامعة في كل نزاع ينشأ بين اعضائها ، او ان تلتزم الدول الاعضاء بعرض نزاعاتها على هيئات الجامعة قبل غيرها من المنظمات الدولية ، اذ يحبذ في بعض الاحيان ان لا تناقش الجامعة نزاعات خطيرة وجدّ متشخصة تثير انشقاقاً داخل الجامعة وتنقلب الى تكتل بين اعضائها ؛ كما انه قد يكون المفيد ايضاً في بعض الأحيان ان لا تنظر الجامعة في النزاع الا بعد مناقشته في اوساط اخرى واستنفاد كل الطرائق المؤدية الى تسويته ، فتهيأ بذلك الحل للجامعة ، وتنظر فيه في ضوء المناقشات وبدائل التوفيق التي عرضت من قبل .

(٣) يجب أن تنص الاتفاقات التي تعقد بين الدول العربية ، الثنائية منها والجماعية ، على صيغ لتسوية النزاعات الناشئة عن تفسير او تطبيق تلك الاتفاقات وتقوم الامانة العامة للجامعة ، وامانات المنظمات المتخصصة كل في حدود اختصاصها باعداد امثلة للصيغ القانونية الملائمة لتسوية النزاعات .

(٤) يجب ان تقوم المنظمات المتخصصة كل في مجال اختصاصها بدورها الكامل في تسوية النزاعات العربية المتعلقة بنشاطاتها ، مشرفة بذلك على تحييد النزاعات القطاعية عن« السياسة » وتطبيع تلك النزاعات ، كما يستحسن ان تراجع الفصول المتعلقة بتسوية النزاعات في دساتير تلك المنظمات ، معتمدة في ذلك اهم الاتجاهات الحديثة القائمة في المنظمات الدولية المماثلة وتوصيات فقهاء القانون الدولي في هذا الخصوص .

(٥) يجب ان ينص المشروع المقترح لتعديل هيئات الجامعة ، في صلب احكام الميثاق او في بروتوكول خاص يلحق به ويكون توقيعه اختيارياً ، على آلية محكمة لتسوية النزاعات التي اخفقت الاطراف المتنازعة في تسويتها وفق الاتفاقات التي تربطها .

٣ ـ يجب ان يراعى في وضع الآلية الجديدة لتسوية النزاعات داخل الجامعة ما يلي :

أ ـ ملاءمة طرق التسوية لطبيعة النزاع . فهناك من النزاعات ما ينبني على تباين « ايديولوجي » لأنظمة الحكم القائمة في الدول المتنازعة او حساسيات شخصية بين قادة الدول المتنازعة ، ويتمشى مع طبيعة هذه النزاعات طرق التسوية المتشخصة المعتمدة على التدخل الدبلوماسي للافراد غير الاطراف في النزاع ، سواء بقيام المتدخل بمساعيه الحميدة قصد اعادة التفاوض بين الاطراف المتنازعة ، او بعرض وساطته في النزاع محاولاً بذلك التقريب بين وجهات النظر المتباينة واعانة المتنازعين على ايجاد البدائل التوفيقية لفض نزاعهم ، ويقوم الامين العام للجامعة أساساً بهذا الدور ، كما يقوم به ايضاً ملوك ورؤساء الدول العربية سواء بمبادرات فردية او في اجتماع قمة مصغرة يعقد لغرض تسوية النزاع ، او على هامش القمة في دورات انعقادها العادية . وهناك نزاعات اخرى تتعلق بخلافات حول تفسير القانون او تطبيقه ، يستحسن الرجوع في شأنها الى التحكيم او التقاضي . وهناك ايضاً من النزاعات ما يمسّ بوقائع مادية يختلف الاطراف في صحة وجودها او في طبيعتها لتسويتها بطريقة التحقيق ، وأغلب الخلافات الحدودية سواء منها الترابية او البحرية والعديد من الخلافات الاقتصادية تندرج في هذا الصنف من النزاعات المادية ، وهي نزاعات يمكن فضّها بسهولة اذا استطاع الاطراف انشاء لجنة للتحقيق وادارة اعمالها اثر نشوب النزاع مباشرة ، قبل تصعيده وتعقيد مسبباته .

ب ـ التذكير بأهم مبادىء تسوية النزاعات والتزام الدول الاعضاء بالجامعة بأصول التكامل الدولي والتعامل بحسن نية .

ج ـ التأكيد على دور التفاوض المباشر والتوفيق في تسوية النزاعات ، وترتيب كل الالتزامات التي أقرها فقه القضاء الحديث على الدول المتنازعة التي تمتنع عن التفاوض او تقوم به دون حسن نية .

د ـ تعزيز دور اجهزة التدخل السريع والمباشر لوقف النزاع ، على الصعيد العسكري والاقتصادي والاعلامي وغيره ، اذ تعتبر تهدئة النزاع او تعليقه ـ وقد عددها د. سليم مشكوراً ضمن مؤشراته ـ من اصعب مراحل التسوية . وبنجاح مساعي وقف النزاع تتجنب الجامعة كل تصعيد وتشخيص له .

هـ ـ النص في مشروع الميثاق او في بروتوكول التسوية على ما للأمين العام من صلاحيات في مجال فض النزاعات العربية وتسوية الاوضاع المتأزمة . فيقوم في ذلك بما يراه من مبادرات ، ويشرف مباشرة على ادارة الاجهزة القائمة في الجامعة سواء منها المكلف بالتدخل السريع في النزاعات او المعهود له فيها بمهمات محددة لفض نزاعات معينة .

و ـ الاهتمام بتسوية الاوضاع المتأزمة داخل البلاد العربية قبل انقلابها الى نزاعات ، وتمكين هيئات الجامعة من مناقشتها مثل ما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة ، فيفجر بذلك النزاع في مجالس المناقشة قبل ان يفجر في ساحات القتال ، ويتطلب هذا العمل مبادرات جريئة من جهة وحذراً كبيراً من جهة اخرى في كل ما يهم تحديد هذه الاوضاع وجدولة

مناقشتها والاعداد لدراستها وتشكيل الهيئات الناظرة فيها ومهام هذه الهيئات الى آخره .

ز ـ تحسيس الدول الاعضاء بأهمية التسوية القانونية للنزاعات ، ويعود هذا الدور الى الامانة العامة للجامعة ، فتعدّ صيغاً للتحكيم والتحقيق وتحث الدول الاعضاء على قبول هذه الصيغ وانشاء الهيئات اللازمة لادارتها . ونشير في هذا الصدد الى اهمية الدور الذي يمكن لمحكمة العدل العربية المرتقبة القيام به ، في فضّ النزاعات العربية وفي تطوير القانون ودعوة الدول الى احترامه . غير ان صيغة التقاضي التي وضعها مشروع لجنة التعديل قد تقلص دور المحكمة وتجعل منها منافساً قاصراً لمحكمة العدل الدولية . في حين كان بامكان اللجنة المكلفة بتعديل الميثاق تطوير صيغة التقاضي الدولي ، وملاءمتها لطبيعة التنازع العربي ، بأن تمكن مثلاً المحكمة من العمل بنظام الدوائر ، فتنشأ بذلك دوائر مختصة بقطاع او اكثر تنظر في نزاعات متخصصة كنزاعات الاستثمار او النقل او العمل او الحدود او التلوث او الصيد البحري الى آخره ، كما يخول اطراف النزاع حق عرض نزاعهم على دائرة مختصة تنشأ لغرض النظر في نزاعهم ويشتركون في اختيار القضاة فيها وفي تحديد مهامها والاجراءات التي تعمل بها ، مقربين بذلك القضاء من التحكيم . كما يجوز ايضاً ان تنظر المحكمة في شكاوى لا تكون الدول أساساً اطرافاً فيها ، او ان تقبل في تقديم استشاراتها القانونية بالطلبات المباشرة للدول .

وهكذا ، يتبين لنا من خلال الدراسة التي اعدها د. سليم ، والملاحظات التي قدمناها بخصوص الآلية المقترحة لتسوية النزاعات العربية ان مجال تسوية النزاعات ينقصه الدرس ، وان البحث الميداني في موضوعات التسوية السلمية للنزاعات ، سواء منه البحث الامبريقي او البحث القانوني ، يساعد الدول العربية على تحليل اوضاعها وفض النزاعات التي قد تنشأ بينها في تعاملها الدولي وتعاونها فيما بينها ، وبقدر ما تنصب الجهود على ادارة التنمية المتكاملة ، يجب ان تنصب ايضاً على ادارة الخلافات الناشئة عنها .

المناقشات

١ ـ غسان سلامة

أود ان أبدي اعجابي بالجهد الريادي الكبير ، الذي بذله الاخ محمد لصوغ هذا البحث . ولكن دراسته تثبت في آن معاً ، الفائدة الكبرى والحدود الضيقة للدراسات السلوكية والرياضية في العلوم السياسية والاجتماعية . الفائدة واضحة ، لمن يعرف الجانب الذاتي من الدراسات التقليدية ، وهشاشة خلاصاتها . وهي واضحة ايضاً في امكانية المناهج الحديثة في التركيز والخروج بنتائج نظرية ، كما بفتح باب المقارنة وفق معايير ثابتة ، ومن خلال نسق واحد بين الجامعة العربية واي منظمة اقليمية في اي منطقة من العالم .

الا ان الورقة تبرز ايضاً حدود الدراسة الشكلية في تباعدها المستمر والمؤذي في عدد من الحالات عن المسار التاريخي الواقعي . ولو اعاد الباحث بتمعن قراءة النتائج الكمية التي توصل اليها ، وقارنها بمعرفته الذاتية الوجودية عن موضوع بحثه ، لوضعت له تلك الحدود ، وبرز البون الشاسع بين الشكل والتاريخ .

وملاحظتي **الاولى** منهجية. لقد قام الباحث بتحديد عدد من المصطلحات التي اعتمدها بقوة . لكن جهده بقي قاصراً . فلم يميز بوضوح بين اصناف النزاع التي تناولها . وبهذا جاءت نتائجه النهائية خالية من اي اشارة الى مسألة اساسية هي مقدرة الجامعة على التعاطي مع الحروب بين شطرين عربيين بالمقارنة مع نزاعات اخرى كالحروب الاهلية (اليمن ، لبنان) ، او النزاعات التي يحصل فيها تدخل خارجي غير عربي .

تسوية النزاع لم تلق تحديداً اكثر وضوحاً ، ولو ان الباحث ذكر ثلاث فئات مختلفة . ويكفيني القول هنا ان النزاعات التي يرى الباحث انها سويت ، ما لبثت ان اندلعت بعد فترة بصورة اكثر خطورة كما في الحرب الاهلية اليمنية سنة ١٩٦٣ والحرب اللبنانية والنزاع بين شطري اليمن .

ومفهوم الكفاءة / اللاكفاءة ، بقي ايضاً مبهماً . فالكفاءة تقاس لا حسب النتائج فحسب ، بل ايضاً وفق المقدرات الفعلية للمنظمة ، ووفق مشروعية تدخلاتها السياسية والقانونية . ناهيك طبعاً عن عدد من المعايير غير الثابتة . فمئة الف قتيل في لبنان يساوون ، لو حصل هذا الامر في قطر ، انتهاء سكان هذا البلد نهائياً . اما في مصر فلو قورن الرقم بعدد السكان ، فيعني ذلك اكثر من مليون قتيل .

ملاحظتي **الثانية** حول تجنب الكاتب ما كان ضرورياً ، وهو مقارنة نتائجه الرياضية بالتاريخ الفعلي المعاش قبل ان يقدم نتائجه النهائية . وسأعطي مثلين على خطورة عدم قيامه بهذا الامر .

المثال الاول هو **لبنان** . يرى الباحث ان هذه الحال تمثل نزاعاً اسهمت الجامعة بفاعلية في تسويته ، وهو بالفعل يناقض نفسه عندما يتكلم عن تسوية تمت في مكان ، ثم يقول في مكان آخر ان الحرب الاهلية ما زالت مستمرة حتى اليوم . لا ! لم تحصل تسوية فعلية للحرب في لبنان ، على يد الجامعة ولا على يد غيرها . وقراءة الصحف اليومية كفيلة وحدها باثبات ذلك .

هذا عن وجود التسوية نفسها . اما عن دور الجامعة في ادارة النزاع هناك فيجدر التأكيد اولاً ، ان هذا الدور كان مختلفاً للغاية قبل دخول قوات الردع العربية الى لبنان وبعده . قبل ذلك ، لا شك ان تدخل الاستاذ محمود رياض الشخصي ، كان فعالاً في الايام الاولى من الحرب . لكن مكوث مبعوثه ، د. حسن صبري الخولي لاحقاً في لبنان ، متنقلاً بين الاطراف المتنازعة لم يكن له يوماً القدر نفسه من الفاعلية . الا انه يمكن القول ، ان هذا النشاط سمح للجامعة بابقاء الاتصال العربي بفئات لبنانية ، كانت ترى نفسها موضع عداء العرب جميعاً . فخففت من حدة ردود فعلها على هذا الشعور ، ولو انها اخفقت في منعها من الدعوة المستمرة لتدويل الازمة او من الاتصال باطراف غير عربية ، والتعامل معها . بعدها لعبت الجامعة دور الارض التي تم فوقها تكريس عربي لقرارات كانت قد اتخذت خارج الجامعة . فقمة الرياض السداسية التي شهدت آنئذٍ مصالحة مصرية ـ سورية سطحية ، هي الاصل في التسوية المؤقتة التي تم التوصل اليها ، اما قمة القاهرة فما كانت اكثر من غطاء مؤسسي اضافي .

اما بعد الهدنة النسبية سنة **١٩٧٧** وفي النصف الاول من **١٩٧٨** ، فقد تجدد دور الجامعة وكانت في طور الانتقال ثم الاستقرار في تونس . وارسل الامين العام الجديد مبعوثاً شبه دائم له الى لبنان ، كما ساهمت الجامعة بجمع ما سمي بلجنة متابعة عربية خاصة بلبنان . لكن هذه اللجنة معطلة منذ زمن طويل . معطل ايضاً دور لجنة الاستراتيجية المصغرة التي ساهمت الجامعة في تكوينها ، والتي لم تقدر حتى الساعة على مجرد الانطلاق . ولا شك ان اللبنانيين بعد آمال كبرى ساهمت قمم الرياض والقاهرة وتونس وحتى فاس في احيائها ، يشعرون بقدر هائل من الاحباط ازاء فاعلية تدخل الجامعة ، او حتى جدية هذا

التدخل ، لحجم المآسي التي تحيط بهم وربما ايضاً لتقديرهم المبالغ فيه إجمالاً بامكانات الامانة العامة ازاء حدة تمحور السياسات العربية . وقد قال عنصر بارز في الجامعة تعامل وهذه الازمة « ان الجامعة لم تقم بأي شيء لمصلحة لبنان » .

والمثال الثاني على الحاجة لتخصيب الدراسة السلوكية بمقارنة تاريخية ، هو في تناسي الباحث المستمر للعلاقة الاشكالية جداً التي ربطت الامانة العامة للجامعة ، بالدبلوماسية المصرية ، على الاقل بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠ وربما قبل وبعد هذين التاريخين . كان المقر في مصر ، وكان الامين العام مصرياً ، وكانت مصر في اوج نفوذها الاقليمي . ونتائج ذلك هائلة وتفسّرعدداً من التناقضات او الابهامات التي حوتها ورقة د. محمد . ظهر ذلك في مواقع شتى بقيت دون تفسير في الورقة . برزت هذه الاشكالية مثلاً في النزاع الحدودي المصري - السوداني سنة ١٩٥٨ حيث لم يبادر الامين العام ، لأسباب واضحة، الى عقد مجلس الجامعة على الرغم من اصرار السودان على ذلك . كما برزت السنّة نفسها في لبنان . يقول د. محمد ان الجامعة نجحت آنئذٍ في سحب المشكل من الاطار الدولي الى الاطار العربي . هذا صحيح ، انما كان الامر امتداداً واضحاً للدبلوماسية المصرية ، وبداية لوفاق تكتيكي مع واشنطن ، كانت نتيجته المهمة وصول فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية . اما في ازمة الكويت سنة ١٩٦١ ، فالدور الشخصي لعبد الناصر في ردع مطامع عراق عبد الكريم قاسم كان أساسياً وهذا يفسر ان الجامعة ، التي كان يمكن ان تعطي بغداد منبراً ، ارادت القاهرة ان تستعملها في اتجاه إسباغ شرعية امكانية تدخل عسكري عربي نواته مصر . اما في سنة ١٩٧٠ ، فإن عبد الناصر فضّل مرة اخرى الاّ يعطي الطرفين المتنازعين في الاردن منبراً لكي لا تتسع فيه رقعة خلافاتها المعلنة ، ويسمح لاطراف عربية اخرى للتدخل المعيق . فوضع مصر وذاته في الواجهة على حساب الجامعة .

من هنا اصراري على ان الدراسة الشكلية تبقى بالضرورة قاصرة ان لم تلقحها مقارنة حثيثة مع التاريخ المعاش .

٢ ـ جوزيف مغيزل

أود التوقف عند تدخل الجامعة العربية في تسوية المنازعات التي قامت بين لبنان وجهات عربية اخرى فقط .

ـ النزاع بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، كان تدخل الجامعة العربية فيه محدوداً جداً ومعدوم النتائج . فإن نجحت في استبعاد تدخل الامم المتحدة فإنها لم تنجح بمعالجة النزاع ، فلم ينته النزاع الا بعدما ذهب زعيم احد الطرفين ، اي عندما تبدل الحكم في لبنان .

ولعل سبب عجز الجامعة في القيام بدور مفيد في ذلك النزاع ، هو خلفية النزاع . فالنزاع كان ظاهره بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة . اما الحقيقة فقد كان صراعاً بين

سياسة ايزنهاور وحلف بغداد من جهة ، وبين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر من جهة ثانية . كما ان كون النزاع بين اكبر دولة عربية وهي دولة الوحدة الاولى ودولة عربية صغيرة ، وكون بلد مقر الجامعة هو احد الطرفين ، كان من شأنه تعطيل دور الجامعة .

ـ النزاع الثاني في اواخر عام ١٩٦٩ بين الفلسطينيين ولبنان . لم تتدخل الجامعة العربية فيه ، بل تدخل عبد الناصر شخصياً . وانحل النزاع بعقد اتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية عبد الناصر وهو الاتفاق المعروف بـ « اتفاق القاهرة » .

ـ النزاع الثالث عام ١٩٧٣ بين الفلسطينيين ولبنان مرة اخرى . وهذا النزاع لم تعالجه الجامعة العربية ، بل حل باتفاق جديد بين الطرفين المتنازعين عرف بـ « اتفاق ملكارت » .

ـ الحرب المشتعلة في لبنان منذ ١٩٧٥ . هنا تدخلت الجامعة فعلياً ولكنها لم تنجح في اطفاء الحريق . وقد مر هذا التدخل بمراحل واشكال عدة .

الشكل الاول : اجتماع الرؤساء والملوك في الرياض وفي القاهرة والموافقة على تدخل سورية وعلى انشاء قوة الردع العربية . **والشكل الثاني** : تأليف قوة الردع العربية وتدخلها . ولكن هذه القوة لم تنجح في حل المشكلة ولاسيما بعد ان تبدل تشكيلها . فإن الجامعة لم تتمكن من تشكيل قوة التدخل تشكيلاً عربياً متوازناً ، مما عقّد دورها وعرضها لاشكالات ما زالت مستمرة . و **الشكل الثالث** : تأليف لجنة المتابعة العربية وهو ما عرف ايضاً باللجنة الرباعية . وقد قامت هذه اللجنة ببعض الدور الا انها سقطت اخيراً بسبب خلافات البلدان العربية، فلم تتمكن من تنفيذ المقرراتِ التي اتخذتها .

الخلاصة ان دور الجامعة انعكاس لاوضاع الجامعة نفسها ، اي علاقات البلدان العربية ، والقوى الدولية . فعندما تكون هذه البلدان متفقة تلعب الجامعة دوراً ، وعندما تختلف تلك البلدان يقف او يتعثر دور الجامعة العربية ، وكذلك كلما كان للنزاع بعدٌ دولي انخفض دور الجامعة او تعثر او توقف .

ونتساءل : كيف نعطي الجامعة دوراً اكثر استقلالية واكثر فاعلية؟ كيف تتجنب الجامعة تأثرها الكبير بخلافات الاقطار العربية على سياسة حل المنازعات العربية وتأثير الدول الكبرى على النزاعات العربية وبالتالي على دور الجامعة نفسها ؟

٣ ـ ممدوح عزام

هناك نزاع تمت تسويته من قبل الجامعة لم يذكره الباحث ، الا وهو النزاع الذي نشب بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على حدود القطرين والذي اصدر بشأنه مجلس جامعة الدول العربية قراره رقم ٣٧٩٦ بتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٧٩ .

وترتب على تنفيذ هذا القرار تشكيل لجنة متابعة لتصفية هذا النزاع من وزراء خارجية بعض الاقطار العربية وهي : المملكة الاردنية الهاشمية ، الامارات العربية المتحدة ،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، فلسطين ، دولة الكويت ، والامين العام لجامعة الدول العربية .

وقد سارعت هذه اللجنة الى عقد اجتماعين في شهر آذار / مارس **١٩٧٩** احدهما في صنعاء والثاني في عدن وانتهت الى الاتفاق بين الحكومتين المعنيتين على اسس تسوية النزاع من مختلف جوانبه ، كما تم تشكيل لجنة عسكرية من قوات الاقطار المشار اليها في قرار المجلس وممثلي القطرين اليمنين المتنازعين باشراف جامعة الدول العربية ، مهمتها مراقبة الحدود والاشراف على انسحاب كل من القطرين من اراضي الآخر .

وقد قامت اللجنة العسكرية بمهمتها مع ممثل مقيم للامين العام لجامعة الدول العربية وتوصلت الى ما يأتي : ١ ـ الانسحاب من الحدود ، ٢ ـ وقف العمليات العسكرية ، ٣ ـ وقف الحملات الاعلامية من قبل الطرفين ، ٤ ـ فتح الحدود بين اليمنين ، ٥ ـ اعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين .

٤ ـ علي الدين هلال

اشيد أولاً بالمنهج الذي اتبعه د. سليم في بحثه ومحاولته تطبيق المنهج السلوكي في دراسة النزاعات العربية ، وينبغي الاّ نحارب معارك الامس ، بأن نثير قضايا مثل مدى ملاءمة هذا المنهج للظواهر الاجتماعية والسياسية ، او مدى ملاءمة مثل هذا المنهج للنزاعات العربية ، فمثل هذه القضايا طرحت على بساط البحث الاكاديمي في الخمسينات والستينات . والرأي الراجح ان المنهج في حد ذاته ـ وفي حدود افتراضاته ـ يقدم لنا اضافات مهمة لفهم الظواهر السياسية وانه يكمل جوانب النقص التي تعاني منها المناهج الكيفية عموماً .

ولكن اذا كنت قد دافعت عن المنهج ، فإنني قد اختلف مع د. سليم في طريقة تطبيقه التي وردت في بحثه واوجز ملاحظاتي فيما يلي :

ـ إن نتائج اي بحث سلوكي مقيدة ومحددة بحجم العينة التي تم التوصل الى هذه النتائج على اساسها . وهنا الاحظ ان عينة البحث تضم ١٣ نزاعاً عربياً وهي حفنة ضئيلة للغاية من الحجم الكبير للنزاعات العربية . ومن ثم يطرح السؤال حول مدى سلامة النتائج التي وصل اليها البحث والمتعلقة بكفاءة الجامعة العربية في حل النزاعات العربية اذا كانت قاعدة البحث وعينته لا تضمان سوى عدد محدود من هذه النزاعات . وكم كنت افضل ان يقوم الباحث برسم خريطة للنزاعات العربية تمكننا من معرفة مدى تمثيل النزاعات التي قام بدراستها للنزاعات العربية عموماً .

ـ بعض التقويمات التي تضمنها البحث تحتاج الى مراجعة ، فمثلاً ورد ان الجامعة ساهمت بفاعلية في تسوية بعض النزاعات مثل الحرب اليمنية والازمة اللبنانية ، وأتساءل : ما هو معيار الفاعلية هنا؟ فالحرب اليمنية استمرت من عام ١٩٦٢ ، حتى هزيمة ١٩٦٧ وتمت تسويتها اساساً بين عبد الناصر وفيصل في مؤتمر قمة الخرطوم ، وحدث هذا بعد فترة مريرة

في العلاقات العربية ، وبعدما انهكت موارد مصر انهاكاً بالغاً . والشيء نفسه يقال عن الازمة اللبنانية ، فأين الفاعلية في هذا المجال .

ومثلاً ورد في البحث فئة النزاعات التي لا تمثل خطورة كبيرة وأعطي مثلاً عليها نزاع الاردن مع الاقطار العربية بخصوص الضفة الغربية ١٩٥٠ ، والنزاع المصري ـ السوري عام **١٩٦١** واختلف هنا حول المؤشرات التي استخدمها د. سليم حول هذه الخطورة . فكل من هذين النزاعين كان له شأنه واهميته الرمزية في تاريخ العلاقات العربية . الاول كان يمثل ضم دولة عربية للجزء الاكبر المتبقي من فلسطين ، والثاني وهو الانفصال السوري ، كان اول صدمة كبرى لحركة القومية العربية الثورية التي مثلها عبد الناصر ، بل ويمكن اعتبارها بداية انحسار فترة المد القومي في تاريخنا المعاصر .

كما ورد في البحث الحديث عن تكافؤ القوى النسبية للاطراف المتنازعة ويعطي المثال بمصر وسورية (١٩٦١) وبمصر وليبيا (١٩٧٧) وأعتقد ايضاً انه في هاتين الحالتين لا يمكن الحديث عن تكافؤ في القوة ويحتاج الامر الى اعادة النظر في المؤشرات الاحصائية الدالة على مفهوم القوة . واخيراً ، فإن الدراسة تشير الى ظهور مراكز قيادية جديدة في الوطن العربي وتعطي مثلاً السعودية والكويت واعتقد ان الشطر الثاني من المثل يحتاج الى مراجعة .

ـ أقترح على د. سليم ان يتناول **افتراضين** آخرين بخصوص النزاعات العربية . **اولهما** دور القوى الخارجية وارتباط النجاح في تسوية النزاع بمدى وجود استقطاب دولي بخصوص النزاع ، وتشجيع احدى الدولتين العظميين لأحد اطراف النزاع . **وثانيهما** دور الدولة القائد ـ او المحور القائد ـ وأنه اذا كانت هذه الدولة طرفاً في النزاع فإن امكانية تسوية في اطار الجامعة يصبح اكثر صعوبة ، وبالعكس عندما لا تكون مناصرة لاحد الأطراف فإن امكانية الحل تزيد .

٥ ـ منح الصلح

تواجه الامة العربية ثلاث بؤر استنزاف أساسية تهدر فيها الامة طاقاتها البشرية والمادية وهذه البؤر هي : (١) حرب لبنان ، (٢) الحرب الايرانية العراقية ، (٣)حرب الصحراء .

ووقف النزف في هذه البؤر هو حالياً اهم ما تمتحن به كفاءة الجامعة . لأن هذه البؤر قد تحولت لا الى مقبرة للطاقات فقط ، بل الى نبع للانقسامات الطائفية والاقليمية والعنصرية والعشائرية التي توسعت نتيجة العدوى . فهي بذلك تحطم المجتمع العربي نفسه ، وتخلق امراضاً متزايدة باستمرار .

إن العجز عن حل هذه النزاعات لا يعود في معظمه او في الجزء الاكبر منه الى الجامعة ، بل الى اسباب متعددة :

ـ السبب الاول هو فقدان التوازن العسكري مع اسرائيل . فقد ثبت أنه حين تكون

اسرائيل هي الاقوى ، تسود الاضطرابات والقلق والانقسامات في المنطقة العربية ، وللاستاذ امين هويدي نظرة علمية مقنعة في الموضوع .

ـ السبب الثاني هو عدم وجود قيادة عربية مركزية تعطي الدعم المعنوي والفعلي لتحركات الجامعة والامين العام .

ـ أزمة الحكم في العديد من البلاد العربية وهي متمثلة بأن الفئات التي جاءت الى السلطة على انقاض الطبقة السياسية ، لم تملأ الفراغ ، فإن كثيراً من المشاكل لا تحلها عادة الا طبقة سياسية واسعة ـ لا افراد معدودون ـ تتفهم القضايا الاجتماعية وأساليب حلها من غير موقع القوة الصرف .

وفي رأيي ان وقف النزف في بؤر الاستنزاف هذه يأتي حالياً في رأس الاولويات ، ويقع التصدي له على عاتق الجامعة ، على الرغم من سوء الوضع العربي وعدم كفاءته لمواجهة الموضوع. ذلك انه مامن جهة إلا الجامعة تقبل الاقطار المتنازعة، ان تلعب دور الحكم وصلة الوصل بينها، فحين يختلف عربي مع عربي تكون القومية هي الكيان الاعلى القابل لأن يتصرف ، وغير المعترض عليه . والجامعة هي ممثلة القومية على الصعيد الرسمي العربي .

اما الاسباب الاساسية لظهور هذه البؤر ، فمعالجتها تتعدى الجامعة الى كل القوى السياسية والثقافية التي تفكر وتعمل قومياً . والواقع انه تحد لنا جميعاً .

٦ ـ محمد سيد احمد

تطرح الورقة قضية منهجية ، هي قضية التعبير الكمي عن ظواهر ذات طابع كيفي . ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه القضية من الوجهة النظرية المجردة . ولكن لا سبيل من التعرض الى ما قد يفضي اليه مثل هذا المنهج من اخطار في التطبيق . ونورد في هذا الصدد ما يلي :

ـ خطر اضفاء طابع موضوعي على تقويمات تنطلق من افتراضات ذاتية واكسابها بالتالي صفة « العلمية » و« القدسية » على نحو ينطوي على قدر من المغالطة . فإن ما يبدو « مهماً » وجديراً بوضعه موضع الاعتبار ذاتياً انما قد يفضي الى ابراز عناصر بصفة « انتقائية » موضوعياً .

ـ يبرز هذا الخطر بالذات في مجال اجراء **مقارنات** . ذلك ان الارقام قد توحي بأن حالة ما قد تكون اخطر من حالة اخرى بينما يكون العكس هو الصحيح . على سبيل المثال : القتلى في المواجهات العربية ـ العربية كثيراً ما فاقت القتلى في المواجهات العربية مع اسرائيل ، فهل نستخلص من ذلك ان المواجهات العربية ـ العربية هي الاخطر ؟

مثال آخر : حدة الصراعات بين الانظمة المنتسبة الى الثورة العربية كثيراً ما تفوق في حدتها الصراعات بينها وبين الانظمة المحافظة والتقليدية العربية . هل يعني ذلك ان النوعية

الاولى من هذه الصراعات هي التي تمثل تناقضاً رئيسياً اكثر اهمية من التناقض بين فريق الدول المنتسبة الى الثورة من جانب ، وتلك التي لا تنتسب اليها ؟

ـ كيف يجري تحديد « الحالة النزاعية » وتمييزها عن « الحالة اللانزاعية » بالمقاييس الكمية ؟ كيف تتحدد بالارقام والمؤشرات الرقمية تخوم « الحالة النزاعية » وتضاريسها ؟ وكيف يجري الاتفاق على مقياس موضوعي يفرض نفسه على الجميع في هذا الصدد ويكتسب بالتالي طابعاً علمياً ؟

ـ نحن اذن بصدد عنصر تحكمي في التقدير معرض للطعن ، وبالتالي لا يصح كأداة قياس . ومن هنا كان لا بد من أن يفضي هذا المنهج الى نتيجة عكسية . وبدلاً من ان يصبح اداة للتوصل الى نتائج يمكن الاتفاق عليها ولا يمكن لاطراف متنازعة الا ان تسلم به ، يفضي على العكس الى اعطاء مبررات لتعميق المنازعات بالتشكيك في احقية هذا الطرف او ذاك في الأخذ بهذا الافتراض او ذاك .

٧ ـ سعد الدين ابراهيم

المنهج السلوكي في دراسة المنازعات بمؤشراته الكمية هو بلا شك اضافة جديدة لفهم دينامية الصراع وادارته وتسويته . ولكن هناك خطورة كامنة في هذا المنهج ، هي الخداع الشكلي في قياس تسوية المنازعات . فعلى سبيل المثال تعتبر ورقة د. محمد سليم النزاع اللبناني (الحرب الاهلية ١٩٧٥) نموذجاً لدور فعال ، قامت به الجامعة العربية في تسوية احد النزاعات العربية في السبعينات . فالواقع المعاش الذي يتعذر على المؤشرات السلوكية ان ترصده هو :

ـ ان النزاع في الواقع مستمر ، ولم تتم تسويته .

ـ ان ما يبدو من دور حاسم للجامعة في اوائل هذا النزاع هو في الواقع تغطية عربية شكلية من الجامعة للسلوك السوري في لبنان .

وقد ورد في تعقيب د. يحيى الجمل المزيد من الامثلة التي تلقي الشك على فاعلية هذا المنهج حين نطبقه بشكل متعسف . وبالمنطق الوجودي نفسه في النظر الى الواقع العربي ، يصعب على المراقب أن يتفق مع احدى خلاصات الباحث من ان كفاءة الجامعة في تسوية المنازعات العربية هي في ازدياد دائم . وانها بالتالي كانت في الستينات افضل منها في الخمسينات ، وفي السبعينات افضل منها في الستينات . إن اهم ثلاثة نزاعات عربية في السبعينات كانت هي الحرب بين المقاومة والسلطة الاردنية في مطلع العقد ، الحرب في لبنان في منتصف العقد ، ونزاع الصحراء بين المغرب والجزائر في اواخر السبعينات ، كانت هذه النزاعات هي الاكثر سفكاً للدماء واهداراً للطاقات العربية . ومع ذلك فدور الجامعة كان محدوداً وهزيلاً للغاية .

اقتصر الباحث في تقويمه لدور الجامعة في ادارة المنازعات العربية على ما تصدت له الجامعة بالفعل ؛ سواء أكان فعالاً ام عديم الفاعلية . ولكن هناك نزاعات اخرى مهمة لم تتصد لها الجامعة مثل النزاع السوري ـ العراقي منذ السبعينات ، والنزاع السوري ـ الاردني ، والليبي ـ

السعودي ، والليبي ـ السوداني في السنوات الاخيرة . ربما كان المتنازعون انفسهم قد عزفوا عن عرضها على الجامعة لاحساسهم بأن الجامعة عاجزة عن عمل الكثير ، او عزوف الجامعة نفسها عن التدخل لتسوية النزاع . وفي كل الحالات فإن اهمال هذه المنازعات من العينة رغم اهميتها قد ادى الى تقليل فائدة البحث من ناحية والى التعجل في الوصول الى بعض استنتاجات مغلوطة .

هذه الملاحظات لا تقلل من الجهد الخلّاق الذي بذله الباحث في توجيه انظار الباحثين العرب الى ادوات وتقنيات منهجية جديدة في فهم مشكلاتنا العربية . ولكن المهم ان لا نستخدم هذا المنهج وحده في فهم الظواهر البشرية ؛ وانما نقرنه باستخدام مناهج اخرى تاريخية وكيفية حتى يتكامل فهمنا لهذه الظواهر .

٨ ـ محمد عزيز شكري

أود بداية ان استرعي الانتباه الى ضرورة معالجة موضوع دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية من منطلق قومي وليس من منطلق قطري كما لاحظت من تعقيب بعض الاخوة المشتركين . وأود ان يوضع الموضوع محل النقاش في اطاره الصحيح . الحديث عن نجاح الجامعة او فشلها وكأنها كيان مستقل عن الدول ، او لنقل عن ارادتها ، حديث مغلوط . جامعة الدول العربية تبقى في التحليل النهائي منظمة دولية اقليمية ذات طابع قومي يفترض ان تعمل وفق ميثاق وضع لها ، وعليها الالتزام به باعتباره دستورها فلم نجعل من الجامعة مشجباً نعلق عليه ثيابنا الوسخة ؟

استمعت بامعان شديد الى تلخيص د. سليم لبحثه وهو ما أظهر مدخله السلوكي في تحليل الموضوع وهذا المدخل جديد علينا في الادبيات العربية لكني لا ارفضه كما ذهب بعضنا هنا . ما ارفض هو أن يخطىء الباحث في وضع بحثه في الاطار القانوني وان يقع في بعض الاخطاء هنا . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ان ما يحكم حل النزاعات العربية في الميثاق ليس فقط المادة الخامسة من الميثاق ، بل المادة السادسة ايضاً .

اما التحكيم الذي تحدثت عنه المادة الخامسة من الميثاق ، فقد عرضه الباحث بشكل غير دقيق . فالتحكيم في هذه المادة ، هو نوع من التحكيم السياسي وليس تحكيماً بالمعنى القانوني الذي نعرف انه مر بمراحل : تحكيم الرئيس (الامبراطور او البابا) وتحكيم اللجان ، ثم التحكيم القانوني كما عرف في محكمة التحكيم الدولية الدائمة . فمحكمة العدل العربية التي تصور الباحث انها ستحل مشكلة تحكيم المجلس ، لها مهام واختصاصات اخرى .

لقد كان لي شرف عضوية لجنة الخبراء الشخصية التي وضعت المشروع الاولي لتعديل الميثاق كما كان لي شرف وضع مشروع النظام الاساسي لمحكمة العدل العربية وليت الوقت يسمح لأعرض عليكم كيف عملنا وكيف مر هذا العمل بمراحل كانت خلالها المواد الخاصة بحل النزاعات العربية عبر الجامعة تتقزم كمّاً وكيفاً (من عشر مواد الى اربع) . واخيراً فوجئنا بعدما عمل خبراء الحكومات اكثر من سنة في المشروع وجهزوه بناءً على تعليمات حكوماتهم ، فوجئنا

بالدول تطلب تأجيل المشروع بعدما كان جاهزاً للبت فيه في ايلول / سبتمبر ١٩٨١، ثم عادت الدول لتؤجل ، حتى اصبحت اشعر ان هذا المشروع ، الذي شاركنا فيه شباباً وكهولاً وشيباً ، سيضم الى ملفات الجامعة .

الدول الاعضاء في الجامعة لا تريدها منظمة وحدوية فعالة في حل النزاعات العربية هذا هو الداء الحقيقي وبدون مواجهته ومعالجته نبقى نظريين .

٩ ـ محمد السيد سليم يرد

في البداية ، اود ان أتوجه بالشكر الى د. يحيى الجمل ود. صادق شعبان لتفضلهما بالتعقيب على البحث المقدم ، والى كل الزملاء الذين قاموا بالتعليق عليه . والواقع انني اعتبر كل ما قيل بمثابة اضافة مهمة الى البحث ، واثراء لمناقشات الندوة .

يمكنني ان اقسم الملاحظات الى نوعين اساسيين : ملاحظات تتعلق بالمنهج المتبع في الدراسة ، واخرى تتعلق بالموضوع ، اي بالنتائج التي توصلت اليها .

اولى الملاحظات المنهجية هي تلك التي عبر عنها د. صادق شعبان ، وهي تتعلق بقضية التعميم في العلوم الاجتماعية . وهو يرى ان كل نزاع يشمل بخاصياته ، فيكاد يكون التعميم مستحيلاً . بعبارة اخرى ، فهو يتشكك في امكانية استخلاص نتائج عامة من استقراء المنازعات العربية التي تدخلت الجامعة في تسويتها . والواقع ان هذه الملاحظة ـ مثلها كثير من الملاحظات المنهجية التالية ـ تثير قضية محسومة من ميدان العلوم الاجتماعية منذ امد بعيد ، إذ انها تثير قضية تتعلق بافتراضات المنهج العلمي . فأحد الافتراضات الاساسية للعمل الاجتماعي هي ان الحياة الاجتماعية ليست خليطاً عشوائياً من الوقائع ، ولكنها تتسم ـ بصفة اساسية ـ بوجود انماط متواترة من السلوك. هذه الانماط الاجتماعية تحدث بطريقة تكرارية منتظمة طبقاً لمنطق معين ،كما أنه يمكن استخلاص تلك الانماط ، وفهم هذا المنطق ، واستخدامه لفهم دينامية الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بها في المستقبل . والواقع ان هذا الافتراض هو احد المنطلقات الرئيسية للعلم ، وبدونه يستحيل تصور المنهج العلمي . فلو فهمنا الظواهر الاجتماعية على انها مجموعة متناثرة من الوقائع التي يتميز كل منها بخصوصياته ، وأنه لا توجد خصائص مشتركة بين مجاميع معينة للظواهر الاجتماعية كظاهرة الصراع او التكامل ، لاستحال تصور العلم الاجتماعي في الاساس . ولا يعني ذلك عدم وجود خصوصيات محددة لكل ظاهرة ـ بحكم السياق التاريخي للظاهرة ، وانه لا توجد استثناءات لأي نمط متوافر ، فالواقع ان وجود الخصوصيات والاستثناءات هو ايضاً احد منطلقات المنهج العلمي ، وهذا ما يجعل من التعميمات التي نتوصل اليها في العلوم الاجتماعية تعميمات احتمالية . بيد ان الافتراض الاساسي يظل هو امكانية التوصل الى تعميمات generalizations ، يمكن انطلاقاً منها فهم الظواهر الاجتماعية والتنبؤ الاحتمالي بحدوث تلك الظواهر . اما اذا سلمنا بمبدأ الخصوصية ، لاستحال فهم الظواهر الاجتماعية ، ولاستحالت امكانية التعلم الانساني لتحسين ظروف الحياة ، بمعنى الاستفادة من الخبرات الماضية لفهم

الخبرات اللاحقة وضبطها . والبحث المقدم ينطلق من تلك الفرضية الاساسية ، ويحاول ان يستقرىء خبرة جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية بهدف اكتشاف الخصائص العامة لسلوكيات الجامعة ، وكيف تساعدنا تلك الخصائص على تحسين كفاءة الجامعة في ادارة المنازعات . والواقع انني أتفق مع د. صادق شعبان في ان لكل نزاع خصوصية محددة ، ولكن تلك الخصوصية تظل هي الاستثناء لا القاعدة .

اما النقد المنهجي الثاني فقد قدمه د. يحيى الجمل والاستاذ محمد سيد احمد ، ويدور هذا النقد حول فكرة استحالة القياس في العلوم الاجتماعية ، والتضليل الذي قد ينشأ نتيجة القياس الرقمي . فالدكتور الجمل يرى ان « طبيعة الدراسات السياسية - حتى الآن على الاقل - تنفر من التحديد والجمود اللذين يفرضهما المنطق الرياضي. ذلك ان هذه الدراسات تعالج اموراً تتأبّى بطبيعتها على التحديد وتتداخل فيها مجموعة من العناصر المرنة والمتحركة بصفة تكاد تكون مستمرة مما يتنافر مع جمود الارقام وثباتها » . والاستاذ محمد سيد احمد يرى ان « الارقام قد توحي بأن حالة ما قد تكون اخطر من حالة اخرى ، بينما يكون العكس هو الصحيح » . كما يرى ان الارقام قد تضفي طابعاً موضوعياً على منطلقات ذاتية للباحث .

والواقع انني اختلف مع د. يحيى الجمل في مقولته ، التي تنفي امكانية القياس الرقمي للظواهر السياسية . فالقياس الرقمي هو احد الاسهامات المهمة للمنهج السلوكي في العلوم الاجتماعية ، ولا حاجة بي أن أشير الى مئات الدراسات السياسية بما في ذلك الكتب والمقالات والدوريات العلمية التي تخصصت في استعمال القياس الرقمي كأساس للتحليل السياسي ، ولعلي فقط اشير الى دراسة د. سعد الدين ابراهيم التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عن **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**. ويبدو ان د. الجمل يشير الى مجموعة معينة من الدراسات السياسية - وهي تلك التي توفر على التخصص فيها - بحكم خلفيته القانونية ، وذلك واضح من اشارته الى ان الدراسات السياسية تنفر من التحديد « حتى الآن على الاقل » . فهناك اسهامات عربية رائدة في مجال توضيح الاساس النظري للقياس الكمي للظواهر السياسية ، واشير الى كتاب د. فيصل السالم ود. توفيق فرح باسم **مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية** فلعله يوضح تاريخ القياس الرقمي للظواهر السياسية واصوله .

والواقع ان القياس الكمي هو ببساطة اعطاء الظواهر ارقاماً معينة « طبقاً لقواعد محددة سلفاً » القياس إذاً ليس مرادفاً للترقيم . فالقياس يتم طبقاً لقواعد نظرية ، وبدون تلك القواعد يغدو القياس الكمي نوعاً من العبث . وظيفة القواعد هي ربط القياس بالواقع ، كما أن وظيفة القياس هي تمكين الباحث من تحليل الارقام احصائياً بحيث يمكنه استخلاص نتائج اشمل لم يكن من الممكن التوصل اليها بالاستقراء الكيفي للظواهر ، ومن اهم الامثلة على ذلك قياس الرأي العام . كذلك يلعب القياس دوراً مهماً في ضبط المقولات الكيفية بتقديم اختبار احصائي امبريقي محدد القواعد ، القياس الكمي إذاً يحدد بوضوح ، ومنذ البداية ، مجموعة القواعد التي يمكن ابتداء منها قياس الظاهرة . فإذا اتفق الباحثون على تلك القواعد ، فإنهم سيصلون الى نتائج متشابهة . وهو بذلك يختلف عن الاسلوب القائم على مجرد التنظير الذاتي الذي قد يكون اسير حالة

او حالات محددة من الظاهرة محل البحث ، كما أنه يفتقر الى عنصر الاتفاق العلمي بين الباحثين . المناقشة اذن يجب ان تدور لا حول جدوى القياس ، فتلك قضية محسومة منذ امد طويل ، ولكن حول القواعد التي يقترحها الباحث للقياس ومدى ملاءمتها للظاهرة . وهذا للاسف ما افتقدته في تعليق د. الجمل والاستاذ محمد سيد احمد .

ولنأخذ مثالاً على ذلك من البحث محل المناقشة ، وهو مقياس اهمية المنازعات العربية . فالمقياس مبني على افتراض ان المنازعات المهمة هي تلك التي أسفرت عن عدد اكبر من الضحايا ، والتي لم يكن من الممكن تهدئتها او انهاؤها دون تدخل من الجامعة ، والتي كان من المحتمل ان تسفر عن تدخلات خارجية لولا تدخل الجامعة . والقياس بذلك مرتبط بطبيعة الظاهرة محل البحث . فإذا اتفق معي د. الجمل على تلك القواعد ، فإنه يجب ان يتفق معي على النتائج . بيد انه يعترض قائلاً ان النزاع المصري - الليبي سنة ١٩٧٧ اقل اهمية من النزاع الجزائري - المغربي - الموريتاني سنة ١٩٧٦ ، ويبني اعتراضه على اساس ان الاول « لم يستمر اكثر من ساعات او على احسن الفروض بضعة ايام » ، اي ان د. الجمل يبني اعتراضه على اساس طول الفترة الزمنية للنزاع ، وهذا هو مصدر الخلل في التحليل الانطباعي المبني على بعد واحد . فهناك ابعاد اخرى لأهمية النزاع اهملها د. الجمل في تعقيبه ، وقد ذكرتها في البحث ، ولكن المعقب تجاهلها تماماً . فإذا طرحنا موضوع القياس الكمي جانباً ، واخترنا المسلك الانطباعي الذي لجأ اليه ، فإننا لا نكون قد قدمنا جديداً في مجال الفهم العلمي للظواهر ، اذ ان لكل باحث انطباعاته عن الظواهر ، وما يراه د. الجمل بانطباعاته وحدسه مهماً قد لا يراه غيره كذلك . وهنا تستحيل عملية « التراكم المعرفي » . اما اذا قدم الباحث قواعد واضحة للقياس (حتى وان شابها بعض النقص) ، فإنه يقدم اساساً للمناقشة يمكن تطويره . اما منهج المعقب ، فإنه لا يقدم اي قواعد على الاطلاق اللهم الا قواعد الحدس الذاتي .

وأود ان أسجل انني قد دهشت من لهجة التعليق الذي قدمه الاستاذ محمد سيد احمد . فهو يرفض جملة وتفصيلاً المنهج السلوكي في التحليل لأنه - على حد قوله - يضفي طابعاً موضوعياً على منطلقات ذاتية . ولكنه بالمنطق نفسه يجب ان يرفض كل مناهج البحث المعروفة : الكمية منها والكيفية . ألا تضفي المناهج التي ترفض القياس الرقمي طابعاً موضوعياً على منطلقاتها الذاتية ؟ اكثر من ذلك ألا يزيد حجم الذاتية في تلك المناهج عن حجم الذاتية الموجودة في المنهج الكمي؟ لم أزعم قط ان العنصر الذاتي يختفي من القياس الكمي ، ولكن ما اؤكده وأدافع عنه ان هذا المنهج يقلل من العنصر الذاتي التحكمي ومن التحيز المسبق الى حد يفوق المناهج الاخرى . فقواعد القياس واضحة ومحددة منذ البداية ، والميدان الامبريقي واضح ومحدد ، وبالتالي فالنتائج يمكن اختبار صحتها من خطئها . ولكن كيف يمكن اختبار نتائج ذلك المنهج الذي يبدأ من منطلقات عقائدية غير قابلة للاختبار؟

والواقع ان تعليق الاستاذ محمد سيد احمد قد أثار دهشتي بدرجة اكبر حين اكد ان الارقام لا تصلح اداة للقياس . هذا على الرغم مما هو معروف عنه من حماسة للدراسات المستقبلية ، ومعظم

تلك الدراسات يعتمد المنهج السلوكي اساساً كمنهج للتحليل . بيد ان تعليق الاستاذ محمد سيد احمد يثير قضية نظرية على جانب اكبر من الاهمية ، وهي تخوفه من ان يؤدي القياس الكمي الى نتائج مخالفة لبعض المنطلقات العقائدية للباحث . بعبارة اخرى، ماذا يحدث اذا اتت المناهج السلوكية بنتائج تخالف نتائج الايديولوجية التي ينتمي اليها الباحث؟ ماذا يحدث اذا اكتشفنا ـ كما يقول الاستاذ محمد سيد احمد ـ ان «حدة الصراعات بين النظم الثورية اكبر من حدة الصراع بينها وبين النظم التقليدية؟» هل نستنتج من ذلك ان الصراعات الاولى تمثل تناقضاً رئيسياً ، والثانية تمثل تناقضاً ثانوياً ؟ الاجابة واضحة ومحسومة مقدماً في ذهن الاستاذ محمد سيد احمد . العقيدة تأتي قبل الاختبار الواقعي . فإذا اتى الاختبار الكمي بنتائج مخالفة لمقولات العقيدة ، فليس امام الاستاذ احمد سيد احمد الا الطعن في الاختبار الكمي ورفضه بأنه لا يصلح كأداة للقياس . ولعلنا نذكر ان سر تخلف دراسات العلوم الاجتماعية في الدول الماركسية هو الميل الى تغليب العقيدة على الاختبار الامبريقي . والمأساة ان البحث موضع المناقشة لم يتوصل الى نتائج تخالف المنطلقات العقائدية للاستاذ محمد سيد احمد ، ولا ادري لماذا أثار تلك القضية اصلاً ، ولكن لهجة الرفض المطلق لمنهج معين والواضحة في تعليقه جديرة بالتأمل حقاً .

واخيراً يقدم د. يحيى الجمل ثلاثة اسئلة وانتقادات منهجية ، فهو اولاً يتساءل عن اساس التحويل الرقمي لاهمية المنازعات . لماذا اعطى نزاع الضفة الغربية ٦ درجات ، ونزاع اليمن ٢٥٢ درجة ؟ والاجابة عن ذلك تتضح بمطالعة الهامش رقم ١٠ من البحث ، وتطبيقه على النزاعين . فنزاع الضفة الغربية أخذ ست درجات، لأن هذا الرقم هو حاصل تطبيق البنود الخمسة لقياس اهمية النزاع على البيانات الاولية المتاحة عن نزاع الضفة الغربية كما جاءت في دراسة د. حسين حسونة ودراسة د. بطرس غالي . فلم يسقط قتلى في هذا النزاع (رقم ١ من البندأ) ، ولم يكن من الممكن ان يهدأ هذا النزاع دون تدخل من الجامعة (رقم ٥ في البند ب) ، وكان من الممكن أن يهدأ النزاع في اقل من عام (رقم ١ من البند ج) ، بيد ان عدم تدخل الجامعة كان يمكن ان يؤدي الى تدخل دبلوماسي خارجي (الرقم ٢ من البند د) كما لم يكن من الممكن ان يسفر النزاع عن حرب عالمية بين العملاقين (رقم ١ من البند هـ) ، فإذا طبقنا الصيغة الواردة في الهامش توصلنا الى :

١ (٢ + ١) ٢ × ١ = ٦ درجات

ويمكن ان يتأمل الباحث البيانات الاولية للحرب الاهلية في اليمن سنة ١٩٦٣ ، ويطبق المقياس نفسه عليها ليتوصل الى الرقم ٢٥٢ او الى رقم قريب جداً منه ، وهو كالتالي :

٦ (٥ + ٢) ٣ × ٢ = ٢٥٢ درجة

يرى د. الجمل ان مقياس نشاط الجامعة يشمل المقياسين الآخرين . وهذا المقياس يحاول قياس حجم النشاط السلوكي الذي قامت به الجامعة سواء على مستوى القرارات او مستوى العمليات الميدانية . ولا علاقة له بالمقياسين الآخرين . وكنت أتمنى ان يوضح د. الجمل مصدر التداخل بين المقاييس . اما النقد الثاني فهو انه لا يمكن استعمال مقياس معين لترجيح درجة كفاءة

الجامعة في تسوية المنازعات ، وهو يقصد بذلك مقياس اهمية المنازعات . ومرة اخرى اعترف أنني لم افهم الاساس المنهجي لهذا الانتقاد . فالغرض من المقياس هو الا تعامل النزاعات العربية على قدم المساواة من حيث الاهمية ، واعطاء اوزان لدور الجامعة في تسوية المنازعات طبقاً لاهمية النزاع . فإذا تساوى دور الجامعة في تسوية نزاعين احدهما مهم والآخر غير مهم ، فإنه من المؤكد ان كفاءة الجامعة في تسوية النزاع الاول اكبر من كفاءتها في تسوية النزاع الثاني . وقضية اعطاء الاوزان الترجيحية قضية معروفة في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، وكنت ارجح ان يزيدنا الدكتور الجمل لنتعرف على وجهة نظره بالتحديد .

اما المجموعة الاخيرة من الانتقادات المنهجية ، فقد قدمها د. سعد الدين ابراهيم ، د. علي الدين هلال ، ود. صادق شعبان . قوام هذه الانتقادات هو ان عينة البحث محدودة ، ومن ثم فالنتائج محدودة بحجم العينة . والواقع ان البحث لم يتناول عينة من المنازعات العربية ، ولكنه تناول كل او معظم المنازعات العربية التي تدخلت الجامعة في عملية تسويتها بشكل او بآخر . صحيح ان هناك عشرات المنازعات الاخرى التي لم تتدخل الجامعة في تسويتها ، ولكن حصر تلك المنازعات يخرج عن نطاق البحث . فهذا بحث في دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات العربية ، وليس بحثاً في المنازعات العربية بوجه عام . فإذا كان هذا هو حجم المنازعات التي تدخلت الجامعة في عملية تسويتها ، فما الذي يمكن للباحث ان يفعله لكي يزيد من هذا العدد؟ ولهذا فقد اكتفيت بالاشارة الى وجود مجموعة من المنازعات التي لم تتدخل الجامعة في تسويتها ، والاشارة الى بعض اسباب عدم التدخل . ومن ثم تغدو اشارة د. سعد الدين ابراهيم الى ان اهمال تلك المنازعات قد ادى الى « التعجل في الوصول الى بعض استنتاجات مغلوطة » . هو قول مغلوط بدوره . فاستنتاجات البحث لم تزعم اطلاقاً انها تنطبق على المنازعات العربية كافة . وفي هذا الصدد ، اود أن أشكر الاستاذ ممدوح عزام الذي نبهني الى حالة النزاع بين اليمن الديمقراطية واليمن الشمالية في آذار / مارس سنة ١٩٧٩ ، والذي لم تتناوله الدراسة .

أما اذا انتقلنا الى الملاحظات المتعلقة بالموضوع، فإنها في مجملها تتناول جزئيات محددة . فالدكتور الجمل يرى مثلاً ان البحث قد فصل بين نشاط الجامعة وبين نشاط مؤتمرات القمة ، رغم ان الاخيرة هي جزء من نشاط الجامعة . وهذا غير صحيح . فالبند السابع من نتائج البحث يتناول صراحة دور دبلوماسية القمة في اطار الجامعة كأداة لتسوية المنازعات ، كما أشار البحث الى دور مؤتمرات القمة في تسوية الحرب الاهلية اليمنية ، والنزاع الجزائري ـ المغربي سنة ١٩٦٣ . ولذلك فإنني لا اعرف كيف توصل الى تلك المقولة .

كذلك ، يعترض د. الجمل على احدى نتائج البحث المتعلقة بالدور القيادي الحاسم للامين العام للجامعة العربية في تسوية المنازعات . بيد انه لا يذكر سبباً لاعتراضه . ومن ثم فعلى اي أساس يتم الحوار ، اللهم الا اذا كان د. الجمل يرى ان مجرد اعتراضه سبباً كافياً لهدم احدى نتائج البحث المدعمة بأدلة واقعية .

كذلك يتساءل د. غسان سلامة ود. علي الدين هلال عن معيار الفاعلية في تسوية

المنازعات . فبعض المنازعات التي تدخلت الجامعة في تسويتها ما لبثت ان اندلعت مرة اخرى ، ومن ذلك الحرب الاهلية اللبنانية ، والحرب الاهلية في اليمن . والواقع انه اذا عاد الزميلان الى البحث لوجدا انه يميز بين ثلاثة مستويات لدور الجامعة العربية في تسوية النزاع : مستوى انهاء القتال في لحظة معينة ، مستوى تهدئة حدة النزاع ، مستوى تسوية النزاع برمته . واذا عادا الى الجدول رقم (١) ، لوجدا انه باستثناء ازمة الضفة الغربية سنة ١٩٥٠ والنزاع المصري ـ السوري سنة ١٩٦١ ، فإن البحث لم يزعم ان الجامعة قد قدمت تسوية حاسمة للمنازعات العربية الاخرى ، ولكنها ساعدت فقط على تهدئة حدة النزاع او قدمت تسوية جزئية . وفي حالة الحرب الاهلية اللبنانية بالذات لم يزعم البحث ان الجامعة قد قدمت تسوية للنزاع . والتسوية الجزئية لا تعني استئصال جذور النزاع ، ولكنها تعني تقديم حل مقبول من الاطراف في لحظة معينة . صحيح ان تلك التسوية قد تنهار فيما بعد ، ولكن هذا لا ينفي ان الجامعة قامت بجهد كبير في اطار القيود الواردة على عمل المنظمة الدولية .

كذلك ، فإنه ينبغي ان نتفهم حدود دور المنظمة الدولية في تسوية المنازعات . فقد تبذل المنظمة كل ما يمكن أن تبذله اي منظمة من جهد دون ان تنجح في تسوية النزاع نهائياً ، وذلك لأسباب ترجع الى طبيعة النزاع ونوع التدخلات الخارجية . ولكن ذلك لا ينفي اطلاقاً الجهد الذي قامت به المنظمة . والمنظمة في ذلك مثلها مثل الجراح الذي يحاول استئصال ورم خبيث تمكن من جسد المريض بعملية جراحية . فانتهاء العملية بوفاة المريض لا ينفي كفاءة الجراح . وقد أشار د. عزيز شكري والاستاذ جوزيف مغيزل في تعليقهما الى حدود الدور الذي يمكن ان تقوم به الجامعة ، فهذا الدور هو انعكاس لعلاقات القوى العربية .

ويتساءل د. علي الدين هلال عن مقياس اهمية النزاع وهو ينتقد المؤشرات المستخدمة للدلالة على اهمية النزاع . ونقدم مثالين لذلك بنزاع الضفة الغربية سنة ١٩٥٠ والنزاع المصري ـ السوري سنة ١٩٦١ . وقد قدمت في مقدمة هذا التعقيب ان مصداقية المقياس تنبع من تعبيره عن الظاهرة محل البحث . ولما كانت الظاهرة محل البحث هي الظاهرة النزاعية ، فإنه من الضروري ان تعبر المؤشرات عن تلك الظاهرة بالتحديد ، وليس عن اي ظواهر اخرى قد ترتبط به . والمؤشرات الخمسة المقدمة (القتلى ، احتمال تهدئة النزاع ، احتمال انتهاء النزاع تلقائياً ، احتمال اتساع نطاق النزاع ، احتمال تدخل القوى العظمى) كلها تعبر عن درجة حدة الحالة النزاعية القائمة بين الدولتين . اما د. علي الدين هلال فإنه يقترح قياس حدة النزاع بالنظر الى مدلوله الرمزي (كضم الضفة الغربية او فشل تجربة الوحدة) . ولا شك عندي في اهمية المدلول الرمزي للنزاع ، ولكن هل يعبر هذا المدلول عن حدة النزاع ؟

صحيح ان للنزاع المصري ـ السوري سنة ١٩٦١ مثلاً مدلولاً رمزياً معيناً ، ولكن النزاع ذاته منذ البداية كان نزاعاً محدوداً ، اذ ان مصر سلمت منذ اللحظة الاولى بالانفصال . وما نشأ بعد ذلك من نزاع عقائدي بين مصر وسوريا هو بذاته نزاع جديد له اهمية مختلفة .

وأمّا د. سعد الدين ابراهيم فيرى انه من غير الصحيح ان كفاءة الجامعة في تسوية

المنازعات قد ازدادت في السبعينات عنها في الستينات ، بدليل ان دور الجامعة في اهم ثلاث منازعات في السبعينات كان محدوداً . ويقودني هذا الانتقاد الى الحديث عن احدى خصائص المنهج السلوكي وهي النسبية . فإحدى خصائص هذا المنهج ، كما يعلم د. سعد الدين ابراهيم هي تحليل الظواهر بشكل نسبي ومقارن . اما منهج دراسة الحالة او الحالات ، فإنه يؤدي احياناً الى وقوع الباحث اسير الحالة التي يدرسها منتهياً الى التوصل الى نتائج عامة بناء على حالة او حالات جزئية ، ومتجاهلاً مقارنة الحالة بالحالات الاخرى المشابهة . وفي نظري ، فإن الانتقاد الذي وجهه د. سعد الدين ابراهيم قد وقع في هذا المحظور . فإذا سلمنا جدلاً معه بأن المنازعات التي أوردها هي اهم المنازعات العربية في السبعينات ، وان دور الجامعة في تسويتها كان محدوداً ، فذلك لا ينفي انه بمقارنة هذا الدور بدور الجامعة في الستينات او الخمسينات ، يمكن ان نستنتج ان دور الجامعة في تسوية المنازعات في السبعينات يفوق دورها في الستينات . وكان من الممكن للدكتور سعد الدين ابراهيم بشيء من المقارنة المنهجية ان يتوصل الى تلك النتيجة ، واكتفي هنا بالاشارة الى البحث ذاته ، والى الاشارة الى ان د. سعد الدين ابراهيم هو من رواد تطبيق المنهج السلوكي في علم الاجتماع في مصر ، وبالتالي فهو ادرى بتلك المسائل المنهجية ، كما أنه ادرى بحدود « النزاع الشكلي » للمنهج السلوكي الذي اشار اليه في تعليقه .

واخيراً ، فإنه لا يسعني الا ان أتوجه بالشكر الى كل من ساهموا بفكرهم وآرائهم في اثراء هذا البحث ولا شك عندي ان كل تعليق او تعقيب هو اضافة مهمة تقدم معبراً جديداً من شأنه ان يعمق تفهمنا لموضوع البحث .

الفصل السادس

الدور الاقتصادي للجامعة العربية (*)

عبد الحسين زلزلة

اولاً : الاطار العام للبحث

ابتداء لا بد من أن نورد بعض محددات هذا البحث :

١ - الدراسة تحاول بحث الدور الاقتصادي المباشر للجامعة العربية بهدف تقويم ما تحقق على الساحة العربية خلال الجهود الجماعية العربية ، وبالتالي فهي تستبعد معالجة جزء مهم من العلاقات الاقتصادية العربية التي تقع خارج هذا النطاق ، كالعلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف ، اللهم إلا عندما يتطلب الأمر الاشارة اليها بحكم ارتباطها بالموضوع ، وتستثني نشاطات الهيئات غير الحكومية في هذا الميدان .

٢ - إن تعدد الاجهزة التي تمارس العمل الجماعي الاقتصادي ، بدرجات متفاوتة المسؤولية في نطاق الجامعة العربية يجعل من المتعذر شمولها بهذا البحث على وجه التفصيل ، ولهذا يتركز البحث على فاعليات الاجهزة الرئيسية منها بحكم موقعها في قمة البنيان الهرمي التنظيمي للجامعة ، وبحكم العلاقة الدستورية والتنظيمية التي تربطها بالمؤسسات السياسية العليا من خلال القنوات الشرعية من جهة ، وبالمنظمات الاخرى من جهة اخرى . وبالتالي فإن الدراسة ستركز على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الجهاز المركزي الشمولي المسؤول عن رسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها . وبالاضافة فسيتطرق البحث الى جهود المجالس والمنظمات والهيئات التي تعمل في اطار الجامعة العربية عندما يتعلق الامر باهتماماتها الرئيسية .

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

٣ ـ تعنى هذه الورقة أساساً بالجانب الاقتصادي للعمل العربي المشترك ولكنها لا تهمل بحث الجوانب الاخرى عند الاقتضاء بحكم الترابط العضوي بين الجوانب الاقتصادية والنشاطات المجتمعية الاخرى وشمولية مفهوم التعاون ومضمون التنمية .

٤ ـ ان ممارسة الدور الاقتصادي للجامعة العربية لا يمكن أن يتم في فراغ ، بل انه يتفاعل مع عناصر الحركة في العالم المعاصر ، ويتحرك في اطار شبكة من العلاقات الدولية ، وهيكل من علاقات القوى التي تحكم النظام العالمي الراهن ولا سيما في الميدان الاقتصادي الذي كرّس اساساً لخدمة الدول الصناعية وفرض من خلاله تقسيم عمل دولي جائر على دول العالم الثالث التي ينتمي اليها الوطن العربي . وبالتالي فإن الدراسة ستتطرق الى هذا الجانب بالذات الذي يستحق وحده دراسة مستقلة .

ثانياً : المدخل التاريخي

كان انشاء الجامعة العربية حصيلة تفاعل عدد من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية . فلقد شهد العالم في اواخر الحرب العالمية الثانية توجهاً نحو انشاء التكتلات واقامة التجمعات السياسية والاقتصادية ، الاقليمية منها والدولية ، ولقد كانت العوامل الاقتصادية ذات وزن مرجح في هذا التوجه العالمي بحكم مساعي تصحيح آثار الحرب والتحول الواضح في موازين القوى الاقتصادية . وقد لقيت محاولة انشاء نظام اقليمي عربي تعاطفاً بين معظم الدول الكبرى ولاسيما التي كانت تهيمن على المنطقة في محاولة لاحتواء المد القومي ، والسعي لتغيير اساليب السيطرة المباشرة مع الحفاظ على مضمونها الاستعماري ، ومحاولة ايجاد قنوات جديدة لاحكام الارتباط مع دول حديثة العهد بالاستقلال السياسي . ولكن العامل المهيمن وراء تأسيس الجامعة لم يكن العامل الاقتصادي ، على الرغم من ضخامة المشاكل الاقتصادية التي ورثتها الاقطار العربية متمثلة بالتخلف والتجزئة والتبعية ، ولعل مرد ذلك هو ايمان المفكرين العرب الوحدويين بأن التوجه القومي هو اسمى من المنافع المادية والمصالح المباشرة ، وان الارادة السياسية الموحدة كفيلة بضمان هذه المصالح وتعظيمها ومعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية .

لقد أظهرت مرحلة المشاورات والمباحثات لتأسيس الجامعة اتجاهات مختلفة في تصور التنظيم القومي الجديد التي راوحت بين اتجاهات دعاة دولة الوحدة والدولة الاتحادية . وقد حسم بروتوكول الاسكندرية الصادر في ٧ / ١٠ / ١٩٤٤ هذا الخلاف باعلان انشاء جامعة للدول العربية التي لم تعبر حتى عن الحد الادنى للطموحات القومية . وقد كشفت ولادة الجامعة عن النمط التوفيقي بين ظاهرتين رئيسيتين هما ظاهرة القومية كتيار فكري وحركة سياسية تستهدف الوحدة والتحرر ، وظاهرة الوطنية المحلية التي تؤكد وجود دول حديثة العهد بالاستقلال او في طريقها الى الاستقلال ، تحرص على تكريس استقلالها ومظاهر سيادتها ولاسيما أن معظم هذه الاقطار لم يزل خاضعاً لكثير من القيود السياسية والاقتصادية ،

مما يحد من ارادتها المستقلة وحريتها في العمل ، وانعكست غلبة الاتجاه الثاني في تجسيد الفكرة في منظمة اقليمية للانظمة العربية . وجاء الميثاق (٢٢ / ٣ / ١٩٤٥) الذي يمثل القانون الاساسي للجامعة ليكرسها هيئة للتعاون الاختياري بين الدول العربية ، وضمن الحد الادنى للتعاون . وتظهر المبادىء الاربعة الرئيسية للميثاق مدى الافتقار الى البعد القومي بحكم انها لا تتجاوز بمضمونها المبادىء العامة التي تحكم العلاقات الدولية في القانون الدولي ، ولأيّ مجموعة لا تربطها الصلة القومية . وهذه المبادىء هي : مبدأ المساواة القانونية في السيادة ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومبدأ امتناع الالتجاء الى القوة ، ومبدأ المساعدة المتبادلة . ويبدو حرص الدول الاعضاء على تأكيد سيادتها القطرية تحت المظلة القومية من اصرارها على مبدأ الاجماع في اتخاذ القرارات وعدم الالتزام الا بما تقبله الدول وفق انظمتها الدستورية .

وهكذا يتضح ان الميثاق لم يكن الا اتفاقية عادية لمنظمة اقليمية ولا يغير من هذه الحقيقة ما ورد في الديباجة من تعبيرات عن تطلعات الشعوب . ولقد كان خلو الميثاق من اي هدف قومي متقدم وقصور اهدافه مدعاة لتقديم مشاريع عديدة لتعديله . كان اولها مشروع عام ١٩٥١ لتحقيق الوحدة العربية ، فضلاً عن التعديلات الاخرى التي تجاوزت اهداف الميثاق خلال الممارسة وصدور مجموعة من الاتفاقات اللاحقة لانشاء منظمات قومية تجاوزت اهدافها مضمون الميثاق .

ثالثاً : الاهداف الاقتصادية في الميثاق

لم يحظ الجانب الاقتصادي بدرجة الاهتمام نفسها التي نالتها القضايا السياسية وقد انعكس ذلك في تواضع الاهداف الاقتصادية وعموميتها وهشاشتها في الوثيقتين الدستوريتين المنشئتين للجامعة ، فقد وردت الاشارة الى التعاون في الميدانين الاقتصادي والثقافي في القرار الثاني لبروتوكول الاسكندرية .

اما في الميثاق فقد عالجت المادتان الثانية والرابعة الجوانب الاقتصادية ، فنصت المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . وكذلك من اغراضها ، تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها واحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل في ذلك : التبادل التجاري والجمارك والعملة وامور الزراعة والصناعة ، وشؤون المواصلات . . . الخ .

وتنص المادة الرابعة على تأليف لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة لكل

من الشؤون الواردة اعلاه[١] تتولى وضع قـواعد التعـاون ومداه وصوغها في شكـل مشاريع اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويتضح من هذه النصوص ان الاهداف الاقتصـادية في الميثـاق لا تتجاوز فكـرة تعزيز التعاون بحسب نظم كـل دولة واحوالها دون أن تشير الى اسلوب هذا التعـاون او انماطـه او صيغـه او مراحله او انشـاء هياكـل متميزة لهـا . وربما كـان للارتبـاطات النقـدية والتجـاريـة والاقتصادية التي تشد معظم اعضاء الجامعة بالكتل والتجمعات النقدية (المنطقة الاسترلينية وكتلة الفرنك الفرنسي) وتشابك المصالـح بين دول المركز والـدول الهامشيـة في اطار النـظام الاقتصادي الراهن واثرها في عمومية وغموض الاهداف الاقتصادية للميثـاق ، كما لا بـد من الاشارة هنا الى ان بعض الاعضاء المؤسسين للجامعة كانوا لا يزالون يخوضون تجارب تكاملية كما هو الامر بالنسبة لسورية ولبنان من جهة ، وفلسطين وشرق الاردن من جهة ثانية ، ومصر والسودان من جهة ثالثة .

هذا وقد عقدت اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمـالية اول اجتمـاع لها في شهـر تمـوز / يوليـو ١٩٤٥ لتحدد اوجـه النشاط الـذي يجب ان تركـز فيه جهـود الجامعـة في هـذه المرحلة ، ويلاحظ أن من بين اول قرارات هذه اللجنة كـان قرار اقـامة مؤسسـة مالية لانقاذ اراضي فلسطين ودرس الوسائل الكفيلة لتحسين المستوى الاجتماعي فيها .

رابعاً : الاهداف الاقتصادية في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

كانت حرب فلسطيـن الامتحان الاول الذي كشف عجز الجامعة وامكاناتهـا المحدودة والتفاوت بين الطموح والقدرة ، وكانت الحرب اول تجربة خاضتها الجامعـة لاختبار فـاعليتها وجدواها . وقد اثار اخفاقها ردود فعل سلبية ، مما دعا الحكومات الى محـاولة اخفـاء الفشل بـالتجاوب مـع بعض الطمـوحات الشعبيـة وتطويـر اهداف العمـل المشترك في ميـدان الامن القـومي والاقتصادي . وكـان ابرام هـذه المعاهـدة مؤشراً عـلى الـربط بـين هـذين الهـدفين بـاعتبارهـا وجهين لعملة واحـدة ، وقد اختـارت الدول العـربية عقـد معاهـدة مستقلة لهـذا الغرض بدلاً من تعديل الميثاق لخلق هياكل جديدة وابتداع اساليب متقدمة للعمل المشترك في الميدانين العسكـري والاقتصادي ، فقـد تخلت الدول لاول مـرة عن مبدأ الإجمـاع لتقر فكـرة

(١) نشـير الى ان هناك عـدداً من بين اللجـان الاثني عشرة الـدائمة يختص بمعـالجة الشؤ ون الاقتصادية كاللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية واللجنـة الدائمـة للمواصلات ولجنة خبـراء النفط واللجنة الـدائمة للارصاد الجـوية واللجنـة الدائمـة للاحصـاء فضلاً عن بعض اللجـان الاخرى التي استعيض عنهـا بمنظمـات متخصصة .

الالتزام الجماعي بأكثرية الثلثين في الميدان العسكري ، كما أقرت انشاء مجلس الدفاع المشترك واللجان الملحقة به ، فضلاً عن إنشاء المجلس الاقتصادي ليتولى مهمة تقديم الاقتراحات الى حكومات الدول لتحقيق اهداف المادة السابعة من المعاهـدة التي تنص على « اشاعـة الـطمأنينـة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، وتعـاون الدول المتعـاقدة عـلى النهوض باقتصاديات بلادها ، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجـه عام عـلى تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف » .

ويلاحظ ان المعاهـدة قد فصلت ميـادين التعاون ولكنهـا لم تشر الى هـدف التكامـل او الترابط بين الاقتصـاديات العـربية او هـدف التحرر الاقتصـادي . كما لم تحـدد وسائـل تحقيق الاهداف المتواضعة الواردة في المادة . ولقد عقد المجلس الاقتصادي أول اجتماعاتـه في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٣ في بحمدون ، وظل يستعين باللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية حتى عام ١٩٥٦ حيث لم يتم دعـوتها لـلانعقاد بعـد ذلك التـاريخ . كـما لم يوافق المجلس عـلى اقتراح الامانة العامة للجـامعة في كـانون الاول / ديسمبـر ١٩٧١ لاحياء هـذه اللجنة . وبعـد تسع سنوات من انشاء المجلس الاقتصادي قرر مجلس الجامعة اسباغ كيان ذاتي عليه تمكيناً لاتـاحة الفرصة للحكومات لـلانضمام الى المجلس دون التقيـد بالالتـزامات الخـاصة بمجلس الـدفاع المشترك .

ويتضح من احكام المعاهدة ان المجلس لا يملك صلاحية تقـديم الاقتراحـات دون حق اتخاذ القرارات ، كما أنه محكوم بقاعدة التصويت المطبقة في مجلس الجامعة ، فلا تلتزم الـدول الا بما توافق عليه . ومع ذلك فقد اصبح هذا المجلس محور النشاطـات الاقتصادية وتحمل في الواقع مسؤولية معالجتها بدلاً من مجلس الجامعة واللجنة الاقتصادية الدائمة ، وكانت عـلاقته بمجلس الجامعة علاقة تنظيمية بحتة[٢] . ويبدو أن المجلس تخطى في ممارسة اعمالـه الاهداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة فلقد قام بارسـاء الاسس المرحلية للعمل العربي المشترك في شتى المجالات وسـاعـد في خلق الاطار الفكـري والتنظيمي للعمـل المشترك في المجـال الاقتصادي وضمن استمـراريتـه ، واتسمت جهـوده بـالتـدرج والشمـول منـطلقـاً من مـرحلة التعـاون والتنسيق ، الى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصاديـة ، وبما يتجـاوز كثيراً الاهـداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة .

(٢) على الرغم من ان المسؤولية المركـزية لمعـالجة الشؤ ون الاقتصـادية قـد انيطت بـالمجلس الاقتصادي لتحقيق اهـداف الجامعـة فإن ذلـك لم يمنع تـولي مجلس الجامعـة (على مستـوى القمـة او الـوزراء او المنـدوبين الدائمين) معالجة بعض القضايا الاقتصادية ذات البعد السياسي ، الا ان ذلك قد تم في الغالب بناء على توصية من المجلس الاقتصـادي او التعرف الى رأيـه . وفضلاً عن ذلـك فقد كـان انشاء مجلس الـوحـدة الاقتصـاديـة والمنظمات المتخصصـة بقرارات من مجلس الجامعة او المجلس الاقتصـادي مدعـاة لتعدد سلطـات اتخاذ القـرار الاقتصادي وتشعب الاختصاصات التي لم يتسن التحكم القانوني في تنسيقها الا في عام ١٩٧٧ بعد تعديل المـادة الثامنة من المعاهدة .

لقد شهدت الجامعة العربية منذ مطلع الخمسينات انشاء منظمات وهيئات ومجالس واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفية والتخصص ، ونقلاً عن تجربة الامم المتحدة . وقد شجعت الجامعة العربية نفسها قيام بعض هذه المنظمات وساهمت في انشائها . وكان المفروض أن يكون محور هذا المدخل هو التكامل الوظيفي ووحدة التنظيم القومي ، الا أن الذي حصل هو غياب الصفة القانونية بين المنظمة الام وبين المنظمات المتخصصة وعدم وجود قاعدة موحدة لتكييف علاقتها بها . فقد تفاوتت نصوص مواثيق انشائها بالنسبة لطبيعة العلاقة مع المنظمة الام خلافاً لتجربة الامم المتحدة مع وكالاتها المتخصصة ، وساهمت نصوص هذه الاتفاقيات في قيام الازدواجية وتكريسها ، وقد أدى تعدد انشاء هذه المنظمات وضعف او انعدام التنسيق بين نشاطاتها وغياب اي تصور شمولي وتكاملي للعمل العربي المشترك واهدافه وأولوياته الى وجود هيكل تنظيمي متعدد الرؤوس متنازع الصلاحيات ومتضارب الاختصاصات بما يعكسه ذلك من تشتت للعمل المشترك ، وازدواجية ، وتداخل ، واهدار في الموارد والجهود ، الى درجة أربكت العمل الاقتصادي وقلّلت من فاعليته . وبغية معالجة هذه الظاهرة فقد قرر مجلس الجامعة عام ١٩٧٤ انشاء لجنة التنسيق بين الجامعة والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية ، وكذلك تشكيل لجنة من كبار الخبراء العرب بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥ لبحث اوضاع هذه المنظمات والتعرف الى كيفية مساهمتها في زيادة فاعلية العمل العربي المشترك ، وقد توصلت اللجنة بأن النظام الحالي الذي تسير عليه هذه المنظمات لا يحقق الحد الادنى المطلوب من العمل المشترك وذلك بسبب عاملين رئيسيين : (اولهما) عدم وجود هيئة رئيسية مركزية ترسم السياسة العامة وتخطط للعمل المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتحديد أهدافه وأولوياته وآلياته . (ثانيهما) كثرة المنظمات المتخصصة التي انشئت بموجب اتفاقيات مستقلة ومنعزلة ودون ترابط او تخطيط بما تحدثه من تداخل وازدواج بين اعمالها بسبب غياب التنسيق . وقد دعت اللجنة الى تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والانطلاق من نظرة جديدة للمجلس الاقتصادي ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتولى مسؤولية رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي العربي ، ومهمة التنسيق بين المؤسسات القائمة وتقويم عملها ومتابعة تنفيذ توجيهاته اليها ، واكدت اهمية الدور المركزي الجديد للمجلس وما يستوجبه من تعديل المادة الثامنة بقرار من مجلس الجامعة بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ حيث اصبح المجلس الاقتصادي يضم وزراء الخارجية الى جانب وزراء الاقتصاد والمال العرب ويتولى المهام التخطيطية والتقويمية والتنسيقية والاشرافية والتوجيهية ، والموافقة على انشاء المنظمات ودمجها والغائها بناء على توصية لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات (التي تم انشاؤها بقرار من مجلس الجامعة بتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥) فضلاً عن مهمة الاشراف على السياسات والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، كما تطورت صلاحيات المجلس لتشمل اصدار القرارات ذات الطبيعة الملزمة . ولغرض احكام التنسيق بين الامانة العامة والمنظمات ومع بعضها البعض فقد قرر المجلس اتباع اسلوب الموازنات المبرمجة مع تطابق فتراتها وتبادل مشاريعها لتلقي الملاحظات بشأنها واعداد الخطة العامة المتكاملة لبرنامج العمل المشترك ، التي يتولى المجلس المصادقة

عليها ومتابعة تنفيذها ، وربما كان ابرز اعمال المجلس الاقتصادي في اطار التوجه الجديد اعداد استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ والتي صادقت عليها القمة العربية الحادية عشرة ، باعتبارها الاطار الشمولي الذي يجب ان تتحرك من خلاله المنظمات القومية ، ويحدد ادوارها في تقرير اهداف الامن والانماء والتحرر والتكامل الاقتصادي . وهذه الاستراتيجية تمثل الاساس الموضوعي الذي يمكن أن يحقق التنسيق الفعال بين المنظمات وتحديد ادوارها في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها . كما نظر المجلس مؤخراً في اطار مشروع اول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك منبثقة عن الاستراتيجية والتي تترابط فيها الخطط القطاعية التي شاركت بوصفها المنظمات المتخصصة .

ويلاحظ أن التعديل الجديد لمعاهدة الدفاع المشترك لم يتجاوز في نصه القانوني ترديد الاهداف التقليدية التي تضمنها الميثاق والمعاهدة[٣] ، على الرغم من العديد من الاتفاقات التي اقرها المجلس الاقتصادي خلال الثلاثين عاماً السابقة وعشرات القرارات والبيانات التي اصدرها والتي تجاوزت تلك الاهداف لتحقيق الوحدة المتدرجة والتكامل والتحرر الاقتصادي العربي والتنمية العربية المشتركة ، ولعل عرضاً سريعاً لمحتويات وثائق قمة عمان ولاسيما وثيقتي الاستراتيجية وميثاق العمل القومي الاقتصادي تؤكد هذا التوجه الجديد .

خامساً : الاهداف الاقتصادية للجامعة في التطبيق

١ ـ العلاقات الاقتصادية العربية البينيّة

لقد كان تاريخ التعاون الاقتصادي العربي هو تاريخ الجامعة العربية نفسها . ولقد خاض المجلس الاقتصادي من اجل هذا الهدف مختلف التجارب والمداخل التكاملية، ووضع العديد من الاتفاقيات وانشأ مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات الاستشارية والتنفيذية والمشاريع العربية المشتركة واتخذ العديد من المقررات والاجراءات والسياسات التي كان امر تنفيذها رهن مصادقة السلطات التشريعية والتنفيذية القطرية عليها بحكم احتفاظ كل قطر بحق السيادة القطرية بموجب احكام الميثاق . وفي الواقع فإن عدد وطبيعة ومضمون هذه القرارات كانت تعكس الظروف السياسية السائدة في المنطقة العربية والعلاقات بين اعضاء

---

(٣) تضمن التعديل فقرتين تنص اولاهما على أن :

(أ) ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية او من ينوب عن هؤلاء تكون مهمته تحقيق اغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة العربية او هذه الاتفاقية .

(ب) يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموافقة على انشاء اي منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك .

الاسرة العربية . وكانت في غالبيتها تمثل دوراً فعالاً اكثر من كونها مبادرات موضوعية . وقد انعكس ذلك في التذبذب الحاد الذي شهدته العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية ونشاطات الجامعة العربية . وكتجسيد للتفسير السياسي للاحداث الاقتصادية فقد برزت ظاهرة طرح المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية والنقدية في المراحل الاولى من انشاء الجامعة من قبل السياسيين بحكم طغيان الحماسة القومية السائدة آنئذٍ . ويمكن القول بأن **فترة الخمسينات** كانت تمثل هيمنة السياسيين والمفكرين القوميين على مواقع التأثير ، وان التجاريين لعبوا دوراً مهماً في بلورة المدخل التبادلي للتكامل . اما فترة الستينات التي شهدت مراحل المد والجزر القومي ، وآثار النكستين الرئيسيتين المتمثلتين بنكسة الانفصال ونكسة حزيران ، فقد ابرزت دور الفلسفة العقلانية والمنحى العملي في التفكير الاقتصادي ، وان لم تخل الفترة من ردود فعل ايجابية لمواجهة الآثار السلبية للنكسة وكرد عليها .

وفي ظل الظروف الموضوعية لهذه المرحلة تنامى دور الصناعيين وازدادت رعاية الحكومات لهم تشجيعاً للاسهام في بناء القاعدة التصنيعية ، **وشهدت السبعينات** بداية تحول في موازين القوى الاقتصادية الدولية والعربية ، وتضاءل دور المثقفين الوحدويين ليحل محلهم دور التكنوقراط والنخبة المهتمة بالتنمية وشؤون المال وهيمنة مدرسة الواقعية السياسية والاقتصادية . وانصب الاهتمام بحكم الهاجس المالي على المحيط الخارجي والتنمية القطرية اكثر من هدف التماسك والتكامل القومي . وكان شعار التعامل مع الواقع وطرح شعار الحد الادنى من العمل المشترك سمة اساسية لهذه المرحلة .

لقد كانت فترة الخمسينات هي فترة التعامل والتعاون الاقتصادي ، وقد سادت خلالها الفلسفة الليبرالية في معالجة القضايا والعلاقات الاقتصادية . وكان اهتمام المجلس منصباً على مدخل تحرير التبادل . فعلى مستوى الاتفاقيات كانت باكورة اعمال المجلس الاقتصادي اقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية التي وافق عليها مجلس الجامعة في ٧ / ٩ / ١٩٥٣ ، ولم تضم في عضويتها الا ست دول عربية والتعديلات الخمسة التي ادخلها عليها المجلس الاقتصادي في الاعوام ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ والتي لم تحظ الا بمصادقة عدد اقل من الدول العربية . وتسعى الاتفاقية الى خفض رسوم الاستيراد على السلع العربية المنشأ بنسب متفاوتة تصل الى حد الاعفاء الكامل بالنسبة لبعضها مع اتباع مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة لها ، وإزالة العقبات القانونية والإدارية امام انتقال السلع من اجل تحقيق الانسياب التلقائي ، وربما كان دعاة هذا المدخل يعتقدون بسلامة التحليل التقليدي العربي الذي يفترض تولي قوى السوق التلقائية وآليته تحقيق التكامل الانتاجي نتيجة زيادة الطلب على السلع وتحرير تنقلها ، مما يشجع الاستثمار ويوسع القاعدة الانتاجية . وهذا التحليل لا يصمد امام المنطق او التجربة ، فالمشكلة الاساسية في الاقطار العربية هي المشكلة التنموية ، وبالتالي فإن تخلف الهياكل الانتاجية وضيق قاعدتها لا يمكّن من توفير الفائض المهيأ للتبادل ، وبالتالي فلا يمكن للتجارة الخارجية الا أن تكون مرآة للبنيان الهيكلي والتركيب القطاعي . وعلى العكس فقد يؤدي

تحرير تنقل السلع وعناصر الانتاج الى تزايد الخلل الهيكلي والتوزيعي بما يعمق من التبعية والتخلف وعدم التوازن الاقتصادي .

ومن المنطلق الفلسفي التجريبي نفسه ، أقر مجلس الجامعة اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية في ٧ / ٩ / ١٩٥٣ التي صادقت عليها ست دول عربية ودخلت حيز التنفيذ في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ ، وقد استهدفت مع تعديليها اللاحقين (١٩٥٤ ، ١٩٥٥) تنظيم تسديد المدفوعات الجارية بين الاطراف المتعاقدة ، ووضع قواعد لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها ومساندة حركة انسياب السلع المتبادلة بتقديم التسهيلات النقدية المساعدة ، وتقضي احكام اتفاقية انتقال رؤوس الاموال بتمكين الرعايا والمقيمين من المشاركة في مشاريع الاعمار التي يتفق عليها بين الاطراف في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها . . . الخ . وللغايات المستهدفة من الانتقال مع عدم خضوعها لرسوم استثنائية ، وتجيز الاتفاقية رد الاموال الى موطنها الاصلي .

كما أقر مجلس الجامعة اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٥٦ التي صادقت عليها ست دول عربية وتستهدف اتخاذ قواعد مشتركة لتوحيد المصطلحات الجمركية . وبتعريب التعريفة الجمركية ، مما يساهم في تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية .

ومنذ عام ١٩٥٦ وفي ظل المد القومي ومجلس الجامعة العربية ، وخبراؤه يواصلون اعداد الدراسات لمشروع الوحدة الاقتصادية باعتبارها من اهم الاهداف التي تسعى اليها الجامعة العربية . ولأنها احدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي ، بحكم ان الدول العربية كانت منذ قرون مجمعاً اقتصادياً واحداً . وقد اعد المشروع من قبل الخبراء العرب في لبنان عام ١٩٥٦ واحيل الى اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية التي احالته بدورها الى المجلس الاقتصادي الذي اقره بموجب قراره رقم ٨٥ في ٣ / ٦ / ١٩٥٧ وأحاله الى اللجنة السياسية التي اعادته مجدداً الى المجلس الاقتصادي لأنه يعتبر ضمن اختصاصه وان قراره نهائي بشأنه . وحرصاً من المجلس على التعجيل في تنفيذ احكام الاتفاقية حتى قبل استكمال الاجراءات الدستورية للحد الادنى المطلوب للتصديق ، فقد قرر المجلس تشكيل مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية بموجب قراره الصادر بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٥٩ وكلفه بتعجيل دراسة الخطوات اللازمة بتحقيق بعض اهداف الاتفاقية . وبدأ المجلس المؤقت بعرض قراراته كافة على المجلس الاقتصادي لاتخاذ ما يلزم بشأنها لحين دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . وقد تأخر دخولها حوالى سبع سنوات بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ . ولم ينضم الى هذه الاتفاقية حتى الآن الا ثلاث عشرة دولة عربية .

إن هذه الاتفاقية تتجاوز في اهدافها النظرية الاتفاقيتين السابقتين من حيث الشمول والمراحل التنفيذية والتصويت ودرجة الالزام والاجهزة المنفذة . فهي تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الكاملة والشاملة بين اطراف الاتفاقية من المنطلق الفلسفي الليبرالي نفسه

وهو منطلق التحرير الكامل للسلع وعناصر الانتاج العربية ، وكذلك حرية انتقال واقامة وممارسة النشاط الاقتصادي ، وبالاضافة الى طموح الاهداف التي توختها الاتفاقية فهي تمثل مرحلة متقدمة من حيث التزام الدول بالقرارات الصادرة بأغلبية الثلثين في حين ان المجلس الاقتصادي لم يخول الا اصدار اقتراحات للحكومات لا تلزم الا من يقبل تنفيذها دستورياً ولكن الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية عاد فقيّد التزام الدول بتحقيق اهداف الوحدة باقرارها من قبل الحكومات حسب الاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

وكان بدء التطبيق العملي لهذه الاتفاقية قرار انشاء السوق العربية المشتركة بتاريخ ١٣ / ٨ / ١٩٦٤ والذي لا يتجاوز مفهومه المنطقة التجارية الحرة عن طريق الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الادارية امام السلع العربية المتبادلة والتي أعلن تحريرها كاملاً في ١ / ١ / ١٩٧١ بين دول السوق الاربع . ولم تفلح جهود المجلس في تطوير هذه المنطقة الحرة الى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد . كما لم يفلح في ضم اعضاء جدد الى السوق على الرغم من السماح بمرونة تطبيق احكامها .

لقد كانت حصيلة الخمسينات اصدار مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي لأربع اتفاقيات لتنظيم العلاقات الاقتصادية وانشاء ثلاث منظمات عربية متخصصة بحقل المواصلات (هي الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في ٩ / ٩ / ١٩٥٣ ، والاتحاد البريدي العربي في ٩ / ٤ / ١٩٥٤ ، واتحاد اذاعات الدول العربية في ١٥ / ١٠ / ١٩٥٥) فضلاً عن انشاء اول مشروع عربي مشترك ممثلاً في انشاء شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة في ٢٥ / ١ / ١٩٥٦ .

اما فترة الستينات فقد شهدت تزايد النشاط الجماعي الاقتصادي الرسمي ممثلاً بعقد ست اتفاقيات جماعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية في ميادين مهمة ومتعددة وانشاء احدى عشرة منظمة عربية متخصصة الى جانب مشروعين عربيين مشتركين . وقد تحقق هذا على الرغم من ظواهر المد والجزر السياسية خلال الفترة ، وربما كان هذا النشاط الرسمي المتميز محاولة لمسايرة العمل الجماعي الشعبي الذي بلغ ذروته في الستينات ، ويمكن القول بأن نشاط الجامعة كان يمثل توسعاً افقياً وليس عمودياً ، تمثل في تنامي عدد المنظمات دون الاهتمام المماثل بفاعليتها . فلقد كانت تتوافق بدايتها مع بداية التقهقر القومي الذي ابتدأ بانتكاسة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ وتحميل التباين في المصالح والتفاوت الاقتصادي بعض المسؤولية في ذلك . ولهذا فقد شهدت الفترة نشاطاً مكثفاً للاقتصاديين العرب لتوفير القناعات الاقتصادية في الوحدة وحتمية تحقيقها للمنافع المتبادلة والمكاسب العادلة لاطرافها . كما اتسمت الفترة بتأجج الصراعات الايديولوجية ، وكان ان فرزت الانتكاسة ردود فعل متباينة حيث برزت الدعوة الى العقلانية ومراعاة الواقعية الاقتصادية في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه الدعوة الى احكام الاجراءات الوحدوية في الميادين الاقتصادية والثقافية رداً على فشل التجربة الوحدوية السياسية ومحاولات تصفية الحرب العربية

الباردة من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات للقمة خلال الستينات . وقد ساهمت جميع هذه العوامل في تعجيل تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية وعقد اتفاقية ميثاق الوحدة الثقافية العربية ٢٩ / ٢ / ١٩٦٤ والميثاق العربي للعمل ٢١ / ٣ / ١٩٦٥ . فضلاً عن اتفاقية تنسيق السياسة النفطية ١٣ / ٣ / ١٩٦٠ واتفاقية التعاون العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ٢١ / ٣ / ١٩٦٥ . وكانت النكسة الثانية في الستينات هي نكسة حزيران ١٩٦٧ التي مثلت بدء الانهيارات القومية ، وبروز دور الدول العربية الممولة من خلال مؤتمر الخرطوم وطرح مبدأ التكافل القومي لتعزيز الصمود والتماسك العربي ، وتعويض دول المواجهة عما فقدته نتيجة العدوان ولازالة آثاره . وشهدت الفترة منذ ذلك الحين انتهاجاً للسياسة الواقعية التي تمكن من التقاط الانفاس لاعادة البناء . والى جانب هذه التطورات فقد حصل تحول في موازين القوى داخل المنظمة القومية نفسها عددياً ومادياً . فقد شهدت الفترة حصول العديد من الاقطار العربية على استقلالها وانضمامها الى الجامعة العربية . ويلاحظ أن فترة ما بعد نكسة حزيران / يونيو حتى بدء السبعينات لم تشهد الا انشاء منظمتين اولاهما اقرتها القمة العربية في الخرطوم ، وهي (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) كبديل للمؤسسة العربية للانماء الاقتصادي التي اقرت عام ١٩٥٣ والثانية (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة٣/٩/١٩٦٨)كما تم ابرام اتفاقيتين احداهما لتنقل الايدي العاملة (٧/ ٣ / ١٩٦٨) والاخرى لتيسير انتقال الادوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي (١٦ / ٣ / ١٩٦٩) .

وتمثل فترة السبعينات نقطة التحول الاساسية في النظام الاقليمي العربي والنظام الاقتصادي العربي ، بل في النظام الاقتصادي الدولي ، فقد شهدت اندلاع حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، واستعادة الاقطار العربية لسيادتها على ثرواتها الطبيعية وتمكنها من اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المستقلة على المستوى الدولي مما مكّنها من تحقيق تصحيح جزئي في اسعار صادراتها النفطية في مواجهة الشركات الاحتكارية . وفي ظل الفترة النفطية المزدهرة برهن العرب على قدرتهم في استخدام سلاح النفط بكفاية في المعركة لخدمة الاغراض القومية والشرعية الدولية . وقد أتاح التدفق المفاجىء والسريع والضخم للدخل النفطي فرصاً واسعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتائرها . وعلى الرغم من أن الرغبة العارمة في التحديث والتطور السريع قد أدت الى زيادة الاعتماد على السوق الاجنبية واختيار بعض النماذج التنموية القطرية ذات الطابع الانعزالي مما يضعف وتيرة التكامل القومي ، فإن فترة السبعينات قد شهدت في الوقت نفسه تنامياً ملحوظاً في المؤسسات العربية المشتركة وتزايداً في الاهتمام بالتعاون الاقتصادي ولاسيما في الحقل المالي ، فقد انشئت خلال هذه الفترة ست منظمات عربية متخصصة هي : المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١١ / ٣ / ١٩٧٠) ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية (٢١ / ٣ / ١٩٧٦) ، والاكاديمية العربية للنقل البحري (١٤ / ١١ / ١٩٧٤) ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (٢١ /٣/ ١٩٧٦) ، وصندوق النقد العربي (١٤ / ٣ / ١٩٧٧) ، والمنظمة العربية للسياحة (٥ / ٩ / ١٩٧٨) .

الى جانب اقرار اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين دول الجامعة العربية (١٤ / ٣ / ١٩٧٧) واتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران (٢٦ / ٢ / ١٩٧٩) وانشاء العديد من المشاريع العربية ذات التمويل المشترك والاتحادات النوعية التي تمثل تطبيقاً لتبادل الخبرات والتعاون والتنسيق بين المؤسسات القائمة . ويلاحظ ان مدخل المشاريع المشتركة التي تعتبر تطبيقاً عملياً لانشاء الطاقات الجديدة قد لاقى اهتماماً استثنائياً في ظل الازدهار النفطي وتوافر الفائض المالي ، بسبب كونها اكثر المداخل قبولاً من الناحية العملية للتكامل الجزئي القطاعي لخدمة التنمية ، لأنه اقدر على ربط المصالح المباشرة والتغلب على مشكلات تجميع الموارد والتسويق . كما أن المشاريع الانتاجية منها يمكن أن توفر قاعدة اوسع للانتاج والتبادل . ويبدو أن الاقطار العربية اكثر تقبلاً لهذا المدخل من قبول السياسات التكاملية الاكثر شمولاً والتي تستدعي التخلي عن جزء من السيادة القطرية . ويشير انصار هذا المدخل الى مرونته ، وتوازن مصالح اطرافه ، وضمان استقلالية ادارته ، وتوافر الضمانات والتسهيلات والامتيازات لهذه المشاريع في ظل اتفاقيات تأسيسها او الاتفاقيات القومية . ولهذا قد غطت نشاطات هذه المشاريع مختلف الميادين ، ولقيت من القمة الاقتصادية العربية الدعم الواضح ، حيث أقر ميثاق العمل القومي الاقتصادي مبدأ منح الافضلية والاولوية لها والذي انعكس كذلك في احكام الاتفاقية الموحدة للاستثمار واتفاقية تيسير التبادل التجاري .

وبالنظر للأهمية المتميزة التي منحها المجلس للمحور المالي فقد صادق على مجموعة من الاتفاقيات والقرارات والتوصيات التي تضمن خلق المناخ التشريعي الملائم لتدفق المال العربي والاسهام في التنمية العربية المشتركة ، وتعزيز التكامل الاقتصادي . وتضافرت جهوده مع جهود مجلس الوحدة الاقتصادية في اقرار مشروع اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في (١٦ / ١٢ / ١٩٧٠) ، وتوجيه الصناديق العربية لاعطاء الاولوية لمشاريع البنى الهيكلية ودعوة المؤسسات المالية العربية لتوظيف جزء من اموالها ونقل بعض ارصدتها الى المؤسسات العربية . في الوقت نفسه فقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية اربع اتفاقيات لتحقيق الغاية نفسها هي : اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٧٠ ، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الأقطار العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الاقطار العربية الاخرى (١٩٧٤) ، واتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (٣ / ١٢ / ١٩٧٣) واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (٣ / ١٢ / ١٩٧٣) .

وتحت تأثير الوفرة المالية انشأ بعض البلدان العربية النفطية صناديق قطرية بهدف تمويل المشاريع الانمائية ولاسيما في الاقطار العربية بشروط ميسرة ، واقيمت مجموعة من المؤسسات العربية الاجنبية المشتركة . وقد سبق لنا الاشارة الى المساعي المبذولة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي وزيادة فاعليته لتوجيه السياسة الاقتصادية ورسم معالمها ومنحه سلطة الاشراف

والتوجيه بالنسبة لمؤسسات العمل العربي المشترك في اطار تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك في ٢٤ / ٣ / ١٩٧٧ .

وقد باشر الجهاز الاقتصادي للجامعة العربية منذ منتصف السبعينات باعداد الدراسات لتقويم مسيرة العمل العربي المشترك ومداخلها التكاملية ، والتعرف الى مواطن الضعف والقوة في الاوضاع والعلاقات الاقتصادية العربية ، ولاسيما اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتشوّه البنيوي وغياب التصور الانمائي الشامل ، وقصور الانماط التنموية القطرية عن تحقيق التنمية الحقيقية بهيمنة البعد المادي للتنمية على البعد الانساني ، وبطء التفاعل الاقتصادي العربي المشترك وتزايد الاعتماد على الاقتصاديات الاجنبية وانكشاف الامن الغذائي العربي واتساع التفاوت التنموي والدخلي . وقد اكد المجلس ضرورة مواجهة التحديات التقليدية والجديدة من خلال العمل العربي المشترك وفي اطار تخطيط قومي متكامل . ولهذا الغرض فقد تضافرت جهود الجامعة العربية ومنظماتها ، وعدد من ابرز الخبراء العرب ، لاعداد وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، واستمرت هذه الجهود طوال خمسة اعوام كاملة ، ومثلت بدءاً عهد التخطيط القومي الطويل الامد حتى عام ٢٠٠٠ من اجل بناء اقتصاد عربي متين متطور يحقق رفاه وامن الوطن العربي من خلال الاعتماد الجماعي على النفس وبناء القدرة الذاتية العربية وتكثيف العمل المشترك ولاسيما ان مثل هذا التخطيط مطلوب لانقاذ جهود ثلاثين عاماً من العمل المشترك ولتفادي التكامل التبعي التلقائي غير المتكافىء مع السوق العالمية المتقدمة في حقول الانتاج والاستثمار والتكنولوجيا والتبادل بما يكرس النمو غير المتكافىء والتفكك الداخلي بين اقطار الاسرة العربية واضعاف التكامل القومي . وتتوافق فترة الاستراتيجية مع فترة استنزاف ونضوب النفط العربي وتأدية دورها في البناء الذاتي . وقد انطلقت وثيقة الاستراتيجية من التأكيد على الانماء والامن القوميين بحكم انهما يلخصان عناصر التصدي للتحديات الكبرى ، وان تحقيقهما بمعناهما الشامل والعميق وتفاعلهما الافقي والعمودي كفيل بتصحيح وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك .

وفي بدء عقد الثمانينات ، سجلت مسيرة العمل العربي المشترك تحولاً نوعياً مهماً وذلك بانعقاد اول مؤتمر قمة عربي كرّس لمعالجة القضايا الاقتصادية مما يعكس ارتفاع مستوى التعامل معها الى مستوى القمة بدلاً من تركها للفنيين والخبراء . ولأول مرة يتم ترابط الجانبين الاقتصادي والسياسي ، وتلاحم الامن القومي بالانماء الاقتصادي . ولأول مرة تؤكد القيادات السياسية العليا اهمية مبدأ التخطيط القومي كاسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك ضمن تصور شمولي تنموي مترابط ومتكامل . ولأول مرة ينطلق العمل المشترك بمفهوم جديد تم الانتقال بفضله من مرحلة التشتت الى مرحلة الترابط ومن مرحلة العفوية الى مرحلة التخطيط ، ومن مرحلة الجزئية الى مرحلة الشمولية . ولأول مرة يتم تبني مداخل اضافية جديدة للتكامل الاقتصادي ينطلق من مفهومها التنموي والتخطيطي وبما ينسجم وظروف المنطقة العربية . ولأول مرة يتم اقرار مبادىء للسلوك القومي تعكس طبيعة

الانتماء المشترك في اطار ميثاق العمل القومي الاقتصادي وتجسد طريقها للتطبيق الفعلي في عدد من الاتفاقيات والمشاريع كمبدأ المواطنية الاقتصادية والتعامل التفضيلي المتبادل والتكافل القومي وتحييد العمل الاقتصادي والتقليص السريع والفعال للفجوات التنموية والداخلية بين الاقطار العربية ووضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية ، وقد أقرت القمة العربية عام ١٩٨٠ الوثيقتين الرئيسيتين المتعلقتين باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي الاقتصادي ومشروع عقد التنمية العربية المشتركة والاتفاقية الموحدة للاستثمار .

لقد اعتمدت الوثيقتان التاريخيتان مدخلين اضافيين جديدين للتكامل هما المدخل الانمائي التكاملي ، والمدخل التخطيطي القومي بهدف ربط الاقتصاديات العربية عضوياً وتشابك عوامل ومؤسسات التنمية في اطار التكامل والبدء بالقطاع المشترك في الجهود التخطيطية ، فضلاً عن التأكيد على المداخل الفرعية للتكامل التي تركز على تطوير القوى العاملة والموارد البشرية ، وتوفير الأمن الغذائي واكتساب القدرة التكنولوجية والتصنيع الاساسي وتطوير البنى الهيكلية فضلاً عن توفير الأمن القومي . وتطبيقاً لهذا التوجه الجديد فقد تحركت الاجهزة الاقتصادية في اطار الجامعة العربية لترجمة ذلك الى واقع عملي وبرامج ومشاريع تنموية تكاملية وفق الآليات التي رسمتها وثيقة الاستراتيجية . ولهذا فقد تم تقديم مشروع اطار الخطة الخمسية الاولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك في اول عمل جماعي شامل في تاريخ التحرك الاقتصادي العربي القومي ، واستطاع خبراء الجامعة العربية بالتعاون مع اجهزة العمل المشترك ان يجمعوا بين غلاف مجلد واحد برامج ومشاريع بلغ عددها ١٧٥ مشروعاً مشتركاً تم انتقاؤها وفق معايير قومية لتغطي جميع ارجاء الوطن العربي للسنوات الخمس الاولى من الثمانينات بلغت تكاليفها الكلية حوالى ٢١,٥ مليار دولار . وهكذا أصبح امام الوطن العربي لأول مرة في تاريخه خطة تمثل القدر الادنى للعمل المشترك في مجالات أكدت اهميتها الوثائق القومية المختلفة وبابعاده الثلاثة : فهي **اولاً** تضع الدول كافة ضمن اطار واحد شامل وبذلك تركز النظرة القومية التي تتجاوز المساهمات التي يمكن أن تستغرق جهود مؤسسات العمل المشترك في برامج قطرية هي على اهميتها عاجزة عن تأكيد المنظور القومي الشامل . **ثانياً** أنها تغطي القطاعات الرئيسية كافة التي أكدت عليها الاستراتيجية وبهذا أتاحت لأول مرة القدرة على الموازنة بين ما يخصص لكل قطاع وفق أهميته لتغذية مسيرة العمل المشترك . **ثالثاً** انها تجاوز النظرة السنوية المحددة لبرامج تلك المؤسسات والتي ترتبط باقرار ميزانياتها السنوية واضعة امامها تصوراً محدداً لسنوات خمس ومستوعبة في الوقت نفسه برامج واعمالاً تبدأ خلال تلك السنوات لتغذي المسيرة فيما بعد . ولا شك ان التوجه الجديد يمثل بداية عهد جديد ومنهجية جديدة لا بد من أن تتطور من خلال الممارسات العملية . هذا ، وما زال مشروع الخطة المقترح من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية موضع مناقشات مع مسؤولي الحكومات العربية ، حيث يجري بحث المشاريع المقترحة من قبل بعثات الجامعة الميدانية للتأكد من اولويتها في الخطط القطرية ومراحل دراسات الجدوى

الاقتصادية والفنية المتاحة وحدود الالتزامات القطرية عند التنفيذ ومدى التزامات الاطراف المعنية بالنسبة للمشاريع المشتركة بين قطرين فأكثر والبدائل المتاحة للمشاريع المقترحة .

وتنفيذاً لتوجيهات القمة العربية باعادة النظر في الاتفاقيات العربية القائمة وتطويرها في ضوء المتغيرات المستجدة ، ونظراً لتغير الظروف التي عقدت في ظلها هذه الاتفاقيات ، فقد اعدت اتفاقيتان جديدتان ، ترمي الاولى الى تشجيع انسياب رؤوس الاموال العربية الى داخل الوطن العربي ، والثانية الى تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . حيث صودق على الاولى من قبل القمة العربية (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) والثانية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (شباط / فبراير ١٩٨١) . وسيأتي تفصيل ذلك في موقع آخر من هذه الدراسة . كما تعكف الادارة العامة للشؤون الاقتصادية حالياً على اعداد الأسس والمبادىء الخاصة بانتقال القوى العاملة العربية في الوطن العربي . وهكذا تكون قد تمت معالجة انتقال السلع وعناصر الانتاج الرئيسية بين الاقطار العربية وفق المبادىء التي أقرتها القمة الاقتصادية في عمان وبما يعزز التكامل الاقتصادي . ويذكر ان منظمة عربية متخصصة واحدة قد تم تأسيسها في مطلع الثمانينات وهي المنظمة العربية لتنمية الصناعة والتي تمثل تطويراً لمركز التنمية الصناعية العربية الذي كان جهازاً ملحقاً بالجامعة العربية منذ عام ١٩٦٩ . وهناك اقتراحات لانشاء خمس منظمات اخرى ما زالت مؤجلة لحين بت مشروع الميثاق الجديد .

٢ ـ العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

تتضح اهتمامات المجلس الاقتصادي بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم العربي وعلاقته مع الدول الكبرى والتكتلات والمنظمات الدولية ، من العديد من القرارات والتوجيهات التي صدرت منذ تأسيسه ، على الرغم من ان مجلس الجامعة (على مستوى القمة والوزراء والسفراء) ظل معنياً بمثل هذه القضايا بحكم ارجحية الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي . وباعتقادنا ان هذا الموضوع يستحق ورقة مستقلة نظراً لأهميته . وحسبنا أن نشير هنا الى ان المجلس الاقتصادي قد اصدر ١٣٣ قراراً لمعالجة البعد الخارجي للعلاقات الاقتصادية ، اختص ٧٦ قراراً منها بالعلاقة مع المنظمات والمؤتمرات والهيئات الدولية ، في حين عالج ثلاثون قراراً العلاقات مع مجموعة الدول الصناعية . وكانت حصة الدول النامية ٢٦ قراراً ، بينما لم يصدر الا قرار واحد يتناول العلاقات مع الدول الاشتراكية صدر عام ١٩٧٥ . وربما كان اهم القرارات التي تناولها المجلس هي تلك التي صدرت قبيل حرب تشرين الاول / اكتوبر حين بحث موضوع وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية ، وكلف لجنة وزارية وفنية لاعداد دراسة تفصيلية للمصالح الاقتصادية للاقطار العربية والدول الاجنبية وتوجيه سياساتها الاقتصادية للتأثير على مواقف الدول الاجنبية تجاه القضايا العربية وطلب تحديد الوسائل الايجابية والسلبية لتطوير مواقف تلك الدول . ولدى استكمال الدراسة قرر المجلس في ١٠ / ١٢ / ١٩٧٢ احالتها الى الدول العربية لبيان الرأي

بمقترحاتها ، ومن ثم رفع الامر الى مجلس الدفاع المشترك . كما تولى المجلس في ظل معركة تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ موضوع تدبير الاموال اللازمة للمعركة وطلب الى الصناديق العربية اعطاء الاولوية للمشاريع ذات الاهمية لدعم المعركة ومناشدة المؤسسات العربية الاجنبية المشتركة توظيف جانب من اموالها في دول المواجهة والتدرج في نقل بعض الارصدة العربية من البنوك الاجنبية الى المؤسسات التمويلية العربية والعربية المشتركة . وفي قرار لاحق دعا الى اتخاذ موقف موحد ازاء الهيئات والشركات الاجنبية التي تتنصل من التزاماتها .

كما أنشأ عام ١٩٧٣ صندوقاً عربياً لتبادل المعونات الفنية بين الاقطار العربية والدول الافريقية ومواصلة تموين البلدان الافريقية بالنفط العربي ، وتقديم المساعدات للدول الافريقية المصابة بالقحط . كما أعد الجهاز الاقتصادي في الجامعة العربية في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك دراسة مستفيضة عن سبل توظيف العلاقات الاقتصادية العربية في خدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية والتي لم تزل مدرجة في جدول اعمال الاجتماع المشترك المنوي عقده لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب من اجل مناقشتها . وتتضمن الدراسة القضايا الاساسية التي تتمحور العلاقات حولها واستكشاف كيفية الافادة من معالجتها لخدمة الهدف القومي لتحقيق الأمن والانماء القومي وهذه القضايا هي توطين التكنولوجيا وتطويرها وتحقيق الامن الغذائي ، وتحسين شروط التبادل، وترشيد السياسات النفطية والطاقوية، وضمان حسن استخدام الاموال العربية ، وتنظيم العلاقات من اجل دور عربي فعال في تصحيح النظام الاقتصادي العالمي ، وتصحيح نمط العلاقات الدولية ، وكيفية التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات وتكثيف الوجود العربي في المنظمات الدولية .

ولا بد من الإشارة الى اهمية التنسيق والتحرك الجماعي وفق مخطط مرن يمكّن من حسن استثمار العلاقات الضخمة والمتنامية وتحسين القوة التساومية العربية في مواجهة مختلف الاقطار والكتل والتجمعات الاقتصادية الدولية . كما لا بد من الاشارة الى ان المجلس الاقتصادي قد اختص فترة طويلة ببحث شؤون المقاطعة ومناقشة واقرار توصيات بعض مؤتمرات ضباط اتصال المكاتب الاقليمية للمقاطعة ، ومعالجة العلاقات التجارية والاقتصادية بين العدو الصهيوني والدول الاجنبية وانتساب الكيان الى السوق الاوروبية المشتركة ومعالجة الحملات والتشريعات المضادة للمقاطعة ووضع المخططات اللازمة لمقاومة النشاط الصهيوني ، والتأكيد على تنظيم علاقات الدول العربية مع الدول الاجنبية على اساس موقفها من قضية فلسطين ، واخيراً التصدي لعملية تطبيع العلاقات بين النظام المصري والكيان الصهيوني وقد بلغ عدد هذه القرارات ٦١ قراراً. والى جانب ذلك فقد اهتم المجلس بموضوع تنظيم شؤون الغرف التجارية العربية ـ الاجنبية المشتركة وسبل الاستفادة منها من اجل دعم العلاقات بما يضمن التكافؤ والتوازن في المصالح لطرفي العلاقة ، فضلاً عن دورها في مقاومة النشاط الاسرائيلي وصده في الخارج .

واخيراً وليس آخراً ، فإن المجلس الاقتصادي قد اهتم بتقويم الجانب الاقتصادي من الحوار العربي ـ الاوروبي ومشروعاته في عدد من القرارات التي اصدرها ، وعقد لهذا الغرض

اجتماعاً وزارياً ، حيث اتخذ فيه عدداً من التوصيات الكفيلة بتطوير مهام لجان العمل واللجان الوطنية وتحديد المشاريع ذات الاولوية ، والدعوة الى عقد اتفاقيات عامة في بعض النواحي التي تخدم هدف التنمية القومية ، كما اكد ان يتولى المجلس نفسه مهمة التوجيه والاشراف على الحوار في جانبيه الاقتصادي والفني وذلك بموجب قراره المتخذ في ١٠ / ٩ / ١٩٧٨ . وبالاضافة فإن المجلس تابع منذ فترة طويلة سبل تطوير التعاون العربي الافريقي ومتابعة نشاط مؤسساته وتوجيه لجانه .

لقد كان من بين اولويات الاهداف الاساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وضع اسس النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما يحقق العدالة والتوازن والتكافؤ في العلاقات بين دوله ومجموعاته ، واعادة النظر في تقسيم العمل الدولي الراهن ، فكانت الجامعة العربية من اوائل الداعين الى تجمع قوى المنتجين والمصدرين للمواد الاولية لحماية حقوقهم في وجه الاحتكارات الدولية . وكانت منظمة الاوابك باكورة الجهد العربي في هذا الميدان . كما أن مبادرة الاقطار العربية لاستعادة ملكية مواردها الطبيعية والتصحيح الجزئي لاسعار صادراتها النفطية تطبيق عملي للأسس الجديدة للنظام الجديد . والى جانب ذلك فقد سنت المجموعة العربية قواعد رائدة في علاقاتها مع شقيقاتها من العالم الثالث على اسس تضامنية وتكافلية دعت الى تطبيقها في العلاقات الدولية ، بعيداً عن السيطرة والاستغلال . وكان حجم العون المالي العربي التنموي الضخم والميسر وغير المشروط والذي مصدره موارد ناضبة غير متجددة وتقديمه من دول نامية هي بأشد الحاجة اليه لتسريع تنميتها يمثل نموذجاً فذاً في العلاقات بين دول العالم الثالث .

لقد بلغ حجم العون العربي الى الدول النامية ٣٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية وهو يعادل ٤ بالمائة من اجمالي الناتج القومي العربي بما يعني أنه يتجاوز اكثر من خمسة عشر ضعفاً لما قدمته الدول الصناعية المسؤولة تاريخياً عن تخلف الدول النامية . بالقياس الى ناتجها القومي الاجمالي .

سادساً : الجانب الاقتصادي في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

انطلقت التعديلات التي تضمنها مشروع الميثاق من التوجه الجديد لتأكيد هوية الجامعة كمنظمة ذات طابع قومي وحدوي واهداف وحدوية قومية وانسانية اهمها ، تحقيق الامن القومي العربي ، والانماء القومي الشامل المستقل من خلال مسؤولية عربية جماعية وضمن تخطيط عربي متكامل لبناء القدرة الذاتية العربية ، وأنها يجب أن تكون بنياناً تنظيمياً قومياً متماسكاً ومتكاملاً واضح المعالم في تعزيز العمل المشترك تحدد فيه الاختصاصات بوضوح بما يكفل زيادة فاعليتها في خدمة الاغراض العربية .

يعتبر الجانب الاقتصادي من مشروع الميثاق عن مضمون القرارات التي اقرتها القمة الاقتصادية العربية الاولى في عمان والتي اتخذت بدورها في ضوء مجموعة من الدراسات الجادة والاصلية حول تقويم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك طوال فترة السنوات الخمس والثلاثين الماضية وسبل تقويمه . وقد جاء هذا التعديل ليصحح الاختلال الخطير الذي يتضمنه الميثاق الحالي . حيث يطغى الجانب السياسي في بنود هذا الميثاق على الجوانب الاخرى ، ولهذا فقد تضمن المشروع :

١ ـ في ديباجته التأكيد على عدد من المبادىء الاساسية كالوحدة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الثروات والموارد العربية نحو التنمية والتحرر والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي من اجل رفاهية الانسان العربي .

٢ ـ وتضمن الفصل الأول المتعلق بالأهداف والمبادىء السير بالامة العربية نحو ما يؤدي الى تحقيق وحدتها عن طريق توثيق الروابط بين الاقطار العربية وتحقيق التكامل بينها في جميع المجالات في اطار المصلحة المشتركة وتعزيز سيادة الاقطار العربية على ثرواتها واستثمار مواردها وتوجيه طاقاتها البشرية ضمن تخطيط عربي متكامل بغية بناء القدرة الذاتية العربية وتحقيق التنمية العربية الشاملة وحماية البيئة في الوطن العربي كما اكد مشروع الميثاق اهمية تعزيز العمل العربي المشترك ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين المنظمات والمجالس العربية وفق الخطط التي يقرها مجلس الجامعة المختص . ويلاحظ ان المشروع قد أكد في اكثر من موقع ضمان سلامة الانسان في الوطن العربي وحقوقه بأشكالها كافة ، وتمكينه من ممارسة حرياته لتحقيق مجتمع عربي يقوم على الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

٣ ـ وتحقيقاً للأهداف السابقة أكد المشروع ان على الجامعة وسائر اعضائها اعتبار الانسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وأنه العنصر الاساسي في تحقيق كل تقدم حضاري . وشجع المشروع الخطوات الوحدوية بين الدول الاعضاء باعتبارها مرحلة في سبيل تحقيق الوحدة الشاملة . وللدول الاعضاء الراغبة في تعاون أوثق وروابط اقوى ان تعقد ما تشاء لتحقيق هذه الاهداف .

٤ ـ كما اعتبر الميثاق في مادته الثالثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي احد المجالس الرئيسية الثلاثة التي تعمل على تحقيق اهداف الجامعة، وأناط بمؤتمر القمة الذي يقع في قمة الهرم للبنيان التنظيمي باعتباره اعلى سلطة في الجامعة اقرار استراتيجية العمل العربي المشترك في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومي للامة العربية ومصلحتها المشتركة . وأناطت المادة السابعة في المؤتمر مهمة اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن اطار الجامعة واقرار تمويلها وكذلك دمج او الغاء المنظمات او المجالس الوزارية المتخصصة ، كما أن لمؤتمر القمة أن ينظر في أي مسألة تدخل في نطاق الميثاق او تتصل بمعالجة الوضع العربي او بسلطات ونشاطات الجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك

بهدف تعزيز التضامن العربي ورسم الخطط الكفيلة بتدعيم قدرات الوطن العربي في مختلف الميادين .

وتكفلت المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة بتبيان تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومهماته فنصت على أنه يعمل على ضمان تحقيق الوحدة الاقتصادية والعربية والامن الاقتصادي القومي العربي عبر تعزيز كل اشكال التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية العربية المتوازنة والشاملة ،وتأكيد سيادة كل دولة عربية على ثرواتها ومواردها واستثمارها بالاعتماد على المجهود الوطني الذاتي ومساندة الطاقات العربية وفق عدد من المبادىء التي تضمنها ميثاق العمل القومي الاقتصادي (تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وابعاده عن الخلافات الطارئة وضمان اقصى حد من الاستقرار والتطوير له والتعامل التفضيلي المتبادل لاعطاء الاولوية للعلاقات والمعاملات الاقتصادية العربية ، والتعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج العربية والمشروعات العربية المشتركة ، المواطنة الاقتصادية العربية عن طريق اتخاذ تدابير لمعاملة العمل ورأس المال العربيين بما يتساوى مع معاملة مثيلهما من اصل وطني ، العمل على تقليص الفجوة التنموية والدخلية بين الاقطار العربية وداخل كل منها ، اعتماد التخطيط القومي منهجاً للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك ، التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين الاقطار العربية كل حسب طاقته وذلك في الميادين والظروف التي يحددها ، تعزيز التنمية الاجتماعية بتوفير المطالب الاساسية للحياة من رعاية صحية وفرص للتعليم والثقافة وتأمين المسكن والضمانات الاجتماعية وغيرها من مجالات الخدمات العامة في المجال الاجتماعي) .

وبالاضافة الى تنفيذ قرارات مؤتمر القمة والمهمات التي يوكلها اليه يمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المهمات الخمس عشرة التي وردت في المادة الثانية عشرة من مشروع الميثاق .

المـــادة ١٢

بالاضافة الى تنفيذ قرارات مؤتمر القمة ، والمهمات التي يوكلها اليه والصلاحيات الاخرى المنصوص عليها في هذا الميثاق يمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة المهمات التالية :

- اعداد استراتيجية العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي المشترك وتحديد اهدافها وأولوياتها والخطط القومية المنبثقة عنها تمهيداً لاعتمادها من قبل مؤتمر القمة كما يعمل المجلس على متابعة تنفيذها .

- التنسيق التدريجي بين الخطط الانمائية للدول الاعضاء حسب ما يتفق عليه داخل المجلس بما ينسجم والمبادىء الواردة في المادة (١١) .

- وضع الخطط والبرامج العربية المشتركة المرتبطة بالاستراتيجية القومية .

- وضع السياسات ورسم الخطط الكفيلة بتنمية الطاقات البشرية والقوى العاملة في الوطن

العربي وتطويرها وتيسير انتقالها بما يتفق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على هذه الطاقات وجذب الكفايات العربية المهاجرة .

- وضع السياسات اللازمة لاكتساب وتوطين التكنولوجيا الملائمة في الوطن العربي ، وذلك بدعم القدرات القومية والقطرية في هذا المجال وتطويرها لتتمشى مع حاجات الوطن العربي .

- وضع السياسات التي يتطلبها الامن الاقتصادي والاجتماعي القومي بمختلف جوانبه .

- وضع السياسات الكفيلة بتعجيل التنمية في الاقطار الاعضاء الاقل نمواً .

- وضع السياسات الكفيلة بتعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي لتطبيق مدى المواطنة الاقتصادية والاجتماعية العربية من اجل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

- العمل على تحرير التجارة العربية والتنسيق بين هذا التحرير وبين سياسات الانماء للانتقال بالعمل العربي الاقتصادي المشترك الى مرحلة المنطقة الجمركية العربية الموحدة تمهيداً لاقامة السوق العربية المشتركة بما تتضمنه من حريات كاملة في مجال انتقال الاشخاص والاموال والسلع .

- المساهمة في تطوير النظام الاقتصادي الدولي وذلك بتنسيق المواقف العربية ازاء القضايا الاقتصادية المطروحة على المحافل الدولية والعمل على وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا العربية .

- وضع السياسات الكفيلة بتوفير فرص العمل لكل مواطن عربي بما يتناسب مع استعداداته وقدراته وما حصل عليه من علم وخبرة وان تتاح له حرية اختيار هذا العمل.

- وضع السياسات الكفيلة بتوفير فرص التعليم المجاني في الوطن العربي والعمل على محو الامية فيه واتاحة فرص الثقافة للجميع .

- وضع السياسات الكفيلة بتوفير المسكن الملائم للمواطن العربي وتوفير الرعاية الصحية الشاملة والتأمين ضد العجز والشيخوخة والبطالة والمرض .

- وضع السياسات الكفيلة بتفاعل التربية مع مختلف جوانب التنمية الشاملة واتاحة الفرص للشباب للمشاركة الايجابية بالفكر والرأي والعمل في تطوير المجتمع بما يدعم اعداده لتحمل مسؤ ولياته المستقبلية في جميع المجالات .

- وضع السياسات الكفيلة بالحفاظ على مقومات المجتمع العربي الاساسية وتطويرها .

٥ - ويلاحظ ان مشروع الميثاق قد اهتم بالجانب المؤسسي والعلاقات التنظيمية بين اجهزة الجامعة بمعالجة علاقة المنظمات العربية المتخصصة بالجامعة العربية فضلاً عن علاقة بعضها ببعض لكونها تمثل احد العناصر المهمة المؤثرة في فاعلية العمل المشترك .

أ - فعالجت المادة ١٣ موضوع المجالس الوزارية المتخصصة التي ليست لها منظمات وانما تتولى دوائر الامانة العامة للجامعة العربية امانتها الفنية .

ب - وخصص الفصل السادس من مشروع الميثاق لتنسيق العمل المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بثماني مواد . وليس الاهتمام هنا منصباً على الناحية القانونية بل الصلة الوظيفية والفاعلية الادائية . فأول ما تضمن المشروع نصوصاً واضحة ومتكاملة لتنسيق العمل المشترك في القطاعين المذكورين انطلاقاً من تأكيد ظاهرة الوظيفية والتخصص بالعمل المشترك وتأكيد حركة المنظمات في اطار مواثيقها المنشأة واهدافها الى جانب تأكيد فكرة التنظيم القومي الموحد المتكامل . وهناك الى جانب جامعة الدول العربية المنظمة الام ذات الاهداف القومية الشمولية منظمات ومجالس وزارية قطاعية متخصصة تستوجب تحركها في اطار شمول وضمن تنسيق ايجابي فعال بين نشاطاتها بعضها البعض وبينها وبين الامانة العامة للجامعة وذلك ضماناً لتحسين الاداء الجماعي العربي وحسن استغلال المال والجهد ووقف هدرهما .

وقد انطلق المشروع من ضرورة ارتباط المنظمات المتخصصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته الجهة التمثيلية المركزية الشمولية في الجامعة التي تتولى مهمة التخطيط الشامل للعمل الاقتصادي والاجتماعي في ضوء المعطيات والخطط القطاعية التي تساهم في اعداد المنظمات والمجالس المتخصصة وفق مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ . وقد تضمن الفصل السادس آلية التعامل بحيث تنطلق الاقتراحات من القواعد القطاعية لتصل بتسلسل منهجي الى قمة البناء التنظيمي في الجامعة حيث يتولى المجلس الاقتصادي رسم الاستراتيجية الشمولية التي تقرها القمة ثم تتولى المنظمات والمؤسسات القطاعية مهمة التنفيذ في حين يتولى المجلس المتابعة . وهنا لا بد من الاشارة الى ان مشروع الميثاق قد تضمن في مادته الـ ٣٦ مبدأ بالغ الاهمية يؤكد سمو الميثاق على اي نص يرد في اي وثيقة لانشاء اي منظمة خاصة ، فالعبرة باحكام الميثاق عند تعارض نصوصه مع اتفاقية انشاء المنظمات .

٦ - إن ضوابط وآليات التنسيق وميكانيكيته تكون على مستوى قطري وقومي وتستهدف في النهاية زيادة فاعلية العمل العربي المشترك ويمكن الاشارة الى آليات رئيسية هي :

أ - من خلال استراتيجية العمل المشترك ، والخطط القومية المنبثقة وفقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، والتي تحدد مهمات كل منظمة حيث يضع المجلس الاقتصادي من خلال امانته العامة الفنية الاستراتيجية ، والخطط القومية المنبثقة عنها لتكون الاطار العام للتحركات القطاعية ، التي تستطيع الاجهزة المعنية للعمل المشترك الرجوع اليه لوضع برامجها وتحقيق الاهداف الاستراتيجية . ان القرار التخطيطي هو قرار مركزي في النهاية يصدر عن جهة شمولية ، ونظراً لأن المجلس الاقتصادي هو المجلس الشمولي الذي يضم جميع الدول العربية وكونه القناة الرئيسية لمؤتمر القمة ، وانه ينعقد في اطار الجامعة العربية ويضم العديد من اجهزة العمل المشترك .

ب - مبدأ التنظيم القومي الموحد ، المتمثل في المنظمات العربية العاملة في اطار الجامعة ، يستلزم ان يكون مبنياً على تقسيم العمل العربي المتكامل عضوياً بينها ، وليس على تقسيم العمل القابل للتجزئة والرصد جنباً الى جنب ، ولهذا فلا بد من ترابط عمل المنظمات وتكاملها كضرورة

منطقية حتمية لتطوير العمل المشترك من جهة ، وزيادة اداء المنظمات من جهة اخرى ، عن طريق ترشيد الجهود وتجنب الازدواجية ولتأكيد معنى التكامل العضوي العربي ودعمه بدءاً من التعاون الجدي والمثمر بين المنظمات العربية نفسها . ان تجسيد هذا الترابط يتطلب وضوح اطار العمل المشترك ومضمونه في مختلف مراحله ، بدءاً من تحديد الاستراتيجية ، واهدافها ، واولوياتها ، وسياساتها ، ووضع الخطط المترجمة لها ، والمشاريع والبرامج التنفيذية ، وتحديد دور كل منظمة في هذا الاطار . وتتمثل نقطة الانطلاق في مشاركة جميع المنظمات في صوغ مشروع الاستراتيجية ومشروع الخطة واعتمادها من جهة وحيدة ، ثم مساهمة المنظمات في مراحل تنفيذ المشاريع حسب دورها المحدد لها .

ج - من خلال لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها ، والمنظمات العربية التي انشئت عام ١٩٧٤ لمعالجة الازدواجية من الناحية التنظيمية والتي زادت أهمية في دورها بعد قمة عمان التي صادقت على وثيقة الاستراتيجية واعتبرتها اساساً موضوعياً لعملية التنسيق بين هذه المنظمات بالنسبة لمشاريعها وبرامجها وخططها وسياساتها القطاعية . ويلاحظ أن بعض هذه الازدواجية مقنن والبعض الآخر أفرزته الممارسات . وقد تضمنت نصوص اتفاقيات انشاء المنظمات منذ عام ١٩٤٥ ما ادى الى قيام ازدواجية بينها ، او في قطاعات مختلفة ، وربما كان خلق الاساس الموضوعي الجديد لعلاج الازدواجية والتضارب في نشاط المنظمات ، حيث يجب تفسير نصوص الاتفاقيات المنشئة للمنظمات بما يكفل التنسيق بين نشاطاتها ، بالنسبة للمشروعات والسياسات التي تتضمنها الخطط الموضوعة تنفيذاً للاستراتيجية . وهذه المعالجة تستلزم استبعاد الازدواجية في الممارسة العملية والتفكير ، انطلاقاً من مبدأ التنسيق وفق قاعدة تقسيم العمل وتكامل العمل بين المنظمات ، مما يزيد من فاعلية وكفاءة ونجاعة العمل المشترك ، وتقضي اجراءات التنسيق المسبق وآلية العمل ، التي أقرها المجلس الاقتصادي (قرار رقم ٦٧٥ دورة ٢٣ بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٧) اعداد مسودة المشروع الاول للخطة المتكاملة ، في ضوء مشاريع البرامج التي تقدمها الامانة العامة للجامعة وامانات المنظمات ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بعد مناقشتها والتنسيق فيما بينها ، فضلاً عن قيام لجنة التنسيق باعداد خطة متوسطة المدى ، تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما ترفع اللجنة الى المجلس تقريراً سنوياً عن مسار الخطة القصيرة والمتوسطة المدى ، وتقويمها ومقترحات تعديلها . كما ان المجلس الاقتصادي اكد التحول التدريجي ، من قبل الامانة العامة والمنظمات العربية ، من اسلوب الموازنة التقليدية الحالية ، الى اسلوب الموازنات المبرمجة مع تطابق فترات الموازنات (سنتان) فضلاً عن تبادل مشاريع الموازنات المبرمجة لابداء الملاحظات بشأنها وعرض ملاحظاتها على المجالس المختصة .

د - النص الواضح على مبدأ اولوية الميثاق وسموه من الناحية الدستورية ، وهو امر سبقت الاشارة اليه ، حيث يؤدي الى اسقاط حجج القائلين بأن المنظمات ملتزمة بأحكام اتفاقياتها دون الميثاق بحكم انها تمثل تشريعات لاحقة ومعدلة له ، فضلاً عن انها اكثر طموحاً في اهدافها من اهدافه ، وان قوة الزامها اكبر من مثيلتها فيه ، في حال تعارض اي التزام يفرضه الميثاق على اي التزام في القبول لأحكامه .

هـ - من خلال الميزانية المبرمجة .

و - مستوى التمثيل : تفاوت المنظمات من حيث طبيعتها ومهماتها ، وشموليتها وعضويتها ، ومستوى التمثيل وشمولية المهمات وطبيعتها ، حيث ان لبعضها مجالس وزارية (١٠ منظمات) وللأخرى مجالس اقل مستوى (١٣ منظمة) . ولا يثور الجدل حين يكون المستوى التمثيلي للمجلس الاقتصادي هو أعلى من مستوى التمثيل في المنظمات الاخرى ، لكن المشكلة تزداد اهمية بالنسبة للمجالس الوزارية المتخصصة التي ليس لها منظمات ، او المنظمات التي لها مجالس وزارية ، حيث تشدد المجالس الوزارية على صلاحيتها وحدها لاتخاذ القرارات ، وعدم تقبل التوجيه والاشراف من مجالس تضم زملاء لهم ، حتى ولو كانت صلاحياتهم اكثر شمولاً ، مما يعوق صلاحيات المجلس الاقتصادي في اتخاذ قرارات تكون مقبولة لدى الهيئات الوزارية الاخرى . ان علاقة المجالس الوزارية مع بعضها تثير الكثير من الحساسيات ولا يخفف من هذه الحساسية حين يخول بعض الوزراء صلاحيات المتابعة والاشراف على شؤون مجالس وزارية اخرى ، اتساع وشمولية اختصاصات وصلاحيات بعض الوزراء بحكم طبيعة مهماتهم ، لكونهم مسؤولين عن اكثر من قطاع ، او مكلفين لتوفير الموارد المالية للوزارات الاخرى ، او انهم اختيروا لتمثيل حكوماتهم رسمياً في هذا الموقع الأعلى . ولهذا فقد طرحت مجموعة من البدائل لمعالجة الموضوع ، احدها اقتراح رفع مستوى التمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، (الذي انيطت به مهمة إعداد الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها) ، كأن تكون عضويته لرؤساء الحكومات او نواب رؤساء الوزارات ولاسيما بالنسبة للاجتماعات المهمة التي تعالج او تضع السياسات والاستراتيجيات الشمولية ، كما أن من بين الاقتراحات اعتبار جميع الوزراء القطاعيين اعضاء اصليين في المجلس الاقتصادي عند نظر قضاياهم .

ز - التنسيق القطري ، لعل احدى أهم الثغرات في انجاح التعاون العربي المشترك هو غياب او ضعف التنسيق القطري حيث لا توجد جهة مركزية قطرية واحدة تحددها المراجع الدستورية في كل قطر لتوحيد المواقف ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة يمثل وجهة القطر بالنسبة لموضوع معين في مختلف المنظمات بما يمنع من صدور وجهات نظر متفاوتة ومتباينة في مواقف الحكومات في المجالس والمنظمات العربية المختلفة ولهذا فقد اكد مجلس الجامعة مرات عديدة اهمية ايجاد جهاز مركزي واحد يتولى التنسيق على المستوى الوطني في قرار مجلس الجامعة (٣٣٨٧ تاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٧٦) .

ح - وقف انشاء اي منظمة جديدة او ادخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة الا بتوجيه من لجنة التنسيق وبقرار من المجلس المختص، كما أن للقمة وحدها صلاحية الغاء ودمج المنظمات بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويشرف المجلس الاقتصادي على حسن قيام المنظمات الحالية بمهماتها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك (ق ٣٣٩٨ بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٧٦) .

ط - وسائل الاشراف من خلال تقديم التقارير السنوية وعرض مشاريع الموازنة .

ي ـ اعتبار المنظمات كافة وكالات مختصة بقرار من المجلس .

ويتميز مشروع الميثاق بتغيرات جوهرية عن الميثاق الحالي على مستوى المبادىء والاهداف من ناحية او الوسائل الكفيلة بتحقيقها من ناحية اخرى .

١ ـ على مستوى المبادىء والاهداف

كانت منطلقات مشروع الميثاق لأول مرة قومية واضحة تجسد الهوية القومية للمنظمة من خلال الالتزام بمبادىء واهداف وحدوية واضحة . فقد أكد المشروع على هدف الامن القومي والوحدة الاقتصادية المتدرجة والتكامل الاقتصادي والتحرر وتشجيع الخطوات الوحدوية الاكثر تقدماً ، ومبدأ التكامل القومي وتقليص الفجوة التنموية والدخلية بين الاقطار العربية ومبدأ المواطنة الاقتصادية العربية والمعاملة التفضيلية المتبادلة للسلع والخدمات وعناصر الانتاج العربية والمشاريع المشتركة ذات الهوية العربية المؤكدة .

كما شدد المشروع على مبدأ تعزيز سيادة الاقطار العربية على ثرواتها ومواردها الطبيعية والمالية وتوجهها نحو تعزيز التنمية العربية الشاملة وبناء القدرة الذاتية العربية من خلال العمل العربي المشترك .

واتضح البعد الانساني والحضاري للتنمية وتغليبه على جانبها المادي ، باقرار المشروع ان الانسان العربي هو محور التنمية وهدفها ، وتأكيده بالربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين توفير المطالب الاساسية للحياة من رعاية صحية وفرص للتعليم والثقافة وتأمين المسكن والضمانات الاجتماعية مع الاعتزاز بالتراث الحضاري والانساني العربي والاسلامي والحفاظ على القيم الحضارية .

ولم يهمل المشروع البعد الدولي في العلاقات الاقتصادية لأن الوطن العربي لا يتحرك في فراغ في تشكيل ملامح مستقبلية واهمية شبكة العلاقات الخارجية وهيكل علاقات القوى في التأثير على علاقات التبعية والاعتماد المتبادل . كما أكد المشروع على وضع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي في خدمة المصالح القومية وزيادة فاعلية مساهمة العرب في تطوير النظام الاقتصادي الدولي وتنسيق المواقف العربية ازاء القضايا الدولية .

٢ ـ على مستوى الوسائل

أ ـ اعتماد مبدأ التخطيط القومي المتفاوت في بعده الزمني وهو توجه جديد ظهرت آثاره في مواقع مختلفة من المشروع ولاسيما بالتأكيد على اعداد الاستراتيجيات والخطط القومية والقطاعية وفي مختلف الميادين وبالنسبة للمساهمة الاقتصادية فقد أكد المشروع على مبدأ المعالجة الشمولية والربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

ب ـ تناسق وانسجام الهيكل التنظيمي الجديد للجامعة العربية ومؤسساتها مع فلسفة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ حيث اقر التنظيم القومي الهرمي ووحدة التنظيم الذي

يقع على رأسه مؤتمر القمة العربي (بعد تقنين وجوده واستمراريته) وقد حدد المشروع اختصاصه بحكم تحمله المسؤولية الرئيسية في حين تسلسلت بعده العلاقات للمجلسين التوأم ثم المنظمات والمجالس الوزارية محدداً ومبرزاً ادوارها واختصاصاتها وصلاحياتها بما يضمن خدمة اهداف الاستراتيجية في تنسيق وترابط موضوعي متكامل مع تأكيد اهمية ودعم الاجهزة الفنية والادارية .

ج ـ ضمان التنسيق الفعال بين مؤسسات العمل العربي المشترك بما يزيد من كفاية ادائها ووقف هدر الامكانات والجهد العربي . وبالاضافة فقد تم تحديد المسؤوليات بوضوح والتأكيد على رفع مستوى التمثيل فيها ومنحها الصلاحيات واعطاء اهمية لكفاية اجهزتها الفنية والتماسك فيا بينها . ويلاحظ ان المشروع قد نص على مبدأ تولي الجهة التخطيطية المتابعة لضمان حسن التنفيذ والاداء ومعالجة الخلل .

د ـ تجاوز قاعدة الاجماع مع السعي لوضع قواعد موحدة لجميع هيئات الجامعة والتفرقة بين القرارات الموضوعية والمسائل الاجرائية حيث يشترط توافر اغلبية ثلثي الدول الاعضاء بالنسبة للقضايا الموضوعية والاغلبية العادية بالنسبة للمسائل الاجرائية والتوصيات .

سابعاً : آثار الجهود التكاملية

ليس من اليسير عزل تأثير الجهود القومية التكاملية في نطاق الجامعة العربية ومنظماتها وهيئاتها من آثار السياسات القطرية ورصد نتائجها على مختلف المستويات والمحاور . ان المؤشرات الرقمية والتطورات الكمية والنوعية المنعكسة في حجم ونسب نمو الانتاج القومي والقطري والدخل القومي وتأثر التراكيب الهيكلية للاقتصاد العربي والاقتصاديات القطرية وتنويع الفروع الانتاجية ومصادر الدخل والتغير في الحجم النسبي للاقطار والمجموعات العربية ، داخل الوطن العربي وازاء بعضها البعض ومدى تحقيق الاستقلال الاقتصادي او تقلص التبعية ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي القومي والقطري في فروع انتاجية معينة ، انما هو حصيلة مجموعة من المتغيرات القومية والقطرية ولهذا فإنه من الصعب ان نسلخ منها ما يخص تأثير عامل اقتصادي معين بالذات . ويمكن على وجه التحديد الاشارة الى قوتين متضادتين تعمل احداهما من خلال التكامل التبعي والارتباط بالاقتصاد الدولي من جهة ، اما الاخرى فهي تمثل السياسات التي تستهدف تحقيق التكامل المتكافىء من خلال التفاعل بين اقطار الاسرة العربية .

وعلى الرغم من هذه الصعاب في التعرف الى آثار التكامل وفرزها مستقلة ، فربما كان هناك بعض المؤشرات التي تصلح دليلاً في تتبع مسيرته في قطاع التبادل التجاري او تحركات رأس المال او التحرك البشري عبر الحدود القطرية وربما كانت هذه التحركات مؤشراً جزئياً لحصيلة التطور الانتاجي والسياسات التكاملية القومية .

١ ـ التكامل المالي

لم يحظ التكامل المالي بأهمية كبيرة الا في بدء السبعينات في ظل تعاظم المدخرات النفطية العربية وذلك على الرغم من اهتمام الجامعة العربية منذ انشائها بموضوع تنقل رأس المال، فكانت اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة من اولى الاتفاقيات التي صادق عليها مجلس الجامعة (٧ / ٩ / ١٩٥٣) حيث اجازت انتقال الاموال العربية للمشاركة في مشاريع التنمية والاعمار التي تحددها كل دولة لاق القواعد التي تضعها لحماية رؤوس اموالها من التسرب الى الخارج مع اقرار حق ملية للرعايا العرب وبعض الاعفاءات والتسهيلات .

ولقد جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧ لتعالج الموضوع من منطلق فلسفة ليبرالية بالتأكيد على اطلاق حرية انتقال رؤوس الاموال ، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها . وكلف الملحق الخاص بالاتفاقية وفقاً للمراحل التي ينسبها ، وان يرفع اقتراحاته بشأنها الى حكومات الاطراف المتعاقدة لاقرارها حسب الاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

وقد تعاقبت منذ ذلك الحين قرارات المجلس الاقتصادي بانشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشاريع العربية (٣١ / ٣ / ١٩٥٣) ولانماء الاقتصاد العربي (١٢ / ١٢ / ١٩٥٣) دون أن يتاح لها الخروج الى حيز التنفيذ على الرغم من صدور اثني عشر قراراً متتالياً وذلك بسبب الاوضاع المالية التي كانت سائدة آنئذ . وقد اقترح لبنان في ٣ / ٣ / ١٩٦٠ تنمية موارد هذه المؤسسة باقتطاع ٥ بالمائة من ارباح النفط وهو الامر الذي اعترضت عليه المملكة العربية السعودية . ولم يتم التصديق على هذه الاتفاقية الا في ١٧ / ١٢ / ١٩٦٣ ولكنها لم تر النور عملياً على الرغم من دفع بعض الدول لحصصها . وظل الامر كذلك لحين انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم الذي كرّس لأول مرة فكرة التكافل القومي بالتزام دول المقدرة العربية تقديم العون لدول المواجهة وتم في اطارها اقرار الاقتراح الكويتي بانشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حيث قرر المجلس الاقتصادي في ٦ / ٥ / ١٩٦٧ اعتبار الحصص المدفوعة من الدول في رأسمال المؤسسة المذكورة محسوبة كمساهمة في رأسمال الصندوق البديل . ومنذ ذلك الحين تزايد اهتمام المجلس بموضوع تشجيع الاستثمارات العربية حيث انتدب المجلس مجموعة من خبراء التمويل العرب لدراسة مشروع اتفاقية جماعية تضع حداً ادنى من المبادىء الاساسية المتعارف عليها لمعاملة الاستثمارات العربية وانشاء هيئتين ، احداهما لحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار عن طريق التوفيق والتحكيم ، والاخرى لتأمين الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية (ق ٣٦٢ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٦٧) ، وبالفعل فقد صادق المجلس بقراره رقم ٤٩٢ على مشروع اتفاقية انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠ . وفي دورة المجلس التاسعة عشرة (٥ / ١٢ / ١٩٧٣) وضع المجلس مجموعة من المبادىء لتوفير الشروط الاساسية لتأمين انتقال رأس المال العربي واستثماره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضمنت عدم خضوعه للتأميم والمصادرة

ونزع الملكية وقيام الدول العربية بتقرير النظم والشروط والحدود التي ترى على اساسها اجراء الاستثمارات العربية وتحديد القطاعات المتاحة لها وضمان تحويل الفوائد والارباح وتبسيط معاملات السفر والاقامة وانشاء هيئة تحكيم في نطاق الجامعة للنظر في منازعات الاستثمار .

وفي عام ١٩٧٥ وافق المجلس الاقتصادي من حيث المبدأ على اتفاقية صندوق النقد العربي بالصيغة التي اعتمدها محافظو البنوك المركزية للاقطار العربية وكلف الامين العام للجامعة بدعوة اجتماع لوزراء الاقتصاد والمال العرب يعقد في الرباط لتوقيع الاتفاقية ومتابعة التصديق على الاتفاقية والدعوة لعقد اول اجتماع لمحافظي الصندوق ، ويهدف الصندوق الى مقومات التكامل النقدي وتقديم التسهيلات الائتمانية لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات وتنشيط التبادل التجاري بين الاقطار العربية . واستكمالاً لهذه الجهود في الحقل المالي قرر المجلس في دورته الثانية والعشرين (١٦ / ١٢ / ١٩٧٦) الموافقة من حيث المبدأ على فكرة انشاء السوق المالية والنقدية العربية وكلف مجلس محافظي البنوك المركزية العربية والامانة العامة وبعض الخبراء العرب باستكمال الدراسات التي أعدتها الامانة العامة والنظر في الترتيبات اللازمة لنشأة السوق .

كما قرر المجلس في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٨ تكليف الامانة العامة بوضع اسس مشروع اتفاقية عربية موحدة جديدة تحقق تشجيع انسياب رؤوس الاموال العربية داخل الوطن العربي وايجاد المناخ الملائم لذلك ليحل محل الاتفاقيات الثلاث القائمة . وقد اقر المجلس هذه الاتفاقية بدورته بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٨٠ واحالها الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان الذي صادق عليها ويشار الى ان اهم المبادىء الجديدة لهذه الاتفاقية هي تحقيق مبدأ المواطنية الاقتصادية العربية ، بالنسبة لرأس المال ومعاملته كحد ادنى معاملة رأس المال الوطني ، ومنحه الضمانات القانونية والمالية والقضائية والامتيازات والتسهيلات وايجاد علاقة متوازنة ومتكافئة بين طرفي العلاقة الاستثمارية وتهيئة المناخ النفساني والاداري والقضائي لمعاملة رأس المال العربي وانسيابه بين الاقطار العربية في اطار قانوني عربي موحد ومستقر . وقد احتل الجانب المالي اهمية خاصة في دراسات استراتيجية العمل العربي المشترك حيث اكدت وثيقة الاستراتيجية على توجيه قطاع المال على نحو يواجه احتواءه في السوق المالية الدولية ، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية في داخل الوطن العربي لاغراض التنمية ، ويعزز المقومات النقدية والتجارية وفقاً لمتطلبات العمل العربي المشترك . كما تضمن ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي الالتزام بمبدأ المواطنية الاقتصادية العربية ، ومعاملة رأس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة ، وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الانتاج العربية المساهمة في التنمية العربية .

والى جانب ذلك فقد أكد الميثاق العمل من اجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الاقطار العربية وداخل كل منها بما يكفل تحقيق الاستقرار

والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية . واخيراً فقد نص الميثاق على الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي فيما يعنيه من تكافل الدول العربية كل بقدر طاقاتها في تمويل الحاجات العربية المشتركة ولاسيما حاجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشاريع البنى الاساسية وكذلك التزام الاقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان خارجي او لاجراءات اقتصادية مضادة بسبب ممارسة حقوق السيادة الوطنية او لكوارث طبيعية وفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي .

وفي ميدان المال والنقد دعا الميثاق الى التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة باطلاق حرية المعاملات الجارية وفق احكام اتفاقية صندوق النقد العربي والتوسع التدريجي في استخدام الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق **منطقة نقدية عربية** وربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي .

كما لا بد من الاشارة الى قرار القمة العربية الحادية عشرة في عمان بتخصيص مبلغ خمسة آلاف مليون دولار لعقد التنمية الاقتصادية العربية وهو يمثل مساهمات خمسة من الاقطار العربية بهدف تقليص الفجوة التنموية والدخلية بين الدول العربية ومساعدة الاقل نمواً في تسريع تنميتها حسب اولويات توضع لهذا الغرض على ان تعطى الاولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي ، ويكون التمويل باعطاء قروض بفائدة ١ بالمائة وعلى مدى ثلاثين عاماً . وقد تعرض العقد للعديد من الانتقادات بحكم تركيزه على جانب التنمية دون التكامل وعلى تضييق نطاق الاستفادة منه لعدد من الاقطار العربية ولأن قرار توزيع العون قد انيط بمجلس وزاري مصغر يمثل الدول المانحة وحدها ، هذا فضلاً عن ضآلة المبلغ المخصص بالنسبة الى الحاجات التنموية الكبيرة ، فضلاً عن الاعباء المتزايدة نتيجة ارتفاع فاتورة النفط . ان حصيلة الجهود العربية في حقل التمويل تعكسها المعونات والقروض والاستثمارات التي قدمتها الحكومات العربية مباشرة او من خلال صناديقها ومؤسساتها الى الحكومات العربية الى جانب تدفقات اموال القطاع الخاص ونعتقد ان التدفقات الاخيرة ظلت محدودة للغاية ، وان معظم حركات رؤوس الاموال كانت حكومية وتعود لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى ويمكن القول ان مبدأ حرية انتقال المال مكن من توجهها الى البلدان التي تستطيع اجتذابها دون ان تكون بالضرورة هي البلدان الاكثر حاجة اليها . وقد ظلت العقبات الناشئة عن ضعف الثقة او انعدامها حاجزاً رئيسياً دون استفادة البلدان العربية الاقل نمواً من الاموال العربية على الرغم من التشريعات القطرية التي وفرت التسهيلات والحوافز والضمانات . وربما كان عدم وضوح الرؤية بشأن القطاعات المسموح الاستثمار فيها وعدم توافر دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المراد تمويلها كانت عاملاً عائقاً آخر ، فضلاً عن ضعف او غياب المؤسسات والقنوات والادوات المالية المتطورة التي تمثل القنوات الطبيعية لهذا التدفق ، ويتم ذلك في ظل تنافس خارجي غير متكافىء ليفرض على الجانب العربي تكاملاً مالياً مع السوق العالمية خلال الشبكات والمؤسسات المالية المتقدمة وعشرات المصارف وفروع البنوك العربية الاجنبية

المشتركة التي افلحت خلال السبعينات في اعادة تدوير الاموال النفطية من خلال التوظيف والايداع والقروض والاستثمارات العكسية لابقاء المال العربي ضمن حركة النظام النقدي الدولي وذلك كي تساهم في ازدهار الاقطار الصناعية وحل مشاكلها .

ولا بد هنا من الاشارة الى ان هذا التكامل المالي يتكرس بتكامل دولي مماثل يتم على مستوى الانتاج والتبادل بحيث حولت معه الثروة النفطية العربية الى اصول مالية تستقر في الخارج . وهكذا شهدت الاقتصاديات العربية النامية ظاهرة استثنائية غير مسبوقة هي ظاهرة الشيخوخة المبكرة والنزف المالي من خلال تصدير رأس المال ، التي تمثل عادة المرحلة الاخيرة من مراحل تطور اقتصاديات الدول الصناعية . وبالاضافة فإن اقتراح التعاون الثلاثي الذي تطرحه الاوساط الغربية بهدف فرض مهمة تقديم الاموال على الجانب العربي ، وتقديم المواد الاولية والايدي العاملة الرخيصة على جانب الدول النامية ، انما يستهدف الغاية نفسها باستئثار الدول المتقدمة بفائض القيمة الناجمة عن الاستقلال عن طريق هيمنتها على التكنولوجيا والتنظيم والتنسيق . هذا ومن المفارقات انه في الوقت الذي تتراكم فيه الفوائض المالية النفطية العربية في المؤسسات الدولية الاجنبية لتبلغ حوالى ٣٥٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨١ ، وتتعرض معه الى مخاطر الارتهان والحصار والتآكل واحتمالات التجميد ، فإن بعض الدول العربية لا يزال يلجأ للاستقراض من السوق المالية الدولية بشروط مجحفة حيث بلغ حجم هذا الاستقراض ١٦,٥ مليار دولار وهو يمثل ٤,٦ بالمائة من الاحتياطيات المتراكمة .

لقد ارتفعت هذه الديون العامة الخارجية للاقطار العربية غير النفطية من حوالى ١٥ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى حوالى ٤٥ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، اي انها زادت بنسبة ٢٠٠ بالمائة عما كانت عليه في نهاية سنة ١٩٧٥ في حين لم يرتفع ناتجها المحلي الاجمالي الا بنسبة ٧٦ بالمائة خلال الفترة نفسها . ونتيجة هذا الوضع ، ارتفع ما تتحمله هذه المجموعة من الاقطار العربية من خدمة ديونها ، في شكل اقساط وفوائد من ١,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٤ الى ٦,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٩ اي ان خدمة الديون تضاعفت اكثر من اربع مرات ، ومن المتوقع ان يتزايد تداين هذه الدول ليبلغ عام ١٩٨٥ حوالى ٧٠ بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي المتوقع ، وان تتجاوز خدمة الديون فيها ٢٣ مليار دولار ، وهو ما يعادل ٥٥ بالمائة من قيمة صادراتها المتوقعة من البضائع ، في ذلك العام .

لقد سجل العون العربي تطوراً وتنامياً ملحوظاً خلال السنوات (١٩٧٤ - ١٩٨٠) من خلال الصناديق العربية[٤] والعلاقات الثنائية ، ولكن حجمه ظل دون القدرة والامكانات المالية الحقيقية العربية ، ويشير تقرير (OECD) ان حجم الالتزامات التي تراكمت بذمة سبعة

---

(٤) بلغ مجموع رؤوس الاموال الاسمية للصناديق العربية القطرية الاربعة حوالى عشرة مليارات دولار .

اقطار عربية نتيجة الالتزام بهذا العون قد بلغ ٣٩,٤ مليار دولار خلال الفترة المذكورة ، وان الانفاق الفعلي من هذا العون بلغ ٣٠,٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها .

كما بلغت قيمة القروض التي قدمتها مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية للاقطار العربية المقترضة حوالى ٦,٦ مليار دولار خلال السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) كان اكثر من نصفها موجهاً للتنمية الاساسية (٥٣ بالمائة) ، فالصناعة (١٧ بالمائة) . هذا وقد بلغت رؤوس اموال المشاريع العربية المشتركة حتى منتصف عام ١٩٨٠ حوالى ٢٧,٣ مليار دولار مع احتمال ارتفاع هذا الرقم حسب الزيادات الاخيرة التي حصلت في الاكتتاب والزيادة المقررة مبدئياً في رؤوس اموالها .

ولا بد من الاشارة هنا الى التوجه العربي الواسع نحو مدخل المشاريع العربية المشتركة ذات الطابع التمويلي ، فقد بلغ عددها ٧٤ مشروعاً برأسمال بلغ ٥,١ مليار دولار ، اما عدد المشاريع العربية الدولية التمويلية المشتركة فقد بلغ ٨١ مشروعاً برأسمال قدره ٤,٨ مليار دولار اي بمجموع اجمالي قدره ١٥٥ مشروعاً بلغ رأسمالها ٩,٩ مليار دولار . وهكذا يبدو أن القطاع المالي يحتل مركز الصدارة بين جميع القطاعات الاخرى التي تغطيها نشاطات المشاريع العربية والعربية - الاجنبية المشتركة سواء أكان بالنسبة للعدد ام لرأس المال ، فهي تمثل ٣٤ بالمائة من مجموعها عدداً و ٣٢ بالمائة بالنسبة لرأس المال ، ويلاحظ ايضاً ان ٤٣ مشروعاً من بين المشاريع العربية المشتركة هي مشاريع ثنائية يقابلها ٢٣ مشروعاً دولياً مشتركاً ثنائياً ، بما يعنيه من ان المشاريع الجماعية هي الظاهرة الابرز في المشاريع العربية الدولية المشتركة خلافاً للوضع في المشاريع العربية المشتركة .

إن هذه الصورة تعكس الاهتمام المتنامي بالتكامل المالي العربي من جهة ، وتزايد دور المؤسسات العربية العملاقة ، من جهة اخرى ، فعلى سبيل المثال لقد بلغ رأسمال الشركة العربية للاستثمار (١١٠٩) ملايين دولار وبنك الخليج الدولي (١٠٤٠) مليون دولار والمؤسسة العربية المصرفية في البحرين مليار دولار ، وقد ساهمت هذه المؤسسات في تنظيم العديد من القروض الدولية ، وعلى سبيل المثال فإن بنك الخليج الدولي شارك في ١٢ قرضاً بلغ مجموعها ١٢ مليار دولار، ولكن التساؤل هو عن حصة الاقطار العربية من نشاطات هذه المؤسسات في تعزيز تنميتها .

٢ - التكامل البشري

تمثل ظاهرة انتقال القوى البشرية العربية داخل الوطن العربي احد اهم مظاهر التكامل الاقتصادي العربي حيث يساهم هذا الانتقال التلقائي والعفوي عبر الحدود الجغرافية العربية في نسج شبكة من المنافع المتبادلة ويشارك من خلالها العمل العربي في دعم التنمية القطرية والقومية . ويلاحظ ان هذا الموضوع يمس اربع قضايا رئيسية :

أ - الايدي العاملة العربية التي تنتقل عبر الحدود القطرية العربية والتي بلغ عددها حوالى الاربعة ملايين .

ب - هجرة الايدي العاملة العربية الى الخارج التي تسارعت في الستينات والتي بلغ تعدادها ١,٧ مليون معظمها في دول اوروبا الغربية .

ج - هجرة الكفاءات العربية التي قدرت بـ ١٥٠ الف كفاءة تبلغ خسارة الوطن العربي من جرائها احد عشر مليار دولار فضلاً عن فرص التنمية المفقودة .

د - الهجرة الاجنبية الى المنطقة العربية والتي تقدر بحوالى ١,٥ مليون شخص ، ٧٠ بالمائة منهم من الآسيويين .

ولم يعد التنقل العربي داخل المنطقة العربية ظاهرة معزولة تخص افراداً معينين في قطر معين بل انها تعتبر من اهم المظاهر الوحدوية على ارض الواقع وهي تمس خمس سكان الوطن العربي بحكم اعالة المهاجرين لذويهم في بلدانهم الاصلية وبحكم سرعة انتقالهم بحثاً عن فرص العمل ، وتراوح تقديرات حجم المدخرات والتحويلات التي تحققها الهجرة العربية الداخلية بين ٥ و ١٠ مليارات دولار . ويلاحظ ان السمات الرئيسية لهذه الهجرة هي حجمها النسبي الكبير وان غالبيتها تمثل مهارات دنيا ، وانها أثارت بحكم عشوائيتها عدداً من المشاكل على طرفي العلاقة ، (المنبع والمصب) . ولعل من المفارقات ان يتنامى الاعتماد على الهجرة الاجنبية وتتدنى نسب الزيادة في التنقل العربي مع وجود بطالة سافرة ومقنعة في الاقطار العربية كثيفة السكان وجالية عربية مغتربة شبه مدربة في المهجر وهو امر يكاد يعزى أساساً الى عجز الاطر القانونية والمؤسسية العربية القائمة ، بكل ما يستتبع ذلك من اهدار للموارد .

ويلاحظ ان بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، لم تتضمن اي نص خاص يعبر عن الاهتمام بانتقال القوى البشرية العربية ، بل كان التركيز فيها يتناول التبادل التجاري والشؤون الاقتصادية العامة مع تخصيص اشارة الى الامور الزراعية والصناعية والعملة والجمارك . وعلى الرغم من هذه الاشارة العارضة ضمن الوثائق الثلاث الى الاهتمام بالتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية فلم يرد اي نص فيها حول العمل العربي يبرز اهميته .

وفي التطبيق العملي بادرت الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي في اوائل عهدهما الى عقد اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣ ، واتفاقية اخرى بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية ١٩٥٣(٥) .

(٥) فيما عدا قرارين عابرين صدرا عن المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٣ - ١٩٥٦ يقضي الاول بدعوة الاقطار العربية لازالة عوائق الانتقال فيما بينها وتيسير الاقامة وحرية العمل للمواطنين العرب (قرار رقم ١٢) اما الثاني فيتضمن اقرار مبدأ تفضيل الخبراء العرب على الاجانب عند تساوي المؤهلات واعداد سجل بهم (قرار رقم ٦٣) .

وظل موضوع انتقال العمل مهملاً حتى عام ١٩٥٧ حين اقر مجلس الجامعة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وكانت معالجة الموضوع نابعة من فلسفة الحرية حيث تبنت الاتفاقية حرية انتقال الاشخاص وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي فضلاً عن تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي . الا ان التطبيق العملي واجه صعاباً جمة لم يستطع معها مجلس الوحدة ان يحقق فكرة البطاقة الموحدة . وفي عام ١٩٧٠ اصدر المجلس اربع اتفاقيات في مجالات العمل والتأمينات والشؤون الاجتماعية كان من بينها اتفاقية تنقل الايدي العاملة في الدول الاعضاء لمجلس الوحدة الاقتصادية التي تعمل على تعهد الاطراف بتسهيل تنقل الايدي العاملة فيما بينها وفقاً لحاجات وانظمة كل منها ، وتبسيط الاجراءات الرسمية الخاصة بذلك مع النص على التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها عمال الدول المستضيفة (صادقت عليها اربع دول فقط) وتمثل هذه الاتفاقية تراجعاً واضحاً عن اهداف اتفاقية الوحدة ومبادئها الخاصة بحرية التنقل والعمل .

ومن ناحية اخرى فقد طالب مجلس وزراء العمل العرب في بغداد ١٩٦٥ بالحد من الهجرة الاجنبية وتشجيع انتقال القوى العاملة العربية وصادق على اول اتفاقية لتنقل الايدي العاملة العربية لعام ١٩٦٧ من منطلق تنظيم الانتقال وربطه بعملية التنمية . ولم تصادق على هذه الاتفاقية الا ستة اقطار عربية من بينها قطران مستوردان فقط وقد نصت الاتفاقية على اولوية التشغيل للعمال العرب وتسهيل انتقالهم والمساواة في شروط العمل والمزايا وتيسير اجراءات الانتقال . وفي عام ١٩٧٥ اقر وزراء العمل العرب اتفاقية مماثلة (لم يصادق عليها الا خمسة اقطار فقط) أكدت فيها افضلية استخدام العمال المحليين ثم العمال العرب مع اقرار مبدأ جمع شمل الاسرة والاهتمام بالتأمينات الاجتماعية والخدمات وحق التنظيم النقابي والدعوة الى سياسة واضحة للهجرة الا ان هذه الجهود العربية المشتركة لم يكن لها الاثر الفعال في تغيير الواقع المعاش .

ومنذ السبعينات وفي ظل الطموح العربي لتحقيق التنمية السريعة وتزايد تيارات الهجرة التي تعرضت لها المنطقة العربية وتعاظم اثارها والرغبة في معالجة المشكلات المستفحلة التي اصبحت تهدد التنمية العربية المستقلة والمتوازنة ، وتمس هوية المجتمع العربي وسيادة بعض اقطاره فقد اهتم الجهاز الاقتصادي العربي في الجامعة العربية بهذا الموضوع حيث عولجت مخاطره في وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك فأكدت على « تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية » .

اما الميثاق فقد عبر فيه الملوك والرؤساء عن « ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وينبغي ان يكون هدفها ، وحرصهم على تسهيل انتقال القوى العاملة والكفاءات داخل الوطن العربي ، وضبط هجرتها الى الخارج ، واستعادة الموجود منها في الخارج الى الوطن العربي ، او تعظيم الاستفادة منها في موقعها» . وقد تضمن الميثاق العناصر التالية المتصلة بتنقل القوى العاملة :

أ ـ التعامل التفضيلي المتبادل .

ب ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية شاملاً : معاملة الوافد العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له . وتحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات والمساعدات اللازمة لتطويرها .

ج ـ الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي : تتكافل الاقطار العربية كل بقدر طاقته ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص حاجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشاريع البنى الاساسية .

د ـ تعمل الاقطار العربية على ان يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الاقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية .

ولا بد من الاشارة الى بعض المبادىء التي حازت القبول العربي في عدد من الاتفاقيات والمؤتمرات العربية والدولية .

ـ أولوية التشغيل للعمال العرب .

ـ تمتع العمال العرب واسرهم بالحقوق التي يتمتع بها العمال المواطنون في الدول المستقبلة .

ـ الاحلال التدريجي للعمالة الاجنبية بالقوى العاملة العربية .

ـ تنمية وتطوير القوى البشرية العربية كمسؤولية مشتركة .

ـ ضمان حرية الانتقال وربطها بالاحتياجات التنموية .

ـ الحفاظ على القوى العربية داخل الوطن العربي .

هذا ولا بد من الاشارة الى ان الادارة العامة للشؤون الاقتصادية وبالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة قد تقدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبادىء واسس تصلح ان تكون قاعدة لاتفاقية عربية جديدة لتيسير انتقال القوى العاملة العربية في الوطن العربي ولتستكمل بها تنظيم المحورين الآخرين الخاصين بانتقال السلع والمال (في الاتفاقيتين اللتين سبق اقرارهما من قبل القمة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي) ودعت الجامعة العربية الى ايجاد سوق عربية موحدة للعمل ، يتم من خلال التنظيم المشترك ونظم التشغيل ، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب . وانتقال العمل العربي وفق متطلبات التنمية مع اعداد برامج التدريب المهني يكفل توفير الاطارات المطلوبة ، ورفع مستويات الاداء ، كما أكدت على اهمية وضع بعض الضوابط على الاستخدام العربي للعمالة الاجنبية من حيث الكم والنوع والمصدر وتكثيف الاتصال بدول المنشأ لتوفير العناصر المطلوبة ، والزام الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الوطن العربي باستخدام نسبة معينة من العمال العرب ،

وتاكيد المحافظة على الكفاءات العربية وعودة المهاجر منها والسماح بحرية تنقلها في الوطن العربي ، تمهيداً لتكريس المبدأ نفسه بالنسبة للقوى العاملة العربية الاخرى كافة في مراحل لاحقة .

هذا ولا بد من الاشارة الى ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وافق على اقتراح الجامعة العربية بانشاء بنك للادمغة العربية المهاجرة يوفر للحكومات والمؤسسات والهيئات العربية العامة والخاصة المعلومات الكافية عن الخبراء العرب في المهجر من حيث مواقع عملهم واختصاصاتهم وخبرتهم وحالاتهم الاجتماعية وبما يمكن من الاستفادة منهم في الدراسات التنموية وتنفيذ المشاريع وادارتها وتقديم الاستشارات وان يكون ذلك تمهيداً لمد الجسور معهم بالعودة المؤقتة .

٣ ـ التكامل التجاري

على الرغم مما حوته الاتفاقيات الجماعية من تحرير العديد من سلع التبادل التجاري وخفض للرسوم الجمركية عن بعضها الآخر والالتزام بالغاء وخفض القيود غير الجمركية الا ان اثر هذه الاتفاقيات كان محدوداً جداً وهامشياً في اهميته كما تعكسه الارقام والاحصائيات ، ويكمن السبب الرئيسي لذلك في تخلف الجهاز الانتاجي وتشابك الانتاج وتنافسه وتماثله واستمرار العلاقات العضوية مع الاسواق التقليدية بحكم تركيب الصادرات والواردات العربية . فالصادرات العربية تكاد تنحصر في عدد محدود من المواد الاولية ، وفي حين تتنوع وتتعدد السلع المستوردة الاستهلاكية منها والاستثمارية . وقد ساهم في هذا الاتجاه ان التنمية القطرية كانت تتم بشكل انعزالي يعمق من التجزئة ويزيد من تنافس المشاريع والمنتجات القطرية ويعمق من تبعية الاقطار العربية وارتباطها بالسوق الدولية . وتظهر الارقام ان قيمة الصادرات العربية البينية قد بلغت ١١,٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ وهي تمثل ٥ بالمائة من مجموع قيمة الصادرات العربية الاجمالية فقط . اما الاستيرادات العربية البينية فقد بلغت قيمتها ١٠,٩ مليار دولار وتعادل ٩ بالمائة من مجموع قيمة الواردات العربية الاجمالية عام ١٩٧٨ . ويلاحظ ان هذه النسبة قد تدنت عن مثيلتها في اوائل الستينات بالنسبة للصادرات حيث كانت تبلغ ٧,٢ بالمائة . وانها لم تسجل تحسناً كبيراً بالنسبة للاستيرادات التي كانت نسبتها ٧,٣ بالمائة . وهذا التطور خلال العقدين الاخيرين قد تحقق لمصلحة تنامي حصة الدول الصناعية الغربية في التجارة العربية التي تستأثر بحوالى ٦٦ بالمائة من الصادرات العربية و ٧١ بالمائة من الاستيرادات العربية لعام ١٩٨٠ .

اما بالنسبة للتجارة فيما بين الدول الاربع للسوق العربية المشتركة فقد سجلت قيمتها هي الاخرى زيادات متصلة من ٧٤,٠ مليون دولار عام ١٩٦٤ الى ١٧٠,٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ثم الى ٣٠٠,٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ ثم الى ٣٥٩,٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ . الا ان الاهمية النسبية لتلك التجارة بالنسبة لاجمالي التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة قد اتجهت الى الانخفاض من ٣,٥ بالمائة عام ١٩٦٤ الى ٦ بالمائة عام ١٩٧١ الى ٢,٨ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ١,٤ بالمائة عام ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من زيادة القيمة الاجمالية المطلقة للتبادل التجاري العربي فلا يمكن ان تعزى هذه الزيادة لآثار الاتفاقيات الجماعية بالضرورة ، بل ربما اسهمت بها عوامل اخرى اهمها الاتفاقيات الثنائية الاكثر تقدماً في احكامها ، والنمو الطبيعي للطلب العربي نتيجة زيادة الدخل والقوة الشرائية والنمو السكاني فضلاً عن عنصر ارتفاع الاسعار . ولا بد من الاشارة هنا الى ان تنامي العلاقات الاقتصادية العربية في حجمها المطلق يجب الاّ يحجب عنا حقيقة ضآلة وتدني اهميتها النسبية وطبيعتها الافقية والهامشية ، وان السلع المتبادلة بين الاقطار العربية قابلة للاستبدال والمنافسة . ان تركيب الصادرات العربية البينية لعام ١٩٧٨ يشير الى ان النفط والمواد الخام والمواد الكيمياوية يمثل ٧٠ بالمائة منها وان السلع الصناعية تمثل ٢٠ بالمائة بينما تمثل الاغذية والمشروبات والزيوت ١٠ بالمائة لعام ١٩٧٨ . ومن ناحية اخرى فإن تركيب الاستيرادات العربية البينية تطغى عليها السلع الصناعية (٤٤ بالمائة) فالمواد الخام والنفط والمواد الكيمياوية ٣٣ بالمائة في حين يبلغ نصيب الاغذية والمشروبات والزيوت ٢٣ بالمائة . وعند مقارنة الارقام بالصورة الاجمالية يلاحظ ان السوق العربية تستوعب حوالى ربع الصادرات العربية من السلع الصناعية ولكنها لا تستوعب الا ١٧ بالمائة من صادرات الاقطار العربية من الاغذية والمشروبات والزيوت العربية ٢ بالمائة من صادراتها من المواد الخام والنفط والمواد الكيمياوية . ومن جهة اخرى فإن الاقطار العربية لا تستورد من شقيقاتها العربية الا ٦ بالمائة من حاجتها الى الاغذية والمشروبات والزيوت ١٢ بالمائة من المواد الخام والمواد الكيمياوية ٢ بالمائة من السلع الصناعية اما البقية فإن مصدرها هو السوق الاجنبية .

لقد ادى النمط التنموي القطري والتكامل الانتاجي مع السوق الدولية من خلال توجيه التصنيع نحو الصناعات العابرة (الموجهة اساساً لاغراض التصدير والتي تعتبر ذات كثافة عالية في رأس المال والتكنولوجيا) الى زيادة التكامل التبادلي مع السوق الدولية والاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً ، ولاسيما في ظل استيراد نمط الاستهلاك الغربي ونمو الانفاق العسكري وساعد على ذلك انتشار قنوات جديدة للتجارة الدولية المتشعبة والمقفلة التي تهيمن عليها الشركات العملاقة المحتكرة . وقد انعكس ذلك في تنامي اعتماد الاقتصاديات العربية على التجارة الخارجية ودورها في الدخل القومي فقد بلغت قيمة جملة الصادرات العربية حوالى المائة مليار دولار مقابل ٨٠ مليار دولار تمثلها قيمة جملة المستوردات لعام ١٩٧٨ ويمثل النفط ٩٠ بالمائة من جملة الصادرات العربية ، وارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي لها من ٦٠ بالمائة ١٩٧٠ الى ٨٨ بالمائة عام ١٩٧٨ ، مما زاد من قابلية انكسار الاقتصاد العربي ، نتيجة زيادة الارتباط بالسوق العالمية ، واستمرار تحكم النمط القديم لتقسيم العمل فيه .

ثامناً : تقويم الجهود العربية الجماعية في الميدان الاقتصادي

إن التقويم الموضوعي للجهود العربية التعاونية والتكاملية يستلزم أن يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل المهمة :

ـ الإدراك مقدماً بأننا نتحدث عن جهد جماعي في نطاق مؤسسة للتعاون الاختياري يحرص اعضاؤها على الاحتفاظ بسيادتهم او استقلالهم وبموجب احكام الميثاق . وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تجاوز ذلك في اتفاقيات لاحقة تتضمن اهدافاً متقدمة في قطاعات معينة ، والتزاماً اوضح بقراراتها بما يمثل ذلك من قبولها ضمناً التنازل الجزئي عن السيادة ، لقاء بعض المنافع والمكاسب المتبادلة ، فإن التفسير والتبرير العملي الذي ظل مطروحاً في التطبيق هو تأكيد الدول على استقلالية القرار القطري تجاه المنظمات القومية ، وهو امر لا يتفق مع المنطق والمنطلق القومي في التقويم .

وربما كان المدخل الجديد في معالجة القضايا القومية ممثلاً في طرح الالتزام الادبي والمعنوي باهداف متقدمة من خلال ميثاق العمل القومي الاقتصادي الذي اقره الملوك والرؤساء وهو محاولة لدعم الالتزام القانوني من خلال الاتفاقيات الدستورية .

ـ إن الحكم على نجاح او فشل تجربة ما يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار الظروف التي نشأت في ظلها وحكمت مسيرتها وبالتالي فلا يمكن الحكم على تجربة الخمسينات بمعايير الثمانينات .

ـ إن التذبذب الحاد الذي شهدته المجهودات الجماعية في مدها وجزرها خلال السنوات الطويلة من عمر الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة العاملة في اطارها تعكس آثاره الظروف السياسية والعلاقات بين اعضاء النظام الاقليمي والتغير في مراكز القوى داخله والتغيرات الهيكلية التي شهدها النظام ودور الدول الاطراف المحيطة والقوى الكبرى في شؤونه ، او شؤون المنطقة وردود الفعل القومية والشعبية وهي مجموعة متشابكة من المؤشرات التي أفرزت التغيرات الجادة كالقفز من مرحلة التعاون الى هدف الوحدة ، ثم النكوص الى مرحلة التعامل فالصعود الى التكامل والعودة الى طرح فكرة العمل المشترك ومن بعدها التكافل القومي . والملاحظ ان بعض المنظمات القومية التي كانت الوحدة هي محور اتفاقيات تأسيسها اضطرت تحت ضغط بعض العوامل السلبية الى قبول تبني اتفاقيات فرعية تتراجع وتنحسر اهدافها كثيراً عن الهدف الوحدوي الرئيسي بغية التكيف مع الظروف الجديدة الطارئة .

ـ من الصعوبة الالتزام بمعيار واحد للتقويم لقياس فاعلية الجهود التكاملية في مختلف مراحل التجربة ولجميع منظماتها لفتراتها الزمنية الطويلة ، فهي تتفاوت من حيث الحداثة او درجة التكامل او شموله ، او شكله ، او الفلسفة التي ينطلق منها . ان مقياس فشل او نجاح بعض المنظمات مثلاً ليس هو نفسه بالضرورة المقياس السليم للمشاريع المشتركة . فالربح الاقتصادي العاجل ليس المعيار الافضل لمشاريع ذات منطوق يتجاوز الجانب الربحي الصرف بحكم آثارها الاجتماعية والسياسية ، كما يجب الّا يغفل التقويم الآثار غير المباشرة كخلق الاطر التنظيمية والفكرية والتأثير التوعوي والنفساني المؤثر على مسيرة العلاقات الثنائية والجماعية .

إن انشاء خط للسكك الحديد او الربط الهاتفي والكهربائي بين قطرين قد يفوق في آثاره النتائج المادية المباشرة ليشمل التكامل والتفاعل على مستويات مختلفة وقد يخلق من حوله مصالح تقاوم القرارات المزاجية السياسية .

ـ ان ضعف او عدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة يفقد التقويم موضوعيته ويغلب عليه عوامل الحدس والحكم الشخصي . كما ان عدم وجود جهة مركزية عليا تتابع كفاءة اداء المنظمات والمؤسسات من نظرة شمولية يفقد التقويم الموضوعي احد ابعاده المهمة .

ـ ان صدور هذا العدد الضخم من القرارات الخاصة بتشريع اتفاقيات او انشاء منظمات يمكن اعتباره ابتداء مؤشراً على الرغبة في تطوير العمل الجماعي المشترك والالتزام به ولكن ذلك قد لا يكون بالضرورة امراً مفروغاً منه . فكثيراً ما تصدر القرارات نتيجة الحرج السياسي ، لا القناعة الموضوعية ، ثم يتم تجميدها او عرقلة تنفيذها عند تغير الظروف . وكثيراً ما اعيد طرح مفاهيم وتفسيرات جديدة لقرارات كان الانطباع السائد هو الاجماع بشأنها لسبب وضوح مفاهيمها وفوائدها . وربما كان بروز التفاوت في مفهوم التخطيط للعمل الاقتصادي العربي المشترك احدث هذه الامثلة . فليست العبرة إذاً بمجرد صدور القرارات بل بمدى الجدية في تطبيقها وفاعلية تنفيذها وادائها للنتائج المفروض تحقيقها كمدى مساهمتها في الامن والانماء والتحرر والتكامل وفي تشجيعها تيسير التبادل السلعي والتدفق المالي والبشري للمشاركة في التنمية التكاملية والقطرية .

ـ وعلى كل حال فلا يمكن الجزم بأن الآثار المتحققة بعد تطبيق قرار معين ، ان هذه الآثار هي حصيلة ذلك القرار وحده ، وانما قد تتداخل في هذه النتيجة ظروف وعوامل متشابكة قد يكون من الصعب فرز دور كل منها ، وتحديد مساهمته المستقلة فيها . ان تعدد هذه العوامل ، يجب ألّا يكون مانعاً من الاستهداء ببعض المؤشرات التي قد تصلح دليلاً على الاستنباط العام والتقويم الشمولي .

لقد اصبح قطاع العمل العربي الاقتصادي المشترك اليوم حقيقة ملموسة في يومنا هذا تجسده شبكة واسعة من المؤسسات والصناديق والمشاريع العربية المشتركة المتشعبة المهمات والاختصاصات في مختلف الميادين التخطيطية والتنظيمية والانتاجية . ويرفد هذا القطاع تدفقات سلعية بشرية وفنية ومالية واسعة ، تساهم في نسج المنافع المتبادلة وتشارك في عمليات التنمية القطرية القومية . الا ان ذلك قد تم في الغالب بتلقائية وعفوية وبمبادرات ذاتية بعيداً عن التنظيم والتوجه المحكم ، وفي غياب ترابط عفوي وتصور انمائي شمولي متكامل . ولهذا فقد ظل اثر هذه النشاطات هامشياً بالنسبة لعملية التكامل بمعناها الحقيقي ، ومحدود الاثر بالنسبة لهدف التشابك العضوي الانتاجي بين الاقتصاديات العربية .

ويمكن القول أنه على الرغم من الجهود الجماعية الكبيرة والمتشعبة ، والفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها ، فإن ما تحقق في الميدان الاقتصادي لا يصل في افضل حالاته الى مرحلة التعاون الاقتصادي الجاد والحقيقي . فالعلاقات الاقتصادية العربية ما زالت ثانوية الاهمية افقية الاتجاه بالقياس الى مجمل العلاقات الاقتصادية مع الخارج . ولعل اخشى ما اخشاه ان تتخذ ضآلة المنجزات التكاملية ذريعة لتبرير فشل الفكرة نفسها . ويمكن القول بأنه لا يمكن القبول عن قناعة بأن هذه الحصيلة التكاملية المحدودة تتناسب مع الامكانات والطموح والارادة السياسية .

ان تواضع النتائج وبطء الخطى وتعثرها في الميدان الاقتصادي الجماعي يكاد يكون السمة المميزة الغالبة لجهود جميع مؤسسات العمل المشترك . فالتكامل الاقتصادي هو ابعد واعمق من مجرد التنقل التلقائي للسلع وعناصر الانتاج وانشاء المشاريع التمويلية المشتركة (رغم جدواها على طريق التكامل) لأنه في جوهره يعني تلاحم الاقتصاديات القطرية والمؤسسات والقوى والهياكل الانتاجية عضوياً . ولهذا فإن المعيار الحقيقي للصيغ والتجارب والمداخل التكاملية انما يكون بالتعرف الى مردودها بالنسبة لهدف تحقيق التنمية المستقلة والمتوازنة والشاملة والمشتركة وتعزيز الانماء القومي . لقد اتسمت تحركات عناصر الانتاج والسلع وانشاء المؤسسات والمشاريع بالعشوائية وفي غياب تصور عام يحقق الترابطات الافقية والجغرافية والعمودية والمتصلة بمراحل الانتاج من اجل تسريع التنمية القطرية والقومية . ولهذا فقد تصدت وثيقة الاستراتيجية لتصحيح هذه المسيرة بعد التعرف الى هذه المآخذ والسلبيات السابقة .

من المفارقات أن يضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي وان تتعرض مسيرته للازمات المتصلة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية وتدويل الحياة الاقتصادية وتسيطر على نشاطاته الشركات العملاقة الاحتكارية ، وتتضح بشكل جلي مزاياه ومنافعه المتبادلة . ومن الغريب والمقلق معاً ان يتنامى في ظل هذه الظروف الارتباط غير المتكافىء والعفوي مع الدول الصناعية المتقدمة على حساب التكامل القومي المستقل والمتكافىء .

إن هناك العديد من المبررات للعوائق ، الطارئة منها والدائمة ، الحقيقية منها والوهمية ، لتفسير الفشل في ميدان التكامل ، ابتداء من العوامل السياسية (الخارجية والداخلية) والعوامل الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والتنظيمية والادارية والاعلامية والمؤسسية ، بل حتى العوامل النفسانية باعتبارها عوامل مسؤولة جزئياً او مع بعضها عن ضعف حصيلة العمل العربي المشترك ، وحسبنا ان نشير هنا الى بعض العوائق الرئيسية للتكامل :

١ ـ التناقضات والتفاوتات الهيكلية التنموية

إن المشكلة الرئيسية في الوطن العربي هي المشكلة التنموية ، فلقد ورث الوطن العربي عن عهود الهيمنة الاجنبية اقتصاداً مشوهاً ومتخلفاً بحكم ما فرضته عليه من تقسيم جائر للعمل الدولي ترتب عليه تفاوت حظوظ الاقطار من حيث توزيع مواردها وثرواتها وتركيب هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات ومستويات نموها . وقد عمقت العلاقات غير المتكافئة في ظل النظام الاقتصادي الراهن والاعتماد المتبادل والتكامل التبعي مع السوق الدولية . وقد فرضت هذه التطورات على اقطار الوطن العربي بحكم التجزئة تعدد وتفاوت الارتباطات بالاقطار والكتل الغربية واتباع مسارات منعزلة في علاقاتها معها . وجاءت التنمية القطرية الانعزالية لتعزز هذا التوجه وتكرس الارتباط التبعي . وعلى الرغم من ان عامل التفاوت هذا يمثل عنصراً عائقاً للتكامل التلقائي فإنه يمكن أن يصبح عنصر قوة في عملية التكامل المخطط ولتعزيز الترابط وتكامل الموارد بين الاقطار العربية . ونشير بهذه المناسبة الى دور الارادة السياسية في تحقيق تجارب متكاملة لدى بعض مجموعات الدول النامية (دول الانديين مثلاً) التي لا

تربطها الروابط القومية نفسها التي تشد البلدان العربية او لم تتضح بعد تجربتها لسبب قصر الفترة الزمنية . فلقد تم اختيار مدخل التكامل من قبل الدول النامية وبينها لتحقيق التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادي ولتتجاوز مأزق صغر الحجم الاقتصادي وتوسيع السوق ، وتحسين قدرة التفاوض ، وتأمين اقتصاديات الحجم الكبير ، واقتصاديات النطاق ، والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية . وقد أفلحت فعلاً مثلاً في معالجة بعض اسباب التخلف . وحين تقترن الارادة السياسية بالتخطيط السليم لتحديد الاهداف والاولويات والوسائل والسياسات والاجراءات والمتابعة فإن النتائج ستكون اكثر سلامة وايجابية بالتأكيد .

٢ ـ سوء اختيار المداخل التكاملية

تبرز تجربة السنوات السابقة تركيز الجهد الجماعي العربي على عدد من المداخل التقليدية للتكامل التي لم تكن منسجمة والمرحلة التنموية او الظروف الموضوعية في الوطن العربي ، فاقتباس تجربة السوق الاوروبية المشتركة مثلاً واختيار مدخل تحرير التبادل التجاري لتحقيق التكامل في دول نامية تتسم قاعدتها الانتاجية بالتخلف والضيق وتشابه المنتجات يعكس عدم سلامة الاختيار . لأن التجارة الخارجية هي انعكاس للتركيب القطاعي الهيكلي . ان مشكلة البلدان العربية هي ليست مشكلة تصريف لفائضها الانتاجي ، كما هو الامر بالنسبة للدول الاوروبية المتقدمة والمتماثلة في نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها ، وانما هي مشكلة تنموية انتاجية تستلزم توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وتطويرها . وكان يجب باعتقادنا ان يتم تزاوج المدخلين التبادلي والانتاجي ، لضمان المعالجة الصحيحة لمشكلات الدول النامية . وفضلاً عن ذلك فإن اختيار الفلسفة الليبرالية والتجريبية كاداة لتحقيق التكامل قد اثبت خطأه، في الاقطار النامية لأن آلية السوق تعمل لتكريس وتعميق تخلفها وتبعيتها .

أما المدخل الثاني الذي اختارته المجموعة العربية فهو **المدخل المؤسسي** الذي حقق آثاراً ايجابية سواء بالنسبة لانشاء بيوت الخبرة العربية ممثلة بالمنظمات العربية المتخصصة او بالنسبة لانشاء المشاريع المشتركة والاتحادات النوعية ، فلقد تكفلت المنظمات المتخصصة بموجب مواثيق تأسيسها بتقديم العون والخبرة الفنية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وبلورة وترويج عدد من المشاريع القطرية والقومية كل في حقل اختصاصه ، وبتعزيز التكامل الاقتصادي الجزئي والشمولي . ويلاحظ ان اهداف معظم هذه المنظمات تعتبر اهدافاً متقدمة بالقياس الى ميثاق الجامعة ، فضلاً عن الزامية قراراتها وحرية تحركها ، وتوفير الموارد المالية والبشرية لتيسير اداء مهامها . الا ان هذه المنظمات قد فترت بعض فاعليتها بسبب العلاقات الافقية التي ربطتها بالمنظمة الام ونتيجة الازدواجية في النشاطات المتماثلة بسبب غياب الترابط والتنسيق الفعال فيها . وبالاضافة الى تقنين الازدواجية من خلال اتفاقيات انشاء المنظمات ، فإن مجالس ادارتها تتحمل جزءاً من استمرار هذه الازدواجية التي تتكرس من خلال برامجها المدرجة في ميزانياتها السنوية وهو امر يحتمل تفسيرين (اولهما) ضعف التنسيق القطري بين ممثلي الحكومات في مجالس تلك المنظمات والمجلس الاقتصادي ، و(ثانيهما) غياب المعلومات عن نشاطات المنظمات بما يسمح بتكرار وتماثل بعض نشاطاتها . ولا بد من الوقوف طويلاً عند ظاهرة تشجيع انشاء

المؤسسات خارج اطار الجامعة العربية بحجة تحريرها من التسييس وفي محاولة واضحة لاضعاف المحور القومي . والاعتذار عن توجيه الدعوة لممثل الجامعة لحضور اجتماعاتها . وربما مثل ذلك اول شرخ في جدار التنظيم القومي . كما تمثل هذا الاتجاه الانعزالي في رفض ادراج مادة في مسودة اتفاقية احدى المنظمات لايداع وثائق تصديقها لدى الجامعة العربية كغيرها من المنظمات . ومن الملفت للنظر ان بعض المنظمات القومية قد وقعت في هذا الفخ وفي ظل الاغراء الاستقلالي فتحصنت وراء اتفاقية انشائها للتمسك بسيادتها التنظيمية في مواجهة الجامعة العربية ، على الرغم من طرحها لشعارات الوحدة ، وتفاخرها بتقدمية اهدافها . وتظهر البيانات المتاحة تواضع مساهمة بعض هذه المنظمات في اجتماعات اللجان الفنية وانخفاض مستوى تمثيلها،والتخلف عن تقديم البيانات والمعلومات الى المنظمة الام بما يساعدها على اعداد المشاريع التكاملية في الوقت نفسه الذي تُنعي فيه المنظمات على الحكومات مثل هذه الممارسات . ولا بد كذلك من الاشارة الى ان معظم المؤسسات التمويلية لم تكرس إلا نسبة ضئيلة من مواردها الى المشاريع التكاملية بل ركزت جهدها في دعم التنمية القطرية .

وبالنظر الى ان المدخل التخطيطي للتكامل لم يتم اقراره الا في قمة عمان مؤخراً ، وانه لم يوضع بعد موضع التنفيذ ، بانتظار استكمال مشروع اول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، فلا يمكن اصدار الحكم بشأنه في هذه المرحلة . الا انه يجب الا تفوتنا الاشارة الى مدخل مماثل سعى مجلس الوحدة الاقتصادية الى طرحه منذ مطلع السبعينات وهو **مدخل التنسيق بين الخطط القطرية العربية** . لقد كان المنطلق في تبني هذا المدخل هو الدعوة الى التكامل الاقتصادي عبر التنمية على الرغم من ان الخطط الاقتصادية العربية نفسها تفتقد الكثير من المقومات الجوهرية فهي لا تعدو في غالبيتها ان تكون برامج تمنيات ومجرد تجميع لمشاريع متناثرة . وبالاضافة فإنها تتباين فيما بينها في المفاهيم والاساليب والفلسفة والمستويات التخطيطية والمنهجية بل حتى البعد الزمني . ويذكر ان ثمانية عشر قطراً عربياً تتبع بشكل او بآخر الاسلوب التخطيطي . ويبدو ان هذا المدخل ظل هو الآخر مجرد امنية ، مما استدعى طرح مدخل بديل ، هو **التنسيق بين المخططين** لتبادل الخبرات والتجارب والتعرف الى معالم الجهود التنموية وامكانية تلافي الآثار السلبية للازدواجية ، واحتمال تنافس المشاريع . ويلاحظ ان غالبية الخطط القطرية قد تحدثت في ديباجتها عن تنميات التكامل ولكنها انطلقت من واقع التجزئة كأمر مسلم به وحتمي ووقعت في تناقض حين دعت الى تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري وتلبية الحاجات المحلية او التصدير الى الاسواق الخارجية ، وبالتالي فإن البعد القومي الحقيقي يكاد يكون غائباً عن معظم الخطط القطرية . فليس هناك ثمة خطة قطرية واحدة تتضمن مشاريع وبرامج تكاملية يتم تنفيذها بالتعاون والتنسيق بين اقطار اخرى في آن واحد . وقد ادى اغفال هذا الجانب او غياب المعلومات عما تتضمنه الخطط القطرية الاخرى الى انشاء مشاريع متنافسة ومتكررة ومتماثلة سرعان ما تتجمع المصالح الضالعة حولها لتقاوم عملية التنسيق والتكامل ، وهكذا يمكن القول بأن العديد من الخطط لا تفتقر الى التكامل فحسب في غياب التنسيق بينها ، وانما تعمل في اتجاه مضاد له .

لقد سبق ان أشرنا الى بعض المظاهر التكاملية في الوطن العربي ممثلة بتدفقات السلع وعناصر الانتاج التي تسهم في تعزيز نسيج التكامل والتنمية العربية ، ولكن مثل هذه المنجزات لم تكن بالضرورة نتيجة جهود جماعية ، حيث ان بعضها يعود لمبادرات قطرية من جانب واحد وهو ما نطلق عليه **المدخل القطري للتكامل** . ويتخذ هذا المدخل تطبيقه من خلال عمل انفرادي او ثنائي كالغاء تأشيرات الدخول ، وتعديل قانون الجنسية ، والغاء اجازة الاقامة والعمل لابناء البلاد العربية ، واطلاق حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ، ومساواتهم بالمواطنين دون انتظار المعاملة بالمثل ، وهذه هي التجربة العراقية التي نسجت على منوالها اقطار عربية اخرى وعلى نطاق اضيق . كما نشير الى التجارب السورية والعراقية والليبية بشأن تشجيع عودة العقول العربية المهاجرة دون ان يقتصر ذلك على مواطنيها مع منحهم الجنسية المحلية . وثمة نموذج آخر يتمثل بانشاء بعض الصناديق القطرية للمساعدة في تمويل المشاريع القطرية والتكاملية بشروط ميسرة الى جانب العون الثنائي الميسر .

اما **المدخل الجهوي للتكامل** فهو يمثل احد تطبيقات التكامل الجزئي بنوعيه الجغرافي والنوعي (كاعتماد بعض الاقطار العربية في اقتصادها على انتاج سلعة او مادة معينة) في محاولة لتحقيق التكامل بين مجموعة من الاقطار العربية التي تربطها علاقات خاصة وظروف معينة وتواصل جغرافي ، او بحكم اوضاعها الخاصة او ارتباطها بعلاقات تاريخية معينة . وهنا تطرح خيارات مدى شمولية التكامل على مستوى الاقطار الاعضاء او المشاريع او البرامج . وفي اعتقادنا ان مثل هذا التكامل مرغوب فيه ما دام يصب في اطار التكامل القومي الاوسع . وانه يجب التسليم بامكانية وضرورة قيام علاقات خاصة عند توافر مقوماتها . ولقد بارك الميثاق وشجع الاقطار الراغبة في تحقيق خطوات وحدوية متقدمة . ونشير بشكل خاص الى تجربة اقطار المغرب العربي ، ومجلس التعاون الخليجي . لقد ظلت اللجنة الاستشارية للمغرب العربي ولجانها القطاعية الست عشرة تعمل بمعزل تام عن مؤسسات الجامعة العربية دون محاولة من الطرفين لخلق نوع من الصلات التشابكية او حتى التنسيقية بين نشاط المؤسسات المماثلة ، اللهم الا ما تمّ مؤخراً على الصعيد الشخصي . اما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي ، فعلى الرغم من تأكيد قادته على عمله في اطار الجامعة العربية ، ولتعزيز اهدافها ، فيلاحظ ان هناك غياباً كاملاً للتنسيق بين الاجهزة الاقتصادية للمجلس والجامعة العربية ومنظماتها . وقد يقال ان حداثة عهد المجلس بالعمل يبرر مثل هذا التأخير ، ولكن الملاحظ ان البيان الرسمي الذي صدر عن المؤتمر الاول لوزراء التخطيط لدول المجلس في اوائل هذا الشهر في البحرين لم يشر بحرف واحد الى هدف التكامل القومي او التنسيق في اطار استراتيجية العمل المشترك او نية الربط بين جهود التكامل الخليجي مع المجموعة العربية الاوسع . فقد اكتفى البيان بتأكيد الربط بين الخطة الاقليمية والخطط القطرية والتوصل الى مبادىء اساسية للتكامل بين دول المجلس عن طريق المشاريع الانتاجية المشتركة فيما بينها وتحقيق المنفعة المتبادلة عن طريق استراتيجيات التكامل . كما اوصى بوضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى تعمل في اطارها جميع الخطط وبرامج التنمية في دول المجلس آخذة في الاعتبار خصائصها الاساسية .

لقد كان من بين الانتقادات الرئيسية الموجهة للجهود التكاملية غياب التوعية بمنافع التكامل وفقدان الاهتمام الشعبي به . وكانت هناك دعوة ملحة الى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية التنمية التكاملية . وقد شهدت الفترة الاخيرة بعض الجهود التي بذلتها الجامعة العربية ومنظماتها من اجل استقطاب اهتمام المفكرين العرب وفتح حوار مع المنظمات المهنية والاتحادات الشعبية بهدف تزاوج الرأي الرسمي والرأي الشعبي وبلورة افكار واقتراحات مشتركة تثري العمل الرسمي وهذا هو **مدخل التكامل الشعبي** الذي لقي تطبيقه في مناسبات مختلفة ، ونشير بشكل خاص الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام ١٩٧٨ الذي عقد ببغداد بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب ، ومشاركة مجموعة من المنظمات والاتحادات ورجالات الفكر العرب ولمناقشة وثيقة الاستراتيجية التي قدمتها اللجنة الثلاثية في ضوء دراسات الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومناقشات لجنة العشرين . كما نشير الى تجربة المواسم الثقافية في نطاق الجامعة العربية التي عالجت مختلف القضايا المتعلقة بالمصير القومي . واخيراً فهناك تجربة مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي كان اول ملتقى للحوار بين اطراف العلاقة الاستثمارية الرسميين والشعبيين بهدف معالجة الصعاب الاستثمارية والتعرف الى التشريعات القطرية والقومية وما توفره من ضمانات وتسهيلات وحوافز ، والتعرف الى الفرص الاستثمارية المتاحة فضلاً عن هدف التعارف بين اطراف العلاقة الاستثمارية نفسها .

واخيراً نشير الى **مدخل التكافل القومي** الذي ابتدعته مؤتمرات القمة العربية في العديد من المناسبات التي تعرض فيها بعض اقطار الاسرة العربية الى مخاطر ومصاعب اقتصادية تطلبت التصدي المشترك لتحمل اعبائها من منطلق التكافل القومي ، طبقاً للقدرة المالية . وكان ابرز تطبيقاته في مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ حيث تعهدت الاقطار النفطية بتقديم العون لاقطار المجابهة لتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها بسبب حرب ١٩٦٧ . كما تجسد المدخل في العون المقدم لتسليح المقاومة ودول المواجهة واعادة تعمير ما خربته الحرب . وقد قنن هذا المبدأ رسمياً في ميثاق العمل الاقتصادي القومي وطبق عملياً في مشروع عقد التنمية العربية المشتركة ، مما يمثل تحولاً مهماً في مسيرة العمل العربي المشترك ، انطلاقاً من المسؤولية القومية المشتركة لتلبية بعض الحاجات العربية المشتركة التي تهم المجموعة العربية كلها .

٣ ـ الانماط التنموية

لقد كان لحداثة عهد تحرر الاقطار العربية من قيود الهيمنة الاجنبية اثره في استمرار ارتباطاتها الاقتصادية بالدول الاستعمارية السابقة ، فضلاً عما فرضه عليها النظام الاقتصادي الدولي من تقسيم عملي دولي جائر كرس تخلفها وتخصصها في انتاج المواد الاولية وعمق من العلاقات غير المتكافئة التي تحكمها نتيجة تبادل الخامات مقابل المصنوعات بشروط تبادل مجحفة . وكان من المتوقع ان تعزز هذه الاقطار استقلالها السياسي بالتقليص التدريجي لعلاقاتها التبعية من خلال تحقيق التنمية الذاتية المستقلة الشاملة والمتوازنة ، واستثمار علاقتها مع

شقيقاتها الاقطار العربية من اجل تعزيز تكاملها معها . وقد شهدت فترة الخمسينات اولى محاولات التصنيع العربي للبلدان العربية حديثة العهد بالاستقلال كطريق لتحقيق التحرر الاقتصادي وبهدف تصنيع المواد البديلة للواردات الاجنبية . واستمرت هذه المحاولات خلال الستينات ، وحقق البعض منها نتائج ايجابية ملموسة . الا ان فترة السبعينات شهدت نمطاً تصنيعياً تصديرياً تميز بالكثافة التكنولوجية والمالية العالية والاعتماد الكلي والمفرط على السوق الخارجية لتصريف المنتجات التي اصبحت تتحكم في التسويق وفي تصدير التكنولوجيا معاً . وهذه الصناعات تمثل صناعات عابرة وتمثل حلقاتها سلسلة صناعية وتكنولوجية تبدأ وتنتهي في الدول الصناعية المتقدمة ولا تمثل الصناعات القائمة في الوطن العربي الا بعض هذه الحلقات التي تظل تخضع للمركز الصناعي المتقدم . وكان ان اسهم نمط التصنيع الجديد في تعميق التبعية والتجزئة القطرية والارتباط بالسوق العالمية والشركات المتعددة الجنسيات . وقد تعمق هذا التكامل الانتاجي الدولي التبعي بتبعية على مستوى التبادل بحكم هيمنة القنوات التجارية الدولية المتشعبة والمقفلة . وتبدو خطورة التكامل الدولي من خلال التبادل بالنسبة للاقطار العربية التي تعتمد بشكل رئيسي ومتزايد على التجارة الخارجية لتبلغ نسبتها ٨٨ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي ظل تركز سلعي وجغرافي مكثف لمصلحة الدول الصناعية ، وهكذا تبدو ضآلة وهامشية اهمية التكامل العربي على المستوى التجاري من حيث الحجم والنسبة والمكونات ، كما سبق بحثه .

اما الوجه الثالث للتكامل الدولي فيتم من خلال المحور المالي والبشري حيث تشهد المنطقة العربية ثقلاً معاكساً لرأس المال والكفاءات العربية لمصلحة الدول الصناعية . وقد استطاعت السوق الدولية الاحتفاظ من خلال شبكة مؤسساتها المالية والمصرفية بالمدخرات العربية الفائضة واستثمارها لدعم موازين مدفوعاتها وزيادة انتاجها وفرص العمل فيها ، وتحقيق ازدهارها . وعلى الرغم من تعرض هذه الاموال العربية المغتربة لمخاطر الارتهان والتآكل والقيود واحتمالات التجميد ، وتأكيد المجلس الاقتصادي في العديد من قراراته بأن الضمانات الحقيقية لها هي في عودتها الى المنطقة العربية للمساهمة في تمويل المشاريع الانمائية وتعزيز التطوير الاقتصادي ، وعلى الرغم من التشريعات القطرية والقومية التي وفرت للاموال العربية حوافز وضمانات وتسهيلات كبيرة فإن حجم المبالغ المستثمرة منها داخل الوطن العربي لا يزال ضئيلاً بالقياس الى الحاجات والامكانات والطاقة الاستيعابية الضخمة والاربحية الاقتصادية العالية . وقد سبقت الاشارة الى حجم العون العربي المقدم والمديونية الخارجية العربية المتزايدة ولاسيما التي كان مصدرها الاسواق المالية الدولية بالشروط الاعتيادية المجحفة . ولا بد من الاشارة هنا الى ان الجانب العربي الذي احتفظ بمدخراته في الاسواق والمؤسسات الدولية اصبح شريكاً مالياً يهمه استقرار العملات والاسواق الدولية المذكورة ، مما حد من حريته في التصرف . وبالاضافة فقد ساهمت الدول العربية ذات الفائض نفسها من خلال انشائها عشرات المؤسسات المالية والمصارف العربية الاجنبية المشتركة في عملية اعادة تدوير اموالها وابقائها ضمن حركة النظام النقدي الدولي وضآلة استخدامها في تعزيز التنمية العربية .

٤ ـ ضعف الارادة السياسية

يتمثل دور الارادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ابتداء بالاهداف المكتوبة والمقننة التي يتضمنها الميثاق والاتفاقيات الصادرة في نطاق مجلس الجامعة العربية ، فضلاً عن القرارات والاجراءات والسياسات الاخرى الصادرة عن المجالس المختصة . لقد حمّل البعض مسؤولية ضعف الاهتمام بالتكامل وضآلة حصيلته لتواضع الاهداف الاقتصادية في الميثاق . وقد يكون لهذا الرأي بعض الوجاهة لولا ان مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي ساهما معاً في الموافقة على اتفاقيات لاحقة تتجاوز في اهدافها ما ورد في وثيقة الميثاق ، مما يدل على ان نصوص الميثاق لم تكن وحدها عقبة في تحقيق انجازات تكاملية وحدوية عند توافر الارادة السياسية . وبالاضافة فإن المصادقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بقراراتها الملزمة لم تكن وحدها ضماناً للالتزام باحكامها بل حتى بتقديم البيانات الضرورية الى جهازها الفني بسبب ضعف الارادة السياسية وتغير الظروف السائدة عند تطبيقها . ولهذا السبب فقد ارتؤي ان يعزز الالتزام القانوني بالتزام ادبي من خلال استحصال موافقة القيادات السياسية العربية على ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بحكم انهما يتضمنان مباديء والتزامات قومية تتجاوز كثيراً ما ورد في جميع الاتفاقيات السابقة ، كما جرت محاولة تضمين مشروع الميثاق الجديد هذه المباديء بغرض تقنينها . وقد أشار البعض الى قصور البناء التنظيمي للجامعة واجهزتها ، وهو تعبير عن عدم اغفال الارادة السياسية لأهمية وجود تنظيم قومي موحد وهيكل متماسك وشامل واستراتيجية عربية شمولية ومتكاملة . فالهيكل التنظيمي القائم يتنازع الاختصاصات الشمولية فيه مجلسان في حين تتقاسم معهما الصلاحيات كوكبة واسعة من المنظمات المستقلة والمتضاربة النشاطات والمتداخلة الاختصاصات بكل تأثيراتها السلبية على فاعلية العمل المشترك وتبديد طاقاته وموارده ، وتدهور مستوى كفاءته . ويشير البعض الى ان الارادة السياسية العربية قد اخفقت في تحقيق التنسيق لمعالجة مشكلة كانت هي من صنعها . فقد خلقت هذه الارادة السياسية اسباب الازدواجية بالاكثار من انشاء المنظمات ، دون ان تتضمن مواثيقها سبل الارتباط والتنسيق مع الجامعة العربية والمنظمات الاخرى . كما ساهمت الارادة السياسية مرة ثالثة بتكريس الازدواجية من خلال اقرار الاقطار العربية لبرامج او مشاريع المنظمات في موازناتها رغم كونها تمثل نشاطات مماثلة ومكررة لهيئات اخرى متخصصة . ولهذا فقد تمت الدعوة الى اعادة النظر في التركيب الهيكلي ووظائفه وعلاقات مستوياته بتحديد المسؤولية المركزية لجهة واحدة تملك حق الاشراف والتوجيه بالنسبة للمنظمات الاخرى وتملك الصلاحيات الواضحة والجهاز الفني الكفء والاستقلالية والموارد الكفيلة باجتذاب الخبرات العربية ذات المستوى الرفيع وقابلية التحرك بعيداً عن القيود الروتينية . وقد تضمن مشروع الميثاق العديد من الاصلاحات التي تتمشى مع هذا التوجه السليم .

ويمكن التعرف الى مدى اهتمام الحكومات العربية بأعمال المؤسسات والمجالس الرئيسية بالاستدلال بعدد من المؤشرات . فعلى سبيل المثال ندرج ادناه بعض المؤشرات الخاصة بالمجلس الاقتصادي :

أ ـ عدد الاقتراحات المقدمة من الحكومات الى المجلس الاقتصادي ، لم تتجاوز نسبة ما تقدمت به الحكومات من الاقتراحات الى المجلس لمناقشتها الا ١٤ بالمائة من مجموعها في حين تجاوزت مبادرات الامانة العامة ٦٥ بالمائة منها . وقد شهدت الفترة منذ السبعينات تراجعاً ملحوظاً في مبادرات الحكومات . ففي السنوات الخمس الاخيرة بلغ عدد اقتراحات الامانة ١٧٥ اقتراحاً مقابل ١٥ اقتراحاً حكومياً فقط ، مما ألقى بكامل الاعباء على الجهاز الاقتصادي في تحريك عجلة اعمال المجلس .

ب ـ نسبة التحفظات على القرارات، بلغ عدد القرارات التي جرت عليها تحفظات حكومية ١٦٢ قراراً من اصل ٩٠٤ قرارات وكان نصيب احد الاقطار العربية منها ٦٢ بالمائة وكانت اعلى نسبة في التحفظ في القطاع الزراعي ٣٨ بالمائة وادناها في القطاع التجاري ١٥ بالمائة .

ج ـ نسبة التصديق على الاتفاقيات، نتيجة تحفظ السلطات المصرية على وثائق الجامعة إثر انتقالها الى تونس نكتفي بتحليل البيانات المتاحة منذ عام ١٩٧٩ ، وتشير هذه البيانات الى خفض نسبة ايداع وثائق التصديق على الاتفاقيات التي أقرها المجلس الاقتصادي فهي لم تتجاوز ٥ بالمائة لاتفاقية تيسير التبادل التجاري (١٩٨١) و ١٥ بالمائة بالنسبة لاتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران (١٩٧٩) و ٣٠ بالمائة للاتفاقية الموحدة للاستثمار (١٩٨٠) ، و٥٠ بالمائة لاتفاقية المنظمة العربية للسياحة (١٩٧٨) و ٦٠ بالمائة لاتفاقية النقل بالعبور (١٩٧٩) . وبهذه المناسبة نشير الى ظاهرة طول الفترة الممتدة بين صدور قرارات انشاء المنظمات من المجلس المختص وتاريخ مباشرتها العمل بما تعكس من مؤشر على جدية التنفيذ . فعلى سبيل المثال لقد امتدت هذه الفترة بالنسبة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى ستة عشر عاماً وبالنسبة لاتحاد اذاعات الدول العربية الى اربعة عشر عاماً وامتدت فترة دخول اتفاقية الوحدة الاقتصادية الى حيز التنفيذ الى حوالى ثماني سنوات كما نشير الى العديد من المنظمات والمؤسسات والمشاريع المشتركة التي تقرر انشاؤها ولم تخرج الى حيز التنفيذ مثل مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية لعام ١٩٦١ .

د ـ حضور الاجتماعات ومستوى التمثيل على الرغم من أن المجلس الاقتصادي هو مجلس وزاري ، فإن مستوى التمثيل الوزاري فيه ظل محدوداً وتشير البيانات للاجتماعات الستة الاخيرة ان مستوى التمثيل راوح بين عشرة وزراء في دورتين وثلاثة عشر وزيراً في دورتين اخريين ، واربعة عشر وزيراً في دورة اخرى ، اما الدورة الاخيرة فقد قفز فيها العدد الى ثمانية عشر وزيراً . اما بقية رؤ ساء الوفود فقد كانوا في الغالب على مستوى وكلاء الوزارات او المندوبين الدائمين . وانخفض مستوى التمثيل الى مستوى مدير عام في خمس دول خلال هذه الدورات . وراوح عدد اعضاء الوفود بين شخص واحد وسبعة عشر شخصاً .

وفي مجال حضور الاجتماعات للجان الفنية راوحت نسبة حضور الدول بين ١٠ بالمائة و٨٠ بالمائة وكان متوسط النسبة ٥٠ بالمائة علماً بأن غالبية المشاركين كانوا من غير الفنيين والمختصين ولاسيما من بين موظفي السفارات .

هـ ـ تزويد البيانات والاحصاءات : بلغ متوسط الاستجابة لقرارات المجلس بتوفير البيانات ٢٠ بالمائة من مجموع الاقطار العربية .

ز ـ ارسال وجهات النظر حول المشاريع والاقتراحات : لم تتجاوز استجابة الدول لقرارات المجلس بهذا الشأن ١٦ بالمائة .

ومن الضروري ان يشار هنا الى ان ضعف الارادة السياسية ربما تكمن خلفه عوامل تتعلق بعدم وضوح الرؤية لاصحاب القرار السياسي بما يؤكد له جدوى وجدية المشاريع والاتفاقيات المطروحة (وهنا تأتي مسؤولية الخبراء والفنيين) ، فضلاً عن غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة الامد ، والمصالح العاجلة على المكاسب الآجلة . وقد استثمرت القوى المضادة لحركة التكامل والمصالح الخالصة استخدام هذه الثغرة لاثارة المخاوف والضرب على وتر السيادة القطرية وتهويل التناقض بين الانظمة السياسية والاقتصادية . وكانت البيروقراطية الادارية حليفاً طوعياً لها في هذه المهمة ، وبالاضافة الى ما اوردناه من مظاهر لضعف الارادة السياسية نشير الى مظاهر اخرى ابرزها تفضيل العلاقات الثنائية والجهوية للتنافس مع الاجهزة القومية ، وتفضيل التعامل مع المنظمات الدولية على حساب المنظمات القومية ، وتشجيع المحاور المنافسة للمحور القومي سواء أكانت على نطاق اوسع ام اضيق .

٥ ـ المشكلة القيادية والمؤسسية

لقد ساهم التساهل في اختيار القيادات الرئيسية لبعض مؤسسات العمل المشترك نتيجة الضغوط والتنازلات والمجاملات السياسية الى اضعاف المؤسسات واخفاق بعضها مما فشل في بلورة نماذج مؤسسية رائدة للعمل المشترك . وقد ادى ذلك الى ضعف الثقة في هذه المؤسسات واستغلال فشلها ذريعة للتخلي عن التجارب الوحدوية وفضلاً عن ذلك فقد كان ضعف الرقابة والمتابعة والمحاسبة من بين عوامل استمرار التهاون في تحقيق اهداف هذه المؤسسات .

اما القيادات الكفوءة فإنها لا تفلت دائماً من قبضة التحكم في مسار فاعلياتها ووأد مبادراتها وحركة حريتها واستقلالها حيث تتم محاصرتها عن طريق خفض ميزانياتها وسلب صلاحياتها ، وتحجيم نشاطها . هذا فضلاً عن ضعف القدرة لدى معظم المنظمات لجذب العناصر الكفوءة في وجه منافسة قوية من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ، بالاضافة الى تردد الحكومات في ترشيح العناصر المناسبة للعمل فيها . وربما كان من اخطر نتائج هذه الظواهر المساهمة في افراغ المؤسسات والمنظمات القومية من محتواها وجوهرها والاكتفاء بوجودها مظهراً وطقوساً .

٦ ـ اسلـوب العمـل

سبق لنا الاشارة في مواقع متعددة الى غياب النظرة الشمولية والمتكاملة للعمل العربي المشترك وعدم تحقيق الترابط بين نشاطاته ومؤسساته وتحديد اولويات الاهداف والوسائل والآليات ، مما كان له اثره في بعثرة وتشتت الجهود واضعاف التكامل . ان اهمية المنهج التخطيطي واضحة في تحديد الاهداف الرئيسية والاولويات الانمائية وتحقيق الترابط القطاعي والتشابك بين

البرامج والانشطة والمشاريع وتحديد مستلزمات الانتاج ومواقعه والتوزيع الجغرافي للمشاريع . وفي ضوء محدودية الموارد بالقياس الى ضخامة الحاجات وخلال بعد زمني محدد يبدو اختيار المدخل التخطيطي امراً لا مناص منه لتحديد الاولويات والآليات التي تكفل التوزيع والاستثمار الافضل لها . ولهذه الاسباب فقد تبنت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك هذا المدخل للتكامل بالنسبة لقطاع العمل العربي المشترك ولاعطاء البعد القومي للخطط القطرية .

٧ ـ ضعف المشاركة الشعبية

إن محدودية المشاركة الشعبية وضعف توعيتها باهداف التنمية وابعادها احياناً عن المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية رغم مطالبتها بالالتزام باعبائها وتضحياتها كان من بين العوامل الرئيسية في اضعاف مسيرة التكامل وفقدان الضغط الشعبي للتأثير على اصحاب القرار السياسي بجدوى الالتزام به . وربما كان من بين صيغ المشاركة التي اتبعتها الجامعة العربية اشراك المفكرين العرب والاتحادات والمنظمات الشعبية والفنية في صوغ وثائق الاستراتيجية ومناقشة المواضيع الحيوية التي تهم المواطن العربي بحكم تأثيرها عليه .

تاسعاً : التحديات المستقبلية للجامعة

تشهد المنطقة العربية تحولات ومخاطر مهمة تهدد امنها ووجودها . ومنذ السبعينات افرزت فترة الازدهار النفطي تحديات جديدة عمقت من آثار التحديات التقليدية المتمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة . فقد ادى الطموح السريع لتحقيق نمو وتطور قياسي في فترة زمنية قصيرة ، واللهاث وراء مظاهر التحديث الغربي واقتباس انماط تصنيعية غير ملائمة ، وغياب التنسيق العربي الفعال ، الى اختلالات هيكلية خطيرة ، وتنامي الاعتماد العربي على العالم الخارجي ، في مختلف الميادين الى حد يهدد بالتبعية المطلقة وازدياد هامشية العلاقات العربية ، واتساع التباين الهيكلي بين الاقتصاديات العربية ، وتعميق التفاوت التنموي والدخلي قطرياً وقومياً . وتنعكس صورة الاختلال الهيكلي في هيمنة قطاع النشاط الاستخراجي (٥٢ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي لعام ١٩٨٠) والخدمات (٢٨ بالمائة) على حساب قطاعي الزراعة (٦,٥ بالمائة) والصناعة (٥,٩ بالمائة) اللذين شهدا تراجعاً مستمراً ملحوظاً . فعلى الرغم من ان المنطقة العربية تعتبر اكثر المناطق في العالم عجزاً عن اطعام نفسها ، وتوفير غذائها واكثرها اعتماداً على الخارج ، واسرعها انغماساً في التبعية الغذائية ، بمدلولها السياسي الخطر ، واقلها انتاجية ، فإنها استسهلت الاعتماد على السوق الخارجية الاحتكارية ، لسد الفجوة الغذائية بدلاً من الاعتماد على مواردها الذاتية الوفيرة ، التي تضمن لها تحقيق الامن الغذائي المشترك . ومن المشكوك فيه ، ان تستطيع البلدان العربية توفير ما تحتاجه من القمح مثلاً في نهاية هذا القرن حتى مع توفر الموارد المالية لشراء حاجتها منه التي تعادل ٤٠ بالمائة من كميات القمح المتوفرة في الاسواق العالمية ، في ظل ازمته العالمية المتردية . ومعنى ذلك ان الوطن العربي سيستمر في صراع مع الجوع طوال السنوات القادمة ما لم

يعزز الامن الغذائي بالعمل العربي المشترك . ولعل من المفارقات ان القطاع الزراعي العربي ، الذي يستوعب اكثر من نصف العاملين في القطاعات ، لم تخصص له الا اقل من ١٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات العربية المخططة لعقد السبعينات ، والبالغ مجموعها ٣٣٨,١ مليار دولار وأنه قد انخفضت مساهمته في الناتج الاجمالي العربي من ٨ بالمائة في اوائل السبعينات الى ٦,٥ بالمائة في اوائل الثمانينات .

لقد صاحبت هذه التحولات الهيكلية تحولات ديموغرافية وسعت من الفجوة بين الريف والحضر وزادت من الاختلالات القطاعية والمجتمعية ، وطغيان التنمية المادية على حساب التنمية البشرية ، وكانت هذه العوامل مجتمعة بالغة التأثير في عوائق المسيرة التنموية والتكاملية العربية .

لقد شهدت فترة السبعينات اتساع عنفوان استخدام العناصر الاقتصادية كالغذاء والتكنولوجيا والمال كأداة في الصراع السياسي . فلقد افرزت حرب تشرين الاول/اكتوبر تغيرات مهمة على صعيد استخدام النفط اداة للعمل السياسي في خدمة الشرعية الدولية وقد استطاعت الاقطار العربية ان تستعيد ملكية ثرواتها الطبيعية واجراء التصحيح الجزئي لاسعار صادراتها النفطية وممارسة جزء من السلطة الاقتصادية في الشؤون الدولية ايذاناً ببدء تحول في موازين القوى لمصلحة البلدان النامية وبدء التغيير العملي في النظام الاقتصادي الدولي الراهن المكرس اساساً لخدمة الدول الصناعية المتقدمة ، وان لم تفلح هي نفسها في تقديم نموذج تنموي عربي ، على اسس تقسيم عمل عربي افضل يحقق التنمية التكاملية المستقلة . الا ان الدول الصناعية المتقدمة افلحت مؤخراً في خطتها المضادة لاسترداد جزء كبير من المكاسب التي حققتها الاقطار النفطية ليس من خلال مؤسساتها المكلفة باعادة تدوير المال العربي ، بل كذلك من خلال تأجيج الصراع واستنزاف الموارد لشراء السلاح بدل تكريسها للتنمية وادارة سياسة التضخم المستمر والمدار والسياسات الحمائية والنقدية وتصدير الانماط الاستهلاكية التي شوهت سلم التفضيلات في الدول النامية . ويبدو ان الانهيار المفاجيء في اسعار النفط مؤخراً يمثل حلقة جديدة في افقاد النفط فعاليته واستعادة الدول الصناعية دورها المؤثر في اسواقه وتحكمها في تقنيات مصادر الطاقة الاخرى . وتبدو على السطح ملامح تحول قريب محتمل في العلاقات العربية الطاقوية مع العالم الصناعي كمقدمة لعصر ما بعد النفط في ظل حقيقة العجز العربي المتوقع في حقل الطاقة نتيجة سياسة الدول الصناعية في تكثيف اعتمادها على النفط العربي حتى نهاية هذا القرن على الرغم من ان النفط العربي لا يشكل اكثر من ٩ بالمائة من مخزون الطاقة في العالم ولكنه يستنزف لمواجهة نصف حاجة العالم من النفط وبما يزيد بعشرين ضعفاً عن الحاجات العربية له . لقد استيقظ الوطن العربي على حقيقة ان نصف اقطاره لا تملك مصدراً معلوماً من مصادر الطاقة . واذا استثنينا النفط والغاز فإن جميع اقطاره فقيرة الى مصادر الطاقة الاخرى فضلاً عن عجزها التقني لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وهكذا سيجد الوطن العربي نفسه في نهاية هذا القرن اكثر مناطق العالم اعتماداً على الطاقة لمواجهة متطلباته التنموية حين يصبح معظم الدول العربية المنتج للنفط دولاً مستهلكة له . ويتضح سوء الموقف العربي من ان الاحتياطات الاساسية للطاقة البديلة تحتكرها قلة من الدول الكبرى ، وانه سيزيد من تبعيته الحالية في الغذاء والتكنولوجيا وبتبعية طاقوية اخطر .

والى جانب دور النفط الاقتصادي فقد لعب دوراً رئيسياً اخطر في خلق موجات التغير الاجتماعي ، نتيجة الرغبة المحمومة في التحديث واستطابة العيش والاسترخاء في ظل وهم الرخاء وتفشي ظاهرة افتقار العمل لقيمته ، في مجتمع تسوده الطفيلية الاستهلاكية ، مما يهدد ، في غياب الحصانات ضدها ، بعملية تحلل حضاري ، وتشويه لقيم الامة ، من خلال تغريب المجتمع العربي ، ومسخ اصوله الحضارية . ويخشى ان يخلق تنامي التفاوت التنموي والدخلي والاختلالات المجتمعية حدوداً مادية جديدة تفوق في تأثيرها الحدود الجغرافية السياسية والايديولوجية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي . وتبدو على السطح بلورة نظام اجتماعي تلعب الثروة فيه دور الموجه للاحداث والمسارات . ولا بد من وقفة للمراجعة ، حكيمة وعقلانية ، ونقد ذاتي حاسم . فقد برهنت الاحداث التاريخية ان تراكم الثروات لم يكن بالضرورة ضماناً للاستقرار ، بل ربما كان تفاوت توزيعها عاملاً في انضاج الاضطرابات الاجتماعية . ونشير الى زخم التيار الجديد الذي يؤكد القيم الروحية الاسلامية كوسيلة اصلاحية واحتجاجية تعبدية في مواجهة هيمنة الاتجاه المادي .

وعلى صعيد آخر ازدادت حدة الصراع السياسي في المنطقة ، في ظل تصاعد العدوان الصهيوني بالدعم الامريكي المتواصل ، واتساع التشرذم العربي . وكان من ابرز احداث السبعينات الشرخ الكبير في جدار الامن القومي العربي الذي أحدثه انسلاخ النظام المصري عن الجبهة العربية والدفاع العربي المشترك . بتوقيعه اتفاقيتي كمب ديفيد مما خلخل التوازن الاستراتيجي ، واطلق يد العدو الصهيوني في العدوان في ظل النظام الامني الثلاثي الجديد .

وقد أثبت العدوان الاسرائيلي المتصاعد ، سقوط نظرية تقسيم العرب الى دول مواجهة ودول مساندة ، فلم يعد العدو يفرق بين قطر عربي وآخر بسبب الحجم او الثروة او الفلسفة او البعد الجغرافي ، فلقد ابتدع مفهوماً جديداً لأمنه اعتبر معه مجرد السعي لتحقيق التقدم العلمي والحضاري خطراً يهدد امنه .

وبالمقابل فإن مفهوماً جديداً يطرح اليوم للأمن العربي لتغيير مفهومه الشمولي المتكامل ، الى مفهوم جزئي مجزأ ، والدعوة الى احلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية ، فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للامن العربي ، ليخلفهما مفهوم مشبوه ، يجمع بين الامن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة ، وأمن سلام الاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة اخرى . كما تطرح الى جانب ذلك عودة النظام الاقليمي الشرق اوسطي ، الذي تهيمن عليه دول التخوم غير العربية والكيانات الاجنبية المحيطة به ، كبديل للنظام الاقليمي القومي العربي في ظل انحسار المد القومي وتعرض الشرعية القومية الى التشكيك .

وتشهد المنطقة عودة السياسة الاستعمارية التقليدية لخلق الكيانات والتجمعات الطائفية والعرقية والى جانب هذا الوجود والتوسع السرطاني الصهيوني والعنصرية وغلبة منطق التاريخ ، بما يهدد بتمزيق الوطن العربي واضعاف تماسكه الداخلي ، بهدف جره نهائياً الى النهج الاستسلامي والاستقطاب الكامل .

وصاحب هذا الاختراق الخارجي ، الواسع والخطير معاً ، للعمق والكيان العربي ، اهدار وانهاك للطاقات العربية في مواجهات اسرية وذاتية وضد مخاطر وهمية او بعيدة ، وتشرنق قطري وانكفاء محلي ، بحجة التركيز على معالجة المشاكل الداخلية . واتجهت الانظار الى خارج الوطن العربي بحثاً عن المظلة الامنية البديلة ، على الرغم من ان الامن القومي لا ينبع الا من القدرة الذاتية والتضامن والتكافل العربي لجميع اقطاره ، بحكم المصير المشترك ، وحقيقة ان كل قطر يمثل العمق الاستراتيجي للاقطار العربية الاخرى . وتصاعدت الاتهامات لتحميل الحركة القومية مسؤولية معظم المشاكل العربية ، واتهمت محاولات التكامل والوحدة بالطوباوية ، واقتناص المغانم لبعض اطرافها . وجرت محاولات متكررة لتوجيه العمل بعيداً عن محور الجامعة العربية عن طريق انشاء منظمات منعزلة او منافسة جديدة ، بحجة التحصن من ظاهرة التسييس ، والبحث عن زيادة الفاعلية خارجها ، تشكيكاً في جدواها وانجازاتها . وما لبثت الجهات التي شاركت هي نفسها في اضعاف الجامعة ان ابتعدت عنها لتزيد من عوامل ضعفها .

هذه هي بعض الملامح الرئيسية للثمانينات التي تضع الجامعة العربية امام تحديات اساسية تمس الوجود القومي ، وتهدد الشرعية القومية ، بل والهوية الحضارية العربية . فاللهاث والافتتان العربي الى حد الهوس بالتحديث والتغريب يكاد يمسخ جوهر التأصيل والتعريب ، ويعمق محاولات التيئيس الكاسحة التي تكاد تفقدنا الثقة بالذات . ونشهد اليوم في ظل هذه المتغيرات اقصى آثار الجزر السياسي في ظل المد الاقتصادي ،وانهماكنا بالهموم القطرية الصغيرة عن المهام القومية الكبيرة ، وحلول اللامبالاة والشك المتبادل محل التصميم والاعتماد المتبادل . وليست هذه خاتمة المطاف ، فالمستقبل يحمل لنا الكثير من المفاجآت الخطرة . فقد صحونا اليوم لنشهد معالم توسع وتعميق التبعية ولاسيما الطاقوية منها التي تنتظرنا لنكون ضمن اسراها بعدما حلمنا مؤقتاً بأننا أسيادها . وتكشفت ابعاد المؤامرات التي افقدتنا الكثير من فرص استخدام النفط العربي لدوره القومي والتكاملي الكامل ، حيث نشهد اليوم مطلع فترة زوال وهم القوة وبدء انحسار الفاعلية النفطية الجبارة .

لقد أدركت القمة العربية الاقتصادية طبيعة هذه التحديات والمخاطر ، وشخصت بجرأة اسبابها فأكدت ان معالجتها لا يمكن أن تتم الا من منظور قومي ومن تصور شمولي . واوضحت أن الامن القومي لا يمكن ان يتحقق الا بوجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية التكاملية العربية الحقيقية الشاملة والمستقلة والمتوازنة . وبالمقابل فإن المنجزات الانمائية لا تترسخ وتصان الا بالسياج الامني الواقي . وان قدرة الامن والانماء على التصدي للتحديات تتعاظم بتفاعلها افقياً وعمودياً . وان انجاز المهام القومية ومواجهة التحديات المصيرية لا يتحققان الا بتكثيف العمل التضامني المشترك ، لأن هذه المخاطر هي اكبر من ان يتصدى لها قطر عربي بمفرده او بمجموعة عربية ضيقة وحدها . وقدمت وثائق القمة الاقتصادية الاجابات العقلانية عن العديد من الاسئلة المهمة حول سبل تحقيق الامن القومي بجميع جوانبه ، ونوع التنمية المطلوبة ، والاهداف القومية واولوياتها ، والمداخل الجديدة لتحقيقها . واكدت ان الرد الحاسم على الخطر الصهيوني وافشال مخططاته الاقتصادية في النفاذ الى صلب الكيان العربي لزعزعة تماسكه وتشويه بنيته وتعميق تبعيته

هو الاسراع بتحقيق التنمية الذاتية العربية بالعقل وبالساعد العربيين ، وبالموارد العربية ، وبتحقيق التكامل العضوي الذي ينسج شبكة المصالح المتبادلة بين الاقتصاديات العربية . إن الخيار المطروح امامنا هو ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، بل بين تكامل التبعية وتكامل التكافؤ وبالتالي فإن التكامل التنموي الاقتصادي العربي الذي يعزز التنمية القطرية تفرضه الظروف الموضوعية قبل العوامل القومية في عصر التكتلات وتعاظم تدويل الحياة الاقتصادية .

ان تبني وثائق قمة عمان الاقتصاديةليس منطلقه بأن علاج القمة هو بالضرورة قمة العلاج - تمثل نقطة البدء في تصحيح المسيرة التنموية وترشيد العمل العربي المشترك واطره القانونية والادارية والمؤسسية . لهذا فإن علينا جميعاً مسؤولية العمل كل في موقع عمله من اجل الضغط والاقناع لتنفيذ مبادئها وترجمتها الى مشاريع وبرامج واقرار وتنفيذ مشروع اول خطة خمسية للعمل الاقتصادي المشترك كمرحلة اولى للانطلاق من اجل تحقيق اهدافها . ومن المؤسف ان نشهد اليوم انتشار ظاهرة تحول ومسخ رسالة العديد من الخبراء والفنيين والمفكرين العرب في اعلى مواقع المسؤولية من رسالة توعية وتبشير ، الى مهمة احباط وتبرير في ميدان العمل القومي . ان الواقع العربي الذي نعيشه اليوم تفصله مسافات واسعة عن مبادىء الاستراتيجية وميثاق العمل القومي الاقتصادي .ولهذا فلا بد من الاسراع في تعديل التشريعات والانظمة والسياسات القومية والقطرية لتتلاءم مع المضامين والمفاهيم الجديدة والتأكد من التزام جميع المؤسسات والسلطات بها في الممارسة اليومية . ان هذه المهمة هي ليست مهمة الجامعة العربية وحدها ، بل انها مسؤولية قومية مشتركة تتقاسمها معها جميع المؤسسات والمنظمات الدستورية والشعبية والشخصيات والهيئات العلمية والفكرية في الوطن العربي لان العمل المشترك هو سلاح العرب الامضى في بناء مستقبلهم ومواجهة اعدائهم .

والى جانب ذلك تبدو اهمية التعجيل بوضع اسس العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي في ضوء الدراسات التي اعدها الجهاز الاقتصادي في الجامعة العربية ، ومن منطلق توجيهات مؤتمرات القمة العربية ، بضرورة توظيف المصالح الاقتصادية لخدمة القضايا القومية . كما لا بد من ان تستكمل الجوانب الاخرى لاستراتيجية العمل العربي المشترك ، السياسية منها والعسكرية ، والعلمية والثقافية والاجتماعية . كما يجب ان يتم تطوير الهياكل المؤسسية وتأكيد مبدأ وحدة التنظيم القومي وتعزيز صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ودوره التخطيطي المركزي والشمولي فضلاً عن زيادة فاعلية لجنة التنسيق بين الامانة العامة للجامعة العربية والمنظمات والاجهزة العربية المتخصصة في اطارها . بعدما اصبحت الاستراتيجية تمثل الاطار الموضوعي الذي يتحدد من خلاله دور كل منظمة قطاعية وفق تقسيم العمل العضوي والوظيفي بين اطرافه .

هذا هو الرهان الحضاري والتحدي الحقيقي للفكر العربي وللارادة العربية ومؤسسات العمل القومي العربي المشترك والامتحان العملي لمصداقية اصحاب القرار السياسي في هذه الفرصة التاريخية التي قد لا تتكرر . ولاسيما وان بداية الثمانينات تشهد فجر العودة الى تعزيز

العمل الوحدوي من خلال التكامل الاقتصادي ، والتأكيد على المدخل الاقتصادي للوحدة فلقد ازدادت القناعات العربية بأن العلاقات الاقتصادية ربما تصلح ان تكون قاعدة افضل وارسخ لخلق التضامن من منطلق ضمان تحقيقه للمنافع والتوزيع العادل للمكاسب والتضحيات بين اطرافها . وعاد المدخل الاقتصادي للوحدة يحتل مجدداً موقعاً متميزاً في الفكر والعمل العربي ، في ظل الظروف والمتغيرات السياسية الدولية والقومية والمحلية المستجدة ، وليكون معززاً ومكملاً للمداخل الاخرى وليس بديلاً عنها . فلا يمكن تحنيط الهدف الوحدوي في القوالب والمجادلات الاقتصادية المادية الجامدة ، وفرض العزلة على هدف الوحدة، من مفهوم تنموي مادي ضيق ، يفتقد لبعده الانساني ، الذي هو الارجح والاسمى . ان مهمتنا كمفكرين وفنيين ، تتجاوز زرع الامل في النفوس ، في عهد الاحباط القومي المتردي ، والتوعية باهداف الوحدة ، وتعميق الايمان الشعبي والمؤسسي بها ، لنمارس الوحدة عملاً يومياً متصلاً ، ولنغرس الوحدة على ارض الواقع ، مشروعات ومؤسسات وسياسات ، تكاملية وترابطية عضوية ، ومساهمات بشرية فكرية وفنية ومادية ومالية عربية ، تسهم جميعاً مع الطاقات والموارد العربية المتنوعة في خلق الحقائق الوحدوية ، التي يمكن ان تصمد امام المزاجية السياسية ، وبالتالي فإن دعوتنا هي الى تحقيق تكامل المداخل من اجل تعزيز هدف التكامل ، وعلينا الاّ نترك مدخلاً تقليدياً او جديداً للتكامل دون ان نلجه بالتفكير والحوار والتصميم ، لتوسيع مداه وفاعليته ، ومن منطق المشاركة والتضامن ، لا الهيمنة والاحراج . وبعكسه فسنصحو من احلام اليقظة لنكتشف ، عاجلاً او آجلاً ، ان الحقيقة الوحدوية الواقعية الوحيدة التي تعيشها جماهير شعبنا ، على الرغم من تمسكها بتراثها وانتمائها المشترك هي وحدة اعدائها ضدها ، لاحباط وهدم وجودها الوحدوي ومقومات اهدافها الوحدوية .

تعقيب ١

فخري قدوري

أود ان أهنىء اولاً د. عبد الحسن زلزلة على ما احتواه بحثه من عرض شامل ، وتحليل جريء نابع من الحرص العميق على العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ذلك الحرص الذي يشعر به القارىء من خلال تعابيره وعبر الوقائع والشواهد التي ساقها - على سبيل المثال لا الحصر - في بحثه .

وعلى الرغم من تأييدي التام لأغلب النقاط التي وردت في البحث فإن لدي ملاحظات وآراء تتباين مع ما ذكر . ولكن هنالك عاملين سيحددان ما يتضمنه تعقيبي :

الاول ، عامل الوقت المحدود جداً لكل تعقيب ومدته عشر دقائق فقط .

والثاني ، عامل الجو العام المحيط بالعمل العربي المشترك ، ومنه العمل الاقتصادي ، الذي يحتاج في هذه المرحلة الى التركيز على طروحات اساسية والابتعاد عن الطروحات الثانوية او العارضة حرصاً على توجيه الانظار والجهود نحو المشكلات الاساسية الجدية التي قد يساهم حلها او التخفيف منها في نقل العمل العربي المشترك الى مستوى افضل .

وضمن هذين العاملين سأتناول في تعقيبي عدداً قليلاً من النقاط بصورة مكثّفة :

النقطة الاولى : ان المواثيق ذات الطابع الشمولي التي يرتكز عليها العمل الاقتصادي العربي المشترك الآن يمكن تحديدها بما يلي :

١ - ميثاق جامعة الدول العربية الذي انبثق عام ١٩٤٥ والذي انطلق منه ومن مؤسساته العمل العربي المشترك في مجالاته المتعددة .

٢ - معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي جسدت ، وبعد سنوات قليلة من صدور ميثاق جامعة الدول العربية ، اهتماماً خاصاً بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وحددت له مجلساً هو « المجلس الاقتصادي » الذي اسبغ عليه كيان ذاتي فيما بعد .

وعلى الرغم من ان الاسس التي يرتكز عليها هذا المجلس تقع ضمن مفهوم التعاون ، كما هو الحال في ميثاق جامعة الدول العربية ، الا ان المجلس المذكور ساهم مساهمة اساسية في انبثاق منظمات ذات مواثيق ترتكز على توجهات وأساليب في العمل تعتبر متقدمة جداً بالمقارنة بالمجلس نفسه .

٣ ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي اقرها المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٧ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ ، وتتمتع هذه الاتفاقية بثلاث خصائص مهمة هي : أ ـ منطلقها القومي الوحدوي ؛ ب ـ مضامين واضحة وتفصيلية للهدف النهائي الذي حددته الاتفاقية وهو الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ؛ ج ـ صيغة اتخاذ القرارات باغلبية الثلثين .

٤ ـ وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان اقرهما مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . وقد نقلت هاتان الوثيقتان العمل الاقتصادي العربي الشمولي الى مستوى متقدم وواضح من زاوية المنطلقات والاهداف والاولويات والآليات . واصبح هدف كل تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو تحقيق وحدة اقتصادية عربية ، واصبح التخطيط على المستوى القومي منهجاً ثابتاً لتحقيق الاهداف ، اضافة الى خصائص مهمة اخرى جاءت بها هاتان الوثيقتان .

إن هذه الوثائق ، بدءاً من ميثاق جامعة الدول العربية ومروراً بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ووثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي تعتبر الوثائق ذات الصفة الشمولية التي يستند اليها العمل الاقتصادي العربي المشترك في حركته الآن . ولكن العمل هذا يحتضن العديد من المنظمات والمؤسسات على اختلاف تسمياتها ، والتي تعمل في مجالات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتكوّن بمجموعها آليات هذا العمل العربي المشترك .

إن المهمة الاساسية التي يجب العمل عليها هي ترجمة الالتزامات الواردة في هذه الوثائق ووثائق المنظمات وقراراتها ترجمة فعلية وجادة على ساحة العمل الاقتصادي العربي المشترك .

النقطة الثانية : انه ما زال هناك بالفعل مجال لزيادة فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك عن طريق تنظيم الاليات العاملة فيه وعلاقاتها فيما بينها . إن لجنة التنسيق بين الجامعة العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية مؤهلة ان تلعب دوراً اساسياً في ارساء وممارسة قواعد سلوكية للتعاون والتنسيق وتكامل مجهودات تلك الآليات مما يؤدي الى تعظيم النتائج الايجابية لحصيلة العمل الاقتصادي العربي المشترك .

إن الرغبة في ايجاد صيغة تتمكن من الاشراف على المنظمات العربية ومتابعة حسن قيامها باعمالها ، يستلزم شروطاً عديدة ومهمة إذا اريد لتلك الصيغة ان تؤدي دورها بفاعلية ، وتستوعب ـ وكشرط اساسي ـ ارقى ما وصل اليه العمل العربي المشترك من اسس

وصيغ . واذا لم تتوفر مثل هذه الشروط ، وانا أشك في توفرها من الناحية العملية ، فإن نتائج سلبية جديدة وكبيرة ستظهر على ساحة العمل الاقتصادي العربي المشترك بدلاً من تعزيزه . ولا اريد ان اطيل في هذه النقطة كثيراً ولكن سأتناول فقط ما قاله الباحث عن مدى اهتمام الحكومات العربية باعمال المؤسسات والمجالس الرئيسية بالاستدلال ببعض المؤشرات كدليل على وجهة نظري ، حيث ذكر احصائية مهمة للغاية في نهاية بحثه تضمنت الحقائق التالية :

« ١ ـ على الرغم من ان المجلس الاقتصادي هو مجلس وزاري فإن مستوى التمثيل الوزاري فيه ظل محدوداً وتشير البيانات للاجتماعات الستة الاخيرة الى ان مستوى التمثيل راوح بين عشرة وزراء في دورتين وثلاثة عشر وزيراً في دورتين اخريين .

٢ ـ وفي مجال حضور الاجتماعات للجان الفنية كان متوسط النسبة ٥٠ بالمائة علماً بأن غالبية المشاركين كانوا من غير الفنيين والمتخصصين ولاسيما من بين موظفي السفارات .

٣ ـ بلغ متوسط الاستجابة لقرارات المجلس بتوفير البيانات ٢٠ بالمائة من مجموع الاقطار العربية .

٤ ـ لم تتجاوز استجابة المجلس لقراراته حول ارسال وجهات النظر حول المشاريع والاقتراحات ١٦ بالمائة » .

كيف يمكن تصور اعطاء صلاحية الاشراف على المنظمات ومتابعة حسن سير اعمالها من مهام وما يتطلبه كل ذلك من امكانات واستعدادات . أقول كيف ستكون حالة الاشراف والمتابعة ان كانت المؤشرات لمجلس الاشراف نفسه على الحالة التي ترونها ؟!

النقطة الثالثة : ان ما ينص عليه بعض الوثائق الاقتصادية هو حرية انتقال الاشخاص وحرية انتقال السلع وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية مزاولة النشاط الاقتصادي وغيرها من الحريات من الضروري ان يؤخذ لا على اساس التشبه المقصود ببعض التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم او تطبيق مذهب اقتصادي معين دون غيره ، وانما يجب ان يؤخذ على اساس ان تلك الحريات هي الصفة الاساسية والطبيعية للهدف النهائي وهو الوحدة العربية التي ثبتتها وثائق عديدة واساسية في العمل العربي المشترك . وان عدم وجود هذه الحريات معناه وجود التجزئة التي اعتبرت جميع الوثائق الرسمية العربية الاساسية ان الرد عليها هو الوحدة التي من معانيها ومضامينها حرية انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال وغيرها من الحريات .

النقطة الرابعة : لا أجد مبرراً لاتهام اي مدخل من مداخل العمل الاقتصادي العربي المشترك وحده ، سواء المدخل التجاري او المالي ، او الانتاجي . . . الخ ، انه فاشل او انه جاء تقليداً لمداخل مشابهة في تكتلات اقليمية اقتصادية اخرى ، ذلك لأن هناك حقيقتين :

الاولى : ان اي مدخل من هذه المداخل لم يكن القصد منه ان يؤلف بحد ذاته الاجابة الشاملة او الحل الشامل للقضية الاقتصادية العربية بجميع جوانبها ، وإنما كان اي

مدخل من هذه المداخل يؤلف احد الحلول التي لا بد من ان تلتقي نتائجه مع نتائج الحلول والصيغ والمداخل الاخرى لتؤلف الحل الشامل للقضية الاقتصادية العربية .

ومن هنا لم تكن السوق العربية المشتركة قد اريد بها ان تكون الحل الشامل او الاجابة الشاملة للقضية الاقتصادية العربية . فالسوق العربية المشتركة التي تضم في الوقت الحاضر سبعة اقطار ، وليس اربعة ـ كما ذكر في دراسة د. زلزلة ـ تمثل قراراً اساسياً ومهماً ولكنه يبقى يمثل جانباً من جوانب حركة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، ومن هنا يصار الفهم الى ما تؤلفه السوق العربية المشتركة من منطقة تجارة حرة تكملها المضامين والاهداف الاخرى الواردة صراحة في تلك الاتفاقية من اقامة المنطقة الجمركية الموحدة والادارة الجمركية الواحدة ، وغيرهما .

الثانية : ان المداخل والصيغ والخطوات التي يلتجيء اليها العمل الاقتصادي العربي المشترك على الرغم من ترابطها واهمية التنسيق والتكامل بين نتائجها الا انها ـ اي المداخل والصيغ والخطوات ـ ليست على درجة متساوية من حيث الاهمية السياسية للاطراف المتعاقدة . لهذا يلاحظ تسارع في مدخل من المداخل وبطء في مدخل آخر في مرحلة ما نتيجة التفاوت في حساسية تلك المداخل وبالتالي التفاوت في درجات المقبول على الصعد العربية الرسمية .

النقطة الخامسة : اذا جاز لنا أن نفرق بين قناتين من العمل العربي المشترك : القناة السياسية والقناة الاقتصادية ، فإن هذه الاخيرة ـ وباستعراض تطوراتها خلال العقود الثلاثة الماضية ـ قد خطت وبصورة ثابتة خطوات الى الامام ، فلم يتوقف العمل الاقتصادي العربي المشترك ولم يتراجع ، بل كان دائماً في مسيرة الى الامام واستطاع ان يراكم صرحاً بارزاً في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وان كان سيره بطيئاً وحجم هذا الصرح ليس كبيراً بالقياس الى الامكانات والى الطموح والى التحديات .

اما القناة السياسية في العمل العربي المشترك ، التي لا تنفصل في تأثيرها وتأثرها ، عن القناة الاقتصادية ، فقد كانت ـ اي القناة السياسية ـ وخلال الفترة الماضية نفسها ، تتمثل بالتراجع على العموم ، ولهذا لم تساعد هذه القناة على ان يأخذ العمل الاقتصادي العربي المشترك خطوات اوسع واعمق مما تم حتى الآن .

ولهذا فإنني لا أحمل صورة التشاؤم او صورة الفشل عن العمل الاقتصادي العربي المشترك التي قد يأخذها القارىء من البحث المعروض. واذا جاز لنا ان نقول ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وهو واحد من عشرات المنظمات العربية وآليات العمل الاقتصادي العربي المشترك قد قام بانشاء السوق العربية المشتركة ، وعقد عشر اتفاقيات جماعية في الشؤون المالية والضريبية والتأمينات الاجتماعية والنقل وغيرها ، وانشاء اربع شركات عربية مشتركة بلغ مجموع رؤوس اموالها ملياراً ونصف مليار دولار امريكي تعمل في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعات الدوائية والميكانيكية والهندسية والكهربائية اضافة الى شركتين عربيتين هما قيد التأسيس ، واضافة الى ثلاثة عشر اتحاداً عربياً نوعياً متخصصاً في

مجال الانتاج المادي والخدمي ، واكمال الشبكتين العربيتين للطرق البرية والسكك الحديد للربط بين البلاد العربية من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة اخرى . وكذلك غيرهما من عشرات الانجازات التي تقف الى جانب مئات الانجازات الاخرى المقدمة من المنظمات العربية وآليات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي تكون بمجموعها معالم حية على التفاؤل في العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وتحقيقه نجاحاً مهماً بالقياس الى جميع المحددات القياسية المحيطة به .

النقطة السادسة : إن الباحث تعرّض الى العديد من الاسباب التي تعوق حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك افقياً وعمودياً ، ولكني اود ان اعلن عن اقتناعي بأن السبب الاهم ، بل السبب الرئيسي في هذه الاعاقة يعود الى عدم توفر الارادة السياسية العربية الجماعية عند مستوى يتناسب مع الامكانات والطموح وضرورة التصدي للمخاطر والتحديات بجميع انواعها ومصادرها . والامثلة التي سردها الباحث في آخر دراسته دليل حي على ذلك . اما عن ضعف اهلية بعض قيادات المنظمات العربية ، او الازدواجية في بعض اعمالها او ضعف التنسيق فيما بينها فهي امور ذات اهمية قليلة جداً لا تكاد تشكل وزناً ملحوظاً تجاه السبب الرئيسي السالف الذكر وهو الارادة السياسية . ان عدداً من الاقطار العربية يساهم في تضخيم هذه المسألة وتصويرها بأنها سبب اساسي في عرقلة تقدم العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وتلجأ هذه الاقطار الى ذلك لتخفي حقيقة الموقف الرسمي العربي الجماعي ومستواه المتأخر عن متطلبات اهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وفي معرض ما ذكره الباحث عن هدر اموال العرب ، نتيجة ما قد يحدث احياناً من ازدواجية في العمل بين المنظمات ، فعلى الرغم من الهامشية الصغيرة جداً لهذا الموضوع اقول ان هذا الهدر لا يشكل الا نسبة ضئيلة جداً جداً بالقياس الى ما يُهدر من اموال العرب في البذخ بالعواصم الاوروبية !

إن النفط مهم للعرب وهو يقع في الوقت نفسه في دائرة اهتمامات المصالح الدولية ، وان الموقع الاستراتيجي للوطن العربي مهم للعرب وهو يقع في الوقت نفسه في دائرة اهتمامات المصالح الدولية . وهناك العديد من الجوانب الاخرى مهمة للعرب وهي واقعة ايضاً في دائرة اهتمامات المصالح الدولية ، ولكن اخطر شيء على مصالح الدول الاجنبية ، هو تجسيد الانتماء القومي . . . امة واحدة ، ووطناً واحداً ، ودولة واحدة . ومنه تلقى اشد المقاومة الاجنبية لأي مسيرة او خطوة تعزز الاتجاه القومي الوحدوي سواءً على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي ، هذا اضافة الى عوامل في وطننا وامتنا يقف بعضها متفرجاً ، وبعضها سلبياً ، وبعضها متربصاً بأي مسيرة للتكامل والوحدة .

ولهذا فإن الطريق الى الوحدة المنشودة بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية ليس بالطريق السهل ابداً . ان هذا الطريق الذي يشقه الرجال المؤمنون يمثل عملية التحدي الكبرى، وعملية نضال لا تنفصل عن عملية النضال القومي لجميع ابعادها باتجاه تحقيق الوحدة العربية .

تعقيب ٢

يوسف صايغ

تنقسم ورقة د. زلزلة القيّمة جداً الى قسمين متعادلين حجماً ، اولهما مسح وعرض ما اقرته جامعة الدول العربية من تشريعات وصاغته من مؤسسات واتخذته من اجراءات ضمن مفهومها لدورها الاقتصادي ، وثانيهما تحليل وتقويم لآثار كل هذه التشريعات والمؤسسات والاجراءات او بعبارة اخرى ، تحليل وتقويم للدور الاقتصادي للجامعة . وقد رأيت ، نظراً لحجم الورقة ولمحدودية قدرتي على تفحص ومناقشة الجانب المسحي التاريخي ، ان أركز على النصف الثاني من الورقة .

وانطلاقاً - فإنني اجد صعوبة - مع هذا التحديد الذي اخترته لنفسي ، في التعليق على التحليل والتقويم الذي يجريه الباحث ، ذلك اني اتفق مع التقويم العام والتحليل الذي يقوم عليه بشكل اجمالي ، بل وفي كثير من التفاصيل ، كما أنني في تفاعل فكري مستمر مع الباحث منذ اواسط الاربعينات : تفاعل فيه اخذ وعطاء ، مما يجعل مهمة التعليق أكثر صعوبة . ولهذا فسألتف حول هذه المسألة بالتركيز في تعقيبي على القسم الاخير من الورقة المعنون : « التحديات المستقبلية للجامعة » ، متخذاً هذا القسم الذي يشكل خلاصة البحث منطلقاً للتعليق ، اي مقوماً امكان مجابهة هذه التحديات .

تقويم الماضي بمعايير الحاضر

هنا لا بد لي من الملاحظة ان تحليل مسيرة الحقب الماضية ، اي من منتصف الاربعينات حتى مطلع الثمانينات اي حتى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر حين اقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بما تتضمنه من صياغة جديدة لاطار العمل الاقتصادي العربي المشترك : بمفاهيمه ، ومنطلقاته ، واهدافه ، واولوياته ، من قطاعية وبرامجية ، وبآلياته من مؤسسية وتخطيطية ، وبتقدير حاجاته التمويلية . ان هذا التحليل او التقويم الذي يجريه اي باحث اليوم يقوم على مفاهيم ويستخدم معايير نعتمدها اليوم في

الحكم على مسيرة جرت بالامس ولم تعتمد المفاهيم والمعايير نفسها . وليس من الاسراف القول ان المعارف والادبيات والادوات التحليلية الاقتصادية المتاحة لنا اليوم لم تكن متاحة للجيل الذي وضع تصورات الجهد الاقتصادي للجامعة العربية في اواسط الاربعينات وفي الخمسينات . ولعلنا نستطيع ان نقول ان هذه التصورات اخذت بالنضوج وتميزت بالمزيد من وضوح الرؤية منذ اواسط الستينات وبشكل اخص منذ السبعينات ، لتصل مستوى رفيعاً بنهاية السبعينات وهي ، كما نأمل ، آخذة بالمزيد من الصقل واتساع الافق وان كانت هذه التطورات الايجابية تقع في فترة تتميّز بالمزيد من الانغلاق القطري وبالتباعد بين الرؤية والفعل ، بين القول والممارسة .

ثم ان التحليل - اي تحليل لدور الجامعة الاقتصادي ، ولا اقصد ذلك الوارد في الورقة دون سواه - سيعاني حتماً من غياب التحديد الواضح لهذا الدور . فلا جامعة الدول العربية حددت دورها الاقتصادي فيما عدا تعميمات واسعة جارفة ، ولا الباحث - اي باحث - يستطيع ان يحدد هذا الدور وان يستقرئه بدقة تتيح فيما بعد تقويم مستوى وفاعلية اداء الجامعة لهذا الدور . ولعل الورقة التي نحن بصددها تعاني من غياب هذا التحديد كما يفرضه منطق الواقع .

ماذا بعد تقويم الماضي ؟ دينامية الخروج من مأزق الحاضر

أصل الآن الى قلب تعليقي ، وهو طرح التساؤل : اذا كانت مسيرة الحقب الثلاث والنصف ، اي مسيرة الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٠ ، اوصلتنا الى التقويم القاتم ولكن المنصف والمتزن الذي خرج به الباحث ، فماذا بعد تقويم الماضي ؟ وكيف الخروج من دائرة العجز التي يدور ضمنها العمل التكاملي الاقتصادي العربي كما تدور عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية العربية ، بما يعتري التكامل من محدودية وهزال ، والتنمية من خلل وسطحية وعدم توازن ؟

هنا نصل الى حدود الحاضر لنستكشف آمال المستقبل . ولعل الباحث الصادق مع نفسه يسائل نفسه عند هذه النقطة : هل انا لا أزال أقف على ارض الايمان بقدرة جامعة الدول العربية على العمل لتحقيق الانماء والتكامل العربيين ، والأمن العربي المتفاعل مع الانماء طرداً وعكساً ، والمتفاعل معه كذلك افقياً وعمودياً بين جانبي التفاعل القطري والقومي ؟ هل انا لا ازال على ارض الايمان ، او أنا أدفع دفعاً بقوة الواقع العربي الرديء الى رمال الشك المتحركة ؟

هذا التساؤل ليس وليد نزوة عاطفية او ثمرة الاغراق السابق في التفاؤل الذي يولد الاحباط فالتشاؤم ان لم نقل اليأس ، وانما هو وليد الاستقراء الدقيق والمتأني للزمن العربي الرديء الحاضر . فما هي الملامح الاساسية لهذا الزمن ؟ أود هنا أن أرسم بعض هذه الملامح وان كنت لا ادعي أنها الملامح الوحيدة . هناك اولاً ضياع مصداقية المسؤولين العرب صانعي القرار الذين يوقعون الاتفاقيات والعهود والمواثيق تحت اضواء الكاميرات والتلفزيون

لينكصوا عنها بعد ساعات . فهل نستطيع ان نرى في التوقيع رغبة صادقة ، او هو صدى خافت لتوق عربي شعبي للاندماج تتم تلبيته شكلياً ليركن جانباً عملياً بعد ذلك بقليل ؟

الملمح **الثاني** هو تفاقم النزعة القطرية القائمة على مزيج ثلاثي العناصر : (أ) الجهل بالفوائد التي تجنيها الاقطار العربية من العمل المشترك ، (ب) عدم الاكتراث بالفوائد التي تجنيها المجموعة العربية القومية من العمل المشترك بسبب هزال مفهوم السيادة القومية وضعف الاحساس به ، (ج) قوة المصالح الضيقة للفئات الحاكمة التي تحميها وتغذيها القطرية المتزمتة .

الملمح **الثالث** هو اشتداد الحسد والغيرة لدى الجهات القطرية المسؤولة ، من اي نجاح تحققه المؤسسات القومية ، فإذا ازدهر العمل في مؤسسة قومية ما أعدّ المقصّ لقص جناحي هذه المؤسسة بسرعة لا بد من الاعتراف بمعدلها وفاعليتها ، كما حدث لمنظمات وصناديق لا داعي للتفصيل بشأنها .

اما الملمح **الرابع** والأشد خطورة فهو وضوح انقسام الاقطار العربية الى اقطار اليسر واقطار العسر ، وضوحاً لم يكن قط ليغيب عن الذهن من حيث انه واقع ، ولكنه الآن يتخذ شكلاً مأسوياً اذ هو يترجم الى مؤسسات ومجالس ومواقف تعزل نفسها عن سواها اذا نظرنا اليها دون « ماكياج » ، إذ تصر بلدان اليسر على انها تشكل الآن مركز الثقل العربي وانها بالتالي صاحبة القرار في كل القضايا من سياسية واقتصادية وثقافية . ومن شأن هذا التفريق بين الاقطار العربية ان ترسم الاطر الجديدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك حدوداً فعلية ضيقة مهما كانت آفاقها على الورقة واسعة وطموحة .

هذا يأتي بي الى ختام تعليقي ، وهو السؤال الذي توحي الي به الفقرة الختامية من ورقة الباحث : هل هناك وسيلة لكسر الحلقة المفرغة التي ندور فيها ؟ ما هي الديناميه او الآلية القادرة على ايصال القول بالفعل ، والاطر بالتنفيذ ، والتصورات التنموية والتكاملية بارادة العمل الصادقة والفعّالة ؟ هنا لبّ المسألة . وفي رأيي المتواضع انه لا بد من اعادة تثقيف المسؤولين والجماهير على السواء تثقيفاً اجتماعياً ـ سياسياً بغير القيم الفاعلية لديهم ، فيوضح للمسؤولين ان الاختباء خلف منطق السيادة القطرية موقف قصير النظر حتى اذا اعتبرنا المصلحة القطرية نفسها ، كما يوضع للجماهير ، بمثقفيها ونقاباتها ورجال اعمالها ، ان مصلحتها الحقيقية الطويلة الاجل تكمن في صيرورة هذه الجماهير جهاز ضغط فعال على المسؤولين ليصححوا مسيرتهم .

على ان عملية اعادة التثقيف هذه ليست نزعة ممتعة . فهي تتطلب شعبية واسعة مشاركة وجهداً متصلاً ومنظماً ومكثفاً ، والقبول بتضحيات غالية من الطلائع التي عليها تقع مهمة اعادة التثقيف . والمهمة مهمة نضالية طويلة المدى وقد لا يتوفر لها النجاح في الكثير من الحالات الا بقبول ولوج مسار الصراع مع القيادات السياسية التي قد تصر على مواقعها ومصالحها ومكاسبها الذاتية . على انه ، ان كان الثمن باهظاً ، فإن الجائزة الكبرى ، وهي تحقيق الانماء والامن القوميين ، ستكون جديرة بأي آلام وتضحيات من اجل غد افضل .

تعقيب ٣

عادل حسين

لا شك ان ورقة د. عبد الحسن زلزلة ، تشيع الزهو بين الاقتصاديين العرب من ناحية ، وتثير الاحباط لديهم من ناحية اخرى . فالورقة تقدم عرضاً تاريخياً مستفيضاً يعكس ضخامة الجهد الذي بذله الفكر الاقتصادي العربي لتطوير العمل العربي باتجاه التكامل والوحدة ففي فترة ما كان التصور ـ كما أوضحت الورقة ـ ان الغموض في صيغة ميثاق الجامعة (وبخاصة في القطاع الاقتصادي) سبب مهم خلف تقاعس العمل الاقتصادي الوحدوي ، ولكن حدث بعد تطورات عديدة ان وصل الاقتصاديون العرب الى تحديد صيغ واضحة تماماً ، صيغ خلاقة وواقعية ، ونشير هنا الى ما جاء في الورقة عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ ، وعن مشروع اول خطة خمسية للعمل الاقتصادي العربي في اطار هذه الاستراتيجية . ونشير ايضاً الى ما ذكرته الورقة عن الجانب الاقتصادي كما جاء في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . هذا الكلام كله يشيع الزهو فعلاً بين الاقتصاديين العرب ، فما انجزوه على المستوى النظري انجاز عظيم بكافة المقاييس ، وما يثير الاحباط هو ما يبدو انه لم يعد لديهم الكثير مما يقال ، ويزيد المأزق حين نتذكر ان الاقتصاديين قد تمكنوا من اقناع القيادات السياسية ايضاً ، وبالتالي مكنوا من تحويل تصوراتهم الى قرارات سياسية صادرة عن اعلى المستويات . . فماذا بقي امامهم ليفعلوه بهدف تحريك قضية التكامل والتوحيد ؟

إن النتائج العملية لكل هذه المجهودات ، ولكل ما اسفرت عنه من اتفاقيات ، كانت هامشية كما تقول الورقة بحق . والباحث محق ايضاً حين يستنتج ان العبرة ليست « بمجرد صدور القرارات بل بمدى الجدية في تطبيقها وفاعلية تنفيذها وادائها للنتائج المفروض تحقيقها ، كمدى اسهامها في الامن والانماء والتحرر والتكامل ، وفي تشجيعها لتيسير التبادل السلعي والتدفق المالي والبشري للمشاركة في التنمية التكاملية والقطرية » و « الواقع العربي المعاش تفصله مسافات واسعة عن مبادىء الميثاق والاستراتيجية » ، فإن « افضل ما تحقق في الميدان الاقتصادي لا يصل في افضل حالاته الى مرحلة التعاون

الاقتصادي الجاد والحقيقي » . ولكن لا ادري لم لا يقبل الباحث أن هذه الحصيلة التكاملية المحدودة لا تتناسب مع الارادة السياسية ؟ انها تتناسب تماماً مع حجم هذه الارادة ونوعها . ودون هذا الاعتراف نعجز عن الامساك بالسبب الاساسي خلف عجزنا الحالي .

يقول الباحث ان هناك العديد من المبررات الطارئة والدائمة لتفسير الفشل في ميدان التكامل ، وهذا صحيح في رأينا . وهو يدخل ضعف الارادة السياسية ضمن هذه المبررات . ولكننا نرى ان هذا العامل السياسي ليس مجرد عامل ضمن عوامل متباينة ، ولكنه العامل الحاكم لمجمل الحركة صعوداً او هبوطاً . لقد كانت اولوية العامل السياسي في عملية التوحيد من مسلمات الفكر القومي في الاربعينات واوائل الخمسينات ، ووضع هذا الهدف او هذا المدخل في جدول الاعمال اليومي منذ النصف الثاني من الخمسينات وحتى اوائل السبعينات . ولا اعتقد ان اقتراح هذا المدخل كان خطأً ، فإذا فكرنا من منطلق الطموح يظل هذا هو المدخل الصحيح للتكامل الاقتصادي الجاد ، الا ان الواقع الراهن ، واقع الهزيمة والانحسار القومي ، اغرى الاقتصاديين والتكنوقراط بالتقدم الى وسط الساحة ، ويبدو ان البعض قد تصور ان بوسعه ان يتسلل خطوة خطوة ويرسي أساساً متيناً للوحدة في غفلة من السياسيين ، ويبدو ايضاً ان وقائع الحياة اثبتت استحالة ذلك ، وبالتالي عاد التسليم بقيام رابطة بين الفني والاقتصادي وبين السياسي . وفي اطار هذه الرابطة يمكن بالفعل ان يتحقق بعض الانجازات ، ولكن اذا كان الهدف هو التكامل فإن هذا الهدف لا تكفيه اي رابطة ، ولكن لا بد من رابطة معينة تحدد اولوية السياسي ، او اولوية الوحدة السياسية . ولا اتصور ان تتم الوحدة السياسية على مراحل ، ولكن اتصور ان يتم التكامل الاقتصادي والاجتماعي على مراحل داخل اطار الدولة الواحدة ، وهذا التصور يؤكد ان العمل العربي المشترك يتم في مستويات مختلفة . فالجامعة العربية تمثل الحد الادنى ، وخارج الجامعة هناك طموح دائم الى تحقيق ما هو اعلى من الحد الادنى بكثير بين عدد من الاقطار ، وليس بين كل الاقطار في اللحظة نفسها .

ولكن ارجو ان اذكر فوراً بأنني احدد الرؤية هنا بعين الطموح ، ومن هذا المنظور طلبت الا تكون الجامعة قيداً على قيام علاقات سياسية واقتصادية اكثر متانة وفاعلية من علاقات الجامعة العربية . ولكن من منظور الواقع الراهن ، اسجل ان زيادة الصلاحيات التنفيذية للجامعة العربية ، في ضوء اهدافها المعلنة ، اصبحت قيداً ممكناً ومرغوباً على انواع التعامل الهابطة التي تتم خارج الجامعة . لقد تزايد التعامل الاقتصادي بين الاقطار العربية بعد ١٩٧٣ بدرجة ملحوظة ، وقد تم هذا التزايد أساساً خارج الجامعة واتفاقاتها . لم تكن الزيادة في التبادل التجاري ، ولكن في التدفقات المالية وفي تدفقات العمالة . وهاتان العمليتان تحققتا خارج اي ولاية ، او توجيه من الجامعة العربية ، وقد ادى ذلك الى خضوع هاتين العمليتين لتوجيهات الهيئات الدولية الخارجية الى حد كبير كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك والشركات الدولية . . . الخ . يقول الباحث انه « لا بد من الوقوف طويلاً

عند ظاهرة تشجيع انشاء المؤسسات خارج اطار الجامعة العربية بحجة تحريرها من التسييس » ، وأشار الباحث تساؤله حول مشروعية هذه الحجة ، فالتسييس لم يكن ابداً غائباً عن هذه المؤسسات والعلاقات الجديدة ، ولكن القضية هي : سياسة من ؟ سياسة الجامعة العربية ، او سياسة الهيئات الاجنبية ؟

حديثنا السابق عن اولوية المدخل السياسي ، وحديثنا عن ان الاقتصاديين قد استنفدوا اغلب ما في جعبتهم لتحديد الاهداف دون ان يتحرك السياسيون ، لا يعني في الحقيقة اعفاء الاقتصاديين والاجتماعيين من بذل الجهد المكثف في توضيح الاسباب الرئيسية خلف العجز الحالي .

إن التحرك للنهضة ، ولتحدي هذا العجز تحدياً حقيقياً ، يبدأ من الجانب السياسي بلا جدال . ولكن هذا لا يعني ان الحكام هم وحدهم المسؤولون، ففي وضعنا الحالي يمثل النفط والمال النفطي عاملاً خطيراً يؤدي الى بوادر تحلل منذرة في المجتمع العربي ، وهذا العامل افعل في نتائجه من فساد هذا الحكم او ذاك ، وهذا التحلل يفسر في رأيي حالة العجز العربية التي نعيشها الآن في وطننا العربي ، هذا التحلل يستند اليه العجز السياسي الحالي .

وواجب الاقتصاديين هنا هو التنبيه المستمر الى حقيقة ان المال النفطي هو في الاساس ثروة وليس دخلاً . وانفاق حصيلة بيع الاصول في انفاق استهلاكي هو سفه صريح . فهذه الحصيلة النقدية ينبغي ان تستخدم اساساً في الحصول على اصول انتاجية . اذا ركز الاقتصاديون على توضيح هذه الحقيقة ، سيتوقف الحديث في ادبياتنا الاقتصادية عن الاقطار النفطية باعتبارها اقتصاديات رفاه ، فاقتصاديات الرفاه تقوم على نوع من اعادة توزيع الدخل مع النمو ، وليس على نوع من المشاركة الجماعية في تبديد سفيه للثروة الوطنية . وسيتوقف الحديث عن الاقطار العربية الغنية والاقطار العربية الفقيرة ، فالكل فقير بمعايير الدخل الحقيقية ، وان ملك امكانات فريدة للتنمية السريعة والمتكاملة .

يقول الباحث ـ مع اغلب الاقتصاديين ـ « ان هناك تفاوتاً في حظوظ الاقطار من حيث توزيع مواردها وثرواتها (. . .) وهذا التفاوت يمثل عنصراً عائقاً للتكامل التلقائي » . واعتقد ان هذا القول صحيح بقدر ما نتعامل مع المال النفطي باعتباره دخلاً من النقد الاجنبي يمكننا من شراء كل فنون الاستهلاك المستورد . في هذه الحال سيكون هناك تلمظ من الجميع على هذا المال النفطي . سيكون هناك احساس بالحرمان والحسد لدى كل من لا يملك مالاً نفطياً ، وسيكون هناك حذر واستعلاء لدى الذين يملكون مثل هذا المال . . وسيكون هناك تناقض فعلي بين الذين يملكون والذين لا يملكون . وسيكون المال النفطي بالتالي سبباً للانقسام وعائقاً للوحدة. وهذا هو حالنا الراهنة . ولكن اذا تعاملنا مع المال النفطي باعتباره ثروة او باعتباره عاملاً من عوامل الانتاج (كما هي الحقيقة وفق اي حسابات رشيدة) ، سيكون المال النفطي سبباً لدعم مفهوم التكامل والوحدة . فحين يتحول المال النفطي الى معادل للتكنولوجيا ، سنصبح بصدد هيكل فريد لتوزيع الموارد في الوطن العربي يحقق اساساً قوياً لتنمية قومية تستند

الى الاعتماد المتبادل . . وتتحول الى تكامل من خلال تواصلها . اذا تعاملنا مع المال النفطي باعتباره عاملاً من عوامل الانتاج ، لن يزهو اصحاب المال بأنهم المتحكمون في العملية ، لأن من يملكون قوة العمل او الموارد الطبيعية لن يكونوا اقل اعتداداً بقيمة ما يسهمون به .

الا ان تحديد موقع المال النفطي باعتباره عاملاً من عوامل الانتاج ليس مجرد مسألة مفهومية ، فمن الناحية المعرفية البحتة يعتبر ما قلناه مسألة بدهية . والمشكلة ان اغراء استخدام المال النفطي كوسيلة للاستهلاك الواسع السهل ، افقدنا اي حرص على تحمل عناء العمل والانتاج . المال النفطي بهذا المعنى احدث قدراً هائلاً من اختلال التوازن ، وأذهل العقول الى الحد الذي اصبحت البدهيات فيه غائبة ، واصبح التذكير بها عملية شاقة . وأود ان اشير هنا الى عدد من الدراسات المهمة التي قدمها بعض المفكرين العرب عن الآثار الاجتماعية للمال النفطي ، اشير مثلاً الى كتاب د. سعد الدين ابراهيم **النظام الاجتماعي العربي الجديد** ، والى دراسات د. يوسف صايغ ود. الكواري .

وهناك في الخارج من يستفيد من هذا الفعل التلقائي الذي احدثه المال النفطي فينا . هناك من يخطط لتسريع هذا الفعل التحللي المجتمعي بجميع الاشكال . ومن خلال هذا التخطيط تتأكد سيطرتهم وتتأكد تبعيتنا ، فلم تكن تبعية وطننا العربي للخارج ـ في اي وقت ـ اقوى منها الآن . ان الخروج من مأزقنا الحالي يتطلب من الفكر القومي ان يبذل جهداً مكثفاً من اجل استعادة قيمنا الاساسية ، قيم العمل، وقيم ضبط النفس ضد الاتجاه التلقائي للغرائز الاستهلاكية .

المنَاقشَات

١ ـ عبد العال الصكبان

قدم لنا د. عبد الحسن زلزلة بحثاً متيناً كثيف المعلومات وحدوي الخلجات وهي صفات عرف بها الباحث بين اخوانه فله خالص التهنئة على هذا الجهد . ومع ذلك فهناك ملاحظات اساسية سأوردها سريعاً :

ـ يقرر الباحث ان غياب الارادة السياسية والحرج السياسي كانت وراء الموافقة على اتفاقيات متعددة وقرارات مختلفة ، لكنه لم يرتب على ذلك النتيجة المنطقية وهي متصلة بعدم وجود ضمان لصدق النية في اقرار الميثاق الجديد للجامعة في القريب او تطبيق نصوص الاستراتيجية . ولذلك فإن التخلي عن الاتفاقيات العربية ذات النفس الوحدوي لحساب الغيب ليس حلاً لمشكلات الدور الاقتصادي للجامعة .

ـ ويعزز هذا التخوف ان عقد التنمية ، وقد اقرته قمة عمان ، تم الفصل بينه وبين استراتيجية العمل العربي المشترك . بل ان الخطة المشتركة للتنمية وهي جوهر الاستراتيجية ما زالت تحوّل من اجتماع الى آخر دون امل .

ـ يقرر الباحث ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اصبح له بعد تعديل ١٩٧٧ دور جديد شمولي لكنه يسارع ويعترف بالحقيقة المرة اذ يقول : « ويلاحظ ان التعديل الجديد لمعاهدة الدفاع المشترك لم يتجاوز في نصه القانوني ترديد الاهداف التقليدية التي تضمنها الميثاق والمعاهدة » . والسؤال اذا كان الامر كذلك فلماذا نحاول ان نخدر انفسنا في التبشير بإنجاز لم يتحقق ؟

ـ على الرغم من ضآلة المنجزات الاقتصادية للجامعة ومنظماتها فإن هذه الانجازات كبيرة في ضوء الحد المسموح به للجامعة والمنظمات ، ومن ثم يجب ان لا تخدعنا دعاوى بعض الحكومات وتجنّيها على الجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك للتخلي عن واجباتها القومية .

ـ حبذا لو أعاد الباحث النظر في منهج البحث بحيث يجعل انجازات مجلس الوحدة انجازات لأهداف جامعة الدول العربية ولمؤسسة انبثقت عن الجامعة وتحقيقاً لأهدافها حيث كان من المأمول ان يحل محل المجلس الاقتصادي . وكذلك حبذا لو اعاد الباحث منهج بحثه بخصوص مداخل التكامل الاقتصادي العربي وابرز ما ذهب اليه البحث من ان مجلس الوحدة قد سار ببرنامج التخطيط .

ـ لا اوافق الباحث على ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية هي منهج تجاري بحت وتصدر من فكر ليبرالي ، لأن هذه الاتفاقية تضمنت كل المداخل واعطت اهمية للخلفية القومية . وكذلك لا اوافقه ، بالقول ان رجال السبعينات هم التكنوقراط انما هم ألصق بالوحدة وبالتقدم على نحو ما يعرفه الاستاذ الباحث وهو احدهم . ولحسن الحظ فإن الباحث قد اورد في مكان آخر من بحثه : « تمثل فترة السبعينات نقطة التحول الاساسية في النظام الاقليمي والنظام الاقتصادي العربي . . . » .

ـ كان بودي ان يتوقف البحث عند نقطة العلاقة بين المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة وخطورتها ويقترح حلولاً محددة ، ولكنه اكتفى بالاشارة الى المشكلة .

٢ ـ محمد التازي

انني أتفق مع د. عبد الحسن زلزلة في تحليله العلمي الموضوعي وما حددناه من اهداف ومبادىء للعمل الاقتصادي العربي ، استيحاء من ميثاق العمل الاقتصادي والاستراتيجية المشتركة ، وعقد التنمية اللذين وقع عليهما الملوك والرؤساء العرب في مؤتمرهم العاشر بعمان ، وكذلك محتوى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الوطن العربي . وقد اختلفنا في مسألة تركيب الهيكل الذي ستناط به مهمة التخطيط والتنفيذ .

جاء في المادة العاشرة من الفصل الثالث من مشروع تعديل الميثاق ما يلي : « يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من وزراء الخارجية ووزراء المال او الاقتصاد ويعتبر الوزراء المختصون بقطاع او اكثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اعضاء حكماً في المجلس عند بحثه المسائل المتعلقة باختصاصاتهم » .

وتكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا النحو يتفق مع التعديل الذي أُدخل على المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك والذي بموجبه انشىء ما يسمى الآن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعطيت له صلاحيات ينوء تحت وطأتها حتى الآن ، ويعجز عن القيام بها . فقد اعطي حق الاشراف على المجالس الوزارية المتخصصة ، وعلى المنظمات العاملة في اطار الجامعة ، وحيث انه لا يجتمع الا لمدة يومين ومرتين في السنة فإن الموضوعات المعروضة عليه اما انها لا تعطى ما تستحقه من عناية ودراسة وإلمام ، واما أنها تؤجل من اجتماع الى اجتماع .

وقد عارض المغرب ، ولا يزال ، تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، وعلى الرغم من مصادقة ستة عشر قطراً عربياً عليها بالطرق الدستورية في بلادها

ودخولها حيز التطبيق النظري ، فإن هذا المجلس لم يجتمع وفق التعديل على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد الا مرة واحدة في شهر حزيران / يونيو في الاردن عام ١٩٨٠ . اما بقية اجتماعاته فتتم بحضور وزراء المال او الاقتصاد مع انخفاض مستوى التمثيل في كثير من الاحيان .

وان تحديد تركيب المجلس في المادة العاشرة من مشروع الميثاق قد اعترضت عليه المجالس الوزارية المتخصصة لأنه اصبح سلطة عليا ، أُعطي حق الاشراف على موضوعات واختصاصات واسعة لا علاقة لها من قريب او بعيد بالمال والاقتصاد كاختصاصات وزراء الداخلية ، ووزراء العدل ووزراء الصحة وسواهم .

وقد استدعيت لحضور اجتماع عقده في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بتونس الوزراء رؤساء المجالس التنفيذية للمجالس الوزارية المتخصصة ، وشرحت لهم محاذير هذه المادة وخطورتها على العمل العربي المشترك ، وانها اذا كانت تنفيذاً دقيقاً لتعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك فإني أشك في ان تكون الحكومات العربية التي صادقت على التعديل قد استشارت وزراءها ، ولو فعلت لاعترضوا كما يفعلون اليوم . وفي نهاية اجتماعهم اتخذوا قراراً بالاعتراض الصريح على هذه المادة ، وطالبوا بحذفها وقدموا تصورهم لصلاحيات المجالس الوزارية واختصاصها واستقلاليتها .

كما اعترض على الفصل السادس من مشروع تعديل الميثاق مديرو المنظمات العربية وهؤلاء لا اوافقهم على اعتراضهم لأن لهم وضعاً خاصاً . فهم يريدون ان تكون علاقتهم بالجامعة علاقة رمزية يحتفظون معها باستقلالهم وحريتهم دون رقيب على اعتبار ان معظمها له مجلس وزاري يرسم سياستها وخطتها . وقد نتج عن هذا الاستقلال عدم التنسيق بينها ، رغم محاولات التنسيق التي تقوم بها اللجنة الخاصة ، التي اسست عام ١٩٧٤ ، فهي لم تستطع ان تقلل من هذه الازدواجية ، والتي تسببت في اهدار المال وبعثرة الكفاءات وتضخمت هذه الازدواجية على نحو اصبح معه دمج عدد منها بعضه في بعض ضرورة قومية لا مناص منها ، اذا اردنا أن نحقق بواسطتها اهداف انشائها .

لقد عارضت بشدة ، ولا ازال ، تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشكل الذي وافق عليه اغلبية الوفود ، حيث كان من رأي هذه الاغلبية تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز واحد بكل الاعمال الاقتصادية والاجتماعية ، تخطيطاً واشرافاً ، سواء لدى المجالس الوزارية المتخصصة او لدى المنظمات والوكالات التابعة لهذه المجالس او المنبثقة منها وعددها يربو على المائة والعشرين منظمة ووكالة واتحاد .

وعلى الرغم من أن هذا الفصل في الميثاق قد اقرته الاغلبية فإني ارى ان توسيع صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الوارد في هذه الصيغة لا يتماشى واستقلالية المجالس الوزارية المتخصصة ولا مع تنوع اختصاصاتها مما ليس له علاقة بوزراء الاقتصاد والمال ، ولا مع ما نسعى اليه من تطوير عمل المنظمات فذلك امر ، بممارستي ،

يكاد يكون مستحيلاً ما لم يتغير هيكل تركيب المجلس . لذلك ارى ويرى معي عدد من الخبراء الاقتصاديين الاخذ باقتراح كنت تقدمت به برفع مستوى المجلس مهما كانت تسميته ليكون على مستوى رؤساء الحكومات او نوابهم وانشاء لجنة حكومية دائمة من سبعة اقطار عربية يكون اعضاؤها على اعلى درجات المسؤولية والتخصص . وان الاخذ بهذا الاسلوب سيسير بنا خلال عدد من السنين الى التخفيض من عدد المنظمات ، والارتفاع بالعمل العربي المشترك في جميع الميادين الى مستوى المجالس الوزارية المتخصصة .

٣ ـ سامي عفيفي حاتم

أود في البدء ان أشيد بالجهد الكبير الذي قدمه د. زلزلة ، وما أسعى اليه هو بيان عدم صواب المنهاج الذي اختارته الجامعة العربية لاقامة صور التكامل الاقتصادي العربي التي اشار اليها الباحث . وكمحاولة للوصول الى هذا الهدف فإننا نعتمد على التفرقة بين فكرتين رئيسيتين هما :

الفكرة الاولى : التفرقة بين التكامل السوقي market integration والتكامل الانمائي development integration وينصب النوع الاول على الاعتماد على قوى السوق وجهاز الثمن كأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء عن طريق تحرير حركة السلع والخدمات وحركات عناصر الانتاج في تنقلاتها بين الدول الاعضاء من جميع القيود الكمية وغير الكمية ، هذا في وقت تقوم فيه سياسات موحدة حول هذا المجال في مواجهة العالم الخارجي . ويصلح هذا النوع بوجه عام لتلك الدول التي خلقت جهازها الانتاجي المتقدم والمرن ، ووصلت بالتالي الى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي ، وتسعى كنتيجة لذلك الى ايجاد الاسواق اللازمة لتصريف منتجاتها .

اما التكامل الاقتصادي الانمائي فيهتم في المقام الاول بخلق الجهاز الانتاجي للدول الاعضاء في منطقة التكامل من خلال انتهاج استراتيجية اقليمية للتنمية الاقتصادية على ان تكون خطط التنمية الاقتصادية القومية جزءاً من هذه الاستراتيجية . من هنا يمكن القول ان هذا النوع من التكامل الاقتصادي يعنى في المقام الاول بمشاكل وسياسات التنمية الاقتصادية . وغني عن البيان ان التكامل الاقتصادي السوقي يصلح للدول الرأسمالية المتقدمة في اوروبا الغربية ، في حين انه يمكن الاستنتاج بأن التكامل الاقتصادي الانمائي يتفق وتطلعات الدول النامية في خلق جهاز انتاجي متقدم يضعها على اولى خطوات مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي .

الفكرة الثانية : التفرقة بين التكامل السالب negative integration والتكامل الموجب positive integration . وهنا يمكن القول بصفة عامة الى ان التكامل الاقتصادي السالب ينصب على الغاء القيود التي فرضت نتيجة ظروف اقتصادية معينة على كل من حركات التجارة وانتقالات عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية حول الدراسة . وينتهي هذا النوع من التكامل مع نهاية اقامة مرحلة السوق المشتركة . اما التكامل

الاقتصادي الموجب فإنه يبدأ مع اقامة مرحلة الوحدة الاقتصادية حيث تركز الدول الاعضاء على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية وصوغ خطط تنميتها الاقتصادية على اساس اقليمي .

والمتأمل لتجربة التكامل الاقتصادي العربي داخل اطار الجامعة العربية يتضح له على الفور ان الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اختارت لنفسها منهاج التكامل الاقتصادي السوقي مقلدة في ذلك اتفاقية روما لعام ١٩٥٧ والتي انشئت بمقتضاها السوق الاوروبية المشتركة . بعبارة متكافئة فإن قرار انشاء السوق العربية المشتركة في ١٣/٨/١٩٦٤ يرى انه في الاعتماد على قوى السوق ، وجهاز الثمن ، الطريق الامثل لخلق الجهاز الانتاجي للدول الاعضاء ، وهو ما يعني ان تلك الدول قد اختارت منهاجاً تكاملياً لا يتناسب وطبيعة وحجم مشاكل التنمية الاقتصادية العربية الاقليمية . ومعنى ذلك ايضاً ان قرار انشاء السوق العربية المشتركة قد بدأ بمراحل التكامل الاقتصادي السالب مبتدئاً بانشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء في الاتفاقية والتي اعلنت عن اقامتها في ١ / ١ / ١٩٧١ . ولم تنجح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الى اتحاد جمركي تمهيداً لاقامة السوق العربية المشتركة . وطعّمت الاقطار العربية هذه المحاولات التي لم تتعد المرحلة الاولى لاقامة التكامل الاقتصادي السلبي على اساس قوى السوق بجهود ضعيفة على مستوى التكامل الاقتصادي الموجب ممثلة في اقامة المشاريع المشتركة بين الاقطار العربية .

وفي اعتقادنا أنه من المناسب للاقطار العربية الأخذ بمنهاج التكامل الاقتصادي الانمائي على ان تركز جهودها على مراحل التكامل الاقتصادي الموجب ، وبصورة اقل على مراحل التكامل الاقتصادي السالب . وتتمثل جهود التكامل الاقتصادي الموجب في وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية العربية واتخاذ السياسات الاقتصادية واقامة المنظمات الاقتصادية ذات الطابع المركزي القادرة على تنفيذ هذه السياسات . كذلك فإننا ننصح بالاكتفاء في هذه المرحلة باقامة منطقة تجارة حرة عربية كاحدى صور التكامل الاقتصادي السالب نظراً لتباين الانظمة الجمركية العربية ، وتفاوت السياسات التجارية الخارجية للاقطار العربية .

٤ ـ حمدية زهران

أود ان اوضح بعض النقاط التالية :

- ان المشكلة الاساسية في تحديد الدور الاقتصادي للجامعة العربية ترتكز على ضرورة الاحاطة بظروف وطبيعة البنيان الاقتصادي للدول العربية ، وهي ظروف وطبيعة تختلف من اقتصاد لآخر ، فضلاً عن تفاوت الأثر الخارجي على هذه الاقتصاديات سلباً وايجاباً . والواقع ان متابعة نوعية الهياكل الاقتصادية العربية توضح اثر الظروف البيئية والتاريخية جنباً الى جنب مع الظروف المنعكسة عليها من الخارج . ولا ادل على ذلك من أن نوعية التطور التي مرت بها الاقطار العربية عقب الحرب العالمية الثانية ولدى انشاء جامعة الدول العربية ، تختلف كثيراً عما تواجهه البلاد نفسها في الوقت الحاضر الامر الذي يستدعي اختلاف دور الجامعة وتنوع درجاته .

ـ واجه الاقتصاد العربي احداثاً كثيرة منذ انشاء الجامعة وحتى الآن ، ولا شك ان جامعة الدول العربية كان لها اثر ، بصورة او بأخرى ازاء هذه الاحداث ، ولكن الملاحظ ان الاثر السياسي كان يفوق الاثر الاقتصادي . وفي هذه النقطة نتفق مع البحث المقدم في ان الجانب الاقتصادي في الجامعة كان ضئيلاً . وان كنا نضيف ان رد الفعل الاقتصادي في مجموعة الاقطار العربية كان اغلبه رد فعل فردي وليس جماعي . وقد فسّرت الدراسة هذا التضاؤل الاقتصادي بسيادة الفكر الوحدوي السياسي ، وحداثة عهد البلاد بالاستقلال وعدم نضج تجارب التكامل الوليدة ، وكل هذا صحيح ، الا انه من الضروري الاشارة الى ان التجاوب السياسي على المستوى العربي كان في بعض الحالات سريعاً وحماسياً ، فإذا انتقل الى المستوى الاقتصادي تبعثرت الجهود ، وانتشر الغموض في نوعية القرار والمثابرة على تنفيذه .

ولعل في امثلة تاريخية قريبة دليلاً على ذلك : فتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر مثلاً كان رد فعله سياسياً اكثر منه اقتصادياً ، ونكسة ١٩٦٧ كان رد فعلها سياسياً اكثر منه اقتصادياً ، حتى بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ . فإن الموقف السياسي شبه الموحد من الاقطار العربية ، لم يتمشَ معه القرار الاقتصادي الا فترة بسيطة سرعان ما احتوتها الصراعات والخلافات ، فضاعت من العرب فرصة ذهبية للصمود الاقتصادي . ولهذا فإن هناك مغامرة في القول ان الجامعة قد ساهمت في الربط بين الامن القومي والامن الاقتصادي ، رغم وضوح ومنطقية المجال الذي كان مفروضاً ان يكون بيدها في نقطة البداية .

ـ كان من المنتظر ان يكون للجامعة دور ايجابي في الخمسينات والستينات ، وهي مرحلة كان التقارب السياسي فيها بين العرب وارداً . وحتى تكون مدخلاً للتقارب الاقتصادي ، وهو الامر الذي لم يحدث . بل ان هذه الاقطار تمادت في الاتجاهات الاقتصادية الفردية ، إما بدافع مذهبي ، او لتيارات سياسية من الخارج ، او لجذور في الصراع بين بعض الدول ، بحيث اصبحت الحصيلة الاقتصادية في بدء السبعينات حصيلة هزيلة . بل اكثر من ذلك ظهر واضحاً ان السيطرة الاجنبية على الوطن العربي ما زالت قائمة وان اختلفت الصور .

ـ من المعروف ان الاقطار العربية واجهت انماطاً من السيطرة الاجنبية متعددة : بدءاً بالاحتلال العسكري ، وتقسيم مناطق النفوذ ، ثم التبعية الاقتصادية ونهب ثروات البلاد ومواردها الاولية لتغذية الاجهزة الانتاجية المتقدمة في الخارج وربط تجارة العرب بالعالم الخارجي ارتباطاً اورثهم كثيراً من الاختلال والجمود والتخلف . ثم ما لبثت هذه الاقطار ـ ورغبة في اللحاق بالعالم المتقدم ـ ان وضعت خططاً طموحة للتنمية ، تفوقت فيها الرغبة على القدرة ، وكانت النتيجة الاغراق في الديون واعباء السداد ، وتبعية مالية قاسية ما زالت بعض الاقطار العربية تعاني من جرائها حتى الآن .

وكاد الامل كله يكون معقوداً على موقف عربي موحد في عصر النفط . وكما ذكرنا ان الموقف كان اغلبه سياسياً وبعضه كان اقتصادياً ـ ولو لفترة ـ ما لبثت بعدها ان تنافرت الجهود مرة اخرى وضاع دور الجامعة في اغتنام فرصة فريدة من اجل تحقيق تكامل اقتصادي عربي جاد . وغني عن

البيان ان انسياب عوائد وفوائض النفط الى الاجهزة المصرفية في الخارج والمساهمة في المشاريع الاستثمارية بالخارج ، وإقراض الدول الصناعية الكبرى والتهافت على شراء الذهب ، والاندفاع الى الانفاق الاستهلاكي والترفي دون رويّة . . كل ذلك وغيره ابرز الاتجاهات الفردية التي وقفت امامها الجامعة موقفاً يثير التساؤل . واصبح من العجيب ان تصاب اقتصاديات عربية بالتضخم وتراكم الارصدة ، وبلاد اخرى تواجه العجز وتمد اليد لرأس المال الاجنبي بأي شروط وبأي قيود وضغوط !!

ومع ذلك ، فإن الحياد في العرض يتطلب منا أن نقرر ان العبء كله لا يجب ان يلقى على جانب واحد ، فالسياسة الانمائية في الوطن العربي كله سواء تمت في ظل قوى السوق أم طبقاً لخطط موضوعة لم تأخذ في الاعتبار اهمية تكامل السياسات الاقتصادية على الصعيد العربي وبخاصة السياسات الاستثمارية والتجارية والنقدية .

وربما يعد استثناءً من هذا الاصل ـ وهو في رأينا ليس استثناء وانما ظاهرة تؤكد ما سبق ـ ان انسياب العنصر البشري بين الاقطار العربية لم يكن راجعاً لجهود اقتصادية رسم لها مخطط في الجامعة العربية ، ولم يكن راجعاً الى سياسة متفق عليها بين الدول المصدرة للموارد البشرية والمستوردة لها ، وانما بدأ هذا التحرك تحت قوى الطلب والعرض والذي ساندته في اغلب الاحيان مقومات الوحدة الحقيقية : وحدة اللغة والدين والمشاعر بالاضافة الى المزايا الاقتصادية التقليدية لكلا الطرفين . فإذا اعتبرنا ان التكامل الاقتصادي العربي يرتكز على البشر ورأس المال والتكنولوجيا فإن التحرك حدث من عنصر واحد فقط وهو ما يفسر الوضع المالي المتناقض بين الاقطار العربية اليوم . والوضع التكنولوجي المتدهور في بعضها ، والمنحرف في البعض الآخر .

لقد اصبحت قضية العرب اليوم تتطلب القومية في التفكير ، والعمومية في اتخاذ القرار . ان التكامل الاقتصادي في اطار الجامعة العربية لن يتم لمجرد وضع التجربة العربية موضع المقارنة مع دول السوق الاوروبية المشتركة . فهناك اختلاف واضح في الاطار والظروف ونوعية الهياكل الاقتصادية ومعدلات النمو ، وحرية الحركة وحرية اتخاذ القرار بعيداً عن الضغط السياسي من الداخل او الخارج .

٥ ـ امين هويدي

بعد كل ورقة تقرأ او تناقش اشعر بالاحباط وبمزيد من القلق . فنحن امام ورقة ممتازة تحدثت بالعقل وبلغة الارقام . ولذلك فهي ورقة مقنعة ومقلقة . تحدثت الورقة عن الامن القومي العربي بجناحيه المهمين : الجناح العسكري ، والجناح الاقتصادي ، ولكن الورقة تحدثت وفي صراحة عن أنه لا يوجد مردود للجناح الاقتصادي ويبدو ان مردود الجناح العسكري كان تحت الصفر لانه لم يحظ بورقة واحدة .

لماذا يكون مردود عملنا دائماً الى لا شيء ؟ وما أظن أن عملاً جماعياً بذل من اجله مثل ما بذل لعملنا العربي سواء أكان من ناحية التنظيم ، او الدعم المالي ، او الحروب الجماعية . ولكن

على الرغم من كل ذلك فالمردود منعدم في المجالات الاقتصادية والعسكرية والاعلامية والسياسية كافة . وهذا يثير السؤال الحاسم : هل انظمتنا تعرف ادارة العمل الجماعي ؟ هل هي ترغب في العمل الجماعي ؟ اظن انها لا تعرف ، وبالتالي لا ترغب . فالرغبة تتوقف على المعرفة وليس العكس ، فالانسان دائماً يخشى التعامل مع ما لا يعرفه ويحب التعامل مع ما يعرفه .

تحضرني قصة في الستينات قطع عبدالله خليل رئيس وزراء السودان علاقته مع مصر ولكن الشيء الغريب ان التبادل التجاري استمر . . . . فالاهالي يعرفون طريقهم في الاتجاهين على درب الاربعين الشهير والطرق الاخرى ، وظهر ان حجم التبادل التجاري زاد وانتعش في ظل قطع العلاقات ، والزائرون من الجانبين لم ينقطعوا . . الطائرات ذاهبة وعائدة وكذلك البواخر . . . وقد علق عبد الناصر على استمرار العلاقات وانتعاشها في ظل قطع العلاقات الرسمية وهو يضحك . . . يبدو ان الحكومات هي التي تقف حائلاً دون تحقيق رغبات الشعوب وآمالها . وما أشبه الليلة بالبارحة .

٦ ـ محمد عصفور

ينتمي وطننا العربي الى العالم الثالث . . وبالتالي فإن اخطر مشكلات هذا العالم هي مشكلة التنمية . . . غير انه يبدو لي ان جهود الادارة الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية ـ وهي جهود ضخمة دون شك ـ إنما تجري في مجال اقتصادي بحت . . مما يؤدي الى إغفال جوانب حيوية في التنمية نفسها باعتبارها تنمية شاملة سياسية واجتماعية وانسانية . . ويعنيني من هذه الجوانب المختلفة جانب واحد اتصور انه يجب ان ترعاه الادارة الاقتصادية بالجامعة والمنظمات الاقتصادية المختصة . . **وهو الجانب القانوني المتصل بالعلاقات الدولية** .

فمشكلات التنمية وإن كانت في بعض اساسها اقتصادية ، فإنها لا بد من أن تكون موضوعات للتصادم مع القوى الكبرى وخصوصاً بالنسبة لمشكلات الطاقة والاستثمار بوجه عام واستثمارات العوائد النفطية بوجه خاص . . . **ويبدو لي اننا لم ننتبه حتى الآن الى ان هذه المشكلات وثيقة الصلة بالقانون الدولي ، وأن بعضها ادخل في نطاق فرع خاص من فروع القانون الدولي ، وهو فرع القانون الدولي الاقتصادي ، وهو فرع حديث بسبب الظروف التي نشأ فيها ، يتميز بسمات خاصة** هي حصيلة التصارع او التجاذب الشديد بين نزعة التسلط والاستغلال . وفرض التبعية الدائمة ، وبين رد الفعل الطبيعي والمشروع وهو الدفاع الشرعي عن الوجود وعن التحرر وعن الاستقلال . . . وإذا كانت بعض الدول الاوروبية ومعظم دول العالم الثالث ينادي بنظام اقتصادي عالمي جديد ، فإن الامبريالية ترد ذلك الى نزعة تمرد او إنكار الجميل !ويصل الامر بالولايات المتحدة الامريكية الى حد التهديد باحتلال الخليج العربي ، وتارة اخرى بالسيطرة على منابع النفط العربي كلها حيثما وجدت .

إنني لن أحصر في هذا التعليق الموجز المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي أُغفل جانبها القانوني تماماً . . وإنما حسبي ضرب بعض الامثلة :

ـ اتفاقيات التنقيب او البحث عن النفط والمعادن الاخرى الثمينة ، واتفاقيات او امتيازات الاستغلال .

ـ الامتيازات او المزايا او الإعفاءات التي تتقرر للأموال الاجنبية المستثمرة في القوانين الوطنية . . ومدى مطابقة او مخالفة هذه الامتيازات للقواعد القانونية الدولية والمحلية العامة ؛ وبالذات التمييز الضروري بين الاستثمار الحقيقي الذي يستحق حماية او دعاية خاصة او تسهيلات وضمانات ، وبين الاستغلال المدمر الذي لا يجوز ان يُتسامح مع وجوده .

ـ تصرفات اقتصادية خطيرة ثنائية او فردية، لا بد من أن تناقش من الناحية القانونية وأن تكيف التكييف القانوني الدولي الصحيح وان ينزل عليها حكم القانون ومن قبيل هذه التصرفات : المعاهدات او الاتفاقيات التي تُجمّد بها عوائد النفط او الارصدة الدائنة في الدول المستوردة للنفط . وشرعية تغيير قيمة الدولار الذي يندرج في نطاق ما يدخل في سلطة اي دولة ان تقوم به بالنسبة لعملتها الوطنية ، وتمييز هذا التغيير المشروع عن التلاعب غير المشروع (سواء تم هذا التلاعب بفعل من افعال الدولة او بمناورة اقتصادية تبدو وكأنها بفعل السوق) الذي ادخل في عملية العبث بالالتزامات الدولية ، وزعزعة الاستقرارين الاقتصادي والسياسي في العالم وفي دول مقصودة بالذات . . . الخ . بالاضافة الى ما تتعرض له الدول المصدرة للنفط من خسارة هائلة او نهب في موردها الاقتصادي الوحيد . وكذلك مدى شرعية المناورات الاحتيالية في مجال التسويق العالمي او التجارة العالمية للنفط بقصد عقاب بعض الدول او بخس القيمة الحقيقية لسلع حيوية . والمعونات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي والمشاريع التي توضع في هذا السبيل وتحليل آثارها القانونية .

إنني لا أنكر ان الكثير من هذه المشكلات قد بحث وعولج ، ولكن الملاحظ انه عولج بصفة أساسية من زاوية اقتصادية بحتة ، في حين بقي الجانب القانوني منها مغفلاً او ضامراً كل الضمور (فيما عدا موضوع دراسة الشركات المتعددة الجنسيات) . وهذا في نظري نقص شديد ، وإذا كان الغرب الصناعي لا يشعر به او يتضرر من وجوده ، فلأنه هو المستفيد فعلاً من نظام اقتصادي عالمي استغلالي ونهاب وجائر . . في حين ان دول العالم الثالث ـ غنية وفقيرة ـ هي المتضررة وحدها من اغفال دور القانون ، او عدم التنبه الى وجوب استخلاص القاعدة القانونية العادلة التي يجب ان تسود العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتطورة ودول العالم الثالث .

إن الامة العربية تواجه العديد من هذه المشكلات الاقتصادية الخطرة . . وعلى الرغم من ان لهذه المشكلات أساسها القانوني ، او على الاقل بُعدها القانوني ، فإنه بقدر علمي لم تحظ هذه المشكلات بأي تأصيل قانوني سليم ، في حين ان الدراسة القانونية المتعمقة ستؤدي الى حصول العرب على كثير من حقوقهم المنهوبة . وإنني أتصور ان الجهود الفردية تقصر عن القيام بهذا المجهود ، سواء أكان من جانب الافراد ام من جانب بلد عربي واحد وبمفرده ، وذلك انه في هذه الحال الاخيرة (وعلى احسن الفروض) سوف يلجأ اما الى إدارة قانونية تابعة له، وإمّا الى بيت من بيوت الخبرة الاجنبية . وفي الحال الاولى سوف يصعب على المستشار القانوني الحصول على المادة

العلمية والفنية الكاملة والتي تكون ضرورية لإعطاء رأي سليم في الموضوع . وفي الحال الثانية ـ حيث يُلجأ الى بيت خبرة اجنبي ـ يصعب الاطمئنان الى موضوعية الحلول او تجردها من الانحياز مهما سخت الاقطار العربية في العطاء .

ولذلك فإنني اتصور ان القيام بهذه المهمة الخطيرة أمر منوط بجامعة الدول العربية وأنه لا بد من أن ينشأ داخل الادارة الاقتصادية ـ بتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة ـ فريق عمل من الاقتصاديين والقانونيين . لمسح المشكلات الاقتصادية للوطن العربي من الزاويتين الاقتصادية والقانونية في ضوء أصول القانون الدولي وأعرافه، ودون إغفال التشريعات الاجنبية (ولاسيما الامريكية) التي لا تهمل معالجة هذه الامور ، وما قد يشوب هذه التشريعات من مخالفات دستورية او دولية . . ولن تكون هذه الدراسات مفيدة اذا لم نزود الاقطار العربية كافة بحصيلة هذه الدراسات . . وذلك انطلاقاً من اصل أساسي (نؤمن به كعرب) هو ان اقتصاد اي قطر عربي هو اقتصاد الشعب العربي كله ، وأن المال العربي في يد اي قطر عربي هو مال العرب كلهم حتى لو لم يكن لهم جميعاً حق التصرف فيه او الافادة منه ، وأن المعاناة او الفاقة التي تكون نصيب احد افراد الوطن العربي او عبئاً عليه ، هي في النهاية عبء على الامة العربية كلها ، وان آثارها مصيبة حتماً للجميع ، حتى إن لم يتضامنوا منذ البدء على تفاديها . فلا يحسبنَّ احد ان التدهور الاقتصادي في قطر من الاقطار العربية لن ينال من الاستقرار السياسي والاقتصادي لأغنى قطر عربي واقواها اقتصادياً .

٧ ـ مصطفى المصمودي

بعد التنويه والاشادة بالدراسة القيمة التي تمتعنا بالاستماع اليها وشكر د. زلزلة على المعطيات والارقام المهمة التي زودنا بها اود التعرض الى نقطتين اثنتين :

ـ لقد تعرّض الباحث الى الارقام التي توضح ضآلة التعاون الاقتصادي العربي مستدلاً على ذلك ببعض الامثلة ، منها نسبة التبادل التجاري العربي حيث قال : ان البلدان العربية لا تستورد من شقيقاتها الاخرى الا ٦ بالمائة من حاجتها الى الاغذية والمشروبات والزيوت . كما ذكر في فقرة لاحقة ما معناه ان فقدان الضغط الشعبي يعتبر من العوامل الرئيسية في إضعاف مسيرة التكامل العربي .

واني أشاطره تماماً هذه الآراء الاّ اني كنت أودّ ان يتعرّض الى اسباب ذلك وبخاصة الجانب الاعلامي ، ذلك ان التحرّك الاعلامي في هذا المجال لم يأخذ حظه كافياً حسب ظني ، لا في مستوى الاختصاص ولا في المستوى الشعبي رغم ما طُبع من وثائق ووُزّع من نشرات ، والا كيف يمكن أن نستورد بضاعة من الخارج والحال ان انتاجها يتم في ظروف مرضية داخل الوطن العربي ؟ كيف يمكننا احياناً توريد البضاعة العربية بعد مرورها من البلدان الصناعية وبأيدٍ اجنبية ونحن نجهل ان مصدرها هو الاقطار العربية نفسها . وهناك امثلة عديدة لا داعي لذكرها . وهذا ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالاعلام الاقتصادي واعطائه المكانة التي هو بها جدير تماشياً مع حاجتنا له قصد اتمام جدوى ما نقوم به من جهود .

ـ أوّد من جهة ثانية اثارة موضوع آخر يتصل بالاعلام والاقتصاد . لقد اتى في بعض الدراسات الامريكية ان اليد العاملة التي تستوعبها قطاعات الاعلام والاتصال بمختلف انواعها من الاقمار الصناعية الى الطب الوقائي مروراً بالصحافة المكتوبة والمرئية الى غير ذلك تُمثل سنة ١٩٨٠ حوالى ٥٠ بالمائة من مجموع الشغل المتوفر وكذلك النسبة نفسها تقريباً فيما يتعلق بالدخل الوطني الخام الامريكي مع لفت النظر الى هذه النسب في مستوى القطاعين لم تكن لتتجاوز في بداية القرن ٢٠ بالمائة . وهذا ان دلّ على شيء فيدل على ان مستقبل التطور الاقتصادي يرتبط ارتباطاً متيناً بهذا النوع من النشاط . والسؤال هو : هل نحن أولينا قطاع الاتصال في مستوى تخطيطنا القومي الاهمية التي يستحقها ، خاصة نحن نعلم ان الهياكل المالية في المستوى العربي تتردد غالباً في تشجيع نموّ هذه القطاعات الحديثة وما زالت تشك في جدواها العاجلة ؟

والسؤال الثاني هو هل نحن مستعدّون على المستوى العربي لبذل المزيد من الربط بين الاقتصاد ومختلف اوجه الاعلام والاتصال انطلاقاً من العلاقة المتينة التي تقوم بين فكرتي النظام الاقتصادي الدولي والنظام الاعلامي العالمي الجديدتين ؟

٨ ـ منح الصلح

ثمة ظاهرة اشار اليها د. زلزلة وهي في الحقيقة ظاهرة اساسية في الحركة القومية العربية ، وهي ان الامة العربية (والجامعة تعكس اجواءها) حين لا تكون ثمة مواجهة سياسياً وعسكرياً بسبب ظروف او هزيمة ، لا تتكفىء كلياً ، بل تنقل مواجهتها الى الميدان الاقتصادي او الثقافي .

وكما بيّن الباحث ، اندفعت الجامعة الى الاهتمام بالتعاون الاقتصادي بعد هزيمة ١٩٤٨ كتعبير عن اصرارها على التقدم وتسلسلت بعد ذلك الادلة . وبالعكس ، حين تكون مندفعة سياسياً وعسكرياً تقلل من نشاطها على الساحتين الاقتصادية والثقافية .

وإذا قومنا هذه الظاهرة ، نجد انها طبيعية تماماً وهي من جهة ايجابية في دلالتها ، شاهدة على اصالة حركة الامة بشكل عام . ولكنها من جهة ثانية تشهد على ان الجامعة (بل الامة العربية) تعيش عقلية رد الفعل ، لا عقلية الفعل ، فهي تعمل حسب الساحة المتيسرة دون ان تكون مخططة ومالكة لسلوكها واختياراتها ومراحل عملها. صحيح اننا نتقدم ، لكن نشاطنا يتصف دائماً بأنه بديل عن ضائع . حين تضيع السياسة نلجأ الى الاقتصاد ، وحين يضيع الاقتصاد نلجأ الى السياسة .

والخطير انه بغياب الرقابة الشعبية التي اشار اليها د. يوسف صايغ ، وفي عصر ذبول الثورة والثروة معاً ، كما قال الاستاذ محمد سيد احمد ، يمكن ان تتحول هذه العملية الى عملية مجانية ومظهرية لا تقدم الامة خطوة واحدة الى الامام ، وتبقى الحلقة المفرغة التي تحدث عنها الباحث حيث هي .

٩ ـ ابراهيم الغويل

شكراً للدكتور زلزلة على بحثه القيم ، وشكراً للاخوة الثلاثة الذين عقبوا . . بعدما التقطوا الخيط او الخط الرئيسي الذي حكم بحث د. زلزلة ، رغم دبلوماسيته الفائقة في التخفيف من اثر الصدمة . . الصدمة التي هي اشبه ما تكون بتلك التي تصيب من كان يسمع عن تأسيس مؤسسات وشركات للكهرباء . . وعلى احدث الاساليب ، ويرى انه قد بوشر في مد اسلاك وتعليق المصابيح . . . ثم متى جاءت لحظة الاضاءة علم ان الطاقة التي سيتم بها التشغيل لا يوجد منها شيء او يوجد القليل . . والقليل المقترض من غيرنا ، وأمّا ما كان عندنا من طاقة فقد ضيع او أهدر او فرّط فيه . فالباحث يريد ان يقول انه توجد منظمات ومؤسسات وقرارات ومواثيق الى آخر هذه الامور ، ولكن الواقع ـ وانا اقتبس امثلة فقط ـ وهو :

ـ (٣٥٠) مليار دولار هي في المؤسسات الاجنبية خارج الوطن العربي . . بينما يقترض بعض البلاد العربية ما يبلغ (٤٥) مليار دولار من الخارج وبشروط المقرضين !!!

ـ (١٥٠) الف من الكفاءات العربية قد هاجرت (واضيف من عندي ومثلها قد عذبت او سجنت او قتلت . . . الخ) .

ـ مليون ونصف المليون من الاجانب مقيمون في هذا الوطن يدبرون ويديرون اعماله !

ـ اما التنمية . . فإنها تتم قطرياً وبانعزال يعمق التجزئة .

ـ ان النمط التنموي القطري الانعزالي التجزيئي (السالف الذكر) يتم ـ طبعاً ـ دون اي تكامل . . على انه ان تكامل فإنه يتكامل مع السوق الاجنبية الدولية !

واترك لكم تصور نوعية هذا التكامل !!! وكل هذا مع ضعف الارادة السياسية ، وقيادات غير كفيّة وضعف المشاركة الشعبية . . . الخ . وهكذا ، وكما التقط الاخوة المعلقون هذا الخيط او هذا الخط المأسوي وحددوا سببه بوضوح . . فإنني أودّ ان اؤكد ما حددوا وادفعه الى ابعاده .

إن المأساة هي ضعف او انعدام الارادة السياسية الواحدة والتي تعنى بأمور شعوب امة واحدة . المأساة انه صار يستهزأ بشعوب هذه الامة ، بعدما عرف بعض من نصبوا انفسهم على رقابها مدى تمسكها (تمسك الامة) واستجماع ارادتها واجماعها وعزمها ان تكون لها ارادة واحدة ، فأخذوا يوقعون الاتفاقيات والعهود والمواثيق تحت اضواء الكاميرات والتلفزيون لينكصوا عنها بعد سويعات !

وللاسف فإن هؤلاء ـ وكما قال بحق د. صايغ ـ وما يدفعهم الى ما يفعلون . . . انما هو مزيج من **الجهل** بالفوائد التي تجنيها الاقطار من العمل المشترك ، ومن **عدم الاكتراث** بالفوائد التي تجنيها المجموعة القومية ، و**المصالح الضيقة ومع الحسد والغيرة** الى آخر هذه السفاسف والدنايا . وانها لمأساة ما بعدها مأساة ما نلحظ من سفه هؤلاء وتبذيرهم بينما الشعوب تعاني . فهل هناك وسيلة لكسر الحلقة المفرغة المرذولة ؟

إنه تماماً كما اوضح الاخوة المعقبون . . انه الارادة السياسية الواحدة ، والارادة السياسية الواحدة في حاجة الى المعرفة والثقافة . . والثورة الثقافية بما تعنيه من ثورة في القيم . . . وانها لثورة شعبية شاملة . . ثورة جماهيرية ليست لاجل الجماهير فحسب ، بل وبالجماهير . . الجماهير بمثقفيها ونقاباتها وروابطها . . ولكي تنتزع السلطة وصنع القرار وتصحيح المسيرة .

وهي ـ وكما قيل بحق ـ ليست نزهة ممتعة ، فهي تتطلب جهداً مكثفاً والقبول بتضحيات غالية من الطلائع التي عليها تقع مهمة اعادة التثقيف والمهمة مهمة نضالية طويلة المدى ، وقد لا يتوفر لها النجاح في كثير من الحالات الا بقبول ولوج مسار الصراع (او التدافع) مع القيادات السياسية (الرجعية . . التي تريد ارتهان المستقبل بمصالحها) التي قد تصر على مواقعها ومصالحها ومكاسبها الذاتية . . على انه ان كان الثمن باهظاً فإن الجائزة الكبرى هي الانماء والامن القوميان . . . وانها لجديرة بأيّ آلام وتضحيات . . . من اجل غد افضل .

١٠ ـ عادل حسين

اذا كان الحديث عن مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك في اطار الوضع السياسي القائم فإن الرؤية له متشائمة وأتصور ان ما يمكن انجازه هو محدود بالضرورة ولكن ما أطرحه باستمرار اننا الى جانب المعالجة اي الانفكاك منها، لمشاكلنا، في اطار ما هو ممكن حالياً ، ينبغي ان نحلّق بشيء من التفاؤل الى احتمالات تغيير حقيقي في المناخ السياسي العام الذي دونه لن يحدث تقدم حقيقي في اتجاه التوحيد العربي او التكامل الاقتصادي العربي .

١١ ـ فخري قدوري

انني اتفق مع اغلب التحليلات التي عرضها د. زلزلة واضاف عليها بعض الاخوة ، الا انني ما زلت ارى ان من بين الاسباب العديدة لتأخر الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك سبباً أساسياً وحاسماً وهو الارادة السياسية العربية الجماعية التي لم تصل الى مستوى يتناسب والمتطلبات ، اما بقية الاسباب فهي ثانوية نسبياً او ليست ذات تأثير ، او انها لا تشكل اسباباً جادة . .

في العمل الاقتصادي العربي المشترك لدينا رصيد كاف نسبياً من الوثائق والمنظمات واسلوب العلاقة بينها وهذا ما يدعونا الى تركيز الجهود نحو ترجمة تلك الوثائق ومقررات تلك المنظمات الى الواقع وايجاد ضغط واسع ومستمرة على الصعد الرسمية العربية لتتخذ من المواقف ما يعبر بالفعل عن الرغبة في جدية تطبيق تلك المواثيق والقرارات . إن الجهود التي يجب بذلها في هذا الاتجاه تعتبر جزءاً من الجهد النضالي القومي الذي تحيط به جميع التحديات الخارجية والداخلية .

١٢ ـ عبد الحسن زلزلة يرد

ـ بودي أن اعبر عن بالغ الشكر لما تضمنته التعقيبات والمداخلات من اطراء موضوعي وشخصي ، والآراء القيّمة التي طرحت لاستكمال الصورة التي حاولت عرضها في الفترة الزمنية الضيقة التي اتيحت لي لعرض خلاصة البحث المقدم . ولا بد لي من الاشارة الى ان معظم

التعليقات قد تناولت العرض الشفهي . وكنت اتمنى لو اتيحت الفرصة لتوزيع البحث الاصلي الذي تجاوزت صفحاته المائة والذي حاولت من خلاله اجراء تحوير اساسي واضافات مهمة في الورقة الملخصة الموزعة .

ـ أرجو ان يسمح لي ان احمل المنظمين للندوة بعض مسؤولية اختلال التوازن في الاهتمام ، وفي الوقت المخصص لجوانب البحث . فالجانب الاقتصادي لم تتناوله الا ورقة يتيمة واحدة . كان من العدل ان يرفع عنها بعض الحيف لو سمح بوقت اطول لتناول جوانبها المتشعبة والواسعة والمتداخلة في علاقتها مع الجوانب الاخرى.

ـ إن الافكار التي طرحت خلال المناقشات تتفق تماماً مع ما اورده البحث المقدم سواء في تحليله او استنتاجاته وربما ، كان هناك ثمة لبس او عدم وضوح استدعى احياناً تولي بعض الاخوة الزملاء مناقشة قضايا اعتبرها محسومة في نطاق البحث . فالورقة تنطلق اساساً من هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي وتدعو الى ولوج جميع المداخل الكفيلة بتحقيق ذلك بهدف خلق الركائز والوقائع والحقائق الوحدوية على ارض الواقع من خلال الربط العضوي بين الاقتصاديات القطرية العربية وتشابك وتفاعل عناصر الانتاج العربية ، وتلاحم المؤسسات العربية . صحيح ان الدراسة قد أكدت عدم ملاءمة تطبيق المدخل الليبرالي في الدول النامية التي تختلف مشكلتها عن مثيلتها في الدول المتقدمة ، ولاسيما ان الحرية المطلقة لم تعد قائمة الا بين دفتي الكتب الاكاديمية ، وانها تطورت لتدخل عنصر التوجيه والتنظيم حتى في اكثر البلدان رأسمالية . ان قبول فكرة رفع الضوابط عن حرية انتقال عناصر الانتاج قد يعرقل العملية التنموية ويشوهها بحكم انسيابها العشوائي داخل القطر الواحد او بين مجموعة الاقطار الاقليمية نحو النشاطات الطفيلية والاكثر ربحاً وسيزيد من تعميق الفجوة التنموية والدخلية التي نسعى الى تقليصها لضمان تعجيل التنمية في الاقطار العربية الاقل نمواً وبما يحقق التوازن التنموي قطاعياً وقطرياً وقومياً . فالدراسة اذن تطرح مبدأ ربط حركة عناصر الانتاج بالخطط التنموية ذات البعد القومي بما يعزز فكرة التكامل التنموي المخطط . وبالتالي فليس الموضوع هو موضوع اتهام لمدخل معين قدر التأكيد على المدخل الاكثر فاعلية ، مع الدعوة الى التزاوج بين المداخل التي تخدم الغاية نفسها . وطبيعي ان هذه المداخل يجب ان تقترن بالسياسات والاجراءات والممارسات التي تكفل تحقيق اهداف الاستراتيجية التي اعتبرت الاطار العام للعمل الاقتصادي العربي المشترك .

لقد تضمنت الدراسة مجموعة من العوامل التي يساهم كل منها في ازمة التكامل القائمة والتي تعتبر من اخطر الازمات واحرج المسارات . وبالتالي فإن تحميل الارادة السياسية وحدها قد يبرىء ساحة الاطراف الاخرى المشاركة في تحمل مسؤولية التكامل . فالمشاركة الشعبية مثلاً ليست هبة من الانظمة تمنحها بارادة سياسية عليا ، وانما تمثل حصيلة نضال شعبي وديمقراطي متصل على مختلف المستويات ، والاقتصاديون هم انفسهم يتحملون جزءاً من مسؤولية التوعية والتبشير بدل التطوع لمهمة التفسير والتبرير . وعليهم ان يساهموا في عملية التعريف بالمنافع المتبادلة التي يحققها التكامل لجميع اطرافه وبلورة المشاريع والافكار وتحديد الميادين ذات الاولوية في تحقيق هدف التكامل .

ـ ليست القضية المطروحة هي قضية تفاؤل او تشاؤم حين يكتفي المرء بعرض الاتفاقيات والقرارات والبيانات واسماء المشاريع المشتركة فيها ، فالعبرة بالتنفيذ ومدى خدمة هذه الادوات في تحقيق التكامل . ان مشروعاً تنموياً مشتركاً تتشابك خلاله عناصر الانتاج العربي او اقامة جسر او سكة حديد او ربط هاتفي بين قطرين عربيين او اكثر يمكن ان يحقق تكاملاً على ارض الواقع يفوق بآثاره عشرات الاتفاقيات التي لا تجد طريقها الى التنفيذ الفعال ، ولهذا فإننا مدعوون الى خلق هذه الحقائق الوحدوية التي تضمن تكثيف المصالح المشتركة حولها مما يجعلها اقل عرضة للاهتزاز نتيجة المزاجية السياسية .

ـ أعرب د. الصكبان في تعليقه عن استغرابه لابعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مجلس عقد التنمية رغم انه مفروض ان يكون موقعه ضمن اطار استراتيجية العمل العربي المشترك والخطط المنبثقة عنه . وقد سعدت جداً لهذه الملاحظة وكنت اتمنى ان اجد الجواب لدى الصكبان لانه أعرف مني بخفايا العقد والاسباب التي تساءل عنها بحكم موقعه الذي يجعله اكثر معرفة بذلك . لقد حاولنا أن نتدارك الخطر الذي احدق بمبدأ تخطيط العمل الاقتصادي المشترك الذي هو جوهر الاستراتيجية وعمودها الفقري في اللحظات الاخيرة بالتأكيد على ان عقد التنمية هو جزء واحد منها لأن اهداف الخطة تتجاوز فكرة العون المالي الانمائي للتنمية القطرية رغم هدفه النبيل في تقليص الفجوة التنموية .

ـ تساءل بعض الاخوة المعقبين عن الضمانات التي تجعل الامانة العامة مطمئنة الى ان وثائق قمة عمان ستكون اوفر حظاً من مثيلاتها عشرات الاتفاقيات التي صودق عليها ولم يكتب لها حظ النجاح . وفي الواقع فإن الدراسة لم تدع وجود مثل هذه الضمانات ، بل على العكس فإنها طالبت المفكرين والمسؤولين في ان يساهموا والامانة العامة لمتابعة التنفيذ وترجمة الوثائق الى مشاريع وبرامج عمل . ولكن الذي يميز الجهد الذي حقق هذه الانجازات في قمة عمان هو اعداد الدراسات المتأنية والموضوعية طوال حوالى الخمس سنوات والتي شارك فيها المفكرون والمسؤولون والخبراء العرب وكانت وسيلة التوصل الى هذه الوثائق المناقشة الموضوعية لا الاحراج السياسي ، مما يجعل الأمل كبيراً في ضمان التطبيق .

ـ بودي ان اشير الى ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ـ كما أكدت الدراسة ـ كانت هي نفسها وليدة جهود المجلس الاقتصادي ، وانه قد تولى هو نفسه مسؤولية رعايتها قبل استكمال العدد القانوني المطلوب لدخولها حيز التنفيذ، باعتباره مجلساً مؤقتاً للاتفاقية . وبالتالي فقد كانت اهداف الوحدة هي نفسها الاهداف الواقعية للمجلس الاقتصادي انطلاقاً من مفهومي الذي طرحته مراراً سواء من خلال الدراسة المقدمة او خلال شرف رئاستي للجنة الفنية التحضيرية لاعداد مشروع ميثاق الجامعة العربية . فلقد اكدت مراراً على قناعتي بأن الميثاق المكتوب قد عدل بالممارسة من خلال اقرار مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي للعديد من الاتفاقيات اللاحقة التي تتضمن اهدافاً هي اكثر تقدماً من اهداف الميثاق . ولكنني افرق دائماً بين الرغبة والارادة والتطبيق . وكان بودي ان استمع الى حصيلة التطبيق العملي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، لا مجرد الاكتفاء بطموح اهدافها مع تواضع الالتزام بتنفيذها وضآلة ثمارها .

ـ بودي ان أؤجل تعليقي على ما دار من مناقشات حول الهيكل التنظيمي للجامعة الحالي والمقترح في مشروع الميثاق نظراً لضيق الوقت ولأن هناك جلسة خاصة مكرسة اساساً لمناقشة هذا الموضوع . ولكني أود ان اوضح بعض اللبس الذي اثاره بعض المناقشات بشأن تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك ، وعدم حضور السادة وزراء الخارجية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدما اصبح التعديل نافذاً الا مرة واحدة وذلك في الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) والتوضيح يكاد يكون سهل التعرف اليه بمراجعة نص التعديل ، فالمادة تشير الى ان المجلس يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية **او من ينوب عن هؤلاء** . وبالتالي فإنه قد فسح المجال للانابة عن الوزراء شخصياً . ولا يعني هذا التفسير تبريراً او دعوة الى اهمال مفعول النص فالقضايا الاقتصادية المهمة تستلزم بالفعل مشاركة الوزراء المختصين ووزراء الخارجية بحكم ابعادها الفنية والسياسية .

ـ تناول احد الاخوة المعلقين الجانب الاعلامي المطلوب للتعريف بالجهد الفكري الاقتصادي وضرورة توعية المواطنين والمسؤولين معاً بأهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك واني اشارك الزملاء في اثارة هذا البعد الذي يتصل اساساً بالمشاركة الشعبية والتي اعتبرتها الدراسة احد اسباب ازمة التكامل الاقتصادي العربي . وهذه المسؤولية الاعلامية ينوء بها كاهل الجهاز الاقتصادي في الامانة العامة والذي لا يترك مناسبة الا ويغتنمها من خلال اجهزة الاعلام ، او من خلال اختراق جدار المؤسسات الاعلامية والعلمية ومخاطبة الجيل الجديد في الجامعات . ولكن هذا الجهد سيظل عاجزاً وحده في ان يحقق هدف توسيع المشاركة المطلوبة وبلورة الضغط الشعبي على اصحاب القرار السياسي من اجل تبني القرارات والاتفاقيات التي تخدم في النهاية أمن المواطن وانماء الوطن العربي .

الفصل السابع

دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي الثقافي

محيي الدين صابر

مدخل

دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي والثقافي ، ينطوي على قضيتين أساسيتين ، تندرج تحتها طائفة اخرى من القضايا :

الاولى ، هي الجامعة العربية نفسها باعتبارها التنظيم القومي الشامل ، لتحقيق آمال هذه الامة في وحدتها وفي تقدمها ؛ وقد ظلت ابداً ، مظهراً للتعاون والتكامل بين اجزاء الوطن العربي . ثم دور هذه الجامعة في توحيد النظم التعليمية ، والاتجاهات الثقافية . ولقد انشأت الجامعة ادارات متخصصة ، بدأت في نطاق الامانة العامة ، لتحقيق التكامل والوحدة بين مختلف النظم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية وصولاً الى الاهداف القومية التي قامت الجامعة من اجل تحقيقها . ولما اتسع نطاق هذه النظم ، وضاق وعاء الادارات الملحقة بالامانة العامة عن استيعاب النشاط الذي يتطلبه العمل العربي المشترك في هذا المجال ، عقدت اتفاقيات في اطار الجامعة العربية ، بين الدول الاعضاء واقيمت منظمات عربية متخصصة للقطاعات المختلفة .

وكان ان أنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتضيف الى وظائفها الجديدة ، الوظائف التي كانت تتولاها الادارة الثقافية في الامانة العامة ، وهكذا اصبحت هي القائمة على جوانب النشاط التربوي والثقافي ، فيما يتصل بالتنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء ، تحقيقاً للهدف القومي العام ، في الوحدة ، الى جانب تنظيمات قومية عاملة في المجال نفسه مثل اتحاد الجامعات العربية ، التي تقوم بدور بارز ، بالتعاون مع المنظمة في مجالات التعليم العالي والجامعي ، ومثل اتحاد المعلمين العرب ، الذي تلتقي فيه النقابات والاتحادات القطرية للمعلمين ، وله في مجال التوحيد التربوي دور كبير.

اما **القضية الثانية** ، فهي قضية التوحيد التربوي والثقافي ، وهنا ينبغي ان نتعرض لبعض جوانب هذا الموضوع المتشعب :

فالتوحيد الثقافي قائم في الثقافة العربية ، مصدراً وتعبيراً ، باعتبارها ثقافة امة واحدة . فالتوحيد المعني في هذه الورقة ، هو توحيد النظم التربوية والثقافية للاقطار العربية الاعضاء في الجامعة العربية . والنظم تعني السياسات التي تحدد الاهداف ، والوسائل التي تستدعيها انواع النشاطات المراد تحقيقها تشريعياً وادارياً وفنياً . . الخ .

والامر ، فيما يتصل بهذه الواقعة التاريخية ، لا يحتاج الى بيان ، فهذه الامة العربية الواحدة ، انفرط عقدها لظروف تاريخية محددة ، ونشأت عنها دول ونظم ، على الاسس الوطنية التي تسود العالم منذ القرن الثامن عشر . وكان للاستعمار الدور الاول والاخير في هذا كله ، سواء في تفتيت وحدتها ، او في اعادة توزيعها . ونتيجة لهذا كله ، خضعت الاقطار العربية لدول استعمارية واوروبية مختلفة ، ولسياسات الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي . وتأثرت النظم التعليمية المدنية الحديثة بالنظم التعليمية للدول المستعمرة ، وبوجه خاص ، فيما يتصل باهداف التعليم وبمستواه ، وبوسائله ، بما في ذلك لغة التعليم . . . فالمدرسة الحديثة كانت هي المصنع الذي يعد القوة البشرية العاملة ، من الفنيين والبيروقراطيين والمساعدين للمجتمع الجديد ، الذي بدأت صياغته على الطراز الاوروبي تحت النظم الاستعمارية .

وكان نتيجة هذا تعدد نظم التعليم في الاقطار العربية الذي شكّل مظهراً من المظاهر الاولى للتجزئة القومية ، ذلك ان نظام التعليم العربي التقليدي ، كان موحداً في الكتب والمناهج ، والطريقة ، والادارة ، والتمويل والامتحانات والاجازات العلمية . فكانت الدراسة في الازهر الشريف ، وفي الزيتونة ، والقرويين ، وفي المسجد الاموي ، وفي النجف الاشرف ، وفي الحرم المكي والنبوي وفيما وراء البلاد العربية ، في العواصم الاسلامية الكبرى ، في آسيا وفي افريقيا تسير على نظام واحد . وكان الطلبة كثيراً ما يتحولون من بلد الى آخر ، او من جامعة الى اخرى ، اذا كان يوجد بها تخصص اكثر تقدماً ، او استاذ اوسع علماً ، وهكذا . . .

وهنا ينبغي ان نشير الى ان مفهوم التوحيد ، لا يعني بالضرورة المماثلة المطلقة في كل شيء . فالمناهج ، حتى في داخل القطر الواحد ، قد تتغير بالظروف المحلية ؛ وبخاصة في المراحل الاولى من التعليم . فالتوحيد الذي ندعو اليه ، هو الاتفاق في الاهداف ، وفي المستوى ، والكم ، والنوع . وقد تم هذا كله في مجال التربية ، بالموافقة الاجماعية من الحكومات العربية على ما جاء فيها من منطلقات ومبادىء وبدائل ، غير انه يراعى في التطبيق الظروف التاريخية ، والامكانات البشرية والمادية ، ويقوم العمل العربي المشترك ، والتعاون الاقليمي والثنائي بين البلدان العربية بتذليل كثير من الصعاب ، مما يأتي تفصيله في عمليات التوحيد في مجالات محددة . فلا بد من ان تكون هناك مرونة في التطبيق نفسه لفتح الباب امام الاضافات والمبادرات في اطار التنسيق الفكري الوحدوي للتربية .

وبطبيعة الحال، فإن هذا كله كان مرتبطاً ايضاً بنظام سياسي معين . وهنا ونحن نتعرض لموضوع التوحيد التربوي والثقافي ، لا بد من ان يمتد النظر الى ان التوحيد التربوي والثقافي ، له في اطار الوضع التاريخي للاقطار العربية ، وفي البلاد النامية بوجه عام ، معنى خاص ، وهو الثنائية

التعليمية والثقافية القائمة في كل قطر . وهي تعني : التعليم التقليدي الديني ، والتعليم المدني الحديث . وهي تعكس الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي . وقد اختلفت الاجتهادات في هذا الباب ، فكانت محاولات الدمج ، ومحاولات للتنسيق مع ابقاء النظامين؛ وذلك بتوسيع الدراسات الدينية في التعليم المدني ، وبادخال المواد الحديثة كاللغات والعلوم والرياضيات في التعليم التقليدي . ذلك ان النظامين لهما وجود كامل من مرحلة التعليم العام الى الجامعات ، وقد انشئت في بعض الجامعات الدينية كليات علمية ومهنية .

ومهما يكن من امر ، فإن هذه واقعة تعليمية ، ينبغي ان يكون لها وزنها ، في دراسة التوحيد التربوي على المستويين القطري والقومي .

ـ اما فيما يتصل بالنظام الثقافي ، فإن الاساس فيه هو التوحيد ، لأن كثيراً من الاعمال الثقافية تتم من خلال اللغة العربية . وهنا تقوم قضية استعمال اللهجات المحلية ، في الاعمال الفنية الجماهيرية ، في السينما والمسرح والاذاعة . ومع ان انتشار اللهجات المحلية والالفة بها ، وتبادل فهمها من الجماهير العريضة العريقة ، يمكن من تفاهم شعبي اوسع ، يفضي في النهاية الى الرجوع الى اللغة الاصل ، الا ان كثيرين يرون فيه خطورة على سلامة اللغة العربية المرتبطة بالقرآن الكريم . . .

ومن هنا فإن العمل في مجال التوحيد الثقافي يتناول مجالات محددة ، كالتشريع ، والتنسيق ، والتعاون ، وتبادل الخبرات. ويعمل في هذا القطاع اكثر من منظمة عربية ، فإلى جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقوم قطاعات متخصصة ، مثل اتحاد الاذاعات العربية ، والمجلس الوزاري لوزراء الاعلام العرب وأمانته الفنية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ولاتحاد الكتاب العرب ، ولاتحاد الصحفيين ولنقابات الفنانين والسينمائيين والمسرحيين العرب ، ايضاً ، دور في مجالات التوحيد الثقافي ، وبخاصة في مجال الموسيقى والغناء ، الذي انشأت له الامانة العامة للجامعة العربية ، المجمع العربي للموسيقى .

ولهذا فإن ما بذلته الجامعة العربية ومنظماتها ، وتبذله في هذا القطاع كثر ، وكذلك ما تحقق فيه من نجاح ، وعمل ملموس ، يتجلى في تبادل البرامج الثقافية والفنية ، وفي الانتاج الادبي والفكري العربي المعاصر ، مع ضرورة الاخذ في الاعتبار الظروف الايجابية الاخرى.

ـ ولعله من الامور المنهجية ، ان نشير هنا في مطلع عرض هذا الموضوع ، الى سعته ، والى أنه من الصعب تحديد دور الجامعة ومنظماتها ، في اي مجال من مجالات العمل العربي المشترك عن طريق دراسة او عرض ، وانما ينبغي ان يكون اللجوء في هذه الحالة الى الادوات البحثية المقننة في جانبيها الكمي والكيفي ، الى جانب ما يتطلبه من الزمن والجهد ، تخطيطاً وتنفيذاً .

وهذا جهد لا بد من القيام به على اي حال ، وان كان يحدث دورياً في التقويم الذي تقدمه المنظمات عن اعمالها ، ومتابعتها ، في اجهزتها المختلفة ، والتي تتناول ميادين عديدة .

ومهما يكن من امر ، فإن ما يمكن أن يقدم في هذا المجال وفي مثل هذه الورقة مؤشر من المؤشرات ، او الاطار العام ، او الخطوط الرئيسية التي توضع لتحقيق هذا التوحيد التربوي والثقافي والاشارة الى بعض مجالات ومظاهر ذلك التوحيد . على انه ينبغي ان يكون في التقدير الدقيق ، ان هذا التوحيد التربوي والثقافي ، لا يحدث تلقائياً ، نتيجة برامج او قرارات ، وانما هو عمل مرتبط بعوامل اخرى ، وفي مجالات متعددة ، ليس اقلها تأثيراً ، النظام السياسي . كذلك هناك متغيرات اخرى كثيرة قد تعين على التوحيد التربوي والثقافي ، ومتغيرات اخرى تعوقه . فهناك إذاً ضرورة منهجية لتتبع اثر كل قرار ، خارج نطاق العمل المباشر وحده ، في علاقاته بمجموع العوامل الاخرى . وان هذا يعني ان النتائج التي وقعت وتقع في مجال التوحيد التربوي والثقافي مثلاً ، تتأثر بالضرورة بعوامل قطرية واقليمية ، وقومية وعالمية ، وينبغي ان يؤخذ هذا في الاعتبار عند التقديم .

ـ ان هذه الورقة لم تتعرض لمجال التعليم العالي والجامعي العربي ، ومجال التوحيد فيها اوسع من مجاله في الظروف القائمة من التعليم العام . ذلك ان الجامعات ، عادة تقوم على التعليم المهني ، الذي تتشابه متطلباته سواء من حيث السلم التعليمي ، او من حيث المادة . كما ان خصوصية تأهيل الاساتذة وزيادة قدرتهم الفنية تؤدي الى ضرورة تبادل الاساتذة العرب ، في الجامعات العربية ، وهم يتنقلون بخبرتهم واسلوبهم مما يعتبر عاملاً ايجابياً في التوحيد . هذا اضافة الى ان المشكلات التي تعرض للتعليم العالي في الجامعات العربية تكاد تتشابه ، سواء من حيث هيئات التدريس او لغة التدريس في بعض الكليات العلمية والمهنية . . . ولكن هذه المشكلة ماضية في طريق الحل . . . على انه ينبغي ان يلاحظ ان بعض الجامعات الحديثة العهد بدأت تتأثر في التدريس بنظام المقررات الامريكي ، بينما تمضي الاغلبية وبخاصة الجامعات القديمة ، على نظام السنوات .

ـ لم يكن من اليسير ، عرض الموضوعات المشتركة التي نوقشت في مئات من اللقاءات المختلفة المستوى ، في العواصم العربية المختلفة ، ولا عرض مئات الدراسات والموضوعات والكتب التي وضعت في مجالات العمل التوحيدي التربوي والثقافي ، ولا بسط آلاف البرامج التي نفذت ، عن طريق الخبراء العرب الذين اصبحوا بفضل العمل العربي المشترك ، على الرغم من اختلاف منابت تكوينهم ، يمثلون مدرسة عربية تربوية لها رؤيتها الوحدوية . وقد آثرنا أن نشير في ملاحق في آخر هذا العرض ، الى بعض البيانات الناقصة عن بعض اوجه النشاط التوحيدي ، وعن بعض الاعمال التي تعتبر معالم مميزة على الطريق .

ـ كذلك ينبغي ان يكون هناك تقدير خاص للجهد القومي الذي تقوم عليه الهيئات المهنية القومية . فهذه الهيئات تقوم بدور اساسي في نطاق العمل القومي المشترك ، ولم يكن من السهل ، كما قدمت ، في هذا العرض السريع تقويم او عرض ما تقوم به هذه الهيئات في هذا المجال .

ـ هذا كله يعني ، ان هذه الدراسة لا تقدم الاجابة الكافية عن السؤال الكبير وهو : الدور الذي قامت به الجامعة العربية ، في جهود التوحيد التربوي والثقافي . وللاسباب المنهجية التي

ذكرت ، فإنها تقدم مؤشرات ، عامة عن اسلوب العمل ومجالاته ووسائله .

وهذا السؤال الكبير ، في كل مجال من مجالات العمل العربي المشترك ينبغي ان تعد له الاجابة العلمية الدقيقة من خلال بحث منهجي مدروس زمناً وجهداً ووسائل ، ولعل هذا اللقاء يكون مدخلاً ، للتعمق في دراسة الموضوع ، وخاصة الجامعة العربية تتهيأ لدور جديد في آفاق الميثاق الجديد .

اولاً : الواقع الثقافي والتربوي العربي

غداة الحرب العالمية الاولى ، وزوال الخلافة العثمانية ، كانت الامة العربية اقطاراً ، تقاسمتها الدول الاوروبية ، اصابت بريطانيا وفرنسا منها نصيب الاسد ، وظفرت ايطاليا بجزء منها . ولم يستكن الشعب العربي الذي ظل يفجّر الثورات ويقدم الضحايا . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفي اعقابها ، تحرر معظم البلدان العربية . وكان جزء من الارض العربية ، نجا من الاستعمار الاوروبي (هي المملكة العربية السعودية واليمن الشمالية) . وقد ترك الاستعمار بصماته على كل جوانب الحياة الاجتماعية التي صنعها تحقيقاً لاهدافه الاقتصادية والثقافية والسياسية . وكان النظام التعليمي من اكثر النظم تأثراً بنظام الاستعمار ، فقد كان على المدرسة ان تقود صياغة الحياة المدنية الجديدة ، وان تخرج المساعدين الذين يعينون في الادارة ، وفي تيسير الحياة الحديثة .

وهكذا نشأت ثنائية في المجتمع العربي ، ظل التعليم التقليدي الديني قائماً ، ولكنه عزل عن الحياة العامة وتقلص دوره الى القيام ببعض الوظائف الدينية وشبه الدينية . وفي الوقت نفسه لم يتمكن التعليم الحديث ، نظراً لتكلفته المالية والفنية ، ولاسباب سياسية واضحة ، ان يسيّر حاجة المجتمع ، واصبح الوصول اليه امراً عسيراً . وهنا بدأت الامية تنتشر من ناحية ، وتضعف الثقافة العربية الاسلامية من ناحية اخرى .

والى جانب هذا ، فقد ترك كل نظام استعماري مناهجه ولغته على التعليم العربي ، في البلد الذي كان يستعمره . فاصبح هناك تعليم حسب المنهج الفرنسي ، وآخر حسب المنهج الانكليزي . وحين بدأ الجهد الوطني بعد الاستقلال الى اصلاح النظم التعليمية وواجه صعاباً كثيرة : عملية ، وفنية ، ومالية ، وتاريخية ، فلم يعد من الممكن هدم نظام قائم ، واستبداله بنظام آخر ، وبخاصة ، في مجال كمجال التعليم ، يشكّل الزمن عنصراً اساسياً فيه ، على كل المستويات .

وبدأت عمليات الاصلاح ، ولم تكد تحدث ثورة في التعليم على الرغم من ان ثورات سياسية قد تمت في اكثر من بلد عربي . وليس هنا مجال تفصيل اسباب ذلك ، وهي تتصل بالصعاب التي سبقت الاشارة اليها قبل حين .

ومع عمليات الاصلاح التعليمي كان هناك تعاون عربي ثنائي يتم على نطاق واسع ، وقد

استعانت اقطار عربية ، لم ينشأ فيها النظام التعليمي الاستعماري او نشأ فيها ، ولكن ليس على نطاق واسع بالبلاد العربية الاخرى ، التي حاولت ان تعرب نظامها التعليمي ، ومن هنا ، فقد اصبح في الوطن العربي نظام تعليمي متشابه في انجازاته ، وفي مشكلاته . . .

فمشكلة الثنائية التعليمية ، ظلت قائمة ، وكذلك مشكلة جمود المناهج التعليمية ، واعداد المعلمين ، والادوات التعليمية ، والادارة المدرسية ، ونظام الامتحانات وغيرها . . غير ان المشكلة الكبرى ، كانت في لغة التعليم العام ، وفي السلم التعليمي ، وفي السياسة التعليمية والتوجه القومي ايضاً استطاعت بلاد عربية كثيرة ، ان تنجو بسرعة من سيطرة اللغات الاجنبية على التعليم العام . وعربت المناهج ، ولم يستطع البعض الآخر ، وذلك للظروف الخاصة بكل قطر ، وبالاسلوب الاستعماري الذي تعرض له ، وللفترة التي قضاها المستعمر . وفي هذا المجال لا بد من ان تذكر عملية التعريب التعليمي في الجزائر ، كمعجزة ثورية ، على اي مستوى من المستويات .

وقد تعدت مشكلة السيطرة اللغوية التعليم العام ، الى التعليم العالي ، واصبحت حلقة مفرغة ، لان الاساتذة يؤهلون عادة في الخارج ، ويؤثرون التدريس باللغة التي تعلموها . . .

ولعل من بين المشكلات الكبيرة التي خلفها الاستعمار ، في النظام التعليمي مشكلة الامية التي تعتبر النظام التعليمي الحديث سبباً مباشراً واصيلاً له . ثم مشكلة شكلية التعليم واغترابه عن الواقع ، وفوق هذا كله ، الانحراف بأهدافه بربطه بالوظيفة الحكومية ، وجعله مكاناً لتفريخ اصحاب الياقات البيضاء ، كما يقولون . . . ثم تكريس التجزئة القومية . .

وفي مواجهة كل هذه القضايا والمشكلات كان لا بد من جهد يعيد الى النظام التعليمي وظيفته ويجعل منه تعليماً عربياً ، يسهم في بناء الانسان العربي والحياة العربية في تفاعل حي وقادر مع العالم المعاصر ، وفي مشاركة ايجابية في صنع الحياة الجديدة .

وكان لا بد من البداية ، والبداية هي الحقيقة القومية ، وكانت جهود ، كما اسلفت ، قبل قيام المؤسسات القومية جهود تتم عن طريق التعاون الاخوي والتلقائي ، بين البلاد العربية . . حتى اذا قامت الجامعة العربية ، بدأ الجهد القومي ، يضيف بعداً جديداً لذلك التعاون الممدود بين الاقطار العربية ، والذي لم يتوقف ، بل ومضى يزداد . ولكن الافق القومي الجديد ، كان انطلاقة جديدة في سبيل التوحيد القائم على اساس قانوني وسياسي . وان قيام الجامعة العربية نفسها ، وقيام منظمات متخصصة للقطاعات المختلفة في الحياة العربية ، يعبر عن ارادة سياسية في الوحدة .

إن وجود منظمة تربوية عربية تشترك فيها الاقطار العربية جميعاً على قدم المساواة ، يتقاسمون المسؤوليات ، حقوقاً وواجبات ويقررون وحدهم ، ويلتزمون بما يقررون ، في حدود امكاناتهم ، هو في حد ذاته تجسيد لارادة الوحدة . . وقد تحقق من خلال العمل القومي كثير من المنجزات في مجالات التربية والثقافة . . . نعرضها في الفقرات التالية .

ثانياً : المنطلقات الاساسية

كان انشاء الجامعة العربية في سنة ١٩٤٥ يجسد قدر المستطاع طموح الامة العربية وتطلعها الى تحقيق وحدتها السياسية والاقتصادية والثقافية . وقد شرعت الجامعة منذ قيامها في التخطيط العلمي والمرحلي لبلوغ اهدافها ، سواء من خلال امانتها العامة والادارات المختصة بالامانة ام من خلال الاجهزة المتعددة التي انبثقت عن هذه الجامعة .

وما اتسمت به الثقافة العربية من خصائص مميزة بين الثقافات العالمية ، فإن اول ما بادرت اليه الدول العربية بمجرد انشاء الجامعة العربية ، وفي الجلسة الاولى لاجتماع هذه الدول سنة ١٩٤٥ ، هو ابرام المعاهدة الثقافية التي حددت التوجهات الاساسية للعمل الوحدوي في مضماري التربية والثقافة ، لاكساب انشاء الجامعة العربية بعداً حضارياً غرضه تنشئة جيل عربي مستنير ، موحد الفكر والعقيدة مؤمن باهداف امته ، عامل على تحقيقها . وذلك استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية ، وايماناً بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الاساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الاجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الامة العربية ونهوضها بدورها الطليعي الابداعي في مجال الحضارة الانسانية والسلام العالمي المبني على اسس العدالة والحرية والمساواة .

وتحقيقاً للتلاحم الفكري والنفسي ، فقد دعت المعاهدة الثقافية الى تبادل المدرسين والاساتذة والطلبة وتشجيع الرحلات الثقافية والرياضية ، وانشاء المؤسسات التعليمية وتوحيد المصطلحات العلمية وتوثيق الروابط بين المكتبات والمتاحف وتحقيق التعاون بين العلماء والكتاب ورجال الادب والفن ، والعمل على وضع تشريعات عامة وموحدة بين البلاد العربية . هذا الى جانب توحيد المناهج المدرسية بهدف خلق المواطن العربي الواعي الواثق من نفسه الفخور بعروبته .

كذلك فقد كان من نتائج المعاهدة الثقافية ، انشاء عدة اجهزة ، وذلك تنفيذاً للمادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية نفسها وذلك على النحو الآتي :

١ - اللجنة الثقافية وتتكون من ممثلين عن الدول العربية وتعمل تحت الاشراف المباشر لمجلس جامعة الدول العربية . وقد بدأ نشاط هذه اللجنة سنة ١٩٤٦ .

٢ - اللجان المحلية : وتشكلت في كل عاصمة عربية من عواصم الدول الاعضاء وأوكل اليها امر اقامة التعاون الثقافي مع هذه الدول من خلال الادارة الثقافية .

٣ - الادارة الثقافية : وهي جهاز اداري وفني في الامانة العامة لتنسيق العمل بين الاجهزة الثقافية المختلفة في الدول العربية ، والقيام بالنشاط الذي يحقق الهدف عن طريق اللقاءات ، والدراسات ، والعون الفني . . الخ .

٤ ـ معهد احياء المخطوطات العربية الذي انشىء بناء على قرار مجلس الجامعة العربية في نيسان / ابريل ١٩٤٦ ، وقد تم تطوير هذا المعهد بمقتضى القرار رقم ٥٧٢ بتاريخ اول كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ الذي وافق عليه مجلس الجامعة بناء على اقتراح من الامانة العامة للجامعة العربية .

٥ ـ معهد الدراسات العربية العالية الذي افتتحت فيه الدراسة في كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ وشملت حينئذ : الآداب ، واللغات والتاريخ والجغرافية والاقتصاد والدراسات الاجتماعية والقانونية الدولية . وهو معهد انشىء اساساً لتأصيل الفكر الوحدوي في كل جوانب الحياة الفكرية العربية ، ولاعداد قيادات لهذه الغاية .

٦ ـ الجهاز الاقليمي العربي لمحو الامية وصندوقه العربي الخاص الذي انشىء بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٣٣٩ في ايار / مايو ١٩٦٧ ، وذلك بناء على توصية المؤتمر الاقليمي لمحو الامية المنعقد بمدينة الاسكندرية سنة ١٩٦٤ .

وفي عام ١٩٦٤ اقر وزراء التربية والتعليم والمعارف في مؤتمرهم الثاني في بغداد ، والذي نظمته الادارة الثقافية ، مشروع ميثاق الوحدة العربية، ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وهو الميثاق الذي وافق عليه مجلس الجامعة في ايار / مايو ١٩٦٤ . وعلى اساسه قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فكانت بذلك من اوليات المنظمات والوكالات المتخصصة في اطار الجامعة العربية ، كما كانت الادارة الثقافية والتي كانت نواة المنظمة من اوليات الادارات المتخصصة في نطاق الامانة العامة .

٧ ـ المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي الذي انبثق عن مؤتمر التعريب في الرباط في نيسان / ابريل ١٩٦١ ، والذي تبنته جامعة الدول العربية بقرار مجلسها رقم ٢٥٤١ الصادر عام ١٩٦٩ .

٨ ـ قسم العلوم والتكنولوجيا الذي انشىء عام ١٩٦٩ ملحقاً بمكتب الامين العام للجامعة مباشرة ، وظل يعمل بهذه الصفة حتى انضم الى ادارة العلوم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ايلول / سبتمبر ١٩٧٢ .

وهكذا وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد المؤتمر العام الاول للمنظمة ، في ٢٥ تموز / يوليو ١٩٧٠ حيث تم انتخاب اعضاء المجلس التنفيذي ، ووافق على النظام الداخلي للمؤتمر العام وعلى اللوائح المالية والادارية . وتقرر الحاق كل الاجهزة الثقافية التابعة للامانة العامة لجامعة الدول العربية بالمنظمة الجديدة .

هذا وقد نص ميثاق الوحدة الثقافية العربية في مادته الاولى على ضرورة رسم الفلسفة التربوية العربية التي تنهض بهذا الهدف العام ، وعلى تعيين اهداف التربية في جميع مراحل الدراسة وابرازها في مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الامة العربية على تربية شبابها من آمال .

كما نص هذا الميثاق في المادة السابعة والعشرين منه على ان « تتخذ الدول الاعضاء الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية التربوية والثقافية وتوحيد ما يمكن توحيده منها » .

وانطلاقاً من روح هذا الميثاق ونصوصه ، في مواده المختلفة التي تؤكد جميعها دون استثناء على دور الجامعة في مجال التوحيد التربوي والثقافي ، تحدد الاطار الفكري الذي قامت عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام ١٩٧٠ كمنظمة متخصصة من منظمات الجامعة العربية . وقد عهد اليها ان تبرمج هذه الفلسفة الوحدوية العربية في شكل مشاريع ، وعمل ميداني وتطبيقي يكون هدفه البعيد والقريب معاً تحقيق مطمح الامة العربية في وحدتها المنشودة ، مستهدية في هذا الصدد بدستورها الذي حدد الدور الذي يجب ان تقوم به والهدف من انشائها وهو « التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها » .

وهكذا فإن الفكرة المركزية ، في بنود المعاهدة الثقافية سنة ١٩٤٥ وفي ميثاق الوحدة الثقافية سنة ١٩٦٤ وفي دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة ١٩٧٠ هي التأكيد على البعد الحضاري والتربوي والثقافي للامة العربية ، في طريق الوحدة ، والالحاح على ابراز اصالتها ، وشخصيتها الثقافية والتربوية القومية . باعتبارها الارومة المشتركة ، والاصل الراسخ للفروع المختلفة ، والتي يعود اليها كل التنوعات المحلية . كذلك فإن هذه المراجع القانونية والثقافية تؤكد انه لا خلاص لهذه الامة ولا لمستقبلها الا بتهيئة الاجيال التي تنهل من معين تربوي وثقافي واحد ، يكفل لها تنمية ثقافتها وتوحيدها ، بما يضمن لها الحيوية والوظيفية والمعاصرة ، مع الابقاء على شخصيتها التاريخية ، وعطائها الانساني المتميز .

ثالثاً : الجهود التوحيدية في مجال التربية

لقد انطلقت الجهود التربوية للادارة الثقافية من المعاهدة الثقافية العربية التي أقرّها مجلس الجامعة العربية ، وبهدف واضح يتمثل في العمل على توحيد مناهج التعليم ومراحل الدراسة والشهادات المدرسية ، ويطمح الى وضع مناهج مدرسية موحدة وكتب مشتركة في الموضوعات القومية ـ على الاقل ـ وهي اللغة العربية والدراسات الاجتماعية المتمثلة في التاريخ والجغرافيا وفي التربية الوطنية والقومية ؛ ودراسات المجتمع المحلي والعربي .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، قامت الادارة الثقافية بعد تكوينها بتنظيم سلسلة من المؤتمرات والحلقات ، نعرض منها هنا ما تطرق لموضوع التوحيد التربوي مع الاشارة الى القرار او التوصية الخاصة بذلك .

١ ـ المؤتمر الثقافي العربي الاول ـ بيت مري ـ لبنان ١٩٤٧ ، وقد تم فيه تحديد الاسس العامة للمناهج الدراسية للثقافة العربية القومية (التربية الوطنية والقومية والتاريخ والجغرافيا واللغة

العربية) وتمثلت هذه الاسس بالاتفاق على اهداف المواد وتحديد القدر المشترك من الموضوعات المدرسية المطلوب تغطيتها لتحقيق الهدف القومي .

٢ ـ المؤتمر الثقافي العربي الثاني ـ الاسكندرية ـ ١٩٥٠ ، وقد تطرق لبحث توحيد السلم التعليمي للمرحلة الابتدائية .

٣ ـ المؤتمر الثقافي العربي الثالث ـ بغداد ـ ١٩٥٢ ، وقد ركّز على اهداف تدريس التاريخ والجغرافيا ، وعلى توحيد اختيار المحتوى للبعد القومي العربي .

٤ ـ المؤتمر الثقافي العربي الرابع ـ دمشق ـ ١٩٥٩ . وقد أوصى بتحديد الهدف العام للتربية في البلاد العربية في « بناء جيل عربي واع مستنير » وان يكون دور التربية الوطنية مسهماً في تكوين هذا المواطن العربي .

٥ ـ المؤتمر الثقافي العربي الخامس ـ الرباط ـ ١٩٦١ ، الذي أوصى برسم خطة لتوحيد الكتاب المدرسي وبخاصة القدر المشترك عربياً في التربية الدينية واللغة العربية والاجتماعيات .

٦ ـ المؤتمر الثقافي العربي السادس ـ قسطنينة ـ (الجزائر ١٩٦٤) ، وقد دعا الى توحيد نظم التعليم والامتحانات تسهيلاً لانتقال الطلاب العرب بين الاقطار كما دعا الى اعتماد التعليم على فلسفة جديدة تتلاءم ومتطلبات الامة العربية .

٧ ـ المؤتمر الثقافي العربي السابع ـ القاهرة ـ ١٩٦٧ . وقد دعا الى مراجعة المناهج المدرسية لابراز الثقافة العربية المشتركة .

٨ ـ المؤتمر الاول لوزراء المعارف والتربية والتعليم ـ القاهرة ـ ١٩٥٣ ، وقد اوصى بتأليف كتب موحدة تتضمن القدر المشترك من الموضوعات المطلوب تدريسها عربياً ، كما اوصى بتحديد مدة التعليم الابتدائي بست سنوات وان يكون مجمل المرحلتين الاولى والثانية اثنتي عشرة سنة .

٩ ـ المؤتمر الثاني لوزراء التربية العرب ـ بغداد ـ ١٩٦٤ ، والذي تميز بأهمية خاصة حيث تم فيه اقرار « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » وصودق على « دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » لتتولى مسؤولية الادارة الثقافية في الجامعة العربية .

هذا وقد دعا المؤتمر بشكل منفصل الى توحيد السلم التعليمي على نمط ٦ ـ ٣ ـ ٣ ، والى توحيد اسس المناهج . وكان إقرار « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » في ذاته خطوة طموحة للتوحيد التربوي . فقد جاء في المادة الرابعة من الميثاق : ضرورة عمل الدول العربية على بلوغ مستويات تعليمية مماثلة عن طريق تنسيق انظمة التعليم فيها ، وبخاصة توحيد السلم التعليمي ، واسس المناهج ، وخطط الدراسة ، والكتب المدرسية ، ومستوى الامتحانات ، وقواعد القبول ، ومعادلة الشهادات .

وجاء في المادة العاشرة من الميثاق ، الالتزام بتعريف ابناء الدول العربية بأحوال الدول

العربية الاخرى عن طريق المناهج ووسائل الاعلام والثقافة . وعلى تأليف (الكتاب الأم) لكل مؤلف مدرسي في التاريخ العربي والحضارة والجغرافيا واللغة والادب ومقومات المجتمع العربي . كما أكد الميثاق سعي الدول العربية لتوحيد المصطلحات العلمية والحضارية .

١٠ ـ المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب ـ الكويت ـ ١٩٦٨ ، وقد اكد اقرار اهداف التربية العربية كما جاءت في ميثاق الوحدة الثقافية العربية . وجدد المطالبة بتوحيد السلم التعليمي على نمط ٦ ـ ٣ ـ ٣ كما طالب بمراعاة اسس موحدة لوضع المناهج وهي الاسس القومية ، والاسس الاجتماعية والاقتصادية ، والاسس التربوية والنفسية .

١١ ـ اما المؤتمر الرابع لوزراء التربية العرب ـ صنعاء ـ ١٩٧٢ ، فهو يعتبر بين المؤتمرات منعطفاً جديداً في العمل التربوي العربي ـ إذا استثنينا المؤتمر الثاني لوزراء التربية العرب في بغداد ١٩٦٤ ، والذي أقر فيه « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » . ذلك انه كان قد تكوّن في ساحة العمل التربوي والثقافي المشترك تراث ضخم من التوصيات والقرارات انبثق عن اساسين قوميين هما « المعاهدة الثقافية » و« ميثاق الوحدة الثقافية العربية » وهما يمثلان الارادة السياسية العربية في هذا المجال .

وهكذا كان على المؤتمر الذي انعقد بعد قيام المنظمة العربية للتربية والعلوم ، وبدعوة منها أن يفكر بشمولية وبموضوعية ، في ايجاد صيغة متكاملة للسياسة التربوية والعملية التعليمية . ولقد كان السؤ ال المطروح هو ، ما هو مصير الجهود السابقة ولماذا لم تطبق وكيف تطبق ؟ ولماذا لم تتوحد التربية ولماذا لم تتطور؟ الخ .

ومن هنا توجّه المؤتمر الى ضرورة وضع « استراتيجية عربية لتطوير التربية العربية » تأخذ في حسبانها الواقع العربي بابعاده المختلفة ، وبواقعه القطري وطموحه الوحدوي . وقد دعا المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى وضع هذه الاستراتيجية .

وبهذا المؤتمر الذي بدأ عملاً جديداً ، ينتهي عرض اهم الجهود التربوية العربية التوحيدية ، ولا بد هنا من الاشارة الى جهود كثيرة اخرى بذلت قبل ذلك ومن بعده تتمثل في الحلقات والندوات والدراسات المتعددة ولكنها لا تخرج في مجملها عما تضمنه العرض السابق . الا ان عدداً غير قليل من الجهود التوحيدية التربوية ـ التي تمت بعد المؤتمر العام الرابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ قد تجاوز مرحلة التوصيات الى انتاج عديد من الوثائق النافعة ، والنماذج المحسوسة ، والمؤسسات القومية التي يتم عرضها هنا في نطاق النتائج التوحيدية .

وهنا ينبغي ان نشير الى ان هذه اللقاءات ، كانت تحقق اكثر من هدف ، فهي الى جانب عرض الافكار التوحيدية ، كانت ملتقى قومياً لكل المسؤولين العرب ، وكانت تهدف الى توسيع قاعدة الوعي ومدها الى الجماهير العربية ، وذلك بتنقلها في المكان . فكانت دائماً تختار عاصمة من العواصم العربية ، لتكون هناك توعية للرأي العام المحلي ؛ وتحريك للقوى القومية ، في اتجاه هذه الاهداف الوحدوية .

رابعاً : الانجازات والنتائج التوحيدية في المجـــال التربـــوي

من الوثائق الاساسية التي أنجزها العمل العربي المشترك في مجال التوحيد التربوي تبرز « المعاهدة الثقافية » ١٩٤٥ ، و « ميثاق الوحدة الثقافية العربية » ١٩٦٤ ، و « الاستراتيجية العربية لمحو الامية وتعليم الكبار » ١٩٧٦ ، « واستراتيجية تطوير التربية العربية » ١٩٧٨ .

وقد مثلت الوثيقتان الاوليان اهداف الامة العربية في الوحدة وركزتا على التربية كاحدى الوسائل ووضعتا مؤشرات للعمل في هذا الاتجاه .

اما استراتيجية تطوير التربية العربية ، واستراتيجية محو الامية ، فتمثلان خطوات العمل نحو تحقيق الاهداف ، وقد بنيت هاتان الوثيقتان على أساس من استقراء الواقع والتعرف الى القضايا والمشكلات ، وعلى الوعي بتداخل عوامل متعددة في التأثير والتأثر ، وعلى اعتراف بالواقع الموضوعي لاختلاف النظم السياسية في الاقطار العربية . ثم خلصتا الى تحديد مبادىء العمل واتجاهات مسيرته واولوياته ، والى وسائل تنفيذه على المستوى القطري . ولم يغفلا الوسائل القومية في التنفيذ المعتمدة على تبادل الخبرة و« قومية التأهيل » و« قومية التمويل » تحقيقاً « لقومية المعرفة » . لقد كان الجهد في هاتين الوثيقتين ، في الدرجة الاولى ، فنياً تطويرياً لاهداف التربية العربية، وتأهيل القوى العاملة ، وربط ذلك كله بالتنمية الشاملة للمجتمع العربي . وانهما مع ذلك انطلقتا من فكر عربي قومي ، في التطوير وفي التنفيذ على المستويين القطري والقومي .

وفي مجال الوثائق التربوية الموجهة لتبادل المعلومات والخبرات ، ولتوفير قاعدة معلوماتية للعاملين وللدارسين ، تبرز « حولية الثقافة العربية » التي بدأها المرحوم ساطع الحصري ، والنشرة الاحصائية التربوية العربية ، والدراسات التحليلية للتطوير التربوي ولمحو الامية في الوطن العربي ، وكلها تصدر دورياً عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

اما عن النماذج التوحيدية المحسوسة فتجدر الاشارة الى سلسلة الكتب المدرسية في العلوم والرياضيات التي أنتجتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مشروعها الريادي وعممتها على الدول العربية التي طبقها بعضها كلياً واستفاد منها البعض في تطوير مناهج وكتب خاصة . ولا تزال المنظمة تعمل في هذا الميدان تقويماً وتطويراً واستكمالاً .

ومن هذه النماذج ايضاً الكتب المدرسية الموحدة عن القضية الفلسطينية المعدة للمراحل المختلفة في التعليم العام وتصدرها المنظمة بتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . وكل ذلك تطبيقاً للتوصيات وتجسيداً للآمال التي أكدتها المؤتمرات والحلقات التي سبقت قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ومن ابرز الاعمال التطويرية والتوحيدية في هذا المجال ، مشروع الرصيد اللغوي العربي

الموحد للتعليم الابتدائي ، والذي تعكف المنظمة على انجازه بهدف توفير قاموس موحد يرتفع بمستوى لغة الطالب ويرجع اليه مؤلفو الكتب المدرسية في هذا الشأن .

وفي سبيل تطبيق القرارات والتوصيات السابقة للعمل العربي المشترك في المجال التربوي وانطلاقاً من استراتيجية تطوير التربية العربية ، والاستراتيجية العربية لمحو الامية في تصورهما الشمولي والتطويري والقومي قامت المنظمة عام ١٩٨٠ ، بوضع خطة لتعميم التعليم الاساسي ، ومحو الامية في الوطن العربي . وقد أدمجت هذه الخطة ضمن تنمية الموارد البشرية في استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ . وقد أدمجت هذه الخطة بمشاريعها التنفيذية ، ضمن الخطة القومية ، ووجهت للبلاد العربية الاشد حاجة . وتواصل المنظمة متابعة التنفيذ مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والهيئات العربية المشرفة على تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية العربية وفي هذا تحقيق لغاية اساسية من غايات المنظمة حول فكرة قومية المعرفة تمويلاً وتأهيلاً .

كذلك ، فإن اعتناق مبدأ فكرة المواجهة الشاملة في مجال محو الامية ، ودمج عملية التطوير الاجتماعي في عملية محو الامية ، اي اعتبار الامية الابجدية ، مظهراً من مظاهر الامية الحضارية ، هو تطبيق رشيد للاستراتيجية العربية لمحو الامية . وقد بدأت الحملات الوطنية الشاملة ، بالحملة الوطنية لمحو الامية الالزامي في العراق وأعدت اليمن الشمالية خطتها ، كما أن السودان قد عقد مؤتمرات وطنية لهذا الهدف . وهناك عدد كبير من الدول قطعت شوطاً في هذا الاتجاه ومنها اليمن الديمقراطية ، ولم يعد هناك قطر عربي ، يخلو من تشريع لمحو الامية ، ومن استعداد لوضع خطة متكاملة ، بدل العمل الروتيني والحملات الرسمية .

كما يبرز في هذا الميدان ايضاً مشروع المنظمة لتوحيد اسس المناهج والخطط والمواد الدراسية المستند الى « استراتيجية تطوير التربية العربية » . وقد جاء هذا المشروع مفصلاً ومحدداً وواقعياً ، بعد دراسات طويلة ، وحوار مع المسؤولين في الدول العربية ولجان الخبراء . وقد أقر المؤتمر العام السادس للمنظمة ١٩٨١ هذا المشروع ودعا الدول العربية لتطبيقه ، ودعا المنظمة الى متابعة التنفيذ مع الدول العربية رغبة في التقدم الى مراحل توحيدية اكثر ، مثل وضع الكتب المدرسية الموحدة او المرجعية لكل مواد الدراسة .

وتعد من الانجازات التوحيدية ايضاً المؤسسات التربوية القومية المتخصصة التي اقامها العمل العربي المشترك دعامات للعمل والتركيز . وقد انشىء بعضها قبل قيام المنظمة مثل « الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار » و « مكتب تنسيق التعريب في الرباط » . وأنشأت المنظمة بعضها الآخر مثل « المركز العربي للتقنيات التربوية » ، في الكويت ، ومركزي « اعداد وتدريب قيادات محو الامية وتعليم الكبار » في المنامة (البحرين) وطرابلس (الجماهيرية) و « المعهد الدولي للغة العربية » في الخرطوم ، لاعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، و « المركز العربي لبحوث التعليم العالي » في دمشق ، والذي انشىء ، ويدار بالتعاون مع اتحاد

الجامعات العربية ، وادارة التوثيق ، وادارة الاعلام ، وادارة البحوث التربوية في الادارة العامة . . . الخ .

ولعله من تمام هذا العرض للانجازات أن يكون هناك نظر في التطبيق الفعلي لهذه الجهود التوحيدية في واقع الدول العربية ويمكن النظر اليها من زاويتين : الاولى ، من المستوى العربي الشامل ، والثانية من مستوى الاتفاقيات بين البلاد العربية ثنائياً او ثلاثياً او اقليمياً .

فعلى المستوى العربي الشامل أبرزت دراسات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ان من اهم النتائج التطبيقية ما يلي :

١ ـ توحد مجموع سنوات المرحلة الدراسية قبل الجامعة ، اذ تبلغ اثنتي عشرة سنة لكل البلاد العربية فيما عدا بعض التخصصات في بعض البلاد . وان ثلثي الدول العربية تطبق نمط ٦ ـ ٣ ـ ٣ للمراحل الدراسية الثلاث . ولكن هناك اتجاها قويا برز مؤخراً وهو المطالبة باعادة النظر في هذا النمط ، بل ان بعض البلدان العربية استحدثت نمط ٩ ـ ٣ و ٨ ـ ٤ مؤخراً بعدما كانت تسير في انماط اخرى قبل ذلك[١] .

٢ ـ التقارب في الاهداف العامة للتعليم واسس المناهج ، من ناحية تقبل الفكر الوحدوي العربي مع تطور في محتويات المناهج التي تحقق ذلك تدريجياً[٢] .

٣ ـ تقبل التوحيد في السلم التعليمي ، ولغة التدريس والاهداف العامة للتربية والخطط الدراسية واسس المناهج ، وان كان انعكاسها قليلاً بالنسبة للكتب المدرسية التي تعبر عن افكار التوحيد[٣] .

٤ ـ تقبل فكرة التوحيد بالدرجة الاولى ، لمناهج العلوم والرياضيات ، لحياديتها النسبية ، وبدرجة اقل لمناهج التربية الاسلامية واللغة العربية ولكونهما يشكلان الثقافة المشتركة المتأصلة في النفوس[٤] . اما الاجتماعيات فكان تقبل توحيدها هو الاقل ـ مع ان المطلوب للوحدة العربية هو العكس ـ وربما فسرت هذه النتيجة بأن الدراسة التي اخذت منها هذه المعلومات كانت مبنية في الدرجة الاولى على آراء المسؤولين الرسميين وبعض اعضاء هيئة التدريس الجامعية[٥] .

وفي هذا الاطار ينبغي ان تضاف الى واقع اقرار استراتيجية تطوير التربية العربية ، باعتبارها مرجعاً فكرياً وفنياً موحداً . فإن هناك افكاراً جديدة تعبر بصورة عملية عن تلك الوحدة ، قد

---

(١) مختار الغول ، « توحيد السلم التعليمي في البلاد العربية ، » (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨١) (دراسة غير منشورة) .

(٢) اسامة شموط واحمد الخطيب ، محاولات توحيد وتطوير المناهج الدراسية في البلاد العربية ، (تونس : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨١) . (دراسة غير منشورة)

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧ ـ ٨ .

بدأت تدخل في مجال التنفيذ . ومنها فكرة « قومية المعرفة » التي تعني التمويل القومي للتعليم الاساسي ، بمعنى ان تنشىء الاقطار العربية صندوقاً يسهم فيه كل قطر بما يستطيع ، ويأخذ منه كل ما يحتاج اليه ، لاستكمال الزامية التعليم الاساسي للاطفال العرب . وهذا الصندوق ، ليس بديلاً عن الجهد القطري ، ولكنه متمم له . وكذلك الوضع بالنسبة لمحو الامية ، ويمكن أن يمتد الى آفاق اخرى ، وبذلك يساهم رأس المال العربي ، في اعداد رأس المال البشري للامة العربية . وقد وافق مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ كما سبق القول ، على المشروع الذي قدمته الامانة العامة ، متضمنة هذه الافكار . . . وفي الواقع فإن العمل العربي المشترك هو صورة من صور هذا التكامل بدرجات متفاوتة .

ومن زاوية الاتفاقيات التربوية ، الثنائية ، او اكثر بين البلاد العربية نشير الى ابرز تلك الاتفاقيات وهي :

- اتفاقية الوحدة الثقافية بين الاردن وسورية ومصر عام ١٩٥٧ .
- اتفاقية الوحدة الثقافية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .
- اتفاق دول ميثاق طرابلس ، مصر ، ليبيا ، السودان ، سورية ، عام ١٩٧٠ .
- اتفاق سورية والاردن عام ١٩٧٥ ، والذي تطور الى حد اعداد كتب موحدة للمرحلة الابتدائية .
- اتفاق دول الخليج العربي واقامة مكتب التربية العربي لدول الخليج ليقوم بمهام التنسيق والتوحيد والتطوير التربوية لدول المنطقة . ومن الجدير بالذكر ان بعض دول الخليج تستعمل الكتب نفسها لبعض دوله الاخرى لعدة سنين خلت ، وان الاتجاه السائد الآن هو انتاج كتب خاصة لكل بلد مع الاتفاق على الاهداف العامة واسس المناهج .
- اتفاق سوريا والعراق عام ١٩٧٩ ، على التوحيد التربوي والذي استمر التحضير له بشكل جاد يمكن أن يكون منطلقاً لاي عمل مشابه ، او لاستئناف هذا الاتفاق . على ان هناك مجالاً أساسياً ، استطاعت الجهود المختلفة لمشاريع المنظمة وبرامجها في مختلف القطاعات ان تقوم فيها بدور ايجابي ، وهو التعريب .

وقد كانت مشكلة تعريب التعليم ، متنوعة . ففي بعض البلاد العربية ، كان التعليم كله ، شكلاً ومضموناً ، اجنبياً . وفي بلاد اخرى ، كانت المواد العلمية والرياضية كلها في التعليم العام ، لغة المستعمر . وقد بذلت جهود صادقة من الاقطار العربية نفسها ، بطرق كثيرة . منها التعاون الثنائي مع الدول الشقيقة ، ومنها العمل القومي . فإلى جانب اللقاءات المتخصصة على مختلف المستويات ، حول هذه القضية وما يتفرع منها ، وما يستدعيه التصدي لها ، قامت المنظمة ، من خلال مكتب تنسيق التعريب ومؤتمر التعريب باصدار اكثر من تسعين معجماً متخصصاً . بحيث اصبحت مصطلحات العلوم الطبيعية والانسانية كلها ، معربة وموحدة . لم تعد لغة التعليم مشكلة في التعليم العام الا في البلاد العربية ذات الاوضاع الثقافية الخاصة ، مثل جيبوتي والصومال وجنوب موريتانيا وجنوب السودان ، والمسألة مسألة زمن .

اما في نطاق التعليم العالي ، وبخاصة الفني فيه ، فإن التعريب قد قطع فيه شوطاً كبيراً . وكذلك الوضع بالنسبة للبحوث العلمية . ومع قيام المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، والتفكير في جامعة عربية لاعداد هيئات التدريس الجامعي والباحثين العلميين العرب ، ومع توفر المصادر والمراجع بترجمة امهاتها في الوقت الحاضر ، ثم ممارسة الانتاج العلمي باللغة العربية فإن تحقيق هذا السعي اكيد بالنسبة للجيل القادم .

إن المشكلة الحقيقية في موضوع التعريب في الجامعات ، هي هيئة التدريس التي تلقى معظم اعضائها دراساتهم العليا بلغات اجنبية ، فمرنوا على استعمال مصطلحاتها ، واصبح ايسر لهم أن يدرسوا ، بالطريقة التي درسوا هم بها . وهكذا تدور الحلقة المفرغة ، ولا يمكن كسرها الا باعداد هيئة التدريس في جامعة عربية تخصص للدراسات العليا وللبحوث باللغة العربية مع العمل على اتقان اكثر من لغة ، واتاحة الفرصة لهم بعد التخرج للتدرب في الجامعات الاجنبية ، وتبادل الخبرات مع اساتذها ، وتنشيط الاشتراك الايجابي في المؤتمرات العلمية العالمية ، بحيث يعايشون التطور العلمي والتكنولوجي ، ومثل هذا العمل انما يعزز ايضاً بتنسيق وتنظيم الترجمة الى اللغة العربية قطرياً وقومياً ، وهذا العمل من مشاريع المنظمة .

اضافة الى ذلك ، فإن التعليم العالي والجامعي ، لا تبدو فيه الفوارق ، لانه يتصدى للاعداد المهني الذي يتطلب قدراً معلوماً من المعرفة والمهارة والخبرة ، في المهنة المعينة . وتكاد الكليات ، وعدد السنوات ، للدراسة الجامعية الاولى ، والثانية ، والثالثة تكون متطابقة ، الا فيما ظهر اخيراً ، من اتجاه الى نظام المقررات ، على نمط الجامعات الامريكية اساساً . ومن الواضح ان توحيد قاعدة التعليم العام ، هو من العوامل المهمة ، في توحيد التعليم العالي . ولاتحاد الجامعات العربية ، دور كبير في هذا المجال الذي يتعاون فيه عن قرب ، وبتنسيق وثيق مع المنظمة .

هذه ابرز الخطوات او الاتجاهات التوحيدية في مجال التربية التي اتخذت بين قطرين عربيين او اكثر . ولكنها تدل على تقبل الفكر الوحدوي ، والتصميم على تطبيقه ومباشرة التحضير له والتهيئة الفعلية لوسائله . وكلها دون استثناء توقفت فجأة - او تتعثر باستمرار - نتيجة الخلافات السياسية المؤقتة التي لا تأخذ في الاعتبار البعد الزمني لضرورة الوحدة وحتميتها ، الامر الذي يتطلب طول النفس ، وابعاد مسارات التوحد الثقافية المشتركة عن المصالح والخلافات المؤقتة .

ومن الملاحظ ان العمل الوحدوي في الاطار القومي - المنظمة - وفي الاطار الاقليمي - مكتب التربية - يسير في تقدم ودون تعثر . ولا بد من التأكيد هنا ان الانجاز الكبير ، وهو وجود هيئة قومية شاملة تلتقي عندها الاقطار العربية جميعاً ، وهي المؤتمرات العامة للمنظمة ، التي تعتبر قراراتها ملزمة بحكم دستورها والتي تجتمع كل عامين يقرر فيها الوزراء العرب المسؤولون البرامج والمشاريع ، ويقرونها . ذلك الى جانب الوزراء المسؤولين عن الثقافة والتعليم ، الذين يجتمعون كذلك في مؤتمراتهم الدورية ، ويتدارسون القضايا المشتركة ، ويصدرون فيها توصياتهم ، التي يقرها المؤتمر العام لتصبح سياسة قومية ملزمة . وابرز مثل لذلك الاستراتيجيات التربوية التي اصبحت وثائق قومية ، ومرجعاً تربوياً للمخططين في كل الاقطار العربية .

خامساً : الجهود التوحيدية في مجال الثقافة

ثقافة الامة هي قوام شخصيتها ، والمعبّر الاصيل عن تطلعاتها واما نيها ، والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة . وان الحفاظ على تراثها وانتقاله بين أجيالها المتعاقبة وتجديده هو ضمان تماسك الامة ونهوضها بدورها الابداعي في مجال الحضارة الانسانية . والثقافة أكثر النشاطات اتصالاً بكرامة الانسان ، فيها تتأكد للفرد ذاته ، وتتقرر شخصيته ، وبها يمارس حريته وبها يتحرر المجتمع ، وتثبت هويته .

ومن هنا ، فقد نشطت الجامعة ، منذ المعاهدة الثقافية ، للسعي في هذا المجال ، الذي كانت الحاجة الى تطويره وتجديده ، اكثر من الحاجة الى توحيده . فالثقافة ، هي الحقيقة الوحيدة التي ظلت واحدة في حياة الامة ، وهي الراية التي ظلت مرفوعة فاجتمعت حولها الامة . وحين يكون الحديث عن توحيد الثقافة العربية ، فإنما يكون الهدف هو توحيد السياسات الثقافية ، ووضع التشريعات التي تكفل للثقافة العربية دفعة ، ترتفع الى مستوى تحديات العصر ، وقضاياه ، والتي تحقق كذلك التنسيق القريب بين اقطارها في خدمة انواعها المختلفة .

ولقد كان لمعهد المخطوطات دور كبير في جمع وفهرسة وحفظ وتحقيق ونشر عدد من المخطوطات النفيسة جمعه من اطراف الارض ، الى جانب عونه للباحثين في التراث ، وتدريب عدد صالح من العاملين في ميدانه . وفي ميدان الاثار والفن العربي الاسلامي ، بذل جهداً نافعاً في الادارة الثقافية ، استمر وتوسع في اطار ادارة الثقافة في المنظمة . كما كانت هناك عناية واسعة باغناء الفكر العربي بترجمة امهات الكتب الاجنبية ، في مختلف المجالات الثقافية الى اللغة العربية . وكان ذلك من الاعمال التي عنيت بها اللجنة الثقافية ، وتطورت في اعمال المنظمة ، الى تفكير في التخطيط وفي المؤسسات القطرية القومية للترجمة ، واعداد المترجمين وتدريبهم ، وتنسيق اعمال الترجمة تعريباً وتعجيماً في اطار قومي . وشمل هذا الاتجاه ، انشاء مكتبة مركزية عربية ، وموسوعة عربية كبرى ، الى غير ذلك من المشاريع التي تأخذ طريقها الى التنفيذ . ولقد كان من اهم ما عنيت به المنظمة ، وهي تعمل بمنهجية شمولية ومقننة : السياسة الثقافية . . .

وهكذا وتطبيقاً لميثاق الوحدة الثقافية ، ودستور المنظمة وسعياً الى وضع سياسة ثقافية موحدة انعقد المؤتمر الاول لوزراء الثقافة العرب بعمان سنة ١٩٧٦ ، تحت شعار « سياسة ثقافية عربية موحدة » ، وهو المؤتمر الذي حصر الواقع الثقافي العربي في شتى مناحي ابعاده ، ورسم التطلعات الى المستقبل الذي ننشده للثقافة العربية المعاصرة ، تواصلاً بالتراث العربي الاسلامي ، وتكاملاً مع الثقافات العالمية ، الذي يصبح تحقيقه ممكناً في ظل التحرك الميداني . وتمخضت عنه توصيات وقرارات رائدة في هذا المجال وصدر عنه كذلك « بيان عمان » . ولقد عالج هذا المؤتمر اهداف السياسة الثقافية ، واساليب التخطيط ، وتنظيم الاجهزة الثقافية ومشكلات تمويل العمل الثقافي ، والتكامل والتنسيق بين اجهزة الثقافة واجهزة التعليم والاعلام

الى غير ذلك من المجالات الاساسية التي تهدف الى غاية واحدة وهي تكامل هذه الاجهزة ، وتوثيق التعاون الثقافي بين البلاد العربية وصولاً الى السياسة الثقافية العربية الموحدة .

وقد رسم هذا المؤتمر الاهداف السياسية للثقافة في الوطن العربي فيما يلي :

١ ـ ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية من حيث هي ثقافة قومية وانسانية معاً ، تستند الى اصول الامة العربية وتراثها ، وتستوعب في الوقت نفسه تيارات العصر وتدرك آفاقه ، وتشارك مشاركة ايجابية متفتحة اخذاً وعطاء في تقدم الحضارة البشرية .

٢ ـ تكوين الشخصية المتكاملة للانسان العربي ، وتهيئته للوعي بتراثه والانتماء لامته وقيمها الاصيلة ، واعداده لمعايشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فاعلة في التقدم الحضاري لوطنه .

٣ ـ تحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التي تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين(٦) . وان توجهات هذا المؤتمر تبين لنا مدى الاهمية التي أولاها المؤتمر لوضع معالم السياسة الثقافية العربية الموحدة ، من تفصيل غايات هذه السياسة وتطبيقاتها العملية . ويمكن القول بأن هذه اللبنة الاولى في صرح الوحدة الثقافية العربية التي تم وضعها في مؤتمر عمان ، لم تلبث ان تعززت بلبنات اخرى واضافات جديدة من خلال المؤتمرات واللقاءات والتوصيات والقرارات والخطط ، والبرامج والمشاريع ، واللجان الاستشارية وغيرها من صيغ التوحيد . هكذا دعا المؤتمر العام في دورته الاستثنائية الاولى التي عقدت في الخرطوم سنة ١٩٧٨ بعد سنتين من مؤتمر عمان الى وجوب الاسراع بوضع استراتيجية للثقافة العربية واخرى للعلوم على غرار استراتيجية تطوير التربية العربية التي اقرت بالاجماع في ذلك المؤتمر .

وهكذا لم تلبث توصيات عمان التي كانت مجرد رؤية سياسية تطمح الى التنسيق والتعاون ان اصبحت قراراً قومياً باستراتيجية شاملة للثقافة العربية في منظور وحدوي .

واستجابة لقرار المؤتمر العام عكفت لجان متخصصة في الادارة العامة على اعداد ملامح هذه الاستراتيجية لعرضها في شكلها الاولي على المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب بطرابلس سنة ١٩٧٩ . حيث تقرر ايلاء هذا الموضوع اهمية خاصة ، وتكوين لجنة استشارية لهذا الغرض توكل اليها مهمة وضع الصيغة الفكرية لهذه الاستراتيجية الثقافية . وهي اللجنة التي تعكف حالياً باسهام ثلة من اعلام الفكر في الوطن العربي على انجاز هذا المشروع العربي الوحدوي في مقرها في الكويت .

واحكاماً للعمل العربي الثقافي الموحد ، انبثقت عن مؤتمرات وزراء الثقافة العرب التي عقدت باشراف المنظمة عدة لجان استشارية اخرى ، مهمتها مساعدة المنظمة على وضع البرامج

(٦) من توصيات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي ، ١ ، عمان ، ١٩٧٦ .

والمشاريع في الاطار العربي الواحد . من بينها اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، واللجنة الدائمة للمسرح ، واللجنة الدائمة للآثار التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية ومنتظمة لدراسة مشاريع المنظمة ، واغنائها . وهي تغطي في هذا الصدد مجالات الثقافة العربية المعاصرة ، ومجالات التراث في ميادين التنظيم والتخطيط والتشريع والتعاون والتنسيق .

وفي هذا الاطار ينبغي ان تكون هناك **اشارة الى موضوع الامن الثقافي العربي** ، الذي اخذت المنظمة في برمجته في مجاليه ، المادي ، والمعنوي . فالأمن الثقافي العربي من الناحية المادية يستدعي اقامة صناعات ثقافية وتربوية قادرة على الوفاء بمتطلبات الانتاج الثقافي والتعليمي ، من اوراق واحبار ومطابع ومخابر واجهزة علمية ، ووسائل تعليمية ، وآلات تسجيل ، وافلام ، وادوات طبية . وكل الصناعات الالكترونية المتصلة بوسائل الاعلام والاعلاميات ، تقوم عليها مؤسسات عربية ، في مجال استثماري ربحه مضمون . على انه فوق ذلك ييسر الحصول على المواد الثقافية والتعليمية لكل الاقطار العربية وبخاصة غير الميسورة منها على تطوير تكنولوجيا عربية في هذه المجالات ، وعلى اعداد فنيين قادرين فيها ، مما يكون سبيلاً لتوطين التكنولوجيا . وفي الوقت نفسه يبعد شبح الحصار الثقافي او الغزو الثقافي عن الوطن العربي . وقد بدأت المنظمة في دراسة الجدوى بالتعاون مع بعض المؤسسات القومية . . . وذلك لتنسيق ما هو قائم منها ، ولاستحداث ما ليس موجوداً .

اما الناحية المعنوية ، فإن ذلك يعني توفير الحماية للانتاج الثقافي والادبي ، بعقد اتفاقيات لحقوق الملكية الثقافية ، ومبد الحوافز للجوائز العربية الكبرى ، في مختلف مجالات السعي الفكري . اما حقوق الملكية ، فقد وقعت الاقطار العربية على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف في المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة العرب ١٩٨١ في بغداد .

اما الحوافز ، فهي قائمة ، على كل المستويات القطرية ، والقومية ، ولكن ينبغي تطويرها ، والاكثار منها . وللمنظمة عدد من الجوائز في مجالات المسرح والشعر والقصة . . . الخ . ذلك ان هناك نوعاً من الحوافز المعنوية تتمثل في الميداليات الذهبية والفضية ، التي تقدمها المنظمة للمبرزين من العاملين في مجال الثقافة انتاجاً وتنظيماً . .

وتعميقاً للتعاون العربي في مجال تنمية العلاقات الثنائية ، وتقريباً للمناهج وتبادلاً للخبرات ، واتاحة للفرصة لشباب الاقطار العربية للتداول والتعاون وتوسيعاً للعلاقات الثقافية ، فإن المنظمة سعت عبر اجهزتها الثقافية الى دراسة التعاون الثقافي العربي الثنائي ، والحصول من الدول العربية على عدد صالح من الاتفاقيات الثقافية التي ابرمتها هذه الدول فيما بينها او التي ابرمتها بينها وبين الدول الاجنبية .

وفي ضوء ما توفر للمنظمة من الوثائق والمعلومات وما توصل اليه خبراؤها من نتائج عقدت ندوة خاصة بموضوع هذا التعاون بمدينة (المنامة) بالبحرين سنة ١٩٨١ .

وقد اتضح من خلال وثائق الاتفاقيات التي حصلت عليها المنظمة من ١٣ دولة عربية ،

ان هذه الاقطار العربية ارتبطت فيما بينها بنحو ١٢٠ اتفاقية ثنائية شملت مجالات ثقافية وتربوية وعلمية وفنية . وهو رقم من الاتفاقيات لا يبعد كثيراً عن الاتفاقيات التي ابرمتها هذه الدول مع اقطار اوروبا وامريكا .

وقد حفزت هذه الدراسة ، التي أعدتها المنظمة ، الاقطار العربية المشاركة في الندوة على اتخاذ جملة توصيات نصت على ضرورة الارتقاء بالتعاون العربي من مرحلة التبادل ، الى مرحلة التنسيق والتكامل بين الدول العربية . على ان هذا التكامل ، انما يحدث عادة وبشكل قانوني ، في نطاق المنظمة ، التي تجمع في عضويتها الاقطار العربية .

اما من حيث التعاون الدولي ، فقد كلف وزراء الثقافة العرب ، في دورتهم الثالثة التي عقدت بمدينة بغداد (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) ، المنظمة بأن تشكل لجنة من الخبراء الحكوميين لوضع وثيقة سياسية عربية متكاملة ترفع الى المؤتمر الدولي الثاني للسياسات الثقافية الذي سيعقد بالمكسيك .

وقد اعدت هذه الوثيقة الجامعة التي ستكون اسهاماً موحداً من الامة العربية كلها في هذا المؤتمر العالمي . رفعتها المنظمة الى اليونسكو باسم كل الاقطار العربية لتكون وثيقتها دون شك متميزة عن سائر الوثائق العالمية الاخرى نظراً لما يميز حضارة هذه الامة من الخصائص المشتركة اللغوية والدينية والاجتماعية ومن الوحدة التي لا تتيسر لاي منطقة في العالم .

على ان اهتمام المنظمة في هذا الصدد لم ينصرف الى العمل السياسي الثقافي الموحد كما يبدو من هذا العرض المكثّف ، وانما شمل مجالات تطبيقية متعددة ، تتمثل في اقامة الندوات الفكرية حول اهم قضايا العصر ، ومشاكل الثقافة ، من نشر وتوزيع وتوثيق ، الى معالجة الفكر بصورة شاملة كندوة (ابن خلدون والفكر العربي المعاصر)، وندوة (قضايا الشعر العربي المعاصر) وندوات (المسرح المدرسي والجامعي) وندوة (الابداع في الاذاعة والتلفزيون) وندوة (العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية) وندوة (التعاون الثقافي في المجال العربي والدولي) والندوة (العالمية الاولى للاثار الفلسطينية) وندوة (ثقافة الطفل) ، وغير ذلك من الندوات التي تعالج الفكر العربي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . وقد أفضت هذه الندوات جميعاً الى بلورة عدد من المشكلات والقضايا التي تمس الواقع الثقافي العربي الراهن ، والنظر اليه من زاوية المعالجة العربية الواحدة . هذا مثل لمثل هذه اللقاءات ، وهو الذي تحقق في العامين الماضيين ، وهناك عشرات من مثل هذه الندوات . . تم عقدها فيما مضى .

ومثلما أكدت وتؤكد توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب ، على العمل من خلال اللجان الاستشارية الموحدة ، والعمل الميداني الذي يجمع الجهود العربية وينسق بينها ، ويرتفع بها من الحيز القطري الى العمل العربي الجماعي . فإن هذه التوصيات تؤكد ايجاد الصيغ التشريعية الموحدة التي تمكن من ربط واحكام الاتصال سواء بين الاقطار العربية فيما بينها ، او بين المؤسسات العربية كنواة مصغرة من اوجه التوحيد .

ويمكن القول بأن ثمرة هذه الدعوة الى توحيد التشريعات التربوية والثقافية قد أخذت تتبلور في صيغ قانونية وعملية بعد سنوات من التشاور وتبادل الرأي في جميع المستويات وخصوصاً في مستوى مؤتمرات وزراء التربية والثقافة .

فقد كان من اهم قرارات وزراء الثقافة في مؤتمرهم الثالث في بغداد التوقيع على (الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف) ، وكذلك الاتفاق على قانون الاثار الموحد .

ومن اهم الاعمال الوحدوية في المجال الثقافي الاتفاق على عمل الموسوعة العربية الكبرى ، واتخاذ مقر دائم لها في بغداد ، وذلك بالتعاون مع مشاريع الموسوعات الاخرى . ولقد ظل هذا الموضوع يناقش في اطار ادارة الثقافة والمنظمة منذ ثلاثين عاماً ، حتى انتهى الى قرار ، يتخذ سبيله الآن للتنفيذ . لذلك فإن مشروع المعهد القومي للترجمة ، والعمل على تنسيق سياسات الترجمة في الاقطار العربية ، ومشروع المكتبة العربية المركزية ، الى جانب تطوير الحرف العربي وتطويعه للحاسبات الالكترونية ، كل ذلك جهد يتم في اطار المنظمة ، وتعبيراً عن اتجاه قومي ، وبمبادرة من الدول الاعضاء .

ذلك الى جانب مشاريع المنظمة حول موسوعة الفن العربي الاسلامي ، وموسوعة الفن العربي المعاصر ، وهي في طريق الاعداد .

وللدراسات المتنوعة في كل مجالات الحياة العربية التي اعدها ويعدها معهد البحوث والدراسات العربية ، مظهر من مظاهر التوحيد الثقافي . والمنظمة تصدر الى جانب دراساتها الفنية اربع عشرة مجلة متخصصة بمجالات تخصصها ، يصدر معظمها مرتين في العام ، وبعضها ثلاث مرات . . .

ولعلّ من مظاهر دعم الوحدة في مجال الثقافة ، مشاريع صيانة المدن العربية الاسلامية ، مثل صيانة مسجد عقبة بن نافع ، ومدينة القيروان ، التي تقوم عليها المنظمة بالتعاون مع الحكومة التونسية . والاسهام في مشاريع اخرى تتعاون المنظمة فيها مع اليونسكو ، في مدينة فاس ، والمدن التاريخية في موريتانيا . وتنفيذ هذا العمل عن طريق المؤسسات القومية ، والشعور بالانتماء الحضاري للتراث المشترك،هو دعم للوحدة العربية بصورة عملية،وتحقيق لها .

ومن مظاهر الدعم للوحدة عن طريق الثقافة ، معارض الاطفال العرب التي تقيمها المنظمة في العواصم الاوروبية ، وهي تبرز الثقافة العربية والفن العربي الواحد ، لجمهور عريض ، ذي ثقافة اخرى . وهي معارض تكشف في ذاتها ، وبالتعبير الفطري عن الوحدة الثقافية العربية .

خلاصة

إن وجود الجامعة العربية في حد ذاته ، دور توحيدي شامل، ومع هذا فإن اقرارها المبكر للمعاهدة الثقافية يدل على ان الجامعة بدأت من اكثر المواقع صلابة ، وهو الثقافة . وعن طريق

الادارة الثقافية في الامانة العامة ، واللجنة الثقافية ، والمؤسسات الفنية التي انشأتها ، تحقق عملاً رائداً خلق ارضية مشتركة ووعياً قومياً ، على امتداد الوطن العربي . وظل هذا النشاط الثقافي الذي ينطلق من الامانة العامة ، يتسع ويمتد ، حتى عام ١٩٧٠ ، حين رأت الامانة العامة ان الوقت قد حان لخلق وعاء اوسع ، يستوعب هذا السعي المتنوع والمتجدد . فدعت الى عقد المؤتمر العام الاول للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تموز / يوليو ١٩٧٠ ، وهنا تبدأ مرحلة ، وهي ، وإن تكن امتداداً نوعياً لما قامت عليه الادارة الثقافية من جهد ، الا انها بطبيعة تكوينها الدستوري ، وتنظيمها الاداري ، وبحكم اتساع مجالات سعيها ، وتنوع علاقاتها الوظيفية والمهنية على النطاقين القومي والعالمي ، استحدثت مؤسسات واجهزة ، واستعانت بمناهج واساليب جديدة ، كما يمثلها الآن ، الهيكل التنظيمي للمنظمة ولاجهزتها ولمجالاتها ولنشاطها .

وهنا ينبغي ان نبرز بعض خصائص العمل العربي المشترك في هذا المجال في نطاق الامانة العامة ، وفي اطار الجامعة العربية .

فقد اتخذت الادارة الثقافية من المؤتمرات والحلقات والندوات ، التي تعقد في عواصم الوطن العربي ، اداة للتوعية القومية ، ووسيلة للتفاعل الفني بين الخبرات والخبراء . وقد نجحت في ذلك ، وحققت منه ايجابيات كثيرة .

ومع هذا فقد كان النشاط التربوي يسود كل الانشطة الاخرى ، وكانت القضايا التربوية ، في مختلف مجالاتها ، تعالج في « المؤتمر الثقافي العربي » كما تعالج في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف ، مع اختلاف المستوى ، حيث كان المؤتمر الثقافي العربي ، يقوم على كبار المسؤولين التربويين . ومؤتمر الوزراء ، كما يعبر عنه عنوانه ، يحضره الوزراء ، ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع إليه ، الى سببين :

الاول ، ان النشاط الثقافي في ذلك الوقت كان جزءاً من النظام التعليمي ادارياً ، فقد كانت وزارات التربية تضم عدداً من الانشطة الثقافية ، كالآثار ودور الكتب وغيرها .

اما السبب **الثاني** ، فهو سبب موضوعي ، وهو ان التكامل الوظيفي قائم ، ويجب ان يكون ، بين التربية والثقافة ، فهما يتآزران في الصناعة الاجتماعية للانسان .

ومن ناحية اخرى ، فقد كانت الموضوعات المعالجة في اللقاءات المختلفة متنوعة . وكانت القرارات في بعض المجالات التربوية ، معاصرة ومكررة في الاجتماعات المختلفة ، وتتخذ صفة فنية ، كقرارات خبراء . ولم تكن الاساليب والاجراءات التي تتبع لاصدار القرارات او التوصيات ، كافية لخلق واقع يمكن متابعته . ومع هذا ، فإن تلك القرارات صنعت مناخاً قومياً في هذا المجال مهد لقيام تصورات متكاملة فيما بعد .

ولم يقتصر نشاط الادارة الثقافية على اللقاءات والمؤتمرات ، بل كان هناك جهد في مجال

المعلومات ، فكانت حولية الثقافة العربية ، ثم نشرة الاحصاءات التربوية ، كما ترجم عدد مهم من امهات الكتب الى اللغة العربية .

كذلك فإن الادارة الثقافية ، قطعت شوطاً في مجال الثقافة ، وبخاصة الآثار العربية الاسلامية ، وقد عقدت لذلك خمسة مؤتمرات في خمس عواصم وواصلت المنظمة العربية هذا التقليد الى ان عقدت مؤتمر الآثار التاسع في صنعاء عام ١٩٨٠ .

إن قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، يأتي تطوراً طبيعياً لتراكم الخبرات ، ولاتساع مجالات العمل ، ولتكامل الوعي القومي ، وزيادة قدرات العمل الفني والسياسي ، رؤية وخبرة وتمويلاً . ولم تلبث المنظمة ان اصبح لها وجود ميداني في عدد من العواصم العربية ، حيث تقوم مراكزها ومعاهدها فهي تقيم تسع عشرة ادارة وجهازاً ومركزاً وبرنامجاً . فقد أنشأت معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، لاعداد متخصصين في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ولتعميق البحوث اللغوية العربية ، والمركز العربي للتقنيات التربوية في الكويت ، والمكتب الاقليمي لشرق افريقيا في مقديشو ، ومركزي تدريب قيادات تعليم الكبار والمركز العربي لبحوث التعليم العالي ، ومشروع حماية بيئة البحر الاحمر وخليج عدن في جدة ، ومشروع الحزام الاخضر ، في تونس كما انشأت ادارة الاعلام ، وادارة التوثيق ووحدة البحوث التربوية ، وجهاز تنمية الثقافة العربية الاسلامية ، والجهاز العربي للبيئة ، وهذان الاخيران هما في طور التأسيس . وهذا اشعاع ثقافي له دوره الاجتماعي في عملية الوحدة . وهي الى جانب هذا تصدر اربع عشرة دورية متخصصة في مجالات نشاطها .

اما في مجال اللقاءات ؛ فقد عقد في اطار العمل العربي المشترك منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٠ ، مائة وسبعة وستون لقاء ، اما نصيب المنظمة منها فكان مائة وسبعة وثلاثين لقاء في مختلف المجالات .

وفي مجال المطبوعات ، انجز طبع ١٠٥١ من الدراسات والبحوث شملت خمسة عشر مجالاً من مجالات النشاط العربي والعالمي ، وفي ملاحق هذه الورقة ، تفصيل لبعض ما أجملنا .

اما من حيث الكيف فقد فرضت اساليب العمل في المنظمة الى جانب ما تقتضيه طبيعة النشاط نفسه فنياً ، منهجية جديدة . ذلك ان المنظمة بدأت تعمد الى الخطط الطويلة المدى والمتوسطة المدى ، والخطة الدورية ، وذلك اعتماداً على التصور الشامل لعمل المنظمة حتى عام ٢٠٠٠ . ويتضمن التصور الشامل وضع سياسات قطاعية شاملة . . . وهكذا بدأت المنظمة بوضع الاستراتيجية العربية لمحو الامية ، واستراتيجية تطوير التربية العربية . كما بدأ العمل في الخطة الشاملة لاستراتيجية الثقافة العربية ، وفي استراتيجية العلوم والتكنولوجيا ، الى جانب الاعداد لاستراتيجية الاعلام والمعلومات .

وهكذا تتكامل النظرة المستوعبة للاهداف والوسائل والبدائل للعمل القومي في هذه المجالات ، مما تقوى به الوحدة بين الاقطار العربية من خلال تبني سياسات واحدة في مختلف

المجالات التربوية والثقافية . . على انه اذا كان العمل العربي المشترك قد تطور كثيراً في هذا المجال ، سواء من حيث مؤسساته،ام وسائله ، ام مجالاته ، ام علاقاته ، فإن هناك تفاعلاً ايجابياً من المجتمع العربي نفسه ، سواء على مستوى الارادة السياسية ، والقرار الاداري ، والتنفيذ الفني ، وبصفة عامة ، من المناخ الاجتماعي للعملية التربوية والثقافية ، الذي يعين عليه الوعي القومي بدور الفكر في تجسيد آمال الامة في الوحدة ، على مستوى العصر . . فهناك إذاً عوامل كثيرة من اسهامات المجتمع عبر المؤسسات التعليمية والثقافية ، وعبر اجهزة الاعلام الجماهيرية تشكل متغيرات أساسية في تأصيل فكرة الوحدة ، وتشكيل صورتها . ومن ذلك العمل العربي المشترك ، الذي هو بدوره ، مترابط متكافل يتبادل التأثير والتأثر ويقوي كل مجال فيه المجالات الاخرى .

فإنه وإن كان من الصعب تحديد دور ما ، تحديداً دقيقاً ، او قياسه بالنسبة لمؤسسة او نظام او تنظيم دون الأخذ في الاعتبار هذه العوامل المتداخلة ، فإنه يمكن أن يشير الى الايجابية الكبيرة التي تحقق في اطار الجامعة العربية في طريق التوحيد الثقافي ، والتربوي ، التي تمثلت في تحديد المنطلقات والمبادىء والاساليب والوسائل والبدائل . والتي تم اقرارها ، وموافقة الدول الاعضاء عليها فيما يتصل باستراتيجية تطوير التربية العربية والاستراتيجية العربية لمحو الامية في ضوء المقتضيات والظروف القطرية . فالتوحيد التربوي ، لا يعني على كل حال ، المماثلة المطلقة ، والتطابق الكامل ، في التفاصيل وفي العمليات كما ان استراتيجية الثقافة ، في طريقها الى الاعداد والاقرار ، ذلك مع ان العمل في مجال الثقافة بالمعنى الفني المحدد ، ايسر في نطاق لغة واحدة وتراث مشترك . . .وامل مشترك في التطلع الى المستقبل العربي الواحد .

المراجع

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . **استراتيجية محو الامية في البلاد العربية** . القاهرة : المنظمة ، ١٩٧٧ .

— ، ادارة التوثيق والمعلومات . **دليل توصيات اجتماعات وحلقات وندوات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٧ - ١٩٨٠** . تونس : الادارة ، ١٩٨١ .

— . **دليل توصيات المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات ، ١٩٤٧ - ١٩٧٧** . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

الشريف ، محمد احمد . **استراتيجية تطوير التربية العربية** . تونس : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة التربية ، ١٩٧٩ .

شموط ، اسامة واحمد الخطيب . **محاولات توحيد وتطوير المناهج الدراسية في البلاد العربية** . تونس : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨١ .

اوراق

الجلال ، عبد العزيز . « دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي ،» جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس . (مستنسخ)

الغول ، مختار . « توحيد السلم التعليمي في البلاد العربية .» جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ١٩٧٨ . (غير منشورة)

دوريات

حمادي ، سعدون . « الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٣ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ .

هيكل ، محمد حسنين. « حول قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي (مقابلة) .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز / يوليو ١٩٨١ .

ملحق رقم (١)
معالم بارزة في تاريخ العمل الثقافي العربي المشترك

١٩٤٥ ـ المعاهدة الثقافية العربية (مجلس الجامعة ، القاهرة) .
١٩٤٦ ـ انشاء الادارة الثقافية .
١٩٦٤ ـ ميثاق الوحدة الثقافية العربية (المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف ، بغداد) .
١٩٧٠ ـ قيام المنظمة العربية (القاهرة) .
١٩٧٢ ـ المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم والمعارف ـ الاستراتيجية (صنعاء) .
١٩٧٦ ـ السياسة الثقافية (المؤتمر الاول لوزراء الثقافة العرب ـ بيان عمان) .
١٩٧٦ ـ الاستراتيجية العربية لمحو الامية .
١٩٤٦ ـ اللجنة الثقافية (في الامانة العامة)
الادارة الثقافية . .
اللجان المحلية
معهد احياء المخطوطات العربية .
١٩٥٣ ـ معهد الدراسات العربية العالية .
١٩٥٦ ـ تطوير معهد احياء المخطوطات العربية .
١٩٦٧ ـ الجهاز الاقليمي لمحو الامية وصندوقه العربي .
١٩٦٩ ـ تبني الامانة العامة للمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي .
١٩٦٩ ـ قسم العلوم والتكنولوجيا بمكتب الامين العام .
١٩٧٨ ـ المؤتمر العام في دورته الاستثنائية الاولى في الخرطوم .
اقرار الاستراتيجية ، وتقرير وضع استراتيجيات للثقافة والعلوم والتكنولوجيا .
تصور شامل لخطة طويلة المدى للمنظمة .
١٩٧٢ ـ بدء عمل لجنة استراتيجية الثقافة وتشكيل استراتيجية العلوم .
مؤتمر وزراء الثقافة العرب الثالث (بغداد) .
١٩٨١ ـ انشاء الموسوعة العربية
اتفاقية حقوق المؤلفين العرب .
قانون الآثار الموحد .

ملحق رقم (٢)
تواريخ العمل العربي الثقافي المشترك

١ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ١ ، بيت مري ، لبنان ، ١٩٤٧ .
٢ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٢ ، الاسكندرية ، ١٩٥٠ .
٣ ـ مؤتمر وزراء معارف دول جامعة الدول العربية ، ١ ، القاهرة، ١٩٥٣ .
٤ ـ حلقة اعداد المعلم العربي ، بيروت ، ١٢ ـ ٢٢ آب / اغسطس ١٩٥٧ .
٥ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٢ ، بغداد ، ١٩٥٧ .
٦ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٣ ، فاس ، المغرب ، ١٩٥٩ .
٧ ـ حلقة دراسة مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية ، بنغازي ، ١٩٦١ .
٨ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٥ ، الرباط ، ١٩٦١ .
٩ ـ حلقة دراسة وسائل تيسير تداول الكتاب العربي ونشره ، لبنان ، ١٩٦١ .
١٠ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٤ ، تونس ، ١٩٦٣ .
١١ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٦ ، قسنطينة ، الجزائر ، ١٩٦٤ .
١٢ ـ مؤتمر وزراء المعارف والتربية والتعليم في البلاد العربية ، ٢ ، بغداد ، ١٩٦٤ .
١٣ ـ حلقة مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية ، ٢ ، بيروت ، ١٨ ـ ٢٢ أيار / مايو ١٩٦٤ .
١٤ ـ حلقة توحيد اسس المناهج الدراسية في البلاد العربية في مراحل التعليم العام ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
١٥ ـ حلقة توحيد اسس المناهج الدراسية في البلاد العربية في دور المعلمين والمعلمات ، دمشق ، ١٩٦٦ .
١٦ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
١٧ ـ حلقة دراسة توحيد اسس المناهج المدرسية في التعليم المهني والفني في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
١٨ ـ مؤتمر مديري اجهزة محو الامية في البلاد العربية ، ١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
١٩ ـ مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، ٣ ، الكويت ، ١٩٦٨ .
٢٠ ـ حلقة دراسة وسائل تيسير تداول الكتاب العربي ونشره ، ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢١ ـ الحلقة الدراسية للمسؤولين عن اعداد المناهج الدراسية لمحو الامية في البلاد العربية ، سرس الليان ، ١٩٦٩ .
٢٢ ـ الحلقة الدراسية للمسؤولين عن تخطيط وتنظيم برامج محو الامية في البلاد العربية ، سرس الليان .
٢٣ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٥ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢٤ ـ حلقة تربية الموهوبين والمعاقين في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢٥ ـ حلقة التوثيق التربوي في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢٦ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢٧ ـ حلقة العينات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيرية في الوطن العربي ، عمان ، ١٩٧٠ .
٢٨ ـ حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ .
٢٩ ـ مؤتمر المعمار والبيئة في الوطن العربي ، الخرطوم ، ١٩٧٠ .
٣٠ ـ المؤتمر الثقافي العربي ، ٩ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
٣١ ـ الحلقة الدراسية العربية في محو الامية والثقافة العمالية ، بيروت ، ١٩٧١ .
٣٢ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٦ ، طرابلس ، ١٩٧١ .
٣٣ ـ الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة ، الببليوغرافيا ، والتوثيق والمخطوطات ، دمشق ، ١٩٧١ .
٣٤ ـ مؤتمر الاصالة والتجديد في الثقافة العربية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٥ ـ حلقة العناصر المشتركة في المأثورات الشعبية في الوطن العربي ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٦ ـ اجتماع المائدة المستديرة لمديري المساحات الجيولوجية العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٧ ـ اللجنة الفنية لدراسة احرف الطباعة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
٣٨ ـ المؤتمر الاقليمي العربي لتقديم نشاط محو الامية في الدول العربية ، الاسكندرية ، ١٩٦١ .
٣٩ ـ مؤتمر اعداد وتدريب المعلم العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٠ ـ حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي ، الجزائر ، ١٩٧٢ .
٤١ ـ الحلقة الدراسية عن الانسان والبيئة والتنمية ، الخرطوم ، ١٩٧٢ .
٤٢ ـ الحلقة الدراسية لنظم الشهر العقاري في البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٣ ـ ندوة التلوث : آثاره واخطاره وطرق الوقاية منه في العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٤ ـ اجتماع خبراء لتطوير تدريس العلوم البيولوجية في المرحلة الثانوية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٥ ـ مؤتمر الوحدة والتنوع في الثقافة العربية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٦ ـ اجتماع خبراء مشروع تطوير استخدام التليفزيون في تدريس العلوم ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٤٧ ـ الحلقة الدراسية لمحو الامية بين النساء ، طرابلس، ١٩٧٢ .
٤٨ ـ اجتماع خبراء مشروع ريادي لتطوير تدريس الرياضيات على مستوى المرحلة الاعدادية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .
٤٩ ـ حلقة الاذاعة المرئية وآثارها الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي ، طرابلس، ١٩٧٢ .
٥٠ ـ حلقة التدريب المهني للمنتهين من مختلف مراحل التعليم ، بغداد ، ١٩٧٢ .
٥١ ـ حلقة مديري اجهزة محو الامية في الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
٥٢ ـ حلقة المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني في البلاد العربية ، عمان ، ١٩٧٢ .

٥٣ ـ حلقة دراسة وسائل تيسير تداول الكتاب العربي ونشره ، ٣ ، الدوحة ، ١٩٧٢ .
٥٤ ـ اجتماع مديري المصالح والهيئات المسؤولة عن حصر وتصنيف الاراضي ، دمشق ، ١٩٧٢ .
٥٥ ـ مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، ٤ ، صنعاء ، ١٩٧٢ .
٥٦ ـ الحلقة الدراسية للاحصاء في مجال محو الامية ، دمشق ، ١٩٧٢ .
٥٧ ـ الحلقة الدراسية في محو الامية والارشاد الزراعي والتعاوني ، الخرطوم، ١٩٧٣ .
٥٨ ـ حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، الجزائر ، ١٩٧٣ .
٥٩ ـ حلقة تربية الموهوبين والمعاقين في البلاد العربية ، الكويت ، ١٩٧٣ .
٦٠ ـ مؤتمر المسرح في الوطن العربي ، دمشق ، ١٩٧٣ .
٦١ ـ إجتماع خبراء رسم السياسة العلمية والتخطيط العلمي ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٦٢ ـ حلقة الادارة التعليمية في البلاد العربية ، طرابلس الغرب ، ١٩٧٣ .
٦٣ ـ حلقة تعليم اللغات الاجنبية في التعليم العام والفني في البلاد العربية ، دمشق ، ١٩٧٣ .
٦٤ ـ حلقة الثقافة الجماهيرية في الوطن العربي ، بغداد ، ١٩٧٣ .
٦٥ ـ مؤتمر الاعداد الببليوجرافي للكتاب العربي ، الرياض ، ١٩٧٣ .
٦٦ ـ الحلقة الدراسية العربية لمديري معاهد المعلمين والمعلمات عن برنامج المعلم ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٦٧ ـ حلقة الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية للطلاب العرب ، الكويت ، ١٩٧٣ .
٦٨ ـ مؤتمر التعريب ، ٢ ، الجزائر ، ١٩٧٣ .
٦٩ ـ حلقة الترجمة في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٣ .
٧٠ ـ مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البحث العلمي ، ١ ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٧١ ـ اجتماع الخبراء العرب المتخصصين في البحوث التربوية ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٧٢ ـ اجتماع الخبراء لدراسة الثقافة العربية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٧٣ ـ اجتماع خبراء متخصصين في : تعليم اللغة العربية في التعليم العام بالبلاد العربية ، عمان ، ١٩٧٤ .
٧٤ ـ اجتماع خبراء لتطوير نظم الامتحانات في البلاد العربية ، الكويت ، ١٩٧٤ .
٧٥ ـ حلقة السينما في الوطن العربي وآثارها الثقافية والاجتماعية ، طرابلس ، ١٩٧٥ .
٧٦ ـ حلقة تقديم تجربة تدريس الرياضيات في المرحلة الثانوية في الدول العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ .
٧٧ ـ إجتماع الخبراء لمشروع ريادي لتطوير تدريس العلوم المتكاملة في المرحلة المتوسطة ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .
٧٨ ـ حلقة المسؤولين عن تدريب المعلمين اثناء الخدمة ، البحرين ، ١٩٧٥ .
٧٩ ـ حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٨٠ ـ الحلقة الدراسية لاستخدام الحاسب الالكتروني في مجال الببليوغرافيا ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .
٨١ ـ مؤتمر الفنون التشكيلية في الوطن العربي ، دمشق ، ١٩٧٥ .
٨٢ ـ حلقة التكامل بين اجهزة الثقافة واجهزة التعليم ، طرابلس ، ١٩٧٦ .
٨٣ ـ برنامج دراسة بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ، ٢ ، جدة ، ١٩٧٦ .
٨٤ ـ لجنة خبراء العرب لدراسة حق المؤلف والملكية الادبية والفنية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٨٥ - اجتماع وكالات الوزارات ، او من في مستواهم من كبار المسؤولين ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .

٨٦ - مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا عن التنمية ، الرباط ، ١٩٧٦ .

٨٧ - اجتماع خبراء ومسؤولين عن مراكز التوثيق في الوطن العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٨٨ - ندوة البترول العربي ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٨٩ - اجتماع عمداء كليات التربية في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٧٦ .

٩٠ - مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في البلاد العربية ، ١ ، الاردن ، ١٩٧٦ .

٩١ - مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٧ ، مراكش ، ١٩٧٧ .

٩٢ - برنامج بيئة البحر الاحمر وخليج عدن، قرارات دور الانعقاد الاول لمجلس الادارة المؤقت ، صنعاء ، ١٢ - ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٧ .

٩٣ - إجتماع رؤساء اجهزة تدريس العلوم في الدول العربية ، القاهرة ، ٥ - ١٠ آذار / مارس ١٩٧٧ .

٩٤ - اجتماع خبراء ومسؤولي الاحصاء في الوطن العربي ، بغداد ، ٥ - ١٠ آذار / مارس ١٩٧٧

٩٥ - اجتماع الخبراء الحكوميين لدراسة مشروع انشاء المركز العربي للاجهزة العلمية ، القاهرة ، ١٦ - ١٧ نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

٩٦ - اللجنة الدائمة للمسرح العربي ، الدورة ١ ، بغداد ، ٥ - ٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧ .

٩٧ - اجتماع لجنة الخبراء العرب لدراسة تجميع الجهود العربية وتوحيدها لنشر اللغة العربية في الخارج ، القاهرة ، ١١ - ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧٧ .

٩٨ - اللجنة الخاصة بتقويم برنامج الطب والصيدلة والخطة التي وضعت لهذا البرنامج عام ١٩٧٢ بمقر المنظمة ، ١٣ - ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧٧ .

٩٩ - اجتماع الدول العربية للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة للتصحر ، سورية ، ٢٥ - ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧ .

١٠٠ - اجتماع ممثلي الحكومات المشتركة في مشروع الحزام الاخضر ، القاهرة ، ٦ - ٨ آب / اغسطس ١٩٧٧ .

١٠١ - برنامج بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ، مقديشيو ، ٢٤ - ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

١٠٢ - ندوة للتنسيق بين مناشط المؤسسات العاملة في مجال محو الامية في البلاد العربية ، القاهرة ، ٢٥ - ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

١٠٣ - لجنة الخبراء لدراسة موضوع انشاء صندوق عربي لتعليم الكبار ومحو الامية ، القاهرة ، ١٥ - ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ .

١٠٤ - اللجنة الدائمة للآثار والمتاحف، الدورة ٣ ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ٨ - ١١ ١٩٧٧ .

١٠٥ - الاجتماع التحضيري لانشاء الامانة الفنية للخريطة الجيولوجية في الوطن العربي، القاهرة ، ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ .

١٠٦ - حلقة العمارة في البلاد العربية ، الجمهورية التونسية ، الحمامات ، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر - ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١٠٧ - اجتماع لجنة الخبراء لدراسة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية ، القاهرة ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الى ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١٠٨ - مؤتمر الاعداد البيليوغرافي للكتاب العربي ، ٢ ، بغداد ، ٣- ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١٠٩ - حلقة تدارس الوسائل التعليمية في علم الاحياء ، جامعة الرياض ، كلية التربية ، ٣ - ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١١٠ - اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، الدورة ١ ، القاهرة ، ٥ - ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١١١ - مجموعة العمل المشكلة لدراسة مشروع رصد وتقدير مستوى التلوث بالزيت عند بعض المواقع المختارة والمباني الرئيسية على البحر الاحمر وخليج عدن ، فرع معهد علوم البحار والمصايد ، الاسكندرية ، ٦ - ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

١١٢ - مشروع الحزام الاخضر عبر اقطار شمال افريقية ، تونس ، ٦ - ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١١٣ - ندوة تربية الطفل في السنوات الست الاولى، الخرطوم ، ٧ - ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١١٤ - اجتماع مخططي المناهج ، بغداد ، ١٤ - ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

١١٥ - الحلقة الدراسية لتطوير تدريس الرياضيات في المرحلة الثانوية بالدول العربية ، ٣ ، الخرطوم ، ٥ - ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٨ .

١١٦ - الندوة العربية - الالمانية لبحث قضايا تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، القاهرة ، ١٤ - ١٦ آذار / مارس ١٩٧٨ .

١١٧ - اجتماع مسؤولين وخبراء لدراسة مكانة التعليم التقني والمهني (الفني) بالنسبة للتعليم العام في البلاد العربية ، دمشق ، ١- ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

١١٨ - ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، جامعة الكويت ، ادارة العلاقات العامة والاعلام ، ٩ - ١٢ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

١١٩ - الحلقة الدراسية لبناء وسائل قياس منهاج الرياضيات للمرحلة المتوسطة في اطار المشروع الريادي لتطوير تدريس الرياضيات بالمرحلة المتوسطة ٢ / ٤ / ٣ ، عمان ، ٩ - ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

١٢٠ - اجتماع مديري الوسائل التعليمية والخبراء العرب لمرجع التعليم لمراحل التعليم العام ، الاردن ، ٢٩ نيسان / ابريل - ٤ ايار / مايو ١٩٧٨ .

١٢١ - اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، الدورة ٢ ، القاهرة ، ١٧ - ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٧٨ .

١٢٢ - اجتماع الخبراء الحكوميين لحماية حقوق التأليف في البلاد العربية ، الجزائر ، ١٠ - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

١٢٣ - ندوة قادة التقنيات التربوية في البلاد العربية ، الكويت ، ١٨ - ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

١٢٤ ـ ندوة ادارة برامج الوسائل التعليمية في دور المعلمين والمعلمات بالبلاد العربية ، دمشق ، ١٦ ـ ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

١٢٥ ـ ندوة اسس تخطيط الحملات المحلية الشاملة لمحو الامية ، دمشق ، ٦ ـ ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

١٢٦ ـ اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم العرب ، الرياض ، ٢٧ ـ ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

١٢٧ ـ حلقة متطلبات استراتيجية التربية في اعداد المعلم العربي ، مسقط ، ٢٣ شباط / فبراير ـ ٢ آذار / مارس ١٩٧٩ .

١٢٨ ـ ندوة خبراء تطوير اعداد المعلم العربي في مجال التقنيات التربوية ، الرياض ، ١٢ ـ ١٧ ايار / مايو ١٩٧٩ .

١٢٩ ـ ندوة كيفية تنفيذ الاستراتيجية العربية الجديدة لمحو الامية وتعليم الكبار ، عمان ، ١٤ ـ ١٩ تموز / يوليو ١٩٧٩ .

١٣٠ ـ ندوة ادارة برامج التلفزة والاذاعة التعليمية ، الكويت ، ٨ ـ ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

١٣١ ـ حلقة المدرسة ذات المعلم الواحد ، الخرطوم ، ١٧ ـ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

١٣٢ ـ ندوة لدراسة مفهوم وابعاد المشاركة الشعبية في مواجهة الامية الحضارية ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

١٣٣ ـ ندوة دراسة امكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة ، عمان ، ٢٥ ـ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

١٣٤ ـ مؤتمر تنمية الجهود الشعبية في مواجهة الامية الحضارية ، بغداد ، ٢ ـ ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٣٥ ـ ندوة خبراء طبيعة التربية المستمرة ، بغداد ، ١ ـ ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٣٦ ـ الحلقة الدراسية عن ثقافة الطفل العربي ، الكويت ، ٨ ـ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٣٧ ـ اجتماع المسؤولين عن التعليم الفني في الدول العربية ، الكويت ، ١٠ ـ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٣٨ ـ الحلقة الدراسية في البحوث والدراسات الاحصائية في مجال تعليم الكبار ، المحرق ، ١٥ ـ ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٣٩ ـ ندوة دور تعليم الكبار في الوطن العربي ، الجزائر ، ٢٦ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٤٠ ـ ورشة التخصص في مجال الاحصاءات العلمية والتكنولوجية ، الخرطوم ، ١٢ ـ ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

١٤١ ـ مؤتمر المسؤولين والمخططين والاعلاميين العرب حول اساليب التخطيط الاعلامي لتحقيق اهداف التنمية، الخرطوم ، ٣ ـ ٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ .

١٤٢ ـ تقرير اجتماع خبراء برنامج البحر الاحمر وخليج عدن ، تونس ، ١٠ ـ ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٠ .

١٤٣ ـ مؤتمر الآثار في البلاد العربية ، ٩ ، صنعاء ، ١٦ ـ ٢٢ شباط / فبراير ١٩٨٠ .

١٤٤ ـ ندوة تأليف كتب تعليم اللغة العربية للناطقين باللغات الاخرى ، الرباط ، ٤ ـ ٧ آذار / مارس ١٩٨٠ .

١٤٥ ـ اجتماع لدراسة حجم مشكلة تعليم ابناء الجاليات العربية في الدول الاجنبية واقتراح الحلول المناسبة لها ، تونس ، ٦ ـ ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

١٤٦ ـ اجتماع الخبراء العرب في مجال البحوث التربوية ، الرباط ، ٢١ ـ ٢٢ آذار / مارس ١٩٨٠ .

١٤٧ ـ اجتماع لجنة تطوير الركائز الفنية التقليدية والآلية في مجال التوثيق والمعلومات ، عمان ، ٥ ـ ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

١٤٨ ـ المعرض العربي للتقنيات التربوية ، ١ ، بغداد ، ٧ ـ ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

١٤٩ ـ ندوة خبراء تطوير التشريعات المتعلقة بمحو الامية وتعليم الكبار ، الكويت ، ١٣ ـ ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

١٥٠ ـ ندوة القيادات النقابية حول تبني جهود فعالة في محو الامية وتعليم الكبار ، طرابلس ، ٢٦ ـ ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

١٥١ ـ ندوة اسس التربية الاسلامية ، مكة المكرمة ، ٢٦ نيسان / ابريل ـ ١ ايار / مايو ١٩٨٠ .

١٥٢ ـ المجلس الاستشاري للجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، تونس ، ٦ ـ ١٢ ايار / مايو ١٩٨٠ .

١٥٣ ـ اجتماع خبراء كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الاهداف التربوية والثقافية ، عمان ، ١٧ ـ ٢١ ايار / مايو ١٩٨٠ .

١٥٤ ـ لجنة وضع اسس تحقيق التراث العربي ومناهجه ، بغداد ، ٢٠ ـ ٢٩ ايار / مايو ١٩٨٠ .

١٥٥ ـ اجتماع الخبراء لدراسة انشاء المجلس العربي للبيئة البحرية ، عمان ، ١٩ ـ ٢٣ ايار / مايو ١٩٨٠ .

١٥٦ ـ الاجتماع الاول لمجلس تحرير دورية الدراسات الاعلامية العربية ، باريس ، ١٧ ـ ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ .

١٥٧ ـ ندوة خبراء لدراسة كيفية الربط بين برامج ومشاريع محو الامية وخطط التنمية القومية ، الخرطوم ، ١٧ ـ ٢١ آب / اغسطس ١٩٨٠ .

١٥٨ ـ اللجنة الدائمة للثقافة العربية ، الدورة ٤ ، تونس ، ٩ ـ ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

١٥٩ ـ اجتماع الخبراء العرب الخاص بالشيفرة العربية الموحدة في الاعلاميات ، الرباط ، ٢٥ ـ ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

١٦٠ ـ الاجتماع التأسيسي لمجلس معاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، الخرطوم ، ٤ ـ ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

١٦١ ـ الاجتماع التمهيدي للجنة الخبراء العرب لوضع الكتاب التأسيسي والمعجم الاساسي والمعجم الوسيط لتعليم العربية لغير الناطقين بها ، الخرطوم ، ٦ ـ ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

١٦٢ ـ الاجتماع الخاص لممثلي دول الحزام الاخضر عبر دول شمال افريقية ، تونس ، ١٣ ـ ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

١٦٣ - اجتماع الحصر والتنسيق والمشاركة على المستوى العربي والدولي لبرامج استقبال القرن الخامس عشر الهجري ، تونس ، ٣-٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

١٦٤ - ندوة قادة التقنيات التربوية ، الكويت ، ١٥ - ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

١٦٥ - دورة تدريب معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية على انتاج الوسائل التعليمية البسيطة واستخدامها ، الكويت ، ١٣-٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

١٦٦ - دورة القيادات النسائية في مجال محو الامية وتعليم الكبار ، طرابلس ، ١٣ - ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

١٦٧ - اجتماع خبراء لوضع مواصفات مجلة الكبار ، صنعاء ، ٢١ - ٢٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

١٦٨ - اجتماع اللجنة الاستشارية للمركز العربي للتقنيات التربوية ، الكويت ، ٢٨ - ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

ملحق رقم (٣)
قائمة بأهم مطبوعات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ادارة التربية

اجتماع خبراء لتطوير نظم الاجتماعات في البلاد العربية . الكويت : الادارة . ٢٣٨ ص .

تقرير حول انشاء المركز العربي للبحوث التربوية . القاهرة : الادارة . ٩٨ ص .

المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٧ . ٥٧٥ص .

الادارة الثقافية

بروكلمان ، كارل . تاريخ العرب . القاهرة : الادارة ، ١٩٤٩ . ٣ج .

تاريخ الادب العربي . ترجمة رمضان عبد التواب ، القاهرة : الادارة ، ١٩٧٥ . ٣٦٧ص .

الحصري ، ساطع . حولية الثقافة العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٤٩ - ١٩٦٣ . ٤ج .

رسل ، برتراند . الحرية والتعليم . ترجمة عبد الكريم احمد ومحمد بدران . القاهرة : الادارة ، ١٩٦٠ . ٥٢٨ص .

وول ، ديورانت . قصة الحضارة . القاهرة : الادارة ، ١٩٤٩ . ٣٢ ص .

ادارة التوثيق والمعلومات

ابو النور ، عبد الوهاب . استرجاع المعلومات . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٧ . ١٩١ ص . (سلسلة دراسات عن المعلومات)

— . البيليوغرافيا الموضوعية العربية في علوم الدين الاسلامي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ٧ ج .

— . الخطة العربية للتصنيف والاطار العام المقارن . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ٣ج .

بدر ، احمد . توفير المعلومات بأجهزة التوثيق في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ .

— . دراسة جدوى حول المركز العربي للتوثيق العلمي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٧ . ٢٦٦ص .

دراسة تحليلية عن التطور التربوي في البلاد العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

دراسة تحليلية عن التطور الثقافي في الاقطار العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

دراسة تحليلية عن التطور العلمي في الاقطار العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

دراسة تحليلية عن تطور محو الامية في الاقطار العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨ .

دليل دور النشر في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٤ . ١٩٥ص .

دليل دور الوثائق ومراكز التوثيق في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ٦٥ص .

دليل الصحف والمجلات العربية الجارية في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ٢٧٣ ، ٩٩ ص . (بالانكليزية)

دليل المكتبات في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ١٩٥ص .

دليل المناطق في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ١١٦ص .

عبد الهادي ، محمد فتحي . التكشيف لاغراض المعلومات . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٧ . ١٦٤ ص . (سلسلة دراسات عن المعلومات)

ـــ . الدليل الببليوغرافي الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ٣٩٤ص .

ـــ . قائمة رؤوس موضوعات التربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ٦٣ص .

عمر ، احمد انور . مصادر المعلومات . القاهرة : الادارة، ١٩٧٧ . ١٨٤ص . (سلسلة دراسات عن المعلومات)

قائمة مراكز المعلومات في الوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ٣ص .

المؤتمر الثاني للاعداد الببليوغرافي ، بغداد ، ٣- ١٢ ديسمبر ١٩٧٧ : التقرير النهائي والتوصيات . بغداد : وزارة الثقافة والفنون ؛ الادارة ، ١٩٧٩ . متعدد الترقيم .

نشرة الاحصاءات التربوية للبلاد العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٦٥ .

النشرة العربية للمطبوعات . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٠ .

نشرة الكتب العلمية الاجنبية المترجمة الى اللغة العربية : مشروع تجريبي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٦ . ١٤١ص .

الهجرسي ، سعد محمد . بعض التقنينات العصرية للوصف الببليوغرافي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٥ . ٣ج .

ـــ . الدليل الببليوغرافي للمراجع بالوطن العربي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٥ . ٢٨٨ص .

ـــ . المعايير الموحدة لمراكز المعلومات والمؤسسات والوظائف . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ١٧٣ص . (سلسلة دراسات عن المعلومات)

ادارة العلوم

الخولي ، عائشة . الثروة المائية بالدول العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٢ . ٤٥٢ص .

دليل استخدام المرجع البيئي . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٩ . ١٦٦ص .

رياضيات في المراحل الدراسية للتعليم العام . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٢ . ٧ج .

العيوطي ، كمال . مصادر المياه الارضية في البلاد العربية . القاهرة : الادارة ، ١٩٧٣ . ٢١٢ ، ٦٧ ص . (بالانكليزية)

مشروع ريادي لتطوير تدريس البيولوجيا في المرحلة الثانوية . القاهرة : الادارة ، ٢٦٨ص .

الجهاز العربي لمحو الامية

حلمي ، شكري عباس (معدّ) . التحديات التي تواجه الامية العربية . مراجعة عبد الفتاح حجاج ، برمجة سمير عبد العال . القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٧ . ٥٥ ص.

صابر ، محيي الدين . دراسات حول قضايا التنمية وتعليم الكبار . القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٥ . ١١٨ص .

ـــ . نحو استراتيجية عربية لمحو الامية وتعليم الكبار . القاهرة : الجهاز ، ٥٨ص .

مشكلات التعليم الابتدائي وانعكاساتها على مشكلة الامية في الوطن العربي . القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٧ . ١٩٩ص .

معهد البحوث والدراسات العربية

احمد ، محمد خلف الله . بحوث ودراسات في العروبة وآدابها . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٠ . ٣٠٤ص .

البيلاوي ، حازم . التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية . القاهرة : المعهد ، ١٩٦٧ . ١٦٤ص .

البيلاني ، بشير . قوانين الاحوال الشخصية في لبنان . القاهرة : المعهد ، ١٩٧١ . ١٨٣ص .

حسين ، خليل ابراهيم . ازمة الطاقة واقتصاديات البترول . القاهرة ، المعهد ، ١٩٧٦ . ٢٨٨ص .

الدجاني ، احمد صدقي . الحوار العربي الاوروبي . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٦ . ٢٧٥ ص .

الدسوقي ، عمر . نشأة الشعر الحديث وتطوره. القاهرة : المعهد ، ١٩٦٢ . ١٥٠ص .

سعفان ، حسن شحاتة . علم الاجتماع الاقتصادي . القاهرة : المعهد ، ١٩٧١ . ١٦٨ص .

عبد الجبار ، تيسير . **التكامل الاقتصادي العربي** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٢ . ١٦٣ ، ملحق في ٢٣ ص .

عبد الرحمن ، جابر جاد . **مجموعة قوانين الجنسية في الدول العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٠ . ٣٥٠ ص .

علم ، فؤاد حسين . **الادب اليهودي المعاصر** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٢ . ١٨٢ص .

عودة ، عبد الملك . **النشاط الاسرائيلي في افريقيا** . القاهرة : المعهد ، ١٩٦٥ . ٨٠ ص .

عوض ، لويس . **المؤتمرات الادبية في الادب العربي الحديث** . القاهرة : المعهد ، ١٩٦٢ . ٢ج .

عويس ، عبدالله . **بحوث العمليات الاحصائية في الجغرافيا** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٥ . ١٤٢ص .

غانم ، محمد حافظ . **جامعة الدول العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٦٠ ؛ ط ٢ ، ١٩٦٦ .

الغندور ، احمد . **الاندماج الاقتصادي العربي** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٠ . ٩٥ ص .

قاسم ، جمال زكريا . **الاصول التاريخية للعلاقات العربية الافريقية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٥ . ٣٦٦ص .

قوانين الشهر العقاري في الدول العربية . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٢ .

محمود ، حافظ . **الاعلام العربي والاعلام الصهيوني** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٣ . ٧٣ ص .

مراد ، محمد حلمي . **التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٢ . ١٩١ص .

ـــ . **قوانين الضرائب في الدول العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٥٩ . ٦٤٤ص .

ملس ، محمد كامل . **تشريع العمل البحري وتوحيده في البلاد العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٥٩ .

مهنا ، محمد فؤاد . **مسؤولية الادارة في تشريعات البلاد العربية** . القاهرة : المعهد ، ١٩٧٢ . ٣٠٣ص .

ناصر ، نصر السيد . **جغرافية البترول العربي** . القاهرة : المعهد ، ١٩٦٨ . ٢٣٢ص .

مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي

معجم الالوان . الرباط : المكتب ، ١٩٧٨ . ٢٧ ص . (سلسلة معاجم)

معجم البناء . الرباط : المكتب ، ١٩٧٨ . ٢٨ ص . (سلسلة معاجم)

معجم الجيولوجيا : انكليزي ، فرنسي ، عربي . الرباط : المكتب ، ١٩٧١ . ٢٣٨ ص .

نظام التصنيف العشري لاكسفورد من اجل العلوم الجراحية . الرباط : المكتب ، ١٩٧٨ . ١٥٥ص . (سلسلة معاجم)

ملحق رقم (٤)

الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المؤتمر العام

الامانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

المجلس التنفيذي

المدير العام

صندوق تنمية الثقافة العربية في الخارج

المكتب الاقليمي لشرق افريقيا - مقديشو

مكتب الوفد الدائم باريس

مكتب المدير العام

الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار (بغداد)

معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد)

معهد الخرطوم الدولي للغة العربية (الخرطوم)

مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي (الرباط)

مركز اعداد قيادات لمحو الامية وتعليم الكبار (طرابلس) الجماهيرية

مركز اعداد قيادات لمحو الامية وتعليم الكبار المنامة (البحرين)

الادارة العامة

المركز العربي للتقنيات التربوية (الكويت)

ادارة التربية

ادارة العلوم

ادارة التوثيق والمعلومات

ادارة الشئون المالية والادارية

ادارة الثقافة

ادارة الاعلام

معهد المخطوطات العربية

وحدة البحوث التربوية

تعقيب ١

عبد العزيز عاشوري (*)

تضمنت دراسة د. محيي الدين صابر عرضاً دقيقاً لما قطعته الجامعة العربية والاجهزة التابعة لها من خطوات في خدمة الوحدة الثقافية والتربوية العربية ، كما تضمنت اشارات مهمة الى ظروف العمل في هذا النطاق وملابساته والعوامل المؤثرة فيه ايجاباً وسلباً .

ولست اعتزم ، في هذا التعقيب السريع ان اؤكد ما ابرزته دراسة د. صابر من جوانب ايجابية في عمل الجامعة ومنظماتها وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في بناء الوحدة التربوية وفي خدمة ثقافة عربية واحدة موحدة . انما انطلق من اشارات واردة بالدراسة عن نوعية العمل واهدافه واساليبه لانتهي الى جملة من الملاحظات بهذا الشأن .

١ ـ يلاحظ المتتبع لبرامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومشاريعها وانجازاتها ، باعتبارها الجهة الاساسية المعنية بالعمل الثقافي والتربوي العربي المشترك في نطاق الجامعة ، ان عمل المنظمة يركّز على مجالات محددة ربما كان اهمها تنظيم لقاءات في مستويات متعددة ، واختصاصات متنوعة لضمان التفاعل المطلوب بين الاقطار العربية في المجال الثقافي والتربوي وتحديد الاتجاهات العربية المشتركة وتقديم العون الفني الى البلدان العربية لترشيد خططها التربوية والثقافية وتوجيهها في مسار وحدوي يخدم ثقافة عربية واحدة موحدة . لذلك تراكمت التوصيات والقرارات في وثائق المنظمة وما أسفرت عنه ندواتها ومؤتمراتها المتعددة ، الامر الذي يحتم تتبع الاثر الفعلي لهذه التوصيات والقرارات خارج نطاق العمل المباشر للمنظمة ، ويبدو ان ذلك لم يوضع له المنهج الملائم ولم يتحقق على النحو المطلوب .

٢ ـ ان ما قطعته المنظمة العربية من خطوات مهمة في خدمة الثقافة ، بالاعتماد على الاسلوب

(*) نظراً لعدم تمكن عبد العزيز عاشوري من الحضور ، قدم التعقيب د. الطاهر لبيب نيابة عنه . (المحرر)

المشار اليه يحتم دخول مرحلة جديدة هي في نظري اعمق واجدى يركز فيها العمل على جانبين :

اولهما استكمال وضع تصورات مدققة وخطط شاملة للعمل العربي في مجال الثقافة على النحو الحاصل في مجال التربية ، وتتبع هذه الخطط بالتعديل والمراجعة والتطوير بحسب ما تقتضيه الظروف والمستجدات ، وبصفة تصبح التوصيات والقرارات فيها عناصر ايجابية ضمن تصور شامل لا مجرد توصيات معلقة . ويظهر ان المنظمة اتخذت فعلاً هذا الاتجاه في العمل عندما انجزت استراتيجية التربية العربية .

وثانيهما التركيز على دعم الوحدة الثقافية والتربوية العربية بانجازات فعلية تحققها المنظمة لا بمجرد توصيات اكدت التجربة انها كثيراً ما لا تؤخذ بعين الاعتبار على المستوى التنفيذي على الرغم من اهميتها كمنطلق للعمل والاجماع على تأكيدها واعادتها في اكثر من مناسبة .

٣ ـ لتوضيح هذه الملاحظة التي اعتبرها مهمة في مستقبل الثقافة العربية اقدم جملة من الامثلة :

أ ـ ان التوصية بتعريب التعليم واتخاذ قرارات بهذا الخصوص امر مهم في حد ذاته لكنه ينبغي ان يشفع بانجازات فعلية لتيسير تحقيقه وتوفير الظروف الملائمة لنجاحه مثل ترجمة مؤلفات علمية في مختلف الاختصاصات وتكوين الاطارات القادرة على التدريس باللغة العربية .

ب ـ توحيد المناهج التربوية في التعليم الابتدائي مثلاً امر مطلوب في خدمة الوحدة الثقافية العربية لكننا مدعوون الى تجاوز المطالبة به والتوصية بتنفيذه وتأكيد شرعيته الى اتخاذ خطوات عملية من قبيل اعداد الكتب المدرسية الموحّدة والكفيلة بالاسهام في بناء هذه الوحدة .

ج ـ الحديث عن توحيد المصطلحات والمفاهيم بين الاقطار العربية شائع متواتر ، لكنني احسب ان ذلك لن يتحقق بمجرد الحرص عليه والمطالبة به ، ولا باعداد معاجم متعددة غير معتمدة على النحو الذي يصدره مركز تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط ، انما يمكن أن نسهم في تحقيقه على نحو افضل بوضع موسوعة عربية قابلة للرواج والتداول في الاقطار العربية كافة ، وبوضع معاجم تروج فعلاً عبر المسالك التجارية والثقافية العادية .

٤ ـ الواقع ان مشاريع المنظمة على المدى البعيد والمتوسط التي وضعتها في السنوات الاخيرة تبشّر بسعيها الى دخول مرحلة جديدة اجدى في خدمة الوحدة الثقافية العربية ، ولعله من نافلة القول ان نؤكد ان دور المنظمة العربية ينبغي ان يكون مختلفاً ، بصفة جذرية ، عن دور منظمة اليونسكو مثلاً لأن مجال عملها منحصر في خدمة ثقافة واحدة عليها ان تسهم في تركيز عوامل الوحدة والتطور فيها ، وان تتجاوز مستوى الاستشارة الفنية والمساعدة بالخبرة والاضطلاع بالتنسيق الى الاسهام الفعلي في خدمة هذه الثقافة .

تعقيب ٢

مسارع الراوي

ان دراسة د. محيي الدين صابر تستحق الاشادة والتقدير للجهود الحميدة المبذولة في اعدادها . الا ان لديّ بعض الملاحظات ، يعزز بعضها الآراء التي احتوتها ، ويضيف بعضها اضافات جديدة تتكامل مع الدراسة لتعطي الصورة الحقيقية لدور جامعة الدول العربية في التكامل الثقافي التربوي . ولا غرابة في ذلك فطبيعة عملنا واحدة . اما من حيث الاسلوب كان يغلب على الدراسة الاسلوب الوصفي والسرد التاريخي والعمل الوثائقي اكثر من الاسلوب التحليلي النقدي . ولكن فقد تناولت الدراسة بكل موضوعية العمل العربي المشترك الثقافي والتربوي بوقائعه وانجازاته بعيداً عن **التهويل** بأعمال جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية في توحيد الفكر التربوي الثقافي او **التهوين** بهذا الدور .

كشف الباحث بأصالته العربية المعروفة وعمق تفكيره المشهود ، بأن التوحيد الثقافي قائم في الثقافة العربية ـ مصدراً وتفسيراً ـ امّا التباين فهو في تعدد النظم التعليمية والثقافية للاقطار العربية في دول الجامعة العربية فلسفة واهدافاً ومحتوى ومناهج ووسائل وطرائق ادارة وتشريعاً . وكان للاستعمار الدور الاول والاخير في هذا التعدد في السياسات التعليمية والتباين في أنظمتها . كما كشف البحث ان التوحيد التربوي والثقافي لا يحدث تلقائياً نتيجة لبرامج وقرارات وانما هو عمل مرتبط بعوامل اخرى اهمها النظام السياسي ، وكان انشاء الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ ، وكانت المعاهدة الثقافية سنة ١٩٤٥ التي دعت الى التعاون وتبادل الشؤون التربوية بين دول الجامعة العربية ، وكان ميثاق الوحدة الثقافية سنة ١٩٦٤ الذي أكسب الجامعة العربية بعداً حضارياً وفكراً موحداً فتخطى مجال التعاون والتبادل بين البلاد العربية الى مجال التلاحم الثقافي والتوحيد في القضايا التربوية الاساسية كالسلم التعليمي واسس المناهج وخطة الدراسة ومستوى الامتحانات وقواعد القبول وتبادل الشهادات . . . وغيرها .

اما الانجازات الفعلية والثمار الحقيقية التي جنتها البلدان العربية من الجهود المبذولة والانشطة المقدمة من الاجهزة الثقافية لجامعة الدول العربية فلا يمكن قياس اثرها بشكل مباشر لأن

مردودها بطيء ، ومع ذلك لا يمكن انكارها ، ويكفي ان نشير في هذا السياق الى انه كان من بين هذه الانجازات تلك الفرص الثمينة ، التي اتاحتها اجتماعات ولقاءات المؤتمرات الثقافية ووزراء التربية العرب والحلقات الدراسية للمسؤولين في مواقع العمل والمتخصصين في علوم التربية ورجال الثقافة والفكر ، فقد تم في هذه الاجتماعات واللقاءات تبادل للخبرات وعرض لوجهات النظر والآراء المختلفة حول المشاكل المطروحة للمناقشة ، كما كانت هذه اللقاءات مجالاً تناول فيه المفكرون العرب مشكلاتهم التربوية في جو يتّسم بالصراحة ويتعامل فيه المجتمعون بالحوار الحر والنقاش الهادف .

وبصدد التوصيات والقرارات التي توصلت اليها الحلقات والمؤتمرات الثقافية والوزارية في مجابهة المشاكل التربوية المختلفة فهي انجازات ضخمة كماً ، ممتازة كيفاً . لقد توفر لدينا منها مجموعة كبيرة جداً تتسم بالشمول والتنوع ، وتتصل بمشكلات بالغة الاهمية كما تعكس دراسات عميقة وجهداً كبيراً بذله الذين قاموا بهذه الدراسات . وامتدت هذه الدراسات الى الاسس والاهداف العامة للتربية والاهداف الخاصة لمواضيع الدراسة المختلفة في جميع المراحل التعليمية وتحديد القدر المشترك من المفردات والمسافات الدراسية لمواضيع الثقافة العربية والدروس الاساسية بالاضافة الى الاهتمام الموجّه لاعداد المعلم وتدريبه في اثناء الخدمة ، وكذلك الاهتمام بالكتاب المدرسي والامتحانات والتقويم والادارة التعليمية والاشراف التربوي وطرائق التدريس وتكنولوجية التربية وغيرها .

ولا يفوتنا ان نقرر في هذا السياق ان الدراسات والبحوث التي قدمت الى الحلقات والمؤتمرات ثم القرارات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الحلقات والمؤتمرات تعتبر من اهم المراجع للباحثين في مشكلات التربية وقضايا الثقافة بالبلدان العربية .

والحقيقة ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ كبيت خبرة عربية ـ قد قامت بجهد واضح في التناول الجدي لمشكلات الثقافة والتربية في الدول العربية ، مما كان له آثار ملموسة في تجويد التربية وتجديدها في الوطن العربي والتقريب بين الانظمة التعليمية في البلاد العربية ، الا ان مردودات مناشط المنظمة لم تكن بمستوى الآمال المنشودة والاهداف المرسومة في المواثيق من توحيد وتكامل في القضايا الاساسية تمكيناً للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي كأساس للوحدة العربية الشاملة . ثم ان نتائج هذه الانجازات لم تساير الاتجاهات المتضمنة في التوصيات التي صدرت بل ان كثيراً من التوصيات بقيت بعيداً عن حيز التنفيذ ولعل السبب الرئيسي هو ان مهمة المنظمة هي التنسيق بين الدول العربية وترشيد العمل اما اتخاذ القرارات السياسية في اعتماد السياسة التربوية ووضع الخطط التربوية التي تخدم مضمون الوحدة العربية فهي من صنع الحكومات العربية فمهمة المنظمة هي مهمة فنية فحسب يحكمها ويؤثر فيها وفي مجالات عملها القرار السياسي كما تتحكم السياسة واتجاهاتها في صياغة الاهداف التربوية في كل قطر عربي على انفراد .

ولقد حان الوقت واتسع المجال بهذه الاجهزة الثقافية وبخاصة بعد انشاء المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم - الى ان ترتفع الى مستوى يمكن أن تنطلق منه الى ما يحقق آمال الامة العربية متخطية تقليد الوقوف عند حد اصدار التوصيات ، ومتجاوزة القناعة بمظهر قومية القرارات الى التركيز على طريقة التنفيذ خصوصاً تنفيذ الاستراتيجية العربية للتربية واستراتيجية محو الامية بعد ان تعتمدها القيادات السياسية . واذا كانت الامة العربية في واقعها قد تجاوزت مرحلة الشعارات واعلان التصريحات آخذة بمبدأ العمل الجاد الذي يتناسب مع تاريخها العربي فإننا نأمل أن تزدهر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وان تجد من الدعم العربي لها ما يساعدها على استكمال حاجاتها من الاجهزة والخبراء حتى تكون لها انطلاقات اوسع . ان تحقيق امل المنظمة في المزيد من الدعم سيقابله حتماً تحقيق الآمال العربية في المزيد من الانتاج .

ونحن في ضوء تحليل المناشط وتقويم الانجازات التي قامت بها الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية ، يمكننا ان نتقدم ببعض المقترحات التي تجعل امكانية تنفيذ التوصيات قائمة :

- العمل على مد الجسور المحكمة بين المنظمة ووزارات التربية والثقافة في البلاد العربية لتحسين نوعية الانتاج ووضع القرارات والتوصيات وخاصة ما جاء بالاستراتيجيات موضع التطبيق العملي ، وقد يساعد على ذلك ان تقوم مثلاً كل وزارة من وزارات التربية في الدول العربية بتشكيل لجنة ذات سكرتارية متفرغة لعمل المنظمة لتكون اداة للاتصال المباشر بين المنظمة والوزارات التي تمثلها ، وكذلك يمكن تعيين ممثلين دائمين للدول الاعضاء تكون المنظمة مقرهم ، كما ان المنظمة من جانبها ينبغي ان لا تقف عند حدود المراسلات والاتصالات غير المباشرة بوزارات التربية والثقافة في الدول العربية ، بل تعمد الى ارسال خبراء يتنقلون في الاقطار العربية للاطلاع على الواقع التربوي ودراسته عن قرب ، وكذلك للاتصال بالمسؤولين في وزارات التربية واشعارهم باهتمام المنظمة بهم بطريقة ملموسة تؤدي الى تقوية الصلات القائمة .

- العمل على وضع بروتوكول - بعد كل مؤتمر او حلقة دراسية تعقد - ينظم تنفيذ التوصيات والقرارات وفق خطة زمنية مع تحديد المسؤوليات ومواقعها .

- اعادة النظر في الانظمة واللوائح المعمول بها في المنظمة بحيث تتغير بما يكفل زيادة حرية العمل وسرعة الحركة في جهاز فني متخصص ، كما ان التغيير يجب ان يكون في اتجاه يساعد على اجتذاب الكوادر الفنية المتخصصة التي تتسم بالكفاية والحيوية والاخلاص .

امّا خطة المنظمة في وضع مشروعاتها وبرامجها فقد اتجه السير الى اعطاء الاولويات للمشاريع والبرامج التي تخدم اهداف ميثاق الوحدة الثقافية ودستور المنظمة العربية ، وهذا يتطلب تجسيد اهم التوصيات التي توصلت اليها الحلقات والمؤتمرات السابقة الى اجراءات عملية تشعر الاقطار العربية بالفائدة العائدة منها في تحقيق هدف النهوض بالانظمة التعليمية العربية وتطويرها تجديداً وتجويداً ، او كذلك التقريب بين نظم التعليم في البلاد العربية سعياً وراء توحيدها قدر الامكان . ونخصّ بالذكر على سبيل المثال : مشروع دراسة وتقويم الانظمة التربوية في البلاد العربية ومساعدتها في رسم سياستها التعليمية الجديدة في ضوء الاستراتيجية الجديدة للتربية في البلاد

العربية المنبثقة من حاجات الامة العربية وآمالها في الوحدة والتحرر من الاستعمار والصهيونية .

وفي الختام ، ان الموضوعية تتطلب منا ان نؤكد على ان ما حصر من انشطة وما قوِّم من معطيات ايجابية افرزتها الاجهزة الثقافية لجامعة الدول العربية هو الواقع المعاش من خلال الرؤية والممارسة والتطبيق عبر مسيرتها التاريخية الطويلة لعشرات السنين . الا اننا يجب الاّ ننسى الحقيقة المرة التي تعمل في اطارها جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية المتخصصة وهي ان هذه المنظمات العربية والجامعة الأم ليست الاّ تجسيداً لارادة الحكومات العربية في تعددها وتنوّع انظمتها السياسية وفلسفة الحكم فيها واختلاف بناها الاجتماعية وامكاناتها البشرية والفنية والمالية . انه ترجمة لشعار ليس في الامكان احسن مما كان وان ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه .

السؤال الذي يطرح نفسه على المخلصين العاملين في هذه المنظمات هو : هل هذا الواقع المؤلم المرفوض شعبياً يمكن تجاوزه وتخطيه بتفاعل معطيات ماضي الامة العربية بآمال المستقبل وطموحات الشعب العربي؟ حيث ان معطيات ماضي الامة العربية يؤكد بأن الامة العربية متوحدة حضارياً وتراثاً ، ومتكاملة طبيعياً وجغرافياً ، مادة وبشراً . حضارتها متفتحة وغنية وذات قابليات عالية للاستيعاب والتكيف والعطاء[١] . اما معطيات الامة العربية المتمثلة في آمالها ومستقبلها وطموحاتها المشروعة فهي تؤكد ان الامة العربية امة واحدة ذات رسالة خالدة ومصير مشترك وان في الوحدة بقاء ونماء وفي التجزئة فناء وبلاء . فماضي الامة العربية التليد ومستقبلها المشرق تجسيد حي للارادة الشعبية وحاضر الامة وواقعها تجسيد صادق لارادة الحكومات .

إن القيادات المسؤولة في جامعة الدول العربية ومنظماتها النوعية واتحاداتها المهنية امام تحد كبير هو : هل بمقدور هذه القيادات ان تتجاوز مواثيق هذه المنظمات والاهداف الضمنية المرسومة لها فتنضم الى جانب الارادة الشعبية وتعمل في اطار بعد الماضي التليد للامة العربية ومستقبلها الزاهر وطموحاتها المشروعة في الوحدة العربية امل الجماهير الكادحة ؟

ولعلنا لا نعدو الحقيقة ولا نتجاوز الواقع اذا ما قلنا ان هذا ممكن ومستطاع . وبخاصة بالنسبة للمنظمات المتخصصة في شؤون التربية والثقافة ، والا فمن العيب على المخلصين للأمة العربية من مثقفين ومفكرين وتقنيين الانضمام الى هذه المنظمات والعمل في اطارها على الرغم من ان الانتاج والمردود الفعلي لهذه المنظمات لم يكن بمستوى الطموح والامل .

(١) محيي الدين صابر ، « الابعاد الحضارية للتنمية في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك ، » ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية واتحاد الاقتصاديين العرب ، الامانة العامة ، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل العربي المشترك ، ٦ - ١٢ ايار / مايو ١٩٧٨ ، **المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بغداد، ١٩٧٨** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) .

المناقشات

١ ـ محمد عصفور

ما يسمى ثنائية التعليم ، واعتباره مشكلة او عائقاً ، فإنني اتصور انه نظرة غير صائبة او من زاوية خاطئة لأمر وثيق الاتصال بعقائدنا الموروثة . . . فلا بد من التسليم بأن احد مقوماتنا العربية ـ إن لم يكن اهمها ـ هو الاساس الديني .

ولذلك فإن الثنائية في التعليم او في الثقافة امر حتمي . ولا يمكن ان تعالج كما عولجت في مصر بما يسمى ادخال العلم الحديث في المناهج الدينية ، وتحت هذا الستار ، جعل من الازهر جامعة علمانية (إذا جاز هذا التعبير) لتخريج اطباء ، ومهندسين ومحاسبين . . . الخ ! اي سلخ اعداد كبيرة من نطاق التعليم الديني بالمعنى الصحيح . . . في حين ان التطوير كان يجب ان يجري في دراسة الانسانيات التي اختص بها الازهر كجامعة دينية .

٢ ـ احمد طربين

لقد تحدث د. صابر بعمق ودراية عن واقع الجامعة في الميدان التربوي والثقافي ، وبسط فيه القول ورصد مظاهره المختلفة ولاسيما اطروحته الاصلية عن الامن الثقافي وقومية المعرفة ، وكم كنت اود لو ان الباحث اشار ايضاً ـ كما فعل زملاؤ نا في الاجهزة الاقتصادية ـ الى الموانع والعوائق التي تقف دون تحقيق بعض ما يصبو اليه باعتبار ان ذلك يؤلف الشق الثاني من موضوع البحث ، وهو **الطموح** . وذلك على الرغم من انه وضعت خطة تغطي اعمال المنظمة حتى نهاية القرن .

سألت مرة مسؤ ولاً في احد الاجهزة الاقتصادية بالجامعة ، ما السبب في ان التبادل التجاري لم يزد خلال عقدين من السنين ، سوى واحد في المائة فقط على الرغم من جميع قرارات الجامعة منذ تأسيسها ؟ فأجابني : قصور القرار السياسي العربي وعدم فعاليته . ترى هل يمكن تبني الخطوة خطوة في الارتقاء بزيادة حجم التبادل التجاري والخروج من دائرة العجز التي يدور ضمنها العمل

الاقتصادي العربي ؟ لقد كلّفت في اواسط السبعينات بالقاء محاضرات عن نشاط الجامعة العربية في الميدانين الاقتصادي والثقافي ، وقد ذهلت حين اطلعت على المحاضر والقرارات المتخذة في تواريخ سابقة ودهشت حين وجدت ان جانباً كبيراً منها لم يجد سبيله الى التنفيذ ، وتساءلت عن ذلك فقيل لي ضعف الاجهزة وقلة عددها في الجامعة (قبل عام ١٩٦٥) وقصور التمثيل العربي في المجالس المنعقدة لمعالجة الشؤ ون الثقافية ، وحضور غير الفنيين من موظفي السفارات غالباً بدل الاختصاصيين الفنيين .

ومن ناحية اخرى ، أليس من مهام الجامعة في الميدان التربوي والثقافي تجسيد الانتماء القومي لابنائنا في الاقطار العربية على اساس انهم ينتمون الى امة واحدة ووطن واحد ؟ وما هي المساعي المبذولة في هذا الميدان؟ ولماذا لا تستكتب الجامعة كبار المفكرين والعلماء حول موضوعات مهمة مثل تاريخ الفكر العربي، وتاريخ الحضارة العربية الاسلامية ، ولماذا لا تنسق الجهود القطرية الرامية الى كتابة التاريخ العربي ، لكي لا تزدوج الجهود وتهدر عبثاً ، وتكرس الاقليمية في كتابة التاريخ بدل النظرة الوحدوية الجامعة ؟ انا لا ادري على وجه الدقة ماذا انجزت منظمة التربية والثقافة والعلوم في هذا الميدان ، وان كنت موقناً بأنها من الشواغل الدائمة للدكتور محيي الدين صابر ، ولكن قد تكون الظروف اقوى من طاقة الرجال ، ولهذا كنت احب ان اسمع منه ومن المعقبين ما يتصل بالعوائق فقط ، لعلنا نتكاتف على تذليلها ، كلٌ بطريقته .

٣ ـ مصطفى المصمودي

لقد اثار الباحث موضوع الامن الثقافي واني اشاطره تماماً الرأي حول ما تفضل به واكد في هذا الصدد خطورة الغزو الثقافي الاجنبي وضرورة التخطيط لمواجهته . وبالطبع اني لست من المناصرين لمن ينادي بوضع الحواجز او بفكرة الانغلاق على النفس ، بل ارى من الضروري خلق مجالات التبادل للانتاج الثقافي وخلق تيارات معاكسة وهذا يعني تقوية امكانياتنا حتى نكون قادرين على اقناع الرأي العام في الجانب المقابل بأهمية هذا الانتاج وقابليته لجلب الاهتمام في دول الشمال . وهذا المسعى يفرضه التطور السريع في مستوى الاقمار الصناعية التي ستستعملها الدول المصنعة في السنوات القادمة لبث البرامج التلفزيونية المباشرة تلك البرامج التي ستغمر جزءاً لا بأس به من البلدان المحيطة بحوض البحر الابيض المتوسط . والسؤ ال هو هل هناك خطة لمواجهة هذا الوضع المنتظر وما هي هذه الخطة ؟

نحن نعلم ان هنالك العديد من المجمعات اللغوية في الوطن العربي وندرك مدى اهمية الدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تنسيق اعمال هذه المجمعات . والملاحظة هي ان اجهزة الاعلام الجماهيرية لا تقوم في الوقت الحاضر بإطلاع الرأي العام على نتائج اشغال مختلف هذه الهياكل او تستفيد هي الاخرى بما يحصل حوله الاتفاق . والسؤ ال هل هناك خطة لتحسين اجهزة الاعلام حتى تقوم بالدور المطلوب في هذا المجال ؟

٤ ـ حلمي شعراوي

تؤكد دراسة د. محيي الدين صابر بعدين اساسيين في فهمنا للثقافة العربية : أ ـ التأثير السلبي للفترة الاستعمارية في الوطن العربي على التنوع والاختلاف في برامج التربية وبناء المفاهيم الثقافية ؛ ب ـ اهمية الفهم السوسيولوجي للتربية والثقافة في المجتمع وترابطها مع الظواهر الاجتماعية الاخرى ومع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق نفسه اطرح تساؤلاتي بشأن الوضع التربوي والثقافي الراهن . فهل انتهت مع نهاية الاستعمار التقليدي مظاهر التبعية في النظم والبرامج التربوية والثقافية ، وهل يمكن ان نقوم بدفع التوحيد الثقافي كدور بناء للمنظمة مثلاً دون الحديث والمواجهة لمظاهر النشاط الاجنبي في التربية والثقافة العربية . ان ذلك ما لا يبدو كثيراً في الدراسة المطروحة .

إنني لا اريد ان استطرد في التاريخ الحديث للمنطقة ودور المؤسسات الاجنبية التي ظلت وتدعمت في مجال التربية والثقافة ومحاولة فرض انواع من الاغتراب على المواطن والمثقف العربي ، ولكن المشروع القومي المعادي للاستعمار في المنطقة كان ينتبه احياناً لهذه المخاطر وان اعطاها اولوية متأخرة في برامجه . وتشهد على ذلك المعارك التي شهدتها الثقافة في مصر على الاقل ضد تيارات التغريب وضد المؤسسات الاجنبية في التربية والثقافة وذلك عقب الحرب العالمية الثانية بالغة مداها في الستينات .

ومع انحسار المد الوطني على مستوى نظم الحكم في المنطقة انطلقت في عدد من المجتمعات العربية ما يسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي صاحبه التيار نفسه على المستوى الاجتماعي ليعنيا توجهاً كاملاً نحو معسكر الامبريالية وليرتبط ازاء ذلك الانفتاح الاقتصادي الاجتماعي بسياسة الاستعمار الجديد بمعناها العلمي . ومع سياسات الانفتاح هذه والتي اعلنت في اكثر من عاصمة عربية ، وليس في مصر وحدها شاهد مجال التعليم والتثقيف والاعلام اخطر الموجات المهددة لهوية المواطن العربي ، الهوية الثقافية ، الاجتماعية . وانتشر التعليم الاجنبي في مدارس اجنبية كاملة او في مدارس وطنية تديرها الطبقة الطفيلية نفسها كنوع من « التجارة » في التعليم كما في النشر ، كما في السينما والبرامج التلفزيونية في مؤامرة واسعة لاعادة صياغة « المواطن العربي » .

اذاً ، لقد بدأ تخريب المواطن العربي من داخل الوطن العربي عن طريق تغريبه تماماً سواء أكان التغريب بمعنى فرض غربة المواطن عن مجتمعه وواقعه الحقيقي الذي يجب ان يناضل من اجل تغييره ام تغريبه بمعنى ربطه بثقافة ونظم قيم غربية تخدم الاستعمار الجديد بالاساس . ولقد كان على رأس هذه العملية في مجالات الثقافة والتربية المختلفة اهتمام المعسكر الامبريالي بمراكز البحوث العلمية وبرامجه في مصر مثلاً لتوجيه البحث العلمي واستقطاب المثقف والباحث العربي ، وبذلك يصيغون عقل الامة طبقاً لصياغتهم الخاصة ويؤكدون وضع المثقف الطبقي في خدمتهم .

ودعوني هنا أطرح تجربتنا في مصر في اطار عملت فيه وهو اطار لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر . لقد بدأت اللجنة تحت شعار « مواجهة الغزو الثقافي الصهيوني » بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد والمخاوف التي اصابتنا من تقرير نتائجها . واذكر اننا توجهنا في بدء نشاطنا الى المرحوم د. عبد العزيز الاهواني طالبين النصح والمشاركة . ولقد كان استاذاً بحق وهو ينبهنا الى ان مسألة « غزو ثقافي صهيوني » للثقافة العربية ليست موضع خوفه حيث نتفق ولا شك انه لا يوجد ما يسمى ثقافة صهيونية او اسرائيلية ، وانما هو جزء من خطر رئيسي هو الثقافة ذات الطابع الامبريالي ، الثقافة الاجنبية المهددة للهوية القومية ـ العربية .

ولقد لمسنا بأنفسنا ذلك عندما اطرد عملنا ورحنا نعمق البحث في الثقافة القومية وما تواجهه وما رصدناه من مظاهر « الغزو » بعشرات المراكز للبحوث ووفد الباحثين الاجانب وموضوعات البحث واستقطاب الباحثين الوطنيين . . الخ، بما لم يكن مجرد « غزوة صهيونية » وانما تمثل الامر اخطر من ذلك . وهنا كان لا بد من ربط التوجه الصهيوني الثقافي بالثقافة الامبريالية واساليب الاستعمار الجديد في نشرها ومحاولات استيعاب المواطن عبر قنوات الاتصال الذي تبدو اجهزة الاعلام وادواته اخطرها ، والتي اصبحت اليوم «متعددة الجنسيات » على المستوى العربي نفسه ، اي ذات طابع « قومي » معادٍ للقومية والتقدم ومضادٍ لوعي الجماهير الحقيقي او الذي يجب تكوينه على الاقل .

إنه من الغريب ان نتحدث عن موجات تطرف الشباب او غلوّه في معاداة الجديد او في موقفه الاجتماعي والثقافي والسياسي ولا نربط ذلك بميكانيزم المقاومة الوطنية لهذه الموجات الامبريالية في الثقافة ، لكن على اي حال فإن هذا اللون من المقاومة ليس هو الوحيد حيث يقوم المثقفون الوطنيون بدورهم بشكل ايجابي ومستنير .

ويحضرني هنا ما عرفته مؤخراً من أن العرب بدلاً من أن يشغلوا بمواجهة هذه المؤسسات الامبريالية في بلادهم، فإن حوالى ١٨ قطراً عربياً وقعت مع الخارجية الفرنسية اتفاقية لتمويل « معهد دراسات العالم العربي » بباريس توفر له حوالى عشرين مليون دولار ، ان ذلك ليدهشني حقاً ، ما الذي ينقص باريس معرفته عن العالم العربي ليدفعوا عشرين مليون دولار هناك ؟ وما الذي يريد العرب دراسته في باريس ؟ اقول ذلك وقد ذكرت كيف لم تنفذ توصيات مؤتمر وزراء الثقافة العرب « الطارىء » لمواجهة « الغزو الثقافي الصهيوني » . . . وقد أوصت لجانه بعد ذلك برصد مليون دولار لنشاطاته فقط . . . ولم ترصد بعد .

لذلك فإنني أدعو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى ان تنظم مع عدد من الهيئات الثقافية العربية مؤتمراً ثقافياً عربياً موسّعاً تحت شعار « دفاعاً عن الثقافة العربية » اتصور ان يتخذ جدول اعماله على النحو التالي :

ـ وضعية النشاط الاجنبي في المجال الثقافي والتربوي العربي وفي اطاره يرد النشاط الصهيوني بالطبع .

ـ التاريخ العربي ، كيف يفهم وكيف يدرس والتحريفات الناتجة عن الصياغات الاجنبية له او مخاطر الاستشراق القديم والحديث على توجهات المثقف العربي .

ـ « مركب القيم القومية » في المنطقة وآثار القطرية والطبقية في صياغة الثقافة القومية وبناء الانسان العربي ، وبحث الاسس الجديدة لصياغة « ثقافة للتحرر الوطني والاجتماعي » ينشأ عليها الانسان العربي وتحترم مؤسسات التعليم والتثقيف والاعلام .

٥ ـ الطاهر لبيب

ليس من شك في ان الجامعة العربية ومؤسساتها أنجزت مشاريع متنوعة اشار د. محيي الدين صابر الى عينة منها . هذا الانجاز محدود اساساً وبالضرورة لاعتبارات معروفة اهمها ان هذه المؤسسات مؤسسات رسمية ، ومن الطوباوية مطالبتها بما يتجاوز صلاحياتها التي ترسمها الدول . هذه مسألة مفروغ منها لا تكاد تحتاج الى نقاش .

لكن هناك مسألة يمكن أن تثار ، وهي مسألة تركيبة العاملين والمتعاملين مع الجامعة ومنظماتها في البلاد العربية . هذا موضوع بحث ميداني قد يعرفنا الى نوعية هؤلاء المثقفين تكويناً وانتماء . لكن الاحتمال القابل للتدليل هو انها لا تكون عينة ممثلة للفكر العربي المعاصر . طبعاً عدم المشاركة قد يكون نتيجة موقف المؤسسات كما قد يكون نتيجة رفض المثقف نفسه للمشاركة . المهم في كلتا الحالين عدم مشاركة اصناف من المثقفين العرب في عمل المؤسسات العربية وفي تطويرها . ومن هنا امكن التساؤل : ايصح الحديث عن الثقافة العربية وعن وحدتها مضموناً ومصيراً مع غياب اصناف من المثقفين تساهم تصوراً وممارسة في تحديد مصير هذه الثقافة خارج هذه المؤسسات ؟

هناك تساؤلات فرعية كثيرة اطرح منها اثنين : الاول : الا يصح القول إن المؤسسات العربية الرسمية تساهم في كبت بعض التيارات الفكرية ما دامت لا تستوعبها وربما اتخذت منها ـ عن قصد او دون قصد ـ موقفاً رافضاً او تحييدياً على الاقل ؟ الثاني : هل بامكان مؤسساتنا العربية ايجاد صيغة ابداعية جديدة تعكس جدلية التناقض الفكري العربي الذي لا يتنافى مع صيرورة الوحدة الفكرية العربية ؟

هذه بعض من التساؤلات اراها ممكنة الطرح لمعرفة الحدود الموضوعية لتحرك المؤسسات العربية في المجال الثقافي وهي الحدود التي تدفع ـ لضيقها ـ اصنافاً من مثقفي العرب للعمل خارجها او موازاة لها .

٦ ـ هشام بوقمرة

ارجو أن يمنحني د. محيي الدين صابر رحابة صدره المعهودة لأقول له ، على غير ما هو معهود من المجاملة ، بأنني كنت انتظر من ورقته ان تعكس خبرته الطويلة للاستفادة منها . وعندي ملاحظة شكلية ابدأ بها ، حول عنوان محور هذه الجلسة الذي يضم التربية والثقافة

معاً . ان هذا الضم الذي تخلت عنه الدول منذ وقت بعيد عندما كانت وزارتا الثقافة والتربية وزارة واحدة ، يؤدي ـ وقد أدى بالفعل ـ الى تغليب احد المجالين على الآخر ، فيعتني بأحدهما ويهضم جانب الثاني . وقد رأينا كيف ان النقاش قد تركز حتى الآن حول الثقافة واغفلت التربية ، وعلى الرغم من خطورتها في المجتمعات النامية ، وهكذا يبدو التعسف واضحاً في الجمع بين مجالين : التربية التي هي اساساً وظيفية والثقافة التي هي اساساً ابداعية .

اود ايضاً قبل الوصول الى المنظمة ودورها ، ان اناقش بعض المفاهيم التي تطرح وكأنها مسلمات والحال انها في رأيي ليست كذلك بشكل نسبي على الاقل ، وابدأ اولاً **بمفهوم وحدة الثقافة** . لقد تكرر القول ، في الورقة والتعقيبات والمناقشات ، إن الامة العربية لها ثقافة واحدة تجمع بينها وتميزها عن كثير من الامم الاخرى على الرغم من انها سياسياً دول مستقلة ومنفصلة . لست ادري الى اي حد يصح هذا المفهوم . ربما هو صحيح اذا اطلقناه بمعنى الماضي اي التراث الواحد ، ولكننا يجب الاّ نغفل عن أننا واقعياً ـ وعلى الاقل منذ عشر سنوات ـ نقوم بتنمية ثقافات اقليمية ونؤسس لها في ظل السيادات والكيانات القائمة . ولا يكفي القول انها تكتب بلغة واحدة او تستمد جذورها من معين واحد ، لأن هنالك ثقافات كثيرة تكتب مثلاً باللغة الفرنسية او الانكليزية دون ان تدعي الانتساب الى ثقافة واحدة . لا يعني هذا انني أنكر وجود ثقافة عربية واحدة موحدة ، بل العكس ، إنما اردت ان أنبه الى وجود خطر تجزيئي متنامٍ في ظل تركيز الكيانات الاقليمية المتزايد .

اما المفهوم الثاني فهو القائل ان العمل التوحيدي في المجال الثقافي هو أيسر من غيره نظراً الى عدم **حساسية الثقافة ولا سياستها** . هذا ايضاً مفهوم يجانب الصواب في رأيي نظراً الى ان تسييس الثقافة هو الظاهرة السائدة حالياً ، والا فكيف نفسر محاكمة المثقفين وارتفاع « استضافتهم » في السجون ؟ إن الثقافة المعاصرة ظاهرة نضالية ولذلك فهي تتعرض لعسف الانظمة ، ككل النضالات الاخرى . ويؤدي هذا بالتالي الى القول الى انه من الوهم الاغترار بامكانية « تمرير » بعض المواقف عن طريق الثقافة « البريئة » . هذا بالطبع اذا نظرنا الى الثقافة بشكل شامل وليس على انها مجرد « نشوة » شعر وغزل ومقالة وجدانية !

بالنسبة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لا يسعنا منذ البدء الا ان نعترف بأنها تتعامل مع واقع رسمي عربي له سماته التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ هامشية الثقافة العربية ويتجلى ذلك في دراسة نسبة ميزانية الثقافة الى ميزانية الدولة ، ونصيب الفرد العربي من الانفاق الثقافي ، وهي تبين ان الموقف الرسمي العربي لا يزال يعتبر الثقافة شيئاً هامشياً ، وان ميزانياتنا الثقافية هي من اضعف الميزانيات اذ لا تتجاوز في افضل الحالات الـ ١ بالمائة .

ـ مركزية الثقافة العربية اذ لا تزال الثقافة بشكل عام تعتبر عملاً رسمياً تُسأل عنه

الاجهزة الحكومية ، فهي فوقية لا شعبية ، والشعب في افضل الحالات تقدم له اطباق ثقافية لا يساهم في طبخها . والانفاق الثقافي انفاق رسمي ، اما المؤسسات الاهلية والشعبية العربية فليس لها بعد دور يذكر .

ـ اختلاف الهياكل الثقافية بين الاقطار العربية اختلافاً جذرياً . فهناك اقطار لها وزارات للثقافة ، واخرى تدمج الثقافة في الاعلام او في الشباب او في التربية . وهذا يعبر عن موقف مبدئي من الثقافة . يضاف الى ذلك اختلاف وسائل نشر الثقافة ، ففي الوقت الذي تتمتع فيه اقطار عربية بشبكات جيدة من دور الشعب والثقافة والمراكز الثقافية نجد اقطاراً اخرى لا اثر فيها لمثل هذه الوسائل .

ـ تقليدية المجال الثقافي العربي في المستوى الرسمي، حيث لا تزال الثقافة العربية تشير بشكل عام الى ما هو مكتوب او جامد ، في الوقت الذي توسع فيها نشاط الوسائل السمعية البصرية وبخاصة التلفزيون الذي يقدم يومياً مادة « ثقافية » تمتاز بأنها سريعة وعابرة وغير مؤثرة لأنها لا تساعد على التراكم فهي بالتالي غير حضارية . وتبرز الاحصائيات التي نشرتها (الالكسو) نفسها انحسار المجال الثقافي المكتوب وسيطرة الاتجاه السلفي ، في الوقت الذي ينمو فيه توسيع الوسائل البصرية ـ الفيديو ـ خاصة بشكل مذهل .

ماذا قدمت المنظمة في هذا المستوى « الرسمي »؟ استراتيجيات ، توصيات ، قرارات ، دراسات ، فقط . اي أن هنالك تراكماً كمياً مهولاً، قد تكون نوعيته جيدة ، ولكنه يواجه بعجز كامل في التنفيذ والمتابعة ! من جديد نجد انفسنا اذاً امام الاشكالية البنيوية للجامعة العربية نفسها .

أختم ببعض الملاحظات :

ـ كيف يمكن ان يغيب البحث العلمي عن النقاش وورقات البحوث في الوقت الذي يمثل فيه مستقبل البشرية ؟

ـ ماذا فعلت المنظمة بالنسبة للوضع المأسوي السائد في بعض الاقطار العربية ، في المجالين التربوي والثقافي ، تلك البلدان التي دخلت مؤخراً الى الجامعة العربية آملة ، فإذا ظنها اليوم يخيب بشكل فاحش ، اعني الصومال وجيبوتي ؟

٧ ـ حسن نافعة

تحدث الباحث في ورقته القيّمة عن جانبين للامن الثقافي العربي جانب مادي وجانب معنوي، وذكر ان تحقيق الجانب المادي لهذا الامن يتطلب اقامة صناعات قادرة على الوفاء بمتطلبات الانتاج الثقافي ، وجانب معنوي قال انه يتطلب توفير الحماية للانتاج الثقافي والادبي . ومع التسليم بأهمية هذين الجانبين الا أنني أعتقد ان الغموض لا يزال يكتنف مفهوم الامن الثقافي العربي الذي تحاول المنظمة العربية تحقيقه على مستوى الوطن العربي .

مفهوم الامن في تصوري ينطوي على الدفاع او الحماية او الوقاية من خطر حقيقي او محتمل . الخطوة الاولى إذاً في تحديد مفهوم الامن الثقافي العربي تقتضي ان احدد مصدر الخطر على الثقافة العربية وطبيعة هذا الخطر وبهذا ينطوي مفهوم الامن الثقافي العربي على ثلاثة ابعاد :

ـ بعد دفاعي يتطلب ضرورة العمل على فك روابط التبعية التي من شأنها ان تزيد من احتمالات تعرض الثقافة العربية للخطر الذي تم تحديده .

ـ بعد آخر يتعلق بحماية التراث الثقافي العربي في مواجهة محاولات تشويهه بالاضافة الى ما قاله الاستاذ حلمي شعراوي ، ويمكن ان تلعب المنظمة دوراً مهماً اذا قامت بتشجيع خاص للدراسات التي تهدف الى تحليل الكتابات الغربية التي تتناول مضامين الثقافة العربية والرد على ما قد تحتويه هذه الكتابات من مغالطات او سوء فهم .

ـ بعد ثالث وهو بعد وقائي يتمثل في دعم وتقوية الثقافة العربية المعاصرة عن طريق التأصيل لها ومحاولة الارتقاء بها لكي تسهم في الحضارة المعاصرة بشكل اكثر فعّالية .

ولي ملاحظة اخرى تتعلق بمحتوى المناهج الدراسية في البلدان العربية خصوصاً فيما يتعلق بدراسة التاريخ العربي . هنا تساؤل يطرح نفسه : هل تركز هذه المناهج على الخصوصية القطرية ام على السمات القومية المشتركة ؟ الدكتور علي الدين هلال قدم بحثاً عن القطرية والقومية في ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن اعتقد انه يجب ان نبحث عن المنبع وان نقوم بدراسة الكيفية التي يتم من خلالها تشكيل الوجدان العربي عبر ما يدرسه الطلاب العرب في الاقطار العربية كافة .

أعتقد ان تُخص المناهج الدراسية في كتب التاريخ التي تدرس للشباب والطلاب العرب واجراء دراسة مسحية شاملة مقارنة بين البلاد العربية ومحاولة التعرف الى جرعة كل من المفاهيم القطرية والمفاهيم القومية الواردة في هذه الكتب وتقويم نتائج هذه الدراسة علّها تساهم في تشخيص اشكالية العلاقة بين القطرية والقومية وبالتالي التعرف الى الطريق الصحيح لمعالجتها .

٨ ـ منح الصلح

استطاعت اسرائيل ان تخلق دولة قوية واستطاعت ان تخلق جيشاً واستطاعت ان تخلق تفوقاً تعليمياً وتكنولوجياً ، واهم من ذلك ان تخلق هدفاً واحداً لشعبها . ولكن اسرائيل عجزت حتى الآن على ان تخلق ثقافة . فليس في اسرائيل ثقافة خاصة ، وهذا هو جزء مهم من ازمة عميقة تعانيها ، ولعله اهمها .

اما الامة العربية فهي العكس . لها ثقافة واحدة مميزة ، بل ثقافة مؤثرة في قسم كبير من العالم . بل انها في ذلك تنتسب الى قلة من الدول ، فليست كثيرة الدول حتى المتقدمة

التي يصح الحديث عن ثقافتها . من يتحدث مثلاً عن ثقافة بلجيكية او هولندية ؟ . . وبالمقابل من يستطيع الاّ يتحدث عن الثقافة العربية . ولكن اذا كانت المفارقة الاسرائيلية هي انها دولة وجيش وتفوق علمي وتكنولوجي عاجزة عن ان تصنع ثقافة ، فإن المفارقة العربية هي ان امتنا ثقافة عاجزة عن ان تخلق دولاً وجيوشاً ومستوى مقبولاً من العلم والتكنولوجيا .

من هنا فإن مسؤولية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في اطار الجامعة هي مسؤولية من نوع خاص ، ولا تقتصر على تعميم الثقافة ، بل تتناول معالجة هذه المفارقة العربية المتجسدة في ان الثقافة العربية هي اقوى ما في العرب واضعف ما في العرب في الوقت نفسه . ونفضل نحن ان نتحدث عن ناحية الضعف في ثقافتنا على ان لا نشك في جوانب قوتها .

ان افضل ما لاحظته في دراسة د. محيي الدين صابر انها تفهم عمل المنظمة على انه برنامج حركة ، وهذا هو المطلوب بالضبط ، فالمنظمة ليست منظمة فحسب ، ولكنها حركة بصورة خاصة . ولعل ذلك هو مبرر وجودها . فالبلدان العربية ـ منفردة ـ تستطيع ان تفعل الكثير من الانجازات ، ولكنها خصوصاً في هذه المرحلة ، لا تستطيع ان تصنع حركة الثقافة العربية .

٩ ـ عبد الحميد الموافي

أود ان اعبر عن تقديري لدراسة د. محيي الدين صابر الطيبة والمهمة الى حد بعيد فمما لا شك فيه ان الدور الثقافي لجامعة الدول العربية يلعب دوراً بارزاً في زيادة ربط ابناء الامة العربية بعضهم ببعض . وكذلك الجهد المشكور للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومختلف اجهزتها في هذا المجال خاصة في التعرض للميراث الثقافي الاستعماري في المنطقة . وقد سبقني في الحديث في هذا المجال كل من د. المصمودي والاستاذ حلمي شعراوي . ولذلك سأقصر حديثي على سؤال يكتسب قدراً من الاهمية ويتمم الحديث السابق وهو يتعلق بمدى الدور الممكن أن تلعبه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في حل مشكلة لها جانبها السياسي ولكن عمقها الثقافي يمثل عنصراً اساسياً وهو ما يتعلق بتعريف معنى العروبة ،وقد يثير هذا السؤال دهشة بعض الاخوة والاصدقاء ولذا اسارع بالتأكيد ان طرح السؤال لا يعني اي قدر من التشكك او التشكيك في معنى العروبة وابعادها ، ولكن المشكلة قائمة عملياً بالنسبة للكثيرين على امتداد المنطقة العربية ومن بينهم بعض المسؤولين في هذا النظام او ذاك . فضلاً عن اتصال هذا السؤال بما تحدث عنه د. محيي الدين صابر عن الامن الثقافي العربي بدرجة غير قليلة .

وينبغي الاشارة الى ان هذه المشكلة ـ مشكلة معنى العروبة ـ قد انعكست على بعض اجتماعات مجلس الجامعة والتي بذلت كثيراً من الجهد في مناقشتها . كما ان المشكلة تكتسب اهميتها الاكبر من انها تتصل بصورة مباشرة بعضوية الجامعة العربية وباعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد العربية واعتقد ان بعض الدول العربية قد تحفظ على بعض

قرارات مجلس الجامعة في هذا المجال . واذا كانت المشكلة لا تبدو ملحة او خطيرة الآن على الأقل ، فإنها في المستقبل وفي ظل تطورات او اخرى قد تكتسب ابعاداً اشد الحاحاً وخطورة . ولذا ينبغي ان تعطى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جانباً من اهتمامها لهذه المشكلة .

ولعل ما حدث من تقدم بعض الدول الافريقية مثل « جزر القمر » بطلب للانضمام الى عضوية الجامعة العربية . وعلى الرغم من رفض مجلس الجامعة له الا ان دلالته واضحة بالنسبة للجميع . هذا فضلاً عما تعانيه اللغة والثقافة العربية في بعض البلدان العربية من مشكلات حقيقية في حاجة الى التآزر والدعم غير القليل من جانب اجهزة الجامعة المختلفة لتكون العروبة شعاراً وممارسة وحياة يومية واسعة ودائمة ايضاً . ولا شك ان ذلك سيكون له دور بالغ التأثير في الحفاظ على الهوية العربية وصيانتها وتجاوز محاولات التمييع التي تتعرض لها باستمرار من جانب كثير من الجهات والقوى .

١٠ ـ ابراهيم بشير الغويل

لي بعض الملاحظات والتساؤلات أود ان اقدمها في هذا النقاش ، يهمني ان الاحظ ان البحث سواء حين تحدث عن الجهود التوحيدية في مجال التربية او الانجازات والنتائج ، او حين تحدث عن الجهود التوحيدية في مجال الثقافة ، انما كان يتحدث عن مؤتمرات ووثائق ومؤسسات واتفاقيات . . . الخ ، فماذا عن الاعمال ؟ . . ماذا مثلاً عن الكتب الموحدة في التربية الوطنية والقومية والتاريخ . . . ؟! . . ماذا عن مشروع الرصيد اللغوي العربي ؟ . . . وماذا عن المعاجم والموسوعات وما اليها ؟

ثم ماذا تم في مجال ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية . . باعتبارها اهتماماً باصول الامة العربية وتراثها ، مع استيعاب تيارات العصر وادراك آفاقه ، ومشاركة ايجابية متفتحة اخذاً وعطاء في تقدم الحضارات . وماذا عن انعكاسها في التكوين التربوي للشخصية المتكاملة للانسان العربي وتهيئته للوعي بتراثه والانتماء لامته وقيمها الاصيلة ، واعداده لمعايشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فاعلة في التقدم الحضاري . .

هل هنا ايضاً نواجه عجز المنظمة ؟! . . ام ترانا نواجه عجز المثقفين ؟! والا فما معنى ان يكون ما اصدرته المنظمة من كتب ـ وبعضها قد يطلق عليه صفة كتاب تجاوزا ! . . فهي تقارير . . . واخرى ترجمات . . . الخ ـ لا يزيد على (١٠٥٠) كتاباً في مدى (٣٥) سنة تقريباً = اي بمعدل (٣٠) كتاباً سنوياً !

١١ ـ يوسف صايغ

استرعى انتباهي اشارة د. محيي الدين صابر لاهتمام المنظمة « بالامن الثقافي » وانا اعتقد ان الاهتمام سليم ومبرر ما دام ضمن فهم الباحث لمفهوم « الامن الثقافي » لأن د. صابر ضمانة فكرية وثقافية في فكره وتوجهاته . على ان هناك خشية قوية من ان يتحول

« الامن الثقافي » اذا جرى تداوله كغرض الى الشكل الذي يفهمه فيه معظم الحكومات العربية . والخشية هنا أن تقوم الحكومات « بتوفير الامن الثقافي » كما تفهمه هي على انه حق اختيار النتاج الفكري والثقافي الجائز دخوله الى الاقطار العربية او انتاجه فيها ، وكذلك على انه تقنين (Rationing) حرية الفكر وقولبتها ضمن القوالب الرسمية ، وحجب فرص التنوع والابداع الفكري والثقافي ،وتجميد وتحديد العمل الفكري بصيغ ومضامين معينة سلفاً كما هو الحال بالنسبة للصحف والمجلات التي تصدر تحت الاشراف الرسمي الصارم في عدد من الاقطار ، وبالنسبة للكتب والافلام التي يسمح بصدورها . هذه الخشية ليست مسألة نظرية او امراً متوقعاً فحسب ولكنها وليدة اختبار معاش ومتزايد الحدة والخطورة في عهود الاستقلال .

١٢ ـ جوزيف مغيزل

إن معالجة تأثر الفكر العربي والثقافة العربية بالفكر الاجنبي والثقافة الاجنبية تستدعي الملاحظات التالية :

ـ لا بد من التمييز بين ما هو سيء في الفكر الاجنبي والثقافة الاجنبية وبين ما هو انساني في ما نتلقى من الخارج .

ـ ان الاصالة لا تتناقض مع معرفة الفكر الاجنبي والثقافة الاجنبية والاطلاع عليها بالمطلق بل ان التناقض نسبي بمعنى انه علينا أن نأخذ مما نطلع عليه ومما نتلقاه ما يحسن ويفيد ونرفض ما يسيء .

ـ ان محاربة غزو الفكر الاجنبي السيء والثقافة الاجنبية المضرة لا تتم بالدعوة الى قطع الصلة بذلك الفكر وتلك الثقافة لأن القطع غير ممكن عملياً نظراً لتطور واتساع نظام المواصلات العالمي ولأنه غالباً ما يملأ الفراغ السائد عندنا .

تتم المحاربة عملياً بانتاج فكر عربي مبدع يضاهي ويفوق ، وبإشاعة ثقافة عربية متطورة خلاقة تستأثر بعقل الاجيال الطالعة العربية والانسان العربي المستهلك، فتحل هذه الثقافة المبدعة بجاذبيتها محل جاذبية الثقافة الخارجية . فالوجود الضار لا يطرد بالفراغ بل بالوجود المقابل الافضل . ولا يطرد بالانتاج المتدني في مستواه بل بالانتاج المتقدم المزاحم . وهذا الامر مهمتنا جميعاً .

١٣ ـ محيي الدين صابر يرد

أشكر للاخوين المعقبين د. مسارع الراوي ، والاستاذ عبد العزيز عاشوري اسهامهما في اغناء هذه الدراسة ، وكذلك للاخوة المعلقين ، من اعضاء الندوة الذين اضافوا كثيراً من الآراء ، بما عرضوا من وجهات نظر في مختلف الجوانب . وقد تناول الاخوة المتحدثون جوانب متعددة من العرض الذي قدم في هذه الجلسة ، حول دور الجامعة العربية في التوحيد

التربوي والثقافي ؛ وراوحت من التفرقة بين الثقافة والتربية ، وتسييس الثقافة ، الى الامن الثقافي . ومن الغزو الثقافي ، الى الصناعات الثقافية . ومن الصلة بين القرارات في المنظمات العربية ؛ مستوى وتوعية، والتزام العاملين فيها ، اي بين البيروقراطية والايديولوجية الى تراكم التوصيات ، وبطء التنفيذ ، ومن السؤال عن مشاريع محددة ، مثل الموسوعة العربية والموسوعة الفلسطينية والاطلس العربي ، الى الدعوة الى انشاء مؤسسات ثقافية عربية ، كالجامعات والمعاهد العليا . ومن الحديث عن الثقافة الى الحديث عن البحث العلمي . ومن الدعوة الى الاهتمام بالتقنيات الاعلامية الحديثة خصوصاً ، والقمر الصناعي العربي على الابواب ، واعداد البرامج ، الى الحفاظ على اللغة العربية .

وفي الواقع ان هذه المشاركة الواسعة تدل على الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي وسوف تكون ذات فائدة عظمى حين يعاد تنظيم هذه الورقة ومع ذلك فإن كثيراً من الامور التي اثيرت هنا قد جرى تنفيذها اما مباشرة من المنظمة في اداراتها العامة او احد اجهزتها المتخصصة او بالتعاون مع احدى المنظمات او الهيئات العربية ، وبعضها يجري تنفيذها والعمل فيها باحدى الطرق السابقة .

ولكنني أعتقد ان هناك امراً ، ارى في توضيحه اجابة لكثير من الاسئلة وهذا الامر يتعلق بآلية العمل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وهنا ينبغي ان نذكر ، ان هناك فرقاً بين التوصيات والتوجيهات التي تصدر من المؤتمرات واللقاءات والندوات التي تعقدها المنظمة ، وبين القرارات التي تصدر عن مؤتمرها العام ، فهذا المؤتمر هو السلطة التشريعية العليا للمنظمة ، وينعقد هذا المؤتمر مرة كل عامين ، وهو الذي يقرّ الموازنة العامة والبرامج ؛ ويحضره وفد من كل بلد عضو برئاسة الوزير المسؤول عن اللجنة الوطنية للمنظمة في الدولة العضو ، وما يوافق عليه المؤتمر من البرامج التي تصاغ عادة من توصيات اللجان المتخصصة والاجتماعات التي تعقدها المنظمة في مختلف المستويات وفي مختلف الموضوعات ، يصبح قراراً ملزماً للدول الاعضاء ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تكاد تكون المنظمة المتخصصة الوحيدة في نطاق الجامعة العربية التي تلزم قراراتها بالاغلبية المطلقة .

وهذه القرارات لا بد من تنفيذها خلال الدورة المالية للميزانية ، وهي عامان . ويتابع المجلس التنفيذي للمنظمة والذي يتكون من ممثلين منتخبين من المؤتمر العام ، هذه القرارات في اربع دورات خلال الدورة ، فالمجلس يجتمع كل ستة اشهر لمتابعة تنفيذ الادارة العامة للمنظمة لقرارات المؤتمر العام . اما التوصيات والدراسات التي تصدر عن الاجتماعات التي تتم في اطار المنظمة او التي تعقدها المنظمة ، فهي تكون مادة ومصدراً من مصادر البرامج والمشاريع الى جانب انها تصبح جزءاً من الفكر العام للمجالات التي تصدر عنها ، وتتخذ كذلك مادة ثقافية وفنية للنشر والتقويم .

إن الفرق بين التوصيات والقرار امر مهم ، ذلك ان التوصيات كما ذكرت ، هي اتجاهات وطموحات ، اما القرارات فهي واجبة التنفيذ باعتبارها برنامجاً معتمداً من السلطة

التشريعية العليا - المؤتمر العام - الذي يحدد الموازنة لكل برنامج ويحدد اسلوب تنفيذه وميعاده ، وهذه القرارات واجبة التنفيذ خلال الدورة المالية ، ويتابع تنفيذها المجلس التنفيذي للمنظمة مع الادارة العامة للمنظمة ، هذا الى جانب ان هناك كثيراً من الاعمال التشريعية في المجالات المختلفة في التربية والثقافة التي حققت قدراً عالياً من التنسيق قامت المنظمة باعدادها والدعوة اليها . كما ان المنظمة اقامت عدداً من المؤسسات الفنية المتخصصة على المستوى القومي في مختلف العواصم العربية ، هي اليوم ايضاً من ادوات التوحيد التربوي والثقافي في مجالات السعي العربي المشترك . كذلك فإن تبادل الرأي الدائم ، بين الفنيين والمنظمين والاداريين والمسؤولين العرب ، في مختلف المستويات والذي يتم في نطاق المنظمة من خلال الاجتماعات المنظمة عامل اساسي من عوامل التوحيد .

الفصل الثامن

دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان

حسين جميل

مقدمة

في السابع من تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٤٤ وقع رؤساء وفود خمسة بلدان عربية هي مصر وسورية والاردن والعراق ولبنان ، على بروتوكول بتأليف « جامعة للدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها » عرف باسم « بروتوكول الاسكندرية » .

وكان من جملة قرارات المجتمعين الذين توصلوا الى هذا البروتوكول « تأليف لجنة فرعية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة العربية » وكان في هذه اللجنة ممثل من المملكة العربية السعودية ، بالاضافة الى ممثلي البلدان الخمسة التي سبق الاشارة اليها . وقد اتمت هذه اللجنة عملها في المدة من ١٤ شباط / فبراير ١٩٤٥ الى ٣ آذار / مارس . ثم قبل المشروع بصيغته النهائية من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام - وهي التسمية التي سمي بها المجتمعون الذين وقعوا بروتوكول الاسكندرية - اعطي لهذا المشروع عنوان « ميثاق جامعة الدول العربية » ووقع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار / مارس سنة ١٩٤٥ رؤساء وفود ستة بلدان عربية هي : سورية وشرق الاردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر ثم وقعت عليه اليمن بعد ذلك في ايار / مايو ١٩٤٥ .

وجاء في ديباجة الميثاق انه « تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية » . وجاء في المادة الثانية

من الميثاق ان « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » .

وكان قيام جامعة الدول العربية فاتحة امل للامة العربية بأن تكون الخطوة الاولى في مسيرة الامة العربية نحو تحقيق وحدتها بعدما فرقتها غزوات الفاتحين ، سواء قبل الحرب العالمية الاولى او بعدها ، حين اقامت الدول الاستعمارية حدوداً جغرافية وسياسية بين قطر وآخر من اقطار هذه الامة الواحدة . ثم ان دولة كبرى من دول الاستعمار خانت امانة الانتداب التي أخذتها على نفسها وبدلاً من أن تبدي انكلترا المشورة والمساعدة الاداريتين لشعب فلسطين الى ان يستطيع القيام وحده فيقرر لنفسه دولته المستقلة ـ وهذه هي مهمة الدولة المنتدبة كما تقررها الفقرة (٤) من المادة (٢٣) من ميثاق عصبة الامم ـ قدمت كل عون ومساعدة ومناصرة وتشجيع لليهود في عملهم على تهويد فلسطين . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، هيأت ـ باسناد الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى ومساعدتها ـ لليهود ان يقيموا لهم دولة على قسم من فلسطين ، ولم يكونوا يشكلون الا حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع السكان ، بدلاً من أن تقوم في عموم فلسطين دولة ديمقراطية واحدة لجميع سكانها على اختلاف دياناتهم . وبذلك زرع الاستعمار في هذا الجزء من وطننا دولة غريبة فصلت بين جناحي الوطن العربي في آسيا وافريقيا .

وما أن مر بعض الوقت على قيام جامعة الدول العربية حتى بدأت الشكوك تساور نفوس الكثيرين من ابناء هذه الامة في ان يكون هذا الجهاز مؤهلاً لأن يقوم بالمهمات التي أملوا ان يضطلع بها على الصعيدين الداخلي والخارجي . وجاءت قضية فلسطين في السنوات الاولى لقيام الجامعة ، وضياع جزء عزيز من صميم هذا الوطن ليزيد الشكوك في امكان الجامعة مجابهة الاحداث التي تواجه هذه الامة . وبصرف النظر عن الحقيقة بشأن مسؤولية جامعة الدول العربية بوجه خاص ، وأياً كانت نسبة المسؤوليات في هذه القضية بين الدول العربية حينئذٍ من جهة ، وبين جامعتهم من جهة اخرى ، فإن ما حدث اضعف مكانة جامعة الدول العربية لدى ابناء هذه الامة . وبقيت مكانة الجامعة العربية ضعيفة لدى ابناء هذه الامة الى يومنا هذا ، لاسيما لدى المتعلمين والمثقفين والواعين سياسياً واجتماعياً ، والمدركين لحقيقة الاخطار التي واجهتها الامة العربية ، ولا تزال تواجهها في حاضرها ، وفي الآتي من الايام . ولا شك ان هذا الامر هو احد الاسباب التي دعت **مركز دراسات الوحدة العربية** لاقامة هذه الندوة لبحث موضوع (جامعة الدول العربية : الواقع والطموح) .

إن ضعف جامعة الدول العربية له اسباب متعددة ، الحديث عن بعضها يخرج عن نطاق بحثنا هذا ، لذلك نتجاوز عن الحديث فيه ، ونتكلم عن ابرز ما يتصل بموضوعنا من تلك الاسباب . وقبل ان نتحدث عما نراه في هذا الشأن ، نبين ان حديثنا عن الجامعة يتناول حياتها منذ قيامها الى اليوم . وعندما نتحدث عن وضع عربي أثر على الجامعة بصورة سلبية ، فإننا في هذا ننظر الى الساحة العربية في عمومها . وعلى ذلك فإننا اذا ما ذكرنا نقطة ضعف في

وضع عربي فإن ذلك لا يعني انها قائمة في كل دولة عربية ، ولا يعني ذلك ايضاً انها كانت مستمرة في كل الوقت الذي يتناوله حديثنا . بعد هذا الايضاح نبين ان اول اسباب الضعف في عمل الجامعة ـ برأينا ـ ان الجامعة جامعة حكومات ، ضعيفة الصلة بجماهير الامة العربية في مختلف اقطارها ، ذلك انه لكي تكون اي حكومة ممثلة لشعبها ، معبرة عن ارادته ، عاملة لتحقيق آماله وطموحه ، يجب ان تكون منبثقة عن الشعب ، عن طريق هيئة منتخبة من المواطنين انتخاباً حراً . واذا كانت الجامعة جامعة حكومات ـ كما قلنا ـ فإنه اذا ما كانت هناك فجوة ، او بُعد بين حكومة وشعبها انعكس ذلك على الجامعة العربية ونشاطها .

إن هذا النقص في الوضع العربي ـ سواء من ناحية الحكومات او في الجامعة ـ معروف ليس لدى الشعب العربي وطلائعه الواعية فقط ـ وقد عبّر عن ذلك في مناسبات عديدة ، وبوسائل مختلفة لا مجال للاشارة اليها ـ بل هو ـ اي هذا النقص ـ معروف ايضاً لدى بعض المسؤولين في الجامعة العربية ولدى بعض الحاكمين في البلدان العربية ، وبعض ممثليها في اجتماعات الجامعة . نجد ذلك في مشاريع تعديل ميثاق الجامعة . من ذلك ان الامانة العامة بعثت الى الدول الاعضاء في ١٩ تموز / يوليو سنة ١٩٥٥ مذكرة تضمنت اقتراحات تعديل ميثاق الجامعة في ست نقاط : النقطة الاولى منها ، كانت اضافة هيئة جديدة الى هيئات الجامعة في شكل جمعية شعبية[1] . وعند اجتماع الجامعة في دورة آذار / مارس سنة ١٩٥٦ عرض عليه النظر في عدة مواضيع منها هذا الاقتراح . وتقرر تأليف لجنة من ممثلي الدول للنظر في اقتراحات الامانة العامة الستة (موضوع مذكرة ١٩ تموز / يوليو ١٩٥٥) الا ان اللجنة لم تؤلف في ذلك الوقت[2] .

وفي سنة ١٩٦١ تألفت لجنة من ممثلي الجامعة كافة للنظر في تعديل الميثاق تعديلاً شاملاً . وعقدت هذه اللجنة في مقر الجامعة عشر جلسات في المدة من اول حزيران / يونيو ١٩٦١ الى اليوم الخامس عشر منه . وفي الجلسة الرابعة التي انعقدت في ٦ / ٦ / ١٩٦١ اعلن رئيس الجلسة « ان هناك اقتراحاً بانشاء مؤسسة شعبية بجانب الجامعة ، على اساس انه يستهدف غاية عظمى هي تعاون الشعوب العربية تعاوناً اوسع من تعاون الدول العربية او تعاوناً يساير الدول العربية »[3] .

انتهت اعمال اللجنة بتنظيم تقرير عن اعمالها ، وما توصلت اليه بشأن تعديل ميثاق الجامعة ، غير ان توصيات اللجنة لم تأخذ طريقها لاتخاذ قرار نهائي بشأنها . وفي رأينا ان

(١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة السياسية ، « مذكرة بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ١١ نيسان / ابريل ١٩٦١ ،» ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ ـ ٨ .

(٣) المصدر نفسه ، وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « محضر الجلسة الرابعة للجنة تعديل الميثاق ، ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ ،» ، وكان رئيس الجلسة الدكتور محمد حسن الزيات رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة .

الجمعية الشعبية المقترحة هي حاجة من حاجات جامعة الدول العربية اليوم . على ان تكون هذه الجمعية (برلماناً) منتخباً من مواطني البلاد العربية انتخاباً مباشراً على نسق (البرلمان الاوروبي) في المجموعة الاوروبية .

إن كون جامعة الدول العربية جامعة حكومات لم يضعف الجامعة من ناحية افتقادها دعم الشعب العربي لها فقط ، ولكن هذا الواقع أورثها ضعفاً آخر لمسناه في واقع مسيرة عمل الجامعة منذ انشائها الى اليوم بسبب تأثر عملها بواقع الحكومات التي قامت في الاقطار العربية في هذه السنين ، ذلك ان حكومات كثيرة ، قامت في كثير من الاقطار العربية في عهود مختلفة منذ انشاء الجامعة الى اليوم عن غير طريق الشعب ، حكومات لم تحز على رضا من تحكمهم ، وان بعضها كان حكومات تفتقد الشرعية . ومن شأن حكومات كهذه ان يكون الموجه لسياستها ومواقفها وتصرفاتها ما ترى انه يقوي مركزها في الحكم ، ويبعد عنها اخطار المعارضة ، سواء اتفق ذلك مع مصلحة الشعب وارادته أم لم يتفق ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإن حكومات معينة من تلك الحكومات وفي عهود معينة كانت تخضع للنفوذ الاجنبي ، الامر الذي افقدها حرية التصرف ، وحرية اتخاذ القرار بما يتفق ومصلحة قطرها الذي تقوم فيه ومصلحة الوطن العربي في عمومه .

كل هذا أضعف جامعة الدول العربية ، فقد قيل ان قوة السلسلة تقاس بدرجة متانة وقوة اضعف حلقاتها ، ولاسيما ان ما يلزم جميع الدول المشتركة في الجامعة من قرارات مجلس الجامعة هو ما يقرره المجلس بالاجماع ، اما ما يقرره بالاكثرية فلا يكون ملزماً الا لمن يقبله (مادة ٧ من ميثاق الجامعة) .

وقد قلنا قبل هذا ان ضعف جامعة الدول العربية ـ أياً كانت اسباب هذا الضعف ـ كان معروفاً لدى بعض الحاكمين في البلدان العربية ، لذلك قدم بعض الحكومات الى الجامعة مشاريع باقتراحات لتعديل ميثاقها ، أملاً في ان التعديلات المقترحة ـ اذا قبلت ـ فإنها سوف تحسن اوضاع الجامعة ، وتعالج بعض ما تشكو منه الحكومات صاحبة الاقتراحات في عمل الجامعة . ولا يتسع مجال هذا البحث لان نعرض فيه الاقتراحات التي دعت الى الاخذ بها مشاريع التعديل التي قدمت الى الجامعة ، وما دعا اليه ممثلو الحكومات العربية في لجنة تعديل الميثاق . ولكننا نقول انه على الرغم من ان من شأن بعض تلك الاقتراحات ان يطور احكام ميثاق الجامعة الى ما هو افضل ، الا ان مشاريع التعديل كلها لم يكن من شأنها أن تعالج اساس المشكلة لذلك فإنها انطوت على معالجات جزئية .

وأساس المشكلة في رأينا هو في اوضاع الحكم في كثير من البلدان العربية ، فإنه اذا ما قام الحكم فيها على مبادىء الديمقراطية وقواعدها التي قيل « ان ابسط تعريف لها واكثرها واقعية بأنها النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة الحرة »(٤) . اذا ما تحقق

(٤) موريس ديفرجيه ، **الاحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط ٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٠) ، ص ٣٥٦ .

ذلك فإنه لا يتحقق قيام جامعة دول عربية اهل لأن تحقق الآمال الجسام التي يعلقها عليها العرب في حاضر ايامهم وفي المستقبل فقط ، بل ان ذلك يحقق ايضاً نقلة حضارية عظيمة ما احوج الوطن العربي اليها لحل مشاكله الداخلية والخارجية ، وليكون كفوءاً لمواجهة تحديات هذا العصر وهو مسلح بسلاحه الحضاري . ففي ظل حكم الشعب تتوافر الظروف الملائمة لتعبئة قوى هذه الامة لتواجه بقوة واقتدار اعداءها : الصهيونية والامبريالية والاستعمار الجديد .

لذلك فنحن اذ ندعو الى ان تصدر جامعة الدول العربية ميثاقاً عربياً لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، يكون من جملة احكامه انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، واذ نريد للمواطن في عموم وطننا العربي ان يتمتع بحقوقه وحرياته ، فليس لأن ذلك من حقوقه الطبيعية ، وبممارستها تتكامل شخصية الفرد ويستطيع ان يحقق ذاته ، وان يقدم لوطنه ما يستطيع تقديمه من خدمات لتطويره نحو اوضاع افضل ، ليس لهذا فقط ، بل اننا نريد ذلك ايضاً ليقوم كيان الشعب من مواطنين احرار ، وبهذا يكون الشعب حراً ، يحقق سيادته على ارضه ، ويستطيع ان يقرر امور حياته ومستقبله بارادته الحرة .

اولاً : فكرة المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والنماذج العالمية

نبادر الى القول اولاً ان هذه المحكمة التي ندعو الى انشائها هي غير « محكمة العدل العربية » المشار اليها في المادة ١٩ من ميثاق جامعة الدول العربية حين نصت على انه « يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن واوثق ولانشاء محكمة عدل عربية . . . » ذلك انه يقصد من « محكمة العدل العربية » عند انشائها ان تمارس بالنسبة للدول العربية الاختصاص الذي تمارسه « محكمة العدل الدولية » بالنسبة لدول العالم . اما « المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان » التي نتحدث عنها فإننا ندعو الى ان تمارس اختصاصاً شبيهاً باختصاص « المحكمة الاوروبية لحماية حقوق الانسان » المنبثقة عن « مجلس اوروبا » على الوجه الذي سنتحدث فيه بعد حين .

ولكي تكون فكرة هذه المحكمة واختصاصها واضحين نتحدث اولاً عن « المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان » .

١ ـ مجلس اوروبا(٥)

في ٥ ايار / مايو ١٩٤٩ وقعت كل من حكومات مملكة بلجيكا ومملكة الدانمرك

(٥) للمزيد من التفصيل حول مجلس اوروبا ، انظر :

والجمهورية الفرنسية والجمهورية الايرلندية والجمهورية الايطالية ودوقية اللوكسمبورغ ومملكة هولندا ومملكة النرويج ومملكة السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندة ميثاق مجلس اوروبا . وبينت المادة الاولى من الميثاق اغراضه أنها :

أ ـ يسعى الى الظفر بقدر اكبر من الوحدة بين اعضائه لحماية المثل والمبادىء التي تعد تراثها المشترك وتحقيق تلك المثل وتيسير تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

ب ـ يقوم اعضاء المجلس بتحقيق اغراضه ببحث المسائل ذات الفائدة المشتركة وبعقد اتفاقات ورسم خطط مشتركة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والقانوني والاداري وبحماية نمو حقوق الانسان وحرياته الاساسية .

وفي المادة الثالثة من الميثاق ان كل عضو في مجلس اوروبا يعترف بمبدأ سلطان القانون ، وبحق كل فرد تحت ولايته في التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية ويتعهد بأن يتعاون باخلاص وبتفانٍ في متابعة الهدف الذي انشىء المجلس من اجله . وانضمت الى المجلس بعد تأسيسه دول اخرى منها تركيا واليونان .

اما هيئات مجلس اوروبا فهي :

ـ لجنة الوزراء ، وهي تضم ممثلاً من كل دولة هو وزير الخارجية او من ينوب عنه (م ١٤ من الميثاق) .

ـ الجمعية الاستشارية ، وهي تضم ممثلين من الدول ، عين الميثاق عددهم بالنسبة لكل دولة ، آخذاً بنظر الاعتبار عدد سكان كل دولة (م ٢٦) . وتعاون هاتين الهيئتين امانة عامة (م١٠) . وتقرر ان تكون ستراسبورغ (فرنسا) مقراً لمجلس اوروبا .

٢ ـ الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان(٦)

أ ـ من الاعمال التي قام بها مجلس اوروبا انه اصدر « اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » . وقد تم التوقيع عليها بروما في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة

Amos J. Peaslee, *International Governmental Organizations: Constitutional Documents,* 5 vols., = 3rd rev. ed. (The Hague: Nijhoff, 197? - 1979), vol. 1, 326-342;

علي صادق ابو هيف ، **القانون الدولي العام** ، ط ٦ (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٢) ، ص ٦٧٧ ؛ فهمي بدوي ، « مجلس اوروبا ، » **المجلة المصرية للقانون الدولي** (الجمعية المصرية للقانون الدولي) ، السنة ٧ (١٩٥١) ، ص ٨٠ ـ ١٠٥ ، وخاصة ٨٠ ـ ٩٨ ، و « ميثاق مجلس اوروبا (٥ مايو سنة ١٩٤٩) »، ص ٩٩ ـ ١٠٥ .

(٦) انظر في هذا الموضوع : حسن كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ، » **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ١١ (١٩٥٥) ، ص ٢٨ ـ ٦١ ، خاصة ص ٢٨ ـ ٤٨ ؛ « اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، » ص ٤٩ ـ ٦٠ ، و « بروتوكول اضافي لاتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات

١٩٥٠ . وفي ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩٥٢ وقعت الحكومات الاعضاء بمجلس اوروبا في باريس على بروتوكول اضافي للاتفاقية . وفي ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٣ دخلت الاتفاقية دور التنفيذ على اثر تصديق عشر دول عليها وذلك عملاً بحكم المادة ٦٦ من الاتفاقية .

ب ـ ونجد في ديباجة الاتفاقية ان تحقيق ضمان جماعي تقوم به دول مجلس اوروبا لبعض الحقوق المبينة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان هو الذي دعا مجلس اوروبا الى عقد هذه الاتفاقية .

ج ـ وفي الاتفاقية ما يلزم الدول الاعضاء بأن يتطابق قانونها الداخلي مع احكام الاتفاقية حيث تنص المادة (٥٧) منها على ان « تقدم كل دولة سامية متعاقدة بناء على طلب السكرتير العام لمجلس اوروبا البيانات التي تطلب منها عن الطريقة التي يكفل بها قانونها الداخلي تطبيق جميع احكام هذه الاتفاقية تطبيقاً فعالاً » .

د ـ ولضمان احترام التعهدات التي تقع على الاطراف المتعاقدة الموقعة على الاتفاقية تقرر انشاء « لجنة اوروبية لحقوق الانسان » و « محكمة اوروبية لحقوق الانسان » ، (م ١٩ من الاتفاقية) . وتنص الاتفاقية على انه « يجوز لكل دولة متعاقدة ان تبلغ اللجنة بواسطة السكرتير العام لمجلس اوروبا عن اي مخالفة لاحكام هذه الاتفاقية ترى امكان اسنادها الى دولة اخرى متعاقدة » (م ٢٤) .

٣ ـ المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان

إن النقاط الرئيسية في اجراءات عملها :

أ ـ **انشاء المحكمة ، وتكوينها** : نجد النص على انشاء هذه المحكمة واجراءات عملها في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . ففيما يتعلق بانشائها ، جاء في المادة (١٩) انه « لضمان احترام التعهدات التي تقع على عاتق الاطراف السامية المتعاقدة الموقعة على هذه الاتفاقية تنشأ (أ) لجنة اوروبية لحقوق الانسان ؛ (ب) محكمة اوروبية لحقوق الانسان » .

وتتكون المحكمة من عدد من القضاة يساوي عدد اعضاء مجلس اوروبا ولا يجوز ان تشمل اكثر من قاض واحد من الدولة نفسها (م ٣٨) . ويجري انتخاب اعضاء المحكمة من قبل الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا باغلبية الاصوات (م ٣٩) ومدة العضوية في المحكمة تسع سنوات يجوز تجديدها مرة بعد اخرى (م ٤٠) ، وتنعقد المحكمة من دائرة تتكون من سبعة قضاة (م٤٣) . وعلقت الاتفاقية الاوروبية مباشرة المحكمة عملها على شرطين : **اولهما** اعتراف الدول الخصوم باختصاصها الاجباري باعلان سابق (م ٤٦) **وثانيهما** موافقة ثماني دول على هذا الاختصاص (م ٥٦) .

= الاساسية ، » ص ٦١ . وانظر ايضاً : عبد العزيز محمد سرحان ، « سريان الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية من حيث الزمان ، » **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٢٢ (١٩٦٦) ، ص ١٣٣ ـ ١٧٥ .

ب ـ الالتجاء للمحكمة : يجوز الالتجاء للمحكمة لكل من : (١) اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ؛ (٢) دولة من دول مجلس اوروبا ينتمي اليها الشخص الذي وقع عليه عدوان ؛ (٣) دولة من دول مجلس اوروبا تكون قد ابلغت اللجنة عن اي مخالفة لأحكام الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان قد وقعت ؛ (٤) دولة من دول مجلس اوروبا لها شأن في الدعوى (م ٤٨) ، اما شكوى « الشخص الطبيعي » او « مجموعة من الافراد » او « المنظمة غير الحكومية » فسيأتي الحديث عنها .

ج ـ اجراءات النظر في الشكوى : لا يتسع مجال هذا البحث للحديث بتفصيل عن اجراءات النظر في الشكوى التي تقدم بادعاء ان مخالفة لاحكام « الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والحريات الاساسية » قد وقعت ، ولكننا نشير الى هذه الاجراءات بايجاز :

(١) تقدم الشكوى الى « اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان » بواسطة السكرتير العام لمجلس اوروبا (م ٢٤ و ٢٥) . وتنظر في الشكوى لجنة فرعية من سبعة اعضاء من اعضاء « اللجنة الاوروبية » في مواجهة الخصوم وبحضور ممثليهم . واذا اقتضى الامر تجري تحقيقاً في الشكوى . وتسعى اللجنة الى الوصول الى تسوية ودّية للموضوع تراعي فيها احترام حقوق الانسان كما تقررها الاتفاقية (م ٢٨) . واذا لم تصل اللجنة الى تسوية فإنها تضع تقريراً تثبت فيه الوقائع وتبدي الرأي فيما اذا كانت هذه الوقائع تنطوي على مخالفة من جانب الدولة ذات الشأن للالتزامات التي تقع على عاتقها طبقاً لاحكام « الاتفاقية الاوروبية » ويحال التقرير الى لجنة الوزراء والى الدول ذات الشأن (م ٣١) . وفي هذه المرحلة يجوز الالتجاء للمحكمة خلال ثلاثة اشهر (م ٤٧) من قبل احدى الجهات التي بيناها في البند السابق بعنوان « الالتجاء الى المحكمة » .

وفي حالة عدم الالتجاء الى المحكمة فإن « لجنة الوزراء » تتخذ قراراً باكثرية الثلثين فيما اذا كانت قد وقعت مخالفة للاتفاقية او لم تقع . وفي حال الايجاب تحدد « « لجنة الوزراء » مدة يتعين على الدولة المتعاقدة ان تتخذ خلالها التدابير المترتبة على قرار اللجنة ، فإذا لم تتخذ تلك التدابير فإن « لجنة الوزراء » تقرر الخطوات اللازمة في هذا الشأن (م ٣٢) . وتعهدت الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية باعتبار اي قرار تتخذه لجنة الوزراء قراراً ملزماً (م٣٢ / ٤) .

(٢) تنظر المحكمة في الشكوى في حالة الالتجاء اليها من قبل احدى الجهات التي ذكرناها قبل هذا ، فإذا وجدت المحكمة ان سلطة من سلطات احدى الدول المتعاقدة اتخذت قراراً او تدبيراً يتعارض مع الالتزامات المبينة في الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية تعارضاً كلياً او جزئياً ، وكان القانون الداخلي للدولة المذكورة لا يسمح بازالة نتائج ذلك القرار او التدبير الا بصورة ناقصة ، فللمحكمة ان تقرر ترضية عادلة للطرف الذي لحق به الاذى ، اذا رأت المحكمة محلاً لذلك .

(٣) وتقرر الاتفاقية ان تكون احكام المحكمة مسببة (م ٥١ / ١) ونهائية (م ٥٢) .

وقد تعهدت الدول المتعاقدة بمراعاة قرارات المحكمة في المنازعات التي تكون هذه الدول طرفاً فيها (م ٥٣) . ويحال حكم المحكمة الى لجنة الوزراء في مجلس اوروبا لتتولى الاشراف على تنفيذه (م ٥٤) .

(٤) وهكذا نجد ان الاتفاقية رسمت ثلاث وسائل لحسم الشكاوى (الاولى) تمهيدية عن طريق اللجنة اذا وفقت في الوصول الى تسوية ودية و (الثانية) قضائية عن طريق المحكمة و(الثالثة) سياسية عن طريق « لجنة الوزراء » .

د ـ شكوى الافراد : كان مشروع الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية « يعطي الشخص الطبيعي والمعنوي حق الشكوى للجنة الاوروبية لحقوق الانسان عن اي مخالفة للاتفاقية ـ وذلك الى جانب الدول المتعاقدة ـ وكان على اللجنة حسب احكام المشروع ان تقوم باجراء التحقيق اللازم بشأن الشكوى ، ثم تحاول تسويتها بالتوفيق بين الخصوم . فإذا لم تصادف محاولتها نجاحاً ، وكان الشاكي دولة من الدول المتعاقدة جاز رفع الامر رأساً الى المحكمة لتسويته قضائياً . اما اذا كان الشاكي فرداً فقد كان المشروع يوجب ان تتولى اللجنة احالة الامر الى المحكمة »[7] .

غير ان المشروع عدّل فيما يخص شكوى الافراد ، وقيد هذا الحق في الاتفاقية بقيود ، فجاءت الاتفاقية تجيز « لأي شخص طبيعي او اي منظمة غير حكومية او اي جماعة من الافراد تدعي ان احدى الدول المتعاقدة اعتدت على حقوقها المقررة في الاتفاقية ان يقدم شكوى في شأن هذا الاعتداء ، توجه الى السكرتير العام لمجلس اوروبا » (م ٢٥) . والقيد الذي قيد به هذا الحق في الاتفاقية ـ ولم يكن في المشروع ـ هو ان تكون الدولة المشكو منها « قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة في هذا الصدد » (م ٢٥ / ١) . « ولا تباشر اللجنة الاختصاص المسند اليها بحكم هذه المادة الا عندما تكون ست دول متعاقدة على الاقل قد ارتبطت بالاعلان المنوه عنه » ـ اي قبول اختصاص اللجنة ـ (م ٢٥ / ٤) .

وتقرر الاتفاقية انه « لا يجوز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لمبادىء القانون الدولي بوجه عام ، وخلال ستة اشهر ابتداء من تاريخ صدور القرار الداخلي النهائي » (م ٢٦) . وحيث ان المادة (٤٨) من الاتفاقية حددت الجهات التي لها حق الالتجاء للمحكمة وليس من بينها « الشخص الطبيعي » ولا « المنظمة غير الحكومية » و « جماعة من الافراد » فإذا ما قدمت شكوى من جانب الدولة المشكو منها لالتزاماتها في الاتفاقية ، فإن اللجنة تتخذ بشأنها الاجراءات التي تتبعها بشأن شكوى مقدمة من دولة من الدول المتعاقدة ـ وقد سبقت الاشارة الى تلك الاجراءات ـ فإذا ما تعين في النتيجة ان ترفع الشكوى الى المحكمة ، فإن « اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان » هي التي تلجأ الى المحكمة بالنيابة عن « الشخص الطبيعي » او « المنظمة غير الحكومية » او « الجماعة من الافراد » . (م ٤٤ و ٤٨ من الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية) .

---

(٧) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ،» ص ٣٨ .

وهناك ايضاً النموذج الامريكي ، وسبب اشارتنا اليه امران : الاول هو أن نبين ان « الاتفاقية الاوروبية » و « المحكمة » المقررة فيها ليست وحيدة في هذا الشأن ، فقد اتبعت اسلوبها في حماية حقوق الانسان مجموعة اخرى من الدول . والامر **الثاني** هو أننا نقصد ان نستشهد في موضوع شكاوى الافراد في « الاتفاقية العربية » التي ندعو الى اصدارها بما تأخذ به « الاتفاقية الامريكية » في نقطتين من نقاطها على وجه يختلف عما تأخذ به « الاتفاقية الاوروبية » بشأنها . وسوف تكون اشارتنا الى « الاتفاقية الامريكية » موجزة .

٤ ـ النموذج الامريكي

أ ـ منظمة الدول الامريكية : في سنة **١٩٤٨** تم التوقيع في بوكوتا (عاصمة كولومبيا في امريكا الجنوبية) على ميثاق « منظمة الدول الامريكية » . وفي السنة نفسها اصدر « مؤتمر الدول الامريكية » في (بوغوتا) « الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجباته» وفي شهر آب / اغسطس سنة **١٩٥٩** تقرر في الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الدول الامريكية : **اولاً** : انشاء « اللجنة الامريكية لحقوق الانسان » . **وثانياً** : اعداد مشروع لاتفاقية امريكية لحقوق الانسان .

في شهر شباط / فبراير **١٩٦٧** تم التوقيع في بوينس آيرس (الارجنتين) على بروتوكول يعدل ميثاق منظمة الدول الامريكية واصبحت « اللجنة الامريكية لحقوق الانسان » بموجبه ، احد الاجهزة الرئيسة للمنظمة . وفي المادة **١١٢** من هذا البروتوكول « ان الوظائف الرئيسة للجنة هي تعزيز مراعاة حقوق الانسان والدفاع عنها ، وان تعمل اللجنة عضواً استشارياً للمنظمة ، على ان يجري تحديد تكوين اللجنة واختصاصاتها واجراءاتها والاجهزة الاخرى المكلفة بمراعاة حقوق الانسان في اتفاقية امريكية » وقضت المادة (**١٥٠**) من البروتوكول بأن تبقى اللجنة التي كانت قائمة حينئذٍ مكلفة بمراعاة حقوق الانسان الى ان تدخل « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان» حيّز التنفيذ[٨] .

ب ـ الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان[٩] : تمت الموافقة على « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » في مؤتمر انعقد في مدينة سان جوزيه (كوستاريكا ـ امريكا الوسطى) بدعوة من منظمة الدول الامريكية ، وكان ذلك بتاريخ **٢٢** تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٦٩** . وقد وقعت الاتفاقية اثنتا عشرة دولة من بين تسع عشرة دولة امريكية حضرت المؤتمر .

(٨) Thomas Buergenthal, «The Revised Chapter and the Protection of Human Rights,» *American Journal of International Law* (American Society of International Law), vol. 69 (1975), pp. 828-835.

(٩) انظر : مشروع الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان مع ملاحظات الحكومات المعنية وتعليقاتها ، في : Organisation of American States [OAS], (SER. L / V/ 11- 22, DOC.) و « تقرير الدول الامريكية لحقوق الانسان ، » (SER. L./ V/ 11 - 30, DOC.) .

ج ـ اللجنة الامريكية لحقوق الانسان : تتكوّن هذه اللجنة من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية على اساس شخصي لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يجوز ان ينتمي اكثر من عضو واحد الى جنسية دولة واحدة من دول المنظمة . وان اختصاص اللجنة شبيه باختصاص اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان الذي تحدثنا عنه قبل هذا .

د ـ المحكمة الامريكية لحقوق الانسان : تتألف المحكمة من سبعة قضاة تنتخبهم الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية على اساس شخصي . ولا يجمع بين عضوية المحكمة وعضوية اللجنة . ونظمت الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان شؤون المحكمة على نحو ما فعلت « الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان » بالنسبة للمحكمة الاوروبية .

واذا قررت المحكمة ـ وهي تمارس اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٦٢) من الاتفاقية ـ وجود انتهاك لحق من الحقوق ، او حرية من الحريات المحمية للانسان بمقتضى الاتفاقية ، قضت بضمان تمتع الشخص المضرور بما انتهك من حقه او حريته وازالة آثار هذا الانتهاك ودفع تعويض عادل للمضرور (م ٦٣) . وللمحكمة في حالات اقصى درجات الخطورة والاستعجال ، والضرورة التي يستدعيها تجنب وقوع اضرار يتعذر التعويض عنها بالنسبة للاشخاص ، للمحكمة ان تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير المؤقتة . وفيما يخص ضمان تنفيذ قرارات المحكمة ، قضت « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » بأن تتعهد الدول المتعاقدة بتنفيذ قرار المحكمة في كل نزاع تكون طرفاً فيه . كما تتعهد بتطبيق الاحكام اللازمة لتنفيذ قرارات التعويض في البلد المعني (م ٦٨) .

هـ ـ شكاوى الافراد في الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان[١٠] : (١) قبول شكاوى الافراد او مجموعات الافراد او المنظمات غير الحكومية في « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » والاجراءات التي تتخذ بشأنها تشبه ما تقرره نظيرتها الاوروبية في هذا الشأن بوجه عام ، مع ثلاثة فروق ، **الاول** : هو ان هذه الشكاوى تقدم في « الاتفاقية الامريكية » الى « اللجنة » رأساً وليس الى السكرتير العام للمنظمة كما هو الامر من « الاتفاقية الاوروبية » ، **الثاني** : تقبل شكاوى وعرائض الافراد بموجب الاتفاقية الامريكية ضد دولة وافقت على الاتفاقية ، ولا يشترط لذلك ان تقبل تلك الدولة اختصاص اللجنة كما هو الحال في الاتفاقية الاوروبية (الفارق **الثالث**) ان « الاتفاقية الامريكية » خففت الشرط الذي نصت عليه « الاتفاقية الاوروبية » بعدم جواز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية . فالاتفاقية الامريكية مع انها تشترط لقبول الرسائل سبق استنفاد طرق الطعن في

(١٠) انظر : ماكسيم تاردي (Maxime Tardue)،« تعايش الاجراءات العالمية والاقليمية للشكاوى الفردية في مجال حقوق الانسان ،» **مجلة حقوق الانسان** (باريس) ، السنة ٤ ، العدد ٢ / ٣ (١٩٧١) ، ص ٦١٤ ـ ٦٢٠ . (بالفرنسية) .

القانون الداخلي تستثني الحالات التالية من هذا الشرط وهي : خلو التشريع الداخلي من اجراء قانوني صحيح لحماية حقوق الانسان او واجباته المحمية . وعدم السماح باللجوء الى القضاء الداخلي او الحيلولة دون استنفاد طرق الطعن الداخلي . او عندما يؤدي اللجوء الى طرق الطعن الداخلي الى تأخير لا مسوغ له (م ٤٦ / ٢) .

(٢) نظرت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان منذ ان تم تأليفها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ ، الى سنة ١٩٧٥ في اكثر من الف وثمانمائة رسالة وشكوى من انتهاك حقوق الانسان في الاقطار الامريكية وقامت اللجنة بتبليغ الحكومات عن حالات الانتهاك واوصت باتخاذ التدابير لعلاجها . واعلمت الهيئات المختصة في منظمة الدول الامريكية بحالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، لاسيما عند عدم ورود جواب من الحكومة المشكو منها .

ثانياً : لماذا نطالب باصدار اتفاقية عربية لحقوق الانسان وانشاء محكمة ضمانة لتطبيقها؟

١ ـ بعض دول الجامعة العربية لم يصدر دستوراً للحكم ، ولبعضها دساتير مؤقتة ، ولبعضها الآخر دساتير دائمة . هذه الدساتير يتفاوت احدها عن الآخر في مضامينه قرباً او بعداً عن مفاهيم الحكم الديموقراطي الصحيح .

وبعض البلدان العربية وافقت على « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر من عام ١٩٤٨ . وبعض هذه الدول صادق على الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرتين عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ . واصدرت قوانين بالتصديق عليها .

غير ان الملاحظ ان الشكوى من وقوع الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ترتفع من مختلف انحاء وطننا العربي على الرغم مما تنص عليه الوثائق ـ سبق الاشارة اليها ـ التي يفترض انها تحمي تلك الحقوق والحريات . وهذا يدل على ان القوانين الداخلية لا تكفي لضمانة احترام حقوق المواطنين وحرياتهم واقامة دفاع فعال لحمايتها . وهذا يعني اننا يجب ان نتحرى عن ضمانات اضافية من شأنها ان تحقق حماية فعالة للحقوق والحريات . عن هذا الامر نتحدث الآن .

٢ ـ ضمانات دستورية لحقوق الانسان ، ومن هذه الضمانات :

أ ـ قيام الحكم على اساس السيادة الشعبية ويعني ذلك انبثاق الحكومة عن هيئة منتخبة من الشعب انتخاباً مباشراً حراً ، وتكون مسؤولة امام تلك الهيئة ، وتكون لهذه الهيئة ـ وتسمى عادة مجلس النواب ـ رقابة على السلطة التنفيذية .

ب ـ الفصل بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية والتأكيد على استقلال السلطة القضائية .

ج ـ تشكيل محكمة دستورية عليا للرقابة على دستورية القوانين ، تملك سلطة الغاء قانون مخالف للدستور .

د ـ تشكيل قضاء إداري يملك في المنازعات التي ترفع اليه حق الرقابة على القرارات الادارية والانظمة واللوائح التي تصدر عن السلطة التنفيذية .

هـ ـ تقرير حق التنظيم السياسي والنقابي للشعب ، وحق اصدار الصحف للجميع مما يحقق الرقابة الشعبية على الشؤون العامة .

و ـ صوغ القوانين الجنائية بحيث لا تنتقص حقاً من حقوق الانسان وحرياته من جهة . وتحمي تلك الحقوق والحريات من الاعتداء عليها او المساس بها من جهة اخرى .

إن بعض الدول العربية له دستور ـ او كان له في عهد سابق من عهوده دستور ـ نص فيه على هذه الضمانات ، وقامت فيه مؤسسات دستورية وقانونية تعتبر من الضمانات للحقوق والحريات ، فإذا كنا قد سمعنا ونسمع الشكوى من انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية من اقطار لها مثل هذه الدساتير بضماناتها العامة والخاصة ، فما بالك باقطار لا تحكم بمقتضى احكام دستور مكتوب !

هذا الوضع يدعونا الى القول بعدم كفاية الضمانات الداخلية لرعاية حقوق الانسان وحرياته الداخلية . قال الاستاذ **وحيد رأفت** تحت عنوان « عجز المواثيق الدستورية عن حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية » « لقد ادرك الناس بفطرتهم والمثقفون منهم خاصة ـ ولهم دوماً دور الرواد في كل حقل وعهد ـ انه لا أمل في ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية ما لم يهتم الرأي العام العالمي بهذه الحقوق والحريات ، وما لم تتضافر الدول والحكومات جميعاً على تأكيد هذا الاحترام وايجاد الاجهزة الدولية الكفيلة بتحقيق تلك الغاية »[١١] .

لذلك ولكي نجعل ممارسة الحقوق والحريات حقيقة من حقائق مجتمعاتنا العربية ، لا بد من أن نوجد لها مرجعاً نرجع اليه عند وقوع اعتداء على حق او حرية . هذا المرجع هو « المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » بعد اصدار « اتفاقية عربية » بهذه الحقوق والحريات في ظل جامعة الدول العربية سعياً وراء تحقيق ضمانة دولية عربية لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ، على الوجه الذي سنتحدث عنه في قسم لاحق من هذا البحث .

هذه النتيجة توصلت اليها قبلنا دول كثيرة في مختلف انحاء العالم ، ومنها دول اوروبا

---

(١١) وحيد رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان ،» **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٣٣ ، (١٩٧٧) ، ص ٢٣ (محاضرة القيت في الجمعية المصرية للقانون الدولي) .

الغربية وامريكا . فإذا كانت بلاد عريقة بممارسة الديمقراطية ـ مثل دول اوروبا الغربية ـ استقرت فيها حقوق الانسان وحرياته الاساسية واصبحت من الضمير العام للامة وجدت ان الضمانات الدستورية والقانونية في بلدانها لا تكفي لحماية تلك الحقوق والحريات ، وان لا بد لذلك من تقرير حماية دولية لها ، فإني اعتقد اننا في بلادنا العربية اكثر حاجة لتقرير مثل هذه الحماية للحقوق والحريات .

وحيث انه ليس للاعلان العالمي لحقوق الانسان الزام قانوني على الدول المصدقة له بتنفيذه ، انما تنطوي تلك المصادقة على التزام ادبي بالاعلان فحسب ، « فإن الجمعية العامة للامم المتحدة طالبت بأن يعقب هذا الاعلان ميثاق او اتفاقية تحدد تفصيلاً وبصورة ملزمة الحدود التي تتقيد بها الدول في مجال تطبيق الحقوق والحريات الانسانية ، وبعبارة اخرى لكي يكون هذا الميثاق هو التطبيق العملي للحقوق والحريات التي تضمنها الاعلان العالمي . وايضاً لانشاء نوع من الاشراف الدولي او الرقابة الدولية على هذا التطبيق »[١٢] . فكانت ثمرة الجهود التي بذلت في هذا الشأن ، « الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية » ، والبروتوكول الملحق بها ؛ و« الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » اللتين صادقت عليهما الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ . ولهاتين الاتفاقيتين قوة الزام قانوني ، واشراف دولي على تنفيذهما لا يتسع المجال لبيان اجراءاته . غير ان الاشراف الدولي على تنفيذ احكام هاتين الاتفاقيتين غير كافٍ . ويقول الاستاذ وحيد رأفت انه « يفضّل عليهما الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ومن ذلك انشاؤ ها المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان » . ويقول « انهم يحاولون الآن انشاء محكمة على غرار المحكمة الاوروبية والمحكمة الامريكية . او بانشاء دائرة خاصة في محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في الانتهاكات لتلك الحقوق والحريات [في الاتفاقيتين] وكذلك بانشاء منصب مدع عام او مندوب سام لحقوق الانسان »[١٣] .

وبعرض الجهود التي بذلت من اجل تحقيق ضمانات احترام حقوق الانسان نجد ان « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان نظمت لاول مرة في التاريخ ضماناً جماعياً يكفل احترام الدول الاعضاء لالتزاماتها في شأن حقوق الانسان ، وتقوم على رقابته محكمة اوروبية لحقوق الانسان »[١٤] .

٣ ـ من اهداف جامعة الدول العربية « احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية » . وكان واحداً من التعديلات التي اقترحت في مشاريع التعديل ، وفي مذكرات لجنة تعديل الميثاق ، ان ينص في الميثاق على ان من اهداف جامعة الدول العربية « تعزيز احترام حقوق

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٤١ ـ ٤٢ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(١٤) عثمان خليل عثمان ، « تطور مفهوم حقوق الانسان ،» **عالم الفكر** (الكويت) ، السنة ١ ، العدد ٤ (كانون الثاني / يناير ـ آذار / مارس ١٩٧١) ، ص ٢٤ .

الانسان والحريات الاساسية » وذلك في الديباجة وفي المادة الثالثة من المشروع[١٥] . وقد قبلت لجنة تعديل الميثاق هذا الاقتراح[١٦] .

٤ ـ اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية ، ففي ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٨ اتخذ مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم ٢٤٤٣ الذي اوصى فيه بانشاء « لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان » في نطاق الجامعة .

اما المقدمات التي ادت الى انشاء هذه اللجنة فهي :

أ ـ إن لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة كانت قد قررت تخصيص عام ١٩٦٨ للاحتفال العالمي بحقوق الانسان . فقرر مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٦ تشكيل لجنة خاصة تتولى اعداد ما يمكن ان تقدمه الجامعة العربية في مجال حقوق الانسان ، ثم قرر المجلس تشكيل لجنة اخرى سماها « لجنة توجيهية » تنسق العمل مع اللجنة الاولى بشأن تطبيق البرامج العربية للاحتفال بعام حقوق الانسان .

ب ـ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٧ تلقت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من الامانة العامة للامم المتحدة تستفسر فيها عن رأي الجامعة العربية بشأن انشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان ، وكان رد الامانة العامة لجامعة الدول العربية : (١) انها تؤيد هذا المشروع ، وترى ان يكون تشكيل اللجنة الاقليمية العربية في نطاق المنظمات الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية ؛ (٢) انها تحبذ فكرة عقد مؤتمر عالمي يضم اللجان الاقليمية لحقوق الانسان في العالم بهدف تنسيق التعاون والعلاقات بين هذه اللجان . وكذلك بينها وبين تلك التي تتبع هيئة الامم المتحدة .

نتيجة لهذا المسعى اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٨ القرار الذي ذكرناه قبل هذا بأن أوصى بانشاء « اللجنة الدائمة لحقوق الانسان » . وعندما انعقد المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان في بيروت في المدة من ٢ ـ ١٠ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٨ كان من جملة قراراته ، القرار الرابع في موضوع دعم العمل العربي المشترك لمصلحة حقوق الانسان من خلال اللجنة الدائمة المزمع انشاؤ ها في جامعة الدول العربية ، وان مهماتها يجب ان تدمج ضمن انشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، واقامة تعاون فعّال بينها وبين الوكالات المتخصصة والاجهزة الدولية ولجان حقوق الانسان في

(١٥) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « محضر الجلسة الرابعة للجنة تعديل الميثاق ، ٦ حزيران / يونيو ١٩٦١ ،» ؛ «تقرير عن اعمال لجنة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ١٥ / ٦ / ١٩٦١ ،» و« ملاحظات الوفد العراقي على التقرير ، ١٧ / ٦ / ١٩٦١ ، » .

(١٦) بشأن المعلومات حول هذه اللجنة وظروف تأليفها ، انظر : نبية الاصفهاني ، « موقف الجامعة العربية من حقوق الانسان ،» **السياسة الدولية** ، السنة ١١ ، العدد ٣٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٥) ، ص ٢٨ ـ ٣٢ .

الدول الاخرى في سبيل تطبيق البرامج الخاصة بهذه الحقوق وبخاصة منها تلك التي تتعلق بسكان الاراضي المحتلة . ودعا قرار المؤتمر الاقليمي العربي لحقوق الانسان ايضاً الدول اعضاء الجامعة العربية الى تشكيل لجان وطنية لحقوق الانسان للتعاون مع اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية .

٥ ـ الاتفاقية العربية لحقوق الانسان التي ندعو الى اصدارها ، توجب ان نبين اولاً ان « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » كان قد سبقني في الدعوة الى اصدارها آخرون ، اذكر منهم « اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية » ، فهذه اللجنة كانت قد دعت الامانة العامة للجامعة الى وضع « مشروع ميثاق عربي » واقترحت الالتجاء الى خبرة الامم المتحدة في هذا الشأن . وفي ١٠ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من الخبراء تتولى مهمة اعداد مشروع اعلان الحقوق الانسان العربي (القرار رقم ٢٦٦٨) . وقد اجتمعت هذه اللجنة في مقر امانة الجامعة فيما بين ٢٤ نيسان / ابريل سنة ١٩٧١ و ١٠ تموز / يوليو سنة ١٩٧١ وتوصلت الى اعتماد مشروع تقرر ان يعرض على الدول الاعضاء لإبداء رأيها فيه . وتلقت الامانة العامة حول هذا الاعلان ردود تسع دول هي : سورية وليبيا والكويت والعربية السعودية ومصر ولبنان والاردن والعراق ، واخيراً منظمة التحرير الفلسطينية[١٧] .

وطالبت جمعيات حقوق الانسان في الوطن العربي بتوقيع اتفاقية عربية لحقوق الانسان على غرار الاتفاقية الاوروبية والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان الموقعة في سان جوزيه عاصمة كوستاريكا في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٩ [١٨] .

ونتحدث الآن عما نرى ان تضمه الاتفاقية المقترحة من مضامين :

أ ـ فيما يخص الحقوق والحريات ، فإن الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما نراها في اقتراحنا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وسبب هذا الذي نراه هو ان احكام هذه الاتفاقية لها قوة الزام قانونية ، والدول العربية في مستويات مختلفة لاسيما في ناحية مواردها المالية ، وهي في هذه الناحية ليست في مستويات مختلفة فقط ، بل متباعدة بالنسبة لبعضها . فلا يمكن ان يفرض على هذه الدول جميعاً وعلى صعيد واحد الالتزام بضمان ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها . فالموارد المالية لبعض الدول العربية تعجز عن الايفاء بهذه الالتزامات .

من هذا يبدو لنا ان القول بتأجيل النص على اكثر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(١٨) رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان ،» ص ٦٥ .

والثقافية في « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » في المرحلة الحاضرة له ما يبرره . وان من الافضل تأجيل النص عليها والالتزام بها الى مستقبل آت لا ريب فيه .

ب ـ وفيما يتعلق بالاشراف على تطبيق الاتفاقية ، فإنني لا ادخل الآن في بحث وسائل الحماية والرقابة والاشراف على تطبيق الاتفاقية ، والاجهزة التي تقوم بهذه المهمات ، فتلك امور تفصيلية يقوم بتحديدها الخبراء ، مستفيدين من تجارب وسوابق هيئة الامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة ، وسوابق المنظمات الدولية الاخرى الشبيهة بجامعة الدول العربية مثل مجلس اوروبا ومنظمة الدول الامريكية . ولكني اتحدث عن افضل وسائل الحماية للحقوق والحريات وهي المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وقد ثبت ان محكمة من هذا القبيل كالمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان كانت ولا تزال افضل وسائل حماية ما انطوت عليها الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان[١٩] .

٦ ـ المحكمة العربية لحماية حقوق الانسان ، ويأتي النص على المحكمة واختصاصها والاجراءات بشأن حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية في « الاتفاقية العربية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها . وينص في هذه الاتفاقية ايضاً على تأليف « لجنة عربية لحقوق الانسان » ستأتي الاشارة اليها في بحثنا هذا بكلمة « اللجنة » .

أ ـ تتألف اللجنة من عدد من الاعضاء يساوي عدد الدول . ولا يكون لدولة واحدة اكثر من عضو واحد . و « اللجنة السياسية » في جامعة الدول العربية هي التي تنتخب اعضاء « اللجنة » من بين قائمة باسماء المرشحين الذين تقدم كل دولة ثلاثة منهم ، يكون اثنان على الاقل من جنسيتها . غير ان اعضاء اللجنة يؤدون عملهم بصفتهم الفردية وليس كممثلين للدول . وتحدد الاتفاقية مدة عمل عضو اللجنة . ويتقرر فيها جواز اعادة انتخابه . وهذه الاحكام قريبة مما تقرره الاتفاقية الاوروبية بهذا الشأن (المواد ١٩ ـ ٢٣) .

ب ـ الى هذه « اللجنة » تقدم الشكوى بأن مخالفة لاحكام « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » قد وقعت . وهذا ما تأخذ به « الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان » .

ج ـ تشكل «اللجنة» دوائر من اعضائها حسب الحاجة . فإذا قدمت شكوى الى اللجنة قامت احدى دوائر « اللجنة » بالتحقيق فيها بمواجهة الخصوم او ممثليهم . وتعمل « اللجنة » على الوصول الى تسوية ودية بشأن الشكوى . فإذا لم توفق اللجنة في الوصول الى تسوية ودية . وكانت نتيجة تحقيق « اللجنة » وقوع مخالفة لاتفاقية حقوق الانسان ، فإنها ـ اي اللجنة ـ تنظم تقريراً بنتيجة تحقيقها تحيله مع اضبارة التحقيق الى « المحكمة » وتبعث بصورة من تقريرها الى الشاكي والى الدولة المشكو منها ، والى مجلس جامعة الدول العربية .

د ـ إذا لم تتخذ الدولة المشكو منها التدابير اللازمة في ضوء تقرير « اللجنة » كان

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٥٦ ، وعثمان ، « تطور مفهوم حقوق الانسان ،» ص ٢٣ .

للجهات - التي سنذكرها في بند آت - اللجوء للمحكمة بطلب اصدار قرار بشأن الشكوى . وهذه الاجراءات قريبة مما تقرره الاتفاقية الاوروبية .

هـ - تكوين المحكمة : تتكون الهيئة العامة للمحكمة من عدد من القضاة يساوي عدد الدول المصدقة على الاتفاقية ، ولا يكون فيها اكثر من قاض واحد من الدولة نفسها . وترشح كل دولة ثلاثة قضاة ، يكون اثنان منهم على الاقل من جنسيتها . وتنتخب « اللجنة السياسية » في جامعة الدول العربية واحداً . ولا ينتهي عملهم في المحكمة الى ان يبلغوا سناً معينة . وتنتخب المحكمة رئيساً لها ونواباً للرئيس حسب الحاجة . وتنعقد المحكمة للنظر في دعوى معينة ، من عدد من القضاة يتعين بالنسبة لعدد الدول المصدقة للاتفاقية تنتخبهم الهيئة العامة للمحكمة . وهذه الاحكام قريبة من احكام « الاتفاقية الاوروبية » مع بعض الاختلاف في التفاصيل .

و - اللجوء الى المحكمة : يجوز الالتجاء الى المحكمة لكل من : (١) اللجنة ؛ (٢) دولة من دول الجامعة العربية ؛ (٣) الشخص الطبيعي ، او اي جماعة من الافراد ، او منظمة غير حكومية .

وللاهمية التي نراها في لجوء الاشخاص الطبيعيين او جماعة من الافراد او المنظمة غير الحكومية الى المحكمة . واختلاف ما نراه في هذا الشأن عما هو مقرر في « الاتفاقية الاوروبية » في هذا الموضوع ، نفرد لعرض ما نراه في هذا الشأن فقرات مستقلة على الوجه التالي :

٧ - شكاوى الشخص الطبيعي او جماعة من الافراد او منظمة غير حكومية

أ - محاولات اولى : ففي سنة ١٩٤٧ قدم مندوب استراليا الى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اقتراحاً بانشاء محكمة دولية لحقوق الانسان ، يكون للدول والافراد وجماعاتهم والمنظمات غير الحكومية الحق في ان يصبحوا اطرافاً في الدعوى التي ترفع اليها بشأن انتهاك حقوق الانسان[٢٠] .

وتقدم مندوب اورغواي الى لجنة حقوق الانسان بمشروع انشاء جهاز للادعاء العام يرئسه رئيس سماه « المفوض السامي لحقوق الانسان » مهمته تلقي شكاوى الافراد وفحصها والسعي لدى الدولة المشكو منها لمعالجة موضوع الشكاوى بما يعيد الامر الى وضعه السليم . والا كان للشاكي حق اقامة الدعوة امام محكمة العدل الدولية . وقد رفضت لجنة حقوق الانسان كلاً من اقتراحي استراليا واورغواي[٢١] .

وعندما كان مشروع الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان يعد ، كان المشروع

(٢٠) عز الدين فودة ، « فكرة انشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في ضوء مركز الفرد في القانون الدولي وامام المحاكم الدولية ، » **مصر المعاصرة** (نيسان / ابريل ١٩٦٦) ، ص ١٤٦ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .

يعطي كل دولة من الدول المتعاقدة ، وكذلك كل شخص طبيعي او معنوي حق الشكوى للجنة حقوق الانسان من اي مخالفة لحكم من احكام الاتفاقية . وكان على اللجنة - كما جاء في المشروع - ان تقوم باجراء التحقيق في الشكوى ثم تحاول تسويتها بالتوفيق بين الخصوم ، فإن لم تصل الى نجاح في هذا المسعى وكان الشاكي دولة من الدول المتعاقدة جاز رفع النزاع رأساً الى المحكمة لتسويته قضائياً . اما اذا كان الشاكي فرداً ، فقد كان المشروع يوجب ان تتولى اللجنة بنفسها احالة الامر الى المحكمة[٢٢] . وفي نتيجة المذاكرة التي أجرتها الاطراف المتعاقدة تغيرت هذه الاحكام ، وخرجت الاتفاقية في موضوع شكاوى الافراد على الوجه الذي نتحدث عنه في البند التالي .

ب - شكاوى الافراد في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان

(١) تقبل الاتفاقية الاوروبية - من حيث المبدأ - « شكاوى » اي شخص طبيعي ، او اي منظمة غير حكومية ، او جماعة من الافراد ، تدعي ان احدى الدول المتعاقدة اعتدت على حق مقرر لها في الاتفاقية (م ٢٥) . ولكنها قيدت هذا الحق بقيدين اثنين هما **اولاً** : ان تكون الدولة المشكو منها قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان بنظر هذه الشكاوى . ويجوز ان يكون هذا الاعلان لمدة معينة (م ٢٥ / ١ و٢) . **والقيد الثاني** : هو ان تكون ست دول على الاقل من الدول المتعاقدة قد اعلنت اعترافها بهذا الاختصاص (م ٢٥ / ٤) .

(٢) وفي الاجراءات التي تتبع في النظر في شكوى الشخص الطبيعي او المنظمة غير الحكومية او الجماعية من الافراد - واختصاراً في التعبير سنسمي شكاوى هؤلاء شكاوى الافراد - في الاجراءات التي تتبع في هذه الشكاوى ، تقرر الاتفاقية الاوروبية انه يجب على الشاكي ان يستنفد اولاً « جميع طرق الطعن الداخلية ، قبل الالتجاء الى اللجنة . فإذا استنفد طرق الطعن الداخلية جاز له الالتجاء الى اللجنة في خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القرار الداخلي النهائي » (م ٢٦) .

(٣) بعد اتخاذ اللجنة الاجراءات التي سبقت الاشارة اليها بشأن الشكوى . وهي التحقيق فيها (م ٢٨ / أ) والسعي للوصول الى تسوية ودية بشأنها (م ٢٨ / ب) و(م/٣٠). وفي حالة عدم الوصول الى هذه التسوية وضع تقرير بشأن الشكوى يحال الى لجنة الوزراء والى الدول ذات الشأن (م ٣١ / ١ و٢) وللدولة الشاكية ان تلجأ الى المحكمة للنظر في شكواها وذلك خلال مدة ثلاثة اشهر (م / ٤٧) وفي حال عدم لجوء الدولة الشاكية الى المحكمة خلال هذه المدة تتخذ اللجنة باغلبية الثلثين فيما اذا كانت قد وقعت مخالفة للاتفاقية او لم تقع . وفي حال الايجاب تحدد لجنة الوزراء مدة يتعين على الدولة المشكو منها ان تتخذ خلالها التدابير المترتبة على قرار اللجنة . فإذا لم تتخذ تلك التدابير فإن لجنة الوزراء تتخذ الخطوات التي يقتضيها قرارها الاول (م ٣٢) .

(٢٢) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ، » ص ٣٨ .

وفي موضوع احالة النزاع على المحكمة ، اذا كان الشاكي فرداً او جماعة من الافراد او منظمة غير حكومية ، فإن الذي يقوم بذلك هو « اللجنة » (مادة ٤٨ بشأن من يحق له الالتجاء للمحكمة ومنهم اللجنة . والمادة ٤٤ التي تقرر انه لا يجوز لغير الدول المتعاقدة واللجنة الحضور امام المحكمة) .

ج ـ ما نرى الاخذ به في « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » بشأن شكاوى الافراد .

(١) في موضوع تحديد الجهة التي تقبل منها الشكوى بوقوع مخالفة للاتفاقية العربية نحن امام طريقين ، **الاول** : ان تقرر الاتفاقية ان الشكوى تقبل من دولة عربية ضد دولة عربية فقط . **والثاني** : ان تقبل الشكوى من دولة ، ومن الافراد ايضاً (ونستعمل لفظ الافراد ـ كما قلنا من قبلُ ـ ليدل على الشخص الطبيعي وعلى جماعة من الافراد والمنظمات غير الحكومية مثل الحزب والنقابة والجمعية والصحيفة وغيرها) فأي الطريقين نسلك ؟

هذه المسألة الغنية بتجارب الامم والمنظمات الدولية والتي كتب فيها فقهاء كبار معنيون بدراسة الوسائل التي توفر رعاية افضل لحقوق الانسان ، بالاضافة الى معرفتنا بواقع مجتمعاتنا واوضاع الحكم في دولنا العربية ، يمكن ان نسترشد بها لبيان افضل الحلول الممكنة في هذه المسألة باتجاه حماية حقوق المواطنين وحرياتهم الاساسية .

وابتداء نقول ان « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها يجب ان تتضمن من حيث المبدأ قبول « شكاوى الافراد » ضد الانتهاكات التي يدعون ان سلطة من السلطات قد مارستها. وضد مخالفة للاتفاقية يقولون بوقوعها من قبل حكومة من الحكومات . وهذا الحق كلما اطلق استعماله كان ذلك افضل . ولا يتعارض هذا مع وضع ضوابط لتنظيم استعمال هذا الحق .

(٢) وأعتقد اننا لسنا بحاجة الى ايراد كثير من الادلة التي تدعو الى الاخذ بمبدأ قبول « شكاوى الافراد » ، وابسط هذه الادلة ان الاشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية ـ كالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والصحف لاسيما المعارضة ـ هي التي قد تتعرض لهدر حق من حقوقها من قبل سلطة حكومية في الدولة التي هم فيها ، فإذا لم يكن لهم حق الشكوى مما يصيبهم من انتهاك حق لهم ، فمن يرفع الشكوى عنهم اذا اقتصر حق رفع الشكوى على الدول ؟ ان دولة من الدول لا تقدم شكوى ضد دولة اخرى بأنها خالفت اتفاقية حقوق الانسان فتفسد ما بينهما من علاقات ، الا اذا كان بينهما خلاف ، وجامعة الدول العربية جامعة تضامن وتعاون ، ونريدها اكثر من ذلك جامعة وحدة لامة واحدة ، فلا يفترض ان يكون بين حكوماتها خلاف ، وهو عندما يقع فإنه يعتبر امراً غير طبيعي لا يجوز ان يبنى عليه حكم .

وعلى كل حال ان تجربة الماضي اثبتت ان حق الدول في شكوى بعضها بعضاً لم يكن له

اثر فعّال . فهيئة العمل الدولية تتلقى الشكاوى من ثلاثة مصادر : الحكومات الاعضاء ، ونقابات العمال ، واتحاد اصحاب العمل . وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية[٢٣] ، لم تتلق الهيئة اي شكوى من اي حكومة ، بينما تتلقى كثيراً من الشكاوى الصادرة عن الهيئات الممثلة للعمال واصحاب العمل[٢٤] . والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان فصلت في عام ١٩٧٨ في (٤٠) قضية كانت واحدة منها فقط بين دولتين هما انكلترا وايرلندا والقضايا الباقية كانت نزاعاً بين مواطنين ودول اوروبية[٢٥] .

(٣) في ١٦ كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على « اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » وكانت الدول الموافقة ١٠٥ دول مقابل لا شيء . ووافقت على اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ١٠٦ دول مقابل لا شيء .

يقول عبد الحميد عبد الغني الذي مثّل مصر في لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ان بعض اعضاء هذه اللجنة اعترض عند المذاكرة في مشروعي الاتفاقيتين على قصر مشروع اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية حق الشكوى على الدولة المتعاقدة اذا وجدت ان ثمة دولة اخرى قد انتهكت ما نصت عليه الاتفاقية من حقوق وحريات . وكون اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تتضمن نصاً ما خاصاً بحق الدول المتعاقدة في الشكوى . وقد كان هذا وذاك مثار اعتراض بعض اعضاء لجنة حقوق الانسان ، اذ كانوا يرون ان الميثاق يفقد كثيراً من قيمته ومن جدواه ما لم يمنح الفرد حق الشكوى اذا ما انتهكت حقوقه وحرياته . فطالبوا بأن يمنح الفرد حق شكوى حكومته اذا ما انضمت الى الميثاق . او اي حكومة اخرى متعاقدة مطالباً اياها بأن تحترم وتنفذ الحقوق التي كفلها الميثاق[٢٦] .

وقد جرى تلافي النقص في « الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية » بعدم تقرير حق الافراد بالشكوى، جرى تلافي هذا النقص باصدار بروتوكول اختياري ملحق بالاتفاقية يقرر للافراد حق الشكوى . جاء في المادة الاولى من هذا البروتوكول انه « تقر كل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، تصبح طرفاً في البروتوكول الحالي ، باختصاص اللجنة في تسلم ودراسة تبليغات الافراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأي من الحقوق المبينة في الاتفاقية »[٢٧] .

---

(٢٣) كتب هذا في سنة ١٩٥٥ .

(٢٤) عبد الحميد عبد الغني ، « الميثاق الدولي لحقوق الانسان ،» **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ١١ (١٩٥٥) ، ص ٢٤ . والمؤلف هو عضو وفد مصر الدائم الى الامم المتحدة سابقاً .

(٢٥) حسن السيد نافعة ، « الجامعة العربية وحقوق الانسان ،» **شؤون عربية** ، العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، ص ٤٩١ .

(٢٦) عبد الغني ، « الميثاق الدولي لحقوق الانسان ،» ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(٢٧) انظر نصوص الاتفاقيتين والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية والمدنية ، في : **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٣٣ (١٩٧٧) ، ص ٣٢٩ ـ ٣٦٧ .

وبعدما انضمت الى هذا البروتوكول عشر دول ، ومرت ثلاثة اشهر على انضمامها - وهذان شرطان ليصبح البروتوكول نافذ المفعول - تلقت اللجنة عدداً كبيراً نسبياً من الشكاوى الفردية في دورتيها الاولى والثانية في آذار / مارس وآب / اغسطس سنة **١٩٧٧**(٢٨) .

(٤) وقد عبّرت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا عن اهمية ممارسة الافراد حق تقديم الشكاوى الى هيئة قضائية دولية ضد انتهاك حقوقهم ضماناً لحماية تلك الحقوق في السنين الاولى بعد قيام المجلس واصداره « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » فأصدرت هذه الجمعية باجماع الآراء توصية في ٣ ايلول / سبتمبر سنة **١٩٥٣** جاء فيها ما يلي :

« لقد اعتبرت الجمعية الاستشارية منذ البدء ان من الامور الاساسية لحماية حقوق الانسان ان يكون لكل شخص يعتقد ان دولة من الدول المتعاقدة قد ألحقت بحقوقه اذى ، الحق في أن يقدم شكواه رأساً الى هيئة دولية تقوم بتحقيقها ومحاولة التوفيق بين طرفي النزاع فيها ، وذلك دون حاجة الى طلب العون من اي حكومة ، لأن من شأن تدخل الحكومات ان تحيل الشكاوى الفردية الى نزاع دولي . ولقد كان القصد من انشاء اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان هو تحقيق هذا الغرض »(٢٩) .

وفي السنة التالية ، في ايلول / سبتمبر **١٩٥٤** اصدرت الجمعية الاستشارية لمجلس اوروبا توصية اخرى بأغلبية (٩٠) صوتاً ضد ثلاثة اصوات ، وامتناع اثنين ، جاء فيها :

« الجمعية توجه النظر الى انه لو تركت حماية حقوق الانسان لرغبة الحكومات فإنه يخشى ان تظل هذه الحماية حبراً على ورق . كما يخشى ان يظن في الحالات النادرة التي تبدي فيها الحكومات هذه الرغبة ، ان تلك الحماية انما املتها عوامل سياسية ، وان هذه العوامل سيكون لها اثرها في بحث الشكاوى » . « وبناء عليه تدعو الجمعية ممثلي جميع الدول التي لم تعلن بعد موافقتها على اختصاص لجنة حقوق الانسان المنصوص عليها في المادة (٢٥)(٣٠) من اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لمطالبة حكوماتهم باعادة النظر في موقفها في هذا الصدد »(٣١) .

(٥) واخيراً فإن مما عزز مركز الفرد في دفاعه عن حقوقه وحرياته ، التطور الذي حدث « لمركز الفرد في القانون الدولي » منذ عشرات السنين . ومما يتصل بموضوع حق الافراد بتقديم شكاوى - بشأن انتهاك حق لهم - الى محكمة دولية نذكر انه قامت بمقتضى معاهدة واشنطن المعقودة في **٢٠** كانون الاول / ديسمبر **١٩٠٧** بين دول امريكا الوسطى (كوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا والسلفادور) محكمة عدل امريكا الوسطى التي نصت المادة (٢ / ب / ج) من نظامها الاساسي على حق الافراد من رعايا احدى الدول الاعضاء في ان

(٢٨) رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان ، » ص **٥٣** .
(٢٩) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ، » ص **٤٧** .
(٣٠) اختصاص لجنة حقوق الانسان المنصوص عليه في المادة (٢٥) من الاتفاقية هو تسلم شكاوى الافراد عندما تكون ست دول على الاقل من الدول المتعاقدة قد اعترفت باختصاص اللجنة في هذا الشأن .
(٣١) كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ، » ص **٤٧ - ٤٨** .

يصبحوا اطرافاً في الدعاوى المرفوعة امام المحكمة ضد اي من حكومات الدول الاخرى الاربع الموقعة على الاتفاقية . وبالفعل نظرت المحكمة خلال عمرها القصير ما بين **٢٠** كانون الاول / ديسمبر سنة **١٩٠٧** وبين **١٢** آذار / مارس سنة **١٩١٨** عشر قضايا ، نصفها قضايا افراد ضد حكومات ، رفضت اربعاً منها نتيجة عدم استنفاد اجراءات التقاضي الداخلية بادىء ذي بدء . وقضت في الدعوى الخامسة ضد الفرد الذي قام برفعها(٣٢) .

وفي موضوع تعزيز مركز الفرد في القانون الدولي وما يترتب على ذلك في ناحية حق الفرد في ان يكون طرفاً في الخصومة من اجل حقوقه الانسانية وحرياته الاساسية نشير الى ما جاء به ميثاق الامم المتحدة بهذا الشأن : ففي المادة الاولى وتحت عنوان **مقاصد الامم المتحدة** ، « ان من هذه المقاصد تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » .

وفي المادة الخامسة والخمسين ، ان الامم المتحدة تعمل على : « ان يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً » . وفي المادة السادسة انه « يتعهد جميع الاعضاء بأن يقوموا منفردين او مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة ، لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين » . وفي المادة الثانية والستين : ان « للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقدم توصيات فيما يختص باشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ومراعاتها » .

إن تعبير « يتعهد جميع الاعضاء » في المادة السادسة والخمسين ، يعني التزام الدول الاعضاء بالعمل للاهداف التي عددتها المادة الخامسة والخمسون ، ومنها احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . ومقتضى الالتزام هذا هو ان مسائل حقوق الانسان اصبحت من المسائل التي قامت الاسرة الدولية بتنظيم العلاقة بشأنها عند وضع الميثاق ، واعتبرت ضمانها ورعايتها من صميم مسؤوليتها ، وليست من قبيل الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، فكأنما اريد بنص المادة (٥٦) ان تخرج حقوق الانسان عن الاختصاص الداخلي للدول الاعضاء فرادى(٣٣) . وهذا يقتضي تحقيق وسائل الاعتراف بالفرد في مواجهة الدولة التي تهدر كرامته وتنكر آدميته وتنتقص من حقوقه وشخصيته(٣٤) .

(٣٢) Manly O. Hudson, *International Tribunals, Past and Future* (Washington, D.C.: Carnegie Endowement for International Peace; Brooking Institution, 1944), pp. 24-68, quoted in: فودة ، « فكرة انشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في ضوء مركز النفوذ في القانون الدولي وامام المحاكم الدولية ، » ص **١٥٩** .
(٣٣) فودة ، المصدر نفسه وهو يحيل في تفصيل هذا الرأي الى : Gaius Ezejiofor, *Protection of Human Rights under the Law* (London: Butterworths, 1964), pp. 72, 79 and 95.
(٣٤) René Cassin, *La Déclaration universelle et la mise en oeuvre des droits de l'Homme,* quoted in: =

وذلك عن طريق الارتفاع بمركزه خارج النطاق الداخلي للدول الاعضاء فرادى الى المحيط القانوني الدولي بحيث يمكن أن يقف في مواجهة السلطة التي تهدر حقوقه ، وتعصف بحرياته ، بالاحتكام الى وسائل قانونية باتة وملزمة[٣٥] . وبخلاف ذلك ، « تبقى الالتزامات التي وقعها ميثاق الامم المتحدة في شأن حقوق الانسان ، وغيره من المشاريع الدولية والاقليمية . . . تؤكد حقوقاً لا توجد وسائل او طرق قانونية لحمايتها والعمل على عدم العصف بها »[٣٦] .

د ـ تنظيم استعمال حق الشكوى للافراد : ما نرى ان تأخذ به « الاتفاقية العربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » هو التالي :

(١) بودنا أن يكون اختصاص « اللجنة العربية لحقوق الانسان » ، بقبول شكاوى الافراد غير مقيد بقبول الدولة المشكو منها لهذا الاختصاص . وهذا امر تأخذ به الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان كما رأينا . ولكننا نشعر اننا لو جعلنا هذا الاختصاص للجنة ، مطلقاً من قيد قبوله من الدولة مقدماً ، فإن هذا قد لا يكون مقبولاً من دول الجامعة العربية ، واذا كان الامر كذلك فليس امامنا من بديل عن قبول هذا القيد ، في المرحلة الحاضرة على الاقل .

(٢) اما تقييد مباشرة « اللجنة » لاختصاصها بهذا الشأن بقبول عدد معين من الدول لهذا الاختصاص ـ كما رأينا في الاتفاقية الاوروبية ـ فلا ارى حكمة من تقرير هذا الحد الادنى ، ويبدو لي ان دولة عربية واحدة اذا قبلت ان تتسلم « اللجنة » ما قد يقدم ضدها من شكاوى فإنه لمن المفيد ان تبدأ « اللجنة » عملها في هذا الشأن .

(٣) وبشأن تقرير عدم جواز الالتجاء للجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية . هذا القيد مقبول من حيث المبدأ . ولكن يجب ان ننظر اليه في ضوء ما نعرفه من واقع الوضع في كثير من بلادنا العربية ، حيث يكون من غير الميسور ـ وغير ممكن احياناً ـ الطعن في العمل او التصرف الذي هدر حقاً او انتهك حرية ـ ولذلك اسباب متعددة كما هو معلوم ـ والشخص المضار قد يكون في وضع لا يستطيع معه ممارسة الطعن في العمل او التصرف محل الشكوى ، وهو في داخل القطر بأن يكون معتقلاً مثلاً ، او ان يكون في خارج القطر وهو لا يستطيع دخوله اما لأنه ممنوع من ذلك ، او لأن خطراً جسيماً يتهدده فيه . في ضوء ما تقدم ارى ان تستثنى من شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية ما قررت الاتفاقية الامريكية استثناءه ـ وقد سبق بيان ذلك ـ او ان يقال بوجوب استنفاد طرق الطعن الداخلية كلما كان ذلك ممكناً ، وافضل من ذلك ان يقال « كلما كان ذلك ميسوراً » .

= عز الدين فودة ، « الضمانات الدولية لحقوق الانسان ، » **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ٢٠ (١٩٦٤) ، ص ١٢٢ .

(٣٥) فودة ، المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٤) واخيراً فإن عرض شكاوى الافراد على المحكمة من قبل « اللجنة » وليس الافراد مباشرة ، مبدأ مقبول فإن من شأن ذلك ان تصفي اللجنة هذه الشكاوى بأن تستبعد الشكاوى التي ليس فيها ادلة كافية تبرر الاحالة الى المحكمة ، والشكاوى الكيدية ، وغير الجادة ، وتلك التي سبق النظر فيها وصدر قرار نهائي بشأنها ، والشكاوى التي لا يكون في وقائعها ما يشكل مخالفة لاتفاقية حقوق الانسان ، او هدراً لحق مقرر بالدستور او القانون . غير انه يجب ان يتقرر للافراد حق الحضور امام المحكمة عند نظرها في شكاواهم لسماع اقوالهم بشأنها ، وبيان ما قد يكون لديهم مما يريدون عرضه على المحكمة .

هذه هي معالم « الاتفاقية العربية بشأن حقوق الانسان والحريات الاساسية » التي ندعو جامعة الدول العربية الى اصدارها يتقرر فيها انشاء المحكمة العربية لحماية تلك الحقوق والحريات .

خاتمة

الانسان اغلى ما في الوجود . والشعب سيد البلاد التي هي موطنه . هذان مفهومان حضاريان استقرا في بلاد كثيرة منذ عهود طويلة ، نريد لهما ان يستقرا ايضاً في جميع اقطار وطننا العربي ، والانسان فيه وهو يولد حراً ، نريد له ان يبقى حراً ، فالحرية علامة انسانيته . والشعب لا يمكنه تصور كيف يمكن أن يستساغ اغتصاب حقه في السيادة على ارضه من قبل اي كان . ان الحرية للمواطن والسيادة للشعب ، على الرغم من انهما ـ من الوجهة النظرية ـ من الحقوق الطبيعية التي لا يجادل فيهما احد، اصبحا بالنسبة للمواطن العربي ، وللامة العربية في واقع الامر مطمحاً يبتغيه كل من المواطن والامة .

إن الحرية الى جانب كونها حقنا الطبيعي في الحياة ، هي حاجة ملحة من حاجاتنا توفر لنا اسباب القوة التي نواجه بها حياتنا المعاصرة بكل مشاكلها ، ولنواجه احداث العالم التي لا تزال منذ ايام الحرب العالمية الاولى تعرضنا لاخطار عديدة في مقدمتها الصهيونية والامبريالية والاستعمار الجديد . ومواجهة هذه الاخطار التي تهدد حياة امتنا العربية وارضها ومصيرها ومستقبلها انما تكون باسلحة العصر ، الحضارة ، والعلم ، والمواطن الحر ، والشعب الحر .

والمواطن الحر والشعب الحر مرتبطان ببعضهما ، يتحقق احدهما بوجود الآخر ، فلا يتصور وجود الشعب الحر من غير مواطنين احرار ، ولا يمكن ضمان الحرية للمواطنين الا « في نظام حر لا تكون فيه سلطة الحكم ارادة شخص من الاشخاص ، وانما ارادة مجموع الشعب داخل اطار من التنظيم القانوني والسياسي الذي يكفل لكل مواطن حق المشاركة في تكوين الارادة العامة التي تضطلع بتسيير شؤون الجماعة وفق قواعد وضوابط محددة سلفاً »[٣٧] .

---

(٣٧) محمد عصفور ، « ضمانات الحرية ، » **مجلة المحاماة** (نقابة المحامين في مصر) ، السنة ٤٨ ، العدد ٣ (آذار / مارس ١٩٦٨) .

هذه النتيجة التي نريد ان نصل اليها لا تتحقق بالتمنيات فلا بد من ان تعمل لها كل القوى الشعبية والوطنية على صعيد الوطن العربي في جميع اقطاره متعاونة من اجل الوصول الى هذا الهدف الخير ، هدف اقامة الحكم على اساس من ارادة الشعب .

إن الوطن العربي ، في موضوع الحكم في كل قطر فيه ، ومدى قربه من النظام الديمقراطي الصحيح ، او بعده عنه ، على درجات متفاوتة . ولكن الاتجاهات التطورية في كل قطر من هذه الاقطار هي في مصلحة قوى الشعب المتنامية وذلك بفضل تأثر المجتمعات العربية بعوامل التطور ، شأنها في هذا ، شأن كل المجتمعات البشرية ،وكل امر في هذا الكون ، ولكن الاوضاع الخطيرة التي نجد وطننا العربي فيها اليوم ، والاخطار التي تهدده في حاضره ومستقبله لا تسمح لنا بأن نبقى ننتظر تغير الاوضاع فيه بعوامل التطور الطبيعي البطيء ، ذلك اننا اذا كنا نعيش اليوم مع العالم المتقدم الذي لا تفصل بيننا وبينه الا مئات الكيلومترات ، بحيث يمكن القول اننا نعيش معه في وحدة جغرافية ، تفصلنا عنه قرون من الحضارة . فالمطلوب منا ان نطوي هذه القرون في اعوام ، ونلحق ركب الحضارة باسرع ما نستطيع ، وهذه مهمة خطيرة لا تقدر على القيام بها الا شعوب حرة تنطلق منها قوى جميع ابنائها ، رجالاً ونساء ، ليعطي كل فرد كل ما يستطيع تقديمه من طاقات ، وليحقق الشعب في كل قطر عربي ذاته ، ويواجه التحديات التي ما زالت تجابهه قوياً ، كفياً لخوض الصراع العالمي المفروض عليه ، مالكاً كل متطلبات الحياة المعاصرة ، مقرراً شؤون حاضره ومستقبله بارادته الحرة . ومن هنا جاءت دعوتنا الى الديموقراطية للشعب ، وحقوق الانسان للمواطنين .

لقد تمثلت دعوتنا ـ كما ذكرنا ـ في دعوة جامعة الدول العربية الى اصدار « اتفاقية عربية لحقوق الانسان والحريات الاساسية » تنطوي على انشاء محكمة عربية لحقوق الانسان تكون من مؤسسات الجامعة العربية ، تقوم بمهمة تحقيق ضمانة دولية في النطاق العربي للحقوق والحريات .

والحاجة الى الحماية الدولية لحقوق الانسان ، ليس على الصعيد العربي فحسب بل في مختلف بلاد العالم اظهرتها التجربة في كل مكان ، فقد وجد ان مجرد النص على الحقوق والحريات في دستور الدولة او غيره من القوانين الداخلية لا يضمن دائماً تمتع الانسان فعلاً بالحقوق والحريات المنصوص عليها ، فقد يكون الغرض من الاعتراف بحقوق الانسان في الدستور هو مجرد الاعلام ، او اخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الذي يتعارض مع تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الاساسية ، وقد يعود عدم التمتع بحقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور الى انعدام سلطة مختصة بالنظر في شكاوى انتهاك تلك الحقوق[٣٨] .

(٣٨) Carlos Cracia - Baner, «Protection of Human Rights in America,» in: René Cassin, *Problème de protection des droits de l'Homme* (Paris: Pedone, 1969), pp. 77-78.

إن الحماية التي دعونا لها لحقوق الانسان تندرج تحت عنوان « الحماية الاقليمية » ولا شك أن تواجد حمايتين لحقوق الانسان ، احداهما اقليمية والاخرى دولية يثير التساؤ ل عن جدوى هذا الوجود ، وما قد يحدثه من مشاكل .

ويكاد ينعقد الاجماع اليوم ـ على ما يبدو ـ على ان الحماية العالمية لحقوق الانسان لا تتعارض مع الحماية الاقليمية . فالاتفاقيات الاقليمية في مجال حقوق الانسان تعزز الحماية العالمية لهذه الحقوق وتكملها ، وتضمن مراعاتها بفعّالية ارفع ووجه افضل .

ويلاحظ ان في المنظمات الاقليمية التي يكون الاندماج او الاتحاد السياسي غرضاً من اغراضها ـ مثل جامعة الدول العربية ـ تجد المنظمة في رعاية حقوق الانسان وحمايتها خير مساعد لها على تحقيق الغرض السياسي للمنظمة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تستطيع المنظمة الاقليمية لاسباب التشابه والتجانس توفير حماية اشد فاعلية لحقوق الانسان من تلك التي توفرها الهيئات العالمية المتخصصة بحقوق الانسان .

إن ميثاق الامم المتحدة يبين ان التنظيمات الاقليمية حين تقوم دولها ـ على وجه المشاركة ـ بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية فإن ذلك يكون تطبيقاً لما نص عليه الميثاق من التزامات على دول الامم المتحدة[٣٩] . وعلى ذلك دخلت الاقليمية فيما يخص حقوق الانسان ضمن جدول اعمال الامم المتحدة ، من امثلة ذلك : اقامة الصلات الرسمية بين لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية ذات النشاط في مجال حقوق الانسان : كالمجلس الاوروبي ومنظمة الدول الامريكية ، ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية[٤٠] . ومن ذلك ، القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان وعهدت بموجبه الى مجموعة خاصة لدراسة اقتراح يرمي الى انشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان في اطار الامم المتحدة ، وذلك في المناطق التي لم تنشأ فيها بعد هذه اللجان[٤١] .

يستخلص مما تقدم ان وجود الحمايتين الاقليمية والعالمية هو امر ممكن قانوناً ومستحسن عملاً . وان ما تقدم يعزز دعوتي بالاخذ بالحماية الاقليمية لحقوق الانسان عن طريق اصدار « الاتفاقية العربية بهذه الحقوق ، تحميها « محكمة » على الوجه الذي عرضناه » .

سيقول لي قائل ـ وعلى الارجح كثيرون ـ ولكن دعوتك لا يمكن أن تكون مقبولة من قبل الحكومات اليوم . ومجلس جامعة الدول العربية الذي دعوته لاصدار الاتفاقية وتأليف المحكمة ، الاصوات فيه انما هي اصوات الحكومات . واعقّب على هذه الملاحظة ، بأن هذا في فكري وانا اتحدث في هذا الموضوع . ولكني آمل ان يكون ما عرضته معبراً عن مطلب

(٣٩) المادتان (٥٥) و (٥٦) من الميثاق.

(٤٠) الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، « القرار رقم (١١٥٩) ، ١٥ / ٨ / ١٩٦٦ ، » .

(٤١) الامم المتحدة ، لجنة حقوق الانسان ، « القرار رقم (٦) ـ الدورة (٢٣) ، » .

للرأي العام العربي . ومن ثم يكون الموضوع بكل تفاصيله محل حوار يستقر الرأي بشأنه على صيغة تحقق مطاليب الانسان العربي بشأن حقوقه وحرياته الاساسية والضمانات التي يجب ان تتقرر لها ، ومن ثم تأخذ المساعي من اجل تحقيق هذا المطلب مسارها الطبيعي مسنودة بالرأي العام العربي . وعلى اي حال فإنه ما دام عنوان ندوتنا « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » ، فلتكن دعوتنا هذه التي ندعو اليها من باب « الطموح » .

يترتب على ما تقدم الحديث فيه القول أن المدخل لتحقيق ما نطمح الى تحقيقه في الموضوع الذي تحدثنا فيه وفي كل امر من امور حياتنا ومجتمعاتنا ، **هو الاخذ بالديموقراطية هدفاً واسلوباً في العمل . والديموقراطية التي ندعو الى الاخذ بها هي الديموقراطية بمفهومها الشامل ، سياسية واقتصادية واجتماعية .**

تعقيب ١

مصطفى الفيلالي

أعتقد ان قداسة الموضوع وأهميته جديران بنقاش واسع ومركّز وأود في التعقيب ان انطلق من حيث انتهى الاستاذ حسين جميل ، فقد انتهى بعدما عرض الامثلة التي وردت في اوروبا او في امريكا او في الامم المتحدة . وقد ذكر ذلك في دراسته ولكن لم يذكره في عرضه . عرض كل هذه الامثلة ليبرر هذا الطلب الذي نتشارك فيه جميعاً ، وهو طلب انشاء الآليات القانونية الدستورية التأسيسية التي تكون ضماناً لحفظ كرامة الانسان العربي ولحقوقه ولممارسة هذه الحقوق . ولقد انتهى في خاتمة حديثه الى معنى الديمقراطية وفي وجهيها : وجه الحكومة الحقوقي الرسمي الجانب ، ترشيد القرارات التي تتخذها الحكومات فيما تمارسه وما تتخذه بالقياس الى ممارسة السيادة الداخلية تجاه المواطنين ، ومن جانب ثانٍ ترشيد السلوك الوطني عند المواطنين حتى لا يكون تصرفهم وممارساتهم لهذه الحريات اسرافاً في حقها وتعطيلاً لشرعيتها .

وهنا يتساءل المرء كيف يترشد الواقع الذي نحياه ، بجانبيه وبنصفيه النصف الحكومي والنصف الشعبي ؟ كيف ننتقل من هذه الحال الى الترشيد الذي نريده والذي هو مطلبنا جميعاً ؟ اعتقد ان هذه هي امّ القضايا . ذكر ترشيد الرأي العام او ذكر الممارسة السياسية في مستوى الرأي العام العربي . أود ان اتساءل بين ايديكم : الى اي مدى نستطيع ان نتحدث في اوطاننا عن رأي عام عربي ؟ ونحن ـ ولا انكر ذلك ـ في خلفيتنا مقارنة مع الرأي العام الغربي بما يتوفر لهذا الرأي العام من مستوى فكري يستطيع به ان يدرك المشاكل على علتها وعلى حقيقتها ، وقنوات تبليغ يستطيع بها او تمكنه من ان يتصل بالقدر الادنى من المعلومات وان يحكم ويتخذ موقفاً من الاحداث التي تجري في الوطن، وقنوات تبليغ ليصدر ويعبر عن هذا الرأي ، ثم قنوات او جسور تأثير مؤسسية يستطيع بها ان يؤثر على صاحب القرار حتى يميل صاحب هذا القرار الى الترشيد ، الى السلوك المطلوب . إذا نحن اتخذنا مثل هذه الصورة بهذه المكونات فهل نستطيع ان نقول ان هناك رأياً عاماً ؟ وان الشروط الواجبة لوجود

مثل هذا الرأي العام ولفاعليته هي اليوم متوفرة في بلداننا؟ ولا اريد ان اتحدث مسبقاً عن قضية الاعلام ووسائلها فذلك امر نستطيع ان نعود اليه عندما تتناول الندوة هذا الموضوع .
هناك ملاحظة ثانية اود ان اطرحها : ذكر الباحث ان الحريات التي ينبغي ويحسن بنا ان نطالب بممارستها في نطاق لجنة وطنية ولجنة قومية او عن طريق محكمة عربية ينبغي ان تقتصر على الحريات السياسية دون الحريات الاقتصادية . وقد ذكرني هذا عندما كنت اعمل في منظمة العمل الدولية في السبعينات اذ ان المدير العام في ذلك الوقت قدم الى المؤتمر السنوي تقريراً ضافياً حول الموضوع التالي : هل ان الحريات النقابية التي قامت منظمة العمل الدولية في سنة ١٩١٩ على رعايتها وحمايتها ، تستطيع طبقات الشغيلة في اي قطر من الاقطار سواء أكان صناعياً متقدماً أم من العالم الثالث متخلفاً ، ان تمارس هذه الحريات في وطن يفقد فيه المواطنون الحريات العامة السياسية ؟ هذا السؤال ناقشه المؤتمر العام سنة ١٩٦٩ او ١٩٧٠ وكان الجواب عند عامة المشاركين في ذلك المؤتمر بالنفي . الحرية لا تتجزأ ولا يتسنى لفريق من الامة ان يمارس جانباً من الحريات المهنية دون ان يكون ذلك مستتبعاً ومكتنفاً بجو من ممارسة الحريات الفردية البسيطة العامة . هذا سؤال اطرحه كذلك فيما يتعلق بالفصل بين الحريات الاقتصادية والحريات السياسية والتي ذكرها الباحث ، واعترف انه قال نرجىء ممارسة الحريات الاقتصادية الى حين حتى نتمكن من ممارسة الحريات السياسية .

هناك ملاحظة اخيرة اريد ان اختم بها هذا التعقيب وهي تتعلق ببعض الاقطار العربية حيث ، عندما نناقش اصحاب السلطة الذين بيدهم القرار عما يثنيهم عن منح الحرية للمواطنين وعن تمكين الجماهير من ممارسة هذه الحريات نصطدم كثيراً بحجة لها ظاهرة تربوية وهي ان الحرية تموت بالحرية - حسب ما قال احد فلاسفة الاغريق - والطغيان يموت بالطغيان . والمعنى ان الفرد ينبغي ان يكون مؤهلاً لممارسة الحرية فإذا مارسها وهو غير اهل لها اضر بها وافسدها من حيث لا يدري ، وفقد هذه الحرية . بكلمة اخرى نتساءل مع الحكام : ما هي المعادلة الزمانية الظرفية التي تتحقق فيها الممارسة والحرية ولا تجر الفرد لافسادها وحفظ جوهرها وبقائها كقيمة من القيم؟ انا لا اشاطر بطبيعة الحال هذا الرأي وهذه الازدواجية اذ لا اعتقد ان الحرية ينبغي ان تنتظر الى وقت ما . ثم ما هو هذا الوقت ؟ ومن يقرر ان الوقت قد حان لنطلق للناس اليد في ممارسة هذه الحرية ؟ انا اعتقد ان الممارسة تجربة وان الاكتساب الفكري هو كذلك، مساره من التجربة . هذه ملاحظتي ، وقد ارتأيت ان ابديها بايجاز .

تعقيب ٢

جوزيف مغيزل

قرأت بحث الاستاذ حسين جميل بكثير من الاهتمام والتقدير ، وهو حامل لواء حقوق الانسان العربي منذ زمن بعيد ، فليس لي سوى الاخذ بكل ما قدمه مضيفاً صوتي الى صوته لدعوة الجامعة العربية الى الاهتمام بوضع ميثاق عربي لحقوق الانسان وانشاء محكمة عربية لحماية هذه الحقوق . وكل ما يسعني قوله في تعقيبي هو الالتفات الى بعض النقاط استكمالاً للصورة ليس الا :

١ - بانتظار مباشرة الجامعة العربية مهمة دعوة الدول العربية الى وضع ميثاق عربي لحقوق الانسان يجدر بالجامعة ان تذكر الدول العربية التي لم توقع بعد الاتفاقيتين الدوليتين المنبثقتين عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمتعلقتين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتين اشار اليهما الباحث ان توقعهما ، واني بالمناسبة اذكّر بالاتفاقات التي وقعتها الدول العربية وبتلك التي لم توقعها (انظر الجدول المرفق) .

٢ - كما نتمنى على الجامعة دعوة الدول العربية الى توقيع البروتوكول الاضافي الملحق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لأنه يتضمن احكاماً مهمة جداً منها :

أ - اقرار كل دولة طرف في الاتفاقية وفي البروتوكول باختصاص لجنة الحقوق الانسانية المنصوص عليها في القسم الرابع من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية في استلام ودراسة تبليغات الافراد الخاضعين لولاية تلك الدولة والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك لاي من الحقوق المبينة في الاتفاقية بعد ان يكون اولئك الافراد قد استنفدوا الحلول المحلية كافة لما اصابهم من انتهاك .

ب - عند استلامها الشكوى تقوم اللجنة باخطار الدولة المشكو منها لكي تقدم هذه الدولة تفسيرات او بيانات خطية توضح الموضوع والحلول التي اتبعتها لمعالجتها .

ج - ومن ثم ترسل اللجنة الى الدولة المشكو منها والى الفرد المبلغ بوجهة نظرها .

د ـ وتضع اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن الاشارة الى التبليغات التي تلقتها .

ندعو لتوقيع هذا البروتوكول لأن في ذلك اظهار تضامن الشعوب واهتمام منظمة الامم المتحدة بانتهاكات حقوق الانسان التي تصيب الافراد . وطبعاً هذا النوع من التبليغات لا يحول دون الشكاوى التي تقدم للمحكمة الاقليمية الناظرة بقضايا خرق حقوق الانسان كتلك التي يدعو الى انشائها الباحث .

٣ ـ ومن جهة اخرى لا بد من التذكير بأن دساتير الدول العربية تتضمن احكاماً تتفق في الغالب مع بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيتين التابعتين له ، ولا حاجة لعرض هذه النصوص الدستورية بتفاصيلها بل نشير اليها اشارة :

ـ فدستور المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٥٢ ينص عليها في المواد ٦ الى ٢٢ .

ـ ودستور دولة الامارات العربية المتحدة في دستورها المؤقت عام ١٩٧١ في موادّه ١٢ الى ٤١ ينص عليها .

ـ ودستور دولة البحرين عام ١٩٧٢ ينص عليها في مواده ٤ الى ٣١ .

ـ ودستور الجمهورية التونسية عام ١٩٧٢ ينص عليها في مواده ٥ الى ١٧ .

ـ ودستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية عام ١٩٧٦ ينص عليها في المواد ١٢ و ١٦ و ١٧ والمواد ٣٩ الى ٧٣ .

ـ ودستور جمهورية السودان الديموقراطية لعام ١٩٧٣ ينص عليها في المادة ١٦ وفي المواد ٣٨ الى ٥٨ ، مع لفت النظر الى المادة ٥٨ بخاصة حيث تقر: « مع مراعاة المادة (١١١) (وحالة الطوارىء) يجوز لأي شخص اضر من جراء اي تشريع اصدرته اية سلطة ذات اختصاص تشريعي ان يرفع امام المحكمة العليا . . . لاعلان بطلانه بسبب اهداره للحريات والحقوق التي كفلها الدستور » .

ـ ودستور الجمهورية العربية السورية بعد ان يكرس الحرية كحق مقدس في مقدمته ينص على حقوق الانسان والحريات العامة في المواد ٢٥ الى ٤٨ .

ـ ودستور الجمهورية العراقية لعام ١٩٧٠ ينص عليها في المواد ١٦ الى ٣٤ .

ـ ودستور دولة قطر لعام ١٩٧٣ ينص عليها في المواد ٦ الى ١٦ .

ـ ودستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢ ينص عليها في المواد ٧ الى ٤٩ .

ـ ودستور الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٢٦ ينص عليها في المواد ٧ الى ١٥ .

ـ ودستور الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ١٩٧٧ يشير اليها في فقرته السادسة .

ـ ودستور جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ ينص عليها في مقدمته وفي مواده ٧ الى ٦٣ .

ـ ودستور المملكة المغربية لعام ١٩٧٢ ينص عليها في مواده ٣ الى ١٨ .

ـ ودستور جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية لعام ١٩٧٠ ينص عليها في مواده ٣٣ الى ٥٥ .

ـ ودستور الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٠ ينص عليها في مواده ٦ الى ٤٣ .

وهكذا كل الدساتير العربية تنص بشكل مقتضب او مفصل على احترام حقوق الانسان والحريات العامة ومنها كما رأينا من يعطي المواطن حق مراجعة القضاء الاعلى للشكوى مما يمس حقوقه وحرياته تلك . ولكن السؤال الكبير المقلق : ما هو مقدار تطبيق تلك الحقوق ؟ أهي كلام معسول فقط دونما فعل وتأثير عملي على حياة المواطن العربي؟

طبعاً ليس من العدل ان نعطي جواباً عاماً شاملاً كل البلدان العربية ، فهنالك حالات مختلفة :

ـ فمن البلدان ما يعطي الارجحية للمفهوم التقليدي الذي يعتبر ان حقوق الفرد حق طبيعي ـ له من ذاته ـ واجب على المجتمع وان هذه الحقوق هي التي تحدد سلطان الجماعة .

ـ ومنها ما يعطي الارجحية للمفهوم المجتمعي الاقتصادي الذي يرى ان الجماعة تعلو على الفرد وحقوقها تعلو حقوقه وان التزام الدولة بحماية حقوق الانسان وحرياته الخاصة هي واجب عليها دون ان تكون حقاً للفرد على المجتمع .

ـ ومنها ما يخضع للنظام العسكري او للنظام الفردي الذي يجمع بين يديه السلطات التشريعية والتنفيذية (وعملياً القضائية) وبالتالي تكون الحريات وقفاً على مشيئته وتبدل مصالحه ، فيما يخضع سواها للنظام البرلماني الانتخابي الذي يفرق بين السلطات الثلاث تفريقاً كاملاً ويجعل من القضاء رقيب الحقوق والحريات وحاميها .

ـ ومن البلدان ما يخضع لحكم الحزب الواحد فتقوم حدود تلقائية بوجه حقوق وحريات كل من ليس من انصار هذا الحزب حتى تشريدهم ، لا بل حتى تهديد حياتهم وسلامتهم ، ومنها ما يتسع لتعدد الاحزاب ، للجماعة الحاكمة وللجماعة المعارضة فينفتح الباب امام انتقاد السلطة واسقاط الحكومات وتداول الحكام .

ـ ومنها ما تعبث الاضطرابات في حقوق اهاليه فتسقط الضحايا البريئة وتهدر الحقوق الخاصة دونما حسيب او تعويض ودونما مرجع يلاذ به او يتلقى الشكاية .

ذلك كله نسوقه لا لتصوير الواقع المر ، بل للتأكيد على العجلة في القضية وعلى اهمية قيام مرجع متصل بالدول العربية ومستقل عنها معاً كالجامعة العربية للسهر على حقوق المواطنين العرب وعلى حرياتهم .

٤ ـ ولكن نتساءل : هل يمكن ان تتمكن الجامعة من دورها اذا لم تكن الانظمة العربية خاضعة لحكم القانون وللديموقراطية ؟ وهل يمكن أن تقوم ديموقراطية ويقوم قانون اذا لم ينشأ المواطن في تربيته المدرسية وفي تربيته المنزلية وفي توجيهه العام نشأة حرة وديموقراطية ؟ اتكون هذه كلها شروطاً مسبقة لتولي الجامعة دور محرك احترام الحقوق والحريات الانسانية ام تكون شروطاً لقيام انظمة الحرية والحقوق الانسانية ؟

٥ ـ من المفيد التذكير بأنه بتاريخ ١٨ ـ ٢٠ ايار / مايو **١٩٧٩** عقدت في بغداد ندوة حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي عالجت الموضوع الذي نعالجه الآن وأوصت بمعظم ما نوصي به ولا سيما :

أ ـ انشاء لجنة عربية دائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية يكون مقرها اتحاد الحقوقيين العرب ، ويكون من مهماتها :

ـ العمل على متابعة تنفيذ توصيات الندوة بما في ذلك السعي لدى الدول العربية الى اقرار مشروع الاتفاقية العربية المقترحة للحقوق والحريات ومتابعة تنفيذ بنودها .

ـ تلقي الشكاوى من الافراد والجماعات حول انتهاكات الحقوق والحريات .

ـ ارسال بعثات لتقصي الحقائق حول انتهاكات الحقوق والحريات في الدول العربية بقصد الوصول الى احسن الوسائل والحلول لحمايتها والدفاع عنها .

ـ اعداد تقارير سنوية عن اوضاع الحقوق والحريات في الوطن العربي لعرضها على الرأي العام العربي والحكومات العربية وتزويد الهيئات الدولية المختصة بها . على ان تباشر اعمالها فوراً وعلى ان تضع نظامها الداخلي خلال مدة اقصاها ستة اشهر .

ب ـ اقتراح مشروع اتفاقية عربية لحقوق الانسان والحريات العامة على اساس المشروع الذي كانت الندوة قد وضعته بهذا المعنى .

ج ـ مناشدة الدول العربية الانضمام الى الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان .

د ـ مناشدة جامعة الدول العربية تمكين اللجنة الدائمة لحقوق الانسان الموجودة في الجامعة العربية من اداء مهماتها .

ومن الامور التي اقرتها الندوة ايضاً الاشارة الى دور المؤسسات العربية غير الحكومية في تأمين وحماية حقوق الانسان وضرورة تدريس حقوق الانسان والحريات الاساسية في مناهج التعليم وكليات الشرطة والجيش ومعاهد اعداد القضاة،ودعم فكرة تأسيس معهد عربي لتدريس الحقوق والحريات ومركز اعلامي وثائقي خاص بالحقوق والحريات الاساسية .

والنقطة الاخيرة التي اتوقف عندها تتعلق بالنقطة الاولى التي استهل بها الاستاذ حسين جميل بحثه . ان الجامعة العربية نشأت لتكون تعبيراً عن توق الشعوب العربية او الامة العربية الى وحدتها فكانت مؤسسة قليلة الوحدوية تجمع دولاً حريصة على استقلاليتها وخصوصيتها ، ونتمنى ان تتخطى الجامعة واقعها وتسرع الخطى نحو مزيد من الوحدوية .

انني للوحدة العربية ، أشاطر الباحث التوق، واعتبرها تكليل انبعاث الامة العربية المعاصر ، ولكني كالكثيرين اتساءل : ترى ما عساها تكون افضل الطرق لبلوغ الهدف المجيد ؟ واجيب نفسي من خلال الواقع الذي عشناه في الحقب القريبة المنصرمة : ترى لو كانت الجامعة وحدوية اكثر أكانت صمدت مهمة الجمع بين العرب والتقائهم على اختلاف

المصالح والتوجيهات ؟ وبعبارة اخرى هل يسع الجامعة التي تضم كل الدول العربية ان تكون اكثر وحدوية من الدول العربية منفردة او متلاقية مثنى وثُلاث ؟

كيف يمكن ان نطالب الجامعة بمزيد من الوحدوية عندما يعجز اي بلدين عربيين عن تحقيق الوحدة بينهما ، وعندما يحققانها يعجزان عن المحافظة عليها ؟ ترى اوليس افضل للجامعة ان تبقى اطاراً للتعاون صامداً من ان تصبح مؤسسة لوحدة عرضة للانهيار؟ ان تكون مؤسسة تتدرج نحو الوحدة بفضل صمودها وتطور اجهزتها وتعميق نشاطاتها وتغلبها على المحن والانقسامات ، من ان تكون محاولة وحدوية متسرعة ترقبها المزالق والانتكاسات الفتاكة ؟ لماذا اقول ذلك ؟ لأني اعتقد ان الوحدات التي تمت حتى الآن او التي اعلن عنها (وهي تكاد لا تحصى) ، كانت بفعل العناصر التاريخية الساكنة او بفعل المزاجية القيادية العابرة اكثر مما كانت بفعل العناصر التاريخية المتحركة وبفعل العقل المدبر البعيد النظر . إن الطريق الوحدوي المتسرع ، كان حتى الآن طريق الوحدة المسدود ، فلنعمل على انماء العناصر المتحركة التي تختصر الزمن عملياً .

نقول ذلك لأن الوحدة العربية لن تكون مشروعاً يخضع للحتمية بدافع من التاريخ الماضي بمقدار ما ستكون تعبيراً عن ارادة العرب في تقرير مصيرهم المقبل وتعبيراً عن حرية اختيار العرب لمستقبلهم السياسي والانساني . ومن هنا التقي والنقيب الكبير في كفاحه في سبيل حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية ، فبمقدار ما نحرر ارادة الفرد العربي ، وارادة الجماهير العربية ، وبمقدار ما نوفر لهم مناخاً انسانياً وحراً ، نكون قد زدنا اهليتهم لتقرير مصيرهم بحرية ، اي لبناء وحدتهم في المستقبل ، فتزاوج العناصر الساكنة مع العناصر الموضوعية المتحركة من شأنه ان يولد الوحدة .

لذلك نود ان تصبح الجامعة ـ وهي الى حد ما تسير على هذا الدرب ـ ادارة تحريك عناصر الوحدة الحية ، الثقافة العربية المعاصرة الخلاقة ، التعاون الاقتصادي المتكامل ، النضال في سبيل القضايا العربية والعالمية العادلة ، رفع مستوى الجماهير العربية المعيشي وتقريبه في مختلف البلدان ، وحماية الحقوق الانسانية والحريات العامة .

الاتفاقية / البلد	الأردن	الامارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان	قطر	الكويت	المغرب	لبنان	ليبيا	مصر	موريتانيا	اليمن الجنوبي	اليمن الشمالي
١ - الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	×			×	●			×		×				×	×	×	●			
٢ - الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية	×			×	●			×		×				×	×	×	●			
٣ - البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية																				
٤ - معاهدة مكافحة جريمة ابادة الجنس البشري والمعاقبة عليها	×			×	×	×		×		×				×	×		×			
٥ - المعاهدة الرامية الى عدم تطبيق الحدود النظامية لجرائم الحروب والجرائم ضد البشرية				×																
٦ - المعاهدة الدولية الخاصة بازالة كل اشكال التمييز العنصري	×	×		×	×		×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	●	×	
٧ - المعاهدة المتعلقة باوضاع اللاجئين				×	×		×		×					×			×			×
٨ - البروتوكول المتعلق باوضاع اللاجئين				×	×		×		×					×			×			×
٩ - المعاهدة الخاصة باوضاع الاشخاص الذين لا جنسية لهم				×	×															
١٠ - المعاهدة الخاصة بتخفيض حالات اللاجنسية																				
١١ - المعاهدة الخاصة بحقوق المرأة السياسية				×										×	×			×		
١٢ - المعاهدة الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة				×																
١٣ - الاتفاقية الخاصة بالرضا في الزواج وبالسن الادنى للزواج وبتسجيل عقود الزواج				×																
١٤ - الاتفاقية الخاصة بالحق الدولي للتأديب																	×			
١٥ - اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦								×		×				×			×			
١٦ - البروتوكول المعدل لاتفاقية عام ١٩٢٦								×		×				×			×			
١٧ - اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ بعد تعديلها	×			×	×	×	×						×	×		×				
١٨ - الاتفاقية الاضافية الخاصة بالقضاء على الرق وتجارة الرقيق والمؤسسات والاعراف المشابهة	×			×	×	×	×	×		×			×	×			×			
١٩ - الاتفاقية الخاصة بالغاء تجارة الاشخاص واستغلال دعارة الغير	×				×			×		×			×	×		×	×			
٢٠ - الاتفاقية الدولية الخاصة بالغاء التمييز العنصري وبالمعاقبة على هذا الجرم	●	×		×	●		×	×	×	×		×	×			×	×		●	
٢١ - الاتفاقية الخاصة بجميع اشكال التمييز ضد النساء .	●			●													●			

● : اتفاقية جرى توقيعها فقط .
× : اتفاقية جرى توقيعها والموافقة عليها .

تعقيب ٣

محمد السيد أحمد

في مستهل عام ١٩٧٧ ، حضر الى القاهرة استاذنا الكبير ، المرحوم صلاح البيطار ، واجرى معنا - كأسرة تحرير مجلة « الطليعة » - حديثاً مطولاً كان ابرز ما جاء فيه ان الديموقراطية هي الحلقة الرئيسية - والمفقودة - لخروج الوطن العربي من مأزقه . ولا سبيل لتنشيط الديموقراطية الا بضمانات تكفل حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية . ولكن صلاح البيطار اغتيل . والارجح ان دعوته قد فسرت على انها تستهدف نصرة مصلحة قطرية معينة على مصلحة قطرية اخرى . واستبعد القوميون ان تكون المصلحة القومية العليا هي الحافز وراء تركيزه على قضية الديموقراطية تحديداً .

وأذكر انني شخصياً قد ساورني الشك في سلامة منطلق صلاح البيطار وقتئذٍ . وتصورت طرحه صرفاً للانظار ، بعيداً عن القضية الجوهرية وهي المواجهة مع الصهيونية والامبريالية ، وقضية الحرب والسلام في الشرق الاوسط . ولكن أدركت بعد حين ان صلاح البيطار كان الأبعد نظراً . . وان قضية الحريات الديموقراطية للانسان العربي انما تشكل الارضية التي لا غنى عنها لنصرة القضايا القومية . وكل اهدار لهذه الحقوق والحريات لا بد من ان ينتهي بمردود عكسي ، وبوصول قضايا القومية الى حال التردي التي هي عليها الآن .

ومنذ مدة التقيت الرئيس السابق احمد بن بيللا ، ووجهت اليه السؤال التالي : لقد قضيت ثلاث سنوات على قمة السلطة في الجزائر، وربع قرن قبل وبعد توليك السلطة، وكان اغلب هذا الوقت بعد توليك السلطة ، في السجون والمعتقلات . أليس هذا نموذجاً صارخاً لصراعات السلطة القائمة على اهدار كامل للضمانات ، والحقوق ، والحريات الديموقراطية في الوطن العربي؟ ألا ترى ان تكرس بقية حياتك ، بما تحظى به من مكانة ادبية في الوطن العربي بأسره ، كي تصحح هذه الاوضاع المغلوطة ؟ ولست متأكداً ان بن بيللا قد فهم ما كنت اقصده بسؤالي .

والواقع ان ورقة الاستاذ حسين جميل هي دعوة لتجسيد ما طالب بـه صلاح البيطار ، ولتصحيح ما تعرض له بن بيللا وعاشه في اصرخ صوره . وقد تكون دراسة الاستاذ حسين جميل بحسابات « واقع » الجامعة العربية ، والدول والحكومات العربية التي تشكلها ، مطلباً غير مقبول بتاتاً . . والاستاذ جميل يختتم دراسته مسلماً بذلك . . الا انه بتصورات « طموحنا » فيما ينبغي أن تكون عليه جامعة الدول العربية ، فإن ما طرحته الدراسة وارد . . بل وواجب السعي اليه .

ولو كان لي مأخذ ، فليس على ما ورد بالدراسة من حجج قانونية ممتازة يصعب الجدل في وجاهتها ، بل على ان جوهر القضية ليس جانبها القانوني . واقصد بذلك ان السبب في عدم توافر ضمانات لحقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي ليس هو الجانب القانوني ، بل هو الجانب السياسي ، ولا امل في التقدم خطوة واحدة في هذه القضية ما لم نتصد لهذا الجانب السياسي ، وبكل صراحة .

والواقع ان في قضية حقوق الانسان ، ينقسم الوطن العربي ، او استقرت الاوضاع على افتراض انه ينقسم ، الى معسكرين على النحو التالي :

معسكر الليبراليين من جانب ، وهم يرفعون شعار حقوق الانسان . ويصل الاستاذ حسين جميل بهذا المنطلق الى نهايته المنطقية بمطالبته بقيام **محكمة** عربية لحقوق الانسان تكون من مؤسسات الجامعة العربية ، وتضمن احترام هذه الحقوق ، ولا يكتفي بمجرد الاقتراح باصدار اتفاقية عربية بهذه الحقوق تحمل معنى الاعتراف بها .

وليس مصادفة ان الاسئلة الواردة بدراسة الباحث ، تأييداً لدعوته ، هي استشهادات من الغرب الليبرالي ، من اوروبا وامريكا ، اي من هذا العالم الذي نظر اليه حتى مؤخراً في الوطن العربي على انه يمثل « العدو الامبريالي » .

وفي الجانب الآخر ، تقف معاً ـ او وقفت مؤخراً معاً ـ في معسكر واحد القوى المحافظة العربية التي ما زالت لا تعترف لشعوبها بحق المواطنة ، وقوى انتسبت او نسبت نفسها الى الثورة العربية ، وقد أسست تحفظاتها ـ او اغفالها ـ لقضية حقوق الانسان على دعاوى نظرية وايديولوجية ، ابرزها فكرة « الشرعية الثورية » اي عدم جواز ان تكون فكرة « حقوق الانسان » عقبة في وجه الاقدام على خطوات ثورية ، وإزاحة القوى المعادية للثورة ، واتخاذ الخطوات التي يقتضيها العمل الثوري ، حتى لو تضمنت اهداراً لحقوق الانسان .

والتجربة التي عاشها الوطن العربي هي ان اغلب ضحايا فكرة « الشرعية الثورية » هم قوى أُعترف لها في وقت او آخر ، بصورة او اخرى ، بأنها تنتسب الى معسكر الثورة ، لا الى معسكر الثورة المضادة ، اي ان « الشرعية الثورية » اصبحت في اغلب الاحوال مبرراً لتصفيات بين قوى تنتسب الى الثورة ، بدلاً من ان تكون سلاحاً لحماية الثورة من اعدائها .

ولا اريد ان ادخل في جدل نظري حول شرعية اللجوء الى العنف في التاريخ . وأعتقد

ان الاجدى في هذا الصدد هو التركيز على القضايا الحقيقية والملموسة التي يعيشها الوطن العربي اليوم . والامر المؤكد ان اهدار حقوق الانسان ، والحريات الديموقراطية ، قد أصبح عقبة في وجه كل ابداع عربي في وجه كل تجدد عربي ، في وجه قدرة العرب على التصدي لما يواجههم من تحديات ،وهذه مأساة .

وإني اعترف بأن هناك قضايا يصعب اختزال الزمن فيها . فكان لا بد من تجارب طويلة ومرة قبل ان تسلم الشعوب المتقدمة بأن الاعتراف بما يسفر عنه صندوق الاقتراع ، حتى لو كان في غير مصلحة هذا الطرف او ذاك ، اجدى في الامد الطويل ، من لجوء هذا الطرف الى الدبابات ، تصحيحاً لما لم يكن يرضيه . . وليس من السهل ، دون استنفاد هذه التجارب ، ان تقدم الشعوب الحديثة الاستقلال على احترام صندوق الاقتراع ، والاعتراف به كسلاح امضى من اي انقلاب . وهذه معضلة تواجه العالم الثالث ، لا شعوبنا العربية وحدها .

ولكنه ايضاً التحدي . ولا بد من ان يكون « طموحنا » في مستوى هذا التحدي . ولم يعد من المقبول ان يكون هذا الطموح هو فقط طموح القوى الليبرالية العربية ، بل لا بد من ان يكون طموح القوى الحريصة على التقدم العربي جميعاً ، بل والثورة العربية . وليس مصادفة ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تعاني اكثر من غيرها تحديات المرحلة ، وليست هي سلطة في صورة « دولة » عربية ، هي من اكثر الهيئات العربية قبولاً باختلاف الرأي ، وقبولاً بعدم تصفية الخلافات على نحو فيه اهدار بالحقوق الديموقراطية .

المناقشات

١ ـ محمد التازي

إن غيرة الباحث على المواطن العربي ، وحماسه لحقه بالتمتع بحقوقه السياسية ، وخبرته الطويلة في رصد الممارسات الرسمية العربية ، دفعه كل ذلك ليقترح انشاء محكمة عربية في اطار جامعة الدول العربية للدفاع عن هذه الحقوق ، واذا كان الوقت المخصص للمناقشة لا يسمح قطعاً بالتوسع في دراسة جدوى الاقتراح ، فإني اقتصر على التأكيد بأن الحقوق السياسية للمواطن العربي لا تمنح تصدقاً ، ولا تعطى تسامحاً ، وانما تؤخذ قهراً وغلابا ، خاصة لدى أنظمة الحكم التي تجعل من سلطتها وصاية مطلقة على مواطنيها . والوضع في الوطن العربي يختلف باختلاف انظمة الحكم ، بحيث لا يجب التعميم عند الحديث عن مدى تمتع الانسان العربي بحقوقه السياسية .

كذلك فإن ما ذهب اليه الباحث عن امكانية التجاوز في الظروف الراهنة عن مطالبة الدول العربية بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان العربي فليسمح لي ان أخالفه الرأي ، لأنه لا حرية لجائع ، ولا لمريض ، ولا لجاهل . فتمتع المواطن بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو المنطلق لتمتعه بحقوقه السياسية في جميع مظاهرها .

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه المجتمعات العربية في مجملها هو تحدي الحرية والديمقراطية . وملاحظة رئيسية احرص على تسجيلها ، فقد دعا الباحث البلدان العربية الى ايجاد ضمانات دستورية لحقوق الانسان منها : السيادة الشعبية ، فصل السلطات ، استقلال القضاء ، تكوين محكمة دستورية ، احداث قضاء اداري ، وتقرير حق التنظيم النقابي . والواقع ان عدداً من البلدان العربية قد اوجد هذه الضمانات .

كذلك تحدث الباحث عن جهود الجامعة العربية في انشاء لجنة عربية لحقوق الانسان ، وتوقف حديثه عن هذه الجهود في عام ١٩٧١ ، اما ما فعلته البلدان العربية من خلال الجامعة

خلال السنوات العشر التالية فلم يتحدث عنه .

إن هذه اللجنة واصلت عملها ، واستلهاماً مما وضعناه في المادة الثالثة من مشروع تعديل ميثاق الجامعة التي نصت على تعزيز حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية ، وضعت مشروع ميثاق عربي لحقوق الانسان ستدرسه لجنة من القانونيين العرب في اجتماع من المفترض ان يعقد خلال عام ١٩٨٢ .

٢ ـ محمد عصفور

شرفتني الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمهمة وضع مشروع ميثاق لحقوق الانسان العربي . ولقد كانت هناك امامي اعتبارات مهمة لا بد من مراعاتها عندما وضع مشروع الميثاق :

ـ تحديد المركز الدولي للفرد في القانون الدولي بحالته الراهنة . . وهل يعتبر شخصاً من اشخاص القانون الدولي ولو بقدر Partial Subject ام انه لا يزال موضوعاً Object ـ مجرد موضوع ـ من موضوعات القانون الدولي وإن كان موضوعاً مهماً . . ويستدعي ذلك بداهة البحث المتعمق في هذه المسألة من واقع المعاهدات والحالات الفردية والمواثيق الدولية المختلفة .

ـ الإفادة الكبرى من التجربتين الاوروبية والامريكية في شأن حماية حقوق الانسان ، فهاتان التجربتان الدائرتان في مجال الحماية الدولية لهذه الحقوق مصدران مباشران لطموحنا العربي وكمنظمة دولية إقليمية .

ـ مراجعة كل المواثيق الدولية (عالمية او اقليمية) في شأن حقوق الانسان ، ومحاولة الإفادة منها في الصياغة . . . غير ان هذه المواثيق بعالميتها أثارت في الساحة العربية جدلاً حول مدى التزامها . . . بين الخصوصية العربية والعالمية في حقوق الانسان .

لقد طرحت في الساحة العربية مسألة مهمة تتعلق بالطريقة التي يصدر بها ميثاق حقوق الانسان العربي ، « أيكون محاولة لابراز وجهة نظر عربية خالصة لمفهوم عربي متميز لحقوق الانسان يأخذ في اعتباره السمات الخاصة للواقع الاجتماعي العربي ومنطلقاته الفكرية والفلسفية » ؟ ام يكون مجرد تأكيد للاعلان العالمي واعلان الوطن العربي تأييده وتبنيه للتراث الغربي الذي جاء الاعلان العالمي معبراً عنه ؟

والواقع ان المحورين الاساسيين اللذين يدور حولهما الجدل هما محورا الخصوصية والعالمية : فهناك موقف واضح في بعض البلدان العربية في تأكيد ان مبادىء الشريعة الاسلامية هي وحدها التي يجب الأخذ بها دون غيرها في تحديد لحقوق الانسان . وتساند هذا الموقف كتابات بعض رجال القانون التي تؤكد انه « ليس صحيحاً أن تاريخ حقوق الانسان هو تاريخها في الغرب . . »

وانطلاقاً من اعتبارات الخصوصية العربية او التميز الحضاري العربي ، عيب على مشروع الخبراء العرب ، أنه لم يأت بجديد ، وإنما جاء انعكاساً صادقاً للمبادىء المنصوص عليها في الاعلان العالمي ، فكان تركيزه على عنصر الاستمرارية للمبادىء التي نادى بها الاعلان العالمي أكثر بكثير من تركيزه على الملامح المميزة للفكر العربي ، ومفاهيمه الخاصة لحقوق الانسان . .

وقد يكون واضحاً من مطالعة آراء الذين ينادون بميثاق عربي متميز لحقوق الانسان انقسامهم بين رافض رفضاً مطلقاً لعالمية حقوق الانسان داعياً للأخذ بوجهة نظر إسلامية بحتة او قومية بحتة . . وفي الطرف الآخر من يدعو الى تساند الحضارات كلها في هذا الشأن : اي الجمع بين العالمية والخصوصية .

وقد كانت هذه الاعتبارات والخلافات في تقديري عندما وضعت مشروع الميثاق . . ويقيناً ان قضية حقوق الانسان لا يمكن أن تكون قضية عالمية بحتة وإنما هي الى جانب ذلك قضية محلية . . غير ان هذه الصفة المحلية لا يمكن أن تتعارض مع او تنقض ما تكون قضية حقوق الانسان قد حققته من مكاسب على الصعيد العالمي ، سواء فيما تمثل من ميثاق إنشاء منظمة الامم المتحدة ، او الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، او ما تبع هذا الاعلان من مواثيق . وانطلاقاً من هذا الفهم ، فإن الغاية من اصدار ميثاق حقوق الانسان العربي اقل تواضعاً بكثير ـ او هي يجب ان تكون كذلك ـ من ابراز سمات عربية خاصة او مفهوم مميز لحقوق الانسان وهي ـ ومن باب اولى ـ أبعد من ان تكون رؤ ية عربية واضحة ومحددة لقضية حقوق الانسان كمظهر للاسهام الحضاري العربي في التراث العالمي . . فليس الامر هنا امر مزايدة او منافسة او حتى مواجهة بين الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الغربية المسيحية . ولهذا السبب فإننا وإن كنا نؤكد الجانب القومي او الخصوصي لحقوق الانسان ،إلَّا اننا نؤكد في الوقت نفسه وبالقوة نفسها ، عالمية حقوق الانسان ، بمعنى ان هناك من المبادىء الكافلة لهذه الحقوق ، ما يتجاوز الخصوصية الحضارية لأنه يُعَبّر عن معان وقيم إنسانية مشتركة سواء أكانت هذه القيم سماوية (مما اوحى الله به لرسله) أم وضعية فيما استقر عليه وجدان البشرية وضميرها خلال التطور الحضاري .

وقد صدرت في صياغة المشروع المطروح حقيقتان :

الحقيقة الاولى : اننا لا نتبارى مع الاعلانات والمواثيق الدولية في محاولة لاثبات التفوق او الاسهام العربي والاسلامي الحضاري في قضية حقوق الانسان ، وانما نحن نتبنى من تلك الاعلانات والمواثيق ما نراه اصولاً انسانية ليست تراثاً لحضارة بذاتها وإنما هي تراث البشرية كلها .

والحقيقة الثانية : هي اننا أغفلنا تماماً الحقوق ذات الطابع الدولي اي التي لها صلة بالمنظمات الدولية او المؤسسات الدولية والتي تدخل حمايتها في ولايتها ؛ فحق تقرير المصير الذي عيّب على لجنة الخبراء عدم إدراجه ، ليس محله ابداً ميثاق اقليمي عن حقوق الانسان

العربي وإنما وضعه الطبيعي الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التالية له . كما أغفلنا للسبب ذاته الحقوق التي أشار اليها بعض الدول في شأن الاقليات العربية المقيمة على ارض دول اجنبية او المقيمة في اقاليمها المغتصبة والمحتلة . . وما كان يمكن أن يضمن ميثاق حقوق الانسان العربي ما تضمنته مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية في شأن ما يسمح به من إجراءات مقاومة ونضال في اقاليم الدول العربية، فهذا موضوع سياسي بحت لا يمت بصلة وثيقة لما هو متعارف عليه من حقوق الانسان . واذا كانت هذه هي بعض الحقائق التي صدرت عنها في صوغ المشروع فإن الحقائق التي اردت ان اؤ كدها هي :

ـ ان هذا العمل مسبوق وليس بدعة او ابتكاراً وهو ممتد الجذور في المواثيق الدولية .

ـ ان الحافز الاساسي لتبني ما ورد في المواثيق الدولية ، هو ان نسبة كبيرة من البلدان العربية لم تصدق على هذه المواثيق ، وأنه ليس هناك ما يحول دون هذا التصديق في نطاق الوحدة الاقليمية العربية ، فالتعامل يجري بين اشقاء عرب .

ـ ان التجربة الاوروبية بالذات في مجال حماية حقوق الانسان العربي تجربة رائدة وهي تفوق كثيراً ، سواء في ضماناتها او تحديدها او مستقبلها ، الممارسات الدولية كافة . وما من شك في أنه كلما ضاق نطاق المنظمة الدولية ، زاد الامل في تحقيق الاتفاق او الانسجام ، وكلما قلت فرص التعارض والاختلاف في امور معنوية مثل حقوق الانسان . . فهذه حقيقة صارخة في العلاقات الدولية ، لم يكن من شأن الاعتراف بها أن تفتّ في عضد محبي الانسانية او ان تصرفهم عن ان يبذلوا الجهود المكثفة للوصول الى صيغ ومعايير في شأن الحدود الدنيا لاحترام حقوق الانسان .

٣ - يحيى الجمل

أود ان احيي الاستاذ حسين جميل على بحثه القيم وعلى اصراره الدؤوب على الدفاع عن حقوق الانسان العربي ، سواء في اتحاد المحامين العرب الذي كان أول امين عام له او في كتبه وابحاثه او في مواقفه العملية . واذا كان الباحث احد الرواد في هذا الموضوع فإنه اليوم في ندوتنا هذه التي تدور حول « الواقع والطموح » يقدم لنا بحثاً يدخل في باب الطُموح الطموح .

ولكن هذا الطُموح هو في الوقت نفسه مشروع ، بل واجب . هذا الطموح على المستوى العربي يجب ـ في تقديري ـ ان يسبقه كشرط أساسي له طموح آخر على المستوى القطري مفاده ان تتأكد حقوق الانسان العربي المدنية والسياسية في كل قطر من اقطار العروبة ذلك ان تأكد هذه الحقوق على المستوى القطري شرط لازم لمحاولة حمايتها على المستوى القومي .

اذا كانت الدول العربية التي تتكوّن منها الجامعة العربية تتجه انظمتها الى قهر الانسان العربي حيث كان ، واذا كان المواطن العربي في سائر اقطار العروبة يعاني الحرمان والكبت

والقهر ، وان اختلفت درجاته وكان سبب ذلك الاساسي هو غياب المشاركة الشعبية الحقيقية واختفاء الانظمة الديموقراطية ، وقيام الحكم في الاغلب الأعم على اساس فردي ، في هذه الظروف الواقعية البغيضة ، يبدو انه من باب الافراط في الاحلام ان نتصور ان هذه الدول عينها يمكن أن تتجه نحو تنظيم حماية جماعية لحقوق الانسان العربي في صورة انشاء محكمة عربية لحماية حقوق هذا الانسان .

إن فاقد الشيء لا يعطيه ، والانظمة العربية في مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها على قهر مواطنيها وتزييف ارادتهم ، فكيف نتصور ان تتجه هذه الانظمة نحو تقرير حماية لأمر غير موجود ولا تريد هي له أن يوجد ؟

إن الشرط الأول والاساسي لقيام محكمة لحماية حقوق الانسان العربي هو وجود اساس مشترك بين الدول التي تريد اقامة مثل هذه المحكمة لفكرة حقوق الانسان وسيادة القانون والالتزام بها . يكون هذا هو الأساس والقاعدة ، ثم يأتي الاستثناء بعد ذلك ان يهدر حق لفرد ، وأن تخالف القاعدة القانونية . اما اذا كان الاستثناء هو القاعدة وكان غياب الحقوق واصدار القواعد القانونية واعتبار ارادة الحاكم هي القانون ، اذا كان ذلك كله هو القاعدة فإن الاساس المشترك لفكرة حماية حقوق الانسان على مستوى ابعد من نطاق الدولة يكون اساساً غائباً . وأتصور ان لا احد منا يغفل عن ان هذا هو الواقع القائم في كل اقطار العروبة بلا استثناء وان اختلفت درجاته وتنوعت وسائله من مجرد قهر الرأي ومحاكمته وصولاً الى حد التصفية الجسدية في بعض الاحيان .

وإلى جوار غياب هذا الشرط الاساسي في الواقع العربي المعاصر فإن الاصرار على الفكرة التقليدية لسيادة الدولة والحرص على قاعدة الاجماع في الميثاق وما أدت اليه من شلل حقيقي ، هذه الفكرة بدورها تبدو عائقاً حقيقياً يحول دون الأخذ بفكرة الباحث واقتراحه الذي يقضي بانشاء محكمة عربية لحماية حقوق المواطن العربي . ان القول بهذه الفكرة لا بد من أن يصاحبه تحديد لمفهوم السيادة الاقليمية لصالح الاوضاع القومية ولصالح حقوق الانسان العربي . اما في ظل المفهوم التقليدي الضيق لفكرة السيادة فإن الدول لن تسمح بقيام هذه المحكمة التي ستناقش وتقضي - من وجهة نظر الدول - في امور هي من اخص خصائص الاقليمية وهي علاقة الدولة بمواطنيها .

بعد هذه الملاحظات العامة هناك بعض الملاحظات الجزئية :

١ - يقول الباحث ان ضعف الجامعة العربية كان معروفاً لبعض الحاكمين العرب واذا سمح لي استاذنا فإنني ازعم ان هذا الضعف لم يكن مجرد امر معروف لبعض الحاكمين العرب وانما كان امراً مطلوباً لكل الحاكمين العرب .

٢ - يريد الباحث ان يقصر الحماية على الحقوق السياسية فقط دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واعتقد ان حماية هذا النوع الثاني من الحقوق قد يكون اكثر قبولاً لدى البلدان

العربية او اغلبها من حماية الحقوق السياسية لما يتصل بهذه الحماية لحقوق السياسة من معارضة للانظمة الحاكمة الامر غير المسموح به في مرحلة التطور الراهنة لهذه الانظمة . ومع ذلك فإني أدعو اذا قامت هذه المحكمة في يوم من الايام ان تشمل بحمايتها النوعية الحقوق جميعاً .

- فيما يتعلق بعدد قضاة المحكمة وطريقة اختيارهم ارى ان يحدد العدد بخمسة قضاة او سبعة وان يكون اختيارهم بيد مجلس الجامعة وان يكون الترشيح لعضوية المحكمة للدول والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الانسان وللمجالس القضائية وان لا يقتصر حق الترشيح على الاعضاء من جنسية الجهة المرشحة . وارى ان تكون العضوية لمدة محددة قابلة للتجديد .

- مطالبة الباحث بحق الافراد في اللجوء مباشرة الى المحكمة ، قد يبدو الآن مطلباً مثالياً والواقع ان الذي يحرك الاستاذ النقيب في مثل هذا المطلب هو دافع نبيل وعظيم ولكن نبل الدوافع كثيراً ما لا يتفق مع معطيات الواقع ومعطيات القانون، ويكفي ان نذكر ان مثل هذا الحق لم يتقرر للفرد في اطار المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان فهل نتصور ان يتقرر في ظل انظمة عربية ، هي ما نعرف جميعاً ؟!

- ومما يزيد من مثالية المطلب السابق ان يذهب الباحث الى حق الفرد في اللجوء الى هذه المحكمة حتى لو لم يكن من دولة من الدول التي قبلت اختصاص هذه المحكمة . ان هذه الفكرة تعد فكرة انقلابية بالنسبة لاوضاع القانون الدولي المعاصرة . كيف يمكن ان تقاضى دولة امام محكمة لا تقبل الدولة اختصاصها ؟ وما قيمة اي حكم يصدر عن هذه المحكمة في مواجهة تلك الدولة ؟

واخيراً فإنني اتفق مع الباحث تمام الاتفاق في ضرورة جعل هذه القضية مدار اهتمام الرأي العام العربي لعله يستطيع ان يضغط على الانظمة العربية في يوم من الايام لكي يصبح الطموح نوعاً من الواقع ولو في المدى البعيد .

٤ - محمد صديق شنشل

أشار الاستاذ حسين جميل الى قرار اتخذه مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٦٨ اوصى فيه « بانشاء لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان في نطاق الجامعة » . وقد عرض الباحث في مقدمة دراسته ان اساس المشكلة « هو في اوضاع الحكم في كثير من الدول العربية » ولو قام « الحكم على مبادىء الديمقراطية » التي يختار فيها المحكومون الحاكمين ، عن طريق الانتخابات الحرة الصحيحة ، فإن ذلك كان سيمكن الجامعة العربية من القيام بتحقيق الاماني ، كما « يحقق نقلة حضارية عظيمة » .

وفي نظري ان اهم جانب يتصل ببحث الاستاذ حسين جميل معرفتي بصدق ايمانه بالديمقراطية سبيلاً للتنظيم والحياة ، وكفاحه منذ شبابه في سبيلها منذ اكثر من خمسين سنة .

لذلك ارجو ان تسمحوا لي بإيضاح ما يتصل بممارسة الباحث للدعوة الديموقراطية وبالثمن الذي دفعه شخصياً بسبب هذه الدعوة . ففي عام ١٩٢٧ فصل استاذ كان يدرّس في بغداد بسبب نشره كتاباً ، ولم يكن الكتاب خالياً من تحيز فكري لوجهة نظر اعتبرها شخصياً خاطئة ، ولكن المهم هو وجوب احترام حرية الرأي وعدم جواز تحديده عن طريق الأوامر التعسفية ، فقام طلاب المدرسة الثانوية ببغداد بتظاهرة هتفوا خلالها ، بالحرية الفكرية ، فكم تظاهرة تقام اليوم في اي بلد عربي من اجل الحرية الفكرية ؟ وكان حسين جميل احد الطلاب الذين طردوا من المدرسة لتزعمهم تلك التظاهرة وتحت ضغط الرأي العام على السلطة ـ وكان للرأي العام وزن في ذلك الزمان يؤثر على الحكم ـ سمح لحسين باستئناف الدراسة .

وفي عام ١٩٢٨ شارك حسين جميل في تظاهرة اخرى مبرهناً على اصراره على العودة لتحدي السلطة وذلك بمناسبة زيارة الفريد موند الزعيم الصهيوني لبغداد فطرد حسين نهائياً من كلية الحقوق فاضطر لاكمال دراسته القانونية في معهد الحقوق بدمشق . وفي نهاية ١٩٤٩ دخل حسين وزيراً للعدل في وزارة علي جودت الايوبي ، فكان اول قرار اصدرته تلك الوزارة الغاء الاحكام العرفية وتكوين لجنة للنظر في قضايا المحكومين من قبل المجالس العرفية . وهكذا اتصلت حياة حسين جميل بممارسة النشاط الديمقراطي والتعبير عن الايمان بحقوق الانسان وقد دفع ثمن ذلك من حريته الشخصية وعمل على رفع الظلم عن الآخرين عند توفر إمكان ذلك .

وأقف في هذا الصدد في حدود ما عرضت لكي انتقل الى عرض ما اعتقده من حاجة امتنا الى ممارسة احترام حقوق الانسان وسبقنا اسلافنا قبل اكثر من الف سنة الى ذلك . فعندما استدعى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عامله على مصر عمرو بن العاص وابنه لمحاكمتهما ، استجابة لدعوى قبطي على ابن عمرو ، قضى ابن الخطاب بأن يقتص القبطي من عمرو وابنه معاً ، وحين اعترض القبطي نفسه على الحكم مبيناً ان الذي اعتدى عليه هو الابن فقط ، اجاب ابن الخطاب قائلاً : « ولكنه فعل ذلك معتمداً على مكانة ابيه » .

وكذلك مسألة العقد الثمين الذي تلقته زوجة عمر من ملكة الروم وفاء لهدية كانت زوجة عمر قد بعثت بها الى تلك الملكة فأصر عمر على ان يودع العقد في بيت مال المسلمين محتجاً بأنه وصل عن طريق بريد الدولة ، فالدولة احق به من زوجته ، وهكذا عامل عمر زوجته كما يعامل الرجال زوجاتهم حين لا يضعون الواحدة منهن في منزلة السيدة الاولى في المجتمع .

إن امتنا ايها السادة اكثر الامم حاجة الى ممارسة حقوق الانسان لتضرب بذلك المثل على تقدمها الحضاري ومواصلتها العمل على احياء ما ورثت من مفاهيم الحق والعدل ورعاية كرامة الانسان الذي يجب الا يخضع لغير الله الواحد الاحد .

إن جيلنا الذي كتب عليه ان يشهد تقلّب الاوضاع السياسية ، لا يمكن أن يتناسى ما عاناه العرب من سيطرة المتسلطين على الحكم ثم مصارع اولئك المسيطرين فئة بعد فئة وجيلاً

بعد جيل دون ان يعتبر الخلف بما حل بسلفه بعد ابعاده عن الحكم والسلطة ، وما كان ذلك ليحدث بصورته المأسوية لو تمسك الجميع بالديمقراطية .

وختاماً أودّ الاشارة الى حادث مرّ بي شخصياً ، والى نتائجه ، ذلك اني طلبت من صديق ، وكان وزيراً للارشاد في العراق ان يمنحني اجازة اصدار جريدة فكان رده انهم منحوا عدداً كافياً لغيري من الجرائد ، وانه اصبح من المقرر الاّ تمنح اجازة لجريدة اخرى الا بقرار من مجلس اعلى ، فقلت ارجو ان تبلغ السادة في المجلس باقتناعي بأن الذين يحرمون غيرهم من الحرية سيحرمون منها فوعدني ان يبلغهم ، ولكنهم لم يبدلوا قرارهم . ثم تداولت الايام دواليب السلطة ، واذا بالحاكمين يصبحون محكومين فيحرمون من الحرية كما حَرموا غيرهم منها .

٥ ـ لطفي الخولي

الحقيقة ان الدراسة المقدمة لنا في غاية الاهمية ، وهي صرخة ضمير يمثلها ويجسدها في نضاله الاستاذ حسين جميل . وأعتقد انه في هذه الدراسة قد تطرّق الى الواقع والى الحلم ، وبين الواقع والحلم مسافة لا بد من تخطيها ، والنضال في سبيلها . والقضية التي طرحها تدخل في اطار قضية الديموقراطية في الوطن العربي ، وهي قضية من القضايا الثلاث التي أعتقد انها تشكل الاتفاق الجوهري بين كل القوى العربية من حولها وهي قضايا: الخطر الصهيوني والقضية الفلسطينية ، وقضية التنمية القومية المشتركة التي ينقسم فيها الوطن العربي الى بلدان غنية وبلدان فقيرة ، تهدّد امنه الداخلي قبل ان تهدده قوى خارجية ، والقضية الثالثة هي قضية الديموقراطية .

انا لا اريد ان اطيل في شرح قضية الديموقراطية ومدى ما اصبحت تمثل من ثقل قومي نتيجة افتقادنا جميعاً لها ، وافتقاد الديموقراطية هو الذي ادى الى ان يسيطر على لبنان رصاص القناصة ، والى لعلعة رصاص الارهاب في مصر . وبالتالي اذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن الوطن العربي سيصبح بين خطرين : رصاص القناصة ورصاص الارهابيين ومن هنا القضية لم تعد قضية شعوب او شعب يطالب بحريته فقط ، وانما هي ايضاً قضية كل نظام وكل حكم . وفي العادة يقولون لنا كما كان يقول الرئيس السادات ان الشعب ليس مؤهلاً بعد للديموقراطية وان الديموقراطية يجب أن تؤخذ جرعات ، والصيغة التي استخدمها الرئيس السادات تستخدم بتعابير اخرى في مواقع مختلفة من الوطن العربي . والغريب ان يقال هذا مثلاً بالنسبة لمصر في حين ان الشعب المصري كما هو ثابت تاريخياً استطاع ان يستخلص وثيقة حقوق الانسان بعد ست سنوات فقط من الثورة الفرنسية في هبّته المشهورة سنة ١٧٩٥ . وحصل على ما سمي بالحجة الشرعية ضد ولاته ابراهيم ومراد ، وان مصر في سنة ١٨٦٦ كانت البلد الرابع في العالم بعد بريطانيا وفرنسا وامريكا التي فيها حياة برلمانية . ونستطيع ان نعمم هذا على مجتمعات اخرى في البلاد العربية . وبالتالي، فإن قضية الشعب غير المؤهل لقضية الديمقراطية ثبت فسادها بالتحدي لاسرائيل ، فالمواطن العربي الذي كان يقاتل

اسرائيل كان مقاتلاً محروماً من حريته وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي لم يكن لديه ما يخاف فقده ، في حين ـ وعلينا ان نعترف انه بمعيار الصهيونية ولو انها كانت فاشية على العرب والفلسطينيين ـ ان المقاتل الاسرائيلي حقوقه محترمة في اطار النظام الصهيوني ، لذلك يقاتل دفاعاً عن حلمه في اقامة الدولة الصهيونية ، رغم انها ضد التاريخ . وهنا في هذه المسافة بين الواقع والحلم نأتي ونقول : انه يمكن لجامعة الدول العربية التي هي ، كما قال د. يحيى الجمل ، محصلة للدول العربية التي تفتقد فيها الديموقراطية ، أن يقام فيها نظام ومحكمة ووثيقة لحقوق الانسان . صحيح انه يجب التفرقة بين الجامعة العربية كنظام وبين الامانة العامة ، حيث توجد قوى مستنيرة منفتحة على العصر ، لكن هذا غير كافٍ . وبالتالي فعلينا قبل ان نطالب الجامعة العربية بأي عمل يجب ان نكون رأياً عاماً ضاغطاً في جميع البلاد العربية .

من اجل ان نحصل على هذه الحقوق وان نمهد ارضية حقيقية لاثبات مثل هذا النظام ، اخشى ما اخشاه انه حتى لو توصلنا الى دستور لهذه المحكمة والى وثائق لهذه المحكمة ان تأتي احكام المحكمة مقننة للعسف بحقوق الانسان واهدارها ، بل اخشى ما اخشاه انه اذا قامت مثل هذه المحكمة في مثل هذه الظروف فسينفرط عقد الجامعة العربية وهذا خطر يجب ان نتوقاه ، لأنه ليس بعلاج امر ما ان نخاطر ونغامر بكيان ، مهما كانت هشاشته . إن قضية الديموقراطية وقضية حقوق الانسان ليستا بالتبسيط ، ولا باستمرار جلد الذات ، على انه لا يوجد نظام لا يقدم الحرية ولا يحترم حقوق الانسان ، انما هي عملية نضالية مستمرة يجب ان يدفع من اجلها الثمن . وفي الحقيقة هنا تأتي ـ بالدقة ـ مسؤولية المثقفين ، واعتقد اننا جميعاً وبلا استثناء ، قبل الانظمة مسؤولون عن هذا ، وارجو ان لا يُصدم احد ، وانني احد المتهمين . اننا بدرجة او بأخرى في تعاملنا مع بعضنا البعض وفي تعاملنا مع السلطة نخون بقدر او آخر قضية الديموقراطية ، نخونها بدرجات متفاوتة . فعندما يقع غبن وعسف على اتجاه فكري معين نجد الاتجاهات الاخرى المضادة ، ان لم تهلل ، تسكت عن هذا العسف وهذا الغبن الذي يقع بخصومها السياسيين . كذلك ظهرت في وطننا العربي صورة اخرى وهي ما اسميها « المثقفون الترزية » اي الذين يفصلون على المقاس مستخدمين كل خبراتهم لمصلحة هذا الحاكم او ذاك .

ومن اسهل ما يمكن ـ في الوطن العربي ـ اليوم ان يفسر اختلاف الرأي أنه انقلاب او خيانة عظمى ، وعلى هذا الاساس اعتقد ان دور المثقفين في اثارة قضية الديموقراطية اصبح ـ اساساً ـ أمانة معلقة برقابهم جميعاً . ويمكن ان يخلق المثقفون العرب فيما بينهم وبين انفسهم مناخاً صحياً حقيقياً للحوار وان يستعدوا او يكونوا مستعدين لدفع الثمن . وبالمناسبة هذه الندوة هي احدى الوسائل التي يمكن ان تكون مقدمة لجهد المثقفين في سبيل تعميق قضية الحرية بالمفهوم الحقيقي وليس بالمفهوم الشكلي . ومن هنا اعتقد انه اذا كانت الحرية تهان ، وحقوق الانسان تهان ، فيجب ان نلقي بالمسؤولية اولاً على انفسنا . وأعتقد ايضاً مثلاً انني كنت مخطئاً غاية الخطأ عندما تصورت ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجب ان تسبق

الحقوق السياسية ، كان هذا اقتناعاً نظرياً ، ولكن عند التطبيق ـ في البلاد الحديثة النمو او الاشتراكية في الوطن العربي او الاشتراكية بمفهومها الماركسي في عدد من البلاد ـ حصيلة كل هذا ، رغم ان الحقوق الاقتصادية قد توفرت بدرجة او باخرى في هده المجتمعات الا انه اتضح ان قضية الحرية وقضية حقوق الانسان هي المتفجرة في كل هذه التجارب والدليل على هذا ما حدث في بولندا . وان الطبقة العاملة التي مفروض ان يمثلها الحزب الشيوعي قد وقفت ضد الحزب الشيوعي من اجل قضية الديموقراطية . وكذلك في بلادنا العربية نجد انه لم يوجد حتى الآن موقع واحد في الوطن العربي لم يستشهد فيه كاتب او سياسي بسبب رأيه او مواقفه ، او لم تقصف فيه الاقلام او تغلق فيه الصحف ، بأمر من السلطة ، دون ان يكون لهذا رد فعل بين المثقفين اولاً قبل ان يكون مع السلطة ، وبالتالي حتى الاشتراكية دون ديموقراطية تنقلب الى نظام اقرب الى نظام الاقطاع في قوانينه وفي سيطرة هذا القسم الهائل من اجهزة الامن ، على الانسان ، وعلى كل امكانات ابداعه التي تحدّث عنها الزميل د. محمد السيد احمد . وفي الحقيقة نحن حتى الآن رعايا ولسنا مواطنين في بلادنا ، والاحساس بالتغرب داخل البلاد العربية وداخل الوطن ، يزيد اضعافاً مضاعفة على التغرب خارج الوطن ، هذا في الوقت الذي نطالب فيه بتضامن عربي لمواجهة العدو الخارجي . ليس بيننا ـ نحن المثقفين العرب ـ جبهة واحدة تقاوم ذلك الاخطبوط من التشريعات المقيدة للحريات والاجراءات التي لا سابق لها في اي من البلاد في هذا العصر ، ولهذا اعتقد انه اذا اردنا فعلاً ان نهيء المناخ لما ينادي به الباحث فهو انني اقترح ، ولا ادري ان كان هذا مناسباً في هذا المقام ، أن جميع المثقفين في وطننا العربي ، جميع المشتغلين بالعمل الذهني والعقلي عليهم ان يقوموا باضراب يوم صامت احتجاجي شامل في الوطن العربي على استمرار هذه الانتهاكات لحقوق الانسان ، وضرورة توفير الحرية لجدال الرأي والرأي الآخر دون ان يعتبر هذا جريمة او خيانة عظمى ، بل انه ضرورة للتقدم وللترشيد ولمواجهة قضايا الصهيونية والتنمية والديموقراطية الحقيقية في بلادنا .

٦ ـ اسامة الغزالي حرب

أود ان أبدي ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الاولى ، حول المنهج الذي اتبعته الدراسة لبيان السوابق التاريخية لانشاء محاكم اقليمية لحقوق الانسان : لا اعتراض لي بخصوص الاستفادة من النواحي التنظيمية او الشكلية ، ولكن هذا امر له حدوده . فلا اتصور على الاطلاق اتخاذ بلاد امريكا اللاتينية كمثال او نموذج للحماية الاقليمية لحقوق الانسان . كلنا يعرف انتهاك حقوق الانسان بابعادها في امريكا اللاتينية ، في ظل شعارات الحرية الامريكية ، وفي ظل وجود مواثيق حقوق الانسان ومحاكمها . ولا يعود هذا الى ان بلاد امريكا اللاتينية لا تشكل كلا اقليمياً متجانساً ، فكلنا يعرف انها وباستثناءات قليلة معروفة ، بلاد متشابهة في نظمها السياسية والاقتصادية وتوجهاتها الايديولوجية ، وانما هو يعود الى ان تلك النظم ، بطبيعتها ومصالحها

وارتباطاتها ، غير ديمقراطية . من هنا ، اتساءل حول ما ورد في المناقشات من ان البعد الدولي ، او التنظيم الدولي لحقوق الانسان ، له الاولوية في حماية حقوق الانسان ، بل لا بد اولاً من وجود حد ادنى من الاستعداد الوطني الداخلي للحفاظ على حقوق الانسان ، قبل المناداة بالضمانات الدولية .

الملاحظة الثانية ، هي ضرورة التصدي لما يمكن ان نسميه « الصياغة الغربية » لمفاهيمنا عن حقوق الانسان ، بمعنى ان التأثير الغربي عموماً والامريكي خصوصاً ، على الثقافة والاعلام العربيين ، ربما يبدوان بوضوح بخصوص تلك القضية . فمفاهيم المواطن العادي في الوطن العربي عن تلك القضية تتأثر بشدة بما تقدمه وتصوغه ادوات الاعلام الغربي . ومن الامور المثيرة للسخرية هنا ، ان يتحدث مفكرون وصحافيون عرب عن انتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي مثلاً ، ويتحمسون للدفاع عن حق زوجة ابن احد المعارضين السوفيات للّحاق بزوجها ، او يشغلون القارىء العربي بالدفاع عن حق الهجرة ، لمن يسمونهم « المنشقين السوفيات » ـ وهم غالباً من اليهود الراغبين في ترك وطنهم ـ وكأن تلك هي قضية حقوق الانسان في العالم ، وكأن حقوقنا قد استكملت ، بحيث لم يعد لنا سوى ان نتفرغ للبحث بالمجهر عن شخص هنا او هناك اهدرت بعض حقوقه !

الملاحظة الثالثة، وفيما يتعلق بالنواحي الشعبية لقضية حقوق الانسان ، فليس هنا مجالها ونحن نتحدث عن الجامعة العربية . واذا كنا نريد (كمثقفين او مفكرين ، وليس كمسؤولين رسميين) ان نساهم في حماية حقوق الانسان العربي ، فلنعد الى بلادنا ، ولنتجه الى مواطنينا المهضومة حقوقهم ، ونعمق لديهم مفاهيم حقوق الانسان واحترامها ، ليس كمجرد شعارات وكلمات ، وانما كمنطق في التفكير ، ونمط في السلوك . وهذا شيء نطلبه من انفسنا : ليس من الجامعة العربية ، ولا من حكوماتنا .

٧ ـ محمد عزيز شكري

بدءاً أود ان اقول ان مجرد التفكير في الاحترام الحقيقي ، الفعلي والصحيح لحقوق الانسان العربي هو طموح كبير في هذه الايام الرمادية التي تمر بامتنا العربية . اما البحث والتفصيل في الامر والتفريع على الاصول الى حد اقتراح عهد او ميثاق او اتفاقية او لجنة او محكمة عدل عربية لحقوق الانسان فهو اذا سمحتم طموح الطموح . مع ذلك فإن الباحث اجتهد مشكوراً فله بذلك اجر ، على اقل تقدير ، امام الله والتاريخ وامام هذا الانسان العربي .

اني مع الاستاذ جميل في افكاره رغم اني اختلف معه فيما ذهب اليه من اسلوب . كيف لا اكون متفقاً معه فكرياً ، وانا اشعر بما يشعر واحس بما يحس؟ كيف لا أكون وانا ارى ان الوطن العربي ، من ذاته قبل كل شيء ، توصل الى محكمة عربية للاستثمار يملك الفرد من خلالها ان يقاضي اي دولة تعتدي على استثماراته بقرار نافذ جبراً ، ومضمون لدى المؤسسة

العربية لضمان الاستثمارات في وقت ما زال ينظر فيه الى الانسان ـ الفرد نظرة اخرى فيما خلا المال والاستثمار !!

كيف لا اكون مع الباحث وانا ارى ان الهيئة القضائية للاوابك تنظر ، فيما تنظر ، في الدعاوى التي يمكن أن تقيمها شركة نفط على بلد عربي في حين ان الانسان الفرد ما زال محروماً من مجرد المطالبة بحقوقه الاساسية في عصر « زيت الكاز » . وثمة شيء آخر : فالباحث عرض المحاولات التي جرت لتقنين احترام حقوق الانسان العربي وحرياته العامة لكنه لم يوفِ ما جرى في مشروع تعديل الميثاق الأخير ، لذا ارى من واجبي ان اسد هذه الثغرة .

عندما اجتمعنا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ كخبراء شخصيين لوضع مشروع تعديل الميثاق اذكر ان عدداً غير قليل من الخبراء العرب الذين ساهموا في العمل ، اقترح ان يكون مجلس الشعب العربي (البرلمان العربي) احد ، او لنقل اهم اجهزة الجامعة في ثوبها الجديد . لكن الرأي الآخر تغلّب وهو باختصار انه في حال عدم توفر البرلمان القطري او وجود برلمانات قطرية معينة او رمزية في معظم الاقطار العربية لا يتوقعن ان نكون امام برلمان عربي متكامل الاوصاف ، هذا اذا وافقت البلدان العربية على مجرد المبدأ .

صُرف النظر لذلك عن البرلمان العربي واكتفي في المادة ٥٧ مكرر من المشروع سالف الذكر بنص غير ذي قيمة قبلته كرئيس للجنة الفرعية لتعديل الميثاق دون اقتناع ، ولكن امام الحاح غالبية اعضاء اللجنة على اساس ان ما لا يدرك كله لا يترك جلّه .

لكن هذا المشروع ، مشروع تعديل الميثاق الذي صاغه الخبراء الشخصيون والذي كاد يُنسى او يُتجاهل امام ما جرى بعده من تعديلات قامت بها الامانة العامة والدول الاعضاء ، تضمن اكثر من بند عن حقوق الانسان .

ـ ففي المقدمة (الديباجة) نجد النص التالي : « ان اعضاء جامعة الدول العربية . . . تصميماً منهم على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حرية الانسان العربي وكرامته والمساواة بين الرجل والمرأة . . . » .

ـ وفي الاهداف نجد النص على : « ضمان حقوق الانسان في الوطن العربي وسلامته الجسدية والفكرية وتمكينه من ممارسة حرياته الاساسية لتحقيق مجتمع عربي يقوم على الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية » .

ـ وفي المبادىء التي هي مجموعة القواعد القانونية التي تضبط سلوك الجامعة واعضائها اعتبر الانسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي واجتماعي عربي .

ـ وفي اختصاصات مجلس الشؤون السياسية الذي كان احد الفروع الرئيسية المقترحة للجامعة في شكلها المقترح « العمل على ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية وانشاء لجنة عربية لحقوق الانسان » . ولا احب ان اقول كم عدّل من هذه النصوص بعدما عملت ايادي السادة خبراء الدول الاعضاء في المشروع فأصبح هو المشروع المعروف والمطروح للنقاش . واجراء مقارنة

بين النصين تكفي . مع هذا اقول ، في ضوء النصوص الواردة في المشروع الحكومي لتعديل الميثاق يمكن تحقيق الافكار التي اقترحها الباحث . وأختلف معه في عدم تضمين الاتفاقية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فلها من الاهمية ما للحقوق السياسية والمدنية ولا علاقة لامكانات الدولة بهذه الحقوق .

ولكن يبقى السؤال الحرج والمحرج . هل البلدان العربية راغبة في صيانة حقوق مواطنيها كما نأمل او كما وصلت اليه اوروبا ، والى درجة اقل امريكا اللاتينية ؟ لا اعتقد ذلك ، واكرر انها حريصة على صيانة حقوق مواطني سواها وحسب . وفي اقتناعي ان الوطن هو في التحليل النهائي انسان . وما دام الشخص محروماً من ابسط حقوقه فلا انسان ، وبالتالي فليس ثمة وطن يستحق الدفاع عنه . ارجو ان يعي القادة العرب ذلك . واهم من هذا ارجو ان ينهض الانسان العربي ليقول ذلك . كيف؟ الدرب معروفة وقد سبقنا اليها انسان آخر في فرنسا وفي امريكا وفي الاتحاد السوفياتي . الحقوق الانسانية تؤخذ ولا تمنح بمواثيق او معاهدات .

واخيراً ، فإن مجلس الجامعة لا يصدر اتفاقات انما يوصي بها ، والدول الاعضاء هي التي توافق وتصدق وتلتزم ، لكن التجارب أثبتت ان التزام الدول عموماً والعربية بخاصة بمثل هذه الاتفاقات التي تحمي حقوق الانسان ، او التزامها بالتنفيذ الفعلي ان هي ارتبطت شكلاً يبقى المشكل الصعب .

٨ ـ علي الدين هلال

لا يمكن لشخص يحترم انسانية الانسان ان يختلف مع ما يذهب اليه الاستاذ حسين جميل بخصوص حقوق الانسان ، ولكن قد يختلف معه عما اذا كان من الممكن فعلاً انشاء مثل هذه المحكمة في ضوء النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي وعما اذا كان انشاؤها يشكل ضماناً لهذه الحقوق ، ام ان قضية حقوق الانسان تمثل اشكالية اكثر عمقاً . فاحترام حقوق الانسان بالمفهوم الذي حدده الكاتب تفترض وجود نظام ديموقراطي على النمط الليبرالي بما يتضمنه ذلك من تعدد احزاب ، واستقلال قضاء ، وصحافة مستقلة ، وانتخابات حرة ، وهي الامور التي تغيب عن واقعنا العربي . ولي بعض الملاحظات :

ـ إننا يجب ان ننظر ونقوّم كل مرحلة تاريخية بمعيار متعدد الجوانب والا وصلنا الى تقويمات مختلفة اذا ما تعددت معاييرنا . فعلى سبيل المثال فإن فترة الديموقراطية الليبرالية او البرلمانية التي وجدت ـ بشكل او بآخر ـ في بعض الاقطار العربية في العشرينات والثلاثينات والاربعينات وفرت قدراً كبيراً من حقوق الفرد . وفي القطر المصري مثلاً هناك بعض الامثلة الشهيرة والخاصة بحرية الرأي مثل كتاب د. طه حسين في **الشعر الجاهلي** ، وكتاب الشيخ علي عبد الرازق عن **الاسلام واصول الحكم** ، والضجة التي أثارها صدور كل منها . ونحن نعرف ايضاً انه خلال هذه المرحلة كان هناك نفوذ اجنبي وكان هناك اهدار وعدم احترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات الفقيرة ، ومن ناحية اخرى فإن فترة الخمسينات والستينات والتي يعتبرها

الكثيرون منا مرحلة المد القومي والطرح العملي لقضايا الوحدةوالتحرر من النفوذ الاجنبي وسياسة عدم الانحياز ، فإنها قد شهدت في بعض البلدان العربية نظماً للحزب الواحد وصحافة مقيدة واعتداء على حقوق الانسان .

ـ إن قضية الديموقراطية وحقوق الانسان ليست مجرد شكل قانوني او مراسيم تشريعية ولكنها تتعلق ببنية المجتمع ، وثقافته السائدة ونمط الافكار الشائعة ، ودرجة التطور الاقتصادي . وفي اوروبا مثلاً ، الديموقراطية استقرت وصار لها احترامها بعد تحقيق الثورة الصناعية ، وبعد بلوغ درجة عالية من النضج السياسي والاجتماعي ، وبعدما وصل المجتمع الى درجة متقدمة من الاتفاق حول الاسس التي يقوم عليها المجتمع .

ـ ويرتبط بذلك أن عدم احترام حقوق الانسان ليس امراً متوقفاً على البلاد العربية ، بل تشاركها فيه اغلبية الدول المتخلفة ، ومن ثمّ فإننا يجب ان ننظر الى قضية الديموقراطية وحقوق الانسان في ارتباطها بمسألتي التخلف والتنمية . ولا أقصد بذلك على الاطلاق تعطيل الحريات الانسانية حتى تتحقق التنمية ولكن أدعو الى نظرة اكثر تعمقاً الى الموضوع وايجاد الاشكال والضمانات التي تحمي اكبر قدر ممكن من الحريات في اطار وضعية التخلف .

ـ والمسألة في البلاد العربية لا ترتبط بوضعية التخلف فقط ، بل برأي بعض علماء الدين حول تعارض الاسلام مع بعض ما ورد في مواثيق حقوق الانسان التي اقرتها الامم المتحدة وبالذات في بعض الجوانب المتعلقة بالمرأة .

ـ يبقى اخيراً ان « فاقد الشيء لا يعطيه » وانه لا يجب ان نأمل كثيراً في ان الحكومات التي تقوم بالاعتداء على حقوق الانسان سوف تنشىء محكمة حقوق الانسان ، او انها حتى لو سمحت بذلك ـ ارضاء للمشاعر وتحسيناً لصورتها ـ فإنها سوف توفر لها المناخ والقدرات اللازمة لعملها . فحقوق الانسان في التحليل الاخير لا يحميها ميثاق او محكمة ، والوضع في امريكا الجنوبية اكبر مثال على ذلك . فبعض دولها يقدم القدوة في العالم المعاصر على اهدار حقوق الانسان بشكل منظم رغم وجود ميثاق لحماية هذه الحقوق .

لذلك فإنه من المهم ان نركّز على الجانب الشعبي وغير الحكومي للمسألة ، وان نعمل على قيام جمعية عربية لحقوق الانسان ، وجمعيات قطرية ـ تكون بمثابة فروع لها . وان تعقد هذه الجمعيات صلاتٍ مع المنظمات الدولية العاملة في هذا الميدان وان تصدر مجلة دورية ، وربما كتاباً سنوياً عن حالة حقوق الانسان العربي . وقد يكون من المطلوب ايضاً العمل على اقناع المنظمات العربية غير الحكومية النشطة بأن تصبح قضية حقوق الانسان من هواجسها المستمرة . وهكذا فإن حقوق الانسان العربي سوف يضمنها في نهاية الامر نضال شعبي وسياسي عربي وسوف يتم من خلال تكاتف قوى عربية مختلفة .

٩ ـ علي خليفة الكواري

أود أن اشكر الاستاذ حسين جميل على دراسته القيمة التي يمثل ما جاء فيها طموحاً واملاً

ننشده جميعاً . وفي اعتقادي ان معطيات الوضع الراهن للجامعة العربية والحكومات العربية ، وواقع اتجاهات الارادة السياسية في الوطن العربي لا تكفل الحد الادنى من الضمانات لفعّالية عمل مثل هذه المحكمة ، وهي إن انشئت من قبل الجامعة في الوقت الراهن ـ دون وجود امكانية اهلية لتقويمها وضمان حيادها ـ فلن تكون سوى شكل لفكرة حماية حقوق الانسان العربي وسيكون لنا منها المظهر دون الجوهر .

ومما لا شك فيه ان ازمة التطور الحضاري العربي تتمثل اول ما تتمثل في هدر حرية الانسان وكرامته ، وبالتالي ، فإن العمل الفعال في سبيل حماية هذه الحرية وصيانة هذه الكرامة يمثل شرطاً اولياً لبدء مسار هذا التطور ، وحجر الاساس في البنية التحتية لحرية التفكير والتعبير ، التي دونها لن تكون هناك مبادرة او امكانية للمشاركة المسؤولة من قبل الانسان العربي في عملية التنمية والتطور الحضاري العربي .

إن المعضلة تتمثل في عدم توفر الحد الادنى من الضمانات لكرامة الانسان ـ دع عنك حقه في المشاركة ـ فليس هناك الآن حتى وسيلة واحدة يمكن بواسطتها ان يطمئن صاحب الموقف الذي قد يغضب السلطان ان الناس ستعرف عن اعتقاله او تصفيته جسدياً او معنوياً ـ بل ان الإحساس العام يوحي لكل صاحب رأي وموقف ان مصيره ـ ان هو اغضب السلطان ـ النسيان والتنكر والتشويه . الامر الذي يؤدي الى قهر ضميره وشل امكانية مبادرته المسؤولة ، ويفرض عليه نتيجة ذلك وضع السلبية والاستكانة . ان هذا الوضع المتردي لا يمكن ان يخلق البيئة التي تسمح ببروز صاحب رأي مستقل او موقف او مبدأ ، انها لا تخلق سوى السلبية والخضوع وتنفيذ الاوامر . ان هذه السلبية والاستكانة لا تتوقف على صاحب الرأي والموقف السياسي فحسب ، بل انها تمتد لتشمل الشخص المهني الغيور على مهنته ، الذي يجد صعوبة ان يتصرف بما يناقض شرف مهنته ، كما تشمل في الوقت الراهن ، الموظف الامين الذي يصر على تنفيذ واجبات وظيفته حسب القانون المرعي في بلده وليس حسب رغبات من بيده النفوذ والسلطة .

في ضوء كل ذلك أجد ان الحاجة ماسة لوجود لجنة اهلية لحقوق الانسان العربي ، تتمتع بالاحترام والمصداقية ، تمثل ضمير هذه الامة ، تتكون من شخصيات عربية مشهود لها بالنزاهة والصدق والشجاعة ، ليس لهم انتماءات حزبية ، وليس لهم طموح في السلطة السياسية ، وليسوا طرفاً في الصراع السياسي على السلطة ، بل طرف يقف الى جانب صيانة كرامة الانسان العربي المهدورة .

وأود ان اؤكد هنا ان ايجاد مثل هذه اللجنة ليس بالامر السهل وهي حجر الاساس في عملية الخروج من وضع التخلف الحضاري . ولعل حقيقة اغتيال الاستاذ صلاح الدين البيطار ـ التي أشار اليها الاستاذ محمد سيد احمد ـ بعد اسابيع قليلة من طرحه في مجلة **الاحياء العربي** فكرة تشكيل لجنة عربية لحقوق الانسان ، تمثل الاهتمام الذي تؤخذ به مثل هذه القضايا ، إن كان هناك بصيص من امل لتنفيذها او حد ادنى من الفعّالية . واذا لم يكن هناك إمكانية لبحث مثل هذه الفكرة او تبنيها من بعض الأعلام العرب في الوقت الحاضر فأعتقد اننا لم نصل نقطة البداية بعد .

١٠ ـ ممدوح عزام

أود ان اشكر الاستاذ حسين جميل على بحثه القيم الذي جاء غاية في التفاؤل من ناحية قيام محكمة عربية لحقوق الانسان وأود ان اشير هنا الى ان ميثاق جامعة الدول العربية الذي وُقّع في ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥ قد نص على انشاء محكمة عدل عربية . وقد شكّلت لذلك لجنة يومئذٍ لوضع مشروع النظام الاساسي للمحكمة فواصلت اجتماعاتها في الخمسينات دون ان تنتهي الى وضع مشروع مقبول من الدول العربية . مع العلم ان محكمة العدل المقترحة سوف تنظر في النزاعات القانونية البعيدة عن السياسة ، في حين ان المحكمة المقترحة (محكمة حقوق الانسان) سيكون مجال اختصاصها النظر في الدعاوى المتعلقة بحقوق الانسان وهي حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية .

فإذا كانت الدول لم تصل بعد الى الاتفاق على محكمة عدل عربية تنظر في النزاعات القانونية ، فكيف توافق على محكمة تنظر في نزاعات ذات طابع سياسي ، غالباً ، يقدم من افراد ضد حكومات ؟ لعله من الانسب بالنسبة للمشروع المقدم من الاستاذ حسين جميل ان يجري تعديله ، بأن يضاف الى اختصاص محكمة العدل العربية .

اما فيما يتعلق بالاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان التي عقدت في نطاق الامم المتحدة والتي اشار اليها الاستاذ جوزيف مغيزل فأود ان اشير الى ان بعض هذه الاتفاقيات قد درست في مجلس الجامعة ، واصدر قرارات بشأن الارتباط بها والانضمام اليها ، ومع ذلك فإن معظم البلدان العربية لم يهتم بذلك .

١١ ـ حسن نافعة

على الرغم من ايماني الكامل بأهمية الديموقراطية وبضرورة وضع اقصى ما يمكن من الضمانات التي تكفل تمتع المواطنين في البلدان العربية كافة بحقوق الانسان وبأن الجامعة العربية يجب ان تلعب دوراً في هذا الشأن الا انني اعتقد ان ورقة الاستاذ حسين جميل الممتعة تعبر عن طموح جامح ، اقرب الى النظرة المثالية منه الى النظرة الواقعية .

اريد اولاً ان أشير الى ان إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان لم يتم نتيجة لضغط جاء من جانب الرأي العام العربي او لقناعة مجلس جامعة الدول العربية بأهمية تشكيل مثل هذه اللجنة ، وانما جاءت المبادرة اساساً من جانب الامم المتحدة . وربما كان الحرج الذي وقعت فيه الجامعة العربية والرغبة في عدم الاساءة الى نفسها وسمعتها في الامم المتحدة هو الذي يفسّر الموافقة على تشكيل مثل هذه اللجنة . ويجب ان نذكر في هذا المجال ايضاً ، انه كانت هناك محاولات من جانب البعض لقصر نشاط هذه اللجنة على بعض الجوانب الاعلامية ، الخاصة بالدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني في مواجهة مغتصبيها من جانب اسرائيل ، دون التعرض لمشكلات حقوق الانسان العربي في مواجهة حكامه ومضطهديه . ولكن ما ان شكلت اللجنة حتى اصبح لها دينامية خاصة ولم يكن من الممكن اغفال الموضوعات الخاصة بحقوق الانسان العربي بصفة عامة .

ولكن لا ينبغي ان نسرف كثيراً في التفاؤل . فمنذ اكثر من عشر سنوات اقرت اللجنة مشروعاً سمي « باعلان حقوق المواطن في الدول العربية » . وكان هذا المشروع يكاد يقترب في نصوصه من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ويوضح موقف البلدان العربية من هذا المشروع المشكلات العديدة التي يثيرها موضوع حقوق الانسان في البلدان العربية . ومنطلقات الدساتير العربية ومواقف الحكومات من هذه القضايا يختلف تماماً . . . السعودية مثلاً رفضت مشروع الاعلان واعتبرت ان مبادىء الشريعة الاسلامية كفيلة بحقوق الانسان العربي بشكل شامل . وقد تحفظت السعودية على اي مشروع وضعي يتناول حقوق الانسان العربي .

وهناك بلدان اخرى كثيرة ايضاً تحفظت على بنود كثيرة وردت في مشروع الاعلان . . خصوصاً فيما يتعلق بموضوع المساواة بين الرجل والمرأة ، فبعض البلدان العربية لا تكفل للمرأة حق الانتخاب مثلاً . والمسائل الخاصة بتحريم عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية يدور حولها جدل كثير ، وكذلك قضايا عدم جواز اسقاط الجنسية والقضايا الخاصة بحقوق المواطن بالنسبة للمتجنسين تثير حساسية في بعض المناطق خصوصاً في بلدان الخليج .

هناك جانب آخر مهم يثيره رد منظمة التحرير الفلسطينية على مشروع الاعلان . فقد طلبت المنظمة اضافة نص مفاده في التحليل النهائي ان يسمح للمقاومة الفلسطينية بالكفاح المسلح من داخل الاراضي العربية المتاخمة للارض المغتصبة في فلسطين وبأن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في البلدان العربية الاخرى بحقوق المواطن الكامل . ورغم تعاطفي وتأييدي الكامل لهذه المطالب من منطلق قومي ، لكن هل يمكن لأحد ان يتصور ان دولاً مثل الاردن او لبنان او سورية او مصر يمكن ان توافق على هذا في ظل الواقع العربي الحالي ؟ ليست لدي اي اوهام حول امكانية الموافقة على مشروع الميثاق المقترح . . إنني لا احيط بتفاصيل نصوص هذا المشروع . . ولكن من واقع دراستي لمشروع الاعلان العربي ومواقف الدول العربية منه فإنني اعتقد ان البلدان العربية لن توافق على هذا المشروع الا بعد افراغه تماماً من اي مضمون حقيقي يكفل حماية فعلية لحقوق الانسان العربي .

وفي اعتقادي ان التصدي لقضية حقوق الانسان على الصعيد العربي يجب ان يتم من خلال نهج علمي سليم يتطلب اولاً تشخيص الواقع بما فيه من مشكلات وتحديد الاولويات بشكل يساعد في حصر الحد الادنى للعمل المشترك ثم نبدأ نبني تدريجياً فوق هذا الحد الادنى . ومن هنا فإنني اتفق مع ما ذكره الاستاذ لطفي الخولي من خطورة الضغط الآن لاقامة محكمة عربية لحقوق الانسان . اعتقد انه لا يجب ان نبدأ من الحد الاقصى وهو ما يمثله الطموح المشروع في وجود محكمة عربية لحقوق الانسان لأن من شأن هذا ان يفجّر تناقضات كثيرة وجديدة لا داعي لاضافتها الى ما هو موجود فعلاً من تناقضات .

قضية حقوق الانسان ليست قضية قوانين وتشريعات . . فحتى النصوص الدستورية يتم خرقها في الداخل من جانب الحكومات دون حرج او خوف . الديموقراطية هي قضية نضالية والحقوق الانسانية تنتزع ولا تمنح .

هل معنى هذا انه ليست هناك فرصة لأي عمل عربي مشترك في مجال حقوق الانسان ؟ . . اقول بأن هناك اكثر من صعيد يمكن التحرك عليه لبلورة الحد الادنى لعمل عربي مشترك في مجالات حقوق الانسان . . . أضرب مثالاً واحداً بموضوع هجرة العمالة العربية . هناك دول مصدرة للعمالة وهناك دول مستوردة لها ، وهناك مصلحة مشتركة لكلا الجانبين ، ومع ذلك ، فهناك استغلال بشع لهذه العمالة تشارك فيه اطراف كثيرة . . لماذا لا نبدأ باتفاقية جيدة تشكل في اطارها ميكانيزمات مؤسسية تضمن تمتع هؤلاء العمال بحقوقهم الاساسية ، كالمساواة في الاجر والرعاية الصحية والتعليم . . . الخ . هنا فرصة حقيقية لعمل مشترك تتوافر عناصر نجاحه لأن توازن القوى والمصلحة المشتركة الملموسة في اطار هذا الموضوع يمكن ان يسفر عن عمل ايجابي .

بقيت نقطة اخيرة وهي ان هناك جوانب عديدة يتعين دراستها تفصيلاً حتى يمكن التعرف الى الطريق الصحيح لمعالجة قضايا حقوق الانسان في الوطن العربي . . مثلاً موضوع حقوق الاقليات في الوطن العربي . ولا بد ايضاً من القيام بدراسة مقارنة للدساتير واللوائح والقوانين العربية التي تتناول حقوق الانسان ، وان نحاول ازالة التناقض بينها لتوحيد موقف الدساتير العربية من تلك الحقوق كمقدمة لا بد منها لبناء مؤسسات فوقية .

وقبل ان اختم حديثي اتوجه باستفسار ، الهدف منه : تصحيح معلوماتي بالنسبة للمحكمة الامريكية لحقوق الانسان . . . لقد نص على تشكيل هذه المحكمة في الاتفاقية . . ولكن الاتفاقية نفسها وحتى وقت قريب لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ . . . ارجو توضيح الموقف حول هذه النقطة لأن دراسة الاستاذ حسين جميل تعطي انطباعاً بأن هذه المحكمة قد تم تشكيلها بالفعل وبأنها بدأت ممارسة عملها .

١٢ ـ منح الصلح

ايها اقوى : الجامعة العربية التي نريد ان نشكل فيها محكمة لحقوق الانسان ، والتي لا تزيد عن ان تكون شكلاً للتعاون والتنسيق بين الدول العربية ، ام الدول العربية نفسها ؟ لمن تكون الكلمة في موضوع كالحرية مثلاً ؟ ألمؤسسة اقليمية معروفة حدود تصرفها وطبيعتها ، ام للنظام العربي ككل ؟ نقول هذا لاننا لمسنا في تجاربنا ان هناك نظاماً عربياً واحداً يتحرك بمجمله ضد اي مظهر من مظاهر الحرية في اي بلد عربي . ان امامنا حالات تصرفت فيها الحكومات العربية تصرفاً واحداً تجاه الحرية . امامنا ـ كنموذج ـ الطريقة التي عومل فيها الفلسطينيون في الاردن حين اتفقت الدول العربية كلها على كبح حريتهم .

وامامنا حالياً مأساة لبنان ، فالكثيرون من اللبنانيين يتصورون ان الحرية التي كانت فيه كانت مزعجة لجميع النظم العربية ، وان هذه النظم قد تحركت ضد ديموقراطيته ، بشكل او بآخر ، فكانت بذلك نظاماً واحداً . ولو ان الحرية تنتعش في اي بلد عربي ، فإن هذا النظام العربي الواحد سيتصرف ضدها . ولست متفائلاً بامكان قيام هذه المحكمة التي اذا قامت فإنها ستتناقض مع شيء جوهري في النظام العربي ككل .

١٣ ـ ابراهيم الغويل

هل توقفنا لحظة لنراجع بعض الاصطلاحات والافتراضات والنظريات ؟ هل توقفنا عند : نظرية السيادة ، ونظرية فصل السلطات ، ونظرية الحقوق للمواطن في مواجهة اصحاب القرار ؟

فمن هم اصحاب القرار ؟ . . . ولماذا يكون هناك اصحاب قرار نيابة عن الشعب ؟ وماذا لو استبدلنا بالسيادة (التي وجدت اصلاً في مواجهة البابا من جهة ، وفي مواجهة الاقطاعيين من جهة اخرى) الشرعية . . وكون الشرعية تقوم على اساس من شريعة المجتمع ؟ وماذا لو كانت السلطة والقرار هي « مُكْنة » لكل فرد من افراد الشعب ؟ . . . «وأمرهم شورى بينهم » . . . وماذا عن مواطن تحميه الشرعية والشريعة وهو صاحب السلطة والقرار . . وهل يمكن ان تنتهك حريته ؟

١٤ ـ حسين جميل يرد

ـ اعترض د. مصطفى الفيلالي ود. يحيى الجمل على ما ذكرت بأن تقتصر « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » التي دعوت جامعة الدول العربية الى اصدارها على « الحقوق المدنية والسياسية » دون « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية » وبيّنا اهمية هذه الحقوق . وقال الفيلالي أن « الحرية لا تتجزأ » وقال د. الجمل « ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اولى بالرعاية » .

اجيب الاستاذين الفاضلين اني اتفق معهما بأهمية هذه الحقوق بدليل اننا اذا رجعنا الى البحث الذي قدمته نجد ان آخر جملة فيه المتضمنة دعوتي الى الأخذ بالديموقراطية قلت : « والديموقراطية التي ندعو اليها هي الديموقراطية بمفهومها الشامل ، سياسية واقتصادية واجتماعية » . ولكني عندما قلت بأن تقتصر الاتفاقية العربية على الحقوق المدنية والسياسية فإني انما أخذت بنظر الاعتبار ان هذه الاتفاقية ستكون لها قوة الزام قانونية بمعنى ان الدول المصادقة على الاتفاقية اذا لم تراع تنفيذ حق من الحقوق الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية لمواطنيها ، فإن ذلك يمكن أن يكون محل شكوى الى اللجنة والمحكمة . في حين « ان الدول العربية في مستويات مختلفة ولا سيما في ناحية مواردها المالية . . . فلا يمكن أن يفرض على هذه الدول جميعاً وعلى صعيد واحد الالتزام بضمان ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها . فالموارد المالية لبعض الدول العربية تعجز عن الايفاء بهذه الالتزامات » . . . هل تفي الموارد المالية لموريتانيا او السودان وبعض دول عربية اخرى ، ان تحقق ضماناً اجتماعياً للعمال في حالات العجز او المرض او التقاعد ؟ وهل نستطيع ان نحقق تعليماً مجانياً . وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟

ـ قال الاستاذ محمد التازي ، اني قلت في التلخيص الذي قرأته الآن ، ان عدد اعضاء اللجنة العربية لحقوق الانسان التي تقرر الاتفاقية العربية انشاءها للقيام بمهمات مذكورة في البحث يكون بعدد الدول المصدقة على الاتفاقية . في حين ان البحث الموزع يقول بأن عدد اعضاء اللجنة يكون بعدد دول الجامعة العربية . وسأل الاستاذ التازي هل هناك خطأ مطبعي في البحث الموزع ام ان هناك تعديلاً فيه . اجيب عن هذه النقطة بأن هذا الاختلاف هو نتيجة تعديل اجريته في البحث

بعد طبعه وتوزيعه وسبب التعديل هو اني انتبهت الى انه يجوز الّا يوافق بعض الدول العربية على اصدار « الاتفاقية العربية لحقوق الانسان » والقرارات التي يتخذها مجلس جامعة الدول العربية لا يكون ملزماً الا للدول التي توافق على القرار . لذلك اجريت هذا التعديل . وقد اعطيت نسخة معدّلة الى الاستاذ جوزيف مغيزل بصفته احد المعقبين على البحث . واعطيت نسخاً معدلة اخرى الى بعض الاخوان .

ـ ان الاستاذ محمد التازي سأل عما ورد في البحث بشأن الجهات التي لها حق اللجوء الى المحكمة ومنها دولة من الدول . . وسأل كيف تلجأ الدولة الى المحكمة ؟ ايضاحي بشأن هذه النقطة هو انه اذا وقع انتهاك لحق من حقوق مواطن من مواطني دولة من الدول المصادقة على الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة اخرى فإن الدولة التي يتبعها المواطن الذي انتهك حق له ان يُقدم الشكوى الى اللجنة العربية لحقوق الانسان . ومن ثم مراجعة المحكمة .

القِسمُ الثَّالث

الجَامعَة العَربيَّة وعَلاقات العَرَب بالعَالم

الفصل التاسع

دور الجامعة العربية في الاعلام

غسان العطية(*)

اولاً : النشأة التاريخية لجهاز الاعلام في الامانة العامة للجامعة

جاء ميثاق جامعة الدول العربية المحرر في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥ خلواً من اي اشارة الى الاعلام سواء أكان عربياً داخلياً أم عربياً خارجياً . لذا قام جهاز الجامعة دون اي ادارة او جهاز يختص بشؤون الاعلام على الصعيد العربي الداخلي او الخارجي ، ويتضح هذا ، في المادة الثانية من الميثاق التي أغفلت التعرض لاهمية التعاون الاعلامي العربي ، فاقتصرت على تحديد هذه المجالات التي يشملها التعاون العربي المشترك وهي :

- الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك ، والعملة ، وامور الزراعة والصناعة .
- شؤون المواصلات ، ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق والطيران والملاحة ، والبرق ، والبريد.
- شؤون الثقافة .
- شؤون الجنسية ، والجوازات والتأشيرات ، وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .
- الشؤون الاجتماعية .
- الشؤون الصحية .

ان اهمال الميثاق الاشارة الى التعاون الاعلامي كان مقصوداً او يمكن تفسير ذلك في ضوء المعطيات التالية :

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

- على الرغم من اشتداد ملامح الازمة الفلسطينية وبروزها ، آنئذٍ ، الا ان القادة العرب اهتموا بالعمل الدبلوماسي ولم يولوا الرأي العام الدولي وخصوصاً الرأي العام الاوروبي والامريكي الاهمية التي يستحقها بوصفه عنصراً مؤثراً على عملية اتخاذ القرار السياسي الاوروبي والامريكي ناهيك عن عدم نمو وسائل الاتصال وتطورها بالشكل الذي نعرفه اليوم .

- كما ان غياب اجهزة اعلام عربية متخصصة ، كوزارات عربية للاعلام ساعد على عدم اعطاء المجال الاعلامي الخارجي ما يستحقه من اهمية ومن ضرورة تقنينه بصلب ميثاق الجامعة العربية .

- اما بشأن الاعلام العربي الداخلي فإن واضعي الميثاق ، انطلاقاً من مفهوم السيادة القطرية والحذر من تدخل جهة خارجية في التأثير على مواطنيها اكدت ان الاعلام ضمن كل دولة عربية هو من مسؤولية تلك الدولة .

- كما ان الميثاق الذي انطلق من مفهوم التعاون ضمن الواقع القطري والسيادات المتعددة للعرب لم ير من واجب الجامعة الدعوة لفكر سياسي معين كالفكرة القومية .

تطور اجهزة الاعلام في الجامعة

واجه مجلس الجامعة مشكلة الاعلام العربي في الخارج منذ اول عام لنشأة الجامعة عندما اتخذ قرارا[1] بتفويض الامين العام في تنظيمها جاء فيه : « يوافق المجلس على تفويض الامين العام في تنظيم الدعاية للبلاد العربية ومنها فلسطين والمضي في انشاء المكاتب وانفاق المبالغ اللازمة في حدود ما تقتضيه المصلحة » .

وعلى الرغم من ان الاشارة كانت للدعاية للبلاد العربية ومنها فلسطين الا ان التركيز الاساسي كان بشأن فلسطين ، وبعد اشهر من صدور هذا القرار تدارس المجلس ضرورة تنظيم الدعاية لفلسطين وعلاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وامانتها العامة ، وكلف بهذه المهمة السيد جميل مردم بك حيث طلب منه الاتصال بهيئات الاحزاب والجماعات الفلسطينية لتتفق على طريقة لتنظيم الدعاية لفلسطين وادارة مكتبيها في لندن وواشنطن وتنظيم علاقة هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وامانتها العامة ، ورصد لهذا الغرض مبلغ ١٥٠ الف جنيه ولكن مهمة الصرف انيطت بالسفراء العرب في لندن وواشنطن[2] .

وبناء على هذا القرار حدد المجلس اولويات الاعلام العربي في الخارج ووسيلة التمويل ، ووجهة الصرف ، فاصبحت الاولوية لقضية فلسطين واعتبر التمويل بشكل عربي رسمي والجهة التي تحدد اوجه الصرف هم السفراء العرب ، دون ان يكون للامانة العامة دور في التنظيم او التنفيذ . وفي نهاية عام ١٩٤٥ ، قرر المجلس وضع المكاتب العربية في واشنطن ولندن تحت رعايته بدلاً من الرعاية التي كانت تتولاها اللجنة العربية العليا في فلسطين[3] وراح يقدم لها المعونة المادية

(١) ق ٤ / د١ / ج٦ - ١١ / ٦ / ١٩٤٥ .
(٢) ق ١٠ / د٢ / ج٤ - ٨ / ١٠ / ١٩٤٥ .
(٣) ق١٩ / د٢ / ج١٤ - ١٤ / ١٢ / ١٩٤٥ .

والادبية . كما أن مجلس الجامعة اصدر قرارا خلال دورته الخامسة عام ١٩٤٦[4] اقر بموجبه توصية لجنة وزراء الخارجية العرب بأن يحول ما يجمع لدى الامانة العامة من مال خاص بقضية فلسطين الى الهيئة العربية العليا ، وهي بدورها تنفقه في الوجوه المعينة له ، وقد تحفظ ممثل العراق على هذا القرار . ان اعلام الجامعة العربية لغاية نكبة ١٩٤٨ بقي مقصوراً على توفير بعض المال (ما لا يزيد عن ١٥٠ الف جنيه) لتغطية نفقات اعلامية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وكانت تتولى الصرف يومئذٍ المكاتب الفلسطينية والسفارات العربية ، دون اشتراك الامانة العامة في عملية التخطيط او التنفيذ او في طريقة الصرف .

وجاءت هزيمة حرب ١٩٤٨ لتؤكد ضرورة مراجعة الدول العربية لاسلوب مواجهتها لقضية فلسطين وكان الاعلام احد المجالات التي شملتها المراجعة على صعيد الجامعة العربية . وفي ١٩ / ٥ / ١٩٥١ اصدر مجلس الجامعة قراراً يقضي بتأليف لجنة لتنظيم شؤون الدعاية العربية في العالم والتي بدورها تقدمت بتوصيات بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٥١ جاء فيها :

« انشاء ادارة عامة ، في الامانة العامة ، باسم الادارة العامة للاستعلامات والنشر يرئسها مدير عام يعينه مجلس الجامعة لمدة معينة ويعاونه عدد من المستشارين ذوي الكفايات الممتازة على ان تكون كل الدول الاعضاء ممثلة فيها ، وتكون هذه الادارة مستقلة اداريا ومالياً ويناط بها تنظيم الدعاية العربية وتوجيهها في الداخل والخارج والاشراف على اعمالها ومكاتبها .

وتؤلف الادارة مبدئياً من الاقسام التالية :

- الاستعلامات ، التحرير والابحاث ، المطبوعات ، المخطوطات ، الادارة والحسابات ، الاذاعة والمحاضرات ، السينما والمسرح والتصوير .

- انشاء مكاتب رئيسية للاستعلامات والنشر في اهم عواصم العالم ويكون عددها في البدء ستة على الاقل : نيويورك ، لندن ، سان باولو ، باريس ، انقرة ، نيودلهي .

- قدرت اللجنة النفقات الاولية لانشاء الادارة العامة والمكاتب وتوابعها بمبلغ ٢٣٥ الف جنيه في العام » .

لم يتخذ مجلس الجامعة قراراً بشأن هذه التوصيات . الا انه بعد مضي عام وبالتحديد في ٢٣ / ٩ / ١٩٥٢ اتخذ المجلس قراراً بشأن الاعلام جاء فيه : « يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي :

توصي اللجنة السياسية ان تنشأ في الامانة العامة ادارة للاستعلامات والنشر تستعين الامانة العامة في انشائها بمن يلزم من الخبراء . وتوصي اللجنة السياسية الحكومات العربية ان تكلف بعثاتها السياسية في الخارج ان تدرس فيما بينها مسألة الدعاية بوجه عام ، وتبحث في الحاجة لانشاء مكاتب الدعاية في الجهات التي اقترحتها اللجنة الخاصة . وعلى هذه البعثات ان تستعين في عملها بمن ترى من الخبراء ، وان تبعث بتقاريرها الى الامانة العامة تمهيداً لعرض

(٤) ق١٣ / د٥ / ج١٥ - ١١ / ١٢ / ١٩٤٦ .

الموضوع على مجلس الجامعة . اما فيما يتعلق بالدعاية في امريكا فتوصي اللجنة بأن يعمل ممثلو الحكومات العربية في واشنطن ونيويورك ولدى الامم المتحدة على توحيد الجهود بشأن الدعاية اما بانشاء مكتب مستقل او الاكتفاء مؤقتاً بما لديهم من وسائل حالية لتحقيق ذلك واللجنة ، تكلف الامانة العامة ان تدرج في ميزانيتها المقبلة الاعتماد اللازم لانشاء ادارة الاستعلامات والنشر المشار اليها »(٥) .

إن انشاء ادارة الاستعلامات والنشر التي مارست اعمالها منذ عام **١٩٥٣** يعتبر بدء عمل اول جهاز اعلامي للجامعة العربية . وخلال السنوات الست اللاحقة ، اتسعت مجالات عمل الادارة مع ازدياد عدد المكاتب الخارجية التي بلغ عددها عام **١٩٥٩** خمسة مكاتب رئيسية وهي مكاتب : نيويورك ، ريو دي جانيرو ، بيونس آيرس ، بون ، جنيف ، اضافة الى المكاتب الفرعية التالية في الولايات المتحدة وهي مكاتب واشنطن ، شيكاغو ، سان فرنسيسكو ، وفرع الجنوب .

وعام **١٩٥٩** تمت اعادة النظر في الهيكل الاعلامي للجامعة العربية وذلك خلال اجتماعات هيئة خبراء الاعلام للدول العربية والتي تقدمت بتوصيات اقرها مجلس الجامعة(٦) وبموجب هذا القرار اصبح جهاز الاعلام يتألف من :

أ ـ اللجنة الدائمة للاعلام

وتنشأ على غرار اللجان الدائمة المنصوص عليها في النظام الداخلي وتتألف من رؤساء اجهزة الاعلام ، او من ينوب عنهم من كبار رجال الاختصاص في هذا الشأن في حكومات الاقطار الاعضاء . وتنصرف هذه اللجنة الى وضع التخطيط العام لسياسة الدعوة العربية ، وتنسيق جهود الدول الاعضاء في هذا الشأن ، وتوجيه اعمال المكتب الدائم واعمال ادارة الاستعلامات والنشر بالامانة العامة والمكاتب التابعة لها في الخارج . وتجتمع اللجنة الدائمة للاعلام دورياً مرتين كل سنة .

ب ـ المكتب الدائم للدعوة العربية

يتألف المكتب الدائم للدعوة العربية من الملحقين الصحافيين في البعثات الديبلوماسية العربية في القاهرة او من يقوم مقامهم ، ومندوب عن مصلحة الاستعلامات للجمهورية العربية المتحدة . ومهمة المكتب تنسيق العمل بين جهاز الاعلام في الامانة العامة ، وبين ادارات الاعلام للدول الاعضاء ، ويكون ممثلاً للجنة الدائمة للاعلام ومسؤولاً عن اعماله امامها .

ج ـ الصندوق المشترك للاعلام العربي

تعنى اللجنة الدائمة للاعلام بتدبير دخل الصندوق ، كما تقوم باعداد مشروع الميزانية السنوية لجهاز الاعلام .

---

(٥) ق٤٧٦ / د١٦٠ / ج٥ - ٢٣ / ٩ / ١٩٥٢ .
(٦) ق١٥٧١ / د٣١ / ج٥ - ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ .

د ـ ادارة الاستعلام والنشر

وتقوم هذه الادارة باعمال السكرتارية وتنفيذ المناهج الاعلامية التي تضعها اللجنة الدائمة وتدريب الموظفين وتتألف من :

(أ) مجموعة من الاقسام هي : (١) قسم للتخطيط والدراسات ؛ (٢) القسم التنفيذي ؛ (٣) القسم الاداري .

(ب) مكاتب الاعلام العربي في الخارج .

ويكون تنظيم ادارة الاستعلام والنشر على النحو التالي :

ادارة الاستعلام والنشر
امين عام مساعد
مدير ادارة (مستشار)

القسم التنفيذي
رئيس قسم بدرجة رئيس مكتب اساسي
شعبة المطبوعات والصحافة: ٣ ـ سكرتير، ٣ ـ ملحق
شعبة السينما والاذاعة والتصوير: ١ ـ سكرتير، ٢ ـ ملحق
شعبة العلاقات والمعارض الخارجية والمكاتب: ١ ـ سكرتير، ٣ ـ ملحق

قسم التخطيط
رئيس قسم (بدرجة رئيس مكتب اساسي)

القسم الاداري
رئيس قسم (بدرجة ملحق اول)

شعبة الدراسات: ٢ ـ سكرتير، ١ ـ ملحق
شعبة المعلومات والوثائق: ١ ـ ملحق، ٢ ـ كاتب
شعبة الطباعة والنسخ: ٣ ـ كاتب
الشعبة المالية: ٢ ـ ملحق، ٢ ـ كاتب
شعبة المحفوظات: ٣ ـ كاتب

إن قرار مجلس الجامعة عام ١٩٥٩ بشأن جهاز الاعلام ، حسم كثيراً من الامور الوظائفية والادارية والمالية للاعلام ، كما جعل هذا الجهاز بمكانة متقدمة عن وضعه السابق ، وبذلك يكون قد طور ادارة الاستعلامات والنشر الى ادارة عامة ، يرئسها امين عام مساعد ، محدداً لها مهام وصلاحيات تعطيها قدراً كبيراً من المرونة . ولكن المجلس ، آنئذٍ ، أجّل بت الميزانية(٧) المقدمة لجهاز الاعلام والتي تشمل كل الابواب المالية من رواتب واجور ونفقات اعلامية والبالغة ٦٢١,٣٢٢ جنيهاً ، الى اجتماع لاحق ، مما ترتب عليه ان اصبحت النفقات الاعلامية تمول من صندوق الدعوة العربية الذي ترك تمويله في البدء الى تبرعات الدول الاعضاء .

والامر الآخر ، ان الوضع الجديد للجهاز الاعلامي للجامعة قد ربط بين هذا الجهاز واجهزة الاعلام العربية الاخرى ، واوجد صيغة تنظيمية عبر اللجنة الدائمة للاعلام المسؤولة عن التخطيط والاشراف على النشاط الاعلامي للجامعة كلها . كما اريد للمكتب الدائم للدعوة العربية ممارسة دور التنسيق بين جهاز الاعلام في الجامعة ، وبين ادارات الاعلام في الدول الاعضاء .

اما دور الامانة العامة في الجهاز الجديد ، فقد كان هو السكرتارية الفنية والتنفيذ والمتابعة ، وبمقدار ما نجحت هيئة خبراء إعلام الدول العربية في تطوير هيكل جهاز الاعلام ، الا ان مساهمتها في وضع منطلقات التحرك الاعلامي واسسه كان محدوداً جداً ، اقتصر على التأكيد بضرورة التحرك الاعلامي في امريكا الشمالية وامريكا اللاتينية ، حيث جاء في مقدمة الفقرة الخاصة ، بالدعاية في امريكا الشمالية واللاتينية بأنه ، « نظراً لأن الصهيونية تضلل بشتى الطرق الرأي العام في امريكا ، ولاسيما الشمالية منها ، ومن ذلك بث دعايات مغرضة غير متورعة عن تفسير مزور لبعض نصوص سفر العهد القديم بقصد تبرير نظرية قيام اسرائيل ، فإن الهيئة توصي بما يلي :

ـ ارسال البعثات العربية للاتصال بالهيئات الدينية والجمعيات بغية كشف وفضح اضاليل الصهاينة باستغلالهم بعض نصوص سفر العهد القديم دينياً، ودعوة نخبة من زعماء رجال الدين او غيرهم لزيارة الدول العربية .

ـ الاتصال بالكتّاب والشخصيات ورجال الصحافة وتوجيه الدعوات لبعضهم لزيارة البلاد العربية .

ـ الاستفادة من مواقف : اليهود غير الصهيونيين ؛ النوادي والجمعيات المناهضة للصهيونية ؛ الشخصيات والمؤسسات الامريكية المعروفة بصداقتها للعرب ، سواء الموجودة منها في امريكا والبلاد العربية والرابطات الآسيوية ـ الافريقية المنتشرة في امريكا .

ـ الاتصال بالمغتربين العرب وشرح حقائق القضايا العربية لهم ، والعمل على نشر اللغة العربية بين ابنائهم وتنمية الروابط بينهم وبين وطنهم الاول .

ـ منح التسهيلات التي تتيح لعدد كبير من المغتربين العرب والمواطنين الامريكيين زيارة البلاد العربية .

---

(٧) ق١٥٧١ / د٣١ / ج٥ ـ ٢٦ / ٣ / ١٩٥٩ .

ـ تدعيم الصحف العربية في تلك البلاد ، وتشجيع نشر الثقافة العربية » .

اما بالنسبة للمناطق الاخرى فقد جاء في التقرير دعوة لتعزيز التمثيل السياسي العربي لدى الفاتيكان وايفاد البعثات العربية الى الاقطار الآسيوية للتعريف بالقضايا العربية والاتصال بالجاليات العربية ودعوة بعض رجال السياسة والفكر والصحافة لزيارة الاقطار العربية ، والعمل على توسيع التمثيل السياسي في الاقطار الآسيوية والافريقية والاسكندنافية وامريكا اللاتينية .

إن هذه التوصيات ، اذا ما استثنينا الجانب الديبلوماسي منها ، تبدو محدودة جداً وبالتالي فإن الجوانب التي تدعو الى التحرك الاعلامي فيها تبدو هي الاخرى محدودة جداً ، ومن هنا نرى ان هذه التوصيات كانت بحاجة الى تعميق ووضوح سياسي واعلامي اكثر .

عقد وزراء الاعلام العرب اول اجتماع مشترك لهم بمقر الجامعة في القاهرة خلال المدة من ٧ ـ ١٠ آذار / مارس ١٩٦٤ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الملوك والرؤساء العرب المنعقد في القاهرة في ١٣ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٦٤ . وكان اجتماع الملوك والرؤساء في القاهرة بمثابة القمة العربية الاولى التي جاءت لتعالج الوضع الناجم عن الاجراءات الاسرائيلية لتحويل مياه الاردن والعمل على تنقية الاجواء العربية ، هذا ، وقد جاء في ديباجة القرار المشار اليه : ان المجلس « يعرب عن ارتياحه الى ان اجتماعاته قد اسفرت عن اجماع الملوك والرؤساء العرب على انهاء الخلافات ، وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب ، وايقاف جميع حملات اجهزة الاعلام » .

كما نصت الفقرة الاولى من قرارات القمة الاولى على « اعتبار قيام اسرائيل هو الخطر الاساسي الذي اجمعت الامة العربية باسرها على دفعه ، وبما ان وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الامة العربية ، فإن تحويلها لمياه الاردن سيضاعف من اخطارها على الوجود العربي . لذلك ، فإن على الدول العربية ان تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية ، حتى اذا لم تحقق النتائج المطلوبة، كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم ، بعد استكماله ، هو الوسيلة الاخيرة لعملية القضاء على اسرائيل نهائياً » . وجاء في الفقرة السادسة« المتابعة والتنفيذ » ، البند الرابع : « ان يعقد وزراء الاعلام في الدول الاعضاء اجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الاعلامي » .

ان وحدة الموقف العربي على اعلى مستوى سياسي قد وضعت دليل عمل واضحاً لوزراء الاعلام العرب ، وتمخض اجتماعهم الاول عن قرارات جوهرية شملت المبادىء العامة للتحرك الاعلامي ، واعادة النظر في اجهزة الاعلام العربي المشتركة ومنها جهاز الاعلام لجامعة الدول العربية مع تحديد المشاريع الاعلامية، ومبادىء التحرك الاعلامي في الخارج والتشكيلات التنظيمية للعمل الاعلامي العربي في الخارج . ان هذه القرارات وضعت الاساس التنظيمي للاجهزة الاعلامية المشتركة والذي استمر العمل بموجبه الى يومنا الحالي ، ولكن مع تغيرات مختلفة في المحتوى الوظيفي لمختلف وحدات هذا الجهاز ، وشملت هذه القرارات في جوانبها التنظيمية ما يلي :

مجلس وزراء الاعلام العرب : يتألف من وزراء الاعلام في الدول الاعضاء ويجتمع مرة في

العام ، وكلما دعت الضرورة ، بناء على دعوة من الامين العام للجامعة او اقتراح دولة او اكثر من دول الجامعة ؛ ومهمته النظر في السياسة الاعلامية التي تسير عليها الدول الاعضاء والجامعة العربية وارساؤ ها على اسس ثابتة من التخطيط الواضح المعالم ، المحدد الاهداف ؛ كما يقوم بدراسة ما يرفع اليه من تقارير حول اتجاهات الدعايات المضادة ووسائل مجابهتها في الامانة العامة واللجنة الدائمة للاعلام العربي وفي اجتماعات رؤ ساء البعثات العربية في الخارج ، وتكون قرارات هذا المجلس في كل ما يتعلق بشؤ ون الاعلام ملزمة للدول الاعضاء .

اللجنة الدائمة للاعلام العربي: وتتألف من رؤ ساء اجهزة الاعلام في الدول الاعضاء مصحوبين برجال الاختصاص في شؤ ون الاعلام المختلفة . وتجتمع مرتين في العام في شهري شباط / فبراير وآب / اغسطس ، كما يجوز ان تجتمع في دورات استثنائية للنظر في وضع السياسة الاعلامية التي يرسمها مجلس وزراء الاعلام موضع التنفيذ ، ودراسة ما يعرض عليها من مشاريع اعلامية تنهض بها الدول الاعضاء متكاتفة او عن طريق الجامعة العربية ، كما تشرف على جهاز الاعلام بالجامعة ومكاتبه في الخارج وتتابع جهوده وتضع ميزانياته . كما تشرف على صندوق الدعوة العربية وتدير موارده .

المكتب الدائم للدعوة العربية : يجتمع المكتب الدائم للدعوة العربية في مطلع كل شهر ويتألف من الملحقين الصحافيين في السفارات العربية بالقاهرة ومندوب من مصلحة الاستعلامات بالجمهورية العربية المتحدة لتحقيق الصلة المستمرة بين الامانة العامة والدول الاعضاء . وتكون اختصاصات المكتب شاملة للمشاريع الاعلامية التي يستدعي تنفيذها مراجعة الدول الاعضاء والاتصال بها ، كاستضافة الوفود ، ومواجهة الحملات الطارئة ، والاشتراك بالرأي في تنفيذ البرامج الاعلامية الطويلة المدى التي توصي بها لجنة الاعلام العربي .

كما تقوم الامانة العامة باطلاع المكتب على تقارير مكاتب الاعلام العربي في الخارج المفصلة لاوجه نشاطها ، وعن الاحداث السياسية والحملات الاعلامية واتجه الرأي العام في المنطقة التي تعمل فيها ، بحيث يكون المكتب الدائم رابطة صلة فعالة بين جهاز الاعلام العربي في الامانة العامة والدول العربية الاعضاء ، قائمة على المشاركة في مسؤ ولية التخطيط والاشراف والمتابعة . وتكون الهيئة التي يستمد منها المكتب سلطته ، بجانب الدول الاعضاء ، اللجنة الدائمة للاعلام العربي ، التي تقدم اليها تقارير المكتب وتوصياته . ويوصي الوزراء من اجل دعم هذا الجهاز ان تبادر الحكومات العربية التي ليس لها ملحق صحافي في القاهرة الى تعيين هذا الملحق .

صندوق الدعوة العربية : يرى الوزراء ان يجري تمويل جهاز الاعلام العربي بالدرجة الاولى عن طريق مساهمة الدول الاعضاء . . . وكذلك بمشاركة شعبية في نفقات هذه الدعوة التي يجب ان تتسع حتى تشمل العالم كله .

اما على الصعيد العربي فقد اكد المجلس ضرورة انشاء الاتحادات المهنية الاعلامية فأوصى بتشجيع قيام اتحاد للصحافيين العرب ، واتحاد الاذاعات والتلفزيون العربي ، واتحاد وكالات

الانباء العربية ، وبنك للفيلم العربي على صيغة الهيئة السينمائية العربية المشتركة ، بهدف انتاج افلام عربية مشتركة ، واقامة هيئة عربية للمعارض ، ومجلس عربي اعلى لنشر الثقافة العربية ، والدار العربية للنشر والتأليف والترجمة ، واتحاد السياحة العربي .

ومن اجل ربط الصلة التنظيمية بين جهاز الاعلام لجامعة الدول العربية والاجهزة الاعلامية العربية القطرية ، اوصى مجلس الوزراء بانشاء اقسام للجامعة العربية في وزارات الاعلام والانباء في الدول الاعضاء ، وان تكون هذه الاقسام رابطة صلة بين الامانة العامة ووزارات الانباء والاعلام وان تختص بتزويد جهاز الاعلام في الجامعة بما يحتاج اليه من مواد اعلامية كما تُعاون في تنفيذ البرامج الاعلامية التي تنهض بها الجامعة .

وتقوم ادارة الاستعلامات والنشر كذلك بالاتصال المباشر بوزارات الاعلام في كل ما يتصل بنشاطها الاعلامي . والامر الآخر الذي على جانب كبير من الاهمية، هو قرار الوزراء الموافقة على ان تقوم الامانة العامة للجامعة العربية بانشاء مكاتب لها في عواصم الدول العربية الاعضاء باستثناء دولة المقر لتكون مركز اشعاع لمفاهيم الجامعة العربية والتعريف بميثاقها واهدافها واوجه نشاطها ، ورابطة صلة بين الامانة العامة وجهات الاختصاص في العواصم التي تعمل فيها . ولكن في الوقت الذي تم فيه انشاء اقسام الجامعة العربية في عدد من وزارات الاعلام العربية ، رفضت هذه الوزارات ، تطبيق فكرة انشاء مكاتب للجامعة في العواصم العربية .

اما على صعيد الامانة العامة فقد اقر وزراء الاعلام العرب في دورة انعقاد مجلسهم الاول جملة مبادىء تحدد مهام جهاز الاعلام بالجامعة ومكاتب الاعلام العربي في الخارج ، وهذه المبادىء هي :

« ان ادارة الاستعلام والنشر هي الصلة بين الدول الاعضاء و مكاتب الاعلام في الخارج ،وبالتالي الرأي العام الاجنبي ، وان وظيفتها الاساسية هي تجميع المعلومات الاخبارية والاعلامية عن هذه الدول وعن القضايا السياسية التي تدافع عنها الجامعة وصوغها ونقلها الى المكاتب التي تتولى بدورها نقلها الى الرأي العام الخارجي ، بواسطة اساليب الاتصال العامة المختلفة من صحافة واذاعة وتلفزيون ومحاضرات وسينما وغيرها » .

« وان وظيفة جهاز الاعلام العربي في الجامعة هي الدفاع عن الوطن العربي وتقديم صور متماسكة لوطن كبير تعمل فيه قوى انشائية فعالة في سبيل التقدم والرفاهية والاستقرار » .

اما بالنسبة لمهام المكاتب الخارجية ، فقد نص قرار وزراء الاعلام في اجتماعهم عام **١٩٦٤** على ان : « وظيفة مكاتب الاعلام العربي في الخارج هي وظيفة اعلامية بالدرجة الاولى واما ما يوكل اليها من مهام تمثيلية فهو فرعي . وتنحصر مهمة هذه المكاتب في متابعة الحجج الصهيونية واساليبها والتعرف الى اوجه نشاطها والتصدي لها بوسائل الاتصال العامة جميعاً مع الحرص على عقد العلاقات مع قيادات الرأي العام العالمي . وتتلقى هذه المكاتب الخطة والتوجيه من الادارة المركزية بالامانة العامة وتكون مسؤ ولة امامها عن التنفيذ حيث توافيها بتفاصيل ما تتخذه من اجراءات » .

وعلى الصعيد الخارجي دعا مجلس وزراء الاعلام الى تشكيل لجان تنسيقية مساندة للعمل الاعلامي العربي في الخارج وهي :

ـ **لجنة رؤساء البعثات السياسية العربية** : وتتألف من رؤساء البعثات السياسية والقنصلية العربية ومديري المكاتب في المنطقة التي يعمل فيها المكتب ومهمة اللجنة التعاون وتبادل الرأي والاتفاق على الخطة العربية التي تنتهج في مواجهة القضايا المشتركة ، ومن الناحية العملية اصبحت هذه اللجنة ، فيما بعد ، بمثابة مجلس السفراء العرب في العواصم الاجنبية .

ـ **اللجنة الاعلامية** : وتتألف من مديري المكاتب الاعلامية للدول الاعضاء في العواصم الاجنبية ، اضافة الى مدير المكتب الاعلامي للجامعة ، وتنحصر مهمة هذه اللجنة في تبادل المعلومات ووضع الخطة الاعلامية الموحدة وتوزيع الادوار والمهام فيما بينهم .

ـ **اللجنة الاقتصادية** : وتتألف من القائمين على الشؤون الاقتصادية والتجارية في السفارات العربية بالخارج ، ومهمتها دراسة المصالح العربية الاقتصادية في علاقاتها المشتركة مع الدول التي يعملون فيها ، وتعقب النشاط الاسرائيلي الاقتصادي واقتراح وسائل التصدي له ، ومساندة المكتب الرئيسي للمقاطعة في عمله .

اما بالنسبة الى الجهاز المركزي للاعلام في الجامعة والذي يشرف عليه امين عام مساعد فقد اعيد تنظيمه على اساس تقسيم العمل فيه الى ثلاثة اقسام رئيسية هي :

ـ **قسم التخطيط والتوجيه** : ومهمته تنسيق العمل الاعلامي في الجامعة وتوجيهه واعداد البحوث والدروس العملية وتقويم الرأي العام الاجنبي للعرض على مجلس الوزراء واللجنة الدائمة .

ـ **قسم البحوث** : ويضم ثلاث شعب ،وهي : شعبة الرأي العام ، وشعبة الاستماع ، ومكتبة المراجع .

قسم الانتاج الاعلامي : وهو المسؤول عن اعداد المواد الاعلامية المختلفة وضمان وصولها الى غايتها . ويضم هذا القسم الشعب الانتاجية التالية : (أ) شعبة النشر ؛ (ب) شعبة الاذاعة والتلفزيون ؛ (ج) شعبة السينما ؛ (د) شعبة التصوير .

هذا وتتبع رئاسة الجهاز الاعلامي شعب ثلاث هي : (أ) شعبة المكاتب الاعلامية ،(ب) شعبة الادارة ؛ (ج) شعبة العلاقات العامة .

إن الاجتماع الاول لمجلس وزراء الاعلام العرب قد استطاع تطوير جهاز الاعلام بالجامعة العربية بالشكل الذي ربط بين نشاط وزارات اعلام الدول الاعضاء ونشاط الجامعة كما نسق بين البعثات الديبلوماسية العربية ومكاتب الاعلام ووسع دائرة الاعلام لتشمل الميدان الاقتصادي ، واصبح مجلس وزراء الاعلام بالتعاون مع اللجنة الدائمة للاعلام هما الجهتان المسؤولتان عن التخطيط والمتابعة والتمويل وترك لجهاز الجامعة ومكاتبها في الخارج مهمة السكرتارية الفنية والتنفيذ .

ثانياً : لماذا جهاز للاعلام في جامعة الدول العربية ؟

من عرض النشأة التاريخية لجهاز الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، يمكننا القول بأنه من بدء هذه النشأة لم يكن هناك تصور سياسي واضح لدور الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الا انه نتيجة احداث طارئة اهمها بروز قضية فلسطين على الصعيد الدولي اتضحت ، تدريجاً ، الحاجة الى ضرورة ايجاد اداة اعلامية تتصدى لاعداء هذه القضيةولنصرتها دولياً ، فاتجهت الجامعة في اواخر الاربعينات الى المكاتب الخارجية للهيئة العربية العليا التي ترأسها الحاج امين الحسيني للاضطلاع بهذه المهمة ، ولكن بتلاشي هذه المؤسسة ، ونتيجة الموقف المعارض لها آنذاك من قبل عدد من الدول العربية وبالذات العراق والاردن استحدثت بالامانة العامة ادارة للاعلام مستقلة عن الدول الاعضاء ولها مكاتبها الاعلامية الخاصة في الخارج ، وشرعت هذه الادارة بفتح مكاتبها بدءاً من عام ١٩٥٥ حيث افتتح اول مكتب اعلامي لها في نيويورك .

واستمر نمو الادارة العامة للاعلام منذ الستينات ومطلع السبعينات حتى باتت من الادارات الرئيسية في الجامعة العربية ولها ما يقرب من عشرين مكتباً اعلامياً رئيسياً وفرعياً في الخارج ، وبقيت قضية فلسطين هي المحور الاعلامي الرئيسي للجهاز الاعلامي في الجامعة .

ان غياب كيان فلسطيني مستقل وعدم بروز قيادة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني في الستينات ترك مسؤولية الدفاع والتعريف بهذه القضية ، دولياً ، على عاتق الدول العربية التي وجدت بدورها ان هذه المسؤولية المشتركة يمكن ان تقوم بها الامانة العامة للجامعة العربية ، واصبحت الدعوة للقضية الفلسطينية المهمة الاولى ، ان لم تكن الوحيدة ، التي تمارسها المكاتب الاعلامية للجامعة في الخارج ، اما مدى نجاح هذا الجهاز الاعلامي للجامعة او فشله في الاضطلاع بهذه المهمة فسيأتي بحثه في مجال آخر .

ولكن ما اريد ان اقوله : ان المكاتب الاعلامية عملت على سد فراغ فرضه الواقع الفلسطيني والعربي ، ولذلك عندما تبلور الوجود الفلسطيني ، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية وانتزعت شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني ، نجد ان هذا التطور انعكس بشكل مباشر على الدور الوظيفي لجهاز الاعلام في الجامعة ومكاتبها الخارجية ، حيث اضحت منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها الخارجية هي المسؤولة ، بالدرجة الاولى ، عن الاعلام الخاص بفلسطين وتحول دور جهاز الاعلام ومكاتب الجامعة في الخارج على صعيد الاعلام الفلسطيني الى جهاز مساند بدلاً من ان يكون جهازاً رائداً ، واصبح التوجه على المستوى الاداري في الجامعة يعتمد على العناصر الفلسطينية في العمل الاعلامي ، كما اتخذت توصيات على مستوى اللجنة الدائمة للاعلام وقرارات على مستوى وزراء الاعلام ومجلس الجامعة بالعمل على قيام مكاتب الجامعة في الخارج بتوفير الغطاء السياسي والاداري والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثليها في الخارج .

بمعنى آخر ، عندما كانت قضية فلسطين قضيـة دون اب يرعاها ، احيلت المسؤولية الى الجامعة العربية ، بل على الاقل اعلامياً ، ولكن عندما اكتشف الابن اباه الشرعي برز السؤال مجدداً : لماذا جهاز للاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وما حاجتنا اليه ؟

اقول نعم هناك حاجة لجهاز اعلام عربي له قدرة ادارية ومالية تمكنه من العمل وذلك لما يلي :

ـ صحيح ان القضية الفلسطينية هي محور الاعلام العربي الخارجي وان احتلال منظمة التحرير الفلسطينية دورها المميز اعطى بعداً جديداً للقضية من حيث المحتوى والاداة الاعلامية ، ولكن مع ذلك يبقى الصراع الصهيوني ـ العربي قضية عربية ، وان التغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ واحتلال اراض لدول عربية اخرى ، وتكرر الاعتداءات على لبنان والاعتداء على دول عربية كالعراق ، وهي من غير دول المواجهة المباشرة ، يؤكد البعد العربي للقضية الفلسطينية ويفترض اتخاذ موقف اعلامي عربي تجاه هذه التطورات .

ـ لقد ارتفع عدد الدول العربية المستقلة خلال الثلاثين سنة الماضية الى اثنتين وعشرين دولة ، واضافة الى ان حدة الصراع الدولي قد اشتدت ، الامر الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنطقة العربية ، نجد ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين عالمنا العربي والعالم الغربي اخذت تتعقد مما أفرز قضايا سياسية واقتصادية وحضارية عربية هي بحاجة الى تعريف وتوضيح على الصعيد العالمي ، اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، موضوعات : الطاقة ، الجاليات العربية في الخارج ، تشويه الصورة العربية ، الحوار العربي / الاوروبي . . . ان هذه الموضوعات العربية المشتركة بحاجة الى توجيه اعلامي عربي مشترك ، وفي اعتقادي انه بامكان جهاز اعلام جامعة الدول العربية القيام بهذه المهمة .

ـ ليس هناك اعلام عربي بمعنى اعلام يعبر عن الموقف العربي المشترك ، وما يسمى مجازاً باعلام عربي، هو في الواقع اعلام لدول عربية ، فهناك اعلام عراقي وآخر سوري وثالث سعودي .

إن الاهتمامات والاولويات التي تعنى بها اجهزة الاعلام القطرية تبقى ، مع بعض التفاوت النسبي ، قطرية بالدرجة الاولى ، واذا نظرنا للامر من هذه الزاوية يصبح وجود جهاز اعلام عربي قادر على التعبير عن الموقف العربي المشترك امراً ضرورياً ، هذا اذا ما افترضنا ان هناك قناعة بالمصير العربي المشترك ، ويمكننا القول بأن جهاز اعلام الجامعة العربية يكاد يكون الجهة الوحيدة المؤهلة دستورياً ونظرياً للقيام بمهمة الاعلام العربي المشترك .

ـ إن تعدد الاقطار العربية وبالتالي المؤسسات الاعلامية العربية يجعلها بحاجة الى اداة توفر ميكانيكية التنسيق فيما بينها ، وذلك على مستوى التخطيط والتمويل وحتى التنفيذ ، ومن هنا يمكن ان يكون جهاز اعلام الجامعة العربية هو تلك الاداة المسؤولة عن التنسيق دون ان تصبح طرفا في التناقضات الجزئية التي قد تعيشها تلك المؤسسات الاعلامية العربية .

ـ ازاء نمو عدد المؤسسات والمنظمات العربية القطاعية المختلفة وازديادها ، على الصعيد الاقتصادي ، النفطي ، المالي ، الاداري والثقافي ، بات من الضروري التنسيق الاعلامي لبيان الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات لتحقيق التنمية في الوطن العربي وللتعريف بهذه المؤسسات ، وهنا نجد مرة اخرى ان جهاز اعلام جامعة الدول العربية هو الجهة التي يمكن ان تتحمل هذه المسؤولية .

ـ إن مؤسسات الاعلام العربي غير الرسمية ، من مؤسسات بحث ، ونشر ودراسات ، اضافة الى الاتحادات المهنية الشعبية ذات المهام الاعلامية كاتحاد الصحافيين والفنانين وغيرهم بحاجة الى دعم وتوجيه وقدرات من التنسيق ان امكن ، وبدلاً من اضطرار العديد من هذه المؤسسات بسبب الحاجة للاموال ، الى اللجوء الى حكومات عربية ، الامر الذي قد يقيد حرية حركتها ، فإن توافر جهاز اعلامي للجامعة بميزانية مستقلة يمكن هذه الاتحادات من تغطية بعض نفقات مشاريعها الاعلامية ، اضافة الى توافر غطاء عربي موحد لنشاط هذه الاتحادات المهنية الشعبية .

ـ اذا ما اخذنا بعين الاعتبار القدرات المالية المتفاوتة للدول الاعضاء في الجامعة العربية وصعوبة قيام الدول العربية ذات الدخل القومي المحدود بنشاط اعلامي خارجي ، يصبح من مسؤولية جهاز الاعلام في الجامعة تلافي غياب بعض الاطراف العربيةعن الصورة الاعلامية الخارجية .

إن جملة العوامل السالفة الذكر تؤكد الحاجة الى ضرورة انشاء جهاز اعلامي في جامعة الدول العربية وقد تجاوبت القرارات السياسية الصادرة عن مجالس الجامعة مع هذه الحاجة ، وذلك بانشاء جهاز للاعلام ، ولكن دون ان تتوافر مستلزمات نجاح هذا الجهاز .

ثالثاً : الاعلام العربي خلال قرارات مؤتمرات القمة العربية

يبقى الاعلام وسيلة لتحقيق اهداف يحددها القرار السياسي ، وبالتالي فإن هوية الرسالة الاعلامية تعتمد الموقف السياسي وتعكسه . ومن هذه الزاوية يعاني الاعلام العربي المشترك غياب الرؤية السياسية العربية المشتركة .

إن مؤتمرات القمة العربية ، منذ اول اجتماع لها عام ١٩٦٤ اصبحت أداة صنع القرار السياسي العربي المشترك ، ولا بد من مراجعة قرارات القمم العربية لمعرفة الدور الذي انيط بالاعلام العربي المشترك . وعندما عالجت مؤتمرات القمة موضوع التضامن العربي وجمع الشمل العربي ، نظرت الى الاعلام نظرة محلية وسلبية ، فطالبت الاعلام واجهزته بالابتعاد عن الهجوم وتأجيج الصراع الداخلي حيث جاء في وثيقة ميثاق التضامن العربي التي اقرها مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء عام ١٩٦٥ ما يلي :

ـ « استخدام الصحف والاذاعات وغيرها من وسائل النشر والاعلام لخدمة القضية العربية » .

ـ « مراعاة حدود المناقشة الموضوعية والنقد البناء في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحف والاذاعة وغيرها من وسائل النشر » .

ـ « مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم اي قول او عمل يخرج عن حدود المناقشة الموضوعية والنقد البناء ، الذي من شأنه الاساءة الى العلاقات بين الدول العربية او التعرض ، بطريق مباشر او غير مباشر ، بالتجريح لرؤساء الدول العربية » .

تشكو الفقرة الاولى من غموض وعموميات ، والاشارة الى « القضية العربية » بشكل عام دون تحديد او تخصيص هو عين الغموض وعدم وضوح الهدف ، فإلى جانب عدم تشخيص القضية العربية هناك اختلاف، ان لم اقل تناقضاً، في كيفية معالجة هذه القضية ، ثم ان اهتمام القمة بتنقية الاجواء والتضامن العربي دفعها الى التركيز على الدور السلبي الذي يمكن أن يمارسه الاعلام القطري العربي دون التفكير في وسائل ترشيده . فانحصر دور القمة في وضع القيود على الاعلام القطري وبالذات الصحافة ، حيث نجد ان الفقرة الثالثة المذكورة اعلاه هي دعوة للرقابة وهيمنة السلطة على الاعلام واجهزته المختلفة ، وبذلك لم تعالج القمة مشكلة الاعلام القطري على الاطلاق ، فما دام الملوك والرؤساء يؤكدون ارتباط الاعلام بالحكام فمعنى ذلك ان الاختلافات السياسية العربية ستؤدي حتماً الى استخدام الاعلام القطري في الدفاع او الهجوم على قطر عربي آخر والعكس صحيح فإن التفاهم والاتفاق سينعكسان على الاعلام القطري المهيمن عليه حكومياً .

إن السؤال الذي لم يرغب الحكام آنئذٍ في الاجابة عنه هو : كيف يكون بامكان الاعلام العربي المحلي الاحتفاظ بالموضوعية في حال وقوف حكام بلده موقفاً لاموضوعياً من قطر عربي آخر ؟ وبعبارة اخرى ما هو موقف الملوك والرؤساء العرب من اعطاء الحرية للاعلام المحلي ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تؤدي بنا الى القول بأن الاعلام العربي المقيد داخلياً سيبقى اعلاماً قاصراً إذا ما اتجه الى الخارج .

والناحية الثانية من قرارات القمم العربية تكمن في الموقف السياسي الموحد تجاه احداث سياسة طارئة وخاصة ، وقد تمكن بعض مؤتمرات القمة العربية من الخروج بموقف سياسي موحد في مواجهة اطراف خارجية ، وفي تلك الحال كانت هناك اشارة الى الاعلام العربي المشترك كأداة منفذة لتلك السياسة الخارجية المشتركة ، وهنا تجدر الاشارة الى ان موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي الخطر الصهيوني يكاد يكون الموضوع السياسي الخارجي الوحيد الذي عالجته مؤتمرات القمة العربية وتمكنت ، لدى بحثه ، من الخروج ، في بعض الاحيان ، بموقف سياسي واضح حدد المهام ، ومصادر توفير المال للقيام بتحرك اعلامي بهذا الصدد .

وساحاول ان اعرض الآن كيف نظرت قرارات القمة العربية الى اسرائيل، وما هي

المهام الاعلامية لمواجهتها، ومصادر تمويل هذه المهام، والجهات الاعلامية المسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها .

اجتمعت القمة العربية الاولى في القاهرة ، خلال الفترة من ١٣ الى ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ ، وكانت مشكلة قيام اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن من اهم نقاط البحث المطروحة امام القمة وجاء في قرارات القمة الاولى بهذا الشأن : « اعتبار قيام اسرائيل هو الخطر الاساسي الذي اجتمعت الامة العربية باسرها على دفعه ، وبما ان وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الامة العربية ، فإن تحويلها لمياه الاردن سيضاعف من اخطارها على الوجود العربي » . « لذلك فإن على الدول العربية ان تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية ، حتى اذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم ، بعد استكماله ، هو الوسيلة الاخيرة العملية للقضاء على اسرائيل نهائياً » .

وشملت القرارات جانباً عسكرياً ، وفنياً ، ومالياً وطالبت بـ : « ان يعقد وزراء الاعلام في الدول الاعضاء اجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الاعلامي » .

وكما سبق ان ذكرت في بدء البحث ، عقد وزراء الاعلام العرب اول اجتماع لهم في القاهرة عام ١٩٦٤ وخرجوا بجملة قرارات شملت اعادة تنظيم جهاز الاعلام في الجامعة ولكنها لم تستطع تحديد برامج اعلامية واضحة للساحات الدولية المختلفة ، واما تمويل هذا النشاط فقد ترك للتبرع الشعبي والرسمي ، وواضح ان مثل هذه الحال لا تضمن تحركاً اعلامياً ناجحاً . ولكن على صعيد الاعلام السياسي اصبحت مهمة الاعلام العربي المشترك ، بموجب قرارات القمة الاولى هي ابراز خطر الوجود الاسرائيلي على الامة العربية والعمل النهائي على ازالة هذا الوجود .

اما مؤتمر القمة الثاني الذي عقد خلال ايلول / سبتمبر ١٩٦٥ فقد انتهى الى الآتي :
« اصدر التوجيهات اللازمة لوزراء الاعلام ، لوضع خطة عربية للاعلام تكفل ابراز القضايا العربية والدعوة اليها » .

وعلى الرغم من عدم نجاح وزراء الاعلام العرب في بلورة هذه الخطة الا ان الهدف السياسي للاعلام العربي المشترك بقي هو تحرير فلسطين وإزالة الوجود الاسرائيلي ، وهذا ما اكدته ايضاً قرارات القمة العربية الثالثة التي عقدت في الرباط بتاريخ ١٣ ـ ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٦٥ ، حيث ورد في الفقرة الاولى من ميثاق التضامن العربي الذي اقره المؤتمر ما يلي : « العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وبخاصة قضية تحرير فلسطين » .

وبعد حرب ١٩٦٧ التي كان لها الاثر الكبير في اعادة تحديد الاهداف السياسية للعمل العربي المشترك، سعت القمة العربية الرابعة التي عقدت بعد هذه الحرب في الخرطوم خلال الفترة من ٢٩ آب / اغسطس الى اول ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، الى رسم معالم الديبلوماسية العربية المشتركة ، فبرز للمرة الاولى شعار « ازالة آثار العدوان » و « انسحاب القوات الاسرائيلية

المعتدية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران / يونيو » ، واصبح هذا الشعار بديلاً عن شعار تحرير فلسطين وازالة الوجود الاسرائيلي ، ولكن في الوقت نفسه اكدت قمة الخرطوم انه لا صلح مع اسرائيل ، ولا اعتراف بها ، ولا تفاوض معها ، كما اكدت التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه. غير ان قرارات قمة الخرطوم خلت من اي اشارة الى القيام بتحرك اعلامي عربي مشترك ، مكتفية بتوحيد الجهود في اطار العمل السياسي على الصعيد الديبلوماسي الدولي .

إن الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ ادت الى تطور في الطرح السياسي العربي للقضية الفلسطينية حيث اكتفى بالحديث عن ازالة آثار العدوان وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، وفي الوقت الذي اصبح التحرك الديبلوماسي سلاحاً رئيسياً بيد العرب وبات كسب استثمار الرأي العام الدولي ضرورة للتأثير على اسرائيل وحلفائها ، كان من المتوقع ، ازاء هذه الحقائق ، ان يركز على الاعلام العربي المشترك ليأخذ صيغة عربية مشتركة ومبرمجة ، مع توفير التمويل المناسب له ، ولكن ما حدث هو العكس ، فقد فشل الاعلام العربي المشترك في التعبير عن التطور النوعي للسياسة العربية وفي التحرك لكسب الرأي العام العالمي .

ونجد قرارات القمة العربية السادسة التي انعقدت عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، تشير الى ان القمة درست موضوع الاعلام العربي في الخارج وخرجت بالقرارات التالية في هذا الشأن :

« تدارس المؤتمر موضوع الاعلام العربي في الخارج ، وضرورة دعمه في المرحلة الحالية ، والتنسيق بين السفارات العربية في العواصم الاجنبية ، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال ، ويقرر ما يأتي :

١ ـ المساهمة ، حالياً ، في صندوق الدعوة العربية بمبلغ خمسة ملايين دولار لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة المترتبة على معركة السادس من تشرين الاول / اكتوبر ، وتتم المساهمة في هذا المبلغ حسب امكانات كل من الدول العربية ، ثم المساهمة في الصندوق سنوياً بصورة منتظمة بمبلغ ثلاثة ملايين دولار توزع المساهمة فيها على الدول الاعضاء طبقاً لانصبتها في موازنة الامانة العامة للجامعة .

٢ ـ توصية الامين العام بتعميم الاجراء الذي اتخذه في بعض العواصم الاجنبية بانشاء لجان للاعلام من السفراء العرب في كل عاصمة اجنبية ، تخطط للعمل الاعلامي العربي وتتابع تنفيذ خطتها ، وتمولها الامانة العامة للجامعة العربية ، وذلك على ان يكون من مهمة مكتب الجامعة حيثما وجد المشاركة في لجنة السفراء، والقيام بالتنفيذ والتمويل .

٣ ـ ان توفر الدول العربية المعنية المواد الاعلامية اللازمة لمواجهة الاحداث في وقتها » .

وبهذا عالجت القمة السادسة جانباً مالياً وآخرتنظيمياً يخصان الاعلام العربي المشترك ، فعلى الصعيد المالي جاءت الفقرة الاولى تقر تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار على ان تصبح مستقبلاً ميزانية جهاز الاعلام ثلاثة ملايين دولار ، وهنا لا بد من ان نشير الى ان ما خصص

لجهاز الاعلام في الجامعة العربية عام ١٩٦٤ بلغ مليوني جنيه ، اي ان المبلغ الذي خصص لجهاز الاعلام في الجامعة العربية ، قد تقلص في حقيقة الامر ، ولكن الحسنة الوحيدة التي يجب الاشارة اليها هنا هي انه اصبحت لذلك الجهاز ميزانية ثابتة ومعروفة سلفاً ، وبقيت الى يومنا الحالي ميزانية جهاز الاعلام ثلاثة ملايين دولار .

اما على الصعيد الاداري ، فاتجهت القمة نتيجة توصية الامين العام الى الاعتماد على لجان اعلام ، تؤلف من السادة السفراء العرب في العواصم الاجنبية ، وطلبت من الجامعة ان تعد لهذه اللجان المال اللازم وهو طبعاً جزء من مبلغ الثلاثة ملايين دولار .

إن في هذا الاجراء نكوصاً عن الاعتماد على جهاز مستقل للاعلام واللجوء للسفراء العرب ، ومن المعروف ان الصيغة التمثيلية للسفير تحظى بالمقام الاول في سلم المهام الموكولة اليه وبالتالي في سلم نشاطه . ومن هنا يمكننا استنتاج المنزلة التي بات عليها الاعلام العربي المشترك في سلم المهام ، وهي لن تكون في موقع متقدم خصوصاً اذا ما كانت هناك خلافات عربية ممتدة الى المجال الاعلامي .

وفي نظرة سريعة للارقام ، سنلاحظ انه في حال انشاء ستين لجنة اعلامية في العواصم المختلفة واردنا ان توزع الميزانية المخصصة للاعلام والبالغة ثلاثة ملايين دولار على هذه اللجان فستصبح حصة كل لجنة اعلامية (٥٠٠٠٠)دولار، هذا مع العلم بأن جهاز الاعلام ومكاتبه التي يصل عددها الى عشرين مكتباً ستبقى دون اي مخصصات مالية . إن مثل هذه المعادلة تكفي لتؤكد فشل رأس الهرم العربي في استيعاب مهمة الاعلام ودوره الممكن عالمياً ، كما تؤكد فشله في توافر الموارد المالية اللازمة لانجاح هذه المهمة .

اما على صعيد الموقف السياسي فإن القمة السادسة اقرت تحت عنوان الهدف المرحلي للامة العربية ما يلي :

«١ ـ التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة من عدوان حزيران / يونيو ١٩٦٧ وعدم التنازل والتفريط في اي جزء من هذه الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢ ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

٣ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.
« تحفظت المملكة الاردنية الهاشمية على هذه الفقرة » .

٤ ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام . وذلك وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة » .

إن الجديد في هذه الصيغة هو بروز منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب

الفلسطيني ، معترف به عربياً (مع تحفظ الاردن فقط) ولكن الامر الآخر الذي يجعل القمة السادسة مختلفة عن قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ هو غياب اللاءات الثلاث (لاصلح ، لااعتراف ، لا تفاوض) . وهذا الغياب يعتبر في الواقع تطوراً نوعياً جديداً في المنهجية السياسية العربية ، لان حرب عام ١٩٧٣ فتحت ، من الناحية العملية ، الباب للتفاوض وللصلح والاعتراف . وجاء في البيان الصادر عن مؤتمر القمة الحديث عن استعداد الملوك والرؤ ساء للمساهمة في تحقيق سلام عادل على اساس انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ماذا طلب من الاعلام في ضوء هذا التطور ؟ ان حال اللاوضوح ، المقصودة ، عكست نفسها ، بصورة حتمية ، على الاعلام العربي ، بل يمكننا القول انه لم تكن للقادة العرب عملياً ، ثقة فيه بقدر ما اعتمدت هذه الثقة الجهد الديبلوماسي . ويمكننا القول أنه حتى في المساحة التي يمكن ان يتحرك فيها الاعلام ، نجد القمة العربية قد جعلت من السفراء العرب اوصياء على النشاط الاعلامي المشترك ، الامر الذي اخضع الاعلام العربي المشترك الى جملة من القيود تحتمها طبيعة عمل مجالس السفراء العرب ، كما اوضحت التجربة العملية ، في معظم الحالات ، ان شغل السفراء العرب وعدم اهتمامهم بالاعلام ، اضافة الى الخلافات الكثيرة فيما بينهم ، قد ادت كلها الى اهمال العمل الاعلامي . اما تجربة اللجان الاعلامية فقد نجحت نسبياً في عواصم لا يزيد عددها عن عدد اصابع اليد الواحدة ، ولكن هذه اللجان ، عملياً ، لا يمكن أن تكون بديلاً عن عمل اعلامي عربي مشترك .

عقب ذلك وفي اثناء القمة السابعة التي عقدت في الرباط بتاريخ ٢٦ - ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ اتخذ المؤتمر قراراً بشأن الاعلام نص على :

« ١ - انشاء صندوق خاص للاعلام العربي ، يخصص له مبلغ ثلاثين مليون دولار تساهم فيه الدول العربية حسب مقدرتها ويوضع تحت ادارة الامين العام .

٢ - يبحث وزراء الخارجية شؤون الاعلام في اجتماع مجلس الجامعة في شهري آذار / مارس وايلول / سبتمبر من كل عام » .

إن في هذا القرار محاولة لتجاوز مشكلة التمويل التي يعانيها جهاز الاعلام في الجامعة العربية ، ولكنها تبقى محاولة غير جذرية فقد خصص مبلغ ثلاثين مليون دولار تساهم فيه الدول العربية حسب مقدرتها اي بالتبرع ، اي انه لا يوجد هناك اي الزام بدفع المبلغ وقد جاء ربط اقرار صرف هذا المبلغ بشخص الامين العام للجامعة املاً في تجاوز الروتين والتعقيدات الناجمة عن اسلوب الصرف المعمول به من قبل جهاز الاعلام وصندوق الدعوة العربية ، وبذلك اهمل المؤتمر معالجة الوضع المالي لجهاز الاعلام واتجه نحو الاخذ ببديل مؤقت .

اما على الصعيد العملي فلم يتم توافر المبلغ المذكور كاملاً ، وجاءت المساهمة من اربع دول فقط وفق ما يلي : الدول التي تبرعت للصندوق في القاهرة من اعتماد الثلاثين مليون دولار ، وذلك قبل نقل الجامعة العربية من مصر هي :

- الجمهورية العراقية ساهمت بمبلغ	٣٠٠٠٠٠٠ دولار
- دولة قطر ساهمت بمبلغ	٢٠٠٠٠٠٠ دولار
- دولة الكويت ساهمت بمبلغ	٤١١٠٠٠٠ دولار
اجمالي المبلغ المسدد في القاهرة	٩ ١١٠ ٠٠٠ دولار
- كما ساهمت المملكة العربية السعودية بعد نقل مقر الجامعة الى تونس بمبلغ	٤٢٠٠٠٠٠ دولار
اجمالي موارد الصندوق	١٣ ٣١٠ ٠٠٠ دولار

اي انه لم يتم توفير نصف المبلغ المعتمد ، كما ان نقل الجامعة الى تونس ادى الى تجميد قسم كبير من المبلغ المسدد في القاهرة ، حيث لم يحول الى تونس الا مبلغ (٢٥٢٣٠٠٠) دولار من اصل الـ (٩,١١٠,٠٠٠) مليون دولار المشار اليها اعلاه .

وفي واقع الامر ان ما صرف من الصندوق يغطي تكاليف الجوانب التي عجز صندوق الدعوة العربية عن توفير المال اللازم لها فقط ، دون ان يستطيع صندوق الاعلام الخاص القيام بأي دور اعلامي مميز .

وفي القمة العاشرة التي عقدت في تونس بتاريخ ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ اكدت قرارات المؤتمر على اهمية الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية في دعم اسرائيل ، ومن اجل مواجهة هذا الدور نص في الفقرتين الثانية والثالثة من البند « الحادي عشر » ، من قرارات المؤتمر ، على :

« تركيز النشاط لدى اوساط الرأي العام الامريكي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الامة العربية وابراز الاضرار التي تصيب المواطن الامريكي والعربي نتيجة سياسة الحكومة الامريكية » .

« تقديم دعم اضافي لصندوق الاعلام الخاص بهدف تكثيف النشاط الاعلامي في الولايات المتحدة خدمة للقضية الفلسطينية والقضية العربية واتخاذ اجراءات استثنائية وسريعة لتنفيذ ذلك » .

إن ما يفهم من هذا القرار هو تأكيد اهمية التحرك الاعلامي في الولايات المتحدة ولكن ، في الوقت نفسه ، لم يعالج مؤتمر القمة الامر بالعمق المطلوب ، فهو من ناحية اكتفى بتخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار ، وعلى الرغم من ضآلة هذا المبلغ فقد ترك امر دفعه للمساهمات الطوعية ، ودون توفير خطة عمل ومتابعة للتنفيذ ، نجد ان ثلاث دول عربية فقط ساهمت في تمويل الصندوق ، وبلغ مجموع مساهماتها (١,٣٠٠,٠٠٠) دولار ، وقد تم بالفعل صرف مبالغ تزيد عن هذا المبلغ ، لتكثيف النشاط الاعلامي المشار اليه في القرار ولا شك ان ضآلة هذا المبلغ حالت دون ان يكون للقرار الاثر المطلوب .

ومن ناحية اخرى يلقي المؤتمر بمهام اخرى على عاتق الاعلام العربي المشترك دون الزام الدول الاعضاء بتوفير المال اللازم حيث نجد على صعيد الموقف السياسي ان توقيع معاهدة الصلح الاسرائيلية / المصرية عام ١٩٧٩ ، الامر الذي نتج عنه خروج مصر عن الاجماع العربي ، قد اضاف بعداً جديداً لمهام الاعلام العربي المشترك ، الا وهو التصدي للخرق الاعلامي الذي سببته معاهدة الصلح حيث اصبح النظام المصري هدفاً اعلامياً من الواجب تطويقه .

إن العرض السريع لقرارات القمة كافة يوضح الآتي :

ـ التحول النوعي في الطرح السياسي لقضية فلسطين ، من التحرير الكامل ، الى ازالة آثار العدوان مع رفض الاعتراف والصلح والتفاوض مع اسرائيل ، الى ان آل بعد ١٩٧٣ الى دعوة لتحقيق السلم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الى حدود عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

وحتى في هذا المجال تطور الموقف العربي ليصبح بموجب قرارات القمة السابعة في الرباط عام ١٩٧٤ . . . حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره وحقه في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي مؤتمر القمة العربي في دورته الاستثنائية الاولى في القاهرة بتاريخ ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ انصرف هذا الموقف الى تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة ، واقامة دولته المستقلة ، وبذلك كرس مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ازاء هذا التطور في الموقف السياسي تجاه القضية الفلسطينية لم يستطع جهاز الاعلام في الجامعة العربية ان يواكبه ببرامج وخطط اعلامية بل ان هذا الجهاز كان يلهث وراء الاحداث .

ـ إن مؤتمرات القمة العربية فشلت في اعطاء الاعلام الاهمية التي يستحقها لا في التصور فحسب ولكن في التنظيم والتمويل ايضاً ، فكأنها بذلك حكمت عليه بالقصور الدائم .

رابعاً : عوائق العمل الاعلامي في الجامعة العربية

كثر الحديث عن قصور الاعلام في الجامعة العربية واذكر على سبيل المثال ما كتبه احمد الشقيري ، الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية والامين العام المساعد الاسبق لجامعة الدول العربية : « ففي مجال الاعلام مثلاً ، وهو ميدان على اقصى ما يكون من الاهمية بالنسبة الى القضية العربية ، لا نحتاج الى عرض تفصيلي لنرى ان الجامعة العربية قد سجلت اخفاقاً آخر في ميدان الاعلام بالاضافة الى اخفاقها في الشؤون السياسية والفكرية والاقتصادية . ذلك انه منذ ان تأسست الجامعة، لا تكاد تمر

دورة من دوراتها الا ويبرز الاعلام العربي على رأس الجدول ، وتصدر بشأنه القرارات والتوصيات ، من غير ان نرى اثراً يذكر للاعلام العربي ، لا في الوطن العربي ولا على الصعيد العالمي . وفي مؤتمرات القمة العربية الثمانية طرحت قضية الاعلام العربي ومعها ملفات ضخمة وتقارير شاملة وضعتها لجان وخبراء وعلماء ، ثم ينتهي الامر الى قرارات جليلة وتوصيات ضخمة ولكن من غير ان يتحرك الاعلام من مواقعه الراكدة الراقدة »(٨) .

ولكن لا بد من التمييز اولاً بين الاعلام العربي بشكل عام والاعلام العربي المشترك ، ونحن هنا بصدد الاخير ، لأن ممارسة العمل الاعلامي العربي بشكل عام تقع على عاتق مؤسسات قطرية واقليمية عربية متعددة لا تتجاوز مسؤولياتها مسؤولية الجامعة العربية .

وفي اطار الحديث عن العمل الاعلامي العربي المشترك يجب التمييز بين الدور الخاص بجهاز اعلام الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وبين الدور الخاص بمؤسسات العمل الاعلامي العربي المشترك ومجالسه ولجانه والتي تشمل مجلس وزراء الاعلام العرب واللجنة الفنية الدائمة للاعلام والمكتب الدائم لصندوق الدعوة .

اننا نلاحظ منذ البدء ان هناك جملة عوامل ادت الى ضمور الاعلام العربي المشترك ، حيث يؤكد الواقع الموضوعي السياسي والاداري والبشري والمالي وجود عوائق للعمل تمنع ، بشكل اكيد ، امكانية تطوير الاعلام الى المستوى المطلوب ، ويمكن حصر هذه العوائق بالمسائل الآتية :

١ ـ ان عدم وضوح الهدف السياسي المشترك للجامعة تجاه القضايا المركزية انعكس على جهاز الاعلام في الجامعة ، مما جعل النشاط الاعلامي ينحصر في مجال الحد الادنى المشترك عربياً ، والذي اصبح، او يكاد، يترجم بالدعوة الى « ادنى عمل » . كما ان الخلافات السياسية تشكل قيداً آخر من القيود المفروضة على نشاط الجامعة .

٢ ـ ادى ربط نشاط المكاتب الخارجية بمجالس السفراء العرب في الخارج الى ان تنعكس مساوىء الاختلافات العربية على سير العمل اليومي للمكاتب ، مما حول بعض المكاتب الى اداة بروتوكولية او سكرتارية تسعى الى ارضاء السفراء العرب ،وبخاصة ان معارضة اي سفير كافية لعرقلة تنفيذ برنامج عمل المكتب . ويضاف الى ذلك ان السفراء العرب معنيون اولاً بامور سياسية وتمثيلية تعني اقطارهم ، وليس لهم بالضرورة ، توجيهات بشأن النشاط الاعلامي العربي في الخارج ، وقد عكست التجربة العملية غياب التنسيق بين وزارات الخارجية والاعلام في عدد من العواصم العربية .

٣ ـ لقد تم انشاء اللجنة الدائمة للاعلام لتكون اداة تخطيط ومتابعة . ولكن مستوى

---

(٨) احمد الشقيري ، « الجماعة الاتحادية والجامعة الانفصالية ،» المستقبل العربي ، السنة ١ ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) ، ص ٨٧ .

التمثيل في اللجنة والمناقشات اخذ يتناقص مما دفع الى الاتجاه نحو تشكيل مجلس وزراء الاعلام، وقد استطاع المجلس في البدء ارساء بعض الاسس للعمل الاعلامي العربي المشترك ولكن، مرة اخرى، ضعف اهتمام وزراء الاعلام باجتماعات المجلس، حيث لوحظ انه نادراً ما تحضر اغلبية الوزراء اجتماعات المجلس .

وعلى الرغم من ان قرارات المجلس ملزمة للاعضاء الموافقين عليها، الا ان الظاهرة المؤسفة ان مجلس وزراء الاعلام اخذ يكثر من اتخاذ التوصيات والقرارات دون ان يعمل على توفير المال اللازم لتنفيذها او حتى يضمن تنفيذ بعضها . واذكر في هذا الصدد ان مجلس وزراء الاعلام في اجتماعه الاخير ١٩٨١ اقر برامج ومشاريع اعلامية زادت تكاليفها عن ستة ملايين دولار، علماً ان المبلغ المتوافر للانفاق الاعلامي في الامانة العامة لا يزيد عن المليون دولار .

ان اللجنة الدائمة للاعلام، التي يفترض ان يضم لعضويتها المسؤولون الفنيون عن الاعلام في البلاد العربية، اضافة الى خبراء اعلاميين، لم تعد تمارس دور التخطيط والتنسيق، بل ترك امر تقديم المشاريع والاقتراحات الاعلامية الى الادارة العامة للاعلام، واصبح جل عمل اللجنة النظر في طلبات الدعم المالي المقدمة من مؤسسات اعلامية رسمية وغير رسمية، بل ان مستوى التمثيل باللجنة الدائمة للاعلام تدنى مع مرور الوقت حيث بات موظفو المندوبيات العربية في دولة المقر يحضرون اجتماعات اللجنة الدائمة للاعلام بدلاً من الخبراء والمسؤولين الاعلاميين .

٤ ـ ان افتقار جهاز الاعلام للموارد المالية كان وسيبقى من ابرز سلبيات الواقع الاعلامي لجامعة الدول العربية، وسبق ان تطرقت الى ان برامج الاعلام لم تكن لها في بدء الامر ميزانية ثابتة وانما ترك الامر للتبرعات الشعبية والرسمية، الامر الذي كاد يشل عمل جهاز الاعلام، واذكر في هذا المجال ما جاء في توصيات اللجنة الدائمة للاعلام في دور انعقادها العادي الثالث عشر في القاهرة عام ١٩٦٨ بشأن التمويل[٩] :

« مستقبل الدعوة العربية: اللجنة الدائمة للاعلام العربي، اذ تقدر الظروف المؤسفة التي تحيط بجهاز الاعلام التابع للجامعة العربية وفروعه في الخارج مما شل نشاطه وحركته . واذ تجد نفسها مضطرة الى المصارحة بأنها دارت في فراغ طوال اكثر من خمس سنوات، بحيث لم يعد مجال للسكون على هذا الوضع المحزن، ترى ان مسؤوليتها تحتم عليها ان تحذر من تدهور الاوضاع وآثار النكسة ماثلة بكل مراراتها امام عينيها تهدد بنتائج ابعد اثراً في حياة الامة العربية . وما لم تبادر الدول العربية الاعضاء الى سداد انصبتها في ميزانية جهاز الاعلام العربي، وما لم تنظر في دعم مكاتب الجامعة في الخارج، لا يكون هناك محل لاستمرار عمل هذه المكاتب، بحيث يكون اغلاقها اجدى من بقائها . واللجنة وقد انتهت اعمالها خلال اكثر من خمس سنوات الى

(٩) « توصيات اللجنة الدائمة للاعلام في دور انعقادها الثالث عشر، » القاهرة، ١٠ ـ ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٨ .

نتائج سلبية، بسبب عدم توافر امكانات تنفيذ ما اعدته من خطط، وما اقره وزراء الاعلام، ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية، وترى انه ليس ما يدعو الى انعقادها حتى يعاد النظر بصورة جدية في هذا الوضع المؤسف ».

كما فشلت مجالس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، في توفير التمويل الثابت والدائم والمناسب لتنفيذ المهام الاعلامية المطلوبة من جهاز الاعلام في الجامعة وبذلك تبقى ازمة التمويل قائمة الى يومنا الحاضر .

٥ ـ ضرورة التحرك العربي في حدود الوفاق العربي حد من حرية المكاتب الاعلامية الخارجية وأعطى تحركها طابعاً رسمياً بصفتها ممثلة لارادة حكومات عربية، الامر الذي حد من استعداد مؤسسات ثقافية واجتماعية اوروبية وامريكية للتعاون مع المكاتب الخارجية، وبالذات في الولايات المتحدة التي تطالب العاملين في المكاتب الاعلامية للجامعة تسجيل انفسهم كعملاء اجانب وذلك بموجب القوانين الامريكية .

٦ ـ يشكو جهاز الاعلام نقصاً في الكفاية البشرية، وهذا يعود الى حد كبير، الى شروط التعيين التي تعتمد حالياً معيار سنة التخرج كأساس لمنح الدرجة، اضافة الى تقيد الادارة العامة للاعلام بالترشيحات الرسمية للدول الاعضاء، كما ان هذا النوع من الترشيحات لا يأخذ بعين الاعتبار المواصفات والخبرات المطلوبة للعمل في مجال الاعلام، علاوة على التدخلات والاعتبارات الشخصية التي تأخذ نصيب الاسد عند اقرار عدد كبير من التعيينات .

وحتى المواصفات الخاصة بموظفي الاعلام ـ التي تشترط الحصول على شهادة تخصص، وخبرة في المجال الاعلامي علاوة على ضرورة اجتياز امتحان قبول ـ والتي حددها خبراء الاعلام والادارة في اجتماعهم المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٩ ووافق عليها مجلس الجامعة العربية بقراره الرقم ٢٦٤٧ في الدورة الثالثة والخمسين بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٧٠، لم يستمر العمل بها .

٧ ـ عوائق على صعيد الامانة العامة، وبالاضافة الى ما تقدم، اعتقد ان الامانة العامة لجامعة الدول العربية تتحمل قسطاً من مسؤولية تعثر جهاز الاعلام، حيث تعرض هذا الجهاز لتقلبات وتغيرات ادارية وتنظيمية مما افقده، من ناحية، عنصر الاستقرار والاستمرارية كما اخضع، من ناحية اخرى، الى روتين اداري ومالي يتناقض وضرورة المرونة المطلوبة لانجاح العمل الاعلامي . وبات جهاز الاعلام يخضع لقيود التنظيم بدلاً من ان يكون التنظيم في خدمة الاعلام .

إن طبيعة الروتين الاداري والمالي الذي تخضع له الامانة العامة ينطلق من واقع اعتبارها امانة او سكرتارية للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي، اي العمل ضمن الاطار العربي الداخلي، بينما اعلام الجامعة، الذي يوجه الى الخارج، في حاجة الى جهاز

قادر على سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه ، وهو الامر غير المتوافر حالياً . هذا الى جانب تأثر جهاز الاعلام بالقناعات الخاصة للامناء العامين. فخلال عهد الامين العام السيد عبد الخالق حسونة تمتع جهاز الاعلام باستقلال اداري ومالي ولكن في عهد السيد محمود رياض فقد جهاز الاعلام هذه الاستقلالية واتجهت الامانة العامة نحو الاعتماد على السفراء العرب والدبلوماسية العربية الخارجية في تحمل الاعباء الاعلامية .

كما ساهم تنازع الاختصاص داخل الادارات العامة ، في عرقلة مسيرة جهاز الاعلام، فعلى سبيل المثال عندما انشئت مكاتب الجامعة سميت مكاتب اعلامية وربطت بالادارة العامة للاعلام وذلك لاداء وظيفة اعلامية محددة ، ولكن في عهد الجامعة في تونس اتجهت قناعة بعض الادارات العامة في الامانة العامة ، الى اعتبار مكاتب الاعلام الخارجية بمثابة بعثات (Mission) بالمعنى السياسي لتمثل الامانة العامة بجميع اداراتها، وبموجب هذا الرأي تتحول وظيفة المكتب الخارجي من وظيفة اعلامية الى وظيفة تمثيلية هي اقرب الى مهام السفارة ، التي يوجد بها ، الى جانب السفير ، من يتابع الشؤون الاقتصادية والاعلامية والثقافية وغيرها ، حتى بات عدد من مديري المكاتب يطلقون على انفسهم لقب سفير .

إن جامعة الدول العربية ليست بحاجة الى سفارات ، فلا ميثاقها ولا قرارات مجالس الجامعة ، تسمح بمثل هذا التوسع في تفسير مهام المكاتب ، كما ان الجامعة لا تدخل في علاقات ثنائية نيابة عن العرب ، مع الدول الاجنبية، باستثناء المهام التي هي من اختصاص شخص الامين العام . كما يشكو مديرو المكاتب من القيود الادارية والمالية ، اضافة الى تعدد الجهات الادارية في الامانة العامة التي تتلقى منها المكاتب تعليماتها والتي ليست بالضرورة متناسقة . وبالمقابل لم تتوافر للمكاتب كفايات اعلامية جيدة قادرة على تسيير اعمال المكاتب .

ويوضح عرضنا للارقام التالية ضآلة المبالغ المخصصة للنشاط الاعلامي للمكاتب بالنسبة لتلك المخصصة لتغطية اوجه الصرف الادارية والمالية على هذه المكاتب ، حيث نجد ان اجمالي ميزانية المكاتب الخارجية (١٧ مكتباً رئيسياً وثلاثة مكاتب فرعية) لعام ١٩٨١ موزعة على النحو التالي :

- الباب الاول . . . . . (مرتبات) ٣٦٣٨٤٧٦ دولاراً
- الباب الثاني . . . . (ايجار) ١٦٢٩٧٢٢ دولاراً
- الباب الثالث . . . (صندوق الدعوة) ١٣٧٤٥٠٠ دولار

إن هذه الارقام تؤكد الخلل القائم في نشاط المكاتب حيث تبلغ نسبة ما يصرف على النشاط الاعلامي الى ما يصرف على الرواتب والاجور وغيرها ، نسبة واحد الى خمسة .

خامساً : الاستنتاجات

على الرغم من اهمية الاعلام العربي المشترك وضرورة تطويره ، تأكد ان الامانة العامة لم

تفلح عبر السبع والثلاثين سنة الماضية في توفير الجهاز المطلوب . ان استمرار العوائق السياسية والادارية يخرج عن ارادة الامانة العامة ، وبالتالي فإنه من الصعوبة بمكان توقع حدوث اي تغيير جذري في جهاز الاعلام التابع للجامعة العربية او في ادائه الوظيفي .

ان تطور الاعلام العربي المشترك مرهون الى حد كبير بالموقف الرسمي للحكومات العربية، ويبدو ان معظم هذه الحكومات غير راغب في تحرير الاعلام العربي المشترك من القيود التي يعانيها ، وحتى في حال توافر الرغبة عند البعض ، الا انها تبقى غير قادرة لاسباب سياسية ومالية . ان جهاز الاعلام التابع للامانة العامة غير قادر بمفرده على الوظيفة الاعلامية العربية المشتركة ، ولا بد اذا ما اريد لهذا الجهاز النجاح في عمله ، من ان يتم التعاون بينه وبين وزراء الاعلام العرب .

واعتقد ان مجالس وزراء الاعلام العرب فشلت في توفير التخطيط او ادوات التنفيذ اللازمة للمشاريع المعتمدة . كما ان ترك الوزراء المعنيين مسؤولية تمثيلهم الى المندوبين الدائمين اضعف من دور المجلس ، في العمل على انجاح الاعلام العربي المشترك والتغلب على العوائق التي تعترضه ، وخاصة ان المندوبين او ممثلي المندوبيات لا يملكون ، في معظم الاحيان ، الصلاحيات السياسية والمالية اللازمة ، ناهيك عن عدم توافر الاختصاص والخبرة المطلوبة .

من هذا المنطلق اعتقد انه من الضروري تحويل مجلس وزراء الاعلام الى مجلس متخصص له ميزانية مرتبطة به تغطي اوجه الانفاق على المشاريع المعتمدة من قبله . وفي هذا الصدد هناك مشروع قرار مرفوع الى مؤتمر القمة العربية المقبل لاقرار انشاء المجلس المتخصص ورفع ميزانية صندوق الدعوة العربية الى ثمانية ملايين دولار .

سيبقى جهاز الاعلام في الامانة العامة يشكو من فقر في الكفاية الاعلامية ما دام اسلوب التعيين مقتصراً على اعتماد الترشيحات الحكومية فقط ، وواقعاً تحت طائلة التدخلات والضغوط الرسمية المستمرة لاختيار مرشحين لا تتوافر فيهم المواصفات المطلوبة للعمل في المكاتب الخارجية . هذا بالاضافة الى ان شعور الموظف بأن وجوده بالوظيفة يرتبط بارادة دولته وليس بارادة الجامعة ، يجعله موظفاً مهزوز الولاء للجامعة ان لم نقل انه سيعمل بوحي من المفاهيم القطرية . إن الجامعة العربية هي ما تريد لها الحكومات العربية ان تكون ، والحال المتردية التي يعيشها الواقع العربي لا بد من ان تنعكس على الجامعة وبالتالي على العمل الاعلامي العربي المشترك .

خاتمة

ان الظروف غير الموضوعية التي يعانيها جهاز الاعلام في الامانة العامة ستبقيه مقيداً وتبقى المساحة التي يتحرك فيها محدودة جداً ، واقصى ما يمكن أن ينجح فيه هو استغلال الامكانات المحدودة المتاحة له ، رغم ضآلتها ورغم الظروف غير الموضوعية المحيطة به .

ولكن من الخطأ توقع نجاح الجامعة في القيام بعمل اعلامي رائد، الا ان ما تقدم لا يعني الغاء الوظيفة الاعلامية التي تقدمها الجامعة لأنها تبقى على رغم قصورها تسد حاجة مطلوب بقاؤها ، ولكن علينا التفكير في ايجاد برامج او بدائل لا لتلغي دور الجامعة الاعلامي بل لتكمله ، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من فكرة انشاء مؤسسات اعلامية مستقلة .

تعقيب ١

مصطفى المصمودي

أود ان انوّه بالدراسة القيّمة التي قدمها لنا د. العطية ، والتي كانت حقاً كشفاً تاريخياً فريداً ، وستبقى مرجعاً لمن يريد معالجة الحاضر ، ومناراً لمن يقصد بناء المستقبل . وسوف أبدي عدداً من الملاحظات من حيث المبدأ ، واقدم بعض الاقتراحات العملية :

١ ـ نظرة تفاؤل : اني اشاطر الباحث الشعور بخطورة السلبيات التي أطنب في تحليلها الا اني كنت أود ان يتعرض الى ما تحقق في الفترة نفسها من مكاسب في المجال الاعلامي ، ويقارن بين الوضع الحالي وما كان عليه قبل انبعاث الجامعة ، ويحلل الفوارق في مجال تطور التعاون الاعلامي بين البلدان العربية من جهة والبلدان النامية الاخرى التي تنتسب الى مجموعات اقليمية مشابهة من جهة ثانية .

إن ما توفر اليوم من تبادل للصحف وللبرامج الاذاعية التلفزيونية وغيرها لا يرجع الفضل فيه كله الى جامعة الدول العربية المباشر ، وقد يكون مرده الى النشاط التجاري البحت او الى الاتفاقيات الحكومية الثنائية . الا ان رواج المواد الثقافية العربية عن طريق اجهزة الاعلام هو الآن حقيقة ملموسة ، وربما كان اكثر وضوحاً من الوضع في المجال الاقتصادي . والواقع إننا غير قادرين اليوم على تقويم دور الجامعة العربية في هذا الميدان ، ومع ذلك لا يمكن انكار مساهمتها في ذلك مهما كان متواضعاً . وقد امتد التعاون العربي في المستوى الثنائي او في مستوى الهيئات العربية الاعلامية المختصة كاتحاد الاذاعات او اتحاد وكالات الانباء وغيرها الى الدول غير العربية في افريقية وآسيا وحتى في اوروبا .

٢ ـ الاهتداء الى طرق جديدة : إن هذا لا يعني ان ما تحقق انجاز كبير جدير برضانا الكامل او كفيل بأن يحملنا على اعتبار الخطة المتبعة في الماضي موفقة مائة بالمائة ولا مجال لتجاوز جدواها . بل اننا نرى بالعكس ان النتائج المحدودة التي توصلنا اليها حتى الآن لا تعادل ما اهدر من جهد فكري ومالي طوال قرابة اربعين سنة ، لذلك اوافق على الكثير من

استنتاجات الباحث . غير اني ارى من الضروري الاهتداء في هذه الندوة الى حلول بديلة تصلح اساساً لسياسة اعلامية جديدة . لقد عملنا فعلاً حينا من الدهر في حلقة مفرغة ، وفي انعزال عما يجري من حولنا في بعض المناطق الجغرافية الاخرى (كآسيا او امريكا اللاتينية مثلاً) ، ولم نستخلص العبرة لا من فشلنا ولا من نجاح الغير ، وبقينا معتمدين على طرق عتيقة تجاوزتها الاحداث وخضعنا لروتينية عقيمة عرقلت حركة هياكلنا التي اصبحت في حاجة للتقويم والمراجعة ، ولنا في المنظمات الدولية المعنية بالاعلام ، او بهذا او ذلك من جوانبه ، اسوة حسنة يمكن ان نقتدي بها اذا كانت مطابقة لاوضاعنا .

٣ ـ من اجل سياسة اعلامية عربية واضحة : فالوضع يدعونا اذاً الى اعادة النظر في سياستنا الاعلامية العربية ، وقد درس وزراء الاعلام العرب منذ سنة ١٩٧٧ ورقة عمل حول هذا الموضوع وتكونت لجنة وزارية في الاشهر الاخيرة لمواصلة درس هذا العنصر الاساسي من جديد . ولا يمكن ضبط هذه السياسة الا في نطاق احترام الوفاق العربي ودون الحد من حرية اي جانب كان . وهذه السياسة يمكن أن تقوم في نظري على الاسس التالية :

أ ـ خدمة التضامن العربي وتركيز الاهتمام على ما يقرّب ويوحّد ، ونبذ ما يفرق ويباعد ، واجتناب قصر الاهتمام على ما هو عرضي زائل ، وصرف العناية الى ما هو اساسي جوهري ، والظهور امام المخاطبين الاجانب في مواقف متناسقة ، وكذلك تلافي ابراز الخلافات التي تضعف من قوة حجتنا .

ب ـ تكثيف الجهود في مجال الاعلام الاقتصادي لتعريف كل شعب من شعوبنا بمختلف المنجزات العربية ، وبما يتوفر في بلداننا من امكانات العمل المشترك في شتى مجالات النشاطات الاقتصادية واطلاع الرأي العام في الخارج على مدى سعة الطاقات العربية ومختلف الامكانيات المتوفرة لتعاون مثمر مع المجموعة العربية .

ج ـ الذود عن الهوية الثقافية العربية وتراثنا الحضاري والتعريف به في الداخل والخارج .

د ـ كسب مناصرة الشعوب الاخرى لقضايانا المصيرية وبخاصة قضية فلسطين والسعي لتوسيع رقعة الصداقات على اساس الاحترام المتبادل .

٤ ـ اعادة النظر في دور الادارة العامة للاعلام : إن اعادة النظر في دور الادارة العامة للاعلام يستدعيه تطور الاوضاع القائمة في المجال الاعلامي واكتساء هذا الجهاز القميص المتماشي مع حجمه . لقد اصبحت هناك مجالات عمل اساسية لم تأخذ لحد الآن حقها من العناية والاهتمام ، لذلك فإنه يتعين ، حسب ظني ، النظر بكامل الامعان الى هذا الموضوع المهم .

أ ـ من ذلك اننا قصرنا حتى اليوم في التعريف بدور الجامعة وبنشاطها حتى اصبحت تظهر للمواطن العربي ، وللملاحظ الاجنبي المهتم بالشواغل العربية مؤسسة ينحصر دورها

في عقد الندوات واصدار البلاغات وهو لا يعلم الكثير عن طرق تنفيذ القرارات المتخذة في هذه الندوات ونتائجها التطبيقية على العمل العربي المشترك وابعادها في مختلف الاقطار . والحال ان تحرك هذه المنظمة لا يستهان به في مختلف قطاعات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما نحن مدعوون الى تعريف الشعوب العربية بعضها ببعض وتوضيح اوجه التكامل اذ نحن في حاجة ملحة الى المعلومات التي تتعلق بالوطن العربي كمنطقة جغرافية واحدة وانه يتعين علينا من جهة اخرى ابراز اوجه التقارب العربي اعتماداً على التاريخ واللغة والثقافة الى غير ذلك .

ب ـ نحن مدعوون ايضاً الى المزيد من التعريف بالواقع العربي ، وذلك باعداد مقالات صحافية ودراسات قصيرة تتناول المواضيع التي سبق ذكرها وتوزيعها على مكاتب الاعلام والصحف العربية والاجنبية وحبذا لو اهتدينا الى اعداد صفحات خاصة تنشر دورياً في الصحف الكبرى التي تقبل الالتزام بذلك .

ج ـ نحن كثيراً ما نشير الى تقصير الاعلام العربي في القيام بدوره كاملاً وعدم مؤازرته لمجهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ونحن نتكلم عنه وكأنه قد بلغ اشدّه وتوفرت له كامل المقومات بينما البلدان العربية كافة تنتمي الى مجموعة الدول النامية التي تشكو الاختلال والنقص في مختلف القطاعات بما فيها الاعلام . وبالتالي كان علينا ان نسعى عن طريق جامعة الدول العربية الى تدعيم الهياكل الاعلامية في الاقطار العربية من حيث البنية الاساسية والخبرات وألّا نتركها تتخبط في مشاكلها الاعلامية على انفراد او في نطاق منظمات دولية مثل اليونسكو الى جانب الدول النامية الاخرى التي تشكو هي بدورها عجزاً مالياً اكثر استفحالاً ، وبالتالي تحظى بالاولوية في تسديد حاجياتها الملحة . فدور جامعة الدول العربية كبير في هذا المضمار اذ في متناولها ان تساعد مباشرة ، او بغير مباشرة ، الدول الاعضاء او الدول الشقيقة الافريقية والآسيوية على تكوين الاطار الملائم وانشاء البنية الاساسية اللازمة فتحدث وسائل اعلام جديدة او تدعم الموجود منها ويتسع بذلك المردود الاعلامي في الداخل والخارج . ومن هنا كان من اللازم تنسيق العمل الانمائي في المجال الاعلامي بين المؤسسات الاعلامية والهيئات المصرفية والفنية التي تعمل في المستوى العربي .

د ـ نحن في حاجة الى تدعيم التعاون مع الهيئات المختصة الاقليمية او الدولية وكثيراً ما ينقصنا التنسيق معها وتوحيد المواقف العربية ازاء بعض المشاريع الكبرى. ان العبرة ليست بالتضامن المبدئي فقط ، وانما وبالخصوص في التحرك الذي يعتمد الدراسات المسبقة والتخطيط الملائم . كما اننا في حاجة الى تنسيق مواقفنا في مستوى الجامعة قبل المشاركة في الندوات الاعلامية التي تلتئم في مستوى دول عدم الانحياز او منظمة الوحدة الافريقية او غيرها . ذلك ان نشاطها يشملنا ونتائجه تنعكس علينا . فعندما ننادي مثلاً باقامة نظام اعلامي عالمي جديد ونندد بالاحتكار والهيمنة الاعلامية وتشويه الحقائق فإننا نقصد ، ضمن ما نقصده ، التنديد والتشهير بمساندة اجهزة الاعلام الغربية لاسرائيل . ومن هذا المنطلق

فإننا نكسب تضامن العديد من الدول النامية التي غررت بها الدعاية الصهيونية وتغلغلت في اذهانها المعلومات المزيفة .

والدعوة للقضية الفلسطينية التي تمثل اهم اهداف جامعة الدول العربية ليست مستقلة عن الاعمال الاخرى ، نظراً لتكاملها مع بقية الاهداف مثل الذود عن الذاتية الثقافية والتخلص من مختلف اوجه الاستعمار الاقتصادي والتقني وغيره .

٥ ـ توزيع جديد للادوار وتنسيق انجع : إن الامر يتعلق بعدة عناصر :

أ ـ توزيع الادوار بين وزارات الاعلام العربية والمنظمات المختصة المتفرعة عن الجامعة العربية وهذا يعني المزيد من احكام دور كل من مجلس وزراء الاعلام واللجنة الدائمة للاعلام والمكتب الدائم للدعوة العربية وكذلك صندوق الدعوة العربية .

ب ـ توزيع الادوار بين الادارة العامة للاعلام والاتحادات المهنية ، وكذلك المنظمات العربية التي تضطلع ضمن مهامها بدور اعلامي (مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) على ان يبقى للجامعة حق النظر الذي تحتمه وظيفة التنسيق .

ج ـ تنسيق العمل باستمرار بين الهياكل الاعلامية العربية والاتحادات المهنية حتى يندرج عملها جميعاً في اتجاه واحد خالٍ من التضارب او التناقض وذلك انطلاقاً من مفاهيم السياسة الاعلامية التي تضبطها مجالس الجامعة .

د ـ وضع برامج للمكاتب العربية بالخارج في نطاق الامكانات المحدودة تتمثل في عقد ندوات مع الصحافيين من حين لآخر وكسب صداقتهم وتزويد اجهزة الاعلام بالمواد الاعلامية التي تقوم بانتاجها ادارة الاعلام والرد على المقالات المعادية .

هـ ـ بعث هياكل اعلامية جديدة على غرار ما نشأ في مناطق جغرافية اخرى خلال السنوات المنصرمة مثل : وكالة انباء عربية ، او تجمع انباء ومركز توثيق ، يعتمد على ما جدّ في المجال الالكتروني ، ومصلحة انتاج برامج اذاعية وتلفزيونية . وبصورة عامة توسيع تجربة دول الخليج في المجال الاعلامي على كامل دول الجامعة .

و ـ إن تحقيق مثل هذه المشاريع والبرامج المختلفة يستدعي بالطبع اعتمادات جديدة واعتقد ان هذا ليس بعزيز على السلطات العربية ، خاصة اذا تأكدت من حسن اختياراتنا وكان تخطيطنا محكماً ونتائج عملنا ملموسة . على اني اعتقد ان النقص الذي نشكوه لا يعود الى ضآلة الامكانات فقط وان الامر لا يتوقف على التمويل فقط وذلك لعدة اسباب منها :

(١) ان هنالك مجموعة من المبادرات القابلة للتنفيذ بفضل تعديلات جزئية من باب الى آخر او دون اضافة وتعديل ، مثل تحرير المقالات الصحافية وردود مكاتب الجامعة بالخارج عليها ، وكذلك الاتصالات الدورية المكثفة مع الصحافيين .

(٢) تعبئة كافة الطاقات المتوفرة بصورة كاملة وذلك بتحسيس الهياكل المصرفية العربية ومشاركتها في تمويل اهم المشاريع الاعلامية ضمن البرامج التي تنجز في نطاق التعاون العربي المشترك او العربي الافريقي نظراً لأهمية دور الاعلام في تدعيم التطور الاقتصادي وانعكاسه على التفاهم والامن والسلم وهذا يستدعي بالطبع إثارة مثل هذه المواضيع في اعلى مستوى حتى تعطى التعليمات لكل المعنيين بالامر .

تعقيب ٢

عبد الملك عودة

إن الدراسة التي قدمها د. العطية تكشف عن موضوعية في التوصيف ، وعن صدق في العرض والتحليل . لكن اتفاقي معه فيما يقوله ، لا يمنعني من الاجتهاد وطرح الآراء حول سؤالين مهمين هما : لماذا حدث ما حدث ؟ وكيف الخروج من هذا الوضع التراكمي ؟

وليس هدف السؤال الاول توزيع الاتهامات انما هو مقدمة لتصور نقلة موضوعية . إن الحديث عن الاعلام العربي ـ في صورته المشتركة للجامعة او في صورته الوطنية للدول الاعضاء ـ هو اقتراب من احد القطاعات الشائكة في حياة الامة العربية . وهذا لأن الاعلام في الممارسة هو ترجمة لواقع السياسة ولواقع مستويات صناعة القرار في صوره الاجتماعية الشاملة .

ونظراً لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، فكيف ينتظر ان يعطي الاعلام شيئاً جديراً بالاحترام وبالتقدير خارج بلادنا العربية ، اذا كان وضع الاعلام داخل بلادنا يتّصف بالتدهور وبالامتهان وبالاستغلال ، ويروّض العاملون بالمهنة ، ويدجنون بسيف المعز او بذهبه إلا من اعتصم بالكرامة او اعتزل ـ وهم قليل .

إن ما ترصده ورقة د. العطية يعني ضياع اوضاع وأساليب المرونة والتنسيق والقدرة على التكيف مع الاوضاع الجديدة داخلياً وعالمياً ، ومع الادوات والاساليب العلمية والمكتشفات الفنية والتكنولوجية الحديثة والمذهلة . لقد ضاع التنسيق بين مستويات العمل الوطني والعمل المشترك . كما انعدم التخصص على مستوى اجهزة وفروع العمل الاعلامي على كل مستوى وظيفي .

ومن ناحية ثانية ارتكز العمل الاعلامي المشترك على قاعدة وهمية اسمها قرارات المجالس واللجان والسياسة العربية المشتركة ، وافتقد ـ بذلك ـ بناء وتأسيس قاعدة فكرية

شعبية بين المثقفين والنخبة العربية وبين المنظمات والتجمعات والفئات الاجتماعية العربية التي هي الاساس الطبيعي للوجود الفكري القومي العربي في بلادنا .

ومن ناحية ثالثة فإنه نتيجة تقلبات السياسات العربية ، نما الميل والاتجاه الى تولي جماعات من الفنيين والحرفيين قيادة جهاز الاعلام المشترك بالجامعة ، تأسيساً على ان هذه الفئات المنوعة من التكنوقراطيين هي اساس قيام وزارات الاعلام ، التي هي اطوع من البنان لرغبات القيادات السياسية في البلدان العربية . . . ومثل هذا الاتجاه انما هو محاولة لوضع الهرم بالمقلوب ، فالاصل ان قيادة وادارة النشاط الاعلامي هي قضية سياسية ونظرة سياسية على مستوى القيادة والادارة .

ومن ناحية رابعة تجمّدت تنظيمات الممارسة والتنفيذ فيما سمي المكاتب الاعلامية للجامعة ، وبخاصة في عواصم دول الشمال الاوروبي والامريكي . وثبت من التجربة ان هذا ليس هو الشكل والتنظيم التنفيذي الناجح . لقد نقلنا تجارب غيرنا دون ان تكيف الفكرة لتناسب مجتمعنا . ومن الملاحظ انه كلما قصرت وهزلت النتائج قيل السبب هو نقص المال ، او قيل ان الفشل سببه الاوحد هو مؤامرات الاستعمار والصهيونية .

ولي اقتراح بتغيير تركيب ووظائف وتنظيمات جهاز الاعلام المشترك بالجامعة كالتالي :

ـ إن الاعلام هو مجموعة من الوظائف والمستويات والتخصصات والعمليات ، وينطبق عليه ما يسمى بقواعد التخصص وتقسيم العمل . والسؤال الملح لماذا تريد الجامعة العربية ابتداء ان تنشط في كل الفروع وعلى كل المستويات ولماذا لا تأخذ بقواعد تقسيم العمل والتخصص في الاداء والتنظيم ؟ لماذا لا ننسق بين مستويات العمل الجماعي والوطني باستعمال اسلوب التفويض والعمل غير المباشر ، عبر وخلال اجهزة قائمة وتمارس في ميدان الاعلام مثل نقابات الصحفيين واتحاد الصحفيين العرب وكليات ومعاهد ومراكز بحوث الاعلام ؟

ـ أرى اعادة توزيع الممارسات والتخصصات في العمل على منظمة التحرير الفلسطينية في ميدان الاعلام عن القضية الفلسطينية ، ويبقى لجهاز الاعلام بالجامعة وظيفة التنسيق في داخل الخطة العامة للاعلام المشترك .

ـ وأرى ايضاً ان يتم الغاء الاطر التنظيمية القائمة باسم المكاتب الاعلامية للجامعة حتى تتخلص التجربة من الممارسات البيروقراطية .

واقدم اقتراحاً لدراسة تجربة بعض الصحف والاذاعات العربية التي تؤدي العمل بكفاءة بالغة في ميادين التغطية والتوزيع الاعلامي بواسطة عدد قليل من الصحافيين الذين لا يجلسون في المكاتب ولا يحملون الالقاب البروتوكولية .

المناقشات

١ ـ جميل مطر

اهنىء د. العطية على دراسته ، وملاحظاتي عن هذه الدراسة تتعلق اساساً بجوهر الاعلام العربي في حالته الراهنة .

في الواقع حين نتحدث عن الاعلام العربي في الخارج فنحن نتحدث عن الاعلام العربي في الدول الغربية وبالذات في الولايات المتحدة . فالقائمون على التخطيط للاعلام العربي لا يهتمون بالرأي العام في دول العالم الثالث ، او في اوروبا الشرقية باعتبار ان الرأي العام في هذه المناطق مؤيد للحقوق العربية . وسيظل حتماً مؤيداً ، وبالتالي فإنه لا يحتاج الى اعلام موجه له . اما الرأي العام الامريكي بخاصة والغربي عامة ، فهو الذي يقف مناهضاً للقضية الفلسطينية وبقية القضايا العربية ، ولذلك يجب التركيز عليه لكسبه الى الصف العربي . وفي رأيي ان هذا التوجه ـ اي التركيز على كسب الرأي العام الامريكي ـ وهو توجه كل الاقطار العربية سواء تلك التي تعادي النظم الغربية ام تسايرها توجّهاً غير سليم ، وذلك للاسباب التالية :

ـ إن الرأي العام الامريكي يتشكل اساساً نتيجة عدة عوامل لن تؤثر فيها حملات اعلامية عربية جزئية او قطاعية . فمقوماته التاريخية (بما فيها المقومات البروتستانية واليهودية) اقوى من ان تهز اركانها تلك الحملات ، فضلاً عن ان الرأي العام الامريكي يتأثر اولاً وأساساً في قضايا السياسة الخارجية بالموقف الرسمي الامريكي اكثر مما يتأثر بأي مدخلات اخرى . ولذلك فإن اي حملات اعلامية مهما تكلّفت لن تحقق في احسن الظروف سوى تحسن ظرفي او وقتي .

ـ إن صورة الانسان العربي في الغرب هي صورة ذلك الانسان السفيه والغارق في تناقض التخلف والاستغراب ، والمحروم من الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية ، وصورة

النظام الاقليمي العربي هي صورة البلدان العربية المتنازعة دائماً المتقاتلة احياناً ، والعاجزة عن حماية نفسها ، والمفتقدة للارادة السياسية المستقلة . اي اعلام عربي غير قادر على تغيير هذه الصورة او تلك ما لم نغيّر بأنفسنا الاصل الذي تؤخذ صورته .

ـ ان الاعلام لكي يكون مقنعاً يتوجب عليه ان يقترب قدر الامكان من مفاهيم الرأي العام المستقبِل للرسالة الاعلامية ، وهو الشرط الذي يدفع مرسل الرسالة الى التغيير في مواقفه السياسية وتنازله عن بعض حقوقه في سبيل اكتساب هذا الرأي المستقبِل . ومع توالي هذه العملية نجد انفسنا وقد تنازلنا عن معظم الجوانب القومية او قضايانا قبل ان نحصل على التأييد المناسب لها .

ـ إن التركيز على اكتساب رأي عام في دولة عظمى ، او في هذه الحال الرأي العام الغربي والامريكي بخاصة ، هذا التركيز قد يؤدي الى ان يصبح الاعلام العربي أداة في يد الجهة المستقبلة وليس في يد الجهة المرسلة ، بمعنى آخر ، تستطيع اجهزة الاعلام المتفوقة والمهيمنة على الرأي العام الامريكي ـ او الغربي ـ السيطرة على الشخص او الجهة المرسلة وتصبح اداة ثمينة في صنع القرار السياسي في هذه الجهة ، بحيث يصدر القرار متفقاً واهداف هذه الدولة العظمى في امر هذه المجموعة من الدول . واظن ان تجربة كامب ديفيد والصلح المصري ـ الاسرائيلي تؤكد هذه المقولة ، اذ بدأت بمحاولة مصرية لكسب الرأي العام الامريكي وانتهت بسيطرة الاعلام الامريكي على عملية صنع القرار السياسي في مصر .

لذلك اتصور انه من الضروري اعادة النظر في توجهات الاعلام العربي ، واتصور ايضاً انه ـ في ظل ما وصفه بعض المناقشين بالزمن العربي الرديء ـ يجب التركيز على توعية الانسان العربي ، لأنه اذا ترك لهذا الزمن الرديء ، فلن تصبح له قضية تحتاج الإعلام عنها .

٢ ـ محمد التازي

لقد اتيحت فرصة للدكتور العطية لينفس عما يشعر به من غيظ ، وما يفتعل في نفسه من اسى لعجز الاعلام العربي عن تحقيق اهدافه . ولن نستطيع الا ان نسمع صرخته وشكواه ، ولكننا عاجزون عن نجدته وعن التحقيق في هذا الهجوم الذي يتخذ ذريعة لدفع الاتهام .

واذا كنت اتفق معه ، اتفاقاً كاملاً في جزء كبير مما ورد في بحثه القيّم الشامل ، فإني أود لفت الانتباه الى اننا حين نتحدث عن الاعلام العربي ، فإننا بالطبع نتحدث عن السياسة العربية وعن الرأي والموقف الجماعيين ، وليس عن الرأي الفردي او الموقف الفردي ، فتلك مهمة تقوم بها وزارات الاعلام العربية وفي غياب الموقف العربي الجماعي . فلا ينبغي ان نتوقع اعلاماً عربياً مشتركاً جماعياً يسهر على التعبير عنه جهاز الاعلام في الامانة العامة . ولذلك تحول هذا الجهاز عن مهمته الرئيسية ليصبح شبيهاً بأي وزارة اعلام عربية ، مهمته التعريف بنشاط الجامعة ، والدعاية لها .

وإني اختلف مع د. العطية فيما ذهب اليه من ان حل ازمة الاعلام في الجامعة يتوقف على انشاء مجلس متخصص مستقل لأن الاعلام مرتبط بالسياسة ، وينبغي ان نفرق بين اختصاصات المجالس الوزارية الفنية وبين المجالس الوزارية السياسية . لقد عارضت ، ولا ازال ، انشاء مجلس وزاري متخصص للاعلام رغم اتفاق جميع وزراء الاعلام العرب على انشائه . ان المشكلة هي انعدام الارادة السياسية العربية ، وحين توجد هذه الارادة فلن يصعب عليها خلق قنوات التعبير عنها .

٣ ـ عبد العال الصكبان

يخيّل اليّ ان القضية الاولى التي تحتاج الى ايضاح هي قضية تحديد مفهوم الاعلام . واعتقد ان المقصود هنا الاعلام الخارجي ، رابطته الاساسية بمجلس الجامعة بحكم انه توضيح للسياسة واعلام بمضامينها ، مادته مختلف السياسات العربية ذات الجانب الدولي الواضح : القضية الفلسطينية ، قضية التنمية ، قضية النفط وما الى ذلك لأن هذه القضايا وسياسات العرب الداخلية بشأنها هي في نهاية الامر ذات علاقة اكيدة بقضية تحرير فلسطين ، وبتحرير مختلف اجزاء الوطن العربي . ولا يجب الخلط بين وجود الجامعة في الخارج وهو امر مطلوب لذاته وبين انجاز مهام الاعلام وهو مطلوب ومرغوب فيه . . . مكاتب للاعلام ضمن بعثة للجامعة قضية مطلوبة واساسية . مع ذلك يكفي لتمثيل الجامعة في بعض الدول مجلس للسفراء يرأسه في كل سنة سفير الدولة التي لها رئاسة مجلس الجامعة ، يتلقى هذا المجلس توجيهاته من الامين العام بخصوص تمثيل الجامعة وبخصوص الاعلام ، هذا الواجب يتم بقرار من مجلس الجامعة وموافقة واضحة من الدول .

اما قضية التمويل فهي اساسية ، وكذلك اساليب التوظيف ، وقضية الاجراءات الحسابية ومقادير المكافآت . . . ولكن ما لدى الجامعة من مبالغ لكل نشاطها لا يخلق كادراً للجامعة ، لا في السياسة ، ولا في الاقتصاد ، ولا في الاعلام .

٤ ـ حلمي شعراوي

ابدأ بتحية د. العطية على دراسته النقدية ، وأود توجيه بعض الاسئلة للباحث : كيف يمكن أن يتحدث المسؤول العربي عن الاعلام بنفسه وبهذه الطريقة عن جهاز الاعلام الذي يرئسه ؟ ان اهمية الاجابة هي انها تساعدنا على فهم ميكانيزم العمل في الجامعة والصعاب التي تواجهها اجهزتها . نرجو ان يذكر لنا توزيع المكاتب العشرين للاعلام التي تشرف عليها الجامعة . ذلك لأني اعرف ان هناك مكتبين في افريقيا فقط فما دلالة توزيع العدد الكبير الآخر ؟ هل ثمة جهود لجهاز الاعلام لتحديد المفاهيم التي تحدد عمل الاعلام العربي ازاء عدم توافر مفهوم واحد للفكر القومي نفسه في المنطقة او الموقف من اسرائيل ؟

٥ ـ محمد السيد سليم

يتطلب تحليل قضية الاعلام العربي ان نؤكد بعدين اساسيين للظاهرة الاعلامية : **الاول** ، هو ان الاعلام ليس متغيراً مستقلاً اي انه متغير لا ينشىء موقفاً جديداً ، ولكنه على احسن الفروض ـ متغير وسيط اي اداة لتوصيل رسالة ، كما انه يبنى على مواقف قائمة فعلاً ويحاول توضيح سياسات متبعة فعلاً . وبالتالي ، فلا جدوى من الحديث عن الاعلام طالما لم يكن هناك ما يمكن الاعلام عنه . **والثاني** ، إن الاعلام لا يمكن ان يكون في الاساس عملاً رسمياً ، بل هو يتضمن ـ في جزء كبير منه على الاقل ـ نقل رسالة عبر قنوات الاتصال الشعبية العادية ، وكلما تمت الرسالة الاعلامية عبر قنوات الاتصال الاعلامية غير الرسمية ، زادت مصداقيتها .

يقودنا ذلك الى نقطتين مهمتين تتعلقان بالاعلام في جامعة الدول العربية :

ـ إن قوة الرسالة الاعلامية العربية تتطلب في البدء وبالضرورة سياسات عربية موحدة وصلبة وقدرة عربية على مواجهة اسرائيل في حلبة المواجهة المباشرة . فنحن نعرف ان جزءاً اكبر من التأييد الشعبي الغربي لاسرائيل ينبع من الاعجاب الغربي بالصلابة والمهارة الاسرائيلية في مواجهة التفتت والتخلف العربي . ولنقارن ذلك بما حدث عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، اذ ان حسن الاداء العربي على ارض القتال والموقف العربي الموحد ازاء قضية النفط ادى الى تحول واضح في الرأي العام الغربي نحو الحقوق العربية .

ـ إن الاعلام العربي لا يمكن ان يكون بالاساس عملاً رسمياً تقوم به مكاتب اعلامية كما هو الحال في جامعة الدول العربية . ومع تسليمنا بالدور الذي تقوم به المكاتب الاعلامية للجامعة ، فإنه في معظم الاحيان ، لدى تحليل النفقة والمنفعة الناشئة عن اداء هذه المكاتب يوضح ان جانب النفقة اكبر بكثير . فهذه المكاتب تتحول في الغالب الى مكاتب ادارية وظيفتها الرئيسية اثبات نشاطها للادارة الرئيسية في المقر ، حتى وان كان بصورة مظهرية . ولذلك فإن الجامعة العربية يجب ان تركز على دور الجماعات الشعبية العربية في الغرب ، فهذه الجماعات يمكنها أن تقوم بدور رئيسي في الاعلام العربي في الغرب . فالاعلام الصهيوني لا يتم عن طريق المكاتب الادارية والموظفين ولكن عن طريق الجماعات الصهيونية المقيمة في الغرب .

وفي هذا الصدد ، يمكن ان تلعب جماعات المهاجرين العرب في امريكا الشمالية ، واتحادات الطلاب العرب ، والمثقفون العرب دوراً يفوق بكثير دور المكاتب الاعلامية الذي يقتصر في معظم الاحيان على توزيع النشرات او القاء محاضرات دون الدخول في حوار مع القواعد الشعبية في المجتمعات الغربية . إن جزءاً كبيراً من جهد جامعة الدول العربية يجب ان ينصب على تشجيع وتمويل وحفز وتنسيق عمل الجماعات العربية في الغرب لكي تلعب دوراً اكثر فعالية في الاعلام عن القضية العربية .

٦ ـ احمد طربين

لا يكفي ان ننشىء الاجهزة الاعلامية ونؤمن لها التمويل الكافي ، انما ينبغي انتقاء العناصر المسؤولة عن هذه الاجهزة انتقاءً دقيقاً بعيداً عن مقتضيات الانصبة والحصص المعمول بها عادة في الجامعة . ومعلوم ان نجاح الاعلام مرتبط ارتباطاً عضوياً بالمشرف على هذا الجهاز الحسّاس من حيث اهليته اللغوية والثقافية والسياسية والقومية . وقد ورد في قرارات القمة العاشرة في تونس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وجوب تركيز النشاط على اوساط الرأي العام الامريكي وابراز الاضرار التي تصيب المواطن الامريكي والمواطن العربي نتيجة سياسة الحكومة الامريكية . ويقول البعض بأن مسحة من التشاؤم طغت على بحث د. العطية فما الذي نجحنا في تحقيقه (مثلاً) في تحريك الاجواء المواتية للصهيونية في الولايات المتحدة .

وأنا اتساءل ، ألم يكن ما قام به د. فايز صايغ واحمد الشقيري وغيرهما (مثلاً) مؤثراً بدرجة ما في بعض اوساط الرأي العام الامريكي ، نتيجة الندوات التلفزيونية والاذاعية ، وأنه كان يمكن مضاعفة فعّالية الاعلام في امريكا ؟ وهنا يبدو تقصير العرب الشديد . سمعت ان هنالك ما يقرب من ثمانية آلاف اذاعة وتلفزيون في الولايات المتحدة وأنه يمكن النفاذ الى بعضها بطريقة ذكية ، وللاسف لم يتحدث الكثير من العرب ، امامها حين قطع النفط عن الغرب ، للردّ على اسرائيل التي صورت ذلك على انه معاقبة العرب للرأي العام الامريكي ، في محاولة لحرمان المواطن الامريكي من الدفء والراحة . او حين تتلقى اسرائيل ما يتجاوز العشرة مليارات دولار سنوياً ، وذلك على حساب ظروف البطالة ومشاريع الرفاه الاجتماعي الامريكي وما الى ذلك . اي ان نخاطب الرأي العام باللغة التي يفهمها .

واقترح ما يلي للاسهام في ذلك :

ـ وضع برنامج للتنسيق بين ادارة الاعلام في الجامعة والعناصر البشرية المتميزة بكفاءتها واطلاعها وقدراتها الاعلامية واللغوية والثقافية للقيام بجهود اعلامي هادف بموجب خطة موضوعية دورياً ، تراجع نتائجها بعد تنفيذها وذلك بالقاء محاضرات وعقد ندوات بين اوساط المثقفين والرأي العام الجامعي وسواه . ومن المعلوم (مثلاً) ان الرئاسة والحكومة الامريكيتين تعتمدان على جهل الشعب الامريكي بأصول القضية الفلسطينية ومدى خرق حقوق الانسان العربي الفلسطيني ، وتبديد وهم العلاقة التاريخية للصهيونية بفلسطين . ولا أهمية هنا للتفسير البروتستانتي لليهودية .

ـ تشجيع المفكرين الغربيين الذين عرفوا بكتاباتهم ومواقفهم الموضوعية العادلة ، ومحاولة تأييدهم ضد محاولات الصهيونية التي تهدف الى اتهامهم باللاسامية ، كما فعلت يوماً مع فورستال وزير الدفاع الامريكي ايام ترومان ، وفولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس ، وبراون رئيس اركان الجيش الامريكي مؤخراً .

ـ مراجعة الخطط والكشف عن مدى تنفيذها بشكل دوري يضمن تصحيح مسارها بين آونة قصيرة واخرى لتصبح منسجمة مع تطور معطيات الواقع العربي والفلسطيني .

٧ ـ مفيد شهاب

اشار د. العطية في بحثه الى اهمية العنصر البشري في الاعلام ، والى عدم وجود الكفاءات الاعلامية في جهاز الاعلام بالامانة العامة ، وعزا ذلك الى اسلوب التعيين الذي يقتصر على مجرد اعتماد الترشيحات الحكومية فقط . الامر الذي يؤدي الى وجود نوعية لا تتوفر فيها الصفات المطلوبة ، خصوصاً في المكاتب الخارجية للاعلام . واشار ايضاً الى ان مثل هذه النوعية من الموظفين تكون مهزوزة الولاء للجامعة العربية وتعمل بوحي من المفاهيم القطرية . وفي تقديري ان هذا امر طبيعي طالما ان الموظف يشعر ان وجوده في الوظيفة يرتبط بارادة دولته وليس بارادة الجامعة .

ومن الملاحظ في الجامعة العربية وكذا في منظماتها المتخصصة ان هناك قلة من العاملين فيها تتمتع بالخبرة والكفاءة والتخصص ، ولا تستند في وجودها إلا الى هذه الصفات وما تقدمه من جهد متواصل ، في حين ان الكثرة من هؤلاء العاملين قد شغلت مراكزها لاعتبارات اخرى ابعد ما تكون عن الخبرة والكفاءة ، او احتلت مراكزها للقيام بمهام اخرى غير تلك المتعلقة بالوظائف التي يشغلونها . وهذه القضية جد خطرة ، تحتاج الى مواجهة صريحة وتحتاج الى علاج حاسم . وترتبط بهذه القضية قضية اخرى هي مسؤولية الجامعة عن خلق «الموظف العربي القومي»وليس الموظف المحلي. فمع توافر الكفاءة والخبرة لا بد من موظفين لا يعملون الا بتوجيهات وتعليمات من امين عام الجامعة وحده . وهذا امر بديهي . بل لا بد من موظفين يعملون بولاء للجامعة وحدها وبانتماء للجامعة وحدها .

ولا تعارض ـ في القول ـ بين الاحاسيس الوطنية المحلية التي يحس بها كل انسان نحو القطر الذي ينتمي اليه ، وبين ان تكون هذه الاحاسيس في اطار اعم واشمل هو الاحساس القومي ، ولا تعارض ايضاً بين هذه الاحاسيس الوطنية المحلية وبين ان يكون التصرف في العمل في اتجاه ولاء واحد وانتماء واحد للمنظمة القومية : الجامعة العربية . ويؤسفني ان اقول ان الجامعة العربية قد فشلت في خلق هذا النوع من « الموظفين العرب القوميين » ورغم مرور ٣٧ عاماً على قيامها ، في حين نجحت في ذلك منظمات مشابهة احدث مثل التكتلات الاوروبية (السوق الاوروبية وغيرها) ، حيث يمكننا القول بأن هناك اليوم مثلاً في « بروكسل » عدداً هائلاً من الموظفين ينسى منذ لحظة دخوله مقر عمله الجنسية التي ينتمي اليها ويتصرف كأوروبي وليس كفرنسي او الماني مثلاً . اما في الجامعة ، فإن الاتجاه يسير نحو مزيد من الولاء القطري للموظفين ، وليس العكس كما كان مأمولاً .

٨ ـ محمد حسنين هيكل

الحقيقة اني كنت متردداً قبل ان اطلب الكلام لأني بالامس اضعت على هذه الندوة

نصف جلسة كاملة ، واليوم عندما دخلت الاجتماع ووجدت موضوع الاعلام المناقشة فيه محتدمة ترددت قبل ان اطلب الكلمة لأني لا اريد ان أضيع خمس دقائق اخرى . لكني سأتكلم في هذا الموضوع لاني اعتقد اني الى حدٍ ما قريب منه ، ولو كان من الممكن ان نسمع الاستاذ محمود رياض لأنه اخذ بهذا الموضوع مبادرة كبيرة سنة ١٩٧٥ ، وكلفني - إن كان يتذكر - ان اقوم بجولة في امريكا واوروبا باسم الجامعة العربية احاول ان أدرس فيها الاوضاع الاعلامية . وأتذكر اني رحبت وقدمت له تقريراً في هذا الموضوع ، ولكن للاسف الظروف السياسية التي مرت بها الجامعة العربية حالت دون ان يكون ما قلته، او ما قاله كثيرون غيري ، ان ينفّذ .

أعتقد ان قضية الاعلام ووسائله في هذا العالم اصبحت قضية في منتهى الاهمية سواء في الاعلام الداخلي او الاعلام الخارجي . وقد استطيع ان ابسط الموضوع فأقول على سبيل المثال ، ان العمل السياسي داخل اي دولة ينقسم الى ثلاثة اجزاء تكاد تكون متساوية ، الاول : سلطات الدولة الطبيعية - سلطات القمع في الدولة وهي : الجيش والبوليس والقضاء . . . الخ ، الثاني : هو ما يستطيع اي نظام ان ينجزه من اعمال حقيقية ، والثالث هو الاعلام - وأنا اعتقد ان اهمية اجهزة الاعلام اصبحت بالنسبة للدولة الحديثة في الداخل في نفس اهمية اجهزة البوليس والقمع والقضاء . بل أكاد اقول ان هذه الاجهزة تحولت في بعض الدول ، وفي بعض النظم الى اجهزة قمع من نوع جديد لتطويع الارادة الوطنية او لتطويع الجماهير بدلاً من اخضاعها . لا اريد ان اتكلم عن دور الاعلام في الداخل وافضّل ان انتقل لدوره في الخارج . اعتقد اننا نقترف مجموعة من الاخطاء في فهم دور الاعلام ، وأتصور ان الاعلام في النهاية هو وسيلة لنقل شحنات او نقل افكار او اخبار من عندنا الى آخرين - من طرف الى طرف آخر - فالاعلام في حد ذاته هو وسيلة ، هو مركبة ، ولا يمكن ان نحمّله اكثر من هذا ، ولكن ما يجب ان نتكلم فيه ، وما يجب ان نعطيه حقه هو ماذا ننقل بهذه الوسيلة؟ عندنا مركبة ، او عندنا قطار ، او عندنا طائرة تنتقل من مكان الى مكان آخر - ماذا نضع فيها ؟ هذه هي القضية .

ان معنى هذا انه لا يمكن ان تعلم عن شيء غير موجود ، ولا يمكن أن يكون هناك اعلام قوي عن اوضاع سياسية ضعيفة - وليس صحيحاً ان الاعلام هو موضوع فلوس لأني سأذكر لكم بعض الارقام، واتصور اننا نصرف على الاعلام مبالغ اكثر بكثير مما قد يخطر ببال اي انسان - وعلى سبيل المثال : هناك صحف في الولايات المتحدة الامريكية - هي - نيويورك تايمز ، والواشنطن بوست ، ولوس انجلوس تايمز ، والجريدتان اللتان اتكلم عنهما هما تايم ونيوزويك . هذه الجرائد الخمس سنة ١٩٨٠ اخذت اعلانات عربية بـ ١٢٠ مليون دولار ، واتكلم هنا عن ملاحق اعلانية ذات طابع سياسي . اتكلم على ملحق ظهر عن قطر في مجلة تايم ، او أتكلم عن ملحق ظهر في نيوزويك ، او ملحق ظهر في نيويورك تايمز . في هذه السنة نفسها ، قيمة ما اعلنت عنه مؤسسات عربية سواء كانت بنوك ، او شركات طيران ، او شركات سياحة ، او مؤسسات من انواع مختلفة سنة ١٩٨٠ كان ٢٣٥ مليون دولار .

احد الاخوان ذكر ان الجامعة العربية تصرف على الاعلام مليوني دولار ، وانا اقول اننا نصرف على الاعلام او الاعلان او ما نسميه اعلاماً ، وهو في الحقيقة اعلان ، ما يكاد يصل الى نصف مليار دولار كل سنة ، فليس صحيحاً ان هناك نقصاً في الاعتمادات . وانا لا اتكلم ايضاً عن المليوني دولار التي تصرفها الجامعة العربية ، او اي مصروفات اخرى في اتجاهات اعلامية ، او اتجاهات اعلانية تصرفها دول او تصرفها منظمات عربية . ليس صحيحاً في اعتقادي ان امامنا عقبات ، وانا مسلّم بأن هناك ضغطاً صهيونياً وعوائق . . . الخ - لكن انا اسلّم ان بين المحطات الثماني الكبار على سبيل المثال في امريكا (A.B.C., N.B.C., C.B.S.) ، وهي اكبر محطات الاذاعة والتليفزيون في امريكا ، بالاضافة الى نيويورك تايمز والواشنطن بوست ونيوزويك - هذه الست يملكها يهود - هذا صحيح . وهناك « التايم » ولوس انجلوس تايمز لا يملكهما يهود . لكن مع ذلك - هناك فرصة باستمرار ، في وسط هذا كله ، للوصول برسالة عربية محددة الى الرأي العام . وأود ان اذكّركم بما قاله رئيس تحرير مشهور للتايمز - ارسل الى جميع مراسليه تعميماً اول ما تولى مسؤولية التايمز قال لهم فيه : انا اريد News اخباراً لا آراء Views . اذا أردنا ان نصل العالم كله ، وأن نؤثر فيه ، وان يفهم ما نفعله ، لا بد من ان نعطيه مادة اخبارية يستطيع ان يفهمها . لا تستطيع جريدة ولا تستطيع مجلة ولا تستطيع محطة تليفزيون ان تنسى اي موضوع له قيمة اخبارية . والموضوع الاخباري لا بد من ان يكون تياراً متصلاً من الاخبار وليس من الآراء - لأني مسلّم ان بعضنا يمكن أن يحضر ندوة في التليفزيون الامريكي ، ويمكن ان هذه الندوة ان يقال فيها كلام مؤثر وكلام معقول . ويمكن ان تؤثر هذه الندوة في جمهور المستمعين لكنها تنسى ساعة اقفال جهاز التليفزيون - لكن ما لا ينسى اطلاقاً هو باستمرار ان الوطن العربي يستطيع ان ينتج ، وان يحول ما يريده الى مادة اخبارية تكون مستمرة ومتصلة ودائماً تحت اهتمام مستمع او مشاهد . وأكاد اصل الى ان هذه الوسائل في حاجة الى مادة اخبارية ، وتجري خلفها ، الى درجة انها في بعض الاحيان تصنعها .

لقد رأيت بنفسي اثناء الثورة الايرانية ، وانا امام السفارة الامريكية في طهران - مجموعة تليفزيون الـ A.B.C. أحضرت معها علماً امريكياً ، تعطيه لتظاهرة ، والمتظاهرون يحرقونه ، والصورة تصور ، ثم تنتج آثارها في امريكا - ويكون صانع القرار الامريكي في الواقع يتصرف طبقاً لمادة عملتها محطة اذاعة ، أثرت في الرأي العام ، وصانع القرار الامريكي تأثر بهذا ، وبتأثره بالرأي العام او بسلطة الرأي العام او بقيمة الرأي العام اتخذ قرارات سياسية هي في الواقع مبنية على شيء يكاد ان يكون مصطنعاً ، لكنه في النهاية مادة اخبارية . القضية فيما يتعلق بنا اننا نصرح بآرائنا ، ونذهب ، لأننا مقتنعون بعدالة قضيتنا ، ومقتنعون ببعض ما لدينا ، ومعتقدون ان عندنا رسالة نود ان نقولها للعالم ، فنقولها بالطريقة الانشائية ، وهذه الطريقة الانشائية لا يمكن أن تؤثر في احد . قضية التحدي الحقيقي للوطن العربي هي - وانا اعتقد ان هناك جمهوراً كبيراً جداً في الخارج مستعد ان يسمع ما نقول ،

ومستعد ان يفهم هذا ـ اذا استطعنا ان نحول افكارنا وآراءنا الى مادة اخبارية يمكن أن يكون لها قوة التأثير الدائم والمستمر .

بصرف النظر عن المبادرة وبصرف النظر عن الاختلاف فيها ـ اعتقد ان الرئيس السادات نجح في شيء مهم جداً ، وأعتقد انه ربما زاد الموضوع عن حدوده ، وربما كان في النهاية ضحية وسائل اعلام اكثر مما كان صانع اخبار . لكن في النهاية ، هناك جزء في هذه العملية ، او في حد منها يلفت نظرنا ، وهو انه بمقدار ما استطاع اي واحد ان يصنع مادة اعلامية ، مادة اخبارية ، يستطيع ان يلفت نظر العالم ـ شيء ما يحدث ، لا شيء ما يقال ـ لو نتذكر ، صورة العرب لم تكن في اي وقت من الاوقات صورة حقيقية مثلما كانت في حرب اكتوبر ، لأننا نحن عملنا شيئاً ـ في النهاية كان هناك شيء يعمل ، كان هناك اخبار يستطيع العالم ان ينقلها عنا ، وكان عندنا ارادة تمارس نفسها ، وكان هناك حدث يعمل ـ وكنا ننادي الصحافيين في العالم وندعوهم الينا ـ ويأتون وليس عندنا ما نفعله سوى ان نقول لهم « كلام ساكت » على حد تعبير اخواننا في السودان ـ هذا لن ينقله احد . لكن اذا استطعنا ان نحول ما نقوله الى مادة اخبارية لها قيمة اخبارية . فهذه الوسائل كلها لا تستطيع ان تتجاهل المادة الاخبارية .

كما قلت ، حرب اكتوبر ، لأنها حدث ، ولها قيمة اخبارية ، لفتت نظر الناس ، والناس غطوها . الحظر النفطي على سبيل المثال احدث اثراً بقدر قيمته الاخبارية ، الناتجة عن قيمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الغرب ، طبعاً ، لفت الناس الى اهمية الوطن العربي .

الثورة في الضفة الغربية ، الثورة القائمة في هذه الفترة في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ تؤثر في الرأي العام اكثر مما لو بقينا مليون سنة نتكلم عن عدالة الحقوق الفلسطينية ، وحق الشعب الفلسطيني . ان اي شاب من الشبان الذين استشهدوا في الضفة الغربية وغزة بما صنعوا من مادة اخبارية ، اثر كثيراً جداً ، في نقل رسالة الثورة الفلسطينية ، اثر أكثر مما يمكن أن تؤثر فيه اي ثورة ساكتة امام التليفزيون ، واكثر مما يمكن أن تؤثر فيه اي خطة . لسوء الحظ ، كما كنت اقول ، ان اعلامنا في الخارج ، ونحن نخطىء كثيراً جداً في اعلامنا في الخارج ـ الجزء الاكبر منه موجه الى الداخل . وسأعطيكم مثالاً على ذلك : هناك مؤسسة علاقات عامة في الولايات المتحدة ، هذه المؤسسة مع كل دورة من دورات الامم المتحدة تأخذ ما يتراوح بين ٣ و٥ ملايين دولار . وهذا اكبر من المبلغ المخصص للاعلام في الجامعة العربية ـ وهذه المؤسسة تعمل شيئاً واحداً فقط : وهو ان تنقل صور هؤلاء المندوبين الذين يتكلمون في الامم المتحدة ، او يزورونها ، الى بلادهم هم. بمعنى اننا نحن في الدرجة الاولى نهتم بالداخل ولا نهتم بالخارج ـ وجزء كبير جداً مما نصرفه موجه الى الداخل ـ بمعنى انه حتى مندوبينا في الامم المتحدة ، او حتى زيارة رؤساء دول ورؤساء وفود يذهبون الى اوروبا الغربية او امريكا وهدفهم هو الاعلام في بلادهم وليس الاعلام حيث ذهبوا .

فيما يتعلق بالاعلام في اطار الجامعة العربية ـ سبق وقلت لكم اني درست هذه المشكلة ـ صحيح ان الميزانيات قليلة ، والمكاتب مستهلكة في اعمال ادارية ، ومن الغريب جداً انه في معظم المكاتب يكاد يكون ٨٠ بالمائة من الميزانيات موجهاً الى مصاريف ادارية ومرتبات ، و٢٠ بالمائة فقط من الميزانية موجّه الى الجهود التي يمكن ان نسميها الـ mobility القادرة على التأثير في اي حال .

ولكن مع ذلك أتصور ان هذا جزء من المشكلة وليس المشكلة كلها . اتصور ان هناك مجالاً ان نصنع اعلاماً عربياً ، وليكن هذا الاعلام العربي عند الحد الادنى . اذا كنا نقول ان تضارب الاوضاع السياسية ـ اولاً : ضعف الوضع السياسي العربي يمنع ان تعبر عنه وسائل ضعيفة مهما بلغت درجتها من القوة ـ لا يمكن ان تعبر بقوة عن اوضاع ضعيفة ـ لا يمكن ان تعبر تعبيراً حقيقياً عن ارادات متضاربة ـ اذا كانت الدول العربية كلها ليس لها رأي واحد موحد ، او ارادة سياسية موحدة ـ أنا لا اتصور كيف سنعمل اعلاماً . لكن اتصور ان هناك حداً نستطيع ان نُعلم فيه ونكون مؤثرين ـ ولو سمحتم لي ان اضرب مثلاً ، وهو مثل سريع : هناك شخص صورته سيئة جداً في العالم وهو تاجر بارود ، واستطاع حتى اليوم ان يحسن صورته بوسائل اعلامية ، ولكنه نجح ان يحسن صورته عن طريق خلق مادة اخبارية سنوية ـ وهو نوبل ـ كلنا نتكلم عن جائزة نوبل كل سنة . نوبل كما تعلمون كان تاجر بارود وتاجر اسلحة ـ ولكنه وجد الوسيلة سواء كانت لتحسين صورته او للتكفير عن عذاب ضميره . . . الخ ـ عمل عملاً في المجال الثقافي والعلمي والفكري في النهاية يجعل ذكره موجوداً حتى اليوم . تصورت في وقت من الاوقات ـ وأنا اقترحت على السيد محمود رياض في حينه ـ انه اذا كانت ميزانية الجامعة العربية محدودة ، واذا كان عندنا على الاقل ولو حتى مبلغ محدد ، لماذا لا ننشىء Fund على سبيل المثال ، يعطي جائزة على نمط جائزة نوبل ، ويعمل لها مجلس امناء من شخصيات عالمية كبرى ، لها وزنها في كل المجالات ، ونحاول ان نخرجه عن ولايتنا الادارية وعن اختصاصنا ، ونحاول ان نجعله هيئة مستقلة لها قيمة ولها احترام عالمي ، ونقول : اننا نحن كاسهام عربي ، كطرف في الحوار الانساني الحضاري الدائر ، نحاول ان نكرم العلوم والفنون . . وكذا ـ ونعمل جائزة كل سنة ، على نمط جائزة نوبل مثلاً ، وتعطى لاحسن بحث علمي ، ولاحسن اسهام ادبي ـ وهكذا . غريب جداً ان ينجح تاجر بارود وتاجر اسلحة فيما لم ننجح نحن فيه ، لأننا قصرنا انفسنا على الكلام الانشائي ، وعلى الوسائل الادارية ، وتعللنا وراء تضارب الارادات .

والامر الغريب ـ اذا سمحتم لي ان اضيف ان هناك ٦٥٠ ساعة اذاعات موجهة للوطن العربي كل اسبوع من جانب دول واطراف مهتمة جداً بالتأثير على الوطن العربي . لا احد في لندن او مونت كارلو ، على سبيل المثال ، او غيرها ، يهتم بأن يكون المستمع العربي او الرأي العام العربي مطلعاً اخبارياً ، ولا مثقفاً فكرياً او سياسياً ، لكن كل هذه وسائل تأثير في العالم الخارجي يصبها عندنا ، وجماهيرنا تتأثر بها ، ونحن لا نستطيع ان نصرف هذا .

صحافتنا في الوطن العربي ، كان يمكن أن نقول ان العالم يستطيع ان ينقل عنها ، تستطيع ان تكتب مواد اخبارية ، ان تكتب آراء ، وان تسهم في حركة الصحافة العالمية ، ولكن مع الاسف الشديد ، وضعها غير مرتاح بسبب ظروف السلطة ، وبسبب الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي . صحافتنا لا تستطيع ان تكون مرآة عاكسة ينقل عنها العالم الخارجي صورة لنا ، لأن هذه الصحافة وهذه الوسائل كلها اصبحت جزءاً من سلطة الدولة واصبحت عاجزة لسبب او لآخر ان تعكس صورة صحيحة للوطن العربي . والنتيجة انه ليست هناك مرآة ـ فلا نحن نستطيع ان نصل الى العالم مباشرة ولا العالم يستطيع ان يرانا عن طريق وسائلنا نحن . اتصور ان امامنا مجال كبير جداً لنعمل اعمالاً اعلامية ـ لكن في المحصلة اقول انه لا بد من ان يغير طابع كل ما عندنا ـ العالم الخارجي مستعد ان يتقبل كل ما نقول شرطة ان نتحدث الى هذا العالم باللغة التي يفهمها هذا العالم ، وتفهمها كل وسائل الاعلام . وان نكون قادرين على صنع اخبار قادرة على ان تنقل نفسها بنفسها الى العالم الخارجي وان تعطيه صورة عما نفعل .

٩ ـ محمد فايق

في الحقيقة الاستاذ هيكل غطى العملية كاملة لانه جمع بين الرؤية السياسية والرؤية الفنية ايضاً ـ واعتقد انه اعطى تصويراً جيداً جداً لدور الاعلام والقصور الموجود فيه وموقع هذا القصور ـ والحقيقة اننا نظلم الجامعة العربية ونظلم اجهزة الاعلام عندما نحاسبها دائماً على القصور وعلى ما وصلنا اليه من الناحية الاعلامية ـ لأن من يقوم بالاعلام بالفعل هو الدول بما تملك من اجهزة اعلامية وقدرات اعلامية كثيرة جداً . الجامعة العربية ليس عندها اجهزة اعلامية او من الصعب جداً ان نتصور انها تستطيع ان تقوم بدور ، كما اشار اليه الاستاذ هيكل ، في موضوع نقل الخبر . . . الخ ـ ولكن في اعتقادي ان الدور الذي تستطيع ان تقوم به الجامعة العربية والمكاتب الخاصة او الاجهزة الخاصة بالاعلام هي دراسة مثلاً : كيف نقترب من بعض المشاكل ؟ كيف نخاطب افريقيا مثلاً ؟ وكيف نصل بموضوعات معينة الى اماكن معينة ، وهذه الدراسات قد تحتاج الى وقت ، وتحتاج الى ناحية اكاديمية ، معاهد . . . الخ . وممكن أن تقدّم هذه الدراسات الى الدول التي تستطيع ان تستفيد منها في اجهزتها .

عملية المكاتب في الخارج ، في تصوري انها اصبحت غير قادرة على ان تقوم بأي عمل اعلامي في الخارج يتناسب مع تكاليفها . ونحن لسنا بحاجة الى سفارات ـ فعندنا سفارات كثيرة جداً في العالم ـ فحين نضيف سفارة جديدة ولا نعرف الدور الذي يمكنها ان تقوم به ، من الناحية الاعلامية على الاقل فنحن في الواقع نحمّلها اكثر مما تستطيع . وفي تصوري انه ممكن ايضاً ان يكون دور اجهزة الاعلام في الجامعة العربية ان توزع ادواراً على الدول المختلفة ـ مثلاً : بالنسبة للاعلام الافريقي اعتقد ان هناك دولاً معينة في افريقيا قادرة ان تصل الى اماكن معينة ، كالدول التي تتكلم اللغة ، او من الناحية التاريخية ايضاً كانت تتصل

بالشعوب الناطقة بالفرنسية ، فيمكن أن تتولى هذه الدول الاعلام ، او ان تأخذ دوراً خاصاً للاتصال ولتغيير الصورة العربية في هذه المناطق . يمكن لبلد آخر ان يتصل بمناطق قريبة منه سواء من ناحية الفكر او من ناحية التاريخ او غير ذلك بحيث اننا في النهاية نستطيع ان نقوم بعملية تنسيق بين اجهزة الاعلام المختلفة التي تسيطر عليها هذه الدول .

هذا في تصوري الدور الذي تستطيع ان تقوم به الجامعة العربية ، وأجهزة الاعلام في داخل الجامعة ـ ولكن الدور الحقيقي في النهاية يبقى امام الدول ، وهو الصورة الفعلية . فالاعلام لا يمكن أن يخلق صورة جديدة ، ولكن هو مرآة للواقع ـ فإذا لم نغير من هذا الواقع لا يمكن بأي حال من الاحوال ان نكون قادرين على تغيير صورتنا في الخارج .

١٠ ـ مسارع الراوي

إن الاعلام في الوطن العربي لا يزال مرتبطاً بالسياسة بل هو تعبير عن السياسة وهذا يعني ان وظيفته الاساسية هي الدعاية التي تخاطب العواطف وتوجه الرأي العام وعليه لا سبيل لنجاح الخطط الاعلامية في الوطن العربي الا بالأخذ بالاعلام كعلم يخاطب العقل والضمير . ونحن في البلاد العربية ، وبخاصة على مستوى جامعة الدول العربية ، لا نزال نقصر اساليبنا في الاعلام على الكلمة المكتوبة واسلوب الخطب والمحاضرات . لقد تطورت وسائل الاتصال ، وتنوعت اساليب التأثير على الناس واقناعهم بالافكار المراد ايصالها اليهم ، فلم تعد الكلمة المكتوبة والخطابات الاسلوب الناجع بل تعدته الى استخدام اجهزة الثقافة المؤثرة بالكلمة المسموعة عن طريق الاذاعات والراديو وكذلك الكلمة المسموعة المرئية عن طريق التلفزيون . وفي هذا المقام اسمحوا لي ان اقترح امكانية دراسة جدوى انشاء اذاعة عربية ، وامكانية دراسة جدوى انشاء تلفزيون عربي ، تشرف عليه جامعة الدول العربية يركز في برامجه على القواسم المشتركة بين الدول العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، والتعريف بها على المستوى العربي ، والمستوى العالمي . وكذلك قضية التعريف بالتراث العربي الاسلامي .

١١ ـ امين هويدي

اهم مبدأ في الاقتصاد هو ان الانفاق يصرف في محله السليم وان يكون عائده مجزياً . وترتيباً على ذلك فإن الانفاق الحالي للاعلام من الجامعة العربية هو تبديد لأن ليس له عائد . هل نحن في حاجة الى اعلام على مستوى الجامعة ؟ لماذا لا نكتفي بخمسة مكاتب اعلام بدلاً من ٢٠ لأن الكثرة العاجزة ليست هي المطلوبة اذ ان المطلوب هو القلة القادرة .

وفي عام ١٩٦٦ ـ في مؤتمر وزراء الاعلام في دمشق ـ وقفت ضد زيادة عدد المكاتب الاعلامية التي طلبها الامين العام على اساس تقوية الامكانيات المتاحة وليس زيادة النفقات . ان الإسراف في استخدام الامكانيات المتاحة يخلق خطوطاً ضعيفة والأفيد ان نتجه الى الجودة وليس الى الكثرة . ثم انه كيف يمكن لارادات اعلام مقيدة على المستوى القطري ان تصبح

ارادات محررة على المستوى القومي ؟ حرروا الاعلام على المستوى القطري قبل ان تحرروه على المستوى القومي . وكيف يمكن ان يتقدم الاعلام العربي الى افريقية . وهو اعلام عاجز مفكك لا مردود له ؟ ان هذا له تأثير عكسي . فلنبدأ اولاً بأنفسنا : هل نحن في حاجة الى اعلام خارجي للآخرين ؟ ام نحن في حاجة الى اعلام داخلي للسلطات والشعوب لاقناعهم بالعمل العربي الجماعي ؟ العيب ليس في الميزانية وليس في الاشخاص ، العيب كله في علاقة دول الجامعة ببعضها وعلاقة الدول بالجامعة .

١٢ ـ محمد عصفور

للصدام الاعلامي ميدانان رئيسيان : اولها العالم الغربي . وقد أقام التعصب الديني وروح الاستعمار ستاراً كثيفاً بين شعوب هذا العالم وبين العرب . . وقد استغل الاعلام وجود هذا الستار لكي يفتك بحكم العقل والضمير . واذا لم يكن هناك سوى امل ضئيل لنا في هذا الميدان فإن المفروض ان تكون لنا الكلمة الاولى والاخيرة في الميدان الثاني وهو الاعلام على الصعيد العربي لأنه يخص بلادنا التي تتسلل اليها طلائع التخريب الحضاري التي تستهدف قيمنا وهويتنا .

والاعلام الغربي يحاربنا عن طريقين : اذ يتبع داخل الدول الغربية اساليب مضللة وكاذبة فيما يخص العرب ، وفيما تصدره لنا من مواد إعلامية ، تعتمد اساساً على الإثارة .

إن الحرب الاعلامية العدائية ضد العرب ـ والتي تتركز في هوليوود وتنتشر منها الى سائر انحاء العالم بما في ذلك البلاد العربية نفسها . فالصورة المشوّهة للعرب في الاعلام الترفيهي تنعكس حتماً في سياسات امريكا : فاحتقار معظم كتاب ومنتجي هوليوود للعرب والحضارة العربية ، نتيجته ان العديد من الامريكيين وممثليهم السياسيين لا يكنون مشاعر ايجابية نحو العرب . لأن انطباعاتهم وليدة هذه الصورة الضبابية المشوهة للعرب . هذه حقيقة قدرها الاستاذ جاك شاهين ولكنها ليست الحقيقة كاملة . ذلك ان سياسة امريكا نحو العرب ليست مجرد انعكاس او ثمرة اعلام عدائي للعرب ، وانما وضعت هذه السياسة استقلالاً عن الاعلام المعادي ، بل ودافعاً لهذا الاعلام الى أن يبلغ اقصى نتائجه . يؤكد ذلك موقف امريكا من زعماء العرب : فالمطيع منهم لسياستها التي تمليها عليه تجعل منه النجم الاول في اعلامها (كما فعلت مع الرئيس السادات) اما الزعماء الآخرون الذين يعارضون سياسة حمقاء حتى وإن كانوا اصدقاء تقليديين لها في الاصل ، فإنهم يتحولون فجأة في وسائل الاعلام الى عكس ما كانوا يُمدحون به من قبل . فالمملكة العربية السعودية ، التي كانت قبل رفضها المبادرة ، القلعة الحصينة للاستقرار في الوطن العربي ، حوّلتها وسائل الاعلام الموجهة ، الى مجتمع قبلي واقطاعي تمزقه الصراعات العائلية !

إن ما يجب ان نضعه في اعتبارنا ان سياسات الغرب كلها تنطلق من ثارات قديمة ، وتمليها مصالح قوية في بلادنا العربية ـ سمها امبريالية او استعمارية او استغلالية ، يرى

الغرب ان يقظة العرب وتنبههم الى ان تخطيط استقلال مواردهم وتوحدهم امور تهدد تلك المصالح .

وسيطرة وسائل الاعلام الغربي على الفكر الغربي . . . تمتد الى دول العالم الثالث بداهة نظراً لوضعه التبعي بالنسبة للغرب والذي تقبله ـ للاسف ـ هذه الدول . لقد اوضح الاستاذ هيكل في حديث له ، مدى السيطرة الاعلامية الغربية على العقل العربي فقال : دعنا نتساءل : ما هي الوسائل التي تساعد الجماهير (العربية) على ان تشعر بما حولها اليوم ؟ اليس غريباً ان الوطن العربي كله يتلقى توجيهه السياسي ومعلوماته ـ فضلاً عن صحافته المقيدة وتليفزيونه المخترق ومشكلاته الغذائية ـ من ثلاث محطات اجنبية (مونت كارلو ، الاذاعة البريطانية ، صوت امريكا) .

لا بد من ان يعترف بحقنا كعرب في وقف حملة الكراهية والتحقير وان نواجه الغزو الاعلامي بالحد من استيراد المواد الاعلامية الهابطة التي تعتمد على الاثارة الكاذبة او الترفيه ، وان تنشأ مؤسسة اعلامية ضخمة على مستوى الامة العربية ، لا تقنع ابداً بمواجهة حملات العداء ، وانما تقوم بعمل ايجابي مبدع رفيع المستوى ، يحصن الانسان العربي وفكره من الغزو السهل . وانه لمن المحزن حقاً ان تتحقق كل اسباب القوة بل والهيمنة للاعلام المحلي داخل كل بلد عربي ، وان تعجز الامة العربية كلها عن عمل اعلامي تضامني !

الفصل العاشر

دور الجامعة العربية في الحوار العربي - الاوروبي

احمد صدقي الدجاني

مقدمـــة

بحثنا هذا محكوم بحقيقتين استشعر اهمية التذكير بهما ، كي تكونا ماثلتين في اذهاننا .

الحقيقة الاولى : ان البحث متصل بأمة عربية لها أهداف مشتركة بلورها نضالها العربي عبر مراحل متتالية . وهي تعيش في ظل كيانات سياسية لها ارادات متعددة ، تتوافق احياناً وتتضارب احياناً اخرى . والحاجة ماسة ما دام التعدد قائما الى صوغ ارادة واحدة من هذه الارادات بغية بلوغ تلك الاهداف .

الحقيقة الاخرى : إن هذه الامة العربية بكياناتها المتعددة ، تحاول ان تبلغ اهدافها في ظل عالم معاصر يحيط بها له صورته وتقسيماته وتكتلاته وتوازناته ومشكلاته وتحدياته . ولا بد لها من أن تدرك ذلك كله بعمق وتحسن التعامل معه وتشق وسطه طريقاً لها .

تطرح الحقيقة الاولى قضية العلاقات العربية العربية ، ودور الجامعة العربية فيها ، قضية ترتيب البيت العربي ، وتبرز لدى طرحها تساؤلات .

- كيف يمكن لهذه الدول عبر الجامعة صوغ الارادة الواحدة وترتيب البيت العربي ؟
- ما هي العلاقة بين هذه العملية وبين مباشرة النشاط الخارجي للعرب مجتمعين ؟
- هل ينبغي استكمال صوغ الارادة الواحدة استكمالاً تاماً ؟ ام يكتفى بحد ادنى لان الحاجة الى مباشرة النشاط الخارجي ملحة ؟ وهل يساعد هذا النشاط على استكمال العملية واتقان العمل ، وهل الاحتكاك بالغير يساعد على معرفة الانا والتعامل معها .
- هل يمكن للعمل العربي المشترك ان يصل الى التوافق بين البلدان العربية على ثوابت تحترم ولا تؤثر الخلافات التي تنشب فيما بينها عليها ، وتكون بمثابة مقدسات لا تمس ؟ وهل يمكن ان تكون فترة التعامل مع هذه المقدسات بمثابة اشهر حرم ؟

- هل يمكن للعمل العربي المشترك في ظل الجامعة العربية ان يصل الى بلورة استراتيجيته الكلية واهدافها التفصيلية ووضع تصورات لبلوغ هذه الاهداف ، واستكمال حصر الامكانات العربية ؟

- هل يمكن ان تصبح الجامعة الخازن الامين للمعلومات والحاسوب والعقل ؟ وهل ستوفر البلدان العربية الملاكات اللازمة للجامعة كي تقوم بهذه المهام ؟

وتطرح الحقيقة الاخرى قضية العلاقات العربية الدولية ودور الجامعة فيها . وتبرز لدى طرحها تساؤلات :

- كيف تعمل البلدان العربية مشتركة لتحتل مكانها ككتلة بين الكتل ، ولتشارك في رسم صورة عالمنا وفي صنع توازناته ؟ وهل تحسم في اختيار العمل على بناء عالم متعدد الاقطاب بدلاً من عالم يحكمه الاستقطاب الثنائي ؟

- كيف توظف البلدان العربية علاقاتها الثنائية على الصعيد الدولي لخدمة اهدافها المشتركة ؟ وكيف تخضع هذه العلاقات لمتطلبات العمل العربي المشترك ؟

- كيف يتحرك العمل العربي المشترك لاقامة علاقات مع مختلف القوى العالمية في وقت واحد ، تنطلق من الوفاء بمتطلبات المصلحة العربية ، وتحقق فكرة التكامل في عالمنا ، يتزامن فيها القيام بالحوار العربي - الاوروبي مع التقدم بالتعاون العربي الافريقي مع تحقيق تعاون عربي هندي واجراء حوار عربي ياباني والتقدم بالعلاقات العربية مع الدول الاشتراكية وضبط العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الامريكية ؟

وانتقل الآن الى بحثنا « دور الجامعة العربية في الحوار العربي - الاوروبي » ، حيث يقع هذا الدور ضمن نشاط الجامعة الدولي . وقد مضى على انشغال الجامعة بهذا الحوار اكثر من ثماني سنوات تجمع خلالها رصيد من التجربة في ممارسة هذا الدور .

في مجال التعرف الى هذه التجربة ودراسة دور الجامعة في الحوار سنعرض في هذه الورقة بايجاز مسار الحوار العربي - الاوروبي ثم نجيب عن اسئلة تتصل بهذا الدور : كيف صاغت الجامعة العربية الموقف العربي في الحوار ؟ ما هو دور الامانة العامة للجامعة في ادارة الحوار ؟ ماذا استطاعت الجامعة العربية ان تحقق من خلال الحوار ؟ ثم نتناول مستقبل الحوار العربي - الاوروبي .

اولاً : مسار الحوار العربي - الاوروبي

ظهرت فكرة الحوار العربي - الاوروبي عقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ حين اصدرت دول المجموعة الاوروبية التسع آنئذٍ تصريحها المعروف ببيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٧٣ حول موقفها من الصراع الدائر في المنطقة العربية ، ثم اصدرت الدول العربية مجتمعة على مستوى القمة في الجزائر بياناً موجهاً الى اوروبا الغربية يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ استجابت فيه للتحسن الذي اظهره البيان الاوروبي في موقف الدول الاوروبية التسع من قضية فلسطين . وشقت الفكرة طريقها الى التنفيذ وسط صعوبات عدة . فبدأ الحوار على صعيد الخبراء اولاً عام ١٩٧٥ في ثلاثة اجتماعات عقدت بالقاهرة في شهر حزيران / يونيو ، وبروما في شهر تموز / يوليو ، وبأبو ظبي في شهر تشرين الثاني / نوفمبر . ثم بدأ الحوار على صعيد لجنة عامة على مستوى السفراء منذ عام ١٩٧٦ ، واستكمل الحوار اطاره التنفيذي وتبلور له مفهوم شامل كحوار حضاري تتكامل جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتحددت مجالات النشاط فيه وآلية سير العمل .

انعقد اجتماع اللجنة العامة الاول بلوكسمبورج في ايار / مايو ١٩٧٦ . وتلاه الاجتماع الثاني بتونس في شباط / فبراير ١٩٧٧ ثم الاجتماع الثالث ببروكسل في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ واخيراً الاجتماع الرابع بدمشق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . ويمكننا أن نلاحظ **اثر الصعوبات التي اعترضت مسار الحوار في تأجيل اجتماعاته عن المواعيد المقررة لها** . فقد حددت اتصالات الجانبين عام ١٩٧٤ موعداً لاجتماع اللجنة العامة في شهر كانون الاول / ديسمبر قبل نهاية ذلك العام . وجاءت اثارة الجانب الاوروبي لموضوع التمثيل الفلسطيني في الاجتماع لتحول دون عقد الاجتماع في موعده . وطرحت فكرة البدء باجتماعات للخبراء كمخرج للازمة وبهدف التحضير المتقن، وتبلورت صيغة اللقاء على مستوى مجموعتين تمثل كل منهما وحدة . وانعقد الاجتماع الاول للجنة العامة بعد ثمانية عشر شهراً من الموعد الاول الذي تحدد له . وتقرر في هذا الاجتماع في نطاق تنظيم اجراءات الحوار ان تعقد اللجنة العامة اجتماعاتها مرتين كل عام من حيث المبدأ . وقد التزم الجانبان بهذا القرار في الاجتماعات الثلاثة الاولى ، ولم يستطيعا الوفاء بهذا الالتزام بعد ذلك حيث تأخر الاجتماع الرابع عن موعده اكثر من نصف عام ، ولم ينعقد الاجتماع الخامس حتى كتابة هذه السطور . واقترن ذلك بزيارة الرئيس السادات الى الكنيست الاسرائيلي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ وما تلاها من تطورات .

توقف الحوار عقب ابرام المعاهدة المصرية - الاسرائيلية في آذار / مارس ١٩٧٩ فترة . واعلن استئنافه رسمياً في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بلوكسمبورج في اجتماع ضم الرئاستين . وقرر الجانبان في هذا الاجتماع عقد اجتماع مشترك على مستوى وزراء الخارجية يقترن به اجتماع اللجنة العامة الخامس في صيف عام ١٩٨١ . ومضى ذلك العام دون ان يشهد انعقادهما .

من خلال تتبع مسار الحوار يتضح ان الحوار العربي - الاوروبي يمر بأزمة تفعل فعلها فيه ، وان غيوماً تتجمع في سماء العلاقات العربية - الاوروبية تؤثر سلبياً على مناخ هذه العلاقات . وقد برزت شكوك قوية في امكانية خروج الحوار من ازمته . ووصل الامر بالبعض الى الدعوة الى وقفه . كما يتضح في الوقت نفسه من خلال الدراسة الموضوعية **ان العوامل التي تفاعلت في تكوين فكرة الحوار وطرحها ما زالت قائمة** . ولا تزال امانتا المجموعتين العربية والاوروبية على اتصال

فيما بينهما للبحث في كيفية اخراج الحوار من ازمته . ولا يزال موضوع الحوار مطروحاً امام كل من الجامعة العربية والمجموعة الاوروبية ، ينتظر اعادة النظر في كيفية مواجهة العقبات التي تعترضه وارادة كل من جانبيه السياسيين للتقدم به[١] .

١ ـ كيف صاغت الجامعة العربية الموقف العربي في الحوار ؟

ولدت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي في مهد العمل العربي المشترك . **وبرز منذ مباشرته حواراً بين منظمتين « اقليميتين » هما الجامعة العربية والمجموعة الاوروبية تضم كل منها عدداً من الدول في عضويتها فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية كعضو يمثل فلسطين في الجامعة العربية .**

انشغلت الجامعة العربية منذ ولادة الفكرة بصياغة الموقف العربي في هذا الحوار عبر مؤسسات العمل العربي المشترك . وتلمست طريقها في هذه التجربة الجديدة وسط صعوبات حتى اوشكت ان تحدده تحديداً دقيقاً . وتمت صياغة الموقف العربي من فكرة الحوار لاول مرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد بالجزائر يوم **٢٦** تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٧٣** . وظهر هذا الموقف في بيان وجهه المؤتمر الى اوروبا الغربية وفي قرارات اصدرها تخص دول المجموعة الاوروبية . وقد اتصف الموقف العربي بالايجابية وتجاوب مع التوجه الاوروبي لاقامة صلات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، بأن تحدث عن الصلات القائمة بين اوروبا الغربية والشعوب العربية على الصعيد الحضاري وعن مصالحهما الحيوية المتداخلة . وعبر بدوره عن توجه عربي للحوار مع المجموعة الاوروبية والتعاون معها في اطار تسوده الثقة والمصالح المتبادلة ، وتعبر عنه هذه الدول بموقف واضح منصف ازاء قضية العرب العادلة[٢] .

تتالت الاتصالات بين المجموعة الاوروبية والجامعة العربية بعد اعلان المبادرة الاوروبية والاستجابة العربية لها ، حتى انعقدت اجتماعات الخبراء ثم اجتماع اللجنة العامة الاول . وقد تمت بعض هذه الاتصالات على مستوى امانتي المجموعتين ، وبعضها الآخر على مستوى

(١) سنفصل الحديث عن الازمة التي يعانيها الحوار في هذه الدراسة عندما ننتقل الى الحديث عن « مستقبل الحوار العربي ـ الاوروبي » . وقد عرضنا مسار الحوار بشيء من التفصيل في : احمد صدقي الدجاني ، **الحوار العربي ـ الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ؛ مكتبة الانجلو المصرية ، **١٩٧٦**) ، احمد صدقي الدجاني ، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي : دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، **١٩٧٩**) ، واحمد صدقي الدجاني ، « اضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي ـ الاوروبي ، » **شؤون عربية** ، العدد **٤** (حزيران / يونيو **١٩٨١**) .

(٢) انظر نص البيان في : الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ١٧٥ .

الرئاستين والامانتين معاً . وقام كل جانب خلال ذلك بعقد اجتماعات خاصة به لصياغة موقفه .

لو نظرنا في خطوات صياغة الموقف العربي الذي كان يطرح في الاجتماعات المشتركة للحوار ، لرأينا انه كان ينطلق بداية من قرار يصدر في الجامعة العربية على مستوى القمة . ثم تقوم الامانة العامة للجامعة في الاعداد لتنفيذ هذا القرار الذي يقتصر عادة على الخطوط العريضة . وتقدم الامانة العامة ما اعدته الى مجلس الجامعة ليصدر قرارات تفصيلية بشأن التنفيذ ترسم بمجموعها الموقف العربي من القضايا المطروحة في الحوار . لقد استشعرت الامانة العامة للجامعة بعد ان باشرت السير في تجربة الحوار الجديدة عليها، حاجتها الى ان تدعو خبراء على مستوى عال تمهيداً للاجتماع المشترك للخبراء ، وعملت على استصدار قرار من مجلس الجامعة بذلك .

يمكننا أن نتبع هذه الخطوات في الفترة التي سبقت عقد الاجتماع الاول للخبراء في الحوار العربي ـ الاوروبي .

ـ اصدر مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط في تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٧٤** قراراً نص على أن يبدأ الحوار العربي ـ الاوروبي في اطار المبادىء التي تضمنها بيان القمة العربي السادس الموجه الى اوروبا الغربية . كما تضمن ضرورة وجود خطة موحدة للحوار ، واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل الى تعاون ملموس في الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية لصالح الطرفين .

ـ تقدمت الامانة العامة للجامعة بمذكرة الى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الثالث والستين بشأن تطورات الحوار العربي ـ الاوروبي ، والاتصالات التي اجريت مع الجانب الاوروبي تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة بتاريخ **٤ / ٩ / ١٩٧٤** وقرار مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط .

ـ اصدر مجلس الجامعة في **٢٦ / ٤ / ١٩٧٥** قراراً بالموافقة على تفويض الامين العام في اجراء الاتصالات مع الجانب الاوروبي لعقد اجتماع مشترك للخبراء العرب والاوروبيين في النصف الاول من حزيران / يونيو **١٩٧٥** بمقر جامعة الدول العربية . وان تبادر الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتعيين خبراء على مستوى عال لتمثيل الجانب العربي في الاجتماع العربي ـ الاوروبي المشترك ، وان يدعو الامين العام الى اجتماع يحضره الخبراء العرب ، ويشارك فيه عدد من خبراء المنظمات والاجهزة العربية المعنية ويسبق الاجتماع العربي ـ الاوروبي . وذلك لصياغة موقف عربي واحد .

ـ تم عقد اجتماع للمندوبين الدائمين وخبراء الجانب العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي يوم **٢٠ / ٥ / ١٩٧٥** ناقش ما ينبغي أن يكون عليه الموقف العربي الموحد بخصوص الحوار وبشأن توقيع اتفاق بين اسرائيل وبين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، واتخذ التوصيات اللازمة[٣] .

(٣) المصدر نفسه ، « قرار مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والستين بشأن الحوار العربي ـ الاوروبي ، ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ ، » ص ٢٠١ .

انعقدت الاجتماعات المشتركة للخبراء ، وتحددت لجان عمل الحوار الفنية السبع وهي **الزراعة والتنمية الريفية ، والتصنيع ، والبنية الاساسية ، والتعاون المالي ، والتجارة ، والتعاون العلمي والتقني ، والثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية** . وانعقد الاجتماع الاول للجنة العامة فاستكمل الحوار ابعاده السياسية والاقتصادية والثقافية . ووضح للجامعة العربية مدى اهمية صياغة الموقف العربي الواحد في شتى هذه المجالات . واستشعرت الحاجة الى تنظيم عمل الجانب العربي في الحوار .

بدأ الجانب العربي في تلبية هذه الحاجة خلال اجتماعه في ابو ظبي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . وقد اصدر عدة توصيات مهمة منها :

- التأكيد على ان تقوم كل دولة عربية بتشكيل وحدة لديها لمعالجة امور الحوار على ان تضم متخصصين في جميع مجالات الحوار . وان تقوم كل دولة عربية بتعيين مندوبيها في اللجنة العامة ومجموعات العمل مع مراعاة عنصر الاستمرارية .

- ان تقوم حكومات الدول العربية وصناديق التنمية الوطنية بتقديم الدعم للجهاز المؤقت للحوار العربي ـ الاوروبي الذي تم انشاؤه في الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

- ان تقوم الامانة العامة بالاتصال بالدول العربية والتشاور مع المنظمات العربية المتخصصة من اجل اختيار الخبراء المتخصصين لتمثيل الجانب العربي في مجموعات العمل المتخصصة .

- ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال قوائم للخبراء المتخصصين في جميع المجالات الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

- ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال جميع البيانات والمعلومات او الدراسات التي سبق ان طلبتها او تطلبها منها الامانة العامة .

- ان تقوم حكومات الدول العربية بارسال اي بحوث او اوراق عمل او مقترحات اخرى تراها الدول كفيلة بمساندة الاعداد للدراسات المقبلة للحوار .

- ان تتم الاتصالات بين الامانة العامة وبين حكومات الدول العربية في المسائل المتعلقة بالحوار عن طريق الاتصال المباشر بما في ذلك الاتصال البرقي بالوحدات الخاصة التي تنشئها حكومات الدول لمعالجة شؤون الحوار وذلك توخياً للسرعة .

قصدنا من اثبات هذه التوصيات بنصها ان نكشف عن الحال التي كان عليها العمل في بدء الحوار . وقد اسهبت مناقشات الجانب العربي في ذلك الاجتماع في شرحها ونقدها وتوصلت الى تلك التوصيات التي كان من بينها استخدام « التلكس » في الاتصال الى جانب البريد العادي الذي كان يصل في كثير من الاحيان متأخراً . والحق ان **مباشرة الحوار على صعيد الخبراء مثلت للجانب العربي تحدياً كان لا بد من ان يستجيب له الاستجابة الصحيحة بتوفير عنصر الانسان الكفء وعنصر المعلومات وعنصر التنظيم** .

خطت الجامعة العربية خطوة اخرى على صعيد تلبية الحاجة الى تنظيم عمل الجانب العربي في الحوار اثر اجتماع اللجنة العامة الاول بلوكسمبورج ايار / مايو ١٩٧٥ . وذلك حين **اتخذ مجلس الجامعة قراراً في دور انعقاده السادس والستين بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٧٦ بكيفية تنظيم الجانب العربي في الحوار وانشاء اللجنة العربية للحوار** . وتشكلت هذه اللجنة من ممثلي الدول الاعضاء في الحوار العربي ـ الاوروبي وهم رؤساء واعضاء وحدات الحوار في دولهم ، ومن رؤساء ومقرري لجان العمل الفنية السبع . وتقرر لها ان تجتمع مرتين في العام لتحضر التوصيات الخاصة بالحوار التي تقدم الى مجلس الجامعة ولتبحث في تفاصيل امور الحوار وتصوغ الموقف العربي الموحد في اجتماع اللجنة العامة للحوار وفي اجتماعات لجانه الفنية . وهكذا اوجدت تجربة الحوار اطاراً جديداً للعمل يتكامل مع اطارات الجامعة الاخرى ويعزز العمل العربي المشترك .

ان من النتائج التي توضحها دراسة نشاط الجامعة في الحوار العربي ـ الاوروبي ان هذا النشاط شأنه شأن اي نشاط دولي تقوم به الجامعة العربية يؤدي الى تعزيز العمل العربي المشترك . الامر الذي يشير الى وجود علاقة جدلية بين هذه النشاطات وبين توحيد الجهود العربية . فإذا كان التقدم على طريق الحوار يقتضي هذا التوحيد للجهود ، كذلك نجد أن ممارسة الحوار والسير فيه تفرض على كل من طرفيه الاستجابة لمتطلبات التوحيد وبلوغ معنى«الكل». وقد بدا هذا الامر في اجتماعات الحوار حين كانت المناقشات بين الجانبين تشعر العرب بالحاجة الملحة الى « حوار » عربي يحقق الحد الادنى اللازم للتنسيق والوحدة . ومع ان العرب يلتقون في منظمة عربية يتوافر لهم فيها ما هو اكثر من الحوار الا ان استخدام اللفظ شاع بمناسبة مباشرة الحوار مع اوروبا الغربية في وقت كانت القطيعة فيه تحدث بين دول عربية على صعيد ثنائي .

كشف السير في الحوار من خلال عمل اللجنة العامة واللجان الفنية عن الحاجة الى احكام ربط عمل اجهزة العمل العربي الموحد ومؤسساته بعضها ببعض ، سواء على صعيد المنظمات العربية المتخصصة او على صعيد ادارات الجامعة او على صعيد المؤتمرات الوزارية التي تنبثق عن القمة . وقد شهدت الجامعة العربية نشاطاً ملموساً لتحقيق ذلك . ويمكن القول ان ادخال نشاط الحوار في العمل العربي المشترك على هذه الصعد قد بدأ وإن لم يأخذ بعد شكلاً نهائياً مستقراً .

نسوق مثلاً على ذلك العمل في لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية ـ وهي احدى لجان الحوار ـ يقتضي ان يربط بعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيما يخص الجانب الثقافي ، وبعمل منظمة العمل العربية فيما يخص جانب العمل والعمال ، وبادارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص هذا الجانب . والأمر نفسه في لجنة التعاون المالي التي يقتضي العمل فيها ربطاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية . وهكذا يكون ضرورياً في عمل الحوار أن تشارك المنظمات المتخصصة ، وان يقوم الموقف العربي على قرارات المؤتمرات الوزارية في كل مجال من المجالات . وهذا امر تقع مسؤولية تحقيقه على كاهل الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٢ ـ ما هو دور الامانة العامة للجامعة في ادارة الحوار ؟

تحملت الامانة العامة لجامعة الدول العربية مسؤولية ادارة عملية « الحوار العربي ـ الاوروبي » ، واستجابت لمتطلباتها بمحاولة تطوير أساليب عملها . وتولى الامين العام بنفسه الاشراف على هذا الامر في بدء الحوار . وخصص احد الامناء المساعدين لتولي المسؤولية المباشرة . ولم يلبث ان استشعر الحاجة بعد اجتماع الخبراء الاول الى وجود اقتصادي متخصص يقدم رأيه في عمل اللجان المتخصصة وفيما يكون عليه الموقف العربي اثناء التفاوض . وهكذا عين **مستشاراً لشؤون الحوار قرنه بانشاء جهاز مؤقت خاص بالحوار يتولى المستشار ادارته** . وكان على هذا الجهاز ان يحضر لاجتماعات الحوار سواء على الصعيد العربي او على الصعيد المشترك ، وان يشارك فيها .

استشعرت الامانة العامة ايضاً **الحاجة الى استشارة عدد من الخبراء ممن يمارسون العمل في مجال الحوار العربي ـ الاوروبي والمجالات الدولية للنظر في مسار الحوار واسلوب العمل وتقويم هذا المسار** ، وذلك عقب الاجتماع الثاني للجنة العامة الذي انعقد بتونس . فأصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ بتخويل الامين العام دعوة الخبراء . وهكذا انعقدت «لجنة التفكير» في امور الحوار ـ كما اطلق عليها ـ ووضعت تقريراً وافياً وضع امام اللجنة العربية للحوار وكان أساساً لبحثها وتحديد الموقف العربي . وقد دخلت « لجنة التفكير » في المؤسسات المنشغلة بالحوار ، وتمت دعوتها مرة اخرى اوائل عام ١٩٨٠ بعد انتقال مقر الجامعة العربية الى تونس وابان توقف الحوار . وقد تقدمت بتقرير واف اعتمد اساساً لمناقشات اللجنة العربية للحوار .

عهد الامين العام الى احد الامناء المساعدين بمسؤولية الاشراف على شؤون الحوار كما ذكرنا . واصبحت هذه المسؤولية من اختصاص الامين العام المساعد للشؤون الدولية بعد انتقال الجامعة الى تونس . لقد تبلورت صيغة العمل في الحوار العربي ـ الاوروبي على صورة وفد عربي واحد يحاور وفداً اوروبياً واحداً . وكان الجانب الاوروبي قد اتفق على اقتراح هذه الصورة في اجتماع دبلن عام ١٩٧٥ بعد ان برزت في صفوفه قضية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الجانب العربي . وقبل العرب الاقتراح فتمت اجتماعات الخبراء وفق هذه الصورة ، ولم يلبث ان اتفق الجانبان على ان يكون اجتماع اللجنة العامة على غرار اجتماع الخبراء بعد ان أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عدم ممانعتها لأن هذه الصيغة تحقق ظهور العرب كجانب واحد متماسك في الحوار .

ألقت صيغة العمل هذه عبئاً خاصاً على الامانة العامة للجامعة ، ومكنتها من القيام بدور كبير في الحوار . وجاء تنظيم الحوار وتحديد اجراءاته ليرسم هذا الدور الكبير . فاللجنة العامة للحوار تتكون من « مندوبين عن الجانبين منهم مسؤولون على مستوى السفراء من الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية والمجموعة الاوروبية ، ومن امانة جامعة الدول العربية ولجنة المجموعة الاوروبية والرئاسة المشتركة ومقرري لجان العمل » . وهي تجتمع مرتين كل عام من حيث المبدأ ويتم تحديد تاريخ الاجتماع ومدته بالاتفاق مع الرئاسة العربية وامانة الجامعة العربية والرئاسة الاوروبية . وتمثل الامانة في جميع لجان

العمل . ويقوم هؤلاء الممثلون بدور خاص في تحضير اجتماعات اللجان ومتابعة اعمالها ومعاونة الرئاسة العربية لكل لجنة . كما يقومون بمتابعة اعمال المجموعات المتخصصة التي تنبثق اعمالها عن هذه اللجان . وتشارك الامانة العامة في لجنة التنسيق التي تضم ممثلين عن الرئاستين واللجنة الاوروبية . ويتم تيسير الوثائق المناسبة للجان العمل والمجموعات المتخصصة ونقل جميع المعلومات عن طريق الامانة العامة من الجانب العربي واللجنة الاوروبية من الجانب الاوروبي(٤) .

لقد بذلت الامانة العامة للجامعة جهداً كبيراً في حمل هذا العبء . وقامت من اجل ذلك بتطوير جهازها ـ كما رأينا ـ ليشمل متخصصين في شؤون الحوار . كما قامت بتحقيق الترابط بينها وبين المنظمات العربية المتخصصة . وعهدت الى هذه المنظمات بمهام في اعمال لجان الحوار . **واوصل هذا الترابط الى تحقيق تقدم في احكام عملية « آلية سير » العمل بين اجهزة الجامعة ومنظماتها ، وهي عملية صعبة لاسباب كثيرة** .

لا بد من الاشارة هنا الى ان تجربة الحوار العربي ـ الاوروبي كشفت عن امكانية صيغة العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية في استيعاب متطلبات اوجه النشاط الدولي للجامعة . كما كشفت عن تفوق هذه الصيغة على صيغة العمل الاوروبي المشترك من حيث شمولها وتوافر هياكل المؤسسات اللازمة لها . وذلك لأن العمل الاوروبي المشترك قام في بداية الامر في الميدان الاقتصادي وحده واستمر كذلك لفترة طويلة ثم تجاوزه الى الميدان السياسي . فاقتصرت مؤسساته على متطلبات العمل في هذين الميدانين ولم تقم بعد مؤسسات مشتركة اوروبية في اطار المجموعة الاوروبية للعمل المشترك في الميادين الاخرى . وقد لاحظ المشاركون في اعمال لجان الحوار هذا الامر . وكان الجانب العربي يتوصل ـ نظرياً ـ الى صياغة موقفه الواحد في موضوع ما من خلال الرجوع الى قرارات مؤسسات العمل العربي المشترك في ذلك الموضوع . بينما كان على الجانب الاوروبي ان يدعو ممثلين من الحكومات الاوروبية لصياغة الموقف الغربي في الموضوعات التي لم تبحثها المجموعة الاوروبية مشتركة . ولم يكن ميسوراً وصول الممثلين الى ذلك وهم تنفيذيون لا يجدون انفسهم مخولين لاتخاذ القرار .

٣ ـ ماذا استطاعت الجامعة ان تحقق خلال الحوار ؟

حددت الجامعة العربية حين قبلت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي رؤيتها لما يمكن لدول المجموعة الاوروبية ان تقوم به للمساهمة في انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد تضمن بيان القمة العربية والقرارات الصادرة عنه هذه الرؤية بايجاز ، ثم شرحها الجانب العربي بالتفصيل خلال الحوار .

تقول هذه الرؤية العربية ان لدول الجماعة الاوروبية دوراً تقوم به في انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقيامها بهذا الدور ضروري للحفاظ على امنها ومصالحها المشتركة مع العرب

(٤) وثيقة « تنظيم الحوار العربي الاوروبي واجراءاته ،» في : المصدر نفسه .

ولنهوضها بمسؤولياتها على الصعيد الدولي ، وتصحيحاً لاخطاء السياسة الاستعمارية الاوروبية التي كانت سبباً في معاناة العرب عموماً وشعب فلسطين على الخصوص . وتصف الرؤية العربية هذا الدور فتراه ضمن حدود طاقات الدول التسع وامكاناتها .

ويقتضي هذا من الدول الاوروبية انتهاج سياسة واضحة ازاء الصراع العربي - الاسرائيلي على عدة صعد . . . صعيد العلاقات الاوروبية مع الدول العربية وشعب فلسطين ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع اسرائيل ، وصعيد العلاقات الاوروبية مع الولايات المتحدة ، واخيراً صعيد العلاقات الاوروبية الدولية . وقد حدد الجانب العربي مطالبه على كل صعيد من هذه الصعد(٥) .

يمكننا القول ان تطوراً محدوداً ايجابياً حدث في الموقف المشترك لدول المجموعة الاوروبية من قضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي منذ بدء الحوار . فقد بدأ الاوروبيون وموقفهم هو ما تضمنه بيان بروكسل ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ الذي تحدث عن « مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين » . ثم اصبح الموقف في بيان لندن الذي صدر في حزيران / يونيو ١٩٧٧ ان حل النزاع لن يتأتى الا اذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الى واقع ، وان يتضمن هذا الحل ضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني ، وأن يشترك ممثلون لاطراف النزاع بما فيها الشعب الفلسطيني في المفاوضات بطريقة ملائمة تحدد بالتشاور بين الاطراف المعنية كافة . وتبلور الموقف الاوروبي في بيان البندقية الصادر في حزيران / يونيو ١٩٨٠ بالنص بوضوح على « ضرورة حل مشكلة فلسطين حلاً عادلاً وتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه كاملاً في تقرير المصير بطريقة ملائمة تضبط في اطار الحل السلمي الشامل » . وأشار الى ضرورة اشراك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض وتحدث عن القدس رافضاً اية بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف تغيير وضعية المدينة المقدسة . وهكذا جاء الموقف الاوروبي الذي اعلنه بيان البندقية دون ما يطلبه الجانب العربي . ولكنه مع ذلك حقق تقدماً ايجابياً .

لا نستطيع ان نتحدث عن انجازات ملموسة كبيرة حققها الحوار في جانبه الفني ، لأن المرحلة التي مرت اقتصرت على استكشاف آفاق التعاون وتنظيم كيفيته واجراء بعض دراسات الجدوى . ولكن ما انجز يشير الى امكان تحقيق مثل هذه الانجازات إن توافرت الارادة السياسية . ونشير هنا كمثل على ذلك الى بيان المبادىء الذي صدر بشأن العمال العرب المهاجرين في اوروبا عن لجنة الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية ثم عن اللجنة العامة . كما نشير الى ان الجانب العربي طالب بابرام اتفاقيات اقتصادية تحقق مزايا خاصة له . وما زال الحوار يحاول تحقيق ذلك .

يمكننا أن نتحدث ايضاً عن تقدم حققته تجربة الحوار على صعيد تطوير وسائل العمل العربي المشترك وقد عرضنا له فيما سبق . كما نتحدث عن فوائد التفاعل الذي تم بين العاملين في الحوار

(٥) شرحنا هذه المطالب في : الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي : دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائق** ، « الحوار العربي الاوروبي والصراع العربي الاسرائيلي ، » ص ٦٨ .

من العرب والاوروبيين في تحقيق قدر اكبر من الفهم على صعيد التعامل والتعاون .

ثانياً : مستقبل الحوار العربي - الاوروبي

الى اين يسير الحوار العربي - الاوروبي ؟ تساؤل يلح علينا اليوم متطلباً اجابة واضحة شافية . وهو في حقيقته جماع تساؤلات وآراء تطرح حول واقع هذا الحوار ومستقبله . وسأحاول في هذه الدراسة الاجابة عن هذا السؤال **مستشعراً حاجتنا في الوطن العربي الى وقفة نقفها امام الحوار العربي - الاوروبي والعلاقات العربية بدول الجماعة الاوروبية في هذه الآونة بالذات** بعد مضي سبع سنوات على مباشرة الحوار على صعيد الخبراء .

كانت الآمال المعلقة على الحوار يومئذ كبيرة . وقد حققت اجتماعات الخبراء التي عقدت في القاهرة وروما وابو ظبي عام ١٩٧٥ نجاحاً ملموساً في بلورة الافكار الخاصة بتصور طرفي الحوار له ولمجالاته وابعاده وآفاقه وكيفية السير فيه ، فاستكمل التحضير لانعقاد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار على مستوى السفراء الذي انعقد في لوكسمبورج في شهر ايار / مايو ١٩٧٦ . لقد وضعت تلك الآمال الكبيرة على محك التجربة العملية خلال الاعوام الستة الماضية ، فكانت ان اوصلتنا هذه التجربة الى ضرورة قيامنا كعرب بوقفة مراجعة وتقويم واستشراف آفاق المستقبل فيما يخص الحوار العربي - الاوروبي . **ولا بد من ان تتناول هذه الوقفة في الوقت نفسه موقفنا كعرب في هذا الحوار والموقف الاوروبي فيه .**

وهذا يعني ان نجيب عن سؤالين :

- الى اي مدى استطاع العمل العربي المشترك التعامل مع هذا الحوار ؟
- وما هي حقيقة الموقف الاوروبي فيه ؟

حين عدت الى وثائق اجتماعات الحوار الاولى وجدت حديثاً واضحاً يعبر عن تلك الآمال العريضة ولمست الآفاق الرحبة التي استشرفتها تجربة الحوار ، ووجدت ايضاً بذور هذين السؤالين مطروحة . رأيت انني ختمت دراستي في كتابي الحوار العربي - الاوروبي باثبات ما نصه « لا بد من القول ان قطاعاً واسعاً من الوطن العربي وفي العالم الثالث ما يزال يشك في نوايا اوروبا الغربية . وما تزال الذكريات المريرة لتاريخها الاستعماري ماثلة امامه . وهذا الامر يؤثر على مناخ الحوار . وما لم تدلل السياسة الاوروبية عن حسن نواياها ، وتتجاوب مع قضايا العالم الثالث العادلة وبخاصة قضية فلسطين فإن مناخ الحوار سيسوء وسماؤه ستتلبد بالغيوم .

ان الحوار العربي - الاوروبي هو عبرة تاريخ مشترك وضرورة مستقبل وسيتوقف مستقبله على مبادرتنا نحن العرب وقدرتنا على الفعل ، وعلى الاستجابة الاوروبية لحقائق عالم جديد تحكمه قيم جديدة ولغة جديدة وعلاقات جديدة»(٦) .

(٦) الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ١٦٧ .

لقد برزت هذه الشكوك بقوة مع تعثر تجربة الحوار ، وبفعل عدد من المواقف الاوروبية ، وتضمنتها التساؤ لات والآراء المطروحة حول الحوار ، والتي تشير بمجموعها الى ان الحوار العربي - الاوروبي يمر هذه الايام **بأزمة** ، وأن غيوماً تتجمع في سماء العلاقات العربية الاوروبية فتؤثر سلبياً على مناخ هذه العلاقات ، ويلفت النظر في هذا المجال ان بعض الآراء المطروحة قاطعة في حكمها على فشل الحوار ، وهو امر يحدث لاول مرة . ونسوق مثلاً عليه ما قرأناه اخيراً في مجلة عربية واخرى اوروبية لكاتبين عربي واوروبي . فلقد دعا الدكتور سامي منصور الحكومات العربية[7] وجامعة الدول العربية الى « وقف الجهود المبذولة حالياً لاستئناف الحوار العربي - الاوروبي ، واعلان الانسحاب منه نهائياً ، ورفض كل المناقشات الدائرة حوله » وشرح في مقاله مبررات دعوته . كذلك نشر ولفغانغ فروند (Wolf-gang Freund) في الشهر نفسه بمجلة Die dritte Welt الالمانية مقالاً بعنوان « الغموض والحقائق في الحوار العربي - الاوروبي قال فيه « ان شعار الحوار العربي - الاوروبي كما هو لدينا اليوم خيال في ابعاده الجغرافية والسياسية والثقافية » . وحاول ان يدلل في مقاله على قوله هذا .

١ - ان الحوار العربي - الاوروبي اليوم في ازمة اشتدت مع مطلع هذا العام . **ويمكننا أن نرى مظاهرها على صعيد مسار الحوار ، وعلى صعيد مناخه .**

أ - فبالنسبة للمسار نجد ان عام ١٩٨١ انقضى دون ان يشهد انعقاد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول المجموعتين العربية والاوروبية الذي تقرر عقده في اطار الحوار . وكان هذا القرار قد اتخذ في اجتماع لوكسمبورغ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ الذي ضم الرئاستين العربية والاوروبية واعلن فيه استئناف الحوار . وكان الاتفاق أن يتم الانعقاد في صيف ١٩٨١ . وتشكلت لجنة مشتركة للتحضير ، اجتمعت في لاهاي في شباط / فبراير ١٩٨١ ثم في تونس نيسان / ابريل ١٩٨١ ثم في لندن تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ . وقد اصدر السيد جاستون ثورن مسؤ ول الهيئة الاوروبية مؤخراً تقريره عن نشاط الهيئة وذكر فيه ان موعد هذا الاجتماع لن يتحدد الا بعد استكمال التحضير له ، اشارة واضحة الى ان الجو لم يتهيأ بعد له . والحق ان عدم تجاوب الجانب الاوروبي مع المطالب العربية في اجتماعات اللجنة المشتركة وما شهدته العلاقات العربية - الاوروبية من احداث حال دون تحديد موعد لهذا الاجتماع .

ونسجل ايضاً بالنسبة لمسار الحوار أن اللجنة العامة للحوار لم تجتمع منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ حين عقدت اجتماعها الرابع بدمشق . وقد تم في اجتماع لوكسمبورغ الذي اعلن استئناف الحوار ربط اجتماعها باجتماع وزراء الخارجية . وهكذا مضى عام ١٩٨١ دون ان تنعقد الجهة التي تدير امور الحوار . وقد اقتصر النشاط فيما يخص مسار الحوار خلال عام ١٩٨١ على حد ادنى من اجتماعات بعض لجان العمل التي تقرر اجتماعها عند استئناف الحوار لتساهم في التحضيرلاعمال اجتماع وزراء الخارجية المشترك . وقد انجزت هذه اللجان العمل المحدود

---

(٧) سامي منصور ، « دعوة للعرب لوقف الحوار مع اوروبا الغربية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) .

المطلوب كما وباتت تترقب بدورها القرار السياسي من اجتماع وزراء الخارجية المرتقب والقرار التنفيذي من اجتماع اللجنة العامة .

ب - وبالنسبة لمناخ الحوار نجد أن مطلع عام ١٩٨١ شهد تحرك الرئاسة الهولندية للجانب الاوروبي واستمرار تحرك الرئاسة الفلسطينية للجانب العربي . وقد قام السيد فاندركلاو بجولته في المنطقة العربية متابعاً ما بدأه السيد جاستون ثورن في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ ابان توليه باسم لوكسمبورج الرئاسة الاوروبية . ثم جاء دور بريطانيا في الرئاسة في شهر تموز / يوليو ١٩٨١ وانتهى هذا الدور دون أن يعلم عن نشاط قام به كارنغتون وزير الخارجية البريطانية في مضمار الحوار . وتتالت ابان تلك الفترة تصريحاته عن استعداده للقاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ان كان ذلك مفيداً ، واضعاً شرطاً مسبقاً للقاء قيّد به حركة الحوار وأساء الى مناخه . ولم يشهد مطلع هذا العام اي نشاط من الرئاسة البلجيكية .

- حدث في الفترة نفسها ان أعلنت بعض الدول الاوروبية استعدادها للمشاركة في القوات المتعددة الجنسيات التي سترابط في سيناء تنفيذاً لاتفاقات كامب دافيد ، الامر الذي ولّد رد فعل سلبياً في الجانب العربي. وسبق ذلك اتخاذ الحكومة الفرنسية الجديدة موقفاً اكثر تأييداً لكامب دافيد ، كما تلته زيارة الرئيس ميتران لاسرائيل ، مما كان له انعكاساته السلبية على مناخ العلاقات العربية - الاوروبية .

٢ - حين نحاول تحديد بداية هذه **الازمة** التي يشهدها الحوار العربي - الاوروبي اليوم نجد ان ملامحها ظهرت منذ الايام الاولى لاعلان استئناف الحوار في لوكسمبورع بعد ان توقف او **تجمد** لمدة ثمانية عشر شهراً بسبب **ازمة حادة** اصابته اثر ابرام اتفاقيات كامب دافيد . الامر الذي يبرر **اعتبار الازمة الراهنة امتداداً لتلك الازمة** .

لماذا حدث إذاً استئناف الحوار ؟ وما الذي طرأ حتى منع **عملياً** هذا الاستئناف ؟ **لقد حدث استئناف الحوار في ظل ظروف سياسية اتاحت لجانبيه ان يعبّرا عن توافق ارادتها في استمراره** . فمن ناحية كان الجانب الاوروبي قد تحلل من فترة الانتظار التي الزم نفسه بها امام الولايات المتحدة الامريكية لتظهر نتائج مباحثات الحكم الذاتي التي نصت عليها اتفاقات كامب دافيد في ايار / مايو ١٩٨٠ ، واصدرت المجموعة الاوروبية بيان البندقية في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، الذي تضمن تطويراً محدوداً للموقف الاوروبي من المطالب العربية ، وعبرت عن ارادتها باستئناف الحوار . ومن ناحية اخرى كان الجانب العربي قد صاغ موقفاً متماسكاً في مؤتمر القمة العربي التاسع بتونس تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وتوجه بموقف واضح نحو التعاون مع اوروبا الغربية .

لم تلبث ان طرأت مجموعة تغيرات بعد ان تبلور هذا التوجه عند جانبي الحوار ، ففعل كل تغير فعله في التأثير عليه .

- جرت انتخابات الرئاسة الامريكية في خريف ١٩٨٠ وجاءت بمرشح الحزب الجمهوري

رونالد ريغان فتولت ادارة امريكية جديدة زمام الامور . واصبح على المجموعة الاوروبية ان ترتب امورها معها وتنسق سياستها تجاه منطقة الوطن العربي .

ـ انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر بعمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بغياب ستة اعضاء . وعلى الرغم من أنه أقر استراتيجية العمل العربي المشترك الا ان الموقف العربي بدا غير متماسك . وتأثر هذا الموقف باستمرار الحرب التي نشبت بين العراق وايران قبل شهرين من انعقاد المؤتمر .

ـ جرت انتخابات الرئاسة الفرنسية في ربيع عام ١٩٨١ وجاءت بمرشح الحزب الاشتراكي فرنسوا ميتران الذي تبنى سياسة تجاه قضية فلسطين تختلف عن سياسة سلفه . وحملت الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تلت الحزب الاشتراكي الى الحكم . واصبح على المجموعة الاوروبية ان ترتب امورها على ضوء هذا التغير في الحكومة الفرنسية .

ـ جرت الانتخابات الاسرائيلية في تموز / يوليو ١٩٨١ بعد ان ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ واسفرت على غير ما توقعت المجموعة الاوروبية وما تمنت ، عن فوز تجمع ليكود بقيادة مناحيم بيغين باكثرية ضئيلة جداً . وتشكلت حكومة اسرائيلية من ائتلاف ليكود والاحزاب الدينية تبنت سياسة صهيونية توسعية ، وجاهرت بتحديها لاعلان البندقية وللسياسات الاوروبية تجاه المنطقة . واصبح على المجموعة الاوروبية ان تتواءم مع هذا الواقع .

ـ صمدت منظمة التحرير الفلسطينية امام العدوان الذي شنته اسرائيل على بيروت وجنوب لبنان اواخر شهر تموز / يوليو ١٩٨١ . واضطرت اسرائيل لقبول وقف اطلاق النار بعد حرب خاسرة خاضتها على مدى اسبوعين . وطرح الامير فهد المشروع السعودي اثر ذلك في آب / اغسطس . واغتيل الرئيس السادات في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ وشغلت السياسة الامريكية بذلك كله وقبل ذلك بما اسمته ازمة الصواريخ السورية في لبنان . وكان على المجموعة الاوروبية ان تتلمس مواقع لتحركها وسط ذلك كله .

ـ لم يكد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد بفاس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ يلتئم حتى انفض وقد تأجل دون ان يتخذ قراراً بشأن المشروع السعودي . وكانت المجموعة الاوروبية تترقب القرار العربي لتتحرك على ضوئه . واختلفت الآراء في تقويم ما جرى في مؤتمر فاس . وبدا ان المجموعة الاوروبية اعتبرت ان ما جرى هو دليل على عدم تماسك الموقف العربي وحكم ذلك تصرفاتها ازاء الجانب العربي .

فعلت هذه الاحداث فعلها في تأزيم الحوار ، وأبطلت عملياً **مفعول قرار استئنافه . والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذا العرض هي ان اي قرار سياسي هو وليد عوامل معينة في ظروف معينة ، فإذا ما طرأت ظروف جديدة وحدث تغير في العوامل بطل مفعول القرار ، وبرزت الحاجة الى قرار جديد يعبر عن العوامل والظروف الجديدة .** ان العمل السياسي ذو

طبيعة متحركة « ديناميكية » ومن هنا فإنه يتأثر تأثراً مباشراً بايجاد الحقائق الجديدة . وتبدو هذه النتيجة صحيحة كل الصحة حين ننظر في الازمة التي اصابت الحوار اثر زيارة الرئيس السادات الى الكنيست فقد جاء هذا الحدث ليؤثر على مسار الحوار الذي اتضحت آليته خلال عام ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، وطرح متغيرات جديدة ادت الى تجميد الحوار .

٣ ـ والتساؤل المطروح الآن بعد ان « تأزم » الحوار مرة اخرى ، فتفاقمت ازماته هو هل تعني هذه الازمة نهاية الحوار العربي ـ الاوروبي ؟ وهل ستقوى الاصوات التي تنادي بوقفه وباعلان الانسحاب منه فتغطي على الاصوات التي تقول باستمراره ؟

ان الاجابة تقتضي ان **نستذكر كيف برزت فكرة الحوار ولماذا ؟ وما هي العوامل التي ادت الى طرحها على مسرح السياسة الدولية ؟ ثم نبحث في الواقع اليوم لنرى ما اذا كانت مبررات استمرار الحوار موجودة ، وما اذا كانت العوامل التي تدعو اليه قائمة سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد الثقافي . ثم يكون علينا ان ندرس العقبات التي تواجهه سواء من داخله او من حوله** ، لنصل الى اتخاذ الموقف ونحدد وجهتنا في السير وكيف نسير .

لقد برزت فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي على مسرح السياسة الدولية عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بعد ان اكتمل الحمل بها ونضجت بفعل عوامل محددة **تجمع بين عامل جغرافي استراتيجي وآخر تاريخي وثالث حضاري يقوم على المصالح المشتركة القائمة بين حضارتين على صعد الاقتصاد والسياسة والثقافة**[8] .

وما كان يمكن للحمل بفكرة الحوار ان يكتمل الا بعد ان توافر شرط النِّدّية بين طرفيه اثر حرب تشرين الاول / اكتوبر وما اقترن بها من تخفيض انتاج النفط العربي .

كيف تبدو هذه العوامل اليوم بعد مضي ثماني سنوات ونصف على نشوب حرب رمضان ؟

نبدأ بالنظر في **العامل الاستراتيجي الامني** ، فنجد ان هذا العامل لا يزال قائماً وتزداد اهميته مع ازدياد التوتر الدولي بفعل ازمة الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ونلاحظ ان جميع البيانات المشتركة التي صدرت عن الحوار اشارت اليه وسجلت « ان الامن في اوروبا مرتبط بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي المنطقة العربية » . وقد شرح الجانب العربي في طروحاته رؤيته لمكان التعاون العربي ـ الاوروبي من صورة عالمنا المعاصر ، ولتطلع العرب الى قيام عالم متعدد القوى لا يحكمه الاستقطاب، وانما يحكمه الحوار والتعاون .

نجد ايضاً ان العلاقة بين اوروبا والوطن العربي ، كما يقول الدكتور حامد ربيع « ليست مجرد علاقة تموين بالبترول ، ولا مجرد بحث عن اسواق . كما انها ايضاً ليست علاقة دول متقدمة بالعالم الثالث . انها أساساً

(٨) فصلنا شرحها في : الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** .

علاقة تكامل في مفهوم الامن القومي . انها علاقة ترابط في القدرة على الدفاع عن المصير الذاتي . ويذهب الدكتور ربيع الى حد تقرير « ان اوروبا لن تستطيع ان تقوم لها قائمة في ظل الاوضاع الحالية في الاعوام القادمة ان لم تؤسس حركة سياسية تنبع من مفهوم الترابط في العلاقات الاوروبية ـ الاوروبية » . هذا المفهوم غير واضح حتى اليوم في ذهن بعض القيادات الاوروبية وهو لا وجود له في الادراك العربي(٩) . وقد لا نتفق مع الزميل في استخدام صيغة النفي في جملته الاخيرة ولكننا نتفق معه في ان هذا المفهوم لم يرسخ بعد عند طرفي الحوار .

لقد انطلق الجنرال ديغول في تشوفه لتعاون اوروبي ـ عربي من فكرة « **اقامة قوة عالمية جديدة تعيد معادلة موازين القوى في العالم** » . واعتبر بعض الباحثين الاوروبيين الحوار العربي ـ الاوروبي « كخيار استراتيجي بديل لصيغة الخضوع لحلف الاطلسي مرتبط بقوة بالتطور المستقبلي في علاقات اوروبا بالولايات المتحدة ، وسيتعلق نجاحه الى حد كبير بامكانية بروز اوروبا ككيان اقتصادي ـ سياسي ومستقل »(١٠) .

ان مجمل الدراسات التي تناولت هذا العامل الاستراتيجي الامني وعرض د. ربيع تركز على ان الحوار العربي ـ الاوروبي قادر على ان يحقق مجموعة نتائج من بينها تصفية البحر المتوسط من جميع الخلافات والمشاكل التي ترتبت على الصراع الامريكي السوفياتي فيه ، وخلق كتلة اقتصادية تمتد من اقصى الشمال حتى وسط افريقيا وربما جميع افريقيا، وفرض نوع من الاسترخاء على الصراع الدولي في هذه المنطقة ، وتحقيق مجموعة توازنات قادرة على ايجاد نوع من الاستقرار حولها . ويذكر الدكتور ربيع من بين هذه التوازنات توازناً بين شرق اوروبا ، وآخر بين شمال البحر المتوسط وجنوبه وثالثاً بين العالم العربي الاوروبي والدولتين الاعظم ،ورابعاً بين المنطقة العربية ودول العالم الثالث وبصفة خاصة الدول الآسيوية ، وخامساً بين المانيا وفرنسا وايطاليا(١١).

لا بد من ان نشير هنا الى ان **الحديث عن تعاون عربي ـ اوروبي على الصعيد الامني الاستراتيجي لا يعني في المفهوم العربي للحوار علاقة خاصة تربط الوطن العربي في اوروبا على حساب علاقاته الاخرى ، وانما يعني التعاون من اجل دفع مخاطر تهدد المنطقتين ، وبخاصة في البحر الابيض المتوسط**(١٢) . وقد حرص الجانب العربي على ان يجعل قضية

---

(٩) حامد ربيع ، « الحوار العربي الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول البحر المتوسط ،» **شؤون عربية** ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) .

(١٠) بشارة خضر ، « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة امام الحوار العربي ـ الاوروبي ،» **شؤون عربية** ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ٣٣ و ٤٤ ـ ٤٥ .

(١١) ربيع ، « الحوار العربي الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول البحر المتوسط ،» ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(١٢) شرحنا هذا المفهوم وأوضحنا تلك العلاقات الاخرى في: الدجاني ، **الحوار العربي الاوروبي : وجهة نظر عربية ووثائق** ، ص ٨٠ ـ ٨١ . ومما قلناه : « ينبغي ان يكون واضحاً من خلال المعرفة ان العرب يقبلون على الحوار والتعاون مع الاوروبيين من موقعهم كجزء من العالم الثالث ، ومن معرفتهم بموقع اوروبا الغربية من العالم الغربي ، اي انهم ينطلقون في هذا الحوار من ايمانهم بعدم الانحياز والحياد ومن انتمائهم للعالم الثالث ، ومن ادراكهم لضرورة اللقاء بين العالم الثالث والقوى الاشتراكية لمواجهة تسلط =

فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي هي الاساس الذي ينطلق منه التعاون العربي ـ الاوروبي على هذا الصعيد . وهكذا تضمنت البيانات الختامية للجوار بعد الحديث عن ترابط الامن في المنطقتين اعراب الجانبين عن « قلقهما البالغ تجاه الوضع الخطير في منطقة الشرق الاوسط وما يشكله من تهديد للسلام والامن الدوليين » .

ان هذا العامل لا يزال قائماً وتزداد اهميته مع ازدياد حجم التبادل التجاري بين الوطن العربي واوروبا الغربية ، ومع الحاح الشعور بالحاجة الى نظام اقتصادي جديد يعمل على معالجة ازمة الاقتصاد في عالمنا .

لقد وضع نادي روما المشهور بدراساته المستقبلية دراسة عام ١٩٨٠ بعنوان « اوروبا والعالم العربي » انطلق فيها من القول « في عالم متعدد الاقطاب مترابط المصالح ، يزداد يوماً عن يوم حيرة وترددا وقلقاً ، تتساءل اوروبا الغربية والشرق العربي عن مستقبلهما » . . . « ولما كانت متكاملة مشاكل هذين العالمين اللذين قرب التاريخ تارة احدهما من الآخر ، وفصل تارة ما بينهما البحر المتوسط ، فلكل منهما وفي نطاق ما ، ودون التخلي عن الروابط الخاصة ، الاسهام في معضلات الآخر في نفس الوقت الذي يساعد فيه نفسه » . وقد تناولت هذه الدراسة التي تقع في مائة وعشرين صفحة ملخصاً لابرز خصائص الاقتصاد العالمي في السنوات العشر المقبلة ، ودراسة لخصائص كل من اوروبا الغربية والوطن العربي، ودراسة العلاقات العربية ـ الاوروبية بمختلف وجوهها واشكالها عارضة الخطوط العريضة للرؤية المستقبلية على صعد السكان والزراعة والتغذية والطاقة والصناعة والمواد الاولية . **وانتهت هذه الدراسة الى ان مقومات المنطقتين الاقتصادية** « تؤدي حتماً الى البحث عن تكامل هاتين المجموعتين من البلدان. فالعالم العربي واوروبا عالمان يكمل واحدهما الآخر . فتجارة الدول العربية موزعة بين الاسرة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، والاسرة الاقتصادية الاوروبية هي في الوقت نَفسه اكبر مستورد من الدول العربية واكبر مورد لها » . وهذا التكامل له احجام عدة : حجم سياسي يتمثل في ان استقلال الوطن العربي مهدد بقوة اذا لم تحافظ اوروبا الغربية هي نفسها على استقلالها . كما ان اوروبا الغربية ترى استقلالها عرضة للخطر اذا خرج العالم العربي بمجمله من نطاق حرية التبادل التجاري او اذا تحول الى منطقة اضطراب وغليان مع ٣٠٠ مليون جائع وثائر . وهناك حجم انساني يتمثل في العرب الذين يعملون في دول اوروبية ، وآخر ثقافي ، ورابع تقني وعلمي ، وخامس مناخي ، وسادس اقتصادي . وقد ختمت الدراسة بالقول « في هذا العالم المتعدد المناطق ، المترابط المصالح والمتشابك المنافع ان التقارب بين اوروبا والعالم العربي ، وانشاء اقليم واحد

= الاحتكارات الاستعمارية . وهم في هذا المجال يستشعرون ارتباط وطنهم العربي المصيري بدول آسيا وافريقيا واهمية الصداقة العربية مع دول المعسكر الاشتراكي . كما انهم يعون الدور الذي يمكن لاوروبا ان تقوم به لتحقيق التوازن الذي يرسي قواعد سلام قائم على العدل . وهكذا يبقى في همّ العرب وهم يقبلون على الحوار مع اوروبا بلوغ اهدافهم في المجال الدولي . . حرية لكل الدول المستعمرة ، وسلاماً قائماً على العدل ، وتعاوناً دولياً لرخاء الانسانية . » .

اقتصادي واسع وثابت وخصب من شأنه ان يكون مصدر خير وغنى وسلام لسائر مناطق العالم النامية منها والتي هي في طور النمو»[١٣] .

لا يتسع المجال هنا لتفصيل الحديث عن جزئيات العامل الاقتصادي ولايراد الارقام التي تدلل عليه . ونكتفي بالقول ان دراسات اللجان الفنية السبع العاملة في الحوار العربي ـ الاوروبي تعزز النتيجة التي توصلت اليها دراسة نادي روما ، وتؤكد سلامة منطلق الجانب العربي في التعاون الاقتصادي الذي يقوم على فكرة التكامل .

نشير ايضاً الى ان ما صدق على العامل الامني الاستراتيجي وعلى العامل الاقتصادي يصدق على العامل الثقافي . وهذا يعني ان العوامل التي دعت الى الحوار لا تزال قائمة . ونلاحظ هنا ان الداعين الى وقف الحوار او الذين لا يتحمسون لاستمراره لا ينفون هذه الحقيقة ولا ينكرونها ولكنهم يركزون حديثهم وحججهم على المسلك الاوروبي تجاه الحوار وعلى علاقات اوروبا باطراف اخرى . ولقد اورد د. سامي منصور في مقالته التي سبق ان اشرنا اليها خمس نقاط تتعلق بالاستراتيجية الاوروبية في الحوار انصبت جميعها على المسلك والتصرف .

٤ ـ اذا كانت العوامل التي دعت الى الحوار لا تزال قائمة ، واذا كان الحوار في الوقت نفسه يعاني من ازمة حادة فهذا **يعني ان هناك عقبات تحول دون شقه طريقه ، وان هناك خللاً في مواقف احد طرفيه او كليهما يفعل فعله ويؤزمه . والحق ان هناك عقبات تواجه الحوار من حوله وهناك خلل يفعل فعله من داخله .**

لقد تأثر الحوار منذ ان بدأ بمواقف اطراف اخرى منه . وهذه الاطراف هي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ثم اسرائيل والصهيونية العالمية.

فأما **الولايات المتحدة الامريكية** فقد عبرت منذ بروز فكرة الحوار العربي ـ الاوروبي عن معارضتها القوية لهذه الفكرة . وقاد كيسنجر يومئذٍ تلك المعارضة . وكان نصب عينيه اعادة احياء حلف الاطلسي . وقد دعا من أجل ذلك الى انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذريةوقدم مشروع ميثاق اطلسي جديد في كانون اول / ديسمبر **١٩٧٣** . ونذكر اننا شرحنا في كتابنا منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي هذا الموقف الامريكي ونقلنا عن مسؤول اوروبي ما ردده كيسنجر على مسامع وزراء خارجية الدول التسع « انتم مخطئون حين تقبلون الجلوس مع عشرين دولة عربية ومخطئون حين تقبلون الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية » . وحين جاءه الرد الاوروبي « ان هذه مسألة تخصنا ، وسنتدبر امرنا فيها » اكد طلبه منهم الا يتضمن الحوار حديثاً في موضوع الطاقة او بحثاً في المسائل السياسية . وقد ظهرت آثار الضغط الامريكي خلال اجتماعات مجلس وزراء المجموعة

(١٣) « اوروبا والعالم العربي ،» **المستقبل** ، ٣١ / ٥ / ١٩٨٠ (الملحق) .

الاوروبية وبخاصة في المواقف البريطانية التي الزمت دوما بالدفاع عن وجهة النظر الامريكية القائلة بضرورة الالتزام بمبدأ « المشاورات المسبقة » بين اطراف الكتلة الغربية بكل ما يتصل بموضوعات « ذات اهمية كبرى » . ونجد امثلة عدة على ذلك خلال السنوات السبع الماضية .

ان هذا الموقف الامريكي ، كما شرحه بشارة خضر ، منطلق من الاستراتيجية الامريكية في المتوسط ولها عدة مظاهر عسكرية استراتيجية ومالية اقتصادية .وهو ايضاً منسجم مع السياسة الامريكية التي تهدف الى « تأجيج نار الهلع في اوروبا واليابان لاشعارهما بشكل افضل بثقل قبضة العم سام » ـ على حد تعبير نقولا سركيس ـ و « افشال جهود التقارب بين هذه البلدان وبلدان الاوبك »[١٤] .

من الواضح ان السلوك الاوروبي تجاه الحوار تأثر الى حد كبير بهذا الموقف الامريكي من الحوار ، واستجاب الى ضغوطه في احيان كثيرة الى حد ليس بالقليل . وهذا ما حدا بالبعض في الوطن العربي ان يقطع بأن اوروبا الغربية الواقعة تحت المظلة النووية الامريكية لا تملك ارادة سياسية مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية . وهي من ثم لا تقدر على حوار تكون فيه معبرة عن ذاتها وعن مصالحها هي . ولا بد من الاشارة هنا الى ان المسلك الاوروبي في الحوار وتجاه قضية فلسطين بصورة خاصة لم يساعد على دحض هذا الاستنتاج او تفنيده .

لم يعلن الاتحاد السوفياتي موقفاً معادياً للحوار العربي ـ الاوروبي ، وبقي متحفظاً ازاءه . ويقرر محمد عبد المعطي بدر في دراسته « الاتحاد السوفياتي والحوار العربي ـ الاوروبي » . ان للاتحاد السوفياتي مخاوف من الحوار على المستوى الجغرافي العالمي (الجغرافي السياسي) وعلى مستوى العلاقات السوفياتية العربية : فهو يرى على المستوى الاول « ان نجاح الحوار على الصعيد الاستراتيجي قد يعني القضاء على نفوذ الدولتين العظميين في المتوسط . وقد يحرم الاتحاد السوفياتي على الصعيد الاقتصادي من جزء مهم من السوق العربي . وعلى الصعيد السياسي فإن حل المشكلة الفلسطينية عن طريق تشاور عربي ـ اوروبي قد ينزع الى الابد كل اسباب التمركز التي سمحت للاتحاد السوفياتي بالتغلغل في الشرق العربي » . وهو يرى على المستوى الثاني الخاص بالعلاقات السوفياتية ـ العربية ان كل البلدان الاعضاء في الجامعة العربية قبلت مبدأ الحوار العربي ـ الاوروبي وتشارك دورياً في اللقاءات العربية ـ الاوروبية وقد لا يجد حججاً يبرهن بها ان « حواراً بين طرفين غير متساويين من حيث التنمية يوصل في التحليل الاخير الى استعمار اوروبي ملطف . وبصعوبة يستطيع الاتحاد السوفياتي ان يوصي العرب بالفطنة والحذر في حين انه هو نفسه يزيد من تعاونه مع العرب » . ومعلوم ان للاتحاد السوفياتي استراتيجية متوسطية تندمج في مفهوم جغرافي سياسي عالمي ولها عدة اهداف[١٥] .

(١٤) بشارة خضر ، « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة امام الحوار العربي الاوروبي ،» .
(١٥) شرحها خضر في المصدر نفسه ، وقد اشار الى مقالي : محمد عبد المعطي بدر ، « الاتحاد=

ان المتتبع لموقف الاتحاد السوفياتي من الحوار عملياً يلاحظ انه ينطلق من عدم الثقة بأوروبا الغربية ، ومن ادراكه لتأثير الولايات المتحدة على سياساتها . ويلاحظ ان هذا الموقف يتحفظ ازاء الحوار دون ان يعلن رفضه له ، ويتجاوب مع الدعوات المعادية له وقد يشجعها . وهو لا ينكر في الوقت نفسه حق العرب في العمل من اجل الحصول على اعتراف اوروبا الغربية بحقوق شعب فلسطين ، « ولكن عليهم الا يسيروا وراء سراب » كما عبر اندريه غروميكو في مباحثاته مع وفد فلسطيني . وقد لاحظ الرفيق غروميكو ان الموقف الاوروبي من هذه الحقوق حقق تقدماً كلامياً ولكنه ما زال كلاماً يقال . وحين نأتي الى الفعل يتلاشى ولا نجد شيئاً ملموساً ، ومطلوب ان يتابع الفلسطينيون نضالهم ضمن الوعي بهذه الحقيقة .

ولقد اهتمت الدراسات التي صدرت عن الحوار بتحليل سياسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجاهه . ولكنها ـ كما نلمس ـ لم تول العناية الكافية لدراسة الموقف المعادي الذي اتخذته اسرائيل والصهيونية العالمية منه ، على الرغم من انه كان ذا اثر واضح فعال على مسار الحوار . ينطلق هذا الموقف من طبيعة الكيان الصهيوني الذي يرى نفسه امتداداً للغرب وقام بمساعدة الغرب ، وبقاؤه مرهون بموقف الغرب منه . وقد قامت السياسة الاسرائيلية والصهيونية عامة على فكرة ان تكون اسرائيل شريك الغرب المطلق اليد في منطقة الوطن العربي ، والحليف الصديق له في محيط يناصبه العداء . ومن هنا عملت هذه السياسة جهدها لمنع اي تحسن في العلاقات العربية ـ الاوروبية بعد ان قاومت بشدة مع الغرب خروج اوروبا الاستعمارية من المنطقة على يد ثورة التحرير .

قاومت السياسة الاسرائيلية والصهيونية عامة الحوار العربي ـ الاوروبي منذ طرحه كفكرة . وعملت ما بوسعها وبأساليب مختلفة لعرقلة السير فيه . وقد اختلفت اساليبها عن اساليب الولايات المتحدة في مقاومته ، اذ اعتمدت على التغلغل الصهيوني في جسم اوروبا الغربية لتحقق هدفها . وهو تغلغل نافذ في الاجهزة الحكومية وفي التنظيمات السياسية وفي الاعلام على مقربة من صناعة القرار السياسي وفي عملية صناعته . وله تأثيره لانه يحمل صفة المواطنة في هذه الدول الاوروبية .

لقد لمس الجانب العربي آثار هذا العداء الصهيوني للحوار في كل مرحلة من مراحله . ومن امثلتها ابرام الهيئة الاوروبية اتفاقية مع اسرائيل قبيل مباشرة الحوار عام ١٩٧٥ ، وتحرك جماعات الصداقة الاسرائيلية في البرلمان الاوروبي ضد الحوار عند كل جولة من جولاته ، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين المعادية للحوار في العواصم الاوروبية ونشاطات الجماعات الصهيونية في مختلف الدول الاوروبية ضد الاشخاص

= السوفييتي والحوار العربي الاوروبي ،» وجاك بورنيه ، « الحوار العربي الاوروبي ،» اللذين نشرا في : ايكونوميكا (باريس) ، (١٩٧٩) .

المؤيدين للحوار وضد اي موقف يعزز فكرة التعاون العربي ـ الاوروبي . وقد انكشف موقف الجماعة الصهيونية في فرنسا الذي ضغط على حكومة الرئيس ديستان كي تتخلى عن فكرة دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . كما انكشف بشكل اوضح بعد تولي الرئيس ميتران الاثر الصهيوني في صياغة بعض مواقفه من قضية فلسطين .

٥ ـ الحديث عن التغلغل الصهيوني في اوروبا الغربية ودوره في عرقلة الحوار العربي ـ الاوروبي يصل بنا الى الحديث عن الخلل الذي يفعل فعله من داخل الحوار والناجم عن امور تتعلق بطرفي الحوار نفسيهما .

حين باشر الطرف الاوروبي الحوار كان يضم تسع دول اوروبية تختلف في احجامها ، ولا تتطابق في سياساتها الخارجية ، ولا في مصالحها الاقتصادية . وقد التزمت هذه الدول بالعمل من خلال المجموعة الاوروبية التي بدأت نشاطها على الصعيد الاقتصادي المحصن ثم تجاوزته الى الصعيد السياسي .

كذلك التزمت الدول العربية بالعمل من خلال جامعة الدول العربية التي كانت تضم عند بدء الحوار عشرين عضواً من بينهم منظمة التحرير الفلسطينية . وتختلف الدول العربية في احجامها ، ولا تتطابق سياساتها الخارجية ولا مصالحها الاقتصادية .

لقد بدأ الطرف الأوروبي الحوار بالاتفاق على موقف من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي تلتزم به دوله التسع . وكان هذا الموقف هو محصلة مواقف متفاوتة تقفها تلك الدول . كانت فرنسا تنتهج سياسة متحمسة للحوار بذر فكرتها الجنرال ديغول وكانت تعطي اهمية خاصة لمصالحها في المنطقة العربية وتحاول ابراز استقلالها عن السياسة الامريكية . وقد حاولت ان تتقدم بموقفها من قضية فلسطين سابقة جاراتها الاوروبيات . وكانت بريطانيا تنتهج سياسة لا تتحمس للحوار وتعطي اهمية خاصة لعلاقاتها الامريكية الثنائية مع الدول العربية وبخاصة مع دول الخليج . وكانت المانيا الغربية تنتهج سياسة متحمسة للحوار وتعطي اهمية خاصة لمصالحها في المنطقة العربية ، ولكنها تتحسس في الوقت نفسه من اتخاذ موقف متقدم من قضية فلسطين خوفاً من الابتزاز الصهيوني لها الذي يتسلط عليها بعقدة الذنب . وكانت ايطاليا متحمسة للحوار وتتطلع للقيام بدور فيه كدولة متوسطية ، وتعمل على تأمين مصالحها في المنطقة العربية . وقد حاولت ان تتقدم بموقفها من قضية فلسطين . فضلاً عن هذه الدول الاربع انتهجت هولندا سياسة متحفظة ازاء تطوير الموقف الاوروبي من قضية فلسطين بينما تحمست بلجيكا لشيء من التطوير . واتخذت ايرلندا والدانمرك ولوكسمبورغ مواقف وسطية تقترب من محصلة الموقف الاوروبي .

لم تكن صياغة الموقف الاوروبي اللازم لتقدم الحوار عملية ميسورة وسط هذا التعدد ، وفي غياب قيادات مبادرة . الامر الذي طبع الموقف الاوروبي بالتردد ، وجعل المواقف المختلفة لبعض الدول الاوروبية تجر اليها الدول الاكثر تقدماً في مواقفها . وزاد

هذا الوضع سوءاً بعد زيارة الرئيس السادات الى الكنيست الاسرائيلي . وقد جرت محاولة واحدة لتجاوزه في اجتماع البندقية حزيران / يونيو **١٩٨٠** ولكنها لم تحقق النجاح المطلوب . وعاد الامر الى التفاقم منذ صيف **١٩٨١** بفعل الاحداث التي اشرنا اليها في مطلع حديثنا .

لقد ساعد على هذا الحال ان العلاقات العربية الثنائية مع هذه الدول الاوروبية لم تتأثر بقصور مواقفها . واستمر الخط البياني للمبادلات التجارية معها يتزايد مستفيداً من مناخ الصداقة الذي وفره الحوار . وهكذا آثرت هذه الدول تعزيز علاقاتها الثنائية مع البلدان العربية التي تهمها . وبدأت تركز على بلدان الخليج والبلدان النفطية بصورة عامة . وبرزت في اوساطها فكرة التعاون الاوروبي ـ الخليجي .

كان الحماس على الصعيد العربي في بداياته كبيراً . ومع ذلك اختلفت درجة اهتمام كل بلد عربي به على حدة . وكانت البلدان النفطية حريصة على ابعاد النفط عن الحوار بينما رغبت بلدان اخرى ان يتم توظيف حاجة اوروبا للنفط العربي في خدمة الحوار . وقد جاءت زيارة الرئيس السادات الى اسرائيل لتفعل فعلها في تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ومن ثم في نقل مقر الجامعة الى تونس . ونتج عن ذلك ما نتج من مشاكل ادارية ومن تفكك اصاب الموقف العربي . وفتر حماس بعض البلدان العربية نحو الحوار خلال هذه الفترة ، وبخاصة بعد بروز المواقف الاوروبية المترددة .

كانت آلية سير الحوار تتعثر احياناً بفعل حداثة التجربة وعدم وجود الخبرات اللازمة عند طرفي الحوار . ولكننا لا نعتبر ذلك من بين العقبات لان معالجة هذا الامر كانت ممكنة دوماً حين تتوافر الارادة السياسية . وقد اكتسب الجانبان خبرة جيدة في تسيير الحوار وحققا تقدماً في انتظام آليته .

نسوق مثلاً على اهمية توافر الارادة السياسية ومدى تأثير الاحداث عليها ما جرى على الصعيد العربي بشأن اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار . فقد تشكلت هذه اللجنة بقرار من مجلس الجامعة في شهر آذار / مارس **١٩٨١** لتنظر في التحضير لاجتماع وزراء الخارجية العرب والاوروبيين . وضمت في عضويتها تسعة اعضاء وتقرر اجتماعها بالكويت في مطلع شهر حزيران / يونيو وفي الاعتبار ان اجتماع وزراء الخارجية سيتم في تموز / يوليو . ولم تجتمع اللجنة في التاريخ المحدد وتأجل اجتماعها شهراً وقد حدث ضرب المفاعل الذري ببغداد . ثم تأجل فترة الصيف بطولها لعدة اسباب حتى اجتمعت في نيويورك ابان افتتاح دورة الجمعية العامة في مطلع تشرين الاول / اكتوبر **١٩٨١** . وكان لذلك التأجيل اثره السلبي على سير عمل اللجنة المشتركة التي تحضر لاجتماع وزراء الخارجية . فلما انعقد الاجتماع وحقق نجاحاً ملموساً في صياغة موقف عربي فاعل وانطلق الجانب العربي الى اجتماع اللجنة المشتركة اواخر ذلك الشهر بلندن برز الموقف الاوروبي المتردد واصاب عمل اللجنة بضربة شلته لفترة .

خاتمة

في ضوء ما سبق **لا نتوقع ان يعلن طرفا الحوار وقفه ، لانهما منذ باشراه وطنا النفس على انه عملية طويلة . ولا ندعو لهذا الوقف لأن العوامل التي طرحت فكرة الحوار ما زالت قائمة ، ولان الحوار ضرورة في عصرنا . ولكننا ندعو الى تحسن التعامل مع الحقائق المتصلة به ومع الاوراق التي نملكها فيه .**

من الواضح ان مستقبل الحوار ما زال متوقفاً كما كان منذ البداية على الموقف الاوروبي من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ومعلوم ان التطور الذي حدث في هذا الموقف هو الذي فتح الباب امام الحوار عام **١٩٧٣** . ولا يزال العرب ينتظرون تلبية مطالبهم من الجانب الاوروبي . **واول هذه المطالب** هي اليوم : استكمال الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين : حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وقد وصلت المجموعة الاوروبية الى الاعتراف بحق تقرير المصير لشعب فلسطين في بيان البندقية ولها موقف ضمني يعترف بحق العودة . ومطلوب الآن ان يعلن هذا الموقف بوضوح حق اقامة الدولة المستقلة . **وثاني هذه المطالب** هو : الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين ، واجراء حوار مباشر معها . وقد وقفت المجموعة الاوروبية حتى الآن عند التعامل مع المنظمة كمشارك وكممثل لبعض الفلسطينيين دون ان تحدد من هم الممثلون الآخرون وما زالت تتردد في الاعتراف الكامل . **وثالث هذه المطالب** ممارسة سياسة عملية تدعم الحق العربي وتدين السياسة الاسرائيلية وتجسد المبادىء التي اعلنها الاوروبيون كأساس لحل النزاع ، وتتجلى في التصويت في المنظمات الدولية . وما تزال المجموعة الاوروبية واقفة عند ترديد بعض المبادىء مترددة في رفع صوتها في دعم الحق العربي وادانة السياسة الاسرائيلية تتحدث عن موقف « متوازن » توازن فيه بين ما يرضي صاحب الحق المعتدى عليه والمعتدي ، وتمتنع عن التصويت في احسن الاحوال في المحافل الدولية عند طرح ما يؤكد الحق العربي او ما يدين المعتدي الاسرائيلي ، متأثرة الى حد كبير بموقف الولايات المتحدة الامريكية .

يلاحظ ايضاً ان السياسة الاسرائيلية عمدت خلال حكم ليكود الى استخدام سياسة هجومية مع الدول الاوروبية فدأبت على توجيه الاهانات لها واتهامها بأنها تخضع للنفط العربي كلما اعلنت موقفاً فيه شيء من تلبية المطالب العربية . وقد لفت النظر ان ردود فعل هذه الدول بحكوماتها كان غاية في الضعف ، ونشير هنا الى تصريحات بيغن المعادية لديستان وشميت وكارنغتون وحتى تصريحاته بشأن كورسيكا قبل زيارة ميتران بل ان اسرائيل عمدت من خلال بيغن الى فتح ملف التاريخ الاستعماري لبعض هذه الدول في منطقتنا العربية ، ولم يصدر اي رد فعل اوروبي . وقد وضح من خلال ذلك كله مدى تأثير الجماعات الصهيونية الاوروبية على تشكيل ردود فعل هذه الدول .

لقد آن الاوان ان يعتمد الحوار على استخدام الاوراق العربية واخضاع العلاقات الثنائية العربية مع هذه الدول الاوروبية العامة على ضوء تلبيتها للمطالب العربية . ولا بد من التأكيد على ضرورة تحمل اوروبا الغربية لمسؤولياتها في النكبة التي حلت بشعب فلسطين وقيامها بدورها في ايجاد حل عادل. وتجدر الاشارة هنا الى ان تأخر اوروبا الغربية في القيام بهذا الدور وانتظارها الولايات المتحدة سيكون سبباً في ان يفوتها القطار وسيؤدي حتماً الى الاساءة لمناخ العلاقات العربية الاوروبية . وواضح ان بريطانيا تتحمل مسؤولية خاصة في نكبة شعب فلسطين وما زالت قوانين الانتداب البريطاني الجائرة تستخدم ضد هذا الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة .

واضح ايضاً ان مستقبل الحوار ما زال متوقفاً كما كان منذ البداية على قدرة الجانب العربي على صياغة موقف عربي موحد من خلال العمل العربي المشترك ينطلق من استراتيجية عربية واضحة المعالم والاهداف ترى بجلاء آفاق الحوار العربي ـ الاوروبي وتحدد مكانه من العلاقات العربية الدولية عموماً . ولا بد من التعبير عن هذه القدرة بارادة سياسية مشتركة لا تنتهي عند بروز خلافات داخل الصف العربي . وهذا يعني ان تصل الدول العربية في علاقاتها ببعضها الى الالتزام بعدم السماح للخلافات التي تنشب بينها على الاضرار بتعاونها في المجال الدولي من خلال العمل العربي المشترك ، والالتزام بحماية هذا العمل والتقدم به ، ولقد كشفت تجربة الجانب العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي عن امكانية ذلك .

تعقيب ١

سامي عفيفي حاتم

يتناول البحث المقدم من د. احمد صدقي الدجاني دور ومسؤولية الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي باعتباره حواراً بين منظمتين اقليميتين : الجماعة الاوروبية في جانب والجامعة العربية في جانب آخر . وحتى يتسنى لنا استكشاف نوعية التحليل الذي قدمه الكاتب تجدر الاشارة الى ان الحوار العربي ـ الاوروبي ذو ابعاد ثلاثة :

١ ـ البعد السياسي .
٢ ـ البعد الاقتصادي .
٣ ـ البعد الثقافي والحضاري .

ولقد تناول الكاتب باسهاب كبير البعد السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي محاولاً عرض وجهة النظر العربية منذ نشأة الحوار بعد احداث النفط عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وحتى الآن . ويدور هذا البحث حول بيان الحقيقة التالية كما صورها الكاتب « ان الحوار العربي ـ الاوروبي يمر بأزمة تفعل فعلها فيه ، وان غيوماً تتجمع في سماء العلاقات العربية ـ الاوروبية تؤثر سلبياً على مناخ هذه العلاقات » . وخلص الكاتب الى ان مستقبل الحوار ما زال متوقفاً كما كان منذ البدء على الموقف الاوروبي من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي . وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحث على اهمية البعد السياسي في إنجاح الحوار العربي ـ الاوروبي الا اننا نختلف معه حول ما انتهى اليه من ان مستقبل الحوار العربي ـ الاوروبي يتوقف على نتائج ومواقف الجانب الاوروبي من القضايا السياسية وحدها . ويرجع ذلك الى تركيزه الشديد على البعد السياسي دون البعدين : الاقتصادي والثقافي للحوار . وهذا ما نود الاشارة اليه في اطار تعقيبنا(١) .

(١) سبق للكاتب ان قام بعمل دورة تدريبية تخصصية لدى لجنة الجماعة الاوروبية EU-Commission في بروكسل عام ١٩٧٦ حول العلاقات الاقتصادية الاوروبية ، كما عمل ايضاً خبيراً في الشؤون الاقتصادية الاوروبية ـ العربية لدى اللجنة نفسها عام ١٩٨٠ .

إن القضية الاساسية التي يعتمد عليها هذا التحليل المختصر هي ان الازمة التي يمر بها الحوار العربي ـ الاوروبي ترجع الى عاملين رئيسيين :

العامل الاول : عدم تلاقي اهداف كل من المجموعة العربية والمجموعة الاوروبية في الحوار العربي ـ الاوروبي . فالجامعة العربية تركز اهتمامها الاول على البعد السياسي للحوار وتربط مصيره بقضاياها المصيرية واهمها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ؛ اما الجماعة الاوروبية فتجعل من البعد الاقتصادي للحوار هدفها الاول وتؤجل مواقفها من قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى حين الوصول الى نتائج محددة في هذا المجال . فالمجموعة الاوروبية ترى في الحوار العربي ـ الاوروبي وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية التالية :

- تزويد اوروبا الغربية باحتياجاتها الرئيسية من النفط .
- بقاء فوائض النفط العربية في اسواق المال الاوروبية .
- فتح اسواق جديدة للصادرات الاوروبية .
- حماية الاستثمارات الاوروبية في المنطقة العربية .
- التعاون الاقتصادي الثلاثي ، والذي يشمل الجماعة الاوروبية باعتبارها مالكة للتكنولوجيا المتقدمة ، والبلدان العربية المصدرة لرؤوس الاموال ، والبلدان العربية والنامية المستوردة لرؤوس الاموال .

العامل الثاني : عدم توافر اساليب ومؤسسات التعاون الاقتصادي لدى كل من الجماعة الاوروبية والجامعة العربية القادرة على تحقيق اهداف الحوار العربي ـ الاوروبي في مجالات التعاون الصناعي ، التعاون الزراعي ، التعاون التكنولوجي والفني ، والتعاون المالي(٢) .

وللوصول الى تحليل اكثر وضوحاً لهذه الفرضية الاساسية يقتضي الامر القاء الضوء على اختصاصات وصلاحيات كل من الجماعة الاوروبية والجامعة العربية في ضوء الاتفاقيات المؤسسة، لها فمن المعروف ان **اتفاقيات روما عام ١٩٥٧** المؤسسة للجماعة الاقتصادية الاوروبية تهدف الى دفع قوى النمو الاقتصادي الذاتي طبقاً لقواعد نظام الاقتصاد الحر . وتعلق هذه الاتفاقية على سياسات التجارة الخارجية الاهمية الكبرى في

---

(٢) تناول الكاتب هذه القضية بالتفصيل في ثلاث دراسات نشرت اثنان منها باللغة الالمانية ، والثالثة باللغة الانكليزية هي :

Samy Hatem, *Inhalt und Ziele der Kooperationasabcommen der Europäschen Gemeinschaft mit den Magreb-Und Maschrek- Ländern* (Reichnau: 1977); *Europäsch - Arabischer Dialog* (Kiel:1978), and *The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between the European Community and the Arab League* (Munich: 1981).

ارساء قواعد حرية التجارة داخل الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية مع اقامة سياسة تجارية موحدة قبل العالم الخارجي .

ولقد حددت هذه الاتفاقية فترة انتقالية مدتها اثنا عشر عاماً لتحقيق هذا الهدف . وحتى ١ / ١ / ١٩٧٣ ظلت المادة ٢٣٨ هي المنظمة لعلاقات الجماعة الاقتصادية الاوروبية مع العالم الخارجي . اما بعد هذا التاريخ فلقد تولت لجنة الجماعة الاوروبية المسؤولية كاملةً نحو تنفيذ السياسة التجارية للدول الاعضاء واكتسبت المادة ١١٣ من اتفاقية روما اهمية كبرى لهذا التطور .

فإذا تأملنا نصوص المادتين ٢٣٨ ، ١١٣ من اتفاقية روما لوجدنا ان الصلاحيات الممنوحة لمنظمات الجماعة الاوروبية (المجلس ، اللجنة ، البرلمان ، المحكمة) تشتمل على وضع القواعد القانونية والتنفيذية للتعاون التجاري بين الجماعة الاوروبية والعالم الخارجي فقط . معنى ذلك ان اتفاقيات روما لا تسمح لمؤسسات الجماعة الاوروبية في تعاملها مع العالم الخارجي الا بأدوات السياسة التجارية على ان يترك امر اقامة تعاون بين الجماعة الاوروبية والعالم الخارجي في مجالات التعاون الاقتصادي الاخرى للدول الاعضاء . وغني عن البيان ان ادوات السياسة التجارية لا تكفي وحدها لدعم التنمية الاقتصادية العربية . وقد يعترض على ذلك بأن الجماعة الاوروبية قد قدمت في اطار اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول المشرق والمغرب العربي مجالات جديدة للتعاون الصناعي ، والتكنولوجي ، والمالي . الا انه يمكن الرد على ذلك ببساطة بأن هذه المجالات مجتمعة تهدف الى تنشيط التعاون التجاري بين الجماعة الاوروبية وهذه الدول اما بطريق مباشر عن طريق اقامة منطقة تجارة حرة بينها وبين دول المشرق والمغرب العربي ، او بطريق غير مباشر في صورة تسهيلات ائتمانية لتسهيل استيراد السلع والمعدات اللازمة لبعض مشاريع التنمية الاقتصادية في دول المشرق والمغرب العربي من السوق الاوروبية .

خلاصة القول اذاً ، ان الاهداف الاقتصادية التي يسعى الجانب العربي الى تحقيقها من الحوار العربي ـ الاوروبي لا يمكن الوفاء بها من خلال المؤسسات الحالية للجماعة الاوروبية . فالتعاون العربي ـ الاوروبي المنشود في مجالات الزراعة ، الصناعة ، التكنولوجيا ، والتمويل يعتبر من حقوق السيادة للدول الاعضاء ويفوق صلاحيات مؤسسات الجماعة الاوروبية، رغم تفاوت اهميته يظل محدوداً حيث تتبع نظام اقتصاد السوق . اما القطاع الخاص في هذه الدول فإنه يضطلع بالمهام الرئيسية في النشاط الاقتصادي ويقع عليه بالتبعية العبء الاكبر في تحريك اهداف الحوار العربي ـ الاوروبي .

وبطريقة مماثلة يمكن ملاحظة ان الجامعة العربية ـ باعتبارها منظمة اقتصادية اقليمية ـ قد حاولت دفع عجلات التكامل الاقتصادي العربي ، الا ان النتائج التي توصلت اليها ما زالت محدودة ولا تمكنها من دفع عجلات التنمية الاقتصادية العربية او المشاركة في تنفيذ الاهداف الاقتصادية للحوار العربي ـ الاوروبي . فميثاق الجامعة العربية الموقع في ٢٢

آذار / مارس ١٩٤٥ يوصي بايجاد تعاون اقتصادي ومالي وثيق . بالاضافة الى ذلك فإنه يوصي بتنشيط العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء من خلال اتخاذ اجراءات جمركية ونقدية مع دفع عجلات التنمية الزراعية والصناعية . وكخطوة اولى على هذا الطريق صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة . وغني عن البيان بأن النتائج التي اسفر عنها هذا القرار ما زالت محدودة سواء من حيث عدد الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة ، او من حيث الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ مراحل الوحدة الاقتصادية العربية كما تبغي الاتفاقية تحقيقها .

والمتأمل لأهداف السوق العربية المشتركة يتضح له على الفور ان هذه الاتفاقية تحاول تقليد اتفاقية روما التي اسست السوق الاوروبية المشتركة . وهنا يثور التشكك حول نجاح هذه المحاولة لعدة عوامل من بينها تباين مراحل النمو الاقتصادي ، وبالتالي المشكلات الاقتصادية التي تواجهها كل من المجموعة الاوروبية والمجموعة العربية .

معنى ما تقدم ان الدول الاعضاء في الجامعة العربية عجزت حتى الآن عن اقامة منظمة اقتصادية اقليمية تستطيع ان تضطلع بمهام التعاون الاقتصادي في مجالات التنمية الصناعية والزراعية ، ونقل التكنولوجيا وتطبيقها طبقاً لمعطيات الدول العربية . فحتى يمكن للدول الاعضاء في الجامعة العربية الوصول الى نتائج ايجابية من خلال اشتراكها في الحوار العربي - الاوروبي ، فإن على هذه الدول ان تقيم منظمة اقتصادية اقليمية ، لقراراتها الصفة الالزامية ، فضلاً عن اضطلاعها بمهام وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية الاقليمية داخل الوطن العربي .

بناء على التحليل المتقدم يمكن القول : ان الخروج من الازمة التي يمر بها الحوار العربي - الاوروبي يقتضي البحث عن اساليب جديدة للتعاون الاقتصادي بين المجموعتين مع خلق المنظمات الاقتصادية الاقليمية التي يكون لها الصلاحيات الكافية من اجل تحقيق اهداف الحوار العربي - الاوروبي في مجالات التعاون الاقتصادي بحيث تحتوي اساليب جديدة لتحقيق التعاون المالي . كذلك فإن الجامعة العربية في امس الحاجة الى ايجاد منظمة اقتصادية اقليمية تكون قادرة على قيادة المفاوضات مع العالم الخارجي وتكون لها القدرة على تنفيذ نتائج هذه المفاوضات على النطاق الاقتصادي العربي الاقليمي .

لذلك فإن هذه الدراسة توصي بأن تبدأ الدول العربية في اقامة حوار فيما بينها يضع الاطار المناسب لاقامة صور التكامل الاقتصادي الاقليمي في اطار استراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية العربية تدخل في حسابها متطلبات التعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي .

تعقيب ٢

غسان سلامة

١ - ليس من السهل ايجاد من هو في مقدرة د. احمد صدقي الدجاني ، سواء للخبرة التي راكمها ام للموقع الذي يحتله في معالجة مسألة الحوار العربي - الاوروبي ودور الجامعة فيه . لذا فإن اي تعليق على الورقة التي قدمها لنا ، لا يمكن ان يدخل في باب النقد ولا حتى الاضافة ، وانما في مجال التفكير المشترك حول مصير هذه الآلة المعطلة .

٢ - ذاك ان الحوار بين العرب والاوروبيين كما انطلق غداة حرب ١٩٧٣ ، قد توقف عند حد ادنى ، هو ما دون طموحات العرب ، وربما دون آمال بعض الاوروبيين . فتعطلت الآلة قبل ان تسير براكبيها المسافة الدنيا ووقفنا ازاءها حيارى، منقسمين. فإذ بالباحث يدفعنا الى التمسك بالحوار مع تحسين شروطه ، لأن الحوار جزء طبيعي من الحياة المعاصرة ، يدعونا آخرون الى صرف النظر عنه ، اذ لم يتأتَ لنا منه الا الضرر[١] بينما يقف عدد كبير منا ، ومعه معظم العرب ، غير مبالين بحوار كان قصير النفس ، ضحل النتائج .

من هنا الضرورة الماسة لفصل امرين مختلفين جداً . الاول هو الحوار الذي جرى فعلياً واحتضنته جامعة الدول العربية والجماعة الاوروبية في لقاءات وظروف وشروط محددة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ خصوصاً . والثاني هو امر التعامل العربي مع اوروبا في الاجمال ، والذي سنعرض له لاحقاً .

٣ - فلنبدأ إذاً بالحوار المؤسسي . من الواضح انه لم تتمخّض عن سلسلة اللقاءات الثنائية ، اي آمال مستقبلية ،ولا اي مواقف ثابتة تستحق التوقف عندها . بل كثرت

(١) سامي منصور ، «دعوة للعرب لوقف الحوار مع اوروبا الغربية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) .

المناورات التافهة احياناً ، خصوصاً من الجانب الاوروبي . من هنا سهولة ازدراء ما حصل والدعوة لوقفه . ورأينا ان موقفاً كهذا يغفل عدداً من المعطيات الايجابية منها :

أ ـ إن هذا الحوار المحدود قد ارغم العرب ، ولو بمبادرة اوروبية ، على توحيد الصف والكلمة على حد ادنى . لا ريب ان دعوة الاوروبيين الى تنظيم اللقاءات الثنائية على اساس وفدين موحدين ، لا على اساس مجموعتي دول من كل جانب ، كان وسيلة للتهرب من الشرط العربي المتعلق بالتمثيل الرسمي والمباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية . لكن المخرج الذي اقترحوه ، على علته هذه ، كان مفيداً بحيث حمل العرب على المواجهة الجماعية الموحدة لطرف خارجي . وعلى الرغم من ضيق مجال ذاك الحوار ، ودنو مستواه الرسمي ، فإنه اثبت ، مرة اخرى ، اهمية التحدي الخارجي في توحيد الصف العربي .

ب ـ رفع الحوار المحدود هذا من شأن الاطار العربي في النظام الدولي ، في وقت كانت تتزايد فيه الاطارات المنافسة ان اقتصادية (كالاوبك) او دينية (كمنظمة المؤتمر الاسلامي ، او الحوار المسيحي ـ الاسلامي) او جغرافية (كاللقاءات المتوسطية ، او الافريقية ـ الاوروبية) . . . ورأينا ان قيام الحوار يحمل في طياته اعترافاً اوروبياً ضمنياً ، وإنما ثميناً ، بأن ما يربط العرب هو **على الاقل** شبيه بما يربط الاوروبيين ، وبأن ابناء الامة العربية يكونون معاً مجموعة حضارية ـ سياسية محددة . والمتابع للادبيات الاوروبية في هذا المجال يدرك اهمية هذه النقطة .

ج ـ واعطى هذا الحوار ، على رغم حدوده ، لعدد من الخبراء العرب ، والجامعة ، مناسبة لتوسيع خبرتهم في مجال التعاطي الدبلوماسي الطويل النفس مع طرف خارجي . من هنا اهمية تقويم هذه الممارسة ، واستخراج العبر منها ، قبل الخوض في حوار جديد مع اوروبا ام مع غيرها .

د ـ واعطى الحوار العرب مناسبة للتعامل النّدي مع المستعمر السابق ، وكان على حد علمنا المناسبة الاولى التي تمكن فيها العرب من مواجهة ثنائية مع الطرف الخارجي تأخذ بعين الاعتبار تبدّل موقع العرب الاجمالي بفضل السويس ، وتحرر الجزائر واليمن وحرب ١٩٧٣ وغيرها .

هـ ـ ولا شك ان الحوار ، في قيامه وفي تمأسسه البطيء والجزئي ، اعطى عدداً من الاوروبيين الغربيين الراغبين في مزيد من التحرر من ربقة الهيمنة الامريكية ، مجالاً لتصور بدائل لذلك .

لهذه الاسباب ، على الاقل ، يمكن القول ان الحكم السلبي المطلق على الحوار ، واعتباره محاولة فاشلة ومضرة ، لا يخلو من التسرّع ، ان لم يكن من اللامسؤولية .

٤ ـ كيف يمكن تقويم التعاطي العربي مع هذا الحوار ؟ الواقع ان الحوار عكس الى حد بعيد تطور الاوضاع العربية العامة خلال مساره .

أ ـ لا شك ان الطرف المبادر للحوار كان بالاساس عربياً سواء في تصريحات المسؤولين العرب ، وامين عام الجامعة او في بيان قمة الجزائر في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ . والدعوة للحوار ، في ذلك الحين ، كانت مهمة ، بل ضرورية . فبعد المقررات النفطية المتتالية ، في الانتاج والتسعير ، كان على الطرف العربي ودون الوقوع في فخ التفرد بتصديق ما يقوله ، ان يحاول عزل العدو الاسرائيلي دولياً قدر الامكان ، وعزل حليفه الاوضح والاقل تردداً في عدائه للحق العربي ، الولايات المتحدة الامريكية . والى جانب فتح الباب امام معاملة نفطية متمايزة لمن يتخذ من الحق العربي ، الموقف المناسب ، كان بيان الجزائر وسيلة لاثبات مهارة ديبلوماسية جديدة ، وواثقة وقادرة على الاستفادة من كل التناقضات التي فجرتها حرب ١٩٧٣ او ساهمت في تعميقها ، ومنها طبعاً تلك التي فصلت ضفتي المحيط الاطلسي ، وبدت حادة للغاية طوال سنة ١٩٧٤ ، اياً يكن حجم هذه التناقضات . والواضح انه كان في اوروبا ، وفي فرنسا بالتحديد ، اكثر من اذن صاغية لهذه الدبلوماسية .

ب ـ واحسن الطرف العربي ايضاً بتخويل الجامعة وامينها العام مهمة متابعة الحوار . ففي هذا اعلاء لشأن المنظمة القومية ، وتحييد سياسي ضروري لموقف وسطي تبلوره الجامعة خارج المحاور العربية المتواجهة والتي سوف تصبح متصادمة بعد ١٩٧٥ . لكننا لن نذهب مع الباحث الى الجزم بتفوق صيغة العمل العربية على صيغة العمل الاوروبي المشترك . اذ اثبتت مسألة الحوار مع اوروبا ومسائل اخرى ، كم هو شاسع البون بين القول والفعل ، بين تبني مبدأ الحوار اللفظي والاهتمام الجدي بتسييره ، وتقديم العون البشري والعلمي للجامعة بحيث يتم على احسن مثال .

ج ـ وقد بدا الطرف العربي اجمالاً غير قادر على التحرك الفعّال في الدفاع عن مواقفه . فبينما استطاع الطرف الاوروبي رمي الكرة في الملعب العربي مثيراً مسألة تمثيل الفلسطينيين ، ثم مسألة مشاركة مصر ، كان الطرف العربي يبدو غير قادر على الاستفادة من التمايزات واحياناً من التناقضات الاوروبية . ويبدو ان العمل على تحسين موقف كل من ايطاليا والمانيا وبريطانيا لم يكن اقصى ما يمكن القيام به . ولا شك ان الموقف العربي تأثر جداً بالخلافات العربية . وبالتحديد كان من الصعب على العرب اشتراط مشاركة فلسطينية وممثلو المنظمة يستشهدون في دول اوروبا نفسها برصاص ـ على الارجح ـ عربي . وكان صعباً التشديد على قيام دولة فلسطينية مستقلة بينما لم يقم زعيم عربي واحد يكذّب قول كارتر بأن القادة العرب لا يرغبون في قيام هذه الدولة .

د ـ وقد اوهن الطرف العربي اساساً تخلّيه المتسرّع عن المسألتين المحوريتين في جعبته : النفط والسياسة . وتركيز الحوار على المسائل التنموية كان لا يخلو من اللامعقولية حينما نقدّر مدى قطرية الخطط التنموية العربية .

هـ ـ وربما لم يركّز الطرف العربي بما فيه الكفاية على انتماء الوطن العربي للعالم

الثالث ، وعلى تضامنه معه ومع قضاياه . بحيث استطاع الاوروبيون احياناً ان يظهروا انفسهم وكأنهم حماة الفقراء من افريقية ازاء عرب اغنياء جدد .

٥ ـ لكن ما هو ابعد من الحوار الذي جرى ، مبدأه ، وامكانية العودة اليه . لم تجتمع اللجنة العامة للحوار منذ اكثر من اربع سنوات ولم ينعقد اجتماع وزراء خارجية الطرفين في خريف ١٩٨١ كما كان قد اعلن . والحق يقال ان الحوار الذي بدأ غداة حرب ١٩٧٣ قد توقف بسبب عدد من العوامل المعاكسة منها عداء كل من واشنطن وموسكو له ، وتطور السوق النفطية مؤخراً بصورة مؤذية للمنتجين ، وعدد من التطورات السياسية العربية والاوروبية ليست اتفاقيتا كمب ديفيد ، والحرب الاهلية في لبنان ، وانتخابات فرنسا ، وتدهور مواقع الحزب الاشتراكي الالماني ، بأقلها اهمية .

والواقع ان الجماعة الاوروبية تمر حالياً بما قد يشبه وضع الجماعة العربية من التململ والخلافات . واوروبا اليوم ، منهمكة بشكل اساسي بشاغلها الاول ، الا وهو صراع الشرق والغرب ، الذي اعاد احياءه انتخاب رونالد ريغان ، ومسألتا افغانستان وبولندا ، ناهيك عن عدم التصديق على معاهدة سالت ٢ ، ومسألة نشر الصواريخ الامريكية في اوروبا . وتشير التظاهرات السلمية التي جرت في اوروبا الى انتقال هموم الشباب الاوروبي ، الجزئي على الاقل ، من قضايا العالم الثالث التي شغلته لحد كبير خلال العقدين المنصرمين ، الى قضايا اوروبا الذاتية ، وعلى الاخص في مجال تجنب الحرب النووية والدفاع عن البيئة .

وبالمقابل ، بعدما اثبت العرب في حرب ١٩٧٣ وغداتها مقدرة جديدة على تحدي نظام دولي ظالم ، وعلى الضغط على عدد من اطرافه الاساسية ، راحت صفوفهم تتشرذم وكلمتهم تتفتت . وليس ادل على ذلك من تدهور الموقف العربي منذ قمة الرباط الاجماعية الى قمة بغداد المنعقدة بغياب مصر ، فقمة عمان التي غابت عنها مصر ودول الصمود والتصدي ، وقمة فاس الماثلة ذكراها السيئة في ذهننا جميعاً .

ان هذا التدهور في وحدة الكلمة العربية ليس بخاف على الاوروبيين ، بل ان الذي يخالطهم يشعر بلذة ملعونة لديهم في تتبع هذه الخلافات وفي تصور مستقبلها . وقد جاء الحوار العربي مع اوروبا متأخراً سنوات بشأن حرب ١٩٧٣ بينما عرى تحالف الحرب بدأت بالتفكك وبينما اثر النفط بدأ يتضاءل . فلم يتزامن الضغط العسكري على اسرائيل بالنفطي على الغرب مع الحوار نفسه بل كان الضغط قد توقف حين بدأ الحوار فأمسينا كالذاهب الى نادٍ للمناقشة بينما ارضنا لم تتحرر وارادتنا ما زالت رهينة .

بكلمة لقد اصبحت ١٩٧٣ جزءاً من الماضي ونحن بتراجعاتنا المتكررة وخلافاتنا التي فاقت كل الحدود الحمر المعقولة ، لم نعد نخيف الغرب وتأذت الندية التي سعينا اليها سنة ١٩٧٣ الى حد كبير . ان الحوار الجدي غير ممكن خارج قدر من الرهبة المتبادلة . ان

التفوق التكنولوجي بل الحضاري الاوروبي يثير في نفوسنا الرهبة . بينما بدت الرهبة التي تثيرها قوتنا المستحدثة سنة ١٩٧٣ واستعادة ثقتنا بنفسنا بعد هزيمة ١٩٦٧ رهبة عابرة ، لا آثار بعيدة لها . ان الحوار غير ممكن خارج الرهبة او على الاقل الاحترام . ونحن ، بعديد من ممارساتنا لا نثير الاحترام ولم نعد ، منذ مدة ، نثير الرهبة . فالحوار معطل لهذا ايضاً . والندية الشكلية من على طرفي الطاولة تخفي ، كما قبل ١٩٧٣ ، لا توازن حاداً بين العرب واوروبا ، ولمصلحتها طبعاً .

٦ ـ بقي طبعاً ذكر مقولة تتردد كثيراً هذه الايام ، تفسّر فشل الحوار الذي جرى ، كالعادة، من خلال اتهام الطرف الآخر للقول بأن اوروبا هي تابعة لواشنطن بشكل لايجدي الحوار معها نفعاً . ليس هنا مجال لاكثر من رفض هذه المقولة ، فهي خاطئة ومضرة في آن معاً . وعلى الرغم من نفي اصدقائنا السوفيات لهامش الاستقلال الاوروبي ، فإنهم اكثر الناس استعمالاً له في تعاملهم التجاري والدبلوماسي والاستراتيجي مع الغرب . فليسمحوا لنا ولنسمح لانفسنا ، بالاستفادة مما كان ، منذ لينين ، احد راسمي السياسة الخارجية السوفياتية المهمة .

ليس المجال هنا لتعدد القرارات الاوروبية المستقلة عن الرغبات الامريكية وقد تكاثرت بالفعل منذ قرارات ديغول الشهيرة في الستينات . فلنذكر مثلاً ان عدداً من الدول الاوروبية المهمة ساهمت بنقل التكنولوجيا النووية الى اطراف عربية على الرغم من معارضة امريكية شديدة . وان عدداً من الدول الاوروبية اعتمد بعد ١٩٧٣ قانون العقود من دولة لدولة في شرائه للنفط العربي على الرغم من ضغوط كيسنجرية حادة . وقد عرضت دول اوروبية سلاحاً بديلاً ومعدات للاطراف العربية في كل مرة تلكأت الولايات المتحدة عن بيع هذه الاعتدة (مثل طائرات ميراج كبديل للاف ـ ١٥ ، وطائرات رادار بريطانية كبديل للاواكس) . هذا وقد وقع الاوروبيون بيان البندقية المعروف ، على الرغم من محاولات امريكية حثيثة وضغوط لثنيهم عن ذلك . واننا نحيل هؤلاء على عدد من المراجع التي اصبحت معلنة نذكر منها على الاقل الجزء الثاني من مذكرات هنري كيسنجر ، الصادر منذ اسابيع قليلة .

لقد رضخت اوروبا في عدد من الحالات للارادة الامريكية . الا ان اي تحليل يلغي وجود المصالح القومية في دول الغرب تحت شعار وحدة الغرب الرأسمالي في عدائه لنا ، خاطىء ومضر في وقت واحد . خاطىء لأن المشاعر القومية ما زالت حية ولأن الشعور بثقل الضغط الامريكي يتزايد في دول ، كالمانيا الغربية والنروج والدانمرك . وهو تحليل مضر لأنه يصب في خانة نظام دولي مثنى القطبين بالضرورة ، وفي خانة التحليل الامريكي بالتحديد ، خصوصاً في ظل الادارة الراهنة .

لكن الحوار مع اوروبا غير ممكن الا ضمن دبلوماسية حد ادنى عربية بالاسم وبالفعل ، تتعالى على المحاور المتقاتلة وتسعى للدفاع عن المصالح القومية الاساسية . ولا

شك ان من شروط ذلك وقف تصدير تناقضاتنا ، الدموية اكثر فأكثر ، الى الساحة الاوروبية . هذه الدبلوماسية ، لكي تكون متكاملة ، تقضي بأن تقوم في آن معاً بمواجهة واشنطن ، وبمزيج من الحوار والضغط على اوروبا ، وبالتضامن الصريح والجدي مع قضايا العالم الثالث ، وافريقية على وجه الاخص . لكن قدرتنا على هذا ، وعلى غيره ، تبدو محدودة ، في هذا الزمن الرديء .

تعقيب ٣

اسامة الغزالي حرب

ليس هناك من شك في ان تكليف د. احمد صدقي الدجاني بإعداد هذه الدراسة هو اختيار ممتاز بالمعنى الدقيق للكلمة . فهو في مقدمة من دعوا الى الحوار ، ودفعوا اليه . وهو في مقدمة من شاركوا في الحوار ، ولا يزال مكلفاً بمهامه ، ثم انه في مقدمة من كتبوا ، ولا يزالون ، عن الحوار : توصيفاً ، ونقداً . ثم ان د. الدجاني بصفته الفلسطينية ـ فضلاً عن صفته العربية ـ وبالمركز المرموق الذي تبوأه في الجانب العربي ، بما في ذلك رئاسته في بعض الاحيان ، كان امرأ بذاته معبراً عن مفهوم الحوار ، وعن جوهر الرؤية العربية له .

وسوف ابدأ اولاً ببعض الملاحظات حول اطار الدراسة قبل الولوج في الملاحظات الموضوعية :

من الناحية الاولى ، وفيما يتعلق باطار الموضوع او هيكليته ، الدراسة تتحدث في الاغلب الاعم منها عن « الحوار العربي ـ الاوروبي » وليس عن « دور الجامعة العربية » في الحوار ، الا في صفحات قليلة ، ومحدودة . وهي ، حينما تحدثت في تلك الصفحات القليلة عن دور الجامعة العربية ، انما تناولته بشكل وصفي غالباً ، دون تقديم تحليل او تقويم يستحقهما الموضوع ، ويستطيع الباحث ان يوفرهما قطعاً . والحق انه كان بامكان الدراسة ان تحدثنا عن نواحٍ كثيرة ، تدخل في صميم موضوعها ، مثل :

- الدور الذي لعبته الجامعة العربية في المبادرة بفكرة الحوار او اثارة فكرته .

- مدى فاعلية الجامعة العربية في النواحي السياسية وغير السياسية للحوار ، خصوصاً من خلال تقويم موجز لنشاط اللجان المختلفة للحوار .

- تقويم الفاعلية التنظيمية والادارية ، لوحدة الحوار التي انشئت في الجامعة ، وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق وقائع الحوار ومتابعته .

- موقع الحوار من جوانب التعامل الدولي الاخرى للجامعة ، ولماذا الاهتمام باوروبا الغربية بالذات .

- الحوار كنموذج للتعامل بين منظمتين إقليميتين ، في اطار الاتصالات المشابهة للجامعة العربية . . . الخ ، من جوانب كان يمكن ان تغطيها الورقة .

اما من الناحية الموضوعية ، فسوف يدور تعليق هنا حول نقاط اربع :

- النقطة الاولى ، هي فيما يتعلق بدوافع الحوار . والحقيقة ان البحث عن الدوافع او الاسباب التي ادت الى ظهور فكرة الحوار العربي - الاوروبي انما ينقسم دائماً بين اتجاهين : اتجاه تجريدي ونظري عام ، يتحدث دائماً عن دوافع الحوار ، في سياق منظور معين للتطور التاريخي للعلاقة بين الوطن العربي واوروبا ، واتجاه تجريبي تطبيقي محدد ، يتحدث دائماً عن دوافع الحوار ، في سياق منظور معين لمسار العلاقات الاوروبية - العربية في فترة تاريخية معاصرة محددة . وقد انعكست كلتا الرؤيتين على « تعريف » الحوار : ففي حين كانت الرؤية الاولى تعرِّف الحوار بعبارات عامة نظرية ، فإن الرؤية الثانية تعرفه بعبارات محددة واجرائية . وأحسب ان الباحث اقرب الى الرؤية الاولى ، وان لم يتجاهل - في احيان كثيرة - الرؤية الثانية . ومن هنا نظر د. الدجاني الى الحوار دائماً باعتباره ، وكما ردد كثيراً ، « عمل حضاري ، يشمل جوانب الحياة المختلفة ، وتفرضه حقائق ومعطيات عالمنا المعاصر ، واحلام الانسان في عالم الغد ، بعدما حمل به تاريخ طويل » . في حين نظر اليه باحثون آخرون ، خاصة من الجانب الاوروبي ، باعتباره مجموعة من اللقاءات بين ممثلي منظمتين اقليميتين لتبادل وجهات النظر بشأن قضية محددة تهم الطرفين .

في هذا الاطار ، وانتماء الى النظرة الاولى بالاساس حددت الدراسة العوامل التي ساهمت في بروز فكرة الحوار - بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر - في : العامل الاستراتيجي الامني ؛ والعامل الاقتصادي ، والعامل الثقافي . هنا ، تبرز ملاحظتان ، حول تقويم تلك العوامل في ذاتها ، وحول علاقتها بالحوار : فمن حيث تقويم تلك العوامل في ذاتها ، أجد من الصعب الذهاب بعيداً ، مثلما ذهبت الدراسة ، في تصوير المصالح المشتركة بين الوطن العربي واوروبا الغربية ، ومستقبل تلك المصالح . فأوروبا الغربية ليست الآن ، وليست في المستقبل المنظور ، هي ذلك الكيان المستقل الذي تتطلع الى التوحد معه . ولا تزال حقائق الارتباط والتبعية بالولايات المتحدة ، داخل معسكر واحد ، تغلب على امنيات التحرر والاستقلال . واذا كان من المنطقي بالنسبة للدارسين او السياسيين الاوروبيين ان يتحدثوا عن الروابط الوثيقة الاستراتيجية والامنية والاقتصادية التي تربط مشكلتهم بالوطن العربي ، من موقع الطرف الأقوى . فلا ينبغي - ان يكون الامر - كذلك بالنسبة لنا ، ونحن نتحدث - وتلك هي الحقيقة - من موقف الطرف الاضعف ، اي من موقف التبعية : الامنية والاقتصادية والثقافية .

اما من حيث علاقة تلك العوامل بالحوار ، فلا اعتقد ان المسألة بهذا الشمول والاتساع ، لان الحوار يجد دوافعه - في الواقع - من اللقاء بين مصلحتين محددتين : مصلحة اوروبا الغربية في استقرار علاقاتها بالعالم العربي ، حفاظاً على ضمان امدادات النفط اليها ، وفتح واتساع الاسواق العربية امامها ، من ناحية ، ومصلحة الوطن العربي في استقلال تلك الحقائق لارغام اوروبا على اتخاذ موقف اكثر موضوعية وعدلاً من قضيته المركزية : القضية الفلسطينية . تلك هي الدوافع الاساسية للحوار العربي - الاوروبي ، والتي تفسر بوجودها او انقضائها ، وجود الحوار او انقضائه .

- النقطة الثانية ، حول دور الجامعة العربية في الحوار . فقد اقتصرت الورقة ، كما ذكرنا حالاً ، على الاشارة الموجزة الى ذلك الدور ، من خلال عرض تشكيل اللجان المتعلقة بالحوار في الجامعة العربية ، وبيان دور الامانة العامة للجامعة في ادارة الحوار . والحق ان تجربة الحوار العربي الاوروبي ، كتجربة التعامل الدولي المنظم ، للجامعة العربية ، مع تنظيم اقليمي مناظر . تستحق المزيد والمزيد من الدراسة والتحليل ، خاصة ان هذا التعامل قد طرح - وكما ذكر ذلك بحق الاستاذ الدكتور الدجاني - تحدياً واختباراً لقدرة الجامعة العربية ، التنظيمية والادارية ، وفعّاليتها السياسية .

في هذا السياق ، يهمني ان اشير - من وجه الخصوص - الى مسألة « وثائق الحوار » باعتبارها المادة الخام اللازمة لاجراء اي دراسة جادة لتحليل وتقويم دور الجامعة العربية في الحوار - فلقد شعرت - من خلال تجربة مباشرة لي - ان وثائق الحوار يمكن أن تكون للاسف احدى ضحايا نقل مقر الامانة العامة للجامعة من القاهرة . وانا هنا اتساءل - ولعل الدكتور الدجاني يفيدنا في ذلك - هل نقلت وثائق الحوار ، او صدر منها الى تونس ؟ وان لم يكن كذلك ، فهل من جهد محدد للحفاظ على تلك الوثائق وضمان صيانتها ، بعدما رأيتها شخصياً في مقر الامانة بالقاهرة ، حبيسة حجرة متربة ، لا يعلم الكثيرون عن اهميتها شيئاً ، وتهدد في اي وقت بالضياع والتبديد ؟

- النقطة الثالثة ، تعود بنا الى عقبات الحوار . وقد تحدثت الورقة عما سمته « بأزمة الحوار » هذا حق بلا شك . ولكني لا اتفق كثيراً مع ما جاء فيها حول تشخيص تلك الازمة ، وما طرحته حول احتمالات نهاية الحوار العربي - الاوروبي ؟ لقد اشارت الدراسة الى ان العوامل التي دعت الى الحوار لا تزال قائمة ، ولكن هناك عقبات تحول دون شق طريقه ، قسمها الباحث الى عقبات تأتي من الظروف المحيطة بالحوار ، وعقبات من داخل الحوار نفسه .

على ان الامر يبدو كأنه الواقع مختلفاً بعض الشيء ، وهو اختلاف يمثل امتداداً للاختلاف حول تحديد واقع الحوار . ان الحوار العربي - الاوروبي يعاني ازمة لأن الظروف التي ادت الى نشأته قد اصابها الضعف او التجمد : فأوروبا الغربية التي كانت تخشى مخاطر توقف امدادات النفط العربي ، واغلاق الاسواق العربية امامها في خضم احداث حرب

تشرين الاول / اكتوبر ، التي وضعت فيها للحظة قصيرة للغاية الامكانات الهائلة التي ينضوي عليها العمل العربي الجاد المشترك ، لم تعد تخشى هذا الآن ، في خضم الانقسامات الخطيرة ، التي يعانيها الوطن العربي ، والمشاكل والاعباء التي تكبله . والوطن العربي ، من ناحيته ، حصل من اوروبا على الكثير مما يمكن أن تقدمه ، في حدود امكاناتها وتأثيراتها : اي التأييد اللفظي للقضايا العربية ، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص ، بحيث لم يعد هناك كثير مما يمكن أن تضيفه الى ترسانة بياناتها ومجاملاتها .

اما الظروف المحيطة بالحوار ، والتي تتمثل أساساً ، كما قالت الورقة ، في موقف الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، واسرائيل . وكذلك الظروف النابعة من داخل الحوار، والتي تنبع من التفاوت في الاهتمام به بين اطراف كلا الجانبين العربي والاوروبي ، فهي مؤثرات لصيقة بالحوار ، منذ اللحظات الاولى لمولده . ولا تقدم ـ بالتالي ـ التفسير الاساسي للأزمة الراهنة للحوار .

ـ النقطة الرابعة والاخيرة : تتعلق حول ما ذهبت اليه الورقة من تقويم لفاعلية الحوار . والواقع اننا يصعب ان ننسب الى الحوار العربي ـ الاوروبي ما حدث من تطور في الموقف الاوروبي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وتجاه القضية الفلسطينية . بل قد يصل الامر بنا الى القول ـ في بعض الاحيان ـ ان التقدم في الموقف الاوروبي تجاه القضية العربية هو الذي يفسر التقدم في الحوار ، وليس العكس .

من هنا اود ان اشدد على ان اقتناعنا بالحوار العربي ـ الاوروبي ، وبضرورته للمصالح العربية وبرفض الدعوة الى انهائه او وقفه ، لا ينبغي ان يؤدي بنا الى المبالغة في تصوير صحيته او فعّاليته . في هذه الحدود فقط يمكن تقويم الحوار باعتباره قناة ساهمت ـ وينبغي ان تساهم ـ في ايجاد وتدعيم مناخ سياسي افضل بين الجماعة الاوروبية والجامعة العربية ، دون ان نحمّله من الانجاز او التقصير ما يخرج عن طاقته .

المناقشات

١ ـ محمد سيد احمد

اريد ان استطلع الاشكالية التي سوف تواجه الحوار العربي ـ الاوروبي مستقبلاً استناداً الى عنصرين : خبرة الماضي ؛ مصلحة الجانب الاوروبي .

ـ بدأ الحوار بحرب تشرين الاول / اكتوبر وانتهى الحوار ـ على الاقل الجولة الاولى منه ـ بالمبادرة . اي بدأ بحدث حقق قدراً عالياً من **التضامن** العربي وانتهى بحدث مزّق هذا التضامن . وكان حافز اوروبا في التسليم بالحاجة الى هذا الحوار هو **تنافسها** وقتئذٍ مع امريكا في استثمار فرصها المتاحة في العالم العربي وضمان استقرار تدفق النفط العربي اليها باسعار مقبولة . كان الحوار في موقع التنافس مع استراتيجية كيسنجر المكوكية .

ـ ثم تجدد الحوار عقب اعلان البندقية عام ١٩٨٠ . وكان الحوار في هذه المرة يشمل الاطراف العربية دون مصر . والمحتوى يختلف عن ذي قبل . فكان ابرز حافز للحوار وقتئذٍ **هو التكامل لا** التنافس مع امريكا . اي لضمان الا تسفر سياسة كامب ديفيد وصلح مصر المنفرد مع اسرائيل تحت اشراف امريكا الى عداء عربي شامل لا لأمريكا فحسب ، بل للغرب ككل . فكان الحوار كي تملأ اوروبا فراغ الوجود الامريكي في الوطن العربي بعدما اصبحت امريكا جزءاً لا يتجزأ من المحور الذي شمل معها مصر واسرائيل عقب توقيع اتفاقي كامب ديفيد . وكان ابرز ما ميز الموقف الاوروبي وقتئذٍ ـ كما جسد هذا الموقف اعلان البندقية ـ هو الانحياز الى الجانب العربي الذي فاق مواقف اوروبا السابقة جميعاً .

ـ بعد تولي ميتران الرئاسة في فرنسا أدخل تغييرات على الموقف الفرنسي بل على الموقف الاوروبي . والدليل على ان التغييرات التي ادخلها ميتران لم تكن فرنسية ـ لا بسبب ان الطاقم القيادي داخل فرنسا قد تغير فقط ، بل لأسباب ابعد مدى تتصل بتطور النزاع في الشرق الاوسط

نفسه ـ هو قبول عدد من دول السوق الاوروبية بفكرة المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات بسيناء ـ التي اقترحتها فرنسا ـ ولم يكن ذلك لمجرد تدعيم اتفاقيتي كامب ديفيد فحسب بل ايضاً لخشية هذه الدول الا تنسحب اسرائيل من سيناء في الموعد الذي كان مقرراً لهذا الانسحاب .

ـ والمنطلق الذي اصبح ينادي به ميتران هو ان اتخاذ مواقف في مصلحة طرف في النزاع لا ينبغي ان تتخذ بصورة توحي للطرف الآخر بأنه يقصد استعداؤه هذا الطرف . ومن هذا المنطلق انتقد اعلان البندقية ووصفه بأنه منحاز للعرب . وزار اسرائيل وتحدث دفاعاً عن اسرائيل كما لم يحدّث رئيس اوروبي من قبل ؛ ولكنه ايضاً ذهب الى المطالبة بكيان فلسطيني والى تعامل اسرائيل ومنظمة التحرير ، الى ابعاد لم يصل اليها اي رئيس آخر من قبل ، بما في ذلك السادات في خطابه امام الكنيست .

ـ منهج محاولة فتح الجسور على الطرفين معاً . ومحاولة الانطلاق من افتراض ان مصادقة احد طرفي النزاع لا ينطوي حتماً على معنى معاداة الطرف الآخر هو منطلق قد يحاول الرئيس مبارك انتهاجه بعد خروج اسرائيل من سيناء . او على الاقل هناك تصريحات بهذا المعنى حاول بها الرئيس مبارك تبرير عودة مصر الى الحظيرة العربية في وجه اسرائيل .

ـ الا انه لا ينتظر في الآونة الراهنة ان يكون للأطراف الاوروبية وللاطراف المحلية في المنطقة تلاقٍ حول الموقف الخاص باستمرار عملية السلام . فسوف تحاول اوروبا في الآونة المقبلة ان تبرهن ان انسحاب اسرائيل من سيناء انما هو دليل على ان اتفاقات السلام ـ حتى في حدود سلام جزئي ـ كفيلة بالاتيان بنتائج . ولا بد من ان تكون حافزاً لسلام اكثر شمولاً . الا ان هذا ليس هو موقف مصر ولا هو موقف اسرائيل في الظروف الراهنة على الاقل .

فإن مصر اكثر حرصاً في هذا الظرف ، وبعد تمادي اسرائيل في سياساتها العدوانية حيال الدول العربية الاخرى المحيطة بها ، وحيال الفلسطينيين في الارض المحتلة ، على ان تستعيد هويتها العربية والاسلامية وان تبني جسورها باشقائها العرب من ان تواصل عملية السلام ، خصوصاً ان هذه العملية لا تبدو لها ابواب مفتوحة ابداً .

واسرائيل التي قررت بمقتضى اتفاقيتي كامب ديفيد ان ترجىء ضم«السامرة» و«يهودا» وغزة الى ما بعد المرحلة الانتقالية ، فلا يستبعد ان تنجز هذا الضم في الحال ، خاصة ان مبارك لم يوقع اعلان المبادىء بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني ، في وقت كانت اسرائيل ما زالت تحتل فيه سيناء . فلا شك انها سوف تفترض انه ليس من المرجح ان يوقع مبارك عليها بعد الانسحاب النهائي ، ومن هنا فلا ينتظر من اسرائيل خطوة من شأنها تشجيع مواصلة عملية السلام . بل على العكس سوف تقدم على خطوات كفيلة بتأكيد اقوال قادتها بأن الانسحاب من سيناء هو آخر انسحاب سوف تنجزه .

ـ ومن هنا يأتي السؤال : هل من الممكن استمرار حوار بين الجانب الاوروبي والجانب العربي ينطوي على ضرورة استمرار عملية السلام ، وضرورة اقامة جسور مع الطرفين معاً ـ كما ينادي

بذلك ميتران ـ ام سوف تضطر اوروبا ، لمواصلة الحوار ، ان تعود مرة اخرى الى مواقعها السابقة للتغيير الاخير الذي أدخله ميتران ؟ وما هو موقف الجانب العربي من هذه الاشكالية التي تواجه الجانب الاوروبي ؟

٢ ـ عبد العال الصكبان

قدم د. احمد صدقي الدجاني عرضاً متكاملاً لدور الجامعة في الحوار العربي ـ الاوروبي باسلوب وجهد يستحقان الشكر والتقدير .

ـ أود ان استأذن في الاشارة الى انه ، على الرغم من تحفظات قديمة لي على الحوار ، فإنني من انصار استمراره ، ولكن مع امتداده الى مختلف شعوب ودول العالم : المجموعة الاشتراكية ، المجموعة الآسيوية وشبه القارة الهندية ، امريكا اللاتينية ، امريكا الشمالية ، اليابان ، الصين . وذلك انطلاقاً من نقطة ان هذه الندوة تبحث في الاطار المؤسسي للجامعة في الميثاق الجديد ويجدر بالمناقشة ان ترسم وظيفية ، هدفها اجراء الحوار مع بقية دول العالم .

ـ ان هدف الحوار في جوهره ليس اعترافاً بالحقوق العربية وبفلسطين كما اورد الباحث وانما هدف الحوار خلق استقطاب دولي له استقلالية عن الاستقطاب الامريكي وتلك هي القضية .

ـ السوق الاوروبية غير قادرة ، بحكم تكوينها ، على تحقيق تقدم محدد في هذا الهدف ولا الجامعة العربية بحكم تكوينها قادرة على ذلك ايضاً .

ـ الحوار دون وسائل ترغيب وترهيب ، وكان من المناسب تشكيل لجنة رئاسية ـ من بعض الرؤ ساء العرب ـ تدير واكرر « تدير » بعض الارصدة العربية لمصلحة القضية العربية .

ـ لقد سار بعض دول الجامعة في علاقات ثنائية مع بعض دول السوق الاوروبية فتخطى بذلك هدف الحوار واساليبه .

ـ قبل اجراء اي حوار نحن بحاجة الى حوار عربي ـ عربي نعرف من خلاله اجابة سؤالين محددين : ماذا نريد؟ وماذا يراد بنا؟

٣ ـ يوسف صايغ

سأركز على قضية اساسية واحدة هي غياب التوافق (assymtry) بين دلائل ما اراده العرب من الحوار العربي ـ الاوروبي ، وما اراده الاوروبيون . فقد هدف العرب الى نقل التكنولوجيا الى المنطقة العربية ، بينما هدف الاوروبيون الى ضمان تدفق النفط اليهم . وفي الواقع فإن نقل التكنولوجيا هو هدف يقوم على فهم خاطىء فالتكنولوجيا لا تستورد ، وانما هي تكتسب بالآلام والتضحيات والتجربة والخطأ داخل الوطن العربي . وضمان وصول النفط للاوروبيين اراد الاوروبيون معه ان يكون الحوار ملهاة للعرب ريثما يعاد تدوير الاموال الى الغرب وتتأصل وتترسخ انماط استيراد السلع والخدمات بمقادير ضخمة من الاوروبيين وبقية بلدان الغرب .

وبالاضافة الى ذلك نجد ان قدرة العرب على ممارسة الضغط بفضل تصدير النفط قد انحسرت بسبب انحسار اهمية النفط كاحد مصادر الطاقة ، وانحسار اهمية النفط العربي بين مصادر النفط العالمية . وفي الوقت نفسه يستمر سيل المستوردات من الغرب وسيل الاموال العربية الى الغرب وبالتالي فقد ضعف دور النفط كآلية ضغط إن لم يكن قد غاب كلياً في حين قويت بالمقابل آليات الضغط المعاكس ، التي هي مصدّرات الغذاء والسلاح والتكنولوجيا للعرب ، وكون اموال عربية ضخمة في حوزة الغرب يمكن ايضاً استعمالها كآلية ضغط معاكس . وهكذا فقد النفط فاعليته ومصداقيته على السواء .

لهذا كله فإنني ارى ان الحوار العربي ـ الاوروبي اصبح غير ذي فائدة بالنظر للأسس التي يقوم عليها ولآلياته الحالية ولتفسخ الارادة العربية الساعية اليه ، وينبغي اذا اريد الاستمرار فيه ان يعاد النظر في اسسه واغراضه وقواعده وآلياته .

٤ ـ علي الدين هلال

إذا أردنا ان نفهم الحوار العربي ـ الاوروبي في سياقه التاريخي ينبغي ان ننظر اليه على انه محاولة عربية لتحديد موقع العرب في العالم المتغير الذي نعيش فيه ، ومحاولة للتأثير ـ ولو بشكل محدود ـ في التغيرات التي تحدث في العالم . وفي هذا الاطار اثير بايجاز اربع نقاط :

ـ هناك مشكلة العلاقات الثنائية والعلاقات الجماعية فعلى الرغم من تعثر العلاقات الجماعية ـ اي الحوار العربي ـ الاوروبي ـ فإن العلاقات الثنائية وبالذات الاقتصادية بين البلدان العربية والدول الاوروبية اطردت باستمرار . ولم تنجح ـ او ربما لم تسعَ ـ البلدان العربية في الربط بين التقدم في العلاقات الثنائية بتقدم مماثل في الحوار العربي ـ الاوروبي . وفي غياب ذلك الربط لا تشعر اوروبا بالضغط الكافي عليها لتغيير موقفها على المستوى الجماعي .

ـ انه من رصد تطورات الحوار العربي ـ الاوروبي ينبغي ملاحظة ان كل تقدم في الموقف الاوروبي ازاء العرب وقضاياهم السياسية ارتبط بعمل اتفاقية او تقدم على مستوى العلاقات الاوروبية الاسرائيلية .

ـ اشير بقدر كبير من التحفظ الى ما ورد في الدراسة بخصوص الجانب الامني في الحوار العربي ـ الاوروبي مثل « انها أساساً علاقة تكامل في مفهوم الامن القومي . انها علاقة ترابط في القدرة على الدفاع عن المصير الذاتي » او الجملة التالية : « التعاون من دفع مخاطر تهدد المنطقتين وبخاصة في البحر الابيض المتوسط » . وهنا ينبغي ان نتذكر ان الحوار العربي ـ الاوروبي عندما يخوض في قضية الامن فإنه يكون حواراً بين العرب وحلف الاطلنطي فأي تكامل نريد ؟ واي تعاون نقصد ؟ وضد من سيكون هذا التكامل او التعاون ؟

ـ ان الحوار العربي ـ الاوروبي ـ مع الاقرار بأهميته ـ فإنه يجب ألّا ينسينا ان صفتنا الرئيسية هي اننا ننتمي الى دول متخلفة ودول تنتسب الى العالم الثالث ومستقبلنا مرتبط بهذا العالم . ومن ثم فإننا يجب ان نحرص ايضاً على اقامة واستمرار حوارات مماثلة مع دول العالم الثالث .

٥ ـ ابراهيم الغويل

كان الحوار قد انطلق غداة حرب ١٩٧٣ فتصوره البعض رهناً بتلك الظروف او بغيرها (سواء أكانت ظروفاً سياسية ام اقتصادية . . . الخ) ، وانه بالتالي يمكن صرف النظر عنه او وقفه او عدم الاكتراث به اذا ما مرت او تغيرت تلك الظروف . اقول لهؤلاء ان الحوار والتحاور تعبير عن لحظة حضور لأمتنا واحترام لنفسها وللآخرين ، فما ان تحضر امة ـ وخصوصاً في عالم اليوم ـ وتشعر باحترام لنفسها واحترام للآخرين حتى تشعر بالحاجة ، بل الضرورة ، للتحاور القائم على احترام الذات واحترام الآخرين ومحاولة الفهم والتعارف على اساس من تنوع لا يخل بوحدة ، او وحدة من خلال التنوع . . .

الحوار العربي الاوروبي ليس الّا جزءاً من الحوار العربي مع الآخرين . . اوروبيين او افارقة . . . الخ . كلمة اخرى ، وليست اخيرة ، هي اننا نعيش عصر الحوار . . حوار شمال وجنوب وحوار شرق وغرب ، وحوار اسلامي ـ مسيحي ، . . . الخ . والعرب هم واسطة العقد في كثير من الحوارات ، وانها لمسؤولية الشهادة بالحق ، والشاهد لا بد له من حضور ، وحضور واع فيه شعور بالمسؤولية سمعاً وبصراً وفؤاداً ﴿ . . . إن السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولاً ﴾ .

واذا كانت الشهادة من شهود الواقعة بمعنى حضورها وادراكها ادراكاً يقينياً . . فإن كل كلمات المعرفة والعلم ـ بل والانباء ـ مستمدة في جذورها في اللسان العربي المبين من دلالتها على كل ما يكون وضوحه في الادراك يقيناً . . ملء الحواس والوجدان والعقل ، فأصل كلمة المعرفة مأخوذة من « العرف » و«الاعراف» وهي قمم المرتفعات ، وكذلك فإن العلم والاعلام هي من جذر واحد مع كلمة « اعلام » اي الجبال والشواخص الظاهرة ، وايضاً مثل هذا نجده في جذور كلمة « نبأ » وما تفيده من الارض المرتفعة . . . الخ ، فليكن حضورنا بمعرفة وعلم . . ولتكن شهادتنا إنباء بالحق وقياماً به . .

واخيراً . . فإنني ارجو ـ واكرر الرجاء ـ لهؤلاء الذين يتصورون الحوار مقايضة . . ومقايضة بالتكنولوجيا ! ان يكفوا عن ترديد مثل هذا القول ، فلا الحوار مقايضة ، ولا التكنولوجيا يمكن ان تقايض او تباع وتشترى . . التكنولوجيا « ان نعرف كيف » ، وعلى ذلك فهي معرفة وعلم ، بل انها ابداع . . . والابداع كالحوار قضية وجود واحترام للنفس وللآخرين وتحقيق للذات . . انها قضية ثقافة وحضارة وحضور في عالم اليوم .

٦ ـ حلمي شعراوي

لا بد من ان أسجل اولاً ان اهتمامي بهذا الموضوع قد نشأ مع قلقي من تأثيره على العلاقات العربية ـ الافريقية ثم ما لمسته من اهتمام الجانب الاوروبي بالمجال الثقافي ضمن مجالات اخرى ليس في مقدمتها المجال السياسي الذي يحاول العرب دفع اوروبا للتقدم فيه بالنسبة لقضاياهم .

وسأبدأ بالقيمة السياسية الاساسية لمضمون الحوار . فالبحث نفسه يصور نشأة الحوار في جو من « الصعاب » ولم يصور طبيعة هذه الصعاب . وهي جديرة بمزيد من الاهتمام لفهم طبيعة ما جرى ويجري . لذا سأذكر ما اشار اليه د. سامي منصور في مقالته التي ورد ذكرها في البحث في غير هذه النقطة ، والتي يطالب فيها بوقف الحوار مع اوروبا . يقول د. منصور « ان اربعة وزراء عرب (الجزائر / تونس / السودان / الامارات ذهبوا الى كوبنهاغن -الدانمرك - في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ عقب مؤتمر القمة للدول التسع - بدون دعوة - للتعبير عن الرغبة العربية في تعاون اوثق مع اوروبا » .

اي ان العرب ذهبوا دون دعوة لعرض الحوار بعد انفضاض المؤتمر الاوروبي . . . فماذا كان الرد الاوروبي؟ دعوني انقل لكم فقرة صغيرة من هذا الرد كما جاءت في المذكرة التي اصدرتها دول المجموعة الاوروبية في ايار / مايو ١٩٧٤ تقول : « ان الدول التسع قد اطلعت باهتمام على ما بدا من جانب الحكومات العربية التي شرعت في اطار الجامعة العربية ، في دراسة امكانية انشاء تعاون اوروبي - عربي يمكن أن يترجم لافعال ملموسة ويمارس في مجالات عدة مثل الصناعة والزراعة والطاقة والمواد الاولية والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتعاون المالي وتكوين الكوادر » . . . اي ان قضية العرب السياسية لم تكن واردة في الذهن الاوروبي بينما وردت مجالات الاستفادة الاخرى . ولعل ذلك يفسر صعوبة اجتماعات اللجنة السياسية للحوار كثيراً . وليس بخافٍ رفض اوروبا الطويل لرئاسة « فلسطين » للجانب العربي في الحوار وهو ما لم يشر اليه د. الدجاني مع انه بالغ الاهمية .

ولا تشير الدراسة ايضاً الى المنطلقات الفكرية القومية على الجانب العربي حيث يتحاور وكتلة اخرى مثل اوروبا ، بل ان البحث يتجاهل الصراع السياسي التاريخي بين العرب واوروبا ليتحدث عن « البعد الحضاري » للحوار والذي يقوم « على المصالح المشتركة القائمة بين حضارتين على صعد الاقتصاد والسياسة والثقافة . . . . » وهنا يتجاهل الباحث كل دراسات التبعية والاستقلال التي تنطبق على الوطن العربي طبعاً .

ثم يعود الحديث عن الثقافة عندما يتكلم الباحث عن « التكامل » الذي طرحه الحوار ضمن عمل اللجان السبع التي تشكل لجنة الثقافة إحداها . ولا ادري هل ما زال مطلوباً استمرار الاستلاب الثقافي في هذه المنطقة « اوروبياً » وعبر قنوات منظمة تحت مظلة الحوار العربي - الاوروبي ؟

إن البحث يشير الى ان الجامعة العربية في اطار اهتمامها بالحوار قد اقامت « لجنة تفكير » لبحث قضاياه واقتراح ما تراه . . . الخ . وشيء طيب حقاً ان تتشكل لجان تفكير في الجامعة العربية ، والذي نرجوه ان تفكر فعلاً مثل هذه اللجان في المنطلقات الاساسية لمثل هذا الحوار وتضع المنطلقات القومية الحقيقية ولا تغرق في تفاصيل براغماتية . . ان افكاراً مثل التي وردت عن حضارات « المتوسط » التي تجمع العرب واوروبا قد واجهتها وانتهت منها الثقافة العربية منذ عدة عقود . . . فهل تراها مطروحة من جديد عبر قنوات ولجان الحوار . . . . الا يثير ذلك انتباه الجانب العربي لخطورة الجانب الثقافي وينبهنا الى معنى اهتمام الجانب الاوروبي بـه الى جانب الصناعة والزراعة . . . وقبل الاهتمام بحل القضية السياسية والموقف الاوروبي منه .

ثم نأتي الآن لآثار الرؤية الاوروبية للحوار على العلاقات العربية - الافريقية . . . وسوف أوجز هنا لأننا سنعود لذلك في جلسة التعاون العربي - الافريقي . . . لكن الذي اود تسجيله هنا هو ان اوروبا بينما عالجت الحوار العربي - الاوروبي بعدم الاهتمام راحت تهتم به على اعلى مستوى في اطار دائرة اخرى هي استخدامه في استثمار المال العربي في افريقيا .

لقد حمل الرئيس الفرنسي السابق ديستان هذه الفكرة عام ١٩٧٩ الى الخرطوم وهو في طريقه لاجتماع الكمنولث الافريقي . . . . . وراجت فكرة الحوار الثلاثي عقب ذلك في عملية الاشتراكية الدولية الافريقية . . . الخ ، ثم حملها ديستان مرة اخرى في اوائل ١٩٨٠ لدى زيارته لبلدان الخليج حيث انتزع في البيانات الختامية مع اربعة منها على الاقل تأييد فكرة الحوار العربي - الاوروبي - الافريقي ، وتجري في باريس عديد من ظواهر تنسيقه على المستوى الثقافي ايضاً فهل يترك العرب الحوار الثنائي مع الافريقيين لينسقوه ثلاثياً عبر اوروبا وهـل يخفى المعنى من وراء ذلك ؟ لا أظن .

٧ - ناصيف حتي

من الضروري ان نركّز على جدلية العلاقة بين الولايات المتحدة من جهة والمجموعة الاوروبية من جهة اخرى لأهميتها الخاصة فيما يتعلق بمحاولتنا الوصول في اطار الحوار العربي - الاوروبي الى موقف وسياسة من المجموعة متمايز ومختلف عن الموقف الامريكي فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي . ويمكن النظر الى هـذه الجدلية على مستويين : المستوى الاستراتيجي - الامني - الكوني حيث هناك تلازم وتطابق بين الطرفين في اطار الحلف الاطلسي يأخذ شكل تبعية كلية للموقف الامريكي ، والمستوى الاقتصادي - السياسي حيث هناك مصالح متنافسة حيناً ومتقاطعة احياناً بين المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة .

وتمارس ، على هذا المستوى ، الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على المجموعة الاوروبية ، اذكر منها ما اشار اليه د. الدجاني في ابقاء النفط ، بناء على الضغط الامريكي ، خارج اطار الحوار والقبول العربي بذلك . خاصة من الدول صاحبة القرار النفطي في الجامعة العربية ، ويزداد هامش المناورة والتمايز في المواقف بين المجموعة والولايات المتحدة في فترة الانفراج وفترة الوفاق الدولي ويضيق في مرحلة الاستقطاب ونحن نعيشها الآن مع عودة التوتر الدولي والحرب الباردة . وهذا يفرض علينا ان نمارس ضغوطاً اكبر من التي كان يفترض ان نمارسها وفي وقت نحن فيه اضعف ، كما اشار الى ذلك د. صايغ نتيجة الاوضاع النفطية والمالية وفي ظل المتغيرات السياسية الاوروبية وابرزها غياب الدور الفرنسي ، دور القيادة (Locomotive) في بلورة موقف اوروبي مستقل . من هنا اجدني متفقاً مع د. عفيفي على ضرورة القيام بنوع من الحوار العربي - العربي فلا يمكن أن تكون هناك علاقة متوازنة في اطار الحوار بين طرف يعرف ما يريد ويأخذ ما يريد وطرف لا يعرف ما يريد ويطالب بالمستحيل احياناً فيما لا يستطيع ان يأخذ الممكن .

والمفارقة الكبيرة اننا قدمنا الى الولايات المتحدة المجالين اللذين يمكناننا من ممارسة الضغوط

على المجموعة الاوروبية بحيث مارست هي هذه الضغوط بالوسائل التي قدمناها لها على المجموعة الاوروبية ، حتى تبقى مواقف المجموعة بعيدة عن مطلبنا . وهذان المجالان هما مجال النفط ومجال مايسمى الفوائض النفطية ، التي مع تحفظي على فكرتها ، فإنني اعتقد انه بالامكان استعمال النفط والفوائض المالية في تطوير علاقة ثنائية جامعة / مجموعة خارج المرور بالطريق الامريكي كاحتساب الفاتورة النفطية الاوروبية مثلاً بسلة من العملات وتنسيق السياسات المالية تجاه الدولار عبر ادوات كعملية الرقابة على تحرك رؤوس الاموال وانشاء اتفاقات دعم او مقايضة بين مصارفنا المركزية والمصارف المركزية الاوروبية .

٨ ـ عادل حسين

يبدو ان مصطلح الحوار ادى الى نوع من اللبس ، فالحوار العربي ـ الاوروبي لم يكن دعوة الى ندوة فكرية ، ولكن كان دعوة لانشاء علاقة مؤسسية تضبط العلاقات العربية ـ الاوروبية وتحقق قدراً من استقرارها ، لا نتحدث إذاً عن حوار بين الحضارات ، فما نحن بصدد مناقشته هو اسس علاقات دولية محددة ، وبحسابات المصالح في المقام الاول . ومشروعية هذا الحوار تستمد من حقيقة الروابط الموضوعية بين طرفي الحوار ، بحيث يصبح التحرك على هذا المحور الاستراتيجي مسألة اساسية للعرب واوروبا ، وتحتل قضية الامن موقعاً مهماً في ذلك كما جاء في دراسة د. الدجاني . ولم افهم حقيقة اعتراض د. علي الدين هلال على ذلك . ارجو على اي حال الا يكون اعتراضه منصباً على جوهر الفكرة ، ولكن على صوغ الفكرة كما وردت في الدراسة ، وقد أتحفظ بدوري على الصيغة . اذ لا اصل في وصف العلاقة الى انها « تكامل في الامن » . ولكن حرص اوروبا على ان لا يقع الوطن العربي تحت السيطرة السوفياتية يرتبط بالامن الاوروبي ، وكذلك تطلّع اوروبا الى كسر السيطرة الاحتكارية الامريكية على المنطقة العربية يرتبط ايضاً بمفهومها للامن والاستقلال . ويرتبط بهذا تصورها الخاص للاوضاع المثلى في البحر الابيض والبحر الاحمر والخليج العربي . وكل هذا يفتح باباً واسعاً للعلاقة الخاصة ، ويساعد في دعم مفاهيمنا الخاصة للامن العربي ، ويساعد في توسيع هامش المناورة امام الهيمنة الامريكية السائدة . ان هذه العلاقة الامنية تجر معها المواقف السياسية والاقتصادية . وفي كل هذه المجالات لا نتصور اننا بصدد اجراء واحد مباشر . نحن بصدد عملية تمتد عبر زمن ما . وبالتالي لا يعني حديثنا عن العلاقة الامنية اننا نقترح عقد اتفاقية تحالف مع اوروبا الغربية . هذا غير وارد ، وبالتالي ليس وارداً ان نتساءل عن علاقة مثل هذا التحالف بحلف الاطلنطي .

نحن نعلم ايضاً طبيعة العلاقات المتنوعة والعميقة بين شقي الاطلنطي ، ولكن ينبغي ان نراهن على التناقض الكامن بينهما. واذا كنا لا نفكر من منطلق التبعية ، اذا كنا نفكر بعقلية الفاعل وليس المفعول به ، فإن تحركنا الدولي لا ينتظر تغير الاوضاع في اوروبا الغربية ، ونضج تناقضاتها مع الولايات المتحدة ، ثم سعيها ومبادرتها لتخليصنا من السيطرة الامريكية . فأولاً هذا سيناريو غير متوقع ، واذا حدث فإنه يعني ان نتخلص من الولايات المتحدة كي نعود الى اوروبا . ان ما نقصده هو ان يتحرك العرب لتوثيق علاقاتهم بأوروبا فيساهم ذلك في المنحى الاستقلالي فيها عن

الولايات المتحدة ، ويساهم من ناحية اخرى في تقوية مسعانا لتحقيق الاستقلال والتنمية المستقلة . انه يساهم في خفض الضغوط الخارجية التي نتعرض لها ، واعتقد ان السياسة الناصرية مارست مثل هذا المنحى الديناميكي في اداراتها المستقلة لعلاقاتها الدولية ، في ظروف مختلفة .

إن التحرك الاستراتيجي على المحور الاوروبي مسألة ضرورية إذاً في مرحلتنا هذه ، بل هو استجابة لحاجات موضوعية . ويؤكد ذلك ان العملية قائمة بالفعل ونشطة قبل بدء الحوار واثناءه . فالاتفاقات والعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية واوروبا لا تتوقف عن التوسع . ولكن ككل التطورات التي حدثت خلال الفترة الماضية ، حدث ان سيطرة العمل العربي الجماعي والمنظم تضاءلت ، واتسعت العمليات الثنائية البعيدة عن اي تضامن عربي ، فضعف الوزن التفاوضي لكل طرف عربي ، واستفادت الاطراف الخارجية من هذه العلاقة . حدث هذا مع اوروبا ومع غير اوروبا .

إن المطالبة باستمرار الحوار العربي ـ الاوروبي ـ في هذه الظروف ـ هي مطالبة باعادة المحاولة لاخضاع العلاقات العربية ـ الاوروبية لمبادىء سياسية اقتصادية متفق عليها . وكل زيادة في الدور الذي تحتله الجامعة العربية في هذه العلاقة تفيد . وكل استمرار ، رغم انخفاض الدور الفعلي في هذه المرحلة او تلك ، يبقي على المبدأ حياً ، وفي انتظار لحظة مناسبة يكون التحرك فيها اكثر فاعلية . القضية إذاً ليست حواراً او لا حوار ، ولكن ما هو مفهوم الحوار وما هي شروطه ، وليت النقاش رُكّز على ذلك .

٩ ـ محمد التازي

لا شك ان العرض القيّم الذي قدمه د. الدجاني قد استوفى الموضوع تاريخاً وتوقعاً عن مسيرة الحوار العربي ـ الاوروبي . واذا كان هذا الحوار في الوقت الراهن يمر بأزمة فيبدو لي ان الازمة ليست نتيجة ما اصاب الفكر العربي السياسي في السنوات الاخيرة من اضطراب واهتزاز بل تعود في تصوري الى عاملين اثنين :

ـ رغم حرص البلاد العربية كمجموعة على الحوار ، ورغبتها في استمراره ، فإنها من خلال تعثره واصطدامه بعوائق سياسية واقليمية ودولية جنحت الى تفضيل حوار ثنائي او تعامل ثنائي ، وارتاحت اوروبا لهذا التوجه وشجعت عليه لأنه سيقيها من التزامات سياسية مع المجموعة العربية ككل ، ومن خلال هذا وقع استرخاء في التوجه السياسي العربي لهذا الحوار ، بل اخذ بعض المسؤولين العرب يدعو الى توقيفه نهائياً .

ـ عهد بالحوار الى الجامعة العربية واجهزتها وفي حال القصور الدستوري والقانوني في هذه الاجهزة . وفي عدم تعديل ميثاق الجامعة الحالي ما يجعل الاجهزة الحالية للجامعة عاجزة عن المسير بالحوار الى تحقيق مقاصده ، لذلك دعوت ، كما دعا غيري الى البدء بحوار عربي ـ عربي ، لتحديد المسار الجديد للحوار العربي ـ الاوروبي . اذا كنا حريصين عليه وراغبين في استمراره في ضوء المتغيرات التي طرأت منذ عام ١٩٧٤ اذ استجدت منذ ذلك الحين متغيرات استراتيجية عميقة في

المنطقة العربية ، وفي المجموعة الاوروبية لم تكن متوقعة لدى الفكر السياسي العربي عام ١٩٧٤ .

وقد تقرر ان يجتمع وزراء خارجية سبع دول عربية في الكويت في شهر حزيران / يونيو ١٩٨١ لوضع تصور واضح للحوار العربي ـ الاوروبي ولكن الاجتماع تأجل الى شهر ايلول / سبتمبر من العام نفسه ، ثم تعثر من جديد ، واحيل الى القمة العربية الثانية عشرة بفاس .

١٠ ـ احمد صدقي الدجاني يرد

أشكر جميع الاخوة الذين تناولوا بحثي بالتعقيب او المناقشة . لقد استمعت باهتمام الى ما طرحوه ، وأفدت من ملاحظاتهم ، وتأثرت لثنائهم . وقد أثارت التعقيبات والمناقشات نقاطاً كثيرة مهمة ، جاء بعضها في معرض الاتفاق مع ما تضمنه البحث . وجاء بعضها في موقع الاختلاف ، كما جاء بعضها اضافة طيبة واغناء .

سيطول بي الحديث لو تناولت بمزيد من الشرح تلك النقاط التي جاءت في معرض الاتفاق . وحين اقف امام تلك التي جاءت في معرض الاختلاف اجدها على انواع . نوع ينسب الى البحث ما لم يرد فيه ويختلف مع هذا الذي ينسبه اليه مثال ذلك القول «إننا نختلف معه حول ما انتهى اليه من ان مستقبل الحوار يتوقف على نتائج ومواقف الجانب الاوروبي من القضايا السياسية وحدها . ويرجع ذلك الى تركيزه الشديد على البعد السياسي دون البعد الاقتصادي والبعد الثقافي للحوار » . فالبحث ينطلق من شمولية النظرة الى الحوار ولم ينته الى النتيجة التي ذُكرتْ . ومثال ذلك القول عن « حضارات المتوسط التي تجمع العرب واوروبا » . والبحث يتحدث عن حضارتين هما الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الاوروبية لكل منهما ذاتيتها ومساهمتها في التراث الانساني ، ولم يرد فيه شيء عن حضارة متوسطية . ومثال ثالث القول بأنه « لا ينبغي ان يؤدي بنا اقتناعنا بفكرة الحوار الى المبالغة في تصوير صحته او فعاليته » . والبحث لم ينسب الى الحوار ما ليس له . وامثلة اخرى .

نوع آخر يطرح فكرة لم ترد في البحث محملاً النص ما ليس فيه ، ولا اريد ان اقول وواضعاً كلاماً في فم كاتب البحث لم يقله ، بل قال ما يناقضه . والمثل البارز على ذلك القول « أشير بقدر كبير من التحفظ الى ما ورد في البحث بخصوص الجانب الامني في الحوار مثل الاقتباس الذي يقول : انها أساساً علاقة تكامل في مفهوم الامن القومي » . وهنا ينبغي ان نتذكر ان الحوار العربي ـ الاوروبي عندما يأتي لقضية الامن فإنه يكون حواراً بين العرب وحلف الاطلنطي فأي تكامل نريد؟ واي تعاون نقصد ؟ وضد من سيكون هذا التكامل او التعاون ؟ فالنص المستشهد به في البحث يقول بوضوح « لقد انطلق الجنرال ديغول في تشوفه لتعاون عربي ـ اوروبي من فكرة اقامة قوة عالمية جديدة تعيد معادلة موازين القوى في العالم » . واعتبر بعض الباحثين الاوروبيين الحوار العربي ـ الاوروبي « كخيار استراتيجي بديل لصيغة الخضوع لحلف الاطلسي مرتبط بقوة بالتطور المستقبلي في علاقات اوروبا بالولايات المتحدة ، وسيتعلق نجاحه الى حد كبير بامكانية بروز اوروبا ككيان اقتصادي سياسي مستقل » . وقد أثبتنا رأينا بوضوح بعدما استشهدنا بهذا النص محددين بدقة المفهوم العربي للتعاون العربي ـ الاوروبي على الصعيد الامني الاستراتيجي فقلنا بالنص « لا بد من ان نشير هنا الى ان الحديث عن تعاون عربي ـ اوروبي على الصعيد الامني الاستراتيجي لا

يعني في المفهوم العربي للحوار علاقة خاصة تربط الوطن العربي بأوروبا على حساب علاقاته الاخرى ، وانما يعني التعاون من اجل دفع مخاطر تهدد المنطقتين وبخاصة في البحر الابيض المتوسط . وقد حرص الجانب العربي على ان يجعل قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي هي الاساس الذي ينطلق منه التعاون العربي ـ الاوروبي على هذا الصعيد . وهكذا تضمنت البيانات الختامية للحوار بعد الحديث عن ترابط الامن في المنطقتين اعراب الجانبين عن قلقهما تجاه الوضع الخطير في منطقة الشرق الاوسط وما يشكله من تهديد للسلام والامن الدوليين » .

نوع ثالث يثبت فكرة صحيحة نوافق عليها في معرض نفيه لفكرة صحيحة اخرى . مثال ذلك القول « ان هدف الحوار في جوهره ليس الاعتراف بالحقوق العربية بفلسطين كما اورده الاستاذ الباحث ، وانما هدف الحوار خلق استقطاب دولي له استقلاليته عن الاستقطاب الامريكي وتلك هي القضية » . والحق ان للحوار اهدافاً عدة وليس هدف واحد ، وان من اهم اهداف الجانب العربي فيه اعتراف اوروبا بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين . تماماً كما ان من الاهداف العربية في العلاقات العربية الدولية تجاوز الاستقطاب الثنائي في عالمنا الى عالم متعدد القوى .

اكتفي بالاشارة الى هذه الانواع الثلاثة واتجاوز الرد التفصيلي على النقاط نقطة نقطة مذكراً بأن البحث تناول موضوعاً محدداً هو « دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي » وبأن كاتبه تناول الحوار ككل في كتابين وعدة بحوث فصلت ما أوجزه في بحثه هذا . وأركز حديثي على بضع نقاط ـ استشعر اهميتها ـ تتصل بالموضوع ككل .

ـ مفهومنا للحوار في عصرنا ، وللحوار العربي ـ الاوروبي ، هو مفهوم حضاري . ينطلق من نظرة شاملة ، تتكامل فيها الجوانب السياسية والاقتصادية « الفنية » والثقافية ، يقوم بين انداد ، وينطلق من ادراك صورة عالمنا وتوازناته وتقسيماته وتحدياته ومشكلاته ، والجانب العربي هو الذي طرح هذا المفهوم وانضجه في اول اجتماع للخبراء عقد في القاهرة في حزيران / يونيو ١٩٧٥ . وكان الجانب الاوروبي يتحدث عن حوار اقتصادي فحسب .

مفهومنا للحوار ينطلق ايضاً من ثقتنا بقدرتنا على الفعل . هذه القدرة المجسدة لإرادة الفعل والتي يحكمها منطق الفعل ، وهي التجسيد للندّية . وهكذا لا يمكن ان يقوم حوار اذا كان احد الطرفين فيه يشعر بالتبعية او يقر بهاويعاني الاستلاب الثقافي او فقدان الهوية . ولقد أوضحنا في كتاباتنا ان الحوار العربي ـ الاوروبي لم يبدأ الا بعدما توافر شرط الندية عقب حرب رمضان عملياً ونفسياً . إن هذا المفهوم الحضاري للحوار هو في رأينا المفهوم الصحيح الذي يدرك العلاقة بين الجوانب المختلفة فيه ويعتمد الحضارات اساساً لدراسة التاريخ . ولقد دلل الجانب العربي في تجربة الحوار على قدرته على الفعل في اكثر من مرة كما فعل في بيان المبادىء الخاصة بالعمال المهاجرين .

ـ لم يشرح لنا اولئك الذين لا يرون جدوى من الاستمرار في الحوار موقفهم من العلاقات القائمة على الصعيد الثنائي بين المشاركين في الحوار من الجانبين وهي علاقات نشطة جداً تمر عليها

الايام دون ان توظف للتقدم بأي قضية عربية قومية . كما لم يناقشوا ما جاء في البحث حول العلاقة بين تجربة الحوار وتقدم العمل العربي المشترك .

ـ إن المفهوم الشامل للحوار يعني الانشغال بكل القضايا التي تهم طرفين وتتوافق ارادتهما على بحثها . والجانب الامني الاستراتيجي واحد منها . وقد بلور الطرف العربي مفهومه لهذا الجانب فيما يخص قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وأوضحنا رأينا بكل جلاء ان العرب « ينطلقون في الحوار من انتمائهم للعالم الثالث ومن ايمانهم بعدم الانحياز والحياد الايجابي ، ومن ادراكهم لضرورة اللقاء بين العالم الثالث والقوة الاشتراكية لمواجهة تسلط الاحتكارات الاستعمارية . كما وضع العرب نصب اعينهم ان اقبال اوروبا الغربية على الحوار سيساعدنا على تجاوز الاستقطاب الامريكي لها » . ولم يغب عنهم قط طبيعة العلاقة التي تربط اوروبا الغربية بالولايات المتحدة . وهي علاقة تتأثر بحقيقة كون اوروبا الغربية تقع تحت المظلة النووية الامريكية تماماً كما تتأثر بحقيقة وجود مصالح خاصة لدول اوروبا الغربية تتناقض احياناً مع المصالح الامريكية .

ـ وددت لو اعطت المناقشات اهتماماً اكبر لما طرحناه عن موقف اسرائيل والصهيونية العالمية من الحوار لأنه موضوع يستحق ان نوليه اهتمامنا ونحن في خضم الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

الفصل الحادي عشر

دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي

مجدي حماد

مقدمة

لا شك ان الفترة التي تلت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، قد شهدت مرحلة جديدة في تدعيم العلاقات المتبادلة بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الافريقية ، فضلاً عن توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والتنظيمية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ومع ذلك فإن التضامن العربي ـ الافريقي الذي كان من ابرز معالم هذه المرحلة لم يكن مجرد حادث طارىء وليد ظروف مواتية وجدت خلال حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ وبعدها . فمن حيث البداية ، تمتد جذور العلاقات بين المنطقة العربية والقارة الافريقية الى عصور ما قبل التاريخ ، وبالتالي يمكن تفسير التضامن العربي ـ الافريقي في ضوء اصوله الاولى ، بما شهدته العصور القديمة من مصالحات وانصهارات بين الشعوب القاطنة في المنطقتين . كذلك ينبغي ان يوضع في الاعتبار حصيلة العلاقات التجارية القديمة التي قامت بين القوافل العربية وسكان غرب افريقيا وشرقها في المرحلة السابقة على انشاء الحدود بين اجزاء القارة . وبطبيعة الحال فقد اتسعت تلك العلاقات التجارية وزاد نطاق التعاون بعد ظهور الاسلام ، وليس ادل على ذلك من انتشار الدين الاسلامي في مناطق متعددة في افريقيا وبنسبة كبيرة . ولا شك ان دور العوامل الجيوبوليتكية كان عظيم الاهمية في ربط الوطن العربي بافريقيا بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية . والخلاصة ان ذلك الارتباط التاريخي الوثيق بين الشعوب العربية والافريقية ، فضلاً عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك ادى الى ارساء قواعد راسخة لعلاقات قوية بين الدول العربية ومنظمتها القارية : جامعة الدول العربية ، والدول الافريقية ومنظمتها القديمة : منظمة الوحدة الافريقية .

ومن هنا ينبغي تقويم اهمية التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية التي ذاقت معاً ويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصري ، وقررت ان تتعاون معاً في اطار تنظيمات مشتركة من اجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من اجل التحرر والتنمية وبناء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي جديد . اما من زاوية عرض دور الجامعة العربية بالتحديد في هذا التعاون العربي ـ الافريقي ، فإن الامر يقتضي البدء بتقديم « سجل » العلاقات العربية ـ الافريقية في المرحلة المعاصرة ، على ان يعقب ذلك « تقويم » حصيلة هذا السجل ، وبهذا يصبح من الممكن الاشارة الى « تصورات مستقبلية » ممكنة لتدعيم هذا التعاون .

اولاً : سجل العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصر

يمكن التمييز في صدد السجل التاريخي المعاصر للعلاقات العربية ـ الافريقية ، على المستويين الثنائي والجماعي ، بين ثلاث مراحل اساسية ، الاولى : المرحلة الممتدة منذ قيام ثورة ١٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ في مصر الى حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ؛ والثانية : المرحلة الممتدة بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ الى حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ؛ والثالثة : مرحلة ما بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر .

وفيما يلي عرض لهذه المراحل الثلاث :

١ ـ المرحلة الاولى من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧

يمكن القول ان القومية العربية ـ كما برزت في الخمسينات في غمار القضية الفلسطينية وبعد ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ـ كانت اول تيار فكري معاصر استهدف وضع صيغة جديدة للتضامن العربي ـ الافريقي . وهكذا جاءت تركيبة العلاقات العربية ـ الافريقية من التقاء تيارين : من ناحية ، تيار القومية العربية الذي يربط بين الصهيونية والامبريالية ويقاوم القواعد العسكرية الاجنبية ، ويعلن تمسكه بالحياد الايجابي وعدم الانحياز ، ويحدد هويته بالانتماء لقوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في العالم . ومن ناحية اخرى ، تيار الافريقانية الذي يستهدف ـ قبل اي شيء ـ رد الاعتبار للرجل الاسود امام العالم ، والذي يعبر عن نزعة قارية تجمع بين دول مستقلة على اسس المساواة التامة ، والذي يتبنى مفاهيم اساسية قائمة على تمجيد الهوية والشخصية الافريقية ذات الملامح المتميزة ، والذي يدعو بالتالي الى تحقيق الوحدة الافريقية .

وفي داخل هذا الاطار يمكن استخلاص العناصر التي كان لا بد من ان تلازم اي محاولة لتوثيق التعاون العربي ـ الافريقي :

أ ـ إن التعاون العربي ـ الافريقي اتخذ منذ البدء شكل التعاون الثنائي نظراً لعدم وجود

منظمة افريقية جامعة ، واستمر ذلك حتى بعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، ربما لأن الدول تفضّل ذلك المنهاج في علاقاتها الدولية ، ولكن الاهم ان ذلك المنهاج ارتبط بمشكلتين اخريين من الناحية العربية : **اولاهما** ـ ان بعض الدول « العربية » كانت تتصرف بحكم كونها دولاً « قومية » (nation states) ، اي ترعى مصالحها الذاتية قبل اي اعتبار قومي او ايديولوجي آخر . **وثانيتهما** ـ ان سلوك بعض الدول العربية تجاه القارة الافريقية كان يعكس في حالات كثيرة المشكلات والتناقضات القائمة بين الدول العربية .

ب ـ ان التيار القاري الافريقي الذي تبلور في شكل منظمة الوحدة الافريقية في ايار / مايو عام ١٩٦٣ ، كان يضم ٨ دول عربية هي في الوقت نفسه اعضاء في جامعة الدول العربية وهي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان وموريتانيا والصومال[١] ، هذا بالاضافة الى ان ٧٠ بالمائة من مجموع الشعب العربي يقطنون على ارض افريقية ، وهم يمثلون ما يقرب من ربع سكان القارة الافريقية .

ج ـ ان النزعة القارية الافريقية ـ من جهة اخرى ـ كانت تفرض حدوداً قارية بحتة لأي تعاون عربي ـ افريقي . وفي مثل هذا الاطار كان الجانب العربي هو الذي يحاول باستمرار استمالة الجانب الافريقي ، كما كان يجد في اتخاذه موقفاً مشتركاً داخل منظمة الوحدة الافريقية ازاء النضال القائم لتصفية الاستعمار في القارة ، امتداداً لاهداف القومية العربية . وبالتالي فقد كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وهو القضية المصيرية بالنسبة للدول والجامعة العربية ، كان يبدو في نظر الحكومات الافريقية جسماً غريباً لا مكان له ضمن اهتماماتها الاولى . لهذا كانت هذه الحكومات تفضل الالتزام بموقف « حيادي » ازاء طرفي الصراع تاركة للامم المتحدة مهمة تسويته[٢] .

د ـ كان يوجد ايضاً نوع من عدم التوافق بين تيار **القومية العربية** وتيار **الافريقانية** وهو يحد من التعاون الذي يمكن ان ينشأ بينهما . فقد كانت منظمة الوحدة الافريقية ـ في بداية الامر ـ مناهضة للمنظمات الاقليمية الافريقية التي سبقتها ، مثل منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الاتحاد الافريقي الملاغاشي ، وجامعة الدول العربية ، على اساس ان اقامة منظمة دولية شاملة للقارة تتطلب من الدول الافريقية ان تنسحب من المنظمات الاقليمية وتعمل على الغائها لتركز اهتماماتها وتكرس ولاءها للمنظمة القارية الجديدة . وقد طالب اكثر من مسؤول افريقي بالغاء جامعة الدول العربية وانسحاب الدول العربية الافريقية منها . وعلى الرغم من ان اغلبية القيادات الافريقية المجتمعة في اديس ابابا استبعدت تماماً فكرة الغاء المنظمات الاقليمية القائمة ونظرت اليها على انها قد تساعد على قيام الوحدة القارية المنشودة ؛

---

(١) انضمت موريتانيا والصومال فيما بعد للجامعة العربية كذلك انضمت جيبوتي بعد استقلالها .

(٢) Boutros Boutros- Ghali, «The League of Arab States and North Africa,» in: Yassin El-Ayouty and Hugh C. Brookes, eds., *Africa and International Organizations* (La Haye: Nijhoff, 1976).

الا ان منظمة الوحدة الافريقية لم ترتح الى وجود تلك المنظمات وفي مقدمتها جامعة الدول العربية التي رأت فيها منظمة منافسة لها تدفع بعض الدول الافريقية الى ان ترتبط بدول غير افريقية (الدول العربية الآسيوية) وتهتم بقضايا غير افريقية وفي مقدمتها قضية فلسطين على حساب القضايا الافريقية الصرفة[٣] . وقد كان الرد العربي على ذلك هو ان الجامعة العربية تعبر عن التزام مزدوج حيث ان « القومية العربية » هي احدى الحركات الآسيوية ـ الافريقية التي تعكس التكامل بين هذه الحركات، فضلاً عن كونها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الافريقانية الشاملة .

وفي مثل هذا الاطار فإن التعاون الذي قام بين المجموعة العربية والمجموعة الافريقية كان يعكس في آن واحد نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين الجانبين .

وفي الواقع ، كانت البدايات الاولى للتقارب العربي ـ الافريقي فيما قبل انشاء منظمة الوحدة الافريقية . فقد بدأت اهتمامات جامعة الدول العربية بالقضايا الافريقية عقب قيامها مباشرة ، اذ كانت في مقدمة المشكلات التي فرضت نفسها على الجامعة ، مشكلة ليبيا ومآرب الاستعمار الاوروبي الذي كان يسعى لتجزئتها الى مناطق نفوذ . واهتمت الجامعة بعد ذلك بقضايا استقلال كل من تونس والمغرب . ولكن هذا لا يعني ان اهتمام الجامعة كان مقصوراً على الدول الافريقية العربية فقط ، لأن هناك عشرات من القرارات التي اصدرها مجلس الجامعة تؤكد ان اهتمامات الجامعة بأفريقية قد تعدت منذ البدء ، النطاق العربي الافريقي لتشمل النطاق الافريقي غير العربي .

وعلى سبيل المثال ، فقد اصدر « مجلس جامعة الدول العربية » في عام ١٩٥٣ قراراً بخصوص اسس التعاون ودعم التضامن العربي ـ الافريقي ، لخصها في المبادىء الآتية :[٤]

ـ ان تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية والافريقية .
ـ تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي الى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية .

ـ اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقات بين دول الجامعة العربية ودول المجموعة الآسيوية والافريقية ، بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عالٍ .

وفضلاً عن ذلك ، هناك العديد من القرارات التي اصدرتها الجامعة العربية منذ نشأتها تطالب الدول العربية بمساعدة حركات التحرير في افريقية وتأييد القضايا الافريقية في المحافل

(٣) انظر : بطرس بطرس ـ غالي ، **العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية** (القاهرة : مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ، ص ١٣٢ .

(٤) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة السكرتارية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية** ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٤ ، ١٢ ج (القاهرة : الادارة ، ١٩٧٥) ، (ق ٦٠٥ ـ ٧ / ٩ / ١٩٥٣) .

الدولية . ومن ابرز الامثلة على ذلك ، القرار الذي اصدره « مجلس الجامعة » في عام ١٩٦٠ ، والذي بيّن فيه قواعد سياسة دول الجامعة في مواجهة سياسة اتحاد جنوب افريقية القائمة على التفرقة العنصرية وذلك على الصعيد الدولي . وقد استند هذا القرار الى قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة منذ عام ١٩٤٦ ، والى قرارات الامم المتحدة بمعارضة سياسة التفرقة العنصرية ، والى مجافاة هذه السياسة لميثاق الجامعة العربية ، وأوصى دول الجامعة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية والافريقية وسائر الدول المؤيدة لها في هذا الشأن لاتخاذ خطة مشتركة في الامم المتحدة بهيئاتها ولجانها المختلفة[٥] .

وقد تجلّت مساندة جامعة الدول العربية في الموقف الايجابي لوفود دولها لدى الامم المتحدة من قضايا تحرير البلاد المستعمرة وقضية مناهضة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب افريقية وروديسيا الجنوبية (قبل استقلالها) والمستعمرات البرتغالية (قبل استقلالها) ، وما ادى اليه هذا الموقف من اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشهور رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) بتاريخ ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٠ والخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة . كما كان لموقف جامعة الدول العربية ودورها الايجابي في مناهضة سياسة التفرقة العنصرية في محافل الامم المتحدة أثره في اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة لقرارها رقم ١٧٦١ (١٧) بتاريخ ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ بشأن التفرقة العنصرية ، والذي دعت فيه الدول الاعضاء الى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على جنوب افريقية .

ومن ناحية اخرى حرصت الجامعة العربية على دعم العلاقات العربية ـ الافريقية وتوسيع هذه العلاقات في المجالات كافة ، فعنيت بصفة خاصة بأن تقوم روابط دولها الاعضاء مع الدول الافريقية على دعائم من الثقافة والتعاون الاقتصادي ، ولهذا أوصت الدول الاعضاء بتخصيص المنح الدراسية للطلبة الافريقيين في معاهدها (القرار رقم ١٤٥٤ بتاريخ ٢٧ نيسان / ابريل عام ١٩٥٨)[٦] .

وبعد انشاء اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة اتخذت التدابير التي من شأنها ارساء اسلوب من التعاون المثمر مع هذه اللجنة ، فتبادل الامين العام للجامعة مع السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية الافريقية عدة رسائل ارسيت فيها اسس التعاون المتبادل والتشارك في تبادل حضور الاجتماعات ذات الاهمية في كل من المنظمتين[٧] .

كذلك فقد حرصت الجامعة العربية على انشاء مكاتب اعلامية لها بافريقية ، وبغيرها

(٥) المصدر نفسه ، ج٤ : **من الدورة الرابعة والعشرين حتى الدورة الثالثة والثلاثين** ، « التمييز العنصري في اتحاد جنوبي افريقية ، » (ق ١٦٥٩ / د ٣٣ / جـ ٢ ـ ٩ / ٤ / ١٩٦٠) .

(٦) يحيى حلمي رجب ، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية : دراسة قانونية سياسية** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٧) ، ص ٣٣٧ .

(٧) سيد نوفل ، **العلاقات العربية ـ الافريقية** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، ١٩٦٦) .

من مناطق العالم ، اسوة بما تقوم به الامم المتحدة . الا ان جهود الجامعة اصطدمت برفض بعض الدول السماح للجامعة العربية بافتتاح مكاتب لها فيها ، مما اضطر الجامعة الى تعيين مندوبين لها يتم الحاقهم بسفارات الدول التي يتبعونها ويعملون في اطارها وذلك بهدف اتاحة الفرصة لهم للتمتع بالمميزات والحصانات الدبلوماسية اللازمة لقيامهم بوظائفهم في خدمة الجامعة .

وبالنسبة للوضع في افريقية فقد أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في ٢١ ايار / مايو عام ١٩٦٤ بانشاء مكاتب اعلامية للجامعة العربية في كل من داكار ولاغوس ونيروبي واديس ابابا وسواها من العواصم الافريقية . وقد بدأ بعض هذه المكاتب مباشرة نشاطه بالفعل منذ عام ١٩٦٦ ، ولكن ليس لها اي وجود رسمي في الدول الافريقية ، وذلك لعدم موافقة هذه الدول على فتح مكاتب للجامعة العربية فيها . وقد وافقت حكومة كينيا خلال شهر كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٥ على فتح مكتب للجامعة العربية بصفة رسمية في نيروبي(٨) .

وفي الناحية المقابلة ، كانت جميع المحاولات والجهود التي يبذلها الجانب العربي لصالح ادراج القضية الفلسطينية ضمن جدول اعمال منظمة الوحدة الافريقية تقابل بالتحفظات التي كانت تبديها الدول الافريقية غير العربية . وكان الرأي السائد في القارة ان فلسطين ليست بلداً افريقياً ، وان قضية فلسطين تبعاً لذلك ليست قضية افريقية بل هي قضية اقحمت ، في ذلك المفهوم الافريقي ، على القارة دون مبرر حقيقي .

وفي الواقع كانت الاغلبية العظمى من الدول الافريقية غير العربية قد اقامت فور استقلالها ، الذي بدأ باستقلال غانا عام ١٩٥٧ ، شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية مع اسرائيل . وهكذا كانت اسرائيل عشية حرب حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ممثلة دبلوماسياً في ٢٣ دولة افريقية غير عربية ، كما كان لها وجود نشط في القارة الافريقية يتغاير مع الرفض العربي لوجودها او للاعتراف بها . كذلك كانت اسرائيل ممثلة في اكثر من مجال تجاري وصناعي وبصفة خاصة في المجالات العسكرية والفنية . ولقد استمر هذا الوجود الاسرائيلي في النمو طوال الستينات على الرغم من الجهود كافة التي كان يبذلها الجانب العربي لصد هذا التقدم الاسرائيلي على الارض الافريقية(٩) .

وهكذا ايضاً تباينت مواقف الدول الافريقية في اول الامر عقب العدوان الاسرائيلي على

(٨) رجب ، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية : دراسة قانونية سياسية** ، ص ٣٣٩ .

(٩) انظر فيما يتصل بالوجود الاسرائيلي في افريقية خلال الستينات : عبد الملك عودة ، **النشاط الاسرائيلي في افريقيا** (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٦) ؛ حمد سليمان المشوفي ، « التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا ، » (رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، ١٩٧١) ؛ محمد علي العويني ، **سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا** (القاهرة : المؤلف ، ١٩٧٢) ؛ غسان العطية ، **التحرك الاسرائيلي في افريقيا : التجربة الاوغندية** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٣) ، وعواطف عبد الرحمن ، **اسرائيل وافريقيا ، ١٩٤٨ - ١٩٧٣** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤) .

الدول العربية في ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، بين تأييد الجانب العربي والعزوف كلياً عن اقحام افريقية في المشكلات التي يثيرها الصراع العربي - الاسرائيلي . ولذلك عندما انعقد مؤتمر القمة الافريقي في كنشاسا في ايلول / سبتمبر عام ١٩٦٧ ، اي بعد حوالى شهرين من الحرب ، لم يدرج العدوان الاسرائيلي في جدول اعمال المؤتمر . واكتفى رؤساء الدول والحكومات الافريقية باصدار **اعلان** أعربوا فيه عن قلقهم ازاء الموقف الخطر الذي يسود الجمهورية العربية المتحدة وهي بلد افريقي تحتل جزءاً من اراضيه قوى اجنبية، وأعربوا عن تعاطفهم مع الجمهورية العربية المتحدة، وقرروا السعي داخل الامم المتحدة كي يتم الجلاء عن اراضيها .

٢ - المرحلة الثانية من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٣

يكشف استقراء التطورات والوقائع ، عن ان الفترة التي تمتد فيما بعد عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ الى حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، قد سجلت تحولاً ملموساً في العلاقات العربية - الافريقية . ولذلك ينبغي تحديد الاسباب الحقيقية التي أدت الى ما سمي التقارب العربي - الافريقي ، مع الاخذ في الاعتبار انه في عشية المواجهة العسكرية الرابعة بين الدول العربية واسرائيل كانت هناك ٨ دول افريقية هي : غينيا ، تشاد ، اوغندا ، الكونغو برازافيل ، النيجر ، مالي ، بوروندي وتوغو من مجموع ٣١ دولة افريقية مستقلة (آنئذٍ) قد قطعت بالفعل علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

وفي واقع الامر ، لا يسهل القول بأن العدوان الاسرائيلي والهزيمة التي لحقت بالدول العربية في حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، قد قاما بدور حاسم في التحول الذي طرأ على موقف دول افريقيا غير العربية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي . فبالنسبة لهذه الدول لم تكن للهزيمة العربية ، اي للعدوان الاسرائيلي ، الاهمية نفسها التي كانت لاحتلال جزء من ارض دولة افريقية عضو مؤسس وقيادي في منظمة الوحدة الافريقية وهي مصر . بل ان هذا الاهتمام بالارض الذي نبع عن النزعة القارية الافريقية ، لم يكن ليصل الى حد النيل من الموقف الحيادي الذي التزمت به الدول الافريقية ازاء الصراع العربي - الاسرائيلي .

وتكفي هنا الاشارة الى انه طوال السنوات الاربع التي تلت العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، لم تنجح جهود المجموعة العربية داخل منظمة الوحدة الافريقية في ادراج المشكلة الفلسطينية ضمن قرارات الادانة التي أصدرتها هذه المنظمة ، والتي أولت غالبية اهتماماتها الى جنوب القارة حيث تعاني الشعوب الافريقية الاستعمار الاستيطاني والتفرقة العنصرية ، رغم ان هذه بعينها هي مشكلة الشعب الفلسطيني .

ولذلك كان على الدبلوماسية العربية ان تسلك ثلاثة مجالات لكي تحصل على التزام افريقي اكثر جدية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي .

أ - كان يتحتم عليها ابراز التطابق القائم بين السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي

تمارسها اسرائيل داخل الاراضي العربية المحتلة ، وبين السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي تمارسها جنوب افريقية وروديسيا (قبل الاستقلال) .

ب ـ وكان عليها ايضاً ان تعهد الى ابراز المصالح المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقية وروديسيا ، والتي تستهدف الابقاء على السيادة العنصرية في الوطن العربي وفي افريقية على السواء .

ج ـ واخيراً كان على الدبلوماسية العربية ان تدعو الى اقامة جبهة عربية افريقية مشتركة لمناهضة الاستعمار والامبريالية والمشاركة في بناء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي جديد .

ولم يأت هذا الجهد العربي بأولى نتائجه الا عام ١٩٧١ الذي سجل بداية التحول الملموس في الموقف الافريقي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وفي الواقع فقد تراكم في ذلك العام بالتحديد عدد من المؤشرات المهمة :

فمن هذه المؤشرات ما يتصل بدور اسرائيل في افريقية، حيث بدأ بعض الدول الافريقية بادراك حدود المعونة التي يتلقاها من اسرائيل ومدى ضآلتها اذا ما قورنت بحجم المشكلات العويصة التي يطرحها التخلف في القارة الافريقية ، وهو تخلف تزداد حدته وخطورته كلما مر الوقت دون معالجة اسبابه بجد . كذلك فقد ساهم الدور الذي قامت به اسرائيل في مساعدة الحركات الانفصالية الافريقية ـ كما حدث في بيافرا وحركة تمرد الجنوب السوداني ـ في وقف التقدم في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، بل واضفاء الفتور عليها . واخيراً، فإن المحور الذي قام بين اسرائيل وجنوب افريقية،والذي دأبت المجموعة العربية على كشفه على الساحة الافريقية ، كان لا بد من أن يحرك مواقف الحكومات الافريقية .

ومن هذه المؤشرات ايضاً ما يتصل بالدول العربية النفطية . فمع منتصف عام ١٩٧١ بدأت تتضح فاعلية منظمة الاوبك في تفاوضها مع الشركات النفطية الكبرى. كما سجلت العوائد التي تجنيها مجموعة الدول المصدرة للنفط ارتفاعاً لم يسبق له مثيل . وكان لا بد من ان ينعكس هذا الرخاء النفطي الجديد ، الذي تملك الدول العربية النفطية جزءاً كبيراً منه ، على مواقف الحكومات الافريقية وعلى قراراتها السياسية .

ومن هذه المؤشرات ايضاً ما يتصل بالدول الافريقية التي بدأت تدرك اهمية الخطر الذي يهدد مشاريعها الانمائية ، بالنظر الى ما اصاب هذه المشاريع من تدهور نتيجة عدم التوازن القائم في المبادلات بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة لمصلحة هذه الاخيرة ، فضلاً عن الخطر الكامن في ازدياد تأثير الازمة النفطية على الاقتصاد الاوروبي ، واعادة تصدير آثار هذا الخطر الى الدول الافريقية . وهذا يوضح ان الدول الافريقية كانت في حاجة ماسة لرؤوس الاموال ، بحيث لم يكن في مقدورها تجاهل الدول التي تملك كميات هائلة من الاموال والفوائض ، وهي الدول العربية النفطية خصوصاً ان اثنتين من هذه الدول تقعان في افريقية وهما الجزائر وليبيا .

وفي مثل هذه الظروف بدأ يلوح في الافق تغيير في موقف الدول الافريقية تجاه الدول العربية وتجاه قضيتهم الاولى وهي : فلسطين والاراضي العربية المحتلة بعد عدوان عام ١٩٦٧ . وبدأ الحياد الافريقي يحل محله اهتمام متزايد بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كلما مر الوقت ، مما أدى الى بداية التقارب بين المجموعتين العربية والافريقية .

وقد ساعد على دفع هذا التطور عدد من العوامل من بينها على سبيل المثال :

(١) ان العلاقات الدبلوماسية على المستوى الثنائي بين الاقطار العربية والدول الافريقية أدت الى ابراز الدور الوسيط الذي يمكن أن يقوم به داخل منظمة الوحدة الافريقية ، بعض الدول العربية ـ الافريقية مثل مصر والجزائر وليبيا لدعم العلاقات بين الدول الافريقية غير العربية والدول العربية غير الافريقية .

(٢) ان توالي الزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول والحكومات العربية والافريقية ادى الى مشاورات شخصية كانت لها فاعلية تفوق تلك التي تعرفها المبادلات الاقتصادية التي تأتي عن طريق الوزارات . وهذا امر طبيعي في عالم تحتل فيه شخصية الرئيس مكانة الصدارة على الساحة السياسية .

(٣) واخيراً ادّى التفاعل العربي ـ الافريقي ، على صعيد الامم المتحدة ، الى نوع من التناسق النسبي في التحرك اخذ ينمو ببطء ويظهر شيئاً فشيئاً عند طرح قرار ما للاقتراع ، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا افريقيا الجنوبية (روديسيا، وناميبيا ، وجنوب افريقيا فضلاً عن المستعمرات البرتغالية قبل استقلالها) .

وقد بدا هذا التطور في العلاقات العربية ـ الافريقية واضحاً بصفة خاصة في حزيران / يونيو عام ١٩٧١ ، عندما انعقد مؤتمر القمة الافريقي السابع في اديس ابابا واتخذ قراراً بصدد الصراع العربي ـ الاسرائيلي تحت عنوان قرار بصدد استمرار العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة . ولقد **تميز** هذا القرار ، خلافاً للقرارات التي اتخذتها المنظمة بعد العدوان الاسرائيلي ، بعنصر جديد في دبلوماسية منظمة الوحدة الافريقية بصدد الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، اذ انه طالب للمرة الاولى بالقيام باجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة عينها ، وبذلك لم يعد موقفها من الصراع مجرد موقف تعاطف ازاء العدوان الذي حل بعضو من اعضائها ، اي مصر ، بل تحول الى موقف تفاعل مع دبلوماسية الصراع .

لقد دعا القرار الافريقي الى وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة فوراً من الاراضي العربية الى خطوط الخامس من حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، والى ضرورة العمل من اجل وضع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ الكامل ، كما **أيد** القرار مهمة السفير **جونار يارنغ تأييداً كاملاً** ، **ووصف المبادرة** التي اتخذها السفير يارنغ في مذكرته المؤرخة في ٨ شباط / فبراير عام ١٩٧١ الى كل من مصر واسرائيل بأنها الخطوة العملية لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . ثم اشار القرار الى الرد الاسرائيلي على تلك

المبادرة واصفاً اياه بموقف العناد الاسرائيلي . ومؤكداً ان اسرائيل بموقفها هذا تتحمل مسؤولية اغلاق الطريق امام مهمة يارنغ للسلام في المنطقة .

ولم يقتصر القرار على تأييد موقف مصر تأييداً عاماً لردها الايجابي على السفير يارنغ فحسب ، بل ذهب الى قيام افريقيا بمجهود معين بغرض المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وبعث النشاط من جديد في مهمة السفير يارنغ . ولقد تلخص ذلك في قيام تنظيمين افريقيين لوضع القرار الافريقي موضع التنفيذ : **اولها** - تشكيل لجنة رئيسية قوامها رؤساء عشر دول افريقية . **وثانيهما** - لجنة فرعية قررت تشكيلها لجنة الرؤساء العشرة وسميت لجنة الرؤساء الاربعة او لجنة الحكماء الاربعة .

وقد كلّفت لجنة الحكماء بزيارة كل من مصر واسرائيل للتعرف الى آراء كل منهما بالنسبة لتنفيذ قرار مجلس الامن بواسطة السفير يارنغ . وعلى الرغم من ان اللجنة لم تتوصل في النهاية الى غايتها المنشودة ، الا ان المبادرة الافريقية قد نجم عنها عدة نتائج تمثلت في المزيد من تفاعل الدول الافريقية مع الصراع العربي - الاسرائيلي . ولذلك فقد اعتبرت **نقطة تحول في** العلاقات بين افريقيا واسرائيل ، حيث ادت الى توحيد مواقف كل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية عند عنصر اساسي من عناصر الصراع ، رغماً عن الاختلاف في اتجاهاتها ازاء تفصيلات المشكلة .

ولذلك يعتبر هذا القرار نصراً للدبلوماسية العربية داخل منظمة الوحدة الافريقية ، حيث تضمن اقوى دعوة افريقية صدرت منذ عام ١٩٦٧ ، ويعني هذا التأكيد الافريقي ان المنظمة اخذت تولي مسألة **الانسحاب** الاولوية نفسها التي توليها اياها الدول العربية .

وعُقب قرار منظمة الوحدة الافريقية في حزيران / يونيو عام ١٩٧١ ، بدأت الدول الافريقية غير العربية تقترب اكثر من الدول العربية ، وبدأت اسرائيل تفقد بعضاً من تأثيرها في الوقت نفسه على الدول الافريقية بقدر مساوٍ لزيادة تأثير الدول العربية الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ولاسيما بعدما تولى رئاسة دورة المنظمة كل من رئيس موريتانيا عام ١٩٧١ ، وملك المغرب عام ١٩٧٢ ، ودخول كل من الصومال وموريتانيا جامعة الدول العربية .

وعلى سبيل المثال فقد اتخذ **الرئيس الاوغندي عيدي امين** قراراً بطرد البعثة الفنية والعسكرية الاسرائيلية من بلاده **وبقطع العلاقات مع اسرائيل** ، وسرعان ما حل خبراء عرب محل الاسرائيليين وذلك في مطلع عام ١٩٧٢ . وفي العام نفسه قام ملك **السعودية** بجولة في عدة عواصم افريقية . ثم بدأ نشاط ملحوظ في عقد اتفاقيات التعاون بين الدول العربية والدول الافريقية ، وهو ما يبرز مدى **التقارب** الذي بدأ في العلاقات العربية الافريقية منذ التحول الذي طرأ عليها ، وبخاصة ان ذلك اقترن بظاهرة تزايد الدول الافريقية التي عمدت الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

ويمكن القول ان **التقارب** العربي - الافريقي ، مع بدء عام ١٩٧٣ ، كان قد اتجه في الطريق الصحيح ، ولم يلبث ان دعم قواعده السياسية والاقتصادية . ويلاحظ أيضاً ان افريقية بدءاً من ذلك العام كانت قد بدأت تعاني ، في اجزاء عديدة منها ، **التضخم المالي** مقروناً بتواتر وشيوع موجات من **الجفاف والقحط** ، وهو وضع سيكون له تأثير واضح يضاعف من عبء المصاعب التي تواجهها سياسات التنمية في معظم الدول الافريقية . وبالتالي فقد ادى هذا العامل الجديد الى التعجيل بتآكل موقف **الحياد** والترقب الذي كان قد التزم به بعض الدول الافريقية منذ عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، وبخاصة تحت تأثير الجهد الدبلوماسي الذي شرعت فيه مجموعة من الدول العربية مثل مصر والجزائر وليبيا والسعودية والكويت ، لحثّ الدول الافريقية على التخلي عن هذا الموقف .

وهكذا شهد **عام ١٩٧٣** قيام علاقات ديناميكية متطورة بين بعض الدول العربية والافريقية كانت مقدمة تقارب اكثر فعّالية ، وتعاون أوثق على صعيد المنظمات الاقليمية ، اي بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وكان من ابرز العلامات الدالة على ذلك ، فيما **قبل** حرب تشرين الاول / اكتوبر من العام نفسه ، انعقاد الدورة العاشرة العادية لرؤساء الدول والحكومات الافريقية ، بمناسبة احتفال منظمة الوحدة الافريقية بعيد انشائها العاشر في اديس ابابا في ايار / مايو عام ١٩٧٣ ، حيث اتخذ المؤتمر قراراً بشأن استمرار احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي المصرية ، وقد تضمن القرار ما يلي :(١٠)

- ان جميع التغييرات التي تدخلها اسرائيل على الأراضي العربية المحتلة باطلة .
- اعترف المؤتمر لأول مرة باحترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين .
- اعلان المؤتمر ان موقف اسرائيل قد يحمل الدول الاعضاء في المنظمة على ان تتخذ على المستوى الافريقي ، بصورة فردية او جماعية ، تدابير سياسية واقتصادية ضد اسرائيل تمشياً مع المبادىء الواردة في ميثاق كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

- طلب القرار من الدول الكبرى التي تمد اسرائيل بالسلاح ان تحجم عن ذلك ، وأيد المؤتمر المبادرة المصرية التي تطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير الى مجلس الامن عن الموقف المتفجر السائد في الشرق الاوسط .

- عين المؤتمر لجنة من وزراء الخارجية للتحدث في هذه المسألة نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية وذلك في اجتماع المجلس يومي ٤ ، ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٧٣ .

- كلّف المؤتمر رئيس الدورة بأن يعرض وجهة نظر منظمة الوحدة الافريقية حول هذه المسألة في الدورة التالية للجمعية العامة للامم المتحدة .

---

(١٠) رجب ، **الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية : دراسة قانونية سياسية** ، ص ٣٥٦ .

وهكذا فقد سجّل **اجتماع القمة الافريقي** في العيد العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية في ايار / مايو عام ١٩٧٣ تقدماً جديداً في العلاقات العربية ـ الافريقية ، حيث اثبت ذلك الاجتماع مدى عمق العلاقة بين الطرفين ، وتغيير موقف منظمة الوحدة الافريقية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، اذا قورن بموقفها في الفترة من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٢ . فضلاً عن ان القرار الذي صدر عن ذلك الاجتماع يمثل اهمية خاصة اذ أنه تضمن لأول مرة في قرارات المنظمة اشارة واضحة **لقضية فلسطين وحقوق شعبها** ، حيث جاء فيه : « ان احترام الحقوق الثابتة لشعب فلسطين يشكل عنصراً أساسياً من اي حل عادل ومنصف بالاضافة الى انه عامل لا غنى عنه لاقامة سلام دائم في المنطقة » .

٣ ـ المرحلة الثالثة : ما بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣

عجلت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ بهذا التطور الجديد في العلاقات العربية الافريقية ، وخاصة بعدما استمرت اسرائيل في انتهاكها للاراضي العربية بعد قرارات مجلس الامن بوقف اطلاق النار . وخلافاً لما حدث عقب عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، لم يعد هناك احتمال لدى الدول الافريقية لمشاهدة غزو ارض افريقية دون ان تتخذ موقفاً إيجابياً . وكان ابرز تعبير عن ذلك توالي الدول الافريقية في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وهكذا عندما اصبح قرار وقف اطلاق النار نافذاً على مسرح العمليات العسكرية ، كانت هناك ٢٩ دولة افريقية غير عربية قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل . اي انه باستثناء مالاوي وليسوتو وسوازيلاند لم يعد لاسرائيل علاقات مع افريقيا الا مع النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا .

وفي الواقع ، لقد اقترنت حرب تشرين الاول / اكتوبر بمجموعة من التطورات المهمة التي لعبت دورها في قيام التضامن العربي ـ الافريقي ، كما بدا في نهاية عام ١٩٧٣ ، ومن ذلك :[١١]

أ ـ المبادرة العسكرية المصرية ـ السورية لاسترجاع الاراضي العربية المحتلة عقب عدوان حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، فضلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني ، وهي المبادرة التي ادت الى قيام **وحدة قوية** في صفوف الدول العربية ، متخطية بذلك التباين في الانظمة والايديولوجيات السائدة في الوطن العربي .

ب ـ بروز مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط على قمة المسرح الدولي على شكل قوة نفطية ومالية جديدة ذات صفوف متماسكة وموحدة ، على نحو يتغاير مع الضعف الذي بدا عليه النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وبخاصة من ناحيتي النفط والنقد . وقد ارتبط

(١١) نبية الاصفهاني ، **التضامن العربي الافريقي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧) ، ص ١٠ ـ ١٣ .

بذلك تحريك آمال كبيرة في امكانية تخصيص جزء من العوائد النفطية العربية لتنمية العالم الثالث وخاصة القارة الافريقية ، فضلاً عن التخفيف من عبء المقاطعة النفطية العربية على هذه الدول الفقيرة .

ج ـ إن الاقتصاديات الافريقية بحكم تبعيتها للعواصم الاستعمارية القديمة والجديدة كانت تعاني بشدة تقلبات ازمات الطاقة والنقد والتضخم التي اجتاحت اوروبا في ذلك الوقت . وخاصة ان المقاطعة النفطية العربية وخفض الانتاج واخيراً الزيادات التي فرضتها دول الاوبك على اسعار النفط كانت ضربات موجهة للاقتصاديات الاوروبية ولكنها كانت تنعكس بطريق غير مباشر على حركة التنمية الافريقية . كذلك فقد كان من المتوقع ان هذه المواجهة مع الاقتصاد الغربي سوف تؤدي الى الحد من المعونة التي تقدمها الدول الاوروبية للدول الافريقية .

وعندما انتهت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، كان التفاعل بين هذه العوامل من ناحية، وبين المبادرة السياسية التي شرعت فيها الدول الافريقية في اتجاه الدول العربية من ناحية اخرى ، عنصراً مهماً للاسراع في دفع تطوير العلاقات المتبادلة بينها وبين الدول العربية على مستوى الدول وعلى مستوى المنظمات الاقليمية، حتى انعقد اول مؤتمر قمة مشترك بين الطرفين في القاهرة فيما بين ٧و٩ آذار/ مارس عام ١٩٧٧. وفي الواقع برزت فكرة هذا المؤتمر كنتيجة مباشرة لحرب تشرين الاول / اكتوبر ، حيث عقد عقبها مباشرة وبمناسبتها مؤتمران استثنائيان مهمان : **اولهما** مؤتمر مجلس وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية ، **وثانيهما** مؤتمر القمة العربي السادس.

فقد جاءت المبادرة الاولى في هذا الاتجاه خلال الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية (الدورة الثامنة غير العادية) التي عقدت في اديس ابابا (١٩ ـ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) . وقدم خلالها السكرتير العام الاداري للمنظمة تقريراً الى المجلس يعرض فيه الظروف التي دعت الى عقد تلك الدورة الطارئة ، وتناول بالتفصيل تطورات ازمة الشرق الاوسط وموقف الدول الاعضاء في المنظمة من هذه الازمة .

وبعدما عرض المجلس باسهاب الموقف في المنطقة العربية والنتائج المترتبة عليه ، اصدر قراراً بشأن هذه الازمة تضمن ما يلي :[١٢]

ـ إن التحالف بين بريتوريا ولشبونة وتل ابيب ، الذي عكسه العون السياسي والعسكري والمالي الذي قدمته كل من جنوب افريقيا والبرتغال لاسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر يشكل تهديداً جديداً لأمن القارة الافريقية ، وبالتالي للأمن الدولي .

(١٢) قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة غير العادية عام ١٩٧٣ (ECM/Ras 20/REV. IVIII), and Colin Legum, «Africa, The Arabs and the Middle East,» in: Colin Legum, ed., *Africa Contemporary Record, 1973-1974* (London: Collings, 1974), pp. A3-A14.

- أكد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطيني القوية الثابتة ، وشرعية نضاله ضد الاستعمار ، وأعرب عن اقتناعه بأن التضامن الافريقي مع مصر والبلاد العربية الاخرى يعتبر موقفاً ايجابياً في النضال ضد الاستعمار ويتفق مع المبادىء الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها .

- التوصية بالابقاء على قطع العلاقات مع اسرائيل لحين انسحابها من الاراضي العربية المحتلة كافة ولحين استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه القومية المشروعة كافة .

- دعا المؤتمر السكرتير العام الاداري للمنظمة الى متابعة تطور الموقف في الشرق الاوسط وعرض تقرير على الدورة الثالثة والعشرين لمجلس وزراء المنظمة ، كما قرر المؤتمر ابقاء مسألة الوضع في المنطقة العربية على جدول اعمال اجتماعات المنظمة كافة بوصفها بنداً أساسياً .

- دعا المؤتمر جميع الدول الاعضاء في المنظمة لفرض حظر اقتصادي كامل وبخاصة في مجال النفط بالنسبة لاسرائيل والبرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا .

- اتخذ المؤتمر قراراً بتشكيل لجنة من سبع دول افريقية لتتولى تنظيم وتطوير التعاون العربي - الافريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية .

- قرر المؤتمر ارسال برقية تأييد وتضامن الى كل من الرئيسين الاسد والسادات والى السيد ياسر عرفات ، هذا نصها :

« إن افريقيا التي ما زالت تعاني من الاستعمار البرتغالي والفصل العنصري لا يمكنها ان تبقى مكتوفة الايدي امام المحنة التي تواجهها مصر وهي عضو من الاعضاء المؤسسين لمنظمتنا ، والشعوب الشقيقة في سوريا وفلسطين . ونظراً لمساهمة منظمة الوحدة الافريقية الدائمة في دعم القانون والعدالة وفقاً للمبادىء الواردة في ميثاقنا ، فإنه من واجبنا ان نساندكم مساندة ملموسة ، وسوف تستمر هذه المساندة ، وسوف تشعر اسرائيل بعزلة اكبر مما هي عليه الحال فيما مضى الى ان تنسحب من كافة الاراضي العربية ، وبالتالي فإن عملنا سوف يتفق مع الاماني القومية لشعوبكم واننا نقوم بذلك مدركين تماماً لمسؤوليتنا ولرغبتنا في تأكيد اهمية افريقيا في العلاقات الدولية ، مما سيقودنا الى فجر جديد من العدالة والتقدم والسلام » .

كما تضمن القرار نصاً خاصاً بفلسطين على النحو التالي : « يؤكد المؤتمر من جديد حقوق الشعب الفلسطيني القومية الثابتة وشرعية نضاله ضد الاستعمار ، بالاضافة الى حقه في تقرير مصيره وفقاً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها في هذا الشأن ، ويرى ان تسوية المشكلة الفلسطينية تعتبر شرطاً اساسياً لقيام سلام عادل ودائم » .

ومن ناحية اخرى ، انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في جلسة طارئة في الجزائر (٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) بدعوة من الرئيسين الاسد والسادات وذلك لبحث التطورات التي حدثت بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر .

وقد حضر الرئيس موبوتو رئيس زائير هذا المؤتمر ممثلاً لمنظمة الوحدة الافريقية بصفته مراقباً ، وتعبيراً عن التضامن بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في كفاحهما ضد الاستعمار والعدوان الاسرائيلي .

وقد اصدر المؤتمر بياناً خاصاً بالتعاون العربي - الافريقي ، تضمن ما يلي :

- وجه المؤتمر تحية وتقديراً للدول الافريقية وللقرارات التي اتخذتها لقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل .

- تقدير الدول العربية لدول منظمة الوحدة الافريقية ولدورها في تأكيد التضامن العربي - الافريقي من خلال الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء المنظمة التي انعقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ .

- تأييد البلاد الافريقية تأييداً كاملاً في كفاحها من اجل التحرر الوطني والتقدم الاقتصادي وفي النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري .

- الترحيب بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في الدورة الاستثنائية نفسها الخاص بتأليف لجنة الدول الافريقية السبع لتنظيم التعاون العربي - الافريقي وتطويره .

كما اتخذ المؤتمر القرارات التالية لدعم التعاون العربي - الافريقي :

- دعم التعاون العربي - الافريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في افريقية .

- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد .

- تطبيق حظر تام لتصدير النفط العربي الى هذه الدول الثلاث مع اتخاذ اجراءات خاصة لمواصلة التمويل الطبيعي للبلدان الافريقية الشقيقة بالنفط العربي .

- مضاعفة التأييد العربي على الصعيدين الدبلوماسي والمادي للكفاح الذي تخوضه حركات التحرر الافريقية .

- تكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ الاجراءات التنفيذية والاتصال بالامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة الدول الافريقية السبع التابعة لها لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات واعلاها بين الدول العربية والدول الافريقية .

- دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان الافريقية الشقيقة على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسات الاقليمية العربية والافريقية . وبناء على ذلك فقد نص القرار على انشاء مصرف عربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا يدار على اسس تجارية ، ويحدد

رأس مال البنك بالمبلغ الذي يتم الاكتتاب به . كما تضمنت قرارات المؤتمر تقديم مساعدات عاجلة للشعوب الافريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية والقحط .

ثم تتابعت بعد ذلك حلقات الدعوة والاستجابة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية حتى انعقد اول مؤتمر قمة عربي - افريقي بالقاهرة في آذار / مارس عام ١٩٧٧ . وقد اصدر هذا المؤتمر مجموعة وثائق دولية تعتبر الدستور الجديد للتعاون العربي - الافريقي ، او ما يمكن تسميته بأسس الاستراتيجية الافرو - عربية ، وهي اربع وثائق :(١٣)

- اعلان برنامج عمل بشأن التعاون الافريقي - العربي .
- اعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الافريقي - العربي .
- تنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقي - العربي .
- الاعلان السياسي لمؤتمر القمة الافريقي - العربي الأول .

ثانياً : تقويم العلاقات العربية - الافريقية

لقد بدأت المرحلة المعاصرة من العلاقات العربية - الافريقية بعد قيام ثورة ٢٣ تموز / يوليو عام ١٩٥٢ بصفة خاصة ، وذلك على المستوى الاستراتيجي للعلاقات الدولية ، كما صاغه جمال عبد الناصر في **فلسفة الثورة** . ويجمع هذا المنهج بين مطلبي الامن القومي والمصلحة القومية لمصر وللوطن العربي ، منظوراً الى هذين المطلبين في المدى البعيد .

وبهذا المعنى فقد جرى ادراج العلاقات العربية - الافريقية في اطار الصراع الأساسي في عالم اليوم ، ذلك الصراع الذي يجري - على مستوى الدول والقارات والعالم - بين مجموعتين من القوى الاجتماعية تعمل **اولاهما** على استمرار السيطرة والاستغلال على المستوى العالمي ، بينما تهدف **ثانيتهما** ، وهي التي تنتمي اليها الشعوب العربية والافريقية ، الى تحطيم ركائز السيطرة والاستغلال وبناء نظام اقتصادي واجتماعي عالمي جديد .

وهكذا جرى الفصل لدى قيادة ثورة ٢٣ تموز / يوليو في مصر - وهي التي تولت جانباً أساسياً من مسؤولية العمل العربي في افريقيا لفترة طويلة - بين ناحيتين اساسيتين من نواحي التعامل الدولي **اولاهما** تتمثل في مستوى العلاقات الدولية مع الدول الافريقية المستقلة او التي كانت تحصل على استقلالها . وكان الهدف هنا هو دفع قضايا التحرر والتنمية . وعلى هذا المستوى كان لثورة ٢٣ تموز / يوليو دور مباشر في ايجاد علاقات نضالية بين الشعوب العربية والافريقية . **وثانيتهما** تتمثل في مستوى ادارة الصراعات الدولية ؛ باعتبار ان قارة افريقيا كانت احد الميادين الاساسية لممارسة الصراع بين الدول العربية وإدارته ، او مصر اساساً ، واسرائيل ، وكان الهدف هنا هو تفكيك اواصر العلاقات الاسرائيلية - الافريقية .

(١٣) نصوص هذه الوثائق في : مصر ، وزارة الخارجية ، **التعاون الافريقي - العربي** ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨ (القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٨) .

وبناء على ذلك فإن مصر والدول العربية عموماً ، نظراً لتركيزها على الناحية الاولى - اي المستوى الاستراتيجي للعلاقات الدولية - لم تنحُ الى إعمال تلك القاعدة المعيارية التي اتخذتها اساساً لعلاقاتها الدولية . والتي تتمثل في موقف كل دولة من اسرائيل ، وذلك في حالات تعاملها مع الدول الافريقية . وعلى الرغم من ضخامة حصيلة العلاقات العربية - الافريقية على ذلك المستوى الاستراتيجي ، خاصة من الناحية السياسية ، الا ان الدور العربي تجاه علاقات اسرائيل بعدد كبير من دول افريقيا كان دوراً محدوداً . وعلى سبيل المثال فقد تعاملت مصر بصفة خاصة مع العواصم الافريقية التي تعترف باسرائيل ، وبخاصة العواصم الثورية منها ، بغير تحفظ . ومن ابرز الامثلة على ذلك : غانا ، وغينيا ، وتنزانيا(١٤) .

ولقد عبّر عبدالناصر عن ادراكه اهمية التمييز بين هذين المستويين في التعامل مع قارة افريقيا ، وذلك في خطابه امام مؤتمر القمة الافريقي الذي انشأ منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بقوله :

« إن الجمهورية العربية المتحدة أتت الى هنا بقلب مفتوح وعقل مفتوح وتقدير للمسؤولية مفعم بالنية الصادقة . وهي مستعدة ان تتحمل الى كل الحدود مسؤولياتها التاريخية تجاه قارتنا الافريقية . ولقد جئنا الى هنا بغير انانية ، حتى المشكلة التي نعتبرها من اخطر مشكلاتنا ، وهي مشكلة اسرائيل - التي نعتتها دول مجموعة الدار البيضاء بحق انها اداة من ادوات التسلل الاستعماري في القارة وقاعدة من قواعده العدوانية - لن نطرحها للمناقشة في هذا الاجتماع مؤمنين ان تقدم العمل الافريقي الحر سوف يكشف الحقيقة يوماً بعد يوم بالتجربة ويعريها من كل زيف امام الضمير الافريقي . وهكذا جئنا الى هنا بغير تحفظات ، بغير مطالب . اننا نؤمن ان العمل المشترك سوف يزيل حاجتنا الى اي تحفظات ، ونؤمن ان نجاح هذا العمل المشترك سوف يفي بكل مطالبنا » .

ولا شك ان مرور اكثر من ربع قرن من حياة العلاقات العربية - الافريقية المعاصرة قد حقق من تراكمات النجاح في الممارسة والانجاز ، ما يزيد كثيراً عن جوانب القصور والتقصير . والدليل على ذلك هو ما حدث عام ١٩٧٣ حين قطعت الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

ومع ذلك فإن مسار العلاقات العربية - الافريقية يستحق التأمل والدراسة . فلقد استمرت الحركة العربية على ذلك المستوى الاستراتيجي ، السابق الاشارة اليه ، حتى العدوان الاسرائيلي في حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ تقريبا . ولقد اقترنت هذه الحرب بما سماه البعض ظاهرة انتكاسة الثورة في العالم الثالث ، حيث اسقطت قيادات وطنية عديدة في آسيا وافريقية ، وجرى تثبيت النفوذ الاستعماري في عدد من بلاد افريقيا ، بصفة خاصة ، عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية . وفي هذا السياق بدأت الدول العربية في التركيز على الدور العربي تجاه العلاقات الاسرائيلية - الافريقية . وربما ساعد على ذلك في الوقت نفسه اختفاء الاستعمار التقليدي من غالبية انحاء القارة .

(١٤) انظر : مجدي حماد ، « اسرائيل والعلاقات العربية - الافريقية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٢ (تموز / يوليو ١٩٧٨) ، ص ٦٢ - ٧٨ ، وانظر ايضاً بخصوص خبرة السلوك المصري في افريقية : محمد محمد فائق ، **عبد الناصر والثورة الافريقية** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

وما ان جاءت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، حتى كان ذلك الاتجاه الجديد قد بلغ مداه ، حتى لقد خلص بعضهم الى اعتبار الحوار العربي ـ الافريقي الذي رفع شعاره بعد هذه الحرب ، ليس الا مجرد مكافأة تدفعها الدول العربية للدول الافريقية ، نظير قيام هذه الاخيرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل . وليس ادل على ذلك من ان الفقرة الاولى في بيان مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) تتضمن النص صراحة على ان الدول العربية تعرب بحرارة عن تقديرها لموقف الدول الافريقية الشقيقة لقطعها علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل التي باتت معزولة اكثر فأكثر عن العالم .

ويلاحظ هنا ان النتيجة الطبيعية لهذا المنطق تصور بعض الافريقيين ان التهديد باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل يشكل المحرك الحقيقي الذي قد يدفع الدول العربية الى الابقاء على المساعدة المالية ومضاعفتها . واذا كان هذا التفكير قد فقد كثيراً من اهميته رغم جهود الدعاية الاستعمارية والاسرائيلية ، فإنه ما زال يشكل الخلفية الفكرية لاكثر من مسؤول افريقي ولأكثر من مسؤول عربي . ومن البدهي انه اذا كان التضامن العربي ـ الافريقي يعود الى تلك المقاصّة التجارية ، وليس الى مبادىء التحرر والعدل والتضامن بين الشعوب الكادحة ، فمن الصعب ان تقوم الجبهة العربية ـ الافريقية على اسس سليمة ، ومن الصعب ان تنجح الاستراتيجية المشتركة لها في الاجل الطويل . وهنا يمكن الاشارة الى مثالين كان يمكن للاعلام العربي ان يستخدمهما للرد على هذه الدعاية المضادة ، **اولهما** ان دولة **مالاوي** لم تحصل على اي قرض من المبالغ التي أقرها مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر لمساعدة الدول الافريقية ، نظراً لسياستها المناهضة للوحدة الافريقية والمناهضة للعرب، بينما حصلت دول **ليسوتو وسوازيلاند وموريشيوس** على القرض على الرغم من انها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وهو ما يؤكد انه اذا كان قطع العلاقات الدبلوماسية من اسباب انطلاق التعاون العربي ـ الافريقي ، فإنه ليس السبب الوحيد كما تراه الدوائر الاستعمارية والصهيونية . **وثانيهما** ان **الهند** التي لم تنشىء يوماً علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، لم تطلب يوماً تعويضاً عما لحقها من اضرار نتيجة اغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ ، او نتيجة ارتفاع اسعار النفط بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، مع انها تحمّلت خسائر في الحالين تقدر بملايين الدولارات . يضاف الى ذلك ان الدول العربية لم تفكر يوماً في تعويض الهند ومساعدتها مالياً (مع ان عدد سكانها ضعف عدد سكان افريقيا كلها) مقابل تأييدها الدبلوماسي والسياسي منذ قيام اسرائيل ، ذلك لأن التضامن العربي ـ الهندي يرتكز على ايديولوجية مشتركة . ولذلك فإنه نما وقوي خلال العقدين السابقين على الرغم من المصاعب والتطورات التي شهدتها العلاقات العربية ـ الهندية .

اما العلاقات العربية ـ الافريقية فقد شهدت ازمة حقيقية في الفترات اللاحقة لحرب تشرين الاول / اكتوبر بما رافقها من نتائج استخدام النفط العربي في المعركة من ناحيتي الامداد والاسعار ، بغض النظر عن كل المسميات والشعارات التي تغلف العمل العربي ـ الافريقي المشترك .

وترد هذه الازمة أساساً الى تركيز الدول العربية بصفة اساسية على دورها تجاه العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، والتخلي عن الاساس الاستراتيجي والصحيح للعلاقات العربية ـ الافريقية باعتبارها احدى ضمانات المواجهة ضد قوى الاستغلال والسيطرة . وهكذا فقد بدأ الربط بين مواقف الدول الافريقية من اسرائيل وبين المساعدات العربية . وقد يكون ذلك مطلوباً ومهماً ، ولكن لا ينبغي ان يكون على حساب المستوى الاول ، بحيث لا تبدو تلك المساعدات مجرد مكافأة وبحيث لا يتردد مفهوم الابتزاز في علاقات ضرورية لاطرافها ، وبحيث لا يقع العرب او بعضهم ، كما حدث بالفعل ، في مأزق التسوية مع اسرائيل ، فلا يجدون ما يقولونه او يقدمونه الى شركاء لهم في معركة التحرر والتنمية .

ولقد كان هذا المعنى واضحاً في كلمة الرئيس السنغالي في ندوة الحوار العربي ـ الافريقي في الخرطوم (عام ١٩٧٥) حين قال :

« إن كل من يحاول ان يجعل من التعاون العربي ـ الافريقي مسألة اعتراف بالجميل من قبل الدول العربية ازاء افريقيا ، يقترف خطأين في آن واحد : الخطأ الاول ـ هو ان موقفاً مثل هذا يشكّل اهانة لافريقيا ولشرفها ، والخطأ الثاني هو ان موقفاً مثل هذا ، من شأنه ان يفكك اواصر التآزر والتضامن الذي يجمع الاجيال الافريقية والعربية الحالية والمقبلة فيكون منها كتلتين متضادتين »[١٥] .

إن كل ذلك يفضي بنا الى اهمية تحليل التصورات الافريقية للشخصية العربية . ويرجع ذلك الى مدرك التصور Perception يعتبر من المدركات المهمة في رسم اي سياسة خارجية او اي محاولة لمد جسور تعاون او مواجهة مظاهر صراع . وبالتالي فإن محاولة بناء اي استراتيجية عربية في افريقية او تجاهها ، ينبغي ان تبدأ بالاجابة عن هذا السؤال : ما هي صورة الشخصية العربية لدى القيادات والشعوب الافريقية ؟

ويلاحظ في هذا المجال ان التركيبة العامة للتصورات الافريقية المرتبطة بالشخصية العربية هي نتاج عوامل متعددة يعود بعضها الى خبرات التاريخ سواء الشق القديم منه ام المرحلة المعاصرة ، كما يعود بعضها الآخر الى طبيعة العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الافريقية ، فضلاً عن السياسة الدولية والمواقف التي يتخذها كل طرف في المنظمات الدولية المختلفة ، كما ان هناك اخيراً دور السلوك الاقتصادي العربي العام والعلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية .

وفي ضوء هذه العوامل كلها يمكن القول ان الصورة القديمة عن العرب تجار العاج والرقيق كادت تختفي[١٦] . وقد برزت محلها صورة العرب الذين كانت تمثلهم وتعبر عنهم بالقول وبالفعل

(١٥) كما ورد في : بطرس بطرس ـ غالي ، « تأملات حول الحوار العربي ـ الافريقي ، » **السياسة الدولية** ، السنة ١٢ ، العدد ٤٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٦) .

(١٦) لصورة اكثر تفصيلاً عن التصورات الافريقية للشخصية العربية ، انظر : حماد ، « اسرائيل والعلاقات العربية ـ الافريقية ، » .

ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وما قدمته من معونات اقتصادية وعسكرية وسياسية ومعنوية وما لها من اثر في حياة الشعوب والدول الافريقية بشكل عام . فأينما يذهب المرء في ربوع افريقيا يجد الشعوب هناك تعرف مصر وثورتها وقيادة هذه الثورة ومكانة جمال عبد الناصر بصفة خاصة .

ولكن تجاور هذه الصورة المشرقة ، صورة اخرى تثير كثيراً من القلق ، وهي صورة بعض الاقليات العربية ، وبخاصة الاقليات اللبنانية والسورية ، في عدد من الدول الافريقية . إن الرأي العام الافريقي ينظر اليها في كراهية احياناً ، وفي شك احياناً اخرى ، خصوصاً انها تمثل قطاعاً مرتبطاً بالصفوة الافريقية الحاكمة او المستأثرة بالشق الاعظم من الثروة القومية ومزايا الحكم ، فضلاً عما يؤدي اليه النشاط المضاد للمصلحة العربية من تضخيم للجوانب السلبية لسلوك هذه الاقليات العربية ولدورها في القارة .

وبجوار كل ذلك ، برزت عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر حتى الآن صورة تكاد تطغى على ما عداها ، وهي صورة العربي مالك النفط والعوائد النفطية الخيالية ، واجراءات ايداع هذه الاموال في البنوك الاوروبية والامريكية ، واستثمارها في الدول الغربية الغنية فقط . ويُذكر هنا بطبيعة الحال ما تنشره الصحف والمجلات الغربية عن الاسراف العربي في الانفاق وحياة الترف التي يعيشها العرب في اوروبا الغربية والولايات المتحدة .

ويضاف الى كل ذلك شيوع اعتقاد بعدم التزام العرب باحترام التضامن العربي ـ الافريقي والامثلة هنا عديدة ، منها على سبيل المثال : قرار وزراء خارجية الدول الافريقية في اجتماعهم بأديس ابابا في تشرين الثاني / نوفمبر **١٩٧٣** بمطالبة رؤساء وملوك الدول العربية بوقف شحن النفط العربي الى جنوب افريقيا وروديسيا . ثم اجتمع هؤلاء الرؤساء والملوك في قمة الجزائر ، بعد ذلك بأيام قليلة ، ليقرروا « ان البلدان العربية لن توقف فحسب شحن النفط الى النظم العنصرية ، وانما ستقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية مع تلك النظم » . غير انه يتبين للجميع عام **١٩٧٤** ان جنوب افريقيا ، التي حرمتها حكومة حزب العمال البريطانية من حق شراء الاسلحة من بريطانيا ، قد تمكنت من الحصول على هذه الاسلحة عن طريق وساطة بلد عربي !

ومنها عدم جدية مقاطعة شركات النفط التابعة للدول الغربية الكبرى التي تتعامل مع جنوب افريقيا ، او الدول التي تعيد تصدير النفط العربي اليها ، بل وشائعات تتردد عن استمرار بيع النفط العربي الى حكومة جنوب افريقيا العنصرية مباشرة .

ومنها تجارة فرنسا الواسعة في السلاح مع جنوب افريقيا في الوقت الذي تتظاهر فيه بالصداقة مع العرب، وعدم التزام الدول العربية بقرارات مؤتمر كولومبو لعدم الانحياز، (تموز/ يوليو عام **١٩٧٦**) الخاصة بحظر النفط عن فرنسا ما لم توقف تسليحها لجنوب افريقيا .

وهناك اخيراً العلاقات الحيوية المتضخمة والمتصاعدة بين النظام العنصري في اسرائيل وجنوب افريقيا ، والتي ترتبط في التصور الافريقي بالمساعدات الهائلة التي يحصل عليها النظامان

من الدول الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة ، التي اصبحت صديقة لمعظم العرب . وبتجميع هذه الابعاد معاً ، وصل البعض الى حد القول بوجود تناقض عربي افريقي في مجال حركة التحرر الوطني .

ولكي نوضح اثر هذه الاجزاء المختلفة من ابعاد الصورة العربية على العقلية الافريقية يمكن الاشارة الى ثلاثة امثلة يرتبط **اولها** بالقيادات الافريقية الحاكمة ، ويصدر **ثانيها** عن مجموعة من السفراء الافارقة تعبيراً عن الدبلوماسية الافريقية ، بينما يعبر **ثالثها** عن رجل افريقي عادي .

المثال الاول ، هو مجرد فقرة قصيرة ولكنها معبرة من كلمة الرئيس الاوغندي السابق عيدي امين امام مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بالقاهرة (عام **١٩٧٧**) حيث يقول :

« ان اوغندا قد رفضت اتخاذ اجراءات انتقامية عندما تعرضت اراضيها لاعتداءات مختلفة ، وذلك رغبة منها في تأمين سلام ووحدة القارة الافريقية . وان اوغندا لن تكون قط عبداً للامبريالية والصهيونية . . ولكن الدخل الذي تحققه البلدان العربية المنتجة للبترول والمودعة في البنوك الغربية ، انما تستخدمه الدول الامبريالية في انتاج الاسلحة التي يتم شحنها الى اسرائيل ونظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا والتي تقوم باضطهاد الشعوب الشقيقة »(١٧) .

و **المثال الثاني** ، صادر عن عدد من الدبلوماسيين الافارقة اثناء بحث **قضية الجولان** في الجمعية العامة للامم المتحدة (شباط / فبراير **١٩٨٢**) ، حيث كانت المناقشات بخصوصها فرصة امام الدول الافريقية للتعبير عن استيائها من العلاقات العربية ـ الافريقية(١٨) .

ـ فيقول سفير دولة افريقية الى الامم المتحدة : « ان اموال النفط قد اودعت في اوروبا ، حيث يدير اليهود البنوك ، وبالنتيجة تعود اموال العرب لتصب ثانية في اسرائيل » ! .

ـ ويقول سفير دولة افريقية اخرى: « حتى القروض فهي تأتينا من خلال البنوك الاوروبية وبذلك نضطر الى دفع الفوائد الباهظة . اين التعاون المباشر ؟ اين التعاون الثنائي ؟ اين الاخوّة التي يتحدث عنها العرب ؟ اين التضامن الذي تحدث عنه العرب سنة **١٩٧٣** بعد ان قطعنا علاقاتنا مع اسرائيل؟ ان معظم الدول الافريقية كانت تتمتع بعلاقات مفيدة مع اسرائيل قبل المقاطعة ، حيث كانت اسرائيل تمدنا بالمعونات الاقتصادية والتكنولوجية . اين هي المعونات العربية ؟» .

ـ ويضيف دبلوماسي افريقي آخر : « صحيح اننا التزمنا بالمبدأ ولهذا قطعنا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، ولكن خيبة املنا تتعدى المعونات ، والقروض ، والاستثمار ، والعلاقات الاقتصادية . ان خيبة املنا سياسية . اين الحوار السياسي ما بين العرب والافارقة؟ هل يمكن القول ان للدول العربية سياسة واضحة تجاه

---

(١٧) النص الرسمي لكلمات رؤساء الوفود في : مصر ، وزارة الخارجية ، **مؤتمر القمة الافريقي العربي** (القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٧) .

(١٨) انظر : راغدة درغام ، « برود افريقي تجاه الجولان في الامم المتحدة ، » **الحوادث** ، ٥ / ٢ / ١٩٨٢ ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

افريقيا ؟ . لا . فالدول العربية قد اكتفت باستقبال من يزورها من زعماء افريقية ، لكنها لم تبعث بمسؤ وليها لزيارة الدول الافريقية . حتى التمثيل الدبلوماسي العربي شبه معدوم في الدول الافريقية ، وبذلك يتعذر على الدول العربية معرفة المشكلات الافريقية » .

ـ ويشير سفير افريقي آخر الى وضع المنظمتين اللتين تمثلان العرب والافارقة فيقول : « انه بينما لمنظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في منظمة الوحدة الافريقية ـ بالرغم من ان فلسطين ليست في افريقيا ، الا انه ليس لأي حركة تحرير افريقية اي مركز معترف به في جامعة الدول العربية . نحن نبحث قضية فلسطين في كل اجتماع عام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بل اننا نولي القضية الفلسطينية الاولوية ، بينما يندر ان تبحث لقاءات الجامعة العربية قضية افريقيا الجنوبية . نحن ندعو الامين العام للجامعة العربية ليخطب امام اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، لكن الاخوة العرب لا يدعون الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ليتكلم امام الجامعة العربية . . . فأين التبادل؟ » .

حتى عند بحث القضايا الافريقية في الامم المتحدة ، يتغيب الدبلوماسيون العرب ـ كما لاحظ الدبلوماسيون الافارقة ـ عن المشاركة في دعم هذه القضايا . ان منصة الجمعية العامة أساساً هي منصة تضامن . وبينما تدرج معظم الدول الافريقية اسمها تقليدياً لالقاء الخطب عند بحث قضية فلسطين والقضايا العربية المتفرعة عنها ، قلّما أدرجت الدول العربية اسمها لالقاء الخطب عند بحث القضية الافريقية الاولى قضية جنوب افريقية. ولهذا فقد قرر الدبلوماسيون الافارقة «رد الجميل» وبالذات في قضية الجولان ـ رغم اقتناعهم التام بشرعية الموقف السوري . ولذلك بحث سفراء الدول الافريقية في اجتماعاتهم قرار الامتناع عن المشاركة في بحث الجمعية العامة للقضية ، والاكتفاء بالطلب من رئيس المجموعة الافريقية القاء خطبة واحدة كي لا يبدو وكأن الافارقة يقاطعون العرب . وهو ما اقتضى تحركاً مكثفاً من الدول الافريقية العربية ، وبخاصة الجزائر لانقاذ الموقف .

اما **المثال الثالث** فيتمثل في سؤ ال وجهه احد طلاب جامعة دار السلام لأحد الخبراء الذين اوفدتهم جامعة الدول العربية في جولة اعلامية لعدد من الدول الافريقية لاستطلاع ردود الفعل للتعاون العربي ـ الافريقي ، يقول السؤ ال : « هل العرب متأكدون من ان اموالهم المودعة في بنوك اوروبا وامريكا لا تستثمر في الشركات الاحتكارية والاستغلالية العاملة في مناجم النحاس والماس ومزارع المطاط في جنوب افريقيا وروديسيا؟»(١٩) .

وفضلاً عما تقدم فإن المعلومات الشائعة عن جامعة الدول العربية في اغلبها معلومات سطحية ، اذ ما زالت العروبة مرتبطة بالاسلام ، ومن هنا توجه الى الجامعة العربية بصفة دائمة تهمة تقديم المعونات للدول الافريقية الاسلامية اولاً . وفي الواقع يرتبط تفضيل مساعدة الدول الاسلامية في افريقيا برفض مساعدة الدول التي تتبنى الايديولوجية الماركسية . ولنا ان نتصور كيف

(١٩) انظر : عبد الملك عودة ، « قضايا التحرر العربي والافريقي ، » **السياسة الدولية** ، السنة ١٢ ، العدد ٤٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٦) ، ص ١٢ ـ ١٤ .

يكون رد فعل تلك الدول التي تعلن اليسارية السياسية ، وكيف تتحدد تصوراتها للشخصية العربية ، عندما يتسلل اليها رد احد كبار المسؤ ولين في دولة عربية نفطية كبرى على زعيم عربي آخر ، عندما قال الاول : « وهل تعتقدون اننا مستعدون لأن نكون جسراً يعبر فوقه اليساريون الى قمة الحكم ؟» !

وفضلاً عن ذلك فهناك تساؤ ل مهم يواجه المتحدث العربي في انحاء عديدة من القارة وبخاصة في شرقي افريقيا ، يدور حول طلب تحديد شروط العضوية او تعريف هوية العروبة التي على اساسها تنضم الدول الى عضوية جامعة الدول العربية وهذا مرتبط في اذهانهم بانضمام الصومال بصفة خاصة للجامعة حيث انها لا تتحدث اللغة العربية رسمياً ، فضلاً عن تواتر شائعة انضمام اوغندا في فترة من الفترات وكذلك جزر القمر الى الجامعة العربية .

والمثال العملي الذي يوضح ذلك هو ما أثير من كلمات وخطب بعض الدول الافريقية في المؤتمر الوزاري الافريقي العربي الاول الذي عقد في داكار (نيسان/ ابريل ١٩٧٦) ، من موضوعات خاصة بالعروبة ، دور العرب واهدافهم في افريقيا ، وعلاقة العروبة والاسلام بالتعاون العربي ـ الافريقي . لقد سبق استغلال هذه الافكار في الستينات من هذا القرن وبخاصة في فترة الدعم العربي ـ خاصة المصري ـ لحركات التحرر الافريقية ضد الاستعمار الاوروبي القديم وضد الاستعمار الجديد ، وحيث أشاعت الدوائر الاستعمارية والصهيونية ان العرب يمثلون استعماراً جديداً ، وان هدفهم الحقيقي هو نشر الاسلام ، ومحاربة الاديان الاخرى في افريقية . وبالتالي استغل هذا الاتجاه لتغذية تخوف بعض العناصر والقيادات المسيحية الافريقية من الطابع الاسلامي الذي قد يتضمنه التعاون العربي ـ الافريقي وخلق بالتالي صعاباً جديدة ذات طابع ديني يمكنها ان تعرقل بل قد تشل التعاون العربي ـ الافريقي لمصلحة التعاون الافريقي ـ الاوروبي الذي قد يبدو اكثر فائدة وارضاء للمسيحيين في افريقيا . ويرجع هذا التخوف الى بعض المواجهات العسكرية التي وقعت في افريقيا ، والتي اكتنفتها سمة دينية الى جانب سمتها القبلية . فالمواجهة بين الايبو المسيحيين في بيافرا وحكومة لاغوس ، والمواجهة بين الجنوبيين في السودان وحكومة الخرطوم ، والمواجهة بين الصومال واثيوبيا ، او بين الاريتريين والاثيوبيين ، صورت في كثير من الدوائر على انها مواجهات بين الاسلام والمسيحية ، وان الدول العربية انحازت الى الجانب الاسلامي ضد الجانب المسيحي . ويضاف الى ذلك الحرب الاهلية التي مزقت لبنان والتي كان لها اثر سيء في افريقيا وبخاصة لوجود جاليات لبنانية في دول افريقية الغربية ترددت في ساحها اصداء هذه الحرب الرهيبة .

ولا شك ان هذا التصور او ذاك التخوف غير دقيق وبعيد عن الواقع في كثير من الحالات ، الا انه يكون في حد ذاته صعوبة سياسية وسيكولوجية يجب الاّ يستهان بها ، ويجب ان تناقش بصراحة وموضوعية .

وفضلاً عما تقدم فإننا ينبغي ان نضع تقويماً لكل هذه الجوانب في الاطار الافريقي الموضوعي . ويرد هنا على الفور اهمية تحليل اثر العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية على اتجاهات العلاقات العربية ـ الافريقية . فقد سبقت الاشارة الى ان غالبية الدول الافريقية تعيش في ازمة اقتصادية طاحنة ، وتموج بها بالتالي طائفة حادة من التناقضات والصراعات الاجتماعية بما يلابسها من تصاعد حدة التوتر

والعنف وعدم الاستقرار السياسي . ومن المعروف ان هذه الازمة بأبعادها المختلفة تواجهها دول التنمية الرأسمالية في القارة مثل كينيا وساحل العاج وسيراليون ، ودول التنمية غير الرأسمالية مثل غينيا وتنزانيا واثيوبيا . وتتضح هذه الحقيقة ، بصفة خاصة ، اذا وضع في الاعتبار انه من بين مجموعة الدول الاكثر فقراً في العالم ، والبالغ عددها حسب احصاء عام ١٩٧٦ للامم المتحدة (٢٦) دولة ، منها (١٦) دولة في افريقية جنوبي الصحراء وحدها .

وفي ظل هذا الوضع الدولي والاقليمي ، تتفاعل عناصر الازمة الاقتصادية في افريقية ، بما يتولد عنها من انعدام الاستقرار وانعدام الامن من ناحية ، مع عناصر الامل في التعاون العربي ـ الافريقي ، وبما يتولد عنها من تطلعات الاستثمارات المشتركة والمعونات المالية من الارصدة العربية النفطية من ناحية اخرى ، وذلك في ضوء النتائج والخبرات السياسية والاقتصادية لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وهكذا كلما اشتدت الازمة الاقتصادية ، وهي طاحنة اصلاً في غالبية الدول الافريقية ، تصاعد طلب الافريقيين وتوقعهم للاموال العربية . وفي ضوء الواقع السافر لاتجاهات التفكير العربي بشأن استثمار الارصدة النفطية في افريقيا ، ينتج رد فعل وخيبة امل ، واتجاه الى اتهام العرب والنفط العربي بمسؤوليته عن كل هذه الازمات .

ومن هذه الناحية بالتحديد تنشط اجهزة وسياسات اجنبية ـ صادرة عن دول ومؤسسات وشركات دولية فضلاً عن اجهزة الاستخبارات ـ تؤمن بأن مصلحتها النهائية والدائمة هي قتل كل ما تم من خطوات سابقة عن طريق التعاون العربي ـ الافريقي . وهذا السلوك المضاد للعلاقات العربية ـ الافريقية هو في حقيقته سلوك مضاد لكل من المصلحة العربية والمصلحة الافريقية ، حتى بالنظر الى كل منهما على انفراد ومن منظور ضيق لفكرة المصلحة القومية . ويبرز هنا دور الدول الاستعمارية والامبريالية الساعية الى مواصلة السيطرة والاستغلال، كما يبرز دور اسرائيل التي تعمل في الاطار نفسه .

فالدول الاستعمارية والامبريالية تضع في اعتبارها ان اي تعاون او تقارب بين مجموعات من الدول المتخلفة هو في حقيقته على حساب المصالح الاستعمارية ؛ سواء الاقتصادية او السياسية او الاستراتيجية . . كما انه محاولة للخلاص من ظاهرة التبعية وتحطيم الاساس الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة في ضوء نجاح تجربة **الاوبك** في تحدي سيطرة تلك الدول، واحتمال قيام اتحادات مشابهة لمختلف منتجي المواد الاولية .

اما اسرائيل ، فهي ترى في العلاقات العربية ـ الافريقية خطراً اكيداً على مصالحها من ناحيتين : **اولاهما** ، انها تعني اضافة عنصر قوة حقيقية للطرف العربي ، **وثانيتهما** ، انها تعني خصم عناصر قوة حقيقية من الطرف الاسرائيلي . وينظر لمفهوم القوة هنا من زاوية عملية ادارة الصراع ، وبأوسع معانيه ليشمل : متطلبات الامن القومي ، والمصالح القومية ، والموارد الاقتصادية او الهيبة السياسية .

ولا شك ان هذا السلوك المضاد للعلاقات العربية ـ الافريقية يعتبر احدى المعضلات او احدى الدوائر المغلقة التي تدور فيها الاوضاع الراهنة والعلاقات المتبادلة بين الدول العربية والافريقية في

المرحلة الراهنة ولا بد بالتالي من كسرها لكي تتخلص تلك العلاقات مما علق بها من شوائب وسلبيات لكي يكون تراكم الايجابيات على اساس سليم .

وعلى سبيل المثال ، فقد شهدت الفترة السابقة مباشرة انعقاد اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي في القاهرة (عام ١٩٧٧) نموذجاً واضحاً من نشاط القوى المضادة للمصالح العربية والافريقية . ففي تلك الفترة تلقت مؤسسات عربية ذات صلة وثيقة بالتعاون العربي ـ الافريقي نسخاً من **تقرير سري** يلخص تجربة احدى الدول الغربية في التعامل مع عدد من الدول الافريقية . وقد جاء في هذا التقرير ان التفاهم المستمر مع الدول الافريقية مستحيل ، اولاً ، لأن هذه الدول غير مستقرة من ناحية النظم والاوضاع السياسية ، وثانياً ، لانها تسعى الى مصلحتها الخاصة وتضرب عرض الحائط بأي مصلحة اخرى ، وثالثاً ، لأنها لا تكاد ترى مشروعا ما قد نجح حتى تسعى الى وضع اليد عليه . وهو ما يعني ان كل تعاون مع الدول الافريقية ـ فيما ذهب التقرير ـ يجب ان يقترن **بوسائل ضغط فعالة** لاستخدامها في الوقت المناسب ، اي حين تسعى هذه الدول الى تجريد المتعاونين معها من كل مكاسبهم المشروعة .

وفي الوقت نفسه فإن اسرائيل تبذل المستحيل لقطع الطريق على التعاون العربي ـ الافريقي بأمل استعادة الامتيازات والمواقع التي كانت تتمتع بها في عدد كبير من الدول الافريقية قبل مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية معها من قبل دول القارة .

وهنا لا بد من تسجيل واقعة في غاية الاهمية ، وهي انه لما كانت القضية الفلسطينية احد اهم عوامل التقارب العربي ـ الافريقي في المرحلة الراهنة ، فإن انسحاب مصر من التزام الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بعد اتفاقي « كامب ديفيد » ، هو بمثابة ارباك للموقف الافريقي الذي اخذ ينحاز كلياً الى مصلحة القضية الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٧٣ . لقد توقفت الدول الافريقية لالقاء نظرة تقويم على العلاقات العربية ـ الافريقية عقب خروج مصر عن الاجماع العربي . وتردد بعض هذه الدول في قبول ما أراده العرب من معارضة لكامب ديفيد ، وكان هذا التردد اول تعبير عن اختلاف الدول الافريقية نفسها وتجسد هذا الاختلاف علناً للمرة الاولى في مؤتمر قمة مجموعة عدم الانحياز في هافانا عام ١٩٧٧ ، حيث انقسمت الدول الافريقية على المشروع العربي الذي نادى بطرد مصر من مجموعة عدم الانحياز . وكان ذلك اشارة الى ان الدول الافريقية لا تستطيع ان تلبي ما تريده الدول العربية منها **سياسياً** ، خاصة بعدما اتضح ان الدول العربية لم تلب ما أرادته منها الدول الافريقية **اقتصادياً** .

ويبدو هنا أن قطع العلاقات العربية مع النظام المصري هو مشكلة موازية لقطع العلاقات ما بين الدول الافريقية واسرائيل . فمنذ التوقيع على المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، بدأ بعض الدول الافريقية بالحث صراحة على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل طبقاً لمبدأ منظمة الوحدة الافريقية الذي يدعو الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع اي دولة تحتل اراضٍ افريقية .

وعلى سبيل المثال فقد طرحت الغابون مراراً في خطبها امام منظمة الوحدة الافريقية ضرورة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل حالما يتم الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. ثم طرحت ليبيريا الفكرة نفسها في خطبتها امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الماضية ، محبذة الاتجاه

نفسه الذي دعت اليه الغابون وليبيريا كل من ساحل العاج وجمهورية افريقية الوسطى والكاميرون وتوجو .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان العلاقات الاقتصادية غير الحكومية بين المصالح الاسرائيلية عبر الشركات الخاصة والدول الافريقية سجلت تقدماً مطرداً في عدة دول افريقية رغم قطع العلاقات الدبلوماسية . ولقد اكد ذلك مسؤول اسرائيلي في تصريح لـه اعلن انه رغم قـطع العلاقـات الدبلوماسية ما بين اسرائيل والافارقة ، الا ان اسرائيل تتمتع بعلاقات جيدة مع عدة دول افريقية ، وان للشركات الاسرائيلية مشروعات بناء كبيرة ومهمة في نيجيريا وكينيا وساحل العاج وغيرها . واشار المسؤول الاسرائيلي الى نيات اسرائيل لتوسيع معاهدة التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لتشمل افريقيا ، بهدف التعرض للتهديدات الليبية ـ السوفياتية للقارة الافريقية ، وذلك عندما تطلب الدول الافريقية من اسرائيل ان تقوم بهذا . ويلاحظ هنا ان اسرائيل تكثف اتصالاتها مع الدول الافريقية عن طريق الطرف الثالث وبخاصة الكونغرس الامريكي . يقول دبلوماسي افريقي : « ان موضوع اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل يأتي على رأس قائمة محادثات معظم اعضاء الكونغرس الامريكي معنا » . ويقول سفير افريقي آخر : « وفي محادثاتي الثنائية مع عضوة في البرلمان الهولندي ، تأكدت من الاشارة الى ضرورة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل »[٢٠] .

ثالثاً : تصور مجالات وسائل التعاون العربي ـ الافريقي

في ضوء سجل التعاون الافريقي وتقويم هذا السجل ، يمكن الحديث عن تقديم «تصور» لمجالات ووسائل دعم هذا التعاون وتطويره ، ومكان الجامعة في ذلك الميدان .

ويمكن القول ان مسألة « التصور » هذه تثير عدداً من المشكلات العملية والفكرية التي لا بد من التعرض لها في البدء . ويمكن الاشارة بصفة خاصة الى سؤالين اساسيين :

١ ـ هل نحن حقاً بحاجة الى تصورات جديدة ؟

إن الاجابة لدينا هي بالنفي . ويرجع ذلك الى ان الحوار العربي ـ الافريقي الذي امتد بصفة خاصة بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وعلى مستويات مختلفة ومتعددة ـ فكرية ورسمية ، حكومية وغير حكومية ، تكنوقراطية ووزارية حتى مستوى القمة ـ قد اثمر تصورات متكاملة ومدروسة بعناية لدعم التعاون العربي ـ الافريقي وتطويره ، وسواء على مستوى الدول العربية والافريقية ، او على مستوى جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

ومن هنا نقول اننا لسنا بحاجة الى تقديم تصور جديد ، ونتفق في هذا الصدد مع ما يقول به الافارقة ، من ان ثمة برنامجاً للتعاون العربي ـ الافريقي اتفق عليه خلال مؤتمر القمة الاول في

(٢٠) درغام ، « برود افريقي تجاه الجولان في الامم المتحدة ، » ص ٢٩ .

القاهرة عام ١٩٧٧ ، ولكن هذا البرنامج لم يطبق بعد بسبب الخلافات العربية ـ العربية حول منهاج تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ مبادرة السادات في العام نفسه ، وليس بسبب الخلافات العربية ـ الافريقية .

٢ ـ الى من نتجه بهذه التصورات الجديدة ؟

وحتى اذا كانت هناك امكانية للحديث عن تصورات جديدة بصدد دعم التعاون العربي الافريقي وتطويره ، يبقى السؤال الآخر : الى من نتجه بهذه التصورات الجديدة ؟ وهنا يمكن التمييز بصفة اساسية بين ثلاثة مستويات :

أ ـ اجهزة صنع القرار السياسي في الدول العربية .
ب ـ اجهزة الدبلوماسية العربية (الحكومات والجامعة العربية) .
ج ـ دوائر المفكرين والكتاب العرب .

إن هذا البحث مقدم اصلاً لندوة تضم مجموعة من المفكرين والكتاب العرب ، وهي مخصصة لتناول « مسألة» الجامعة العربية في الحاضر وفي المستقبل . . وهنا لنا ان نتساءل : مَنْ مِنْ هؤلاء يشق عليه الحديث عن كيفية دعم التعاون بين العرب واي مجموعة دولية اخرى ؟

ومع ذلك ، فإننا نقول ان نقطة البداية فيما يتصل بالعمل العربي الجماعي تتمثل في ان توجد الجامعة العربية اولاً في افريقية ، على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، وفي داخل الدول الافريقية على المستويات الرسمية وغير الرسمية ، وان تحرص على عقد اتفاقيات تمثيل دبلوماسي متبادل مع المنظمة والدول الافريقية ، كي يعمل موظفو الجامعة للجامعة وحدها . ومن مكاتبها ، وليس « من باطن » سفارات الدول العربية ، ولحسابها . . ولعل هذا احد جوانب القصور المرتبطة بمسألة خلق الاطار الدبلوماسي العربي .

وبعد اهمية « وجود الجامعة العربية » في افريقيا من الناحية المادية المحضة هناك ضرورة اخرى تعادلها ، وهي اهمية « وحدة الموقف العربي » . وهنا يمكن الاشارة الى وثيقة سياسية ودبلوماسية بالغة الاهمية ، وهي ان تبلور موقف عربي موحد في عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ، كانت له نتائجه الايجابية المباشرة في العلاقات الدولية اذ تبين بشكل ملموس تأثير قرار قطع النفط العربي عن الدول المساندة لاسرائيل . وبالفعل منذ عام ١٩٧٣ ابدى العرب دينامية نشطة في التحرك الدبلوماسي في اتجاه القارة الافريقية ، واستتبعوا قيام الدول الافريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، بسلسلة نشاطات اقتصادية هدفها تقديم المعونة الاقتصادية وتحقيق التنمية .

ومع ذلك ، توضح خبرات التعاون العربي ـ الافريقي في مطلع الثمانينات ، انه ليس هناك أساس ثابت للعلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية . . كما انه ليست هناك دبلوماسية عربية ذات توجه استراتيجي نحو افريقية ، بل ليست هناك « سياسة » افريقية لمجموعة الدول العربية ولا حتى « سياسات » افريقية .

ونظراً لأن اتفاقي كامب ديفيد اخرجا مصر العربية والافريقية من المواجهة مع اسرائيل ، ونظراً لأن الانقسامات العربية هي العنصر الغالب في العلاقات العربية ـ العربية ، فإن المستفيد المباشر من غياب هذه السياسة او السياسات العربية هو اسرائيل . ولذلك فليس مستغرباً اذا ما شهدنا في المستقبل القريب تحولاً افريقياً في اتجاه اسرائيل ما لم يتم تدارك ذلك سريعاً . فالضعف العربي هو نقطة قوة لمصلحة اسرائيل ، والخلاف العربي يربك الافارقة الاصدقاء .

إن افريقيا تحتاج الى العرب ، وهي في غنى عن اسرائيل ، لكن الفراغ العربي في القارة الافريقية كبير ويحتاج الى من يملأه . ومن سخريات القدر ان اسرائيل تتهيأ لملء هذا الفراغ الكبير ، فيما الجامعة العربية غائبة . وبعد تحقيق وجود الجامعة العربية ، ووحدة الموقف العربي . . يمكن تسطير عشرات التصورات لتدعيم التعاون العربي ـ الافريقي وتطويره .

تعقيب ١

عبد الحسن زلزلة

أبدأ بتهنئة الباحث على معالجته البارعة لهذا الموضوع الحيوي ، المتشعب الجوانب ، والبالغ الاهمية ، في هذه الدراسة المكثفة ، وآمل ان تساهم ملاحظاتي في اثارة المناقشة حولها ، دون ان اطمع في اثرائها ، مع اعتذاري مقدماً اذا فرض عليّ عامل التخصص تغليب الجانب الاقتصادي على تعقيبي .

اولاً : كنت اطمع ان اتمتع بالمزيد من المعرفة ، التي وفّرها لنا الباحث بسخاء في القسمين الاول والثاني من الدراسة ليحرمنا منها في القسم الثالث والاخير ، ليستعيد البحث توازنه المطلوب ، وبودي ان يستكمل الباحث الفاضل بحثه القيم الذي يفترض ان يتصدى أساساً للواقع والطموح ، فالنظرة المستقبلية لآفاق التعاون لم تحظ الا بالقليل مقابل صفحات كثيرة حظي بها عرض التطور التاريخي للتعاون .

ثانياً : اعترف مقدماً بأنه ليس من اليسير الاتفاق على معايير حاسمة ، في تحديد المراحل التاريخية للعلاقات بين الاقطار والكتل . ومن هنا كان طبيعياً ان تتعدد الاجتهادات. وفي تصوري ان اسس اختيار الباحث للمراحل ، سواء بالنسبة لامتدادها او مضمونها ، لا تعكس بالضرورة التحول الحاسم النوعي في تلك العلاقات ، او الجهود المبذولة لتحسينها . وحين يكون الموقف من القضايا الاساسية المصيرية هو المعيار المختار لمصداقية متانة هذه العلاقات ، فربما كانت السبعينات هي بحق نقطة التحول فيها . فقد شهدت تسارع التطورات الايجابية التي كان ابرزها انعقاد اول قمة افريقية ـ عربية عام ١٩٧٧ وصدور اعلان القاهرة الذي ارسى دعائم التعاون الشامل . ونتساءل عما اذا كانت المصادفة التاريخية وحدها هي التي فرضت الانتظار حتى بدء فترة الازدهار النفطي ، بأسبابها وآثارها الدولية والمحلية المعروفة ، لنشهد معها بدء مرحلة ازدهار نضوج الروابط ، الذي انعكس بالتفهم والتعاطف ، وربما بالتحرك والتفاعل الافريقي مع قضايانا الرئيسية . وللادراك الافريقي

لطبيعة العدو الصهيوني ، الذي استمر عدوانه على الوطن العربي متصلاً طوال العقدين السابقين . ومن بين ضحاياه دولة شقيقة عربية ـ افريقية كبرى . وبالمقارنة ، فقد كانت فترة ما قبل السبعينات هي فترة النضال العملي والمبادرات العربية لضمان انتصار قضايا التحرر والانماء الافريقية ، سواء مع محاولات كسب تفهم ودعم الجانب الافريقي للقضايا المشتركة ، ولتحسين موقف الحياد الافريقي ، ان لم تكن اللامبالاة تجاهها ، وهكذا كان الموقف العربي ينطلق من تغليبه المبدئي للعامل الاستراتيجي في علاقاته الافريقية المصرية المشتركة ، بعيداً عن موقف المقايضة السياسية .

ثالثاً : يلاحظ طغيان اهتمام الباحث بالجانب السياسي اساساً والاقتصادي احياناً ، في علاقات يجب ان تتسم بالشمولية والتوازن . فقد غابت معالجة الاهداف الثقافية ، والحضارية والاعلامية عن ثنايا البحث ، وانزّه الباحث والبحث من ان يعكس بذلك قبوله لواقع هذه العلاقات الذي يتسم بالاختلال الواضح ، متمثلاً بغلبة النظرة الجزئية على النظرة الشمولية ، والتعاون المالي الضيق على التعاون الاقتصادي الاشمل ، وعلى حساب التعاون الثقافي والعلمي والاعلامي الضئيل ، وغياب التعاون الشعبي . ويتعمق هذا الاختلال الى حد اصبح معه التعاون احادي الاتجاه في بعض محاوره ، مع تغليب وتفضيل وتسابق للتعاون الثنائي على حساب التعاون الجماعي في ساحاته الاخرى ، مما افقد اعلان القاهرة الكثير من فاعليته .

رابعاً : لقد أجاب الباحث بالنفي القاطع عن سؤال اختزل به تصوره لمستقبل العلاقات في خاتمة دراسته . حين تساءل عما اذا كنا حقاً بحاجة الى تصورات جديدة لدعم التعاون وتطويره . وشارك الباحث الاقتناع الافريقي بأن مسيرة الحوار « قد أثمرت تصورات متكاملة ومدروسة بعناية لدعم التعاون . وانه ليست هناك ثمة حاجة لتقديم تصور جديد » . ترى هل ينسجم هذا المنطق مع مضمون البحث او مع سنة التطور ؟ ولكن الباحث قام بنفسه بمهمة الرد . فبعد اسطر عديدة من نفيه الحاسم عاد ليعلن استعداده لتسطير عشرات التصورات لتدعيم هذا التعاون وتطويره . بشرط تحقق عاملين اثنين هما تحقق وجود الجامعة العربية ووحدة الموقف العربي . وبودي ان اسجل هنا ثلاث ملاحظات :

١ ـ ان الافارقة انفسهم ، وعلى الرغم من حداثة تجربة التعاون الجماعي ، طالبوا مراراً ولاسيما في قمة منروفيا عام **١٩٧٩** بضرورة وضع اهداف اكثر وضوحاً وتحديداً للتعاون لتجديد قوة دفعه ، وثقتهم بمستقبله. فعلى الرغم من ان وثائق القاهرة الاربع قد تضمنت دستور العمل لهذا التعاون فإنها لم تحدد اولوياته وآلياته . كما ان الجانبين بذلا جهوداً مشتركة مؤخراً من اجل التنسيق بين استراتيجيتي قمة عمان وقمة لاغوس لوضع تصور شمولي تكاملي مشترك لاستراتيجية موحدة تسد الثغرة القائمة وتحدد اولويات المطالب والمهام المشتركة ، والبرامج والمشاريع الاساسية التي يجب البدء بتنفيذها ضمن برامج زمنية يلتزم بها من قبل الحكومات والمؤسسات المختلفة لتجاوز سلبيات ظاهرتي الجزئية والاختلال في التوازن السائدين حالياً .

٢ ـ إن اشتراط الباحث مسبقاً تحقق وجود الجامعة العربية في القارة الافريقية قبل تقديمه لتصورات جديدة ، يجعلني اتساءل عن مفهومه للجامعة وتصوره لوجودها . لقد وجدت من خلال بعض البحوث والمناقشات غياب الوضوح حول المفهوم الاول . فقد اخذت الانطباع بأن البعض يقصره على الامانة العامة في حين تقترن في ذهن الآخرين بالحكومات العربية نفسها عبر مجلس الجامعة ولم يبرز كثيراً المفهوم الحقيقي للجامعة ممثلاً بمجالسها العديدة وامانتها ومنظماتها المتخصصة التي تتجاوز العشرين والتي هي الاذرع الفنية لجهازها السياسي .

٣ ـ اما شرط الموقف العربي الموحد فإنني اتفق مع الباحث على اهميته وضرورة تحققه ووضوحه . وان كنت اعترف احياناً بمصاعب التنسيق المحكم ان لم يكن التوحيد بين شبكة علاقات **٢٢** قطراً عربياً من جهة واربع واربعين دولة افريقية غير عربية من جهة اخرى بما مجموعه **٩٦٨** علاقة ثنائية متشابكة ، فضلاً عن العلاقات المتعددة الاطراف والميادين. ومع ذلك فقد اعدت الامانة العامة مجموعة من الدراسات حول البعد الخارجي لاستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك قدمت الى قمة عمان وهي تنتظر مناقشتها من قبل الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب . وقد حرصت هذه الدراسات على تحديد المحاور الرئيسية الستة التي يقترح ان تتمحور حولها العلاقات العربية الخارجية وان تحدد المطالب العربية مع مختلف الاطراف وسبل تحقيقها وكيفية وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية .

خامساً : اكاد ألمس بين سطور البحث العديد من المؤشرات التي توحي بتحميل الجانب العربي مسؤولية النتائج المتواضعة للتعاون . ومع تفهمي لوجهة النظر التي ربما تفضل البدء بالنقد الذاتي اولاً فإن علينا ان نحدد مواطن الضعف والخلل في مسيرة التعاون وتحديد اسبابها ومسؤولياتها .

فلا بد من الانطلاق من حقيقة ان التعاون هو (ممر ذو جانبين) وانه يمثل (مسؤولية مشتركة) يتحمل اعباءها اطراف العلاقة في ضوء الوزن النسبي لكل منهما سياسياً واقتصادياً . وهو في جوهره وطبيعته تعاون بين دول نامية متشابهة في كثير من ظروفها ، بحكم تقسيم العمل الدولي الجائر المفروض عليها ، في ظل النظام الاقتصادي الراهن ، المكرس اساساً لاستمرار هيمنة الدول المتقدمة . لا يغير من هذه الحقيقة ان بعض هذه الاقطار المتخلفة قد حققت، نتيجة الاستنزاف السريع لثرواتها الناضبة ، مدخرات مالية مؤقتة بحكم الطاقة الاستيعابية الضيقة في المدى الزمني القصير .

إن المسؤولية التاريخية للتخلف الافريقي تتحملها الدول الاستعمارية ، التي كانت وراء استغلالها ونهب ثرواتها طوال قرون عديدة. والجانب العربي هو نفسه احدى ضحايا هذا الاستعمار ، ويشارك الدول الافريقية اعباء التخلف والتبعية والتجزئة التي فرضت عليه .

سادساً : ومع ذلك فقد تعهدت الدول العربية المساهمة في تقديم المعونة الى شقيقاتها من الدول النامية عموماً ، والافريقية خصوصاً ، وذلك التزاماً منها بمبدأ التضامن والتكافل الانمائي والاخوي . ويتم ذلك رغم ان البلدان العربية ، التي يعتبر بعضها من اشد دول العالم تخلفاً ، هي نفسها في امس الحاجة الى مواردها لمعالجة تخلفها وتشوه بنيانها الهيكلي وهياكلها الاساسية وتطوير مواردها البشرية . لقد بلغ مجموع العون العربي الى الدول الافريقية خلال السبعينات سبعة مليارات دولار ، (وذلك من اصل (٣٥) مليار دولار تمثل مجموع عونها الى الدول النامية)كان ٨٠ بالمائة منه يحمل سمة الهبة . ويمثل العون العربي الى افريقيا اكثر من ثلث ما تلقته من عون اجمالي .

ان اهمية هذا العون تتجاوز حجمه الكبير ، وشروطه الميسرة ، وعدم ارتباطه بشروط اقتصادية او سياسية ، لأن اهميته تنبع من طبيعة مصدره الذي هو استنزاف ثروة ناضبة ، وانه يمثل نسبة مهمة قياساً الى إجمالي الناتج القومي العربي ، بما يتجاوز حوالى خمسة عشر ضعفاً لمثيله الذي تقدمه الدول الصناعية المتقدمة .

إن دبلوماسية العون تمثل دون شك احدى ادوات تنفيذ اي سياسة خارجية ولخدمة اهدافها بالتالي فإنه لا يمكن ان تكون اداة محايدة . ولكن العون العربي يتميز بكونه ظاهرة تاريخية فريدة للتكافل بين الدول النامية بعيداً عن منطق الاستغلال والمقايضة والمصلحة لأنه يخدم في النهاية الاهداف المشتركة والالتزام بقضايا التحرر . وربما كان الجانب السلبي في هذا العون العربي هو انه يتم حتى الآن في غياب تصور شمولي وأولويات واضحة ترتبط بالبعد الانمائي والتحرري والتكاملي . إن الدور العربي لا يتعدى الآن دور الممول ، اما المستفيد الرئيسي منه فهو المؤسسات الاجنبية والاستشارية التي تتولى تقديم السلع والخدمات بحكم الخبرة المطلوبة منها في مراحل التصميم والتنفيذ بما يساهم في تشويه جوهر التنمية .

سابعاً : كنت أتوقع أن يتصدى الباحث لمناقشة التبرير الافريقي بتحميل ما سماه « الخلافات العربية حول منهاج تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ مبادرة السادات » ، مسؤولية عدم ، وضآلة تنفيذ برامج التعاون . وفي تصوري ان هذا التفسير اتهام ظالم وتنصل من المسؤولية الافريقية للالتزام بالمبادىء السامية التي سبق اقرارها في القمة العربية ـ الافريقية . واعيذ مثل هذا التعاون من الممارسات التي تحاول الاقلية الافريقية عن طريقها تمهيد الطريق لاعادة العلاقات مع العدو الصهيوني .

لقد كان توقيع اتفاقي كامب ديفيد امتحاناً حقيقياً لمسيرة التعاون ، الذي اثبت من قبلُ صلابته واصالته في وجه العديد من التحديات وحملات التشكيك . فلقد كان من بين اهداف هذين الاتفاقين تعطيل دور مصر وفاعليته ، بعد اخراج نظامها من الصف العربي . بحكم الدور الرائد والراجح الذي مثلته ثورة يوليو في قيادة هذا التعاون وتعزيزه . ولقد مر التعاون الجماعي بين المجموعتين بأزمة صامتة لم يكن تأجيل اجتماعات الاجهزة الرئيسية الا احد

مظاهرها . ومع ذلك فقد استطاعت الجامعة العربية اعادة بعض الفاعلية لهذا التعاون الذي ظلت السمة الثنائية هي البارزة فيه .

ولا بد من الاعتراف بأن التعاون يمكن ، ويجب ، ان يكون اكثر فاعلية واوسع مدى اذا تقاسم الطرفان بجدٍ مسؤوليته . ولكن علينا أن نتذكر حداثة هذه التجربة ، وان نعترف بأن النقد الموجه الى الدور العربي في افريقيا ، ولاسيما حين يتعلق بالهاجس المالي الذي يكاد يفرض نفسه على جميع اوجه التعاون الاخرى المطالَب بها ، هو نفسه النقد الذي نتقاسم نحن العرب همومه داخل الاسرة العربية كما هو شأن الشكوى من ضعف فاعلية المؤسسات المشتركة .

ثامناً : ربما كان من بين العوامل الرئيسية التي يتوقع تأثيرها القريب على مستقبل التعاون **عاملان مهمان** ، **اولهما** : الرهان على التضامن العربي في مواجهة الصراع العربي ـ الصهيوني ومستقبل الدور المصري فيه . **وثانيهما** : احتمالات تراجع الازدهار النفطي العربي بما يتركه من اثر سلبي على العون الانمائي الذي ظل حتى الآن هو المحرك الاساسي للتعاون .

ولهذا فإننا مطالبون ، باستمرار ، بالبحث عن سبل ومداخل لتعزيز التعاون الانمائي الشمولي والمتكافىء من منطلق الاعتماد الجماعي على الذات ، وتحديد الميادين والمشاريع والبرامج ذات الاولوية في اهتماماتنا المشتركة للبدء بتنفيذها . (وان لا يكتفي العرب بدور الممول الذي يمكن أن يفتح المجال لتغلغل الاجنبي او تقديم نموذج تعاون بمضمون استغلالي) . هذا المدخل تزداد اهميته في ظل حقيقة فشل الحوار بين الشمال والجنوب ، ووضوح مزايا التعاون الاقليمي بين دول العالم الثالث ، بوصفه مدخلاً لاصلاح النظام الاقتصادي الراهن الذي كرّس تخلف دول العالم الثالث وتجزئتها ، وهو يهددها باستمرار بالمزيد من ازماته التنموية والتكاملية .

إن من المفارقات ان نشهد اليوم ، في ظل التشرذم العربي ، وانخفاض الموارد النفطية ، احتمالات ضعف « الدور العربي التنموي » في القارة الافريقية ، مقابل تعاظم « الدور الامني الاسرائيلي » ، السافر فيها ، نيابة عن الدول الغربية وبدعم لا محدود منها .

ومع اعتزازنا بنبل الرسالة الانمائية العربية ، وترحيبنا بانكشاف زيف دور العدو الامني ، الذي ظل يمارسه سراً منذ الستينات ، في بدء حملته لاجهاض حركات التحرر الافريقية ، فإن هذا التحول الجديد يفرض علينا مخاطر وتحديات جديدة . فهل يكون الفعل العربي على مستواها ؟

تعقيب ٢

محمد فايق

قدم الباحث عرضاً وافياً ودقيقاً لسجل العلاقات العربية ـ الافريقية مع تحليل بارع اصاب كل الجوانب الاساسية المتعلقة به . ومع اتفاقي الكامل مع كل ما انتهى اليه هذا البحث من نتائج ، اعرض هذه الملاحظات والاضافات القليلة والتي لا تغير من جوهر البحث ولا من النتائج التي انتهى اليها ، ولكنها قد تساعد في القاء مزيد من الضوء على طبيعة هذه العلاقات .

اولاً : جاء في الدراسة « إن المحاولات والجهود التي كان يبذلها الجانب العربي لصالح ادراج القضية الفلسطينية ضمن جدول اعمال منظمة الوحدة الافريقية تقابل بالتحفظات من جانب الدول الافريقية غير العربية » .

وأود ان اشير هنا الى ان عبد الناصر كان قد وافق قبل الاجتماع الاول لرؤساء الدول الافريقية في أديس ابابا عام **١٩٦٣** على الا يُطلب وضع القضية الفلسطينية في جداول اعمال المؤتمرات الافريقية حتى تصبح هذه الدول مستعدة لذلك .

فعلى الرغم من ان مصر مع بلدان عربية اخرى في افريقيا استطاعت استصدار قرارات قوية تؤيد الحق العربي في فلسطين وذلك عبر التكتلات الافريقية السابقة لانشاء منظمة الوحدة الافريقية مثل مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة (الاول اكرا، آذار / مارس **١٩٥٨** ، والثاني اديس ابابا ، حزيران / يونيو **١٩٦٠**) ثم جميع مؤتمرات الدار البيضاء ابتداء من الاجتماع الاول للرؤساء في كانون الثاني / يناير **١٩٦١** التي أدانت اسرائيل ووصفتها بأنها اداة للاستعمار الجديد ، الا ان مصر ـ ومعها البلدان العربية ـ الافريقية الاخرى أحجمت عن طلب إدراج القضية في جدول اعمال المؤتمر وذلك لسببين :

١ ـ مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية دخلت المنظمة دول كثيرة خاضعة لسيطرة الاستعمار الاوروبي ـ منها معظم دول الفرانكوفون ـ وكان وضع القضية الفلسطينية في جدول

الاعمال يسبب لهذه الدول الكثير من الحرج . كما كانت اسرائيل ـ بمساعدة النفوذ الاستعماري القوي ـ تقوم بعمليات ابتزاز للدول الافريقية التي « تتورط » في بيانات تأييد للحق العربي في فلسطين وذلك بأن تحصل اسرائيل على مميزات تدعم نشاطها الاقتصادي في هذه الدول . لقد كان عبد الناصر يرى ضرورة العمل على تدعيم استقلال هذه الدول اولاً حتى تكون قادرة على اتخاذ المواقف ضد الاستعمار واسرائيل .

٢ ـ والاهم ، ان عبد الناصر كان يريد ان يبعد عن اذهان الافارقة فكرة « شراء المواقف » ـ فهو القائل في خطابه امام مؤتمر القمة الافريقي الاول عام **١٩٦٣** « .... إن العرب لن تشتري باموالها الاصوات المؤيدة لقضية فلسطين فهي قضية الحق والتحرر والتنمية ايضاً » .

وفي عام **١٩٦٧** اتخذ القرار نفسه لاسباب اخرى فقد كانت معظم الحكومات الافريقية ـ تحت تأثير ما حدث لمصر ـ قد اصابها الخوف . واكتفى الوفد المصري في مؤتمر القمة الافريقي في كنشاسا عام **١٩٦٧** بعرض تفصيلي لقضية العدوان الاسرائيلي المستمر على شعب فلسطين وعلى البلدان العربية دون ان يتقدم بأي طلبات محددة للمؤتمر . وكان الرؤساء الافارقة جميعاً خلال هذا المؤتمر يبدون حزنهم واسفهم لما حدث لمصر وذلك في الغرف المغلقة ، ولكن معظمهم كان يتردد كثيراً عند اصدار البيانات والتصريحات . وعلى هذا الاساس لم تطلب مصر ولا البلدان العربية ـ الافريقية طوال هذه السنوات وضع القضية الفلسطينية ضمن جدول اعمال منظمة الوحدة الافريقية .

اما في عام **١٩٧١** فكانت الصورة قد اختلفت كلياً ، فكانت مصر قد استعادت انفاسها بحرب الاستنزاف ، ليس هذا فقط بل انها استطاعت ان تلعب دوراً حاسماً في انهاء الحرب الاهلية في نيجيريا ، والقضاء على فكرة انفصال بيافرا ـ وكانت اسرائيل من الدول التي تمد بيافرا بالسلاح ـ وتفجرت ثلاث ثورات في افريقيا بعد الهزيمة العسكرية عام **١٩٦٧** هي الصومال والسودان وليبيا معلنة انها امتداد لثورة **٢٣** يوليو .

ومن الجانب الآخر كان التقدم الذي حدث في مهمة يارنغ ومذكرته في شباط / فبراير ٧١ نقطة تحول مهمة استغلتها الدبلوماسية العربية في عرض القضية بشكل جديد على الرأي العام العالمي(١) .

وتكشفت امام الافارقة صورة التعنت والصلف الاسرائيلي وتغيرت كلياً الصورة القديمة التي لم تتغير بالكامل في اذهانهم بعد حرب **١٩٦٧** اذ ادعت اسرائيل انها حرب وقائية لحماية وجودها وليس بهدف التوسع . واستغلت الدبلوماسية العربية هذا التحول في مؤتمر الرؤساء لمنظمة الوحدة الافريقية وتشكلت لجنة الحكماء على النحو الذي ذهب اليه البحث . وهكذا

---

(١) تسبب هذا التقدم في مهمة يارنغ في نسف ما عرف بمبادرة السادات الاولى لفتح قناة السويس (المعلنة في ٤ شباط / فبراير) والتي قال عنها السادات بعد ذلك انها كانت البداية الاولى لمبادرته لزيارة القدس .

توفرت للدول الافريقية مظلة الامم المتحدة ومظلة منظمة الوحدة الافريقية في حركتها نحو الاقتراب من العرب . وهو امر مهم جداً بالنسبة لحركة الدول الافريقية غير الثورية التي تتحاشى دائماً الصدام مع الاستعمار فتحتمي بمنظمة الوحدة الافريقية وقراراتها .

ثانياً : اشار الباحث الى ان العلاقات العربية ـ الافريقية قد شهدت في الفترات اللاحقة لحرب تشرين الاول / اكتوبر ازمة حقيقية نتيجة تركيز البلدان العربية بصفة اساسية على دورها تجاه العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية والتخلي عن الاساس الاستراتيجي والصحيح للعلاقات العربية ـ الافريقية باعتبارها احدى ضمانات المواجهة ضد قوى الاستغلال والسيطرة .

وأعتقد ان هذه الازمة ما زالت قائمة ، فعلى الرغم من مجموعة الوثائق التي اصدرها اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي في آذار / مارس ١٩٧٧ والتي يمكن اعتبارها اساساً صالحاً للاستراتيجية الافرو ـ عربية ، الا ان توقف الحوار العربي ـ الافريقي وعدم تنفيذ القرارات الواردة في هذه الوثائق استمرت معه المفاهيم القديمة التي كانت تحكم هذه العلاقة . فما زالت التصورات العربية في معظمها ، شأنها في ذلك شأن التصورات الافريقية في معظمها ، لهذه العلاقات أساسها « شراء المواقف » فالبلدان العربية ترتاح لأن الدول الافريقية قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل وتعتقد ان هذا الموقف مستمر طالما انها تدفع الثمن .

والدول الافريقية في معظمها تعتقد انها ضحت من اجل العرب بقطع علاقاتها باسرائيل وان العرب لم يساهموا في حل مشاكلهم الاقتصادية بما يتناسب مع ثرائهم والاضرار التي اصابت الدول الافريقية من جرّاء زيادة اسعار النفط سبب هذه الثراء . وقد استغل اعداء التعاون العربي ـ الافريقي هذه المغالطات التي يسهل تصديقها حتى اثرت على كثير من الافارقة المخلصين لفكرة التعاون .

فقد جاء في كتاب **دولارات عربية لافريقيا**(٢) « طوال فترة كتابة هذا الكتاب كنت مشغولاً بمسألة معرفة السبب في حرص العرب على انقاذ الاقتصاد الاوروبي والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية للاقتصاد الافريقي ، السبب في استعدادهم لايجاد مشاركة طويلة الامد مع اوروبا وليس مع افريقيا ، وهي مشاركة من شأنها دفع النمو الاقتصادي لاوروبا وليس لافريقيا . وكما عبر احد الدبلوماسيين الافريقيين فإن اكبر تحويل للثروة في التاريخ انما يتم الآن من الشرق الاوسط الى اوروبا ، اما امم افريقيا البروليتارية فهي مجرد امم متفرجة في الدراما من اولها الى آخرها » .

كما يتساءل البعض لماذا لا يأخذ الحوار العربي ـ الافريقي الاهتمام نفسه الذي يأخذه الحوار العربي ـ الاوروبي رغم تباطؤ اوروبا في تأييد العرب في الوقت الذي ذهبت فيه افريقيا الى حد قطع علاقاتها مع اسرائيل .

---

(٢) E.C. Chibwe, *Arab Dollars for Africa* (London: Croom Helm, 1976), والذي كتب مقدمته كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا .

وهكذا في غياب اعمال الاستراتيجية الموضوعة وعدم تطابق المفاهيم التي تحكم هذه العلاقات مع هذه الاستراتيجية ستبقى المقارنة دائمة بين ما تأخذه افريقيا وبين ما تأخذه اوروبا وامريكا من رأس المال العربي ، وسيظهر دائماً تضاؤل حجم المساعدات العربية في نظر الافارقة .

إن اخضاع التعاون العربي ـ الافريقي لهذه الاستراتيجية هو الذي يجعل هذا التعاون جزءاً من رؤية مشتركة لجعل الصورة العربية والصورة الافريقية حقيقة واقعة في حياة المواطن العربي والمواطن الافريقي .

واخشى ان تكون الصورة العكسية صحيحة فرغم قطع الدول الافريقية لعلاقاتها مع اسرائيل فإن اسرائيل تحرص كل الحرص على ايجاد المصالح المشتركة بينها وبين دول افريقيا وتعمل على تنمية هذه المصالح . ويوجد لاسرائيل حالياً بعثات تجارية في ١٢ دولة افريقية .

وعلى الرغم من ان البحث اشار بشكل عابر الى ان العلاقات الاقتصادية غير الحكومية بين المصالح الاسرائيلية عبر الشركات الخاصة والدول الافريقية سجلت تقدماً مطرداً في عدة دول افريقية رغم قطع العلاقات الدبلوماسية، الا انني كنت اتمنى ان يشتمل البحث على تسجيل اكثر تفصيلاً للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ودول افريقيا للوقوف على معدل نمو هذه العلاقات واتجاهها لتوضع هذه الدراسة جنباً الى جنب مع العرض التفصيلي والدقيق الذي قدمه البحث عن موقف الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية السياسي من اسرائيل والقضية الفلسطينية .

واعتقد ان اسرائيل الآن وبعد انسحابها من سيناء سوف تبذل محاولات عديدة ـ بدأت تظهر بوادرها ـ لإعادة العلاقات مع دول افريقية استطاعت ان تدعم علاقاتها الاقتصادية معها مثل زائير وغابون وساحل العاج وافريقيا الوسطى وقد يكون ذلك ما سوف يواجهه العرب في اول اجتماع لرؤساء منظمة الوحدة الافريقية . الامر الذي يحتاج الى خطة عاجلة تقوم بها جامعة الدول العربية لمواجهة هذا الاحتمال .

ثالثاً : من الضروري ان نفرق بين التعاون العربي ـ الافريقي الذي يشمل كل العرب وبين العلاقة الخاصة بين بلدان افريقيا العربية ودول افريقيا جنوب الصحراء، تلك العلاقة التي يجب ان تستمر والحفاظ عليها في اطار الوحدة الافريقية مع الحرص على الا يكون الحوار العربي ـ الافريقي سبباً في ان نعيد فكرة تقسيم القارة الى عرب شمال الصحراء وافارقة جنوب الصحراء ، الى اذهان الافارقة من جديد وذلك بكثرة التعامل كطرفين احدهما عربي والآخر افريقي يعني جنوب الصحراء . فمن المهم استمرار المشاركة الايجابية والفعالة من جانب العرب الافارقة داخل منظمة الوحدة الافريقية والاستفادة من النزعة القارية التي تحمي هذه العلاقة .

إن البلدان العربية ـ الافريقية هي الركيزة التي تستند عليها العلاقات العربية ـ

الافريقية وهناك بلدان عربية معينة مثل مصر والجزائر ، استطاعت ان تقيم علاقة خاصة مع افريقيا . مصر بما قدمته لافريقيا في معركة التحرر والتنمية وتبنيها الكامل لكل القضايا الافريقية منذ البداية بما فيها قضية الوحدة الافريقية عندما كانت مجرد وجدان يداعب احلام كل افريقي وتعودت الشعوب الافريقية ان تسمع « صوت افريقيا » بلغاتها الافريقية من اذاعة القاهرة بهذا الاسم ، في وقت لم يكن يصلها صوت آخر ، بلغاتها عبر الاثير والصحف ، يحمل مطالب الشعوب الافريقية ويدعو الى تحطيم ركائز السيطرة والاستغلال . والجزائر التي طرحت ثورتها منذ البداية كثورة افريقية بجانب كونها ثورة عربية فخلقت علاقة نضالية قوية بين شعب الجزائر والشعوب الافريقية . وكل هذه في النهاية علاقات من الضروري الاستفادة منها لتكون ركيزة للتعاون العربي ـ الافريقي .

ومن هنا فقد كان امراً غير مقبول ـ من وجهة النظر الافريقية . ما جرى من محاولات عربية لابعاد مصر عن الحوار العربي ـ الافريقي بسبب توقيعها اتفاقي كامب ديفيد اللذين رفضها العرب . وبغض النظر عن مبررات هذا الابعاد وضروراته فقد كان ذلك بمثابة نسف لاحد الجسور التي تعبر عليها العلاقات العربية ـ الافريقية ، الامر الذي ادى الى توقف الحوار وتجميده . فالبلدان العربية ـ الافريقية هي الجسر الرئيسي الذي تعبر عليه العلاقات العربية ـ الافريقية .

رابعاً : ان الخلافات العربية لم تتسبب في تجميد الحوار العربي ـ الافريقي فقط كما حدث بعد توقيع اتفاقي كامب ديفيد وانما تسربت الخلافات العربية الى داخل منظمة الوحدة الافريقية نفسها فأصابت المنظمة الافريقية بالشلل . وكان ذلك بسبب قبول الجمهورية العربية الصحراوية في المنظمة ، ومعارضة المغرب واحتجاجه ، ثم انقسام اعضاء المنظمة تحت ضغوط الاطراف العربية المتناحرة ، الامر الذي اصاب جميع اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية بالشلل والجمود .

وعلى الرغم من ان ذلك يحدث بعيداً عن الجامعة العربية وعن اطار التعاون او الحوار العربي ـ الافريقي الذي نحن بصدده الا انه دون شك يشتت جهود العرب ويستنفدها في امور بعيدة عما تتطلبه استراتيجية التعاون العربي ـ الافريقي . وما موضوع الصحراء الا مثال على الانقسامات العربية الكثيرة والمشاحنات العديدة التي تلقي بظلالها على موضوع التعاون العربي ـ الافريقي .

إن الحوار العربي ـ الافريقي شأنه في ذلك شأن اي نشاط دولي تقوم به جامعة الدول العربية يتطلب توحيد المواقف العربية من خلال العمل العربي المشترك الذي تحكمه استراتيجية عربية واضحة المعالم والاهداف .

خامساً : اتفق مع ما ذهب اليه البحث من اقتناع بالتصورات التي وصل اليها الحوار العربي ـ الافريقي واعتبار مجموعة القرارات والتوصيات التي خرج بها مؤتمر القمة العربي ـ

الافريقي عام ١٩٧٧ كافية لتكون برنامجاً اساسياً للتعاون العربي ـ الافريقي . والمهم الآن هو تطبيق هذا البرنامج .

ولكن لا بد من ان نتوقع ان عملية التطبيق هذه لن تكون سهلة في بدايتها . فإذا كان التعاون العربي الافريقي يتجه الى التنمية اساساً فالتنمية ليست مجرد اعتمادات مالية ولكن التنمية موقف حضاري لا بد من ان تتوفر له الامكانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا بد من أن نعترف ان طرفي التعاون تنقصهما في كثير من الاحيان الخبرة وفنون العصر .

كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة الآن في افريقيا والتي في معظمها من انشاء الدول الاستعمارية في فترة ما قبل الاستقلال وضعت كلها لتربط اقتصاد افريقيا باوروبا . فخطوط الاتصال والنقل البحري والطيران كلها تسير في هذا الاتجاه . هذا علاوة على النفوذ الكبير الذي تتمتع به الاستثمارات الاوروبية والشركات الاحتكارية في افريقيا والتي من المؤكد انها ستقاوم التعاون العربي ـ الافريقي بكل ما تستطيع .

ومعنى ذلك انه لا يكفي ان نوفر المال ونختار المشروع فتسير آليات التعاون الاقتصادي العربي ، كما رسمتها قرارات مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي ولكن ذلك سوف يحتاج باستمرار الى تدخلات سياسية من الاطراف المختلفة لمواجهة الصعاب وحتى تستقر آليات التعاون وتعتاد طريقها .

تعقيب ٣

عبدالملك عودة

تتصف الدراسة المقدمة من د. مجدي حماد بالاحاطة بالموضوع مع دقة بارعة في العرض والتحليل . واود في البدء الاشارة الى الأزمة التي يعيشها التعاون العربي ـ الافريقي ، وهذا يستوجب مني ان أعرض لكل ما جرى منذ ١٩٧٣ ، وأن أتوقف عند ثلاث علامات كبرى في تيار هذا التاريخ ، اراها قادرة ومعبرة عما اريد تقديمه مشاركة مني في الحوار :

١ ـ في اواخر عام ١٩٧٥ ومطلع عام ١٩٧٦ : عقب اتفاق الجانبين العربي والافريقي على مشروع الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي ، وتقديم هذا المشروع الى مؤتمر القمة الافريقي في كمبالا في تموز / يوليو ١٩٧٥ ، والى مجلس الجامعة العربية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ . ماذا كان « الحاضر » في ذلك الوقت : لماذا كان وكانت قضاياه ؟

٢ ـ في أواخر عام ١٩٧٧ ومطلع عام ١٩٧٨ : عقب انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول واصدار وثائق الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي في آذار / مارس ١٩٧٧ . ماذا كان « الحاضر » في ذلك الوقت : لماذا كان وكانت قضاياه ؟

٣ ـ في عام ١٩٨٢ ، ما هو الحاضر اليوم وما هي نتائج التراكم وعناصر الأزمة ؟

عام ١٩٧٥

ما هي الوسائل والغايات في استراتيجية التعاون ؟ التساؤل المهم الذي يطرح نفسه في نهاية عام ١٩٧٥ هو : الى اين ؟ إن مشروع الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي معناه ان السياسة العربية تنتقل بهذا الاعلان من مرحلة السياسة والمواقف الطارئة الى مرحلة بناء الاستراتيجية العربية للتعاون العربي ـ الافريقي . وفي مجال البحث عن اجابات أورد ما يلي :

ـ إن الخطوات الخاصة التي اتخذتها السياسة العربية كانت في الاغلب الاعم استجابة ورد

فعل ، ولم تكن مخططاً موضوعاً لسياسة مرسومة من داخل العلاقات القائمة والمتبادلة بين الدول العربية والافريقية ، بهدف احداث تغيير معين ومستهدف .

ـ واستطراداً ادى النجاح في الاستجابة او في التفاهم المشترك ـ الى تطوير خطوات التعاون من سياسات قصيرة الامد وطارئة ، الى التفكير في استراتيجية طويلة المدى . ولكن السؤال المهم الذي لا استطيع الاجابة عنه في حسم الآن هو : هل تمت دراسة وتدبر وتخطيط هذه الاستراتيجية الحديثة ، وهل تم حساب الاحتمالات المطروحة لنتائج ومشكلات التنفيذ في داخل اطار دولي عالمي واقليمي متغير ؟

ـ بكل النيات الطيبة والجهد الذاتي سار تطبيق وتنفيذ سياسات التعاون العربي ـ الافريقي ، ولكن الراجح عندي ـ بل والمؤكد ـ هو ان التنسيق العام وتنسيق المراحل والمستويات المنوعة لهذه السياسات غير موجود بل ومنعدم . انني لا انكر على البلدان العربية في اوضاعها الراهنة ان تكون لها آراء منوعة او مواقف غير متطابقة ، ولكن انكر عليها الا تنسق بين مواقفها ، والا تتفق على مواقف موحدة ما دامت تبغي تعاملاً على مستوى منظمتين اقليميتين .

ـ يتم النشاط الحالي على المستوى الاقليمي باسم الجامعة العربية ، ولم يتم حتى الآن تنسيق وترتيب هذا النشاط الجماعي مع النشاط الثنائي الذي تقوم به الدول العربية فرادى .

ولقد واجهت الجامعة العربية ـ بالمعنى السياسي العام ـ الموقف بأن ألقت على الامانة العامة وعلى الامين العام مسؤوليات العلاقات المترتبة على هذا التعاون وهذا معناه خلق وظيفة ومهام جديدة اضافية وبالممارسة يقوم بها الامين العام . والسؤال المطروح : هل التنظيم الاداري القائم في الامانة العامة يستطيع اداء المسؤوليات وتحقيق المطلوب ؟

ـ إن الوسائل والادوات التي استخدمت حتى الآن أدت دوراً ، ولكنها في الامد الطويل ليست القنوات والاجهزة والادوات الكفء لتحقيق الهدف المطلوب من الاستراتيجية الجديدة للعلاقات المتبادلة . كما يجب دراسة العلاقات التنظيمية القائمة حالياً بين الامانة العامة وبين هذا الحشد الكبير والمتنوع الاختصاصات والتركيبات من المنظمات العربية الاقليمية والمتخصصة .

ـ إن الجانب العربي على الرغم من كل ما عمل ومن حسن النيات المعلن ، ما زال يواجه موجة من التذمر الافريقي ، وان تقصيراً شديداً من الجانب العربي في ميدان دراسات وقياسات الرأي العام ورد الفعل الافريقي ، ولم يبتدع السياسيون والاعلاميون العرب من الوسائل والقنوات ما يجعل الايجابيات تطفو فوق السلبيات .

ـ لم تتم دراسة الاتجاهات والسياسات الاجنبية في افريقيا ومواقفها تجاه التعاون العربي ـ الافريقي ، ومدى ما تحمله في طياتها او ما تمثله على المستويات المرحلية والاستراتيجية .

ـ إذا كانت السياسة العربية تريد النجاح والانجاز ، فعليها فوراً إنشاء جهاز او ادارة مركزية باسم كل العرب ، للبحوث والدراسات ، تقوم بمهام ونشاط التفكير والتخطيط واقتراح ورسم

السياسات لهذا التعاون العربي ـ الافريقي ، وتقوم ايضاً بالمساهمة في مسؤوليات توزيع الادوار والاختصاصات والتنسيق والمتابعة والتقويم . . . الخ .

عـــام ١٩٧٧

تشهد العلاقات العربية الافريقية حالياً تغليباً للشكل الاقتصادي في التعامل منذ حرب ١٩٧٣ ، والمفترض ان كل هذا النشاط يتم حالياً في اطار اعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي الذي أعلنه مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول في آذار / مارس ١٩٧٧ .

ـ تتصف العلاقات المتبادلة بتراكم الخبرات والممارسة والارتباطات والمعلومات المتوافرة لدى الجانبين على المستويات الثنائية والجماعية ، ومن الواضح ان خبرات وارتباطات المستويات الثنائية بوجه عام اكثر تنوعاً من خبرات المستوى الجماعي ، كما نجد ايضاً ان خبرات المستويات الثنائية تتصف بعدم التوازن نتيجة ادوار ونشاط هذه الدول فرادى في ميدان العلاقات المتبادلة .

ـ إن الصراع المستمر والمتناقض بين اولويات الاهداف والمصالح لم يحسم بعد بين عمل ونشاط كل من المستويات الثنائية والجماعية ، وان جهود التنسيق النظرية لم تصل بعد الى صيغ عملية مريحة وفعّالة ، وهذه هي احدى نتائج التمسك بمفاهيم الدولة الحديثة ، حتى يبدو التعاون احياناً كأنه حاصل جمع ارادات سياسية للدول العربية وللدول الافريقية او لجزء منها . والمعروف ان حاصل جمع الارادات السياسية في هذا الجزء من العالم ، انما هو موقف سياسي غير مؤسسي تنتابه احياناً شوائب من امراض عدم الاستقرار والضغوط الدولية ، وحسابات التغير في اولويات المصالح الوطنية والقومية .

ـ تغيرت بالنمو او بالتراجع على درجات متفاوتة مكونات واولويات العلاقات العربية ـ الافريقية ، حتى ان ما يبدو امامنا الآن هو خليط نعجز احياناً عن رد مكوناته الى اصولها ، او فحص حاضرها لترتيب اولوياتها ، واذا اخذنا في الاعتبار ان عدداً من الدول الافريقية والدول العربية يتصرف احياناً وعن عمد على مستويات ثنائية امكن أن نقدر تعقّد الصورة .

ـ إن صوغ عدد من وثائق العلاقات العربية ـ الافريقية منذ ١٩٧٣ حتى اليوم ، وعلى الرغم من احتوائها على الاصطلاحات والشعارات الخاصة بالتحرر وبمحاربة الاستعمار وبالتنمية . . . الخ ، تدل هذه الصيغ على الانتقال من مناخ الافكار والسياسات الراديكالية والثورية الى مناخ الافكار والسياسات المحافظة ، وان الاهتمام الاول بين قيادات الدول والحكومات العربية والافريقية لم يصبح ممارسة قضايا التحرر والتغيير ، وانما اصبح ممارسة قضايا واجراءات الاستقرار بالمحافظة على الامر الراهن والواقع .

ـ إن الارتباط بين العلاقات العربية ـ الافريقية وبين اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد امر مطلوب وضروري ، ولكن حتى الآن لم تتحول الامنيات والرغبات الى واقع ملموس او قائم ، وواضح ان قضية اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف تأخذ زمناً طويلاً .

وان العلاقات الاقتصادية الدولية لكل من الدول العربية والافريقية توضح اتجاه مؤشرات التصدير والاستيراد نحو الدول الصناعية والغنية حتى الآن ، وان المنشور من ارقام واحصاءات الاوضاع الاقتصادية للدول العربية تبعث على القلق ، وهذا ينطبق بصورة اعمق واكبر على اوضاع جميع الدول الافريقية .

ـ إن مؤسسات التعاون الاقتصادي والتمويل الاوروبية والامريكية تنشط بصورة فعّالة ، وبشكل يجعل مؤسسات التعاون والتمويل العربية تنمو نمواً بسيطاً ، ولذلك فإن هناك مخاطر مرئية من ان يتحول التعاون العربي الافريقي الى مجالات هامشية ، او يتحول الى مجالات تابعة في داخل الاطار العام القائم للاقتصاديات الافريقية ، وهذا خطر قاتل ومميت اذا تحول التعاون العربي ـ الافريقي الى وكالة تعمل لحساب المصالح الاوروبية والامريكية .

ـ التعاون العربي ـ الافريقي في صورة الاعلان او في صورة الممارسة يتعرض لضغوط السياسات الدولية وصراع القوى في المنطقتين العربية والافريقية ، ويصاحب هذه الضغوط حملات اعلامية مكثفة تثير الشكوك والتلكؤ عند الجانبين ، الامر الذي يخلق فجوة عدم التصديق وعدم الاحساس بالجدية . ويمكن تقدير معنى وآثار هذا الوضع اذا أضفنا اليه تراكم الآثار والنتائج المترتبة على انتشار عقلية وذهنية التخلف ، وتقطع الاتصال ، وعدم وجود ايديولوجية للتنمية وللتغيير الاجتماعي في داخل الاغلبية الساحقة من هذه الدول .

ـ انجذاب عدد من الدول الافريقية والعربية ـ بالرضا او بالاكراه ـ الى الاحتماء او الارتباط بقوى اجنبية ودول عظمى ، والسير طبقاً لسياساتها ومصالحها واهدافها في المنطقتين العربية والافريقية .

عـــام ١٩٨٢

تشير دراسة د. مجدي حماد الى اهتمام الجامعة العربية منذ الخمسينات بقضايا افريقية ، والى نمو هذا الاهتمام وتنوّع ميادينه في الستينات واوائل السبعينات . والاشارة الى ثورة ١٩٥٢ ـ وتطورات سياساتها الخارجية ـ في مصر اساسية ، ولكن في ميدان الممارسات في العلاقات العربية ـ الافريقية ، يجب الاشارة الى ادوار وسياسات قامت بها دول عربية ـ افريقية ، ونشير في نظرة مقارنة الى مصر وتونس والجزائر وليبيا ، لقد اختلفت بينها التوجهات وتباينت بينها اهداف ومستويات الممارسة ، كما ان جزءاً كبيراً من نتائج هذه الادوار والسياسات في الساحة الافريقية العامة والجزئية قد ظهر حينما أصاب الركود الدور المصري في ظل سياسات الرئيس السادات واعادة تشكيل تحالفات مصر في القارة .

١ ـ معنى ما حدث منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ هو حدوث تغيير في موازين القوى والعلاقات المتبادلة في داخل الجانب العربي . ومن ثم حدث تفاوت في المراكز النسبية ، وظهرت توجيهات جديدة في التيار العام للسياسة العربية وفي تركيب الجانب العربي الممثل في الجامعة العربية . وطرح هذا نفسه في نتائج وآثار منوعة على العلاقات المتبادلة كالتالي :

ـ صارت جميع الدول العربية (٢٢ دولة) طرفاً أصلياً في التعامل المنظم الملتزم تجاه الطرف الافريقي الممثل في منظمة الوحدة الافريقية ، فلقد تم ادخال الدول العربية الآسيوية (١٣ دولة) في مناسبة الظرف التاريخي لاوضاع عام ١٩٧٣ وما تلاه في التعامل المتبادل والمنظم بنصوص واحكام مواثيق التعاون العربي ـ الافريقي .

ـ نما دور الدول العربية النفطية ذات الايرادات المالية المتنامية ، وتدريجاً ظهرت توجهاتها وسياساتها الاسلامية في التعامل العام ، وفي التعامل مع الدول الاسلامية الافريقية او الدول ذات الاقليات الاسلامية في افريقيا . وفي مركز القيادة لهذه الدول النفطية تجلس المملكة العربية السعودية . ومن تقاليد التعامل السياسي الدولي لهذه الدول العربية النفطية استعمال اسلوب التعامل الثنائي المباشر ، واستعمال الاداتين في العلاقات الخارجية : اداة الانتماء العربي بمفهوم العروبة والامة العربية ، وأداة الانتماء الاسلامي بمفهوم التضامن والامة الاسلامية ، وفي الفترة ذاتها ازدهر النشاط السياسي الاسلامي العالمي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية ، فتم التصديق على ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٧٣ ، وامتدت وتنوعت اهتمامات ونشاطات المنظمة وما تولد عنها من منظمات واتحادات متخصصة ، كما صاحب هذا النشاط ما قامت به رابطة العالم الاسلامي من دور كبير مع عدد من المنظمات التابعة لها او المرتبطة بها .

ـ ازداد نشاط الجماهيرية الليبية في ميدان الممارسات القومية والاسلامية في افريقيا ، وبعد فترة من العمل المشترك حدثت خلافات بينها وبين بعض الدول العربية ، الامر الذي ترجم نفسه في حدوث انشقاقات في ميادين العمل الافريقي ، وظهر هذا في اعادة التنظيم والتشكيل لتجمعات ولمنظمات ولقضايا متباينة ساخنة في داخل الدول الافريقية وفي العلاقات المتبادلة بين العرب والافارقة . وتزامن مع هذا النشاط العربي القومي والاسلامي انواع اخرى من النشاط السياسي والفكري ، ومن هذا المقام اشير الى دور حزب البعث ، بجناحيه الحاكمين في دمشق وبغداد ونشاط كوادره الحزبية في اوساط الاقليات العربية المنتشرة في القارة ، والى مقولات الحزب الخاصة بتحديد معنى العروبة وحدود الارض العربية في افريقيا ، ومدى تصادم هذا مع مفاهيم الافريقانية كما تراها المنظمة الافريقية .

وفي الفترة نفسها نما وتوسع نطاق الدور المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية السياسي والاعلامي في افريقيا ، ومعنى هذا ظهور ملامح الاستقلالية في العمل وفي الاهتمامات وفي ترتيب الاولويات للتعامل المباشر وغير المباشر مع اطراف افريقية عديدة .

ومعنى هذه الامثلة يظهر عندما نتذكر ركود الدور المصري التقليدي ، وتغير مسارات واهداف تعاملاته في افريقيا ، وكذلك التغير الجذري في تحالفاته الدولية وارتباطاته مع القوى الكبرى ، ويضاف الى هذا ان السياسة العربية (دولاً وجامعة) وقفت بحسم ضد السياسة المصرية منذ عقد اتفاقي كامب ديفيد ، وان عدداً من المواجهات والمواقف تم على الساحة الافريقية في داخل الدول وفي المنظمة .

٢ ـ نتائج حركة البيئة والنظم العالمية والتغير والتفاعل على المستويات الاقليمية : تبدو صورة العلاقات العربية ـ الافريقية مثل شبكة شديدة التعقيد ، فيها ارتباطات مباشرة بين الجانبين العربي والافريقي ، وفيها ارتباطات فرعية داخل الارتباطات العربية ـ الافريقية ، وفيها ارتباطات وتفاعلات غير مباشرة تأتي نتيجة سياسات واتفاقات عربية ـ افريقية عبر تجمع الدول غير المنحازة وحوار الشمال والجنوب ومؤتمرات القمة الاسلامية ، وفيها ارتباطات مرئية تأتي من اتفاقات وسياسات مع دول اجنبية من خارج المنطقتين العربية والافريقية ، وقد تكون الاتفاقات في صورة معروفة او في صورة سرية .

ـ تمت تفاعلات ايجابية وسلبية في داخل النظام الاقليمي العربي ونشأت بداخله تكتلات ومحاور ونظم فرعية محلية ، ومثل هذا حدث في النظام الاقليمي القاري الافريقي ، ومن نتائج هذه الاوضاع ان شبكة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الجانبين اصابها تعقيد شديد وتداخل ، وزاد الامور تعقيداً وتداخلاً حدوث تفاعلات متنوعة وعلى مستويات عدة بين النظام العالمي والنظم الاقليمية والفرعية .

ـ على الرغم من اتفاقيات الانفراج الدولي بين القوتين الاعظم ، فإن قوانين المباراة الحاكمة للتنافس والصراع بينهما لم تطبق خارج اوروبا ، ولهذا اشتدت الحرب الباردة مع استحداث اساليب وادوات في الصراع على مستوياته الاقليمية والمحلية . وقد تأثرت العلاقات العربية ـ الافريقية بالمعنى السلبي نتيجة احداث كان ، وما زال ، للدور الاجنبي فيها قول حاسم مثل قضية الصحراء الغربية ، والصراع في القرن الافريقي ، وقضية زائير ، وقضية اوغندا ، وقضية تشاد . . . الخ .

ـ ومن ناحية اخرى فإن ممارسات السياستين الامريكية والسوفياتية في افريقياوتدخلاتهما من خلال التحالف مع دول عربية ـ امر ترك آثاره السيئة على العلاقات العربية الافريقية ، ومثل هذا القول ينطبق على السياسة الفرنسية في افريقيا ونشاطها خاصة في ميدان الفرنسة والغزو الثقافي « الفرانكوفونية » .

ـ حدثت تغييرات في اساليب وانماط واوضاع تقسيم العمل الدولي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، ونمت عمليات الشركات عبر القومية ومتعددة الجنسيات وبالذات في اسواق المنطقتين العربية والافريقية ، وان ظلت الدول العربية والافريقية تعيش وتتحرك على محيط الدائرة ، مع ازدياد ملحوظ في علاقات التبعية لدول المركز ، والاشارة هنا ليست للآثار الاقتصادية والمالية فقط ، وانما الى الآثار المباشرة وغير المباشرة في الاوضاع الاجتماعية والثقافية ، والى العلاقات المتبادلة بين الجانبين العربي والافريقي ، وسوف تزداد حدة آثار التبعية ، والنشاط المنوع الذي تقوم به هذه الشركات العالمية متعددة الجنسيات في الثمانينات .

٣ ـ ويتبين من آليات العمل المشترك ما يلي :

أ ـ نصت وثائق التعاون العربي ـ الافريقي على انشاء مؤسسات العمل المشترك على النحو التالي :

- مؤتمر القمة الافريقي العربي : انعقد في آذار / مارس ١٩٧٧ والمفترض ان يجتمع كل ثلاث سنوات ، ولكن هذا لم يحدث .

- مؤتمر وزراء الخارجية المشترك : المفترض ان ينعقد كل ١٨ شهراً ، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الاول لم ينعقد .

- اللجنة الدائمة : قلب ودينامو التعاون المشترك ، وتتكون من ٢٤ عضواً يمثل الجانب العربي نصفهم ، ويمثل النصف الآخر الجانب الافريقي ، وتنعقد برئاسة احد رئيسي الجانبين كل ستة اشهر . ويحضر اجتماعها الامينان العامان للجامعة وللمنظمة ، وقد عقدت اربعة اجتماعات خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ في ياوندي والقاهرة ونيامي والكويت ، وتوقف عملها منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بسبب الخلافات بين الجانبين العربي والافريقي حول تجميد عضوية مصر بعد عقدها اتفاقي كامب ديفيد . وقد جرت محاولة عقد اجتماع اللجنة في طرابلس ١٩٨٠ ولكنه تأجل بناء على طلب الجانب العربي . واعتقد ان اللجنة الدائمة على وشك الاجتماع في النصف الاول لعام ١٩٨٢ .

- لجنة التنسيق : تتكون من الامينين العامين للجامعة والمنظمة ومن رئيسي اللجنة الدائمة ، وكانت تجتمع بانتظام الى ان توقف نشاطها اثر ما اصاب اجتماعات اللجنة الدائمة ، وقد اجتمعت اخيراً في الخرطوم عام ١٩٨١ .

ب - في الفترة التي تلت عقد مؤتمر القمة العربي بالجزائر عام ١٩٧٣ ، انشئت المؤسسات المالية للعمل الجماعي العربي ، وهي : الصندوق العربي للقروض في افريقيا ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية الافريقية ، وقد ادمج الصندوق العربي للقروض في نشاط المصرف العربي للتنمية .

وقد باشرت هذه المؤسسات نشاطها ، وتم نشر تقارير عدة عن انجازات هذه المؤسسات في ميدان العون والقروض المنوعة ، ولما كنت غير متخصص بالاقتصاد فلن اتحدث في **الموضوع** ، وإنما اطرح عدداً من الملاحظات والآراء حوله :

- من يرسم حالياً السياسة والاستراتيجية العليا لمؤسسات العمل الاقتصادي الجماعي العربي ؟ ومن يتابع ويقوّم ممارساتها ما دامت تعمل باسم السياسة العربية ؟ التساؤل مطروح منذ تعطيل عمل اللجنة الدائمة عام ١٩٧٨ ، وبسبب عدم انعقاد مؤتمر القمة المشترك ومؤتمرات وزراء الخارجية ، ويضاف الى هذا ما تتصف به اعمال مؤسسات ومجلس الجامعة العربية من تناقضات او خلافات . وفي رأيي ان وزراء المال العرب اصبحوا صانعي السياسة العليا للمصرف منفردين ، وفي داخل مجموعة وزراء المال العرب يبرز دور توجيه تجمع وزراء الدول العربية النفطية . وان هذا يتم دون الرجوع الى المستوى السياسي العربي الاعلى الذي تعطل دوره .

- تعددت وتنوعت الجهات المقدمة للعون في افريقيا باسم الدول العربية والدول الاسلامية طبقاً لتقرير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية :

البلدان العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط - والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا - والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية - والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية - والبنك الاسلامي للتنمية - والصندوق الاسلامي للتضامن - والصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ، والبنك العربي - الافريقي ، والبنك الدولي العربي .

وإذا اضفنا الى هذه القائمة ، الصناديق العربية الوطنية التي أنشأتها الدول الغنية مثل المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة وليبيا . . . . الخ ، وكذلك اذا اخذنا في الحسبان نشاط عدد من الحكومات العربية التي تقدم القروض والمعونات من ميزانياتها مباشرة ، يمكن تقديم الملاحظات التالية :

- تعدد وتنوع واسع في مصادر ومستويات العون والقروض المقدمة للدول الافريقية .
- تنوع وعدم تماثل المعايير واولويات الاهداف بالنسبة لمصادر العون وبالنسبة للدول الافريقية طالبة العون ، وفي هذه المعايير والاولويات نجد المقاييس القومية والاسلامية والوطنية والثنائية والدولية والجماعية ، ونجد ايضاً اختلاف المنظور والتصور بالنسبة لمعنى واهداف مشاريع التنمية ، ونجد العنصر السياسي الظاهر والمستتر ، وغير ذلك . . . الخ .

- غياب التنسيق على المستوى القومي السياسي العربي ، وعلماً بأن الاتصالات واللقاءات بين رؤساء ومديري هذه المؤسسات لا يكفي من وجهة نظري .

ج - تمتد المناقشة في هذا الموضوع الى تقويم دور وسلطات الامين العام والامانة العامة للجامعة العربية في آليات وعلاقات التعاون المشترك ، وطبقاً لوثائق التعاون العربي - الافريقي المشترك، اعتقد ان الدور غير موجود بصفة اصلية قانونية بمعنى السلطة والمسؤولية وحق اصدار القرار والتوجيه ، وانما الراجح عندي هو ان دور ومسؤوليات الامين العام والامانة العامة هي في مجال الاتصال للتأثير وللنصح وللحث والدعم الادبي املاً في التوصل الى تفهمات مشتركة . ومن الامثلة الموضحة لما اقول :

- اللجنة الدائمة : يحضر اجتماعاتها الامين العام للجامعة مع زميله السكرتير الاداري للمنظمة ولكن ليس له صوت قانوني في قراراتها .

- لجنة التنسيق : الامين العام للجامعة عضو فيها مع زميله الامين الاداري للمنظمة ، واختصاصات اللجنة هي وظيفة التنسيق ، علماً بأن عضوية رئيسي الجانبين (في اللجنة الدائمة) في هذه اللجنة معناه عدم انفراد الامينين بالامر كله .

- الصندوق الخاص : يتم منه الانفاق على نشاط التعاون المشترك ويديره الامينان العامان تحت اشراف لجنة التنسيق، ويخصص مجلس الجامعة والمنظمة باموال الصندوق .

تعقيب ٤

حلمي شعراوي

من اهم ما أكدته دراسة د. مجدي حماد :

أ ـ انه فضلاً عن تاريخية العلاقات العربية ـ الافريقية فإن « التضامن » العربي ـ الافريقي قد غرست جذوره مع نمو حركة التحرر الوطني العربية وفي مقدمتها ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ ومن ثم جعل ذلك الجامعة العربية مبكراً جزءاً من هذه الظاهرة رغم نشأتها المحافظة .

ب ـ يترتب على النقطة الاولى نفي فكرة المقايضة بالعلاقات كما صورها البعض بدءاً من الازمة الاقتصادية في العالم الثالث خصوصاً منذ ازمة اسعار النفط عام ١٩٧٣ .

وقد عالجت الدراسة المسائل المتعلقة بالعلاقات العربية ـ الافريقية ، ولكنها تناست موضوعها الرئيسي وهو « الجامعة العربية » ودورها في هذه العلاقات . ولست اقصد بالطبع التعليق على فنية البحث وانما اقصد هنا ان الجامعة العربية اذا تعاملنا معها كمؤسسة قومية للدول العربية ، او حتى كمنظمة اقليمية فإنه يتوقع لها دائماً دور مؤسسي لدعم هذه العلاقات وتطويرها ومحاولة تجنيبها كثيراً من مشكلات التعامل او المفاهيم . . . الخ .

ولقد بدا ذلك بالغ الاهمية مع تعرض اشكال العمل « المؤسسي » في مجال العلاقات العربية ـ الافريقية لصدمة تفرد موقف مصر بعد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بالقاهرة آذار / مارس ١٩٧٧ حيث شلت بعده معظم التنظيمات المشتركة . وهنا كنا ـ ولا نزال ـ نتوقع من الامانة العامة للجامعة دوراً اكبر .

وفي هذا الاطار لا بد من ان نذكر محاولة الامانة العامة لوضع هذا الاساس في نشاط مشترك مع امانة منظمة الوحدة الافريقية من خلال :

ـ اجتماع الامينين العامين والوثيقة الصادرة عن هذا الاجتماع نيسان / ابريل ١٩٨٠ .
ـ الاعداد لعقد اتفاقية ثنائية بين الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ـ رعاية اجتماعات لجان التنسيق واللجان الفنية التي صاغت آفاق التعاون رغم الصعاب الحادة في هذا المجال .

ولكن ذلك يعتبر في النهاية الحد الادنى لتوقعاتنا حيث نتوقع من الامانة العامة لجامعة الدول العربية تمثلاً اكثر للابعاد الفكرية لهذه العلاقة ومتطلباتها ويتمثل ذلك في :

ـ دفع مسألة قبول منظمة الوحدة كمراقب في الاجتماعات العربية وكذا حركات التحرير الافريقية حيث نعرف جميعاً تبني الجانب الافريقي لقضية فلسطين كقضية افريقية وحضور منظمات التحرر الافريقية منذ ١٩٧٥ لاجتماعات المنظمة .

ـ تنسيق المواثيق العربية والافريقية المختلفة مبرزة الاهداف البعيدة لشعوب المنطقتين وذلك في ميثاق العمل الاقتصادي العربي والافريقي وكذا الميثاق الثقافي للمنطقتين .

ـ فتح مكاتب الجامعة في الدول الافريقية للتعامل مع الواقع الافريقي ونقله الى الساحة العربية بدلاً من اغلاق بعضها القليل مؤخراً .

ـ احترام دور المثقفين والفنيين والخبراء في اللجان الاستشارية المتوقع اقامتها لاجهزة التعاون بدلاً من الاعتماد على هيئات بيروقراطية او اقتصادية فقط كما بدا مؤخراً .

لا بد من وضوح البعد الفكري لهذه العلاقات ، فضلاً عن الرؤية الوطنية التقدمية لها حيث لم تحصل من موقف المقايضة على الكثير . وفي هذا الاطار لا بد من ان تقف اجهزة الجامعة وراء بث هذه الافكار في الاجتماعات العربية لتأكيدها تدريجاً . ومن ذلك معركة تعديل ميثاق الجامعة العربية . انه بينما يلاحظ تأكيد ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على موقف افريقيا من الاستعمار والتدخل الاجنبي وعدم الانحياز اي تحديد الموقف من العالم الخارجي المثير للواقع الافريقي فإن ميثاق الجامعة لا يتعامل مع هذه القضايا .

ويمكن الاسراع بالتنسيق مع الجانب الافريقي في صدور عدة « اعلانات سياسية » تصدرها مؤتمرات القمة العربية والافريقية ، حول الاستعمار الاستيطاني في الجنوب الافريقي والشرق الاوسط وادانة التحالف بين النظم العنصرية والتزام دول المنظمتين بقيم التحرر الوطني ومواجهة الاستعمار الجديد . والتجربة الافريقية تعرف خبرة هذه البيانات جيداً (اعلان لوساكا ـ اعلان مقديشو ـ اعلان اكرا) وبها اسقطت محاولات « الحوار » مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ودعمت الكفاح المسلح في القارة .

واخيراً ، فما دمنا نتعامل مع آفاق المستقبل فلا بد من ان تتدارس الاجماعات العربية والمنظمات العربية « القومية » وفي مقدمتها مؤسسة الجامعة بعض المشكلات مثل :

١ ـ دور الدول النفطية وبعض البلدان العربية الاخرى ذات العلاقات الوثيقة مع دول فرنكوفنية او غيرها ممن تفكر في الاسراع باعادة العلاقات مع اسرائيل بما لا يخرج عن تنسيقها مع فرنسا والولايات المتحدة في الوقت نفسه .

٢ ـ سلبية دور الجامعة العربية في مشاكل افريقية هي بالاساس مشاكل الشمال الافريقي ـ العربي على الساحة الافريقية مثل الصحراء وتشاد والقرن الافريقي مما يجعل « العرب » وكأنهم مصدر المشكلات في القارة دون معالجة عربية جماعية .

٣ ـ جلب تجمعات اخرى ذات اصل عربي مثل المؤتمر الاسلامي ومجلس تعاون الخليج لدائرة التعامل مع الدول الافريقية في اطار حاجتها الاقتصادية فقط وليس انطلاقاً من معتقد فكري اسلامي على المستوى الافريقي مما يظهر تناقضات في العمل العربي لا يعالج سياسياً على المستويات الاخرى .

٤ ـ دور الطرف الثالث في حركة التعاون العربي ـ الافريقي لاحتواء المال العربي الموجه لخدمة اقتصاديات التنمية في افريقيا واقصد الشركات الكبرى الغربية التي تحتكر تنفيذ المشاريع العربية ـ الافريقية .

ويرتبط بذلك اطارات فكرية اشد خطراً من « الحوار العربي ـ الافريقي ـ الاوروبي » او الاشتراكية الدولية الافريقية التي تنسق مع الاشتراكية الدولية الاوروبية حيث يجب ان يظل الحوار ثنائياً بين العرب والافريقيين وهو الحوار التاريخي الاصيل بينا نعرف جميعاً ما احدثته العلاقات الاوروبية بأي من المجموعتين العربية والافريقية على مدى التاريخ الحديث .

تعقيب ٥

احمد يوسف احمد

قدم لنا د. مجدي حمّاد بحثاً يتناسب مع ما عرف عنه من توفر على الدراسة المتأنية لموضوع العلاقات العربية ـ الافريقية بشتى ابعاده ، غير ان هذا البحث يمكن أن يعنون بصفة اساسية كبحث في العلاقات العربية ـ الافريقية وليس عن دور الجامعة العربية في هذا الشأن ، كذلك فإنه في الاجزاء التي تناول فيها هذا الدور لم يستطع التخلص تماماً من طابع « تسجيل الاحتفاء » بدور الجامعة ، وربما لعبت المصادر المتاحة دوراً واضحاً في هذا الصدد غير ان د. مجدي حماد لم يتردد كما سنرى في ان يختتم بحثه بملاحظات قاسية ـ وان كانت موضوعية ـ على هذا الدور .

ولنبدأ اولاً بالافتراض القائل بأننا ازاء بحث في العلاقات العربية ـ الافريقية اساساً وليس عن دور الجامعة في هذه العلاقات : فقد قسم د. حماد بحثه الى ثلاثة اجزاء نجد عناوينها على التوالي : سجل العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصر ، تقويم العلاقات العربية ـ الافريقية ، تصور مجالات ووسائل التعاون العربي ـ الافريقي . وهكذا نجد ان دور الجامعة العربية في هذا التعاون ليس وارداً بمعيار شكلي في تقسيم البحث فإذا انتقلنا من الشكل الى المضمون سوف نجد ان الاجزاء التي يمكن القول بأنها تعرضت لدور الجامعة في التعاون العربي ـ الافريقي بطريقة محددة تتحدث عن بداية اهتمامات جامعة الدول العربية بالقضايا الافريقية . غير اننا نجد ان الامثلة المقدمة على ذلك هي اهتمام الجامعة بقضايا استقلال ليبيا وتونس والمغرب وهي بطبيعة الحال امثلة لا يصح ان تساق على وجود اهتمامات افريقية للجامعة او على اهتمامها بالتعاون العربي ـ الافريقي لاسباب واضحة ، وعندما اضاف البحث ان هناك « عشرات » من القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة بما يؤكد ان اهتمامات الجامعة بافريقيا قد تعدت نطاق الدول العربية ـ الافريقية لتشمل النطاق الافريقي غير العربي نجد ان الامثلة الوحيدة التي سيقت للدلالة على هذا تتحدث عن تعزيز العلاقات مع المجموعة الآسيوية ـ الافريقية (عام ١٩٥٣) وقواعد سياسة دول الجامعة في مواجهة سياسة اتحاد جنوب افريقيا (عام ١٩٦٠) .

وكذلك نجد امثلة على اهتمام الجامعة بقضايا الاستقلال الافريقي (عام ١٩٦٠ و١٩٦٢) لا يتضح منها ما اذا كانت هذه مواقف للجامعة العربية كمنظمة ام حصيلة لمواقف اعضائها ، والفارق بين الوضعين مهم بالنسبة لبحث يركز على دور الجامعة بالذات ، وفي المثال الذي يتحدث عن توصية الجامعة (في عام ١٩٥٨) لاعضائها بتخصيص المنح الدراسية للطلبة الافريقيين كنا نود ان نعلم مدى استجابة الاعضاء لهذه التوصية كمؤشر مفيد على مدى فاعلية دور الجامعة بالنسبة لهذا النهج الوظيفي للتعاون العربي ـ الافريقي ، والامر نفسه ينسحب على مثال التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، فنحن لا نعلم من هذا المثال سوى ان امين الجامعة قد تبادل مع السكرتير التنفيذي للجنة عدة رسائل ارسيت فيها اسس التعاون المتبادل في حضور الاجتماعات ذات الاهمية في كل من المنظمتين ، وبالتالي فنحن لا نعلم ما هي الثمرة الفعلية لهذا التعاون ، بل اننا حتى لا نعلم من الصيغة اللغوية ما اذا كان الامين العام للجامعة هو الذي بادر بالاتصال ام لا ، وربما كانت الامثلة السابقة بالذات هي الدافع وراء ما ذكر في بدء هذا التعقيب من ان الباحث في تناوله دور الجامعة في التعاون العربي ـ الافريقي لم يستطع ان يتخلص تماماً من طابع الاكتفاء « بتسجيل الاحتفاء بذلك الدور » ، وعلى الرغم من الاعتراف بأن المصادر المتاحة ربما لعبت دوراً اساسياً بهذا الصدد الا انه يخشى ان يؤدي الاكتفاء بتسجيل الامثلة السابقة الى خلق انطباع خاطىء بأن هذا هو كل المطلوب من الجامعة العربية في مثل هذه الامور . كذلك فإن الطريقة التي تغلبت بها الجامعة على عقبة عدم السماح لها من بعض الدول الافريقية بافتتاح مكاتب فيها ، وهي الحاق مندوبين للجامعة بسفارات الدول التي يتبعونها للتمتع بالمميزات والحصانات الدبلوماسية اللازمة للقيام بوظيفتهم في خدمة الجامعة ـ بقيت طريقة غامضة من حيث فاعليتها ، بعبارة اخرى فقد تركنا البحث دون ان نعلم شيئاً عن الاداء الفعلي لهؤلاء المندوبين .

ومع ذلك فإن هذا الجزء الذي يتناول العلاقات العربية ـ الافريقية في مرحلتها الاولى من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ هو اكثر اجزاء البحث حرصاً على الحديث عن دور الجامعة العربية في هذه العلاقات ، ذلك اننا في المرحلة الثانية من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ لا نجد سوى تحليل ممتاز لاسباب تحول الموقف الافريقي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وتتبع لهذا التطور، وعندما ورد ذكر الدبلوماسية العربية في هذه الصفحات والحديث عن المسالك التي تعين عليها ان تسلكها في افريقيا ، بمناسبة الاشارة الى انتصار هذه الدبلوماسية بقرار القمة الافريقية في حزيران / يونيو ١٩٧١ ترك القارىء دون ان يعلم ما اذا كان المقصود بهذه الدبلوماسية هو دبلوماسية الدول العربية ـ الافريقية او بعضها مثلاً او دبلوماسية دول عربية بصفة عامة ، او دبلوماسية جامعة الدول العربية .

وفي المرحلة الثالثة لتطور العلاقات (ما بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣) اتبع الباحث المنهج نفسه فأورد تحليلاً لاسباب تطور التضامن العربي ـ الافريقي في هذه المرحلة ثم مظاهر هذا التطور ، وعلى الرغم من ان للجامعة دورها الواضح في هذه المرحلة الا انه مما يثير الانتباه بطبيعة الحال انه كان دور رد الفعل وليس الفعل ، فقد كان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة غير العادية (١٩ ـ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) هو الذي اتخذ

المبادرة السياسية والتنظيمية بالاتصال بجامعة الدول العربية باتخاذه قراراً بتشكيل لجنة من سبع دول افريقية تتولى تنظيم تطوير التعاون العربي ـ الافريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية ، وصحيح ان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الشهر نفسه بعد انتهاء دورة المجلس الافريقي بأيام قليلة (٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) قد اظهر استجابة مواتية بتكليف الامانة العامة للجامعة باتخاذ الاجراءات التنفيذية للاتصال بالامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة الدول السبع لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات واعلاها ؛ الا ان التطورات اللاحقة اشارت على نحو يدعو الى القلق الى احتمال استمرار هذا النموذج في العلاقات العربية ـ الافريقية او على الاقل في العلاقات بين المنظمتين ، وقد اشار البحث فيما بعد الى امثلة خطيرة ، لما يمكن ان يسمى اخف الالفاظ تراخياً من جانب الجامعة العربية في القيام ببعض مسؤولياتها الاساسية في مجال تعزيز التعاون العربي ـ الافريقي .

وكنا نود لو اضاف الباحث في نهاية تناوله للمرحلة الاخيرة من تطور التعاون العربي ـ الافريقي ثلاث فقرات : الاولى تشرح « حلقات الدعوة والاستجابة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية حتى انعقد اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي بالقاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ » ، على حد تعبير الباحث ، ففي الواقع ان هذه الحلقات قد شهدت دوراً نشطاً واضحاً ومحدداً للجامعة وبصفة خاصة من جانب امانتها العامة سواء في المجال الدبلوماسي او الاقتصادي ، من الانصاف ان يشار اليه بالتفصيل ، اما الفقرة الثانية التي كنا نود اضافتها فعن الدور الذي رسمته الوثائق الصادرة عن مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي عام ١٩٧٧ للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في هذا التعاون ، بعبارة اخرى كنا نود ان نشهد قراءة لهذه الوثائق من منظور موضوع البحث ، واخيراً كنا نود ان تضاف فقرة عن التطورات اللاحقة لهذا المؤتمر وبصفة خاصة العقبات التي اعترضت مسار التعاون العربي ـ الافريقي منذ زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وما تلاها من تطورات في السياسة الخارجية المصرية ادت الى القطيعة المصرية ـ العربية على المستوى الرسمي ودور الجامعة العربية في هذا الصدد اي في مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه التطورات على العلاقات العربية ـ الافريقية . صحيح ان الباحث قد تناول هذا الموضوع فيما بعد ولكن ربما كان المكان الانسب لهذا التناول يجيء في ختام عرض تطور التعاون العربي ـ الافريقي فضلاً عن انه ليس هناك حديث عن مواجهة الجامعة العربية بالذات لهذا الموقف .

وفي الجزء الثاني الخاص بتقويم العلاقات العربية ـ الافريقية ثمة غياب واضح لتقويم دور الجامعة العربية بالذات وهو ما ينتظره القارىء من هذا الجزء ، وربما كانت الفقرات الوحيدة التي ركزت بحق على هذه المسألة ـ على الرغم من اننا كنا نود لو انها اعتمدت مصادر اكثر قابلية للوثوق بها ـ هي تلك التي تحدثت عن انتقادات بعض الدبلوماسيين الافارقة لمسلك العرب بصفة عامة والجامعة العربية بصفة خاصة تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية ، وهي انتقادات لو صحت لكانت كافية لدق ناقوس الخطر لأي مهتم بمستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية ، كذلك تلك الفقرات التي اثارت مشكلة تحديد معيار العروبة التي على اساسها تنضم الدول الى عضوية الجامعة ، وما

يرتبط بذلك من استغلال انضمام الصومال وجيبوتي وشائعات انضمام اوغندا وجزر القمر للتخويف من نزعة «امبريالية» عربية في افريقيا.

اما الجزء الاخير من البحث بعنوان تصور مجالات ووسائل التعاون العربي ـ الافريقي فهو في رأي كاتب هذا التعقيب افضل اجزاء البحث، فقد لخّص في وضوح وصراحة ابعاد المشكلة: غيبة الجامعة العربية في افريقيا وغيبة استراتيجية عربية تجاه افريقيا، بل انه ليست هناك ـ اذا استخدمنا نص كلمات البحث ـ سياسة افريقية لمجموعة الدول العربية ولا حتى سياسات افريقية وهذا ما يجعلنا نتفق مع الباحث بصفة عامة في تشخيصه النهائي لابعاد المشكلة، ونشاركه نفس الهموم وان كنا نكرر التمني لو ان جزأي البحث الاول والثاني قد نفذا الى مشكلة البحث بنفس الاسلوب المباشر الصريح والواضح والحاسم.

وفي النهاية فإن المطلوب هو معرفة اكثر تفصيلاً واكثر تحديداً لدور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي، وتشخيص صريح لاسباب القصور في هذا الدور، ومحاولة لرسم طريق لتفادي هذا القصور في المستقبل، وقد يثار بهذا الصدد القول بأن طبيعة دور الجامعة موضع الدراسة انما تنبثق في طبيعة الجامعة ذاتها كمنظمة بين الحكومات، ومع ذلك فإن مجال التعاون العربي ـ الافريقي على الرغم من اهميته الاستراتيجية للعرب قد يكون من انسب المجالات لتحرك الجامعة العربية بين حكومات الدول الاعضاء لأن تعزيز العلاقات التعاونية بين العرب والافارقة يمكن ان يتم بنهج وظيفي، وهنا تكون المسؤولية الملقاة على عاتق جامعة الدول العربية ان تحاول دائماً البحث عن تلك المجالات الوظيفية للتعاون العربي ـ الافريقي التي تحوي اساساً فائدة متبادلة للطرفين.

المناقشات

١ ـ محيي الدين صابر

الدراسة جيّدة، في الحدود التي اريد لها، واقول وفي الافق الذي يمارس فيه النشاط العربي والافريقي، وفي مستواه.

وهي تذهب الى ان العلاقات العربية ـ الافريقية، مرت بمراحل، وان اولى المراحل، بدأت منذ عام ١٩٥٢. ولعل السبب في هذا، من الجانب العربي هو ان هذا التاريخ يتزامن مع قيام ثورة تموز / يوليو العربية في مصر، والتي أعطت السياسة الافريقية مكانة خاصة، ولعل السبب الآخر من الجانب الافريقي، انه قبل ذلك الوقت لم يكن بلد افريقي يكاد يكون مستقلاً، الا اثيوبيا، التي استعمرت في الثلاثينات، ثم استردت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. وان الوجود السياسي والدبلوماسي الافريقي انما بدأ حقيقة مع بدء الستينات، حتى تحرر كثير من البلاد الافريقية.

ومع ان اي تصنيف منهجي، يخضع للهدف الذي اريد له، فإني اعتقد ان العلاقة الافريقية ـ العربية، لها اعماق ابعد من هذا بكثير سواء في حساب الزمن، او في حساب الاحداث، وانا، وقد عشت جزءاً من هذا التاريخ، أعرف انه كانت هناك اتصالات بين الحركات العربية والافريقية التي كانت تناضل في افريقيا، فنحن في السودان، قبل هذا التاريخ كنا على اتصال مع الحركات الوطنية في كل من كينيا، واوغندا، وتنجانيقا، وكنا نقدم لها مساعدات سياسية ومادية، من الحركة الوطنية السودانية التي كانت تتلقى هي الاخرى دعماً ادبياً ومادياً من مصر.

إن السؤال المطروح هنا، في مجال العلاقة العربية ـ الافريقية، هو: هل هذه العلاقة هي علاقة استراتيجية، ام هي علاقة سياسية؟ العلاقة، يجب ان ينظر اليها، وان تعالج

على اساس انها استراتيجية ، وان العرب جزء من افريقيا ، وافريقيا جزء من العرب . وهذا ما كان في كل حين ، فلم تكن الصحراء والبحر الا عاملين من عوامل الاتصال ، لا تفرقة بينهما .

ان ما يشكو منه الافارقة بالمعنى الذي خلقه الاوروبيون ، الافريقيون السود ، او الافريقيون جنوب الصحراء ، هو ان علاقاتنا معهم ، علاقات مصالح مؤقتة ، واننا نسعى اليهم حين نريد اصواتهم ، او دعمهم السياسي في المحافل الدولية ؟ والعرب يملكون في افريقيا ما لا يملكه الغرب الذي استطاع ان يسلبهم قيمهم ولغتهم ، وان يمسخهم ، وان يغرّبهم ثقافياً وفكرياً . . ومع ذلك فهو الشيء الذي لا يستعملونه .

إن اللغة العربية ، هي اكبر اللغات الافريقية واغناها ، واكثرها انتشاراً في افريقيا، فهي اكثر انتشاراً من اي لغة افريقية ، او اوروبية منفردة في افريقيا . . وكانت هي لغة افريقيا ، حتى اوائل القرن العشرين ، لدرجة ان كل الاتفاقيات التي وقعها الحكام العرب في اواخر هذا القرن ، مع الدول الاستعمارية ، كانت تكتب باللغة العربية ، اللغة الرسمية لتلك الدول . وان ثلاثين لغة افريقية تكتب بالحرف العربي ، وان عشرات الآلاف من المخطوطات في المكتبات العالمية ، مكتوبة بالحرف العربي باللغات الافريقية او ـ وهذا هو الاكثر ـ مكتوبة باللغة العربية ، كتبها علماء وادباء وشعراء افريقيون .

إن الاستعمار قطع الصلة بين الجيل الحاضر من الافارقة الذين علمهم في مدارسه ،وبين ماضيهم الحضاري ، وذلك بتغيير الحرف العربي ، بالحرف اللاتيني في كتابة اللغات الافريقية ، بحيث انقطعت الصلة بينهم وبين تراثهم الكبير والذي يمتد الى قرون وقرون .

إن الاوروبيين استطاعوا خلال ثلاثة اجيال ان ينشئوا اجيالاً جديدة تدين لهم بالولاء الفكري والثقافي ، وهذه الرابطة اقوى من كل رابطة وعلى العرب ، في ضوء تصور العلاقة العربية ـ الافريقية تصوراً استراتيجياً . . ان يبدأوا بالعمل الثقافي والفكري ، وهو الامر الذي ينفردون به في افريقيا ، وان يمدوا الجسور ، وان يتخذوا كل الوسائل لتجديد هذه العلاقات الثقافية ولبنائها وتقويتها ، ولتنسيق الجهد القائم ، من خلال مشاريع عربية ، بدأها ، ويعمل لها وفق خطة **مدرسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن طريق جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الاسلامية** ، وبخاصة العمل في مستوى الدراسات الافريقية في الجامعات العربية والدراسات العربية في الجامعات الافريقية ، وتبادل الخبرات ، والتوسع في المنح الدراسية الى الجامعات العربية . وللعرب فرصة ، عن طريق التعاون الديني ، ان يعملوا على المستوى الشعبي والجماهيري الى جانب التعامل الرسمي ، وذلك بتقوية الصلات الشعبية بمختلف الوسائل وذلك لتكوين رأي عام محلي ، في البلاد الافريقية ، يعين على اتخاذ القرار السياسي الرسمي ، فالرأي العام الافريقي غائب بالنسبة للعلاقات العربية ، كما انه ايضاً غائب على المستوى العربي شعبياً بالنسبة للقضايا الافريقية . . . لا بد

من اعادة بناء الجسور بين العالمين العربي والافريقي ، ولا بد من العلاقة الاستراتيجية بينهما .

٢ ـ عبدالله آدم

على الرغم من الجهد الواضح في كتابة هذا البحث الا انه توقف عام **١٩٧٧** عند مؤتمر القاهرة ، وقد كان من المفروض منطقياً وموضوعياً ان ينطلق البحث بدءاً من هذا التاريخ الذي حددت فيه البرامج والاطر التنظيمية للتنفيذ . وعلى الرغم من ان عنوان الدراسة هو دور الجامعة في التعاون العربي ـ الافريقي الا انه لم تتم الاشارة الى دور الجامعة الا في مجال نشاط ووجود مكاتب الجامعة في افريقيا . وفي هذا الاطار ينبغي التذكير بالجهود المضنية التي بذلتها الجامعة لابراز التعاون الى حيّز التنفيذ منذ بدايته وتطبيقه العملي ، ولم تتوقف الاجتماعات الدورية بين الامانتين العامتين للجامعة وللمنظمة وكذلك الزيارات والاتصالات التي يقوم بها الامين العام للجامعة شخصياً والمشاركة الفعلية للجامعة في اللقاءات الافريقية على المستويات كافة .

وفي اطار اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي تلعب الجامعة العربية وبالمشاركة مع منظمة الوحدة الافريقية دوراً مهماً في الاعداد لاجتماعات الاجهزة المشتركة وتنفيذ قراراتها وفقاً للصلاحيات والمسؤوليات التي انيطت بها من قبل مؤتمر القمة المشترك . وقد نجحت الامانتان في عقد الاجتماع الخامس للجنة الدائمة في الاسبوع الاخير من نيسان / ابريل **١٩٨٢** بعد توقف دام اكثر من ثلاث سنوات وذلك في داكار ، والذي اتخذ جملة من القرارات المهمة التي ستدفع بحركة التعاون وتفتح آفاقاً جديدة للعمل المشترك .

وفي المجال السياسي فإن التعاون بين المجموعتين يفتقد الصلابة والجدية المطلوبتين . ان الصهيونية والامبريالية العالمية تبذران الشك وروح الفرقة بين الطرفين خدمة لمصالحها واستقطاباً لدول المنطقة في دائرة الصراع الدولي مستخدمتين في ذلك وسائل الترهيب والترغيب . واضافة الى ذلك فإن الخلافات العربية تساهم بقدر كبير في اضعاف الموقف العربي لدى الافارقة الذين يخضع بعضهم لضغوط الصهيونية والامبريالية ويتخذ من ذلك ذريعة للتحلل من الالتزام بمساندة الحق العربي في ظل التمزق الذي تعيشه الامة العربية ، خاصة بعدما وقعت مصر مع الكيان الصهيوني اتفاقي كمب ديفيد . . ومن ناحية اخرى فقد انعكست الخلافات العربية على الساحة الافريقية حتى اصبحت تهدد كيان المنظمة الافريقية وليس ادل على ذلك مما تعانيه المنظمة في الوقت الحالي من جراء نزاع اطراف من الدول العربية . وقد وجدت اسرائيل في ظل الانشغال العربي الفرصة للتسلل مرة اخرى الى افريقية بهدف الخروج من العزلة التي فرضتها عليها الارادة الدولية في ظل التماسك والتضامن العربيين .

وفي مجال العون المالي فقد بلغ جملة التعهدات العربية لافريقيا في الفترة **١٩٧٣-١٩٨١**ما

يزيد عن ٦ مليارات دولار حسب آخر احصائيات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا . وقد اتخذت اللجنة الدائمة في اجتماعها الاخير في داكار قرارات مهمة تتصل بتنفيذ برامج عملية في المجالين الاقتصادي والثقافي ، ستؤدي الى دعم وترسيخ التعاون الشامل . ومن هذه البرامج دراسة كيفية التنسيق والتكامل بين استراتيجية عمان وخطة لاغوس الاقتصاديتين . كذلك تجري الآن دراسة وسائل تطوير التبادل التجاري بين المجموعتين ، وتشجيع وضمان الاستثمار والتعامل بين القطاع الخاص العربي والافريقي . كما تم اعداد دراسة متكاملة حول انشاء مركز دراسات ثقافية عربية ـ افريقية .

ولتصور الآفاق المستقبلية لهذا التعاون وضمان نجاحه يجب التركيز على ما يلي :

- إن التعاون العربي ـ الافريقي تعاون استراتيجي يجب الّا يخضع للظروف الطارئة او العوامل الآنية او ردود الفعل .

- الايمان بوحدة النضال المشترك ضد الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة والتنسيق الكامل في مجال مواجهتها وعزلها .

- التنسيق والتكامل بين العمل العربي الثنائي والجماعي حتى لا تتبعثر الجهود .

- تكثيف الاعلام العربي في افريقيا لابراز الجهد العربي المبذول في التنمية الافريقية .

- تعزيز الاتصالات على المستوى الشعبي والمهني مثل اللقاءات بين المفكرين والصحافيين والفنانين والرياضيين . . . الخ .

- توزيع الادوار بين الاقطار العربية للعمل في الساحة الافريقية بدلاً من التضارب والتنازع الحاليين .

- وقبل هذا ، وبعده ، لا بد من تحقيق تضامن عربي فعّال يضمن ويشجع استمرار مواقف المساندة من الاصدقاء في افريقيا .

٣ ـ محمد صديق شنشل

في موضوع دور الجامعة العربية في العلاقات العربية ـ الافريقية سأعرض بعض الملاحظات ، ولعل من الخير ، بل من الحق ان اذكر صورة من ضيق بريطانيا لمناصرة عبدالناصر لحركات التحرير الافريقية . فبعد ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق قال لي السفير البريطاني السيد مايكل رايت لو ترك عبد الناصر افريقيا وحصر نشاطه ونطاق حركته بالبلاد العربية كافة ـ وكرر كلمة كافة ـ لما كان ثمة ما يدعونا لمخاصمته . وحين جاء ترافيليان للعراق خلفاً للسفير المشار اليه عاد الى الموضوع نفسه . وعند زيارتي للقاهرة ضمن وفد رسمي في تلك السنة حدثت الرئيس عبد الناصر في الموضوع فقال : انهم كرّسوا ضدي احدى عشرة

اذاعة ، بعضها علني والبعض الآخر سري ـ وبعد ان دعمت حركات التحرير الافريقية عن طريق منحها حق البدء من القاهرة باذاعات تدعم نضالها لا يمكن ان اتراجع عن ذلك . وبعد عودتي الى بغداد بادرني السفير البريطاني عمّا اذا كنت حدثت الرئيس عبد الناصر حول موضوع افريقيا ، فذكرت له اجابة عبد الناصر ، فقال : اني اعرف عبد الناصر جيداً ، وأعلم انه لا يكذب ابداً ، ولكن له اسلوب في تبرير بعض مواقفه ، فيخفي الحقيقة حين لا يريد اعلانها . ثم اضاف ترافيليان قائلاً : لو لم نوجّه اي اذاعة ضد عبد الناصر لما تخلف عن تأييد الحركات الافريقية ضدنا . فتلك سياسة قد قررها وخطط لتنفيذها . واقول : ان التعاون العربي ـ الافريقي ، بالاضافة الى جذوره التاريخية التي احسن الباحث عرضها ، انما هو تعاون مصيري بالنسبة لحركة التحرر الانساني في العالم ، وللرابطة المصيرية بين العرب والافريقيين خاصة . اما اشارة الباحث الى ما تشيعه الدوائر الاستعمارية والصهيونية ان العرب يمثلون استعماراً جديداً ، وان هدفهم الحقيقي هو نشر الاسلام ، ثم قول الباحث ان هذا الاتجاه استغل لتغذية تخوف بعض العناصر والقيادات المسيحية الافريقية من الطابع الاسلامي الذي يتضمنه التعاون العربي ـ الافريقي فإني أرى ان ذلك لا تصح معالجته ـ تجنباً لهذه المخاوف(المسيحية) عن طريق التخلي عن الطابع الاسلامي او التبشير بالاسلام في افريقيا او في غيرها . ذلك لأن هذا الامر يتصل بمبدأ هو من صلب العقيدة . وانما كان النضال في بدء الدعوة الاسلامية منصباً على ضمان حرية نشر العقيدة ، وحين اشتد الضغط على المسلمين في مكة حدثت الهجرة الى المدينة ، وهنالك بدأ المسلمون يصدون هجمات المشركين دفاعاً عن وجودهم ، وعن استمرار حريتهم في نشر الدعوة الاسلامية ،حتى نصر الله العرب كافة ، حين دخل عرب مكة وغيرهم اراضي الجزيرة العربية في دين الله افواجا .

اما اثارة الافريقيين لموضوع دور الجامعة العربية كمنظمة اقليمية تضم دولاً عديدة من اقطار مختلفة بعضها غير افريقي فذلك مما يجب ان يحفزنا على انهاء هذا الدور الشاذ الذي يبرزه اسم الجامعة نفسه . فالعرب امة واحدة ، ووطنهم واحد ، من المحيط الى الخليج . واذا كان ثمة عوامل سابقة أدّت الى تعدد دولهم فإن ذلك لا يبرر استمرار ابراز هذا التعدد عن طريق اسم الجامعة ، خاصة وان الافريقيين يسمون منظمتهم « منظمة الوحدة الافريقية » تعبيراً عن هدف . فلماذا لا نفكر نحن منذ الآن بتغيير اسم الجامعة الى « منظمة الوحدة العربية » او « منظمة الاتحاد العربية » . هذا اقتراح اتمنى ان يكون موضع بحث في مستقبل قريب .

٤ ـ ناصيف حتي

في اعتقادي انه من الضروري وضع تصور جديد للعلاقة مع افريقيا ، وذلك نتيجة عامل جديد اساسي يتعلق بالاتجاهات القائمة لاعادة العلاقات بين افريقيا واسرائيل والناتجة حسب اعتقادي عن العوامل التالية :

- عودة سيناء الى مصر بما تعني من اسقاط مبرر رئيسي افريقياً لابقاء العلاقات مقطوعة حيث ان اسرائيل كانت تحتل « اراضي لدولة افريقية » .

- خيبة الامل في المساعدات العربية بعضها صادق وواقعي وبعضها ناتج عن آمال كبيرة علقها الافارقة على المساعدات العربية ، الى جانب اتهام المساعدات العربية وبخاصة الثنائية والصادرة عن الدول النفطية بأنها منحازة سياسياً على اساس الدول « الاسلامية » والدول « المحافظة » .

- تضعضع الموقف العربي الواحد وضعفه ، ان لم نقل غيابه ، مما اعطى قدرة اكبر للدول الافريقية ، خاصة تلك التي لها علاقات معينة مع اسرائيل ، على المناورة واتخاذ مواقف تعتبر مائعة عربياً بما يخص الصراع العربي - الاسرائيلي .

- قرف افريقي من الغرق في المشاكل العربية : مثلاً مشكلة الصحراء، الوضع في التشاد ، ومشاكل الصومال مع جاراتها ، ووضع مصر في اطار التعاون العربي - الافريقي .

- الضغوطات الدولية ، وتحديداً الامريكية ، والتي تشكل مدخلاً اساسياً لعودة اسرائيل في اطار استراتيجية مواجهة الاتحاد السوفياتي وسياسة فرنسا « المتوازنة » في الصراع العربي - الاسرائيلي والتي تساهم في تشكيل مدخل آخر مشجع للافارقة الذين لهم علاقات مميزة مع فرنسا لاعادة العلاقات مع اسرائيل ، لذلك ارى من الضرورة الخروج بتصور جديد يأخذ بعين الاعتبار تقويم علاقاتنا في السابق مع افريقيا وارى ان يتسم التحرك العربي بالتوجه التالي :

- ضرورة القيام بنوع من تكثيف الاتصال الدبلوماسي والسياسي والاعلامي وبشكل مستمر مع افريقيا على مستوى الامانة العامة والدول العربية كبديل لسياسة الاتصالات الموسمية والتي تقوم على اعتبار افريقيا مضمونة دائماً الى جانب الطرف العربي .

- ضرورة التركيز على الدول الرئيسية في افريقيا بسبب تأثيرها على الصعيد الافريقي الاقليمي .

- ضرورة التنسيق بين اجهزة المساعدات في اطار الجامعة حتى تخضع لاستراتيجية واحدةوضرورة تسييس المساعدات العربية على قاعدة المصالح العربية المشتركة .

- توجيه المساعدات نحو القطاعات الانتاجية التي هي اساسية في عملية التنمية بدل توجيه اكثرها نحو دعم مالي لميزان المدفوعات لهذه الدول ولقطاعات غير منتجة اقتصادياً .

- تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة خصوصاً في القطاعات المنتجة في افريقيا بحيث تخلق وجوداً حياً وملموساً للمساعدات العربية لتصبح جزءاً من البيان الاقتصادي للبلد .

٥ - مفيد شهاب

بالنسبة لغياب التنسيق فإنني اود ان أذكر أنه قد تشكلت فعلاً - ومنذ حوالى ثلاث سنوات - لجنة من مؤسسات التنمية العربية ، القومية والقطرية ، مهمتها التنسيق في منح القروض والمعونات الفنية التي تقدم من هذه المؤسسات للدول العربية او الدول الافريقية .

هذه اللجنة تضم المصرف العربي للتنمية في افريقيا ، البنك الاسلامي للتنمية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق السعودي ، الصندوق الكويتي ، صندوق ابو ظبي ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، المصرف الليبي للمعونات الخارجية ، صندوق الاوابك الخاص، الى جانب ممثل عن دولة قطر .

ويتولى امانة هذه اللجنة ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وهو احدى المنظمات المتخصصة المرتبطة بالجامعة العربية . وتقوم هذه اللجنة - التي تجتمع دورياً على مستوى رؤساء مؤسسات التنمية المذكورة ، وعلى مستوى مديري الدوائر الفنية المختصة - بدراسة طلبات القروض او المعونات الفنية المقدمة من الدول لتقرير مدى صلاحية المشاريع للحصول على القروض او المعونات الفنية ، ثم توزيعها فيما بين هذه المؤسسات ، بل وتقترح اللجنة احياناً مشاريع للتنفيذ في الدول في ضوء دراسات الجدوى التي تكون قد قامت هذه المؤسسات نفسها بها . والى جانب ذلك تتولى اللجنة متابعة تنفيذ المشاريع الممولة بالقروض او المعونات في محاولة لضمان حسن التنفيذ والاستغلال .

٦ - مصطفى المصمودي

مع التزامي بالايجاز اسمحوا لي ان ابدأ تدخلي هذا بنقل صورة عن الوضع في احدى المنظمات الدولية الا وهي اليونسكو حيث ينشط عدد كبير من اشقائنا الافارقة وحيث تحظى المجموعة الافريقية بتمثيل لا بأس به في عدد من اللقاءات، وقد كان موضوع التعاون العربي الافريقي محل نقاش متواصل بين الممثلين العرب والممثلين الافارقة . وكان موقف الممثلين العرب صعباً احياناً ، وكانوا يشعرون غالباً بالامتعاض لما يتخذ بعض اخوانهم الافارقة من مواقف غير مناصرة لمواقفنا ، فيما يتعلق بقضايانا العربية وبخاصة مقاومة التحديات الصهيونية في الاراضي المحتلة ، وفي فلسطين على الخصوص . وكثيراً ما يكون تبرير هذه المواقف انها نتيجة تخلف العرب عن انجاز ما تعهدوا به من وعود بالمساعدة . ولانعكاس السياسة النفطية العربية على اقتصادهم انعكاساً سلبياً . وهم يتذمرون ايضاً من عدم مسايرة الهيئات المالية المختصة في التعاون العربي - الافريقي للمطالب الافريقية . وبما انهم يمثلون بلادهم لدى هيئة ذات صبغة تربوية ثقافية اعلامية فهم يشيرون الى تقصير العرب في تلبية طلباتهم المتعلقة بتحقيق بعض المشاريع الثقافية والاعلامية بخاصة .

واني اعود هنا الى موضوع الاعلام فقد تكون هنالك من الوثائق القيمة التي تعطي

صورة عن مدى اهمية التعاون العربي ـ الافريقي لأن هذا موجود ونلمسه عندما نتنقل من بلد افريقي الى آخر، الا ان هذه الوثائق لم توزع ـ اذا هي وجدت ـ في الاماكن الملائمة وعلينا إذاً تدعيم الاعلام العربي في هذا المجال ومد المعنيين بالامر من عرب وافارقة بالمعطيات اللازمة .

كما انه يتعين علينا في ظني اعطاء التوصيات اللازمة الى الهيئات المالية الموكول اليها تسديد المساعدات حتى تساهم في انجاز المشاريع الاعلامية الافريقية مثل وكالات الانباء او دور الاذاعات والتلفزيون ومطابع الصحف واني على يقين اننا سنجد من هذه الاجهزة في المستقبل خير نصير واحسن مساعد على تدعيم الاعلام العربي في الخارج وفي افريقيا بالخصوص .

٧ ـ مجدي حماد يرد

اود في البدء ان أعبر عن شكري العميق للاخوة جميعاً على تعليقاتهم القيمة التي ابدوها حول هذه الدراسة . فقد أثاروا المناقشة حول نقاط كثيرة ، كما أشاروا الى عدد من الملاحظات المتنوعة ، ولا بد من أن اسلم بأن هذه النقاط وتلك الملاحظات التي قدمت تعتبر مهمة وجديرة بالدراسة ، وسأعمل على التأمل فيها ، واستيعابها ، ودراستها دراسة متعمقة ، بهدف تطوير ما طرحته الدراسة من آراء وافكار .

وليس الهدف من هذا التعقيب العام « الرد » على كل ما أبدى الاخوة الزملاء وأثاروا من نقاط وملاحظات ، لان الهدف الاساسي من اي ندوة هو تبادل الآراء وتفاعلها ، ولهذا فالرد قد يكون غير وارد اصلاً . وانما ما يرد في الذهن هو التوضيح والتعقيب . ولذلك فإنني لن اعمد الى التعليق على هذه النقاط والملاحظات كل بمفردها ، او على الزملاء فرداً فرداً ، وانما سأركز على نقطة اساسية في المنهج ، ونقطة اساسية اخرى في الموضوع ، على الا يفهم من عدم التعرض لعدد من الملاحظات التي أبديت انها غير مهمة او ان ما سأتعرض له اكثر وجاهة .

١ ـ **فمن ناحية المنهج** ، تهمني الاشارة الى ان كل باحث يتقيد ببعض القيود ويرى الحدود التي تفرض عليه خطاً ومنهجاً معينين في البحث . وفي تفصيل ذلك ، وهو تفصيل مهم في ضوء بعض الملاحظات التي ابديت حول منهاج البحث ، اعتقد انه كانت هناك ثلاثة حدود اساسية لهذه الدراسة :

أ ـ إن هذه الدراسة قد التزمت اصلاً بالمخطط الاولي للندوة ، الذي ورد فيه **بالنص تحت عنوان البحث التاسع ـ دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي** : « يهدف هذا البحث الى دراسة نقدية لاهمية وتطور التعاون العربي ـ الافريقي (مع الاشارة الى افريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص) ودور الجامعة في هذا التعاون ، وتقديم تصور لمجالات ووسائل دعم هذا التعاون وتطويره ومكان الجامعة في ذلك » .

ومعنى ذلك انني التزمت بالتقدم بدراسة لظاهرة التعاون العربي ـ الافريقي باعتبارها الاصل الذي يندرج تحته دور الجامعة تسليماً بالدور الطاغي للدول العربية « ذات السيادة » داخل الجامعة وداخل القارة الافريقية على حد سواء . واعتقد ان البحث عن دور الجامعة العربية في افريقيا لا ينبغي ان يجري مستقلاً عن تيار العلاقات العربية ـ الافريقية على المستويين الثنائي والمتعدد الاطراف خارج اطار الجامعة ، بالاضافة الى مستوى العلاقات العربية ـ الافريقية في اطار المنظمات الاقليمية .

ب ـ إن هذه الدراسة التزمت ايضاً بالتركيز على الجانب العربي ومسؤولياته تجاه« ازمة التعاون العربي ـ الافريقي» التي أشارت الدراسة الى أبعادها وأخطارها . ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ان الجانب الافريقي يؤدي ما عليه في تدعيم ذلك التعاون او حتى يلتزم بما اتجهت الدراسة الى تسميته بأسس الاستراتيجية الافرو ـ عربية وهي تلك الاسس التي جسدتها وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول الذي عقد في القاهرة (آذار / مارس عام ١٩٧٧) . وليس ادل على ذلك من اشارة الدراسة الى ان عدداً من الدول الافريقية ـ في مقدمتها زائير والغابون وليبيريا وساحل العاج وجمهورية افريقيا الوسطى والكاميرون وتوغو ـ تعد العدة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وتخرق بذلك موقفاً افريقياً اصيلاً مؤيداً لقضايا التحرر الوطني على الجانب العربي .

ج ـ إن هذه الدراسة صدرت عن تخصص ضيق، وكان لا بد من أن تصدر عن تخصص معين ، هو تخصص العلوم السياسية . ولقد حاولت كلما كان ذلك ممكناً وفي الحدود التي تعينني عليها ثقافتي العامة ، ان أتغلب على مشكلة ضيق التخصص في معالجة ظاهرة شاملة مثل التعاون العربي ـ الافريقي . ولكن مع ذلك أود التأكيد ان هذه الظاهرة كانت بالاساس في حاجة الى منهج سياسي في المعالجة قبل اي منهج آخر . وليس ادل على ذلك من ان هذه الظاهرة تصبح مثيرة للحيرة اذا ما تمت معالجتها بالمنهج الاقتصادي ثم عمدنا الى مقارنة فترة الستينات بفترة السبعينات . فقد كانت هناك علاقات عربية ـ افريقية وثيقة ومتينة في فترة الستينات (مرحلة تصاعد دور الثورة العربية) مع تحفظ وحيد مبرر بمواريث المرحلة التاريخية والاستعمارية لغالبية دول القارة الافريقية يخص اسرائيل ، وهو تحفظ قدرته وتصرفت على اساسه قيادة الثورة العربية ممثلة في عبد الناصر ، كما أشارت الدراسة ، وكما أكد التعقيب الذي يعبر عن خبرة الممارسة والذي تفضل به الاستاذ محمد فايق . بينما في مرحلة السبعينات (مرحلة تعثر دور الثروة العربية) فإن العلاقات العربية الافريقية كانت تعيش في ازمة ومأزق حادّين . واهمية المنهج السياسي في المعالجة هنا هي ان نضع أيدينا على اصول هذه الازمة في محاولة للخروج من المأزق الذي يترتب عليها بالضرورة . وهو ما سيتضح اكثر بالانتقال الى عرض الملاحظة التي تتصل بالموضوع .

٢ ـ ومن ناحية الموضوع ، صدرت هذه الدراسة عن سؤال أساسي ، اعتقد انه لا بد من أن نواجه انفسنا به ، وأن نبحث عن اجابة جدية له : اين موقع الحوار-العربي ـ الافريقي

من « حوارات » اخرى عديدة تجرى بين العرب وغيرهم من الاصدقاء والاعداء على حد سواء ؟ والى اين يتجه هذا الحوار بعد ذروة بلغها في غمار اقتحام المقاتل العربي لمواقع العدو الصهيوني وتحصيناته في سيناء والجولان ؟

ومبعث هذا السؤال هو هذه المفارقة الغريبة والخطيرة التي نراها الآن امامنا والتي قد تعبر عن احدى مشكلات الانتقال من دبلوماسية الثورة العربية التي سادت طوال الخمسينات والستينات الى دبلوماسية الثروة العربية التي سادت بعد ذلك ، ولا تزال لها السيادة حتى الآن . ففي المرحلة الاولى كانت قيادة الثورة العربية تتحمل نصيبها في « النضال » من اجل قضايا الحرية والتقدم في افريقيا وفي العالم الثالث كله ، اما في المرحلة الثانية فقد لجأت دبلوماسية الثروة العربية ، للاسف الى اعتماد اسلوب « شراء المواقف » بديلاً عن « النضال » .

وهنا اصل نقطة محورية في الموضوع ، تمثل في الواقع الخلفية الفكرية التي صدرت عنها الدراسة ، وربما تفسير الاختصار في الجزء الثالث من البحث المتعلق بالتصورات المستقبلية لدفع التعاون العربي ـ الافريقي وتطويره . انني في البدء ، ما زلت اعتقد فيما تضمنته الدراسة من ان الحوار العربي ـ الافريقي الذي امتد بصفة خاصة بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وعلى مستويات مختلفة ومتعددة ـ فكرية ورسمية ، حكومية وغير حكومية ، تكنوقراطية ووزارية حتى مستوى القمة ـ قد اثار تصورات متكاملة ومدروسة بعناية لدعم التعاون العربي ـ الافريقي وتطويره . بشرط التطبيق ومراعاة جدلية الواقع والتطور باستمرار ، والانتقال من الشعارات والتصورات العامة الى برامج وخطط اكثر تفصيلاً واولويات اكثر تحديداً .

ولكني أعتقد اصلاً ان المشكلة الاساسية في الحوار العربي ـ الافريقي لا تكمن في مسألة التصورات والبرامج والخطط سواء السابقة او الممكنة ، وانما هي تكمن في منهاج معالجة الحوار العربي ـ الافريقي من قبل الدول العربية سواء على مستوى الحكومات او على مستوى الجامعة ، لأن الاشارات السابقة في هذا التعقيب « الانتقال من مرحلة الثورة العربية الى مرحلة الثروة العربية » هو في حقيقته انتقال من منهج الى منهج . ولتوضيح ذلك اعتقد ان الخروج من ازمة التعاون العربي ـ الافريقي هو في البدء خروج على مستوى المنهج . ويفضي بنا على ذلك ، اذا ما انتقلنا الى مستوى الواقع ، الى القول بضرورة تغيير سلم اولويات علاقاتنا العربية بالدول الافريقية . فعلى سبيل المثال نحن نتكلم كثيراً عن اهمية عامل الانتماء الجغرافي او روابط التاريخ او الدين ، ولكن الارتضاء بأولوية هذه العوامل والاخذ بها كبدهية مسلم بها ـ رغم ما ترتب عليها من حصيلة ضخمة ومنوعة من العلاقات والخبرات المشتركة للعرب والافارقة ـ يعني اغفال الاولوية الحقة التي ينبغي ان تكون على رأس قائمة الاولويات ، وهي التي اشارت اليها الدراسة تحت عنوان « المستوى الاستراتيجي للعلاقات الدولية » الذي اعتمدته قيادة الثورة العربية بزعامة عبد الناصر « كمنهج » لتعاملها مع افريقيا ، ونقصد بها :

التحرر الوطني الشامل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب العربية والافريقية وشعوب العالم الثالث جميعاً ، وهي الاولوية التي تحرك مصيرنا وتقرره ، والتي ينبغي اعتمادها قاعدة لأيّ « حوار » ونحن بالضبط بصدد ارساء اسس جديدة عادلة ومتكافئة لعلاقاتنا بالدول الافريقية وللعلاقات الدولية عامة .

وحتى يمكن تحديد اهمية ومسار الحوار العربي ـ الافريقي ، وغيره من الحوارات المطروحة ، فإننا نعتقد ان المنطقة العربية تشهد معركة حادة تتجابه فيها عمليتان تاريخيتان على طرفي نقيض :

العملية الاولى ، هي المشروع القومي العربي ، الذي يرفع شعاره الاستراتيجي « حرية ، اشتراكية ، وحدة » ، والهادف الى تعميق الاستقلال السياسي ، وتأصيله ، باستكمال اسباب التحرر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، واقامة الوحدة القومية العصرية ذات المضمون التقدمي . وفي منظور هذه العملية المركزية تحدد النظرة المبدئية بالنسبة لمسألة العلاقات الاقتصادية والسياسية بالدول والمناطق الاخرى في العالم ، كما يقيم الحوار مع كل منها عند صنع مستقبل مشروعات الاندماج والتكامل في العالم العريض . وهكذا يمكن ، مثلاً ، نقد مشروع تجديد اندماج المنطقة العربية في اقتصاد اوروبا الرأسمالية ، لأنه يساعد هذه الاخيرة على تصدير جزء من ازمتها الاقتصادية وتقوية مواقع السوق الاوروبية المشتركة ، وعرقلة تعاون الدول العربية مع بلدان العالم الثالث المتحررة .

وهذا يقودنا الى **العملية التاريخية الثانية** ، وهي المشروع الاستعماري الجديد ذو الحركة التوسعية . انه مشروع يرمي الى اخضاع تطور المنطقة العربية ، وافريقيا ، وحتى آسيا قدر المستطاع ، لحاجات التطور الخارجي والتدويل ، التي تضغط على الرأسمالية الغربية المتمركزة في السوق الاوروبية المشتركة ، لتوسيع دائرة انتاجها و « مجالها الحيوي » ، في مناخ من المنافسة الشديدة بين المصالح الامريكية والاوروبية واليابانية . ويستهدف هذا المشروع ، إجمالاً ، تجديد تبعية الاقتصاد العربي والافريقي للاقتصاد الرأسمالي ، وبناء النظام الدولي الجديد للتبعية . وفي الحالة الاولى يتم الدمج الاستعماري الامريكي بالقسر السياسي والتهديد العسكري واستدرار المال العربي والموارد الافريقية فضلاً عن الغزو التجاري . اما في الحالة الثانية ، فيتوافر الاغراء السياسي وبيع السلاح والغزو التكنولوجي والتجاري والثقافي .

ولما كان التحرر الوطني الاقتصادي هو جوهر العملية التاريخية الاولى ، والتي تعتبر القضية المركزية التي تجابه الوطن العربي في المرحلة الراهنة ، وجب اخضاع العملية التاريخية الثانية لها ، اي اعطاء الاولوية للمشروع القومي العربي ، لاستكمال التحرر واطلاق آلية التقارب والتنسيق والتعاون والاندماج بين الاقتصاديات العربية والافريقية استناداً الى التصنيع الوطني . ويساعد على ذلك ان مجموعة الدول العربية والافريقية تتشابه على وجه العموم في خصائصها البنيوية الاساسية والتي تتلخص اساساً في : التبعية ، والتخلف ، والتجزئة . وهو

ما يعني ان هذه المجموعة اطراف الحوار تسعى اجمالاً الى تحقيق الاهداف نفسها وهي : التحرر ، والتنمية ، والوحدة . وان اختلف الشكل او السياق احياناً . وبهذا المعنى فهي تقف في طرف واحد - وربما قلنا في خندق واحد - في الصراع الذي يشهده العالم المعاصر ، بين مجموعتين من القوى - على مستوى الدول والقارات والعالم - تعمل احداهما على تثبيت الوضع القائم المبني على السيطرة والاستغلال ، بينما تسعى المجموعة الاخرى ، وهي التي تنتمي اليها الشعوب العربية والافريقية ، الى تغيير هذا الوضع القائم بما يتلاءم مع مصالحها وحقوقها المشروعة في ثرواتها الوطنية وارادتها المستقلة .

القسمُ الرابع

الجامِعَة العَربيَة كمنظمَة اقليمية

الفصل الثاني عشر

ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية

عبد الحميد محمد الموافي

مقدمـــة

يمثل انشاء سكرتارية دولية دائمة تطوراً رئيسياً بالنسبة للمنظمات الدولية منذ انشاء عصبة الامم وحتى الآن . فدون السكرتارية الدائمة ، تصبح المنظمات ذات العمل متعدد الجوانب ، اكثر قليلاً من مجرد سلسلة من المؤتمرات غير المستمرة وغير القادرة على الادارة الحقيقية للمهام الدولية[١] . في حين ان وجود سكرتارية دائمة يجعل المنظمة الدولية قادرة على أن تدير البرامج المختلفة سواء في مجال المعونات الفنية او التعاون في المجالات غير السياسية ، الى جانب عمليات المنظمة لحفظ السلام في الاطار المخصص لها ، كما انه يكسبها القدرة على الاقل بصورة مبدئية لممارسة نفوذ بنوع ما من الاستقلال تجاه الصراعات او المشكلات التي تدخل في مجال اهتمامها . وبالتالي فإن دراسة العمل في السكرتارية العامة لأي منظمة دولية تعد من الدراسات التي تساهم في فهم اعمق واوضح لحركة المنظمة وابعاد هذه الحركة والمؤثرات المختلفة عليها[٢] .

ومن الطبيعي ان تحتل السكرتارية العامة ـ الامانة العامة ـ للمنظمة موقعاً مهماً من الاطار التنظيمي اوالمؤسسي للمنظمة الذي يحدد القنوات وأوعية التفاعل بين الدول الاعضاء في المنظمة . واذا كان الدور التقليدي للسكرتارية العامة هو العمل على تحقيق اهداف المنظمة من خلال العمل على تنفيذ قرارات المنظمة وما يتم الاتفاق عليه من برامج وسياسات مختلفة ، ومتابعة ذلك ، فضلاً عن القيام بالوظائف الروتينية او العمل اليومي للمنظمة بما في ذلك توفير

---

(١) Jack, C. Plano and Robert E. Riggs, *Forging World Order: The Politics of International Organization* (New York: Macmillan, 1967), p. 171.

(٢) John G. Hadwen and John Kaufmann, *How United Nations Decisions Are Made* (New York: Oceana Publications, 1962), p. 20.

الخدمات للاجهزة الاخرى للمنظمة ، القيام بوظائف البحث ، جمع المعلومات ، متابعة الانشطة التنفيذية المتوافرة للمنظمة ، فإن دور السكرتارية العامة للكثير من المنظمات الدولية لا يقتصر على هذا الجانب الاداري فقط ، بل انه يمتد في كثير من الاحيان ليكون له بعداً سياسياً واضحاً[٣] ومؤثراً في عملية صنع القرار في المنظمة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه السكرتارية لمواجهة الازمات الدولية بخاصة اذا فشلت الاجهزة الرئيسية للمنظمة او لم تستطع العمل بكفاءة بسبب خلافات شديدة بين دول ذات تأثير في المنظمة ، او من خلال ما تقدمه السكرتارية من بحوث وتقارير تصبح اساساً لاقتراحات تالية من جانب بعض الدول الاعضاء ، او من خلال ما يقدمه السكرتير العام وكبار المسؤولين والمتخصصين بالسكرتارية العامة من مشورة لوفود الدول الاعضاء بشأن مشكلة او اخرى[٤] . بخاصة ان مدى تأثير السكرتير العام ـ الامين العام ـ للمنظمة لا يحدده ما جاء بشأنه في وثائق المنظمة من بنود وايضاحات فقط ، ولكن يحدده ايضاً رؤيته هو لدوره وابعاده ولدور المنظمة وما يجب ان تقوم به ، وقدرته الشخصية على كسب ثقة ممثلي الدول المختلفة وتقديرهم وتعاونهم . اما بالنسبة للدرجات الاقل من مسؤولي الامانة العامة فإن ما يتمتعون به من خبرة وحياد ، وتخصص تساعدهم على القيام بدور المستشار الذي يقدم المشورة للوفود التي يكتسب احترامها وصداقتها مما قد يؤثر في تقويم هذه الوفود لمواقفها واعادة النظر فيها، اكثر من ذلك فإنه في بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو، منظمة الطيران المدني الدولية، والبنك الدولي يكون للمنظمة علاقات جيدة مع مجموعات خاصة او هيئات داخل الدول الاعضاء او بعضها سواء بحكم ما تقدمه المنظمة من خدمات ، او بحكم اهتماماتها ونوعية نشاطها ، ومن خلال ذلك يمكن ان يكون للمنظمة نوع ما من التأثير على مواقف الدول الاعضاء فيها احياناً[٥] .

واذا كان التحليل القانوني والبنائي لمواثيق المنظمة يعد ضرورياً ، فإن فهم عمليات منظمة ما يكون على نحو افضل اذا وضعت المنظمة بانصاف في المناخ السياسي الذي قامت فيه والذي تعمل فيه ايضاً[٦] ، فالتنظيم الدولي هو ناتج للظروف السياسية التي ينشأ ويعمل في اطارها والتي تحدد الى حد كبير شكله ونهج تطوره وهذا ينطبق بشكل واضح على جامعة الدول العربية .

ولدارسة الامانة العامة لجامعة الدول العربية فإنه سيتم التركيز على اربعة جوانب اساسية من خلال تفاعلها معاً تتضح امكانية المنظمة وقدرتها على الحركة ، والقوى المؤثرة فيها ومواقف

(٣) Wojciech Morawiecki, «Some Problems Connected With Organs of International Organization,» *International Organization,* vol. 19, no. 4 (Autumn 1965), p. 915.

(٤) Plano and Riggs, *Forging World Order: The Politics of International Organization,* pp. 126-127 and 192.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .

(٦) Inis, L. Claude, Jr., *Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization,* 3rd rev. ed. (New York: Random House, 1964), p. 6.

الدول الاعضاء فيها ، فضلاً عن المشكلات التي تواجهها، وذلك في اطار موضوع البحث الذي يدور حول الامانة العامة للجامعة وهذه الجوانب هي :

الاول : هو موضوع الامانة العامة في داخل الاطار المؤسسي للمنظمة بمعنى موقعها منه وعلاقتها بالاجهزة الاخرى للمنظمة وطبيعة هذه العلاقة ، ومن شأن هذا ان يوضح العلاقة التنظيمية بين الاجهزة المختلفة داخل المنظمة والدور الممكن أن تلعبه الامانة العامة كجهاز دائم ومستمر تتفاعل فيه، وتصب فيه ايضاً ليس الدول الاعضاء بمواقفها وسياساتها فقط ولكن ايضاً المشكلات المختلفة التي تهتم بها المنظمة .

الثاني : وهو يتعلق بتكوين الامانة العامة ، بمعنى العاملين فيها سواء في المستويات الاعلى مثل الامين العام ، الامناء المساعدين المستشارين ، رؤساء الادارات او في المستويات الاقل وهو مستوى الاداريين والمتخصصين وغيرهم . فتكوين الامانة العامة يعكس كثيراً من الدلالات من بينها على سبيل المثال: مدى اهتمام الدول الاعضاء بالمنظمة وحرصهم على تنميتها ، مظاهر التأثير او النفوذ للدول الاعضاء او بعضهم ، كما انه قد يعكس في ظروف ما ، احدى ادوات التأثير في حياة المنظمة الدولية بخاصة على المستوى الاقليمي من جانب دولة او اخرى . اكثر من ذلك فإن دراسة هذا الجانب تثير كثيراً من المشكلات المتعلقة بالموظفين الدوليين ومدى ولائهم وانصهارهم داخل الامانة العامة . وقد جاء في تقرير لجنة الخبراء الذي قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران / يونيو ١٩٦١ ان « مشكلة المنظمة في المستوى الاعلى ليست بالكامل او بصورة اساسية مسألة تنظيم اداري »[٧] .

الثالث : هو الجانب المالي المتعلق بميزانية المنظمة واعدادها ومساهمات الدول الاعضاء فيها وكيفية تحديدها ومدى التزام الدول الاعضاء بسداد انصبتها ودلالة ذلك سياسياً بالنسبة للدول وبالنسبة للمنظمة ايضاً . فالتمويل يلعب دوراً أساسياً في تمكينها من العمل وتنفيذ البرامج حسب الخطط الموضوعة والتقاعس في ذلك يهدد المنظمة بأزمات تضطرها احياناً الى تقليص نشاطها.

الرابع : وهو الجانب الذي سنتناول فيه عملية صنع القرار في الامانة العامة : سماتها وعناصرها .

اولاً : موضع الامانة العامة في داخل الاطار المؤسسي للجامعة

تعتبر الامانة العامة احد الاجهزة الرئيسية التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد جاء في المادة ١٢ منه ان « تكون للجامعة امانة عامة دائمة تتألف من امين عام وامناء مساعدين وعدد

(٧) Plano and Riggs, *Forging World Order: The Politics of International Organization,* p. 180.

كافٍ من الموظفين . . . ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الامانة العامة وشؤون الموظفين » . وإذا كان الميثاق لم يتعرض لطبيعة اعمال الامانة العامة ـ وهذا امر طبيعي ـ فقد تكفلت بذلك نصوص اللوائح الداخلية التي وضعها المجلس سواء لنفسه او للجان الدائمة او للأمانة العامة ، وان كانت صفة الدوام التي اشارت اليها المادة ١٢ من الميثاق تعبر بوضوح عن ان الامانة العامة هي الهيئة المركزية للجامعة ـ ولكنها ليست هيئتها العليا ـ ومن الطبيعي ان تتأثر حياة الجامعة ونشاطها الى حد غير قليل بمدى نشاط الامانة العامة وحيويتها ، فالامانة العامة هي البوتقة التي تصب فيها كل انشطة الجامعة تقريباً ، وفيها ايضاً يحدث جانب من عمليات التفاعل والتنسيق والترتيب للمشكلات والامور المختلفة لتسير بعدها في طريقها المناسب حسب اجراءات الجامعة ونظمها .

١ ـ فالامانة العامة تعمل كجهاز خدمة بالنسبة للاجهزة الاخرى للجامعة بمعنى انها تعمل على تسهيل عمل هذه الاجهزة وتسهيل ادائها لمهامها التي تكلف بها . والامانة العامة باعتبارها الجهاز الاداري للجامعة تقوم في العادة بالاعداد لكل المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد في اطار الجامعة او التي تتصل باهتماماتها . وان الامانة العامة للجامعة هي التي تعد في العادة لاجتماعات القمة العربية[٨] ، والاعداد يعني انها تقوم بالتحضير لهذه الاجتماعات والعمل على توفير اسباب نجاحها ويتضمن ذلك اجراء الاتصالات بالدول المختلفة لاستطلاع آرائها بالنسبة لعقد المؤتمر ، توجيه الدعوة لعقده وتحديد التاريخ المناسب والمكان الملائم لعقد المؤتمر بناء على الاتصالات بالدول الاعضاء ومواقفها ، ثم التحضير للموضوعات والمشكلات التي سيناقشها المؤتمر باعداد الدراسات والمذكرات المتصلة بذلك . وتجميع مذكرات واقتراحات الدول الاعضاء وتزويدها بالمذكرات الايضاحية او التي تكشف الضوء عن تطور مشكلة او أخرى وما تم بشأنها اذا كانت قد عرضت من قبل على اجتماعات القمة او في اطار اجتماعات مجلس الجامعة او غيرها . وتقوم الامانة العامة بموافاة الدول الاعضاء بهذه المذكرات والاقتراحات التي ستكون موضع مناقشة في اثناء المؤتمر قبل الانعقاد بوقت كافٍ . وعند الانعقاد تقوم الامانة العامة بتأمين سير اعمال المؤتمر ادارياً وفنياً وتستعين في ذلك بجهود الدولة المضيفة للمؤتمر . وبعد انتهاء المؤتمر تقوم الامانة العامة بتوزيع الوثائق من محاضر اجتماعات او قرارات وتوصيات على الدول الاعضاء ، ومتابعتها بالاضافة الى عرضها على مجلس الجامعة اذا تطلب الأمر ذلك .

وهذا الدور الذي تقوم به الامانة العامة بالنسبة لاجتماعات القمة تقوم به ايضاً بالنسبة للاجتماعات العربية الاخرى على المستوى الجماعي العربي . وبالنسبة لمجلس الجامعة فإن الامانة العامة تقوم بتلقي وتوزيع وثائق وتقارير المجلس ولجانه وكذلك تحرير مضابط

(٨) لم يدع الامين العام للجامعة العربية الى حضور بعض مؤتمرات القمة العربية وبالتالي لم تساهم الامانة العامة للجامعة في التحضير لها وهذه المؤتمرات هي : مؤتمر الخرطوم في آب / اغسطس ١٩٦٧ ، مؤتمر القاهرة ١٩٧٠ ، مؤتمر بغداد ١٩٧٩ . انظر : « ندوة **شؤون عربية** : تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، » **شؤون عربية** ، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨١) ، ص ٧٢ .

جلسات المجلس وقراراته وطبعها وتوزيعها على الدول الاعضاء خلال اسبوع او عشرة ايام من انتهاء الاجتماعات ، كما تقوم بحفظ الوثائق وجميع الامور الاخرى التي تتطلبها اعمال المجلس[٩] . وبالنسبة للجان الدائمة فإن الامانة العامة قد تحيل[١٠] الى لجنة منها موضوعاً معيناً لدراسته لأنه يتصل بطبيعة نشاطها . كما نصت المادة الثامنة من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة للجامعة على ان تتولى الامانة العامة للجامعة أعمال السكرتارية الفنية للجان، كما تتولى عرض توصيات اللجان وما تراه من ملاحظات حولها على المجلس وذلك لاتخاذ قرارات بشأنها . وبالنسبة للجان الاستشارية ـ لجان الخبراء ـ التي ينشئها المجلس بقرار منه لتقديم المشورة في مجال معين فإن الامانة العامة تتولى اعمال السكرتارية الفنية لها ، كما تقوم بعرض نتائج دراسات اللجان الاستشارية وتوصياتها على اللجان الدائمة تمهيداً للعرض على المجلس[١١] .

٢ ـ تعتبر الامانة العامة للجامعة ـ باعتبارها الجهاز الدائم في الجامعة ، وباعتبار الدور الذي يقوم به الامين العام باسم الجامعة ـ الجهاز الذي يتم من خلاله الاتصال بين الجامعة كتنظيم وبين العالم الخارجي بما في ذلك دولها الاعضاء والمنظمات الدولية الاخرى او العالم الخارجي بوجه عام . فالامانة العامة هي الجهة التي يتم مخاطبتها في الجامعة سواء كان الامر يعني الامانة العامة مباشرة او انه يعني احد اجهزة الجامعة . فالامانة العامة تتلقى جميع المكاتبات ، المذكرات ، المراسلات ، الآراء ، اقتراحات الدول العربية ، رسائل الافراد وحركات التحرير العربية والاجنبية ، وكذلك مكاتبات الدول والتنظيمات الدولية الاخرى التي لها علاقة بالجامعة ، لنقل وجهة نظر الجامعة او قراراتها وتوصياتها اليها اذا كانت معنية بها . كما أنها تقوم باسم الجامعة بحثّ الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها قبل الجامعة ، وبالتعبير عن مواقف الجامعة من التطورات المختلفة وعادة ما يعبر الامين العام عن ذلك .

٣ ـ الأمانة العامة كجهاز دراسة وتنسيق : يعد دور الامانة العامة في مجال دراسة الموضوعات المتصلة بنشاط الجامعة والتنسيق بينها من ناحية ، وبين الاجهزة والمنظمات الاخرى في اطار الجامعة العربية من ناحية ثانية ، من اهم ادوار الامانة العامة واكثرها تأثيراً على سير العمل العربي وآفاقه . وهذا الدور للامانة يعد بمثابة عقل الجامعة وارادتها واذا لم يكن هذا العقل نشطاً ويقظاً ومنظماً فإن الاستجابات تكون اقل بكثير مما يجب ان تكون عليه ويتسم السلوك بالضعف والتردد .

فبالنسبة للدراسة فإنها تتم من خلال إدارات الامانة العامة المختلفة التي تغطي معظم جوانب الحياة العربية . ومن المهام الاساسية لهذه الادارات طبقاً للمادة السادسة من النظام الداخلي للامانة العامة دراسة ما يتصل بنشاطها من امور ومتابعة التطورات واعداد دراسات

(٩) المادة ١٢ من اللائحة الداخلية للمجلس .
(١٠) المادة ٢ من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة .
(١١) المادة ١٠ من النظام الداخلي للجان الاستشارية .

حول المشكلات المتصلة بكل ادارة ، ومجال اهتمامها خاصة بالنسبة للقرارات والمواقف التي تتخذها المنظمة وما يتم عقده في اطارها من اتفاقيات . فدور هذه الدراسات مبدئياً انها تفتح الطريق او تنيره ، تحدد المشكلات والعقبات واحجامها ، وتحاول الاقتراب منها ، تعطي رأياً او تطرح فكرة او حلاً مقترحاً . وتقوم ادارات الامانة العامة بهذه الدراسات سواء بمبادرة منها ، او بناء على توصيات الامين العام ، او أحد اجهزة الجامعة . وهذه الدراسات لها اهمية كبيرة بالنسبة للدول ووفودها في المنظمة وكذلك بالنسبة للاجهزة المختلفة خاصة بالنسبة لمجلس الجامعة للاستعانة بها لدراسة مشكلة معروضة عليه او اتخاذ قرار معين ومن الطبيعي ان هذه الدراسات تتأثر بطبيعة مدركات العاملين[12] ومواقفهم واتجاهاتهم في الادارات المختلفة للجامعة ازاء القضايا موضع الدراسة بالاضافة الى تأثرهم بموقفهم ونظرتهم الى الجامعة ودورها وما ينبغي ان يكون عليه هذا الدور . بالاضافة الى ذلك تتأثر هذه الدراسات بكمية ونوعية المعلومات المتاحة للقائمين بالدراسة حول موضوع الدراسة كمشكلة من ناحية ، وحول مواقف الاطراف المختلفة منها من ناحية اخرى[13] .

وحتى تتضح صورة المجال الذي تغطيه ادارات الامانة العامة ومدى اتساعه ، فإنه تجدر الاشارة الى ان الامانة العامة تضم سبع ادارات عامة ، بالاضافة الى مكتب الامين العام والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل . ومن هذه الادارات العامة السبع هناك ادارتان عامتان ، بالاضافة الى مكتب الامين العام ، يتبع كلاً منها خمس ادارات فرعية ، فالادارة العامة للتنظيم والادارة يتبعها ادارات التنظيم ، شؤون الموظفين ، الشؤون المالية ، الخدمات العامة والمؤتمرات ، التوثيق والمعلومات . والادارة العامة للشؤون الاقتصادية يتبعها ادارات البحوث الاقتصادية ، القطاعات الاقتصادية ، شؤون المجلس والاجهزة الاقتصادية ، الهياكل الاساسية والخدمات الانتاجية ، الاحصاء . ومكتب الامين العام يتبعه ادارات شؤون مجلس الجامعة ، شؤون المنظمات ، المراسم ، التنسيق والمتابعة ، ووحدة الحوار . والى جانب ذلك هناك خمس ادارات عامة يتبع كلاً منها ثلاث ادارات فرعية موزعة كالتالي : الادارة العامة للشؤون القانونية ويتبعها ادارات التشريع والبحوث ، المعاهدات ، الرأي والقضايا . والادارة العامة للشؤون السياسية وتتبعها ادارات الشؤون العربية ، الشؤون الدولية ، الشؤون الافريقية . والادارة العامة للشؤون الاجتماعية وتتبعها ادارات التنمية الاجتماعية ، الشباب والرياضة ، الشؤون الصحية . والادارة العامة للاعلام وتتبعها ادارات الاعلام والمكاتب الخارجية ، الرأي العام والمعلومات ، الانتاج الاعلامي . والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل وتتبعه ادارات المعلومات والتحريات ، المتابعة الاقتصادية ، وفرع المكتب الرئيسي بالقاهرة . ثم الادارة العامة لفلسطين وتتبعها ادارتان فرعيتان هما ادارة البحوث الفلسطينية وادارة متابعة القضية الفلسطينية .

(١٢) Richard C. Synder, H.W. Bruck and Burton Sapin, eds., *Foreign Policy Decision Making: An Approach to the Study of International Politics* (New York: Free Press, 1962), pp. 5 and 266.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

وهكذا نجد بالامانة العامة للجامعة اثنتين وثلاثين ادارة فرعية تغطي مختلف جوانب الحياة العربية سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها ويمكنها ان تقدم الكثير للقضايا العربية اذا توفر لها المتخصصون والمخلصون في الوقت نفسه ، للعمل العربي المشترك . وازاء هذا العدد الضخم من الادارات في الامانة العامة الى جانب بعض الهيئات الاخرى[14] فيها ، ونظراً لأن حقل العمل العربي يشهد اجهزة اخرى ، وتلافياً للازدواج والتكرار وما ينتج عنه من عرقلة وضياع للجهد والوقت ، فقد كانت هناك ضرورة للقيام بعملية تنسيق داخل الامانة العامة للجامعة . وقد قامت الامانة العامة للجامعة بالمبادرة في هذا الاتجاه مع بدء السبعينات فقامت الادارة القانونية فيها بوضع اسس ومبادىء تقنين العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة وعرضت الامانة العامة الامر على مجلس الجامعة عام ١٩٧١ فاتخذ قراراً[15] . ثم عرضت الامانة العامة الامر على المجلس الاقتصادي عام ١٩٧٢ فأصدر قراراً آخر يتعارض مع قرار مجلس الجامعة عام ١٩٧١ . ثم عرضت الامانة العامة الامر مرة ثالثة على مجلس الجامعة في دورته الرابعة والستين في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ وتكونت لجنة لدراسة اوضاع المنظمات العربية المتخصصة ، قدمت تقريرها الى مجلس الجامعة الذي وافق عليه بقرار رقم ٣٥٥٢ في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ . واذا كان التنسيق بين الامانة العاة والمنظمات المتخصصة ما زال يخضع لأخذ ورد كثيرين فإن العمل في داخل الامانة العامة منذ عام ١٩٧٣ اتسم بنوع من وحدة التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، بعدما تم تجميع الانشطة المتماثلة بعضها مع بعض ، في وحدات رئيسية على رأس كل منها امين عام مساعد مسؤول عن التنفيذ في مجال وحدته امام الامين العام وكان التخطيط يتم عن طريق لجنة العمل المكونة من الامين العام والامناء المساعدين وكانت لجنة العمل هذه تقوم ببحث كل مشاكل الجامعة وتصل الى خطوط واضحة وخطة متكاملة تقوم ادارة التنسيق والمتابعة بمكتب الامين العام التي انشئت عام ١٩٧٣ بمتابعة التنسيق والتنفيذ لمنع الازدواجية والتعارض[16] .

الامانة العامة في المشروع الاخير لتعديل الميثاق

عالج المشروع الاخير لتعديل الميثاق الامانة العامة للجامعة في المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من الفصل الثالث ، بالاضافة الى المادة ٩ / ١٢ والتي نصت على ان يقوم مجلس وزراء الخارجية بـ

(١٤) يتبع الامانة العامة للجامعة بعض الاجهزة الأخرى مثل : الامانة العسكرية التي تقوم بمتابعة اعمال مجلس الدفاع العربي المشترك ومركز التنمية الصناعية قبل ان يصبح منظمة متخصصة لها استقلالها الذاتي ، والمجمع العربي للموسيقى ، والصندوق العربي للمعونة الفنية ، ومعهد الغابات العربي ، بالاضافة الى بعض اللجان مثل لجنة التنسيق بين المنظمات ، ولجنة العمل، ولجنة شؤون الموظفين، واللجنة التأديبية ، ومجلس ادارة صندوق الضمان الجماعي ، ومجلس ادارة صندوق مكافأة نهاية الخدمة .

(١٥) محيي الدين صابر ، « علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة ، » **شؤون عربية** ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١)، ص ١٢ و ٢٠ .

(١٦) « ندوة **شؤون عربية** : تطوير النظم المالية والادارية لجامعة الدول العربية ، » **شؤون عربية**، العدد ٧ (ايلول / سبتمبر ١٩٨١) ، ص ١٩٢ ـ ١٩٣ .

... اقرار القواعد الخاصة بالهيكل العام للامانة العامة ونظام الموظفين والنظام المالي والمحاسبي للجامعة بقرارات خاصة متزامنة مع التصديق على الميزانية » . كما نصت المادة ١٦ على ان « تتألف الامانة العامة من امين عام وامناء مساعدين وعدد كافٍ من الموظفين ويراعى في اختيارهم اقصى ما يستطاع من اعتبارات التوزيع العادل بين الدول الاعضاء » . أما بقية المواد فسيتم تناولها من مواضعها المختلفة لأنها تتصل بجوانب اخرى .
ويلاحظ على الفقرات والمواد المشار اليها ملاحظتان اساسيتان :

الأولى : ان المادة ١٦ من مشروع التعديل فضلاً عن انها تكرار يكاد يكون حرفياً للفقرة الاولى من المادة ١٢ من الميثاق الحالي بعد اسقاط كلمة « دائمة » كوصف للامانة العامة فإنها تضمنت الاشارة الى ان يراعى في اختيار الموظفين التوزيع العادل بين الدول الاعضاء . وهذه الاشارة لا محل لها في صلب الميثاق باعتبار انه وثيقة تحدد القواعد الاساسية لعمل الجامعة من جهة وباعتبار ان هذا الامر كان موضع حرص مجلس الجامعة . بل انه اتخذ قرارات وضع بموجبها القواعد الاساسية لتقسيم الوظائف في الامانة العامة بين الدول الاعضاء . اكثر من ذلك فإن النظام الداخلي للامانة العامة قد نص على ضرورة الاخذ بمبدأ توزيع الوظائف على اوسع نطاق عربي . وبالتالي فإن هذه الاشارة كان ينبغي تجاوزها في الميثاق خصوصاً ان التقصير في هذا المجال لا يعود للجامعة بقدر ما يعود للدول الاعضاء نفسها كما سيتبين فيما بعد .

الثانية : اما بالنسبة للتصديق على النظم الداخلية للامانة العامة ووضع تنظيماتها ، والتي كان يتولاها مجلس الجامعة طبقاً للميثاق الحالي ، فإن المادة ٩ من مشروع التعديل قد تضمنت نصاً يتسم بالغموض ، وقد سبقت الاشارة اليه قبل قليل . ويكمن عدم الوضوح في ان النص ربط بين اقرار مجلس وزراء الخارجية للهيكل العام للامانة العامة بقرارات خاصة وبين التصديق على الميزانية ، بل انه استخدم لفظ « متزامنة » ليربط بين الاثنين . في حين ان هذا التزامن غير ضروري ولا وجود له ، فالميزانية يتم التصديق عليها دورياً كل عام او كل عامين ، اما الهيكل العام للامانة العامة فإنه يكون مستقراً ولا يخضع لتغييرات او اعادة نظر تتسم بالدورية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن النص أشار الى « قواعد خاصة بالهيكل العام للامانة العامة » ولم ينص على نظام داخلي لها ، والفرق واضح بين الاثنين . على اي حال فإن هذه النقطة في حاجة الى ايضاح ومزيد من التحديد بحيث يقوم مجلس وزراء الخارجية بوضع الانظمة الداخلية للامانة العامة والاجهزة الاخرى للجامعة لتأثير هذه الانظمة في عمل الجامعة وقدرتها على الانجاز بوجه عام وان تتسم هذه الانظمة بقدر من الثبات ولو النسبي ليستقر العمل في اجهزة الجامعة .

ثانياً : تكوين الامانة العامة للجامعة ودلالاته

من المعروف ان الامانة العامة كجهاز هي الاداة التي يعتمد عليها الامين العام للمنظمة في ممارسة اختصاصاته السياسية والادارية وهي المستودع الذي يمثل عقل الجامعة العربية وذاكرتها ، والذي يضع تحت تصرف الامين العام كل ما من شأنه ان يساعده على تكوين آرائه واقتراحاته ومواقفه بالنسبة للكثير من الموضوعات ، فضلاً عما توفره اتصالات الامين العام وعلاقاته بالدول

الاعضاء وممثليها من اطلاع على آخر تطورات مواقف هذه الدول واتجاهاتها . بالاضافة الى اعتبار الامانة العامة الهيئة التنفيذية للجامعة[١٧] .

ومشكلة بناء سكرتارية او امانة عامة لمنظمة دولية كالجامعة العربية ليست كما قد يتصور البعض مجرد مشكلة ايجاد اشخاص اكفاء والاحتفاظ بهم في العمل[١٨] ولكنها مسألة تتضمن الكثير من المشكلات المتصلة بالدول الاعضاء ومواقفهم من الجامعة العربية واستعدادهم لدعمها ، وأكثر من ذلك تصورهم للدور الذي يلعبه العاملون في الجامعة خصوصاً في المستويات العليا ؛ الى جانب ذلك فإن المشكلة بالنسبة للعاملين في المستويات الاقل ليست مجرد مشكلة الكفاءة بمعنى القدرة والتخصص المناسب ولكنها تتعدى ذلك الى مشكلة الولاء للجامعة ، وهذا الولاء لن يوجد اذا لم يسبقه ايمان برسالة الجامعة ودورها في الحياة العربية . الى جانب ذلك تثار مشكلة مدى تمثيل العاملين في الامانة العامة للدول العربية الاعضاء في الجامعة ، وكيفية تحقيق ذلك في ظل الظروف العربية في فترة او اخرى ، والضوابط اللازمة للوصول الى هذا الهدف . وفي هذا القسم من الدراسة سنحاول التعرض الى مختلف هذه المشكلات بخاصة بالنسبة للامين العام والامناء المساعدين للجامعة بتفصيل اكثر باعتبار انهم من اكثر العناصر تأثيراً في نشاط الامانة العامة للجامعة . كما سنتعرض لتركيب الامانة العامة في المستويات الاقل لبيان ما يعكسه هذا التركيب من دلالات ومشكلات .

١ ـ الامين العام للجامعة العربية

مما لا شك فيه ان الحديث عن اختصاصات الامين العام للجامعة العربية على نحو متكامل لا يقتصر على تناول ما جاء بشأنه من عبارات متفرقة في الميثاق او اللوائح الداخلية للمجلس والامانة العامة فقط ،ولكنه يتجاوز ذلك الى تناول ما فرضته الممارسة العملية من دور للأمين العام في اطار نشاط الجامعة العربية والعلاقات العربية بوجه عام وهذا ما سنحاول شرحه فيما يلي :

أ ـ اختصاصات الامين العام في ضوء الميثاق واللوائح الداخلية للمجلس

بالنسبة للميثاق ، فقد غلب على الاختصاصات التي منحت للامين العام الطابع الاداري في ضوء تأثر وضع الميثاق بتجربة عصبة الامم وقد اكد ذلك السيد عبد الرحمن عزام ـ اول امين عام للجامعة العربية ـ بقوله في اثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية من « ان السكرتير العام مهمته ادارية وهو منتخب من الجميع ولا يمثل دولة معينة »[١٩] . وقد منح

(١٧) مذكرة الامين العام عن السياسة العربية ، في : جامعة الدول العربية ، « محاضر اجتماعات الدورة ٢٥ لمجلس جامعة الدول العربية ، » ص ١٢١ .

(١٨) Richard N. Swift, «Personnel Problems and the United Nations Secretariat,» *International Organization*, vol. 11, no. 2 (Spring 1957), p. 228.

(١٩) جامعة الدول العربية ، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية (القاهرة : مطبعة فتحي سكر ، ١٩٤٩) ، ص ٣٩ .

الميثاق الامين العام للجامعة الاختصاصات التالية : تلقي طلبات الدول العربية الراغبة في الانضمام الى الجامعة ـ المادة ١ من الميثاق ـ؛ تعيين موظفي الامانة العامة بموافقة المجلس بالنسبة للامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين وبقرار منفرد منه بالنسبة للوظائف الاخرى ـ المادة ١٢ / ٢ ـ؛ اعداد مشروع ميزانية الجامعة وعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية ـ م ١٣ ـ؛ دعوة مجلس الجامعة للانعقاد ـ م ١٥ / ١ ـ، تسلم المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها الدول الاعضاء في الجامعة مع اي دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها وحفظها ونسخها ـ المادة ١٧ ـ؛ وكذلك تسلم وثائق التصديق على الميثاق وحفظها في الامانة العامة ـ المادة ٢٠ ـ .

وأما **بالنسبة للنظام الداخلي لمجلس الجامعة** فقد تضمن العديد من الاختصاصات للامين العام والتي تتيح له ممارسة دور سياسي ملموس بالنسبة للشؤون العربية وما تتناوله الجامعة من مشكلات . فالامين العام يتسلم وثائق التصديق التي يحملها المندوبون الممثلون للدول الاعضاء لاجتماعات الجامعة ويقوم بمراجعتها وتقديم تقرير عنها الى مجلس الجامعة ـ المادة ٢ / ٢ ـ؛ ترتيب اشتراك المنظمات المتخصصة العربية في اجتماعات مجلس الجامعة عند مناقشة ما يتصل بنشاطها من امور وتزويدها بالوثائق الخاصة بذلك ـ المادة ٤ / ١ ، ٣ ـ ؛ التمهيد لاجتماعات مجلس الجامعة قبل الانعقاد وتحديد مواعيد بدء الدورات واقتراح مواعيد انتهائها . وكذلك إخطار الاجهزة الملحقة بالجامعة والمنظمات المتخصصة بموعد اجتماعات المجلس ـ المادة ٥ / ١ ، ٢ ـ دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد في دورات غير عادية بناء على طلب دولتين من الدول الاعضاء ، او في حالات الاعتداء ـ مادة ٧ ـ اعداد مشروع جدول اعمال المجلس وابلاغه مع الوثائق والمذكرات التفسيرية للدول الاعضاء وغيرها من الجهات المعنية مع الدعوة الى الاجتماع قبل الانعقاد بستة اسابيع على ان يتضمن مشروع جدول الاعمال تقرير الامين العام عن اعمال الجامعة بين الدورتين والاجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس بالاضافة الى المسائل التي يرى الامين العام ضرورة عرضها على المجلس ؛ ـ المادة ٩ / ٢ ؛ كما يكون للامين العام الحق في طلب ادراج مسائل اضافية في مشروع جدول اعمال المجلس ؛ ويحضر الامين العام او من ينيبه من الامناء المساعدين او مستشاري الامين العام جلسات مكتب مجلس الجامعة ـ المادة ١٠ / ٢ ـ؛ اكثر من ذلك فقد نصت المادة الثانية عشرة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة على ان « يشترك الامين العام في اجتماعات المجلس ولجانه ويجوز ان يعاونه او يحل محله فيها من يختارهم من مساعديه . وللامين العام او لمساعديه بموافقة الرئيس ان يعرضوا على المجلس في كل وقت تقارير او بيانات عن اي مسألة يبحثها المجلس . وللامين العام ان يسترعي نظر المجلس او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى انها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الاقطار العربية او بينها وبين الدول الاخرى »(٢٠) ، وتقدم الى الامين العام مشاريع القرارات والتعديلات كتابة لتوزيعها

(٢٠) يلاحظ ان الاختصاص الذي منح للامين العام للجامعة بمقتضى هذه المادة يفوق الاختصاص الذي منحته المادة ٩٩ من ميثاق الامم المتحدة له والتي بمقتضاها يكون للامين العام الحق في لفت انتباه مجلس الامن الى اي مسألة يرى انها قد تهدد السلام والامن الدوليين ، فالمادة ١٢ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة لم تعط لامين عام الجامعة الحق في لفت انتباه المجلس الى المسائل التي تهدد السلم والامن في المنطقة فقط بل الى اي مسألة تسيء الى العلاقات القائمة بين الدول الاعضاء او بينها وبين الدول الاخرى .

على الوفود تمهيداً لمناقشتها ـ المادة ١٤ ـ ؛ وبالنسبة للجان الاستشارية او الفنية التي قد يشكلها المجلس للقيام بدراسات او تقديم اقتراحات بشأن موضوعات محددة فإن الامين العام يضع جدول اعمال اللجان الاستشارية بعد التشاور مع رئيس اللجنة المعنية ، كما يقوم بعرض نتائج اعمالها على اللجان الدائمة ـ م ١٨ / ٤ ـ ؛ ويقوم الامين العام باختيار اعضاء اللجان الفنية بمعرفة حكومات الدول الاعضاء او مندوبيها كما يضع النظام الداخلي لهذه اللجان ـ م ١٩ / ٢ ، ٤ .

وبالنسبة **للنظام الداخلي للامانة العامة للجامعة** : فقد نصت المادة الاولى منه على ان « الامين العام يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس ، واتخاذ الاجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس ، وبصفته اميناً عاماً للجامعة يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ويقوم بالوظائف الاخرى التي توكلها اليه هذه الهيئات . وهو مسؤول وحده امام مجلس الجامعة عن جميع اعمال الامانة العامة وعن تطبيق انظمة العمل من ادارات الامانة العامة واقسامها التي تقوم بأعمالها تحت اشراف الامين العام وبموافقته » .

وتجدر الاشارة الى انه عند مناقشة مشروع هذه المادة ساد المجلس ـ مجلس الجامعة ـ اتجاهان رئيسان : الاول عبر عنه مندوبو اليمن والعراق ولبنان وبعض اعضاء الوفد المصري ، ومؤداه : انه ليس في الميثاق ما يخول الامين العام حق تمثيل الجامعة ، واذا احتج الامين العام للجامعة مثلاً فلا يكون احتجاجه باسم الجامعة او بصفته ممثلاً لها ، بل لاعتباره الامين العام لها لأن شخصيته معروفة لدى جميع الدول ، وانه إن كان يستمد قوته من الجامعة الا انه لا يمثلها الا في حدود قرارات المجلس(٢١) وانه ليس من مصلحة الامين العام نفسه الا يقبل ذلك لأنه قد يقوم بعمل لا توافق عليه دولة او بعض الدول الاعضاء مما قد يوقعه في حرج معها . والاتجاه الثاني تزعمه الامين العام للجامعة في ذلك الوقت ـ السيد عبد الرحمن عزام ـ وقد ذكر ان الامين العام للجامعة يعبر عن اتجاهاتها العامة والمبادىء التي ترمي اليها . وانه من الصعب النظر الى الامين العام على انه رئيس لهيئة ادارية فقط ، بالاضافة الى ان الامين العام اذا تكلم فإن هذا لا ينصرف الى ان ما قاله ملزم لها، او ان في يده تفويضاً منها وإنما له أن يعبّر عن آراء يعتقد انها آراء الجميع او انها تتماشى مع اغراض الجامعة واهدافها ، وانه يجب ان لا يحرم من السلطة التي تسمح له بالتصرف في الحالات المهمة العاجلة(٢٢) ، وقد أيد هذا الرأي بعض مندوبي الوفد المصري والوفدين العراقي واللبناني . وقد أسفرت المناقشات عن تغليب الاتجاه الثاني وجاء نص المادة على النحو المشار اليه سابقاً .

إلى جانب هذه الاختصاصات يتمتع الامين العام ببعض الاختصاصات الاخرى بالنسبة لتسيير اعمال اللجان الفنية الدائمة للجامعة وتسهيلها ، وكذلك اللجان الاستشارية والفنية الاخرى التي قد يرى مجلس الجامعة انشاءها لغرض او لآخر . فالامين العام يحدد مواعيد انعقاد اللجان الفنية الدائمة والتي تعقد بمقر الامانة العامة للجامعة او تعقد خارجها بموافقة الامين

(٢١) جامعة الدول العربية، « محاضر اجتماعات جلسات الدورة الثالثة لمجلس جامعة الدول العربية ،» ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

العام ، كما انه يحضر هذه الاجتماعات بشخصه او بواسطة من ينتدبه . كما ان له ان يدعو الاجهزة العربية المعنية بنشاط هذه اللجان الى حضور اجتماعاتها كمراقبين عند مناقشتها اموراً تعني هذه الاجهزة او انشطتها ـ المادة ٤ من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة ـ كما يقوم الامين العام بوضع جدول اعمال هذه اللجان وابلاغ جدول الاعمال والوثائق الخاصة بموضوعاته الى الدول الاعضاء ـ المادة ٩ من النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة ـ والاختصاصات نفسها التي يتولاها الامين العام بالنسبة للجان الفنية الدائمة هي نفسها تقريباً بالنسبة للجان الاستشارية والفنية التي يشكلها مجلس الجامعة[٢٣] .

ب ـ اختصاصات الامين العام للجامعة في ضوء الممارسة العملية

يتضح مما سبق الدور العريض الذي يقوم به الامين العام بالنسبة لانشطة الجامعة ومن شأن اتساع هذا الدور ان يعمل ايضاً على توسيع الدور الذي تقوم به الامانة العامة وزيادته ، لأن الامين العام لا يتحرك بمفرده ولكنه يتحرك من خلالها وباستخدام ما يتوفر فيها من امكانات . والى جانب هذا البعد الاداري في مهام الامين العام فقد فرضت الحياة العربية وتطوراتها في السنوات الماضية ، وما يتمتع به الامين العام ، والوضع الذي تمثله الجامعة العربية ، باعتبارها الاداة التي تحرص كل البلاد العربية على استمرارها ، لما يمكن ان تقوم به في بعض الاحيان من دور لخدمة القضايا العربية ، فرض ذلك قيام الامين العام للجامعة بدور له اهميته الملموسة ـ على الاقل في بعض الاحيان ـ في العلاقات العربية . ويمكن الاشارة باختصار الى بعض ملامح هذا الدور الذي اتسم بطابع سياسي فيما يلي :

(١) قيام الامين العام بدور تمثيلي ، ويتصل ذلك بما يقوم به الامين العام باسم الجامعة سواء لتنفيذ قرارات الجامعة ام تحقيقاً لرسالتها ، ودعماً لدورها ، خصوصاً على المستوى الدولي . وتحقيقاً لذلك يقوم الامين العام بابلاغ الدول الاجنبية بوجهة نظر الجامعة في القضايا المختلفة باعتباره المتحدث باسمها والمعبر عنها . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان مجلس الجامعة قد اوصى الحكومات العربية منذ الفترة الاولى لحياة الجامعة بأن تعتبر ما يصدر من الامين العام ضمن حدود الميثاق صادراً عن الجامعة[٢٤] . وفي ضوء ذلك يجري الامين العام للجامعة الكثير من الاتصالات ، اللقاءات ، الزيارات مع ممثلي الدول الاجنبية او لعواصمها لايضاح وجهة نظر

(٢٣) المادة ٤ من النظام الداخلي للجان الاستشارية لمجلس الجامعة والتي اصدرها مجلس الجامعة في ٢١ / ٣ / ١٩٧٦ ، بموجب القرار رقم ٣٤٣٨ في دورته العادية رقم ٦٥ .

(٢٤) القرار رقم ٨٦ الذي أصدره مجلس الجامعة في الجلسة السابعة للدورة الرابعة في ١٢ / ٦ / ١٩٤٦ وذلك عندما استفسرت الحكومة البريطانية من الدول العربية عما اذا كان الامين العام للجامعة حين يخاطب احدى الدول الاجنبية ينطق باسم الجامعة ام لا . انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، ادارة السكرتارية ، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٤** ، ١٢ج (القاهرة : الادارة ، ١٩٧٥) (يشار اليه لاحقاً : **قرارات الدورات العادية . . .**) ، ج ١ : **من الدورة الاولى الى الدورة الثالثة والعشرين** (ق ٨٦ / د ٤ / جـ ٧ ، ١٢ / ٦ / ١٩٤٦) .

الجامعة والدول العربية بوجه عام ازاء تطور معين[٢٥] ، او رغبة في تحسين العلاقات بين هذه الدولة ومجموعة الدول العربية . كما يقوم بتمثيل الجامعة العربية في اجتماعات الهيئات الدولية وكذلك المؤتمرات الدولية التي يدعى اليها واجراء الاتصالات لتنظيم التعاون مع هذه المنظمات الدولية والاقليمية المختلفة دعماً للموقف العربي بوجه عام .

كما يقوم بالتوقيع على الاتفاقات التي تعقد بين الجامعة العربية وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية الاخرى سواء عربية او دولية لتبادل الخبرة والمشورة بما يخدم الاهداف المشتركة بين الجامعة وهذه التنظيمات[٢٦] .

(٢) الدفاع عن حقوق الدول العربية ورعاية مصالحها وقد ظهر ذلك واضحاً بالنسبة للقضية الفلسطينية وبالنسبة للدفاع عن حقوق الدول العربية في الاستقلال في الخمسينات والستينات[٢٧] .

(٣) قام الامين العام للجامعة بدور مهم في تسوية بعض الازمات بين الدول العربية ، ويقوم الامين العام عادة ببذل مساعيه الحميدة وجهوده والوساطة اذا طلب مجلس الجامعة منه ذلك[٢٨] .

(٤) يلعب الامين العام دوراً مؤثراً في التنسيق بين سياسات البلاد العربية ودعم العمل المشترك وادواته ، فيقوم في اثناء زياراته ، ولقاءاته بالمسؤولين العرب بالعمل على تعميق عوامل التقارب وزيادة مجال الاتفاق في المواقف العربية ازاء القضايا المختلفة من اجل اتخاذ موقف موحد من مختلف التطورات التي تحدث في المنطقة . كما يقوم الامين العام بالعمل على التنسيق بين الوفود العربية في اثناء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة التي يحضرها الامين العام والعمل على وضع اسس او خطوط عامة للموقف العربي بالنسبة للقضايا المختلفة والتنسيق بين مواقف المجموعات الدولية الاخرى في الامم المتحدة والموقف العربي .

(٢٥) على سبيل المثال زيارة الامين العام للجامعة الالمانية الغربية في نيسان / ابريل عام ١٩٦٧ لايضاح وجهة النظر العربية وسماع وجهة النظر الالمانية الغربية بعدما أوضحت المانيا الغربية في آذار / مارس ١٩٦٦ رغبتها في عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول العربية ، والتي كانت قد قطعت في آذار / مارس ١٩٦٥ بسبب موقفها من اسرائيل وتزويدها بالاسلحة . وفي آذار / مارس ١٩٦٦ كلف رؤساء الحكومات العربية الامين العام للجامعة باستطلاع وجهة نظر المانيا الغربية ، انظر : محمد عبد الوهاب الساكت ، **الامين العام لجامعة الدول العربية** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٣) ، ص ٣٠١ ، وانظر ايضاً : الشاذلي القليبي ، « اهداف عمل الجامعة العربية وآفاقه ، » **شؤون عربية** ، العدد ٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ١٢ ـ ١٤ . وهي محاضرة كان قد ألقاها في معهد اللقاءات الدولية في بون اثناء زيارته لالمانيا الديمقراطية في ايار / مايو ١٩٨١ .

(٢٦) الاتفاقات بين جامعة الدول العربية وكل من منظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو ، وكذلك مذكرات التعاون بين امين عام الجامعة العربية وسكرتير عام الامم المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ وشباط / فبراير وآذار / مارس ١٩٦١ .

(٢٧) عبد العزيز سرحان ، **المنظمات الاقليمية والمتخصصة** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٤) ، والساكت ، **الامين العام لجامعة الدول العربية** ، ص ٣٧٥ وما بعدها .

(٢٨) الساكت ، المصدر نفسه، ص ٣٦٢ و ٣٦٥ .

وفيما يتعلق بدعم العمل العربي المشترك وادواته تجدر الاشارة الى اقتراحات الامين العام للجامعة العربية لتعديل ميثاق الجامعة منذ منتصف الخمسينات والى ان تقاريره السنوية الى مجلس الجامعة لا تخلو في كل عام ، من تجديد الدعوة الى زيادة التضامن العربي وتعميقه ، والعمل على تجاوز المشكلات العربية الصغيرة ، والمسارعة بدعم مؤسسات العمل العربي المشترك ادبياً ومادياً . ولعل آخر تلك الجهود هي التي قامت بها الامانة العامة للجامعة في الشهور الاخيرة من تجميع لعدد كبير من الخبراء العرب لاعادة دراسة وثائق الجامعة العربية (الميثاق واللوائح الداخلية للاجهزة المختلفة) من اجل العمل على تطوير العمل العربي المشترك ودعمه . ومن المنتظر ان تسفر هذه الجهود التي فرضت نفسها على ساحة العمل العربي المشترك عن نتائج طيبة بعد اقرارها من مجلس الجامعة .

ج ـ الامين العام والدول الاعضاء في الجامعة

من الطبيعي ان نجاح الامين العام في ممارسته لاختصاصاته وبالتالي نجاح الجامعة ايضاً يرتبطان الى حد كبير بمواقف الدول العربية من الامين العام والجامعة ومدى الثقة التي تمنحها اياها ومساندتها لها مادياً وادبياً . وقد كان تولى منصب الامين العام للجامعة منذ انشائها وحتى نقلها مؤقتاً من القاهرة الى تونس ثلاثة شخصيات مصرية هم السادة عبد الرحمن عزام ، عبد الخالق حسونة ومحمود رياض ، مثار جدل حول الفكر العربي المتعلق بالجامعة ونشاطها ودورها . وكان هناك اتجاهان اساسيان في هذا المجال ، الاول يطالب بتداول منصب الامين العام للجامعة بين الدول العربية ، تأكيداً للمساواة بين الدول واظهاراً للصفة القومية للجامعة ، وكذلك أخذاً بالاتجاه الحديث في التنظيم الدولي خصوصاً بالنسبة للامم المتحدة حيث يتولى منصب الامين العام اشخاص ينتمون الى دول صغرى في المنظمة ، هذا فضلاً عن ان ميثاق الجامعة لم يتضمن اي اشارة الى تخصيص هذا المنصب بدولة معينة . اما الاتجاه الثاني فكان يدعو الى استمرار مصر شغل هذا المنصب نظراً للثقل والدور المصري بين الدول العربية وقدرتها الاكبر على خدمة اغراض الجامعة .

على انه تجدر الاشارة الى عدة حقائق اذا اخذت في الاعتبار فإن موقف التأييد او المعارضة بالنسبة لهذا الامر سيكون لا محل له او يكون ذا اهمية ثانوية ، وهذه الحقائق هي :

(١) إن شغل مصر لمنصب الامين العام للجامعة يعد انعكاساً للثقل المصري في الجامعة ولا يعد احتكاراً مصرياً لهذا المنصب ، كما انه لا يتعارض مع الميثاق او اللائحة الداخلية للامانة العامة . وتجدر الاشارة الى ان عزام باشا قد أعرب عن رأيه في امكان تداول منصب الامين العام بين الدول العربية وذلك في اثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية التي وضعت مشروع ميثاق الجامعة .

(٢) إن تولي كل من السادة عبد الرحمن عزام ، عبد الخالق حسونة ، ومحمود رياض لمنصب الامين العام للجامعة تم باجماع آراء الدول الاعضاء في الجامعة ـ في حين ينص الميثاق على ان اغلبية الثلثين تكفي لاختيار الامين العام ـ بل ان بعضهم قد تولّى المنصب بناء على ترشيح بعض

الدول العربية ـ وليس مصر ـ له ، هذا فضلاً عن ان المادة الثانية من اللائحة الداخلية للامانة العامة لا تحدد مدة شغل هذا المنصب بواسطة رعايا احدى الدول الاعضاء .

(٣) إن من حق الدول العربية الاعضاء في الجامعة ان ترشح من بين ابنائها من تراه مناسباً لشغل منصب الامين العام للجامعة اذا ارادت . ولم يحدث على مدى اكثر من ثلاثين عاماً منذ انشاء الجامعة ان تم ترشيح اي عربي من غير مصر لشغل هذا المنصب بصفة رسمية سوى مرة واحدة من جانب السودان في ١ / ٣ / ١٩٦٨ ـ الدورة ٤٦ لمجلس الجامعة ـ حيث رشحت وكيل وزارة خارجيتها السيد جمال احمد[٢٩] ، ولم يحصل على موافقة جميع الدول العربية ، وتأجل النظر في مسألة ترشيح الامين العام الى الدورة التالية للمجلس وعند نظر هذه المسألة لم يتقدم السودان مرة اخرى بمرشحه واستمر السيد عبد الخالق حسونة حتى حل محله السيد محمود رياض .

(٤) انه مع عدم التغاضي عن تأثير الامين العام للجامعة في مواقف الجامعة ونشاطاتها الا انه يظل قانوناً مقيداً بما يتخذه المجلس من قرارات ويتصرف في حدود ما يفرضه ميثاق الجامعة وتقتضيه ميزانيتها المعتمدة من المجلس .

وعلى الرغم من تمتع الامناء العامين للجامعة باجماع الدول الاعضاء عند اختيارهم الا ان الممارسة العملية في الجامعة اظهرت اتجاه الدول العربية ، او بعضها على الاقل ، في ان يتم تداول منصب الامين العام بين الدول الاعضاء من جهة او في الحد من امكانات الامين العام على الحركة من جهة ثانية . وذلك عندما كان الامين العام ـ في عهد عزام ـ يلعب دوراً بارزاً ، ويشارك على نحو اعمق ، في كثير من القضايا المعروضة على الجامعة . ولا يقلل من اهمية هذه الاتجاهات التي طرحت نفسها على اجتماعات مجلس الجامعة نفسه انها ارتبطت بدرجة او باخرى بالموقف بين الدول العربية وبعضها بالبعض الآخر وبخاصة العلاقات بين مصر والدول العربية الاخرى .

ونظراً للدور المصري في الجامعة وحتى لا يظهر الارتباط بين مواقف هذه الدول العربية وعلاقاتها بمصر ،فقد لجأت في التعبير عن اتجاهاتها السابقة الى محاولة وضع الصيغ القانونية سواء بتعديل النظام الداخلي للامانة العامة او حتى بتعديل الميثاق بصورة تجعل من المتعذر قانوناً استمرار شغل مصر لمنصب الامين العام او على الاقل الحد من سلطاته بقدر الامكان .

د ـ منصب الامين العام في مشاريع تعديل الميثاق

بلغ عدد مشاريع تعديل الميثاق التي شهدتها الجامعة حتى الآن حوالى سبعة مشاريع[٣٠] ، بالاضافة الى المشروع الذي توصلت اليه لجنة الخبراء التي تكونت اخيراً في الامانة العامة للجامعة

(٢٩) الساكت ، المصدر نفسه ، ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٣٠) وهذه المشاريع هي مشروعان عراقيان : عام ١٩٦١ ، ١٩٦٦ ، ومشروع تونس عام ١٩٦١ ، والمشروع الذي توصلت اليه لجنة تعديل الميثاق عام ١٩٦١ ، والمشروع الجزائري عام ١٩٦٦ ، والمشروع السوري عام ١٩٦٦ ، ثم المشروع الثلاثي الذي نتج عن دمج المشروعات السورية والجزائرية والعراقية عام ١٩٦٦ ، هذا بالاضافة الى ملاحظات كويتية حول المشروع الثلاثي .

العربية في تونس والذي يجري بحثه ومناقشته حالياً ، وينتظر اقراره من مجلس الجامعة . ومن الطبيعي ان تتعرض تلك المشاريع ـ بخاصة في ضوء العلاقات المصرية ـ العربية في المراحل المختلفة الى منصب الامين العام . فقد حددت المادة ١٤ من المشروع العراقي لعام ١٩٦١ مدة تعيين الامين العام بخمس سنوات ولم تشر الى انها قابلة للتجديد ، كما نصت المادة ١٢ من المشروع العراقي لعام ١٩٦٦ على ذلك ايضاً . وحددت المادة ١٢ من المشروع الثلاثي لعام ١٩٦٦ مدة تعيين الامين العام بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة مما يشير بوضوح الى الرغبة في وضع حد اعلى لتولي شخص من دولة واحدة لمنصب الامين العام ، اكثر من ذلك فقد تضمنت المادة ١٣ من المشروع العراقي لعام ١٩٦٦ رغبة واضحة في تحديد دور الامين العام وتقليص اختصاصاته اذ اشارت الى ان الامين العام هو الموظف الاداري الاكبر للجامعة . وقد اخذ المشروع الثلاثي في مادته الثانية عشرة بهذا النص ايضاً . اما مشروع لجنة تعديل الميثاق لعام ١٩٦١ وهو المشروع الذي حظي بموافقة شبه اجماعية من جانب الدول الاعضاء في الجامعة في ذلك الوقت(٣١) ، فإنه لم يأخذ بفكرة تحديد مدة تعيين الامين العام في الميثاق ـ المادة ١٦ من المشروع ـ لأن ذلك يجب ان يحدد في النظام الداخلي للامانة العامة وانتقد بعض الدول العربية كالكويت اخذ المشروع الثلاثي بهذه الفكرة وتحديده مدة تعيين الامين العام ضمن مشروع الميثاق اذ ان ميثاق الامم المتحدة لم يأخذ بذلك ـ المادة ٩٧ من ميثاق الامم المتحدة ـ كما لم يأخذ بذلك ايضاً الميثاق الحالي لمجلس الجامعة . وقد أيدت اللجنة القانونية للجامعة بقاء المادة ١٢ من الميثاق على ما هي عليه اي عدم الأخذ بتحديد مدة تعيين الامين العام في الميثاق لأن الميثاق يجب ان يقنن فيه المسائل العامة فقط(٣٢) . اما ما جاء بهذا الخصوص في المشروع الاخير لتعديل الميثاق والذي من المقرر عرضه على مؤتمر القمة المقبل فسيتم تناوله في موضوع لاحق .

هـ ـ اختصاصات الامين العام ومحاولات تعديل اللوائح الداخلية للجامعة

تعرض الامين العام للجامعة السيد عبد الرحمن عزام للنقد من جانب وزير خارجية العراق د. فاضل الجمالي في ٣ ايار / مايو ١٩٤٩ والذي وصف اختصاصات الامين العام بأنها « تتعارض مع روح الميثاق واهدافه وما اتفق عليه من احتفاظ الدول العربية بأوضاعها القائمة وأنه اخذ سلطات الدول الاعضاء ووزراء خارجيتها وتصرف وكأنه رئيس دولة مستقل . مما ادى الى الفوضى والارتباك والاختلاف بين دول الجامعة نفسها الامر الذي جعل من الجامعة مشكلة في العلاقات العربية » . وقد تضمن رد الامين العام على ذلك قوله « ان وظيفة الامين العام في اي مؤسسة دولية لا يقف اختصاصه عند حد الاشراف على حفظ السجلات وتبليغ القرارات انما عليه ان يزاول الاختصاصات التي تمنحها اياها الهيئة في ميثاقها ولوائحها وقراراتها . وانه لم يتخذ من الاجراءات او يتول من الاعمال سوى ما قرره مجلس الجامعة باجماع الآراء . واذا كانت الامانة العامة تسعى دائبة لرفع

(٣١) لم توافق كل الدول العربية على كل المواد التي توصلت اليها اللجنة ضمن مشروعها لتعديل الميثاق فقد اعترضت العراق على الاخذ بقاعدة الاجماع في المشروع .

(٣٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة القانونية ، «ملاحظات على ميثاق جامعة الدول العربية ،» ايار / مايو ١٩٦٦ .

شأن مكانتها الدولية وتتعهد مظهرها وعلاقاتها لتبرزها بالمظهر اللائق بها كمؤسسة دولية محترمة فليس ذلك مما يعاب عليها »(٣٣) . وقد انعكس هذا الخلاف على الجامعة وموقف العراق التي رفضت حضور الاجتماعات في الدورة الحادية عشرة للمجلس الا بعد جهود بذلها رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت . ونتيجة هذا الخلاف وعلى أثره تقدمت العراق باقتراحات لتعديل بعض مواد النظام الداخلي لمجلس الجامعة والنظام الداخلي للامانة العامة وارتكزت هذه الاقتراحات على الاسس التالية(٣٤) :

(١) ان مشاريع الانظمة المعمول بها تتعارض ومسؤوليات الدول الاعضاء وتعطي الامانة العامة صلاحيات واسعة بحيث تتداخل وصلاحيات حكومات تلك الدول . كما تزيد هذه الصلاحيات بكثير عما تتمتع به عادة الامانة العامة للمؤسسات الدولية المماثلة .

(٢) يرى الوفد العراقي ان توثيق العلاقات بين الدول العربية ، وضمان تعاونها تعاوناً تاماً ، يتوقف على تعديل الانظمة المذكورة وفق الاسس التي تمت الاشارة اليها ـ وهي ضرورة ان يراعى مبدأ الاحتفاظ بالمسؤوليات الحكومية لكل دولة .

(٣) إن الابقاء على الوضع على ما هو عليه ، سيسبب في المستقبل كما سبب في الماضي ارتباكات ومشاكل تتعارض حتى ومبدأ التعاون بين الدول العربية الذي اوجد فكرة الجامعة .

وقد تناولت اقتراحات العراق بالاساس المواد التي تتصل باختصاصات الامين العام في اللوائح الداخلية المشار اليها من اجل الحد من اختصاصاته وقدرته على التأثير الى حد كبير ويظهر ذلك مما يلي :

- تعديل المادة ١٨ من اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة باضافة فقرة لها تقضي بتكوين لجنة دائمة من أعضاء المجلس للاشراف على ، ومراقبة ، تنفيذ قرارات المجلس بالتعاون مع الامين العام ولتكون اداة صلة بين الامانة العامة والدول الاعضاء في الفترة بين دورتي انعقاد المجلس وترفع له تقريراً بذلك . ويعني هذا التعديل ، تحويل اختصاصات الامين العام في العمل على تنفيذ قرارات المجلس الى هذه اللجنة الدائمة ، وحرمانه من الاتصال بالدول الاعضاء في الجامعة .

- تعديل المادة ٢١ ايضاً بما يقضي بأن يكون تقديم الامين العام ومندوبيه اقتراحات للمجلس في موضوعات غير مدرجة في جدول الاعمال او عرض بيانات شفوية في اي مسألة يكون

(٣٣) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، **وثائق الامانة العامة لجامعة الدول العربية** ، « رد الامين العام على بيان وزير خارجية العراق الذي القاه في المجلس النيابي العراقي في ٣ / ٥ / ١٩٤٩ ،» .

(٣٤) اقتراحات نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق التي قدمها لمجلس الجامعة ، في: جامعة الدول العربية ، محاضر جلسات اجتماعات الدورة ١١ لمجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة ١ في ١٧ / ١٠ / ١٩٤٩ ،» ص ١٤ ـ ١٥ .

المجلس بصدد بحثها مرهوناً بموافقة رئيس المجلس او بدعوة منه وكان هذا الامر متاحاً دون اشتراط موافقة الرئيس بموجب المادة ٢١ .

ـ حذف الفقرة الاولى من المادة الاولى من النظام الداخلي للامانة العامة والتي تنص على ان « الامين العام لجامعة الدول العربية ينوب عن الجامعة فيما يتخذه من اجراءات في حدود نصوص الميثاق وقرارات مجلس الجامعة وميزانيتها المعتمدة من المجلس . . »واستبدالها بفقرة تنص على ان « الامين العام هو الموظف الاداري الاكبر في الجامعة ويتولى اعماله بصفته هذه في اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلفه بها هذه الهيئات » .

ـ اضافة مادة جديدة للائحة شؤ ون الموظفين تنص على انه « ليس للامين العام ولا لموظفي الامانة العامة ان يطلبوا او يتلقوا في اثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية تعليمات من اي حكومة او اي سلطة خارجة عن الجامعة وعليهم ان يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء الى مراكزهم بصفتهم موظفين مسؤ ولين امام مجلس الجامعة وحده » . نتيجة هذه الاقتراحات تكونت لجنة « تعديل اللوائح والانظمة الداخلية » في ١٩ / ١٠ / ١٩٤٩ من ممثلين عن الدول الاعضاء في مجلس الجامعة لدراستها وتضمن تقرير اللجنة انها « نظرت ملياً في الاقتراح العراقي واتفقت على ان المقارنة لا تصح بين امين عام الامم المتحدة ،وهي مهما قيل عن تضامنها نظرياً تظل متباينة المصالح والاهداف في الواقع ،وامين عام للدول العربية وهي متفقة في الاهداف العليا والمصالح القومية ووراءها رأي عام عربي يعضدها لتحقيق ما ترنو اليه الشعوب العربية من عظمة وسؤدد . . . » وانه من البدهي والحالة هذه ان يحاط منصب الامين العام للجامعة بما يساعده على الاضطلاع بمسؤ ولياته باعتباره اداة التنفيذ لقرارات مجلس الجامعة والعامل باسمها في تحقيق اغراض الميثاق ضمن حدود تلك القرارات . فبالنظر الى هذه الاعتبارات رأت اللجنة من جهة انه يجب تجنب اي عبارة قد تضعف من مركز الامين العام ، ورأت من جهة اخرى كذلك تجنب اي عبارة قد تظهر الامين العام وكأنه مضطلع بمسؤ ولية اتخاذ اجراءات في حدود نصوص الميثاق دون الاستناد الى قرارات المجلس . وبالنسبة للاقتراحات العراقية فإن اللجنة لم توافق على تعديل المادة ١٨ كما لم يؤ خذ بالاقتراح العراقي بالنسبة للمادة الاخرى من نظام الامانة العامة وان كان المجلس قد توصل الى صيغة معدلة لها تنص على ان « الامين العام يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ الاجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس » وهي صيغة اقل نسبياً من نص المادة الاصلي الذي سعت الاقتراحات العراقية الى تعديله . الى جانب ذلك اخذت اللجنة بالاقتراح العراقي الخاص بتعديل المادة ٢١ من النظام الداخلي للمجلس[٣٥] ، كما تم الاخذ باقتراح العراق بالنسبة للائحة شؤ ون الموظفين الخاصة بعدم تلقي الامين العام او موظفي الجامعة اي تعليمات من اي سلطة خارج الجامعة وهذه نقطة لها اهميتها الكبيرة لضمان حياد عمل الموظفين الدوليين في اطار الجامعة العربية .

(٣٥) عبد الحميد محمد الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ » (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٢٨٦ .

كذلك هذه هي **المحاولة الاولى** . اما **المحاولة الثانية** فقد جاءت بعد الاولى بحوالى سنتين وتضمنها تقرير اللجنة المالية الفرعية الى مجلس الجامعة في ١٤ / ٥ / ١٩٥١ واشتملت على الاقتراحات التالية[٣٦] :

ـ ادخال مادة جديدة ـ المادة ٤ ـ على النظام الداخلي للامانة العامة ونصت على انه « يؤلف في الامانة العامة مجلس يطلق عليه مجلس الامانة العامة ويكون مؤلفاً من الامين العام ومساعديه ويكون له حق النظر في شؤ ون الامانة العامة ، ويجتمع بناء على دعوة الامين العام كما يجمعه الامين العام بناء على طلب اثنين من الامناء المساعدين كتابة . وفي جميع الاحوال يجب ان يجتمع مجلس الامانة مرة كل شهر على الاقل . ويعد الامين العام جدول الاعمال ويحرر محضراً لكل جلسة وتؤخذ القرارات بالاغلبية المطلقة وعند تساوي الاصوات يرجح جانب الامين العام » . ومن الواضح ان هذا الاقتراح من شأنه سحب سلطات الامين العام في تسيير الامانة العامة وتنظيمها باعتباره المسؤ ول الاول عنها ، كما ان ذلك يلزمه بقرارات مجلس الامانة حتى ولو لم يكن متفقاً معها في الرأي طالما ان هذه الآراء صدرت بالاغلبية .

ـ تعديل المادة ٢٠ من لائحة شؤ ون الموظفين والتي تنص على تأليف لجنة للموظفين في الامانة العامة مكونة من مدير مكتب الامين العام رئيساً ومن مديري الادارات المختلفة اعضاء . وتكون قراراته بالاغلبية ، واحلال مجلس الامانة العامة محل لجنة الموظفين على ان يكون للامين العام عند نظر شؤ ون الموظفين أن يدعو مديري الادارات التي لا يشرف عليها امين عام مساعد للاشتراك في مجلس الامانة العامة ويكون رأيهم استشارياً .

وقد عكست مناقشات مجلس الجامعة لهذه الاقتراحات مواقف الدول المختلفة واتجاهاتها من الامين العام والعمل داخل الامانة العامة للجامعة فقد أيدت العراق ولبنان ادخال المادة ٤ على اللائحة الداخلية للامانة العامة وذكر ممثل لبنان ان انشاء هذا المجلس « هو بيت القصيد »[٣٧] ، في حين عارضت مصر هذا الاقتراح بشدة على اساس ان المسؤ ولية تقع اولاً وأساساً على الامين العام ، المسؤ ول وحده امام المجلس ، كما أيدت الاردن الموقف المصري ، وقال ممثل الاردن في المجلس : « ان المسألة ليست مسألة شخص عزام باشا بل ان أياً كان في مركز الامين العام لا يستطيع ان يصدر اي قرار لو كانت مثل هذه اللجنة المقترحة قائمة اللهم الا اذا كان رأيها استشارياً فقط » . واشار عزام باشا الى ان الاخذ بهذا الاقتراح من شأنه أن يؤ دي الى تعدد السلطات في الامانة العامة والى رقابة الموظفين على رئيسهم .

وامام هذا الاختلاف في الرأي بين العراق ولبنان من جهة ومصر من جهة اخرى وتمسك كل من الجانبين بموقفه تقرر تأجيل النظر في هذا الاقتراح الى الدورة التالية لمجلس الجامعة . وفي الدورة ١٦ لمجلس الجامعة استقال عزام باشا من منصب الامين العام للجامعة ولم يبت في

(٣٦) جامعة الدول العربية ، « محاضر اجتماعات الدورة ١٥ لمجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة ٣ ، » ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ .

اقتراحات التعديل هذه الا في الدورة ١٨ لمجلس الجامعة (٢٨ / ٣ / ١٩٥٣ - ١٠ / ٥ / ١٩٥٣) ووافق المجلس على المذكرة التي تقدم بها السيد عبد الخالق حسونة الامين العام الجديد للجامعة ، ولم يتم ادخال اي تعديلات جوهرية على اللائحة الداخلية لشؤون الموظفين او النظام الداخلي للامانة العامة ولم يأتِ اي ذكر للمادة ٤ الخاصة بمجلس الامانة العامة التي كان يراد اضافتها للنظام الداخلي للامانة العامة . وتجدر الاشارة الى ان العراق ولبنان لم يتمسكا بآرائهما التي طرحت في الدورة ١٥ لمجلس الجامعة مما يوضح ان هذا الموقف كان مرتبطاً بوجود السيد عبد الرحمن عزام واستمراره في منصب الامين العام للجامعة والذي كان يتمتع بشخصية قوية ووضع مؤثر في نشاط الجامعة .

أما **المحاولة الثالثة** وهي محاولة وضع حد لتولي شخص من الجنسية نفسها منصب الامين العام وقد حدثت هذه المحاولة في ايلول / سبتمبر ١٩٥٧ بعدما قرر المجلس بالاجماع اعادة انتخاب الامين العام للجامعة السيد عبد الخالق حسونة فترة ثانية في ١٥ / ٩ / ١٩٥٧ ، فقد تحدث مندوب لبنان في المجلس قائلاً: « إن للحكومة اللبنانية ملاحظة بشأن مبدأ ، والمبادىء غير الاشخاص ، وتتلخص هذه الملاحظة في ان الحكومة اللبنانية ترى بلسان وفدها ان هذه فرصة مناسبة للاعراب عن رغبة تساور الكثير من الدول الاعضاء وهي ان يصار الى تداول منصب الامين العام بين الدول الاعضاء ما أمكن التداول . ولذا فإن لدى الوفد اللبناني اقتراحاً ارجو ان تستمعوا اليه وان يصار الى بحثه اذا رأيتم ذلك وان تقرروا احالته الى الجهة المختصة في الجامعة لبحثه حسب الاحوال المرعية »(٣٨) ، وواضح حرص الوفد اللبناني على الاشارة الى ان ملاحظته هذه لا تقتصر عليه فحسب ولكنها تساور كثيراً من الدول الاخرى وهو بذلك يريد ان يضمن تأييداً او دعماً لموقفه ، وتجدر الاشارة الى ان هذه الفترة كانت تشهد توتراً في العلاقات بين مصر ولبنان بسبب الخلاف حول مشروع ايزنهاور وقبول لبنان له .

تقدم الوفد اللبناني بتعديله الى المجلس والذي تضمن تعديل المادة الثانية من النظام الداخلي للامانة العامة التي تنص على ان يكون تعيين الامين العام مدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ونص التعديل على ان « ١ - يكون تعيين الامين العام مدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ٢ - لا يجوز تعيين الامين العام من رعايا احدى الدول الاعضاء اكثر من مرتين متواليتين » . ونظراً لأن هذا الاقتراح لم يكن مدرجاً في جدول اعمال المجلس وانه اقترح في اثناء الجلسات فقد عارضته سوريا وعارضت مناقشته في جلسة المجلس وطالبت بادراجه في جدول الاعمال بالطريق العادي « لأن من الخطورة بحث اقتراح كهذا الآن »(٣٩) ، وايد رئيس المجلس - ممثل السودان - هذا الموقف من جانب سوريا وهو ضرورة ان يقدم الاقتراح بالطريق العادي . ولم يتم بالفعل مناقشة الاقتراح واقتصرت اهميته على انه كان انعكاساً لرغبة تساور بعض الدول الاعضاء في الجامعة بالنسبة لمنصب الامين العام .

(٣٨) جامعة الدول العربية ، « محاضر جلسات اجتماعات الدورة ٢٧ لمجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة ٨ ، » ص ٧٦ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

وفي ١٥ / ٩ / ١٩٦٢ أعيد انتخاب السيد عبد الخالق حسونة لمنصب الامين العام للمرة الثانية ترضية لمصر واظهاراً لرغبة الدول العربية في عودتها للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة باعتبار السيد حسونة احد مواطني جمهورية مصر العربية(٤٠) . ومع انتهاء الفترة الثالثة لتولي حسونة لمنصب الامين العام ونتيجة للظروف العربية عام ١٩٦٧ تم مد فترة بقائه عدة مرات حتى قدم استقالته في ١ / ٦ / ١٩٧٢ وتم انتخاب السيد محمود رياض وزير الخارجية المصري السابق لمنصب الامين العام بناء على ترشيح مصر له ، واستمر يمارس مهام منصبه حتى قدم استقالته في آذار / مارس ١٩٧٩ بسبب الخلافات بين مصر والدول العربية بسبب موقفها من اسرائيل .

ثم شكل انتخاب السيد الشاذلي القليبي وزير الثقافة التونسي لمنصب الامين العام بعد قرار نقل الامانة العامة للجامعة مؤقتاً من القاهرة الى تونس بداية مرحلة جديدة في حياة الجامعة . وضح مما سبق ان كثيراً من الدول العربية كانت ترجوها ولكنها ما كانت تستطيع ان تحققها بخاصة بالنسبة لمنصب الامين العام للجامعة وتداوله مما قد يفتح الطريق امام اهتمام اكبر من جانب الدول العربية بالجامعة وما يحدث فيها من نشاط خصوصاً بعد ان يتم تجاوز الخلافات العربية القائمة حالياً ويتم التئام الصف العربي بعودة مصر الى الحظيرة العربية . كما ان هذا الوضع قد يقلل من الرغبة في تقييد سلطات الامين العام واختصاصاته لسبب او لآخر والعمل على دعمه واعطائه الصلاحيات والثقة التي تمكنه من دفع العمل في الجامعة(٤١) .

و - الامين العام واختصاصاته في المشروع الاخير لتعديل الميثاق

في ضوء ما سبق جاء المشروع الاخير لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية حصيلة للخبرة العربية في الجامعة بما حوته من اتجاهات ومواقف مختلفة سبقت الاشارة اليها بخصوص النقطة موضع البحث . وذلك على عكس ما كان متوقعاً خصوصاً في ظل ما صاحب المشروع من حديث عن الرغبة في دعم الجامعة العربية وزيادة فعاليتها . ويمكن القول ان المشروع لم يخل من مواضع تم فيها دعم سلطات الامين العام ، ولكن مجالات التقييد كانت اكثر كثيراً من إمكان تأثيرها على نشاط وقدرة الامين العام على الحركة ويتضح ذلك مما يلي :

(١) ان مشروع التعديل اعطى الامين العام صفة تمثيل الجامعة لدى الغير وفق احكام الميثاق - المادة ١٨ /ي ، وكانت هذه النقطة مثار جدل منذ السنوات الاولى للجامعة كما سبقت الاشارة . واذا كان الامين العام قد تمتع عملياً بهذه الصفة التمثيلية من قبل الا ان النص عليها في الميثاق من شأنه ان يقوي مركزه وقدرته على الحركة لان تمتعه في هذه الحال يكون بناء على نص الميثاق وليس على اساس قرار من المجلس كما كان من قبل وهذه نقطة ايجابية بلا شك .

(٤٠) جامعة الدول العربية ، « محاضر جلسات اجتماعات الدورة ٣٨ لمجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة ١ ، » ص ١٤ - ١٨ .

(٤١) « ندوة **شؤون عربية** : تطوير النظم المالية والادارية لجامعة الدول العربية ، » ص ١٩٤ .

(٢) دعمت المادة ١٨ اختصاصات الامين العام ـ ولو جزئياً ـ من جانبين مهمين . **اولهما** ما نصت عليه الفقرة «ز» من ان الامين العام يقوم « بوضع التنظيمات الداخلية للامانة العامة التي لا تترتب عليها اي نفقات مالية اضافية » وكان هذا الاختصاص للامين العام في النظام الحالي للجامعة يقوم على امكان الاستفادة من الآراء الاستشارية للجنة شؤ ون الموظفين او لجنة العمل التي تقدم المشورة في هذا الصدد . واذا كان اطلاق يد الامين العام في هذا المجال فيه تدعيم لاختصاصاته وسيطرته الا ان هناك تحفظاً مهماً وهو الا تؤدي هذه التنظيمات الى اي زيادة من النفقات المالية . واذا كانت عملية التنظيم او اعادة التنظيم تحتاج دائماً الى استحداث ادارات او الغاء اقسام او توسيع مهمات او تطوير اختصاصات ادارة او قسم اوآخر،فهل يمكن ان يمارس الامين العام ذلك دون دعم مالي ودون زيادة في النفقات الحالية؟ اما اذا كانت المسألة مجرد وضع تنظيمات على ورق فهذا ما نعانيه عربياً حتى الآن .

وثانيهما : ان الفقرة «ط» من المادة ١٨ قد نصت على ان من مهمات الامين العام « تقديم اسماء مرشحي الدول الاعضاء لمنصب امين مساعد الى مجلس وزراء الخارجية للموافقة على تعيينهم . ويتم التعيين بعد الحصول على تلك الموافقة ويعين الامين العام موظفي الجامعة من الفئات الاخرى » . وبموجب هذا النص فإن للامين العام ان يعين موظفين رئيسيين في الامانة العامة ، كمستشاري الامين العام مثلاً ، دون الرجوع الى المجلس وكان الميثاق الحالي يتطلب موافقة المجلس على تعيين الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين قبل تعيينهم من جانب الامين العام ، ولكن مشروع التعديل جعل من سلطة الامين العام تعيين الموظفين الرئيسيين دون الرجوع الى المجلس ومعروف انهم يمثلون دوراً مهماً في تسيير الامانة العامة وادائها لمهماتها ومن شأن ذلك ان يدعم سلطة وقدرة الامين العام على اختيار عناصر ذات كفاءة عالية لهذه المناصب ، غير ان ذلك قد يعرّض الامين العام في حالات معينة الى نقد دولة عربية او اخرى .

ولاستكمال الصورة فإنه تجدر الاشارة الى ان دور الامين العام ، بالنسبة لتعيين الامناء المساعدين للجامعة ، قد تقلّص بموجب النص المشار اليه عما هو عليه في الميثاق الحالي ـ المادة ١٢ ـ لأن دور الامين العام قد اختزل لينحصر في تقديم اسماء مرشحي الدول لهذا المنصب فقط ، ويتضح من المادة ٣٩ / ٢ ان مجلس وزراء الخارجية يقوم بتعيين الامناء المساعدين باغلبية الثلثين وبالتالي لا يقوم الامين العام بهذا التعيين . ومن شأن ذلك ان يضفي قوة اكبر على وظيفة الامين العام المساعد اكبر مما كان لها لأن قرار تعيين الامين العام المساعد يصدره مجلس وزراء الخارجية وليس الامين العام للجامعة وسينعكس ذلك بالتأكيد على سير العمل في الامانة العامة بصورة او بأخرى .

(٣) تضمنت المادة ١٨ فقرة «ي» ان من مهمات الامين العام « تمثيل الامانة العامة لدى مجالس الجامعة واجهزتها والمنظمات العربية المتخصصة » . ومن المرجح ان هذه العبارة جاءت لتسد فراغاً ، بل قصوراً مهماً في مشروع التعديل يتمثل في انه لم ينص على حضور الامين العام ، او من ينيبه ، في جلسات المجالس المختلفة للجامعة باستثناء حضوره الى اجتماعات مجلس المندوبين الدائمين ـ

المادة ١٤ / ١ . إلا ان محاولة سد هذا الفراغ بالنص المشار اليه يعد شيئاً غير مفهوم اذا لم يكن النص استخدم عمداً . فالتمثيل لدى الغير او لدى جهاز آخر يفترض في حد ذاته ضعف او انتفاء الرابطة او ان الرابطة والعلاقة تقوم بموجب ، او من خلال ، هذا التمثيل ، فضلاً عن ان التمثيل يقترن به حقوق وواجبات غالباً ما تكون متوقفة فيها اذا كان الممثل عضواً كامل العضوية او عضواً مراقباً يستمع او يشترك في المداولات طبقاً لاجراءات معينة . الى جانب ذلك فلم يشر الى طبيعة هذا التمثيل مما يثير على الاقل تساؤلات حول حدود الدور الممكن ان يقوم به الامين العام في اجتماعات مجالس الجامعة . فهل سيقوم بما كان يقوم به بموجب الميثاق والانظمة الداخلية الحالية ، ام ان صفة التمثيل ستضفي عليه وضعاً جديداً . واذا كانت صفة التمثيل منصبة على شخص الامين العام فهل سيتمكن من تمثيل الامانة العامة لدى اكثر من مجلس او جهاز من اجهزة الجامعة تعقد اجتماعاتها في وقت واحد ؟ وذلك على اساس ان صفة التمثيل ترتبط عادة بشخص معين . ام ان صفة التمثيل هذه يمكن أن تنسحب على من ينيبهم الامين العام لحضور اجتماعات مجالس واجهزة الجامعة في حال غيابه او مرضه او عدم وجوده لسبب او لآخر ؟ وهل يملك ممثل جهاز ما ان يختار بنفسه ممثلاً آخر للجهاز نفسه ينوب عنه ؟ وعلى ذلك فإن النص الجديد وإن كان في ظاهره تقوية لوضع الامين العام الا انه يحد من قدرته على الحركة ويعطي انطباعاً بعدم ترابط اجهزة الجامعة .

(٤) بالنسبة الى تداول منصب الامين العام ومدة توليه منصبه ، فهناك ملاحظتان مهمتان الاولى انه ليس هناك اي اشارة الى تداول منصب الامين العام بين الدول الاعضاء ، وبالتالي فإنه يمكن انتخاب امين عام من جنسية الامين العام السابق نفسه . اما الثانية فإنها تتعلق بمدة تولي الامين العام لمنصبه والتي حددتها المادة ١٧ / ١ بمدة « خمس سنوات قابلة للتجديد فترة اقصاها خمس سنوات اخرى حسب ما يقرره المجلس » . وعلى هذا الاساس فإن الحد الاقصى لتولي فرد واحد للمنصب لن يزيد على عشر سنوات . اكثر من ذلك فإن ما يزيد على الخمس سنوات الاولى سيكون خاضعاً لرأي مجلس وزراء الخارجية وتقويمه للظروف العربية ولسلوكية الامين العام ، ومن شأن ذلك ان يعطي سلطة ورقابة اكبر من قبل المجلس على الامين العام بعد الخمس سنوات الاولى خصوصاً اذا كان حريصاً على التجديد سواء دفعة واحدة ام على دفعات . وقد يؤدي ذلك في حالات معينة على الاقل الى الحد من قدرة الامين العام على الحركة والمبادرة باتخاذ مواقف تقتضيها المصلحة العربية العامة ولكنها قد تغضب طرفاً او آخرِ بخاصة من الاطراف المؤثرة في السياسة العربية .

(٥) اكثر من ذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ١٧ وسعت من سلطات مجلس وزراء الخارجية بشكل وصل الى حد امكان ان يعفي المجلس الامين العام من منصبه . ويكشف ذلك عن المدى الذي تريد ان تصل اليه الدول العربية في تعاملها مع الجامعة في الوقت الذي تعلن فيه رغبتها في دعم فاعلية الجامعة واعطائها دفعة الى الامام ! على اي حال فإنه نظراً لأن قرار الاعفاء هو من القرارات الخطيرة بالنسبة للامين العام وللمنظمة بوجه عام فإنه كان ضرورياً تحديد ضوابط معينة لممارسة هذا الحق من جانب مجلس وزراء الخارجية . ومن الصعب هنا

الاحتجاج بأن ذلك مسألة فرعية او تفصيلية لا ينبغي ان يتضمنها مشروع الميثاق لأنه قياساً على ما تضمنه المشروع من فرعيات كثيرة واستطرادات لا داعي لهـا فإنه كان ضرورياً ان تضاف فقرة او عبارة تحدد اسس الإعفاء وكيفيته ، او حتى النصاب القانوني اللازم لاتخاذ قرار به ، وما اذا كان ضرورياً ان يحمل طلب البحث في إعفاء الامين العام توقيع عدد معين من الدول الاعضاء ليقوم المجلس ببحثه ، ام يكفي ان تقدم دولة او دولتان طلباً بذلك الى المجلس لسبب او لآخر ـ والاسباب كثيرة وسهلة ويمكن أن تتجدد كل يوم ـ حتى يتم خلخلة الامين العام وبحث اعفائه من منصبه! ان هذه كلها امور تثير التساؤلات وليس من شأنها أن تعطي الامين العام القدرة والطمأنينة والثقة الكافية لأن يتحرك وفق ما يراه مناسباً للمصلحة القومية العربية فقط ، لأنه في ظل كل ذلك سيكون في اعتباره توازنات واشياء كثيرة لا بد من ان يأخذها في الاعتبار وليس من شأن ذلك ان يزيد من فعّالية الجامعة ، فهذا النص يشكل نصلاً حاداً على رقبة اي امين عام وله من السلبيات ما يفوق كثيراً اي ايجابيات خصوصاً اذا ظل الامر دون ضوابط واضحة تحدده .

نقطة اخرى وهي ان المادة ١٧ / ٢ تشير الى ان يتولى المجلس في الدورة نفسها التي قرر فيها اعفاء الامين العام تعيين امين عام جديد ! وكأن مسألة اختيار امين عام للجامعة ـ او لأي منظمة دولية ـ يمكن تقريرها في جلسة او عدة جلسات ! إن السرعة في هذا المجال غير مطلوبة خصوصاً في ضوء ما يصاحب اختيار امين عام للجامعة او لأي منظمة دولية من مشاورات واتصالات وجهود عديدة ، ويبدو انه تم استشعار ذلك فجاءت الفقرة الثالثة من المادة نفسها لتتيح فرصة ، ولتحدد طريقة العمل ، في حال خلو منصب الامين العام وهو ان يتولى اقدم الامناء المساعدين مهمات الامين العام بصفة مؤقتة على ان يعين المجلس اميناً عاماً في اول دورة عادية او استثنائية له . وبالتالي فإن عبارة يتولى المجلس في الدورة نفسها التي تقرر فيها ذلك ـ الاعفاء ـ تعيين امين عام جديد يمكن الاستغناء عنها لأن هناك صعوبة عملية في تطبيقها .

(٦) نصت المادة ١٥ من مشروع التعديل في الفقرة الاولى منها على ان يتولى مجلس المندوبين الدائمين « التشاور والامين العام في الموضوعات المهمة المتصلة بمختلف نشاطات الجامعة بما فيها مجالسها والامانة العامة ومختلف اجهزتها وذلك في المجالين العربي والدولي وفق احكام هذا الميثاق » . كما نصت الفقرة ٣ من المادة نفسها على ان يتولى المجلس ايضاً « ترتيب الموضوعات المدرجة في مشاريع جدول الاعمال التي يعدها الامين العام لمجلس وزراء الخارجية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودراستها واتخاذ توصيات من شأنها ان ترفع الى المجلس المختص لاتخاذ ما يراه من قرارات » . ومن ذلك يتضح ان مجلس المندوبين الدائمين سيكون له دور فيما يتعلق بالموضوعات المهمة في تسيير عمل الامانة العامة للجامعة بخاصة انه يعقد اجتماعات شهرية . وهذا الدور يشبه الى حد كبير الدور الذي كان من المقترح ان يقوم به « مجلس الامانة » عام ١٩٥١ والذي سبقت الاشارة اليه واهمل بعد استقالة السيد عبد الرحمن عزام من منصب الامين العام للجامعة . بل ان دور مجلس المندوبين الدائمين سيكون اقوى بكثير في تأثيره على عمل الامانة العامة لأنه يمثل الدول الاعضاء بخاصة

ان الموضوعات المهمة يمكن أن تتسع في ظروف معينة لتشمل كل شيء تقريباً . الى جانب ذلك فإن مشاريع جداول الاعمال التي كان الامين العام يقوم باعدادها للاجتماعات المختلفة في الجامعة في ظل الميثاق الحالي ستخضع لاعادة ترتيب ودراسة من جانب مجلس المندوبين الدائمين على الاقل بالنسبة لجداول اعمال مجلس وزراء الخارجية والمجلس الاقتصادي . واذا كانت هذه مرحلة من شأنها ان تساعد الاجهزة الاعلى في دراسة الموضوعات المعروضة بسهولة اكثر وفي ضوء افكار وآراء مجلس المندوبين الدائمين الا انها قد تؤثر على دور الامين العام في هذا المجال بخاصة اذا حدث خلاف بينه وبين دولة او بعض الدول .

٢ ـ الامناء المساعدون للجامعة

اذا كانت الرغبة في شغل منصب الامين العام للجامعة من جانب الدول العربية لم تظهر بصورة واضحة بسبب الدور المصري وطبيعة العلاقات العربية بوجه عام، فإن مناصب الامناء المساعدين للجامعة كانت ميداناً للتنافس بين الدول العربية الى حد ان تعيين الامناء المساعدين من قبل الامين العام ـ او اقتراحهم مبدئياً ـ اصبح مشكلة من المشكلات نظراً لرغبة كثير من الدول العربية في شغل المنصب .

ومنذ بدء نشاط الجامعة رفضت الدول العربية الأخذ ببعض الاقتراحات التي كانت تقضي بأن يكون لكل دولة عضو في الجامعة امين مساعد من ابنائها نظراً لأن اختيار الامين العام او غيره من جنسية دولة معينة لا يعني قيامه بتمثيل هذه الدولة . وقد شغل منصب الامين العام المساعد للجامعة حتى الآن اشخاص من مصر ، سوريا ، لبنان ، العراق ، السودان ، فلسطين ، الاردن ، وتونس . وقد كان اول امين عام مساعد للجامعة هو السيد احمد الشقيري ـ بناء على ترشيح سوريا وذلك اعتباراً من ٢ / ٢ / ١٩٥١ مما يعني ان منصب الامين العام المساعد قد استمر خالياً ما يقرب من ست سنوات بسبب الخلافات العربية حول شغله .

وعلى الرغم من ان الدول العربية قد ركزت في اجتماعات المجلس على اهتمامها بعنصر الكفاءة بالنسبة لاختيار الامناء المساعدين وان الجنسية ليس لها الاعتبار الحاسم في ذلك ، الا انه عملياً حرصت كل دولة عربية تقريباً على اختيار امين عام مساعد من بين ابنائها واقترح بعضها اكثر من مرة ان يتم تعيين امين عام مساعد من بين ابناء كل دولة من الدول الاعضاء[٤٢]، او تعيين الامناء المساعدين بالتناوب بين الدول الاعضاء مما يعكس الاهمية التي تعلقها الدول الاعضاء على شغل المنصب .

ويقوم الامناء المساعدون بدور مهم في تسيير امور الامانة العامة للجامعة والاشراف عليها ويتولى الامين العام تحديد اختصاصات الامناء المساعدين مسترشداً ببعض مواد النظام الداخلي

(٤٢) (م جـ د ٣ / جـ ٤) ، ص ٥٥ ، ٥٧ و ١٨٣ ؛ (م جـ د ١١ / جـ ٦) ، ص ٢٣٨ ، و (م جـ د ٢٢ / جـ ٦) ، ص ٥١ .

للامانة العامة ولائحة شؤون الموظفين[٤٣] فيشرف كل منهم على ادارة او اكثر من ادارات الامانة العامة ـ الادارات العامة في الامانة العامة للجامعة ـ ليتاح للامين العام فرصة التفرغ لاعمال المجلس والقيام بالاتصالات اللازمة مع الدول العربية والاجنبية وما يستتبع ذلك من مهام سياسية. وتتوزع اعمال الامين العام المساعد الممكن أن يقوم بها في ثلاثة اقسام او اختصاصات رئيسية هي النيابة عن الامين العام في حالة غيابه، وذلك بأن ينيب الامين العام احد الامناء المساعدين للقيام ببعض اختصاصاته في نطاق السياسة المحددة من قبل الامين العام، وفي حالة وجود مسائل ذات اهمية خاصة، فإنه يتم استشارة الامين العام في مكان وجوده. **والثاني** تقديم المشورة للامين العام سواء في مجال شؤون موظفي الامانة العامة ـ الترشيح للتعيين، اجراء الاختبارات، اقتراح الترقيات وذلك في اطار عضويتهم للجنة شؤون الموظفين التي يعتبر رأيها استشارياً للامين العام. والى جانب ذلك يقوم الامين العام بالتشاور مع الامناء المساعدين فرادى في كل الامور التي تتعلق بنشاط القطاع الذي يشرف عليه كل منهم ونادراً ما يعقد اجتماعات جماعية للتشاور معهم في مسائل الامانة العامة[٤٤]. اما الاختصاص **الثالث** فيتمثل في الاشراف على ادارات الامانة العامة ومراعاة قيامها بواجباتها في حدود السياسة التي رسمها الامين العام.

ومن اجل تنسيق وتنظيم العمل داخل الامانة العامة، اصدر الامين العام للجامعة قراراً في ١٧ / ١ / ١٩٦٠ يقضي بتشكيل جهاز دائم لتنسيق العمل في الامانة العامة، يتكون من اعضاء لجنة شؤون الموظفين انفسهم، وذلك من اجل ابداء الرأي والمشورة في شؤون الامانة العامة وسير العمل في مختلف اجهزتها، وتقديم المقترحات التي ترى اهميتها للامين العام، وان تكون بمثابة هيئة استشارية للامين العام فيما يحيله عليها من اعمال. ويقوم هذا الجهاز بعقد اجتماعات اسبوعية للوقوف على سير العمل في الامانة العامة وابداء ما يراه من ملاحظات ويمكن لهذا الجهاز ان يدعو الى اجتماعاته مديري ادارات الامانة العامة للاستماع الى ما لديهم من معلومات عن اداراتهم واقتراحات بشأنها. وحتى الغاء هذا الجهاز في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ من جانب الامين العام فإن هذا الجهاز الدائم لم يمارس مهامه بشكل جدي، وقام الامين العام بانشاء هيئة استشارية من مديري الادارات في الامانة العامة بعد الغاء الجهاز الدائم لها اختصاصاته نفسها الا انها لم تنجح في مهمتها[٤٥].

وبالنسبة للجانب السياسي من النشاط فإن الامين العام قد يكلف احد الامناء المساعدين القيام بمهام محددة لدى الدول الاعضاء او بالنسبة لبعض الدول العربية غير الاعضاء ـ بخاصة

(٤٣) تنص المادة ٣ من النظام الداخلي للامانة العامة على ان يعاون الامين العام في الاشراف على اعمال الامانة العامة الامناء المساعدون . . . ويتولى كل منهم الاشراف على احدى ادارات الامانة العامة على الاقل. وتتناول المادة ٤٥ ندب احد مساعدي الامين العام في حالة غيابه. وتتناول المواد ٢٠، ٢١، ٣١ و٣٥ من لائحة شؤون الموظفين اختصاصات الامناء المساعدين بالنسبة للجنة الموظفين واختصاصاتها وكذلك التأديب والجزاءات.

(٤٤) الساكت، **الامين العام لجامعة الدول العربية**، ص ٢٣٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

قبل استقلال بعض الدول العربية ـ ومن امثلة ذلك المهام التي عهد بها الامين العام للجامعة للامين العام المساعد د. سيد نوفل في اثناء ازمة استقلال الكويت عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ وفي الخليج العربي في اواخر الستينات. وبعد تولي السيد محمود رياض العمل كأمين عام للجامعة عام ١٩٧٢، اتجه الى تطوير العمل في الامانة العامة وتنظيمه وتنسيق جوانبه، فكان التخطيط يتم من خلال ما سمي بلجنة العمل، وهي مكونة من الامين العام والامناء المساعدين الذين يشرف كل منهم على بعض الادارات العامة المترابطة من حيث النشاط. وكانت لجنة العمل تبحث مشاكل الجامعة وتنتهي الى خطوط معينة يتم تنفيذها ومتابعتها من خلال ادارة التنسيق والمتابعة[٤٦].

٣ ـ الموظفـــون

على الرغم من الاهمية الكبيرة لدور الامين العام والامناء المساعدين للجامعة في الاشراف والتوجيه ورسم السياسات، فإن عملية تنفيذ كل هذه الانشطة في تفاصيلها وجزئياتها الصغيرة، لا يقوم به هؤلاء المسؤولون الكبار، ولكن يقوم بها موظفون من المستويات الاقل، فهؤلاء يقومون بالدراسات، تلقي المعلومات وتصنيفها، اعداد مذكرات، تنفيذ قرارات وتوجيهات، اعداد برامج وخطط على الاقل في شكل مشروعات واقتراحات. ومن هنا تظهر الأهمية القصوى للعنصر البشري في الامانة العامة. فعلى مدى كفاءة هؤلاء، وحماستهم، وايمانهم بعملهم، وولائهم للجامعة، تكون قدرة الامانة العامة وكفاءتها.

في نهاية الدورة الاولى لمجلس الجامعة، وافق المجلس على ان يترك للامين العام للجامعة اتخاذ جميع التدابير التنفيذية اللازمة لتنظيم الامانة العامة، وتعيين الموظفين اللازمين، والاتفاق على جميع هذه الشؤون في الحدود التي يراها محققة للمصلحة[٤٧]. وعلى اساس ذلك بدأ الامين العام للجامعة في تشكيل الامانة العامة. وقد حرص الامين العام على ان تشارك الدول العربية الاعضاء في شغل وظائف الامانة العامة وبخاصة في المراكز الرئيسية فيها. وتطبيقاً لتلك السياسة طلبت الامانة العامة للجامعة، من حكومات الدول الاعضاء، ابتداء من ٢٠ / ٨ / ١٩٤٥، ان ترشح من تقدر كفايتهم لشغل الوظائف الرئيسية في الامانة العامة، غير انه رغم مطالبات الامين العام، ودعوة مجلس الجامعة للدول الاعضاء لمعاونة الامين في هذا المجال، لم تصل الى الامانة العامة ترشيحات كثير من الدول، وكان يرجع ذلك بالاساس الى نقص الكفاءات في كثير من الدول العربية في ذلك الوقت، ولم يكن الامر كذلك بالنسبة لمصر. وقد عبّر عزام باشا عن مشكلة الموظفين في الامانة العامة بقوله في اوائل عام ١٩٤٨ «ان هناك عدداً كبيراً من الوظائف الخالية في الامانة العامة، والسبب في عدم شغلها ان الحكومات تضن علينا بالاشخاص الصالحين الذين يستطيعون اداء البرامج. وكلما طلبت من الحكومات ترشيح اشخاص لشغل هذه الوظائف،

(٤٦) «ندوة **شؤون عربية**: تطوير النظم المالية والادارية لجامعة الدول العربية،» ص ١٩٣.

(٤٧) (م جـ د ١ / جـ ٦)، ص ٧٥.

اجاب بعضها بالاعتذار عن شخص معين ، لأنها لا تستطيع الاستغناء عنه ، او رشح بعضها اشخاصاً يريد التخلص منهم سياسياً ، ولذلك لا استطيع بت امر هذه الوظائف . ثم أشعر انني في وضع حرج ، فلو عينت الاكفاء من المصريين في هذه الوظائف ، فإني اخشى ان يقال ان الجامعة اصبحت جامعة مصرية لا عربية »(٤٨) .

وحتى ايار / مايو ١٩٥٥ كانت الامانة العامة تضم ٥٥ موظفاً ، منهم ١٥ موظفاً من البلاد العربية والبقية من المصريين(٤٩) . وقد غطى هؤلاء الموظفون الخمسة عشر كل البلاد العربية تقريباً ، الاعضاء في الجامعة ، ما عدا السعودية . وقداستمرت النسبة نفسها تقريباً حتى نقل الجامعة من القاهرة الى تونس .

وعلى الرغم من حرص الامناء العامين للجامعة على توزيع المناصب الرئيسية بين الدول العربية على اوسع نطاق ، الا ان المشكلة كانت تتمثل في حاجة الدول العربية لابنائها المتخصصين او ذوي الكفاءة ، ولذلك تم اللجوء الى اسلوب التعيين المؤقت ، بما يعني القدرة على شغل الوظائف بموظف دائم في وقت معين غير ان ذلك لم يحل المشكلة .

لقد نص النظام الداخلي للامانة العامة على ضرورة الاخذ بمبدأ توزيع الوظائف الرئيسية والتخصصية على اوسع نطاق عربي ، وقرر المجلس بموجب القرار رقم ٣٤٩٠ في الدورة ٦٦ في ٩ / ٩ / ١٩٧٦ ، ان تأخذ الامانة العامة في توزيع الفئتين الاولى - الرئيسية - والثانية - التخصصية - على مواطني الدول الاعضاء بالقواعد التالية :

« أ - تستثنى وظائف امين مساعد ومستشار امين عام من هذه القواعد نظراً لطبيعتها الخاصة .

ب - بالنسبة لبقية الوظائف يوضع لكل وظيفة عدد من الوحدات القياسية على الاساس التالي : مدير اول ٦ وحدات قياسية ، مدير ثان ٥ وحدات ، تخصص اول ٤ وحدات ، تخصص ثان ٣وحدات قياسية ، تخصص ثالث وحدتان وتخصص رابع وحدة قياسية واحدة . ويحسب اجمالي عدد الوحدات القياسية للوظائف المدرجة في الموازنة على الاساس السابق ويوزع هذا الاجمالي على الدول الاعضاء على اساس حصة كل منها في موازنة الجامعة لمعرفة نصيب كل منها من الوحدات القياسية » .

وحرصاً على اجتذاب اكبر عدد من ابناء الدول العربية للعمل في الامانة العامة للجامعة فقد تم منحهم عدة امتيازات في شروط التعيين وفي المرتبات - دون ان يتمتع بذلك المصريون - من اجل ان يتحقق نوع من التوازن في حجم شغل الوظائف بين الدول الاعضاء . ومن هذه المميزات على سبيل المثال ان المدد اللازم مرورها على صاحب المؤهل للتعيين في وظيفة معينة يتم تخفيضها بمقدار ٤ سنوات لمواطني الدول التي لم تستكمل حصتها في وظائف الجامعة . فإذا احتاجت وظيفة لمؤهل معين وخبرة عشر سنوات مثلاً ، فإن شخصاً يحمل المؤهل ولديه خبرة

(٤٨) (م جـ د ٧ / جـ ٥) ، ص ٦٩ .

(٤٩) (م جـ د ١٤ / جـ ٣) ، ص ١١٢ . وتجدر الاشارة الى ان صعوبة ايجاد توازن بين العاملين في الامانة العامة خاصة في البداية قد وجدت في منظمات دولية اكبر كالامم المتحدة ، خاصة في بداية عملها ، انظر في ذلك :
Swift, «Personnel Problems and the United Nations Secretariat,» pp. 231- 235.

ست سنوات فقط وينتمي لدولة عربية لم تستكمل حصتها في الوظائف يتساوى مع مصري او عربي آخر يحمل المؤهل نفسه ولديه خبرة عشرة اعوام ولكنه ينتمي الى دولة استكملت حصتها في الوظائف في الامانة العامة . اكثر من ذلك فإنه يجوز للامين العام أن يجري مزيداً من التخفيض - اي اكثر من ٤ سنوات - بالنسبة لمواطني الدول التي لم تستكمل - ٢٥ بالمائة من حصتها في الوظائف وذلك بناء على طلب الدول المعنية(٥٠) ، كما انه يجوز التجاوز عن الترتيب النهائي للمسابقة - مسابقة التعيين - اذا رأى الامين العام في ذلك تحقيقاً لمبدأ توزيع وظائف الفئتين الاولى والثانية . الى جانب ذلك هناك فارق في المرتبات بين العاملين في الامانة العامة من ابناء الدول العربية والمصريين فهناك فوارق في التعويض الذي يحصل عليه الموظفون المؤقتون من دولة المقر ومن غيرها . ففي حين يحصل الموظف المؤقت على تعويض يراوح بين ٧٥ بالمائة - ١٥٠ بالمائة من المرتب الاساس اذا كان من خارج دولة المقر يمنح الموظف من دولة المقر ٢٥ بالمائة فقط(٥١) . اكثر من ذلك فإن مجلس الجامعة قد وافق بقرار رقم ٣٠٦٠ في ٢٤ / ٧ / ١٩٧٣ على ان يمنح الموظفون من الفئتين الاولى والثانية الدائمون من غير مواطني دولة المقر تعويضاً خاصاً بالنسب التالية(٥٢) : ١٠ بالمائة للامناء المساعدين ومستشاري الامين العام ، ٢٠ بالمائة للموظفين من درجة مدير اول وثانٍ ، ٣٠ بالمائة للموظف من درجة تخصص اول او ثانٍ ، ٣٥ بالمائة للموظف من درجة تخصص ثالث او رابع ، ثم عدلت هذه النسب بقرار مجلس الجامعة في ٦ / ٩ / ١٩٧٥ وأصبحت ٢٠ بالمائة للامناء المساعدين ومستشاري الامين العام ، ٣٠ بالمائة للموظفين من درجة مدير اول وثان ، ٤٠ بالمائة للموظفين من درجة تخصص اول وثان ، ٥٠ بالمائة من درجة تخصص ثالث او رابع .

وإذا كانت هذه الامتيازات الممنوحة لابناء الدول العربية يمكن أن تكون شيئاً مفهوماً في الاربعينات او الخمسينات لتشجيع التحاقهم بالامانة العامة وتعويض ذوي الكفاءة المرتبات الكبيرة التي يمكن أن يحصلوا عليها في دولهم في ظل ندرتهم النسبية، فإن الاستمرار فيها في منتصف السبعينات وأواخرها يعد امراً غير مفهوم في ظل توافر الكفاءات في مختلف الدول العربية بنسبة اكثر من ذي قبل، اذ من الطبيعي ان تؤدي هذه الزيادة الملموسة في المرتبات - فضلاً عن التغاضي عن شرط الكفاءة في بعض الاحيان - الى نشوء بعض المشكلات الجانبية في داخل الامانة العامة بين الموظفين وبعضهم البعض خصوصاً بين مصري يشغل درجة معينة وزميل له من دولة عربية اخرى ولكنه يشغل الدرجة نفسها ، ولكن بمرتب اكثر وكفاءة قد تكون اقل ، مما يؤدي الى التأثير على الوحدة الوظيفية والترابط بين موظفي الامانة العامة ، واحساس المصريين بعدم المساواة مع زملائهم في الامانة العامة ، او احساس بعض العرب بالتميز

(٥٠) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، « تقرير مجموعة عمل شؤون العاملين المنبثقة عن لجنة خبراء تطوير جهاز الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، » ص ٤ - ٥ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ٧ و ٢٠ .

(٥٢) الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ، ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، » ص ٢٧٩ .

عليهم . وتلافياً لهذا الوضع تقدمت مصر بعدة مذكرات بهذا الخصوص من اجل تعديل هذه الاوضاع غير ان مجلس الجامعة اجّل النظر فيها عدة مرات حتى تم نقل مقر الامانة العامة من القاهرة الى تونس .

المهم انه رغم كل هذه التسهيلات امام ابناء الدول العربية فإن الاقبال من جانبهم ظل ضعيفاً واتسم التعيين في الامانة العامة في بعض الاحيان بنوع من مجاملة بعض المسؤولين العرب بتعيين اشخاص غير اكفاء ولكنهم يتمتعون بصلة قربى لهذا المسؤول او ذاك . وقد أظهرت دراسة تمت في اطار جهود لجنة خبراء تطوير جهاز الامانة العامة للجامعة عام ١٩٧٧ مؤشرات مهمة بالنسبة للموظفين العاملين في الامانة العامة نوجزها فيما يلي(٥٣) :

- انه على الرغم من أن لمصر اكبر حصة من الوحدات القياسية للوظائف فإنها استنفدت هذه الحصة وهناك زيادة تقدر بنسبة ٣٢٤ بالمائة من حصتها وهي اعلى نسبة زيادة ولا يفوقها سوى فلسطين ٣٧٥ بالمائة ، وهذه لها وضعها الخاص . وقد وصلت نسبة المصريين في الوظائف الرئيسية والتخصصية - ما عدا وظائف الامناء المساعدين والمستشارين - نسبة ٦٦,١ بالمائة كما وصلت نسبة الموظفين المصريين المؤقتين الى اجمالي عدد الموظفين المؤقتين حوالى ٥٠ بالمائة تقريباً .

- إن الدول التي استنفدت حصتها في الوحدات القياسية ولها عدد زائد من الموظفين هي سوريا بنسبة زيادة ٣٠٠ بالمائة ، والاردن بنسبةزيادة ١٦٤ بالمائة ، ولبنان بنسبة زيادة ٣٠ بالمائة .

- إن هناك عدداً من الدول تزيد نسبة النقص في شغلها لحصتها في موظفي الامانة العامة عن ٥٠ بالمائة وهذه هي : تونس بنسبة نقص ٩٦ بالمائة ، والجزائر ٩٤ بالمائة ، وليبيا والمغرب بنسبة ٩٢ بالمائة لكل منها ، والسعودية ٨٦ بالمائة ، البحرين ٧٥ بالمائة .

- هناك بعض الدول الاخرى نسبة النقص في شغل حصصها تصل الى حوالى ٥٠ بالمائة او اقل ، وهي : العراق بنسبة ٤٩ بالمائة ، والصومال واليمن الشمالي بنسبة ١٢,٥ بالمائة لكل منهما .

- الى جانب ذلك هناك عدة دول ليس لها حتى موظفين في الجامعة العربية على الاطلاق اي ان نسبة النقص بالنسبة لها تصل الى ١٠٠ بالمائة وهذه الدول هي دولة الامارات العربية ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، موريتانيا ، واليمن الجنوبي .

إن هذه الملاحظات تشير ببساطة الى ان اربع دول فقط من دول الجامعة هي التي استنفدت حصتها في الموظفين ، بالاضافة الى فلسطين ، اي اقل من ٢٥ بالمائة من الدول

(٥٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، «تقرير مجموعة عمل شؤون العاملين المنبثقة عن لجنة خبراء تطوير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،» ص ١٧ و ١٩ .

الاعضاء ، وان سبع دول فقط من دول الجامعة استكملت حصتها ، او تقل نسبة استكمالها عن ٥٠ بالمائة ، بمعنى ان اكثر من ثلث الاعضاء تزيد نسبة نقص موظفيه في الجامعة عن ٥٠ بالمائة ، وان ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الدول ليس لها اي موظفين . ان كل ذلك بلا شك يعبر عن مدى اهتمام الدول الاعضاء بالجامعة ونشاطها وهو اهتمام ضئيل بصورة لا يمكن الدفاع عنها ، ويعكس موقفاً مؤسفاً حيال الجامعة ، بخاصة انه في السبعينات والثمانينات من الصعب التعلل بنقص الكفاءات ، كما كان ذلك في الماضي .

واذا كان العاملون في اي منظمة دولية يحتاجون دائماً الى الاحساس بدورهم وقيمته بالنسبة للدول الاعضاء(٥٤) ، فضلاً عن ضرورة تعميق الاحساس بالانتماء الى المنظمة ، وخلق ظروف عمل مناسبة لهم ، وبصورة لا تساعد على خلق شعور بالتعالي، سواء من جانب موظفي السكرتارية(٥٥) ، او ممثلي الدول الاعضاء ، مع الولاء للمنظمة ، والعمل على دفع العمل فيها خدمة لاهدافها ، التي هي في الوقت نفسه خدمة لاهداف كل عضو فيها ، فإن الوضع في الجامعة العربية مختلف الى حد كبير ، كما عبر عن ذلك **نهاد الباشا** ، الذي عمل في الجامعة فترة طويلة فيقول(٥٦) : « اعرف انه في وضعنا الراهن ليس من السهل اختيار الكفاءات خصوصاً ان هناك مغريات كثيرة على المستوى العلمي لاستقطاب الكفاءات من جهة ، ولأن الجامعة الآن تبقى موضع جدل في وضعها السياسي ، . . . وارى انه ما زالت هناك عدم ثقة بين الدول وجهاز الجامعة ، فالموظفون لا يثقون كثيراً بالدول ولا يعتقدون انهم يعملون لمجموعة الدول ، بل كل موظف يثق بحكومته ويلجأ الى دولته عندما يقع شيء (. . .) زيادة على ذلك ، ان مندوبي الدول عندما يحضرون كانوا لا يعطون الاعتبار الكافي للموظفين (. . . .) كما يجب على موظف الجامعة ان يحترم مجموعة الدول والمندوبيات وممثليها في الاجتماعات وغيرها ، . . هذا كان مفقوداً الى حد ما ، ولا اعتقد ان المشروعات المطروحة قد عالجت بوضوح هذه الناحية او اوجدت العلاج الناجع لها (. . .) في الاجتماعات الاخيرة منذ ستة اشهر حتى الآن - بعد انتقال الجامعة الى تونس - وجدت هذا الجو نفسه غير المريح ، ما يقوله مندوب او ممثل الامانة العامة يكون موضع شك لدى المجتمعين ، وما يقوله مندوب دولة يؤخذ موضع شك من الامانة العامة ، وهذه ظاهرة خطيرة » .

٤ - كيف يمكن تطوير ولاء موظفي الجامعة ؟

بعد سبعة وثلاثين عاماً من عمر الجامعة ، من الصعب القول أنها نجحت في خلق الموظف الدولي العربي ، ذي الولاء القومي . بل ان هناك ممن عملوا في الجامعة عدداً من السنوات يتجاوز ثلث اعمارهم بكثير ، ومع ذلك اتخذوا من المواقف - لاسباب طارئة - ما يتناقض بالكامل حتى مع احترام هذه السنوات ! ويمكن أن يعزى فشل الجامعة في هذا المجال ،

(٥٤) Swift, «Personnel Problems and the United Nations Secretariat,» p. 247.

(٥٥) Hadwen. and Kaufmann, *How United Nations Decisions Are Made,* p. 21.

(٥٦) « ندوة **شؤون عربية** : تطوير النظم المالية والادارية لجامعة الدول العربية ،» ص ١٩٠ ، ١٩٣ - ١٩٤ و ١٩٧ .

الى الصورة السلبية للجامعة لدى الرأي العام العربي ، والاسلوب الذي اتبع عملياً في تعيين كثير من الموظفين . فكثيرون غلبت على تعيينهم اعتبارات المجاملة او صلة القربى ، او الرغبة في التخلص من بعض المسؤولين السياسيين في مرحلة اخرى، او حتى مكافأة البعض بأسلوب او بآخر . وتشكل هذه الاعتبارات عقبة ، لأن الموظف الذي يعين بهذا الاسلوب يشعر بأن الوظيفة التي يقوم بها، بل ووجوده في الجامعة ، لم يكن ثمرة لفكره او اجتهاده او استعداداته لخدمة القضايا القومية،ولكنه كان ثمرة لعلاقة قربى او مصاهرة او ثمناً سياسياً .ولذلك، فإنه لا يهمه بذل الجهد او الارتفاع بمستواه او التمسك بالحياد والموضوعية ، لأن الاشياء التي أتت به ، تظل سياجاً يحميه ، ويحافظ على وجوده في الجامعة ، ويرتبط بها ولاؤه واهتمامه . وبالتالي فالتخلص من هذه الامور كفيل بأن يجعل الموظفين يدركون ان عملهم ووجودهم في الجامعة واستمراره ، مرهون بكفاياتهم وولائهم للجامعة واستعدادهم لبذل كل الجهد باخلاص ومن شأن ذلك أن يربطهم اكثر بالجامعة ويدفعهم الى مزيد من الحياد والموضوعية .

الى جانب ذلك فإن من اسباب فشل الجامعة ايضاً في هذا المجال طبيعة النظم العربية بوجه عام ، فهي لا تحتمل الخلاف في الرأي في معظم الاحيان وتستنكر وتعارض بشدة ان يكون للجامعة العربية كمنظمة رأي مخالف لرأيها ، او حتى استقلال في الرأي عنها ولذلك فإنها من تعاملها مع ابنائها العاملين في الجامعة تحاول ان تزيد من قبضتها عليهم او تؤثر في مواقفهم بأسلوب او بآخر ، لأنها لا تستطيع ان تسمح بل ولا تحتمل ان يتخذ على الاقل بعض ابنائها مواقف لا تتفق تماماً مع وجهة النظر الرسمية داخل منظمة كالجامعة العربية . هذا بالاضافة الى ان الدول تعد كل منها سلطة قوية يمكنها بسهولة التأثير المباشر وغير المباشر في العاملين من ابنائها داخل الجامعة في حين ان الجامعة ليس لها وزن في مقابل ذلك عملياً او ادبياً ،وبالتالي فكثير من الموظفين يلجأون الى دولهم عند حدوث مشكلات للتدخل لحلها لانها هي الطرف الاقوى ومن الطبيعي ان يؤثر ذلك في ولاء الموظف للجامعة وعلى حياديته وموضوعيته لان الجامعة ما زالت الطرف الاضعف في الحياة العربية .

ويمكن الاشارة الى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تطوير ولاء العاملين بالجامعة العربية وذلك في ضوء حقيقة مهمة وهي انه ليس مطلوباً من الموظف الدولي العربي ان يتخلى تماماً عن ولائه لوطنه فذلك غير ممكن ولن يتحقق ، ولكن المطلوب فقط ان يمتد هذا الولاء ويتسع ليكون في جانب منه على الاقل ولاء قومياً في تعامله مع الجامعة وفي قيامه بدوره في الجهاز الذي يعمل فيه ، ويمكن ان يحدث ذلك من خلال الادراك والاقتناع بأن الولاء للوطن الاصغر يتحقق ويتم ايضاً من خلال الولاء للوطن الاكبر ، وما تمثله الجامعة باعتبارها المنظمة القومية العربية والتأكد من ان الحياد والموضوعية هما الوسيلة المثلى لخدمة الاهداف القومية والوطنية . وان مهمة الموظف العربي ودوره في الجامعة هما لخدمة الاهداف القومية ، لأن اهداف اي دولة من الدول الاعضاء يعبر عنها ويقوم بها ممثلوها داخل الجامعة واما هو فإنما يعبر عن - ويمثل - الوطن العربي ككل واهدافه القومية . ولعل اهم هذه الاقتراحات هي :

أ - على المستوى العربي العام ، فإنه يجب العمل على وضع الجامعة العربية في اطارها الطبيعي والملائم كتنظيم قومي عربي له دوره في الحياة العربية ، ويتطلب ذلك العمل على محو الصورة التقليدية للجامعة ، والتي يغلب عليها الضعف ومحدودية التأثير ، ليحل محلها صورة الجامعة العربية كرمز قومي له احترامه . واذا كان ذلك لن يتم بسهولة او بسرعة إلا ان تحقيقه يجعل من الانتماء للجامعة نقطة اضافية للعاملين فيها لأنهم بذلك يتحملون مسؤولية قومية اوسع من تلك التي يتحملها الآخرون . وعندما تتحول الجامعة الى رمز قومي فإن العاملين فيها يمكن أن يكتسبوا بعض القدرة على مقاومة بعض الضغوط القطرية هنا او هناك .

ب - ويرتبط بالعنصر السابق ، ضرورة زيادة الجهد والحضور الاعلامي للجامعة العربية على الساحة العربية ، وايضاح مواقف الجامعة من التطورات المختلفة ، مع التركيز على ان الجامعة في مواقفها وتحركاتها تخدم كل الدول الاعضاء ، وان ذلك لا يرتبط او يتوقف على مدى تطابق مواقف الجامعة مع مواقف دولة محددة ، او مجموعة دول معينة في ظرف او آخر ، لأن الهدف النهائي للجامعة هو خدمة الاهداف القومية العربية . ويقتضي ذلك اعلاء الاهداف القومية والتركيز على ان وجود خلاف او آخر ، بدرجة او باخرى ، لا يستلزم بالضرورة التضارب والتشاجر ، ولكن يمكن أن يتم توظيف بعض الخلافات لخدمة قضية قومية في مرحلة معينة من خلال تقسيم الادوار ، مثلاً في ظل اطار واحد ومحدد وواضح يتفق عليه الجميع ويلتزم به . ومن شأن هذا ان يقلل من انعكاس الخلافات العربية على الامانة العامة للجامعة والعاملين فيها . ولعل من الادوات ذات الاهمية في هذا المجال انشاء وكالة انباء عربية واذاعة عربية قومية موحدة تشرف عليها الجامعة بكوادر ومتخصصين منتمين اليها ويكون هدف هذه الوسائل التعامل مع الاحداث العربية والتطورات المختلفة من منطلق قومي عام يتجاوز الاهتمامات القطرية المحدودة في ظرف او آخر وحتى يمكن تجنب الخلط المقصود بين دور وطني محلي او اقليمي محدود وبين دور قومي عربي لجهاز اعلامي هنا او هناك . ولعل تجربة مجلة **شؤون عربية** تعد خطوة في هذا الاتجاه كما ان خطوات مجلس التعاون الخليجي على مستوى دول الخليج تقدم نموذجاً آخر في امكان التعاون التدريجي والمطرد في المجال الاعلامي المشترك .

ج - أن تعنى الجامعة العربية بالعمل للحفاظ على حقوق الانسان العربي بوجه عام وحقوق موظفيها بشكل خاص - بخاصة عندما يتعرضون لضغوط من جانب نظام او آخر بسبب مواقفهم او اعمالهم داخل الجامعة العربية . ويلازم ذلك ضرورة التركيز على حقوق والتزامات الموظف الدولي العربي وايضاحها ونشرها على اوسع نطاق سواء بين العاملين في الجامعة او بين الدول الاعضاء ، مع تدعيم دور المحكمة الادارية للجامعة العربية وابراز دورها في الحفاظ على حقوق العاملين في الجامعة .

د - وعلى مستوى العاملين في الامانة العامة للجامعة ، فإنه ينبغي العناية بالتدريب والارتفاع بمستواهم الثقافي والفني ، من خلال دورات تدريبية تشرف عليها الجامعة نفسها او من خلال الاتفاق مع هيئات او منظمات دولية اخرى . وفي هذا المجال من الضروري ان يعطى

معهد البحوث والدراسات العربية ، التابع للجامعة ، دوراً اكثر حيوية وفعّالية من خلال تكوين هيئة مستشارين ، او خبراء عرب من كبار المفكرين القوميين يتولون باسم الجامعة ادارته ، ووضع مواده ، وشروط الدراسة به ، على ان يكون المعهد في عمله وإدارته مستقلاً تماماً عن اي دولة عربية ، وان يكون مهتماً بالاساس بالقضايا القومية ، ومشكلات الجامعة . ويمكن للمعهد ان يقوم بدور كبير في التدريب ، وعقد الدورات العلمية والعملية ، للعاملين في الامانة العامة وغيرهم .

هـ ـ العناية بموظفي الجامعة مادياً واجتماعياً ، بما يحقق تأمينهم في اثناء قيامهم بعملهم ، او بعده ، ضد اي اغراءات او ضغوط تستهدف استمالتهم ، او التأثير في حيادهم ومواقفهم في تأدية اعمالهم .

و ـ يستطيع الامين العام للجامعة أن يقوم بدور كبير ، من خلال اهتمامه الجدي ، وعمله على خلق نوع من الترابط والتماسك بين العاملين في الامانة العامة ، بصرف النظر عن جنسياتهم ، وجعلهم يحسون بالمشاركة في ادارة المنظمة ، وقد يحدث ذلك من خلال تنظيم لقاءات متقاربة ، او اجتماعات ، لمناقشة مشكلاتهم ، او اشراك بعضهم في مناقشة هذه المشكلات . وان يعطي الامين العام المثل في سلوكه وتصرفه القومي ، وان يحاول دائماً وقف اي محاولة للتدخل من جانب دولة عربية او اخرى ، في عمل الامانة العامة بعيداً عن المجاملة او التستر او المداراة .

ز ـ اما بالنسبة الى من سيتم تعيينهم بعد ذلك في وظائف الامانة العامة ، فإن اختيارهم يجب ان يتم بمعايير موضوعية ، وبمسابقات واختبارات تعلن وتعقد على مستوى الوطن العربي ككل ، لاختيار افضل العناصر . واذا كانت الامتحانات او المسابقات غير كافية للحكم بدقة على كفاءة واتجاهات المرشحين للعمل ، فإن وجود فترة اختبار في البدء من شأنها ان تساعد على التحقق من هذه الاشياء ، بحيث لا يثبت في العمل في الامانة العامة للجامعة ، الا هؤلاء المؤمنون بحق برسالة الجامعة ودورها القومي ، والمتمتعون بكفاءة تمكنهم من العمل فيها .

أما بالنسبة لاسباب الاختلاف بين تجربة السوق الاوروبية المشتركة وقدرتها على دفع مؤسساتها الجماعية رغم تعددها القومي على مستوى الدول الاعضاء ، وبين تجربة الجامعة العربية فإنها تكمن في الاختلاف بين دول متقدمة ، ودول ما زال للتخلف اثر كبير فيها ، دول تستطيع ان تتحمل الخلاف في الرأي والموقف ، ودول لا تستطيع ذلك ، بل وتميل الى توسيع خلافاتها لأتفه الاسباب . اختلاف بين وعي بالمصلحة الجماعية واهمية التمسك بها ، حتى في ظل اي خلاف مرحلي ، لأنها تتضمن بالضرورة المصلحة الوطنية ، ولو في جانب منها ، وبين شوفينية مفرطة ، تصل الى حد النظر الى المصلحة الجماعية من منظور وطني ضيق ؛ اختلاف بين منظمات لها اعتبارها واحترامها على المستوى الجماعي ، ويتمتع العاملون فيها بالقدرة على ابداء مواقفهم بصرف النظر عن موقف حكوماتهم ، وبين منظمات تحاط بكثير من صور الضعف والتخاذل واللاقيمة في الحياة العربية بصورة متعمدة ، من جانب مسؤولين على اعلى

مستوى في بعض الاحيان ، بل وتعامل بأسلوب لا تجرؤ الدول العربية على اتباعه مع اي منظمة دولية اخرى ، اختلاف بين منظمات تحرص الحكومات الاعضاء على دفعها ، وبين منظمات تحرّض حكوماتها الاعضاء على تقييد سلطاتها وحصرها كلما أمكن ذلك . انها اختلافات تتفاعل معاً ، لتعكس في النهاية الكثير من سمات التخلف في الانظمة العربية ، فالتخلف ليس بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية فقط ولكن ابعاده السياسية اكثر خطورة وتأثيراً .

ثالثاً : ميزانية الجامعة

تمثل الميزانية في منظمة دولية المرآة التي تعكس نشاط المنظمة في المجالات المختلفة ، فضلاً عن أنها تمكّن المنظمة من تحقيق برامجها التي تضعها ، او على الاقل ، تسهل ذلك . وعادة ما يعكس توزيع الميزانية ، على الدول الاعضاء ، الى حد كبير الادوار التي تلعبها الدول المختلفة في شؤون المنظمة ، بل ان احدى الوسائل التي تستخدمها الدول في التأثير على منظمة دولية تنتمي اليها ، هي نصيبها الذي تدفعه في الميزانية ، وبخاصة اذا كان هذا النصيب كبيراً . وقد تعرضت الجامعة العربية لذلك من جانب عديد من الدول الاعضاء فيها .

ويقوم الامين العام للجامعة باعداد مشروع ميزانية الجامعة ، وتقديمه الى المجلس اثناء اجتماعاته في شهر آذار / مارس من كل عام ، كما انه يقوم باتخاذ الاجراءات المالية اللازمة لوضع الميزانية موضع التنفيذ بعد موافقة المجلس عليها ، ويقوم ايضاً باتخاذ اجراءات الانفاق منها في حدود الاعتمادات المخصصة لكل باب من ابوابها . وقد تم وضع تقديرات الميزانية وبنود الانفاق المختلفة فيها ، على اساس تقديري(٥٧) ، يخضع أساساً لتصور ما يجب ان تكون عليه الامانة العامة خاصة في بدء نشاط الجامعة . وفي هذه الفترة ـ ولمدة طويلة من عمر الجامعة ـ لم يكن هناك معيار ثابت يتم على اساسه تحديد انصبة الدول الاعضاء في ميزانية الجامعة ، ولكن الاساس الذي تم عليه تحديد الانصبة كان اساساً ودياً ، يخضع لما ترتضيه الدولة لنفسها فقط حسب مواردها ، وما تعتقد انه ملائم لها . وفي البدء تحملت مصر نسبة ٤٢ بالمائة من الميزانية(٥٨) بحكم انها اكبر البلدان العربية واكثرها تقدماً واوفرها موارد في فترة لم يكن للنفط دور محسوس في دخل البلدان العربية المنتجة له . وحتى بعد انتاج النفط وتحقيق عائدات كبيرة لبعض البلدان العربية فإن النسب بين ما تساهم به مصر وما تساهم به الدول العربية المؤسسة للجامعة ـ مثل السعودية والعراق ـ ظلت كما هي حتى عام ١٩٧٠ تقريباً . وكان اكتشاف النفط ، ودخله لبعض الدول من اهم اسباب مطالبات بعض الدول العربية باعادة

---

(٥٧) (م جـ د ٢ / جـ ٢) ، ص ٥٣ و ٥٤ .

(٥٨) في الدورة ٢ لمجلس الجامعة وافق على ان تساهم مصر في الميزانية بنسبة ٤٢ بالمائة ، العراق ٢٠ بالمائة ، سورية ١٦ بالمائة ، السعودية ٧ بالمائة ، لبنان ٦ بالمائة ، اليمن ٦ بالمائة والاردن ٣ بالمائة .

النظر في تقسيم ميزانية الجامعة لاحداث التوازن بينها[٥٩] . كما ان قبول عضو جديد في الجامعة يستدعي اعادة توزيع الانصبة في الميزانية ، لتخصيص النسبة التي يتحملها العضو الجديد على اساس ودي ايضاً ، ويتم تخفيض مساهمات الدول الاعضاء بالنسبة التي يساهم بها العضو الجديد في الجامعة .

حاولت الامانة العامة ـ اللجنة المالية والادارية فيها ـ منذ عام ١٩٥٧ التوصل الى معيار ثابت لتوزيع الميزانية على الدول الاعضاء ، ولكن لم تتمكن من ذلك بسبب عدم كفاية البيانات التي لديها عن الدول الاعضاء[٦٠] . وقد اوصى المجلس[٦١] بوضع معيار ثابت ، على اساس دراسة تشمل عدد السكان ، والدخل القومي ، وميزانية كل دولة من الدول الاعضاء ، وما ينفق في دولة المقر من ميزانية الامانة العامة . وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ تم التوصل الى تحديد نسب مساهمة الدول الاعضاء ، على اساس معيار اعتمد في الوصول اليه على الاحصاءات الخاصة بالدخل القومي ، وعدد السكان ، والدخل الفردي في الدول الاعضاء ، وتم وضع حد اعلى وحد ادنى لمساهمات الدول . وبدأ تطبيق هذا المعيار منذ ميزانية ١٩٧٠ / ١٩٧١ على ان يعاد النظر في النسب كل ٤ سنوات لتساير ظروف الدول العربية . وفي ضوء هذا المعيار انخفض نصيب مصر من ٢٣,٧٣ بالمائة الى ١٥,١٦ بالمائة وزاد نصيب ليبيا من ٤,٢٤ بالمائة الى ١٣,٣٠ بالمائة وعدا ذلك فإن التغيرات التي طرأت على توزيع الانصبة تعد طفيفة الى حد كبير[٦٢] .

عدم وفاء البلدان العربية بالتزاماتها المالية واثره على نشاط الجامعة

كان امتناع بعض البلدان العربية عن تسديد نصيبها في ميزانية الجامعة او تأخرها في التسديد ظاهرة لازمت جامعة الدول العربية منذ البداية . واتخذ بعض الدول الاعضاء من عدم تسديد انصبتها او التأخر فيه وسيلة للضغط على الجامعة او لاظهار عدم رضائها عنها . ولا

(٥٩) الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ ،» ص ٣١٨ . كانت المرة الوحيدة التي اعيد فيها النظر في توزيع ميزانية الجامعة بسبب اكتشاف النفط هي التي حدثت في ١٠ / ٥ / ١٩٥٣ وبمقتضاها تم زيادة نصيب السعودية في الميزان من ٧ بالمائة الى ١٥,٥ بالمائة .

(٦٠) (م جـ د ٣٦ / جـ ٢) ، ص ٢٧ و ٢٨ .

(٦١) **قرارات الدورات العادية . . . ، ج ٣ : من الدورة الرابعة والثلاثين الى الدورة الواحدة والاربعين ،** » القرار ٢٧ : تحديد نسبة نصيب الكويت في ميزانية الامانة العامة وتعديل نسب باقي الدول الاعضاء ،» (ق ١٨٠٨ / د ٣٦ / جـ ٢ ، ١٩ / ٩ / ١٩٦١) .

(٦٢) كانت نسب مساهمة الدول الاعضاء في ميزانية الجامعة لعام ١٩٧٨ كالتالي : مصر والكويت ١٣,٧ بالمائة لكل منهما ، السعودية ١١,٢٦ بالمائة ، ليبيا ١٠,٧٧ بالمائة ، العراق ٩,٧٩ بالمائة ، المغرب ٦,٢٧ بالمائة ، الجزائر ٥,٨٨ بالمائة ، السودان ٣,٧٢ بالمائة ، سورية ٢,٤٥ بالمائة ، لبنان ٢,٤٥ بالمائة ، الاردن ١,٢٧ بالمائة ، عمان ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، البحرين ، الصومال ، موريتانيا لكل منها ١ بالمائة ، قطر ٣,٩٢ بالمائة والامارات العربية المتحدة ٥,٨٨ بالمائة .

تقتصر هذه الظاهرة على الجامعة العربية فقط بل تشكو منها منظمات دولية اخرى بما في ذلك الامم المتحدة بدرجة او باخرى .

ومع تزايد المتأخرات على الدول الاعضاء في الجامعة واجهت الامانة العامة حرجاً بسبب نقص امكاناتها المادية رغم محاولات الامين العام للجامعة وقرارات المجلس العديدة لحث الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها . ويمكن ارجاع ظاهرة المتأخرات وتراكمها على اعضاء الجامعة الى عدة اسباب اهمها ما يلي :

أ ـ اطمئنان البلدان العربية الى ان عدم تسديدها لنصيبها من ميزانية الجامعة او تأخيره لن يترتب عليه اي اجراء يمكن أن تتخذه الجامعة حيالها وبخاصة في السنوات الاولى للجامعة وحتى عام ١٩٧٦ عند تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة . فلم يكن هناك اي عقوبة يمكن توقيعها على الدولة التي تتأخر في السداد ولم يتخذ في تاريخ الجامعة اجراء ما ضد دولة عليها مبالغ متأخرة للجامعة . حتى انه عام ١٩٦١ لم توافق لجنة تعديل الميثاق على الاخذ باقتراح سعودي فحواه « ان لا يكون للدولة التي تتخلف عن اداء حصتها في ميزانية الجامعة حق التصويت في المجلس او اللجان اذا كان المتأخر عليها مساوياً لنصيبها المستحق عليها في السنتين الكاملتين السابقتين او زائداً عنه . وان يكون للمجلس مع ذلك ان يقرر بالاغلبية السماح لهذه الدولة بالتصويت اذا اقتنع بأن عدم الدفع خارج عن ارادتها »[٦٣] . وتجدر الاشارة الى ان النظام الداخلي لمجلس الجامعة قد أخذ بهذا الاقتراح في المادة ١٥ / ٢ بعد تعديله عام ١٩٧٦ . وان كان من المستبعد تطبيق هذه العقوبة في اطار الجامعة العربية بحكم العلاقات بين الاقطار وبعضها .

ب ـ رغبة دولة من الدول الاعضاء في الضغط على الجامعة لدفعها لاتخاذ قرار معين في صالح هذه الدولة ، او امر يتعلق بمعالجته ، فقد امتنع لبنان عن سداد نصيبه في ميزانية الجامعة بعد عام ١٩٤٨ حتى يتم تصفية الدين اللبناني على الجامعة ، والذي نشأ نتيجة لما قدمه لبنان من خدمات وتسهيلات لمجلس الاغاثة الاعلى في اثناء حرب ١٩٤٨ . ولم تسدد اليمن نصيبها في ميزانية ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ لتطالب بعد ذلك بتخفيض نصيبها في الميزانية لان مواردها محدودة ، وقبلت عضواً في الامم المتحدة !

ج ـ الخلافات بين قطر عربي او اكثر من اعضاء الجامعة وبين مصر ، فكثير من الاقطار العربية عندما تتصاعد الخلافات بينها وبين مصر ، او بينها وبين دول الجامعة بوجه عام ، فإنها تمتنع عن دفع نصيبها في ميزانية الجامعة او تتقاعس في ذلك او حتى تمتنع عن حضور جلسات مجلس الجامعة والامثلة كثيرة على ذلك[٦٤] ، منها الخلافات المصرية ـ العراقية في منتصف

(٦٣) (م جـ د ٣٦) ، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

(٦٤) لمزيد من التفصيل ، انظر : الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ ،» ص ٣٣٦ ـ ٣٧٧ .

الخمسينات حول حلف بغداد والذي ادى الى انها لم تدفع معظم ميزانيتها لعام ١٩٥٤ ،وكذلك لعام ١٩٥٦ ، وعندما نشب الخلاف بين مصر ولبنان عام ١٩٥٨ لم يسدد لبنان من ميزانية ١٩٥٩ سوى ١٦ بالمائة،وعندما قاطعت تونس اجتماعات الجامعة في الفترة من ١٩٥٩حتى ايلول / سبتمبر ١٩٦١ فإنها لم تسدد نصيبها . وفي عام ١٩٦٢ وبسبب الخلافات العربية الحادة في ذلك الوقت ، كانت جميع الاقطار العربية عليها متأخرات للجامعة فيما عدا السعودية والكويت وبلغ نسبة ما تم تسديده من ميزانية الجامعة لعام ١٩٦١ / ١٩٦٢ حوالى ٥٠ بالمائة فقط .

وقد أدت هذه المتأخرات الى احراج موقف الامانة العامة بسبب نقص امكاناتها المادية ، وبدأ يظهر ذلك منذ عام ١٩٥٥ ، مما ادى بها الى أن تستعين في نفقاتها بالاحتياطي العام حتى تصلها انصبة الدول المتأخرة(٦٥) . وتكرر هذا الوضع الحرج للامانة العامة في آذار / مارس ١٩٥٧ ، وذكر الامين العام في آب / اغسطس ١٩٥٧ انه « إذا لم يتدارك المجلس الامر قبل نهاية ايلول / سبتمبر الحالة ، فإننا سوف لا نستطيع مع الاسف اداء مرتبات الموظفين »(٦٦) ، وازداد الوضع سوءاً مع اواخر ١٩٥٧ . وفي آذار / مارس ١٩٥٨ ذكر السيد عبد الخالق حسونة امام مجلس الجامعة انه « قد نفدت جميع الاموال الموجودة لدى الامانة العامة ، واصبحت لا تستطيع ان تقوم بشيء من التزاماتها المالية ، وعلى الاخص مرتبات الموظفين والمستخدمين ، اذ لم يصل الامانة العامة اي شيء من انصبة الدول في ميزانية ١٩٥٨ ، رغم مرور ثلاثة اشهر ، وليس لديها سوى مبلغ ١٩٨ جنيهاً »(٦٧) .

ونتيجة هذا الموقف المتأزم طلب الامين العام من مجلس الجامعة ان يصرح له بالاقتراض من احد البنوك، للوفاء بتعهداته العاجلة ، الى ان ترد انصبة الدول . وقد عارضت السعودية ولبنان ذلك خوفاً على سمعة الجامعة ، وأمكن مواجهة هذه الازمة مؤقتاً ، بالاستعانة بما هو موجود من اموال مخصصة لبنود اخرى في الميزانية غير نفقات الامانة العامة . وقد تجددت الازمة مرة اخرى مع اوائل عام ١٩٦٠ لتزايد المتأخرات ، برغم ان المجلس عدّل بدء السنة المالية لتكون في تموز / يوليو من كل عام بدلاً من كانون الثاني / يناير ، حتى لا تتعلل الدول بأنها تتأخر في دفع انصبتها انتظاراً لاقرار ميزانياتها من جانب هيئاتها الدستورية الوطنية . وامام هذا الوضع تم اعداد ميزانية انتقالية للنصف الاول لعام ١٩٦٠ ، تم فيها تخفيض مشروعات الامانة العامة كثيراً . وفي آذار / مارس ١٩٦٠ صرح الامين العام بقوله : « ان المتأخرات وصلت الى ما يزيد عن ٥٠٠ الف جنيه ، وهو مبلغ جسيم يؤثر تأثيراً بالغاً في قيام الامانة العامة بمشروعاتها ، وبعد مضي ٣ شهور من الميزانية الانتقالية المقدرة ، يؤسفني ان اقول ان الامانة العامة لم تتلق الا نصيباً واحداً من احدى الدول

(٦٥) قرارات الدورات العادية . . . ، ج ٢ : من الدورة الرابعة والعشرين الى الدورة الثالثة والثلاثين، « تعديل المادة ٣٨ من لائحة شؤون الموظفين ،» (ق ١٠٩٠ / د ٢٤ / جـ ٤ ، ١٥ / ١٠ / ١٩٥٥) ، والقرار (ق ١٣١٥ / د ٢٧ / ج ٣ ، ٢٧ / ٣ / ١٩٥٧) وبهما وافق المجلس على الاستعانة بالاحتياطي .

(٦٦) (م جـ د ٢٧ / جـ ٨)، ص ٧١ ـ ٧٢ .

(٦٧) (م جـ د ٢٩ / جـ ١) ، ص ٨ .

الاعضاء هي السعودية ، واننا قد بدأنا الشهر الرابع ، ومن العسير علينا أن نضطلع بمسؤولياتنا الخاصة بشؤون الميزانية »(٦٨) . وطلب مرة اخرى ان يسمح له بالاقتراض « حتى لا تقف الامانة العامة جامدة او مكتوفة لا تستطيع الحراك » الا ان المجلس لم يوافق على ذلك ، وقرر ضغط نفقات الامانة العامة والتشديد في المطالبة بدفع متأخرات الدول ، وان يبذل رؤساء الوفود المساعي من اجل ذلك(٦٩) .

يتضح من ذلك ، ان الخلافات العربية تشكل شيئاً رئيسياً في تشكيل موقف الاقطار العربية من الجامعة ، والوفاء بالتزاماتها حيالها ، وذلك في ظل المعرفة بالعلاقات العربية من هذه الفترة . ولكن الجامعة لم تتخذ موقفاً ايجابياً لمواجهة هذه الظاهرة ، واكتفت بمجرد تشديد المطالبة بتسديد الانصبة ، والاخذ بالاقتراح السعودي بالحرمان من التصويت في المجلس واللجان اذا تراكمت المتأخرات وزادت عن حد ذلك ، بعد خمسة عشر عاماً من رفضه . غير ان الامر كما سبقت الاشارة اليه ليس مرهوناً بنصوص قائمة ، او توضع من جديد ، ولكنه مرهون اساساً بمدى توافق الارادات العربية ومدى توفر الرغبة من جانب الحكومات العربية في دعم الجامعة في مرحلة او اخرى ، وبخاصة ان للحكومات حتى الآن مطلق الحرية في اتخاذ ما تراه من مواقف حيال الجامعة ، حتى ولو كان ذلك بتجميد ارصدتها واستغلال مرافقها على نحو يتعارض وميثاقها ولوائحها المختلفة، وذلك بغياب تنظيم شعبي عربي ، قد يكون له بعض الأثر في دعم فعالية العمل فيها من جهة ، وبسبب صورة الجامعة لدى الرأي العام العربي من جهة اخرى ، والاطار الذي تضعها فيه الحكومات العربية ، وهو معاملتها على اساس انها منظمة اقليمية محكومة بميثاقها .

رابعاً : عملية صنع القرار في الامانة العامة ـ سماتها وعناصرها

يتضح مما تقدم ان هنالك عدة سمات اساسية لعملية صنع القرار داخل الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومن اهمها :

ـ ان طبيعة القرار داخل الامانة العامة طبيعة ادارية او تنفيذية بوجه عام تستهدف تسيير الامانة العامة وانشطة الجامعة المختلفة والعمل على وضع قرارات مجلس الجامعة موضع التنفيذ ، وان كانت هذه السمة لا تخلو من بعد سياسي في كثير من الاحيان كما سبقت الاشارة .

ـ ان جهة اصدار او اتخاذ القرار في الامانة العامة تكاد تنحصر في الامين العام للجامعة ، باعتباره الموظف الاداري الاكبر للجامعة ، والمسؤول النهائي عن اعمال الامانة العامة . ومن خلال هذه المسؤولية تنشأ السلطة التي يتمتع بها في اصدار القرارات . وهذا لا يتعارض مع

(٦٨) (م جـ د ٣٣ / جـ ٣) ، ص ٣٢ و ٣٣ .

(٦٩) قرارات الدورات العادية . . . ، ج ٢ : من الدورة الرابعة والعشرين الى الدورة الثالثة والثلاثين ، « التقرير الختامي لحسابات الامانة العامة ،» (ق ١٦٨٨/د ٣٣ / جـ ٣ ، ١٠ / ٤ / ١٩٦٠) .

مسؤوليات الامناء المساعدين للجامعة او رؤساء الادارات ، واختصاصاتهم التي يحددها الامين العام وما يقومون به من إجراءات لتسيير العمل من جزئياته الاصغر .

ـ هناك بعض الاجهزة في الامانة العامة يغلب عليها الطابع الاستشاري مثل لجنة شؤون الموظفين ، لجنة العمل ، وادارة التنسيق بمكتب الامين العام وهذه الاجهزة تقوم بالتخطيط لاعمال الامانة العامة واقسامها وادارتها المختلفة وتضم في عضويتها الامناء المساعدين ورؤساء الادارات او كبار المسؤولين في الامانة العامة بالاضافة الى الامين العام بالطبع . وفي ضوء متابعتها للعمل في الامانة العامة وما تضعه من خطط وتوصيات يتخذ الامين العام قراراته مستأنساً بها ، هذا الى جانب ما تقوم به الادارة القانونية والادارة المالية من دور في تقديم الآراء والاقتراحات او التكييف القانوني للقرارات التي يتخذها الامين العام .

ويمكن تقسيم القرارات التي يصدرها الامين العام ـ وهي عديدة ومتنوعة ـ على اساس مدى ما يتمتع به من حرية الحركة في اتخاذها ، الى الاقسام الرئيسية الآتية :

١ ـ قرارات تنفيذية يصدرها الامين العام تنفيذاً او بناء على قرارات او موافقات ضرورية من مجلس الجامعة . وهذا النوع من القرارات لا يستطيع الامين العام اصداره دون الموافقة او التفويض له من جانب المجلس . وتكاد تنحصر هذه القرارات فيما يلي :

أ ـ تعيين الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين للجامعة . وفي ضوء مشروع التعديل الاخير فإن قرارات الامين العام بتعيين الموظفين الرئيسيين اصبحت لا تتطلب موافقة المجلس ـ كما ان دوره في تعيين الامناء المساعدين اقتصر على مجرد تقديم اسماء مرشحي الدول لمجلس وزراء الخارجية للموافقة على التعيين .

ب ـ بعض القرارات المالية مثل قرارات الصرف من الاحتياطي العام لميزانية الجامعة ، او تحويل الوفورات في الميزانية من بند الى آخر من بنود الباب الواحد ، بما يجاوز النسبة المصرح بها للامين العام وهي ٣٥ بالمائة ، وهذه القرارات تتطلب موافقة المجلس اولاً عليها .

ج ـ قبول تبرعات عامة او خاصة يتطلب ايضاً موافقة المجلس (المادة ١٠ من النظام الاساسي المالي للامانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئات الملحقة بها) .

د ـ قرارات تنفيذية يصدرها الامين العام لتنفيذ قرارات المجلس بشأن موضوع او مسألة سياسية محددة : مثل الاتصال بدولة معينة لاستطلاع رأيها في مسألة او تطور معين ، بذل المساعي الحميدة او القيام بمحاولة التوفيق وتصفية خلافات عربية معينة سواء بشخصه او بمن ينيبه ، وذلك بناء على قرارات المجلس . ولعل من ابرز الامثلة ، الدور الذي قام به الامين العام في تكوين قوات امن الجامعة العربية الخاصة بالازمة الكويتية في تموز / يوليو ١٩٦١ . وتجدر الاشارة الى ان الامين العام اصدر قراراً بانشاء ما سمي بالهيئة التنفيذية لقوات امن الجامعة العربية ، برئاسة الامين العام المساعد للشؤون السياسية ، لاعداد مشروعات القرارات والاجراءات التي يصدرها الامين العام في هذا الشأن ، كما استنار الامين العام بآراء اللجنة

الاستشارية الخاصة لقوات امن الجامعة العربية والتي ضمت ممثلين عن الدول المساهمة في القوات ، مع انه هو المسؤول عن اصدار التعليمات لقوات امن الجامعة[٧٠] . هذا بالاضافة الى ما قام به الامين العام للجامعة من جهود بالنسبة للأزمة اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن ، بما في ذلك دوره في تكوين قوات الردع العربية ، والاتصال بمختلف الاطراف للتهيئة لنجاحها .

٢ ـ قرارات يصدرها الامين العام في ضوء اللوائح الداخلية وما تحدده من ضوابط او شروط وذلك في ظل ما يتمتع به من سلطات في مجال تعيين الموظفين ، اصدار اذونات الصرف من الميزانية ، وتوقيع الشيكات التي يوقع عليها مدير الادارة المالية كتوقيع ثانٍ ، القرارات الخاصة بجزاءات الموظفين وتخفيفها او الغائها ، قرارات الترقيات ، تدريب الموظفين والاجازات الدراسية لهم ، نقل الموظفين من ادارة الى اخرى وذلك بالاسترشاد بتوصيات لجنة شؤون الموظفين التي تكون معللة في العادة (المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦١ من النظام الاساسي لموظفي الامانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئات الملحقة بها) ، كما يقوم الامين العام كذلك بعقد الاتفاقيات سواء مع هيئات او منظمات دولية او دول اخرى في اطار اختصاصاته .

وعلى ذلك فإنه يمكن تحديد ابرز العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في الامانة العامة للجامعة فيما يلي :

ـ موقف الدول الاعضاء في الجامعة وما تبديه من آراء ازاء التطورات والقضايا المختلفة من جهة ، وازاء الجامعة العربية ودورها في الحياة العربية من جهة ثانية . فمن الضروري بالنسبة للامين العام ان يتشاور مع الدول الاعضاء وان يجري الاتصالات من وقت لآخر لاستطلاع المواقف والاتجاهات ، ومواطن الرفض وامكانات القبول ، حتى تكون قراراته متلائمة ومتناسبة مع الوضع العربي والاهداف العربية المشتركة ، وحتى يكون هناك فرصة لامكانية تأثيرها واحترامها . فالدول الاعضاء يمكنها أن تؤثر بشكل حاد في نشاط الامانة العامة وقدرتها على الحركة من خلال التقاعس في تسديد انصبتها في ميزانية الجامعة او عدم التسديد لفترة طويلة ، او عدم التعاون مع نشاط الجامعة داخل الامانة العامة وخارجها ، او عدم تزويد الامانة العامة بالموظفين الاكفاء من ابنائها في المستويات المختلفة . وفي ظل المشروع الاخير لتعديل الميثاق فإن امكانات الدول ستكون اكبر في التأثير على نشاط الامانة العامة ، وبالتالي في قرارات الامين العام ، نظراً لأن مجلس المندوبين الدائمين الذي سيجتمع شهرياً على الاقل سيتناول الموضوعات المهمة المتصلة بنشاط الامانة العامة واجهزة الجامعة المختلفة . كما ان الدول الاعضاء زادت من قدرتها الرقابية على الامين العام للجامعة من خلال ما اتاحه مشروع التعديل من امكان التحكم في سنوات استمراره في منصبه بعد السنوات الخمس الاولى ، او حتى اعفائه من هذا المنصب .

---

(٧٠) الساكت ، **الامين العام لجامعة الدول العربية** ، ص ٤٠٣ وما بعدها .

ـ حدود سلطات الامين العام ، فالامين العام ، الى جانب انه يحاول ان يتلمس اتجاهات ومواقف الدول الاعضاء من المشكلات والقضايا المختلفة ليتحرك في ضوئها ، فإنه يتحرك ايضاً داخل اطار السلطات والاختصاصات الممنوحة له بموجب الميثاق واللوائح الداخلية لأجهزة وهيئات الجامعة . ولا يجوز له تخطي هذه القواعد او مخالفتها سواء في مجالات الاختصاص او اسلوب ممارسة ذلك ، مما يشكل ضوابط على حركته وقراراته .

ـ ومن الطبيعي ان تمثل شخصية الامين العام ومكانته التي يتمتع بها سواء على المستوى العربي العام او على المستوى الوطني في الدولة التي ينتمي اليها دوراً في قراراته . فمن شأن هذه العوامل ان تؤثر في علاقاته مع المسؤولين العرب داخل وخارج الجامعة العربية ، وفي اسلوبه في معالجة الامور وفي قدرته على كسب ثقة وتأييد الدول المختلفة لتحركاته وجهوده . صحيح ان شخصية الامين العام ووزنه العربي اذا كانا اكبر من اللازم فمن شأن ذلك ان يجر عليه معارضة بعض الدول والمسؤولين العرب له لسبب او لآخر كما شهدت الجامعة نفسها في بعض فتراتها . ومن الناحية الاخرى اذا كان الامين العام ضعيفاً او لا يتمتع بوزن عربي مناسب فمن شأن ذلك ان يؤدي الى عدم الاهتمام بتحركاته او قراراته من جانب الاطراف المختلفة ، بل ان ذلك قد يفتح المجال امام امتداد مسؤوليات او اختصاصات بعض اجهزة الجامعة والمسؤولين داخل الامانة العامة ـ خاصة الاعضاء المساعدين ـ في حالات معينة ، بدعم من جهة او اخرى مما يؤثر على قرارات الامين العام والعمل داخل الامانة العامة ، بخاصة ان ادارات الامانة العامة المختلفة تساعد الامين العام في اتخاذ قراراته او تكوين آرائه بشأن مشكلة او اخرى ، من خلال الدراسات او الاقتراحات التي يبني عليها الامين العام جانباً كبيراً من تحركاته وقراراته .

خاتمة

في اطار العرض السابق يتضح ان الامانة العامة للجامعة ونجاحها في اداء دورها المهم في الجامعة يتوقف على تفاعل مجموعة من العناصر تتمثل في امين عام قوي ، بمعنى ان يكون شخصية عربية ، لها مكانتها المناسبة عربياً ودولياً ، وتكون له آراؤه ومواقفه النابعة والمرتبطة بأهداف الجامعة العربية ومصالحها ، كتنظيم يعمل من اجل مصلحة الدول العربية جميعها ، ودفعها في طريق الوحدة ، وان يكون متمتعاً باختصاصات مناسبة . اعتقد ان ما أتاحه ميثاق الجامعة واللوائح المختلفة له ، وما اكتسبه الامين العام من دور ، يكفي جداً ليتيح له امكانية الحركة خاصة اذا اكتسب ثقة الاقطار المختلفة ودعمها ، حتى لا تقف له بالمرصاد ، وتعمل لسبب او لآخر او في ظرف او آخر على حصره وتقييد حركته او حتى معارضتها . على ان الامين العام لن يستطيع ان يلعب دوراً فعّالاً في الحياة العربية ونشاط الجامعة بمفرده ، ولكن لا بد من توفير مجموعة من العاملين في الامانة العامة في المستويات المختلفة متمتعين بالكفاءة العلمية والعملية ، ومؤمنين بالدور القومي للجامعة وبالمصالح القومية العربية ، وأن يتم تدريبهم ايضاً لجعلهم مجموعة من الموظفين الدوليين الواعين بواجباتهم والتزاماتهم ، سواء حيال الجامعة او حيال دولهم الوطنية . إذ من خلال ذلك يمكن ان تتحول الامانة العامة الى ما يشبه مركزاً

قومياً علمياً وعملياً يقوم بالدراسات، المبادرة بطرح افكار ، آراء ، حلول وبدائل متصلة بما يعرض على الجامعة من مشكلات وقضايا ، ويتجاوز بذلك مجرد الاطار الاداري في متابعة قرارات الجامعة وتنفيذها ، وارسال الوثائق واستقبالها . اذ ان دور التحضير لقرارات المجلس واجتماعاته واللجان المختلفة له اهمية كبيرة في امكانية المجلس او اللجان في الوصول الى قرارات ، اذ ان المعلومات التي توفرها الامانة العامة تلعب دوراً اساسياً في تحديد ذلك . ويأتي ذلك كله في اطار دعم عربي حكومي وشعبي لنشاط الجامعة ودورها لتتمكن من استعادة الثقة بها ، وبدورها الذي يمكن أن تقوم به . ولن يتأتى ذلك بسرعة او بسهولة ، ولكنه ممكن من خلال مبادرة الجامعة ، والتعبير عن نفسها بشكل موضوعي ، بعيد عن الدعاية ، وبما يخدم اهدافها التي هي اهداف كل البلاد العربية .

اما بالنسبة لنقل الامانة العامة للجامعة مؤقتاً من القاهرة الى تونس واثر ذلك على هذه الامانة فإن عملية النقل هذه لها آثارها التنظيمية والمالية والسياسية التي ما زالت قائمة ، والتي لا مجال لتناولها هنا ، بخاصة ان هناك بحثاً مقدماً في هذا المجال ضمن ابحاث الندوة ، وإن كان يمكن القول ان عملية النقل في حد ذاتها ـ وبصرف النظر عن اي معانٍ سياسية ـ قد تساهم ايجابياً في دفع الجامعة العربية من خلال زيادة حماسة البلدان العربية ، نسبياً ، على دعم الجامعة والمساهمة في نشاطها على نحو اوسع واعمق ، ووضع نهاية للخلط بين الجامعة والحكومة المصرية والتي كان هناك ميل واضح ودائم على امتداد السنوات الماضية للاقتناع بها ، خصوصاً من جانب كثير من المسؤولين العرب، مما كان يؤثر سلبياً على مواقف الاقطار العربية من نشاط الجامعة والمساهمة فيها ، او تأثر ذلك بموقفهم وعلاقتهم بمصر ، ومدى تحسّنها وتوتّرها .

تعقيب ١

عدنان رؤوف

مقدمة

في اطار عنوان الندوة « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » الملاحظ بداية ان بحث « ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية » قد ركّز على تحليل « الواقع » الذي ساد تجربة المرحلة الاولى من عمر جامعة الدول العربية التي امتدت زهاء اربع وثلاثين سنة ، من دون العناية الا قليلاً بجانب « الطموح » الذي ربما يتحقق بمراجعة آخر « مشروع تعديل لميثاق جامعة الدول العربية » لاستشفاف مدى استفادة الدول من تجربة الفترة السابقة لازالة العوامل السلبية التي اعترت تلك التجربة . وقد حاول المؤلف مراعاة ذلك الى حد ما ، فتطرق الى مشروع التعديل ، فيما يتعلق بموضع الامانة العامة في داخل الاطار المؤسسي للجامعة ، وفيما يتعلق باختصاصات الامين العام بصورة خاصة . وسنحاول بدورنا متابعة ذلك من خلال ملاحظاتنا على موضوع البحث ، قدر تعلق الامر بجهاز الامانة العامة وواجباتها .

ركّز الباحث على ثلاثة جوانب اساسية « من خلال تفاعلها معاً ، تتضح امكانية المنظمة وقدرتها على الحركة ، والقوى المؤثرة فيها ومواقف الدول الاعضاء فيها ، فضلاً عن المشكلات التي تواجهها » . وهذه الجوانب هي : موضع الامانة العامة داخل الاطار المؤسسي للمنظمة اولاً ، وتكوين الامانة العامة ثانياً ، والجانب المالي الذي هو ميزانية المنظمة ثالثاً ، واضاف اليها ، فيما بعد ، جانباً رابعاً تناول فيه عملية صنع القرار في الامانة العامة .

اولاً : موضع الامانة العامة في داخل الاطار المؤسسي للجامعة

يرى الباحث ان « الامانة العامة لجامعة الدول العربية » هي الهيئة المركزية (داخل الاطار المؤسسي) للجامعة . وهي بهذا الاعتبار ، جهاز خدمة لمؤسسات الجامعة واجهزتها ، وهي اداة

اتصال بين الجامعة وبين العالم الخارجي ، وهي كذلك جهاز دراسة وتنسيق . فهي ـ على هذا الاساس ـ الجهاز الرئيسي الذي يمكن الامين العام من متابعة تنفيذ قرارات الجامعة تحقيقاً لاهدافها وغاياتها . ولاحظ الباحث على مشروع تعديل الميثاق الاخير ملاحظتين تتعلقان بالامانة العامة وجهازها . فقد لاحظ اولاً ان « الاشارة الى ان يراعى في اختيار الموظفين التوزيع العادل بين الدول الاعضاء . . . لا محل لها في صلب الميثاق » على اعتبار ان الميثاق « وثيقة تحدد القواعد الاساسية لعمل الجامعة » ، في حين ان النص على التوزيع العادل بين الدول الاعضاء تفصيل يجدر ان يحال ـ كما كان في السابق ـ الى النظام الداخلي للامانة العامة . ونحن وان اتفقنا مع القول بأن الميثاق « يحدد القواعد الاساسية لعمل الجامعة » لا نرى بأساً من ان ينص فيه على التوزيع العادل بين الدول الاعضاء ، وربما جاء هذا اقتباساً من نص الفقرة ٣ مادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة التي اشترطت مراعاة « . . . اكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي » مرجحة عبارة « التوزيع العادل بين الاعضاء » على عبارة « التوزيع الجغرافي » .

والملاحظة الاخرى أشارت بحق الى الغموض الذي اتسمت به الفقرة ١٢ من المادة ٩ بالنص على « . . . اقرار القواعد الخاصة بالهيكل العام للامانة العامة ونظام الموظفين والنظام المالي والمحاسبي للجامعة بقرارات خاصة متزامنة مع التصديق على الموازنة » . ونحن نتفق معه في ان هذا « التزامن غير الضروري ولا وجود له » ويحتاج الى ايضاح ومزيد من التحديد لأنه يربط بين امور لها صفة الثبات بالتصديق على الميزانية وهو امر متجدد ودوري . ولاحظ بحق عدم النص في المشروع على نظام داخلي للامانة العامة ، وهو امر نرى ضرورة مراعاته عند اقرار التعديل بالنص عليه صراحة لا ضمناً كما جاء في نص الفقرة ٢ المادة ٤٠ بأن تكون قرارات المجالس نافذة بأغلبية الدول الاعضاء في « اقرار النظم الداخلية للمجالس ولجانها والامانة العامة » .

ثانياً : تكوين الامانة العامة للجامعة ودلالاته

يعتبر الباحث الامانة العامة ـ كجهاز ـ « الاداة التي يعتمد عليها الامين العام في ممارسة اختصاصاته السياسية والادارية » بالاضافة الى اعتبار الامانة العامة « الهيئة التنفيذية للجامعة » . ومن الملاحظ ان الكاتب يعتبر هذا الجانب من البحث اهم الجوانب الثلاثة اذ افرد له ٢٧ صفحة من البحث الذي استنفد اربعاً واربعين صفحة . وهو بلا شك محق في ذلك باعتبار ان مسألة بناء امانة عامة « تتضمن الكثير من المشكلات المتصلة بالدول الاعضاء ومواقفها من الجامعة العربية واستعدادها لدعمها . . . وتصورها للدور الذي يلعبه العاملون في الجامعة . . . » ، وهي ايضاً مسألة ولاء للجامعة نتيجة ايمان برسالة الجامعة ودورها في الحياة العربية . ووجه اهمية هذا الجانب المشاكل التي ثارت بسببه وبلغت حد المناقشة العلنية في مجلس الجامعة ولا سيما بشأن اختصاصات اول امين عام للجامعة ، او التي أثيرت ـ في حدود متفاوتة ـ عند تعيين الامناء المساعدين او التي اسفرت طوال المرحلة الاولى بشأن بقية الموظفين وعلاقتهم بحكومات بلدانهم وتأثير تلك الحكومات عليهم ـ بشكل او بآخر ـ طوال مدة عملهم في الامانة العامة .

١ ـ الامين العام للجامعة العربية

أ ـ غلب على الاختصاصات التي منحها الميثاق للامين العام الطابع الاداري . وقد تلافى بعض هذا النقص كل من النظام الداخلي للامانة العامة للجامعة بتوسيع اختصاصات الامين العام وتحديد عموميات الاختصاصات التي منحها الميثاق ، وكذلك النظام الداخلي لمجلس الجامعة الذي منح الامين العام بعض الاختصاصات السياسية مثل المشاركة في اجتماعات المجلس ، ومثل الحق في ان « يسترعي نظر المجلس او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى انها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الاقطار العربية او بينها وبين الدول الاخرى » . ويرى الباحث ان هذا الاختصاص يفوق الاختصاص الذي منحته المادة ٩٩ من ميثاق الامم المتحدة للامين العام للمنظمة الدولية ، اذ ان هذا الاخير يحق له لفت انتباه مجلس الامن الى اي مسألة يرى انها تهدد السلام والأمن الدوليين فقط ، في حين ان لأمين الجامعة حق لفت « النظر » الى اي مسألة تسيء الى العلاقات القائمة بين الدول الاعضاء، وبين الدول الاخرى . ونحن نعتبر هذا الامر طبيعياً بالنظر الى ان جامعة الدول العربية منظمة اقليمية لها علاقات جوار بالدول الاخرى غير العربية كما ان لكل منها علاقات خاصة مع العديد من الدول الاخرى خارج نطاق الاقليم وما يجاوره ، في حين ان الامم المتحدة منظمة دولية تضم الاغلبية الساحقة من الدول المستقلة في العالم ،ولا يتصور في هذه الحال حدوث مشاكل قد تسيء الى العلاقات بين مجموعة اعضاء الامم المتحدة وغيرها من الدول المستقلة غير الاعضاء في المنظمة وعددها لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة .

ب ـ يلخص البحث اختصاصات الامين العام التي اكتسبها نتيجة الممارسة العملية بقيام الامين العام بدور تمثيلي للجامعة ـ ضمن حدود الميثاق ـ والتوقيع على الاتفاقات التي تعقد بين الجامعة العربية وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية الاخرى ، والدفاع عن حقوق الدول العربية ورعاية مصالحها ، والاسهام في تسوية بعض الازمات بين الدول العربية بالمساعي الحميدة او بالوساطة في حال تكليف المجلس اياه بذلك ، واخيراً التنسيق بين سياسات البلاد العربية وامتداد ذلك الى التنسيق بين الوفود العربية في اثناء اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة .

ج ـ يلاحظ البحث تطرق مشاريع تعديل الميثاق ومحاولات تعديل اللوائح الداخلية للجامعة الى منصب الامين العام ، ومحاولة بعض تلك المشاريع ازالة بعض جوانب اللبس او الخلاف بشأن ذلك المنصب سواء فيما يتعلق بناحية تحديد مدة ولاية الامين العام او تحديد الاختصاصات والحد مما ارتأى بعض الدول انه تجاوز من الامين العام في ممارسة اختصاصاته ، وذلك اما بحد ذات تلك الاختصاصات او بالمقارنة مع اختصاصات الامناء العامين للمنظمات الدولية (الامم المتحدة) او الاقليمية . ومن المسلم به ان بعض تلك المحاولات والمشاريع كانت بدافع مخلص لازالة الغموض في بعض النصوص المتعلقة باختصاصات الامين العام بحيث تمكنه من اداء وظيفته اداء سليماً ، وان بعضها كان بدافع من محاولة تقييد الامين العام في ممارسة اختصاصاته بأسلوب قد يرى فيه بعض الدول الاعضاء تجاوزاً في ممارسة الاختصاصات بحيث يتعدى احياناً ـ في تصور تلك

الدول ـ حدود التنفيذ لقرارات المجلس الى مجال وضع السياسة مما يتعارض وحقوق السيادة التي تتمتع بها كل دولة .

د ـ لقد راعى مشروع تعديل الميثاق معظم تلك المآخذ سواء من ناحية اغفال النصوص لجوانب مهمة من الاختصاصات او ناحية عدم توضيح وتحديد ما نص عليه منها ،فنص في المادة ١٨ على مجموعة من الواجبات يتولاها الامين العام اما بنفسه او بواسطة جهاز الامانة العامة وبقية موظفيها . وقد راعى نص هذه المادة ان يثبت من اختصاصات الامين العام ما نص عليه الميثاق ونظام مجلس الجامعة والنظام الداخلي للامانة العامة ، وكذلك الاختصاصات التي اكتسبها بالممارسة ضمن حدود الميثاق وقرارات المجلس . الا ان الملاحظ ان نص هذه المادة قد ثبّت اختصاصات الامين العام الادارية والتنفيذية وحددها ووسعها ، في حين سلبه اهم صلاحياته السياسية ، وفي طليعتها حق لفت مجلس الجامعة او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى الامين العام « أنها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الاقطار العربية او بينها وبين الدول الاخرى » . وربما ارتأى المشروع ان هذا الاختصاص هو من حقوق السيادة للدول الاعضاء ، ولا يمكن تفويضها الى الامين العام الا عن طريق مجالس الجامعة وضمن الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٨ من مشروع التعديل التي تنص على ان تتضمن اختصاصات الامين العام « تنفيذ المهام الموكلة اليه من مجالس الجامعة » .

هـ ـ لاحظ الباحث في نص الفقرة (ح) مادة ١٨ ، بقيام الامين العام « بوضع التنظيمات الداخلية للامانة العامة » دعماً ـ ولو جزئياً ـ لاختصاصات الامين العام على الرغم من التحفظ المهم في ان « لا تؤدي هذه التنظيمات الى اي زيادة في النفقات المالية » . ونحن لا نرى اي ضير في هذا اذا قدّرنا ان المقصود بوضع التنظيمات الداخلية للامانة العامة هو اعادة توزيع مجموع الوظائف على الادارات الفرعية والادارات العامة بين حين وآخر حسب مقتضيات العمل من دون المساس بعدد تلك الوظائف ودرجاتها الامر الذي يترتب عليه حتماً « نفقات مالية اضافية » .

و ـ لاحظ الباحث إغفال مشروع التعديل ، ضرورة الحصول على موافقة « المجلس » (وهو هنا مجلس وزراء الخارجية) عند قيام الامين العام بتعيين الموظفين الرئيسيين ، واعتبر ذلك دعماً ـ جزئياً ـ لاختصاصات الامين العام . الا انه لاحظ ايضاً ان الفقرة «ط» من المادة ١٨ من مشروع التعديل قد «قلصت » دور الامين العام بالنسبة لتعيين الامناء المساعدين بالنص على قيامه بتقديم « اسماء مرشحي الدول الاعضاء لمنصب امين مساعد الى مجلس وزراء الخارجية للموافقة على تعيينهم . . . » ونحن نرى في هذا انتقاصاً من صلاحية لم يكن يملكها الامين العام بالاصل ، اذ ان ميثاق الجامعة الحالي قد نص في المادة ١٢ على ان « يعين الامين العام بموافقة مجلس الامناء المساعدين . . . » وفي هذا تقييد واضح لهذا الاختصاص لم يتوسع فيه مشروع التعديل ، بل انه على العكس قد حدّ منه بجعل الموافقة بموجب الفقرة ٢ ـ مادة ٣٩ ـ بأغلبية الثلثين بدلاً من الاجماع كما يفهم من اطلاق نص المادة ١٢ من الميثاق الحالي .

ز ـ رحب الباحث باعطاء الامين العام صفة تمثيل الجامعة لدى الغير كما جاء في الفقرة «ي» المادة ١٨ ، كما أنه رأى في النص على قيام الامين العام بتمثيل « الامانة العامة لدى مجالس الجامعة

واجهزتها والمنظمات العربية المتخصصة » سداً لفراغ بل قصور مهم في مشروع تعديل الميثاق ، الا أنه رأى في هذا النص « شيئاً غير مفهوم اذا لم يكن النص استخدم عمداً » . ففيما يتعلق بالتمثيل لدى الغير ابدى الباحث رأيه بأن « التمثيل تقترن به حقوق وواجبات غالباً ما تكون متوقفة فيما اذا كان الممثل عضواً كامل العضوية او عضواً مراقباً يستمع او يشترك في المداولات طبقاً لاجراءات معينة » . ومع ان هذا القول صحيح الا أننا لا نرى كيف يمكن أن ينصرف تمثيل الجامعة كعضو « كامل العضوية » في اي تنظيم آخر ، وعلى هذا لا يمكن تصور تمثيل جامعة الدول العربية في اي تنظيم آخر الا على اساس المراقبة كما هو حاصل في تمثيلها لدى الامم المتحدة وفي مجموعة دول عدم الانحياز وغيرها ، وهذا التمثيل طبعاً يكون بموجب احكام قوانين تلك المنظمات وانظمتها الداخلية . اما بالنسبة لتمثيل الامانة العامة لدى مجالس الجامعة واجهزتها فقد تساءل الباحث عن « حدود الدور الممكن ان يقوم به الامين العام في اجتماعات مجالس الجامعة » مقدراً ان هذا التمثيل شخصي . ونحن نرى ان التمثيل في هذه الحال غير شخصي ، بل تقديري ، اذ ليس من المعقول تصور قيام الامين العام بالمهام المنوطة به من قبل الميثاق او الانظمة المختلفة للجامعة وقرارات مجالسها شخصياً ، وانما يتم ذلك عن طريق الامناء المساعدين وجميع جهاز الامانة العامة .

ح ـ فيما يتعلق بمراقبة مجلس « وزراء الخارجية » على « سلوكية الامين العام » وعلاقة ذلك بتجديد او تمديد ولايته قرر الباحث ان هذا « قد يؤدي في حالات معينة على الاقل الى الحد من قدرة الامين العام على الحركة والمبادرة باتخاذ مواقف تقتضيها المصلحة العربية العامة ولكنها قد تغضب طرفاً او آخر . . . » ونحن لا نستطيع هنا أن نتصور موقفاً يمكن أن يتخذه الامين العام (نتيجة اقتناع شخصي) تقتضيه المصلحة العربية العامة (برأيه ؟) من دون ان يكون الامين العام مخولاً بذلك ، اما بموجب الميثاق او الانظمة الداخلية او قرارات المجالس المختلفة . وفي هذه الحال لا يكون هناك مجال للاجتهاد الشخصي الذي قد « يغضب طرفاً او آخر . . . » .

ط ـ اما بشأن ما يمنحه مشروع تعديل الميثاق لمجلس وزراء الخارجية من صلاحية في اعفاء الامين العام من منصبه ، فقد ارتأى الباحث ضرورة « تحديد ضوابط معينة لممارسة هذا الحق من جانب مجلس وزراء الخارجية » باعتبار قرار الإعفاء من القرارات الخطيرة . ونحن نرى ان مشروع التعديل انما راعى في هذا حقيقة ان مجلس وزراء الخارجية هو السلطة الثانية بعد مجلس القمة في تنفيذ احكام الميثاق . ولا يتصور في هذه الحال ان تشمل اختصاصات مجالس القمة تعيين الامين العام او اعفاءه . وعلى هذا ، جعل هذا الحق من اختصاص المجلس الذي يلي مجلس القمة في تقرير ارادة اعضائه ، وهذا امر طبيعي . ومن ناحية فإننا نلاحظ ان المادة ٣٩ من مشروع التعديل ، قد نصت على ضرورة حصول اغلبية الثلثين عند تعيين الامين العام ، ولكنها غفلت عن النص على الاغلبية المطلوبة في حال الاعفاء . ولو راعينا القياس في هذا الامر لاعتبرنا ان اغلبية الثلثين ـ ان لم يكن الاجماع ـ هي الحد الادنى المطلوب توافره في حال الاعفاء ، وفي هذا ضمان لا بأس به لمنصب الامين العام ، اذ قد تتوافر اغلبية الثلثين بسهولة في حال التعيين الا ان توافرها في حال المؤاخذة الى درجة قرار الاعفاء قد يكون صعب التحقيق . وهناك ضمان آخر لكي لا تجيء عملية الاعفاء اعتباطاً بنص الفقرة ٢ من المادة ١٧ على ان يتولى المجلس في الدورة نفسها التي قرر فيها اعفاء

الامين العام تعيين امين عام جديد ، مما يدل على ان مؤاخذة الامين العام لدرجة اعفائه يجب ان تكون موضع اتفاق سابق يتعذر التوصل اليه من دون امعان في تبادل الرأي والتوصل الى اغلبية مقبولة في المؤاخذة واتخاذ ما يقتضي بشأنها .

ي ـ اهتم الباحث بعلاقة الامين العام بالدول الاعضاء في الجامعة ، الا انه عالجها من ناحية كون الامناء العامين الثلاثة الاول من جنسية واحدة هي الجنسية المصرية الامر الذي كان « مثار جدل حول الفكر العربي المتعلق بالجامعة ونشاطها ودورها » . ونحن نرى ان هذا جانب واحد من جانبي المشكلة ، اما الجانب الآخر فهو ان الامين العام ينتمي الى دولة مقر الامانة العامة نفسها ، وهذا بدوره امر له آثاره وأبعاده .

ك ـ فيما يتعلق بالجانب الاول فنحن نرى ضرورة تداول منصب الامين العام للجامعة « تأكيداً للمساواة بين الدول ، واظهاراً للصفة القومية للجامعة » . ونحن في هذا لا نراعي هذين الاعتبارين فقط ، بل ندعو الى الابتعاد عن كل ما من شأنه ان يؤثر على حياد منصب الامين العام من قبل حكومة البلد الذي ينتمي اليه ، او حتى ما يبدو وكأنه مؤثر على ذلك الحياد، وهذا هو الانطباع الذي لا بد من أن يسود فيما لو استمر تعيين الامناء العامين من جنسية بلد واحد من الدول الاعضاء . وقد تكون هذه الرغبة صعبة المنال ، ومن قبيل مخالفة طبيعة الامور ، الا ان الواقع هو ان الدول الصغيرة ، في اي تجمع دولي او اقليمي ، تنظر بعين الحذر الى الدول الاقوى والاكبر، مهما كانت طبيعة العلاقات التي تربط بين تلك الدول ، وهي في هذه الحال الانتماء الى امة واحدة هي الامة العربية . ولا عبرة بالقول ان انتماء الامين العام الى مصر « يعد انعكاساً للثقل المصري في الجامعة » اذ ان معنى هذا تأييد اشغال المصريين لمنصب الامين العام ، وفي هذا مخالفة لروح الميثاق . وقد يفهم من نص المادة ١٦ من مشروع تعديل الميثاق انها جاءت محاولة لازالة الحكر في وظائف الامانة العامة ، إذ نص على ان « تتألف الامانة العامة من امين عام وامناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ، ويراعى في اختيارهم اقصى ما يستطاع من اعتبارات التوزيع العادل بين الاعضاء » . وعلى الرغم من ان نص هذه المادة ، خلافاً للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة ، قد جاء من دون مراعاة « الحصول على اعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة » ـ كما سنناقشه فيما بعد ـ فإن الضمير في كلمة « اختيارهم » مطلق ، وينصرف في نظرنا الى جميع من ذكرتهم المادة بمن فيهم الامين العام .

ل ـ هناك نقطة اخرى تثير ايضاً بعض الحساسيات بالنسبة لمنصب الامين العام ، وهي ان الامين العام يحمل جنسية دولة المقر ـ كما هو الحال منذ تأسيس الجامعة وحتى بعد انتقالها الى تونس ـ والرأي في هذه الحال هو ان كون الامين العام من دولة المقر نفسها ، ويؤدي عمله اليومي بالقرب من حكومة بلده ، ومن ذوي النفوذ فيه ، قد يعرضه لضغوط هو في غنى عنها ، ان شاء التمسك بحياده ، ولاسيما فيما يتعلق بتعيين الموظفين . ومهما كانت درجة حياد الامين العام وحرصه على اسباغ طابع الشمول في تمثيل البلدان الاعضاء في وظائف الامانة العامة ، فإنه من الصعب ابعاد الانطباع الذي ساد طوال مدة وجود الامانة العامة في القاهرة ـ بحق وبغير حق ـ وهو الاعتقاد بأن الامانة العامة كانت امتداداً لوزارة الخارجية المصرية . وهذا الانطباع هو ما اعتبره

الباحث في آخر فقرة من البحث « الخلط بين الجامعة والحكومة المصرية » . وقد تكون المحاولات السابقة المتعددة لتعديل اللوائح الداخلية للامانة العامة ولمجلس الجامعة بشأن جنسية الامين العام واختصاصاته ، انعكاساً لذلك الانطباع الذي لا يستحسن التغاضي عنه . ولعل ابلغ دليل على حساسية بعض الدول الاعضاء تجاه منصب الامين العام واختصاصاته تلك الاقتراحات التي بالغت في محاولة الحد من تلك الاختصاصات ومنها مشروع تكوين لجنة دائمة من اعضاء المجلس للاشراف على مراقبة تنفيذ قرارات المجلس ، ومشروع انشاء « مجلس الامانة العامة » الذي كان سيؤدي - كما لاحظ عزام باشا بحق - الى « تعدد السلطات في الامانة العامة ، والى رقابة الموظفين على رئيسهم » . ومهما كان الامر فإنه من غير المناسب إغفال تلك الحساسيات التي انعكست اخيراً في النص في المادتين ١٤ و ١٥ من مشروع تعديل الميثاق على تأليف « مجلس المندوبين الدائمين » وتحديد اختصاصاته بما يرقى الى درجة الرقابة المستمرة على الاعمال اليومية للامانة العامة .

٢ - الامناء المساعدون

لاحظ الباحث ان مناصب الامناء المساعدين كانت ميداناً للتنافس بين الدول العربية الى درجة ان بعض الاقتراحات بلغت من الارتجال درجة ان « يكون لكل دولة عضو في الجامعة امين مساعد من ابنائها » . وربما كان هذا الاقتراح قد قدم في الوقت الذي لم تكن فيه عضوية الجامعة العربية على ما هي عليه الآن من الشمول . الا ان الأخذ به كان سيؤدي الى مخالفة ابسط قواعد الادارة وذلك بتعدد مناصب الامناء المساعدين بتعدد الدول الاعضاء في الجامعة . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإنَ ما يجدر ملاحظته هو استمرارية دول معينة في الجامعة في اشغال مناصب الامناء المساعدين الى درجة اعطاء الانطباع بوجود حكر لتلك المرتبة من الوظائف على الرغم من التركيز على عنصر الكفاءة - ولا سيما من قبل الدول التي لا تتمتع بنصيب من ذلك الحكر . ومع ان هذا الحكر ليس بدعة في جامعة الدول العربية فهو موجود ايضاً في المناصب العليا في الامم المتحدة . فقد لوحظ التجاوز في ممارسته في الامانة العامة لدرجة ان منصب الامين المساعد للادارة السياسية فيها قد اصبح حكراً لمصر ايضاً واستمرار ذلك الحكر مدة من الزمن ، اصبح معها ذلك الامين المساعد اقدم امين مساعد في المنظمة وهو الذي ينوب عن الامين العام عند غيابه ، مما سمح فعلياً باستمرار كون الامين العام ومن ينوب عنه في حال غيابه من بلد واحد فقط .

٣ - الموظفـــون

أ - إن الحديث عن موظفي الامانة العامة يجب ان يتناول عدة نقاط هي : كفاءة الموظفين ؛ التوزيع الجغرافي للموظفين ؛ مرتبات الموظفين ومكافآتهم ؛ علاقة الموظفين بالجامعة وبحكومات بلدانهم .

ب - في الواقع يستحسن ربط الحديث عن كفاءة موظفي الامانة العامة بالحديث ايضاً عن توزيعهم الجغرافي ، ولهذا نرى ان التطبيق العملي للحصول على موظفين من البلدان العربية لاشغال المناصب الرئيسية لم يراع ما راعته الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة التي

نصها : « ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم ان يراعى في المكان الاول ضرورة الحصول على اعلى مستوى من المقدرة والكفاءة والنزاهة . كما انه من المهم ان يراعى في اختيارهم اكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي » . ولهذا نلاحظ ان العمل في الامانة العامة للجامعة العربية قد استهدف تغليب العامل الثاني - التوزيع الجغرافي - الذي هو عامل يأتي بالدرجة الثانية لدى الامم المتحدة - على عامل المقدرة والكفاءة ، وهذا مرده - بطبيعة الحال - الى الرغبة في ان يضم جهاز الامانة العامة اكبر عدد ممكن من حاملي مختلف الجنسيات العربية بالاضافة الى جنسية دولة المقر . وقد روعيت هذه الرغبة في مختلف عهود الامناء العامين الى حين التوصل الى ما سمي الوحدات القياسية لاشغال الوظائف الرئيسية والتخصصية عام ١٩٧٦ . كما ان مشروع تعديل الميثاق بدوره قد رجّح عامل التمثيل الجغرافي اذ نص في المادة ١٦ على ان «يراعى في اختيارهم(الموظفين)اقصى ما يستطاع من اعتبارات التوزيع العادل بين الدول الاعضاء » ولم يتطرق الى عامل المقدرة والكفاءة . ولكننا نلاحظ في هذا المجال - كما لاحظ الباحث - ان التطبيق العملي في اختيار الموظفين قد قصر حتى في تغليب التوزيع الجغرافي بين الدول الاعضاء لاعتبارات عديدة سنتطرق اليها فيما بعد .

ج - انني اعتقد ان هذا الاسلوب في العمل هو ان تضم الامانة العامة لجامعة الدول العربية اكبر عدد ممكن من ابناء البلدان العربية المختلفة لم ينصف موظفي الامانة العامة سواء أكانوا من المصريين ام من بقية البلدان العربية . من المسلم به انه كان في الامكان سد الشواغر في جميع الوظائف التخصصية في الامانة بالمصريين بسبب الكثرة العددية من جهة والفيض في انتاج المتعلمين في مختلف مناحي التخصص الذين يمكنهم اشغال وظائف الامانة العامة . ولكن الاخذ بهذا الاجراء كان سيؤدي - كما لاحظ عبد الرحمن عزام - الى ان « يقال ان الجامعة اصبحت جامعة مصرية لا عربية » . كما ان هذا الاجراء لم ينصف من عُيّن في الجامعة من غير المصريين ، اذ انه - باغفال النص على مراعاة عامل الكفاءة والمقدرة - قد اعطى - من قبيل المخالفة - الانطباع بأن تعيين هؤلاء على اساس مراعاة ضمان تمثيل بلدان الجامعة قدر الامكان في وظائف الامانة العامة ، وهذا ولا شك انتقاص غير مباشر من قابلياتهم وكفاءاتهم .

د - من الاجراءات التي اتخذت « حرصاً على اجتذاب اكبر عدد من ابناء الدول العربية للعمل في الامانة العامة للجامعة » منحهم امتيازات في شروط التعيين وفي التفاوت في المدخولات . وفي كلا الحالين يؤدي هذا الاجراء الى نتائج سلبية ليست في مصلحة الامانة العامة او موظفيها . فمن ناحية التساهل في شروط التعيين بالنسبة الى ابناء البلدان العربية التي لم تستوف حصصها في وظائف الامانة العامة فإن هذا سوف يؤدي الى وضعهم موضع المتخلفين في الكفاءة والمقدرة عن زملائهم من ابناء البلدان التي لديها امكانية توفير اعداد كبيرة من المرشحين الاكفاء . اننا نقول هذا مع اقرارنا بضرورة مراعاة تمثيل اكبر عدد من بلدان الامانة العامة في وظائفها .

هـ - اما من ناحية المدخولات فإن التفاوت فيها قد بلغ درجة ان يؤاخذ كاتب البحث اجراء منح ابناء بلدان الجامعة العربية الذين لا يحملون جنسية دولة المقر دخولاً اكبر من دخول زملائهم من ابناء تلك الدولة على اساس ان هذه الزيادة الملموسة في المرتبات تؤدي « الى نشوء بعض المشكلات

الجانبية ، مما يؤدي الى التأثير على الوحدة الوظيفية والترابط بين موظفي الامانة العامة واحساس المصريين بعدم المساواة مع زملائهم في الامانة العامة او احساس العرب بالتميز عليهم . . . . » . إننا نرى ان التأكيد على « الوحدة الوظيفية » في هذا المجال يغفل عوامل اخرى واقعية لا مفر من مراعاتها . فمن المسلم به ان الموظف المغترب يتحمل نفقات اضافية لا يتحملها الفرد من اهل البلد مثل الارتفاع في بدلات ايجار السكن بالنسبة للاجنبي مثلاً ، ولهذا فمن الممكن اعتبار الزيادة في دخل الموظف من غير جنسية بلد المقر ، بدل اغتراب ، لتلافي النفقات الاضافية التي تنتج عن اقامته في بلد المقر مما يترتب عليه تكاليف في النفقات لا يتحملها عادة الشخص المقيم في ذلك البلد بصورة دائمة ، على غرار ما تفعله انظمة الخدمة الخارجية لدى كل الدول ، بمنحها مخصصات خاصة لموظفي السلك الدبلوماسي لدى العمل في الخارج وحجبها عنهم عند عودتهم الى بلدانهم .

و ـ لقد لاحظت الدراسة مدى تمثيل البلدان الاعضاء في وظائف الامانة العامة للجامعة واستنتجت من الاحصاءات العددية التي اثبتت وجود تمثيل متفاوت في جهاز الامانة العامة لدرجة ان « ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الدول ليس لها اي موظف » . ان كل ذلك بلا شك « يعبر عن مدى اهتمام الدول الاعضاء بالجامعة ونشاطها وهو اهتمام ضئيل بصورة لا يمكن الدفاع عنها ، ويعكس موقفاً مؤسفاً حيال الجامعة . . . » . اننا لا نتفق مع هذا الاستنتاج ، ولا نعتقد ان هذه النسبة العددية هي المعيار الوحيد او الصحيح لتقدير « اهتمام الدول الاعضاء بالجامعة ونشاطها » ، اذ ان هذا الاهتمام له عوامل اخرى لا مجال للتطرق اليها في هذا البحث ، ولكننا ما دمنا بصدد الحديث عن تمثيل تلك البلدان تمثيلاً عددياً في جهاز الامانة ، يتحتم علينا ان نلاحظ ان البلدان التي ليس لها اي نصيب ـ او لها نصيب ناقص ـ من التمثيل في جهاز الامانة العامة اغلبها بلدان حديثة العهد بالاستقلال ، ولهذا فهي بالكاد تستطيع ان تسد حاجتها الى الموظفين من ابناء بلدها ، والسعي الى ان تتمثل بعدد مناسب منهم في جهاز الامانة العامة .

٤ ـ كيف يمكن تطوير ولاء موظفي الجامعة

أ ـ أفرد الباحث جانباً من البحث للتحدث عن هذه النقطة المهمة ، التي تتعلق ـ بالاضافة الى اهمية وجود الجامعة كأداة لتحقيق اهداف قومية ـ بعلاقة الموظف بالامانة العامة ودرجة ولائه للجامعة من جهة ، والى علاقته ببلده وبحكومته من جهة اخرى . وربما لاحظ القارىء ـ او لم يلاحظ ـ اننا قد راعينا عند الكلام عن هذه الناحية ان نثبت تعبير تمثيل « البلدان العربية في جهاز الامانة العامة » خلافاً لما جاء في البحث من الحديث عن تمثيل « الدول العربية في جهاز الامانة العامة » . وهذا الاختلاف مقصود . اننا نتفق مع نهاد الباشا في ملاحظته ان الموظفين « لا يثقون كثيراً بالدول ولا يعتقدون انهم يعملون لمجموعة الدول ، بل كل موظف يثق بحكومته ويلجأ الى دولته عندما يقع شيء . . . » . الا اننا نعزو السبب في هذا الى الاجراء الخاطىء الذي اعتمدته الامانة العامة منذ اول عهدها باللجوء الى حكومات الدول الاعضاء في سد شواغر الامانة العامة من الموظفين بدل الالتجاء الى اسلوب آخر في الاختيار كأسلوب المسابقة والاختبار مثلاً . فمن الملاحظ ان الطلب من حكومات الدول الاعضاء ترشيح من تراهم لائقين لاشغال بعض وظائف الامانة العامة ، قد جعل تلك الحكومات

الحكم الفصل في إشغال تلك الوظائف ، فهي من جهة « تضن علينا بالاشخاص الصالحين . . . » ـ كما لاحظ السيد عبد الرحمن عزام ـ ومن جهة اخرى فإن بعضها رشح « اشخاصاً يريد التخلص منهم سياسياً . . . » وهذا الامر أدّى ، بطبيعة الحال ومع مرور الزمن ، الى ان اصبح الموظف العربي في الامانة العامة يعتمد على مساندة حكومة بلاده في الاستمرار في عمله في الجامعة ، في حين ان هذا الاعتماد كان سيخف ويضعف ـ بل تنتفي الحاجة اليه ـ فيما لو كان التعيين على اساس المسابقة او الاختبار . ونحن لا نستبعد ان تكون حكومات الدول الاعضاء قد شجعت ـ وربما أصرّت على اعتماد الاسلوب الحكومي في الترشيح لكي يمكّنها ذلك من ممارسة نوع من التمثيل (او الرقابة) في جهاز الامانة العامة ، الامر الذي ربما كان متعذراً فيما لو تم اختيار المرشحين لوظائف الامانة العامة على اساس من قابلياتهم وكفاءاتهم فقط عن طريق المنافسة مثلاً .

ب ـ أقر الباحث ان من الصعب القول ان الجامعة بعد سبعة وثلاثين عاماً « نجحت في خلق الموظف الدولي العربي ذي الولاء القومي » ، ويعزو السبب في هذا الى الصورة السلبية للجامعة لدى الرأي العام العربي من جهة ، والى الاسلوب الذي اتبع عملياً في تعيين كثير من الموظفين من جهة اخرى والى طبيعة النظم العربية بوجه عام من جهة ثالثة . وقد تحدثنا قبل قليل عن اسلوب تعيين كثير من الموظفين ، وسنتكلم الآن عن « طبيعة النظم العربية » ونظرتها الى الجامعة ، ثم نتطرق فيما بعد الى صورة الجامعة العربية لدى الرأي العام العربي .

ج ـ لقد تجنبنا حتى الآن الحديث عن علاقة « النظم العربية » بالجامعة واثر « طبيعة » تلك النظم في تحديد هذه العلاقة ، والسبب في هذا هو أن هذا الجانب يتناول اعتبارات سياسية بالدرجة الاولى قد يكون مجال الحديث عنها مناسبات اخرى غير « ديناميات العمل في الامانة العامة » . الا اننا نرى الآن ان لا مفر من الحديث عن هذه العلاقة لأثرها المباشر حتى على ديناميات العمل في الامانة العامة ، بالاضافة الى تأثيرها على تطور الجامعة كأداة من ادوات التعبير عن السياسة الجماعية للدول العربية وغير هذا من المجالات . لقد عزا المؤلف احد اسباب فشل الجامعة في مجال « خلق الموظف الدولي العربي ذي الولاء القومي » الى طبيعة النظم العربية التي « لا تحتمل الخلاف في الرأي في معظم الاحيان وتستنكر وتعارض بشدة ان يكون للجامعة العربية كمنظمة رأي مخالف لرأيها ، او حتى استقلال في الرأي عنها ، . . . . » الامر الذي امتد الى موقفها من « ابنائها العاملين في الجامعة » بالمقدار نفسه من المؤاخذة والمحاسبة وربما اكثر . ولم تسمح للباحث كياسته ان يكون اكثر وضوحاً من هذا بأن يعزو هذه العلة الى ازمة الديمقراطية في العالم العربي بصورة عامة . ومع ذلك لم يجد الباحث مهرباً من مقارنة تجربة الجامعة العربية مع تجربة السوق الاوروبية المشتركة ، وقدرتها على دفع مؤسساتها الجامعية رغم تعددها القومي . وعزا ذلك الى « الاختلاف بين دول متقدمة ودول ما زال للتخلف اثر كبير فيها » لدرجة انها تعامل منظمة اقليمية من خلق ارادتها « بأسلوب لا تجرؤ على اتباعه مع اي منظمة دولية اخرى » .

د ـ لقد جاء الباحث باقتراحات سبعة لتطوير ولاء موظفي الجامعة ، ونحن نوافق على تلك الاقتراحات بمجملها ـ ولا سيما مثلاً ضرورة اختيار الموظفين على اساس من الاختبار والمنافسة لا

على اساس من ترشيح الحكومات . ويهمنا من تلك الاقتراحات ذلك الاقتراح المتعلق بالعلة الثالثة في علاقة الدول العربية بجامعتها والتي عزاها الباحث الى « الصورة السلبية للجامعة لدى الرأي العام العربي » . وقد اقترح الباحث لتغيير انطباع الرأي العام العربي عن الجامعة « انشاء وكالة انباء عربية واذاعة عربية قومية موحدة تشرف عليها الجامعة » وتستهدف « التعامل مع الاحداث العربية . . من منطلق قومي عام . . . » . ومع تقديرنا لاخلاص الباحث في تقديم اقتراحه هذا فإننا نشك في جدواه لأننا نخشى ان يضيف تنفيذ هذا الاقتراح - ان امكن تنفيذه ووضع التخصيصات المالية له - مجالاً آخر الى مجالات مؤاخذة الحكومات العربية للجامعة ومحاسبتها على ما يبدو من « استقلاليتها » بدلاً من ان يكون عامل تعريف بالجامعة واهدافها القومية . وبقدر ما تكون الجامعة العربية وفشلها لا تعدو ان تكون انعكاساً للادارة الجماعية لمجمل اعضائها او غياب تلك الادارة ، فإن نظرة الرأي العام العربي للجامعة لا تعدو ايضاً ان تكون انعكاساً لنظرته الى مختلف الانظمة باعتبار ان هذه الجامعة هي من خلق تلك الانظمة .

هـ - الخلاصة ان معيار الولاء للجامعة - مقابل الولاء لبلد الموظف - يتم تحقيقه وتعزيزه بتحقيق استقلال موظف الجامعة عن حكومة بلده . اننا نعترف بصعوبة تحقيق هذا الامر ، وربما باستحالته ، في ظل ظروف ومفاهيم تختلط فيها مقاييس التفرقة بين البلد والدولة والنظام الذي يحكم البلد وحكومة عهد ما من عهوده . ولكننا نرى ان تحقيق استقلال الجامعة واداءها لرسالتها في ظروف تخف - ولا نقول تنعدم - فيها الضغوط يتحقق باعطاء اكبر قدر ممكن من الطمأنينة للموظف ومن الاستقلال عن حكومة بلده ولا نعني بهذا الاستقلال عن بلده طبعاً . ولهذا فأنا اتفق مع كاتب البحث في ان « مشكلة العاملين في الامانة العامة للجامعة تنشأ ايضاً من طبيعة العلاقة بين النظم الحاكمة العربية ورعاياها العاملين في الجامعة والتي تحرص النظم دائماً . . . في احكام سيطرتها وزيادة تأثيرها بوسائل عديدة على مواطنيها العاملين في الجامعة . . . مما يجعلهم يتحسسون دائماً مواقف نظمهم ومراعاتها حتى لا يتعرضوا لنوع او آخر من العقوبات » .

و - لقد لاحظ مشروع تعديل الميثاق تلك الناحية من العلاقة بين موظف الامانة العامة للجامعة وبين حكومة بلده فسعى الى تحقيق شيء من الاستقلال للموظف يجعله بمنأى عن ملاحقة حكومته بمحاولة اقتباس الضمانات التي منحها ميثاق الامم المتحدة للموظفين العاملين في سكرتاريتها . ولهذا اقتبس مشروع المادة ١٩ من مشروع تعديل الميثاق تقريباً احكام المادة المائة نفسها من ميثاق الامم المتحدة التي سعت الى حماية الموظف الدولي من تأثير الدول الاعضاء في ادائه لعمله .

ثالثاً : ميزانية الجامعة

لا نتجاوز في الحديث هنا عن ميزانية الجامعة اكثر من ملاحظة تأثير « عدم وفاء البلدان العربية بالتزاماتها المالية على نشاط الجامعة » . ولا نزيد على الاشارة الى ما ذكره البحث من ان بعض الدول الاعضاء « اتخذ من عدم تسديد انصبتها او التأخر فيه وسيلة للضغط على الجامعة او لاظهار عدم رضائها عنها » .

ونحن باقرارنا بوجود هذا الواقع ، وباقرارنا بوجود ما يشبهه في منظمات دولية اخرى - مثل ممارسات بعض الدول بالنسبة لميزانية الامم المتحدة - لا نسعى مطلقاً الى تبرير ذلك الاجراء او الدفاع عنه اكثر من الاشارة الى وجود ظاهرة مرضية مماثلة في مستويات اخرى اقليمية او دولية . وفي الاشارة الى وجود تلك الظاهرة فإننا نسعى في الواقع الى اثبات حقيقة واحدة وهي ان ما يبدو من ممارسات على النطاق العالمي للتأثير على المنظمات الدولية لا يصح اقتباسه ، بل يجب تجنب الاخذ به في التعامل ضمن نطاق منظمة اقليمية ليست كغيرها من المنظمات الاقليمية المشابهة . ففي حين ان ما يشابه الجامعة العربية من منظمات اقليمية ، منظمة الوحدة الافريقية ، او منظمة الدول الاميركية ، لا يعدو كونه تنظيماً اقليمياً ، اي جغرافياً محضاً ، فإن تنظيم الجامعة العربية ينطوي على مفهوم قومي لا يصح في نطاقه تغليب سياسة دولة واحدة فقط . وهذه السياسة لا تعدو في غالب الاحوال ان تكون اكثر من اجتهاد تكتيكي محدود بالزمان والمكان ربما قد يؤثر على الاستراتيجية العامة التي تتخطى الحدود الجغرافية والسياسية بتغليب العامل القومي الذي هو الهدف الاساسي في المدى البعيد . ان ما يتصور حدوثه من دون تبرير او قبول - على النطاق العالمي - في غياب او نقص الضوابط الدولية ، لا يجوز اللجوء اليه في النطاق الاقليمي العربي حيث يفترض ان تسود المصلحة القومية على المدى البعيد دون المصلحة القطرية حسبما يراها نظام معين في بلد معين في ظروف معينة . ولهذا جاءت المادة ٤٦ من مشروع تعديل الميثاق لكي تجنب الجامعة اسلوب الضغط المالي غير المبرر بأي مقياس قومي او بمقياس من التعامل الدولي بالنص على الحرمان من التصويت في اي من مجالس الجامعة كل دولة تتراكم بذمتها ما يتجاوز ما بذمتها من ميزانية الجامعة لمدة ثلاث سنوات متتالية . ولعل في هذا ما يضيف معياراً مادياً الى المعايير القومية - بل الخلقية - التي ينبغي ان تسيطر على تصرفات الدول الاعضاء حيال وداخل منظمة اقليمية ليست كغيرها من المنظمات الاقليمية في وحدة الاسس ووحدة الهدف .

رابعاً : عملية صنع القرار في الامانة العامة - سماتها وعناصرها

إننا نعتقد ان هناك تسامحاً كبيراً في الحديث عن عملية صنع القرار في الامانة العامة . فالامانة العامة ليست لها ارادة خاصة بها تخرج عن نطاق ارادة الدول الاعضاء في الجامعة . ولهذا فقد اصاب الباحث في القول بأن « طبيعة القرار داخل الامانة العامة طبيعة ادارية او تنفيذية بوجه عام » ، بالرغم من اختلاف مصادر الصلاحية في اتخاذ القرار سواء أكانت تلك المصادر ميثاق الجامعة ام الانظمة الداخلية او قرارات المجلس (المجالس) مهما كانت مكانة الامين العام لدى الدول الاعضاء او في الدولة التي ينتمي اليها .

خاتمة

يرى الباحث ان نجاح الامانة العامة للجامعة العربية في اداء دورها المهم في الجامعة يتوقف على تفاعل مجموعة من العناصر تتمثل في امين عام قوي يتمتع باختصاصات مناسبة مع توافر

مجموعة من العاملين في الامانة العامة في المستويات المختلفة متمتعين بالكفاءة العلمية والعملية ومؤمنين بالدور القومي للجامعة وبالمصالح القومية العربية . اننا نرى ان هذه المجموعة هي الحد الادنى المطلوب توافره في جهاز الامانة العامة لكي يجيء تنفيذ الارادة العربية المتمثلة في الجامعة وقرارات مجالسها تنفيذاً سلبياً وفعالاً . اما كيف تكون تلك الارادة العربية ـ سواء أكانت جماعية ام بالاغلبية ـ سليمة ومجدية في تحقيق الاهداف القومية فهذا منوط بتوافر عوامل اخرى في تضافر الارادة السياسية لمجموعة الدول العربية ، وتوافر هذه العوامل يزداد طردياً بزيادة النضج السياسي للانظمة وتخطي تحسسها بالمصلحة القومية العامة الحدود القطرية والجغرافية للبلدان الاعضاء .

تعقيب ٢

محمد عزيز شكري

جامعة الدول العربية هي منظمة دولية اقليمية ذات طابع قومي مفترض ، والمنظمة الدولية بالتعريف هي : « مؤسسة دائمة ذات ارادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق اهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول اليها الميثاق المنشيء للمنظمة » . وسواء أخذنا بتعريفي هذا او بأي تعريف علمي آخر نجدنا امام اتفاق فقهي بضرورة توافر عناصر اساسية لنكون امام منظمة دولية بالمعنى الصحيح للتعبير . هذه العناصر هي :

- الديمومة او الاستمرار .
- الارادة الذاتية والشخصية القانونية المستقلة .
- الصفة الاتفاقية .
- والصفة الدولية ، أعني الحكومية ، حتى نميز بين المنظمات الدولية الحكومية التي يعنى بها القانون الدولي العام وما يسمى المنظمات الدولية الخاصة التي تخرج مبدئياً عن نطاق هذا القانون .

وعنصر الديمومة او الاستمرار الذي أشرت اليه هو العنصر الرئيسي الاول للتمييز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي وليس مجرد « تطور رئيسي لجعل المنظمة الدولية اكثر قليلاً من مجرد سلسلة من المؤتمرات الدولية » كما ذهب الباحث . غير ان الامانة العامة لأي منظمة دولية أعرفها لا يمكن أن تصل في اختصاصاتها الى حد الحلول محل الاجهزة الاخرى لهذه المنظمة في مواجهة ما يعترضها من ازمات دولية « اذا فشلت الاجهزة الرئيسية للمنظمة او لم تستطع العمل بكفاءة بسبب خلافات شديدة بين دول ذات تأثير في المنظمة » . كما ذهب الباحث وقبله داغ همرشولد ، الامين العام الاسبق للامم المتحدة ، في محاضرة القاها في جامعة اكسفورد قبل اشهر قليلة من مصرعه في حادثة طائرة .

الامانة العامة لأي منظمة تريد ان تكون فاعلة هي بعبارة مبسطة **واسطة العقد** بين اجهزتها الاخرى ، واداة التنفيذ في المنظمة ، اضافة بالطبع لدور سياسي متنام يمنح للرئيس الاعلى للامانة ، اما صراحة في ميثاقها ، او واقعياً بتراضي الدول الاعضاء . فالمادة ٩٩ من ميثاق الامم

المتحدة مثلاً اعطت الامين العام للمنظمة العتيدة ان ينبّه مجلس الامن الى اي مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدوليين . ولكن الامناء العامين المتتابعين ، منذ همرشولد ، فسروا هذا النص بطريقة واسعة ومارسوا بناء عليه ادواراً سياسية بالغة الحساسية والاهمية ، تارة بمشاركة جماعة من الدول الاعضاء وطوراً بمشاركة اغلبية تلك الدول وحسب ، متحملين بذلك نقد ، ان لم اقل هجوم ، الاقلية المعارضة لهذه الادوار (دور همرشولد في ازمة الكونغو ودور اوثانت في سحب قوات الطوارى لعام ١٩٦٧) . . . الخ .

ولكي تعمل الامانة العامة لاي منظمة دولية ، عالمية كانت ام اقليمية ، لا بد في رأيي ، من توفر عنصرين اساسيين : نصوص قانونية واضحة تحدد مهامها ، وامكانات مادية ومعنوية تسهل عملها ؛ كفاءات وتجرد العاملين فيها .

فما هو وضع الامانة العامة لجامعة الدول العربية حتى لا نستمر في العموميات .

١ ـ في ظل الميثاق الحالي

تشكل الامانة العامة في ظل الميثاق الحالي ، واحدة من ثلاث هيئات رئيسية اصلية للجامعة باعتبار ان مجلس الجامعة ولجانها الفنية هما الهيئتان الاخريان . وقد حظيت الامانة العامة بمادتين في الميثاق . فالمادة ١٢ تتحدث عن تكوين الجامعة بعمومية بالغة . وهي تحاكي الى حد ما نص المادة ٩٧ من ميثاق الامم المتحدة . والمادة ١٣ تحدد مهمة الامانة في شؤون الميزانية وحسب . اما المادة ١٤ ففيها ، ضمن ما فيها ، نص على حصانات وامتيازات موظفي الجامعة .

هذا من الناحية الادارية . اما من الناحية السياسية فلم يفكر ارباب الميثاق ، كما اكد الباحث ، بأي دور سياسي للامين العام ومعاونيه . ولعل مما يتضح لهؤلاء في هذا الاغفال وتلك العموميات والغموض ، النقص في النصوص كون الجامعة العربية ـ كما نعلم ـ ابكر منظمة دولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اضافة لعدم اقتناع واضعي الميثاق باسناد اي مهمة لامين عام الجامعة تتجاوز حدود ما يعرف بالسكرتارية الفنية لها .

ولقد كان على الامناء العامين المتلاحقين ان يتعايشوا مع النصوص ،وان يحاولوا البناء عليها بكثير من التوسع والليبرالية ، اما بالممارسة الفعلية او بالنص في النظام الداخلي لمجلس الجامعة ولجانها ونظام الامانة العامة على ما اعتبر تفريعاً على الاصول ، او ترجمة للفكرة الكامنة وراء وجود الامانة العامة ، على افتراض سليم مفاده ما يلي : **اما اننا امام امانة عامة لا بد من ان يكون لها الحد الادنى من سلطات نظائرها في المنظمات الدولية أو لا امانة عامة** .ومن يتتبع تاريخ عمل الجامعة كما فعل الباحث ، بكثير من الدقة ، يدرك كم اصطدمت الامانة العامة في تخريجاتها هذه بعقبات قانونية وسياسية انعكست بدورها على الامكانات المادية والمعنوية اللازمة لنشاطاتها ولفاعلية الامين العام . بل لعلي لا ابالغ من تجاربي المتواضعة ان مفهوم الامين العام للجامعة ما زال غير مختمر في اذهان مندوبي بعض الدول . وقد ادى هذا الوضع الى صدامات بين الطرفين شهدت بعضاً منها بنفسي . فالامين العام للجامعة في نظر بعضهم ما هو الا موظف ، صحيح انه اكبر موظف ، لكنه

موظف يجب ان يأتمر بأمر الدول او مندوبيها ، وهذا خطأ فهو اكبر موظف دولي عربي ، وعليه فقط ان يأتمر بأوامر هيئات الجامعة التي تعبر دون سواها عن شخصية المنظمة وارادتها الذاتية وثم فرق بين هذه الشخصية والذاتية ، وبين شخصية وذاتية كل دولة ويتجلى هذا الفرق بخاصة عند صدور قرارات المجالس بالاغلبية .

٢ ـ مشاريع التعديل الاخيرة

واقول مشاريع التعديل الاخيرة لسببين :

أ ـ لأن الباحث غطى بأمانة مساعي تحديث دينامية او حركانية العمل في الامانة العامة في مشاريع التعديل التي جرت بين ١٩٥٠ و ١٩٧٩ .

ب ـ ولأن الباحث ، على ما يبدو ، لم يطلع على ملابسات مشاريع التعديل المستجدة ، منذ العام ١٩٧٩ فكان من يسمع عن التعديل الاخير يعتبر نفسه امام المشروع الذي كان سيعرض على وزراء الخارجية لو انهم ما خيبوا ظننا وافرنقعوا قبل ان يجتمع عقدهم في ٥ / ٩ / ١٩٨١ .

هناك توكيد بأن مشروع الخبراء الشخصيين ، ومشروع الامانة العامة، ثم مشروع خبراء الحكومات الذي ادخل تعديلات بينة واساسية على مواد المشاريع السابقة التي لي فيها رأي متحفظ جداً ، لكن ليس مكان عرضه هنا . كل ما قصدته مما تقدم ان اعطي كل ذي حق حقه . فأقول انه مع احترامي للسادة خبراء الحكومات ولجهودهم التي بذلوها في اعداد ما يسمى الآن مشروع تعديل الميثاق لم ينطلقوا من الصفر ، بل انطلقوا من مشروع الامانة العامة الذي انبنى بدوره على مشروعنا كخبراء شخصيين ، حتى لا يغبن حق احد او ينسب ثناء او نقد لغير مستحقه .

عندما بحثنا وضع الامانة العامة في لجنة الخبراء الشخصيين خلال دورتيها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وفي شباط / فبراير ١٩٨٢ انطلقنا مما سميناه بدهيات :

ـ اعطاء دور اداري واضح المعالم ، وفي صلب الميثاق ، للامانة العامة كواحدة من الفروع الرئيسية للمنظمة حتى لا يبقى مجال لتأويل او تفسير او تحد وتحد مضاد .

ـ تكريس الدور السياسي للامين العام الذي كان مستنده الرئيسي الفقرة ٢ من المادة ١٢ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة وتطوير هذا الدور ليكون الامين العام في وضع لا يقل فيه عن نظرائه الامناء العامين للمنظمات الدولية العالمية والاقليمية الاخرى ، بل ويزيد ، باعتبار اننا كما تجامعت اراؤ نا نعالج امر منظمة دولية اقليمية ذات طابع قومي يتميز او يفترض ان تتميز به عن اي منظمة اقليمية اخرى في العالم ، منظمة تواجه ما تواجهه من تحديات جسام وحساسة .

لذلك خصصنا الامانة العامة بالمواد من ٢٥ ـ ٣٢ من مشروع لجنة الخبراء الشخصيين في هذه المواد :

ـ حددنا الميثاق التنظيمي للامانة العامة ، ومن يعين الامين العام ، ومن يعفيه من منصبه ، او يقبل استقالته ومدة خدمته . . . الخ .

ـ حددنا مكانة الامين العام بأنه المسؤول الاعلى في الامانة العامة ويمثلها لدى الغير توكيداً للشخصية القانونية للجامعة وحتى نقطع دابر كل جدل فقهي في هذا المجال .

ـ حددنا بالتفصيل اختصاصات الامين العام الادارية . ولعلي هنا اختلف مع الباحث الذي استشعرت من دراسته انه لا يحبذ النص على ذلك في الميثاق .

ـ وحددنا مبدأ حياد العاملين في الامانة العامة وتجردهم وضرورة اختيارهم على اساس **المقدرة والكفاءة والنزاهة** على ان يراعى في ذلك قدر الامكان التوزيع الجغرافي . اي اننا رجحنا عنصر الكفاءة على عنصر التوزيع القطري باعتبار جامعتنا منظمة قومية .

اما فيما يتعلق بالدور السياسي للامين العام فقد كرسنا فيه ووسعنا في عدد من المواد الاخرى : فللامين العام عرض مساعيه الحميدة او وساطته على اطراف النزاع (العربي) ويقوم بالمهام التي يكلفه بها المجلس الاعلى للجامعة او مجلس الشؤون السياسية بشأن حل النزاعات العربية (م٤٢) . وبموجب مادة اخرى (م ٥١) ترتبط القوات المسلحة التي تصورنا انشاءها في اطار الامن الجماعي العربي والدفاع المشترك بالامانة العامة وتلقي اوامرها منها . وبموجب عدد من المواد جعلنا من حق الامين العام ان يطلب عقد دورات استثنائية لمجالس الجامعة التي كانت ثلاث دورات : المجلس الاعلى (مجلس مؤتمر القمة فيما بعد) ومجلس الشؤون السياسية (مجلس وزراء الخارجية فيما بعد) ومجلس التعاون الاقتصادي ـ الاجتماعي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد) شريطة ان توافق اغلبية الدول على هذه المبادرة .

بعبارة ، اردناه اميناً عاماً تحميه النصوص ، يعتمد على شخصيته وقدرته وضرورات الحال ، لا يحول بينه وبين ما يستهدفه لخير الامة العربية نص او عائق . ولعلنا كما نطمح اكثر مما يسمح الواقع العربي . حسبنا اننا اجتهدنا . وانا عن نفسي لست نادماً على اجتهادي ، فقد آمنت دوماً بأن الامين لا يمكن أن يكون غير مؤتمن ، والامانة مطلقة ما لم يثبت المؤتمن انه ليس اهلاً لها فعندها يحاسب ويراقب . اما ان اكون اميناً غير مؤتمن معاً فأمر لا يستقيم .

لقد وجد بيننا نحن الخبراء الشخصيين من ذهب الى حد طلب النص على اعتبار الامين العام بمرتبة رئيس وزراء او وزير اول ، لكنني كنت من المعارضين ، فهو بالميثاق الحالي يتمتع برتبة سفير ولا يعقل بقفزة واحدة ان نرفع رتبته الى ما هو اعلى ممن سيتعامل معهم بالدرجة الاولى وباستمرار ، واعني الوزراء . ثم ان الميثاق ليس محل تحديد صفات بروتوكولية للامين العام . حسب الامين العام أنه اعلى موظف عربي دولي وتنبغي معاملته والتعامل معه على هذا الاساس .

جاء مشروع الامانة العامة بعد ذلك متأثراً بملاحظات غير رسمية ابدتها بعض الدول على مشروع الخبراء الشخصيين محسناً في بعض نصوصنا ، وتراجع في بعضها الآخر . لكن في قناعتي زرع اول لغم في طريق عمل الامانة العامة اذ نص في المادة ٢٦ منه على ان : « تعتمد الدول الاعضاء مندوبين دائمين لدى الجامعة . ويساهم المندوبون الدائمون مع الامانة العامة في اعداد اجتماعات مجالس الجامعة ومتابعة تنفيذ قراراتها في الفترة الفاصلة بين ادوار انعقادها » .

ولقد كانت الفكرة الكامنة وراء هذا النص حافزاً لخبراء الحكومات ، وكان معظمهم المندوبون الدائمون ، على التوسع فيه ، في مشروع التعديل المعروف حالياً ، بحيث اصبح هناك مجلس للمندوبين الدائمين كواحد من مجالس الجامعة ، وجعل من اختصاص هذا المجلس (المادة ١٥) .

إذا نظرنا الى الفقرة الاولى من هذه المادة الخطيرة نجد ان مشروع الميثاق جعل من مجلس المندوبين الدائمين **هذا سلطة تشارك الامانة العامة في اعمالها دون ان تشاطرها تحمل مسؤولية هذه الاعمال** وهذا نص غير متوازن ، ويحد من حركانية الامين العام وادارته . لأن نص الفقرة الثانية بالتضمين على الاقل يجعل من هذا المجلس رقيباً على الامانة العامة يحاسبها في اسباب عدم تنفيذ قرارات قد تكون عوائق تنفيذها من خلال المندوبين الدائمين او دولهم (فيك الخصام وانت الخصم والحكم) .

كذلك راح مشروع التعديل الحكومي في المادة ١٦ بنسف شرط الكفاءة في تعيين العاملين في الجامعة ليستعيض عنه بشرط التوزيع العادل بين الدول الاعضاء . ومضى المشروع العتيد يقلل من اهمية الامين العام بحرمانه من كثير من الدور السياسي ، الذي تصورناه له كخبراء شخصيين طموحين ، ربما زيادة على ما يفرضه واقع التعامل العربي . ومقارنة نصوص المشروع الحكومي مع ما عرضت لكم تكفي لبيان ما صارت حال الامين العام والامانة العامة في ضوئه من كل النواحي . اذا كان ما تقدم هو وضع حركانية العمل في الامانة العامة بموجب النصوص السائدة والمرتقبة . فما هو وضع هذه الحركانية او الدينامية بموجب المعيار الثاني ؟ اقصد معيار الكفاية والحياد عند العاملين فيها .

رأيي الشخصي هنا ان العنصرين غير مكتملين الا فيمن عصم ربك من الموظفين . ولذلك اسباب لا تعود بالضرورة اليهم . ان معظم العاملين في الجامعة عينوا بترشيحات من حكوماتهم وقد روعي في هذه الترشيحات او حتى اكون منصفاً في غالبية هذه الترشيحات :

ـ زرع المتقاعدين ، او المسرحين ، او غير المرضي عنهم في بلادهم ، او اصحاب المحسوبية في دواوين الجامعة ومكاتبها ، بحيث اصبح عنصر الكفاءة ثانوياً في العديد من الحالات . ولا ادل على ذلك من ان الجامعة منذ ايامها الاولى كانت تستعين في دراساتها وابحاثها بخبراء خارجيين مع ان ملاكها الفني يحتوي على من يسمون متخصصين !

ـ عدم تفهم الموظف الدولي العربي ولا حكومته لطبيعة وظيفته ، فهو في نظرها مواطن صالح ما دام يخدم اغراض حكومته التي قد لا تتطابق بالضرورة مع المصلحة القومية للمنظمة التي يعمل فيها ومن اجلها ، ويقسم يمين الولاء لها دون سواها .

ـ تواضع المرتبات والمكافآت وصعوبة الشروط التي تستلزم في التعيين اذا ارادت الجامعة استقطاب كفاءات عالية المستوى ، وانا شاهد على عدد من الخبرات العربية رغبت الجامعة ان تنضم اليها ، وما كانت الحكومات تعترض ، لكن الاعتراض جاء من الخبرة العربية حين ادركت

كم يمكن أن تتقاضى من رواتب في مقابل اغراءات رواتب بلادها او رواتب مؤسسات او شركات او منظمات دولية اخرى .

لكني اطرح السؤال الابدي الملحاح ، ماذا تريد الدول الاعضاء من الجامعة . مجرد منبر ومنتدى تتلاقى فيها حينما يعز اللقاء في مكان آخر ؟ مشجباً تعلق عليها فشلها ومشاكلها مع بعضها ومع العالم ؟ ام منظمة قومية تستهدف ما تضمنه مشروع تعديل الميثاق بغض النظر هنا عن الصيغ . على هذه الدول ان تصرح ، وهذا ما أشك بأنها ستفعله ، عما تريد من الجامعة حتى نقول لها كرجال فكر هذا هو الدرب الصحيح، اما الرجم بالمغيب فيؤدي اما الى ابقاء الامور على حالها، او الى التجاوز في الطموح بحيث ينتهي بنا الامر الى الاحباط . وقد واجهنا من الاحباط ما فيه الكفاية .

المناقشات

١ ـ غسان مزاحم

أود ان اعرض الملاحظات التالية :

ـ ان مستوى المتخصصين يأتي قبل مستوى الاداريين وليس بعده ، فالمتخصصون من الفئة الثانية ، اما الاداريون فمن الفئة الثالثة في السلم الوظيفي المعمول به في النظام الاساسي للموظفين بالامانة العامة .

ـ ورد في الدراسة ان مكتب الامين العام تتبعه ادارة شؤون المنظمات ولكن الواقع انها تتبع الآن الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، كما ورد . ان المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل تتبعه ادارات المعلومات والتحريات ، المتابعة الاقتصادية ، وفرع المكتب الرئيسي بالقاهرة ، وهنا خطآن : فالمكتب الرئيسي ليس فيه ادارات ، بل هو وحدة واحدة ، كما انه لا يعقل ان يكون له فرع في القاهرة بعد انتقال الامانة العامة برمتها الى تونس في اواسط عام ١٩٧٩ .

ـ وجاء في الدراسة انه يتبع الامانة العامة بعض الاجهزة الاخرى وعدّد الباحث من بينها معهد الغابات العربي ، والواقع ان معهد الغابات العربي ، ومقره في مدينة اللاذقية بالقطر العربي السوري ، يتبع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومقرها الخرطوم .

٢ ـ عبد العال الصكبان

لعل من المناسب التأكيد على ان دور الامانة العامة ومهام الامين العام تشكل جزءاً لا يتجزأ من مهام الجامعة على النحو المنصوص عليه بالميثاق وعلى قدرات الامين العام الشخصية في تطويره وافتراض فهم واسع للمهام . ولعل من المناسب التأكيد ايضاً على ان هذه المهام تتسع لدى امين عام مبدع في ظروف المد القومي وتنحسر في ظروف الجزر القومي وتتلاشى مع امين عام غير مبدع تشغله التفاصيل الادارية عن مهامه القومية الكبرى .

اما بخصوص اختيار الامين العام ومدة عمله، فلعل من المناسب الاشارة هنا الى ان من الضروري ان تمدد الى سبع سنوات غير قابلة للتجديد، وان يتم تداول المنصب بين ابناء الاقطار العربية بعد استيفاء شروط ثلاثة :

ـ ان الجامعة غير مقيدة في اختيار من ترشحه الحكومة من ابناء القطر الذي له حق الترشيح وانما لترشيحها شيء من التقدير .

ـ ان القطر الذي له حق الترشيح لا بد من ان يقدم ثلاث شخصيات ليتم الاختيار منها .

ـ وان اياً من المرشحين لا بد من ان يكون من المعروفين بانجازاتهم ومثابراتهم القومية من جهة وانه قد ادى وبنجاح المهام القطرية القيادية التي عهد اليها بها .

لا بد من اعطاء الامين العام كل الثقة وكل الوسائل التي تمكنه من انجاز عمله . وبخصوص الامناء المساعدين فلا اجد داعياً لاختيارهم من قبل مجلس الجامعة حتى لا يصبحوا تكتلاً ادارياً موازياً لمنصب الامين العام ، فالاصل في الامين المساعد انه يأتي لمساعدة الامين العام ، لذا فإن عنصر الانسجام الشخصي والفكري وتقارب مستواهما اساسيان من جهة ، ومن جهة اخرى ، فإن من اللازم ان يتوافر في الامين المساعد تخصص فني يدعم قيادته الفعلية للجوانب الفنية في عمل الامانة العامة الذي يعهد به اليه . ولا مانع من ان ترشح الدول للامين العام ، اكثر من مرشح ليختار من بينها ولا مانع من ان يحيط الامين العام مجلس الجامعة بما قرره في هذا الصدد .

وفي قضية الموظفين يمكن الادلاء بالنقاط التالية :

ـ تقرير مبدأ الاحترام الواجب لموظف الجامعة والمنظمات العربية في اطار مدونة عربية للسلوك والتعامل بين موظفي العمل العربي ومندوبي الحكومات .

ـ اقرار هوية قومية للسفر ـ جواز سفر ـ يستطيع به موظفو العمل العربي المشترك التحرك دون تأشيرة دخول او خروج حتى بالنسبة لاقطارهم حتى ينمو لديهم الاحساس القومي وحتى ينمو الاحساس بسمو دورهم لدى مختلف مسؤولي الدول .

ـ تقرير الرواتب المجزية لهم .

ـ اعتماد مبدأ ديمومة الوظيفة باستثناء وظائف الامناء المساعدين والمستشارين والخبراء واعضاء اللجان الاستشارية حتى يخلق قدر من الاستقرار في كوادر الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشترك .

ـ تقوية الاحساس القومي لدى العاملين في المنظمات من خلال عدم الضغط قطرياً عليهم ومن خلال التخلي عن مبدأ التوزيع الجغرافي ، او اعطائه وزناً نسبته ١٠ بالمائة من مجموع اوزان العناصر التي توضع لاختيار الموظفين على اساسها .

ـ عدم اشغال اي وظيفة تخصصية في العمل العربي المشترك خلال ترشيح الحكومات . وإذا كان من الضروري ان يأتي هذا الترشيح فليكن بثلاثة مرشحين على الاقل ، لتختار الجامعة الاصلح منهم ، وأن يتم التزام الحكومات بشروط الاعارة فلا يُسحب الموظف الى قطره ، ولو لإشغال منصب قيادي ، الا باذن من الجامعة ، وان لا يسحب الموظف كعقوبة له .

وفي قضية الانظمة وتوافر الكفاءة والمتابعة لا بد من اقامة هذه الامور على اسس عصرية وحديثة ، وطبقاً لفهم الامين العام وخبرائه ، ودون تدخل من الحكومات ، لأن مثل هذه الامور لا تصلح لمناقشات تظهر الدول فيها على اساس انها حكومات يختلف الرأي بين ممثليها بحكم اتصال الامور بمتطلبات العمل كما تفهمها الامانة العامة والفن الاداري .

٣ ـ مفيد شهاب

أود ان ابدي بعض الملاحظات السريعة :

١ ـ يذكر الباحث الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الامانة العامة من خلال الدراسات والتقارير والبحوث التي تقدمها او « من خلال ما يقدمه السكرتير العام وكبار المسؤولين والمتخصصين من السكرتارية العامة من مشورة لوفود الدول الاعضاء بشأن مشكلة او اخرى » . ويؤكد هذا المعنى بالنسبة لبقية الموظفين ، من الدرجات الاقل ، عندما يذكر ان هؤلاء يستطيعون ، بما يتمتعون به من خبرة وتخصص ، « القيام بدور المستشار الذي يقدم المشورة للوفود التي يكتسب احترامها وصداقتها ، مما قد يؤثر في تقويم هذه الوفود لمواقفها واعادة النظر فيها » .

ولا اتفق مع الباحث فيما ذهب اليه . فموظفو الامانة العامة يختلفون عن اعضاء وفود الدول . وهؤلاء الموظفون لا يتبعون الا الامانة العامة ، ولا يعملون الا بتوجيه الامين العام ، وبالتالي فلا يقدمون المشورة والرأي الا الى الجامعة كجهاز مستقل ،والامين العام باعتباره الرئيس الاعلى لهم .

٢ ـ ينتقد الباحث الاشارة الواردة في صلب الميثاق حول مبدأ مراعاة التوزيع العادل بين الدول الاعضاء عند تعيين الموظفين . وانا اتفق تماماً مع د. عبد العال الصكبان عندما يتساءل عن مدى مواءمة تطبيق هذا المبدأ الذي تراعيه المنظمات الدولية ، على الجامعة العربية ، باعتبارها منظمة قومية ، يجب الا يكون لمعيار الجنسية القطرية فيها تلك الاهمية التي نراها في منظمات دولية اخرى . واتفق ايضاً ان معيار الكفاءة والخبرة والتخصص يجب ان يكون وحده العامل الحاسم في اختيار الموظفين . ولكن اذا ما تقرر ان تأخذ الجامعة العربية بمبدأ التوزيع العادل هذا فلا ارى غضاضة ابداً في ان تأتي الاشارة اليه في صلب الميثاق نفسه ، طالما اتجهت النية ان يكون حكماً ملزماً ، الامر الذي نراه في الغالبية العظمى من مواثيق المنظمات الدولية ، العالمية والاقليمية والمتخصصة .

٣ ـ يشير الباحث الى بعض القضايا المتعلقة بموظفي الامانة العامة من حيث تعيينهم وحقوقهم والتزاماتهم وانهاء خدماتهم . واتفق معه ومع الملاحظات التي ابداها زميلي د. عزيز شكري بشأن

انتقاد بعض النصوص واللوائح وانتقاد الممارسات العملية التي تتناقض والمبادىء المسلم بها في الانظمة الخاصة بالموظفين الدوليين . لقد سمعنا ونسمع عن مظاهر تدخل الدول الاعضاء في الامور المتعلقة بشؤ ون الموظفين ، ما يجعلنا نتشكك في امكانية استمرار الولاء والانتماء للجامعة وحدها ، في ظل هذه المظاهر . واسمحوا لي ان اذكر هذه العناصر على سبيل المثال :

أ ـ كان للجامعة في البداية لوائح للعاملين ونظام للعمل تقتصر على مجرد وجود مبادىء عامة مرنة تسمح للامانة بحرية التصرف وفقاً لمتطلبات العمل وتطوراته وفي حدود الالتزام بالمبادىء . تدخلت الدول وارادت كل دولة ان تنقل للجامعة انظمتها الداخلية الخاصة بالموظفين ، حتى تجمع الآن في ظل ما هو موجود ، وفي ظل ما هو مقترح ، من مشروع تعديل الميثاق المقرر عرضه على مؤتمر القمة قريباً ـ مجلدات هائلة ، تمثل تجميعاً للانظمة المحلية ، وتتعرض للمسائل في ادق تفاصيلها ، الامر الذي يعوق ، في تقديري ، حرية الحركة السليمة للامانة العامة . وكان الله في عون جهاز الامانة العامة ، في ظل كل هذه اللوائح والانظمة .

ب ـ لقد سمعنا عما يجري عليه العمل الآن من اشتراط موافقة الدولة التي ينتمي اليها المرشح لشغل وظيفة بالجامعة على تعيينه بها . فلا تكفي الكفاءة والخبرة ، ولا يكفي النجاح في المسابقة وانطباق الشروط، وانما لا بد من تصديق دولة المرشح على تعيينه . ولقد تم ترشيح موظفين للعمل بالجامعة فعلاً بعد نجاحهم في الاختبارات المقررة ، ولكن حرمت منهم الجامعة لأن دولهم لم توافق . هل هذا يتناسب وطبيعة الوظيفة الدولية ؟ هل يتفق واستقلالية الجامعة وحصانة وامتيازات موظفيها ؟ وهل يمكن في مثل هذه الظروف ان يتحقق الولاء والانتماء للجامعة وحدها ؟

ج ـ وسمعنا ان هناك بعض الموظفين يتقاضون مرتباتهم من الدول التي ينتمون اليها بجنسيتهم ، الى جانب ما يحصلون عليه من رواتب من الجامعة كيف يحدث ذلك ؟ انني اخشى ان يكون هناك ولاء مزدوج ، او ان يقوم بعض الموظفين بمهام لحساب دولهم غير تلك التي تم تعيينهم بالجامعة للقيام بها .

د ـ ويحدث كثيراً وللاسف الشديد تدخل من الدول ـ بل واحياناً من مجلس الجامعة نفسه ـ في شؤ ون تنفيذية بحتة خاصة بالموظفين ، مثل طلب نقل موظفين او الاعتراض على نقل موظفين آخرين ، او طلب منح مزايا (ترقية او علاوة) لبعض العاملين .

بل لقد تدخلت دول بطلب انهاء خدمات موظفين بالجامعة ، لأن الدولة لا ترضى عن موظف الجامعة هذا او ذاك ! واسمحوا لي ان اذكر هنا مواقف سابقة لبعض الامناء العامين الذين تصدوا لمثل هذه الطلبات : موقف الامين العام الاول للجامعة حين رفض طلب احدى الدول فصل احد كبار الموظفين ، ينتمي اليها بجنسيته . وموقف مشابه في السبعينات حين رفض الامين العام الاستجابة لرغبة احدى الدول انهاء خدمة احد الموظفين ، فامتنعت الدولة عن حضور جلسات مجلس الجامعة ، مما دفع الامين العام لاحالة الموظف للتحقيق فيما هو منسوب اليه من هذه الدولة امام مجلس تأديب الموظفين ، وجاء حكم المجلس ببراءته . واذا كانت الامانة العامة قد

اضطرت تحت ضغط الدولة ان تفصل هذا الموظف ، فقد انصفته المحكمة الادارية لموظفي الجامعة عندما قضت ببطلان قرار الفصل واحقيته في التعويض .

ولعله من المناسب ان اشير في هذا الصدد الى حكم مشابه اصدرته المحكمة الادارية لموظفي الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ـ ومقرها جنيف ـ حين قضت عام ١٩٥٤ بأن قرار مدير عام اليونسكو بفصل اربعة من موظفيه ـ امريكيين الجنسية ـ استجابة لرغبة حكومة الولايات المتحدة لتشككها في اتجاهاتهم العقائدية ـ يعتبر قراراً باطلاً ، وحكمت لهم بالتعويض .

٤ ـ وأود في ملاحظة اخيرة ان اشير الى اختصاصات الامين العام للجامعة ، التي لم تعد مجرد اختصاصات ادارية ، وانما امتدت لتشمل دوراً سياسياً ، عن طريق بعض الاختصاصات التي خولتها نصوص الميثاق والنظام الاساسي لموظفي الجامعة واللائحة الداخلية لعمل الامانة العامة ، او عن طريق ما فرضته ممارسات الامناء العامين انفسهم .

واذا كان مقدم البحث قد اشار لبعض هذه الاختصاصات ، فإنني ارى ضرورة اضافة اختصاصات سياسية اخرى اراها مهمة ، واصبح الامين العام للجامعة يمارسها بالفعل وهي :

ـ حق حضور اجتماعات مجلس الجامعة والاشتراك في مناقشة الموضوعات المعروضة على المجلس .

ـ حق تقديم تقارير او بيانات شفهية ومكتوبة عن اي مسألة يبحثها المجلس .
ـ حق توجيه نظر المجلس او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى انها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الدول الاعضاء او بينها وبين الدول الاخرى غير الاعضاء من الجامعة .

ـ حق تمثيل الجامعة لدى المنظمات الدولية والاقليمية .

وهنا اتفق مع مقدم البحث ومع زميلي د. عزيز شكري في ان مشروع تعديل الميثاق في صورته الاخيرة المعدة للعرض على مؤتمر القمة العربي تحدّ كثيراً ، دون مبرر ، وبما لا يتفق ومصلحة العمل ومتطلباته ، من اختصاصات الامين العام ، وهذا الاتجاه يناقض تماماً ما تتجه اليه الغالبية العظمى من المنظمات الدولية من الاعتراف للأمين العام بسلطات ادارية وسياسية اوسع ولا ينسجم مع الممارسات الفعّالة التي قام الامناء العامون ازاء ازمات كانت مستحكمة ، ولعبوا فيها دوراً إيجابياً محموداً . ولهذا فإنني رغم اقتناعي بجدوى وجود هيئة الرقابة المالية المستحدثة ، لا اتصور ان يمتد اختصاص هذه الهيئة لتراقب صرف دراهم معدودات يكون الامين العام قد امر بصرفها . كما انني اتفق مع رأي الباحث الذي لا يحبذ ما اتى به مشروع الميثاق الجديد من ان يكون تعيين الامناء المساعدين بموجب قرار صادر عن مجلس الجامعة . فهذا يتنافى مع ما يجري في المنظمات الدولية . وقد يؤدي الى تناقض او صراعات بين الامين العام والامناء المساعدين ، ما دام هؤلاء الاخيرون يعتمدون في شغل مراكزهم على قرار مجلس الجامعة نفسه وليس على قرار الامين العام .

إن من القواعد المسلم بها في عالم المنظمات الدولية ، ان الامين العام هو الموظف الاداري الاكبر الذي يتبعه الموظفون كافة ، وبلا استثناء ، وهو مسؤول عن تصرفاتهم جميعاً . فكيف يكون مسؤولاً عن اعمالهم ، رغم ان تعيينهم قد تم بارادة اخرى . ان ما يقرره مشروع الميثاق الجديد في هذا الشأن يتعارض في تقديري مع قاعدة « لا مسؤولية بلا سلطة » .

٤ ـ احمد طربين

سأقصر كلامي على نقطة واحدة هي آفاق العمل الشخصي المتاحة امام المسؤول الاول عن الجامعة العربية واعني به الامين العام ، دون ان يغيب عني انها ماثلة دائماً في ذهنه .

لا ادري لماذا الالتصاق دائماً بالوجه الرسمي القانوني للجامعة والاقتصار عليه ، على اهميته القصوى ، دون الوجه غير الرسمي الذي يستند الى وشائج القربى المعنوية ، والانطلاق منها ، وكأن الدول العربية بعيدة عنها او مناهضة لها ، او ميالة لتضييق آفاقها الرحبة ودروبها الجديدة .

صحيح ان جامعة الدول العربية هي جامعة لوحدات سياسية لا وحدة سياسية بحد ذاتها ، ولكن يلاحظ من سوابق الامين العام في فترات معينة ، انه يستوحي حصيلة الفكر القومي سياسياً وشعبياً لتحريك القضايا واقتراح حلولها واستنفاد الوسع في تذليل صعابها ، كما حدث (مثلاً) نتيجة جهود الاستاذ عبد الرحمن عزام في قضية ليبيا وتحقيق استقلالها ووحدة اراضيها .

وصحيح ايضاً ان دور الامين العام يظل مقيداً بموقف الدول العربية منه ، ومدى تعاونها معه ، وثقتها به . وانه عندما يتجاوز موقفها الرسمي ، تبدأ الدول العربية بالاعتراض عليه وزرع العقبات في طريقه . ولكن بالمقابل ، حين يكتسب الامين العام احتراماً متزايداً بين الدول العربية وجماهيرها الواسعة ، نظراً لبعده عن الغرض واندفاعه في طريق توفير القوة للعرب والنماء لاقطارهم والعزة لمواطنيهم ، وحين يطرح حججاً مقنعة سليمة ترتفع فوق مستوى الاعتراض ، فإنه بالضرورة يضعف موقف خصومه الذين يظهرون في موقف لا يحسدون عليه رسمياً وجماهيرياً . أعني انه يمكن أن يكون للامين العام دور خطير جداً ، ودالة عظيمة حقاً ، في طرح اقتراحات حول المشاكل التي تتعثر ازاءها القضايا المصيرية او تأجيل بحثها او تضييق ابعادها ، وبدلاً من ذلك متابعة التحاور بصدد الحلول الموضوعية لها بروح المتابعة الدائبة وعدم الاكتفاء بانتظار الاجوبة الرسمية الرتيبة . واقترح لذلك ان ينشأ مكتب للمتابعة ، مرتبط بالامين العام ، يكون على اهبة الحركة والسفر ، ومتابعة ردود الدول العربية في عواصمها . واشعارها بأهمية المطروح عليها . وبما ان الجامعة هي جهاز قومي عربي يرمي ، ابتداء ، الى تطوير احوال الوطن العربي نحو آفاق وحدوية افضل ، فإن دور الامين العام ، شخصياً ، يبرز بشكل متزايد الاهمية ليصبح مثلاً يحتذى ، وليقوم بدور رائد في التوجيه والمبادرة ، واقتراح الحلول ، وشق دروب وآفاق جديدة على اساس انه متصل بحركة الفكر القومي على الصعيدين الرسمي والشعبي ، يستشف من تمثله لها ما يعينه على تجاوز العراقيل التي لا بد من ان تواجهه في عمله الرائد ، وفي ممارسة مهامه القومية المتعددة الجوانب ، ازاء التيارات المناهضة المحتملة وبخاصة في مرحلة تطور الوطن العربي المعاصر نحو تعميق اواصر القربى القومية بين اقطاره .

أما الدول العربية فواجب المصير المشترك ، في معاركه المحتدمة في عالم العمالقة ، ان تتجاوب ومناشدات النخوة العربية ، وتجارب التاريخ العربي ، التي يطرحها الامين العام بعيداً عن مقتضيات السيادة الاقليمية ، وعلى اساس النظرة الوحدوية التي هي اخيراً ، الضمان الوحيد ، للمستقبل العربي والطموح العربي .

٥ ـ مسارع الراوي

ان الولاء القطري سيبقى متغلباً على الولاء القومي حتى تقدر الجامعة العربية على تحمل مسؤوليتها التاريخية ، وترتقي الى مستوى عالٍ من العمل الفعلي ، الذي يثبت وجودها القومي ، ويثق بها الرأي العام العربي . وهذا الطموح يتطلب وقتاً طويلاً وكفاحاً مضنياً فإلى ان يتحقق هذا الامل والطموح الذي نريده للجامعة العربية اقدم بعض الاقتراحات التي قد تساعد في رفع مستوى الاداء وتزيد في دينامية العمل في الجامعة العربية ، ومن هذه الاقتراحات :

ـ اختيار الموظفين وفقاً لمعايير محددة اهمها الكفاية والولاء القومي وهذا يتطلب عدم التقيد بالانصبة والتوزيع الجغرافي الذي يكرس القطرية والتبعية .

ـ الاخذ بمبدأ التعيين المؤقت وليس التوظيف الدائم بالنسبة للمتخصصين فما فوق .

ـ الاخذ بمبدأ الاعلان عن الوظائف عن طريق الاختيار والاختبار .

ـ اقامة دورات تدريبية للموظفين والعاملين ، باستمرار ، للتوعية والاعلام بمهامهم المهنية والولاء القومي والائتمان على ما اوكل اليهم من مسؤوليات ومهام .

ـ السعي لاصدار جواز سفر عربي او هوية عربية وليست قطرية للموظفين العاملين في جامعة الدول العربية ومنظماتها اسوة بموظفي هيئة الامم المتحدة ومنظماتها .

ـ واخيراً ارى ضرورة اعادة النظر في نظم الجامعة ومنظماتها والسعي للتقليص من صلاحيات قياداتها العليا بما يزيل التسلط ، وتركيز كل السلطات في يد القمة ، ورئيس المنظمة او الامين العام ، فلقد ورد في دستور احدى المنظمات « ان المدير العام هو وحده المسؤول امام المؤتمر والمجلس التنفيذي » وكل ما يحتاجه هذا النص هو اضافة « وحده لا شريك له » !

٦ ـ احمد صدقي الدجاني

اود أن أشيد بالنتائج التي توصل اليها الباحث . وانطلق من البحث لأثير نقاطاً محددة تركز على جانب الممارسة في هذا الموضوع المهم . كيف تبدو لنا تفاعلات العمل في الامانة العامة من خلال الممارسة على مدى سبعة وثلاثين عاماً ؟ هل تبلورت بوضوح مهام الامانة العامة ؟ وما هي هذه المهام ؟ كيف قامت الامانة العامة بهذه المهام ، والى اي مدى وفت بواجباتها ؟

نلاحظ هنا ان الممارسة تضفي على النصوص معاني محددة ، وترسي تقاليد واعرافاً تغني عما جاء في النصوص ، وتحسم في امور يبرز فيها الخلاف على الصعيد النظري ، كأن نناقش : هل

عمل الامين العام اداري ام سياسي ؟ لأن ادارة العمل السياسي هي عمل سياسي . كما ان الممارسة تكشف عن ان عمل الامين العام لا يأتي بالضرورة مواجهاً لعمل المندوبين الدائمين وفق ما جاء في بعض التعليقات وانما يتكامل معه .

يمكنني من خلال متابعة متصلة بعمل الامانة العامة على مدى عشر سنوات ان اشير الى اربع مهام تبلورت للامانة العامة عبر الممارسة ، هي الدراسة ، والتحضير ، والاسهام في اتخاذ القرار ، ومتابعة التنفيذ والمشاركة فيه . فالامانة العامة مدعوة لدراسة الموضوعات المطروحة واعداد مذكرات بشأنها والقيام ببحوث حولها . وهي مدعوة لتحضير هذه الموضوعات كي تطرح على بساط البحث والمناقشة في جدول الاعمال . وهي مدعوة ايضاً للاسهام في اتخاذ القرار اثناء الاجتماعات خلال المناقشات والادلاء بوجهة نظرها وتقديم خبرتها العملية . واخيراً هي مدعوة لمتابعة تنفيذ الدول للقرارات التي يتم التوصل اليها ، وللمشاركة في جانب من هذا التنفيذ حين يعهد اليها به .

يمكنني أن اقول من خلال ملاحظتي لعمل الامانة في الاجتماعات الكثيرة التي شاركت فيها على عدة صعد ان الامانة العامة قامت بشكل لا بأس به في اداء المهمة الاولى ، واتقنت الى حد ، ليس بالقليل ، القيام بالمهمة الثانية ، واتصف قيامها بالمهمة الثالثة بالتردد ونقص في الثقة ، واقتصر دورها في متابعة تنفيذ الدول للقرارات على الحد الادنى وبوسائل تقليدية ، وحاولت القيام بما يعهد اليها به من تنفيذ ضمن حدود طاقتها . ومن هنا فإن الحاجة ماسة لتمكين الامانة العامة من اعطاء المهمة الاولى حقها الكامل بحيث تصبح الامانة عقلاً مفكراً ومخزناً للمعلومات وحاسوباً . كما ان الحاجة ماسة لتشجيع الامانة العامة على الاسهام في اتخاذ القرار ، ولتطوير اساليبها في متابعة التنفيذ .

ان تمكين الامانة العامة من ذلك كله يثير موضوع العناصر العاملة فيها ـ الملاكات او الاطارات ـ فتوفير هذه العناصر هو اهم خطوة على طريق تمكين الامانة العامة من القيام بمهامها . أشير هنا في هذا المجال الى ان الامانة العامة استقطبت منذ انشائها عدداً من العناصر القادرة الكفؤة ، ولكن هذا العدد كان محدوداً ودون حاجتها بكثير . وقد وجد دوماً الى جانب هذه العناصر عناصر اخرى مثلت عبئاً على الامانة .

كيف نوفر هذه العناصر؟ وما الرأي في موضوع اخذ التوزيع الجغرافي في الاعتبار عند تعيينها ؟ نلاحظ هنا ان نقص العناصر القادرة والملاكات ظاهرة عامة في دولنا على مدى الوطن العربي كله . ذلك ان دولنا في صورتها الراهنة ، دول حديثة في معظمها خرجت من ظروف صعبة ، وتعددت فكثرت حاجاتها للعناصر التي تملأ المناصب ، في الوقت الذي لا يتوافر لدى بعضها الحد الادنى اللازم من هذه العناصر . ونلاحظ ايضاً ان قيادات هذه الدول تجعل الاولوية لحاجاتها على الصعيد القطري من هذه العناصر وتقدمه على صعيد العمل بالجامعة ، وهذا امر مفهوم .

في ضوء هاتين الملاحظتين، نرى ان اخذ التوزيع الجغرافي في الاعتبار عند تعيين العناصر المرشحة امر مطلوب كي تغنى الامانة العامة بخبرات من جميع انحاء الوطن العربي ، وتتوافر لها خلال ذلك احاطة بالصورة القومية الشاملة . ونرى في الوقت نفسه ان المرونة في التعامل مع هذا الامر مطلوبة ، لأن بعض اقطار الوطن العربي لا يستطيع ان يقدم الكثير من العناصر ، بينما اقطار اخرى تستطيع ذلك . ولا بد من ان ينمى لدى القيادات في الدول العربية حس بضرورة ايثار الجامعة بخيرة العناصر ، وتقديمها للعمل فيها ، لأن ذلك يعود بالخير على العملين القومي والقطري . كما لا بد من أن ينظر الى العمل في الجامعة على انه يحمل معنى الخدمة العامة للوطن ككل بحيث ينمو ولاء خاص له ، لا ان تنزل النظرة اليه الى مستوى كونه مجرد وظيفة لها امتيازات تفوق غيرها .

إن تحقيق ذلك كله مرتبط بمعالجة نقطة اخرى هي موقف المثقفين العرب من الجامعة العربية ودورهم تجاهها . اذ يلاحظ ان قطاعاً من المثقفين العرب تعامل والجامعة العربية بشكل غير علمي غلبت عليه العاطفية ، واسقط عليها خيبات امله في السياسات القطرية وجعل منها مشجباً يعلق عليه اخطاء الدول ، وانعكس ذلك بخاصة في الصحافة . الامر الذي جعل النظرة لعمل الامانة العامة والعاملين فيها لا يتفق مع عظم المسؤولية المناطة بهم . وبالتالي خلق عزوفاً من الكفاءات عن القيام بهذا العمل . ولقد آن الاوان ان يصحح هذا القطاع من المثقفين خطأه ، وان يقوم المثقفون عموماً بدورهم في نشر الوعي حول ما يخص عمل الجامعة العربية وكل ما يساعدها على القيام بمهامها .

٧ ـ هشام بوقمرة

أود ان أبدي الملاحظات التالية :

ـ إن العامل البشري عامل اساسي وجوهري ، وتوفر الكفاءات للاستفادة من عطائها امر حيوي ، لكن يبدو ان الامر على عكس هذا . فمستوى الكفاءات الموجودة جعلت احد السياسيين العرب في الستينات يصف الجامعة بأنها « مأوى للعاجزين » أنقل هذه العبارة الجارحة وانا اقدم كل اعتذاري الى الكفاءات العربية العاملة في الجامعة ومنظماتها . ولكن هذه العبارة لم تنطلق من لا شيء . لقد تعودنا اعتبار الكفاءات التي توجه للجامعة كفاءات يراد اما التخلص منها ، او تأمين معاش مناسب لها . وهذا امر سيىء للغاية . لكن هل تستطيع الكفاءات السليمة ان تقدم خبرتها بحرية في نطاق الجامعة ومنظماتها وهي في اكثر الاحيان تابعة لاحد ولاءين ، اما ولاء حكومي او ولاء شخصي؟ يمكن القول ايضاً بأن عجز الكفاءات انما هو ناتج ليس عن قصور ذاتي ـ وهو قصور لا يقوم عليه الدليل في اي حال ـ وانما عن شعور بعقم الجهد نتيجة سلبية ميثاق الجامعة في عدم الزاميته . ومعروف انه ليس اقسى على نفس باحث او مفكر من ان يعلم ان جهده سيكون مصيره توصية توضع على رف ، او قراراً يعلق على رغبة عابرة لمنفذ مجهول .

تقودني قضية الكفاءات الى ملاحظة ان الجامعة ومنظماتها اصبحت تميل اكثر فأكثر الى

الاستعانة بالخبراء الخارجيين، ربما لما يتمتعون به ، بالاضافة الى خبرة حيادية او حرية زائدة . ولكن الملاحظ ان كثيراً من الخبرات العربية اصبحت تستنكف عن تقديم خبراتها الى المنظمات العربية بسبب هزال المكافآت التي تقدمها بالقياس الى ما تقدمه المنظمات الدولية . وعلى سبيل المثال إن مكافآت الالكسو تمثل بالتقريب ثلث تلك التي تقدمها مثيلتها اليونسكو . والامر ليس امر غنى او فقر ، لأن ميزانية الالكسو محترمة جداً ، وربما هي افضل من ميزانية الاونسكو ، اخذاً بعين الاعتبار حجم التدخل للمؤسستين .

وقبل ان انهي الحديث في موضوع الكادر البشري ، الاحظ ان الجامعة ومنظماتها لا تستخدم دكاترة واختصاصيين فقط ، وانما تستعمل جيشاً من المستكتبين المحليين الذين لا يمتلكون الا ضمانات بسيطة بسبب نوعية التعاقد معهم ، فضلاً عن انعدام حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والتوظيفية .

ـ النقطة الثانية ، وهي مترتبة عن الاولى ، تتعلق بالبيروقراطية الثقيلة التي تسيطر على نشاط الجامعة ومنظماتها ، وهي بيروقراطية مثبطة وسلبية . اذكر مثلاً انني احتجت الى وثيقة من منظمة عربية ، فطلبتها من ادارة الوثائق ، فقيل انها في ادارة اخرى ، ولكن مدير هذه الادارة رفض تسليم الوثيقة الى زميله في التوثيق ، لأن المدير العام المساعد غير موجود .

ـ إن الحديث عن وسائل العمل يقود بالطبع الى الحديث عن الامين العام للجامعة . وانا لا اريد ان ادخل في جدل مع من ينوهون « بجسارة » بعض الامناء العامين ، و« جنتلمانية » بعضهم الآخر ، اي شخصية الامين العام الحالي . في رأيي القضية ليست شخصية . صحيح ان المعادلة الشخصية للامين العام لها دور اساسي في نجاحه . ولكن الامين العام ، في امكانات تحركه هو مرآة للواقع العربي في تناقضه او انسجامه . يكفي ان نلاحظ ، للتاريخ ، ان بعض الامناء العامين الذين نسبت اليهم كفاءات عالية في النجاح في فض بعض النزاعات العربية ، لم يكن نجاحهم نتيجة جهودهم الشخصية فقط ، وانما نتيجة الوضع العربي الذي كان مساعداً على ذلك، ونتيجة ـ وهو الامر المهم ـ وجود زعامة سياسية عربية ـ عبد الناصر ـ كانت تتدخل بشكل حاسم في فض تلك النزاعات التي تتولى الجامعة بعد ذلك « تبنيها او تسجيلها » . اخيراً ، ان الامين العام ، في ظل الميثاق الحالي ، هو كما كان يقول المرحوم طه حسين رجل قادر بغيره . وسيبقى الوضع، بشكل عام ، كذلك ، طالما بقي الميثاق .

٨ ـ محيي الدين صابر

وددت ان أرد على ما جاء على لسان د. هشام بوقمرة ، من ان هناك فرقاً شاسعاً بين مستوى الانفاق على النشاط بين المنظمات الدولية والمنظمات العربية ، وان هذا الفرق يظهر فيما تقدمه اليونسكو والالكسو ، مكافأة للاعمال العلمية والفكرية ، فالالكسو تقوم الاعمال الفكرية بأقل من ٣٠ بالمائة مما تقوّم به اليونسكو تلك الاعمال ، واني مع اتفاقي مع د. هشام على هذا المبدأ ، من حيث ان كل هيئة او مؤسسة ، لها نظمها واساليبها ، التي تحكم نشاطها وادارتها

وانفاقها . . . اود ان اتساءل الى اي حد هو صحيح ذلك الرقم الذي ضمنه هذه النسبة التي حددها بـ ٣٠ بالمائة فيما يتصل بمستوى تقويم الانفاق على الانشطة بين اليونسكو والالكسو؟ ومن اين جاء بهذا الرقم ؟

وهنا اود ان اؤكد ، ان مستوى عمل الالكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) فيما يتصل بتقويم الاعمال الفكرية ، هو في مستوى عالمي وان الخبراء العرب الذين يتعاملون معها ، يدركون ذلك ، وكل ذلك يتم على اساس نظمها ولوائحها ، وهو امر يكاد يكون مطبقاً على كل المنظمات العربية المتخصصة ، التي تقدر الخبرة تقديراً عالياً . هذا ما احببت ان اوضحه للاخوة اعضاء الندوة .

٩ ـ محمد التازي

أنا مستغرب جداً مما سمعته عن الامانة العامة في هذا اليوم ، واشعر بألم ان اسمع اشياء اعيش فيها منذ ٢٥ سنة لم ألاحظها ، ويشهد الله انها تهمة لا تمس من ساع في الامانة العامة الى اكبر مسؤول فيها، اتهم بالولاء القطري والبلدي . لا اعلم مع اختلافي مع بعض الاخوة العاملين في الامانة العامة الا الولاء القومي لمسؤولية الجامعة العربية ـ لم ألاحظ ابداً ، ولم المس ، ان هناك من يخدم مصالح بلاده داخل الجامعة العربية . انها ليست وكالة تجارية ، ليست مخزناً تجارياً فيه ايراد واستيراد ومنافع ، ابداً . المواقف السياسية تتخذها الدول العربية والامانة العامة بأجهزتها وبموظفيها من الامين العام الى الامين العام المساعد الى المدير الى المتخصص الرابع والثالث ، والثاني والاول الى المساعدين ، كلهم يعطون ما يملكون من كفاءة وايمان وحس قومي عربي ، لذا ارجو استبعاد ما ورد في كثير من التدخلات من ان هناك ولاء قطرياً، ولاء لبلد الموظف ، هذا غير صحيح ، وارجو ان يكون واضحاً انه غير صحيح . بالنسبة للامين العام : له دور إداري وله دور سياسي . الدور الاداري له من الانظمة ما يعطيه كل الصلاحيات ، والدور السياسي يتوقف على الارادة السياسية العربية . فالامين العام ، حتى ولو وضعنا له اختصاصات في الميثاق فلن يستطيع ان ينفذها اذا لم تكن هناك ارادة سياسية عربية . اعود الى الامناء المساعدين . الامناء المساعدون لا يعينهم مجلس الجامعة . الامين العام يقدم ترشيحاً الى مجلس الجامعة ، ولم يثبت ان مجلس الجامعة اعترض على اي ترشيح قدم له بأمين عام مساعد . والامناء العامون الحاليون موجودون . لم يكن هناك منافسة بين امناء عامين مساعدين ـ اذاً لماذا نعطي لمجلس الجامعة ان يعطي الموافقة على اقتراح الامين العام بتعيين امين عام مساعد؟ لأن هذا الامين العام المساعد وظيفته ليست ادارية ، وانما قد تكون له في ظرف معين وظيفة سياسية ، وظيفة قيادية ، وظيفة توجيهية داخل الجامعة عندما يغيب الامين العام ، لذلك نعطيه هذا الدعم انه معين من الدول العربية حتى تكون له الصلاحية الكاملة المعنوية ليقود هذه السفينة اثناء غياب الامين العام .

فيما يخص التوزيع الجغرافي والكفاءة والاحتجاج بالمادة ١٠٠ من ميثاق الامم المتحدة ـ يا سيدي ـ كذلك هناك قراءة لبعض ما هو موجود وعدم الاطلاع على الباقي كمن يقف على « ويل للمصلين » ـ بالفعل ان هناك في مشروع الميثاق ـ « مع مراعاة التوزيع الجغرافي » ـ لكن هناك نظام

الموظفين الذي على أساسه يقبل الموظف للعمل في الجامعة لو اطلعتم عليه لوجدتم فيه من القيود ما يحول بين معظم الكفاءات العربية ان تنجح وتدخل للعمل في الجامعة العربية - فالموضوع ليس على اطلاقه ، والتوزيع الجغرافي لم يكن ابداً قيداً ولا سيفاً مصلتاً على العمل في الجامعة العربية - لم يقل احد مطلقاً ان هذا الانسان لا يوظف لأن هذه الدولة استوفت حصتها او لانها تجاوزتها بنسبة ٣٠ او ٢٠ او ٣٠٠ بالمائة . بالعكس - نبحث عن الكفاءة اينما نجدها لنطعّم بها العمل في الجامعة العربية .

١٠ - عبد الحميد الموافي يرد

حقيقة سعدت للغاية بهذه المناقشة الطيبة ، واعترف بأني استفدت منها كثيراً ، ولكن يهمني الاشارة الى ان المناقشة حملت من الاتفاق في الرأي مع كثير من الاخوة والزملاء اكثر مما حملت من خلافات .

بالنسبة لمنصب الامين العام للجامعة العربية وتداول هذا المنصب - ففي حديثي لا يشتمّ ابداً ، ولا يمكن أن يكون هناك اي ايحاء ، بأني اعارض ذلك ، بل على العكس تماماً اعتبر ان انتقال الجامعة العربية مؤقتاً من القاهرة الى تونس بداية تداول منصب الامين العام بين الدول العربية ، ولكن حرصت على ان اؤكد ان تولي ثلاثة من الامناء العامين للجامعة العربية من المصريين لم يكن الا باجماع الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، بل جاء بعضهم بترشيح من الدول العربية الاخرى ، غير مصر . كما انه خلال هذه الفترة الطويلة لم تتقدم اي دولة عربية بترشيح احد مواطنيها لمنصب الامين العام الا مرة واحدة لم تكتمل ، وهي عام ١٩٦٨، من جانب السودان . وبالنسبة للتوزيع الجغرافي والكفاءة فإني متفق تماماً مع الرأي الذي يعطي او الذي يركز على كفاءة الموظفين في عملية اختيارهم ، ولكني ادرك ان الدول الاعضاء لها تحفظاتها احياناً ، او لها رغباتها في بعض الاحيان .

وفيما يتعلق بالامناء المساعدين في الجامعة العربية فقد سجلت موقفي الذي يدور حول الاختلاف مع ان يقوم مجلس الجامعة ، مع ان يصدر قرار التعيين للامين المساعد من مجلس الجامعة ، وبالتالي - في هذه الحالة سيستمد الامين العام المساعد وجوده من الامانة العامة من مجلس الجامعة ، وهذا يعتبر ، او اعتبره على الاقل ، حصراً ، او ايجاد نوع من الازدواجية في داخل الامانة العامة يؤدي بالتأكيد الى تفاقم كثير من الخلافات في مرحلة او اخرى عند حدوث خلاف بين الامين العام وبين دولة عربية او/وبين الموظفين. الامين العام هو المسؤول الاول في الامانة العامة فيجب ان تكون له السلطة العليا في كل ما يتعلق بالتعيين وغيره . وبالنسبة لمشروعات التعديل فأعترف بأني لم استطع ان اقرأ كل هذه المشروعات وان كنت قرأت المشروع الذي اعتمدته لجنة خبراء الحكومات وهو الذي استندت عليه في الدرس .

الفصل الثالث عشر

اثر انتقال المقر على دور الجامعة العربية

ناصيف حتّي (*)

يترافق انتقال الجامعة العربية مع مفهومين اثنين هما :

اولاً : المفهوم الذي تضمنه قرار الانتقال المتخذ في المؤتمر الاستثنائي لمجلس الجامعة في بغداد (ق ٣٨٣٩ ف ٣ ، ٢ (أ) في ٣١ / ٣ / ١٩٧٩) حيث تنص الفقرة ٢ على « اعتبار ان تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية اصبح نافذاً من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني ، ويعني ذلك حرمانها من جميع الحقوق المترتبة على عضويتها » والفقرة ٣ (أ) التي تشير الى « ان تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية ولامانتها العامة والمجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية الدائمة اعتباراً من تاريخ التوقيع على المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيوني وابلاغ جميع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية بذلك ، وبأن التعامل مع الجامعة يتم مع امانتها في المقر الجديد المؤقت » . من هنا يبدو انتقال الجامعة في ظل هذا المفهوم كاجراء رمزي لرفض الامة العربية لسياسة كامب ديفيد ، ويرمز ايضاً كونه اجراء مؤقتاً على ان مصر لا بد من أن تخرج يوماً عن سياسة «كامب ديفيد » وتعود الى الجامعة . اذاً جاء قرار بغداد ليحمّل الجامعة ابعاداً جديدة بانتقالها الى المقر الجديد فنشأت نتيجة ذلك مهمة صعبة في عمل الجامعة في مرحلة وجودها في تونس .

ثانياً : برز هذا المفهوم عبر قراءة تحليلية لمواقف الدول الاعضاء ، ان كان في شكل الاحاديث والتصريحات والمناقشات او القرارات المختلفة . ويتمحور هذا المفهوم حول اعطاء الجامعة العربية دفعة قوية وزخماً كبيراً نحو تغيير افضل لما كانت عليه في مقرها الاول . فجاء الانتقال حسب هذا المفهوم وكأنه الطلسم الذي سيفتح الابواب التي ظلت مغلقة : ابواب تجديد اسلوب العمل ونوعيته وتطوير العمل العربي المشترك وحل القضايا العربية المزمنة . وشكل هذا المفهوم في حصيلته المشكلة الثانية في عملية الانتقال .

وظهرت المسافة الشاسعة بين الواقع من جهة ، وبين المفهومين السابقين من جهة اخرى .

(*) الأراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

فكان هنالك الاصطدام بواقع الجامعة ، حيث ان الانتقال الى تونس كان انتقالاً بماضي الجامعة ، اي نشأتها وميثاقها وباسلوب عملها في القاهرة اي انظمتها . فكان يظن بأن النقلة الجغرافية كفيلة بتحقيق النقلة النوعية .

وقد رافق انتقال الجامعة تطلع الى انشاء المؤسسة الجديدة ، وغذى هذا التطلع الآمال والطموحات الكبيرة ، وتناسى اصحاب هذا التطلع ان الجامعة بقيت مقيدة بانظمة لم تلغ لدى الانتقال ، فظلت الامانة العامة تعاني هذه الجدلية الصعبة : ما بين التطلع السياسي والواقع القانوني للمؤسسة . فلم يكن الانتقال نشأة جديدة للجامعة ، اذ لم تتحرر هذه الاخيرة من كثير من القيود الموضوعة عليها ، ولم يكن الانتقال كاملاً من حيث ان الجامعة لم تنتقل بسلبياتها وايجابياتها بل جاء الانتقال ما بين بين (بين الانطلاقة الجديدة وبين الاستمرارية) مما خلق الوضعية الصعبة الثالثة التي تعيشها الجامعة .

وواجهت الجامعة نتيجة ذلك الوضع الخاص صعاباً اساسية ثلاث :

١ ـ **المصاعب الادارية والمالية** : لم تنتقل الجامعة بكل كفاءاتها ووثائقها واموالها ، واذا كانت الاموال قد عوضت فإن عدداً لا يستهان به من الكفاءات الفنية بقي في القاهرة . اما فيما يخص الوثائق فقد امكن تعويض بعضها بواسطة الدول العربية وبعد جهد ، اما البعض الآخر فلم يكن موجوداً عند هذه الدول فاضطرت الجامعة احياناً ان تعاود الجهود نفسها التي بذلت في القاهرة لتغطية الفراغ .

٢ ـ **المصاعب الناتجة عن الاعتراف الدولي** : كان على الجامعة في مقرها الجديد ان تنتزع اعتراف الاطراف الدولية بشرعية وجودها في تونس ، وقد اخذ ذلك كثيراً من الجهد . فالدول الاوروبية الغربية مثلاً لم تتعامل والجامعة في مقرها الجديد الا بعد انتقالها بستة او سبعة اشهر ، كذلك الولايات المتحدة ، فقد بقيت اكثر من سنة قبل ان تعيد علاقة العمل مع الجامعة . اما فيما يخص المنظمات الدولية ، فعلى الرغم من انها لم تظهر رفضاً للتعاون مع الجامعة فقد اتسم موقفها بالحيرة حيناً والتردد احياناً .

٣ ـ **المصاعب الناتجة عن التأقلم العربي** : نتيجة خروج الجامعة لأول مرة من المشرق العربي الى المغرب العربي نشأ وضع فرض التأقلم في الحياة والمفاهيم العامة الجديدة وفي التعامل مع الجامعة في مقرها الجديد في ظل تغييرات اساسية في الخريطة السياسية العربية ابرزها غياب اكبر دولة عربية في الجامعة . اذاً يمكن القول ان الجامعة حملت في انتقالها اثقالاً هائلة . واول ما سعت اليه الامانة العامة والامين العام هو مواجهة الواقع الجديد والتحديات المطروحة والتي ظهرت في :

أ ـ **الابقاء على الجامعة كمؤسسة عربية قومية مشتركة** : فبعد غياب الكفاءات المصرية والنقص في الوثائق والاموال كان هناك شعور بأن الجامعة ستنهار . فجاء التحدي الاول (تحدي البقاء) فكان على الجامعة ان تثبت بقاءها ودوامها . وقد شغلها ذلك في كثير من الوقت والجهود نتيجة الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين القرار بالانتقال وارادة الثبات من جهة وواقع الجامعة والاوضاع العامة من جهة اخرى .

ب ـ **الجامعة رمز للموقف العربي** : بعد إثبات وجود هيكلية الجامعة من مبانٍ واطارات ووثائق كان التحدي الثاني ان تكون الجامعة رمزاً للموقف الرافض لسياسة كامب ديفيد ولم يكن ذلك سهلاً بخاصة على الصعيد الدولي حيث برزت صعوبة انتزاع التعاون الدولي مع الجامعة في مقرها الجديد كما ظهر سابقاً . فعلى سبيل المثال جاء الطرف الاوروبي بعد تحديد اول جلسة للحوار العربي ـ الاوروبي بعد انتقال الجامعة ليطلب حضور مصر الاجتماعات .

ج ـ **الجامعة وارادة التغيير** : اما التحدي الثالث فكان تحقيق التغيير ، اذ كان المطلوب ترجمة آمال وطموحات المسؤولين العرب والشعب العربي عامة الى واقع ملموس .

ويمكن تلخيص التحديات الثلاثة بمراحل ثلاث : **مرحلة الصمود ومرحلة المواجهة (مواجهة كامب ديفيد) ومرحلة التغيير** .

ولا بد قبل الحديث عن التغيير من أن يأتي ذلك في اطار رؤية صحيحة وموضوعية للواقع الصعب الذي يعيشه الوطن العربي . « فكامب ديفيد » كانت رمزاً لفشل الفكر القومي الذي هو ركيزة الجامعة وعلة وجودها ، وكان لكامب ديفيد تأثير كبير في اضعاف الفكر القومي ، فالوطن العربي اخذ خلال ذلك يعرف ردة وتراجعاً في الفكر القومي والاتجاه الوحدوي العربي .

إذاً جاءت الجامعة في انتقالها تواجه مناخاً يتسم بفقدان الثقة في الفكر القومي وعلى عكس المناخ الذي رافق انشاء الجامعة على الصعيد العربي . واخذت تبرز التساؤلات والشكوك حول الهوية القومية والفكر القومي . في هذا الاطار كان على الجامعة ان تواجه تحدي التغيير والتطوير . وفي هذا الاطار ايضاً كانت هناك بعض الايجابيات وهي :

ـ كون الجامعة تمثل الحد الادنى للتضامن العربي مما يعطيها مرونة كبيرة .
ـ التعنت والتصلب الاسرائيلي .
ـ وجود الثورة الفلسطينية كقضية قومية قادرة على الاستقطاب القومي .
ـ صمود الفكر القومي في مصر والذي ظهر في الاتجاهات الرافضة لكامب ديفيد .

هذه الايجابيات ساهمت بشكل فعّال في الابقاء على الفكر القومي الذي قدم المناخ الضروري للجامعة من اجل القيام بدور الحد الادنى في التحرك . فلو خرجت مصر كلها عن الفكر القومي في شكل تأييد كلي لكامب ديفيد لكان ذلك امراً صعباً . كذلك لو صفيت القضية الفلسطينية ، لأضعف ذلك الجامعة ايضاً . فبقيت الجامعة وربحت التحدي الاول . اما تحدي المواجهة فهو ينقسم الى شقين :

ـ المواجهة السلبية وقد انتصرت فيها الجامعة حيث نجحت في تأكيد ذاتها كرمز لرفض سياسة كامب ديفيد .

ـ المواجهة الايجابية ولم تصل فيها الجامعة بعد الى النجاح الكامل حيث يفترض تقديم البديل الايجابي لكامب ديفيد ، والذي يؤمل ان يكون من انجازات القمة العربية المقبلة . هذا مع

الاشارة الى انه لم تتجاسر دولة عربية بعد مصر ان تقدم بديلاً لكامب ديفيد بمفردها وبذلك لم تخرج اي دولة عربية عن ما تمثله الجامعة كمحور المواجهة لكامب ديفيد .

اما فيما يتعلق بتحدي التغيير وهو اصعب التحديات فلقد نشأ على ارضية المفهومين اللذين ذكرا في مقدمة هذه الورقة اذ كانت هناك رغبة في التغيير وقد عُبر عنهـا في كل المجالس والقمم العربية دون استثناء، بشكل قرارات تؤكد الرغبة في التغيير والتطوير منذ عام **١٩٧٩** .

ومنذ صدور اول قرار عن الدول الاعضاء في حزيران / يونيو **١٩٧٩** والامانة العامة تلاحق وتتابع موضوع التغيير مع الدول . والعامل الايجابي البارز في هذا الاطار هو تجسيد ارادة التغيير في عدة وثائق صدرت عن اعلى سلطات الجامعة . فعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مثلاً ، صدرت الاستراتيجية الاقتصادية وميثاق العمل العربي المشترك ، ويظهر التغيير في هذا السياق في اعطاء البعد التكاملي للعمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي .

العامل الايجابي الآخر تمثل في صوغ ميثاق جديد للجامعة مع الوثائق التابعة والمتفرعة عنه . ومن استقراء ديباجة مشروع الميثاق الجديد ، يلاحظ انه على الرغم من كتابته في فترة الردة والانحسار القومي، فقد خرج الميثاق بأفكار قومية اكبر من الميثاق القائم ، كما يلاحظ ان المشروع الذي قدمته الامانة العامة لم يتغير جوهرياً عندما درسه ممثلو الدول .

ويجسم الميثاق الجديد البعد الشامل في التغيير السياسي . ولكن الطموحات والتطلعات اصطدمت بالواقع القائم فلم يصدق بعد مثلاً على الخطة الخماسية التي هي برمجة واقعية لتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية التي كانت قد اقرت على اعلى مستوى . كذلك اخذ مشروع الميثاق ينتقل من مجلس الى آخر . وهذا الواقع يدفع الى طرح بعض الاسئلة حول الرغبة في التغيير ، وهل هي رغبة عميقة ام سطحية وظرفية ، وهل هناك رغبة في التغيير التنفيذي الحسي والملموس ام تبقى الرغبة على الصعيدين الفكري والنفسي فقط .

ويبقى السؤال الكبير : هل تظل الجامعة رمزاً فقط سواء أكانت في القاهرة ام في تونس ، ام تصبح شيئاً آخر ؟ فإذا وجدت الجامعة لتبقى رمزاً فقط فلقد حققت ذلك في تونس وقبله في القاهرة . وهنا لا بد من الملاحظة ان الامانة العامة كانت دائماً سباقة على الدول سواء في طرح المشاريع او المبادرة بالتحرك .

على كل حال ، في ظل انحسار الفكر القومي امام تيارات تراوح بين التجزئة وتغييب وطمس الهوية القومية يبقى السؤال الاخير : هل **يكون تغيير الجامعة المدخل لتغيير الوضع العربي ام ستظل الجامعة كما هي حتى يتغير الوضع العربي فتتغير نتيجة تغيره** ؟ الجواب عن هذا السؤال هو الانتقال الحق للجامعة من وضع الى آخر .

المناقشات

١ ـ محمد صديق شنشل

ذكر د. ناصيف حتي ان قرار انتقال الجامعة العربية المتخذ في المؤتمر الاستثنائي لمجلس الجامعة في بغداد في ٣١ / ٣ / ١٩٧٩ نص على « اعتبار ان تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية اصبح نافذاً من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني » .

لقد اتخذ ـ في الواقع ـ القرار باتباع نهج كامب ديفيد قبل اجتماعات الكامب . ان هذا النهج اتخذ منذ رضي السادات طائعاً ان يدخل القدس تحت راية الاحتلال الصهيوني وان يتبجح بصلف انه غزا الصهيونيين في عقر دارهم . اما سياسة كامب ديفيد فكما صرحت **انديرا غاندي** كانت « ذات مفهومين متعارضين لدى كل من طرفي التعاقد » اي مصر والكيان الصهيوني « وكل طرف يفسر الاتفاق على خلاف تفسير الآخر » ذلك ان السادات كان يراوغ امام الشعب المصري الذي لم يتخل قط عن اعتبار قضية فلسطين قضيته ، فلجأ السادات الى تقديم مختلف التنازلات كتسمية الانحراف عن المقاطعة العربية لاسرائيل باسم « التطبيع » في العلاقات مع العدو ، اما حق تقرير المصير للفلسطينيين وهو حق طبيعي ، فقد اصر الصهيونيون على انكاره ، ولكن السادات لم يجرؤ صراحة على مجاراتهم في هذا الانكار . ليس من المتوقع ولا من الجائز قطعاً اقدام السلطة الحاكمة في مصر على دعم الصهيونيين في انكار حق العرب في تقرير المصير ، بل الاولى بالحكم في مصر ، والمرجو منه ، ان يصر على ان قضية فلسطين ملك للفلسطينيين وانها ـ اي حكومة مصر ـ لا ترى من حقها ان تحل محلهم ، وان تضيف الى ذلك انها لا تنكر اجماعهم على كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لشعب فلسطين العربي .

وإذا فعلت حكومة مصر ذلك ، اي رفضت تحمل وزر اقرار الاغتصاب الصهيوني لفلسطين تحت اسم الحكم الذاتي للفلسطينيين ، او اي اسم آخر ، فهل تعتبر متمسكة بسياسة كامب ديفيد ؟

لقد عمل السادات تلقائياً ـ او بايعاز من الصهيونية وحليفتها الامبريالية ـ على ان يقيم سداً بين مصر وبين العرب بشتمه العرب شتماً مقذعاً فاق كل ما زُوّر من مثالب بحق العرب من قبل الشعوبيين . فهل يرضى العرب لأنفسهم البقاء اسرى حملات السادات حتى بعد رحيله؟ وهلا حسبنا بدقة توقع عرب مصر ان يقدر سائر اخوانهم العرب في جميع ارجاء الوطن العربي موقف المصريين المنكر لسفه السادات والعناصر الطفيلية التي كانت تحيط به وتردد في غير حياء سفاهاته وتتاجر بها على حساب مصر وسائر العرب على حد سواء ؟

لقد حمّل السادات ، بتبعيته للولايات المتحدة الامريكية ، مصر اعباء ثقيلة ، مالية ونفسية ، فلا بد من تضامن العرب معها لكي ترفع عن كاهلها تلك الاعباء وهي من غير شك قادرة على الوفاء اذا احسن الحكم توجيه السياسة الاقتصادية . وقد كانت مصر بألف خير وهي تدافع عن نفسها وعن الامة العربية في حروبها ضد الاعتداءات الصهيونية المتكررة يوم كان رئيسها جمال عبد الناصر وليس انور السادات .

لقد آن الاوان في نظري لعودة « مقر الجامعة العربية الى القاهرة » اما اللجان الاخرى التي لا يتحتم وجودها الى جانب المقر فيحسن ان تبقى في تونس او في اي بلد عربي آخر كانت قد نقلت اليه بعد نقل المقر من مصر . ان الصلة بين العرب كافة هي الامر الطبيعي ، وان القطيعة حالة شاذة يجب ان تنتهي في اسرع ما يمكن وفور زوال اسبابها ومبرراتها . إن رفع الاعلام العربية على مقر الجامعة في القاهرة يجب ان يتم في اسرع وقت ممكن ، لتستطيع مصر بالتعاون مع العرب طرد السفارة الصهيونية الدخيلة على القاهرة واي قنصلية صهيونية في ارض الكنانة . ان العرب قد اقروا الاشتراك في الامم المتحدة مع وجود وفد صهيوني فيها وارتفاع علمه على بنايتها ، ولن يرتفع علم العدو على مقر الجامعة العربية ، بل سيؤدي وجود العرب في الجامعة الى تمكين مصر من طرد العدو من ارضها ومن سائر الارض المحتلة . اما تونس التي رضيت ان تكون عاصمتها مقراً مؤقتاً للجامعة ، فلها منا : رئيساً وحكومة وشعباً كل الشكر والثناء والتقدير .

إن معرفتي الشخصية بالرئيس الحبيب بورقيبة تسمح لي بأن اتوجه اليه بالذات ان يقدم على موقف من مواقفه المشهورة حين يعلن عدم معارضته لانتقال مقر الجامعة الى مقرها في القاهرة اذا قرر العرب ذلك ، وموافقته على ابقاء المنظمات الاقليمية العربية الاخرى القائمة حالياً في تونس .

٢ ـ غسان مزاحم

اود اولاً ان اشكر الباحث على هذه الدراسة التي قدمها ، واود ثانياً ان انوه بأنه ورد في البحث تحت عنوان الصعاب الادارية والمالية ما يلي : « اما فيما يخص الوثائق فلقد امكن تعويض بعضها بواسطة الدول العربية وبعد جهد » . والحقيقة ان اغلب الوثائق التي زُودت بها الامانة العامة بعد انتقالها الى تونس كان مصدرها ارشيف ومحفوظات المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل بدمشق . فلقد جرت العادة عندما كانت الامانة العامة في القاهرة ان تقوم بتزويد المكتب الرئيسي بكل ما يصدر عنها من قرارات وبلاغات وتعاميم لشتى اللجان والمؤتمرات ومجلس الجامعة في دوراته المتعاقبة ، وكذلك

بجميع القرارات المتعلقة بالموظفين والشؤون الادارية والمالية وغيرها ، ولهذا عندما تم انتقال الامانة العامة الى تونس بدون اي وثائق ، كان للمكتب الرئيسي للمقاطعة دور كبير واساسي في تزويدها بصورة كاملة عن جميع محفوظاته مما ادى الى تمكينها من اعادة تنظيم ملفاتها ومحفوظاتها .

٣ ـ يحيى الجمل

اود في البدء ان اشكر الباحث على بحثه واحييه لايجازه . واسمحوا لي ـ وما اظن انني اتحدث إلا من موقع قومي لا اثر للاقليمية فيه خاصة اذا اتصل الامر بقضايا هذه الامة ـ ان اقول انه كان انتقالاً حزيناً لأنه كان اشبه بانتزاع الوليد من حضن امه . وكان انتقالاً حزيناً لما دفع اليه من اسباب تمثلت في سياسة كامب ديفيد . وهل هناك اقسى على العرب جميعاً من ان تنزع منهم مصر او ان ينزعوا منها .

الانتقال النوعي كان يجب ان يكون رداً على نهج كامب ديفيد الامر الذي لم يتبلور للاسف الا في اجتماعات القمة الاولى عقب كامب ديفيد ، ثم بدأ التراجع والانحسار والتردد ، بل والضياع واظن ان مؤتمر قمة فاس خير شاهد على ذلك .

مسألة اخرى اشار اليها الباحث وهو يتحدث عن غياب الكفاءات المصرية « وانا لا انكر ان نقل المقر وغياب مصر الرسمية احدث اثراً ما من هذه الناحية » . ولكنه اثر لا يقال معه « غياب » الكفاءة المصرية عن الجامعة .

قضية اخرى كنت اود ان يعرض لها الباحث ولو انها تتصل بموضوع بحثه اتصالاً غير مباشر . تلك هي مدى تأثير انتقال المقر على عروبة المغرب العربي واحساسه بالانتماء العربي . اكاد اتصور ان هذا هو الاثر الايجابي الوحيد لانتقال الجامعة الى تونس . لقد احدثت في تونس العاصمة ، وفي تونس القطر ، وفي المغرب العربي كله ، حركة عربية ونشاطاً عربياً واحساساً بالانتماء ، اتصور انه لم يكن موجوداً قبل انتقال المقر .

٤ ـ ابراهيم الغويل

شكراً للدكتور ناصيف حتي على بحثه الذي طمأننا فيه ـ بحمد الله ـ اننا قد وصلنا اخيراً ـ ومروراً بالابقاء على الجامعة والصمود ـ الى مرحلة التفكير في المواجهة ـ مواجهة كامب ديفيد ـ ومرحلة التغيير .

ان مرحلة مواجهة كامب ديفيد . . وان كانت في جانبها السلبي قد أحرزت بعض النجاح ، الا ان المواجهة الايجابية لم « يتجاسر » احد على تقديم بديل لها . هل حقيقة لا بديل عن كامب ديفيد؟ . . ام ترانا قد ترسبت في نفوسنا دعايات روّجت عن انه لا بديل؟ . . . هل نسينا اننا نملك الحل في التمسك بحقوقنا ـ وحقوق الشعب العربي الفلسطيني ـ وضرورة الصمود ورفض الهزيمة والتصميم على دعم العمل الفدائي ، ودعم دول المواجهة ، ضمن خطة لقومية المعركة ، يتحمل فيها كل العرب دوراً . . . لتكون في مركز للدفاع والردع تمهيداً للتصدي والتحرير .

بعد ذلك . . يتساءل الباحث : هل تظل الجامعة رمزاً فقط (كما كانت) ام تصبح شيئاً آخر؟ وهل لكي تصبح الجامعة شيئاً آخر . . يكون تغيير الجامعة المدخل لتغيير الوضع العربي ام ستظل الجامعة كما هي حتى يتغير الوضع العربي فتتغير الجامعة ؟

وانني اعتقد انه هنا تكمن مسؤولية المثقفين العرب . . مسؤولية المثقفين العرب في الالتفاف حول الجامعة لتكون المدخل لتغيير الوضع العربي . . ومسؤولية المثقفين في تغيير الوضع العربي بتحريك السواكن . . حتى تتغير الجامعة .

٥ ـ هشام بوقمرة

بخصوص دراسة د. حتي ، استوقفتني ثلاث ملاحظات :

الاولى ، تتعلق بقوله : « كان يظن بأن النقلة الجغرافية كفيلة بتحقيق النقلة النوعية » ، ويبدو ان الامل قد خاب في ذلك ، او ان التوفيق كان نسبياً . ربما كان هذا الحكم صحيحاً الى حد ما . ولكن الباحث لم يفسر اسبابه بشكل كافٍ . واذا كان هذا لم يحصل فليس ذلك لعجز في الامانة العامة او قلة جسارة عندها ، كما راق للبعض ان يغمز بذلك ، وانما اولاً لأن هذه النقلة كانت مؤقتة ، ومعروف ان الاحساس بالمؤقت يثبط عزائم كثير من الناس ويجعلهم لا يبادرون ، وثانياً لأن الجامعة منذ انتقالها واجهت وضعاً عربياً جديداً ليس من شأن معطياته الموضوعية دعم الجامعة . فالاتجاه السائد يميل الى تكوين تجمعات اقليمية في المغرب او في المشرق ، مثل مجلس التعاون الخليجي ، وتدعيم العلاقات العربية بشكل ثنائي لا جماعي ، واحداث محاور جديدة بين بعض العواصم العربية ، وهي كلها مبادرات تجزيئية من شأنها ان تضعف فرص العمل العربي المشترك ، وان تُبهت بالتالي نشاط الجامعة .

الثانية ، تتعلق باشارة الباحث الى تراجع الفكر القومي بعد كامب ديفيد وانحسار الهوية العربية ، وهو امر اضعف الجامعة . انا لا اوافق على هذا الرأي واجد فيه بعض التسرّع . صحيح ان من يرصد الظاهرة القومية على المستوى الرسمي سيجد انحساراً لها خلال السنوات الخمس الماضية وسيجد ان الاقليمية والكيانية قد حققت نجاحات بارزة ، لكن مع ذلك لا بدّ من ان نلاحظ ايضاً بأن تركيز الاقليمية قد رافقه تصعيد متزايد للمساومة على الوحدة العربية في مستوى الخطاب الرسمي العربي ، من باب احتواء الظاهرة واستعمالها . فلم يكن الخطاب الرسمي العربي في يوم من الايام وحدوياً كما هو اليوم . ولا نجد مسؤولاً عربياً واحداً لا يعلن انه وحدوي يعمل من اجل الوحدة العربية . ولكن ، حقيقة الافعال مخالفة للاقوال .

غير اننا على المستوى الشعبي نلاحظ عكس ذلك تماماً ، فالفكر القومي قد عاد اليه الانتعاش ، بل والتجذر بشكل ملحوظ في اوساط الطلبة والاجيال الجديدة ، وبخاصة في منطقة المغرب العربي ، حيث نجد ان الاتجاهات المسيطرة كافة ، بما فيها الاتجاه الاسلامي ، تعتمد القومية العربية سنداً لها ومنطلقاً . هذا في الوقت الذي يتسم فيه رد فعل الاوساط الشعبية

بالايجابية القومية ازاء الخطاب الرسمي المفتعل وازاء الفشل المتتابع للانظمة في مواجهتها للقضايا القومية .

الثالثة ، تتعلق بقول الباحث « لو صفيت القضية الفلسطينية لأضعف ذلك الجامعة » . هذا كلام خطير لأننا لو قبلناه لأدى الى النتيجة التالية : « حتى تبقى الجامعة قوية يجب عدم تصفية القضية الفلسطينية » وتصبح العلاقة جدلية اطرادية بين قوة الجامعة وتعليق القضية الفلسطينية . والامر في رأيي ليس بهذه البساطة . وقد يكون بالفعل صحيحاً ان تسوية القضية الفلسطينية ستفقد الجامعة مجالاً اساسياً من مجالات تدخلها وستفقد الضمير القومي ايضاً عاملاً من عوامل تبلوره ، الا ان النضال العربي في الواقع ليس نضالاً من اجل فلسطين فقط ، وانما هو اساساً نضال من اجل الوحدة ، ولذلك فإنه سيستمر طويلاً ، والجامعة نفسها ستستفيد من تطوير اهدافها وتوجيهها نحو العمل الوحدوي .

تبقى قضية اعادة الجامعة العربية الى القاهرة . واني اجد ان اثارة هذا الموضوع وخلق هذا المناخ ليس من الامور السابقة لأوانها كما لاحظ البعض فقط ، وانما من باب المساومة . والسؤال هو : لماذا نقل مقر الجامعة من القاهرة ؟ اذا كانت اسباب ذلك لا تزال قائمة ، فلا وجه لطرح الموضوع ، واذا زالت الاسباب فإنه لا يهمني مبدئياً ان تعود الجامعة الى القاهرة او الى اي مكان آخر لأن الارض العربية كلها متساوية ولا فضل لعربي على عربي ، ويجب محاربة كل مظاهر الهيمنة مهما كان مصدرها ، لأن الوحدة العربية لن تكون الا في المساواة والديموقراطية ، ولا فرق عندي بين القاهرة والرباط ودمشق وبغداد وبيروت ونواكشوط !

لقد قررت الامة العربية نقل مقر الجامعة كرد على سياسة كامب ديفيد ، وسياسة التطبيع . فهل زال هذا ؟ هل زالت سياسة كامب ديفيد وانتهى التطبيع ؟ يقال لنا ان الشعب العربي في مصر يجب ان يعود الى الامة العربية ، ولكن كيف سنعيد الشعب المصري الى الامة العربية دون حكومته ؟ انا لم افهم ذلك . واخشى ان يكون هذا التحليل مجرد مناورة لفظية لجر الامة العربية كلها الى كامب ديفيد ، وتمرير الحلول الاستسلامية .

وقد سمعنا من يقول ان الاثر الايجابي لنقل مقر الجامعة الى تونس ربما تمثل في تعميق الشعور القومي في المغرب العربي . قد يكون هذا صحيحاً بصورة نسبية ، ولكني اود ان أُلحظ ان المغرب العربي ليس قومياً بالالحاق ، ولم يكتشف القومية العربية فجأة ، فقد كان الفكر القومي عندنا ـ مرتبطاً بالاسلام، هذا صحيح ـ في اوجه في الثلاثينات عندما كان الفكر السائد في مصر فكراً انعزالياً قومياً ـ مصرياً فرعونياً مهاجماً للقومية العربية .

٦ ـ مجدي حمّاد

مع تقديري العميق لهذه الملاحظات الثاقبة التي تفضّل بها د. ناصيف حتي في بحثه ، الا ان لدي ثلاث نقاط ارجو اثارتها في النقاش العام :

الاولى ، تتصل باحد المباحث المهمة في نظرية التنظيم الدولي وتتصل بشخصية الامين العام ـ وهل يكون من دولة المقر ام لا ـ من ناحية ، فضلاً عن دولة المقر ذاتها ـ وهل تكون دولة كبيرة فتسيطر برجالها ونظمها واعلامها على المنظمة الدولية ام تكون دولة صغيرة فتمثل نقطة وسطاً ـ من ناحية اخرى ؟ واعتقد هنا ان نقل الجامعة العربية من القاهرة الى تونس قد انطوى على عنصرين متقابلين :

ـ من ناحية ، عنصر استمرار ، وتمثل في استمرار انتماء الامين العام لجامعة الدول العربية الى دولة المقر .

ـ ومن ناحية اخرى ، عنصر تغير ، وتمثل في وجود الجامعة العربية في « دولة صغيرة » بعدما استمرت منذ قيامها في « دولة كبيرة » .

وعلى ذلك فقد كنت اتطلع لو تضمن البحث تناولاً لهاتين الناحيتين حيث اصبحت لدينا الآن فرصة لاختبار نظريات التنظيم الدولي بخصوص شخصية الامين العام للمنظمة من ناحية ، ولاختبار كل الانتقادات السابقة التي وجهت للجامعة العربية ولأمينها وقت كانت في القاهرة وكان امينها العام مصرياً باستمرار من ناحية اخرى . حيث لدينا الآن فرصة للاختبار في ضوء :

ـ استمرار انتماء الامين العام لجامعة الدول العربية الى دولة المقر وهل ذلك في مصلحة عمل الامانة العامة للجامعة ام لا ؟

ـ وجود الامانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد اساسي من منظماتها الفرعية في دولة عربية صغيرة ـ مع الاقرار بطبيعة الحال ـ لكي نضع ملاحظة الاخ الدكتور هشام بوقمرة في الاعتبار ان كلمة « دولة عربية كبيرة » و«دولة عربية صغيرة » لا تخل نهائياً بمبدأ المساواة بين جميع الدول العربية ولكننا هنا نركز على اعتبارات اخرى من نحو السكان والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

والثانية ، تتصل بالعلاقة بين « اتفاقيتي كامب ديفيد » والفكر القومي العربي . اذ انني اختلف تماماً مع ما ذهب اليه الباحث من ان كامب ديفيد « كانت رمزاً لفشل الفكر القومي الذي هو ركيزة الجامعة وعلة وجودها» . ويضيف الباحث انه « كان لكامب ديفيد تأثير كبير في اضعاف الفكر القومي» . وانا اختلف معه في الناحيتين اختلافاً كلياً . واعتقد ان هذه النتائج التي انتهى اليها انما صدرت عن خلط بين رجال الفكر ورجال السياسة ، اذ انه اذا كان هناك « فشل ما » ـ وهناك فشل بالتأكيد ـ فإنه يرجع الى فشل رجل من رجال السياسة العربية ولا يمثل ذلك فشلاً للفكر القومي العربي بأي حال .

كذلك فإني اعتقد ان هذه النتائج تمثل ايضاً خلطاً بين الفكر والاعلام ، ولننظر لتوضيح ذلك ، الى ما جرى . ان ما حدث هو ان شعباً بأكمله ، هو الشعب المصري ، قد تعرض لعملية غسيل مخ شاملة تحت شعار « السلام من اجل الطعام » فكان ان تم تمرير اتفاقيتي كامب

ديفيد . وفي هذا المناخ الذي تمت فيه القطيعة المصرية ـ العربية طرحت كل الافكار التي افرزتها خبرة النضال المصري في ظل قيادة عبد الناصر في الخمسينات والستينات للبحث والمساءلة : فطرحت الفكرة القومية للبحث والمساءلة . . وكانت العزلة . وطرحت الفكرة الاشتراكية للبحث والمساءلة . . وكانت سياسة الانفتاح . وطرحت فكرة عدم الانحياز للبحث والمساءلة . . وكانت التبعية . وفي اطار العزلة والانفتاح والتبعية طرحت فكرة الصراع مع اسرائيل للبحث والمساءلة . . وكانت المعاهدة .

وكان ان تدعم ذلك كله ـ للاسف ـ بادعاء السادات ، وكان ذلك في الواقع مصدراً اساسياً لقوته ـ بانعدام البديل العربي الجاد . وبعدما تفرقت بنا السبل . . ماذا نجد امامنا الآن :

ـ لقد تأكد لدى الشعب المصري بعد مشوار البحث والمساءلة المضني ، ان مستقبله وامنه ومصلحته ، واكرر امنه ومصلحته وبالتالي مستقبله ، هو في الفكرة القومية والفكرة الاشتراكية وفي عدم الانحياز . . ثم تأكد ذلك رسمياً في مصر .

ـ لقد تأكد انه لا يمكن لواقعة معادية للتاريخ ـ تحت شعار الواقعية ـ ان تستمر اكثر مما استمرت . . ولقد تأكد ذلك بالرصاص وتأكد بالدم . وهذا مهم للغاية اذ كنا نقول في مصر عبد الناصر ان الحاكم العربي الذي سيوقع معاهدة للصلح مع اسرائيل سيسقط في « اليوم نفسه » . . حقاً ان السادات لم يسقط في اليوم نفسه ولا في اليوم التالي . . ولكن المهم انه سقط على اي حال .

ـ لقد تأكد ان الامن القومي العربي حقيقة واحدة لا تقبل التجزئة ، وتأكد انه لا أمن لمصر بغير العرب . . ولا امان للعرب بغير مصر . . على ان ننظر الى مفهوم « الامن » بالمعنى الواسع للكلمة ليشمل المصالح القومية وسلامة الاقليم والمركز الدولي .

إن كل ذلك يؤكد ان الذي انتصر ـ وانتصر منذ البداية ـ هو الفكر القومي العربي وليس اي شيء اخر . . ولولا ذلك الفكر القومي العربي لانفرط العقد كله . . بعد ان سقطت « واسطة العقد » .

والثالثة ، ان البحث تضمن اشارة الى انه « لم تتجاسر دولة عربية بعد مصر ان تقدم بديلاً لكامب ديفيد بمفردها » . وانا هنا اتساءل اولاً عن استخدام كلمة « تتجاسر » اذ ان مسألة البديل مطلب عربي وبشرط ان تقترح في اطار عربي .

٧ ـ محمد السيد سليم

يثير بحث د. ناصيف حتي عدة قضايا مهمة : ترتبط بتأثير انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس سنة ١٩٧٩ على كفاءة الجامعة في اداء وظائفها :

ـ لماذا نقلت جامعة الدول العربية من القاهرة الى تونس؟ وفي نظري فإن الظروف التي

ادت الى ذلك قد بدأت على الاقل منذ ١٩٧٧ وليس بالتوقيع الرسمي لمعاهدة واشنطن ١٩٧٩ بيد ان الجامعة انتظرت عامين كاملين دون ان تقدم مبادرة واضحة لمواجهة الموقف ، وانتظرت حتى قبل توقيع المعاهدة بقليل، فقام مؤتمر القمة في بغداد بارسال وفد الى القاهرة يعرض المساعدة المالية مقابل عدم توقيع المعاهدة . وكان من السهل على المراقب ان يتبين ان تلك المبادرة جاءت متأخرة كثيراً .

- فيما يخص هوية واخلاص موظفي الجامعة للمنظمة ، فقد اثبتت تجربة نقل المقر الى انه في اللحظات الحاسمة ، يختار بعض الموظفين الولاء الاقليمي . ونذكر ما حدث في اوائل ١٩٧٩حين تصرّف بعض الموظفين طبقاً لتعليمات حكوماتهم في اموال الجامعة ، ومن هنا ، فإنه من الضروري التركيز على مسألة الولاء الكلي للجامعة وعدم التعامل في المستقبل مع هؤلاء الذين انحازوا في النهاية لحكوماتهم ، وعلى حساب الجامعة .

- اما علاقة الجامعة بدولة المقر ، وهذه القضية تثير قضية التناقض بين الشرعية القانونية والشرعية القومية ، فحين ارادت الجامعة نقل مقرها من القاهرة وُجهت بمشكلة الشرعية القانونية ، اذ ان الميثاق ينص صراحة على ان القاهرة هي مقر الجامعة، هذا وان كانت الجامعة في قرارها بالتحول الى تونس تستند الى الشرعية القومية . والواقع ان درس نقل المقر يتطلب ان تأخذ الجامعة بعين الاعتبار في مشروع تعديل الميثاق عدم النص صراحة على تحديد مقر الجامعة تجنباً للحرج الذي قد تقع فيه الجامعة مستقبلاً بين الشرعية القانونية والشرعية القومية .

- وبصدد سلطان الجامعة على موظفيها ، ففي السنة الاخيرة لوجود الجامعة في القاهرة تكررت المصادمات بين بعض موظفي الجامعة وبين الحكومة المصرية التي عمدت الى طرد بعض كبار موظفي الجامعة . والسؤال هو الى اي حد تستطيع الجامعة ان تحمي استقلالية موظفيها ازاء دولة المقر في حال حدوث خلاف معها ؟ هذه مسألة يجب ان تدرس وتقنن صراحة في اتفاقية المقر .

٨ ـ خير الدين حسيب

لديّ بعض الملاحظات ابديها بصفة شخصية ،انها لا تمثل وجهة نظر المؤسسة التي يشرفني العمل فيها . وما كنت أود التدخل لولا انني لاحظت ان كثيراً من المناقشات حول هذا البحث لم تنصبّ على اثر انتقال المقر على دور وفعّالية الجامعة العربية ، وانما تركزت على اسباب نقل مقر الجامعة ، ومتى تعود الجامعة الى المقر الدائم . . . الخ . وخلال ذلك قيل بعض الاشياء التي لا بد من التعليق عليها .

ابتداء ، انا ممن يعتقدون ان الارتباط بين مصر وبقية العرب هو ارتباط مصيري ، فلا يستطيع العرب الاستغناء عن مصر ، كما لا تستطيع مصر الاستغناء عن العرب . وغياب مصر قد أحدث خللاً في توازن الجسم العربي . لكني في الوقت نفسه انا ممن يعتقدون ان ما تم في قمة بغداد كان يجب ان يتم ، وما كان يجب ان تقبل النتائج المترتبة على اتفاقي كامب ديفيد ، وان

موضوع اتفاقي كامب ديفيد ليس قضية متعلقة بشخص السادات ، اي انه اذا غاب او مات السادات تحل مشكلة كامب ديفيد . صحيح انه كان لاسلوب السادات دور في تعقيد هذه المشاكل ، انما القضية الاساسية هي اتفاقا كامب ديفيد وما ترتب عليهما ، وبالتالي فإن غياب الرئيس السادات وحده لا يرتب نتيجة تلقائية لعودة مصر والعرب الى بعضهم البعض .

هنالك مؤشرات قليلة حالياً في مصر تدعو البعض للتفاؤل بدرجات مختلفة ، وقيل الكثير بانتظار ما بعد ٢٥ نيسان / ابريل والانسحاب . واعتقد انه ما لم تتخذ القيادة السياسية المصرية والنظام المصري الجديد قراراً جديداً تاريخياً بأن تعطي الاولوية لالتزاماتها العربية السابقة واللاحقة على كل التزام آخر بما فيه التزامها مع اسرائيل باتفاقي كامب ديفيد ، فلن يكون هنالك اساس مشترك للبحث في موضوع عودة مصر الى العرب او عودة العرب الى مصر . كما يترتب على العرب جميعاً ان يتحملوا مع مصر تبعة النتائج الاقتصادية والعسكرية المترتبة على ذلك . واذا ما اتخذت مصر ذلك القرار ، تبقى القضية الثانية ، وهي ايجاد الصيغة الانتقالية بحيث تتحرر مصر تدريجياً من قيودها ،ويقترب العرب تدريجياً منها بقدر ما تبتعد هي عن اسرائيل ، ويوم تبتعد مصر عن اسرائيل كلياً عندئذ يلتحم العرب ومصر . وحتى ذلك التاريخ ، والى ان يتخذ هذا القرار المصري ، اعتقد ان غياب السادات وحده لا يكفي لتغير الصورة .

٩ ـ مصطفى المصمودي

لقد ترددت كثيراً قبل تناول الكلمة في هذا الموضوع الحساس، ذلك اني اشعر وكأني ممثل لاحد الاطراف المعنية باعتباري احمل جنسية بلد المقر الجديد والحال اني لبيت الدعوة الى المشاركة في هذه الندوة بصورة شخصية للمشاركة في موضوعات فنية لا غير ، واني افهم الاسباب النفسانية التي تدعو الاخوان المصريين الى المطالبة برجوع الجامعة الى مقرها الاول . الا اني اتمنى ان يناقش هذا الموضوع بكثير من التجرد وبنظرة موضوعية بحتة بعيدة عن كل العواطف او الانفعالات الشخصية .

لقد عملت في السنوات الاخيرة كممثل لبلادي لدى منظمة دولية مختصة وكان موضوع مقر المنظمات الدولية الكبيرة كثيراً ما يثار ، وكان الاستنتاج بالنسبة لممثلي العالم الثالث هو ضرورة اشاعة اللامركزية في هذا المجال حتى يعم نشاط هذه المنظمات مختلف انحاء العالم وان نذهب حتى الى ابعد من ذلك باقرار مبدأ التداول بين دولة واخرى فيما يتعلق باختيار هذا المقر . لذلك لا اتصور ان ينطلق الوطن العربي في اتجاه عكسي،بل ارى من المصلحة تدعيم مبدأ اللامركزية والتداول بالنسبة لمقر الجامعة العربية بالذات بين مختلف البلدان العربية .

من الغريب الا يشير احد الى الصعاب التي واجهتها والجهود التي بذلتها اللجنة السداسية في سنة ١٩٧٩ لتنصيب اجهزة الجامعة بتونس وتهيئة مناخ صالح لصمود العمل العربي،وكم تمنيت لو تناول الكلمة احد اعضائها طارحاً رأيه حول هذا الموضوع المهم . ومن جهة اخرى

لقد استمعت الى النداء الذي وُجّه الى الرئيس الحبيب بورقيبة حتى يساعد على رجوع الجامعة العربية الى مقرها الاصلي . واني استغرب هذا النداء ، وان كنت اجيب بصورة شخصية ، ذلك لأن التقاليد العربية العريقة اقتضت الا يطلب المُضيف من ضيفه الرحيل مهما كانت ظروف الاقامة والتكاليف .

وعلى كل لقد استجابت تونس لرغبة عربية اكيدة ، الشيء الذي استلزم كثيراً من الجهود ولا اخالها الا باقية على عهدها ووفائها لما تستقر عليه الكلمة العربية في هذا الشأن . والكلمة تعود اولاً وآخراً الى القمة . لكن ألا يجدر بنا قبل ان نطالب بترحيل الجامعة من تونس ان نتساءل هل ان الاسباب التي أدت الى انتقال هذه الجامعة من القاهرة قد زالت فعلاً وهل ظروف مصر اليوم تسمح حقاً بذلك . وهذا السؤال يخالج افكار حتى غير العرب . فقد سألني في الاسابيع الاخيرة احد الديبلوماسيين الافارقة « هل صحيح ان هنالك فكرة رجوع جامعة الدول العربية الى مصر؟ وما هو الموقف العربي ازاء الدول الافريقية اذا هي قررت ربط علاقاتها من جديد باسرائيل؟» .

١٠ ـ قسطنطين زريق

اود ان الفت النظر الى السؤالين الاساسيين اللذين طرحهما د. حتي في نهاية دراسته . السؤال الاول ـ وهو في نظري السؤال المحور ـ هو ما اذا كان يجب ان ننظر الى الجامعة العربية كرمز او كمرآة لما هو عليه الوطن العربي ، ام كأداة فاعلة في تغييره ؟ وأما السؤال الثاني فهو علاقة وضع الجامعة بوضع الفكر القومي العربي .

إن جميع البحوث التي تناولناها في هذه الندوة مهمة وجليلة ، وقد افدنا كثيراً من مناقشتها ، ولا شك ان الرأي العام العربي الواعي سيفيد منها ايضاً عندما تنشر وتذاع . ولكن ليسمح لي بأن اقول اننا عنينا بالمظاهر والفروع اكثر مما عنينا بالبواطن والاصول ، اما هذه فكانت تبرز في مناقشاتنا وتصطدمنا في كل جلسة من جلساتنا . ولو اردنا ان نلخصها بكلمة واحدة لقلنا انها : الغياب ، الغياب الناشىء عن العجز : غياب الرؤية الصافية والارادة السياسية الشاملة والتنسيق بين القوى الفاعلة ، غياب الاستراتيجية المحكمة والكفاءة البشرية ، بالقدر المطلوب ، لتنفيذ هذا كله . ومن العناصر الغائبة ايضاً الفكر القومي الواعي الذي لا شك انه من اهم مرتكزات العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية، ان لم تكن اهمها .

لقد ذكر الباحث ان كامب ديفيد ، كانت « رمزاً لفشل الفكر القومي الذي هو ركيزة الجامعة وعلة وجودها » . نعم ، انه كان رمزاً ، لان هذا الفشل لا يقتصر على كامب ديفيد وانما يمتد على الساحة العربية بمجموعها . ولئن كان صحيحاً ما قاله د. حتي ، وما ابداه د. مجدي حماد في تعليقه ، من ان الفكر القومي قد صمد وانتعش في مصر ، ذلك نظراً لما ظهر فيها من اتجاهات رافضة لكامب ديفيد ، فإن الواقع هذا لا ينطبق على وضع الفكر القومي العربي بوجه عام . ان هذا الفكر هو الآن في محنة ، محنة عسيرة ومصيرية ، وذلك لما يطغى عليه من نوازع وانتماءات

وايديولوجيات متناقضة ، اما عريقة مستثارة او طارئة مستوردة . والملاحظ ان هذا الصراع يسير في غير مصلحة هذا الفكر . واذا كنت رأيت ان ألفت النظر الى هذه الحقيقة بالذات ، فلأنها تدخل في صميم مسؤوليتنا كمفكرين مشتركين في هذه الندوة . فقد لا يكون في امكاننا ـ او في امكان بعضنا على الاقل ـ ان يحسّن اداء جامعة الدول العربية سواء في تنظيمها وآليتها او في قيامها بمهامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية او ان نقلص مدى الخلافات بين الانظمة الحاكمة ، ولكن في مقدورنا ، وفي لب مهمتنا ، ان نعالج قضية الفكر القومي العربي في مرحلته الحاضرة ، وان نتساءل عما اذا كان ترديه راجعاً الى قصور اصيل فيه ، او الى قصورنا نحن في بنائه وتطويره . لا يتسع المجال ايها الاخوة ، لتبيان الاعراض الخارجية والداخلية ، الموروثة او الطارئة ، التي تسيطر على هذا الفكر في الوقت الحاضر ، ويكفينا القول ان « التبعثر » العربي الحاضر ينطبق عليه ما ينطبق على سائر مظاهر حياتنا الحاضرة . أيكفي ان نقول ان تخلف هذا الفكر هو مظهر من مظاهر تخلفنا ؟ ليس الفكر ـ الفكر الحقيقي الاصيل ـ مظهراً فحسب ، وانما هو قوة رائدة فاعلة بناءة تبعث القدرة في كل خلية من خلايا المجتمع . وخليق بنا ، قبل ان نلقي المسؤولية على سوانا ، ان نتحمل ما يخصنا منها . وما يخصنا قدر جليل وتحد كبير . فأرجو ان تساهم مشاركتنا في هذه الندوة في النهوض للرد على هذا التحدي بما تفرضه المرحلة المصيرية التي نعيشها ، فينقلب غيابنا نحن الى حضور ، وعجزنا الى قدرة ، وشهادتنا بما نحن مدعوون اليه مثلاً رائعاً لما يجب ان تكون عليه شهادة الآخرين .

١١ ـ عبد العال الصكبان

اسجل تقديري للجهد المركّز الذي بذله د. ناصيف حتي في البحث الذي قدمه لنا . ان عملية الانتقال قد تمت بنجاح ولكن الجامعة في مقرها الجديد بتونس لا زالت تواجه مشكلتها نفسها التي كانت تواجهها في مقرها القديم في القاهرة من ان الجامعة رمز قومي مكتوف اليدين فمتى يقدر له ان ينطلق .

إن المقر الجديد قد استقطب بنجاح كفاءات مصرية وعراقية وسورية وسودانية وغيرها دون ان يكون هناك اثر لاسباب الانتقال على ذلك . بهذه المناسبة اود ان اسجل تهنئتي وتقديري للاخوة في الجامعة العربية في تونس ، تونسيين ومن بقية الاقطار العربية ، الذين بذلوا الجهد المستمر ليلاً ونهاراً لتبقى الجامعة رمزاً مضيئاً مستمراً في اجتياز تحدي وجوده .

١٢ ـ محيي الدين صابر

الواقع ان انتقال الجامعة والمنظمات المتخصصة في نطاقها ، كان له اثر سلبي ، في مجموع العمل العربي المشترك ، على الاقل من حيث ضياع وقت ثمين ، في اعادة البناء الاداري والفني ، وبخاصة ، بعدما حجبت عنها وثائقها ، وكثير منها لا يمكن تعويضه ، مثل المكتبات ، والمخطوطات، والوثائق العلمية ، والمؤسسات العلمية والفنية المصرية التي كانت تربط المنظمات المتخصصة بها في تنفيذ مشاريعها وبرامجها ، وبعد ان حيل بينها وبين الكفاءات

البشرية المصرية المدربة التي كانت قوام كثير من الاعمال في الامانة العامة وفي المنظمات المتخصصة ، والخبراء وبين العلماء المتعاونين معها .

ذلك الى جانب ما اصاب العمل العربي المشترك من نقص ومن اضرار ، فإن المعلومات المتصلة بالثقافة والاقتصاد والعلوم ، في مصر ، ليس من السهل اسقاطها من نشاط الجامعة ومنظماتها ، ولا ان تترك الصورة العربية القومية مع هذا النقص . والشيء الواضح ، هو ان عبئاً جديداً وكبيراً قد القي على كاهل الجامعة ، واصبح محوراً من محاور نشاطها وهو مقاومة معاهدة كامب ديفيد على المستوى القومي والقاري والعالمي ، وقد استغرق هذا الجهد معظم سعي الجامعة منذ انتقالها .

ومع كل هذا فإنه من الحق ، الاشارة الى ان الجامعة في مقرها الجديد انجزت اعمالاً مهمة ، كان قد بدىء العمل فيها في المقر الدائم ، في القاهرة ، ومن ذلك الاستراتيجية الاقتصادية ، وميثاق العمل العربي المشترك ، وهذا يدل على ان الامانة العامة استطاعت ان تؤمن الاستمرارية للبرامج والمشاريع ، وتضمن لها الثبات ، وهذه نقطة ايجابية كبيرة . والمهم هو بنيان الجامعة ووظائفها ، فإن اي مؤسسة في المجتمع ، وفي اي مستوى ، وفي اي مجال ، انما هي تعبير وانعكاس عن ذلك المجتمع ، وهي في الوقت نفسه برنامج لطموحه وتطلعاته ، وهذا ينطبق على الجامعة نفسها باعتبارها مؤسسة قومية تتجسد فيها اهداف الامة العربية ، وتنعكس عليها اوضاع الدول الاعضاء فيها في الوقت نفسه .

فالجامعة بحكم ميثاقها ، تمثل دولاً ، لها مصالح ليست بالضرورة واحدة في كل الظروف ، ولها نظمها السياسية والادارية المختلفة ، ولكنها مع ذلك تشكل ، حضارياً واجتماعياً ، امة واحدة ، هي الامة العربية ، وهي كأمة تتفق على غايات قومية كبيرة ، هي التي تعمل الجامعة العربية لتحقيقها .

ومن هنا فإن الجامعة تعمل في حدود هذه الموازنة الدقيقة ، موازنة مصالح الدول الاعضاء، وموازنة الاهداف المشتركة للامة الواحدة . والجامعة من هذه الناحية لا يمكن الا ان تكون صورة من الواقع العربي ، نجاحاً او اخفاقاً ، فكلما تحقق تضامن عربي اوسع كانت هناك فاعلية اكثر للجامعة . والعكس صحيح . فالقضية ليست هي قضية ميثاق جديد او قديم . فالواقع ان التحرك الذي صحب انتقال المنظمة الى تونس ، حول الميثاق الجديد للجامعة العربية ، لم يكن شيئاً جديداً ، دعا اليه انتقال المقر ، فلم يكن لذلك الانتقال اثر فكري او سياسي ، وانما كان ذلك بمثابة رأي عام ومشاريع تكررت المحاولات حوله ، قبل الانتقال ، ومع هذا ، فإنه ليس من المستبعد ، بل انه من المتحقق ، ان يكون هناك اثر لاتفاقي كامب ديفيد ، في التحرك لوضع ميثاق جديد للجامعة نظراً للاعباء السياسية الكبيرة التي واجهت الجامعة نتيجة لظروف الوضع العربي مع كامب ديفيد ، وما ترتب عليها من مضاعفات وآثار على الساحة العربية سياسياً .

والتغير الحقيقي للجامعة لا يكمن في انتقال مقرها ، وانما في انتقال وضعها لتكون في مستوى الطموح القومي . فالجامعة الآن بكل المقاييس وفي ظل الاوضاع القائمة في الدول الاعضاء ، وفي الساحة العربية ، هي دون الطموح القومي ، سياسياً واجتماعياً في بنائها وتنظيمها .

الفصل الرابع عشر

المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها

محمد لبيب شقير (*)

تمهيـــد

منذ قيام جامعة الدول العربية حتى الآن ، أنشىء عدد من المنظمات العربية المتخصصة ، بمقتضى اتفاقيات خاصة عقدت بين الدول العربية الاعضاء . ولم تكن الجامعة العربية نفسها بعيدة عن هذه المنظمات ، لأنها أسهمت ايجابياً في انشاء بعضها ، وشجعت اقامة بعضها الآخر ، واقرت اقامتها جميعاً وتعاونت معها .

والقصد من هذا البحث هو القاء نظرة شاملة على هذه المنظمات ، وبيان الدور الذي من المفروض ان تؤديه كل منها في مجال العمل العربي المشترك طبقاً للاختصاصات والمسؤوليات التي قررتها اتفاقية انشائها ، والتعرف الى بعض المشكلات الاساسية التي تعرقل عملها كأجهزة جماعية للتعاون والتكامل العربي . ثم اخيراً اقتراح بعض مبادىء رئيسية يجري على اساسها قيامها بمسؤولياتها حتى تؤدي دورها في تحقيق اهداف العمل العربي المشترك بكفاءة وفاعلية .

اولاً : فكرة المنظمات المتخصصة بصفة عامة

ولنبدأ ، اولاً ، بتحديد مفهوم فكرة « المنظمات المتخصصة » بصفة عامة ، حتى يمكننا بعد ذلك ان نحدد ، على اساس علمي دقيق ، ما يدخل من المؤسسات والهيئات العربية الجماعية ضمن هذه المنظمات .

وفي هذا الصدد يمكننا البدء من التعريف الذي يعطيه د. مفيد شهاب للمنظمات الدولية

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من حضور الندوة ، قدم د. عبد العال الصكبان البحث نيابة عنه . (المحرر)

المتخصصة ، حيث يقول انها « هيئات تنشأ عن اتحاد ارادات عدة دول ، وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او الفنية ، او تتولى تنظيم اداء خدمات دولية ، تمس المصالح المشتركة للدول الاعضاء »(١) . واذا كان هذا التعريف يتعلق بالمنظمات الدولية العالمية التي تكون عضويتها مفتوحة لكل دول العالم مما يتيح لها الاشراف على مجال متخصص على المستوى العالمي، الا انه ليس هناك ما يمنع من أن تكون هناك منظمات متخصصة اقليمية تقتصر عضويتها على دول بينها رابطة اقليمية خاصة . وسنعود فيما بعد لتحديد مفهوم الاقليمية ومعيارها .

ويتبين من هذا التعريف انه لا بد من توافر عدة عناصر اساسية في المنظمة المتخصصة الاقليمية ، وهي :

١ - انها لا تنشأ الا بمقتضى اتفاقية بين حكومات عدة دول،ويكون التمثيل فيها بواسطة مندوبين عن هذه الحكومات . وبذلك يخرج من مفهوم المنظمات الاقليمية المتخصصة المنظمات التي تمثل تجمعات لأفراد (مثل الجمعيات العلمية الاقليمية) او لمؤسسات او هيئات خاصة او عامة (مثل اتحادات النقابات العمالية او المهنية الاقليمية او الاتحادات القطاعية الانتاجية او الخدمية الاقليمية) . ويترتب على نشأة المنظمة المتخصصة الاقليمية باتفاقية بين حكومات الدول الاعضاء ، ان يكون تعديل الاتفاقية المنشئة لها باتفاق هذه الحكومات طبقاً للشروط والاوضاع التي تنص عليها الاتفاقية نفسها .

٢ - ان تقوم بالإشراف على التعاون بين الدول الاعضاء فيها في احد المجالات غير السياسية ، مثل مجالات الاقتصاد او الاجتماع او العمل او الثقافة او التعليم او الصحة او المواصلات او النقل . . . الخ . فالمعيار الذي يميّز المنظمات المتخصصة هو التخصص الدقيق لكل منها في مجال معين محدد . وهي بذلك تتميز عن المنظمات العامة التي تكون ذات طبيعة سياسية عامة يمتد نشاطها الى جميع مجالات العلاقات بين الدول الاعضاء . (مثل جامعة الدول العربية ، او منظمة الوحدة الافريقية ، حيث يمتد نشاط كل منها الى جميع جوانب التعاون بين الدول الاعضاء ، والى فض المنازعات بينها) . ولأن المنظمات المتخصصة تتصل مهمتها في الاشراف على التعاون والعمل الجماعي بين الدول الاعضاء بمجال محدد بالذات (غير المجال السياسي العام) وغالباً ما يتصل هذا المجال بميدان فني معين ، زراعي او صناعي ، او نقدي او مالي او عمالي او تعليمي او ثقافي او صحي او امني . . . الخ ، لذلك فإنها تعتبر منظمات « وظيفية » بمعنى التخصص في ميدان فني محدد . كما يمكن أن يقال ان دورها يتمثل في تحقيق التعاون او التكامل الوظيفي بين الدول الاعضاء حسب طبيعة اهداف كل منظمة منها(٢) .

(١) مفيد محمود شهاب ، **المنظمات الدولية** ، ط ٤ (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٥٤١ .

(٢) انظر في فكرة « الوظيفية » في المنظمات المتخصصة العربية : محمد عزيز شكري ، « التكامل الوظيفي في العالم العربي ، » **السياسة الدولية** ، السنة ٨ ، العدد ٢٨ (نيسان / ابريل ١٩٧٢) ، ص ٤٦ وما بعدها .

٣ - ان تتمتع بالشخصية القانونية ، مع ما يتطلبه ذلك من ان تكون لها ارادة ذاتية مستقلة عن ارادات الدول الاعضاء . وغالباً ما تنص اتفاقية انشاء المنظمة المتخصصة على ذلك . ولكن حتى لو لم تنص على ذلك ، فإنه اذا كانت المنظمة العربية تتمتع بارادة مستقلة عن ارادات الدول الاعضاء ، فإنها تكون ذات شخصية قانونية بالفعل . والتمتع بالشخصية القانونية هو الذي يميز بين المنظمات المتخصصة وبين الادارات او اللجان التي تنشئها المنظمات العامة لكي تعمل كأجهزة لها في اطار تنظيم العمل فيها ، اذ ان هذه الادارات واللجان لا تتمتع بشخصية قانونية متميزة عن شخصية المنظمة العامة التي تنشئها . ويترتب على تمتع المنظمات المتخصصة بالشخصية القانونية ، تمتعها ، فيما يختص بمباشرة وظائفها ، بحق التملك والتصرف والتعاقد والتقاضي وابرام الاتفاقيات مع المنظمات العالمية والاقليمية ومع الدول . وبسبب الشخصية الدولية (الاقليمية) لهذه المنظمات ، فالمفروض انها تتمتع في الدول الاعضاء بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها المنظمات الدولية بصفة عامة ، طبقاً لما يعقد من اتفاقيات بينها وبين الدول الاعضاء في هذا الصدد(٣) .

٤ - إن عضويتها تقتصر على بعض الدول فقط ، وهي الدول التي تجمع بينها رابطة او روابط « اقليمية » . وفي هذا تتميز المنظمات المتخصصة الاقليمية عن المنظمات المتخصصة العالمية التي تكون عضويتها مفتوحة لكل دول المجتمع الدولي . وعلى الرغم من شيوع استخدام اصطلاح « الاقليمية » ، الا أن هناك اتجاهات عديدة في تحديد مفهومه ومعياره(٤) ، فالبعض يجعل انتماء الدول الاعضاء لمنطقة جغرافية واحدة ، والتقارب الجغرافي بينها ، هو معيار « الاقليمية » . والبعض الآخر يرى هذا المعيار في وجود ذاتية خاصة للدول الاعضاء بسبب ما يجمع بينها من روابط قومية ، او حضارية عامة ، فضلاً عن رابطة المصالح المشتركة . ولكن يلاحظ انه اذا كان من الممكن ان يلعب عامل التقارب الجغرافي دوراً مهماً في بعض حالات التعاون الافريقي ، الا انه وحده لا يكفي كحافز على هذا التعاون . ومن هنا فإننا نعتقد باهمية وجود الروابط القومية ، او الحضارية العامة ، في دفع الدول الاعضاء الى الدخول في علاقات تعاون وترابط اقليمي فيما بينها ، ليس بسبب وجود هذه الروابط في حد ذاته فقط ، ولكن كذلك بسبب ما تكون قد ادت اليه ، خلال التطور التاريخي ، من تفاعلات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية بين الدول الاعضاء . فهذه الروابط وما تؤدي اليه من تفاعلات بين هذه الدول تشكل الارضية المشتركة المميزة التي تجمع هذه الدول وتدفعها نحو اقامة تعاون اقليمي ، ونحو انشاء ما يلزم لخدمة اغراض هذا التعاون من اطار منظمي في شكل منظمات اقليمية عامة ، او متخصصة ، او كليهما .

(٣) شهاب ، **المنظمات الدولية** ، ص ٤٥٣ .

(٤) انظر في مفهوم ومعيار « الاقليمية » بصفة عامة : المصدر نفسه ، ص ٤٤ - ٤٥ ، وجميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ١٥ - ١٦ .

أما عن اسباب ظهور المنظمات المتخصصة وتزايدها الى جوار المنظمات العامة فإنه يرجع الى الطبيعة السياسية الغالبة على هذه المنظمات الاخيرة ، مما يجعل نشاطها يتأثر لدرجة كبيرة بتقلبات العلاقات السياسية وتياراتها ، على نحو يضعف ، في اغلب الاحيان ، من فاعليتها . وعلى خلاف ذلك ، فإن المنظمات المتخصصة ، بحكم تخصصها في مجالات محددة تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية والصحية والفنية ، فإنها يمكن أن تقوم وتؤدي دورها بكفاءة وفاعلية ، دون التأثر ، او دون التأثر الى حد كبير ، باعتبارات السياسة وتقلباتها وازماتها بين الدول الاعضاء . ومن الحقائق ذات الدلالة ان « الاتحادات الدولية » التي هي الصورة الاولى لما اصبح يعرف بعد ذلك باسم « المنظمات المتخصصة » قد ظهرت ومثلت دوراً مهماً في التعاون الدولي ، خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، قبل التفكير في انشاء منظمات دولية عامة تعنى بالمسائل السياسية ، مثل عصبة الامم[٥] . ويدل ذلك على ان المنظمات المتخصصة تعبر عن حاجة عميقة للتعاون بين الدول في المجالات العديدة غير السياسية والتي تتصل بحياة الشعوب .

وإذا كان قيام المنظمات المتخصصة يستند ، على هذا النحو ، الى اسباب وعوامل مهمة ، فإن تاريخها يشير الى أنها تقابل بعض المشكلات على صعيد التنظيم الدولي او الاقليمي ، من اهمها مشكلتان :

الاولى ، تتصل بالعلاقة بينها وبين المنظمة الدولية او الاقليمية العامة (مثل الامم المتحدة ، ومثل منظمة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية) والتي تكون ، بمقتضى مواثيق انشائها ، ذات اختصاصات عامة واسعة .

والثانية ، هي ما يؤدي اليه تعدد هذه المنظمات المتخصصة من احتمالات الازدواجية في اختصاصاتها ، والتضارب في نشاطها ، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص فاعليتها .

وإذا أخذنا ، كمثال المنظمات المتخصصة الدولية ، فإننا نجد ان ميثاق الامم المتحدة قد حاول ان يضع حلاً لهاتين المشكلتين . ويقوم هذا الحل على الاعتراف بأهمية هذه المنظمات وبشخصيتها القانونية المستقلة ، وفي الوقت نفسه يقرر ضرورة الربط الوثيق بينها وبين الامم المتحدة ، بما لا ينال من استقلالها (اي المنظمات) . وقد قرر الميثاق ان يكون ذلك عن طريق ما يعرف « بعلاقة الوصل » التي تقوم بمقتضى اتفاقية تعقد بين المنظمة العالمية وبين كل من المنظمات المتخصصة الدولية ، بحيث « لا تنشأ هذه العلاقة الا بمقتضى هذه الاتفاقيات وفي الحدود التي

(٥) من هذه الاتحادات التي بلغ عددها عند قيام الحرب العالمية الاولى اكثر من خمسين اتحاداً : اتحاد التلغراف الدولي بمقتضى اتفاقية باريس في ١٧ ايار / مايو ١٨٦٥ ؛ اتحاد البريد العالمي بمقتضى اتفاقية برن في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر١٨٧٤؛ الاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية بمقتضى اتفاقية بروكسل في ٥ حزيران / يونيو ١٨٩٠ ، ومكتب الصحة الدولي بمقتضى اتفاقية باريس في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٧ . انظر : شهاب ، المنظمات الدولية ، ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠ .

تقرها »[٦] . وقد نص الميثاق ، في مادته الثالثة والستين ، على ان يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة هو الجهة المسؤولة عن وضع الاتفاقيات التي تحدد شروط الوصل مع هذه المنظمات ، على ان تعرض على الجمعية العامة للموافقة عليها ، وعلى ان يكون له ان ينسق بين اوجه نشاط هذه المنظمات « عن طريق التشاور معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة ، واعضاء الامم المتحدة » . وبالفعل تم عقد اتفاقيات وصل بين الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة .

وفيما عدا الاتفاقية المعقودة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير اللذين وضعت لهما احكام مختلفة تراعي الطبيعة الاقتصادية والمالية التي تميز عملهما ، فإن الاتفاقيات مع المنظمات المتخصصة الاخرى تتضمن مبادىء متشابهة يتكون منها في مجموعها احكام علاقة الوصل . واهم هذه المبادىء بالاضافة الى حكم المادة (٦٣) من الميثاق المشار اليها ، حق كل من المنظمات المتخصصة والامم المتحدة في تبادل الممثلين بصفة مراقبين في الاجتماعات ، والتزام المنظمات المذكورة بمعاونة مجلس الامن في تنفيذ ما قد يقرره من جزاءات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، والتزامها بتقديم تقارير دورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نشاطها وما اتخذته لتنفيذ توصياته وتوصيات الجمعية العامة ، والتزامها بعرض ميزانياتها على الجمعية العامة لدراستها وابداء الملاحظات عليها . ويلاحظ عدم سريان هذا الحكم الاخير على صندوق النقد والبنك الدولي بسبب ما لهما من طبيعة خاصة[٧] .

على انه من المهم ملاحظة ان مجرد تقرير هذه المبادىء والاتفاق عليها بين الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة لا يكفي للتغلب على كل المشكلات التي تصطدم بها هذه المنظمات . فالامر ، في النهاية ، يتوقف على الروح التي يتم بها التطبيق ، وعلى القدرة على مواجهة ما قد يظهر خلال هذا التطبيق من مشكلات جديدة . وقد كانت الرغبة في التغلب على مثل هذه المشكلات وفي تيسير تحقيق الترابط بين المنظمات المتخصصة والامم المتحدة ومرونتها ، وبين بعضها البعض ، هي التي ادت الى انشاء « لجنة ادارية للتنسيق » تتكون من امين عام الامم المتحدة ومديري المنظمات المتخصصة . وتختص بالتنسيق بين نشاط فروع الامم المتحدة ونشاط هذه المنظمات ، وكذلك بالتنسيق بين نشاط المنظمات ، كذلك جعل من اختصاص هذه اللجنة اعداد تقارير عن نشاط المنظمات المذكورة واوضاعها ، تقدمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

والواقع ان انشاء هذه اللجنة وما أعطي لها من اختصاصات يمثل حلاً موفقاً لمشكلة حساسية المنظمات المتخصصة بالنسبة لاستقلالها ، لأن عملية التنسيق بين نشاطها وبينها وبين فروع الامم المتحدة ، تتم على هذا النحو بواسطة لجنة هم اعضاؤها مع الامين العام للامم المتحدة .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦ .
(٧) في هذه المبادىء ، انظر : المصدر نفسه ، ص٥٤٦ـ ٥٤٧ .

ثانياً : المنظمات العربية المتخصصة

وفي ضوء هذا العرض السريع لفكرة المنظمات العربية المتخصصة بصفة عامة ، ننتقل الآن لتحديد المنظمات العربية المتخصصة وحصرها . فما هي هذه المنظمات ؟ نشير اولاً الى انه لا يعتبر من قبيل المنظمات العربية المتخصصة اللجان الفنية الدائمة المشكّلة طبقاً للمادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية ، لأنها لا تتمتع بشخصية مستقلة عن الجامعة[8] ، وكذلك الاتحادات العربية النوعية ، التي انشئت بهدف تقديم العون لاعضائها ، في النواحي الفنية المتصلة بالقطاعات الانتاجية والخدمية المقامة فيها هذه الاتحادات ، ولتحقيق التعاون بينها ودفعها ، لأن الاعضاء في هذه الاتحادات ليست هي الحكومات العربية ولكن الشركات والمؤسسات والجمعيات والاتحادات القطرية العاملة في القطاع الذي يتصل به نشاط كل اتحاد نوعي منها[9] . كذلك لا يدخل ضمن المنظمات العربية المتخصصة الشركات او المشاريع العربية المشتركة العديدة التي تزايد عددها كثيراً بعد الثورة النفطية سنة ١٩٧٣ ، لأنها مجرد مشاريع اقتصادية تنشأ بين شركاء عاديين ، واشتراك الحكومات العربية فيها ، عندما يحدث ، يكون بوصفها اطرافاً عادية تسهم في النشاط الاقتصادي .

كذلك لا يعتبر من المنظمات العربية المتخصصة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي انشىء بمقتضى المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، المبرمة في ١٧ / ٦ / ١٩٥٠ ، لأنه ليست له شخصية قانونية مستقلة عن الجامعة ، ولأن اختصاصاته تشمل دفع التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي بجميع صوره واشكاله دون تخصص في جانب معين .

---

(٨) للمزيد من التفاصيل حول هذه اللجان ، انظر : محمد عزيز شكري ، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع** (الكويت : دار ذات السلاسل ، ١٩٧٥) ، ص ٤٢ - ٤٥ ، ومفيد محمود شهاب ، معدّ ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .

(٩) انظر في هذه الاتحادات النوعية العربية : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للمشروعات العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، **الاتحادات العربية النوعية المتخصصة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية** (عمّان : الادارة ، [د. ت.]) ؛ احمد جامع ، مشرف ، **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : الفكرة ، التطبيق ، الانجازات** (القاهرة : المطبعة العربية الحديثة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، المكتب الفني ، ١٩٧٥) ، ص ٥٤ - ٥٦ ، ٥٧ والملاحق رقم (١٢) ، (١٤) و (١٥) ؛ مطر وهلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، الملحق رقم (٣) . وقد بلغ عدد الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التي انبثقت عن مجلس الوحدة حتى الآن اربعة عشر اتحاداً ، منها الاتحاد العربي للحديد والصلب ؛ والاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيمياوية ؛ والاتحاد العربي للناقلين البحريين ، والاتحاد العربي للسكك الحديدية ، وهناك عدد كبير من الاتحادات المهنية التي نشأت خارج اطار الجامعة العربية .

وعلى الرغم من ان الدليل الملخص الذي أعدته الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة للجامعة العربية عن المنظمات العربية المتخصصة يدرج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ضمن هذه المنظمات[10] ، الا اننا لا نعتبره منظمة متخصصة . حقيقة انه قد انشىء بمقتضى اتفاقية بين الحكومات العربية ، هي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وانه يتكون من ممثلين لهذه الحكومات (م ٤ / ١ من هذه الاتفاقية) ، وانه يفهم ضمناً من نصوص الاتفاقية المذكورة انه يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ، الا ان هذه الجوانب وحدها لا تجعل منه منظمة متخصصة ، وذلك لسببين : **اولهما** ، ان مسؤوليته جاءت عامة تشمل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الاعضاء في جميع المجالات ، مما ينفي عنه صفة « التخصص » التي لا بد من توافرها في المنظمات المتخصصة ، **والسبب الثاني** ، انه من الواضح ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد قصدت ان يقوم مجلس الوحدة ، بالنسبة للدول الاعضاء في هذه الاتفاقية ، بالدور نفسه الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالنسبة للدول العربية جميعاً حيث ان كل الدول العربية اعضاء فيه ، في حين ان عضوية مجلس الوحدة قاصرة على بعضها فقط . فلكل من المجلسين جهاز للاشراف وليس منظمة متخصصة ، وكل منهما ذو طبيعة عامة من حيث موضوع نشاطه الذي يشمل التكامل الاقتصادي في جميع مجالاته ، ولكنهما يختلفان في ان نشاط احدهما يشمل كل الدول العربية على حين لا يشمل نشاط الآخر الا عدداً منها فقط . واياً كانت المشكلات التنظيمية والتطبيقية التي يمكن ان تنشأ ، والتي نشأت بالفعل ، عن هذا الوضع ، الا انه هو الذي يفرضه تطبيق اتفاقية انشاء كل منها .

واذا تركنا جانباً هذه اللجان والاتحادات والمشاريع والمجالس التي لا تعتبر من قبيل المنظمات العربية المتخصصة ، فإننا نجد ان المنظمات التي ينطبق عليها هذا الوصف فعلاً هي تسع عشرة منظمة يمكن توزيعها بين تسعة قطاعات وانشطة هي : التمويل والنقد ، النفط ، الزراعة ، الصناعة ، المواصفات والمقاييس ، النقل والمواصلات ، العمل ، الامن ومكافحة الجريمة ، البحث العلمي والثقافة والتربية ، طبقاً لما هو مبين في الجدول التالي . وليس هناك ما يمنع من دخول بعض المنظمات في اكثر من قطاع ، حسب المسؤوليات والصلاحيات المحددة لها بمقتضى اتفاقيات انشائها (ويوجد بيان هذه المنظمات ببعض التفصيل في ملحق هذه الدراسة) .

ثالثاً : المشكلات الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة

وقد صادفت المنظمات العربية المتخصصة ، شأنها في ذلك شأن المنظمة المتخصصة العالمية ، مشكلات اساسية يهمنا منها مشكلتان هما :

---

(١٠) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ادارة المنظمات ، **المنظمات العربية المتخصصة : دليل ملخص** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ٢٢ .

١ ـ العلاقة بينها وبين جامعة الدول العربية .
٢ ـ ازدواجية الاختصاصات .

وعلى الرغم مما قد يبدو من انفصال كامل بين هاتين المشكلتين الا أنهما تتعلقان ، كما سيتبين فيما بعد ، بموضوع واحد ، هو موضوع الترابط بين الاجهزة المتعددة للبنيان التنظيمي الواحد ، بما يحقق التناسق والتكامل بين الاجزاء والجوانب المتعددة والمتنوعة للعمل الجماعي المشترك الذي تقوم عليه اجهزة هذا البنيان . والذي لا شك فيه هو ان هاتين المشكلتين قد اسهمتا ، مع العوامل التي تحيط بالعمل العربي المشترك في مجموعه[11] ، في اضعاف فاعلية هذه المنظمات ، وفي انها لم تحقق الكثير مما تصبو اليه ، ومن الاهداف التي تنص عليها اتفاقيات انشائها . وسنبحث المشكلتين المشار اليهما تباعاً فيما يلي :

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الانشاء(أ)	تاريخ توقيع اتفاقية الانشاء	تاريخ بدء النشاط	البلدان الاعضاء
اولاً : قطاع التمويل والنقد ١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٦/ ٥ /١٩٦٨	١٩٧١	١٨/١٢/١٩٧١	جميع البلدان العربيـة
٢) صندوق النقد العربي	كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥	٢٧/ ٤ /١٩٧٦	٢١/ ٥ /١٩٧٧	جميعها ما عدا جيبوتي
٣) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣	١٩٧٤	آذار / مارس ١٩٧٥	جميعها ما عدا الصومال ، جيبوتي لبنان، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي
٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٧٠	١٩٧١	١/٤/١٩٧٥	جميع البلدان العربية

(١١) والتي من أهمها غياب الارادة السياسية اللازمة للعمل العربي المشترك ، وغياب استراتيجية عامة توجه هذا العمل على هديها ، وتأثر هذا العمل بالتقلبات السياسية المتكررة والمألوفة بين اقطار الوطن العربي مما يجعله يتأثر بمزاجية الحكام والمسؤولين ، والتبعية للخارج اقتصادياً وثقافياً وحتى سياسياً مع ما تضعه هذه التبعية من صعوبة تحقيق العمل العربي المشترك ، فضلاً عن المؤامرات والدسائس بل الضغوط المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها القوى الخارجية لعرقلة التكامل العربي ومنعه ، واخيراً فإن النتائج التي ترتبت على « الثورة النفطية » التي جرت سنة ١٩٧٣ كانت ، في مجموعها ، من العوامل السلبية بالنسبة للوحدة والتكامل العربيين .

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الانشاء(أ)	تاريخ توقيع اتفاقية الانشاء	تاريخ بدء النشاط	البلدان الاعضاء
ثانياً : قطاع النفط ١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول		٩/١/١٩٦٨	٩/٩/١٩٦٨	السعودية ، الكويت الجزائر ، ابو ظبي قطر ، البحرين ، العراق ، سورية ومصر
ثالثاً : قطاع الزراعة ١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية	١١/٣/ ١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٢	جميعها ما عدا لبنان وجيبوتي
٢) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة	٣/ ٩ /١٩٦٨		٢٥/ ٩ /١٩٧١	جميعها ما عدا تونس والصومال جيبوتي ، البحرين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي
رابعاً : القطاع الصناعي ١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١٠/ ٩ /١٩٧٨		١٠/ ٩ /١٩٧٨	جميعها ما عدا الكويت
خامساً : المواصفات والمقاييس ١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس	١٢/١٢/ ١٩٦٥	١٩٦٦	٢٥/ ٣ /١٩٦٨	جميعها ما عدا الصومال ، جيبوتي وموريتانيا
سادساً : قطاع النقل والمواصلات ١) الاتحاد البريدي العربي	٩/ ١٢ /١٩٤٦		٩/ ١٢ /١٩٤٦	جميع البلدان العربيـة
٢) الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية	٩/ ٩ /١٩٥٣		١٩٥٧	جميع البلدان العربية ما عدا البحرين
٣) المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	٢١/ ٣ /١٩٧٦	١٩٧٦	١/ ٧ /١٩٧٨	جميع البلدان العربية
٤) اتحاد اذاعات الدول العربية	١٥/ ١٠ /١٩٥٥		٩/ ٢ /١٩٦٩	جميع البلدان العربيـة

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الانشاء(أ)	تاريخ توقيع اتفاقية الانشاء	تاريخ بدء النشاط	البلدان الاعضاء
٥) الاكاديمية العربية للنقل البحري	٢٦/ ٤/ ١٩٧٥		٢٦/ ٥/ ١٩٧٢(ب)	جميعها ما عدا الجزائر ، المغرب وموريتانيا وجيبوتي
٦) مجلس الطيران المدني للدول العربية	٢١/ ٣/ ١٩٦٥	١٩٦٥	١١/ ١١/ ١٩٦٧	جميعها ما عدا السعودية
سابعاً : قطاع العمل ١) منظمة العمل العربية	٢١/ ٣/ ١٩٦٥		٢٥/ ٩/ ١٩٧٢	جميعها ما عدا عمان
ثامناً : قطاع الامن ومكافحة الجريمة ١) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة	١٠/ ٤/ ١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٥	جميعها ما عدا موريتانيا وجيبوتي
تاسعاً : قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية ١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	٢١/ ٥/ ١٩٦٤	١٩/ ٢/ ١٩٦٤	٢٥/ ٧/ ١٩٧٠	جميعها ما عدا لبنان
٢) المنظمة العربية للعلوم الادارية	١/ ٤/ ١٩٦١	١٩٦١	١/ ١/ ١٩٦٩	جميعها ما عدا جيبوتي

(أ) تاريخ الموافقة على الانشاء هو تاريخ موافقة مجلس الجامعة ، او المجلس الاقتصادي والاجتماعي او مجلس الوحدة على اتفاقية المنظمة .

(ب) كانت الاكاديمية موجودة منذ سنة ١٩٧٢ في مصر ثم اتفق سنة ١٩٧٥ على تحويلها لمنظمة عربية .

رابعاً : مشكلة علاقة المنظمات المتخصصة بالجامعة العربية

لعبت الجامعة العربية دوراً مهماً في انشاء المنظمات العربية المتخصصة[١٢] . وكان من اهم ما ميز نشأة هذه المنظمات انها اقيمت بمقتضى اتفاقيات خاصة بين الدول العربية الاعضاء ، وان هذه الاتفاقيات قد اسبغت ، صراحة او ضمناً ، الشخصية القانونية المستقلة ،

(١٢) انظر ملحق هذه الدراسة (هوامش كل منظمة) لمعرفة الدور الذي لعبه مجلس الجامعة العربية في الموافقة على اتفاقيات العديد من هذه المنظمات .

على هذه المنظمات ، وأكدت هذا الاستقلال بأن جعلت لها اجهزة خاصة تقوم على ادارتها وعلى وضع سياساتها وتنفيذها . وقد تأثرت هذه الاتفاقيات في ذلك باتفاقيات انشاء المنظمات المتخصصة العالمية التي استوحتها الدول العربية في اقامة العديد من منظماتها العربية المتخصصة .

ومع تكاثر هذه المنظمات أخذ يتبين ان العلاقة بينها وبين الجامعة العربية لا تحكمها قواعد واضحة ومحددة . فميثاق الجامعة الذي وضع سنة ١٩٤٥ قد جاء ، على عكس ميثاق الامم المتحدة[١٣] ، خلواً من اي تنظيم لهذه العلاقة . اما اتفاقيات انشاء المنظمات في مجموعها ، فإنها لا تتضمن نظاماً قانونياً واحداً ومتكاملاً يحكم هذه العلاقة . حقيقة ان معظم هذه الاتفاقيات تنص على ان المنظمة المتخصصة التي تنشئها كل منها تقام تحقيقاً لأهداف ميثاق الجامعة العربية[١٤] ، وان بعض المنظمات تنص اتفاقياتها على انها انشئت كوكالات متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية[١٥] ، وحقيقة ايضاً ان هناك بعض المنظمات التي تعطي اتفاقياتها الجامعة العربية بعض مظاهر الاشراف والرقابة على اعمالها[١٦] . وفي مقابل ذلك يوجد بعض المنظمات المتخصصة الاخرى مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي التي تحصر مواثيقها العلاقة بينها وبين الجامعة العربية على مجرد قيام الامين العام للجامعة بتوجيه الدعوة الى الاجتماع الاول لمجلس المحافظين واحتفاظ الامانة العامة للجامعة بأصل اتفاقية انشاء المنظمة[١٧] . ومن الواضح ان هذا الشتات من الاحكام والقواعد لا

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(١٤) جاء ذلك صراحة في ديباجة اتفاقيات احدى عشرة منظمة متخصصة هي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؛ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ؛ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ؛ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (في ديباجة الاتفاقية والمادة (٢٣) منها)؛ اتحاد اذاعات الدول العربية ؛ الاكاديمية العربية للنقل البحري ؛ مجلس الطيران المدني للدول العربية ؛ الميثاق العربي للعمل ؛ المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية .

(١٥) ورد ذلك في دستور منظمة العمل العربية (م١ / ٢) ، وفي دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (م ١٠) .

(١٦) حيث تنص المادة (١٦ / ١) من اتفاقية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة على عرض الميزانية على مجلس الجامعة وابداء ما قد يكون لديه « من توجيهات بشأنها » ، كما تنص المادة (١٠ / ١) منها على ان يقوم امين المنظمة . . « بتقديم تقرير سنوي، عن نشاطات المنظمة الى مجلس الجامعة . . . . . » . وتنص اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المادة (١٢) منها المعدلة بقرار مجلس الجامعة رقم (٣٢٥٨) في ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ على ان تراعي في ميزانيتها الاحكام الخاصة بهيئة الرقابة المالية التابعة لمجلس الجامعة ، وتنص المادة (١٤ / ٢) من الاتفاقية على ان تقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها لمجلس الجامعة . ونجد هذا الحكم الاخير نفسه في المادة (١١ /٦) من اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية .

(١٧) المادة (٤١) من اتفاقية الصندوق العربي للانماء ، والمادة (٥٦) من اتفاقية صندوق النقد العربي .

يشكل ، ولا يصلح ان يشكل ، نظاماً قانونياً متكاملاً وواحداً يحكم العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة .

والواقع ان عدم وجود مثل هذا النظام القانوني المتكامل لم يكن في مصلحة العمل العربي المشترك الذي يجب ان تقوم علاقة ترابط قويّ بين الاجهزة القائمة عليه ، بخاصة بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصاص العام المتمثلة في الجامعة العربية ، وبخاصة بعد ان اتسعت مجالات العمل العربي المشترك وتداخلت قضاياه ، وتعددت المنظمات والاجهزة المسؤولة عنه .

وكانت الجامعة العربية هي التي سعت من جانبها لوضع مثل هذا التنظيم المتكامل ، وامتدت جهودها في ذلك على مدى العشرين سنة الماضية . ويمكن القول ان جهودها في تنظيم العلاقة بينها وبين المنظمات المتخصصة قد أخذت ثلاثة اتجاهات مختلفة ، كان كل اتجاه منها هو الغالب في مرحلة من المراحل ، مع وجود قدر من التداخل بينها ، على ما يتبين مما يلي :

١ ـ اسلوب اتفاقيات التعاون

طبقاً لهذا الاسلوب يجري تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمة المتخصصة عن طريق اتفاقية للتعاون تعقد بينها ، طبقاً للاسلوب المطبق بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقد عقدت ثلاث من هذه الاتفاقيات بين الجامعة وكل من الاتحاد البريدي العربي (سنة ١٩٦١) والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٦١) ، ومجلس الطيران المدني للدول العربية (١٩٧٠) . وقد حددت هذه الاتفاقيات مجالات التعاون في نقاط اهمها : العمل على تفادي الازدواج في العمل ، واحاطة كل طرف للآخر بالمشاريع التي تهدف الى نمو نشاطه ، ويعنى بالملاحظات التي يرسلها اليه الطرف الآخر بخصوصها ، ويتبادل المعلومات والبيانات والمستندات والقرارات الخاصة بالمسائل ذات الاهمية المشتركة ، والقيام بنشاط مشترك طبقاً لاتفاقات خاصة تعقد لذلك وتحدد شروط مساهمة كل من الطرفين في هذا النشاط وفي نفقاته المالية ، ودعوة كل من الطرفين للآخر لحضور اجتماعاته عن طريق مندوبين لا يكون لهم حق التصويت ، ومراعاة المنظمة المتخصصة ان تكون شروط استخدام موظفيها منسجمة مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة « تجنباً للتنافس » وجواز الاتفاق على تبادل الموظفين[١٨] .

وقد أوصت بالأخذ بهذا الاسلوب لاتفاقيات التعاون الامانة العامة للجامعة العربية

(١٨) انظر الاتفاق المبرم بين الجامعة العربية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في ٢٣ / ٢ / ١٩٦١ ، والاتفاق المبرم بينها وبين الاتحاد البريدي العربي في ٤ / ٩ / ١٩٦١ في : جامعة الدول العربية ، ادارة المعاهدات ، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية** (القاهرة : الادارة ، ١٩٧٨) ، ص ٤٩٥ ـ ٥٠٢ .

(اللجنة القانونية الدائمة) في دراسة[١٩] عرضت على مجلس الجامعة واقر الأخذ بها بمقتضى قراره رقم (٣٧٣٧) في ٢٤ /٣/ ١٩٧١ الذي يتضمن عدداً من المبادىء الاساسية الموحدة ، وهي : الاعتراف بالمنظمة المتخصصة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، حق الجامعة العربية في ممارسة رقابة غير مباشرة على نشاط المنظمة ؛ يكون ذلك عن طريق ما يصدره مجلس الجامعة من توصيات الى المنظمة وبالتشاور بينها وبين الجامعة في المسائل ذات الاهمية المتبادلة ؛ تلتزم المنظمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها واعمالها وبتقديم مشروع ميزانيتها الى مجلس الجامعة ويصدر المجلس توصيات في كل ذلك ؛ تلتزم المنظمة بتقديم المعلومات والاحصاءات التي تطلبها الجامعة ؛ تضع المنظمة شروط استخدام موظفيها مع مراعاة انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ؛ للجامعة والمنظمة القيام بمشاريع مشتركة بقصد تحقيق اهداف ذات فائدة متبادلة طبقاً للشروط التي يتفق عليها بينهما ؛ تشاور الجامعة والمنظمة بالنسبة لتعاونهما مع الوكالة الدولية المتخصصة المناظرة على ان يكون التعاون بين الجامعة ومنظمة الامم المتحدة وفروعها الرئيسية من حق الجامعة وحدها ؛ تبادل الجامعة والمنظمة التمثيل في هيئاتهما دون حق التصويت ؛ اشتراك المنظمة في اللجنة الخاصة التي تعمل على التنسيق والتوحيد بين المنظمات العربية ، يكون تنظيم التعاون بين الجامعة والمنظمة العربية المتخصصة طبقاً لهذه المبادىء بمقتضى اتفاق يعقد بينهما ، ولا يكون نافذاً الا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة في المنظمة ، ويجوز ان يعدل هذا الاتفاق بالرضا المتبادل للطرفين بعد اعلام احدهما الآخر برغبته في التعديل ؛ يكون فض الخلافات بين الطرفين ، الناشئة عن تفسير او تطبيق الاتفاق ، عن طريق التحكيم الاجباري .

كذلك نص قرار مجلس الجامعة رقم (٣٧٣٧) المشار اليه ، على مناشدة الدول الاعضاء في الجامعة وفي المنظمات ، حث المجالس المسؤولة في تلك المنظمات لاتخاذ قرار تشترك بمقتضاه اجهزتها مع جهاز الجامعة في بحث توحيد أنظمتها وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة ، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الامين العام للجامعة وعضوية رؤساء المنظمات .

يتبين من ذلك ان اسلوب اتفاقيات التعاون يتميز بأنه يراعي استقلال المنظمات ، ويقيم التعاون الذي يجب ان يتم بينها وبين الجامعة على اساس تعاقدي يستند الى الرضا المتبادل للطرفين ، وبأنه يحاول الوصول الى توحيد انظمة المنظمات على اساس من التراضي الذي يتم من خلال اللجنة التي نص القرار (٣٧٣٧) على انشائها لهذا الغرض .

ومع ذلك فإن القرار المذكور واسلوب اتفاقيات التعاون الذي نص عليه لم يجدا سبيلاً الى التطبيق . ويرجع ذلك لعاملين : **الاول** ، هو تقاعس المنظمات المتخصصة عن التقدم لابرام

(١٩) قام بالدراسة الدكتور محمد عزيز شكري ، وارفق بدراسته مشروعاً لاتفاق التعاون بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو الذي يتضمن المبادىء التي اقرها مجلس الجامعة ووردت في مرفق قراره رقم (٣٧٣٧) بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧١ المشار اليه في المتن . انظر : شكري ، **جامعة الدول العربية ووكالاتها بين النظرية والواقع** ، ص ١٣٥ ـ ١٤٣ .

اتفاقيات تعاون مع الجامعة العربية ، وربما لأنها تصورت ان مواثيق انشائها بأوضاعها القائمة لا تعطيها صلاحية ابرام مثل هذه الاتفاقيات ، وان هذه المواثيق يجب ان تعدل اولاً في هذا الاتجاه . **والثاني** ، هو ان الجامعة العربية نفسها لم تُعطِ الفرصة للقرار (٣٧٣٧) لكي يرى التطبيق ، حيث اخذت تعمل منذ سنة ١٩٧٢ على تطبيق الاسلوب الثاني وهو اسلوب فرض رقابة مباشرة على المنظمات المتخصصة .

وأياً كانت مزايا اسلوب اتفاقيات التعاون والاسباب التي أدت الى عدم تطبيقه ، فإننا لا نؤيد الأخذ به على المستوى العربي . فهو قد يكون مفهوماً في مجال العلاقات بين الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة العالمية ، حيث لا يربط بينها جميعاً الا رباط التنظيم العالمي الذي يشمل دولاً ذات حضارات متباينة ، وقوميات مختلفة ، ومستويات نمو متفاوتة ، مما يجعل من الضروري ان يقوم التعاون بينها على اساس تعاقدي، حتى يتسنى لكل منظمة مراعاة مصالح جميع الدول الاعضاء فيها او تحقيق نوع من التوازن بين هذه المصالح فيما تعقده من اتفاقيات للتعاون مع الامم المتحدة . ويختلف الامر بالنسبة للدول العربية التي تجمع بينها جميعاً قومية واحدة وتربطها بعض المصالح الاساسية العامة ، والتي يتوقف تقدمها وقوتها جميعاً على ترابط العمل العربي المشترك ليس فقط في جوانبه الموضوعية - اي من حيث المجالات التي ينصب عليها - ولكن كذلك في اطاره التنظيمي ، اذ يجب ان تكون هناك رابطة قوية تجمع منظمات هذا الاطار كله، لأن ذلك شرط لا غنى عنه لفاعلية نشاط هذه المنظمات جميعاً ولتحقيق التنسيق والترابط بين ما تقوم به من مشاريع وجهود . ولذلك ، فإن موضوع العلاقة بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة ليس منفصلاً ولا بعيداً عن موضوع ضرورة تحقيق التنسيق والترابط بين جهود الجامعة والمنظمات ، وبين جهود المنظمات بعضها ببعض .

ومن هنا ، فإن الاساس الذي يجب ان يستند اليه قيام الترابط والتنسيق بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة لا يجوز أن يكون أساساً تعاقدياً ، متروكاً لرغبة - او لعدم رغبة - هذه المنظمة او تلك ، ولا لرغبة هذا الجهاز او ذاك من اجهزة الجامعة ، بل يتعين ان يكون اساساً نظامياً ، تكون كل من الجامعة والمنظمات ملزمة بمقتضاه بتحقيق هذا الترابط والتنسيق .

ولكي يكون كذلك ، فإن هذا الاساس يجب ان تتوفر فيه اربعة شروط ، وهي :

أ - ان يكون القرار الذي يفرض هذا الالتزام على كل من الجامعة والمنظمات صادراً من سلطة اعلى من اجهزة كل من الجامعة والمنظمات (مثل مجلس القمة العربية) ، ليكون ذلك ضماناً لاستقراره ولالتزام الجميع به .

ب - ان يتم تعديل المواثيق الاساسية لكل من الجامعة والمنظمات المتخصصة بما يتضمن هذا القرار .

ج - ان يتحقق الارتباط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة من خلال عملية التنسيق ، لان التنسيق هو مبرر هذا الارتباط نفسه .

د - ان يتم التنسيق باشتراك الجامعة والمنظمات . . .

فهذه الشروط الاربعة هي التي تكفل تحقيق الارتباط ، وتحقيق التنسيق الذي هو مبرر هذا الارتباط ، والاحتفاظ للمنظمات باستقلاليتها التي هي من اهم مبررات قيامها .

والسؤال الآن هو الى اي مدى روعيت هذه الشروط في الاساليب الاخرى التي تقررت او اقترحت لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ؟

٢ - اسلوب الاشراف المباشر بناء على قرار من الجامعة نفسها

يتميز هذا الاسلوب ، كما يتضح من اسمه ، بخاصيتين : **الاولى** ، انه يجعل هذه العلاقة علاقة رقابة مباشرة للجامعة على هذه المنظمات ، **والثانية** ، ان اقامة هذه العلاقة وتنظيمها يتم بناء على قرار من الجامعة نفسها ممثلة في احد اجهزتها ، ودون ان تشترك المنظمات في اصداره. والواقع ان الجامعة قد لجأت الى هذا الاسلوب ابتداء من سنة١٩٧٢. وكانت بداية ذلك التقرير الذي قدمه الامين العام للجامعة بتاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٧٢ الى مجلس الجامعة والذي اشار فيه الى ضرورة اعادة النظر في اوضاع المنظمات المتخصصة ، واقترح فيه الاخذ بهذا الاسلوب ، بحيث يكون لمجلس الجامعة اشراف على هذه المنظمات من الناحية الفنية والمالية . وقد استمرت جهود الجامعة في اتجاه الاخذ بهذا الاسلوب الذي صدرت به عدة قرارات منها :

أ - **قرار مجلس الجامعة رقم (٢٩٦٣) في ١٣/ ٩/ ١٩٧٢** الذي وافق على اقتراح الامين العام بأن يكون للجامعة اشراف مباشر على المنظمات ، وطلب من الدول الاعضاء في المنظمات اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك في مجالس هذه المنظمات ، كما قرر تشكيل لجنة لتقويم اعمال المنظمات وتقديم الاقتراحات بشأنها[٢٠] .

ب - **قرار المجلس الاقتصادي رقم (٥٦٣) في ١٠ / ١٢ / ١٩٧٢** ، الذي صدر بناء على تقرير قدمه اليه الامين العام بخصوص التعاون العربي في الميدان الاقتصادي[٢١] . وقد فصّل هذا القرار مبادىء الاشراف المباشر للجامعة على المنظمات المتخصصة ، وهي تتلخص فيما يأتي : أن تقدم كل منظمة للمجلس الاقتصادي ، قبل شهرين من تاريخ انعقاده ، تقريراً سنوياً عن نشاطها وما اتخذته من قرارات وما اقامته او تزمع اقامته من مشاريع ، وذلك لدراستها

---

(٢٠) ومن الجدير بالملاحظة ان هذه اللجنة قد اوضحت ان تنفيذ قرار مجلس الجامعة المشار اليه يستلزم « اجراء تعديل في ميثاق الجامعة على وجه يمكن من تطوير اجهزة الجامعة كلها تطويراً جذرياً يتناول مهامها ووظائفها واسس ادارتها واساليب عملها في ضوء التطورات التي حلت بالعمل العربي » . انظر مذكرة: مجلس الوحدة العربية ، « ملاحظات اساسية بصدد تنفيذ القرار رقم (٣٥٥٢) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ ،» ص ٨ .

(٢١) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ١٩٥٣ - ١٩٨٠** (تونس : الامانة ، ١٩٨٠) ، ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

واصدار ما يراه من توصيات بشأنها ؛ ان يحضر الامين العام للجامعة ، او من ينيبه ، اجتماعات المنظمات ، كما يدعوها لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي ومجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ، للمجلس الاقتصادي ان يوجه توصيات الى المنظمات وأن يطلب منها تقديم المنشورات ؛ وتقدم كل منظمة بيانات للمجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات ؛ تحيل كل منظمة تقديرات موازنتها الى الامين العام للجامعة قبل اجتماع المجلس الاقتصادي بشهرين على الاقل حتى يتمكن من عرضها على المجلس مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات ؛ ان تتبع كل منظمة الاسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في الجامعة . وقد استثنى القرار من سريان هذين الالتزامين الاخيرين بعض المنظمات هي : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والشركات العربية المشتركة القائمة ، او التي تنشأ بناء على قرارات من المجلس الاقتصادي[22] .

كذلك نص القرار رقم(٥٦٣) المذكور على تشكيل لجنة استشارية برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية ، وبينها وبين سائر اجهزة الجامعة من ناحية اخرى . وتقدم اللجنة تقريراً بنتائج اعمالها الى مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والمنظمات الاعضاء .

ج ـ قرار مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ ، الذي وافق على التقرير النهائي للجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية التي كان قد شكلها المجلس من قبل[23] . ويمكن اعتبار هذا القرار بمثابة التقنين الكامل للاسلوب الاشرافي المباشر للجامعة على المنظمات العربية المتخصصة حيث يتضمن جميع العناصر التي يقوم عليها هذا الاسلوب والتي شملتها جميع القرارات السابقة . وتتلخص احكام هذا القرار فيما يأتي :

(١) تعديل اسم « المجلس الاقتصادي » الذي انشىء بمقتضى المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية المعقودة سنة ١٩٥٠ ، ليصبح « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » . ولا يرجع هذا التعديل الى مجرد التأثر باسم المجلس المناظر في الامم المتحدة ، ولكن كذلك للرغبة في الامتداد باختصاص المجلس العربي الى الجوانب الاجتماعية بجوار الجوانب الاقتصادية ، لتنضوي تحت اشرافه المنظمات العربية المتخصصة بجميع انواعها .

(٢٢) قسم القرار المنظمات العربية الى مجموعتين ، المجموعة (أ) وتشمل كل المنظمات العربية ما عدا هذه المنظمات المستثناة التي تضمها المجموعة (ب)، ونص على سريان جميع الالتزامات المذكورة على المجموعة (أ) واستثنى المجموعة (ب) من سريان الالتزامين المشار اليهما عليها . ويلاحظ ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة لا تعتبر من قبيل المنظمات المتخصصة على ما سبق بيانه .

(٢٣) بمقتضى قراره رقم (٣٣٧٥) في ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥ من اعضاء من بعض الدول العربية . انظر في تقرير هذه اللجنة : مفيد محمود شهاب ، « العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية ،» **شؤون عربية** ، العدد ٢ (نيسان / ابريل ١٩٨١) ، ص ٨١ ـ ٩٥ وبخاصة ص ٨٨ ـ ٩٠ .

(٢) يختص المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في المجال الذي يعنينا بثلاث مهام اساسية وهي :

(أ) الموافقة على انشاء اي منظمة عربية متخصصة، حسب ما يراه من جدوى اقامتها في ضوء اختصاصات المنظمات القائمة فعلاً والمصلحة الاقتصادية والاجتماعية العربية عموماً[24] .

(ب) رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي ، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات العربية وتقويمها في كل مرحلة[25] .

(ج) الاشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها ، وفقاً للاحكام التي يقررها لذلك[26] .

ونظراً لأن المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي انشىء بمقتضاها المجلس لم تكن تعطيه هذه الاختصاصات ، فقد نص القرار على تعديلها بما يمنحه اياها .

(٣) يفهم من القرار المذكور اهمية التنسيق بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وبين هذه المنظمات ببعضها البعض لتحقيق عملية الربط بينها جميعاً في اطار فعّال للعمل العربي المشترك[27] . ولذلك فقد نص على ان تتولى هذا التنسيق « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة » المكونة من امين عام الجامعة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، على ان تعمل تحت اشراف المجلس .

(٤) والمهم في هذا الخصوص هو ان القرار قد حدد للجنة المبادىء والامور التي يجب ان تراعيها في التنسيق ، وهي في الحقيقة تجميع لمبادىء الاشراف المباشر التي تضمنتها جميع القرارات السابقة . وتتلخص المبادىء التي نص عليها القرار فيما يأتي[28] : الاعتراف بكل منظمة عربية متخصصة في مجال عملها ، والاقرار لها بحرية العمل وفقاً للسياسة العامة التي يرسمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ الاعتراف بحق الجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في متابعة نشاط المنظمات عن طريق توجيهات المجلس التي تنصب على تلافي الازدواجية القائمة او المحتملة ، وتقدم المنظمات تقارير وبيانات عن تنفيذ هذه التوجيهات ؛ للجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ان تكلف المنظمات بمهام تدخل في اختصاصها

(٢٤) انظر: البند (ثانياً / ٢) والبند (رابعاً) من القرار .
(٢٥) البند (ثالثاً / ١) من القرار .
(٢٦) البند (ثانياً / ٢) من القرار .
(٢٧) البند (خامساً) من القرار .
(٢٨) المصدر نفسه .

ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ، ما دامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربي المشترك ؛ تقدم المنظمات تقريراً سنوياً الى المجلس عن اعمالها ونشاطاتها ، كما تقوم بتقديم البيانات والتقارير التي قد يطلبها منها المجلس او هيئات الجامعة الاخرى ؛ تتشاور الجامعة والمنظمات في كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة ؛ تبادل التمثيل بين الجامعة والمنظمات ؛ للمجلس دعوة المنظمات العربية للقيام بمشاريع مشتركة وفقاً للظروف التي يقررها ؛ تعرض موازنات المنظمات على المجلس وله ان يقدم لها توجيهات ملزمة بشأنها .

ما هو الحكم على اسلوب الاشراف المباشر الذي وضعته هذه القرارات؟ اذا نظرنا الى هذه القرارات فإننا نجد ان القرار رقم (٣٥٥٢) الآنف الذكر قد جاء تتويجاً لها جميعاً وتلخيصاً وتجميعاً لمبادئها ، مما يجعلنا نركز عليه باعتباره الاساس النهائي لأسلوب الاشراف المباشر .

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا انه لا يوجد من بين قرارات مجلس الجامعة كلها قرار أثار من الملاحظات والانتقادات مثل ما اثاره القرار (٣٥٥٢) المشار اليه[٢٩] . واذا اقتصرنا على الانتقادات الاساسية التي يمكن أن توجه اليه ، فيمكن اجمالها فيما يأتي :

ـ ان هذا القرار ، من الناحية القانونية ، يتعارض مع الاتفاقيات المنشئة لأغلب المنظمات المتخصصة التي تقرر ، بنصوص صريحة ليس فيها اي غموض ولا تحتمل اي تأويل ، استقلال هذه المنظمات ، والتي تجعل امر الاشراف على حسن قيامها بمهامها وواجباتها منوطاً بمجالس معينة منبثقة عن المنظمات نفسها ، مما لا يمكن معه قبول خضوع المنظمات لإشراف اي مجلس آخر ورقابته ، الا اذا تم تعديل هذه الاتفاقيات نفسها .

ـ إن مجلس الجامعة العربية لا يملك ، من الناحية القانونية ان يعدل هذه الاتفاقيات بقرارات منه ، مثل القرار رقم (٣٥٥٢) او غيره ، لأن هذه الاتفاقيات نفسها قد نصت على طريقة تعديلها والجهة التي تملك هذا التعديل ، ولا يمكن قانوناً الخروج على ما نصت عليه في هذا الصدد .

ـ إن ما يتضمنه القرار من الزام المنظمات المتخصصة بعرض موازناتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي له ان يقدم لها توجيهات ملزمة بشأنها ، فضلاً عن تعارضه مع مواثيق اغلب المنظمات التي تجعل مناقشة الموازنات واقرارها من اختصاص مجالس هذه المنظمات نفسها وهيئاتها ، فإنه يؤدي الى مصاعب عملية في التطبيق .

---

(٢٩) انظر في ذلك على وجه الخصوص : شهاب ، « العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية ، » ص ٩٤ ـ ٩٥ ؛ محيي الدين صابر ، « علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة ، » **شؤون عربية** ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ٧ ـ ١٧ وبخاصة ص ١٤ ـ ١٥ ؛ سليمان المنذري ، « تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك ، » **شؤون عربية** ، العدد ٦ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ١٨ ـ ٣١ وبخاصة ص ٣٠ ـ ٣١ ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، «ملاحظات اساسية بصدد تنفيذ القرار رقم (٣٥٥٢) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ ، » ص ١٦ ـ ٢٦ .

ـ إن القرارات التي اصدرها مجلس الجامعة منذ سنة ١٩٧٢ والتي جاء القرار رقم (٣٥٥٢) تتويجاً وتلخيصاً لأحكامها ، قد عبرت ، على حد قول د. مفيد شهاب « عن اتجاه واضح نحو رغبة مجلس الجامعة في ممارسة مزيد من الاشراف على النواحي المالية والفنية للمنظمات المتخصصة ، وخلقت نوعاً من الحساسية لدى المنظمات المتخصصة ، وزادت من اعتقاد بعض هذه المنظمات بأن الجامعة متجهة لاحتوائها »[٣٠] . واذا لاحظنا ان هذه القرارات جميعاً قد صدرت دون اشراك المنظمات في مناقشة مشاريعها ، فإننا نستطيع ان نستخلص ان تطبيق اسلوب الاشراف المباشر يفتقد ، من الناحية العملية ، الجو النفسي الملائم واللازم لنجاحه . ويفسر كل ذلك اسباب معارضة المنظمات العربية هذه القرارات ووقوفها في وجه تطبيقها ، مستندة في ذلك الى عدم دستوريتها .

على ان ذلك كله لا يجوز ان يطمس ميزة اساسية في القرار رقم (٣٥٥٢) . وهو انه نظر الى عملية التنسيق بين الجامعة والمنظمات وبين المنظمات بعضها ببعض باعتبارها حجر الزاوية في العلاقة بين الجامعة والمنظمات ، كما أنه نظر الى « لجنة التنسيق » باعتبارها جهازاً أساسياً في تشكيل هذه العلاقة وممارستها . فهذه نقطة اساسية ايجابية مما اتى به هذا القرار ، بصرف النظر عن المبادىء التي وضعها للجنة التنسيق لكي تسير عليها في عملها ، وهي نقطة يجب ، في رأينا ، ان يرتكز عليها اي تنظيم للعلاقة بين الجامعة والمنظمات .

٣ ـ اسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات

وهذا هو الاسلوب الذي اخذ به الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد للجامعة العربية في شكله الاخير الذي اعد للعرض على مؤتمر القمة العربي[٣١] . ويلاحظ ما يأتي :

أ ـ إن الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد المشار اليه والذي تضمن المبادىء التي

---

(٣٠) شهاب ، « العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية ، » ص ٩٤ .

(٣١) بناء على قرار مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط في ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٤ بضرورة تعديل ميثاق الجامعة وتشكيل لجنة لمتابعة البحوث والدراسات في هذا الموضوع، تم تشكيل لجنة من الخبراء انتهت الى بعض التوصيات في بعض مسائل التعديل . ثم صدر قرار مجلس الجامعة رقم (٣٨٤٣) في ٢٨ / ٦ / ١٩٧٩ بتطوير اساليب العمل في الجامعة وتعديل الميثاق والنظم الداخلية . وبناء على ذلك شكل الامين العام ، بقراره رقم (٢٢٦) في ٦ / ١٠ / ١٩٧٩ ، لجنة عامة ولجاناً فرعية متخصصة انتهت اعمالها الى مشروع مقترح للميثاق . وقد جاء الفصل السادس من هذا المشروع الاول تحت عنوان « العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة العاملة في اطارها ، » وكانت مواده بمثابة تلخيص لاحكام ومبادىء الاشراف المباشر للجامعة على المنظمات . (المواد من (٤٠) ـ (٤٤) من المشروع الاول) وعند مناقشة هذا المشروع في اجتماع لجنة التنسيق بين الجامعة والاجهزة العاملة في نطاقها ، والمنظمات العربية بتونس من ١٠ ـ ١١ / ٥ / ١٩٨٠ اعترضت المنظمات على المشروع ، وتقرر تشكيل لجنة برئاسة امين عام الجامعة وحضور امينها المساعد للشؤون الاقتصادية وستة من رؤساء المنظمات العربية المتخصصة اجتمعت بمقر صندوق النقد العربي في ابو ظبي ٩ ـ ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ واقترحت تعديلات عديدة للفصل السادس للمشروع واعادت صوغه على اساس هذه التعديلات . وقد كان ذلك هو الاساس الذي صدر عنه المشروع في صورته الاخيرة المعدة للعرض على مؤتمر القمة العربي .

تحكم بين الجامعة والمنظمات جاء تحت عنوان « تنسيق العمل العربي المشترك في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي » . ويشير ذلك الى ان مشروع الميثاق ينظر الى فكرة التنسيق على انها هي الاساس الذي يجب ان يرتكز عليه ويصدر عنه تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات ، بدلاً من فكرة الاشراف المباشر التي اخذت بها قرارات مجلس الجامعة المشار اليها فيما سبق . ومما يجب ملاحظته، ان مبدأ التنسيق وان كان قد ورد النص عليه في هذه القرارات، الا انه كان ينظر اليه على انه من متطلبات عملية الاشراف المباشر ، على خلاف نظرة مشروع الميثاق اليه الذي يعتبر مبدأ التنسيق هو المبرر لضرورة قيام الترابط بين الجامعة والمنظمات ، والاساس الذي يجب ان تبنى عليه مبادىء هذا الترابط .

ب ـ حدد الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد المبادىء التي يجب ان يقوم عليها تنسيق العمل العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي في النقاط الاساسية التالية :

(١) تعتبر منظمات متخصصة لجامعة الدول العربية ، بغض النظر عن تسمياتها ومواثيقها المنشئة ، المنظمات المتخصصة بقطاع او اكثر من قطاعات العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي يعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك . وترتبط هذه المنظمات بالجامعة من خلال هذا المجلس ، وتعمل وفقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وتلتزم ، كحد ادنى ، بتنفيذ استراتيجية العمل العربي المشترك التي يقرها مؤتمر القمة ، وبالخطط القومية التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً لهذه الاستراتيجية .

(٢) تشكيل لجنة تنسيق تتألف من الامين العام رئيساً ومن الامناء العامين المساعدين المعنيين ومن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة .

(٣) تساهم المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة في اعداد الخطة القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك ، عن طريق وضع الخطط القطاعية كل حسب اختصاصها وتنسيقها من قبل لجنة التنسيق ، وفقاً للاولويات والتوجيهات التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ثم يتم اعداد المشروع النهائي للخطة القومية من قبل الامانة العامة للجامعة لرفعها الى هذا المجلس ، تمهيداً لاقرارها من قبل مؤتمر القمة .

(٤) تقوم المنظمات والمجالس الوزارية على تنفيذ الخطط القومية كل في مجال اختصاصه ، حسب توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٥) تتم متابعة تنفيذ الخطة القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك قطاعياً من قبل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة وتتم المتابعة الشمولية من قبل الامانة العامة للجامعة .

(٦) ترفع المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة تقارير سنوية تفيد عن مدى تنفيذ

الخطط وعن نشاطاتها وبرامجها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك عن طريق لجنة التنسيق .

(٧) يسهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على حسن قيام المنظمات بمهامها المبينة في مواثيقها ، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها لهذا الغرض بالاتفاق مع الهيئات والمجالس الوزارية المشرفة على هذه المنظمات .

(٨) مع مراعاة الطبيعة الخاصة للمنظمات المالية والنقدية ، يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسساً مشتركة للانظمة المالية والادارية للأمانة العامة والمنظمات المتخصصة .

(٩) يكون دمج المنظمات المتخصصة او الغاؤها غاية ازالة الازدواجية بين اجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك بناء على قرار من مؤتمر القمة ، واستناداً الى توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بعد الاستئناس برأي لجنة التنسيق .

(١٠) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على توصية لجنة التنسيق ، ان يقترح على مؤتمر القمة انشاء اي منظمة متخصصة جديدة .

ويتبين من ذلك ان اسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات كما هو منصوص عليه في مشروع ميثاق الجامعة العربية الجديد يتلافى الكثير من العيوب التي تشوب الاسلوبين الآخرين ، بخاصة اسلوب الاشراف المباشر ، وتتوافر فيه لدرجة كبيرة الشروط اللازمة لاقامة روابط سليمة وقوية بين الجامعة والمنظمات والتي اشرنا اليها سابقاً . ولعل من اهم مزاياه انه يجعل للمنظمات نفسها من خلال لجنة التنسيق ، دوراً مهماً في وضع الاسس والمبادىء التي تحكم وتوجه هذه الروابط، مما يؤدي الى الاحتفاظ للمنظمات باستقلالها الذي هو شرط نجاحها في مسؤولياتها القطاعية ، ذات الطبيعة الفنية ، ومما يضمن في الوقت نفسه ان تقوم بينها وبين الجامعة العربية علاقات تضمن عدم ممارسة هذا الاستقلال على نحو يضر بوحدة العمل العربي المشترك وترابطه وفاعليته .

ونظراً لأن مشروع الميثاق الجديد لم تتم موافقة مؤتمر القمة عليه بعد ، فإن مبادىء الفصل السادس منه لم تدخل بعد حيز التطبيق . ولكن نظراً لأن بعض هذه المبادىء قد تضمنتها « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، لذلك فإن هذه المبادىء يمكن أن يبدأ تنفيذها في الحال ، على ما سنرى لدى بحثنا مشكلة الازدواجية فيما يلي :

خامساً : ازدواجية الاختصاصات بين المنظمات العربية المتخصصة

من اهم واخطر العقبات التي عاقت عمل المنظمات العربية المتخصصة واضعفت من فاعليتها وادت الى قيام التضارب بينها من الناحية العملية ازدواجية الاختصاصات فيما

بينها[٣٢] . وتتحقق الازدواجية عندما تتوفر الصلاحية القانونية لممارسة نشاط معين لمنظمتين او اكثر من القطاع نفسه او من قطاعات مختلفة ، ويحدث ذلك عندما تعطي الاتفاقية المنشئة للمنظمة اختصاصاً بنشاط او بأعمال معينة تكون قد منحت ايضاً لمنظمة اخرى بمقتضى الاتفاقية المنشئة لها[٣٣] .

واذا رجعنا للاتفاقيات المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة ، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي :

١ ـ تعمل في قطاع التمويل والنقد اربع منظمات عربية متخصصة هي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ولا يوجد اي ازدواجية في الاختصاصات بين هذه المنظمات طبقاً لنصوص الاتفاقيات المنشئة لها . فالصندوق العربي للانماء يختص أساساً بالمساهمة في تمويل المشاريع الانمائية عن طريق تقديم قروض طويلة الاجل للجهة التي تقوم بالمشروع الذي يمنح له القرض ، سواء أكانت الجهة حكومية ام هيئة عامة ام مؤسسة عامة ام خاصة[٣٤] . ويختلف ذلك تماماً عن اختصاصات صندوق النقد العربي التي تتعلق بالتعاون النقدي العربي تمهيداً لتحقيق التكامل النقدي العربي ، والتي من بينها المساهمة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء عن طريق اقراض الحكومات لمساعدتها في تمويل العجز الكلي في هذه الموازين . وتتميز القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي بأنها لا تقدم الا للحكومات ، وبأنها لا تقدم من اجل مشاريع انمائية وانما من اجل مواجهة عجز موازين مدفوعات الدول الاعضاء في مواجهة العالم الخارجي فقط ، وفي انها قروض قصيرة او متوسطة الاجل[٣٥] . وفيما يتعلق بالمصرف العربي للتنمية العربية في افريقيا فإن مجال عمله هو الدول الافريقية عن طريق الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية فيها وفي توفير المعونة الفنية للازمة لها .

---

(٣٢) انظر في هذا الموضوع : محمد لبيب شقير ، « الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها ، مجالاتها ، عواملها ، اسس علاجها ،» آب / اغسطس **١٩٨١** ، جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ؛ سميح مسعود ، **التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية : شؤونه وشجونه** (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، [د.ت.]) ؛ صندوق النقد العربي ، « ورقة عمل بشأن التنسيق بين المنظمات العربية الرئيسية التي يتصل عملها بالميدان الاقتصادي العربي ،» حزيران / يونيو **١٩٧٩** ؛ شهاب ، « العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية ،» ؛ صابر ، « علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة ،» ، والمنذري ، « تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسة العمل العربي المشترك ،» .

(٣٣) نفرق بين الازدواجية بهذا المعنى الذي يتعلق بالاختصاصات والصلاحيات ، وبين التضارب وهو يتعلق بما تباشره المنظمات فعلاً من نشاط ، وهو يتحقق عندما يكون النشاط الذي تباشره منظمة متعارضاً ، في وسائله وادواته او في آثاره ، مع النشاط الذي تباشره منظمة او منظمات اخرى . انظر : شقير ، « الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها ، مجالاتها ، عواملها ، اسس علاجها ،» ص ٢ـ ٣ .

(٣٤) انظر المادتين (٢) و (١١) من اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

(٣٥) انظر المادتين (٤) و (٥) من اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي .

وبالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، فإنها تختص بتأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية[٣٦] .

٢ ـ إن بعض نصوص « اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية » قد تؤدي الى وجود ازدواجية بين مجلس الوحدة الاقتصادية وبين صندوق النقد العربي . فالمادة (٩ / ٢ / د) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية تجعل من اهداف المجلس المذكور « تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية » ، على حين يدخل ذلك ضمن الاختصاصات الاساسية لصندوق النقد العربي ، بمقتضى نصوص عديدة من اتفاقيته[٣٧] .

٣ ـ بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة ـ وهما المنظمتان القائمتان في قطاع الزراعة ـ فإنه على الرغم من ان المنظمة الاولى تختص بتحقيق وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات الزراعة ونشاطاتها بما يؤدي في النهاية الى تحقيق التكامل الزراعي العربي ، على حين ان المنظمة الثانية (المركز) هي منظمة للدراسات والبحوث الاقليمية المتعلقة بتربة ومياه واستغلال المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، على الرغم من ذلك ، فإن بعض نصوص اتفاقيتي انشائهما يمكن أن تؤدي الى قيام ازدواجية بينهما . فالمادة (٥ / ٢ / أ) من اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية تجعلها مختصة بدعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في مجال « البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والاغذية وتنمية المجتمعات الريفية » . ومن الواضح ان ذلك يدخل ضمن اختصاصات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، بالنسبة للبحوث والدراسات المتعلقة بهذه المناطق والاراضي .

٤ ـ كذلك فإن المادة (٤ / ٤) من اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعطي هذه المنظمة اختصاص تنسيق التعاون بين الدول العربية من اجل تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول والبلاد العربية ، على حين ان هذا الاختصاص يدخل ضمن اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للدول الاعضاء في « اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية »(المبرمة سنة **١٩٥٣**) وبالنسبة للدول الاعضاء في اتفاقية « تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية » (المبرمة سنة **١٩٨١**) . كذلك يدخل هذا الاختصاص ضمن اختصاصات مجلس الوحدة الاقتصادية بالنسبة للدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة والتي تدخل في السوق العربية المشتركة التي انشئت بقرار المجلس المذكور رقم (١٧) بتاريخ ١٣ / ٨ / ١٩٦٤ .

٥ ـ ونجد امكانية قيام ازدواجية الاختصاصات نفسها ، بين المنظمة العربية للتنمية

---

(٣٦) انظر المادتين (٢) و (١٨) من اتفاقية انشاء المؤسسة .

(٣٧) انظر المواد (٥ / د) و (٤ / و) و (٦ / ب) من اتفاقية صندوق النقد العربي .

الصناعية التي تختص « بتنسيق قدرات الوطن العربي في قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين » (المادة ٥ من اتفاقية انشائها) ، وبين مجلس الوحدة الذي يختص هو الآخر « بتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية » بين الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة (المادة ٩ / ٢ / د من اتفاقية الوحدة الاقتصادية) .

٦ ـ يقوم على قطاع النقل والمواصلات ست منظمات عربية متخصصة هي : الاتحاد البريدي العربي ؛ الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ؛ اتحاد اذاعات الدول العربية ؛ الاكاديمية العربية للنقل البحري ؛ مجلس الطيران المدني للدول العربية(٣٨) . ويتبين من اتفاقيات انشاء هذه المنظمات الست انه على الرغم من ان عمل كل منها يتعلق بنشاط مختلف عن نشاط الاخرى من النواحي الفنية(٣٩) ، الا ان هناك قدراً من الاتصال بين عمل المنظمات الخمس الاخيرة منها ، مما يؤدي الى خلق امكانات كبيرة للازدواجية ، اذا لم تتم عملية تنسيق دقيق فيما بينها .

٧ ـ كذلك هناك احتمال للازدواجية في الاختصاصات بين منظمة العمل العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . فطبقاً لاتفاقيته يختص هذا المجلس « بتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي » كما ان له ان « يقوم بوضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها » (المادتان ٩ / ز ، ٢ / ٦) . ويمثل ذلك ازدواجية واضحة مع منظمة العمل العربية التي من اهم اختصاصاتها « تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل » و « توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية كلما امكن ذلك » .

٨ ـ بالنسبة لقطاع البحث العلمي بصفة عامة ، فإنه يمكن ملاحظة انه بالاضافة الى المنظمة ذات الاختصاص العام والشامل في تحقيق التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجالات البحث العلمي والعلوم والثقافة والتربية ، وهي « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » توجد منظمات متخصصة عربية اخرى ذات اختصاص بالبحث العلمي المقصور على نوع معين من البحوث والدراسات التي تتعلق بقطاع او بفرع معين من قطاع محدد بالذات . وتشمل هذه المنظمات الاخرى المنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والاكاديمية العربية للنقل البحري . والواقع انه يمكن أن تؤدي نصوص اتفاقيات هذه المنظمات جميعاً الى وجود نوع من الازدواجية بينها وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي جاء النص على اختصاصها بالبحث العلمي عاماً وشاملاً وغير محدد بقطاع عام من قطاعات البحوث .

---

(٣٨) انظر الملحق في هذا البحث .

(٣٩) انظر المادة (٤) من اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ المادة (٣) من اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ؛ المادة (٢) من اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية ، وشقير « الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها ، مجالاتها ، عواملها ، اسس نجاحها ،» ص ١٩ ـ ٢٤ .

هذه بصفة عامة المجالات التي تقوم فيها ازدواجية (او يمكن أن تقوم) ، بين المنظمات المتخصصة ، وبينها وبين مجلس الوحدة بالذات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ويمكن ارجاع قيام هذه الازدواجية في الاختصاصات بين المنظمات العربية المتخصصة الى خمسة اسباب هي(٤٠) :

ـ تتابع انشاء المنظمات العربية المتخصصة خلال فترة زمنية امتدت على ما يزيد على الثلاثين عاماً ، عن طريق اتفاقيات كانت كل منها توضع وتصدر مستقلة عن الاخرى تماماً ، ودون الاهتمام بوضع نصوص في كل اتفاقية تقضي على احتمالات وامكانات الازدواجية بين المنظمة التي تنشئها وغيرها من المنظمات .

ـ تطور فلسفة ومداخل العمل العربي المشترك في جميع المجالات خلال هذه الفترة الطويلة . وقد تأثرت الاتفاقية المنشئة لكل منظمة من المنظمات المتخصصة العديدة بفلسفة ومداخل المرحلة التي وضعت فيها ، مما ادى بدوره الى خلق نوع من الازدواجية ترجع الى اختلاف فلسفات العمل العربي المشترك التي وضعت هذه الاتفاقيات في ظلها . والواقع انه لم تحدث وقفة متأنية لمراجعة هذه الاتفاقيات جميعها لتعديلها في ضوء التطورات التي حدثت منذ وضعت كل منها بهدف ازالة الازدواجية فيما بينها .

ـ قيام واستمرار العمل العربي المشترك منذ نشأة الجامعة سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨٠ ، دون ان يستند الى استراتيجية عامة وشاملة تحدد بوضوح اهدافه واسسه ومساراته وآلياته ، وتوجه حركته بما يحقق التكامل والترابط في هذه الحركة داخل كل قطاع من قطاعاته ، وفيما بين هذه القطاعات .

ـ ساعد على قيام الازدواجية ما تتسم به النصوص المبينة لاختصاصات بعض المنظمات من غموض في الصيغة ، او من اطلاق وتعميم في الاهداف المحددة لها ، او في الوسائل التي تعتمد عليها في تحقيق هذه الاهداف .

ـ الاتجاه الذي اخذته المنظمات نفسها في تفسيرها لنصوص اتفاقياتها وفي تطبيقها لها . فقد فسرتها وطبقتها بما يؤدي الى قيام الازدواجية فيما بينها ، وليس على نحو من شأنه التنسيق بين بعضها البعض في نشاطها وفيما تتخذه من برامج ووسائل لتحقيق اهدافها .

على انه من المهم ان نلاحظ ان الازدواجية ليست قائمة بين المنظمات العربية المتخصصة بعضها ببعض فقط ، ولكنها قائمة ايضاً بينها وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك بين هذا المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما سبق بيانه(٤١) .

---

(٤٠) شقير ، المصدر نفسه ، ص ٣٠ ـ ٣٢ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٦ ـ ٧ .

ومما لا شك فيه ان الازدواجية بين هذين المجلسين كانت من اهم سلبيات العمل العربي المشترك ، وبخاصة خلال السبعينات . وهي ترجع الى اسباب لا تخرج ، في مجملها ، عن اسباب الازدواجية بين المنظمات التي اشرنا اليها .

ولا يخفى ما يترتب على هذه الازدواجية من تكرار وتبديد للجهد ، واهدار للمال ؛ مما يتنافى مع الاسس الاقتصادية الرشيدة لأي عمل جماعي او قطري . كذلك يمكن أن يترتب عليها تضارب وتعارض فيما تقوم به هذه المنظمات من نشاط ، مما يبطل اثر جهودها او ينقص من فاعليتها . يضاف الى ذلك ما تؤدي اليه ، في ظل الواقع العربي ، من تطاحن ومن حروب المذكرات والندوات والمؤتمرات ، مما يخلق جواً عدائياً بين اجهزة العمل العربي المشترك الذي يجب ان يقوم على قدر كبير من التعاون .

والواقع ان الجامعة العربية قد أدركت خطورة الازدواجية بصورها المختلفة وآثارها العديدة المشار اليها ، بخاصة منذ بداية السبعينات . ومنذ تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٠ ، اتجهت جهودها نحو معالجة هذه الازدواجية عن طريق اجتماعات تضم الامين العام للجامعة وبعض امنائها المساعدين ومديري المنظمات العربية المتخصصة في شكل لجنة للتنسيق . وقد تم بعض الاجتماعات على هذا النحو(٤٢) . كذلك نصت على هذه اللجنة او اشارت اليها القرارات العديدة التي حاولت تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات ، وكان آخرها في ذلك القرار رقم (٣٥٥٢) السابق الاشارة اليه .

ولكن الوجود الفعلي والمستمر لهذه اللجنة التي اطلق عليها في النهاية اسم « لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية » لم يتبلور الا ابتداء من تموز / يوليو سنة ١٩٧٤ ، حيث عقدت اجتماعاً تحضيرياً ، ثم تلته اجتماعات متتالية بلغت حتى شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ احد عشر اجتماعاً . وقد وضعت اللجنة لائحة باجراءاتها الداخلية وتم اعتمادها سنة ١٩٧٥ .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٨٠ اصبح وجود هذه اللجنة يستند الى قرار صادر من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، اي من اعلى سلطة في البنيان التنظيمي للعمل العربي المشترك . فقد تضمنت « استراتيجية العمل العربي المشترك » التي اقرها المؤتمر المذكور النص على ثلاثة مبادىء أساسية بخصوص التنسيق وهي :

ـ ازالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة

(٤٢) انظر في تطور هذه الاجتماعات : مسعود ، التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية : شؤونه وشجونه ، ص ١٨ ـ ٢٨ ، صابر ، « علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة ، » ص ٩ ـ ١١ ، والمنذري ، « تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك ، » ص ٢٢ـ ٢٥ .

العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من اداء الدور الموكول اليها بفاعلية(٤٣) .

ـ اشتراك المنظمات العربية في تحضير الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وذلك برسم الخطط القطاعية كل حسب اختصاصها وفقاً لاطار هذه الخطة القومية الذي يضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وحسب اولويات الاستراتيجية بالتعاون مع المنظمات الاخرى ذات العلاقة بمجال الاولوية ، ووفقاً لما تقرره لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات(٤٤) .

ـ إزالة العوائق امام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون بينهما(٤٥) .

والدلالة المهمة لتبني الاستراتيجية لهذه المبادىء الثلاثة هي ان « التنسيق » كأسلوب لحل الازدواجية بين الجامعة والمنظمات بعضها ببعض وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة ، وكذلك « وجود لجنة التنسيق » واختصاصاتها التي نصت عليها الاستراتيجية ، اصبحت كلها تستند الى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي . ويترتب على ذلك ، ليس التزام جميع الاطراف بهذه المبادىء فقط ، ولكن كذلك أنه اصبح لا يمكن الغاء لجنة التنسيق او الغاء الدور الذي عينته لها الاستراتيجية ، الا بقرار صادر عن مؤتمر القمة العربي نفسه ، تطبيقاً للقاعدة الاصولية التي مؤداها ان القرار الصادر من جهة معينة لا يمكن تعديله او الغاؤه الا بقرار من الجهة نفسها او من جهة اعلى منها في مستوى السلطة .

بل انه يفهم من البند (٧) من الاستراتيجية الذي نص على مبدأ التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة ، ان لجنة التنسيق هي المختصة بعملية التنسيق بين هذين المجلسين ، لأنه لا يوجد في البنيان التنظيمي العربي جهة اخرى غير هذه اللجنة تختص بالتنسيق بين اجهزة هذا البنيان المتعددة .

وإذا تساءلنا الآن عن الدور الذي قامت به « لجنة التنسيق » من الناحية الفعلية ، فإننا نلاحظ ما يأتي :

ـ إنه يجب التمييز بين مرحلة ما قبل صدور الاستراتيجية والمرحلة التالية لها . فبالنسبة للمرحلة الاولى ، فإنه يمكن القول بأن « المثابرة على عقد الاجتماعات المتكررة حسب ما تنص عليه اللائحة الاجرائية للجنة التنسيق هي الظاهرة التي تبرز بوضوح على سطح احداث المنظمات العربية في سعيها نحو التعاون والتنسيق . اما بالنسبة للانجازات التنسيقية التي تحققها هذه اللقاءات فهي ما زالت ضئيلة ، ولا

(٤٣) استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، القسم المتعلق بالآليات ، البند (١٢) .

(٤٤) المصدر نفسه ، القسم المتعلق بالآليات ، البند (٢) .

(٤٥) المصدر نفسه ، القسم المتعلق بالآليات ، البند (٧) .

تخرج عن نطاق التشاور وتبادل الآراء والتعاون في عقد المؤتمرات والدورات التدريبية واللقاءات واجراء المسوحات الميدانية واعداد البحوث والدراسات . . . وليس هناك من شك في انها مازالت دون المستوى المطلوب ، وانها من الضعف بحيث يصعب عليها ايقاف زخم الازدواجية والتضارب القائم بين المنظمات العربية »[٤٦] .

والواقع ان ذلك يرجع الى عدة عوامل منها : استغراق لجنة التنسيق مدة طويلة من عمرها في اختيار الاساليب التنسيقية وتعديلاتها ، مما لم يترك لتنفيذ التنسيق سوى مدة محدودة . وقد لعبت الجامعة العربية نفسها دوراً في ذلك ، حيث لم تكفّ عن استحداث اساليب وادخال تعديلات متكررة عليها على ما يتبين من القرارات العديدة التي اشرنا اليها من قبل ، « مما جعل اجتماعات لجنة التنسيق ولجانها الفنية والقطاعية والفرعية المنبثقة عنها تنحصر اغلب الوقت في دراسة هذه الامور والبت فيها ، او تبديلها او تغييرها ، او الوقوف في وجهها والتصدي لها في كثير من الاحيان »[٤٧] . ومن ناحية اخرى، فإن بعض المنظمات والمجالس العربية المشتركة في لجنة التنسيق تتحمل هي الاخرى لدرجة كبيرة مسؤولية هذا الوضع ، حيث وقفت في وجه العملية التنسيقية ، اما لأنها لم تعط اهمية خاصة في هذه العملية ولم تتبوأ فيها مركز المسؤولية ، واما « لأن التنسيق في حقيقته يشكل خطراً جدياً عليها ، ويكشف عيوبها وضعف امكاناتها وتداخلها باختصاصات المنظمات الاخرى »[٤٨] . ومن ناحية ثالثة ، فإن عدم الزامية ما يصدر من قرارات تنسيقية من اللجنة لجميع الاطراف المشتركة فيها جعل امر تنفيذها متروكاً لرغبة هذه الاطراف ، والكثير منها ، كما بيّنا ، لم تكن تتوفر لديه رغبة في احداث تنسيق حقيقي .

ـ وفيما يتعلق بالفترة التي انقضت منذ صدور الاستراتيجية حتى الآن (نيسان / ابريل ١٩٨٢) ، فإن الامور قد سارت من جانب المنظمات والمجالس المشتركة في لجنة التنسيق، كما لو لم تكن هناك مثل هذه الاستراتيجية . فقد ظل بعض هذه المنظمات والمجالس يخشى اي تغيير في الاوضاع القائمة لما قد يكون في ذلك من خطر على وجوده ، بسبب ما قد تكشف عنه عملية التنسيق من ضرورة الغائه او تقليص اختصاصاته وتضييقها . ولذلك فإن هذا البعض ، مع مثابرته على حضور اجتماعات لجنة التنسيق التي توالت في مواعيدها المقررة بعد صدور الاستراتيجية ، قد حرص بكل الطرق على عدم تمكين لجنة التنسيق من اتخاذ اي قرارات يكون من شأنها تطوير عملية التنسيق بما يتفق ومتطلبات الاستراتيجية ، وبما يعطيها المزيد من الكفاءة والفاعلية وبما يمكنها من اداء الدور المهم المنوط بها .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن لجنة التنسيق قد حاولت في هذه المرحلة ان تستكشف مدى ازدواجية الاختصاصات بين المنظمات طبقاً لنصوص الاتفاقيات المنشئة لها ، كمدخل لمعالجة

(٤٦) مسعود ، التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية : شؤونه وشجونه ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص٣٥ .

هذه الازدواجية طبقاً لما تتطلبه الاستراتيجية . وتحقيقاً لذلك كلفت الامانة العامة للجامعة مؤلف هذا البحث ، باعداد دراسة في هذا الموضوع[٤٩] . وقد انتهت هذه الدراسة ، بعد عرض مجالات الازدواجية بين المنظمات العربية المتخصصة ، الى عدة نتائج اهمها ما يأتي :

١ ـ ان استبعاد الازدواجية وازالتها امر لا بد منه ، منعاً لتبديد الجهود والاموال وهدرها ، وتجنباً للتضارب والتعارض والتناقض في نشاط المنظمات ، وتوفيراً لجو التعاون بين المنظمات الذي هو شرط مبدئي للقدرة على تحقيق التعاون بين الدول العربية .

٢ ـ انه يكون من الخطأ تصور استبعاد الازدواجية عن طريق القيام بتعديل فوري لنصوص الاتفاقيات المنشئة للمنظمات ، حيث يجب قبل ذلك خلق « ظروف موضوعية » تدفع المنظمات نحو ازالة الازدواجية ، بحيث تعتاد على استبعاد الازدواجية من تفكيرها قبل استبعادها من نصوص الاتفاقيات واوراق المواثيق ، وبحيث يكون استبعاد الازدواجية تدريجياً .

٣ ـ ان عملية استبعاد الازدواجية لن تتقدم كثيراً اذا لم تصدر عن مبادىء واسس عامة توجهها وتتم طبقاً لها . فالاكتفاء باستبعاد الازدواجية بتصورات جزئية وباجراءات تصدر بالمناسبات لا يعالج المشكلة من جذورها . وهناك ستة مبادىء اقترحنا ، في دراستنا المشار اليها ، ان يتم بمقتضاها علاج الازدواجية بهدف استبعادها وهي :[٥٠]

أ ـ ضرورة تفسير نصوص الاتفاقيات المنشئة لاختصاصات المنظمات العربية المتخصصة في ضوء ما حدث من تطورات موضوعية في ظاهرة « العمل العربي المشترك » وفي الفلسفة التي تحكم هذا العمل .

ب ـ إن استراتيجية « العمل الاقتصادي العربي المشترك » التي صادق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ تمثل تطوراً مهماً في الظروف الموضوعية والفلسفية العامة للعمل العربي المشترك في مجموعه ، كما أن وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ يستلزم استبعاد الازدواجية بين المنظمات العربية المتخصصة ، ويحتم تفسير النصوص المحددة لاختصاصات المنظمات وتطبيقها بما يحقق ذلك .

ج ـ إن عملية التنسيق اللازمة لازالة الازدواجية يجب ان تقوم على قاعدتين اساسيتين : القاعدة الاولى ، قاعدة تقسيم العمل بين المنظمات ؛ والقاعدة الثانية ، قاعدة تكامل العمل بين المنظمات .

د ـ يبدأ باجراء التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة طبقاً لقاعدتي تقسيم العمل

(٤٩) انظر : شقير ، « الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها ، مجالاتها ، عواملها ، اسس علاجها ، » .

(٥٠) انظر في هذه المبادىء : المصدر نفسه ، ص٣٥ ـ ٤١ .

وتكامل العمل ، بالنسبة للاعمال واوجه النشاط التي تستلزمها الاهداف والاولويات والبرامج التي تتضمنها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك(٥١) .

هـ - عملية التنسيق لاستبعاد الازدواجية طبقاً للمبدأين السابقين تكون عن طريق لجنة التنسيق التي تشترك فيها جميع المنظمات العربية المتخصصة(٥٢) .

و - بعد انقضاء مرحلة تكون قد جرت فيها عملية استبعاد الازدواجية من خلال عملية التنسيق طبقاً للمبادىء الخمسة السابقة ، يمكن عندئذ اعادة النظر في اتفاقيات المنظمات لتعديل النصوص المبينة للاختصاصات ، وعلى ان يكون التعديل عملية تقنين لتوزيع الاختصاصات والذي يكون قد تم خلال المرحلة السابقة .

ويتبين من هذه الاقتراحات أنها تستهدف القضاء التدريجي على الازدواجية من خلال ممارسة عملية التنسيق باسلوب تطبيقي وحسب مقتضيات التنفيذ المتكامل للبرامج والمشاريع التي سوف توضع وتنفذ طبقاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . وميزة هذا الاسلوب انه يجعل من الممكن اكتشاف المدى الحقيقي للازدواجية في ضوء الممارسة الفعلية للعمل العربي المشترك ، وليس في ضوء نصوص الاتفاقيات المنشئة للمنظمات وحدها ، كما أنه يرشدنا ايضاً الى الخطوات العملية التي يكشف التطبيق عن وجوب الاخذ بها لاستبعاد هذه الازدواجية . ثم يأتي في النهاية تقنين النتائج التي يتم التوصل اليها ، عن طريق تعديل الاختصاصات المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمات ، بل عن طريق الغاء بعض هذه المنظمات اذا كشفت هذه النتائج ذلك .

ومما يجعل من الضروري ، في رأينا ، الاخذ بهذا « الاسلوب التطبيقي » أننا نعتقد ان من اسباب تعثر وتأخر الجهد التنسيقي بين المنظمات عدم وجود مشاريع مشتركة عديدة ومتنوعة تجعل الحاجة قائمة وملحة للتنسيق بين نشاط المنظمات والمؤسسات التي تقوم بها او يتصل عملها بتنفيذها . فقد أدى غياب مثل هذه المشاريع الى عدم وجود حاجة ملحة ضاغطة لتحقيق التنسيق بالنسبة لمشاريع وبرامج محددة ، فاتجهت جهود التنسيق الى مجال بحث اختصاصات وصلاحيات المنظمات المتخصصة بصفة عامة ، وهو امر يصطدم بالكثير من الحساسيات ، ويثير كثيراً من المناقشات بين المنظمات المعنية . ولذلك فإن تخطيط وتنفيذ

---

(٥١) والمقصود بذلك الا تجري عملية التنسيق بين المنظمات انطلاقاً من عموميات وتقسيمات نظرية عامة للاختصاصات والمسؤوليات على نحو ما كانت تحاوله لجنة التنسيق حتى الآن ، بل يجب ان يكون المدخل الى التنسيق تطبيقياً ، اي بتطبيقه على البرامج والمشاريع التي سيجري وضعها وسيبدأ تنفيذها فعلاً ترجمة وتنفيذاً للاستراتيجية .

(٥٢) وذلك طبقاً للدور الذي تعطيه الاستراتيجية للجنة التنسيق في المساهمة في تحضير الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، من خلال تنسيقها بين المنظمات في وضع « الخطط القطاعية » التي تحال ، بعد وضعها ، للجهة المختصة لكي تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة للجامعة والامانة العامة لمجلس الوحدة بوضع الخطة القومية على اساسها . انظر البند (٢) من القسم المتعلق بالاليات في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر .

العديد من المشاريع العربية المشتركة سيكون من العوامل القوية في دفع عجلة التنسيق نفسها .

وعلى اي حال فإن هذه الاقتراحات ما زالت معروضة على لجنة التنسيق ،ولم توافق عليها بعد .

خلاصة

لقد حاولنا في هذا البحث دراسة المنظمات العربية المتخصصة من حيث علاقتها بالجامعة العربية،ومن حيث علاقتها بعضها بالبعض ، وحرصنا على ان نضع هذه الدراسة في اطار نظرة عامة واضحة عن المنظمات المتخصصة في النطاق الدولي بصفة عامة .

وقد أوصلنا هذا البحث الى عدد من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - إن وجود المنظمات المتخصصة الى جوار المنظمات العامة امر مطلوب ومرغوب فيه ، بسبب تشعب مجالات التعاون والتكامل الدولي والاقليمي ، مما يجعل من الضروري تخصص بعض المنظمات ببعض مجالات هذا التعاون ، تحقيقاً لكفاءة العمل المشترك في هذه المجالات وفاعليته وصيانة لهذا العمل عن التأثر بالتقلبات والتيارات السياسية التي غالباً ما تحكم عمل المنظمات العامة .وقد كانت هذه الاسباب وراء ظهور المنظمات المتخصصة على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الاقليمي العربي .

٢ - إن وجود هذه المنظمات وتعددها يثير مشكلتين مهمتين : مشكلة علاقتها بالمنظمة العالمية او الاقليمية ذات الاختصاص العام التي تنشأ في اطارها ، ومشكلة العلاقة بين هذه المنظمات بعضها ببعض .

٣ - ان هاتين المشكلتين ، على الرغم من انه ، تقليدياً ، يجري علاجهما ودراستهما ، على انهما مشكلتان منفصلتان ، فإنهما في الحقيقة تتصلان بموضوع واحد ، هو موضوع الترابط بين اجهزة البنيان التنظيمي الواحد للنظام الدولي العالمي ؛ او للنظام الاقليمي . وهذا الترابط ليس غاية في حد ذاته ، ولكن الهدف منه هو تحقيق التناسق والتكامل بين اجزاء العمل المشترك الذي تقوم به اجهزة البنيان التنظيمي الدولي او الاقليمي وجوانبه . فأي نظام دولي على المستوى العالمي او على المستوى الاقليمي تقيمه مجموعة من الدول ، من المفروض ان يكون هناك تناسق وتكامل بين اهدافه في مجموعها ، وبين وسائله في مجموعها ،وبين اهدافه ووسائله ، أياً كانت الاجهزة المتعددة التي تقيمها هذه الدول لهذا النظام . ومن هنا فإن التنسيق بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصاص العام ، وكذلك بين المنظمات المتخصصة بعضها ببعض ، يشكل حجر الزاوية في علاقة الارتباط التي يجب ان تقوم بين هذه الاجهزة جميعاً باعتبارها اجزاء متكاملة في بنيان تنظيمي واحد ، كما يشكل ايضاً الاساس الذي يجب ان يصدر عنه تنظيم هذه العلاقة .

٤ ـ وتطبيقاً لذلك على العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة والجامعة العربية ، فإنه يجب ان يكون « اسلوب التنسيق » هو الاسلوب الذي يتبع لتنظيم هذه العلاقة ، وان يستبعد نهائياً « اسلوب الاشراف المباشر على المنظمات » الذي حاولت الجامعة العربية ان تطبقه خلال السبعينات بقرارات عديدة صادرة عن مجلس الجامعة . ذلك ان اسلوب الاشراف المباشر يتنافى ويتعارض مع الهدف من ضرورة الارتباط بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصاص العام (وهو هدف التنسيق) ، كما يتنافى ويتعارض ايضاً مع نصوص مواثيق واتفاقيات انشاء هذه المنظمات المتخصصة التي تعطي سلطة الاشراف عليها لمجالسها هي . وفضلاً عن هذا التعارض الاساسي ، فإن تطبيق هذا الاسلوب يؤدي الى القضاء على استقلال المنظمات المتخصصة ، وهو عنصر اساسي من عناصر وجود هذه المنظمات ، بل ومن مبررات قيامها وانشائها . اما فيما يتعلق باسلوب اتفاقيات التعاون (او اتفاقيات الوصل) الذي طبقته الجامعة العربية مع بعض المنظمات العربية المتخصصة ، فإنه يجعل الارادة الحرة لهذه المنظمات هي مصدر التزامها بالعلاقة مع الجامعة بما يتفق مع الاسلوب الذي اتبع في علاقة الامم المتحدة بالمنظمات المتخصصة القائمة في اطارها . ولكننا نرى ان الرابطة القومية والمصالح الاساسية التي تجمع الدول العربية ، تجعل تقدمها وقوتها جميعاً في ترابط العمل العربي المشترك في جوانبه الموضوعية وفي اطاره التنظيمي ،مما يترتب عليه عدم جواز ترك امر تحقيق هذا الترابط لمطلق ارادة المنظمات المتخصصة ، تقدم عليه اذا شاءت ، وترفضه اذا رغبت . ومن هنا يجب ان يكون مصدر التزام المنظمات بتحقيق الترابط مصدراً « نظامياً » ، يلزم كلاً من الجامعة والمنظمات معاً ويكون صادراً عن سلطة اعلى من اجهزة كل منها ، وهي سلطة تتمثل ، في رأينا ، في مؤتمر القمة العربي . والواقع ان« اسلوب التنسيق » هو الذي اخذ به الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد للجامعة العربية المعد للعرض على هذا المؤتمر . ولكن يمكن البدء بتطبيق هذا الاسلوب لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات ، استناداً الى الاهمية الخاصة التي تعطيها للتنسيق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

٥ ـ إن هناك ازدواجية واضحة في الاختصاصات بين بعض المنظمات العربية المتخصصة وبعضها الآخر ، وبين بعضها ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وهي ازدواجية تؤدي الى نتائج سلبية بالغة الخطورة على تكامل العمل العربي المشترك وكفاءته وفاعليته . وهنا ايضاً يكون « التنسيق » هو الحل الواجب اتباعه لاستبعاد هذه الازدواجية . وهذا ما أكدته الاستراتيجية المشار اليها والتي جعلت من « لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية » الجهاز المسؤول عن اجراء هذا التنسيق . كذلك اعطت الاستراتيجية للجنة التنسيق دوراً في آليات تحضير الخطط القطاعية التي يعتمدها وضع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك .

٦ ـ إن ما حققته « لجنة التنسيق » من انجازات كان محدوداً غير ملموس الأثر . واذا كانت المسؤولية في ذلك ، بالنسبة للفترة السابقة لصدور الاستراتيجية ، يقع جزء منها على الجامعة

العربية ، فإن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع كذلك على المنظمات والمجالس المشتركة في اللجنة . فبعض هذه المنظمات والمجالس تحاول عرقلة اي تنسيق حقيقي ، بسبب ما يمكن أن يؤدي اليه من تقليص لسلطاتها واختصاصاتها ، بل ومن تهديد لوجودها نفسه . ولكن هذا الوضع لا يجوز ان يستمر بعد صدور الاستراتيجية ، حيث يجب ان تأخذ عملية التنسيق طريقاً جديداً قوياً ، من خلال التنسيق تطبيقياً ، بين البرامج والمشاريع التي سوف توضع وتقام تنفيذاً لمبادىء الاستراتيجية . فوجود مثل هذه البرامج والمشاريع سوف يخلق الحاجة العملية الملحة والضاغطة للتنسيق . كذلك فإن عملية التنسيق في المرحلة المقبلة يجب ان تجري طبقاً لأسس ومبادىء عامة تلتزم بها المنظمات والجامعة ومجلس الوحدة ، ومن الضروري اقرار لجنة التنسيق لمثل هذه الاسس حتى يمكن أن تنطلق عملية تنسيق تحقق لعمل الجامعة والمنظمات ومجلس الوحدة جميعاً الترابط والتكامل والكفاءة .

٧ ـ إن التنسيق ضروري وواجب ليس بين المنظمات وبعضها البعض فقط ، ولكن بين بعض المنظمات المتخصصة ومجلس الوحدة ، الذي تعطيه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اختصاصات يدخل بعضها ضمن مجال تخصص بعض هذه المنظمات . ولا يجوز استمرار هذه الازدواجية . ويلاحظ ان كل المنظمات التي تقوم ازدواجية بينها وبين مجلس الوحدة قد انشئت باتفاقيات تم ابرامها بعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وقد انشئت لتتخصص كل منها في مجال خاص محدد من مجالات العمل العربي المشترك ، على حين ان اختصاص المجلس المذكور قد جاء عاماً بجوانب عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي كافة . وبناء على ذلك فإن التنسيق يجب ان يتم على اساس جعل هذه المنظمات هي المختصة وحدها بالمجالات التي تعمل فيها ، تأسيساً على القاعدتين الاصوليتين اللتين مؤداهما ان الخاص يقيد العام ، وان اللاحق ينسخ السابق اذا قامت قرائن على ذلك . اما ما يكون قد نص عليه لبعض هذه المنظمات من اختصاص ببعض الجوانب التي لا تدخل في مجالها الخاص ـ مثل اختصاص تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول والبلاد العربية المنصوص عليه في اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ فيجب ان يقتصر على مجلس الوحدة او المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بحسب ما اذا كان هذا التسهيل بين الدول العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة ، او بين الدول العربية في مجموعها .

٨ ـ إن مشكلة الازدواجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشكلة حقيقية ، وهي ، في رأينا ، اكثر خطورة من الازدواجية بين المنظمات ، لأن كلاً من المجلسين المذكورين مجلس اشرافي عام ، وينعكس التضارب بينهما على العمل العربي المشترك كله ، بما في ذلك المنظمات المتخصصة . وتنفيذاً لما نصت عليه الاستراتيجية من ضرورة التنسيق المستمر بينهما ، فإنه سيكون من الضروري المسارعة الى البدء في العملية التنسيقية بينهما . وهي ، كما يفهم من الاستراتيجية ، تدخل في مسؤولية لجنة التنسيق . وفي رأينا ان المبادىء الستة التي اقترحناها كأساس لعملية التنسيق بصفة عامة ، سوف تكون كافية لاجراء التنسيق بينهما .

ملحق
عن المنظمات العربية المتخصصة واختصاصاتها

يشمل هذا الملحق نبذة سريعة عن كل منظمة عربية متخصصة ، وعن اختصاصاتها ومسؤولياتها ، كما يبين كذلك التواريخ الاساسية بالنسبة لكل منها . ويلاحظ ما يأتي :

١ ـ انا رتبنا هذه المنظمات ـ وعددها تسع عشرة منظمة ـ تبعاً لتاريخ ظهورها ، حسب القطاعات والانشطة التي تنتمي اليها . وقد وزعناها ، كما بينا فيما سبق ، بين تسعة قطاعات وأنشطة ، هي : التمويل والنقد ـ النفط ـ الزراعة ـ الصناعة ـ نشاط المواصفات والمقاييس ـ النقل والمواصلات ـ العمل ـ الامن ومكافحة الجريمة ـ البحث العلمي والثقافة والتربية .

٢ ـ إنه ليس هناك ما يمنع من دخول بعض هذه المنظمات في اكثر من قطاع حسب هذا التقسيم . فالمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والاكاديمية العربية للنقل البحري ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، تدخل ضمن قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية . ولكن اولها يمكن أن يدخل ايضاً في القطاع الزراعي ، كما أن الاكاديمية العربية للنقل البحري يمكن أن تدخل ايضاً في قطاع النقل والمواصلات .

وفيما يلي بيان هذه المنظمات حسب القطاعات والانشطة المذكورة التي تنتمي اليها :

اولاً : منظمات قطاع التمويل والنقد

يضم هذا القطاع اربع منظمات متخصصة وهي :

١ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي(٥٣)

وقد قصد منه على ما يتبين من المادتين (٢) و (١١) من اتفاقية انشائه ، ان يكون منظمة تسهم في تمويل المشاريع الانمائية (الاستثمارية) وان تقدم قروضاً طويلة الاجل بشروط ميسرة الى الجهة التي تقوم بالمشروع الانمائي الذي يمنح له القرض ، سواء أكانت هذه الجهة حكومية ، او هيئة عامة ، او مؤسسة خاصة . وهو يقدم هذه القروض من موارده التي تتكون اساساً من رأسماله المكتتب به والمدفوع من الدول الاعضاء ، ومن الاموال التي قد يقترضها من الاسواق العربية والخارجية .

٢ ـ صندوق النقد العربي(٥٤)

وهو المنظمة المسؤولة عن العمل الاقتصادي العربي المشترك في المجال النقدي . والغرض الاساسي والعام من انشائه ، هو « ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية » وذلك عن طريق دفع التعاون النقدي بين هذه الدول وتقويته . وبسبب الطبيعة النقدية لمجال عمل صندوق النقد العربي ، فإن الاهداف التفصيلية التي نصت اتفاقية انشائه على انه يعمل لتحقيقها ، تتصل

(٥٣) وافق المجلس الاقتصادي على انشائه في ١٦ /٥ / ١٩٦٨ ، ودخلت اتفاقيته حيز التنفيذ في ١٨ / ١٢ / ١٩٧١ .

(٥٤) وافق مجلس الوحدة الاقتصادية على انشائه في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٥ والمجلس الاقتصادي في ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ ودخلت اتفاقيته حيز التنفيذ ابتداء من ١١ / ١٢ / ١٩٧٧ .

جميعاً بقطاع النقود وبالسياسات والاساليب النقدية(٥٥) . ونظراً لان وضع ميزان المدفوعات في اي قطر هو من العوامل التي تؤثر على الاوضاع النقدية فيه ، كما ان هذه الاوضاع تؤثر بدورها على ميزان المدفوعات ، لذلك فقد جعلت اتفاقية الصندوق من وسائله لتحقيق اهدافه ، اقراض حكومات الدول الاعضاء قروضاً قصيرة ومتوسطة الاجل « للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها » . وهي قروض تتميز عن القروض التي يقدمها الصندوق العربي للانماء في انها لا تقدم الا للحكومات من ناحية ، وفي انها لا تقدم من اجل مشاريع انمائية وانما فقط من اجل مواجهة عجز موازين مدفوعات الدول الاعضاء في مواجهة العالم الخارجي .

٣ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا(٥٦)

ومجال عمله هو الدول الافريقية ، وقد حددت المادة (٤) من اتفاقية انشائه اهدافه ووظائفه في هذا المجال الافريقي حيث تقرر أن . . . « هدف المصرف هو تدعيم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الافريقية ودول العالم العربي . وتحقيقاً لهذا الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية : أ ـ الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية ؛ ب ـ تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية في التنمية الافريقية ؛ ج ـ الاسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في افريقيا » . اما العمليات التمويلية التي يقوم بها المصرف في افريقا فهي عمليات تمويلية طويلة الاجل بسبب طبيعة « التنمية » نفسها . كما ان هذه العمليات تتم مع الجهات القائمة بمشاريع التنمية في افريقيا ، سواء كانت حكومة افريقية ، او هيئة عامة ، او مؤسسة عامة او خاصة ، وسواء كانت الجهة القائمة بالمشروع تتبع بلداً افريقياً واحداً ، او تتخذ شكل مؤسسة مشتركة افريقية او افريقية ـ عربية .

٤ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(٥٧)

والهدف من انشائها ، على ما يتبين من المادتين (٢) و (١٨) من اتفاقية انشائها ، هو تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر التي تلحقه والناجمة عن المخاطر غير التجارية . فهي مؤسسة تأمين، وضمان وليست مؤسسة تمويل . وتشمل الاستثمارات التي يمكن أن تكون محلاً لتأمين المؤسسة جميع انواع الاستثمارات ما بين الاقطار العربية الاعضاء في المؤسسة ، سواء أكانت استثمارات مباشرة او استثمارات حافظة ، والقروض التي تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ، والقروض التي تقل مدتها عن ذلك ولكن يوافق مجلس المؤسسة على قبول تأمينها على سبيل الاستثناء ، والقروض المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الاقطار العربية الاعضاء حتى لو كان اجلها اقل من ثلاث سنوات(٥٨) .

(٥٥) مثل استقرار اسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين البلدان الاعضاء ، وتطوير الاسواق المالية العربية ، ودراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة . انظر : المادتين (٤) و (٥) من اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي .

(٥٦) وافق مؤتمر القمة العربي السادس على إنشائه في ٢٨ / ١١ / ١٩٧٣ والمجلس الاقتصادي في ٥ / ١٢ / ١٩٧٣ ، ووقعت اتفاقيته في شباط/ فبراير وآذار / مارس ١٩٧٤ ، وباشر اعماله في آذار / مارس ١٩٧٥ .

(٥٧) وافق على انشائها مجلس الوحدة في ٢٩ / ٨ / ١٩٧٠ ، والمجلس الاقتصادي في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠ ، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من اول نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

(٥٨) اضيفت القروض المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد المشار اليها الى انواع القروض التي يمكن أن تكون محلاً لتأمين المؤسسة بقرار مجلس المؤسسة رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ .

ثانياً : قطاع النفـط

يوجد في هذا القطاع منظمة متخصصة واحدة هي « منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول » . وقد انشئت خارج نطاق الجامعة العربية[٥٩] .وطبقاً للمادة الثانية من اتفاقية انشائها تعمل هذه المنظمة على تحقيق التعاون بين اعضائها في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح اعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين او مجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط الى اسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة النفط في اقطار الاعضاء .

ثالثاً : منظمات قطاع الزراعة

وهما منظمتان :

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية[٦٠]

وقد قصد منها ، طبقاً لما تنص عليه المادة الرابعة من اتفاقية انشائها ، ان تسهم في تنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون بينها في شتى المجالات الزراعية ، وخصوصاً في تنمية الموارد المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على اسس علمية ، ورفع الكفاءة الانتاجية الزراعية ، وزيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلاد العربية ، ودعم واقامة المشاريع والصناعات الزراعية ، والنهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي ، وذلك كله بهدف بلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية . وقد جعلت المادة الخامسة من الاتفاقية للمنظمة ، في سبيل تحقيق هذه الاهداف ، اتخاذ وسائل عديدة ، منها : جمع ونشر البيانات المتعلقة بالزراعة والاغذية ، ودعم وتنسيق الجهود القطرية والقومية للنهوض بالبحوث العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المتعلقة بالزراعة ، والنهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية ، وتقديم المعونة الفنية للدول الاعضاء ، والعمل على تنسيق التشريعات والقوانين والانظمة الزراعية كلما امكن ذلك .

٢ ـ المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة[٦١]

وهو ، كما يفهم من المادة الثالثة من اتفاقية انشائه ، مركز للدراسات والبحوث الاقليمية المتعلقة بنوع خاص من المناطق ، هي المناطق الجافة بالدول العربية ، من حيث تربتها ومصادرها المائية ووسائل حسن استغلالها وافضل طرق الري والصرف بها ، واقتصاديات الاراضي القاحلة بما يتضمنه ذلك من دراسة افضل الطرق والوسائل لحسن استثمار التربة والمياه .

(٥٩) وذلك بمقتضى الاتفاقية التي عقدت في ٩ / ١ / ١٩٦٨ بين السعودية والكويت وليبيا . وعقد مجلس وزراء المنظمة اجتماعه الاول في ٩ / ٩ / ١٩٦٨ . وقد زاد عدد الدول الاعضاء الى عشر ، حيث انضمت الى السعودية والكويت وليبيا ، كل من الجزائر وابو ظبي ودبي وقطر والبحرين (وقد انضمت كلها في سنة ١٩٧٠) والعراق وسورية (سنة ١٩٧٢) ومصر (سنة ١٩٧٣) ثم انسحبت دبي (سنة ١٩٧٢) ، وجمدت عضوية مصر سنة ١٩٧٨ .

(٦٠) وقد صدرت الموافقة على اتفاقية انشائها من مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٠ بقرار رقم (٢٦٣٥) ، وجرى توقيع الدول الاعضاء عليها خلال عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، وبدأت مباشرة اعمالها سنة ١٩٧٢ .

(٦١) انشيء بقرار مجلس الجامعة العربية في ٣ / ٩ // ١٩٦٨ ، وبدأ ممارسة مهامه في ٢٥ / ٩ / ١٩٧١ .

رابعـاً : في القطاع الصناعي

ويضم هذا القطاع منظمة متخصصة واحدة هي « المنظمة العربية للتنمية الصناعية »[٦٢] . وطبقاً للمادة الخامسة من اتفاقية انشائها ، فإن هذه المنظمة تهدف الى الاسهام في تنمية الصناعة في الوطن العربي وتطويرها ، على المستويين القطري والقومي ، وتنسيق قدراته في قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين ، وتشجيع التعاون في مجالات التنمية الصناعية بين الدول العربية ، وفي اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وبينها وبين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً . وتتلخص الوسائل التي تتخذها المنظمة لتحقيق اهدافها ، طبقاً للمادة السادسة من اتفاقية انشائها ، في القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بتنمية الصناعة العربية وتطويرها ، وفي تقديم المشورة اللازمة لذلك ، وفي مساعدة الدول العربية في تنمية الصناعة والكهرباء والتعدين ، وفي انشاء جميع المؤسسات التي تخدم الصناعة العربية وتدعيمها ، وفي المساعدة على اقامة المشاريع العربية المشتركة في الصناعة والتعدين والكهرباء ، وعلى بناء قاعدة علمية تكنولوجية قطرية وقومية .

خامساً : نشاط المواصفات والمقاييس

تقوم المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بهذا النوع من النشاط الذي لا تقتصر اهميته على وضع وتحديد المواصفات والمقاييس للمنتجات الصناعية فقط ، بل ما يلزم لجميع انواع المنتجات اياً كان نوعها . وتهدف هذه المنظمة ، طبقاً لنص المادة الثالثة من اتفاقية انشائها[٦٣] ، الى الحث على انشاء مؤسسات او اجهزة خاصة للمقاييس والمواصفات في الدول العربية ، والعمل على توحيد الاصطلاحات الفنية وطرق الفحص والتحليل والقياس بين هذه الدول ، وتنسيق المواصفات وتوحيدها كلما كان ذلك ممكناً . ولها ان تستعين على تحقيق هذه الاهداف بالوسائل اللازمة كافة .

سادساً : منظمات قطاع النقل والمواصلات

يضم هذا القطاع ست منظمات عربية متخصصة ، وهي :

١ ـ الاتحاد البريدي العربي[٦٤]

والهدف منه هو تنظيم الخدمات البريدية وتطويرها واستكمالها والعمل على توحيدها ، وتنمية التعاون بين دول الاتحاد وتعاون وفودها تعاوناً تاماً في الاجتماعات البريدية العالمية ، وتنسيق اقتراحاتها الى الاتحاد البريدي

(٦٢) صدر قرار المجلس الاقتصادي في ١٠ / ٩ / ١٩٧٨ بالموافقة على تحويل مركز التنمية الصناعية ـ الذي كان قائماً منذ ايار / مايو ١٩٦٩ ـ الى منظمة عربية متخصصة هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وقد وضعت اتفاقية المنظمة استناداً الى هذا القرار .

(٦٣) وافق المجلس الاقتصادي على اتفاقية انشاء هذه المنظمة في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٥ وبدأت نشاطها في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٦ . انظر: جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ادارة المنظمات ، **المنظمات العربية المتخصصة : دليل ملخص** ، ص ١٨ .

(٦٤) وقد تأسس سنة١٩٤٦ بمقتضى دستور سمي « دستور الاتحاد العربي » ، وجرى تعديله بعد ذلك في ١٩٧١ وفي ١٩٧٥ .

العالمي وتوحيدها كلما امكن ذلك ، ووضع احكام أكثر فائدة للجمهور من الاحكام الواردة في وثائق الاتحاد البريدي العالمي .

٢ ـ الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية[٦٥]

وهو يعمل على تحقيق التعاون بين اعضائه في تنظيم المواصلات السلكية واللاسلكية وتحسينها ، وعلى تنمية وتحسين وسائل هذه المواصلات في الدول الاعضاء فيه وتيسير استخدامها الى اقصى حد ممكن ، وعلى تخفيض اجور هذه المواصلات تسهيلاً للعلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالقدر الذي لا يؤثر على مستوى الخدمة ، وعلى تشجيع البحوث العلمية والعملية ، وتشجيع انشاء اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكاتها في الدول العربية الجديدة وتنميتها وتحسينها ، والعمل على توحيد آراء الدول العربية وجهودها في الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية تحقيقاً لمصالحها المشتركة .

٣ ـ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية[٦٦]

وهي تهدف ، طبقاً لما تبينه المادة الثالثة من اتفاقية انشائها ، الى توفير واستثمار قطاع فضائي عربي للخدمات العامة والمتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع الدول الاعضاء وفقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المعمول بها دولياً ، ومساعدة الدول العربية فنياً ومادياً في تصميم المحطات الارضية وتنفيذها ، والتشجيع على انشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاع الفضائي والمحطات الارضية في الدول العربية ، والقيام بعمل النقل التلفزيوني والاذاعي بين الادارات والهيئات المختصة في هذه الدول عن طريق الشبكة الفضائية العربية، ووضع قواعد استعمال القنوات المخصصة للتلفزيون والاذاعة بما يحقق المطالب المحلية والجماعية لها ، واجراء البحوث والدراسات الخاصة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء .

٤ ـ اتحاد اذاعات الدول العربية[٦٧]

وأهدافه ، حسب المادة الثانية من اتفاقية انشائه ، هي : العمل على زيادة امكانات الدول العربية في الحقل الاذاعي والنهوض به ، وتحقيق التعاون الهندسي بينها ، وتنظيم استخدام موجات الاذاعة اللاسلكية في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمات الدولية للاذاعات ، ووضع خطة منسقة تسير عليها الدول العربية في برامجها بما يعزز روح الاخاء العربي ،وبما ينمي اتجاهات اذاعية عربية مشتركة على اساس الالتزام الكامل بالقضايا العربية العادلة ، وتعريف شعوب العالم بواقع الامة العربية وامكاناتها وآمالها ، والقيام بالدراسات وتبادل الخبرات المرتبطة بكل ذلك .

---

(٦٥) وافق مجلس الجامعة العربية على اول اتفاقية لهذا الاتحاد في ٩ / ٩ / ١٩٥٣ ، وتم انشاء الاتحاد عام ١٩٥٧ . وقد عدلت اتفاقيته عدة مرات حتى وضعت اتفاقية جديدة اقرها الاتحاد في اجتماعه بتونس سنة ١٩٧٤ .

(٦٦) وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية انشائها في ٢١ / ٣ / ١٩٧٦ ، وجرى توقيعها ابتداء من ٤ / ٤ / ١٩٧٦ ، وتوالت المصادقات عليها ابتداء من شهر تموز / يوليو سنة ١٩٧٦ .

(٦٧) وافق مجلس الجامعة العربية على اول اتفاقية لهذا الاتحاد في ١٥ / ١٠ / ١٩٥٥ ، وبدأ مباشرة اعماله في ٩ / ٢ / ١٩٦٩ ، ثم عدلت اتفاقيته بالكامل بموافقة جمعيته العمومية في دورتها العادية التاسعة من ١٤-٢٦ / ٩ / ١٩٧٨ .

٥ ـ الاكاديمية العربية للنقل البحري[٦٨]

وهي منظمة ذات رسالة علمية وتعليمية وتدريبية في قطاع النقل البحري في الدول العربية . وكما يتبين من المادة (٤) من اتفاقية انشائها فإنها تقوم على تحقيق هذه الرسالة وما يرتبط بها من دعم لهذا القطاع عن طريق اجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة لمؤسسات وشركات النقل البحري والموانىء العربية بناء على طلبها ، والتخطيط لتوفير الكوادر العربية اللازمة لادارة الاساطيل البحرية التجارية العربية وتنميتها ،ونشر الوعي العلمي اللازم في هذا القطاع وتشجيع البحوث فيه ، واعداد هيئة تدريس على احدث النظم العلمية واقامة نظام كفء للتعليم ، واقامة الصلات مع المنظمات والمعاهد والمراكز المتخصصة بمجال النقل البحري .

٦ ـ مجلس الطيران المدني للدول العربية[٦٩]

والهدف من انشائه ، طبقاً لنص المادة الثانية من اتفاقيته المعدلة ، هو العمل على تقدم المبادىء والقواعد الفنية والاقتصادية المتعلقة بالطيران المدني وتشجيعه في الحقلين العربي والدولي . وللمجلس ، في سبيل ذلك ، وطبقاً للمادة الخامسة من اتفاقيته المذكورة ، دراسة النظم والتوصيات الدولية الخاصة بالطيران المدني والعمل على تطبيق ما يتفق منها مع مصلحة الدول العربية ، ودراسة الوسائل التي تكفل ازدهار الطيران المدني وتقدمه في هذه الدول ، والقيام بالابحاث في شتى نواحي النقل الجوي والملاحة البحرية ، والعمل على توحيد نظم الطيران في البلاد العربية وتشريعاته ومصطلحاته .

سابعاً : قطاع العمل

ويتضمن هذا القطاع منظمة واحدة هي :

منظمة العمل العربية[٧٠]

وقد انشئت لتحقيق التعاون بين الدول العربية في الشؤون العمالية . وقد وضعت مبادىء هذا التعاون في « الميثاق العربي للعمل » ، والذي اعلنت فيه الدول العربية موافقتها على ان « تتعاون تعاوناً كاملاً في الشؤون العمالية . . على اساس من التكامل » وعلى « تطوير الاجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية فيها بما يتلاءم والتطور الاجتماعي والاقتصادي للدول العربية » ، والتنسيق بين هذه الاجهزة ، وعلى ان « تعمل على بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية » وعلى « توحيد شروط العمل وظروفه بالنسبة لعمالها كلما امكن ذلك » وعلى تشجيع انشاء معهد للثقافة العمالية والتوسع فيها بغية خلق جيل مثقف من العمال يؤمن بعروبته ويسهم اسهاماً ايجابياً في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، وعلى وضع خطة للتدريب المهني تتفق وحاجاتها وتتماشى مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها » .

---

(٦٨) تمت الموافقة على اتفاقية انشائها من مجلس ادارة الاكاديمية في ١٤ / ١١ / ١٩٧٤ ، ومن مجلس الجامعة العربية في ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ .

(٦٩) وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية انشائه في ٢١ / ٣ / ١٩٥٦ ، ودخلت حيز التنفيذ في ١١ / ١٠ / ١٩٦٧ ، ثم ادخلت عليها تعديلات جذرية بمقتضى بروتوكول في ٣ / ٧ / ١٩٧٥ ، ونص في التعديل على ان يطلق على الاتفاقية بعد تعديلها « اتفاقية مجلس الطيران المدني للدول العربية المعدلة في القاهرة سنة ١٩٧٥ » .

(٧٠) وافق المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب في كانون الثاني / يناير ١٩٦٥ على اصدار ميثاق عربي للعمل وعلى انشاء منظمة عمل عربية ، كما وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ٢١ /٣ / ١٩٦٥ ، وتستند المنظمة في وجودها الى الميثاق المشار اليه والى وثيقة دستور منظمة العمل العربية التي تكملها .

وتعتبر هذه المبادىء الاساسية التي قررها الميثاق العربي للعمل من بين الاهداف الرئيسية لمنظمة العمل العربية ، حيث نصت الفقرة (١) من المادة الاولى من دستور المنظمة على ان تكون « مهمتها تحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا الدستور وفي الميثاق العربي للعمل » . وقد بينت المادة الثالثة من هذا الدستور اهداف المنظمة وهي تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل، وتوحيد التشريعات العمالية وظروف العمل وشروطه في الدول العربية كلما امكن ذلك ، والقيام بالابحاث في جميع الموضوعات العمالية ، وتقديم المعونة الفنية في ميدان العمل للدول العربية التي تطلبها ، وللتدريب المهني وتنظيم حلقات تدريبية للعمال، واعداد القاموس العربي للعمل .

ثامناً : قطاع الامن ومكافحة الجريمة

ويضم منظمة واحدة هي :

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة[٧١]

والهدف من انشائها ، طبقاً للمادة الاولى من اتفاقية انشائها ، هو توثيق التعاون بين الدول الاعضاء بهدف الوقاية من الجريمة ومكافحة ومعالجة آثارها ، وذلك في المجالات التشريعية والقضائية والاجتماعية والشرطية وفي مجال المؤسسات الاصلاحية والتهذيبية . ولتحقيق هذه الاهداف تتخذ المنظمة العديد من الوسائل التي من بينها اجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجريمة واسبابها ووسائل علاجها خصوصاً بالنسبة للاحداث ومعاملتهم واصلاحهم ،وابداء المشورة التي تطلبها الحكومات في هذا الخصوص، وتأمين التعاون بين الاجهزة والمؤسسات الشرطية ، ومتابعة تدابير مكافحة المخدرات واجراءاتها ومنع تهريبها وتنسيق جهود الدول الاعضاء مع المنظمات والهيئات الدولية في هذا الخصوص .

تاسعاً : قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية

ويشمل هذا القطاع بالاضافة الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، منظمتين سبقت الاشارة اليهما ، وهما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والاكاديمية العربية للنقل البحري ، وذلك لأن كلا منهما ، وان كان ينضوي ايضاً تحت قطاع آخر ، الا ان الصفة الغالبة عليهما كونهما منظمتين للبحوث في القطاع الذي تنتمي اليه كل منهما . وسنقتصر على الاشارة هنا الى المنظمتين الاوليين ، وهما :

١ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[٧٢]

وهي تهدف الى تحقيق التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في المجالات العلمية والثقافية والتربوية وفي تشجيع البحث العلمي العربي ، وفي خلق اعداد متزايدة من الباحثين العلميين وتكوينهم . ولها في سبيل

---

(٧١) وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية انشائها في ١٠ / ٤ / ١٩٦٠ ، وجرت التصديقات عليها ابتداء من ١٩٦١ ، وباشرت اعمالها في سنة ١٩٦٥ .

(٧٢) وافق مجلس الجامعة على تأسيس المنظمة في ٢١ / ٥ / ١٩٦٤ ، وكان قد تم توقيع دستور المنظمة في ٢٩ / ٢ / ١٩٦٤ ، وباشرت عملها في ٢٥ / ٧ / ١٩٧٠ .

ذلك المساعدة على تبادل الخبرات والخبراء والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمعونات الفنية وتنسيق هذا التبادل ، والمحافظة على التراث العربي وحمايته ونشره ، وانشاء المعاهد ذات التخصص الدقيق وتلك التي تبث روح القومية العربية ، وتعد جيلاً من المتخصصين بالحضارة العربية ، والأخذ بطرق التعاون الدولي التي تجعل المادة المطبوعة او المنشورة في متناول الجميع .

٢ ـ المنظمة العربية للعلوم الادارية[٧٣] .

والغرض منها ، هو طبقاً لنص المادتين الثالثة والرابعة من اتفاقية انشائها ، هو العمل على تقدم العلوم الادارية وتحسين الجهاز الاداري والعناية بالعلوم والشؤون المالية المتعلقة بالادارة ، وذلك عن طريق البحوث والدراسات والتقريب بين النظم الادارية في الدول العربية تمهيداً لتوحيدها ، والتقريب بين الدراسات الادارية في الجامعات العربية ، وتجميع الوثائق وانشاء المكتبات وعقد الاجتماعات والندوات اللازمة لهذه الدراسات ، والعمل على انشاء مراكز التدريب والتأهيل لموظفي الدول العربية .

---

(٧٣) وافق مجلس الجامعة العربية على اتفاقية انشائها في ١ / ٤ / ١٩٦١ ، وباشرت اعمالها في ١٩٦٩/١/١ .

تعقيب ١

مفيد شهاب

تمهيد

ـ قامت المنظمات الدولية المتخصصة تعبيراً عن احساس المجتمع الدولي بأهمية التعاون في المجالات العديدة غير السياسية، والتي تتصل بحياة الشعوب . وقد ظهرت الى حيز الوجود ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حين شعرت الدول انها بحاجة الى مزيد من التقارب والتعاون المنظم فيما بينها ، دعماً للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين اعضاء الاسرة الدولية .

ولم يكن غريباً ان تظهر الاتحادات الدولية ـ وهي الصورة الاولى لما اصبح يعرف فيما بعد باسم المنظمات الدولية المتخصصة قبل قيام التنظيم الدولي العام نفسه ممثلاً في عصبة الامم عام ١٩١٩ ، وذلك من اجل تنظيم بعض المرافق العامة الدولية وبهدف رعاية المصالح المشتركة الناتجة عن اتساع التجارة والاتصالات الدولية . وقد اقتصر نشاط بعض هذه الاتحادات على دول منطقة معينة ، في حين تمتع البعض الآخر بالصفة العالمية وكان يضم دولاً غير اوروبية .

وفي اوائل القرن العشرين تأكدت اهمية دور الاتحادات الدولية ، وانه ، مع نشأة المنظمات السياسية العامة ، لا بد من دعم هذه الاتحادات ، من ناحية ، وايجاد صلة بينها وبين المنظمات السياسية من ناحية اخرى . ذلك ان الاحداث ، وبخاصة الحرب العالمية الاولى ، قد أثبتت ان الدعامة الاولى للسلام الحقيقي هي التعاون الدولي ، وبالتالي فإن اقراره يتوقف على مدى النجاح في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

واذا كان عهد عصبة الامم عام ١٩١٩ قد حرص على ان يؤكد دور العصبة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ، فقد حرص في الوقت نفسه على ان يؤكد دورها في الاشراف على الاتحادات الدولية القائمة فعلاً او التي سيتم انشاؤ ها مستقبلاً . الا ان العصبة حرصت على الا يتجاوز حق الاشراف حدود التعاون المثمر مع هذه الاتحادات وضمان التنسيق فيما بينها ، دون

محاولة المساس باستقلالها . على ان هذه الاتحادات لم تكن الا بداية متواضعة تلاها ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قيام العديد من المنظمات الدولية المتخصصة .

وجاء ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، ليؤكد بدوره الاحساس باهمية دور هذه المنظمات ومسؤ ولياتها الواسعة في مجالات التعاون غير السياسية ، وبالتالي حتمية الربط الوثيق بينها وبين الهيئة العالمية . وانشأ الميثاق « علاقة الوصل » بهدف تحقيق نوع من الاشراف للهيئة العالمية على نشاط المنظمات المتخصصة ، مع عدم المساس ، في الوقت نفسه ، باستقلال هذه المنظمات ، حتى ينأى بها عن الصراعات السياسية . وقد حققت هذه المنظمات من النشاطات المتزايدة والنجاح الملموس ما جعل منها احدى السمات المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة .

ـ كذلك قامت المنظمات العربية المتخصصة ، التي تعاصرت نشأة بعضها مع قيام جامعة الدول العربية ، وتوالى قيام البعض الآخر على مدى اكثر من خمسة وثلاثين عاماً ، لتجسد الحاجة الى التعاون العربي في مختلف المجالات ، وتسعى الى المضي به خطوات على طريق العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

وقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ـ على عكس عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة ـ خلواً من اي تنظيم للعلاقة بين الجامعة ، التنظيم السياسي العام ، وهذه المنظمات المتخصصة .

١ ـ الدراسة محل التعليق

كان طبيعياً ان يكون موضوع المنظمات العربية المتخصصة محوراً من المحاور التي تدور حولها اعمال ندوة **مركز دراسات الوحدة العربية** عن « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » ، وكان طبيعياً ايضاً ان تكون مشكلة علاقة هذه المنظمات بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها ضمن البنود الرئيسية في جدول اعمال هذه الندوة .

والدراسة محل التعليق التي اعدها د. محمد لبيب شقير ، المستشار الاقتصادي لصندوق النقد العربي ، دراسة من خبير متخصص وصل الى اعلى مراتب التكوين الاكاديمي في مجالي القانون والاقتصاد ، وله من المعرفة بظروف وامكانات العمل العربي المشترك وتجارب التكامل الاقتصادي بصفة خاصة ، ما يجعله من اكثر المؤهلين في الوطن العربي لتناول الموضوع محل البحث .

وقد تميزت الدراسة بعمق التحليل والنظرة الموضوعية . وجاءت واضحة منطقية ومقارنة : لا تغفل تجارب المنظمات الدولية المتخصصة او المنظمات الاقليمية الاخرى لتسترشد بها ، دون ان تنقل عنها ؛ ايماناً من كاتبها بأن للوطن العربي من ظروفه وطبيعته وطموحاته ما يجعله مدعواً لترابط اكثر بين منظماته ، وتوجه اوضح نحو التكامل والوحدة .

وأجدني اتفق مع الباحث في منهجه العلمي ونزعته القومية وايمانه بدور الجامعة العربية ، وضرورة دعم هذا الدور باعتبار الجامعة اداة التكامل والوحدة .

وقد عايش الكاتب عن قرب تجربة إحدى المنظمات العربية المتخصصة ذات النشاط الحيوي في مجال التنمية . ولذا نراه حريصاً على استمرار فاعلية هذه المنظمات ، ولكنه لا يتجاهل ـ في الوقت نفسه ـ التناقضات والسلبيات التي تعيشها هذه المنظمات ، ويقدم ما يراه مساهمة في حل التناقضات وانقاص السلبيات .

واجدني اتفق معه ايضاً في مجمل ما ورد في دراسته من افكار وتحليلات واستنتاجات . لذلك فإن تعليقي لا يتناول عرض وجهة نظر مختلفة او مناقشة قضايا خلافية ، وانما يتجه الى التركيز على بعض النقاط التي وردت في الدراسة او اضافة البعض الآخر ، بهدف تيسير وتشجيع الحوار الفكري حولها . وبهذا المفهوم اتناول بالعرض الموجز بعض عناصر الموضوع محل الدراسة .

٢ ـ اهميـة الموضـــوع

يمثل موضوع « المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها » ، اهمية خاصة في الوقت الراهن . وترجع هذه الاهمية الى عدة اسباب منها :

أ ـ إن مشروع الميثاق الجديد لجامعة الدول العربية المقرر عرضه قريباً على مؤتمر القمة العربي يقدم لاول مرة تقنيناً دستورياً لهذه العلاقة ، يتضمنه الفصل السادس من هذا المشروع ، في المواد من ٢٩ الى ٣٦ . ولا شك ان فتح حوار حول هذا الموضوع والمحاولة التي اتى بها الميثاق الجديد لامر مرغوب فيه للغاية ، في هذا الوقت بالذات .

ب ـ إنه مع عدم وجود نصوص في ميثاق الجامعة العربية الحالي ودساتير المنظمات المتخصصة ، تحدد طبيعة العلاقة بينها وبين المنظمات بعضها ببعض ، عكس ما هو قائم بين الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، فإن التنسيق بين نشاطات هذه المنظمات فيما بينها ، او فيما بينها وبين النشاطات التي تقوم بها اجهزة الجامعة العربية ، يكون امراً مهماً بل حتمياً لمصلحة العمل العربي المشترك . ذلك ان عدم وجود اسس واضحة للتعاون يفتح مجالاً واسعاً للازدواج في العمل او تنازع الاختصاص . وهذا ما تميزت به بالفعل ـ وللأسف الشديد ـ تجربة العمل العربي المشترك منذ قيام الجامعة العربية . الامر الذي دعاها الى محاولة بعض الحلول .

ج ـ إن المحاولات السابقة التي قامت بها جامعة الدول العربية في الماضي لتنظيم الموضوع محل البحث لم تؤد الى نتائج ايجابية ، بل ويمكن القول ان بعض ما صدر عن اجهزة الجامعة من قرارات او توصيات قد ادى الى تعقيد المشكلات بدلاً من الاسهام في حلها . وقد كان عدم فتح الحوار الفكري حول هذا الموضوع ، الى جانب عدم الاستماع الى وجهات نظر المنظمات المتخصصة او التعمق في مواثيق وتجارب هذه المنظمات من الاسباب الجوهرية التي ادت الى هذا الوضع .

د ـ انه من المعلوم ان المنظمات العربية المتخصصة التي قامت في الحياة العربية حتى الآن والتي ناهز عددها العشرين ، لم تستطع تحقيق الكثير مما تصبو اليه من اهداف . واذا كان ذلك يرجع الى عدة اسباب منها حداثة فكرة المنظمات المتخصصة نفسها في افق الحياة العربية ، وضعف

الاهتمام بفكرة التكامل الوظيفي العربي كأساس قوي لأي وحدة عربية مرتقبة ، فمما لا شك فيه ان عدم وضوح العلاقة بين هذه المنظمات والجامعة العربية من ناحية وبينها وبين بعضها البعض من ناحية اخرى ، وما خلفه ذلك من حساسيات احياناً وتناقضات في احيان اخرى ، لمن الاسباب الجوهرية التي ادت الى تلك النتيجة السلبية .

٣ ـ دور المنظمات العربية المتخصصة

إنني على يقين من ان قيام المنظمات العربية المتخصصة يمثل ظاهرة صحية ، يمكنها المساهمة بايجابية في تهيئة المناخ المناسب لتحقيق امل الوحدة العربية ، ذلك ان الجامعة العربية كمنظمة سياسية اقليمية لا تستطيع ان تضطلع وحدها بتحقيق الوحدة العربية ، لأن هذه الوحدة ليست مجرد اجراءات سياسية او دستورية ، وانما هي بالاساس وحدة وظيفية تقوم على التكامل العربي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالمعنى الواسع لهذه العبارة . ومن يعرض تاريخ الجامعة العربية يتبين بوضوح كيف ظلت مشاكل التكامل بين الدول العربية تبحث في اطار سياسي الى ان تبلورت في الحياة العربية تلك المجموعة من المنظمات المتخصصة ، فبدأت تلعب دورها في تجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على اسس فنية ، وتخلصها بدرجة او باخرى ، من تعقيدات السياسة ومشاكلها ، التي كثيراً ما تؤدي الى عكس المطلوب .

وإنني على يقين ايضاً من ان بعض هذه المنظمات العربية المتخصصة ، قد قام بدور ايجابي في بعض مجالات العمل العربي المشترك لمصلحة رفاهية ورخاء ابناء الامة العربية . الا ان هذه المنظمات وغيرها مدعوة للقيام بدور اكثر فعّالية يتناسب وما تقوم به مثيلاتها من المنظمات الدولية من ناحية وفداحة اشكال التخلف التي يعانيها الانسان العربي من ناحية اخرى .

ولما كان قيام علاقات واضحة ، تستند الى نصوص صريحة وفهم متبادل ووعي قومي ، بين الجامعة العربية وهذه المنظمات وبين هذه المنظمات بعضها ببعض ، من العوامل الاساسية التي تمكن من تجسيد هذه الظاهرة ودعم دورها الايجابي المأمول ، فإن كل اسهام في هذا الطريق يعتبر خطوة بناءة .

٤ ـ العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية

اود ان اؤكد هنا حقيقة مهمة هي حرص الباحث على التأكيد عليها في التمهيد لدراسته ، حين ذكر ـ عن حق ـ ان الجامعة العربية نفسها لم تكن بعيدة عن المنظمات المتخصصة ، لأنها اسهمت ايجابياً في انشاء بعضها ، وشجعت اقامة البعض الآخر ، واقرت وجودها جميعاً وتعاونت معها .

وأسارع فأقول ان الجامعة العربية ، باعتبارها التنظيم السياسي الام ، يجب ـ في تقديري ـ ان تكون المحور الذي تدور حوله صور النشاط المختلفة في ميدان العلاقات العربية ، مما يحتم ضرورة وجود رابطة قوية بينها وبين المنظمات المتخصصة . على ان تجربة علاقة الجامعة بالمنظمات

المتخصصة في السنوات الماضية تظهر ان الجامعة قد سعت في بعض الفترات الى فرض نوع من الوصاية على هذه المنظمات بل والتدخل احياناً فيما يعتبر من صميم اختصاص هذه المنظمات ، في الوقت الذي كانت هذه المنظمات تسعى دائماً الى تأكيد استقلاليتها ، بل وعدم التزامها احياناً بما يصدر عن الجامعة من قرارات او توصيات . ولا شك ان كلا من هذين الاتجاهين يمثل تطرفاً مرفوضاً يتناقض ومصلحة العمل العربي المشترك ، الذي يحتم ضرورة وجود الرابطة والتعاون والتنسيق والتزام المنظمات بتوجيهات التنظيم الام ، دون ان تتحول هذه المنظمات الى مجرد اجهزة تابعة للجامعة .

وقد اكد السيد الشاذلي القليبي الامين العام للجامعة هذا المعنى حين قال : « إن المنظمات المتخصصة مؤسسات قومية لها صلاحياتها وذاتياتها ، إلا انها في الوقت نفسه اجنحة للجامعة العربية ، ينبغي ان تنسق معها وان تترابط فيما بينها »[1] .

وبهذه الروح وبهذا الفهم تميزت الدراسة محل التعليق ، عندما تناول كاتبها جهود الجامعة العربية على مدى العشرين سنة الماضية ، والاتجاهات الثلاثة المختلفة التي سارت فيها :

أ ـ فقد عرض في البدء نظام اتفاقيات التعاون الذي اخذت به الجامعة في اوائل الستينات ـ والذي يماثل اسلوب « اتفاقيات الوصل »الذي تبنته الامم المتحدة في ربط المنظمات الدولية المتخصصة بها والذي يجعل من هذه الاتفاقات سند العلاقة واساسها ـ ليقرر ان هذا الاسلوب ان كان قد لاقى نجاحاً على المستوى الدولي فإنه لا يحبذ الاخذ به على المستوى العربي .

وإذا كنت اتفق مع هذا الرأي ومع الدوافع اليه ، الا انني لا ارى مانعاً ـ في ظل المبادىء الملزمة التي يحددها ميثاق الجامعة للعلاقة ، والتي تكون وحدها اساساً لها ـ من أن تبرم اتفاقيات تعاون بين الجامعة وبعض المنظمات ذات الطبيعة الخاصة او ذات الارتباط الخاص بالجامعة . وهذه الاتفاقيات يمكن ان تتضمن احكاماً تفصيلية لمبادىء التنسيق الواردة في ميثاق الجامعة ، تيسر من تطبيقها وتحدد وسائل تنفيذها .

ب ـ ثم عرض الباحث بعد ذلك اسلوب الاشراف المباشر الذي سعت الجامعة الى فرضه منذ عام ١٩٧٢ ، بمقتضى عدة قرارات انفرادية متتالية وبصفة خاصة قرار مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) في ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ ، ليدين هذا الاسلوب من حيث آثاره ، من ناحية ، ويشكك ـ عن حق ـ في شرعية القرار المشار اليه ، من ناحية اخرى .

ج ـ وعرض الباحث اخيراً اسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات ، ليرى فيه الاسلوب الامثل ، طالما انه لن يكون وجهاً من وجوه ممارسة الاشراف وانما سيكون اساساً لمبادىء الترابط بين الحكومة والمنظمات : هذا الترابط الذي يعترف بدور المنظمات المتخصصة ولا ينال من استقلاليتها ، ويعمل على دعم اوجه نشاطاتها .

---

(١) من خطاب الامين العام في الجلسة الافتتاحية لاجتماع لجنة رؤساء المنظمات العربية المنبثقة عن لجنة التنسيق ، ابو ظبي ، ٩ ـ ١٠ / ٦ / ١٩٨٠ .

وقد تبنى المشروع الجديد لميثاق الجامعة العربية هذا الاسلوب الاخير ، في الاحكام التي تضمنها الفصل السادس المتعلق بـ « تنسيق العمل العربي المشترك في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي » ، حينما قيّد المنظمات بالتزامات محددة من ناحية ، واقام علاقة تنظيمية بينها وبين الجامعة من ناحية اخرى ، وذلك على النحو التالي :

(١) الالتزامات المحددة

(أ) التزام عام : أن تعمل المنظمات المتخصصة وفق الاستراتيجية العامة التي ترسمها الاجهزة الرئيسية في الجامعة (مادة ٢٩ فقرة ب) .

(ب) التزامات خاصة : ان ترفع المنظمات تقارير سنوية عن مدى تنفيذ الخطط وعن نشاطاتها وبرامجها الى المجلس الاقتصادي ، وذلك عن طريق لجنة التنسيق (مادة ٣١ فقرة د) . وان تطبق المنظمات « الاسس المشتركة للانظمة المالية والادارية للامانة العامة والمنظمات المتخصصة » ، التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مادة ٣٥) .

(٢) العلاقة التنظيمية

وتتمثل في علاقة **ارتباط** بين المنظمات المتخصصة والجامعة ، بوساطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مادة ٢٩ فقرة ب ومادة ٣٢) . وتكون ادارة الارتباط **لجنة تنسيق** تتألف من الامين العام رئيساً ومن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات (مادة ٣١ فقرة هـ) .

وجدير بالذكر ان المشروع الجديد للميثاق ، ايماناً منه بالنشاط المهم الذي يقوم به بعض الاتحادات والمؤسسات العربية المشتركة ـ التي لا تندرج تحت وصف المنظمات العربية المتخصصة ـ وضرورة دعم هذا النشاط وتوجيهه ، حرص على ايجاد علاقة بين الجامعة وهذه الهيئات ، فقرر في المادة ٣٤ ان يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ **من خلال المنظمات المتخصصة كل في مجال اختصاصها** ـ بالاشراف على « الاتحادات والمؤسسات العربية المشتركة التي انشئت بناء على قرار من احد مجالس الجامعة او المنظمات المتخصصة » .

وحسماً لأي شك يمكن ان يثور حول اولوية المبادىء والاحكام الواردة في الميثاق على ما عداها من مبادىء واحكام دساتير المنظمات المتخصصة ، جاءت المادة ٣٦ صريحة في تأكيد علوية ميثاق الجامعة ، عندما ذكرت في وضوح : « اذا تعارض اي نص وارد في وثيقة انشاء اي منظمة متخصصة مع احكام هذا الميثاق فالعبرة باحكام الميثاق » .

وفي تقديري ان ما استحدثه المشروع الجديد لميثاق الجامعة بشأن الموضوع محل البحث يستحق التأييد ، الا ان نجاح التنظيم المقترح يتوقف على مدى الاقتناع الجماعي ، لأن النصوص وحدها لا تحقق التنسيق والتعاون والترابط .

وفي تقديري ايضاً ان استمرار تنظيم اوجه التنسيق ومتابعتها من خلال اجتماعات دورية للجنة التنسيق القائمة حالياً ـ منذ عام ١٩٧٧ ـ والمقترح قيامها وفقاً للمادة ٣١ فقرة هـ من المشروع

الجديد للميثاق ، من شأنه المساهمة في جعل قضية التنسيق بين الجامعة والمنظمات حقيقة وواقعاً ، وبالتالي في تخفيف حدة الجدل النظري والقضاء على كثير من الحساسيات . والممارسة كفيلة بتجسيد مبادىء التنسيق وتطويرها وإثرائها .

ومن المناسب ان اؤكد هنا انه اذا كان المشروع الجديد لميثاق الجامعة ينيط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق مسؤولية التخطيط والمتابعة لأوجه التعاون الممكنة كافة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، فإن على هذين الجهازين ان يضعا في اعتبارهما الحرص على توفير المرونة في اعمال المنظمات دون محاولة وضع كل المؤسسات في قوالب موحدة جامدة . ذلك ان اختلاف مجال عمل كل منظمة وطبيعته ، واختلاف ظروف واساليب العمل في كل منظمة ، بل واختلاف مقدار ممارسة النشاط . . . كل ذلك يدعو الى اختلاف الانظمة الفنية والادارية والمالية من منظمة الى اخرى ، وان كان لا يتعارض ووجود اسس ومبادىء عامة مشتركة لهذه الانظمة تستوحيها كل المنظمات ، على النحو الذي اشارت اليه المادة الـ ٣٥ .

٥ ـ الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية المتخصصة

من الطبيعي ان يؤدي تعدد المنظمات المتخصصة ـ مع التداخل في مجالات العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ الى احتمال الازدواجية في الاختصاص والتناقض في النشاط ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى نقص في الفعّاليات وهدر للامكانات .

وقد شرح الباحث ، الاسباب التي اسهمت في قيام الازدواجية في الاختصاص بين المنظمات العربية بعضها ببعض ، وما ترتب على ذلك من تعارض فيما تقوم به هذه المنظمات من نشاط . ثم بين الخطوات التي اتخذتها الجامعة منذ عام ١٩٧٠ ، حتى مؤتمر القمة الحادي عشر ، في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٠ ، في سبيل القضاء على الازدواجية وتنسيق اوجه النشاط ، ضماناً لتوفير جو التعاون بينها .

واود ان اشير هنا الى الدراسة المتخصصة التي اعدها الباحث ، بتكليف من الامانة العامة للجامعة ، عن « الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية ، في ضوء اتفاقيات انشائها ، مجالاتها ، عواملها ، اسس علاقتها » ، ففيها من تفاصيل الواقع ، وتحليل الاسباب ، واقتراح المبادىء ، وتوقع النتائج ، ما يغني عن اي تعليق اضافي .

إلا انني اود ان اضيف الى المبادىء التي اقترحها الباحث عاملاً ـ اراه مهماً على مستوى التطبيق العملي ـ في علاج الازدواجية بهدف استبعادها ، هو تحقق التنسيق على المستوى الوطني بين مختلف اجهزة ووزارات كل دولة . ذلك ان مثل هذا التنسيق يؤدي الى توحيد الاتجاهات والمواقف والقرارات داخل مختلف المنظمات ، وبالتالي عدم التناقض فيما بينها .

وبمعنى آخر فإن مما ييسر التنسيق بين انشطة المنظمات ان يكون لكل دولة موقف شمولي موحد امام كل المنظمات . اما ان يكون لمندوبي الدولة الواحدة مواقف متعارضة او متفاوتة ـ وهذا

امر واقع بكل اسف ـ فلا يمكن الا ان يؤدي الى زيادة حدة مشكلة التناقض في ممارسة انشطة المنظمات .

ومن ناحية اخرى فإنني رغم اتفاقي مع الباحث حول مجموعة الاقتراحات الواردة تفصيلاً في الدراسة المشار اليها ، والتي من شأنها ـ على حد قوله ـ القضاء التدريجي على الازدواجية ، من خلال ممارسة عملية التنسيق بين المنظمات « باسلوب تطبيقي » ، وحسب مقتضيات التنفيذ المتكامل للبرامج والمشاريع المشتركة ، ورغم تسليمي بمزايا هذا الاسلوب ، بخاصة في ظل جو التوتر في العلاقات بين بعض المنظمات ، ما زلت اعتقد بأن هناك من حالات التداخل والتناقض والازدواجية في الاختصاصات ما يحتاج الى حلول جذرية سريعة ، تؤدي الى دمج او الغاء بعض المنظمات المتخصصة . ولهذا فإنني اؤيد ما ورد في المادة الـ ٣٣ فقرة أ من المشروع الجديد لميثاق الجامعة حين نصت على : « ان يكون دمج او الغاء المنظمات المتخصصة ، غاية ازالة الازدواجية بين اجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك ، بقرار من مؤتمر القمة وبناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي » .

تعقيب ٢

محمد عزيز شكري

اقتناعاً مني بأن بحث د. شقير وامانته في عرض الوقائع لم يتضمن كل خلفيات المشكلة ، وانه من غير استيعاب الماضي لا يمكن فهم الحاضر . اقدم فيما يلي بياناً عن المراحل التي مرت بها مسألة التنسيق ـ حيث انتهى الباحث ـ اي من مرحلة « لجنة بحث اوضاع المنظمات العربية » ، ان ما اقترحته هذه اللجنة من حلول هي المعمول بها حالياً وهي التي شكلت الخلفية الفكرية للفصل السادس من مشروع تعديل الميثاق . وطرحي هذا مبني على تجربتي الشخصية حيث اني كنت احد اعضاء هذه اللجنة كما رئست لجنة الصيغة فيها .

لم يؤت اسلوب الرقابة المركزية الذي عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي، سالفة الذكر ، ثماره . فلجنة التنسيق التي نص عليها النظام الداخلي للامانة العامة في ظل اللائحة الداخلية المتواضعة التي تعمل بموجبها « لجنة مجاملات » ليس اكثر . ولا ادل على ذلك من ان المجلس الاقتصادي بقراره رقم ٦٤١ لعام ١٩٧٥ حاول شحذ همتها لعمل اكثر جَداً واستمراراً ولكن دون فائدة على ما يبدو . كل هذا اضطر مجلس الجامعة على ان يتصدى للموضوع من جديد وبروح جديدة فاستصدر قراره رقم ٣٣١٨ / د / ٦٤ / ج ٣ الذي اعترف فيه انه لم يتم تنسيق وتعاون فعّال بين الجامعة ومنظماتها من خلال لجنة التنسيق العتيدة . ولذا وجد ضرورة تشكيل لجنة خاصة من ممثلي بعض الدول العربية « على مستوى عالٍ من التخصص والمسؤولية لدراسة اوضاع هذه المنظمات وارسائها على قاعدة واضحة من التعاون والتنسيق وازالة ما هو ملاحظ من تشابه وازدواجية وتعارض. . . . » .

وبتاريخ ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥ اصدر المجلس القرار رقم (٣٣٧٥) بتشكيل لجنة من مرشحين من كل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية وفلسطين والكويت . والحلول التي قدمتها هذه اللجنة وردود الفعل عليها هي ما يشكل محور الجدل حالياً حول مستقبل الوظيفية العربية سواء في هيئات الجامعة ام في المنظمات المتخصصة لذا فهي بحاجة الى وقفة تأمل عميق .

اجتمعت لجنة بحث اوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم (٣٣٧٥) الصادر في ٢١ / ١٠ / ١٩٧٥ في دورتين اولاهما في مطلع شهر شباط / فبراير ١٩٧٦ . والثانية في اواخر شهر حزيران / يونيو ١٩٧٦ . وقد حاولت اللجنة توخي الموضوعية الكاملة في دراستها فاتفقت على اعتماد طريقة التأني المتزن الذي « لا يشوبه تسرع من شأنه ان يفضي الى نتائج مبتسرة ولا تقاعس من شأنه ان يزيد في مثالب ظاهرة الوظيفية التي تقوم عليها فكرة المنظمة المتخصصة وهي مثالب اضحت في غير حاجة للشرح حتى بشهادة ارباب الوظيفية في الوطن العربي ، ونعني الازدواجية بين المنظمات او انعدام التعاون بينها بصورة او باخرى » .

وفي ضوء الدراسات التي قامت بها اللجنة للمواثيق الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة والآراء التي استمعت اليها من الامانة العامة للجامعة العربية ومن مديري المنظمات العربية المتخصصة وفي ضوء المحاولات السابقة والقائمة للربط بين هذه المنظمات فيما بينها او بينها وبين الجامعة . وفي ضوء صلاحياتها المحددة والتي تحول دون تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك (اي دون تعديل ميثاق الجامعة) . في ضوء ذلك كله رأت اللجنة نفسها امام خيارات عدة كحل لأزمة العلاقة بين الجامعة ووكالاتها بابعادها التنظيمية :

١ ـ استمرار لجنة التنسيق المؤلفة من امين عام الجامعة وعضوية الرؤساء التنفيذيين في عملها (وفق اللائحة التي استقرت عليها بعد جدل طويل) بتخطيط وتنظيم وتنسيق انشطة الجامعة والمنظمات ، كما يجري حالياً . لكن الدراسة التي قامت بها اللجنة لمحاضر اجتماعات لجنة التنسيق هذه وللآراء التي استمعت اليها من ممثلي الجامعة والمنظمات جعلها تقتنع بأن لجنة التنسيق ربما تشكل في صورتها الراهنة، **الحد الادنى لتعاون المنظمات ببعضها وبالجامعة** . لكنها لا تقدم الحل الناجع لمعضلة التعاون البنّاء بين هذه الهيئات لأن المستند القانوني للجنة التنسيق هذه (وهو في التحليل النهائي نص في قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والمادة ٨ من النظام الداخلي للامانة العامة) ليس بالمستند الكافي لاستصدار قرارات ملزمة حين يجد الجد وتتجاوز المجاملات الى العمل الفعّال ، ولأن لائحتها الداخلية التي تعمل بها لا تمكن من استصدار هذه القرارات . وبالتالي فإن اللجنة وان لم تعترض على استمرار لجنة التنسيق هذه الى حين استبدالها بصيغة اقوى وامتن الا انها وجدت جازمة بضرورة هذا الاستبدال . اما ما طرح امام اللجنة من قبل بعض مديري المنظمات العربية (وبالذات الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية) من امكانية احلال لائحة داخلية اقوى تقوم على اساس اتفاق يبرم بين امين عام الجامعة ومديري المنظمات فهو اقتراح وجيه لكن يرد عليه بأن اللائحة الحالية تمثل الحد الاعلى الذي امكن أن يجمع عليه مديرو المنظمات . ولا ادل على ذلك من انهم رفضوا مشروع لائحة افضل كانت قد تقدمت به الامانة العامة للجامعة وكذلك مشروع لائحة اخرى قدمتها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مما يدلل على استحالة الاعتماد على مجرد اتفاق بين الامانة العامة للجامعة ومديري المنظمات كسبيل سوي للتنسيق والتعاون . والحق انه لو كانت لجنة التنسيق هذه ادت واجبها كما ينبغي ، لما كان مجلس الجامعة بقراره رقم (٣٣٧٥) شكّل لجنة بحث اوضاع المنظمات العربية ؟

٢ ـ احياء المشروع النموذجي لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو المشروع الذي كانت قد اعدته لجنة برئاسة الامين العام للجامعة وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة في مطلع عام ١٩٧٢ ، وقد رأت اللجنة ان تستبعد هذا الحل ، على وجاهته في حينه ، لأكثر من سبب منها انه اضحى قديماً لا يتناسب مع تطلعات الجامعة كمنظمة أمّ او تطلعات المنظمات المتخصصة ، وان تبني فكرته يعني دخول الجامعة في اتفاق تعاون وتنسيق مع كل من منظماتها المتخصصة التي يجاوز عددها حتى الآن ١٩ منظمة بما في ذلك من حساسيات وتعقيد .

٣ ـ قيام مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستويات او رتبة معينة (كرؤساء الحكومات) بالاشراف على المنظمات العربية المتخصصة بما يضمن التنسيق بين الجامعة وبينها وبين بعضها البعض . ولهذا الحل ميزة تحديد جهة مركزية تتولى مهمة الضبط والربط بين الجامعة ومنظماتها ، لكنه في الواقع يحتاج الى تعديل في ميثاق الجامعة بما يمنح مجلسها مثل هذا الحق تجاه منظمات تحتج بمواثيقها الدولية قبل الجامعة ، ولا يخفى ان تعديل الميثاق حتى في هذه النقطة يحتاج الى اجراءات طويلة ومعقدة . هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن مجلس الجامعة مهما روعي مستوى التخصص به يبقى الجهاز السياسي للجامعة فقيامه والحال هذه بالاشراف على النشاطات الوظيفية لا يأتلف وفلسفتها اصلاً ، لذا رأت اللجنة ان تستبعده ايضاً .

٤ ـ تخويل جهة مركزية تمثيلية في الجامعة مهمة الضبط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة وبين هذه بعضها ببعض انطلاقاً من فرضين اساسيين اولهما: ان الجامعة العربية تبقى المنظمة الام التي يفترض ان تدور في فلكها كل المنظمات العربية المتخصصة وبخاصة ان بين هذه المنظمات ما بينها من حساسيات وحذر ، وثانيهما ـ انه وان اهتزت الثقة بين المنظمات والامانة العامة للجامعة فهناك ثمة اجماع على ان المنظمات ينبغي ان تتصل بالجامعة بطريقة ما .

وقد وجدت اللجنة ان المجلس الاقتصادي المنشأ بالمادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠ هو الجهة الاكثر مواءمة لتمثيل الجامعة كمنظمة ام في مهمة الضبط والربط بين المنظمات المتخصصة وبين هذه والجامعة شريطة تسليحه بالاداة الدستورية اللازمة بحيث يصبح بصريح العبارة « المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية »وبحيث يكون فعلاً المجلس المختص بكل الامور غير السياسية في الجامعة بمرتبة تكافىء مجلس الجامعة الذي يبقى المرجع المختص بممارسة كل الشؤون السياسية والمتفرعة عنها .

وعلى هذا اقترحت اللجنة ان يتم تعديل نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٥٠ ، على النحو التالي :

أ ـ ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية او من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق اغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها بموجب ما نص عليه في ميثاق الجامعة او هذه الاتفاقية .

ب ـ يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموافقة على انشاء اي منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الاحكام التي يقررها لذلك .

والحقيقة ان اللجنة في طرحها لهذا التصور ، وتفصيلها له ، انطلقت من اعتبارات عدة :

(١) إن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة عام ١٩٥٠ ، والتي أنشأت المجلس الاقتصادي اعتبرت سواء داخل الجامعة او في الاوساط الفقهية تعديلاً واقعياً للميثاق ارتضته الدول الاعضاء على (ما يمكن ان يكون فيه من علات) وبالتالي فالمجلس الاقتصادي اضحى فعلياً واحداً من هيئات الجامعة متخصصاً بالشؤون غير السياسية فيها .

(٢) إن هذا المجلس بالصورة التي افترضتها اللجنة هو الهيئة التمثيلية المركزية الاكثر ملاءمة لربط المنظمات ببعضها ، ولربط هذه بالجامعة نظراً لكونه يضم جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية من جهة ولكونه هيئة تخصصية تبتعد عن السياسة من جهة اخرى وهذا ما يجعله الاقرب لفكرة الوظيفية التي تنبني عليها المنظمات المتخصصة بخاصة في ضوء مرتبة التمثيل المشترطة فيه ، اي تشكيله من الوزراء المختصين الذين يفترض ان يمثلوا قمة الوظيفية في بلادهم .

(٣) ان التعديل الذي اقترحته اللجنة على المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي انشأت هذا المجلس ، انما هو شكل من اشكال التحسين للتعديل القديم الذي اجرته الاتفاقية في ميثاق الجامعة لأن من شأنه ان يضع الامور في نصابها باعطاء المجلس الاقتصادي الاسم الحقيقي له ، واعلان ما يقوم به فعلاً من مهام ، وتكريس روح ونص الاتفاقية التي انشأته ، والتي لم يرد فيها ذكر لخضوع قراراته لرقابة مجلس الجامعة . وخاصة ان التعامل عبر السنوات الماضية أثبت ان هذا المجلس كثيراً ما اصدر قرارات مباشرة دون عرضها على مجلس الجامعة . فالتعديل المقترح والحال هذه انما هو تدوين لعرف قائم للافصاح عنه بنص صريح . ثم ان تبني هذا التعديل اذا ما اقترن بموافقة الدول الاعضاء في الجامعة من شأنه ان يتجاوز شكليات وتعقيدات تعديل الميثاق في المرحلة الراهنة وفي هذا الموضوع بالذات .

(٤) والحكمة القانونية في اقتراح اللجنة تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تكمن في انه اذا استكمل اسباب ابرامه يعتبر بموجب قانون المعاهدات تعديلاً لاحقاً لمواثيق كل المنظمات العربية المتخصصة بما يمنح الجامعة العربية ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي سلطة التنسيق والضبط والربط دون حاجة لتعديل مواثيق كل هذه المنظمات ودون ان يثير لدى اداراتها اي حساسيات تجاه الجامعة او امانتها .

والواقع ان التعديل الذي اقترحته اللجنة انما انطلق من الناحية الوظيفية من نظرة جديدة الى هذا المجلس عبّر عنها احد اعضائها البارزين السفير عصمت كتاني بالجملة التالية « المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ » . فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة سيتولى

رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك تاركاً مهمة التنفيذ لاجهزة الجامعة والمنظمات المتخصصة كل في الاطار الخاص به . كذلك سيتولى النظر في انشاء اي منظمة عربية جديدة وكذا التنسيق بين المنظمات القائمة من مرحلة رسم البرامج الى انتهاء تنفيذها مع تقويمها في كل مرحلة .

وفي ضوء الدور الرئيسي الذي سيلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار اختصاصاته الجديدة لا بد من تعديل جوهري في هيكله الدستوري وطريقة ادائه لعمله وذلك سواء من حيث مستوى التمثيل فيه او من حيث صلاحياته ، او من حيث ادوار انعقاده ، او من حيث الزامية قراراته ، او من حيث الاغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات . . . الخ . كما انه لا بد كذلك من دراسة علاقته بمجلس الجامعة الذي ما زال ، من الناحية الدستورية ، يمثل قمة الهرم في بنيان الجامعة العربية . واخيراً وليس آخراً لا بد من دراسة تفاصيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المنظمات المتخصصة في صلاحيته ازاءها .

ولقد درست اللجنة هذه الجوانب جميعها في دورتها الثانية وتوصلت الى مجموعة من القناعات يمكن تفريعها كما يلي :

اولاً : تعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

إذا كان النص المقترح لتعديل المادة (٨) من ميثاق انشاء هذا المجلس يحقق التعديل المطلوب في البنيان الدستوري له في نقطتين مهمتين هما مستوى التمثيل فيه وصلاحياته من حيث الاصرار على كون مستوى التمثيل فيه للوزراء المختصين اي وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع، ومن حيث اختصاصاته بالنظر في كل ما يتعلق بتنفيذ اهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها . فإنه لا بد من اعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس تحقيقاً للمطلوب فيما عدا ذلك . وقد اقترحت اللجنة اخذ المبادىء التالية بعين الاعتبار عند وضع نظام داخلي جديد للمجلس تمشياً مع دوره المركزي الجديد وتنظيماً لطريقة عمله على الشكل الامثل .

١ ـ ان يعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل خلال السنة على مستوى وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لكي يكون جهازاً فعّالاً ومواكباً للنشاطات العربية المشتركة في الميدان غير السياسي .

٢ ـ أن تكون قرارات المجلس نهائية دون حاجة لعرضها على مجلس الجامعة . والحقيقة ان عرض قرارات المجلس الاقتصادي على مجلس الجامعة . (وهو ما يتم حالياً في بعض الاحيان) لا يجد مستنداً قانونياً له في النصوص الدستورية النافذة ، وانما هو عرف درجت عليه الجامعة العربية في بعض الحالات .

٣ ـ ان تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باغلبية الحاضرين والمشتركين في التصويت .

٤ ـ أن يتولى المجلس مهمة رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، وان يتابع تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة مع تقويمها في كل مرحلة ، وهذه المتابعة والتقويم لا تجعلان من المجلس هيئة مركزية في مرحلة التنفيذ كما قد يتوهم ، وانما تجعلان منه هيئة تنسيق ورقابة افقية تحقيقاً لمبدأ لم يفارق اللجنة ، وهو انه لا بد من جعل دور الهيئة المركزية المتمثلة في النطاق العربي اقوى من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نظام الامم المتحدة ، على اساس جعل العمل العربي المشترك فعلاً وليس قولاً ، عملاً يتجاوب والتطلعات القومية للامة العربية في حدود التنظيمات الراهنة وبخاصة السياسية منها .

٥ ـ تنبثق عن المجلس لجان من خبراء الدول في المواد المعروضة على كل دورة تتولى دراسة هذه المواد وتقدم توصياتها للمجلس بشأنها ، وبذا يكون المجلس **مختصاً وتخصصياً** ، في الوقت نفسه .

٦ ـ تتولى اجهزة الامانة العامة للجامعة (بعد تطويرها وتحسين ملاكاتها) مهمة السكرتارية للمجلس بحيث لا يعمل في عزلة عن بقية هيئات الجامعة لتحقيق تنظيم متكامل وبحيث لا تخلق اجهزة جديدة عانت ، من مثلها ، الجامعة تشتت الجهد والازدواجية اللذين لا مبرر لهما .

ثانياً : العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية

واضح من نص التعديل المقترح للمادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي انه سيصبح للجامعة العربية ، جهاز مركزي يشرف على كل اوجه التعاون العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة (الذي ليس كما توهم البعض هيئة جديدة تقترحها اللجنة) بل هو صورة منقحة واضحة المعالم والاختصاص لهيئة قائمة حالياً باسم المجلس الاقتصادي .

وهذا الوضع الجديد يطرح مسألة التنسيق بين مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ما داما سيعملان على قدم المساواة ، كل في مجاله ، مع الفارق في مستوى التمثيل من حيث اشتراط كونه على مستوى الوزراء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو امر لا تحتمه نصوص ميثاق الجامعة النافذة بالنسبة لمجلس الجامعة ، وقبل الدخول في هذا الجانب العام من الموضوع لا بد من التركيز على الملاحظات التالية ، وهي ملاحظات اوصت ببعضها اللجنة وتبناها مجلس الجامعة في دورته الخامسة والستين :

١ ـ ضرورة وجود تنسيق على المستوى الوطني بمعنى ان يكون لكل دولة من الدول الاعضاء موقف شمولي متسق امام جميع الهيئات في الجامعة والمنظمات وبالتالي ضرورة قيام جهاز مركزي واحد تحدده المراجع الدستورية في كل قطر عربي يتولى توحيد مواقف هذا القطر ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة للحيلولة دون اي تفاوت او تعارض في هذه المواقف وهو ما يحصل حالياً في العديد من الحالات .

٢ ـ ضرورة كون تمثيل الدول في الهيئات والمنظمات على المستوى المطلوب من ناحية الدرجة والتخصص معاً ، وهذا امر غير واقع حالياً بكل اسف في العديد من المجالات كما شكا من ذلك عدد لا بأس به من مديري المنظمات المتخصصة . واذا استمر هذا الامر كما هو ، لا بد من ان نتساءل اين اصبح مبدأ الوظيفية او التخصص الذي تنبني عليه فكرة المنظمة المتخصصة اصلاً .

٣ ـ ضرورة وجود الامانة العامة للجامعة في المجلسين (بجهاز كفؤ ويقظ) ليتولى مهمة التنسيق بمعناه الاشمل بينهما ، فمثل هذا الدور للامانة العامة يشكل صمام امان لا غنى عنه في اي تصور من تصورات التنسيق بين المجلسين .

في ضوء هذه الملاحظات المبدئية وجدت اللجنة نفسها امام احتمالات متعددة :

الاول : وبموجبه يعتبر التنسيق بين المجلسين امراً مسلماً به دونما حاجة الى حل لسببين اثنين : ان التنسيق على المستوى الوطني القائم (والذي يفترض انه قائم) واشتراط وجود وزراء الخارجية او من ينوب عنهم في عضوية وفد كل دولة لاجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والحق ان هذا الاحتمال سليم اذا تحقق سبباه بالجدية المتصورة . ولكننا ونحن في دور التخطيط المستقبلي لحسن قيام هذا العمل المشترك بدوره المطلوب لا يمكن أن نترك الامور للظروف وحدها .

الثاني : وبموجبه يتولى مؤتمر القمة العربي (حتى لو لم يصبح هيئة دائمة) رسم الاستراتيجية العامة للوطن العربي بشقيها السياسي وغير السياسي ويتابعها كل مجلس حسب اختصاصاته ، وعند اي اشكال يحتكم الى مؤتمر القمة في دور انعقاده التالي . ولعل هذا الاحتمال معقول في شقه الاول ، لكنه صعب في شقه الثاني ما دام مؤتمر القمة لم يصبح دورياً او يعطى صفة قمة الهرم في بنيان الجامعة بشكل دستوري .

الثالث : ويقضي بأن يعمل كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن اختصاصاته المحددة في النصوص على ان يبقى مجلس الجامعة قمة الهرم في البنيان التنظيمي للجامعة مع احترام تخصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا يقضي بأن يقوم هذا الاخير كل عام بتقديم تقرير سنوي لمجلس الجامعة طالباً ، اذا وجد ذلك مناسباً ، موافقته على ما يعتقد انها قرارات يغلب عليها الطابع السياسي ، اما فيما عدا ذلك فتنحصر مهمة مجلس الجامعة في ابداء ملاحظات وتوصيات عامة على التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

واللجنة اذ رجحت هذا الحل لم تكن غافلة عما قد يثار عليه من نقد بالنسبة للتفاوت المحتمل في مستوى تمثيل بين المجلسين كما سلف ، لكنها كانت مضطرة لقبوله باعتبار ان صلاحيتها محددة بالنصوص القائمة وهي ، تكراراً ، تجعل من مجلس الجامعة اعلى سلطة دستورية فيها ما لم يعدل الميثاق . لكن اللجنة انطلقت من الامل في ان يكون مستوى تمثيل الدول في مجلس الجامعة لدى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (على الاقل) بشكل يستبعد اي حساسية ويحقق نجاح النهج المقترح للعمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

كذلك راعت اللجنة انه بموجب نصوص الميثاق (المادتان ١٣ ، ١٦) يختص مجلس الجامعة دون سواه باقرار موازنة الجامعة ، لذا فإنها اقترحت ان يقدم الامين العام تقريراً سنوياً لهذا المجلس يتضمن ما قد يترتب على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اعباء مالية في موازنة الجامعة حتى يصار الى اقرارها من قبل مجلس الجامعة .

ثالثاً : كيفية التعامل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات العربية المتخصصة

إذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة سيكون الجهة المركزية التمثيلية التي توافق على انشاء اي منظمة عربية متخصصة جديدة وتتابع قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها الاساسية فإن ذلك يطرح على بساط البحث الكيفية التي سيمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهامه هذه بشكل يحقق الغرض من اسناد هذه المهام اليه بالصورة الامثل .

قبل الدخول في التفاصيل لا بد من تأكيد مبادىء ثلاثة رأت اللجنة انها تشكل العمود الفقري لهذه الكيفية .

١ ـ السماح للوظيفية كمنهج عمل في التنظيم العربي بايتاء ثمارها وذلك بتمكين المنظمات المتخصصة من حرية العمل والتصرف في مجال اختصاصها الدقيق، ولكن ضمن اطار السياسة العامة للتعاون العربي كما يرسمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتشاور مع هذه المنظمات .

٢ ـ تلافي الازدواجية في العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة او بين هذه المنظمات وذلك بالتعاون الايجابي والتنسيق الأفقي المحدد بينها على اساس هو اقرب للتعاون والتنسيق منه الى التوجيه المركزي .

٣ ـ المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربي باعطاء الجامعة ممثلة في مجلسها الاقتصادي

والاجتماعي سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة في فلكها وبصورة خاصة للحد من جموح هذه المنظمات نحو الاستقلالية وعدم التعاون النمطي البناء . وهذا المبدأ بالذات يفترض ان يكون مصدر ارتياح لاولئك الذين يصرون على ضرورة اخذ الصفة القومية للتنظيم العربي ككل وكعامل رئيسي ، اي تحسين لأوجه عمله ، لتحقيق ذلك وجدت اللجنة ما يلي :

أ ـ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في انشاء منظمات متخصصة جديدة : مع عدم انكار اهمية الآراء التي يبديها المتخصصون العرب في شتى المجالات والتي هي من العوامل الفاعلة وراء انشاء المزيد من المنظمات بصورة اضحت تدعو الى القلق والتساؤل، اذ ان من الواجب تسجيل اتجاه هؤلاء المتخصصين للتركيز على مجالات اختصاصهم دون النظر بجد الى الدور الذي يمكن او يجب ان يكون للمنظمة الجديدة في اطار العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، فهم يقترحون انشاء منظمة فنية دون ان يأخذوا في حسابهم ما هو موجود فعلاً من منظمات تتضارب اختصاصاتها مع اختصاص المنظمة الجديدة . كما انهم يغالون احياناً في النظرة المتخصصة لدرجة تحملهم على اقتراح انشاء منظمة جديدة قد لا تكون ضرورية او اساسية لفاعلية تخصصهم . ونظراً لعدم تخصص مجلس الجامعة (بسبب طابعه السياسي الغالب) فإن كثيراً من مشاريع انشاء هذه المنظمات تمر عليه دون ما تستحق من تمحيص ودرس فإذا بنا امام منظمة جديدة سرعان ما ينمو عودها الاداري (دون ان تنشط وظيفياً كما يجب) وتتذرع بسيادتها واستقلاليتها حتى امام الهيئات التي ساعدت على انشائها ، مما يؤدي بالضرورة الى ضياع ميزة الوظيفية التي تنبني عليها المنظمة الجديدة اساساً وخلق اضطراب في صورة العمل العربي المشترك الذي يفترض ان تبقى خدمته هي الغاية .

هنا يبرز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي (وبخاصة عن طريق لجانه المتخصصة) فعلى هذا المجلس ان يمحص بموضوعية وشمولية جدوى اقامة المنظمة الجديدة من عدمها ، فإن وجد ان المنظمة المقترحة ضرورية فعلاً ولا تتعارض او تزدوج صلاحياتها مع ما هو قائم من هيئات ومنظمات اقرها واوصى بها ، والا اوصى بعدم ضرورتها او قدم لاربابها الرأي في شكلها ومهامها بحيث تعدل لتتلاءم مع الحاجة الفعلية .

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اذ يقوم بهذه المهمة لا يتعدى على اختصاص المتخصصين (فهو هيئة تخصصية بحد ذاته) وانما يضع الامور في نصابها فيحقق بذلك الانسجام اللازم بين ما هو قائم وما يقترح ان يقوم .

ب ـ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة قيام المنظمات المتخصصة بعملها : رأت اللجنة هنا أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق الخطوط العامة التالية التي يصح ان يتضمنها قرار يصدره ما دام التعديل المقترح يمنحه السلطة الدستورية في متابعة نشاطات المنظمات المتخصصة .

(١) الاعتراف بكل منظمة كهيئة متخصصة في مجال عملها بما يحقق الاغراض الواردة في ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وميثاقها الخاص ، وبالتالي الاقرار لها بحرية العمل في هذا المجال وفق الخطة العامة التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٢) الاعتراف بحق الجامعة العربية (ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في متابعة نشاط الوكالة عن طريق توجيهات يصدرها المجلس . وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات دقيقة عن الاجراءات المتخذة من قبلها حول هذه التوجيهات .

(٣) تنصب توجيهات الجامعة (ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) على التنسيق بين اعمالها واعمال الوكالات او بين اعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ولفت الوكالات الى اي ازدواج محتمل وكذلك الى ما قد تسهو عنه او تهمله من اغراض نص عليها ميثاقها ، او تكليف الوكالة بمهام تدخل في الاطار العام لاختصاصها ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ما دامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربي المشترك .

(٤) قيام المنظمة المتخصصة بتقديم تقرير سنوي عن اعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) بقصد اصدار توجيهاته فيها ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة . ولا بد من ان تتضمن التقارير السنوية للوكالات المتخصصة بيانات وافية عن النشاطات المبذولة من قبلها ، والنشاطات والمشاريع القائمة والمستقبلية مع بيان بافضليتها مرفقة باسبابها ونفقاتها التقريبية . وكذلك لا بد من أن يقدم الامين العام للجامعة تقريراً سنوياً يبين فيه النشاطات المبذولة من قبل ادارات الامانة العامة غير السياسية القائمة والمستقبلية مع تقديرات مبدئية لحجمها ودوافعها والعاملين عليها من فنيين واداريين .

(٥) واجب المنظمة المتخصصة في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة وبخاصة مجلسها من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمنظمة ام ذات اهداف عامة وشاملة .

(٦) تتشاور الجامعة والمنظمة المتخصصة بشأن كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة لتدعيم جهودها بغية تحقيق الاهداف المشتركة ويدخل في ذلك حق كل منها في اقتراح مواد تدرج في جداول اعمال مجالس وهيئات اخرى (ينحصر حق المنظمة في طلب ادراج مواد في جدول اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي) .

(٧) تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة التمثيل في هيئاتها المعنية فيدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة الوكالة لارسال مندوبين عنها يشاركون في اعماله او اعمال لجانه وتدعو الوكالة الجامعة لارسال مندوبين عنها يشاركون في اعمال هيئاتها . والشيء نفسه ينطبق على تبادل التمثيل بين الوكالات المتخصصة .

لا بد من ان يفهم مبدأ التبادل في التمثيل والمعلومات بمفهومه الواسع الايجابي فالقصد

من تبادل التمثيل ليس مجرد المشاركة في الاجتماعات شكلياً بل طرح وجهات النظر المتقابلة حتى تكتمل الصورة لدى كل الاطراف عن كل موضوع يهم المصلحة المشتركة . وهكذا فإن تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات بين الجامعة والوكالات ، او بين هذه الاخيرة ، ينبغي ان يتم دون حدود فذلك شرط لا محيد عنه لنجاعة العمل العربي المشترك .

(٨) تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونها مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة لها ومسألة التمثيل العربي بينها الذي يبقى من حق الوكالة على ان يصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اي اتفاق تنظيمي تعقده الوكالة المتخصصة العربية مع نظيرتها الدولية كشرط لازم لنفاذه (وذلك تحقيقاً لوحدة استراتيجية العمل العربي امام العالم الخارجي) اما التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها فيبقى من حق الجامعة العربية وحدها وذلك بالتشاور مع الوكالات العربية المتخصصة المعنية .

(٩) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يدعو الوكالات المتخصصة للاتفاق على القيام بمشاريع مشتركة بقصد تحقيق اهداف ذات مردود ملحوظ على العمل العربي المشترك وتحدد الاتفاقات المشار اليها شروط مساهمة كل جهة في هذا النشاط وفق النفقات المالية الناجمة عنه . مثل هذه المشاريع المشتركة قائمة على المستوى الدولي فمن باب اولى ان تقوم على المستوى القومي العربي اذا لم نقل ان تقوم بصورة اقوى وامتن . كذلك يراعي المجلس ان لا تلجأ وكالة عربية متخصصة الى خبراء او بيوت خبرة اجنبية ما دام الحصول على الخبرة المطلوبة ممكناً عن طريق الوكالات او المؤسسات العربية الاخرى ، اذ الملاحظ مع الاسف ان بعض المنظمات تلجأ احياناً الى بيوت خبرة اجنبية رغم وجود الخبرة المطلوبة عربياً (مثال ذلك لجوء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى الخبرة الاجنبية مقتصراً على عدد محدود جداً من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مشروع اقيم في دولة مقر هذه الاخيرة) .

(١٠) ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موازنة الوكالات المتخصصة ويقدم لها توجيهاته بشأنها ويستحسن لهذا الغرض ان توحد الوكالات مواعيد نفاذ موازناتها .

(١١) يبقى للجامعة العربية الحق في ممارسة الاختصاصات الوظيفية التي لا تقع ضمن اختصاص احدى الوكالات المتخصصة وتأخذ الجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات اخرى حسبما تدعو اليه حاجات التعاون العربي .

واضح من هذه الخطوط العامة المقترحة (وهي اتت بالضرورة جامعة بالخبرة) انها تجعل العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة اقرب ما تكون لأسلوب اللامركزية منها لاسلوب المركزية في التنفيذ ، وذلك في اقتناعنا اقرب لمنطق الاشياء وواقع الامور. انه اقرب لمنطق الاشياء لأن اسلوب اللامركزية في التنفيذ هو اكثر انسجاماً من حيث المبدأ مع النظرية الوظيفية التي تبنى عليها فلسفة المنظمات المتخصصة . اما انه اقرب للواقع فلأن المنظمات

المتخصصة التي يراد ربطها بالجامعة منظمات قائمة فعلاً بمواثيقها واغراضها وهيئاتها وادارتها . ولن يكون من السهل او الحكمة تحويلها الى هيئات تابعة او شبه تابعة للجامعة العربية بخاصة ان الاتجاه (في لجنة الخبراء وبالتالي في مجلس الجامعة العربية والدول الاعضاء) ميال للحفاظ عليها كمنظمات متخصصة .

على ان اسلوب اللامركزية في التنفيذ الذي اقترحته اللجنة لتحديد طبيعة العلاقة الدستورية بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة يتلافى ، في رأينا ، مشكلة التنسيق الافقي البحت الذي قد يؤخذ حجة على اللامركزية المطلقة دون ان يستبدل به اسلوب التنسيق الشاقولي المطلق الذي يؤخذ حجة على المركزية . فلقد جعلت الجامعة (ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي) مركزاً فعالاً لتنسيق اعمال الوكالات العربية وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة بشكل يجعل من الجامعة موجهاً ومتابعاً لهذه الاعمال حيث تنفع المتابعة في منع الازدواج وشيوع المسؤوليات ودفع عجلة التعاون الى امام ، دون ان تصل المتابعة هذه الى حد الاشراف المباشر على الدقائق والتفاصيل او التدخل فيها هو اصلاً من مميزات المنظمة الدولية كشخص دولي كامل الشخصية القانونية . فمثل هذه الاشكال من الرقابة والتدخل ليست في نظرنا ، لازمة لانجاح مبدأ الوظيفية ولا هي ضرورية للمحافظة على مبدأ الوحدة في التنظيم الاقليمي العربي .

بقيت مسألة اخيرة على جانب كبير من الاهمية ونعني بها **الاجراءات المقترحة لوضع العلاقة بين الجامعةووكالاتها في موضعها الصحيح** وفق الخطوط العامة التي سلفت، وفي هذا المجال أوصت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية بما يلي :

ـ تشكل لجنة للتنسيق تسمى « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية » والتسمية هنا مقصود منها توكيد دور الجامعة في التخطيط والمتابعة . تضم هذه اللجنة الامين العام للجامعة العربية (رئيساً) والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة شخصياً ، وتعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتتولى الامانة العامة للجامعة مهمة سكرتارية اللجنة ممثلة في ادارة المنظمات فيها .

ـ تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية مع حق المجلس او الامين العام للجامعة بدعوتها لاجتماعات استثنائية ويفضل ان تكون اجتماعات هذه اللجنة قبل مواعيد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفترة مناسبة حتى يتسنى لها تقديم توصياتها للمجلس بصورة تسمح لها بمناقشتها والبت فيها .

ـ تعد لجنة التنسيق المشروع الاولي للخطط العامة المتكاملة للوكالات وبرامج العمل العربي المشترك من خلالها تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاقراره .

ـ تنظر لجنة التنسيق في كل ما يحيله اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من امور تتعلق بصلاحياته في شأن العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة او بين هذه

الاخيرة وتقدم توصياتها لها حولها . كما تنظر اللجنة في كل ما قد يثيره احد اعضائه من امور اخرى وترفع فيها توصيات للمجلس .

ـ تتفرع عن اللجنة لجان في القطاعات المختلفة تتألف من ممثلين عن الادارات المهنية في الجامعة والوكالات كلما دعت الحاجة اليها، وذلك بقصد تحقيق التنسيق وتجنب الازدواجية وتداخل الاختصاصات في اعمال الجامعة والوكالات او الوكالات فيما بينها وترفع توصياتها الى لجنة التنسيق .

ـ تقوم لجنة التنسيق بدراسة شروط استخدام العاملين في الجامعة والوكالات المتخصصة واللوائح الادارية والمالية الخاصة بذلك بغية تحقيق الانسجام المرغوب فيه وتجنباً للتنافس بينها ما امكن ذلك .

ـ قد يرى المجلس لحسن قيامه باعماله تخصيص احدى دوراته السنوية لبحث تقرير لجنة التنسيق والتقارير السنوية المقدمة من الامين العام للجامعة والوكالات المتخصصة على ان يقوم الامين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات بتقديم تقاريرهم شخصياً او المشاركة في مناقشتها من قبل المجلس .

بقي ان نتساءل عن امكانية التضارب المحتمل في مركزي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صورته المقترحة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد تدارست لجنة اوضاع المنظمات العربية في هذا الموضوع ملياً وبخاصة في ضوء المذكرات والدراسات المسهبة التي تقدمت بها الامانة العامة للمجلس الثاني حول تصوراتها لاستراتيجية العمل العربي المشترك،لكنها رأت في النهاية ان لا تدخل في مقترحاتها اي حلول او آراء في الموضوع لسببين رئيسيين . **اولهما** : ان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بعد (١٣ دولة عربية حتى اعداد هذه الدراسة) . وبالتالي فهي لا تستطيع حسب اختصاصها ان تتكهن بما يكون مستقبلاً . **وثانيهما** : ولعله الاهم ، انه حتى ولو اكتملت العضوية العربية في مجلس الوحدة الاقتصادية ، فإن التنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادي او حلول احدهما محل الآخر يبقى امراً يتعلق بالسياسة العربية العليا ، ونعني بذلك ما اذا كانت الدول العربية ستسعى في العمل العربي المشترك منطلقة من مجرد التعاون بين السيادات ام تتخطى ذلك الى تجاوز هذه السيادات في وحدة اقتصادية واجتماعية . ذلك وحده ، في الحقيقة ، سيقرر بقاء المجلسين مع التنسيق بينهما او زوال احدهما ليحل الآخر محله مع كل ما يؤديه ذلك الزوال من نتائج على هياكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم في الوطن العربي .

احيل التقرير النهائي للجنة بحث اوضاع المنظمات العربية الى مجلس جامعة الدول العربية فدرسه في دورته السادسة والستين واجّل بته الى الدورة التالية انتظاراً لردود افعال الدول الاعضاء والمنظمات العربية عليه ، وفوّض الى اللجنة بيان رأيها فيما يرد من البيانات التي تصلها حتى ٣١ / ١ / ١٩٧٧ لكن المجلس اكد قراره المتخذ في الدورة الخامسة والستين

بناء على توصية اللجنة بوقف انشاء اي منظمة متخصصة جديدة او ادخال تعديلات على مواثيق المنظمة القائمة حتى يبت جوهر الموضوع (وهذا بحد ذاته يعتبر في نظري انجازاً مرحلياً مطلوباً) .

وفي الدورة السابعة والستين وبعد مناقشة مسهبة ومتعمقة اقر مجلس الجامعة التقرير النهائي للجنة بحث اوضاع المنظمات العربية (قرار رقم ٣٥٥٢ / د٦٧ ـ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٧ واهم ما في هذا التقرير كما أشرنا تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لتخويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورته الجديدة القيام بالمهام الواسعة المنوطة به كما اوضحت الصفحات السابقة . وحتى نهاية العام ١٩٨١ كانت نحو من سبع عشرة دولة عربية قد صادقت على التعديل مما يعني انه غدا نافذاً قانونياً .

المهم انه عندما اجتمعت لجنة الخبراء الشخصيين لتعديل الميثاق وجدنا ان الجو ملائم لوضع الامور في نصابها بين الجامعة ومنظماتها المتخصصة في صلب دستور العلاقات العربية المقترح حتى نتلافى اي انتقادات دستورية تتعرض لها حلولنا السابقة فكان ان حققنا الفصل السادس من مشروعنا وكان بعنوان : العلاقات بين الجامعة والمنظمات العربية العاملة في اطارها (المواد ٥٣ ـ ٥٧) ونصها الآتي :

المادة (٥٣) : تعتبر المنظمات العربية المختصة بقطاع او اكثر من قطاعات العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي الاجتماعي بغض النظر عن تسمياتها ومواثيقها المنشئة وكالات متخصصة لجامعة الدول العربية ما دام مجلس التنمية والتعاون الاقتصادي الاجتماعي يعتبرها كذلك وتعمل وفق الاستراتيجية العربية العامة التي تقرّها الهيئات المختصة في الجامعة .

المادة (٥٤) : ترتبط الوكالات المتخصصة مع الجامعة عن طريق مجلس التنمية والتعاون الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يضع بالتشاور معها اسس التعاون والتنسيق بين بعضها بعضاً وبينها وبين هيئات الجامعة المماثلة او المتقاربة في الاختصاص بقصد تحقيق التكامل في اعمالها وعلى اساس المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ .

المادة (٥٥) : لكي يتمكن مجلس التنمية والتعاون الاقتصادي ـ الاجتماعي من الاشراف على حسن قيام هذه الوكالات المتخصصة بمهامها:

ـ تقوم الوكالات بتقديم تقارير دورية عن نشاطاتها وانجازاتها الى هذا المجلس .

ـ تعرض الوكالات على المجلس مشاريع موازناتها . وللمجلس ان يبدي ما يراه من ملاحظات وتوصيات بصددها تحقيقاً للتنسيق والتكامل العربيين على ان تعرض ملاحظات المجلس وتوصياته على الجهة المختصة في كل وكالة قبل بت موازنتها . وتستثنى من ذلك الوكالات ذات الطابع المالي او التجاري .

المادة (٥٦) : لا تنشأ منظمات عربية متخصصة جديدة الا بموافقة مجلس التنمية والتعاون الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ولهذا المجلس التوصية بدمج المنظمات العربية او بالغائها اذا اقتضت المصلحة العربية المشتركة ذلك .

المادة (٥٧) : اذا تعارض اي نص وارد في ميثاق اي منظمة عربية متخصصة مع احكام هذا الفصل فالعبرة بهذه الاحكام .

وبعد مناقشات طويلة سواء بين الامانة العامة للجامعة والامانات العامة للمنظمات المتخصصة او بين الجامعة والدول الاعضاء انتهى الامر الى صوغ الفصل السادس بعنوان : تنسيق العمل العربي المشترك في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (المواد ٢٩ ـ ٣٦) ونصها منشور من قبل الامانة العامة وهو يحمل جوهر ما اقترحه الخبراء الشخصيون .

تعقيب ٣

غسان مزاحم

مقدمة

لعل من الحقائق الصحيحة ان جامعة الدول العربية كانت اسبق من هيئة الامم المتحدة في الوجود ، ولكن الصحيح ايضاً ان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، كانت اسبق من جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، في التعرض بالتنظيم والتقنين ، لأسلوب التعامل الواجب الاتباع بين منظمة ام عامة الاهداف والغايات ، وبين منظمات متخصصة بشؤون فنية لا تمت للامور السياسية بأي صلة ، ولهذا فإن محاولة تلمس الاساليب التي تم اللجوء اليها ، والاعتماد عليها ، لتنظيم العلاقة بين الطرفين يعتبر شيئاً أساسياً في محاولة تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان تجربة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تمت في عالم واسع مترامي الاطراف لا يربط بين اعضائه سوى روابط التنظيم الدولي والمصلحة المشتركة ، بينما تجربة جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة تتم في اطار امة واحدة بينها من الروابط ما ليس بين غيرها(١) .

ومع الستينات بدأ عدد المنظمات العربية المتخصصة بالتكاثر والتزايد ، فحتى عام ١٩٦٠ لم يكن هناك سوى الاتحاد البريدي العربي (١٩٤٦) ، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٥٣) ، واتحاد اذاعات الدول العربية (١٩٥٥) ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) ، ثم انشئت خلال سنوات قليلة منظمات عديدة ، فتم انشاء المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة (١٩٦٠) ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية (١٩٦١) ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٦٤) ، ومجلس الطيران المدني

---

(١) لمزيد من التفصيل ينظر مؤلفنا : **المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦) ، ١٩٧٦ ، المبحث الثالث من الفصل الثالث ، الباب الاول ، ص ٩٨ وما بعدها .

للدول العربية (١٩٦٥) ، ومنظمة العمل العربية (١٩٦٥) ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (١٩٦٥) ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٦٥) ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦٨) ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (١٩٦٨) ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨) .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا العدد من المنظمات ولغيرها مما انشىء في السبعينات حتى وصل عددها الى عشرين منظمة عربية متخصصة ، نقول ان النتيجة الحتمية لهذا انه برزت على السطح مشاكل متعددة لعل ابرزها واهمها مشكلة التنسيق .

١ ـ ونودّ ان نبدأ بتعريف للمنظمة العربية المتخصصة وبضرورة توافر عنصرين فيها كي تعتبر منظمة عربية متخصصة . فالمنظمة العربية المتخصصة : «هي كل هيئة تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات العربية بقصد تحقيق اهداف معينة في مجالات التعاون الفني غير السياسي ، تتمتع بالاستقلال والديمومة والارادة الذاتية »(٢) .

اما العنصران اللذان ينبغي ان يتوافرا فيها كي تكون منظمة عربية متخصصة فهما :

ـ العنصر الموضوعي : وهو توافق غرض المنظمة العربية المتخصصة مع اغراض جامعة الدول العربية .

ـ والعنصر العضوي : وهو كون العضوية في تلك المنظمة مفتوحة لعضوية جميع الدول الاعضاء في الجامعة(٣) .

وعلى هذا فإننا نقترح ان تقوم المنظمات العربية المتخصصة ممن لا يتوافر العنصر الموضوعي المشار اليه اعلاه في مواثيقها بتعديل تلك المواثيق لتتوافق اغراضها مع اغراض جامعة الدول العربية ، وان تشير الى ذلك صراحة في متن مواثيقها .

٢ ـ ان عملية التنسيق ينبغي ان تتم على مستويين :

الاول : وهو التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة نفسها ، ويكون ذلك بازالة التعارض والتداخل في اختصاصاتها مما يسبب كثيراً من ضياع الجهود وبعثرة الامكانات وهدر الطاقات .

فالمبدأ الاساسي الاول الذي اقرّه مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان والمتعلق « بإزالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من اداء الدور الموكول اليها بفاعلية » ، أظهرت الوقائع أنه ظل حبراً على ورق حتى هذه الساعة ، على الرغم من صدوره عن اعلى سلطة عربية جماعية وهي مؤتمر القمة ، ولعل

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ وما بعدها .

السبب يعود في تقديرنا الى ان هذا المبدأ الذي وضع واقر وصدر لم يتضمن حداً زمنياً معيناً لازالة الازدواج الذي نشكو منه ونحاول القضاء عليه ، ولهذا فإننا نقترح ما يلي :

ـ ان يعاد عرض الموضوع على مؤتمر مقبل للقمة العربية ، ويتم فيه تحديد زمن معين لازالة الازدواج بين المنظمات العربية .

ـ ان يتضمن القرار الصادر في هذا الشأن وجوب اجراء التعديل اللازم على دساتير المنظمات العربية المتخصصة لازالة الازدواج فيما بينها .

ـ ان تكلف لجنة تشكل من وزراء مختصين بالنظر في دمج المنظمات العربية المتخصصة التي تتماثل في انشطتها واهدافها وذلك لتضييق شقة التعارض والتداخل والازدواجية .

إن العدد الحالي للمنظمات لا يعني انه عدد لا يمكن تغييره ، بل ان الامر يقتضي اذا ما وجدت مصلحة في تغييره ان يتغير ، ان الامم والشعوب تعيد النظر والتقويم لامور كثيرة مهمة ايضاً عندما تجد ان مصلحتها والظروف المحيطة بها تتطلب ذلك .

الثاني : وهو التنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، ويتم هذا بزيادة فاعلية لجنة التنسيق وانتظام اجتماعاتها والحرص على حضور الرؤساء التنفيذيين للمنظمات لتلك الاجتماعات ، وتنفيذ ما يصدر عنها بروح المسؤولية وبتقدير عالٍ للمصلحة القومية(٤) .

ويبدو ان إحجام المنظمات العربية عن المشاركة بفاعلية وجد مرده الى ما يلي :

ـ خوف المنظمات العربية المتخصصة من تداخل الاعتبارات السياسية في اعمالها حيث ان مهامها فنية بحتة .

ـ عدم انتظام الدول العربية جميعها وبفاعلية في عضوية جميع المنظمات العربية المتخصصة مما يخلق صعاباً واضحة في مجال التنسيق بين هذه المنظمات وبين توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

ـ خشية المنظمات ان يكون هدف التنسيق هو سلبها بعضاً من سلطاتها والحد من استقلاليتها ، وهذه الخشية ليست في محلها بطبيعة الحال ، فالجامعة العربية مهامها عامة وسياسية ، بينما مهام المنظمات فنية تخصصية في الميادين غير السياسية .

وتجدر الاشارة الى ان المواد التي احتواها الفصل السادس في مشروع الميثاق الجديد لجامعة الدول العربية والذي ما زال ينتظر القمة العربية للمصادقة عليه ، ان تلك المواد تدعم

(٤) لمزيد من التفصيل حول تطور جهود جامعة الدول العربية للتنسيق بينها وبين المنظمات العربية ، انظر : المصدر نفسه ، المبحث الثالث من الفصل الختامي .

من فاعلية تنسيق العمل العربي المشترك في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وتجعل الرباط بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين المنظمات العربية المتخصصة رباطاً اقوى وامتن ، كما تتيح تنفيذ الخطة القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق المنظمات فيكون ساعتئذٍ تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ قائماً قولاً وعملاً .

ولكن تصديق الميثاق قد يؤجل النظر فيه كما جرى في السابق ، ولهذا لا مندوحة لنا عن التركيز على ان الاسلوب الافضل والاسلم هو في متابعة ايلاء لجنة التنسيق المزيد من الاهتمام والمزيد من الفاعلية والدعم على جميع المستويات ، كما لا بد لنا ايضاً من الاعتقاد بأن دفع عجلة التنسيق الى الامام هو الضمان الوحيد لتجاوز العديد من مشاكل التضارب والازدواجية والتداخل والتعارض مما كان له اسوأ الأثر على مسيرة العمل العربي المشترك اولاً واخيراً .

ولهذا يمكننا ان نقترح ، انتظاراً لتصديق الميثاق وتدعيماً لمسيرة عملية التنسيق ، ان تقوم المنظمات العربية المتخصصة التي لا يوجد بينها وبين جامعة الدول العربية اي رابطة او اتفاقية تعاون ، الى الاسراع في عقد اتفاقيات تماثل ما قام بعض المنظمات العربية بعقده مع الجامعة . ان هذا لا يمثل لأول وهلة عودة الى الوراء ، بل على العكس ان بقاء العديد من المنظمات العربية دون اتفاقيات تعاون مع الجامعة امر غير مرغوب فيه حيث ان حجّة انتظار تصديق الميثاق مع ما قد يرافقها من تأخر زمني قد يطول مما يجعل عملية التنسيق بين الجامعة والمنظمات عسيرة التحقيق ولا تعدو كونها نوعاً من الاجتماعات واللقاءات دون نتيجة تذكر .

خاتمــة

إن اقتراح استبعاد الازدواجية بخلق ظروف موضوعية بحيث تعتاد المنظمات ان تستبعد الازدواجية من تفكيرها قبل استبعادها من نصوص الاتفاقيات حل معقول ، ولكن تطبيقه والوصول الى نتائج ايجابية فيه سيقتضي وقتاً طويلاً لن يكون في مقدور العمل العربي المشترك الذي عانى كثيراً من الهدر وبعثرة الجهود والامكانات ان ينتظره او يصبر عليه .

اما فيما يتعلق باستبعاد اسلوب الاشراف المباشر على المنظمات والأخذ باسلوب التنسيق فإنه ممكن بين منظمة امومنظمات اخرى لا يربط بعضها ببعض سوى رابطة التنظيم والمصلحة المشتركة ، ولكنه لا يستقيم مع منظمة ام ومنظمات اخرى متعددة تنتمي جميعاً الى وطن واحد ، لئن اخفق اسلوب الاشراف المباشر على المنظمات في السبعينات فلأن منطلقاته واهدافه ومراميه لم تكن واضحة ، كذلك الامر فإن اللجوء الى اسلوب التنسيق اثبت ان تنفيذ القرارات التي تصدر بموجبه يظل اختيارياً وتصبح القرارات مجرد توصيات ، ولهذا لا مندوحة امامنا الا بأن نجعل التنسيق مقنناً ، وان يحدد لتنفيذه زمن معين ، وان تصدر القرارات عن اعلى سلطة عربية جماعية .

ولا يفوتني في الختام الا ان اتوجه بالشكر للباحث ، ولكني اجرؤ فأسجل عليه انه اشار الى دراسة واحدة حول الموضوع قام بها د. عزيز شكري في حين ان له بحثاً مطولاً بعنوان « الوظيفة العربية الى اين؟» ، ويلاحظ ان د. شكري قد غيّر رأيه جذرياً في بحثه الثاني المشار اليه ، وما دام مشاركاً في اعمال الندوة فحبذا لو يشرح لنا اسباب هذا التغيير وملابساته .

كما اني ، بتواضع ، كنت اول من بحث في موضوع المنظمات العربية المتخصصة برسالة ماجستير قدمتها الى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة في اواخر عام ١٩٧٣ ، وقام معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة باصدارها مشكوراً ، في كتاب عام ١٩٧٦ ، ومع هذا لم يشر الباحث الى المؤلف من قريب او بعيد .

تعقيب ٤

ممدوح عـزام

لقد تناول الباحث موضوع المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها من جميع الجوانب ، بدءاً بالتعريف من الناحية القانونية بالمنظمات الدولية ، ونشأة المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، وتصنيفها في قطاعاتها المختلفة ، واشار الى المشكلات الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة . وابرز اهم هذه المشكلات من حيث العلاقة بين هذه المنظمات المتخصصة وجامعة الدول العربية ، كمنظمة ذات اغراض عامة . ثم ازدواجية الاختصاصات بين هذه المنظمات . وعرض المحاولات التي بذلت في الجامعة ومن خلال اجهزتها الرئيسية المتمثلة في : مجلس الجامعة ، والمجلس الاقتصادي ، واللجان الدائمة ، والامانة العامة ، لتنظيم علاقة هذه المنظمات بالجامعة والاساليب الثلاثة التي اتبعت لعلاج الامر والتي هي :

- اسلوب اتفاقيات التعاون .
- اسلوب الاشراف المباشر بناء على قرار من الجامعة نفسها .
- اسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات .

ثم تناول الباحث موضوع ازدواجية الاختصاصات بين المنظمات العربية والمتخصصة فعرض المنظمات التي تعمل في كل قطاع وابرز اسباب الازدواجية واجملها في خمسة اسباب :

- تتابع انشاء المنظمات العربية المتخصصة خلال فترة زمنية امتدت خلال ما يزيد على ثلاثين عاماً .

- تطور فلسفة ومراحل العمل العربي المشترك في جميع المجالات خلال فترة زمنية طويلة .

- قيام واستمرار العمل العربي المشترك منذ نشأة الجامعة عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨٠ دون ان يستند الى استراتيجية عامة وشاملة .

- غموض الصيغة في نصوص اختصاصات المنظمات .

- تفسير المنظمات نفسها لنصوص اتفاقياتها وتطبيقها .

وخلص الباحث الى النقاط الاساسية التالية :

- ضرورة وجود المنظمات المتخصصة الى جوار المنظمات العامة .

- مشكلة علاقة هذه المنظمات مع المنظمات العالمية او الاقليمية ذات الاختصاص العام التي تنشأ في اطارها ومشكلة العلاقة بين هذه المنظمات وبعضها البعض .

- اتصال هذه المشكلة بموضوع الترابط بين اجهزة البنيان التنظيمي الواحد للنظام الدولي العالمي او للنظام الاقليمي .

- ضرورة ان يكون اسلوب التنسيق هو الاسلوب الذي يتبع لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات واستبعاد اسلوب الاشراف المباشر على المنظمات .

- الازدواجية الواضحة بين المنظمات العربية المتخصصة وبعضها الآخر وبينها وبين مجلس الوحدة الاقتصادية وما تؤدي اليه من نتائج سلبية بالغة الخطورة .

- ان ما حققته لجنة التنسيق من انجازات كان محدوداً .

- ان التنسيق ضروري ليس بين المنظمات بعضها ببعض فقط ولكن بين بعض المنظمات ومجلس الوحدة الاقتصادية .

- إن مشكلة الازدواجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية مشكلة حقيقية واكثر خطورة .

وبعد هذا العرض السريع فإننا نستطيع ان نقرر ان الباحث قد وفّى الموضوع حقه واحاط بمشاكله كلها وأشار الى اسباب الداء والى العلاج . وكمدخل للملاحظات التي نرى انه قد يكون من المفيد ربطها بهذا الموضوع فإننا سوف نتناول بايجاز الجوانب التالية :

١ ـ ميثاق الجامعة العربية وعلاقته بالمنظمات العربية المتخصصة .

٢ ـ اختلاف انظمة المنظمات المتخصصة وازدواجية اختصاصاتها .

٣ ـ الاساليب الثلاثة التي وضعتها الجامعة لعلاج مشكلة ربط المنظمات بالجامعة وتلافي الازدواجية في الاختصاص .

٤ ـ قرارات القمة العربية ومدى التزام المنظمات العربية المتخصصة بها .

٥ ـ مشكلة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة .

٦ ـ هل نستمر في انشاء المنظمات المتخصصة والمجالس الوزارية ؟

١ ـ ميثاق جامعة الدول العربية وعلاقته بالمنظمات العربيـــة المتخصصـة

إن المتتبع لهذا الموضوع بوسعه الوقوف على حقيقة مؤداها انه لم يرد اي ذكر لموضوع المنظمات المتخصصة في محاضر المشاورات التي سبقت اعداد ميثاق جامعة الدول العربية سواء أكان ذلك في المشاورات التي انتهت بتوقيع بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ ام في المشاورات التالية عليها والتي انتهت باقرار ميثاق جامعة الدول العربية وتوقيعه في ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥ .

والواضح ان موضوع المنظمات المتخصصة لم يدر آنئذٍ بخلد اي من الوفود التي اجتمعت لهذا الغرض ولعل ذلك يرجع في الاساس الى ان النظرة الى العمل العربي كانت قد اكتسبت صبغة سياسية في المقام الاول ، تلك الصبغة التي حدت المؤسسين الاوائل الى اقرار التعاون في غير المجالات السياسية عن طريق اللجان الدائمة التي يتم من خلالها بحث اسس ذلك التعاون وصوغها في مشاريع اتفاقيات تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة للنظر في امر اقرارها وذلك على نحو ما جاء بالمادة الرابعة من الميثاق .

ومع تقدم وتطور مسيرة العمل العربي وتشعب اهتماماته ظهرت المنظمات العربية المتخصصة الى حيز الوجود مستندة الى موافقة مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي على مشاريع اتفاقياتها التي تضمنت الدعوة للانضمام اليها تمهيداً للتصديق عليها ووضعها حيز النفاذ . وتجدر الاشارة هنا الى ان انشاء المنظمات المتخصصة كان هو الاسلوب المتاح ازاء نصوص الميثاق التي جاءت في جملتها انعكاساً صارخاً لتمسك الدول الاعضاء بسيادتها وعدم الرغبة في التفريط بها حتى لو كان ذلك على حساب تلبية حاجات العمل العربي . ولعل ابرز دليل على تلك النظرة لمفهوم السيادة هو اقرار قاعدة الاجماع في التصويت التي كرسها الميثاق .

ولقد كان لتكريس قاعدة الاجماع في التصويت آثار ابعد حتى مما تصوره واضعو الميثاق حيث واجهت الجامعة نتيجة ذلك عاصفة من الانتقادات انصبت على عجزها في النهوض بمقتضيات العمل العربي كنتيجة حتمية لضعف ميثاقها ، وتطرفت تلك الانتقادات الى الحد الذي ذهب فيه البعض الى تجريد الجامعة العربية من صفتها كمنظمة دولية قائلين بأنها في احسن حالاتها لا تعدو ان تكون اكثر من مؤتمر عربي تصدر عنه قرارات غير ملزمة لانعدام ارادتها الذاتية المتميزة عن ارادات الدول الاعضاء ، ولقد استند المؤمنون بهذا الرأي في تبريره الى نص المادة السابعة من الميثاق التي تناولت قاعدة الاجماع في التصويت .

وأياً كان مبلغ التطرف الذي يكتنف هذا الرأي ، فإنه لا يعد من قبيل تجاوز الحقيقة ان نعترف بأن قاعدة الاجماع في التصويت قد وقفت في مراحل حياة الجامعة الاولى كحجر عثرة يعوق نهوضها بالتزاماتها القومية ، الامر الذي ادى الى اثارة جدل طويل تلخص في انه حتى لو كان لقاعدة التصويت بالاجماع ما يبررها على صعيد العمل السياسي القائم على اسس

السيادة في مفهومها التقليدي فإن الامر لا ينبغي له ان يكون كذلك على صعيد العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ولعل ذلك الجدل قد تمخضت عنه المحاولات المتعددة التي جرت لتعديل ميثاق الجامعة بغرض تقويته بالقدر الذي يؤهل الجامعة العربية لمسؤوليات العمل العربي في ظل مفاهيم قومية ذات نظرة شمولية ومتطورة . وازاء فشل تلك المحاولات برزت كما سبق وأشرنا فكرة الحاجة الى ايجاد اساليب عمل تستطيع ان تتجاوز الواقع الذي فرضته احكام الميثاق ، فكانت المنظمات المتخصصة هي السبيل المتاح لذلك ، حيث امكن خلالها التخفيف من وطأة قاعدة التصويت بالاجماع وبالتالي الانطلاق بالعمل العربي الى آفاق ارحب ، وعليه فلقد جاءت نصوص واحكام الاتفاقيات المنشئة لتلك المنظمات متضمنة لقواعد تكتفي بالاغلبية لنفاذ قراراتها . وعلى سبيل المثال نص المادة الرابعة فقرة (٧) من دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمادة التاسعة من دستور منظمة العمل العربية والمادة ٢٠ من اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

ويشير واقع الحال الى انه اذا كان قد امكن من خلال الاتفاقيات المنشئة لتلك المنظمات رأب صدع العمل العربي المشترك ـ ان صح التعبير ـ الا ان نشأتها القلقة تلك ، والمفتقرة الى التصور المسبق لما يجب ان تكون عليه قد أسهم بدور مؤثر وفعّال في تداخل وتضارب اختصاصاتها ، وذلك على النحو الذي أبرزه الباحث وهو الشيء الذي تعثرت كل جهود الجامعة العربية في تلافيه سواء بطريق التنسيق او الاشراف .

٢ ـ اختلاف انظمة المنظمات العربية وازدواجية اختصاصاتها

لقد كان تعدد واختلاف الاجهزة والجهات التي قامت باعداد وصوغ مشاريع الاتفاقيات المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة وعدم دراسة مشاريعها من قبل جهاز واحد قبل اقرار هذه الاتفاقيات مدعاة لاختلاف البنيان او الشكل التنظيمي فضلاً عن تداخل وازدواجية اغراض بعض هذه المنظمات .

كما كان ايضاً من آثار افتقار المنظمات المتخصصة من حيث نشأتها الى التصور المسبق ان تعددت واختلفت هياكلها ونظمها لاختلاف الجهات التي بادرت بوضع وعرض مشاريع الاتفاقيات المنشئة لها ، وعلى سبيل المثال فلقد جاء اقتراح انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة من احدى الدول العربية وتم اقراره بوساطة مجلس الجامعة في ٣ / ٩ / ١٩٦٨ في الوقت الذي جاء فيه اقتراح او مبادرة انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية من قبل وزراء الزراعة العرب وتمت الموافقة عليه من مجلس الجامعة في ١١ / ٣ / ١٩٧٠ وربما جاء التداخل في الاختصاصات بين هاتين المنظمتين العربيتين والذي اشار اليه الباحث اثراً لذلك . وتجدر الاشارة هنا الى انه قد جرت محاولات للتخفيف من آثار ذلك

عندما اعدت الجامعة العربية ـ اللجنة القانونية الدائمة ـ مشروع اتفاقية نموذجية لكي تترسم خطاها المنظمات العربية التي قد تنشأ مستقبلاً .

٣ ـ الاساليب الثلاثة التي وضعتها الجامعة لربط المنظمات المتخصصة بها وتفادي الازدواجية في اختصاصاتها

لقد عرض الباحث الاساليب الثلاثة التي اعتمدتها الجامعة في مراحل مختلفة من حياتها وهي فيها نرى تعود الى فلسفات مختلفة بالنسبة لكل امين عام اشرف وادار العمل في كل من هذه المراحل الثلاث . ولقد تمثلت تلك الاساليب في اسلوب الاتفاقيات، ثم اسلوب الاشراف المباشر واخيراً اسلوب التنسيق الذي حبذه الباحث على ما عداه من اساليب للاعتبارات التي اوردها البحث، ونود ان نشير هنا الى ان كل اسلوب من هذه الاساليب كان انعكاساً لنظرة الجامعة الى علاقتها بالمنظمة المتخصصة ، فكان اسلوب عقد الاتفاقيات بين الجامعة والمنظمات دليلاً على اعتراف الجامعة للمنظمات المتخصصة بكيانها المستقل وشخصيتها القانونية القائمة بذاتها والتي تستمد شرعيتها من الاتفاقيات المنشئة لها ، كما ان اسلوب الاشراف الذي بدأ منذ عام ١٩٧٢ كان ايضاً انعكاساً لنظرة جديدة مختلفة ، ترى ان المنظمات المتخصصة رغم استقلالها من الناحية القانونية الا انها يجب ان تعمل في اطار الجامعة العربية التي تعتبر القلب النابض للعمل القومي العربي ، والمصب الذي يجب ان تتجه اليه بقية الروافد ، ولقد كان من آثار تلك الفلسفة ان انشئت ادارة خاصة بالمنظمات العربية المتخصصة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية تتبع مباشرة الامين العام ، وذلك بعدما كانت الادارة محدودة تابعة للادارة القانونية . كما تقررت ايضاً اجتماعات لجنة للتنسيق برئاسة الامين العام وعضوية مديري المنظمات .

اما المرحلة الثالثة فهي التي بدأت بانتقال الجامعة من القاهرة واقرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي في مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ ، والدراسة الشاملة التي تلت ذلك لاوضاع الجامعة ومنظماتها المتخصصة بمناسبة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية حيث بدا واضحاً ان الاتجاه السائد في تلك المرحلة هو الاخذ بفكرة التنسيق بين الجامعة والمنظمات للاعتبارات التي ساقها الباحث . وتجدر الاشارة الى ان فكرة التنسيق هذه كانت قد برزت الى حيز الوجود منذ فترة عندما انشئت لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية ووضعت لائحة باجراءاتها الداخلية عام١٩٧٥ ، وكل ما هناك انه في اطار المرحلة الثالثة وضحت فكرة التنسيق على انها تنظيم للعلاقة بين الجامعة والمنظمات كما تمتعت اللجنة بسند قانوني اكثر فعالية استمدته من قرار القمة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بعمان .

وعلى الرغم من الاقتناع الكامل بأثر قرارات القمة في تنشيط وزيادة فعّالية فكرة التنسيق من خلال لجنتها آنفة الذكر الا اننا ما زلنا نعطي دور الجامعة اهمية في الاشراف على المنظمات المتخصصة علماً بأن الاشراف هنا لا يعني التسلط او الهيمنة بقدر ما يعني تحقيق

القدر اللازم من توجيه الجامعة للمنظمات باعتبار ان الجامعة هي الركيزة الاساسية لارادة التجمع العربي فضلاً عن كونها المنظمة العربية القومية الرئيسية ذات الاغراض العامة ، كما ان فكرة الاشراف المحدود لا تتعارض وتعاون الجامعة والمنظمات المتخصصة على قدم المساواة من خلال لجنة التنسيق في التخطيط ووضع استراتيجية العمل العربي كل في مجال تخصصه .

٤ ـ قرارات القمة ومدى التزام المنظمات العربية المتخصصة فيها

لا شك في جدوى تقنين التنسيق من خلال القمة باعتبارها اعلى سلطة في جهاز العمل العربي المشترك واتفاقنا مع الباحث إثر ذلك على زيادة فعّالية لجنة التنسيق الا انه من المؤكد ايضاً ان قرارات القمة من الناحية القانونية هي قرارات لمجلس الجامعة منعقداً على مستوى الملوك والرؤساء . وعليه ازاء هذا الوضع فإن تلك القرارات ليس لها ما يميزها سوى كونها صادرة من قمة جهاز العمل العربي ، الامر الذي يكسبها بعض الفعّالية من حيث الانجاز ، الا ان تجربة العمل العربي تؤكد ان مثل هذه الخاصية ليست محصنة من الفتور بمرور الزمن وبخاصة مع حرص المنظمات المتخصصة على التمسك بنصوص الاتفاقيات المنشئة لها والتي كفلت لها الشخصية القانونية المستقلة ، ولا نعتقد ايضاً ان تعديل الميثاق على النحو المقترح بمفرده كفيل بتلافي هذا الاحتمال حيث لن يكون لمثل هذا التعديل اي صدى تشريعي في انظمة المنظمات ما لم تحرص الدول الاعضاء في المنظمات المتخصصة على تعديل الاتفاقيات الخاصة بها، بما يتفق مع ما جاء بقرارات قمة عمان ومشروع تعديل ميثاق الجامعة وبغير ذلك التعديل سوف تظل فكرة التنسيق قاصرة عن بلوغ الاهداف التي نتوخاها منها .

٥ ـ المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية

انه لدى بحث قضية المنظمات العربية المتخصصة وعلاقتها بالجامعة العربية وأساليب التنسيق اللازمة بينها وبين الجامعة ، لا يجد المرء مناصاً امامه من التعرض لموضوع المجالس الوزارية المتخصصة . ولعل ما يربط بين المنظمات المتخصصة والمجالس الوزارية ابعد من مجرد التضارب في الاختصاصات حيث ان هذه الاخيرة نشأت فكرتها في الاساس كبديل للمنظمات المتخصصة وذلك للاعتبارات الآتية :

أ ـ المشاكل التي واكبت قيام المنظمات العربية المتخصصة من حيث صلتها بالجامعة وتداخل وتضارب الاختصاصات فيما بينها .

ب ـ سهولة انشاء المجالس الوزارية ذات الصبغة القطاعية دون اتفاقيات تحتاج الى موافقة الدول الاعضاء وما يقتضيه ذلك من زمن وجهد .

ج ـ قوة علاقة الجامعة الاشرافية على تلك المجالس التي ـ بخلاف المنظمات المتخصصة ـ لا تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الجامعة .

د ـ الاقتصاد في النفقات بالمقارنة مع انشاء المنظمات المتخصصة وما يترتب على ذلك

من نفقات حيث يمكن للمجالس الوزارية الاستفادة من الامكانات المتاحة للجامعة العربية في تسيير شؤونها وبصفة خاصة في مجالات الامانة الفنية والانظمة الادارية وما الى ذلك .

ولعل الاسباب آنفة الذكر ، بالاضافة الى جهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، هي التي حدت وزراء الصحة العرب ابان مؤتمرهم الذي عقد في بغداد في شهر شباط / فبراير ١٩٧٥ الى الاتفاق على اقرار النظام الاساسي لمجلس وزراء الصحة العرب ليكون بديلاً عن انشاء المنظمة العربية للصحة التي كانت سبع دول عربية قد وافقت على انشائها وصدقت اتفاقيتها، وتعيّن عندئذٍ على الامين العام لجامعة الدول العربية دعوة مجلسها لأول اجتماع له .

ولقد نشأت حتى الآن ثلاثة مجالس وزارية مختلفة هي : مجلس وزراء الصحة العرب ؛ مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ؛ مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب .

وما زالت هناك مشاريع لمجالس اخرى في طور الانشاء حيث تم ادراج مشاريعها في جدول اعمال اللجنة القانونية الدائمة بقرار من مجلس الجامعة لدراستها تمهيداً للبت فيها ، وهذه المشاريع هي : مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب؛ مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء الداخلية العرب؛ مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب .

وقد اثير في اللجنة القانونية الدائمة بمناسبة دراسة مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب جدل طويل حول هذه المجالس وسندها القانوني من انظمة الجامعة العربية وازدواجية اختصاصاتها . فقد ورد في تقرير اللجنة القانونية في آب / اغسطس ١٩٨١ : « اولاً : مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب توصي بالموافقة عليه في صيغته المرفقة . ابدى السيد ممثل دولة الكويت ملاحظة من ان حكومته ترى ان ظاهرة المجالس الوزارية المتخصصة لا تتمتع بسند من الانظمة التي تحكم العمل بالجامعة كما ان وجود مثل هذه المجالس يؤدي الى تكريس ظاهرة الازدواجية في اعمال الجامعة » .

كما ان اللجنة عدلت النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب بما يقضي بعرض قرارات مجلس الوزراء على مجلس جامعة الدول العربية . وفي اجتماع اللجنة القانونية الدائمة (في آذار / مارس ١٩٨٢ اوصت مجلس الجامعة : « انه بمناسبة دراسة اللجنة لمشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب وبعد اطلاعها على الانظمة الاساسية للمجالس الوزارية الاخرى التي انشئت وبعد اخذها علماً بأن هنالك مشاريع اساسية لمجالس مزمع انشاؤها يتبين لها وجود اختلاف بين انظمة هذه المجالس بعضها عن البعض الآخر وضماناً لتأمين التناسق بين نصوص هذه الانظمة وتوافق احكامها مع الميثاق والانظمة المعمول بها في الجامعة توصي اللجنة بالاجماع :

« بأن تعرض مشاريع النظم الاساسية للمجالس القائمة على اللجنة القانونية الدائمة لدراستها واقتراح ما تراه مناسباً للتناسق بينها في ضوء مشروع النظام الاساسي لمجلس وزراء العدل العرب الذي اقرته اللجنة » » . .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى ان المجالس الوزارية تعاني المشاكل ذاتها التي صادفت المنظمات العربية المتخصصة وذلك من حيث النشأة القلقة المفتقرة الى التصور المسبق ، الامر الذي انعكس في تداخل اختصاصاتها القطاعية فمجالس وزراء الصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والشباب تعمل في قطاع تتداخل فيه اختصاصاتها ، كما ان مجلس وزراء العدل العرب الذي تقرر انشاؤه بعد ان وافقت اللجنة القانونية الدائمة على نظامه الاساسي تتداخل اختصاصاته مع بعض مهام الامانة العامة فيما يتعلق بعملها ، واللجان التي شكلها مجلس جامعة الدول العربية ، بشأن توحيد التشريعات العربية ، كما تتداخل ايضاً اختصاصات مجلس وزراء الداخلية العرب المزمع انشاؤه مع اختصاصات المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وهما يعملان في قطاع واحد .

ومما يسترعي الانتباه أنه قد جاء النص على عضوية رؤساء المجالس الوزارية في لجنة التنسيق التي يرأسها الامين العام وتضم الامناء العامين المساعدين المعنيين والرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، وربما يعني ذلك اضفاء نوع من الاستقلالية على تلك المجالس مع ما قد يترتب على ذلك من مخاطر لانفراط وصعوبة الاشراف عليها بحسبانها اجهزة مساعدة للجامعة العربية ، وليست اجهزة مستقلة ذات شخصية قانونية متميزة عنها .

ونخلص مما تقدم الى التالي :

- ان هذه المجالس الوزارية لم تحل محل المنظمات المتخصصة ولم تحل دون انشاء المزيد منها .
- ان هذه المجالس قد تداخلت اختصاصاتها مع بعض المنظمات التي تعمل في قطاع واحد معها .
- إن هذه المجالس الوزارية قد بدأت تتسم بنزعة استقلالية عن الجامعة رغم عدم وجود شخصية قانونية مستقلة لها .
- ان عضوية اجهزة المجالس في لجنة التنسيق تكرس فكرة الاستقلالية لدى تلك المجالس .
- إن النزعة الاستقلالية قد بدأت تظهر في عدم عرض قرارات هذه المجالس على مجلس الجامعة الامر الذي لاحظته اللجنة القانونية الدائمة .

٦ - هل نستمر في انشاء المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية المتخصصة ؟

هذا السؤال سوف يظل يطرح نفسه ، فإن قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي بالحد من انشاء المنظمات وتعديل المادة الثامنة الخاصة بالمجلس الاقتصادي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لم تقف حائلاً دون انشاء منظمات جديدة .

كما ان لجنة التنسيق تتسع عضويتها يوماً بعد يوم ، فإن عدد المنظمات العربية المتخصصة الآن تسع عشرة منظمة وثلاثة مجالس وزارية بالاضافة الى ثلاثة مجالس تمت الموافقة عليها في نطاق المؤتمرات التي عقدها الوزراء المختصون،وتدرس انظمتها الاساسية في اللجنة القانونية الدائمة لجامعة الدول العربية .

ما هي حدود انشاء المنظمات او المجالس الوزارية ؟ هل تستمر الى ان تغطي كل القطاعات التي يجوز انشاء منظمات او مجالس وزارية لها ؟ اننا نرى ان هذه ظاهرة خطرة . لقد تتبعنا الخطوات التي سارت فيها الامم المتحدة في هذا الميدان دون ضوابط . واذا كانت هناك استراتيجية وضعت للعمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية فلا بد من وضع استراتيجية تحدد العدد المطلوب من المنظمات او المجالس المتخصصة التي تستلزمها ميادين العمل العربي المشترك . وبغير ذلك سوف تتجاوز هذه المنظمات والمجالس العدد الذي يتعذر بعده التنسيق في مجالات العمل ، او حتى التنسيق في مواعيد عقد الاجتماعات .

تعقيب ٥

عبدالعال الصكبان

١ - قدم لنا الباحث على عادته ، ورقة تشير الى النقاط الاساسية في الموضوع ، وتعيد المسائل الى اصولها في قضية ، رغم بساطتها ، استغرقت من العمل العربي المشترك سنوات عشراً متصلة من الاحتكاك والاختلاف ، والخشية كل الخشية ان تمتد السنوات العشر لخمس اخرى وهناك خاسر وحيد هو العمل العربي المشترك .

٢ - لقد حدد الباحث مفهوم المنظمة المتخصصة ثم عرض مشكلاتها الاساسية ، وفي مقدمتها مشكلة علاقتها مع الجامعة العربية وفرق في هذا المجال بين ثلاثة اساليب اتبعتها الامانة العامة للجامعة العربية في تنظيم علاقتها بالمنظمات . هذه الاساليب هي :

أ - اسلوب اتفاقيات التعاون ويتم بالتراضي وفقاً لنموذج معين .
ب - اسلوب الاشراف المباشر بقرارات من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي .
ج - اسلوب التنسيق ، وهو الاسلوب الذي جاء به مشروع الميثاق الجديد الذي لم ير لنور بعد .

وكان بودي لو اضاف الباحث الاسلوب التنسيقي الذي جاءت به آلية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . ثم عرض الباحث ازدواجية العمل بين المنظمات المتخصصة نفسها منتهياً في ذلك الى نتائج :

أ - إن وجود المنظمات امر مطلوب ومرغوب فيه .

ب - إن وجود المنظمات أثار في الاطار العربي ، كما أثار في مجالات اخرى ، مشكلات علاقة المنظمات بالجامعة ومشكلات علاقات المنظمات ببعضها .

ج - إن الفصل غير ممكن بين نوعي المشكلات .

د -إن اسلوب التنسيق هو افضل الاساليب الثلاثة التي اتبعتها الجامعة .

هـ ـ إن انجازات لجنة تنسيق كانت محدودة ، لاسباب يعود بعضها لموقف الجامعة ويعود الآخر لموقف المنظمات .

و ـ إن مشكلات الازدواج بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلة حقيقية وجادة بل انها اكثر خطراً في مجمل الموضوع .

٣ ـ وبغض النظر عن ان الاساليب الثلاثة التي اتبعتها الجامعة قد بدأت مع بدء السبعينات ولم تسفر عن نتائج ايجابية حتى الآن .

وبغض النظر عن صحة اسلوب الاشراف المباشر ، او عدم صحته ، فإن اسلوب الاشراف المباشر هو المتاح الآن امام الجامعة والمنظمات اذ ان اسلوب التنسيق الذي جاء به مشروع الميثاق الجديد هو تقنين لاسلوب الاشراف المباشر الذي رفضه الباحث والمنظمات ايضاً . واكثر من ذلك فإن مشروع الميثاق الجديد لا يزال رجماً بالغيب قد يرى النور وقد لا يراه ، واذا رآه فربما بغير الصورة المطروحة حالياً ومن ثم لا يمكن طرحه للبحث في هذه المرحلة . ولا يتبقى طبقاً لذلك الا اسلوب الاشراف المباشر وهو الذي اكدت ورقة الباحث فشله ورفضه .

٤ ـ ولست من الذين يقلقهم بعض ملاليم تنفق هنا وهناك ليقال ان هناك تبذيراً للموارد ، ولست ايضاً من الذين يقلقهم ان تزدوج الجهود فتعدد الرأي حسنة وليس سيئة وانما نرفض جميعاً الازدواج الضار فقط .

٥ ـ ومن غير المفيد الدخول في جدل عقيم حول التشبه بالامم المتحدة ومنظماتها او ادعاء الابتعاد عن اساليبها فيما تتبعه الجامعة من اساليب تعالج بها مشكلة الازدواج ، فإن الامر الذي لا جدال فيه هو ان على الجامعة العربية والمنظمات معاً ان تدرك ، وبعد عشر سنوات ، حجم اللعبة التي زجها فيها بعض الفنيين والاداريين ، غفر الله لهم جميعاً واينما وجدوا ، وتم السقوط فيها بوعي احياناً ، ودون وعي احياناً اخرى ، وبقصد احياناً ، ودون قصد في احايين كثيرة ، وتضع يدها بأيدي بعض من مقولة اساسية مضمونها « إن الجامعة هي التنظيم الاساسي وما عداها وسائل » . وان الاخلاص للعمل العربي المشترك يتطلب الوقفة الموضوعية التي تتخطى ، وبحزم ، مرحلة من اخطأ ومن اصاب ، لتؤشر من منا الاكرم في بدء المسيرة نحو التنسيق الحقيقي والجاد للتصدي لواقع مر تعانيه مسيرة العمل العربي المشترك كاسهام متواضع في العمل على تقليل مرارة الواقع .

٦ ـ وفي ضوء ان اعادة هيكلة المؤسسات القائمة على ادارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة يتطلب وقتاً قد يطول وقد يقصر ؛ وفي ضوء ان قضية الميثاق الجديد ، رغم قصور اسلوبها ، ورغم تمسكه الصريح بصيغة الاشراف ، تشكل قضية مستقبل غير مضمون ، فإن الامر يتطلب ان تستمر المنظمات القائمة على ادائها والاسهام الجاد في مسيرة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة كما ارستها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . ولكل

ذلك فإن من الواقعية ان ينصبّ هذا التعليق على الاشارة الى اطار يتم فيه : تنسيق الاداء في المسيرة الجديدة حتى يمكن لاعادة الهيكلة ان تأخذ مداها وتصبح واقعاً يلتزم به .

وفي هذا المجال ، لعل من معاد القول الاشارة الى ان مؤسسات ادارة العلاقات الاقتصادية العربية قد ابتدأت بقيام جامعة الدول العربية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية كتعبير عن الطموح القومي للامة العربية . وتأكد موقف هذه الامة في التعبير عن هذا الطموح بعد قليل بابرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، ومن هذه المعاهدة خرجت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي طرحت هدف الوحدة الاقتصادية كقاعدة ضرورية للانطلاق بالعمل العربي الى آفاق اكثر تقدماً . واستكمل المجلس الاقتصادي ادوات التوحيد بانشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واسهم مجلس الوحدة في استكمال جناحه الآخر بانشاء صندوق النقد العربي الذي وضع نتائج جهوده فيه امام المجلس الاقتصادي الذي اكمل الشوط بدوره . وعند مطلع الخمسينات توالت المجالس والهيئات والاتحادات والمنظمات . ولا مراء ان مثل هذا التفتح في العمل العربي المشترك الذي اخذ يتنوع وتمتد فروعه الى كثير من المجالات انما هو تعبير حي عن حركة تطور العمل العربي الذي اخذ يبث جذوره بقوة في الارض العربية . كما جاء انشاء المنظمات العربية المتخصصة تجسيداً لحركة هذا التطور التي صارت تتطلب الاوعية التنظيمية الملائمة لذلك ، فكانت لكل منظمة مهمتها الموضوعية المطروحة عربياً والمتصلة بها ، وقد لعبت هذه المنظمات دوراً بالغ الاهمية في حياة الامة العربية ، من حيث تجسيد اهدافها وطرح مشاكلها ومحاولة ايجاد الحلول لها . وينتظر لها ان تلعب دوراً اكبر في المستقبل ، اذا ما تحددت آفاقها بوضوح اكبر وزودت بما ينبغي من امكانات .

٧ ـ واذا كانت الوحدة هي الهدف البعيد ، فإن هذا لا ينفي امكانية تحقيق الاهداف العربية والبدء بها على طريق الهدف البعيد . ولذلك فقد روعيت فعلاً مرونة الجمع بين الهدفين البعيد والقريب بانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعد فترة من انشاء المجلس الاقتصادي ، فمجلس الوحدة يسعى الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كهدف نهائي من خلال الاخذ بصيغ التكامل المختلفة ويبقى سعي المجلس الاقتصادي مستمراً في تحقيق التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية كهدف وسيط .

٨ ـ وتأسيساً على ذلك فإن مهام المجلس الاقتصادي الذي أوكلت اليه مهمة التعاون الاقتصادي وزادت اهدافه تحديداً في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، يمكن أن تتلخص في اصداره التوصيات في حدود الاقتراح على الحكومات في المجالات الاساسية الآتية :

أ ـ الشؤون المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العربية الدولية بكل تفاصيلها ، سواء اتجه الرأي الى العهد بهذا الدور وكالة للمنظمات العربية المتخصصة او مشاركتها او استقلالاً حسب مقتضى الحال .

ب ـ دراسة كل صور التعاون الاقتصادي العربي خارج الموضوعات التي تم العهد بها الى المنظمات العربية الشمولية والقطاعية خصوصاً ما هو منصوص عليه في اتفاقيات مجلس الوحدة والصندوقين ، وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات جماعية لتطبيق هذا التعاون إعمالاً لنص المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

ج ـ دراسة القرارات التي يصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقصد تبنيها من دول الجامعة العربية التي لم تكمل بعد اجراءات انضمامها لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

د ـ دراسة قرارات المنظمات العربية المتخصصة وتوفير الغطاء السياسي لها حيثما يتطلب الامر ذلك .

هـ ـ ادارة عملية التنسيق بين المنظمات العربية وبين المجلس الاقتصادي نفسه وبين مجلس الوحدة الاقتصادية .

٩ ـ كذلك بتباين كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق الانماء العربي وصندوق النقد العربي عن اي منظمة عربية متخصصة تكون المنظمات الثلاث ادوات التوحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية في مختلف القطاعات ، وبين مختلف القطاعات على مستوى الوطن العربي ككل ومن هنا فإن مهام هذه المنظمات الثلاث لا تقتصر على قطاع اقتصادي معين او على نشاط اقتصادي معين ، وإنما تمتد لتشمل النشاط الاقتصادي القومي في مختلف جوانبه والتنسيق بين هذه الجوانب . وهذا على عكس الحال بالنسبة للمنظمات او المراكز المتخصصة حيث تختص كل منظمة او مركز بقطاع معين دون ان تواجه مهمة التنسيق بين هذه القطاعات ، كما تعتبر هذه المنظمات والمراكز بيوت خبرة متخصصة في مجالاتها القطاعية .

١٠ ـ وإلى جانب ما يتضح من حدود فاصلة بين اطاري المؤسسات العاملة في مجال العمل الاقتصادي العربي ـ اجهزة التكامل واجهزة التعاون ـ ودور كل اطار منها في دعم العلاقات الاقتصادية العربية، فإن من المخطط للمرحلة المقبلة ان يتم التنسيق بين هذه المؤسسات على اساس قيام ثلاث اذرع تتفرع عن مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويعنى بالتخطيط الانمائي للتكامل الاقتصادي على مستوى الوطن العربي . ويتضمن هذا المحور بالضرورة دوراً فعالاً للمجلس في تنسيق نشاطه مع أنشطة المنظمات العربية المتخصصة طبقاً لبرامج عمل محددة يتم الاتفاق عليها في اطار لجنة التنسيق بين المنظمات وفي حدود الاستراتيجية .

ب ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المؤسسة المالية للتكامل الاقتصادي العربي ، ويعنى بتمويل المشاريع العربية المشتركة ودعم الهياكل الاساسية للبنية

الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية في المنطقة ، ويتضمن هذا المحور بالضرورة قيام الصندوق بدور فعّال في عملية التنسيق بين نشاطه ونشاط الصناديق القطرية ، ونشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ونشاط الجانب العربي في البنك الاسلامي ، بالاضافة الى نشاط شركات الاستثمار والشركات العربية المشتركة باعتبارها صناديق قطاعية للتنمية حيث يمكن ان يساهم صندوق الانماء عن طريقها بادارة المشاريع العربية والمشاركة فيها ما دامت اتفاقيته لا تسمح بذلك مباشرة وذلك اضافة الى المهام المحددة له في الاتفاقية وما يتصل بها من انشطة .

ج ـ صندوق النقد العربي ويعنى بدعم وتوسيع التبادل التجاري بين الدول الاعضاء واصلاح السياسات النقدية والمالية. ويتضمن هذا المحور بالضرورة قيام الصندوق بدور فعّال في عملية التنسيق بين نشاطه وبين نشاط مؤسسات الاقراض قصير الاجل داخل الاقطار العربية او خارجها ، كلما كان ذلك مؤثراً على السياسات التي تدخل ضمن نطاق عمله . بالاضافة الى المهام الاساسية المناطة به بموجب اتفاقيته والتي تميزه عن صندوق النقد الدولي وعن اي صندوق نقد اقليمي في العالم .

د ـ اما المركز الذي يستقطب اذرع العمل العربي المشترك ، فهو يتمثل في مجلس جامعة الدول العربية بتنظيمه الحالي ويتوسط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتفرغ هذا المجلس للتخطيط للعمل العربي المشترك ولتذليل الصعاب التي تقابل مختلف محاوره ، وللعمل على ضمان العزم السياسي على الالتزام بقرارات واهداف العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة . وذلك **من خلال الخطط السنوية التي تضعها لجنة المنظمات العربية وحضور الامين العام للجامعة والامين المساعد لاجتماعات هذه المنظمات ، مشاركين لا مراقبين ، وحضور مسؤولي المنظمات العربية لاجتماعات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي ، مشاركين لا مراقبين ايضاً ، ليتسنى للجميع أن يكونوا في الصورة ، وللبحث في الانجازات والعوائق وتبادل الرأي** . والمهم في هذا الامر ان يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدور عينه الذي تؤديه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» في اطار النظام الاقتصادي العربي الجديد .

هـ ـ وبصدد برنامج العمل التنسيقي ، ينبغي ان يقع اي اقتراح في هذا الصدد ضمن تصور ما يمكن ان يقبله الواقع العربي المعاصر . ويبدو ، من المقبول ، الحديث عن وجود استعداد كافٍ لدى الاقطار العربية للسير في اطار منهج الانتاج بوسائله الثلاث (المشاريع المشتركة والاتحادات النوعية وتنسيق السياسات المالية والنقدية) ، وفي اطار تطوير منهج التجارة من خلال ربطه بمنهج الانتاج واقتراباً من منهج التخطيط .

وفي ضوء ما تقدم يمكن اقتراح برنامج العمل التالي كبرنامج عمل لمختلف المنظمات العربية مع الاشارة الى المنظمة المقترحة للاختصاص بالقيام بهذا الجزء او ذاك .

١١ - افتراضات اساسية : نود ان نبين ان البرنامج المقترح وتوزيع العمل فيه ينطلق من عدة افتراضات اهمها :

أ - إن المقترح ينطلق من نقطة امكانية العمل ضمن نصوص المواثيق الحالية وباتفاق مسؤوليها ودون وجود داعٍ لأي تعديل مؤسسي ويكفي لتبرير مشروعيته قرار مؤتمر القمة الحادي عشر بخصوص آليةً استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ب - كما ينطلق من افتراض الاعتراف بدور واهمية المنظمات الاخرى ، وان بالامكان ايجاد التكامل في العمل بدلاً من الازدواج الضار والتضارب .

ج - ويفترض قيام حل توفيقي لتقسيم العمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة في هذه المرحلة برضا المجلسين .

د - ويفترض ايضاً ضرورة وضع خطة عمل من قبل المنظمات الاربع ، المجلسين والصندوقين ، تتوزع مسؤولياتها ضمن روح الفريق وتتعهد كل منظمة بالحصول على دعم سلطتها التشريعية لنتائج الدراسات بحيث يتم تنفيذ ما يمكن تنفيذه بقرارات من المنظمات والعمل ، بالنسبة لما لا يتم تنفيذه ، على استحصال الدعم السياسي له ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة ، وباستحصال دعم مجلس الجامعة او مؤتمر قمة عربي ان تطلب الامر ذلك وحسب مقتضى الحال .

هـ - ويقوم المقترح على اساس توجيه كل الدراسات والاستفسارات ومشاريع الخطط القطاعية الى المنظمات المتخصصة ، وتعزيز الدور الدراسي والاستشاري لهذه المنظمات من جهة وخصوصاً في حدود هذا الدور من جهة اخرى . ويساعد المنظمات المتخصصة في مجال الدراسات القطاعية ، الاتحادات النوعية ويعطيها الدور ذاته المقترح للمنظمة المتخصصة بالنسبة لنوع النشاط الذي يختص به الاتحاد داخل القطاع .

و - ضرورة اعتماد الشركات العربية المشتركة في دراسة مشاريعها على جهود المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية كبيوت خبرة واستشارة فيما تريد الاقدام على الاستثمار فيه من مشاريع ، دون ان يؤثر ذلك على اختصاصها في اجراء التقويم النهائي للدراسات .

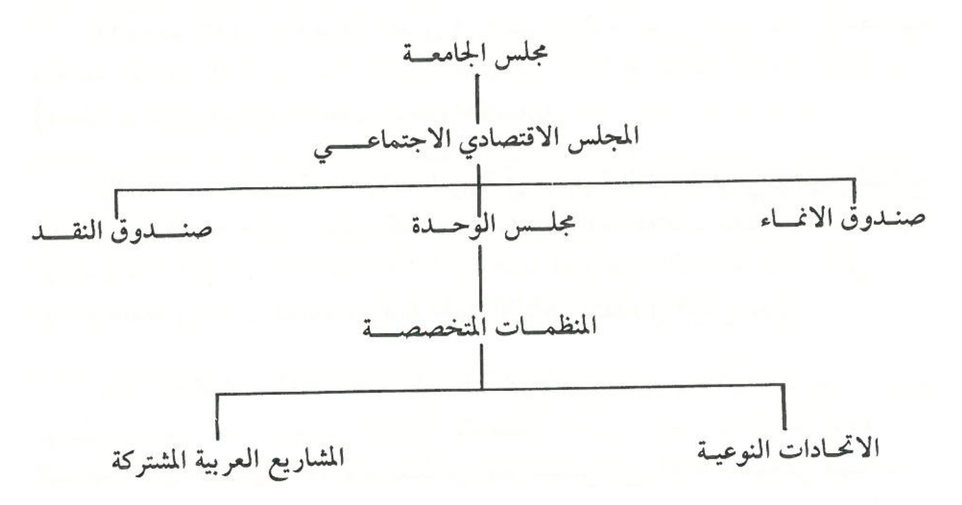
ز - تخصص كل من مجلس الوحدة وصندوق الانماء العربي وصندوق النقد فيما يقع ضمن اختصاصه حصراً ، **واذا قام خلاف بين هذه المؤسسات او بين احداها وبين منظمة او اكثر من المنظمات المتخصصة فيتم بت الموضوع في اجتماع يعقد بحضور ممثلي المجلسين والصندوقين وممثل عن المنظمة او المنظمات المعنية عند تعلق الاختلاف في وجهات النظر باعمالها .**

ح - ان يختص المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهام برمجة عمل المنظمات الشمولية

والقطاعية ، وربط ادائها بدور وتوجيهات الجامعة ومؤتمرات القمة ، وحضور مسؤولي المنظمات اجتماعات مجلس الجامعة ومؤتمرات القمة ، لايضاح وجهات نظرهم ، عند نظر هذه الاجتماعات بقضايا تتصل بمنظماتهم ، باعتبارهم اعضاء في الجهاز الاداري لمنظمات العمل العربي المشترك وليس مراقبين كما هو الحال الآن ، او بصفتهم جزءاً من الامانة العامة للجامعة كما يراد لهم وفقاً لبعض الاقتراحات .

ك - وعلى العموم فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطبقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ينبغي ان يتخلى عن اي عمل تنفيذي . ويعتبر الامين العام للجامعة والامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية امتداداً لكل منظمة عربية اقتصادية او اجتماعية سواء أكان اختصاصها شمولياً ام قطاعياً ، وتعتبر كل منظمة بهذا المعنى امانة اقتصادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بقدر تعلق الامر بالمهمة المطلوبة منها او التي تروم عرضها على مجلس الجامعة وتتحول وظيفة الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الى وظيفة امين عام مساعد لشؤون العمل العربي المشترك ومنظماته .

ومن كل ذلك يمكن ايراد المخطط التالي كتصوير لطبيعة وحدود واطارات تنسيق اداء منظمات العمل العربي المشترك عموماً واداء المجلسين والصندوقين خصوصاً .



١٢ - مكونات برنامج العمل والاختصاص فيها :

أ - النظام الاقتصادي العربي : اذا كان النظام الاقتصادي الدولي يشكل ضرورة اساسية للعالم عموماً ولدول العالم الثالث خصوصاً، فإن الضرورة اشد وألزم في نطاق الوطن العربي لاقامة نظام عربي جديد يعيد هيكلة العمل وتقسيمه في اقطار الوطن العربي بما يحقق لها السير قدماً في تبني مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات كقاعدة اساسية تقوم عليها عمليات التنمية من خلال التكامل .

وفي اطار آخر ينبغي ان يهدف هذا النظام الجديد الى اعادة تنظيم الاقتصاد العربي لكي يتحرر من تقسيم العمل الدولي المفروض عليه الى تقسيم دولي للعمل يزيد من قدرات الوطن العربي التنموية ، سواء أكان ذلك على مستوى الاقطار العربية منفرداً أم على مستوى الوطن العربي ككل ، ومع الاشارة هنا الى ان العمل العربي الجماعي لا يعني الغاء العمل القطري الفردي ، فالاول يكمل الثاني ويدعمه ويقويه .

ويتعين ان يقوم النظام العربي الجديد على اساس تنمية الاقتصاد العربي . واعتبار الجبهة الاقتصادية العربية جبهة موحدة تعمل على سد الحاجات التنموية الاقتصادية للوطن العربي ، فتفاوض التكتلات الدولية الاخرى ، وكذلك الدول الصناعية المتقدمة ، للحصول على اسعار مرتفعة لمنتجاتها واي مزايا اقتصادية اخرى حتى يخدم النظام الاقتصادي العربي الجديد الاهداف القومية والسياسية العربية على افضل نحو ممكن .

وعلى العموم ينبغي لهذا النظام ان يكفل تحقيق امور ثلاثة هي :

(١) تحقيق التنمية الاقتصادية المتكافئة والمتوازنة على مستوى الوطن العربي وفي اطار التكامل الاقتصادي العربي ، وعلى اساس من مبدأ التخصص الاقليمي العادل .

(٢) دعم التعاون الاقتصادي العربي في مختلف مجالاته وتنسيق السياسات الاقتصادية والخطط الانمائية في مختلف البلاد العربية بما يضمن المصالح العربية القومية والقطرية ، وكخطوات ضرورية وطبيعية لتحقيق الوحدة الاقتصادية .

(٣) دعم استقلال الاقتصاديات العربية في مواجهة العالم الخارجي وحماية المصالح العربية المشتركة تجاه مختلف بلدانه وتكتلاته وفي مقدمتها اقامة علاقات عادلة بين اسعار المواد الاولية واسعار المنتجات الصناعية ، واستثمار وحماية الفوائض المالية العربية . ونقل فنون الانتاج المطبقة في الدول المتقدمة ، واقامة الجهاز الانتاجي المتقدم في الوطن العربي .

ونظراً للأهمية البالغة لاقامة نظام اقتصادي عربي جديد ، ولان اقامة هذا النظام مرتبطة بالمساعي اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ومن ثم الوحدة الاقتصادية العربية ، فإن التصدي لهذا الامر يعدّ من اول المسائل التي يقع الاختصاص فيها ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ويتعاون في انجازها مع اذرع العمل العربي المشترك الثلاث، ومن خلال قدرة واختصاص المنظمات العربية المتخصصة كلما كان ذلك ممكناً .

ب ـ وضع خطة عربية مشتركة : ليس هناك مجال للافاضة في هذا النشاط ، فهو نشاط يهدف الى دراسة وتحليل خطط التنمية العربية المنتهية منها والجديدة . كما يتطلب القيام بوضع نموذج شامل للاقتصاديات العربية . وفضلاً عن ذلك فإنه في سبيل الاعداد للتنسيق بين الخطط العربية . لا بد من سير الدراسة في اطارين ، اولهما خاص بالدراسات القطرية ،

وثانيهما خاص بالدراسات القطاعية . ليكونا اساساً لتجميع المعلومات والبيانات الاحصائية لتحليلها والافادة من هذا التحليل في المجالات الآتية :

(١) التعرف الى العوامل الموضوعية التي تحدد وضع مسيرة كل دولة من الدول الاعضاء في تنفيذ اهداف العمل العربي المشترك ومنظماته ويتم في ضوء ذلك رسم مناهج اكثر قدرة على تحقيق الاهداف في اقصر وقت ممكن .

(٢) التعرف الى العوامل الموضوعية التي تحدد موقف كل دولة من الدول الاعضاء في قضية التكامل والتوحيد وامكانات تطويرها بهذا الاتجاه دعماً لقضية التنمية ودفعاً لمسيرة التكامل العربي .

(٣) اعداد قاعدة للمعلومات عن الموارد واهداف واستراتيجيات ومحددات النمو في كل قطر من الاقطار العربية على المستوى الشمولي والعمل على تبادلها وضمان تجانسها وتحسين مضامينها .

(٤) توفير البيانات والمعلومات اللازمة لعمليات التنسيق بين الخطط العربية الانمائية لاستكشاف المشاريع ذات الطابع الاقليمي . والتعرف الى مجالات التنسيق القطاعي على المستوى العربي، افقياً ورأسياً ، في اطاره التكاملي .

(٥) تحديد مواقف الدول العربية تجاه العالم الخارجي ومواقفها من النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بهدف دعم امكانات تنسيق الاقتصاد العربي ازاء الاقتصاد العالمي ، كمدخل من مداخل التكامل .

(٦) اعداد تنبؤات بعيدة المدى عن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بهدف اعداد تصور شمولي واستهدافي لاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية العربية .

(٧) وضع النماذج الاقتصادية على المستويين القطري والقومي . بهدف استخدامها في اختيار المناهج البديلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

(٨) الاستفادة من كل الجهود والمعلومات التي سبق الاشارة اليها في انشاء بنك للمعلومات على مستوى الوطن العربي .

والى جانب اعداد الاطار العام للدراسات القطرية والاطار العام للدراسات القطاعية وبنك المعلومات ، فإن الامر يتطلب تشكيل فرق للعمل في الاقطار العربية بقيادة خبراء اختصاصيين ومتمرسين بالعمل التخطيطي لاجراء هذه الدراسات ، لتعرض نتائجها بعد ذلك على فريق عمل مركزي من المنظمات العربية لينسق بين هذه الدراسات ويستخلص النتائج النهائية في اطارها التخطيطي والاستراتيجي وعلى المستويين القطري والقومي ، وفي نطاق المجالات سالفة الذكر .

ولا جدال في ان التصدي لمثل المهام المتقدمة يقع ضمن اختصاص مجلس الوحدة والصندوقين باشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمشاركته فضلاً عن الاستفادة من جهود المنظمات العربية المتخصصة كل في مجالها واختصاصها .

ج - بالاضافة الى ما تقدم ورغم ضخامة الانشطة المطلوبة لاي منها وشموليتها ، فإن الموضوعات التالية تصلح لأن تكون احد عناصر برنامج طَموح وواقعي للعمل العربي المشترك ومنظماته في السنوات الخمس المقبلة .

(١) الاكثار من المشاريع العربية المشتركة في شكل شركات قابضة وبصيغة صناديق قطاعية للتنمية تكمل دور الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع نطاق التنسيق القطاعي ويختص بذلك مجلس الوحدة وصندوق الانماء والمنظمات المتخصصة كل حسب تخصصها .

(٢) الاكثار من الاتحادات النوعية ومدها الى مختلف فروع النشاط الاقتصادي القائم وتوجيهها للعمل على تبادل المعلومات والمعونات والتشاور اولاً ، ثم اقتسام المدخلات والاسواق ثانياً ، ثم الاندماج ببعضها وتكوين شركات عربية مشتركة ثالثاً ، ويختص بهذا النشاط كل من مجلس الوحدة والمنظمات المتخصصة كل حسب تخصصها .

(٣) الاستمرار في منهج خلق التجارة واستكمال مهام صندوق النقد العربي بانشاء الحساب الخاص للمدفوعات والبنك العربي للاستيراد والتصدير والبرنامج السلعي لتحرير التجارة ويختص بهذا النشاط مجلس الوحدة وصندوق النقد العربي .

(٤) اقامة التكامل الاقتصادي على ثلاثيته المنطقية من مجلس الوحدة والصندوقين والاحتفاظ للمجلس الاقتصادي بدور تخطيطي لاقتصاديات السياسة العربية من جهة ولاداء المنظمات العربية لواجباتها على النحو القائم في مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم المتقدم ، الغربي والشرقي ، من جهة اخرى ، وفي العالم النامي يختص في ارساء هذا النشاط كقاعدة ويؤصله ويفسح المجال له المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٥) استمرار الدراسات من اجل استكمال متطلبات السوق العربية المشتركة باتجاه الاتحاد الجمركي المرتبط بالانتاج والتنسيق السلعي وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية والاجتماعية ويختص بهذا النشاط مجلس الوحدة وصندوق النقد العربي مع الاستعانة بالمنظمات المتخصصة من جهة والحصول على دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة اخرى .

(٦) استمرار الجهود نحو الوحدة النقدية والدينار العربي الواحد ويختص صندوق النقد العربي بهذا النشاط .

(٧) استمرار الجهود نحو وضع سياسة استثمارية عربية كفيلة باعادة تدوير السلع

العربية في الاسواق الخارجية الى اسواق الوطن العربي وربط هذه السياسة بالقدرة الاستيعابية من جهة وبالمشاريع المشتركة والاتحادات النوعية وتنسيق السياسات المالية والنقدية من جهة اخرى ويختص بهذا النشاط صندوق الانماء بالتعاون مع المجلس وصندوق النقد .

(٨) تهيئة سبل ووسائل قيام المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية بدورها كبيوت للخبرة والاستشارات وتحرير هذه المهمة من كل القيود والشروط اللاموضوعية التي تعانيها هذه المنظمات والاتحادات . ويتحقق هذا النشاط بسياسات عملية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبتحويل كل اعمال الدراسات والاستشارات من المجلس والصندوقين الى المنظمات كل حسب اختصاصها ومن خلال لجنة رباعية من ممثلي المجلس والصندوقين[١] .

(٩) تركيز وتأكيد الانتماء القومي للمنظمات العربية والعاملين بها واعطاء دور اكبر لها ولهم في ابداء الرأي والابداع ضمن حدود مهامهم وعدم الالتجاء الى المنظمات الدولية او الخبراء بها الا من خلال خطة عربية موحدة وبعد استنفاد جهود المنظمة العربية ومن خلالها ، ويتحقق هذا النشاط بامتناع بعض الدول عن ممارسة التأثير على المنظمات وامتناع العاملين في المنظمات عن النظرة القطرية وبتكاتف كلمة المنظمات لضمان هذا الامر .

(١٠) اي موضوعات اخرى لم تذكر صراحة ويمكن ان تستوعبها الاهداف الجديدة للعلاقات الاقتصادية العربية في وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك .

ختاماً ارجو ان يكون هذا التصور الاولي لبرنامج التنسيق موضوعاً لمناقشات تغنيه ، وتحوله الى واقع ملموس تتجاوز به الجامعة والمنظمات الواقع المر من جرّاء التشاحن المستمر حول الازدواجية ووسائل تجنّبها .

---

(١) من المناسب الاشارة الى ضرورة امتناع الصندوقين عن اعطاء دعم مادي لاي منظمات دولية او اقليمية الا من خلال التنسيق مع المنظمات وفي ضوء المبادىء التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المناقشـات

١ ـ مسارع الراوي

لعل من اهم اسباب انشاء بعض المنظمات النوعية المتخصصة هو ايمان بعض المسؤ ولين المخلصين في الحكومات العربيـة وبعض القيادات الفكـرية في الـوطن العربي بـالعمل العـربي المشترك ، وكأن لسان حالهم يقول : اذا حالف الامانة العامة في جامعة الدول العربية الاخفاق في العمل العربي المشترك في مجال السياسة والناحية العسكرية وبخاصة في القضية الفلسطينية ، فلماذا لا يكون توجّه العمل العربي المشترك في مجالات يمكن أن يؤدي الى النجـاح المضمون والمردود الملموس ولو كان بـطيئاً ؟ وهكـذا انشيء بعض المنظمـات المتخصصة او طـوّر بعض الاجهزة في الامانة العامة للجامعة لتنبثق منها منظمة .

ولعلنا في الرجوع الى تأريخ انشاء بعض هذه المنظمات المتخصصة المهمة نجد انها ظهرت الى الوجود في الستينات حيث كان المد القومي في اوجّه ، ولذلك فقد كان انشاؤ هـا استجابة فرضها الواقع العربي من خلال اللقاءات والمؤتمرات التي نظمتها جامعة الدول العربيـة نفسها فهي من الناحية الشرعية حصاد الجامعة ولدت في رحمها فمنحتها الاستقلالية وحرية العمل في اطار من العلاقات التنظيمية ، كما ورد في المـادة العاشـرة من دستور المنـظمة العـربية للتـربية والثقافة والعلوم : « تعتبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكالـة متخصصة في نـطاق جامعـة الدول العربية ويوضع نظام خاص يحدد الصلة بين جامعة الدول العربية والمنظمة بما يحقق التعاون الفعال بينهما » .

لقد كشفت لنا الـدراسات المقـدمة والمنـاقشات التي دارت في النـدوة من خلال حصـر الاعمال وتقويم الانجازات التي قامت بها جامعة الدول العربية والمنظمات التي تعمل في اطارها ان هناك اخفاقاً في مجال السياسة وبعض التعثر في مجال العمل الاقتصادي المشترك ، اما الجهود المبذولة والانشطة المنجزة في مجال العمل والتربية والثقافة فقد اجتازت مرحلة الاعلام والتوعية من خلال الحلقات واللقاءات والمؤتمرات والبحـوث الى مرحلة الاستـراتيجيات القـومية فكـراً

وتطبيقاً والتي في ضوئها ترسم السياسات التعليمية وتـوضع حمـلات محو الاميـة وخططهـا حيز التنفيذ والممارسة والمتابعة .

كما يكشف الواقع التطبيقي للعمل العربي المشترك ان ثمة ازدواجيـة وتكراراً في انشـطة واعمال المنظمات النوعية وجامعة الدول العربية في بعض القطاعات وبخاصة قـطاع الاقتصاد ولعل بعض هذه الازدواجية تصدق على اجهزة الجـامعة نفسهـا وفي كل منـظمة عـلى انفراد . الازدواجية بالتأكيد ضارة ـ غير مرغوب فيها ولا مطلوبة ، بل ينبغي معـالجتها وتقليصهـا ، لما فيها من هدر في الاموال والطاقات البشرية وضياع الجهد والوقت معاً .

لقـد جرت لقـاءات كثيرة ، وحـوار طويـل في اروقة جـامعة الـدول العربيـة عـلى كـل المستويات . تمخضت هذه اللقاءات عن اقرار المجلس **الاقتصادي ـ الاجتماعي** فاستبشرنا خيراً ايمـاناً منـا بأن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي سيـركز عـلى التكامـل بـين الاستـراتيجيـات الاقتصادية والاجتماعية العربية ويضع الاطار الفكري للتخطيط ورسم الاسس العامة للسياسات والذي اعتبرناه شيئاً محبباً ومطلوباً . اما نزول المجلس الى مستوى اقرار موازنة المنظمات النوعية وبرامجها والاشراف على تنفيذ البرامج ومتابعتها وتقويمها فأقول ـ ومن خلال الممـارسة الفعلية ومعايشتي للعمل العـربي المشترك مـا يقارب عشـر سنوات ـ ان هـذا شيء غير ممكن وليس في مصلحة العمل العربي المشترك لأن هذا المنحى يحول المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي الى هيئة للسيطرة وتقييد حريات المنظمات النوعية وحركتها في العمل وبالتالي يعطل مسيرتها ، فالمجلس يفتقر الى القدرات المتخصصة المتنوعة والمتمكنة المسؤولة التي تقدر على مناقشة موازنة وبرامـج المنظمات ومهما حاول المجلس ان يوفر هذه القدرات المتخصصة فلن يتمكن لأنه يحتاج الى عدد كبير من القيادات يسـاوي العدد في المـنظمات النـوعية وعنـد توفـر هذه القـدرات في المجلس ستحدث ازدواجية جديدة ، اكثر سعة ، ويبرز الصراع على اشده يكون ضحيته العمل العربي المشترك والمنظمات النوعية المتخصصة التي قطعت خطوات طويلة في طريق مسيرتها .

إن انبثاق لجنة التنسيق برئاسة الامين العام للجامعة العربية وعضوية الامناء العامين لهذه المنظمات ورؤ سائها هي الخطوة الجادة والضمان الاكيد في طريق القضاء على الازدواجية وتجنب الهدر والضياع في الوقت والمال والموارد البشرية . ان كل ما تحتاج اليه لجنة التنسيق هو امانة عامة او سكرتارية دائمة متمكنة لمتابعة القرارات وتنظيم الاجتماعات الدورية لها .

قبل ان اختتم مداخلتي الموجزة اود ان اشير الى ان في السـاحة العربيـة اليوم منـظمات واتحادات ومؤ سسات عربية انبثقت من مؤتمرات وزارية او لجان فنية حكومية ، ليست في نطاق جامعة الدول العربية ، تمارس اعمالاً تزدوج مع المنظمات النوعية والمتخصصة التي تعمـل في اطار الجامعة . ارجو الالتفات الى هذه المنظمات والاتحادات والتفكير في ايجاد صيغة لشمـولها بالتكامل والتنسيق معها في اطار من حرية العمل والحركة .

٢ ـ مصطفى المصمودي

مع التزامي بالايجاز اسمحوا لي بابداء الملاحظات الآتية :

ـ إن موضوع الازدواجية والتعدد موضوع قائم لا في المستوى العربي فقط وإنما في بعض المستويات الاقليمية الاخرى ، حتى في مستوى المنظمات الدولية عكس ما ذهب اليه احد السادة المناقشين . ومن تتبع منا اشغال الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، او اليونسكو ، او الفاو او غيرها ، يشعر بحدة الخلافات القائمة بين مثل هذه المنظمات المختلفة ومنظمة الامم المتحدة نفسها (مثل موضوع العلوم والاعلام) وان سوء التفاهم في ظني بين هذه وتلك من المنظمات هو امر حتمي ومن طبيعة الامور ، تفرضه حركية العمل داخل هذه المنظمات ، وقد يدل على سلامة بنية هذه الهيئات وحيويتها خاصة اذا تعلق ذلك بانشطة مشتركة . لكن الذي اخشاه هو ان تسعى احدى المنظمات الى احتكار العمل في قطاع مشترك وتهمل في الآن ماهو من محض اختصاصها . كما ان ما اخشاه هو الا تعترف منظمة مختصة بضرورة اشراف المنظمة الام بمقتضى حتمية التنسيق وذلك بالتواري وراء مبدأ ان لجلستها العامة الكلمة العليا باعتبار ان ممثلي الدول هم الذين أملوا ارادتهم عليها وليس في متناول امانتها العامة حول ولا قوة ، ولو اقتضى ذلك رفض نفوذ المنظمة الامّ وكان على حساب التنسيق وحسن التنفيذ . وهذا يعود غالباً ، ولنكن صرحاء مع انفسنا ، الى ممثلي الدول الاعضاء حيث يراعي كل منهم المصلحة القطاعية التي تهمه اكثر من غيرها على حساب الجدوى العامة . وهذا ما يدعونا على المستوى الوطني ، الى ضرورة تنسيق المواقف داخلياً اولاً وبالذات ، ودون هذا لا اعتقد ان الاقتداء بالهيئات الدولية هو حل مثالي لأنها رغم النصوص ما زالت تتخبط في المشكل نفسه .

ـ والواقع يدعونا ان نشير الى ظاهرة اخرى توجد في مستوى المنظمة الامّ حيث تنسى وجود بعض المنظمات المختصة وتسعى المنظمة الام لسبب او لآخر للحل محلها والقيام بدورها وقد يكون ذلك اخف الضررين او اسهل الحلول وهناك امثلة عديدة على ذلك .

ومن جهة اخرى لقد اتى في الدراسة : ان عدد المنظمات المتخصصة العربية يقدر بحوالى ١٩ منظمة . وحتى لو كان العدد اكثر من ذلك ـ اذا اخذنا بالاعتبار الهياكل غير الحكومية ـ فإنه لا ينبغي ان يحول هذا دون بعث هياكل اخرى ، ذلك انه بإمكاننا المزيد من الإحكام بين هذه المنظمات وتلافي الازدواجية كما اننا في حاجة الى بعث هياكل عربية جديدة لا يمكن للهياكل الحالية ان تقوم مقامها او اداء الوظيفة بالجدوى المطلوبة وذلك مثل وكالة انباء عربية لاعلام الرأي العام الاجنبي او مركز توثيق الكتروني يكون قادراً على تزويد الراغبين بالمعلومات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها .

٣ ـ حسن نافعة

أرغب بابداء ملاحظة ، تتعلق باسلوب العمل في الجامعة العربية ، الاسلوب المميز للعمل في الجامعة العربية بالنسبة لما يتعلق بالمنظمات الدولية المتخصصة كان اسلوب النقل من

منظومة الامم المتحدة ـ اعني : انشئت منظمة العمل العربية لتواجه منظمة العمل الدولية ، وانشئت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتواجه منظمة اليونسكو وهكذا . فكان اسلوب النقل هو الاسلوب المميز . والواقع ان هذا لا يتناسب مع طريقة العمل التي نتمناها للجامعة العربية . هناك آراء كثيرة قيلت هنا، وكان مضمون هذه الآراء ان العمل في الجامعة العربية يجب ان يتميز باسلوب خاص لأن جامعة الدول العربية جامعة تعمل في اطار اقوى واشمل ، وهو اطار القومية العربية ، وان مهمتها يجب ان تكون حشد الامكانيات العربية وعمل استراتيجية عربية لتحقيق مضمون القومية العربية . ولكن في الواقع اني اريد ان اذهب الى مدى ابعد من هذا وهو انه حتى على هذا المنوال لو قارنّا اسلوب العمل في جامعة الدول العربية بالعمل في الامم المتحدة نجد ان اسلوب العمل في جامعة الدول العربية مختلف تماماً ـ مثلاً : برنامج الامم المتحدة للتنمية في اطار الامم المتحدة .

ـ هناك تجربة يجب ان نستفيد منها في هذا الاطار وهي تجربة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، لأنه في اطار الامم المتحدة وتحت ضغط دول العالم الثالث ـ طلبت دول العالم الثالث ان تقدم الامم المتحدة معونات فنية ـ قدمت هذه المعونة الفنية وكان هناك برنامج لهذه المعونة . البرنامج كان يقدم من خلال اليونسكو ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للاغذية والزراعة . . . الخ . ثم ارادت هذه الدول ان توسع من نطاق برنامج المعونة الفنية فظهر نظام الصندوق الخاص ، ثم تطور هذا ايضاً لكي يظهر برنامج الامم المتحدة للتنمية ، وظهر برنامج الامم المتحدة للتنمية كجهاز مركزي ـ وهذا هو المهم ـ في الواقع ان العمل في اطار برنامج الامم المتحدة للتنمية ليس عملاً في اطار التنسيق على مستوى المنظمات المتخصصة . هناك برنامج مركزي هو برنامج الامم المتحدة للتنمية يعمل في اطار التنسيق على مستوى منظومة الامم المتحدة كلها ، والمشاكل التي واجهت هذا البرنامج هي المشاكل نفسها التي نواجهها الآن والتي تحدث عنها وطالب بها كثير من الزملاء هنا ، ولكن اودّ ان اوجّه النظر هنا الى ان هناك تقريراً شهيراً يسمى **تقرير جاكسون** ، كتب في اواخر الستينات ، لأن هذا البرنامج لم يخلق مرة واحدة ، ولم يخلق كبرنامج مركزي منذ الاساس ، وانما لأنه صدر في البداية كبرنامج للمعونة الفنية ثم برنامج الصندوق الخاص ، ثم برنامج الامم المتحدة للتنمية ـ فكانت مشاكل التنسيق موجودة ، وحاول هذا التقرير في الواقع دراسة كفاءة برنامج الامم المتحدة ، واظهر العديد من النقاط التي أود ان ألفت النظر اليها لأن هذا سوف يغذّي التصور العام للتنسيق على مستوى جامعة الدول العربية .

٤ ـ علي خليفة الكواري

يبدو لي ان الجدل الدائر حول المنظمات العربية وعلاقاتها فيما بينها ينطلق من اعتبارات قانونية وسياسية ويتأثر بالصراع الشخصي بين قيادات المنظمات . وفي اعتقادي ان هذا الجدل قد أهمل منطلقاً مهماً ومعياراً موضوعياً يجب أخذه بعين الاعتبار لدى مناقشة العلاقة بين المنظمات العربية المختصة والجامعة العربية . وهذا المنطلق يمثل معيار متطلبات كفاءة الاداء من

الناحية التنظيمية والناحية الادارية . لقد بدا لي ان مشكلة العلاقة بين الجامعة كمؤسسة وبين المنظمات العربية المختصة تماثل مشكلة العلاقة بين الادارة الحكومية المباشرة الادارة العامة ـ وادارات المشاريع العامة . واسباب هذه المشكلة والمخارج الموضوعية منها سبق أن شخّصت في التقرير الاول لندوة التنمية المسمى دور المشاريع العامة في التنمية ، والذي لا يتسع الوقت لتفصيله وانما أود ان اؤكد هنا ان الاداء الكفي لأي مؤسسة يرتكز على اربعة اسس :

ـ الوضوح في الرؤية يمكّن من إيجاد استراتيجية تستهدف تحقيق غايات يمكن ترجمتها الى اهداف مرحلية قابلة للقياس والتقويم .

ـ توازن في المسؤوليات والصلاحيات بين جهة الاشراف وجهة التنفيذ بما يتناسب مع ضرورة ايجاد مؤسسة مستقلة بدلاً من الالحاق لوظيفة المؤسسة الام او جهة الاشراف .

ـ وجود اسلوب موضوعي لاختيار القيادات . وهذا لا يعني الغاء مبدأ الاختيار الشخصي او السياسي وانما يرشده بحيث يكون هذا الاختيار في مرحلته الاولى موضوعياً يتم بموجبه اختيار اشخاص مؤهلين قادرين على اداء الدور ثم يترك للقرار السياسي حرية الاختيار من ضمن قائمة القادة التي تم حصرها وترشيحها بناء على اسس موضوعية بحيث يكون الاختيار الشخصي او السياسي بين انداد اكفاء .

ـ تقويم الاداء داخلياً في المؤسسة وخارجياً في جهة الاشراف العليا ، بحيث تشمل عملية تقويم الفعّالية ، وتقويم الكفاءة وتقويم النظم والتقنيات التي تتبعها المؤسسة في عملها من حيث مدى قدرتها على استمرار تطور المؤسسة في عملها من حيث قدرتها على استمرار تطور المؤسسة بما يتناسب مع وظيفتها ودورها .

ولذلك فإنني آمل أن يكون الجدل الدائر حول العلاقة بين الجامعة والمنظمات المختصة جدلاً منطلقاً من السعي الى تحقيق كفاءة اداء هذه المنظمات وتوفير متطلبات دورها الذي يستلزم تأكيد استقلال يتناسب مع ضرورة انشائها كمؤسسة منفصلة عن الجامعة .

٥ ـ مفيد شهاب

أشار د. مصطفى المصمودي الى القائمة التي تتضمن بيانات عن المنظمات العربية المتخصصة ، وتساءل عن بقية المنظمات والاتحادات العربية غير المذكورة في القائمة ، وعن المعيار الذي تم بناء عليه اختيار البعض دون البعض الآخر . وأود ان أجيب عن ذلك بأن القائمة تضم تسع عشرة منظمة هي المنظمات العربية المتخصصة وفقاً للمعيار الذي أخذت به الجامعة في تحديد هذه المنظمات ، والذي تتم على اساسه ، ومنذ عام ١٩٧٧ ، دعوة المنظمات المتخصصة لحضور اجتماعات التنسيق برئاسة الامين العام للجامعة وعضوية رؤساء المنظمات المتخصصة .

وأود هنا أن اشير الى تعريف هذه المنظمات كما ورد في المادة ٢٩ من المشروع الجديد لميثاق

الجامعة الذي يقرر ان المنظمات المتخصصة هي المنظمات المختصة بقطاع او اكثر من قطاعات العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والاجتماعي **والتي يعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك** .

وعليه فليست كل المؤسسات والاتحادات التي تقوم ـ على الساحة العربية ـ بنشاط غير سياسي منظمات متخصصة من وجهة نظر الجامعة ، وانما يقتصر هذا الوصف على الهيئات التي تعترف لها الجامعة بهذه الصفة ، فندعوها ـ بناء على ذلك ـ منظمات حكومية ، اي منظمات تقتصر عضويتها على الدول . وبهذا الصدد فإنني ارى من المهم ان اشير الى اتحادات وتجمعات عربية غير حكومية تمثل دوراً مهماً في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية والنقابية ، مثل اتحاد المحامين العرب ، واتحاد الصحافيين العرب ، واتحاد الاقتصاديين العرب وغيرها ، ولكنها ليست منظمات متخصصة بالمعنى المحدد ، لأنها تجمعات اهلية او نقابية ، او تجمعات افراد . ولا توجد رابطة رسمية بين هذه الاتحادات وبين الجامعة ، وان كانت هناك علاقات واتصالات واقعية ، كما ان الجامعة تدعم نشاطها . وبرأيي انه من الضروري ان يكون هناك نوع من العلاقة التنظيمية بين هذه الاتحادات والجامعة ، مع الاسترشاد في هذا الشأن بتجربة الامم المتحدة التي تقيم ، وفقاً لاحكام ميثاقها ، علاقات على درجات مختلفة (علاقة أ ، علاقة ب ، علاقة ج) مع مثل هذه التجمعات غير الحكومية ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بها .

٦ ـ محمد عزيز شكري

توضيحاً لما بينت في تعقيبي على دراسة د. شقير واجابة عن تساؤل د. نافعة اقول : ان المشكلة التي تتحدث عنها لا تتعلق بتركيز منافع المنظمات العربية المتخصصة على الشعب العربي حتى ينصرف الذهن الى احداث برنامج للانماء في الوطن العربي على نحو ما عليه الحال في نظام الامم المتحدة ، بل هي اعمق . انها تتعلق بفاعلية هذه المنظمات من حيث المبدأ . فثمة الى جانب المنظمة الام ذات الاهداف العامة (جامعة الدول العربية) نحو من عشرين منظمة حكومية عربية تعمل في القطاع الوظيفي لا ترتبط بالمنظمة الام ولا ببعضها بأي رباط من شأنه تحقيق التنسيق بينها تجنباً للازدواجية ، او ضياع المسؤوليات ، بما في ذلك من اهدار للجهد والمال العربيين . في الامم المتحدة نصوص خاصة بالتعاون والتنسيق بين المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة ، لسبب رئيسي هو : ان معظم هذه الوكالات انشئت قبل الامم المتحدة او حتى قبل عصبة الامم ، فكان على الامم المتحدة ان تتعايش وهذه الوكالات . ونُصّ على ذلك في الميثاق . كما وقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة اتفاقات تعاون وتنسيق معها ، وانشئت لجنة للقيام بالتنسيق وهي المعروفة بالـ .A.C.C .

اما في الاطار العربي فالمنظمات المتخصصة ولدت بعد الجامعة العربية ، وعلى الرغم من رعاية الجامعة لولادتها وتشجيعها لها سرعان ما اعلنت التمرد على الجامعة ، واعتدت بما يسميه الاستاذ شوار زنبرغر « سيادتها » حيالها ، كما عاشت في عزلة عن بعضها . وفشل معها اسلوب

التعايش عن طريق الاتفاقات كما فشل اسلوب الرقابة الفوقية ، لذا كان ما توصلنا اليه من حل اقره مجلس الجامعة بقراره (٣٥٥٢) لعام ١٩٧٧ افضل الحلول واسلمها حتى تنتهي قصة هذه « الامبراطوريات العربية على الورق » التي تتكلم كثيراً ، في حين ان انتاج بعضها اتفه من ان يذكر .

٧ ـ ممدوح عزّام

اردت ان اعود الى لمحة تاريخية بعيدة ، الى ميثاق جامعة الدول العربية عندما انشئت . الجهاز الدائم كان هو اللجان الدائمة . الآن بقيام هذه المنظمات تطور الميثاق وأُلغي عمل اللجان الدائمة . اللجنة الاقتصادية مثلاً لا تجتمع ، اللجنة القانونية الدائمة في الواقع كانت تجتمع على مستوى وزراء مختصين . السنهوري ، عوني عبد الهادي . ثم بدأ بعد ذلك ينشأ منظمات ، وينشأ مجالس وزارية . نشأ مجلس وزراء العدل . هذه المجالس الوزارية تحتاج الى نظرة منا لانه في الحقيقة المجالس الوزارية ستثير اشكالات ضخمة . هناك الآن اشكالات بين منظمة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، ومجلس وزراء العدل العرب ، ومجلس وزراء الداخلية العرب . هناك ستة مجالس وزراء ثلاثة انشئت وثلاثة قيد الانشاء ، ونحن نعلم ان مجلس الوزراء في كل قطر قد يتكون من ثلاثين وزيراً ، فهل سنستمر الى انشاء ثلاثين مجلساً وزارياً ؟ وهذه المجالس الوزارية تحضر اجتماعات مجالس لجنة التنسيق ، واختصاصاتها ، وازدواجية اعمالها مع المنظمات .

٨ ـ عبد العال الصكبان

أريد أن أنوّه ان قضية عدد المنظمات استخدمت ظلماً للتهويل لظاهرة معينة . عندما يتحدث بعض المسؤولين في الجامعة العربية يقول : « لقد اصبحت ثلاثمائة منظمة عربية » ـ الحقيقة ان لجنة الجامعة العربية للتنسيق لم يحضر فيها اكثر من عشرين منظمة منذ انشئت حتى اليوم . وهذه قضية ثابتة ـ حتى لا نخوض في جدل كثير ـ المنظمات التي تثار الشكوى منها وعليها هي عشرون ، وميزانياتها لا تتجاوز ـ بما فيه الجامعة العربية ـ المائة مليون دولار ـ مع المبالغة في الرقم . فدعونا نأخذ الامور بحدودها . الازدواج ليس امراً سيئاً ، ولكن الظاهرة هي السيئة ـ الازدواج تعدد رأي ـ الانكتاد يعمل ، وصندوق النقد يعمل . على اي حال ، الآن الجامعة العربية والميثاق ابتكرا لنا قاعدة جديدة . اعذروني ان اسميه « مسمار جحا » : ينشىء مجلساً وزارياً ، وفي المجلس الوزاري والاجتماعي ينشىء امانة فنية للمجلس الوزاري . بعد فترة ، الامانة الفنية للمجلس الوزاري تتزاحم وتزدوج مع المنظمة العربية المتخصصة . لماذا يحدث ذلك؟ هناك منظمة عربية متخصصة ، لماذا ينشأ مجلس للوزراء يماثلها ، ثم ننشىء له امانة فنية ، والامانة الفنية تكتشف بعد ايام انها تمارس عملاً ، والمنظمة الاخرى تمارس عملاً ، وبالتالي نقول : أتانا الازدواج فكيف نتخلص منه ؟ هذه مسائل حقيقية ، وردت في الميثاق ، والميثاق صريح « ان ينشأ امانة فنية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي » ، وتقديري ان نحذّر من قضية المجالس الوزارية ونتوقف عنها اطلاقاً . اذا احتاج النشاط العربي منظمة او تنظيماً ، ينشأ له ؛

واذا لم يحتج يبقى في اطار الجامعة العربية بدون مجلس وزاري ، بدون امانة فنية ، الى أن تنضج الظروف الموضوعية لتحويله الى تنظيم مؤسسي يستطيع ان ينجز اكثر من ذلك ، اي ان الكلام كثير الذي قيل عن التنسيق . هل تعجز الاقطار العربية داخل حدودها الاقليمية ان تنسّق مواقفها؟ طبعاً ، عندما وزير الصناعة يغادر بلده دون ان يراجع وزير الخارجية ، ووزير الخارجية يغادر بلده دون ان يناقش وزير الزراعة ووزير الزراعة لا يناقش وزير المال ، يأتي الازدواج من داخل الدول وليس من المنظمات .

يمكن ان يكون هناك مكتب بدرجة سفير للجامعة العربية في كل قطر عربي ، هناك ممثل مقيم للامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة UNDP . لكن ليس هناك ممثل للجامعة العربية . ما هو الضير الدستوري ان يُنشأ غداً ؟ ما هو الضير الدستوري ان تعزز اجهزة الممثلين الدائمين للدول في الجامعة العربية ؟ اليوم ، أيّ ممثل دائم موجود في تونس ، او اغلبهم ، لا يزيد عدد كوادره المختصة بالجامعة او منظماتها عن اربعة او خمسة اشخاص . لماذا لا تعزز الكوادر هنا ونخلق مدرسة متفاعلة بين القطر وبين الجامعة العربية ، وبالتالي نتحرك خطوة الى الامام بدل الحوار حول هذا النص القانوني او ذاك ؟

دراسة المنظمات حقيقة مطلوبة ويطول بها الحديث كثيراً . قالوا : لا تعملوا شيئاً يخص المنظمات قبل ان تدرسوا المنظمات . وقد اعطانا د. عزيز شكري امثلة لمنظمات فاشلة ، ولكن المنظمات الناجحة اكثر بكثير من المنظمات الفاشلة . حرام ان تهدر قيمة الكفاءات العربية وانجازاتها هكذا ، لمجرد وجود منظمة او اثنتين او ثلاث منظمات فاشلة .

د. حسن نافعة يقول نحن « نقلنا » ، وهذا التعبير في الحقيقة طرح في الادبيات الخاصة بالجامعة العربية منذ ١٩٧٣ . نقلنا عن الامم المتحدة ـ الذين قاموا على وضع عملية التنسيق نقلوا من الامم المتحدة ، وكان بينهم الشخص الاول في الامم المتحدة ، وهو دبلوماسي عربي ـ ونقل خبرة لجنة تنسيق الجامعة العربية هي اللجنة الموجودة في مكتب فالدهايم ، ويرئسها امين عام مساعد لشؤون المنظمات . ومع ذلك يقال اننا نقلنا المنظمات ولكن عندما نفكر اننا نقلناها عن الامم المتحدة ـ هذا ليس نقلاً ـ لا ضير في ان ننقل اذا كان هذا النقل يخدم قضية . وكذلك يقول د. نافعة « نحن ننقل » ـ لكن على اسلوب UNDP . اسلوب UNDP ـ عبارة عن مصيدة لتضييع اموال بعض الدول على اشياء لا معنى لها . يقدم معونة لليمن بعشرة ملايين دولار ، وقد ارسل عشرة خبراء امريكان يأخذون الاموال كلها ثم يقول قدمنا معونة لليمن بعشرة ملايين دولار ـ فلندقق في المسائل . تقويم الآراء الذي تفضل به د. علي خليفة . ماذا تتصورون ؟ الا يحاسب وزراء الصناعة والزراعة العرب مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والزراعية ؟ طبعاً يحاسبونه . في كل سنة هناك ميزانية وبرنامج ـ ويقيم الاداء . اما اذا فشل وزراؤنا فما هو الضمان الاّ يفشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؟ السؤال مطروح ـ ان تضع التنظيم المؤسسي وتثق به او الاّ تضع التنظيم المؤسسي وتتركه للصدفة . اذا وزراء جيدون فحسناً يفعلون حين يحاسبون ، والا فإنهم سيئون ولا يحاسبون وينامون .

في الحقيقة ركزت على وجهة نظر د. يوسف صايغ وهي قضية قيادة المنظمات ـ اذ ان جزءاً من فشل العمل العربي المشترك انه احياناً عهد برئاسة المنظمات وقيادتها الى اشخاص يتم اختيارهم إما لاسباب سياسية او بمحض الصدفة ـ رجل طيب ممتاز ، جمع العرب حول المنظمة العربية للعلوم الادارية فاختاروه مديراً عاماً للمنظمة ، هكذا بالصدفة التاريخية ، بغض النظر عن تطلعاته ، عن اتجاهاته ، عن رأيه . هذه مسائل تحتاج منكم ، كمفكرين ، الى حل ، ويرعاها الميثاق الجديد ـ اي ان ينص على هذه المسائل التي تضمن العمل لأنه في النهاية ـ في العالم الثالث الاشخاص يلعبون ادواراً كبيرة في سيرة اي عمل مؤسسي .

٩ ـ خير الدين حسيب

أعتقد ان البحث القيّم الذي قدمه د. شقير يفتقر الى النقطة التي اشار اليها د. علي خليفة الكواري فيما يتعلق بكفاءة واداء هذه المنظمات ووسائل تعظيم هذه الكفاءة .

وأود ان أبين ان هنالك عاملين اساسيين يلعبان دوراً مهماً ، في ظروفنا العربية الراهنة ، في هذا الموضوع هما شخص رئيس المنظمة او مديرها العام ومقر عمل المنظمة . وللأسف ، وفي ظل الاوضاع العربية الراهنة ، تتم هذه العملية عن طريق قرار غالباً ما يكون طابعه سياسياً . واعتقد انه اذا أمكن ان يعالج الميثاق هذا الموضوع وأن يتم ترشيد عملية اختيار رؤساء هذه المنظمات ومقر عملها لدى اول انشائها فقد نخطو بهذه المنظمات خطوة كبيرة الى الامام . فالواقع العملي يبين انه اذا تتبعنا تاريخ بعض المنظمات فإننا نلاحظ ان نشاط واداء هذه المنظمات يختلفان ويتغيران ايجاباً او سلباً بتغير الشخص الاول المسؤول عن هذه المنظمات . ولذلك قد يكون من المفيد ان يتضمن الميثاق صيغة بأن تشكل لجنة فنية ومستقلة على مستوى عال تضع مواصفات لمؤهلات رئيس كل منظمة وتقوم بتقويم المرشحين لكل منها ، على ان يفسح المجال ليس لمرشحي الحكومات فقط ، وانما لاي شخص يرى في نفسه الكفاءة من اي قطر عربي وان تقوم هذه اللجنة بتقويم هؤلاء المرشحين حسب المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة وحسب الاهمية النسبية لكل من مواصفاتها ، وتقدم نتائجها الى مجلس محافظي او مجلس وزراء المنظمة المعنية لاختيار الشخص المناسب . وان يتم الشيء نفسه بالنسبة لاختيار مقر عمل المنظمة عند اول انشائها وفي تصوري ان ترشيد هذين العملين يمكن أن يساهما مساهمة ايجابية في رفع مستوى كفاءة واداء هذه المنظمات ، كما يمكن أن يجعل الحكومات تشعر بمسؤولية اكبر عندما تتقدم بمرشحين لهذه المنظمات .

وهنالك نقطة ذات علاقة بموضوع مقر هذه المنظمات ، حيث ان هذه المنظمات تقوم عادة بعقد اتفاقيات مع دولة المقر ، وان هذه الاتفاقيات تتباين من منظمة الى اخرى وحبذا لو قامت الامانة العامة للجامعة العربية كذلك باعتماد صيغة موحدة لاتفاقيات المنظمات مع دولة المقر بحيث يمكن أن تلتزم بها الدول الاعضاء في الجامعة جميعاً .

وفيما يتعلق بموضوع التنسيق بين المنظمات المتخصصة والامانة العامة والذي اثير في البحث ، فإنني اعتقد ان هنالك نوعين من المشاكل تعترض هذا التنسيق : فهناك جانب يمثل

عوامل شخصية غير موضوعية وهذا ما يجب استبعاده ، لكن هناك عوامل موضوعية في هذه الخلافات . وفيما يتعلق بالجانب الموضوعي فإنني اعتقد ان عملية « اشراف » الجامعة العربية على المنظمات العربية المتخصصة ، وفي المرحلة الحالية على الاقل ، وآخذين بعين الاعتبار امكاناتها البشرية المتوفرة بالمقارنة مع الامكانات البشرية المتوفرة للمنظمات المتخصصة ، ستكون عملية غير مفيدة وستكون على حساب المنظمات الاقليمية العربية المتخصصة . انني اميل الى ان نبدأ بعملية تنسيق ، وان تكون عملية تنسيق اختيارية ومنظمة بشكل ما . وبقدر ما تتوفر الكفاءات اللازمة لدى الجامعة العربية ، وبقدر ما تستطيع الجامعة العربية ان تفرض احترامها على المنظمات العربية المتخصصة بقدر ما تستطيع ان تخطو خطوات اخرى الى الامام . والا اذا انتقلنا الى عملية الاشراف فاخشى ان تكون على حساب كفاءة المنظمات العربية الحالية .

١٠ ـ عدنان رؤوف

لقد جاء د. الصكبان بمقولة بشأن برنامج الامم المتحدة الانمائي لا ادري ما المصدر الذي استند اليه عندما اطلقها . وأود ان ابين ان برنامج الامم المتحدة الانمائي ينفق ما يناهز السبعمائة مليون دولار سنوياً ـ ربما تدنت الى خمسمائة مليون هذه السنة بسبب شح بعض الدول المتقدمة والصناعية ـ على مشاريع وبرامج للتنمية في حوالى ١٢٠ بلداً نامياً بالاضافة الى عدد من الاقاليم غير المختصة بالحكم الذاتي . وهذه البرامج والمشاريع تختارها وتضعها حكومات تلك الدول نفسها ، وكل ما يفعله البرنامج هو تمويلها . وعلى هذا فإن اتهام برنامج الامم المتحدة الانمائي بتبديد الاموال انما ينتهي الى ان ينصب ذلك الاتهام على تلك الحكومات وهذا ـ على ما اعتقد ـ ما لا يقصده د. الصكبان او يؤمن به .

١١ ـ حسن نافعة

لم اعترض على اسلوب النقل بشكل مطلق ولكن في بعض الاحيان ، وكما ذكر د. الصكبان نفسه نقل غير المفيد وتمتنع عن نقل المفيد . وقد ذكر د. الصكبان مثالاً وهو ان هناك ممثلاً مقيماً لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ولا يوجد ممثل مقيم للمنظمات الدولية المتخصصة ، لمحاولة ان ينسق بين المواقف نفسها ، فهذا يوضح ان هناك بعض المفيد الذي لا نحاول ان ننقله .

عندما تحدثت عن برنامج الامم المتحدة للتنمية لم اكن اخلط بين الاختصاصات كما ذكر د. شكري . انا اعرف ان القضية اوسع من هذا . هناك قضية التخصصات المنصوص عليها في مواثيق المنظمات الدولية المتخصصة ، وأعرف ان هناك تعارضاً بين هذه الاختصاصات ، وان هناك عدداً من الاختصاصات والوظائف لا تقوم بها اي منظمة ، وانما عندما ذكرت برنامج الامم المتحدة للتنمية كنت اتحدث عن قضية محددة . فيما يتعلق بنشاطات الامم المتحدة للتنمية كان هناك تضارب ايضاً في الانشطة ، وتضارب في الاختصاصات على نطاق منظومة الامم المتحدة ، كان هناك تعارض بين منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية في بعض النشاطات

التي تتعلق بالتنمية . وعلى سبيل المثال كانت هناك بعض المشروعات خاصة بالمدارس الابتدائية مثلاً ، فيما يتعلق بالكتب والتعليم ، وكانت هناك بعض مشروعات اخرى خاصة بمنظمة الصحة العالمية خاصة بالصحة وصحة الطفل . . . الخ ، ورؤي انه من الضروري ان توحد المنطلقات وتوحد البرامج حتى يكون هناك تنسيق بين هذه الانشطة وحتى لا تبدّد الموارد . فإذا كانت هناك مشكلة تنسيق بين المنظمات الدولية المتخصصة على نطاق منظومة الامم المتحدة ، واذا حاول برنامج الامم المتحدة حل هذه المشكلة وهو ما اردت ان اضرب به المثل حين تحدثت عن بعض القطاعات المعينة .

على مستوى جامعة الدول العربية لا يوجد برنامج مركزي للتنمية ، وهذا هو السياق الذي ذكرت فيه نشاط برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ولم يكن هناك مطلقاً اي خلط بين هذه النقطة ، ونقطة ان هناك تعارضاً في مواثيق المنظمات الدولية المتخصصة في الوطن العربي .

١٢ ـ محمد عزيز شكري

د. الصكبان مصر على حملي على البوح بما افضل كتمانه عن واقع بعض المنظمات لكنه ما دام مصراً على فعّالية هذه المنظمات وهامشية مشكلة الازدواج وضرورة التنسيق فأسمح لنفسي ان اضرب مثلاً : صندوق ما قام بأهم مشاريعه في السودان ، حيث مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومع هذا لم يستعن بأكثر من خبير واحد من هذه المنظمة . وفي حين زعم ممثلو الصندوق ان ما قدم لهم من اسماء كخبراء من كل المنظمة لا يصلحون للعمل في المشروع ، تبين ان الصندوق اخذ غالبيتهم الساحقة عن طريق (الفاو) لماذا لأن الرواتب هناك اعلى ! ولدي من الامثلة على ما هو ادهى وامرّ وكلها مستقاة من اقوال واوراق مديري وموظفي المنظمات الذين قابلناهم حين درسنا اوضاع المنظمات على الطبيعة عبر حوالى عام من الزمان . أأستمر ؟

ثم ان نص مشروع تعديل الميثاق لا ينص على ايجاد امانة اقتصادية (م ٣٠ ف ٢) ، بل على ان تقوم ادارات الامانة العامة بمهام الامانات الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق .

ورداً على التساؤ ل عن ضرورة فحص وتقويم قدرات المنظمة اقول ان ذلك تم ومن خلال وثائق هذه المنظمات المتعلقة باهدافها وامكاناتها وانتاجها ووصلنا الى ما وصلنا اليه في التقرير النهائي للجنة دراسة اوضاع المنظمات بناء على ذلك كله . فلمَ المماحكة والاطالة . امامنا مشكلة واضحة المعالم وأمامنا حلول ود. صكبان كان اول من شاركنا الرأي في عدم فاعلية العديد من هذه المنظمات بدليل ما تضمنته المحاضر التفصيلية لاعمال لجنة دراسة اوضاع المنظمات . وحتى المنظمات نفسها اطلعت على تقرير اللجنة وطلب اليها التعليق عليه فلم ترد الا منظمتان صغيرتان اكتفتا باتهام اللجنة بالجهل وسكتت عن كل ما عدا ذلك . فهل ازيد ؟!!

واخيراً وليس آخراً ، اين اضحت فلسفة الوظيفية التي تقوم عليها الوكالات العربية

المتخصصة اذا كانت هذه المنظمات او معظمها يفتقد الكادر المتخصص ، واذا كانت جمعياتها العامة تضم ملحقي سفارات الدول الاعضاء في بلد المقر ؟ نريد ان ننسق العمل العربي الاقتصادي ـ الاجتماعي المشترك بأي وسيلة فهل هناك افضل من الجهة المركزية التمثيلية للمنظمة الامّ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) من ان يقوم بذلك ؟

الفصل الخامس عشر

الجامعة والتكتلات العربية

غسان سلامة

اولاً : هوية المؤسسة / مؤسسة الهوية

ما اكثر الهويات التي يحملها كل منا في ذهنه، وذاكرته، وتطلعاته. فالهوية المحلية الصغيرة، التي نستمدها من قرية، من قبيلة، من مقاطعة، من طائفة، حية فينا فبيننا الشمري والعنزي، والشيعي والماروني، والكردي والبربري، ناهيك عن الفاسي والموصلي. وتليها هوية الدولة الحديثة، في شكلها الخارجي على الاقل (نشيد وطني، وعلم وجواز سفر وحدود)، التي يتفاوت الشعور بالانتماء اليها في الاعماق بين لبناني ويمني وسوداني قد لا يقيمون لها الوزن الكبير، ومصري وتونسي وجزائري قد يرون فيها الانتماء الاصيل، ودونه الطارىء والظرفي. وهناك هوية قومية، هوية عروبتنا، وكم يختلف اليوم تحديدنا لها، وممارستنا لها ثم هناك انتماء العدد الساحق منا الى عالم الاسلام، الذي تزايد عدد الذين يشيرون اليه اليوم تحت المصطلح القديم، العائد بقوة في الراهن من وقتنا، كأمة. اضف الى ذلك طبعاً الهويات ذات التحديد الجغرافي جداً، كالهوية الخليجية التي اصبح لها في مجلس التعاون مؤسستها. اما الهوية الشرق ـ اوسطية، فلا نميل الى الاشارة اليها، ولو ان بعض باحثينا يذكرها في كتاباته الاجنبية، ويستبدلها «بالوطن العربي» عندما يكتب بالعربية مرضياً بذلك كل انواع الناشرين. ناهيك طبعاً بانتمائنا للمجموعة الافرو ـ آسيوية، او للعالم الثالث، او لهذه الكرة التي لم تعرف سلاماً.

ولكل هوية دينامية تجنح بها الى التمأسس، الى التجسد في اطار ملموس ودائم. فللطوائف روابطها وللاقليات حركاتها، وللبلدان دولها وللعروبة جامعة ومنظمات، وللاسلام مؤتمر ورابطة ومنظمات ايضاً. للخليج، كما للمغرب العربي الكبير مؤسسة: مجلس تعاون للاول ومكتب تنسيق للثاني: لقاءات دورية، منظمات، مؤتمرات، امناء عامون . . . تتشابه

التسميات في الاجمال ، مشيرة الى رغبة صارت جسداً ، الى شعور بهوية وبانتماء تحول مؤسسة . هكذا تحمل كل مؤسسة هوية بينما تبحث الهويات المهددة في وجودها ، او الساعية لاثبات هذا الوجود ، عن وسائل للتمأسس .

وإن كان من مجال لتمييز مرحلتنا هذه ، فهي ، بين امور اخرى ، مرحلة تنافس المؤسسات ، الدال في خلفيته الفعلية ، الى تصادم في الهويات . هذا التصادم ليس فكرياً فحسب ، بل هو في آن معاً سبب ونتيجة لحالات متزايدة من الدم المراق حولنا . ففي الحرب العراقية ـ الايرانية ، يندرج القتال تحت شرعيات مستمدة من هويات انتقلت من التنافس الى التناحر . وتجثم الهوية اليمنية فوق صدام شطرين رسم حدودهما استعمار قادر . وفي جنوح مصر السادات ، نحو الصلح مع اسرائيل تحديد لهوية نظّر لها مصريون وابى التوقف عندها مصريون آخرون . اما في لبنان ، فتتصارع الانتماءات كلها ، من طائفية وعشائرية ، الى دولية ـ حديثة ، وعربية كانت ام اسلامية ، بل يحمل النزاع اللبناني في طياته بعض سمات صراع الشرق والغرب . لا ! ليس التساؤ ل عن الهوية ، لدى عرب اليوم ، ترفاً : انه في صلب خيارات استراتيجية سيصعب علينا العودة عنها . انه في اساس جروح قد يستحيل علينا في القريب بلسمتها .

لماذا تمزج الهوية بالدم ؟ الاسباب كثيرة ، يعود بعضها الى عمق البعد الانساني المتمحور حول تمايز نحن / هم ، وقد كان وراء ويلات هائلة في التاريخ البشري . ولكن البحث عن اسباب آنية شرعي ايضاً . ونحن نطرح للنقاش فكرة ـ اساس ، سوف تحكم ما يلي ، يمكن صوغها كالتالي : لقد تحوّل التساؤ ل الذي ساد القرنين الاخيرين من تاريخ العرب بوجه خاص حول الهوية الاساسية للفرد بمقابل هوياته الاخرى الثانوية ان لضيقها ، ام لاتساعها ، ام لطابعها الجغرافي ام لسببها الآني من نشاط فكري ، من اشكالية نظرية وسياسية تصنع الاحداث وتتأثر بها ، الى مادة من مواد السياسة اليومية للسلطات القائمة . كان البحث جاداً وجدياً ، كان التساؤ ل صحياً ونابعاً ، في الاجمال ، من المعالجة المجانية ، لمسألة وجدانية . فأصبح اليوم ، وفي معظم الاحيان وسيلة دعاوة خارجية ، وعلاجاً منظماً لهاجس لاشرعية السلطات القائمة . كان بحثاً عن الذات ، وصار ، في الاجمال ، بعضاً من اثبات ذات على حساب اخرى ، من هيمنة وتسلط . وفي عدد متزايد من الحالات اصبح التساؤ ل عن هوية او ابراز اخرى ، بعضاً من وقود حرب .

لكن المؤسسات هاجسنا في هذه الدراسة، بما هي تعبير حسي لهوية لا الهوية عينها . ويبدو من الضروري لنا ونحن نراجع المؤسسات التي نشأت الى جانب جامعة الدول العربية وبمقابلها ، ان نضعها في اطارها التاريخي المحدد . ان الاهواء الفكرية والمشاعر الوجدانية حاضرة ولا شك في اساس شرعية اي مؤسسة . لكن الانتقال من مجرد الشعور بهوية اضيق (كالخليجية مثلاً) او اوسع (كالاسلام) الى مرحلة البناء المؤسسي يعبر بوضوح عن وجود مشروع سياسي ، في ظروف تاريخية محددة . لقد تساءل عبد الناصر : « أيمكن ان نتجاهل ان هناك

عالماً اسلامياً تجمعنا واياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشدها حقائق التاريخ ؟»(١) ، لكن قيام الحلف الاسلامي ، انتقل من لحظ هذه الروابط الى استعمالها ، في ظروف محددة ، هي منتصف عقد الستينات ، لاهداف محددة ، قد يكون اهمها تحديداً محاربة النفوذ الناصري . اذاً يقتضى علينا متابعة اللحظة الدقيقة التي يتم فيها توظيف شعور انتماء لبناء مؤسسة . مثال آخر على هذا التمازج : لا شك ان هناك شعوراً واسعاً بالتماثل وبضرورات التعاون بين الملكيات النفطية في الجزيرة العربية ، الا ان قيام مجلس تعاون بينها قد تم في ظروف تاريخية محددة ، ولمحاولة التوصل الى اهداف محددة . ويمكن سحب هذه الملاحظة على المشاريع الهاشمية، كما على قيام جبهة الصمود والتصدي . وتختلف النسبة الجدلية بين وجود تيار فكري ـ ايديولوجي نشط وتكتيك سياسي لدولة او لمجموعة دول من حالة لأخرى . فلا شك مثلاً ان الشعور بالانتماء لمغرب كبير ، كان غداة استقلال بلدانه حاداً ، بينما كان نصيب التكتيك السياسي الآني حينئذٍ ضعيفاً . بالمقابل ، من الصعب القول ان هناك اي امر سوى التكتيك السياسي البحت وراء انشاء « جامعة الشعوب الاسلامية والعربية » في القاهرة بعد انتقال جامعة الدول العربية منها . وتندرج نشأة المؤسسات الاخرى على الارجح بين هذين الحدين الاقصيين .

وسنسعى فيما يلي ، الى ابراز هذه الاشكالية من خلال التذكير تباعاً ، بالجدليات التي وجدت الجامعة نفسها ، بكونها اطاراً مؤسسياً للهوية العربية ، منخرطة فيها ازاء هويات / مؤسسات اخرى ، بديلة ام منافسة ، وقد حددنا اربعاً منها . **الاولى** ، هي الهوية الدينية ، ونعني بها اساساً الاسلامية . **والثانية** ، هي الاقليمية ، ونعني بها تغليب العناصر الجيو-استراتيجية على تلك النابعة من الانتماء القومي ، بحيث تزوغ حدود العرب ، وسط شرق اوسط موزاييقي . اما **الثالثة** ، فهي الهوية المحلية ، المغربية ، الخليجية او النيلية ، الساعية الى انشاء رابط اساسي ، وقد ندعوه قومياً ، **والرابعة** ، هي الهوية السياسية الآيلة الى انشاء تجمعات ومحاور داخل المجموعة العربية ، وفق التوجهات السياسية لهذا البلد او ذاك . لا يخلو طبعاً اي من المشاريع المنافسة للجامعة ، من نزر يمثل كلاً من هذه الهويات الاربع . والذي يعمل لاضعاف الجامعة ، والتيار القومي إجمالاً ، او لافراغه من بُعده التغييري العميق ، يسعى اجمالاً لاحياء كل الروابط البديلة الممكنة من محلية وسياسية وجيوسياسية وايديولوجية معاً . وتشهد المرحلة الحالية ، كما سنرى في خاتمة هذا البحث ، تداخلاً فعلياً ، لهذه الاطارات معاً ، بصورة يغلب فيها التنافس والتنافر على التعاضد والتكامل . مما يشير الى ان مسألة الهوية ، على الرغم مما يقال يومياً ، ما زالت حية وبأن المحاولات الراهنة لحلها باتجاه ام بآخر ، تؤدي عملياً الى تعقيدها ، وتزايد حدة الخلاف بشأنها(٢) .

---

(١) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، اخترنا لك، ٣ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤) .

(٢) لن نتناول هنا موضوع المنظمات العربية المتخصصة ولو ان نشأة عدد منها ، كالاوابك مثلاً (ومسارها اللاحق) لا تخلو من الابعاد السياسية .

ثانياً : جدلية القومي والديني

١ ـ عمق الجذور

على الرغم من انها صورة الحد الادنى عن تيار القومية العربية ، فإن جامعة الدول العربية ملتصقة حكماً بهذا التيار ، من حيث تجسيدها للرابط القومي ، مقابل الروابط الاخرى من دينية ، وسياسية وايديولوجية . من هنا وجودها الطبيعي في موقع التنافس مع اي منظمة اخرى تسعى لتجسيد تيار آخر . ومرد هذا التنافس اساساً هشاشة البنى الاقليمية نفسها . فسيادة الدول الحديثة ، وتسلط القوى التي تسيطر عليها يهدد يومياً اي بناء اتحادي، فكيف تكون الحال إن أضفنا الى ذلك تحدي ابنية اتحادية اخرى ؟

والواقع ان هذا التنافس ليس حاصلاً بالضرورة . فالدول المعاصرة تنتمي احياناً الى سلسلة من المنظمات الدولية ، تضيق وتتسع ، حسب اهدافها ، فبلد كفرنسا عضو مثلاً في السوق الاوروبية المشتركة (١٠ دول) وفي المجلس الاوروبي (٢١ دولة) ، ناهيك عن المنظمات العالمية . ولا يؤدي اشتراك فرنسا ، اوروبياً ، في السوق وفي المجلس معاً الى اي احراج ، بل ان السوق والمجلس ، بالنظر الى تطلعهما الى غايات مختلفة ، هما اقرب للتعاون منهما للتنافس .

من هنا ، ولفهم واقعنا نحن ، تصبح القطيعة العميقة مع الفكر القانوني البحت (بمعنى مقابلة المواثيق ، ومقارنة شروط العضوية) ، كما مع الخطاب المثالي الفارغ (بمعنى الترديد اننا عرب ومسلمون ، وتوسيع رقعة دعم قضايانا عالمياً مرحب به بالضرورة) ، اساسية . ان المطلوب ، هنا ، كما في اي مجال آخر ، هو المقاربة التاريخية التي تسجل الوظيفة الفعلية (لا المعلنة) التي تؤديها المنظمة ، وميزان القوى الفعلي الذي ادى الى نشأتها ثم حكم مسارها .

جدلية الجزء (العربي) والكل (الاسلامي) لم تكن في يوم من الايام مجانية . ليس المجال هنا لاستعادة سجالات بدايات القرن الحالي ، ولا ، لاستذكار كتابات الافغاني واتباعه . غير انه من المفيد التذكير بأن هذه الجدلية (التي تبدو اليوم للبعض منا فكرية بحتة) كانت مرتبطة بشكل وثيق بالسجال السياسي المهيمن على تلك المرحلة ، والذي كان مصير السلطنة العثمانية قلبه . وسأكتفي هنا بمثال الامام محمد رشيد رضا ، المولود في القلمون (لبنان) سنة (١٨٦٥) وصاحب **المنار** الذائع الصيت . لا يخفي الامام عداءه لجمعية الاخاء العربي ، ولا لأحد دعاتها النشطين ، ندرة المطران ، بل نراه يجعل اولى مهماته ، في رحلته الاولى الى سوريا بعد نفي طوعي دام ١٣ عاماً ، ان يناهض تلك الجمعية . فهو يرى ان ما حصل بين العرب والترك مجرد « سوء تفاهم » ، تطوع الامام لازالته طوال عام قضاه في اسطنبول. يرى الامام « انه من العقبات التي يخشى ان تعوق سير الدستور ، تعصب العناصر العثمانية لجنسياتها ، وقد وقع ما توقعنا ، فقد قام كل عنصر ساعياً لتقوية عنصره [. . .] اما العرب فأسسوا عقب الانقلاب جمعية سموها جمعية الاخاء العربي فكنت انا وكل من أعرف من العرب العثمانيين في مصر وسورية كارهين لتأسيسها ، ولما زرت سوريا كنت

انفر الناس منها [. . .] وذلك بأن رأينا ان بقاء الدولة يتوقف على اتحاد الترك بالعرب فيها »(٣) ، لكن الامام يجد نفسه لاحقاً في موضع حرج اذ يزور الحجاز ، والثورة العربية الكبرى في أوجها ، فيبرىء الشريف حسين من تهمة الخروج على وحدة الامة بقوله : « ان سواد المسلمين الاعظم يغارون على هذه الدولة ويتمنون لها دوام الاستقلال [. . .] لكن العمل لانقاذ الدولة نفسها من الخطر قد اصبح فوق طاقته (الشريف) وطاقة غيره فرأى ان يبدأ بالمستطاع وهو انقاذ الحجاز مهد الاسلام »(٤) . نرى هنا بوضوح جدلية الجزء بانتظار الكل ، او جدلية الاقل كتمهيد للاكبر . غير ان رشيد رضا يرى ان موقعه في التركيبة الجديدة ضعيف ، فيرفض دعوة الشريف للبقاء ، ان كانت هذه الدعوة حقيقية ، ويكتب ، مخطئاً انه ، بعد هذا المكوث في الحجاز ، سوف يعتزل الشأن السياسي نهائياً .

وتسقط الدولة العثمانية فيبرر رضا تعلقه بها كالتالي : « كانت الدولة العثمانية في القرون الاخيرة ، التي قويت فيها دول اوروبة واعتزت وتواطأت على استعباد الشعوب الآسيوية والافريقية ، هي الدولة الاسلامية الوحيدة المعترف لها بالحقوق الدولية ، لذلك كان حرص المسلمين على بقائها »(٥) . وما انفك هذا التعلق قائماً على الرغم من سياسة الاتحاديين الرعناء بحق العرب ، والتي اعادت لهؤلاء ، حسب قول رضا الآسف ، « عصبيتهم الجنسية » . ويدخل مصطلح « الامة العربية » في خطابه تدريجياً فيرى ان الاتحاديين قد « أيأسوا الامة العربية من الدولة العثمانية واضطروها الى اعلان الثورة في البلاد الحجازية [. . .] ولكنه سبب اضطراري لا مقصد اختياري »(٦) . نحن بعيدون إذاً عن الاعتقاد بوجود امة عربية تسعى للتحقيق ، انما قيامها السياسي ما كان ليحصل لولا ظروف سياسية محددة ومن باب تمكين الجزء من الخلاص ، إن أشرف الجميع على الهلاك . لكن الامام ، يرى لاحقاً ان سياسة الشريف حسين قد مكّنت الغرب من الاستيلاء على البلاد العربية فيكتب: « ان الملك حسين واولاده كانوا من اسباب وقوع البلاء في هذه البلاد العربية »(٧) ، متراجعاً ضمنياً عن تبريراته السابقة . ولكن رشيد رضا ، لا ينجرف في حنين الى ماض تليد فنراه يوقع ، مع آخرين ، نداء المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في جنيف (٢١ / ٩ / ١٩٢١) ، الذي قرر ، كما نعلم ، انه « اذا كان تحديد القومية هو الشعور باخوة متينة واشجة العروق وحب متوارد لمسقط الرأس فالامة السورية هي ذات شعور قومي » . ولكن هذه المعركة المتأخرة لم تعد معركة الامام الاساسية ، بل استطراد لهاجس قديم ، هو الاستقلال . هذا الاستقلال ، يربطه رضا ، في الاجمال بوجود دولة اسلامية ـ مشرقية واحدة ، تضم الامم . الاشكالية إذاً هي ، عكس تلك التي نعيشها اليوم ، فالدولة التي يطمح اليها رضا هي اكبر من الامة ، بينما نسعى اليوم الى ضم الدول الراهنة ضمن دولة ـ امة .

(٣) **رحلات الامام محمد رشيد رضا** ، جمع وتحقيق يوسف ايبش (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧١) ، ص ٧١ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣٨ .

جدلية الجزء / الكل ، كصورة من جدلية العربي / الاسلامي ، نراها بوضوح ايضاً في كتابات الاخوان المسلمين ، الذين ، على عكس ما قيل عنهم ، لا يعارضون فكرة الوحدة العربية ، انما يندرون بالتوقف عندها ، فهي ليست الا خطوة مؤقتة على طريق تحقيق الوحدة الحقيقية ، وحدة الامة الاسلامية . فهم يؤكدون ان « وحدة العرب امر لا بد منه » لأي هدف ؟ « لاعادة مجد الاسلام ، واقامة دولته واعزاز سلطانه . . . من هنا وجب على كل مسلم ان يعمل لاحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها » . فهدف الوحدة العربية ليس في ذاتها ، انما في غايتها القصوى ، الخارجة عنها . « فالاسلام لا يعترف بالحدود الجغرافية ، ولا يعتبر الفوارق الجنسية الدموية ، ويعتبر المسلمين جميعاً امة واحدة ، ويعتبر الوطن الاسلامي وطناً واحداً ، مهما تباعدت اقطاره وتناءت حدوده » . اما النتاج السياسي ، فهو ، في الممارسة ، صراع لا هوادة فيه مع السلطة العربية التي عملت لتحقيق الوحدة العربية ، وفي الفكر ، هذه المقولة الواضحة ، الصافية : « ان الاخوان المسلمين يحترمون قوميتهم الخاصة ، ثم هم بعد ذلك يؤيدون الوحدة العربية باعتبارها الحلقة الثانية في هذا النهوض . ثم هم يعملون للجامعة الاسلامية باعتبارها السياج الكامل للوطن الاسلامي العام . . . فإذا اراد اقوام ان يتخذوا من المناداة بالقومية الخاصة سلاحاً يميت الشعور بما عداها ، فالاخوان المسلمون ليسوا معهم »(٨) .

وتجد لجدلية الجزء والكل ، مسوماً بالهواجس السياسية نفسها ، اصداء حتى يومنا هذا . يرى الشيخ الشاذلي النيفر ، مثلاً ان مشروع الوحدة العربية هو امتداد لفكرة الاتحاد الاسلامي : « لم تنجح دعوة الاتحاد الاسلامي لان الفرص المهيئة لم تتهيأ بعد . وحين لم تنجح الدعوة الى الاتحاد الاسلامي تولدت دعوة الاتحاد العربي » . العروبة كرباط ، في هذه القراءة ، هي بديل عن وحدة اوسع انقطع الامل من تحقيقها « لا بعدم جدواها ، وانما من اجل عدم توفر الاسباب لها » . هذه النظرية التوالدية ، تؤول بالضرورة الى اعتبار الرباط العربي ، خطوة ، ليس الا ، امام الوحدة الشاملة ذلك « ان جامعة الدول العربية تأسست بعد ان ، لم يتمكن المسلمون من تحقيق رغبتهم في الاتحاد الاسلامي » . وتتفق هذه النظرة بوضوح ومنطق مع رفض مقولة الدولة الكبرى والاكتفاء بمقولة التعاون بين الحكومات التي تحكم قيام المؤسسات الاسلامية . فلا سبيل ، بحسب رأي الشيخ النيفر ، الى فهم دور الجامعة العربية « ان يكون العرب دولة واحدة كما يفهمه البعض » . ما هو دورها اذاً ؟ التعاون والتعاضد فحسب؟ « انه يتمثل اولاً وقبل كل شيء في ايقاظ الوعي الاسلامي عربياً » . بكلمة ، ان مهمة الجامعة الاولى هي ، في هذا المنطق ، السعي للاهداف الاسلامية الواسعة نفسها ، انما على نطاق « الجزء » العربي من العالم الاسلامي ، الموجلة بأمره(٩) .

هذه امثلة ثلاثة ، وهناك كتابات في هذا السياق اعمق وأكثر تأثيراً ، وقد اكتفينا هنا بالتذكير بهذه الوجهة في كتابات اجيال ثلاثة من معاصرينا ، لابراز حيوية هذه الجدلية . ولكن المؤسسات هدفنا هنا ، فماذا عنها ؟

(٨) حسن البنا ، **رسالة المؤتمر الخامس** ، ١٣٤٧ - ١٣٥٧ هـ . ([د.ن.، د.ت.]) .

(٩) الشاذلي النيفر ، « دور الجامعة ومسؤوليتها في نظرة جديدة ، » **شؤون عربية** ، العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٢) .

٢ - المؤسســــات

لا يمكن فهم ولادة « رابطة العالم الاسلامي » خارج التطورات السياسية العربية . ومجرد استرجاع سنة (١٩٦٢) في الذاكرة ، يشير الى حدة التمحور العربي آنئذٍ غداة انفصال سوريا عن مصر ، الذي يمكن اعتباره النكسة الكبيرة الاولى في مسار القيادة الناصرية للتيار القومي في جو الانفصال ، ومن ثم في اطار المصاعب الجمة التي واجهتها القاهرة خلال حرب اليمن ، نشأت رابطة العالم الاسلامي كامتداد مباشر للسياسة السعودية في بدء انطلاقتها الجديدة بعد حسم الصراع الداخلي لمصلحة الامير فيصل (بانتظار مبايعته ملكاً بعد ذلك بسنتين) وبدء الهجوم المعاكس على مصر الناصرية ، التي سوف تكون الرابطة احدى ادواته . ولو ان الدبلوماسية السعودية تحمل البعد الاسلامي في طياتها ، على الاقل منذ احتلال الحجاز سنتي (١٩٢٤ و ١٩٢٥) ، فإن الستينات من هذا القرن ، سوف تشهد تكثيفاً للنشاط الدبلوماسي السعودي لتعزيز الدائرة الاسلامية كبديل للاطار العربي المحكوم بشعارات الوحدة الاندماجية والقرارات الاشتراكية والعداء للغرب وللدول العربية المحافظة . وستلي الرابطة مشاريع اخرى لاحقة اهمها ، في هذا السياق ، الحلف الاسلامي ومن ثم منظمة المؤتمر الاسلامي . وقد لعبت السعودية دوراً اساسياً في نشأة ونمو كل من هذه الهيئات .

أ - اختارت **الرابطة** لنفسها منذ الاساس مقراً في السعودية (جدة) ورئيساً سعودياً (الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ) واميناً عاماً سعودياً (الشيخ محمد سرور الصبان) ، وطرحت نفسها منذ الاساس في موقع التنافس مع التيار القومي (بما فيه الجامعة) . فبدأت سنة ١٩٦٤ بتنفيذ فكرة عقد مؤتمر اسلامي عام في مكة كل سنة . وبانتهاء الدورة الثانية من هذا المؤتمر (٢٤ / ٤ / ١٩٦٥) الذي رئسه الامير فهد ، نرى الرابطة تؤكد : « ان العالم الاسلامي يشكل كتلة واحدة تربط بين اجزائه وشعوبه عقيدة الاسلام . . . ولكي يتحقق قيام هذه الكتلة ، لا بد من ان يصبح الولاء للعقيدة الاسلامية ومصلحة الامة الاسلامية في مجموعها فوق الولاء للقوميات والعصبيات »(١٠) . وفي تجاور هاتين الفئتين من الايديولوجيات ، يأمل كاتبو البيان طبعاً الى سحب عداء القرآن للثانية على الاولى . بعد تأكيد هذا المبدأ الاساسي ، تتحدث الرابطة عن « ضرورة اقامة جمعية امم اسلامية » . وقد يكون سبب جمع كلمة « امة » هذه المرة ، محاولة الاشارة الى ضرورة قيام منظمة على شاكلة منظمة **الامم** المتحدة . الا ان النص يعود فيذكر في سياق آخر ، « الامة الاسلامية عامة والعالم العربي خاصة » ، مؤكداً على ان الصفة الاساسية العائدة للامة هي اسلامها . وعلى جدلية الكل الاسلامي وجزئه العربي. اما قضية فلسطين « فهي قضية اسلامية » .

ولما بدأت التساؤلات تثار حول اصل الرابطة وحقيقة علاقتها بالمملكة السعودية ، رأت

(١٠) لتجنب تكرار ذكر المرجع في هذا البحث نرجو العودة الى السنة المناسبة من سلسلة **الوثائق العربية** الصادرة عن الجامعة الاميركية في بيروت للسنوات ١٩٦٣ - ١٩٧٨ وللسنة المناسبة من **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

ان تؤكد انها « مؤسسة اسلامية شعبية محضة لا ترتبط بأي حكومة اسلامية خاصة » ، ولكن هذا التأكيد لم يكن مقنعاً بالطبع . فالمشروع السعودي ،الذيتبنته الرابطة باحلال منظمة اقليمية منافسة للجامعة سيتوضح ايضاً خلال الهجوم على الجامعة . وقد يكون الكتاب المفتوح الذي وقعه « ابن الخليج » ونشرته جريدة **الحياة** المؤيدة آنئذٍ للسعودية ، احد اشكال هذه الحملة (٤ / ٨ / ١٩٦٥) وجاء فيه : « يا اهل الجامعة : اننا عرفناكم منذ عام واحد فقط . فأين كنتم منذ تأسست الجامعة قبل ربع قرن من الزمان ، لم تمدوا الينا يداً ولم تلقوا علينا سلاماً ؟ واين كنتم ايها الاخوة الاغنياء يوم اهلكتنا السنون العجاف؟ (. . .) والآن بعد ان اغنانا الله من فقر ، وصار عندنا خير يتحدث عنه الناس ، الآن فقط تتعالى الصرخات بوجوب انقاذنا » .

ب ـ لكن الجامعة ، التي لا ينفي ابن الخليج رباطها ، ولا يتردد الملك فيصل في حضور اجتماعاتها بدت قوية الساعد . من هنا رؤي مواجهتها بحل وسط هو ما دون المنظمة الاقليمية ،ولو ان له طابعاً حكومياً . فنشأت فكرة **الحلف الاسلامي** . يقول البيان الايراني ـ السعودي المشترك (جدة ـ طهران ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥) وهو ، برأي الاغلبية ، نقطة البدء للحلف : « وقد اتفق العاهلان على ضرورة قيام الدول الاسلامية بدراسة مشاكلها ودعم مصالحها وتنمية علاقاتها والسير صفاً واحداً نحو تحقيق الاهداف الاسلامية [. . .] وهما اذ يؤيدان هذه الاهداف جميعاً يوافقان على الدعوة الصادرة لعقد مؤتمر قمة اسلامي يكون فرصة لبحث ما يهم الدول الاسلامية ومنطلقاً لها نحو وحدتها وصيانة مصالحها » .

سوف تتعلل السعودية لاحقاً بدعوة صومالية لعقد قمة اسلامية . لكن الواقع أثبت ان مصدرها كان سعودياً ، ثم اصبح نداء سعودياً ـ ايرانياً . وسوف تتمحور سنة (١٩٦٦) بحدة حول تمايز عربي / اسلامي ، ومن خلاله حول واقع الجامعة ومشروع منظمة ام حلف ام ـ على الاقل ـ اجتماع اسلامي . ولا شك ان طرح اطار اسلامي كبديل للجامعة كان في ذهن جورج حكيم ، وزير الخارجية اللبنانية ، عندما صرح (١٥ / ٢ / ١٩٦٦) وبيروت آنئذٍ تؤيد القاهرة في الاجمال ، دونما سبب ظاهر لذلك : « ان ما درجت عليه الدول العربية في اجتماعات الجامعة العربية في دوراتها العادية وفي مؤتمرات القمة وما تفرع عنها ، كل ذلك يوفر الاطار الصحيح للبحث المفيد البناء في كل مصلحة او قضية عربية مشتركة اذ **ان كل بحث خارج هذا الاطار قد يؤدي الى اضعاف وحدة الصف العربي**» (التشديد منا ، والايحاء المصري واضح) . ثم ، بعد حملة واسعة في صحافة القاهرة وبيروت ، دخل عبد الناصر المعركة ضد الدعوة الى مؤتمر قمة اسلامي بنفسه في خطابه الشهير في ٢١ / ٢ / ١٩٦٦ حيث اكد « ان الرجعية في العالم العربي تتكتل مع الاستعمار حتى تقضي على فكرة القومية العربية » . وربط عبد الناصر الدعوة الى قمة اسلامية بمنظمة السنتو وبمبدأ ايزنهاور معتبراً ان هذه الدعوة حلقة من عمل استعماري واحد طويل النفس وقال : « طيب وايه الضرر من الحلف الاسلامي ؟ احنا ما رفضناش ابداً التعاون الاسلامي ولكن يجب ان يكون فعلاً لوجه الله ولوجه الاسلام . الحلف الاسلامي حلف استعماري للتآمر ضد الشعوب العربية . نحن نعارض الحلف الاسلامي او المؤتمر الاسلامي » .
غير ان مصر في الاجمال ، وضعت السجال على مستوى الاختلاف حول مفهوم الاسلام ، لا حول قضية الدفاع عن الجامعة ، بمواجهة مشروع انشاء منظمة منافسة ام بديلة ، ولا شك ان

هذا الامر اعتبر في القاهرة آنئذٍ ثانوياً امام حدة المعركة الايديولوجية ـ السياسية الدائرة حول المحتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للدين الاسلامي .

حاذرت السعودية خلال كل هذه الفترة ـ ورابطة العالم الاسلامي معها ـ ان تتخذ موقفاً هجومياً مباشراً ضد القومية العربية او ضد الجامعة ، وآثر المجلس التأسيسي للرابطة (٢٢ / ٣ / ١٩٦٦) موقف الدفاع ، فهاجم « غزو الافكار الدخيلة والعقائد الزائفة » دونما ذكر اي منها بالتحديد واكد « ان فكرة التضامن الاسلامي ليست صادرة عن اي شخص بعينه او دولة بذاتها وهي اسمى وابعد من ان تكون موجهة ضد احد » ، لكن الحملة المصرية بقيت حادة على المشروع . لذا ظلت الرابطة تدعو الى عقد المؤتمر في مكة وفي اقرب وقت ممكن ، بينما تراجعت السعودية عن الالحاح السابق امام حدة رد الفعل المصري ، ولو بقيت تطالب بعقد القمة الاسلامية من ناحية المبدأ . وفي موسم الحج التالي ، ابدى الملك فيصل تراجعاً واضحاً عن الفكرة (خطابه في رؤساء وفود الحج ١٧ / ٣ / ١٩٦٧) بينما اشتدت الحملة على الجامعة بمناسبة اجتماع مجلس الدفاع المشترك وتصريحات احمد الشقيري ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنئذٍ . وكان من معالم هذه الحملة خطاب الملك حسين في (٢٠ / ٣ / ١٩٦٧) ، الذي هاجم فيه الجامعة بعنف شديد ، ورأى فيها اداة في يد قطر المقر ليس الا .

إلا ان ما كان صعباً قبل (١٩٦٧) اصبح ممكناً بعدها .. اذ تجددت الحرب على « الايديولوجيات والشعارات » والحرب بعد ما وضعت اوزارها. وأكد بيان صادر (١٩ / ٦ / ١٩٦٧) عن اتحاد الطلبة المسلمين في اوروبا ان « معركة المصير قد اثبتت فشل هذه المبادىء وهزيمتها واذا بالواقع يثبت ان القضية هي اسلامية بحتة يجب ان يخوضها باسم الاسلام وتحت رايته » . وأكدت الجبهة الاسلامية في الاردن من جانبها (٢٠ / ٧ / ١٩٦٧) « ان شمل هذه الامة ما اجتمع الا في ظل الاسلام واي وحدة لا تقوم على هذا الاساس لهي وحدة مصيرها الفشل والضياع » . وفي عمان عقد مؤتمر للعالم الاسلامي ابتداء من (٦ / ٩ / ١٩٦٧) ، ركزت كلماته باصرار متفاوت من خطيب الى آخر ، على ضرورة عدم الاكتفاء « بالبعد العربي الضيق » والانتقال الى تعبئة « العالم الاسلامي الواسع » . وفي بيانه الختامي اكد المؤتمر « ان قضية فلسطين في حقيقتها وجوهرها اسلامية » . هذه الطروحات التقطتها رابطة العالم الاسلامي فهاجمت بدورها « طغيان المبادىء والمذاهب الهدامة » ودعت الى التعبئة الدينية كما أكدت حرصها « على ان تخرج بقضية فلسطين من مجالها العربي الضيق الى مجالها الاسلامي الفسيح . فقضية فلسطين هي قضية الامة الاسلامية » . وتكاد الرابطة تبرز فرحها من ان الهزيمة كانت لها آثار إيجابية « فالظروف الحالية اصبحت مؤاتية جداً لخروج فكرة التضامن الاسلامي » . بعد ذلك بسنة ، تخطو الرابطة خطوة لغوية اخرى ، فتتحدث في (بيانها في ٥ / ٦ / ١٩٦٨) للمرة الاولى عن « الوطن الاسلامي الكبير »، وهو على الارجح تعبير مقتبس حديثاً من الادبيات القومية ، و « مصحح » .

ج - وهكذا بدا مؤتمر العالم الاسلامي ، ومركزه عمان ، حريصاً على توسيع الرقعة العربية باضافة الاهتمام الاسلامي اليها ، بينما بقيت الرابطة تدعو الى استبدال عميق في الهوية،

وقد يكون ذلك التمايز صورة ـ عن التمايز ـ السياسي ـ الاردني ـ السعودي ، آنئذٍ . لكن سنة (١٩٦٩) كانت ستحمل تجاوزاً كبيراً لهذه المناوشات الايديولوجية ، اذ انه ، بعد الاعتداء ـ الذي ما زال محيراً للعاقل ـ على المسجد الاقصى ، تم عقد مؤتمر قمة للدول الاسلامية ، هو الاول في تاريخها ، قررت فيه عملياً انشاء منظمة دولية تمثل مصالحها واهدافها . والأمر الملفت للانتباه هو ان هذا الانتصار الكبير للتيار الاسلامي ، والذي ابقاه عبد الناصر مكبوتاً ، في موقع الدفاع ، سنوات طويلة ، برز للعيان في الوقت الذي لم تعد هناك حاجة فعلية له ، اذ ان دعاته الاصليين ، كانوا قد حصلوا ـ بفضل ما حصل سنة (١٩٦٧) ـ على اكثر مما يريدون : انسحاب مصري من اليمن ، اعتراف بوجود وبقوة الطرف الآخر في الخرطوم ، وقف للحملات وللتحركات المصرية ضد الانظمة العربية الاخرى .

دخلت الجامعة العربية كطرف مراقب في الاجتماعات التكوينية للمنظمة الوليدة. وفي اجتماع جدة لوزراء الخارجية الاسلامي (٢٣ ـ ٢٥ / ٣ / ١٩٧٠) ، تأكد قرار انشاء امانة عامة «مقرها جدة حتى تحرر القدس» ، وفي اجتماع كراتشي (٢٦ ـ ٢٨/١٢/١٩٧٠) ، عُيّن تنكو عبد الرحمن اول امين عام . لم تستطع المنظمة الناشئة اقرار ميثاق لها في اجتماع (٢١ ـ ٢٣ / ٦ / ١٩٧١) في جدة بالنظر لوجود مشروعين مختلفين الاول مصدره الامين العام المعين والثاني كان سعودياً . وتنطحت الرابطة من جانبها (بيان ٧ / ١٠ / ١٩٧١) للعب دور واسع اذ رأت انه « بما ان الامانة العامة للدول الاسلامية تشكل جهاز اتصال وتنسيق بين الحكومات الاسلامية ، وبما ان رابطة العالم الاسلامي تمثل الى حد كبير المنظمات الشعبية في الشعوب الاسلامية » لذلك فهي تطالب بالتنسيق الوثيق بين الطرفين . وفي اجتماع (٢٩ / ٢ الى ٤ / ٣ / ١٩٧٢) تمت الموافقة على الميثاق . واصبح للدول الاسلامية الاربعين ونيف منظمة شبيهة بجامعة الدول العربية .

من الرابطة (التي غلب عليها طابعها غير الرسمي ، وهيمنة السعودية عليها) ، الى الحلف (الذي استطاعت مصر الناصرية عرقلة حصوله) الى المؤتمر ، استطاع التيار الاسلامي تدريجاً فرض نفسه ، ومن ثم مأسسة هذه الذات الدولية في منظمة . الا ان هذا الانتصار بعد خيبات ، كان مرده آنئذٍ ، التدهور التدريجي المقابل في اوضاع مصر على الساحة الاقليمية . من هنا ضرورة الربط بين المشروع الايديولوجي ـ القانوني ، والوضع السياسي الفعلي . فالانفصال السوري وحرب اليمن وهزيمة ١٩٦٧ ، هي التي دفعت عبد الناصر ، وغيره ، للرضوخ لميزان القوى الجديد ، ولعقد مؤتمر القمة الاسلامي الاول في الرباط . لكن قبول مصر (ومن معها) الدخول في التركيبة الدينية ـ الدولية الجديدة ، لم يعن بتاتاً تخلياً عن الاطار الايديولوجي الثابت الذي اختارته مصر لنفسها منذ السويس على الاقل ، والذي جسدته مجدداً رسالة عبد الناصر الى مؤتمر الرباط .

فإلى جانب تغيبه الشخصي عن المؤتمر ، وفيه دلالة اولى ، يؤكد الرئيس الراحل بوضوح وجود **امة عربية** (مرتين في رسالة من عشرين سطراً) . تناضل « ضد العنصرية الصهيونية المؤيدة من الاستعمار » ، وهي المعنية الاولى بقضية فلسطين . وينفي عبد الناصر ضمناً وجود اي علاقة

متميزة بين الدول الاسلامية وهذه القضية ، فنجده يتكلم ، في النص نفسه عن امله في « وعي وتبصر **الامم الاسلامية** » ، خصوصاً « ان شعوباً كثيرة من الشعوب الحرة في عالمنا اصبحت الآن اكثر تنبهاً لحجم الخطر ومداه » . ويشكل هذا النص ، على ايجازه ، أنموذجاً مثالياً للموقف القومي العربي: الامة العربية تواجه الصهيونية والاستعمار (من خلال ادوات شتى منها الجامعة) ، وتؤيدها في هذا النضال شعوب متنبهة لهذا الخطر ، لا يضيف اليها كونها اسلامية اي صفة متميزة . بل يكاد هذا النص القصير يوحي بأن الامم الاسلامية اقل تنبهاً للخطر من غيرها .

د ـ وبعد فما نشوء هذه المنظمات ، وما علاقتها بجامعة الدول العربية الا احدى صور العلاقة الاشكالية بين القومية العربية والاسلام ، والتي ليس هنا مجال اعادة صوغها[11] . وان اكتفينا بنقطة ختامية واحدة ، فلتكن ملاحظة الازدواجية المتوازية للمنظمتين القائمتين اليوم ، الى حد ان الامين العام لكليهما تونسي . وبينما تحصر الجامعة دورها في الاطار العربي البحت ، نرى المنظمة تنشط على مستويات اوسع تضم القضايا العربية ، كمسألة فلسطين ، والنزاعات بين الدول الاسلامية (كالحرب العراقية ـ الايرانية) وقضايا الاقليات الاسلامية في آسيا وافريقية . وهناك قضايا ، كحرب الصحراء الغربية ، تفوتهما معاً ـ بينما هي في صلب اهتمامات منظمة الوحدة الافريقية ـ على الرغم من طابعها العربي والاسلامي .

بايجاز ، هناك ، على الرغم من بعض التفاصيل القانونية ، توازٍ في هيكلية هاتين المنظمتين ، وتداخل في بعض مهماتهما ، وتمايز في مهمات اخرى . ولا شيء يشير الى ان هناك خلافات عميقة بينهما . ففي المرحلة الراهنة ، تلعب السعودية ، ومعها عدد من البلدان الاخرى ، دوراً فاعلاً في المنظمتين معاً ، وهي قادرة لذلك على منع الاحتكاكات الحادة التي لا مندوحة عنها ان اختلف ميزان القوى السياسي داخل كل من المنظمتين بصورة جذرية خلال الفترة المقبلة . ولكن الامر لا يبدو اليوم كذلك ، ولو ان موقع القوى الجذرية افضل في الجامعة العربية منه في المنظمة الاسلامية ، كما بدا ، غداة غزو افغانستان ، من مقارنة قمة عمان العربية مع قمة الطائف الاسلامية .

غير ان التساؤل قائم حول نقطة مهمة ، وهي مدى انخراط الدول المعنية في كل من الاطارين . ان الوضع الحالي يشبه الى حد كبير انتماء الجزائر الى سلسلة من المنظمات المتساوية منها الجامعة العربية ، والاوبك ، والاوابك ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة عدم الانحياز. . . الخ . ليس هناك من مشكلة اذاً ما دام كل من هذه الاطر قد تجسّد في منظمة اقليمية. والتعدد يفتح المجال طبعاً الى توسيع هامش المناورة لكل دولة .

---

(١١) فالمراجع والاجتهادات في هذا المجال تتكاثر يوميا ، وتحسن الاشارة الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، **القومة العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) .

المشكلة الحقيقية هي في ان الفكر القومي العربي لا يقبل بهذا التماثل وبهذه الموازاة . ان ما يطمح اليه هو وحدة (اندماجية او اتحادية) ، اي دولة الوحدة . هذا ما يفرقه عن المنظمات الاخرى المذكورة ، بما فيها المنظمات التي تحضن الانتماء الديني ، والتي ترى دورها كنقطة التقاء لحكومات مستقلة . هو لا توازن في الطوبى : فالطوبى الدينية لا تتضمن تخطياً للحدود الجغرافية القائمة ، وللكيانات الدولية الراهنة ، على الاقل في مشروعها الراهن اليوم . لكن هذا ليس حال القوميين العرب ، وطوباهم بناء الدولة العربية الواحدة فتوازي الجامعة مع المنظمات الاخرى ، الذي قد يكون بالنسبة للسعوديين ام للتونسيين الوضع الافضل ، يبقى للقوميين العرب نقطة الصفر ، ووضعاً غير مقبول به الا من خلال الرضوخ لواقع يأملونه مؤقتاً . وان بدأ ما يشاؤونه يتم ، فمن الواضح ان العلاقة الساكنة حالياً بين المنظمتين مقبلة على ان تستبدل ، بعلاقة دينامية ، اكثر حدة ، شبيهة بتلك التي حكمت مرحلة الستينات . وهذا في الواقع ما نتمناه .

ثالثاً : جدلية القومي والاقليمي

١ ـ نظامان متنافسان

يمثل وجود الجامعة ، على علاته ، خطأ بيانياً ، أكده اتفاق الدفاع المشترك ، لرباط يجمع العرب دون غيرهم من دول الشرق الاوسط . ويرى محمد حسنين هيكل التاريخ العربي المعاصر مثلاً من خلال تصادم نظامين متنافسين . **الاول** هو « نظام الشرق الاوسط » وقد حملت لواءه دول الغرب الكبرى . ويرى هيكل ان هذا النظام ينظر الى منطقتنا « بمقاييس جغرافية فيرى فيها مساحة من الارض هشة المقاومة ، قريبة من الاتحاد السوفياتي » . ويرى الغرب انه ينبغي على دول هذا النظام ان تتحد لمجابهة الخطر السوفياتي بحيث يشكل اتحادها همزة وصل بين حلف شمالي الاطلسي وحلف جنوبي شرقي آسيا . ولا ضير في هذا السياق ، بل من المفيد جداً ان تجتمع في هذه الوحدة دول العرب مع كل من ايران (الشاه) وتركيا وباكستان بل مع اسرائيل نفسها . اما **النظام الثاني** ، فهو ، حسب تعبير هيكل ، النظام العربي الذي يتناول المنطقة لا من خلال الجغرافية ، بل من زاوية الانتماء البشري فيطمح لقيام « امة لها مصالح مشتركة واولويات امنية متمايزة عن تلك التي يحددها الغرب » . هذه الامة ترى التهديد الاساسي لأمنها في وجود اسرائيل ومشاريعها ، « اما الخطر السوفياتي فهو حقيقي ، لكنه ظرفي وغير مباشر » . وقد كانت احداث السويس حجة دامغة لدعاة النظام الثاني (اي العربي) ، اذ رأوا اسرائيل تشارك في العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ، بطريقة تشبه تعلق راكب دراجة بمؤخرة شاحنة تسير صعوداً (والتشبيه لموشي دايان)(١٢) .

(١٢) Mohamed Hassanein Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs,* vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-727. =

يمكن اعتبار هذا التمييز الهيكلي ، الصورة الاكثر تقدماً ، لما نسميه بجدلية القومي والاقليمي ، او بالاحرى لجدلية نظرتنا لانفسنا، ونظرة الآخرين الينا . لكن الباحث غير قادر على الاكتفاء بما سبق . فالنظامان ليسا بالجمود الذي يصوره هيكل . ان علاقتهما متداخلة ، والارض تحت اساساتهما في تبدل دائم . وبما ان اهتمامنا هنا ، بموقف العرب انفسهم يفوق اهتمامنا بسياسات الدول الاخرى ، فالسؤال الذي يصبح ملحاً هو موقف البلدان العربية في هذا التنافس الحاد إجمالاً بين نظامي هيكل . وما نريد اثباته هنا ، هو ان الدول العربية القائمة كلها ـ تقريباً ـ لم تأنف من تفضيل النظام الشرق ـ اوسطي على النظام العربي، في كل مرة رأت فيه ميزان القوى داخل النظام العربي يميل لغير مصلحتها . إذّاك يصبح البعد الاسلامي للدبلوماسية السعودية خلال الستينات ، شكلاً ، ليس اكثر ، من اشكال الخروج الدائم لهذا البلد العربي او ذاك من الخانة القومية الى الخانة الشرق ـ اوسطية . اذ كلما شعر بلد بموقع دوني بين البلدان العربية ، نراه لا يرفض مد اليد الى بلد شرق ـ اوسطي مجاور ، غير عربي ، لتصحيح هذا الموقع الدوني ، او لتقوية موقع مهدد . والتاريخ حافل بأمثلة لهذا الخروج ، لن نستعيد هنا الا بعضاً منها .

٢ ـ المرحلة الاولى

في المرحلة الاولى من تاريخ العرب المعاصر ومن حياة الجامعة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨) ، بلغ التنافس اشده بين الاركان الاساسية للنظام العربي الراهن (ومنها مصر والسعودية) من جهة ، والمشاريع ذات المصدر او الايحاء الهاشمي من جهة اخرى . ولا شك ان التيار الاول استطاع تسجيل عدد من الانتصارات على الثاني ، بحيث لم يدع اي شك امام عراق نوري السعيد ، والاردن الى حد ما ، بأن مواقعها مهددة بالتدهور ، إن لم يكن بالسقوط ، وبأن ميزان القوى داخل الساحة العربية ، ان تطور ، فلغير مصلحتها .

ليس هناك من شك أولاً ان قيام الجامعة كان هزيمة كبيرة للتيار الهاشمي . فالمساعي البريطانية الايجابية ازاء مشروع الوحدة ، كانت ، في نظر قادة هذا التيار ، مؤهلة لتعزيز مواقعهم ، من منطق تحالف الشريف حسين مع البريطانيين ، الذي بقيت جذوته حية في الذاكرة ، على الرغم من كل ما حصل منذ ذلك الحين (بما فيه وعد بلفور ، وسقوط حكومة فيصل الدمشقية ، ونزوح الهاشميين الاضطراري عن الحجاز) . ولا شك ان الخطوات الاولى كانت مشجعة ، خصوصاً ان العديدين قد اعتقدوا ان مصر مقصية عن التجمع ، الذي من

= ولمزيد من التفاصيل حول استعمال النهج المنظومي في هذا المجال ، انظر : جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠)، ومراجعتنا لهذا الكتاب في : **المستقبل العربي**، السنة ٢ ، العدد ١٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ومقالنا : « العروبة والشرق الاوسط والبحث عن الهوية ،» **الفكر العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١١ / ١٢ (آب / اغسطس ـ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ١٣٣ ـ ١٥٨ .

شأنه أن يقوي ساعد الهاشميين في آسيا العربية ، حيث كانوا يمتازون عن منافسيهم ، ان لم يكن بقوة عدد مناصريهم ، فبانتشار هؤلاء الواسع من سورية للاردن ، للعراق وربما حتى السعودية . مثلاً كتب هاملتون غب سنة (١٩٤٢) : « **فلندع العرب ينشؤون فيديرالية للبلدان العربية ـ الآسيوية** والقوميون العرب الاصائل سوف يتمكنون آنذاك من تنفيذ المهمة التي ابقتها عصور التدهور الساسانية ، والاعمال العثمانية السلبية ، غير مكتملة . انه هدف عقلاني ، ممكن ، وتطبيقي الى اقصى الحدود »[١٣] .

كان هاجس عبدالله وحدة سورية الكبرى (سورية ، الاردن ، فلسطين ولبنان) بينما كان هاجس هاشميي العراق ، الى جانب ذلك اقامة فيديرالية بين سورية الموحدة والعراق . الا ان تحالفاً واسعاً من المتضررين من هذه المشاريع التوحيدية سوف ينشأ بين (١٩٤١ و ١٩٤٥) ، ليضم السعودية ـ المعادية بالضرورة لمشاريع الهاشميين ، اعداء الامس ومنافسي اليوم ـ ومصر ـ التي رأت نفسها معزولة ـ وكل من لبنان وسوريا اللذين وجدا نفسيهما موضع ضغط هاشمي قوي . فلم تقم الجامعة الراهنة الا كشكل من اشكال انتصار هذا التحالف الحريص ، لاسباب متوازية وان غير متشابهة ، على استمرار الدول القائمة بوجه المشاريع الاندماجية الهاشمية .

هذا التحالف الضمني ، سوف يتأكد لاحقاً ، حتى بعد ثورة ٢٣ تموز / يوليو (١٩٥٢) في مصر ، التي لم تشكل ، في هذا المجال ، انقطاعاً مباشراً . لذا ، راح التيار المهزوم يسعى دون كلل ، الى موازنة موقعه المتدهور ضمن نطاق الجامعة ، باقامة تحالفات اقليمية خارج هذا النطاق . فلم تنقض سنة حتى كان عراق نوري السعيد قد وقّع معاهدة تعاون وحسن جوار مع تركيا (٢٩ / ٣ / ١٩٤٦) ، تبعتها معاهدة صداقة اردنية ـ تركية (١١ / ١ / ١٩٤٧) . وقد وصلت حماسة الامير عبدالله في هذه المناسبة الى حد تصور امكانية قيام « كتلة شرقية من باكستان الى المغرب » تعيد للشرق امجاده . وتبع هذا الجنوح الهاشمي نحو تركيا ، اتفاق تحالف واخوة اردني ـ عراقي في (١٤ / ٤ / ١٩٤٧) .

ذلك ان النشاط الهاشمي (والبريطاني) سوف ينتقل من النطاق الاضيق (عرب آسيا) الى النطاق الاوسع (الشرق الاوسط كما حدده الامير عبدالله في انقرة) ، والهدف نفسه : الالتفاف على نظام عربي ، اداته الجامعة ، غير مؤات . من هنا الرضوخ لمنطق الدول القائمة والتخلي عن المشاريع الاندماجية ، الضيقة والواسعة في الهلال الخصيب ، والتركيز على فكرة اصبحت تلاقي في الغرب هوىً متزايداً : الدفاع عن الشرق الاوسط . فلدى مرور مسؤول تركي في دمشق (٢١ / ٢ / ١٩٤٩) نراه يؤكد رغبة بلاده في اقامة تحالف عسكري مع « جبهة الدول العربية » . بينما نرى رئيس وزراء باكستان ، في ايار / مايو (١٩٤٩) يزور القاهرة ، بغداد وطهران ساعياً نحو تحالف اسلامي ، وهو ايضاً يعتقد ان بريطانيا تؤيد اقامة منظمة

(١٣) التشديد منا والمصدر :
E. Kedourie, «Panarabism and British Policy,» *The Political Quarterly* (April 1957), p. 147.

للدول الاسلامية كخطوة امام اقامة اسلامستان ، اي الدولة الاسلامية الواحدة . لكن البيان الثلاثي (٢٥ / ٥ / ١٩٥٠) ، ومشروع الامن المشترك (٢٤ / ٥ / ١٩٥١) شكّلا ضربة لهذه المشاريع ، بالنظر لتعارضها الواضح مع المصالح العربية ، الذي جعل الدفاع عنها عربياً مهمة مستحيلة .

لذا ، عندما يزور جون فوستر دالس المنطقة ، يعود باستنتاج مفاده : « ان منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط ، امكانية للمستقبل لا للراهن . . . هناك رغبة ما بانشاء نظام امني مشترك ، لكنه من غير الممكن فرض هذا النظام من الخارج » . ورأى دالس ان البلدان العربية ، لبعدها عن الاتحاد السوفياتي ، غير آبهة لخطره ، من هنا تركيزه على ايران وتركيا وباكستان ، دول الحزام الشمالي . وسوف تؤدي هذه الفكرة الى تحالف تركي ـ باكستاني (معاهدة ٢ / ٤ / ١٩٥٤) . هذا التحالف الحائز على ثقة الغرب ، سوف يواجهه قطب مصري معادٍ يحاول احياء فكرة الدفاع العربي المشترك . وشهدت سنة (١٩٥٤) اتصالات ومواجهات طاحنة بين القطبين ، حملت في طياتها تهديدات عراقية ومصرية متكررة بالانسحاب من الجامعة ، وكادت تنتهي بانتصار مصري عندما ثبّتت الجامعة في نهاية (١٩٥٤) مبدأ عدم اقامة تحالفات خارج الاطار العربي ، بالاجماع ، بما فيه وزير الخارجية العراقي . لكن نوري السعيد سارع الى التحفظ على توقيع وزيره وعلى استقبال رئيس وزراء تركيا في (١٥ / ١ / ١٩٥٥) وعقد معاهدة امنية معه . وفي (٢٤ / ٢ / ١٩٥٥) تحولت المعاهدة الى حلف بغداد الشهير . وخرج العراق مرة اخرى من الحظيرة العربية ، بينما تململت الانظمة العربية الاخرى بين القطبين المصري (المتمسك باطار الجامعة) والعراقي (الداعي لنظام شرق ـ اوسطي) ريثما تحسم الانتفاضات الشعبية العارمة لمصلحة القاهرة وعزل العراق .

٣ ـ المرحلة الثانية

شكّلت السويس ، بالفعل نهاية مرحلية عربية حاسمة . وتعزز موقع مصر التي امست ناصرية على حساب كل الاطراف العربية الاخرى . هذا الموقع ستدعمه انطلاقة ثورة الجزائر ، وسقوط العرش الهاشمي في العراق ، وطبعاً وحدة مصر وسوريا . ازاء ظهور هذه الجغرافية الجديدة ، تبدلت هوية القطب المنافس للقاهرة ، وخرجت الرياض للصفوف الاولى لتحتل الموقع الهاشمي . لكن السعودية سوف تجد نفسها ، بدورها ، في موقع ادنى ازاء الهيمنة الناصرية على النظام العربي . من هنا انتقالها من المساندة الكاملة لمصر ، الى التحفظ على مبادراتها ، خصوصاً بعد الاضطرابات العمالية في الاحساء ، والمحاولات الانقلابية ضمن الجيش السعودي ، ناهيك عن شعبية عبد الناصر بين السعوديين ، بل في العائلة المالكة نفسها . وسوف يحاول الملك سعود التخلص من الضغط المصري المتزايد بتأييده مبدأ ايزنهاور ، بل بتحوله الى داعية نشط له . فنراه يزور الدول العربية من المغرب الى العراق مروراً بتونس وليبيا والسودان ولبنان والاردن . وكانت زيارة سعود للعراق (١١ / ٥ / ١٩٥٧) مناسبة لشد الازر الملكي بوجه القاهرة ، ولاستبدال العراق بالسعودية في موقع الصدارة . وفي احداث

الاردن سنة (١٩٥٧) ، سيظهر بوضوح تمايز عميق في الموقفين المصري والسعودي ، من عناصره ارسال قوات لدعم الملك حسين في العقبة وتهنئته الحارة بالانتصار على « المتمردين » . وفي (٢٣ / ٢ / ١٩٥٨) ارسل الملك سعود برقيتين مماثلتين بالتهنئة الى كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي .

في ضمن هذا الاطار ، سوف تحاول السعودية الالتفاف على نظام عربي ليس اكثر مؤاتاة لها مما كان للعراق . غير ان الرياض ، على عكس بغداد الهاشمية التي تأرجحت طويلاً بين الاطارات الاضيق (الهلال الخصيب) والاوسع ، ذات البعد الدفاعي المسوم ، بانحياز صارخ للغرب (كحلف بغداد) سوف تسعى لاقامة نظام منافس للنظام العربي ، يضم دولاً غير عربية مؤيدة للسعودية وللغرب ، وعلى رأسها كل من ايران وباكستان وتركيا ، ودول افريقية السوداء التي كانت لا تزال آنئذٍ مؤيدة للغرب ويحمل ، في مظهره الخارجي على الاقل ، سمات الاصالة المحلية التي كان حلف بغداد يفتقر اليها . من هنا ارتفاع اسهم الاسلام كمنبر بديل ، سواء من خلال خطب المسؤولين السعوديين في مواسم الحج والتي تسيست سنة بعد سنة ، او من خلال رابطة العالم الاسلامي ، ومن ثم من خلال الحلف الاسلامي ، فمنظمة المؤتمر الاسلامي . ان عبد الناصر كان الى حد كبير محقاً بربطه هذه المشاريع بحلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، فهي تحمل جميعاً ، على الرغم من خصوصياتها الثانوية ، البعد السياسي نفسه : الالتفاف على الاطار العربي (وعلى جامعته) ، بعد التأكد من صعوبة الانتصار ضمن هذا الاطار ـ الاصل[١٤] .

٤ ـ المرحلة الثالثة

في مرحلة ما بعد هزيمة (١٩٦٧) وغياب عبد الناصر ، لم يتوقف الخروج على الاطار العربي يوماً . والرغبة في التحالف مع هذه او تلك من دول الجوار الاقليمي لم تعد حكراً على البلدان العربية التي ذكرناها حتى الساعة ، وفي طليعتها العراق والسعودية ، بل اصبحت شائعة بصورة موازية لمستوى التشرذم والبعثرة الذي بلغه النظام العربي . وما هذه الا امثلة لعدد من الحالات التي شهدتها السنوات الاخيرة ، تضاف الى حالات مستجدة مثل التطور المتوازي للجامعة وللمؤتمر الاسلامي ، او التصويت العربي المختلف على امور اساسية (مثل افغانستان) في المنظمات الدولية .

ـ من ضمن المشاريع الوحدوية التي سعت اليها ليبيا ، وبعضها مع بلدان عربية اخرى كسورية ومصر وتونس ، نراها تدخل في مشاريع وحدوية مع دول مثل التشاد او مالطا ، التي لا يمكن ان يقال انها عربية .

(١٤) لمزيد من التفاصيل ومن التحليل للسياسة السعودية ، يمكن العودة الى اطروحتنا لنيل الدكتوراه عن « السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥ » ، انظر : غسان سلامة ، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية** ، الدراسات الاستراتيجية ، ٣ (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٤٨٧ ـ ٦٧٦ .

ـ في حرب القرن الافريقي سنة (١٩٧٧) ، وعلى الرغم من ان عروبة الصومال امر يبقى مثار مناقشة ، نرى ليبيا واليمن الجنوبي يؤيدان اثيوبيا ضد الصومال ، وهو بلد عضو في الجامعة .

ـ في الحرب العراقية ـ الايرانية ، تؤيد طهران كلٌ من سورية وليبيا ، وان تفاوت تقدير مستوى هذا الدعم من مراقب الى آخر .

ـ خلال فترة حكم الشاه ، أيّدت عمّان باستمرار السياسات الايرانية في الخليج ، دونما اهتمام لمواقف الدول العربية المشاطئة .

ـ يشكل اعلان عدن بتاريخ (٢١ / ٨ / ١٩٨١) ، خروجاً واضحاً عن الاطار العربي اذ يجمع كلاً من طرابلس وعدن مع اديس ابابا في مجموعة متميزة .

ـ الا ان الخروج الاقصى والاخطر عن الاطار العربي ، كان على يد قلب النظام حتى ذاك الوقت : مصر . لقد خرجت مصر على الاجماع العربي ، منذ زيارة السادات للقدس ، الى توقيع اتفاقي كمب ديفيد ، الى توقيع معاهدة الصلح ، بل قبل ذلك في توقيع اتفاقية سيناء الثانية . وحاولت مصر التعويض عن اخراجها من الاطارين العربي والاسلامي معاً بانشاء منظمة هزيلة ، ضحلة ، هي جامعة الشعوب الاسلامية والعربية التي كتب عنها محمد احمد خلف الله : « انها الاكذوبة الكبرى التي نسج خيوطها خيال مريض ، يدافع بها عن نفسه حين اعوزته الادوات الصحيحة للدفاع »[١٥] .

٥ ـ صراع الداخل والخارج

إن ما يميز جدلية القومي والاقليمي او القومي والجيو ـ استراتيجي ، هو ان للدول الدخيلة على النظام دوراً أساسياً فيه . فهذه الجدلية هي صورة عن تناقض ما يريده معظم العرب لأنفسهم وما يريده بعضهم القليل بالتعاون مع دولة اجنبية . فقد لعبت بريطانيا دوراً مهماً في خلق وتنشيط الاطر الجيو ـ استراتيجية حتى ازمة السويس .

ولعبت الولايات المتحدة دوراً ما ، ليس هنا المجال لتقدير حجمه ، في بعث الأطر الاقليمية غير العربية ، شرق ـ اوسطية (مبدأ ايزنهاور) او اسلامية (الحلف الاسلامي) خلال الفترة اللاحقة . ويجدر التذكير هنا ان المحاولات الامريكية لم تتوقف حتى اليوم : فمع مطلع ادارة ريغان الحالية ، جاءنا وزير الخارجية الكسندر هيغ بمشروع قديم ـ جديد ، هو اقامة نوع من « التوافق الاستراتيجي » يضم على الاقل كلاً من اسرائيل ومصر والسعودية وعمّان والصومال لمواجهة «الخطر السوفياتي»، وكان زبغنيو برجنسكي قد لاقى صعاباً كبرى في اقناع

(١٥) محمد احمد خلف الله ، « جامعة الدول العربية وجامعة الشعوب الاسلامية ، » **شؤون عربية** ، العدد ١٠ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) .

دول المنظمة العربية (غير مصر) بمشروع مماثل سنة (١٩٧٩) . لكن هيغ لم يتعلم من تجارب الخمسينات ولا من فشل برجنسكي واثبت لنا ، بمبادرته ان ما يسميه مالكولم كير ، التيار الشمولي في الفكر الاستراتيجي الامريكي ما زال اكثر كثيراً من اي وقت مضى في واشنطن وان الامريكيين الذين يرون في صراع العرب واسرائيل اكثر من مناوشة على هامش التاريخ ، ما زالوا اقلية نادرة[١٦] .

لكن هذه المحاولات ليست حكراً على الغرب . فالاتحاد السوفياتي ليس غائباً عن بعض المحاولات التي ذكرناها ، فبالنظر للنظام العربي الراهن الذي تلعب فيه الدول المعادية للسوفيات دوراً كبيراً ، يجب علينا الا نعجب لمحاولة موسكو تجاوز ميزان القوى العربي غير المؤاتي بتشجيع تحالفات اقليمية باتجاه ايران او اثيوبيا او دولة اقليمية معادية لواشنطن . واعلان عدن ، والدعوات الى قمة لدول الخليج والقرن الافريقي مثالان على هذا التوجه .

إن التنافس ، الساكن احياناً والمتحرك احياناً اخرى بين القومية والجيو - استراتيجيا ، سيبقى حياً خلال السنوات المنظورة ، ولا يمكن تصوّر انتهائه الا بتوحّد العرب قومياً واستراتيجياً في آن معاً ، وليس هذا من الامور التي يمكن توقعها في السنوات المقبلة . لذلك ، فقد يكون من الواقعي الاكتفاء بالبحث عن ضوابط قومية لتصرفات البلدان العربية تجعلها ، إن شاعت التحالف خارج الاطار القومي مع هذه ام تلك من دول الجوار ، ان تبقى ضمن حدود معقولة ، اي ضمن حد عدم الحاق ضرر يصعب تصحيحه لاحقاً بمجمل الاطار العربي ، مثل تجنب الاتفاقيات الطويلة الامد ، وتجنب الانخراط العسكري المباشر مع دولة مجاورة ضد دولة عربية .

رابعاً : جدلية القومي والمحلي

في تاريخ العرب المعاصر اشارات واضحة لوجود هويات محلية تميز اكثر من بلد ، هي واقع احياناً ومشروع احياناً اخرى ، ومزيج من الاثنين معظم الاحيان . وكلنا نعرفها ، من حيث بروزها للسطح السياسي احياناً وخفوت صوتها احياناً اخرى ، من حيث بقاؤها هوية فكرية احياناً ، وتجسّدها في منظمة اقليمية محلية احياناً اخرى . انها انتصار للمحلي على القومي ، وتمييز للجزء (المغربي ، ام الخليجي مثلاً) عن الكل العربي . ولمقاربة هذه الجدلية ، من الضروري مرة اخرى الخروج من سكونية القراءة القانونية - المؤسسية ، والتساؤل عن الطبيعة السياسية الفعلية لهذه المشاريع . فلنتابع المحليين في منطقهم الجغرافي ، من الاطلسي حتى الخليج .

---

(١٦) Malcolm Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, IPS papers, 14 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1981).

١ - وحدة المغرب العربي الكبير

تشكّل بلدان المغرب العربي الكبير للمراقب الخارجي وحدة جيو - سياسية لا تخلو من المميزات الخاصة : استعمار فرنسي واحد (باستثناء ليبيا ذات الانتماء الاشكالي للمجموعة ، والصحراء الغربية) ، تواصل جغرافي واضح ، تركيب اثني - لغوي متشابه ، تطور تاريخي قديم شديد التفاعل ، تجربة استقلالية شبه متزامنة ، تعاون مرحلي وثيق في مرحلة معركة الجزائر للاستقلال . . . وخلافات محلية ، لا يفقه غير المغاربة من العرب احياناً اهمية صداها الشعبي .

ويشير المغاربة الى امثلة تاريخية متكررة من التفاعل، نستعيد بعضها كمثال ، لا للحصر : سنة (١٧٧١) نرى سلطان المغرب سيدي محمد بن عبدالله يتضامن مع بنزرت وسوسة بعدما قصفتها البحرية الفرنسية ، وسوف يدعم المغرب الامير عبد القادر في صراعه ضد الاستعمار الفرنسي الزاحف ، وتظاهر التونسيون بعنف ضد ايطاليا حين احتلت قواتها ليبيا (١٩١١ - ١٩١٢) . كما ان مؤتمر شمالي افريقية الذي كان الفرنسيون يعقدونه سنوياً منذ (١٩١٩) بين ممثليهم في المغرب الكبير ساعد على نمو الفكرة . وفي العشرينات نشأت في فرنسا تنظيمات مغربية بالمعنى الواسع مثل نجمة شمال افريقيا (١٩٢٦) وجمعية الطلبة المسلمين في شمال افريقيا (١٩٢٧) . وسنة (١٩٣٧) ، قام حزب الدستور التونسي باضراب تضامني مع سكان المغرب والجزائر بعد قسوة التدابير الفرنسية ضدهما . وقد كان لقيام الجامعة العربية تأثير ايجابي على الفكرة ، فالتأم مؤتمر للمغرب الكبير في القاهرة في شباط / فبراير (١٩٤٧) ، اسفر عن انشاء لجنة تحرير المغرب . وفي (٧ و ٨ / ١٢ / ١٩٥٢) جرت تظاهرات حاشدة في الدار البيضاء استنكاراً لاغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حاشد . وفي تونس كاد يلتئم شبه مؤتمر قمة مغربية في (٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦) لولا حادث خطف طائرة بن بلا الشهير . وعلى صعيد حزبي اجتمع ممثلو الدستور التونسي وجبهة التحرر الجزائرية والاستقلال المغربي في طنجة في ٢٧ / ٤ / ١٩٥٨ ، فدعوا الى اقامة وحدة فيدرالية بين البلدان الثلاثة ، والى انشاء لجنة استشارية برلمانية تهيء قيام الوحدة . ومن الجدير ذكره ان دساتير تونس (٣٠ / ٧ / ١٩٥٩) والمغرب (٧ / ١٢ / ١٩٦٢) والجزائر (١٠ / ٩ / ١٩٦٣) سوف تشير جميعاً الى ان كلاً من البلدان المعنية هو جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير[١٧] . وكمثال اوضح لادبيات تلك المرحلة ، هذا المقطع من خطاب للرئيس بورقيبة في فاس (٢٢ / ١٠ / ١٩٦٥) : « ان هناك كسباً عظيماً آخر ظفرنا به خلال محنة الاستعمار وهو انا تمكّنا طوال تلك المدة من زرع بذور التضامن المغربي وغرس الايمان بوجوب التعاون بين شعوب المغرب باعتباره خيراً لها في العاجل والآجل. فكان من الطبيعي ان نتصدى بعد

---

(١٧) لمزيد من التفصيل ، يمكن العودة الى :

Université d'Aix- Marseille, et Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes, *L'Unité magrébine: Dimensions et perspectives* (Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1972).

فوزنا بالاستقلال اي بعدما اصبحنا المسؤولين وحدنا عن حظوظ شعوبنا الى تجسيم ذلك التضامن وتمهيد سبل الوحدة الصحيحة بين اجزاء هذا المغرب الكبير »[18] .

أفرزت هذه الهوية المغربية ، مؤسسات عدة . فقرر وزراء التربية المغاربة سنة (١٩٦٦) انشاء لجنة استشارية دائمة في مجال التعليم ، وفي ايلول / سبتمبر (١٩٦٧) انشئت لجنة دائمة مماثلة في مجال الرياضة ، وفي تموز / يوليو (١٩٧٠) افتتح في الجزائر المركز المغربي للدراسات الادارية وانشئت جمعيات مهنية قضائية ، وطبية وتربوية . اما في المجال الاقتصادي فقد تأسس سنة (١٩٦٤) مؤتمر وزاري دائم هدفه تحقيق الاندماج الاقتصادي في المغرب الكبير تبعه انشاء لجنة استشارية دائمة ، تقررت سنة (١٩٦٤) واستقرت في تونس سنة (١٩٦٦) ، ولها امين عام وشخصية قانونية مستقلة . اضف اليها مركز الدراسات الصناعية في المغرب ولائحة طويلة من المؤسسات الاخرى ، الدائمة وغير الدائمة . لكن عمل هذه المؤسسات ، بعد عقدين على انشاء معظمها او ما يقارب، يبقى دون الآمال بكثير. وسوف اكتفي هنا بما قاله مصطفى الفيلالي ، ممثل تونس في اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي : « ان ما تم انجازه من هذه الدراسات ضئيل بالقياس الى ما انفق من جهد ووقت لاعدادها »[19] .

٢ ـ وحدة وادي النيل

انسحبت ليبيا سنة (١٩٧٠) من التجمعات المغربية ، ولم تتحمّس اكثر لما يجري للشرق منها من مشاريع اتحادية لوادي النيل ، وهي مرشحة للدخول في هذه كما في تلك . فبقي السودان ومصر وحدهما . لن نسترجع هنا تاريخاً طويلاً من التفاعل بين البلدين ، ولا سنوات الحكم المصري ـ البريطاني المشترك ، ولا التأثير البالغ للقاهرة في مسار السودان الحديث[20] . فإن اكتفينا بالمرحلة القريبة جداً ، لاحظنا تضامن السودان شبه المتفرّد مع الرئيس السادات حين تركه العرب الآخرون ، ولا شك ان امكانية هذا التضامن في وجه الاجماع العربي ، ما كانت لتكون لولا انها ليست مبنية على قدر هائل من التفاعل السياسي ، بين الرجلين ، والنظامين ، بل والبلدين .

---

(١٨) الحبيب بورقيبة ، خطب (تونس : نشريات وزارة الاعلام ، ١٩٨١) . ج ٢٠ : ١٩٦٥ ، ص ١١٥ .

(١٩) المنجي الصيادي ، معد ، « مقابلة **شؤون عربية** مع مصطفى الفيلالي ،» **شؤون عربية** ، العدد ١١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) .

(٢٠) انظر مثلاً : عزيز محمد حبيب ، **وحدة وادي النيل** (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٤٧) ؛ حامد القصبيي ، **وحدة وادي النيل** (القاهرة : المركز العام لجمعيات الشباب المسلمين ، ١٩٥١) ؛ محمد كمال عبد الحميد ، **وحدة وادي النيل: مظاهرها والمصالح المشتركة بين شطريه** (القاهرة : المؤلف ، ١٩٥٣؟) ، وانور الجندي ، **النيل لا يتجزأ : تاريخ الجنوب الحبيب** (القاهرة : الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ١٩٥٨) ، وغيرها .

وقد وقع البلدان في شباط / فبراير (١٩٧٤) منهاجاً للعمل السياسي والتكامل الاقتصادي انبثقت منه سلسلة من المؤسسات المشتركة ، نيابية وتنفيذية واستشارية . ورأى قادة البلدين بإيمان ان ما يتحقق من نجاح في تحقيق التكامل نحو الوحدة بين مصر والسودان ، سيعتبر مثلاً يمكن ان تحتذيه الشعوب العربية الاخرى ، بل وقال الرئيس السادات : « على ارض وادينا نضال يسلك الطريق الصحيح نسير فيه معاً ونمهد ارضه معاً بفكر متناسق وعمل موحد وجهد مشترك لكي نقدم لجيلنا وللأجيال المقبلة من بعدنا النموذج الامثل لبناء وحدة اصيلة واعية راسخة لشعب وادي النيل، وحدة عقول ووحدة قلوب ، وحدة عمل ووحدة امل، وحدة سواعد مشتركة ومصالح مشتركة ، في العائلة الواحدة نحقق البناء السياسي السليم ونبني الصرح الاقتصادي المثمر ونلتزم بسيادة القانون الموحد . . . . وحدة صحيحة متكاملة بلغة العصر وباسلوب العصر » . ولا يخلو تصريح سوداني تقريباً من الاشارة للعلاقة الخاصة بمصر ، والعكس احياناً صحيح .

فالعلاقة طبعاً غير متوازنة ، ووحدة وادي النيل ، لها ، حسب الظروف ، معانٍ سياسية مختلفة ، إن الكلمات التي اقتبسناها لتونا ، قيلت في مطلع سنة (١٩٧٩) وطوق العزلة يحكم من حول مصر وللأمر مغزى واضح . ان العلاقة الخاصة ، والتبعية السياسية احياناً لمصر هي جزء من الواقع السوداني الدائم ، وتوجه سياسي مصري متفاوت من مرحلة الى اخرى ، فالسودان الى حد بعيد، هو خط الدفاع الاخير لمصر في النظام العربي المعاصر . ولا عجب ان كان السادات « سودانياً » اكثر من الرؤساء الذين سبقوه ، وعزلة مصر تتزايد بعد (١٩٧٣) ، وموقعها الريادي تقضمه البلدان المنافسة ، في شرق مصر وغربها .

وبعد تعثر الجزء الفلسطيني من معاهدة كامب ديفيد ، لعب التحالف المصري ـ السوداني دوراً لإطلاق فكرة عقد قمة مصالحة عربية ـ مصرية في الخرطوم كانت جوهر زيارة السادات للسودان في ايار / مايو سنة (١٩٨١) . وكان النميري قد دعا مصر لمزيد من التكامل مضيفاً « ان العلاقات المصرية ـ السودانية ترتكز على مقومات ثابتة حيث يتداخل امن البلدان تداخلاً كاملاً ويتكامل نموها الاقتصادي والاجتماعي بصورة مطلقة » (١٦ / ٥ / ١٩٨١) ومن المعلوم ان القاهرة لعبت ، اكثر من مرة ، دوراً اساسياً في تثبيت دعائم النظام السوداني القائم في وجه مناوئيه . اما المجلس الاقتصادي المشترك فقد قرر (٣ / ٦ / ١٩٨١) انشاء بنك مشترك لتمويل المشاريع المشتركة ووضع قانون موحد للاستثمارات . وفي (٢٥ / ٧ / ١٩٨١) أكد النميري ان مصر منحت السودان قطعة ارض على ساحل البحر الابيض المتوسط لبناء ميناء سوداني . ويمكن ان تكون قوات مصرية ـ سودانية مشتركة قد رابضت على الحدود الليبية خلال صيف وخريف (١٩٨١) .

إلا ان هذه الوحدة الثنائية مهددة طبعاً بخطر وجود متزامن لنظامين مختلفين في كل من القاهرة والخرطوم ، وهذا ما حصل مراراً في مرحلة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠) ، حيث كان التنسيق في حده الادنى . كما هي مهددة باستمرار بتطور اوضاع جنوب السودان ، حيث هناك ميل واضح لتجنب اي تمتين فعلي لعلاقات السودان بمصر ام بالنظام العربي ككل . والوحدة مهددة ايضاً ،

بتوجه مصري ـ عربي ، يعيد اولوية القومي على المحلي ، فلا يميز العلاقة مع السودان عن العلاقات العربية الاخرى تمييزاً عميقاً ، كما حصل خلال جل الفترة الناصرية .

٣ ـ وحدة الهلال الخصيب

اصبح الحديث عن وحدة الهلال الخصيب نادراً في هذه الايام الا ان هذا المشروع كان حيوياً للغاية في فترة سابقة من التاريخ العربي المعاصر . لن ندخل هنا طبعاً في متاهات المشاريع المتكررة الصادرة عن العراق بهذا الشأن ، خلال سنوات طويلة ، لم تتوقف الا بسقوط النظام الملكي هناك سنة (١٩٥٨)، وقد لاقت صدى متفاوتاً في البلدان المعنية بها ، ومعارضة شبه مستمرة من قبل الاطراف العربية الاخرى ، مصر والسعودية خصوصاً ، اللتان اجتمعتا بالتحديد حول رفض ومحاربة هذه المشاريع ، قبل وبعد ثورة ٢٣ تموز / يوليو(٢١) . ولا ينبغي تناسي قيام حزب نشط ، اسسه اللبناني انطون سعادة ، جعل من اقامة هذه الوحدة هدفه الاسمى ، هو : الحزب القومي السوري ، وقد انتسب اليه عدد من ابناء هذه المنطقة . ويمكن القول ان مشروع بناء « الجبهة الشرقية » ، الذي بقي في الاجمال مشروعاً فحسب ، شكّل الى حد كبير استعادة لهذه الفكرة ، اذ يسعى لجمع وتنسيق طاقات كل من العراق وسورية والاردن ولبنان والفلسطينيين لمواجهة اسرائيل . وهو الهدف الذي وضعه القوميون السوريون منذ تأسيس حزبهم في طليعة اهدافهم . الا انه يصعب تصور حدوث خطوات في هذا الاتجاه ، خارج تفاهم طويل الامد وجدي بين بغداد ودمشق وهذا لم يحصل الا نادراً منذ استقلال بلدان هذه المنطقة . غير ان امثولات الماضي لا تعني بالضرورة ان هذه الفكرة مستحيلة التحقيق .

الى جانب هذا المشروع الطموح والصعب ، صدرت دعوات ، من جهات متعددة ، لوحدة بلاد الشام (البلدان السابق ذكرها ، عدا العراق) ، وقد أيّد نوري السعيد دعوات الامير عبدالله ، عاهل شرقي الاردن في هذا الاتجاه ، باعتباره خطوة على طريق وحدة الهلال الخصيب . لكن هذا المشروع لم يلق مزيداً من النجاح عن سابقه . الا انه يمكن أن يكون قد ظهر مجدداً للعيان في فترة محددة من السبعينات استطاعت فيها دمشق نسج علاقات متميزة مع كل من الاردن ولبنان والفلسطينيين معاً . وينبغي التذكير هنا ، انه يوم دخول القوات السورية الى لبنان سنة ١٩٧٦ ، كانت دمشق آنئذٍ مرتبطة باتفاقيات وحدوية متعددة مع الاردن والفلسطينيين(٢٢) .

٤ ـ الخليـــج

يصيب دعاة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عندما يقولون أن هذا المجلس لا

---

(٢١) مثلاً دراسة د. علي محافظة في الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٢٢) انظر : **الوثائق العربية** ، ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، ٢ج ، للحصول على نص الاتفاقيات الثنائية المشتركة ، والتصريحات المؤيدة لهذا المنحى .

يفتقد الجذور التاريخية : لقد كانت العقود المنصرمة من هذا القرن مملوءة بالمشاريع المتعددة لجمع شتات الخليجيين ، او بعضهم في اطار واحد . وقد تم احراز نصر محدود ، وانما حقيقي بقيام اتحاد الامارات العربية ، الذي سبقت انشاءه ، وتبعته ، مشاريع شتى يقتضي بعضها انشاء اتحاد تُساعي (يضم قطر والبحرين) بل عشري (باضافة الكويت) . ولم تعدم المشاريع التي دعت الى اقامة المجلس الحالي ، باعضائه الستة ، بل برز مشروع يعود لسنة ١٩٥٨ بانشاء اتحاد سعودي ـ كويتي ـ بحراني يواجه الاتحاد الهاشمي ووحدة مصر وسورية . وفي الفترة التي سبقت انشاء المجلس ، عاش الخليج في جو المشاريع التحالفية ، الصادرة من طهران ومسقط كما شهد ولادة عدد من المنظمات الاقليمية والمؤتمرات المنتظمة التي تضم دول المجلس الست بالاضافة الى العراق . وهناك ، الى جانب ما سبق ، لجنة استشارية للخليج والجزيرة تضم شطري اليمن في الوقت الذي ادى انشاء المجلس الى صدور دعوات عدنية باقامة اتصال بل قمة بين دول الخليج ودول القرن الافريقي . لكن لمجلس التعاون الخليجي مغزىً خاصاً . فهو يحدد مجال العضوية فيه بصورة حاسمة أثارت وتثير الجدل بالضرورة ، وهو شكّل قفزة نوعية لكونه منظمة اقليمية تحظى من الناحية القانونية بالشخصية الدولية ، لا تقيدها اختصاصات حصرية . من هنا التركيز عليه .

ليس هناك من دولة خليجية واحدة ، عربية او غير عربية ، لم تدع الى انشاء صلات خاصة بين الدول المشاطئة ام بين بعضها . لكن شيوع الدعوة لا يعني مزيداً حاسماً من امكانات تحقيقها . فالمسألة هي في تحديد الاطراف المدعوين لهذا العمل المشترك ، وفي توضيح الاهداف التي يجب السعي اليها . هنا ، نرى الدعوة الجماعية قد تفرقت دعوات مختلفة ، وفق الاهواء والمصالح ، او بالاحرى وفق الصورة التي يراها كل طرف لمصالحه . اي بلد عربي يجاهر بعدائه للوحدة العربية او للعمل العربي المشترك؟ اي طرف خليجي يجاهر بعدائه لوحدة الخليجيين ام لتضامنهم ؟ هكذا يصبح مشروع تاريخي محدد سلعة في مجال الدعاوة ووسيلة لترسيخ شرعية محددة . اي عروبة؟ اي وحدة خليجية ؟ السؤال واحد والاجوبة ، قبل انشاء مجلس التعاون وبعده ، متعددة .

لنبدأ بالتذكير ان الاطار المعتمد للمجلس يستبعد مشاريع اخرى سابقة او راهنة ، تضم انظمة جمهورية قريبة جغرافياً ، مطلة على الخليج ، كالعراق ، او تقع ضمن شبه الجزيرة العربية كشطري اليمن . فمن اشكال مشاركة العراق في التجمعات الخليجية السابقة لقيام المجلس ، مجالس وزارية وأنشطة متعددة . فمؤتمر وزراء اعلام دول الخليج العربي ، ينظم مهرجاناً خليجياً سنوياً للانتاج التلفزيوني وعقد اتفاقية لانشاء مركز التوثيق الاعلامي ببغداد . ومؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف في صدد انشاء الجامعة الخليجية في البحرين ، ومؤتمر وزراء الصحة اتخذ قرارات تنسيقية عديدة . . . الخ . بكلمة ، نشأت تجمعات بل ومنظمات (كالمكتب التربوي لدول الخليج) ، تضم الدول السبع العربية المشاطئة للخليج ، وتوالت اجتماعاتها دون توقف ، خصوصاً بعد ١٩٧٥ ، وكان للعراق دور مهم فيها . ما هو مصيرها

بعد انشاء مجلس التعاون ؟ وزير الدولة الكويتي عبد العزيز حسين أكّد (القبس ٦ / ٢ / ١٩٨١) ان هذه المجالس قائمة وليس لها وضع جديد . وقد يكون الواقع ان الدول الست عازمة على الابقاء عليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كاطار تعاوني بينما ترى في المجلس اداة لمزيد من الاندماج في المجالات نفسها . والواضح ان الشؤون الامنية والسياسية التي كانت غائبة عن التجمعات السباعية تشكل ، كما سنرى ، صلب التجمع السداسي .

وهناك فكرة عائمة بانشاء تجمع محلّي يضم دول الجزيرة العربية كلها ، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي وبانضمام اليمنين . والفكرة قديمة ، وقد تراوح التعبير عنها بين السعودية ، في فترات قصيرة ، والسلّال الذي دعا الى اقامة جمهورية موحدة في جزيرة العرب كلها . وفي حزيران / يونيو **١٩٧٩** اجتمع وزراء تخطيط دول الجزيرة في الرياض واكدوا وحدة دول الجزيرة . والواضح ان الجمهورية العربية اليمنية كانت من اكثر الدول حماسة لهذا التجمع ، وبالتالي من اوضحها انتقاداً لقيام مجلس التعاون ، بينما غابت عدن عن هذه الاجتماعات . كما ان هناك اجتماعات تعقد بحضور العراق ، تمت في اطار « اللجنة الفنية للتنسيق بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج تعنى بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي » ، وهي مرشحة لضم دول المجلس الست ، بالاضافة الى العراق وشطري اليمن . غير ان مصادر تؤكد ان لا حماسة ، في السعودية على الاقل ، لهذا الاطار التُساعي ، وعلى اي حال فلا حيوية حالية له .

إنما ما يهمنا هنا ، هو علاقة الجزء الخليجي (وقد تمأسس في مجلس) بالكل العربي . ماذا يقول مؤيدو المجلس اولاً ؟ أشارت الدول الاعضاء فيه ، فور انشائه ، الى انها استلهمت المادة التاسعة (المذكورة آنفاً) من ميثاق الجامعة . واشار وزير الخارجية الكويتي (٦/ ٢ / ١٩٨١) ان المجلس « يشكل ركناً في بناء الامة العربية » واضاف زميل له ان المجلس « لا يتعارض مع جامعة الدول العربية كما انه ليس كياناً داخلها لكنه مؤسسة اقليمية تدعم الجامعة واداة لتعزيز نشاطها » . واراد مصدر كويتي آخر (٨ / ٢ / ١٩٨١) ان يذهب الى حد جعل المجلس « تجربة حقيقية للعمل العربي الجاد والتعاون الجماعي على المستوى الاقليمي » . وجاء تصريح ترحيبي لامين عام الجامعة العربية ، يؤكد فيه ان « المجلس خطوة ايجابية نحو تحقيق الاهداف التي تعمل من اجلها الجامعة العربية » يسبغ غطاء شرعياً على المجلس ، بل اكدت صحيفة **العمل** التونسية « ان الرئيس الحبيب بورقيبة قد صرح مراراً ان بين البلدان العربية المتجاورة تجانساً طبيعياً يفرض عليها تمتين الروابط بينها » واستفادت من المناسبة للتذكير بمشاريع بعث المغرب العربي الكبير . اما ولي عهد البحرين فقد رد على المتخوفين بقوله : « ان طبيعة اهل الخليج والجزيرة العربية لا يفهمون الاساءة او التنصل من اهدافهم القوية نحو العروبة والاسلام . . . فالمجلس لبنة في صرح العمل العربي القومي » . ألم يأمل بورقيبة بعد انشاء المجلس بأن تحذو دول المغرب نهج دول الخليج ، وسياد بري بأن تحاول دول القرن اقامة صرح مماثل للمجلس؟ الم يبدأ المجلس اعماله بوساطة بين عدن ومسقط ؟ الم يُدعَ امين عام الجامعة العربية كمراقب لاجتماعات المجلس ؟

هكذا يتوزع الدفاع عن المجلس على خانات ثلاث : الاولى هي التأكيد بأن قيامه يوافق

ميثاق الجامعة ،والثانية هي الجزم بأن المجلس هو خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة ، والثالثة هي القول بأن المجلس هو مثال ناصع للاعمال العربية الوحدوية الناجحة . وذهب وزير خارجية البحرين الى مقارنة الواقعية والعقلانية والجدية الخليجية ، بما شهده العرب من صفات معاكسة اذ قال : « ان التجارب الوحدوية العربية السابقة وضعت مخططات لم تنفذ ونحن في هذه المنطقة لن نَعِدَ الناس ، ولن نطرح الشعارات ، ولن نتكلم عن اشياء جميلة منمقة لا تعني في جوهرها شيئاً » . ولا يشك وزير خارجية الامارات بأن انشاء المجلس كان « خطوة جاءت تمشياً مع الاهداف القومية للامة العربية وبما يؤكد تدعيم انتماء هذه الدول لجامعة الدول العربية » ، فالخليج ، كما قال ملك السعودية ، « جزء لا يتجزأ من الامة العربية » . لذا ، فلا عجب ان اكد رئيس دولة الامارات « ان المجلس سيكون خيراً للامة العربية كلها » . اما امين عام المجلس ، فرأى ان « دول المجلس عليها مسؤولية التضامن العربي » .

على الرغم من كل هذه التأكيدات ، ومن تكرارها المستمر ، فلم يثر مجلس التعاون الخليجي ، على حد علمنا ، تظاهرات دعم حاشدة ، ولا حماسة الجماهير . هناك بلدان انتقدت إبعادها عنه كالعراق واليمن . . ومنها ما نددت بقيامه ، في خطى موسكو . وبقي الترحيب العربي بالمجلس جزئياً ، رسمياً ومتحفظاً . ويمكن القول ، دون خطر من الوقوع في الخطأ ان ردة الفعل العربية الاوسع انتشاراً كانت متأرجحة بين عدم الاكتراث والترقب الحذر ، عدا حالات الامتعاض الواضحة . لماذا؟ ربما لأن سور النار الذي قال وزير النفط في دولة الامارات ان دول المجلس سوف تبنيه حول ابارها ، اعتبر موجهاً ضد كل الناس ، بمن فيهم العرب ، وقد يذهب البعض الى ان هذا السور (الوهمي) سوف يبنى اساساً بوجه العرب قبل غيرهم . ولكن ما لنا ولتحليل الاحاسيس : فلنعد مرة اخرى الى التاريخ .

قام مجلس التعاون الخليجي في ظروف محددة من تاريخ العرب المعاصر تحكمها اشكال التشرذم القصوى : تفرّد مصر وعزلتها عن العرب الآخرين خلال سنوات ثلاث ، انفراط عقد قمة بغداد بين « معتدلين » و« جذريين » ، تدهور عميق في العلاقات السورية ـ العراقية ، ثورة شعبية عارمة في ايران تلتها حرب طاحنة بين العراق وايران ، حرب في المغرب الكبير حول الصحراء يجمد قدراً كبيراً من هامش تحرك بلدان المغرب ، اوضاع داخلية مستمرة التقلّب في كل من شطري اليمن ، وعلاقات اكثر تقلباً بينهما ، توتر في لبنان ، وتزايد اليأس الفلسطيني من الحلول الغربية المصدر ، هزيمة عسكرية صومالية في القرن واوضاع داخلية دقيقة في السودان . . . هذه بعض من الصورة العربية التي كانت (وما زالت الى حد كبير) قائمة في مطلع شباط / فبراير **١٩٨١** حين اعلن انشاء المجلس . وتمثّل هذه الصورة مستوى متقدماً من الخلافات والنزاعات المسلحة ، والاوضاع السياسية المتقلبة التي تجعل الجوار المباشر للخليج ، منطقة مثيرة للقلق والحيرة . وان اخترنا بعضاً من العناصر السابقة وأعدنا ترتيبها لقلنا :

١ ـ إن النظام المحلي في منطقة الخليج وجد نفسه قادراً اكثر من اي وقت مضى على التمايز عن مجمل النظام القومي العربي ، والاقليمي الشرق ـ اوسطي ، بسبب نمو قدراته الذاتية نمواً

هائلاً بعد ١٩٧٣ ، وبفعل التشرذم العربي الذي ادى عملياً الى تفكك متقدم للنظام العربي الى عدد من النظم المحلية المتمحورة حول اقطاب صغرى .

٢ ـ ادت عزلة مصر ، وانخراط العراق في حربه مع ايران ، وانهماك سورية باحداثها الداخلية وفي لبنان ، وتورط كل من الجزائر والمغرب في حرب الصحراء ، الى تخفيف كبير في مستوى الضغط المستمر الذي تمارسه البلدان المرشحة للعب دور قطبي على بلدان الخليج ، والى تحييد كل من هذه الاقطاب عملياً لغيره .

٣ ـ وفي الخليج تحديداً ، من الصعب تصور قيام المجلس خارج اطار الحرب الايرانية ـ العراقية . فلا يمكن لبغداد ، خارج ضغط متطلبات الحرب ، ان تقبل بقيام تجمع للبلدان الخليجية العربية لا تكون عضواً فيه ، علماً بأن كل التجمعات الخليجية التي ضمت السعودية سابقاً ضمت العراق ايضاً . اما طهران ، فلن تقبل بسهولة ان تنشأ منظمة خليجية خاصة تضم كل الدول المشاطئة ما عداها . ونجزم انه لولا الاضعاف الايراني ـ العراقي المتبادل ، لكان من الصعب على الدول الست ، وان لم يكن من المستحيل ، ان تعلن ولادة المجلس .

٤ ـ كيف قبلت الدول الخمس الصغرى في المجلس ؛ بالتخلّي ولو جزئياً عن امكانات موازنة الضغط السعودي الطبيعي عليها ، بدخولها معه في مجلس واحد ؟ كيف قبلت بمؤسسة نظام اقليمي هرمي اي ، نظام مؤلف من قوة كبرى واحدة ومن عدد من الدول الصغيرة ؟ ربما لأن قادة هذه الدول ، وقد تكون الكويت احداها ، قد توصلوا لاستنتاج مثلث هو التالي : أ ـ ان الاخطار المحدقة بها قد وصلت الى درجة من الحدة ـ بعد غزو افغانستان واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية ، وفشل مشاريع التسوية مع اسرائيل على الاقل ـ تدفعها الى اعتبار النفوذ السعودي اهون الشرور ان استطاع تجنيبها بعضاً من هذه المخاطر ؛ ب ـ ان تعاونها معاً ، ومع السعودية يسمح لها بمزيد من مقاومة الضغوط الخارجية عربية (عراقية وفلسطينية خصوصاً) ام غير عربية (ايرانية ، امريكية ام سوفياتية) ؛ ج ـ ان النفوذ السعودي حاصل ، على اي حال ، وقيام المجلس قد يؤدي الى تخفيفه من خلال تقنينه .

وقد تكون هذه التساؤلات قد شغلت دولتين دون غيرهما ، او اكثر من غيرهما ، الاولى هي عمان التي فقدت مع سقوط الشاه حليفاً تقليدياً قوياً ، وكادت تعزل عن جيرانها لمواقفها المتفردة من اتفاقي كامب ديفيد ، ولعقدها معاهدات عسكرية تثير النقد مع الولايات المتحدة الامريكية . والثانية هي الكويت التي تتحمل بصورة مباشرة انعكاسات الحرب الايرانية ـ العراقية والتي قد تتأثر بصورة جدية ان تطورت اوضاع منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه سلبي . من هنا ، يمكن القول ، دون اهمال الدول الاربع الاخرى ، ان المجلس لم يكن ليقوم ، لولا ان الكويت وعمان ، لم يريا ، في وقت واحد تقريباً ، ان امنها مرتبط ، في لحظة تاريخية محددة ، بالتنازل عن بعض من استقلاليتها المعروفة (والتي دفعتها سابقاً وتدفعها اليوم في اتجاهين دبلوماسيين متناقضين) .

لذا ودون ان نهمل العناصر الاخرى ، كرغبة الخليجيين الحقيقية في التنسيق ، وفي ايجاد مجال اوسع من الحرية لانتقال الاشخاص والافكار والبضائع ، ودون ان نتناسى نصائح هذه الدولة الكبرى ام تلك وتشجيعها ، فنحن نرى ان الهاجس الامني قد حكم نشوء المجلس ومن ثم تطوره . وقد اثبتت السنة الاولى من حياة المجلس ، ان القضايا الاساسية التي شغلت قادته كانت امنية ، خصوصاً بالنظر للتوتر بين عمان واليمن الجنوبي ، ولما حصل في البحرين منتصف شهر كانون الاول / ديسمبر من اضطرابات . طبعاً ما انفك وزراء المال والاقتصاد يبحثون عن صيغ تعاون متقدمة ، انما الاساس كان في اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورؤساء الاركان وقد توالت وادت الى انشاء اتفاقيات امنية ثنائية بسرعة . ويبدو ان الكويت ، وقد كان لها دور مهم في قيام المجلس ، شعرت بالامتعاض لهذا التطور في مهماته وهمومه . وقد تكون مطالبة ٣٥ نائباً كويتياً باستقالة امين عام المجلس (الكويتي) صورة من هذا الامتعاض .

فالخطر حقيقي من تحول المجلس من اداة وحدوية شاملة الى اداة تسهيل ربط امن هذه الدول ، الواحد بالآخر ، وليس هذا بالضرورة هدف عدد منها الاول او الاساسي . اما العربي غير الخليجي ، فيصعب عليه اليوم تذكير عدد كبير من الخليجيين ان امنهم المزمع انشاؤه سيبقى هشاً ان لم يرتبط بأمن العرب جميعاً ، كما شهدنا بأنفسنا في اكثر من لقاء ومؤتمر . فنحن من الذين ما زالوا يقولون ان نفط العرب للعرب . هذه العبارة كانت تعني ، حين اطلاقها ، ان نفط الخليج ليس للشركات الامريكية . اما اليوم فهي تعني ان نفط الخليج هو للعرب لا للخليج : فالمحافظة عليه عربية ، والاستفادة منه عربية . هذا هو الباب الذي يمنع السور الذي يرى الشيخ العتيبة بناءه حول الآبار من ان يتحول الى سور يشيده ثري حول قصره لا ردعاً للاخطار فحسب وانما ايضاً تأكيداً للتفرد في الملكية .

٥ ـ ملاحظة اخيرة

لا يمكن للقومي ان يلغي المحلي ، ولا من مصلحته ذلك . فللجوار الجغرافي ، خصوصاً ان تطابق مع نظم سياسية واجتماعية مماثلة ، اهمية كبرى ، وهو عنصر تقارب . ولا يسع القومي الا ان يؤيد قيام الوحدات المحلية المندمجة ، فقد تشكل بالفعل ، خطوة على طريق الوحدة الكبرى ومثالاً لها . لكن شرط هذا التأييد ، هو وضوح الهدف من التجمّع ، وظروفه التاريخية المحددة . يحق لدول الخليج ان تتضامن الانظمة القائمة فيها خوفاً من الاخطار الخارجية او الداخلية ، ولكن المسألة هنا لا تعدو مثالية ولا هي خطوة وحدوية بل مجرد تنسيق امني بين سلطات لا بين دول . يحق للدول العربية الغنية ان تتجمع في اطار دون غيرها من الدول الفقيرة ، وانما بشرط الا يكون الهدف مزيداً من الشح في دعم هذه الاخيرة . فهناك بالفعل وحدات تنشأ لتشكل عقبات امام الوحدة الفعلية لا خطوات على طريقها ، والتيار الانعزالي في السياسة العربية الراهنة ليس حكراً على لبنان ، بل خبز هذه السياسة اليومي ، ومن المحيط الى الخليج .

خامساً : جدلية القومي والسياسي

أكّد بروتوكول الاسكندرية في فقرته الثالثة رجاء اللجنة التأسيسية « ان توفق البلاد العربية في المستقبل الى تدعيمها (الخطوة المباركة) بخطوات اخرى وبخاصة اذا اسفرت الاوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط امتن واوثق » . وفي مادته التاسعة اكد ميثاق الجامعة انه « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض » . الباب مفتوح اذن ، انطلاقاً من الحد الادنى ، الذي هو الميثاق ، لاشكال اكثر تقدماً من التعاون ، بل من الوحدة. وهذا يعني البلدان المتجاورة جغرافياً (وقد درست فيما سبق) بقدر ما يعني البلدان المتوازية في خياراتها السياسية (وهذا ما نحاول هنا اثباته) .

لم يتوقف النظام العربي لحظة عن افراز المحاور السياسية المتنافسة او المتناقضة . ويشكل قيام المحور ، عملياً ، اقراراً بعدم امكانية طرف ما في السيطرة على النظام بأكمله ، مما يدفعه الى تشكيل مجموعة صغيرة من البلدان المؤيدة له ، او التي هي بحاجة ما اليه ، بهدف اقامة تكتل مؤيد ، يمكن اعتباره خط دفاع اول . ولا شك ان دينامية النظام الذاتية تجعل انشاء محور ما يحمل في طياته احتمال انشاء محور مقابل .

عاش النظام العربي ، قبل انضمام المغرب الفعلي اليه ، ولفترة طويلة ، في اطار التنافس الحاد بين **محور هاشمي** ، يسعى الى تثبيت العرشين العراقي والاردني وتوسيع رقعة نفوذهما ، ومجموعة من القوى العربية المقابلة ، التي يجمعها حرص الحفاظ على الوضع العربي القائم ، على الاقل بمواجهة المشاريع الهاشمية . وبالنظر الى الوضع الذاتي الصعب لعاهلي العراق والاردن خلال الخمسينات ، فقد كان لنوري السعيد دور مهم في احياء هذا المحور ، ولذلك فإنه يمكن اعتبار بغداد عاصمته وقطبه . بالمقابل ، شكّل قيام الجامعة العربية انتصاراً مصرياً كبيراً زادته ثورة **٢٣** تموز / يوليو اهمية . وقد تجاوز السعوديون ، الذين ابعدتهم عن مصر مسائل ثانوية عديدة ، تحفظاتهم المعلنة ازاء الجامعة ، عندما رأوا فيها ، على عكس ما اعتقدوا للوهلة الاولى ، وسيلة لردع المشاريع الهاشمية . ولقد كان من اسباب فشل المحور الهاشمي المهمة ، ان مؤيديه في كل من سورية والعراق ، وان كانوا يساندون توجهه المؤيد للغرب ، فقد كانوا في الاجمال - في اوساط حزب الشعب السوري مثلاً - متحفظين على مشاريعه التوحيدية الاندماجية . اضف الى ذلك ان عمّان لم تكن متحمسة بالضرورة لكل المشاريع الصادرة آنئذٍ عن بغداد ، ان عن قناعة ، او بسبب ظروف الاردن الخاصة بعد انشاء دولة اسرائيل .

غير ان قيام الثورة الناصرية قلب مجمل الديناميات رأساً على عقب . وكان حلف بغداد ، بعزله للعراق ، نذيراً بما سوف يأتي . فتتالت الاحداث بسرعة فائقة في كل من الاردن وسورية ولبنان خلال سنتي (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وحسم الموقف في هذه البقعة ، على وجه الاجمال ، لمصلحة **القاهرة** وما كانت تمثله آنئذٍ . لذا كان من الصعب اخذ الاتحاد الهاشمي ، الذي قام ،

بتسرع واضح ، كرد فعل على وحدة مصر وسورية ، على محمل الجد . كما ان مشاريع انشاء محور خليجي بقيادة السعودية باءت - آنئذٍ - بالفشل . وتركّزت القوة الناصرية بشكل دفع اعداء الامس للتلاقي في مواجهة هذا القطب الجديد ، صاحب النفوذ الفعّال من بيروت لصنعاء ، ومن الكويت حتى فاس . غير ان حجم هذه القوة بالذات - قوة دفعها وتأثيرها الجماهيري الكبير - كان من نتيجته اضطرار الطرف المناهض لها ، الاكتفاء ، لفترة طويلة ، بتكتيك « حرب العصابات السياسي » ، القاضي بانهاك طرف مهيمن ، باشغاله باستمرار بمعارك جانبية ، تحمله تدريجاً من موقع الهجوم المتعدد الرؤوس الى موقع الدفاع على اكثر من جبهة .

وهذا هو ، بايجاز تاريخ الستينات من هذا القرن . فبعد انتصارات الناصرية في مرحلة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ، بدأ الهجوم المعاكس التدريجي في سورية واليمن والسودان ولبنان ، كما في تونس والمغرب . وحملت الستينات ايضاً تطورات معاكسة للقاهرة في كل من الجزائر (باقصاء بن بيلا) والعراق ، مع العلم ان هزيمة (١٩٦٧) ، كانت بتواطؤ بعض العرب ام بجهلهم ، الضربة الكبرى . لكن البلدان التي اندمجت في هذا الهجوم ، كانت على الارجح غير قادرة على مواجهة القاهرة ، من خلال محور موحّد ، يبرز بصورة اوضح ما يجمع هذه البلدان . فاكتفت ، على الارجح ، بالتنسيق الخافت فيما بينها : كانت السعودية طرفاً أساسياً في اليمن ، وكان للاردن حملات متكررة على « استيلاء مصر على الجامعة » ، بينما حملت تونس على اي مس بالسيادات العربية القائمة . وخلال الستينات ، قوي تدريجاً ساعد الاحزاب المناهضة للناصرية في اكثر من بلد عربي ان تحت شعارات الدين والمحافظة على الملكية الفردية ، و « الاصالة » المزعومة ، او تحت شعارات تعدّي « البورجوازية الصغيرة » ، وفتح الباب مشرعاً امام الثورة . لكن السلطة الناصرية ، حتى في مرحلة هرمها ، كانت قادرة - لا على اخذ المبادرة كما في السابق - بل ، على الاقل ، على لجم هذين المحورين ، بارغامهما على البقاء في مستوى الحد الادنى ، اي ، عملياً بمنع تكوّنهما كمحاور .

اما بعد (١٩٧٠) ، فقد كان تشكيل المحاور وحلها جزءاً من حياة العرب اليومية . فغداة غياب عبد الناصر شهدت بلدان اربعة ، ذات قيادات حديثة للغاية في كل من مصر وسورية (حيث قامت السلطة في خريف ١٩٧٠) ، والسودان وليبيا (١٩٦٩) ، جنوحاً طبيعياً للتكاتف في عصر متحول وبغياب الرجل - القاعدة . هكذا نشأت فكرة **الاتحاد الرباعي** ، اسابيع قليلة بعد وفاة عبد الناصر ، وكوسيلة لحصر الارث ، الجمهوري ان لم يكن الثوري . من هنا ميثاق طرابلس فإعلان القاهرة ومن ثم قيام **اتحاد الجمهوريات العربية** في (١٧/ ٤ / ١٩٧١) ، وقد انسحب منه السودان ، الذي كان يمر آنئذٍ بمرحلة بالغة الحرج على المستوى الداخلي . هل يمكن اعتبار هذا الاتحاد محوراً ؟ نعم ولا . لم يكن محوراً لأن القرار السياسي لكل بلد بقي كامل الاستقلال على الرغم من ايجاد الهيكلية القانونية الموحدة . لم يكن محوراً لأن علاقات كل من هذه البلدان مع البلدان العربية الاخرى كانت متميزة . كما برزت خلافات حادة حول مستوى التعاون بين الاطراف الثلاثة ، لم يكن ليخفف منها آنئذٍ الحاح طرابلس المستمر ، على دمشق والقاهرة فحسب ، لاقامة وحدة اندماجية كاملة مع ليبيا . الا ان الاتحاد كان يشكّل نوعاً من

التكاتف الضمني بين السلطات القائمة في البلدان الاربعة ، والتي كان يجمعها آنئذٍ شعور بأن قوى المعارضة الاساسية خلال الفترة السابقة (من على يمين القاهرة او من على يسارها) ، قد تستفيد من احداث الاردن ، ومن وفاة عبد الناصر ، للانتقال من موقع المعارضة والدفاع الى موقع الهجوم الحاد على ارث المرحلة السابقة في حده الادنى (قطاع عام ، تسليح شرقي . . .) . لكن ذلك لم يمنع السادات من التأكيد ان قيام الاتحاد « يشكل خطوة عظيمة على طريق الوحدة الكبرى لامتنا العربية » .

ولكن الاتحاد اصبح خلال اسابيع من انشائه اسماً لغير مسمّى ، بالنظر الى التنافر في سياسات البلدان الاعضاء فيه ، فالى جانب الخلاف المصري ـ الليبي الذي لم ينفك يتسع حتى دخل مجال الصدام المسلّح ، نشأ خلاف عميق بين كل من القاهرة ودمشق غداة حرب (١٩٧٣) ، واصبح نزاعاً دبلوماسياً حاداً في (١٩٧٥) بعد اتفاقية سيناء الثانية . وكانت نهاية المؤسسة في (٥ /١٢ / ١٩٧٧) حين اجتمع رئيسا سوريا وليبيا وقررا عزل الرئيس المصري عن رئاسة الاتحاد ونقل جميع مؤسسات دولة الاتحاد الى طرابلس (ليبيا) . لكن البندين الاخيرين من هذا الاتفاق ظلا حبراً على ورق وكان احدهما يقضي « بتنشيط مؤسسات دولة الاتحاد بما يؤهلها لأن تكون نواة فعّالة لوحدة عربية شاملة » والثاني « بالعمل على دعوة الدول العربية الاخرى الى الانضمام الى دولة الاتحاد » .

وشكلت **جبهة الصمود والتصدّي** في انطلاقتها ردة فعل طموحة على مسار مصر المتفرّد ، وعلى ما اعتبره قادة الجبهة ، هشاشة في رد فعل العرب الاجمالي على هذا المسار . من هنا جاءت الجبهة ، رفضاً للسياسة المصرية وتعدياً للحد الادنى العربي ، الذي تبقى قمة بغداد حتى اليوم تجسيده الافضل . وبالنظر للطابع الجذري للمعلن من سياسة الجبهة ، فقد حرصت وسائل الاعلام المصرية على تسميتها « بجبهة الرفض العربية » . اجتمعت الجبهة في مؤتمر قمة اول في طرابلس (ليبيا) بين (٢ و٥ / ١٢ / ١٩٧٧) ، غير ان العراق الذي شارك بممثل عن الرئيس البكر ، لم يدخل الجبهة التي اعلن عن انشائها في انتهاء لقاء القمة . وقد اكد الاطراف الخمسة الاخرى (سورية ، ليبيا ، الجزائر ، اليمن الجنوبي وم . ت . ف) ان الجبهة تقبل انضمام اطراف عربية اليها ، وان اي عدوان على عضو في الجبهة سوف يعتبر اعتداء على جميع اعضائها . وعقدت الجبهة مؤتمر قمة ثانياً في الجزائر بين (٢ و٤ / ٢/ ١٩٧٨) حضره قادة اعضائها الخمسة واصدرت في ختامه بياناً سياسياً مناهضاً للسياسة المصرية . لكن تمأسس الجبهة لم يبدأ الا في الدورة الثالثة لمؤتمر القمة في دمشق في (٢٣/٩ / ١٩٧٨) حيث اتفقت البلدان الاعضاء على « اعلان مبادىء واهداف ومؤسسات الجبهة القومية للصمود والتصدي » . ويتضمن هذا الاعلان عزم الجبهة على « العمل على تحقيق الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي » ، مما يعني ان الجبهة « قوة عربية منفتحة على كل القوى العربية التي ترغب في المساهمة في تحمل مسؤولياتها القومية » . وأقرت الجبهة انشاء مؤسسات عدة منها قيادة عليا (تتألف من رؤساء الدول الاعضاء) تجتمع كل ستة اشهر وتتخذ قراراتها بالاكثرية ، مما يشكّل طبعاً مستوى متقدماً من الاندماج . كما تتكون اللجنة السياسية من وزراء الخارجية وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر (والوتيرة السريعة هي هنا

عنصر اندماج متقدم) كما ان هناك لجنة اعلامية ، وما هو اهم ، قيادة عسكرية موحدة . الا ان مؤتمر القمة الخامس للجبهة (١٩ / ٩ / ١٩٨١) ، اقر بأن المؤسسات المعتمدة لم تنشأ ، ولم تنعقد بصورة دورية ودعا الى تصحيح هذا الخط . ويمكن القول ان الجبهة ، ولو تمأسست بصعوبة فهي تشكّل اليوم محوراً سياسياً مهماً داخل المجموعة العربية .

وكان للسياسة المصرية رد فعل آخر ، اثار امالاً اكبر بتحقيق مستوى متقدم من الاندماج بين بلدين عربيين متجاورين مرموقين : سورية والعراق . فقد اجتمع قادة هذين البلدين في بغداد بين ٢٤ و٢٦ تشرين الاول / اكتوبر (١٩٧٨) ، واصدروا في نهاية لقائهم **ميثاقاً للعمل القومي** المشترك بين القطرين ، « انسجاماً مع ايمان القيادتين العميق بمبادىء القومية العربية والوحدة العربية » وصمموا « على تحقيق انتقال نوعي في العلاقات بين القطرين . . . من اجل تحقيق اوثق اشكال العلاقات الوحدوية بينهما » . وكانت المؤسسة الأهم التي تقرر انشاؤها هيئة سياسية عليا ضمت القادة البارزين في البلدين بمن فيهم رئيساهما ، تجتمع بوتيرة متسارعة (كل ثلاثة اشهر) ، تساعدها لجان مركزية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية . ويتضمن الميثاق مشروع وحدة عسكرية كاملة بين البلدين .

وشهدت الاشهر القليلة التي تلت توقيع الميثاق المشترك نشاطاً مكثفاً بين البلدين بهدف وضع الاسس والتنظيمات الكفيلة بتنفيذ مقررات الميثاق . وقد تعددت مستويات اللقاء ، رسمياً وحزبيا ونقابيا . وفي مطلع (١٩٧٩) ، كانت اللجان تعمل على قدم وساق في العاصمتين ووقعت سلسلة من الاتفاقيات في مجالات الاقتصاد والعمل والنقل والاعلام وغيرها . وفي (٢٩ / ١ / ١٩٧٩) صرّح صدّام حسين بمناسبة انعقاد اجتماع الهيئة العليا في دمشق « ان العلاقة بين العراق وسورية سترقى الى مستوى نوعي جديد وان ذلك المستوى لا يمكن الا ان يكون الوحدة الكاملة بين البلدين » واضاف ان ذلك يعني وحدة حزب البعث . وفي (٧ / ٢ / ١٩٧٩) كان وزير التجارة العراقي يؤكد ان البلدين سوف يتحولان قريباً الى اقليم اقتصادي واحد بينما اشار وزير الاعلام السوري الى ان هناك قراراً قد اتخذ بانجاز صيغة دستورية موحدة وبانجاز وحدة الحزب . وكان الطرفان يؤكدان باستمرار ان وحدتهما المرتقبة هي نواة وحدة العرب جميعاً . وعلى الصعيد العملي ، اتخذت في البلدين اجراءات متعددة ، كان لها وقع طيب للغاية كتسهيل انتقال الاشخاص والبضائع ، واستئناف ضخ النفط العراقي عبر سورية في (٢٥ / ٢ / ١٩٧٩) . وفي (١٢ / ٥ / ١٩٧٩) كان السيد صدام حسين يؤكد لوفد من صحافيي سورية ان البلدين قد وصلا الى نقطة مطلوب منهما فيها خطوة نوعية غير الميثاق وهي الوحدة .

لكن التقارب لم يدم سنة واحدة . ففي آب / اغسطس (١٩٧٩) ، انتهى كل شيء تقريباً ، عندما اتهم احد البلدين الآخر بتشجيع محاولة انقلاب فيه ، وقد نفى كل طرف هذا الاتهام . وليت الامور توقفت عند هذا الحد ، فقد تدهورت علاقات البلدين بسرعة فائقة ، تشبه الى حد كبير تأرجح شطري اليمن المستمر بين مشاريع الوحدة الاندماجية الكاملة والصدام المباشر . وزاد الاختلاف العميق في موقف البلدين من ايران من حدة خلافهما ، الذي وصل الى حد القطيعة والاتهامات الجارحة المتبادلة .

غير ان **سوريا** ، التي فشلت مشاريع توحدها مع العراق ، **وليبيا** التي بادرت الى اقامة وحدة مع عدد من البلدان العربية وغير العربية ، قررتا في خريف (١٩٨٠) انشاء وحدة تضمهما . انطلقت الفكرة من نداء وجهه العقيد القذافي في (١ / ٩ / ١٩٨٠)، اجاب عنه الرئيس الاسد ببرقية ترحيبية جاء فيها « ان الوحدة تبقى الهدف القومي الذي لا يعلو عليه اي هدف آخر » . وبعدها بعشرة ايام ، وقع رئيسا البلدين وثيقة وحدوية قررا فيها قيام دولة واحدة تتمتع بالسيادة على البلدين ، لها شخصية دولية واحدة ، وقيادة واحدة ، وسلطة تنفيذية واحدة . كما صمما على وضع القرارات والاجراءات التنفيذية للقرار في مدة لا تتعدى الشهر الواحد. ورأى الطرفان ان وحدتهما تشكل نواة للوحدة العربية الشاملة وبالتالي فهي مفتوحة لكل قطر عربي يرغب في الانضمام الى مسيرتها الوحدوية ويلتزم بمبادئها . ورحب عدد من البلدان العربية رسمياً بهذه الخطوة ، وكذلك فعل امين عام الجامعة الذي رأى فيها « خطوة مهمة على درب الوحدة العربية الشاملة » بينما عارضه في هذا الرأي نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ، وأيده فيه ولي العهد السعودي . اللقاء التنفيذي لم يتم في المهلة التي حددتها القمة . لكن لقاء قمة آخر حصل في (١٧ / ١٢ / ١٩٨٠) تقرر فيه انشاء لجنة لوضع مشروع يتضمن اطار دولة الوحدة ومؤسساتها ومهامها . وبعد مرور سنة على اعلان الوحدة قال الرئيس الليبي : « كان من المنتظر ان تنجز مهمة الوحدة التاريخية وحدة التحدي خلال العام الماضي من الفاتح (١٩٨٠) الى الفاتح (١٩٨١) . لكن علينا أن نعترف بأن الوحدة لم تنجز خلال هذه المدة » . لكن البلدين وقّعا عدداً من الاتفاقيات الثنائية المهمة ، كما دعمت سوريا ليبيا بحزم خلال صيف ١٩٨١ بوجه مصر ـ السودان كما بوجه الولايات المتحدة .

ما هذه الا امثلة بين اخرى على قيام محاور سياسية ضمن الاطار العربي . **هذه الجدلية** قائمة باستمرار وصحية دون شك . شكلياً ، كل هذه المحاور تبقى حدودها مفتوحة امام دخول اطراف عربية اخرى ، مما يشير الى اهتمامها بالاطار القومي العام ، كما انها تظل تشارك إجمالاً في اللقاءات العربية الشاملة (الّا حالات قليلة كقمة عمان) . لكن هذه الجدلية هي الاخرى بحاجة الى ضوابط ، بحيث لا يبقى الشغل الشاغل للطاقات العربية ، هو المواجهات العربية ـ العربية ، وهذا ما يحصل تكراراً . ان مستوى معيناً من القطيعة مع المحاور او الدول الاخرى ، يقتضي تجنبه ، كما انه من المفيد ابقاء ابواب الاتصال الشعبي والاقتصادي خارج وفوق المحاور المتنافسة ، بحيث تبقى الدينامية القومية حية رغم الخلافات ، وبحيث لا تبقى الشعوب أسرى خيارات قادتها .

سادساً : ملاحظات ختامية

تتميز مرحلتنا الراهنة بشكل لا يدع الشك بانحسار واسع ، شامل وعميق للفكر وللممارسة ، المنبعثين من اعتبار الانتماء القومي ، معياراً اساسياً للمسلك السياسي . ولا يتوازى وعي هذا الانحسار برأينا مع مداه ، بل مع عمق موجته ، ولا يمكن القول البتة انه تم

استيعاب مسببات هذا الانحسار الفعلية وآثاره . بل غالباً ما ترى الفكر القومي المعاصر ، سلفياً بتمسّكه بافكار بل بمفردات الفكر القومي التقليدي ، مما لا يجديه نفعاً . ويصبح التساؤ ل ، والامر كذلك ، عن حقيقة المرحلة القومية التاريخية : هل كانت فترة عابرة من تاريخ العرب الحديث ، مرت كما مر غيرها ، ام ان ما نعيشه اليوم هو الاستثناء ، وما عشناه سنة (١٩٥٦ الى ١٩٥٨) كان القاعدة .

فما نعيشه اليوم ، هو ، انطلاقاً من الصفحات التي سبقت ، تشابك عميق وتداخل في كل الجدليات . فاضطر مشروع النظام العربي ، والقيمون ، سياسياً ام مؤسسياً عليه ، ان يساوموا مع تيارات اقليمية او دينية او محلية او سياسية ،كانوا في السابق يتجاوزونها دون صعوبة تذكر . وكأن المنطقة كانت حبلى بكل هذه الجدليات المنافسة والمناهضة للاطار القومي ، فما انكسر ساعد هذا ، حتى انفجر الكبت ونمت التيارات الطامحة لأن تكون بديلة . ان ما نشهده اليوم من تكاثر للمنظمات الدولية الساعية لأن تحتضن هوية ما ، ليس دليلاً على هشاشة الاطار القومي الراهنة فحسب ، بل برهان ساطع على ان مسألة الهوية التي اعتقد البعض انها حلّت في العقود السابقة من هذا القرن بطروحاتهم المبسّطة ، ما زالت حية ، اشكالية ، تثير العواطف والاهواء الجامحة ، بل والحروب . بل يبدو العرب ، بتكاثر مؤسساتهم المشتركة ، المختلفة الهوية ، كالمريض الذي تتعدد ادويته لانه لم يزل دون فقه حقيقة مرضه .

هل لصفة عربي مدلول واحد اليوم ؟ طبعاً لا . فعندما يقول الفلسطيني انه « عربي » ، فللتذكير ، انه تحت الاحتلال وغير اسرائيلي . ولا يستطيع المسؤ ول السعودي ان يستعمل هذه الصفة دون ان يتبعها بصفة اخرى ، دينية ، والازدواج هنا علامة غنى في مراحل العز ، وعلامة تساؤ ل وحيرة في مرحلة الردة . وقد يقول العراقي « عربي » لمزيد من التمايز عن الفارسي . اما « عربي » في الجزائر فهي تعني اجمالاً تياراً سياسياً واسعاً ، معادياً ، في الآن نفسه ، للغربة الثقافية وللعصرنة التكنوقراطية . وتعني « عربي » في مصر ، انك لست مع معاهدة كامب ديفيد، وهي تعني في الصومال مشروعاً لفك عزلة هذا البلد ، المسلم وغير العربي اساساً ، وسط القرن الافريقي المعادي له . اما في لبنان ، فتعني كلمة « عربي » ، الف معنى ، بالنظر لموقفك من الحرب هناك ، ولمصدر تمويلك . لقد تشتتت معاني الاسم مع تشرذم المسمى ، وانكسر المعنى مع انكسار الهوية .

وقد يكون اخطر ما يحصل لنا ، على عكس ما حصل لابائنا او للاجداد ، هو سيطرة سلطات قائمة على الهويات المتداولة واعتبارها جزءاً عضوياً من شرعيتها الذاتية . فعندما تستولي سلطة ما على هوية ، يضيع طابعها النسبي الاصيل وتجمّد فوراً في صورة مطلقة ، كما السلطة العربية الراهنة هي ، في الاجمال ، مطلقة . ذلك ان اي مساس بالهوية يصبح آنئذٍ شكلاً من اشكال المعارضة . وبما ان هذه ممنوعة ، فالتساؤ ل حول الهوية ممنوع بدوره . فيكفي ان تستولي سلطة تسعى لبناء دولة مستقلة على الحكم حتى يصبح القوميون العرب ، والداعون الى وحدة اسلامية ، في موقع الخارج على القانون ، والضال دون خلاص ، والمتآمر . وبالمقابل ، ما ان

يستولي قوميون او اسلاميون على السلطة حتى يصبح الدعاة الى هوية محلية ، انعزاليين ، انكماشيين ، خطرين . تلك هي المعادلة المستحيلة بين مؤسسة الهوية وبين الديمقراطية لدى العرب اليوم .

لذا فنحن نرى ان احد شروط النهضة اليوم ، هو في العودة الى بعض من « مجانية » المرحلة السابقة ، اي الى طرح الاسئلة الاساسية خارج المشاريع السياسية القائمة . ويعني ذلك ان النهضة العربية المقبلة ، لن تكون على الارجح الا وليدة حد ادنى من المناخ الديمقراطي ومن استقلالية المثقفين عن السلطة . إن هاجس تحول المثقف الى « شاعر بلاط » او الى عزلة المنفى ، يجب ان يقض مضاجعنا باستمرار . فلا تجديد في الانتماء العربي ، ولا بداية نهضة ، ان لم نقم باعادة نظر عميقة بما حصل ويحصل من حولنا وان لم نعمل الخيال والعقل للخروج منه ؛ ولا تجديد للفكر العربي الا من خلال مقاربة نقدية صارمة للفكر القومي التقليدي . واحد شروط النجاح الاساسية في هذه الطريق الصعبة ، لمن تعني العروبة شيئاً حقيقياً له ، ان يعمل لا خارج التيارات المعادية فحسب ، بل ايضاً وقبل كل شيء ، بعيداً عن السلطات والهيئات التي تقول اليوم انها عربية .

تعقيب ١

سعد الدين ابراهيم

دراسة د. غسان سلامة - في رأيي - هي من اهم ما قدم في هذه الندوة . إنها تتسم **بصفاء مفهومي** منقطع النظير . ولا يبز هذا الصفاء المفهومي في دراسة د. سلامة غير **تعقيدها اللفظي ، وصراحتها المفرطة** ، وجدة **طروحاتها النظرية** .

القضية الرئيسية في الدراسة هي : ان المنطقة العربية مليئة « بالهويات » . بعض هذه الهويات ذو جذور عميقة في التاريخ ، وبعضها مستحدث . بعضها تحكمه الجغرافيا ، واخرى تحكمها الجيولوجيا . بعض هذه الهويات ضيق فيمن تشملهم من الارض والبشر ، وبعضها واسع لا تحده الا المشاعر والمعتقدات .

هذه الهويات العديدة مع ذلك ليست متناغمة او متسقة . بل انها في الغالب الاعم متنافسة متصارعة . وفي تنافسها وتصارعها تحاول كل هوية ان تتجاوز شعور الانتماء الى افعال السلوك . أفعال السلوك هذه قد تتطور الى مؤسسات تنتقل من حيز الافراد الى نطاق الجماعات والاقطار ، ثم الى مجموعات قطرية . المجموعات القطرية هي التي تضعنا وجهاً لوجه مع ما يسمى « بالتكتلات » .

الهوية **العربية القومية** هي واحدة فقط مما تزخر به المنطقة من هويات . وقد حاولت هذه الهوية ان تعبر عن نفسها مؤسسياً من خلال مشروع توحيدي سياسي كبير ، يضم كل من يتكلم العربية ويشعر بالانتماء للعروبة ، وعلى الرغم من ان مشاعر هذه الهوية قديمة ، وجذورها ضاربة في عمق التاريخ الا ان السعي الى ترجمتها مؤسسياً يعود الى اواخر القرن الماضي وسنوات القرن العشرين . وقد كانت مشاريع التوحيد العديدة مظهراً لهذا السعي . وانشاء **الجامعة العربية** كأحد اوعية الهوية القومية العربية هو احد الامثلة البارزة المستمرة منذ منتصف الاربعينات .

غير ان هذه الهوية القومية ووعاءها المؤسسي (الجامعة العربية) قد تعرضت وما زالت

تتعرض للتنافس والصراع مع هويات اخرى: منها ما هو ديني عام وما هو طائفي خاص ، ومنها ما هو اقليمي شرق ـ اوسطي او افريقي ، ومنها ما هو محلي جواري ، ومنها ما هو « تمحوري ، مصلحي ، سياسي » وحينما « تتمأسس » هذه الهويات المنافسة للهوية العربية القومية ، فإن علاقة المنافسة تتحول الى علاقة صراع يشغل او يضعف او يهدر الطاقات العربية .

وقد حاول الباحث في عرضه لهذه القضية الرئيسية ان يعيد قراءة تاريخ السنوات المائة الماضية بمنظار نقدي جديد ، وان يستخرج من هذه القراءة انماطاً عامة وقوانين لحركة المجتمع العربي وديناميات السياسة فيه . وقد فعل ذلك باقتدار موضوعي امين وبخيال علمي رصين .

وليس لدينا الكثير الذي نختلف فيه مع المقولات الرئيسية للدراسة . انما لدينا عدد من التساؤلات المفهومية والمضمونية التي تجاهل الباحث تفسيرها ، او مر عليها بسرعة خاطفة رغم اهميتها المركزية :

١ ـ الجامعة ومسألة بناء الدولة الحديثة

من المعروف ان الجامعة العربية حين نشأت كانت كل الاقطار الاعضاء فيها في الطور الاول من الاستقلال . ولم تكن هذه الاقطار الحديثة الاستقلال قد استكملت بناء مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية والادارية . كما ان معظمها كان ولا يزال يناضل للخروج من دائرة التخلف . وهي جميعاً لا تزال متعثرة تتخبط في بلورة مؤسساتها السياسية والتوزيعية . كذلك فإن التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية او الطبقية في معظمها لا تزال في طور التكوين .

ما نريد ان نخلص اليه هنا هو ان الكيان الجماعي الذي اريد له ان يعبر عن ، او يحتوي او يكبح جماح المطاليب القومية الشعبية ما كان له ان يكون احسن حالاً من الكيانات القطرية التي اشتركت فيه . ان « فاقد الشيء لا يعطيه » كما يقول المثل المتواتر .

إن المنظمات القومية المشابهة للجامعة العربية في اماكن اخرى من العالم او المنافسة لها في هذه المنطقة كلها تؤكد صدق هذه القاعدة . فبقدر قوة الدول الاعضاء في احدى هذه المنظمات ، والى الحد الذي مضت فيه كل دولة في بناء مؤسساتها الحديثة ، بقدر ما تكون قوة منظمتهم الجامعة . والعكس صحيح؛ اي ان هزال الدول الاعضاء وضعف مؤسساتها الداخلية ، يقترن بضعف وهزال منظمتهم القومية .

وأنا في هذا التساؤل الاول اتحدى مقولة ترددت في السنوات الاخيرة على الساحة العربية فحواها أنه كلما اشتدت الكيانات القطرية قوة ادى ذلك الى ضعف الجامعة العربية او الى ضعف العمل العربي المشترك .

وبالمنطق الداخلي نفسه لهذا التحدي اقرر ان الهويات المنافسة للهوية القومية ، وما خلقته من اوعية مؤسسية ليس احسن حالاً ، او اصلب عوداً ، او اكثر فعّالية من الجامعة العربية . بصريح العبارة : هل نجحت رابطة العالم الاسلامي او المؤتمر الاسلامي (الهوية الدينية) ، او

حلف بغداد ـ السنتو ـ او دول ميثاق عدن (الهوية الشرق ـ اوسطية) ؟ وهل كانت الهوية المحلية مثل تكتل المغرب العربي ، او وادي النيل ، او الهلال الخصيب ، او الخليج ، وما خلقته التكتلات الجِوارية هذه من مؤسسات افضل حالاً من مؤسسة الهوية القومية وهي الجامعة العربية ؟

أظنّ ان الاجابة عن هذه الاسئلة كلها النفي .

إن عجز الجامعة العربية ـ الذي نشكو جميعاً منه ـ لا ينبغي ان يصرفنا عن تقدير حقيقة ان هذه المؤسسة المعبرة عن هويتنا القومية ، كانت ولا تزال رغم كُساحها هي المؤسسة التي صمدت على مدى ما يقرب من اربعين عاماً . هذا بينما اختفى او ذبل معظم المؤسسات التي تعبر عن هويات منافسة .

٢ ـ الشرعية الشعبية للجامعة العربية

يرتبط بتساؤلنا السابق تساؤل آخر حول المشروعية الشعبية للجامعة العربية كمنظمة اقليمية . ان الحديث عن فاعلية الجامعة العربية ـ حتى كأمانة عامة بحد ادنى او حد اقصى من الصلاحيات ـ يتوقف على احساس الامين العام والعاملين معه بأن منظمتهم تضم بالفعل اعضاء يتمتع كل منهم بشرعية شعبية قطرية بحيث تصبح الجامعة العربية في النهاية تعبيراً عن ارادات شعبية عربية قومية . ولكن الشاهد هو ان ذلك الشرط غير متوفر . وبعدم توفره تحولت الجامعة كأمانة عامة وكأجهزة متخصصة الى كيانات بيروقراطية تتضخم حجماً وتتقلص روحاً . وهي في ذلك شأنها شأن سلطة الدول القطرية الاعضاء التي تضخمت ميزانياتها وبيروقراطياتها وتقلصت روحها وانعزلت نخبها الحاكمة وانفضّت عنها شعوبها .

الشرعية الشعبية للجامعة العربية (وليس الشرعية القانونية الرسمية) هي ـ إذاً ـ وقف على شرعية السلطة في الكيانات القطرية المتجمعة في اطارها . ولا يرجى من هذه الكيانات ان تلتزم بمقررات مجلس الجامعة او بالارادة القومية في الوقت الذي لا يلتزم معظمها بالارادة الوطنية الشعبية داخل كل قطر .

ما علاقة ذلك بمسألة الهوية ؟ احد هواجسي وانا اقرأ الدراسة ان الباحث قد ربط بين قوة الهوية وقوة دعائمها المؤسسي . فإذا كانت المؤسسة ضعيفة فهو يأخذ ذلك كقرينة على ضعف الهوية ، والعكس صحيح . ولكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة . فمظاهر قوة الهوية القومية العربية كانت اقوى ما تكون في الخمسينات واوائل الستينات مثلاً . ولكن المؤسسة ـ الجامعة العربية ـ كانت مع ذلك ضعيفة هزيلة .

ما نريد ان نقوله هنا ان العلاقة بين الهوية والمؤسسة ليست علاقة سببية حديدية ، ولكنها علاقة احتمالية ليس الا . هي مثل العلاقة بين الحب والمؤسسة الزواجية . فقوة الحب لا تعني دائماً أنه يتحول الى مؤسسة زواجية . وقوة المؤسسة الزواجية لا تعني بالضرورة قوة الحب . المؤسسة في النهاية هي ترتيبات عقلانية محسوبة لتأطير وتكريس العواطف او المصالح .

إن المؤسسة ـ اذاً ـ هي احد التعبيرات فقط وليست التعبير الوحيد عن الهوية . وهو التعبير الاكثر عقلانية ، ولكنه ليس بالضرورة اشدّها فعّالية . ففي الخمسينات والستينات لم تكن الجامعة هي وحدها الوعاء التعبيري عن الهوية القومية . كانت هناك ايضاً القيادة الكارزمية **لعبد الناصر** . وأعتقد أنها كانت اقوى تعبيراً عن الهوية القومية من الجامعة العربية .

ربما ما يلاحظه ـ اذاً ـ الدكتور غسان سلامة من ضعف للهوية القومية ، هو **عارض** ظاهري . فالهويات التي يحملها كل منا يكون بعضها اصيلاً دائماً وبعضها مصلحياً مؤقتاً . الاصيل من الهويات لا يختفي او يتلاشى ولكنه احياناً يتوارى قليلاً او ينحسر من السطح ، وينتظر في حال كمون الى أن تأتي اللحظة المناسبة ليقفز الى السطح مرة اخرى . قد تكون هذه اللحظة المناسبة ظهور زعيم مثل عبد الناصر او وقوع حدث جلل ، فالذين اعتقدوا مثلاً ان هوية مصر العربية قد احتضرت او كادت في نهاية السبعينات ، فاجأتهم الغضبة الشعبية العارمة في مصر حين ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في اوائل الثمانينات .

ما أريد ان أخلص اليه في هذه النقطة هو انه في الهويات الاصيلة سواء أكانت واسعة ام ضيقة لا ينبغي ان تخدعنا مظاهر التعبير الخارجية او المؤسسية عنها . وأنه في حال الهوية العربية القومية فإن مظاهر التعبير الجماهيري عنها ترتبط في رأينا بوقوع الحدث او ظهور الزعيم الذي يتمتع بشرعية شعبية .

٣ ـ الاستخدام السياسي للهويات المختلفة

يرتبط بالتساؤل السابق تساؤلنا عن الاستخدام السياسي لمختلف الهويات الكامنة او الظاهرة . إن الدراسة تكشف بوضوح ان كل الهويات الكامنة في المنطقة العربية قد استخدمت بواسطة مختلف الانظمة الحاكمة خدمة لمصالحها . والاستخدام السياسي لهويات متنافسة بواسطة انظمة متعاركة ليس جديداً على الساحة العربية ، وليس وقفاً عليها .

فجدلية الديني والقومي ـ مثلاً ـ ليست جديدة ، وانما ترجع الى قرن كامل في الوطن العربي . وأعتقد انها لن تختفي في المستقبل لأننا هنا بصدد هويتين اصيلتين . ولكن المهم هو الاستخدام السياسي لكل منهما . والذي لم تلاحظه الدراسة هو ان هذا الاستخدام السياسي لأي من الهويتين بواسطة اي نظام لا يعني بالضرورة التفافاً جماهيرياً اوتوماتيكياً حوله ، الامر يتوقف على المصالح التي يكرسها هذا الاستخدام السياسي . فهناك استخدام سياسي للهوية الدينية لا تلتف حوله الجماهير لأن المروجين له لا يتمتعون بمصداقية شعبية . الاستخدام السياسي للهوية الدينية في صورة الجامعة الاسلامية ، ورابطة العالم الاسلامي ، والحلف الاسلامي ، والمؤتمر الاسلامي لم تحرك في الجماهير ساكناً . ولكن هناك استخداماً آخر للهوية الدينية نفسها دفعت بتلك الجماهير الى التمرّد والثورة والفتك بمن تسلطوا على شعوبهم او تنكروا لطموحها او خانوا اهدافها الكبرى .الامثلة كثيرة هنا : ثورة الجزائر، الثورة الايرانية ، اغتيال الرئيس السادات .

الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الاستخدام السياسي للهوية القومية العربية، استخدمها بعض الانظمة والحكام الذين لا يتمتعون بشرعية شعبية . ولم يحرك ذلك في الجماهير ساكناً . ولم يعن ذلك ان تلك الهوية قد ماتت او ضاعت . بدليل ان انظمة وحكاماً آخرين استخدموا الهوية نفسها استخداماً سياسياً وحركوا بها الجماهير من المحيط الى الخليج . ولم تتخل عنهم هذه الجماهير حتى في لحظات المحن والهزائم .

وهكذا بالنسبة لكل الهويات المتنافسة ، واستخداماتها السياسية ، واوعيتها المؤسسية . الهوية ليست مجرد صفة وعنوان وانتماء . انها ايضاً مضمون ومصالح وطموح . الصفة والعنوان والانتماء **شرط ضروري ولكنه ليس كافياً** لتعبئة الجماهير . الذي يجعل الامر كافياً هو المضمون والمصالح والطموح .

أخلص من ذلك الى انه لا ينبغي الفزع من هويات منافسة للهوية القومية حتى اذا ترجمت نفسها في اوعية مؤسسية ، لأن غياب المضمون والمصالح والطموح الذي يلبي المطاليب الشعبية يحكم عليها مسبقاً بالموت المبكّر .

٤ ـ مستوى وطبيعة النخب العربية الحاكمة

القضية التي تثير الشجون والاوجاع لدى كاتب الدراسة هو خفوت او انحسار الهوية القومية ووعائها المؤسسي. .الجامعة العربية. ولكن ـ كما أشرنا سابقاً ـ ينطبق ذلك على كل الهويات الاخرى المنافسة وعلى اوعيتها المؤسسية ، اذا وجدت .

يبدو لي ان هذا الوضع العام يرجع الى ازمة اكثر شمولاً تحيط بكل الانظمة الحاكمة . وهي ازمة متعددة الجوانب .

ـ فمعظم افراد هذه النخب الحاكمة هم في الوقت الحاضر ومنذ **١٩٧٠** ذوو مستوى متدنٍ من حيث القدرات الفكرية والتنظيمية . القدرة التنظيمية الوحيدة المستثناة من هذا التعميم هي اجهزة القمع والبطش .

ـ لا يتمتع معظم النخب بأي شرعية شعبية . لذلك شيدت كل نخبة حول نفسها قلعة امنية حصينة تحميها من شعوبها . وتخرج من هذه القلعة يومياً « تجريدة » من الزبانية للسطو او البطش او الاختطاف موجهة ضد « المواطنين » ، او بتعبير ادق ضد « الرعايا » .

ـ هذه القلاع الحصينة تبادل شعوبها الخوف والشك والكراهية . وهذه القلاع يبادل بعضها البعض الخوف والشك نفسهما والكراهية نفسها .

ـ لا يقلل من درجة الخوف والشك والكراهية المتبادلة بين كل قلعة وشعبها او بين كل قلعة والقلاع الاخرى نوع الهوية التي تستخدمها سياسياً ، تروج لها دعائياً . فبعضها (على الاقل ثلاث) في الوقت الحاضر يستخدم الهوية القومية العربية . ولكن لا شعوبهم تصدقهم ، ولا هم يصدق بعضهم بعضاً . وثلاث قلاع اخرى على الاقل تستخدم الهوية الدينية ، ولكن لا

شعوبهم تصدقهم ولا هم يصدق بعضهم بعضاً . ومعظم الباقين يتأرجح بين استخدام هاتين الهويتين او هويات ايديولوجية او اقليمية اخرى . ولكن هؤلاء ايضاً لا يصدقهم احد ، وأشك انهم يصدقون انفسهم . فجمع الهوية العربية والهوية الاسلامية في وعاء مؤسسي واحد هو « جامعة الشعوب العربية والاسلامية » لم يأخذه احد على الاطلاق مأخذ الجد بما في ذلك العاملون في المؤسسة نفسها .

ما أريد ان أخلص اليه هنا هو ان الهوية والمؤسسة والنخبة الحاكمة هي متغيرات متداخلة ، يحدد تفاعلها في النهاية ما نشهده على الساحة العربية من تشرذم ، او تكتلات تقوم وتنهار بين عشية وضحاها ، دون ان تحرك وجدان الجماهير العربية او حتى تحظى بأي اهتمام منها .

٥ ـ دور مصر في الثمانينات

إن تحديات المصير التي طرحتها ورقة د. غسان سلامة تدور حول الخطر الذي يتهدد العروبة نفسها كفكر وعقيدة ، ونضيف نحن اليها اهدار الامكانات الاقتصادية ، وتلكؤ التصنيع ، وتفاقم مشكلة الغذاء ، وتعثر مسيرة الحرية والديمقراطية ، والنمو السرطاني لقيم مخربة او مبتذلة في النظام الاجتماعي العربي الجديد ، والفاقة الثقافية التي تنتشر رقعتها كلما اتخمت جيوبنا ، وزيادة التبعية للخارج . ويمكن أن نخلص من هذه القائمة الطويلة الى ان التحدي الاكبر هو خطر انفراط النظام العربي الكبير نفسه من الداخل ، وهويته تتآكل من الاطراف وتتشقق من القلب .

هذه كلها تحديات حقيقية ملحة . . ولكن كيف للجامعة العربية او الوطن العربي الكبير ان يواجهها مواجهة فعّالة في الثمانينات ومصر لا تلعب دورها القيادي؟

إن دور مصر **شرط ضروري** في المجابهة الفعّالة لتحديات الثمانينات ولكنه **ليس شرطاً كافياً** . هذا ما كشفت عنه تجربة السنوات السبع الاخيرة . فلا مصر انجزت كل ما تريد انجازه وهي منفردة ، تعمل خارج الجسم العربي ، ولا الوطن العربي استطاع ان ينجز كل ما اراد انجازه دون مصر .

تعقيب ٢

ناصيف حتي

لا بد من الملاحظة ان تقسيم د. سلامة للجدليات ، التي تحكم علاقة الجامعة فيما سماه « هويات / مؤسسات » اخرى الى اربع يعكس في الاساس وعلى مستوى عام نوعين من هذه الهويات / المؤسسات يتفرع كل منهما في شكلين تجمع بينهما سمات عديدة سواء أكان ذلك في موقعها بالنسبة الى الهوية القومية ، او في طبيعة جدلية العلاقة مع الجامعة ومنحى تطورها .

ومعيار هذا التقسيم مفهوم اخص وادق للهوية ـ الانتماء الذي قد يعني نظاماً من القيم والمفاهيم والمعتقدات والمشاعر منغرساً على مستوى مجتمعي الى درجة ما في كل دولة . يحدد نوعاً من الولاء المستمر بشكل دينامي (مد او انحسار) والمستمد وجوده من ارضية تراثية حضارية تشكل في حصيلتها عامل مشروعية وتظهر في شكل شعور بانتماء متميز عن الغير ويبرز في المفهوم « النحن » و« الهم » بدرجات متفاوتة وفي فترات مختلفة .

اما المفهوم الواسع والاشمل للهوية كما استعمله الباحث ، فيشمل في هذه الحال معنى التوجه او الخيار السياسي الذي يعبر عنه في تحالف عملي او مؤسسي مثلاً ، والذي يبقى في معظم الاحيان ظرفياً ومرناً وذا اختراق محدود على الصعيد المجتمعي .

اذاً ، اذا أعدنا صوغ الاطار النظري للدراسة ، يصبح امامنا هوية انتماء تتفرع في هوية دينية ـ ما فوق العربية ـ مثل مفهوم « الامة الاسلامية » وهوية محلية ـ ما تحت العربية ـ والتي في اقصى حدود سلبية فهمها للعربية تفرغ الاخيرة من اي مضمون قومي فتتوازى بذلك مع « الافريقية » و« الامريكية اللاتينية » وتصبح بالتالي « جامعتها » منظمة اقليمية لا غير . وتتمثل هذه الهوية في اشكال انتماء من نوع « سورية الكبرى » ، « وادي النيل » ، « المغرب الكبير » على سبيل المثال .

ويبقى خارج هوية الانتماء ، هوية الاتجاه او الخيار السياسي والتي تتفرع اولاً فيما يسميه

الباحث ، الهوية الاقليمية والتي من منظور الهوية العربية يمكن تسميتها بالاتجاه الذي « يقطع عبر النظام الاقليمي العربي » والذي قد يكون اقليمياً او دولياً حسب الدول او القوى التي يضمها . وقد يكون الاتجاه في شكل مؤسسي او سلوكي فقط . اما الاتجاه الثاني ـ السياسي حسب الباحث ـ فمن الافضل تسميته بالاتجاه التمحوري في الاطار العربي لأنه قد يتحول الى ظروف معينة ، ابرزها غياب الضوابط القومية ، الى تمحور يقطع عبر النظام الاقليمي العربي ومثالنا على ذلك علاقة بعض المحاور العربية مع ايران وعلاقة محاور اخرى مع اثيوبيا .

إن اعتماد هذا الاطار النظري يساهم في استيعاب واستشراف ادق لطبيعة ومنحى العلاقة الجدلية التي تربط الجامعة بهذه المؤسسات / المنظمات من حيث القدرة على التمييز بوضوح اكثر في استقراء نوع ونمط التنافس المؤسسي وحدته وعوامل التأثير المباشر وغير المباشر والمتغيرات ومصادرها التي تطبع العلاقة .

فالمد القومي العربي يشكل عامل الثقل الاساسي في تحديد واستشراف طبيعة الجدلية بين الجامعة من جهة والنوع الاول في المؤسسات / المنظمات بفرعيه ما فوق العربي والمحلي ، وقد تأخذ هذه الجدلية في حالات معينة شكل صراع المشروعيات ، اما كخلفية لتنافس مؤسسي وإما كغطاء لصراع سياسي . وارى من الضروري ان لا نقف عند تحليل الحاضر ، بل نلقي ضوءاً مستقبلياً حول منحى هذه العلاقة لأنه بذلك يمكن استشراف دور الجامعة وقوتها وموقعها السياسي .

إن اقصى ما يمكن أن تصل اليه مؤسسات الهوية الدينية ، في حال التنافس مع المؤسسة القومية ، هو مشاركتها الدور وبالتالي تمييع واغراق دورها المميز في اطار النظام العربي ، ولكن لن تستطيع ان تسلب منها مشروعية تمثيلها لأنها تعبر في الاساس عن نظام ، اذا ما قورن بالنظام العربي ، تظهر هشاشة تفاعلاته وضعف ارتباط اجزائه بعضها ببعض وبالتالي ضعف انصهاره .

اما فيما يخص المؤسسة / المنظمة ذات الهوية المحلية فأراني متفقاً كلياً مع الباحث بأن شرط التأييد القومي لها هو وضوح الهدف منها وأرى ان مقياس تحديد الهدف هو سلوكية المنظمة تجاه بقية اجزاء النظام العربي ، فإذا حاولت مثلاً اقتطاع مجالات معينة من الاطار العربي للتعاطي معها وحدها ـ مثلاً الامن ، الاقتصاد ـ على حساب الآخرين ، او انتهاج سياسات تفضيلية ايضاً وتمييزية بدرجات معينة تجاه الآخرين تصبح في مصاف القوى المتصادمة مع المؤسسة القومية ، ومن المفيد في هذا السياق ادراج الملاحظة المستقبلية التالية وهي انه لا يمكن في حال ـ شاء البعض ـ من وراء هذه المؤسسات المحلية ان تقدم الحلول لقضايا ومشاكل الدول الاعضاء ان كان في اطار الامن الاستراتيجي السياسي او الامن الاقتصادي ، اللذين يفترض ان يشكلا « علة وجود » المنظمة ، خارج اطار النظام العربي وبالتالي المؤسسة العربية / الجامعة نتيجة تشابك وتداخل النظام العربي .

ولا بد هنا من الملاحظة ان اكثر انواع العلاقة زخماً ـ تنافساً او تكاملاً ـ تلك التي تنتج عن تطابق جدلية القومي / المحلي مع جدلية القومي / السياسي حسب تعبير الباحث .

يبقى الحديث عن هوية الخيار او الاتجاه السياسي الممثلة بشكلين: « الاقليمي » و« السياسي » . يعتبر د. سلامة انه في ما يخص « الاقليمي » يفترض في هذه المرحلة الاكتفاء بالبحث عن ضوابط قومية . وانا بالرغم من اتفاقي الكلي مع ذلك لا بد من ان اوضح ، ودون تشاؤم ، وبمجرد استقراء الاوضاع العربية ، ان هذه الضوابط يصعب توفيرها ، في زمن انحسار المد العربي . هذه الضوابط التي يمكن أن تقنن لاحقاً في ضوابط مؤسسية تنظيمية يرتبط وضعها بتراجع المشروعية القومية واهتزازها في هذه المرحلة على الصعيد العربي، واقامة هذه الضوابط مرتبط بعودة بعض « الروح » الى المد القومي .

وأرى انه كان من المفيد لو تناول الباحث العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية التي تضم تسع دول عربية والمؤسسة العربية / الجامعة ، وذلك كون الاولى منظمة اقليمية قائمة على استمرار ، وليست محوراً ظرفياً . ونجد ان بعض القضايا العربية تعالج في اطار المنظمة الافريقية (المغرب ـ الجزائر سنة ١٩٦٣ ، وقضية الصحراء حالياً) وهذا له مدلول اكثر من مؤسسي ، وهذه الظواهر يمكن التعاطي معها بوضع ضوابط تنظيمية ـ مؤسسية على الدول في اطار المنظمة القومية كأن يقنن مبدأ « اللجوء الى الجامعة اولاً » عند حصول اي نزاع ، قبل اللجوء الى منظمات اخرى ، اي تعريب الحل كبديل للتدويل او الاقلمة . وهذا المبدأ معمول به ، مثلاً : في اطار منظمة الدول الامريكية . ويسهل خلق وضع افضل للجامعة في اطار هذه الجدلية ، تطوير جهاز الجامعة للتعامل مع المتغيرات والمستجدات في النظام العربي ، فمثلاً لو كان هناك محكمة عدل عربية لصار من الممكن أن تلجأ اليها تونس والجماهيرية بدل اللجوء الى محكمة العدل الدولية لحل خلافهما . وهذا يضفي وزناً اكبر ودوراً اكثر نفعاً على المنظمة القومية / الجامعة للدول الاعضاء .

اما فيما يتعلق بجدلية « القومي / السياسي » ـ حسب تعبير الباحث ـ او سياسة التمحور في الاطار العربي فأنا اتفق معه في ان هذه السياسة بحاجة الى ضوابط وانه من الضروري محاولة وضع « الاتصال الشعبي والاقتصادي » خارج محاورها ومحاولة ايجاد هذه الضوابط كقواعد سلوكية في العلاقات السياسية العربية اذ ترتبط بالتطور السياسي للدول العربية ، بحيث يتم استبدال النظرة الكلية والمطلقة للامور في السياسة الخارجية بمنظور بديل يعرف في علم السياسة الخارجية بمفهوم القضايا ـ المجالات (issue-area) فيسهل بذلك ابقاء بعض المجالات خارج التأثيرات السلبية للمجالات الاخرى . واراني اعود ايضاً الى الجامعة لأقول انه من المفيد ان تحاول مستقبلاً ارساء نوع من القواعد العامة للعمل السياسي العربي كأن نتعامل مع بعضنا البعض كما نفعل مع بقية اقطار العالم الاخرى في ابسط الحالات .

اخيراً ، اعود الى ملاحظة سريعة حول ما ذكره الباحث من ان انتماء دولة الى عدة منظمات متساوية يفتح امامها باب توسع مجال المناورة . وفي تقديري ان مجال المناورة ناجح وقائم في انتماء الدولة الى اكثر من منظمة تقوم بادوار او وظائف متشابهة بشكل عام ، وليست مختلفة . فدائرة المناورة مثلاً تتسع بالانتماء الى منظمتين وظيفيتين كالاوبك والاوابك او منظمتين تقومان بدور امني سياسي كالجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وليس كما ذكر الباحث في المنظمات ذات الادوار والوظائف المختلفة .

تعقيب ٣

علي الدين هلال

جاءت دراسة د.غسان سلامة عملاً علمياً متكاملاً لفظاً ومعنى، بناء وتركيباًولا يعكس دقة الباحث الحريص وحسب ، بل ايضاً التزام المفكر القومي ومعاناته . واجد نفسي متفقاً مع التوجهات الرئيسية للدراسة التي تتناول التناقضات بين عدد من الهويات العاملة على المسرح العربي . وتدور الدراسة حول محورين :

الاول : ان الاشكالية المتعلقة بالهوية العربية والصراع بينها وبين هويات اخرى ما زال مستمراً ، ويعرض في هذا الصدد لاربع جدليات : جدلية القومي والديني ، جدلية القومي والاقليمي ، جدلية القومي والمحلي (ويقصد بالمحلي التجمعات الفرعية كالمغرب الكبير والهلال الخصيب ووادي النيل والخليج) وجدلية القومي والسياسي (ويقصد بالسياسي المحاور التي تتكون من بعض الاقطار العربية) .

والثاني : ان هذه الاشكالية مطروحة علينا اليوم ليس كمسألة فكرية او مساجلة ثقافية ، ولكن كاختيارات سياسية ومؤسسات قائمة واولويات دول فاعلة وكتبرير لسياسات واوضاع وانظمة . ويترتب على ذلك ان الحل لا يكمن في التوفيق النظري بين القومية والاسلام او بين القومية العربية والوطنيات المحلية ، واثبات عدم حتمية تعارضهما فكرياً . ذلك ان هذه الهويات مطروحة بشكل عملي ومؤسسي خصماً على الهوية العربية وتحدياً لها في سياق تاريخي وسياسي محدد .

في مجال التعليق هناك بعض التفصيلات الثانوية ، مثل مدى اتفاق عنوان الدراسة الذي يشير الى « التكتلات العربية » مع مضمونها الذي يطرح ان عديداً من هذه التكتلات يمثل تحدياً للهوية العربية وانكاراً لها . ومثل عدم ابراز الدراسة بالشكل الكافي لعلاقات التبعية في النظام العربي ودور العناصر الخارجية ، وتشجيع الدول الكبرى للاتجاهات المعادية للعروبة . ومثل بعض الطوباويات اللغوية كأن تناشد الدراسة المثقف العربي الحق ، العمل بعيداً « عن السلطات

والهيئات التي تقول انها عربية » ولو كانت العبارة قد اكتفت بكلمة السلطات لما لزم التعليق ولكن ايرادها للهيئات ايضاً يضع المفكر العربي في موقع التعجيز .

إن القضية التي تثيرها هذه الدراسة مهمة وحيوية وتتعلق ببعض من اهم مسائل الفكر العربي ، ان لم يكن اهم مسائله على الاطلاق ، وهي قضية الهوية والانتماء . وكم كان من الافضل للباحث ان يبدأ دراسته بتحديد موقفه ومفهومه لبعض المسائل النظرية المتعلقة بموضوع الهوية عموماً والهوية العربية خصوصاً . فاحياناً يخرج القارىء بالاستنتاج بأن الانسان ينبغي ان تكون له هوية واحدة ، او ان الهويات غير العربية ينبغي ان تندثر لمصلحة الهوية العربية ، واحياناً اخرى بأنه ينبغي ان يكون للهوية العربية مفهوم واحد ، ويتساءل هل لصفة العربي مدلول واحد اليوم ؟ وفي هذا الاطار سوف اطرح ثلاث قضايا لفتح باب النقاش :

١ - ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية . فهناك الهوية على المستوى الفردي ، اي شعور الشخص بالانتماء الى جماعة او اطار انساني اكبر يشاركه في منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات . الهوية بهذا المعنى هي حقيقة فردية نفسية ترتبط بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية . وهناك ثانياً التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات واحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري . وهناك ثالثاً حال تبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وابنية واشكالية قانونية على يد الحكومات والانظمة .

يترتب على هذا التمييز ان قيام مؤسسات تزعم الحديث باسم هوية ما قد لا يعني بالضرورة وجود هوية مساندة لها على المستوى الشعبي بالدرجة نفسها ، بل قد يكون من وظيفة هذه المؤسسات ، وأحد اسباب قيامها ، تشجيع هذه الهوية وابرازها . كذلك فإن التنظيمات الرسمية قد تقوم في الظاهر للتعبير عن هوية ما ، بينما هي في الواقع تسعى لاجهاضها ومنعها عن التعبير عن ذاتها بشكل شعبي يعكس قوة هذه الهوية . وايضاً فإن تعثر العمل الحكومي وتبعثر السياسات الرسمية، وضعف التنظيمات السياسية المعبرة عن هوية ما ، لا تعني بالضرورة ضعف هذه الهوية على المستوى الفردي .

٢ - إن تعدد الهويات امر طبيعي في كل المجتمعات بقدر تعدد السمات والخصائص الاجتماعية والفكرية التي تصف انساناً ما ، من حيث ديانته ، وقوميته ، وجنسيته ، ومهنته ، وموطن اقامته الجغرافية ، الى غير ذلك من اعتبارات . ذلك ان الهوية بمعنى الاحساس بالانتماء ووضع الحدود النفسية بين « النحن » و« الهم » تستمر في الوجود طالما بقيت المقومات الاجتماعية والثقافية التي تبرر ذلك .

ووجود هويات مختلفة في النفس الانسانية هي اقرب ما يكون الى وجود شرائح نفسية مختلفة تتعايش وتتصارع في داخلها ، وتفصح عن وجودها و تكشف عن نفسها استجابة للظروف السياسية السائدة وضغوط الوسط الاجتماعي . ليست القضية اذاً ، في اعتقادي ، المناظرة بين المصرية والعروبة ، او بين الاسلام والعروبة ، فلكل من هذه الهويات اساسها التاريخي ومقومات استمرارها ، ولكن القضية انه في سياق تاريخي وسياسي معين تبرز هوية ما -

على الصعيد السياسي ـ بينما تتراجع بقية الهويات ، ومن ثم فإن ظهور الهويات غير العربية الاوسع او الاضيق من الاطار القومي يتحدد بقوة الحركة القومية ومدى وجودها السياسي ودرجة استقطابها للجماهير العربية .

كذلك فإن تعدد معاني العروبة من قطر الى قطر يعني تعدد السياقات الاجتماعية والتاريخية واختلافها ، والارجح ان هذا الوضع سوف يستمر ، وهو ليس في حد ذاته مصدر ضعف او تمزق . والارجح ان العروبة في الخمسينات ومطلع الستينات كان لها ايضاً معان ودلائل مختلفة . ففي بعض الاقطار كسورية والعراق كانت تعني الوحدة ، وفي اقطار اخرى كاليمن الجنوبي ـ او عدن كما كانت تسعى وقتئذٍ ـ عنت استمرار الكفاح من اجل الاستقلال ، وفي منطقة الخليج ارتبطت بالخوف من التسلل الايراني وفي منطقة المغرب كان لها صلة وثيقة بالاسلام ومكافحة سياسات الاستيعاب الثقافي . الشيء نفسه تجده في الحركات الاسلامية المعاصرة فالاسلام السياسي يكتسب دلائل مختلفة من قطر الى آخر ، اذ هي في بعض الاقطار كمصر ترتبط بالطبقات ذات الدخل المحدود وباحتجاجهم على سياسات تزيد من افقارهم ، وهي بهذا المعنى دعوة الى العدل الاجتماعي ورفض سياسات التغريب ، وفي اقطار المغرب العربي ترتبط باللغة والثقافة العربية . ان تعدد دلائل العروبة لا يعني بالضرورة الاتفاق مع ما وصلت اليه الورقة من القول « وانكسر المعنى مع انكسار الهوية » ، فالهوية لا تنكسر في حقبة ، ولا تنكسر باتباع هذا الرئيس او الملك سياسة قطرية او حتى سياسة معادية للعروبة لسنة او بضع سنوات ، والا نكون قد خلطنا بين الهوية كشعور بالانتماء (وهي اتجاه عميق في النفس البشرية) وبين مشاعر وآراء التأييد التي تتغير بتقلبات المناخ السياسي . ذلك ان الهوية على مستوى الجماهير لا تنكسر بينما قد تنكسر مؤسساتها السياسية والتنظيمية . فالهوية تظل كامنة تنتظر الاطار التاريخي الذي يسمح لها بالتعبير عن ذاتها وهنا يأتي دور النضال الفكري والسياسي لتحقيق هذا الاطار .

٣ ـ ان النظرة الجدلية ـ كما توضح لنا ان ظهور مؤسسة ما او تأسس هوية ما يجب ان يوضع في سياقه التاريخي والاجتماعي ـ تعلمنا ايضاً ان التاريخ حركة متدفقة وان الطريقة التي بدأت بها مؤسسة ما لمصلحة تيار فكري معين او لمصلحة فئات معينة لا تعني بالضرورة وحتماً استمرار هذا الوضع . بعبارة اكثر تحديداً فإن الفئات والطبقات التي تبدأ عملية تاريخية ما ، ليست بالضرورة هي التي سوف تستمر في قيادتها الى ما لا نهاية ، وانما يخضع ذلك لاعتبارات الجدل التاريخي . فالتيار الاسلامي ليس بالضرورة معادياً للعروبة ، ولكنه قد يكون كذلك في سياق تاريخي معين وتوازن معين للقوى الاجتماعية والسياسية ، ويمكن ان يكون قوة مساندة لها في سياق آخر . وكم من النظم السياسية والزعماء الذين اطلقوا بسياساتهم تلك القوى الاجتماعية التي كان من شأنها القضاء عليهم في النهاية .

وصحيح كما تخلص الدراسة ، الى ان هناك تشابكاً عميقاً وتداخلاً في الهويات ، وان مشروع النظام العربي اضطر ان يساوم مع تيارات اقليمية ودينية ومحلية وسياسية كان في السابق يتجاوزها دون صعوبة تذكر ، وان ما يحدث اليوم من تكاثر المنظمات التي تحتضن هوية ما لدليل

على هشاشة الاطار القومي الراهن ، وعلى ان مسألة الهوية ما زالت حية واشكالية . وصحيح ايضاً ان هذه الاشكالية لا يمكن حلها من خلال طروحات توفيقية نظرية وحسب . ان هذه الاشكالية هي نتاج توازن القوى القائم في الوطن العربي ، وسيادة منطق الدولة القطرية ، وغياب الزعيم الرمز او الدولة النموذج التي تتصدى للعمل العربي بمنظور قومي ، وازدياد التبعية للعالم الخارجي . وصحيح اخيراً اننا نحتاج الى تشريح الواقع العربي الراهن ونقد الفكر القومي التقليدي من منطلق قومي وطرح القضية القومية في ضوء المعطيات الراهنة .

ولكنه من الصحيح ايضاً انه يجب الّا نخلط بين صراع المؤسسات وصراعات الهويات ، او بين تقلبات السياسة العربية اليومية وبين الانتماء العربي . ولا يجب ان نربط بين ضعف او هشاشة الاطار التنظيمي العربي والهوية العربية ، او نستنتج من ضعف التنظيم العربي ضعف الانتماء القومي . ففي غياب الديمقراطية وقنوات التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية فإن المؤسسات القائمة ، وتحولاتها وتبدلاتها ، تعكس اساساً اولويات ورغبات الحكومات العربية والسياسات الرسمية .

وفي النهاية اريد الاشارة الى اتجاه برز في فكرنا العربي في السنوات الاخيرة ارى ضرورة التنبه الى نتائجه . وبالرغم من انني لا اعتقد ان كاتب الورقة يندرج في هذا الاتجاه، الا انني انتهز مناسبة مناقشة دراسته لاثارتها وهي الاكتفاء في تحليلاتنا على الحديث عن التبعثر العربي ، والتشرذم العربي ، وانحسار المد العربي الى غير ذلك من عبارات ومفاهيم ومسميات تشخص بصدق الواقع العربي في بداية الثمانينات ، ولكن هذا التشخيص عندما يكون خارج سياقه التاريخي يمكن ان يؤدي الى اشاعة اليأس والعجز ، ولكنه يكون مفيداً عندما نربطه بعملية الجدل التاريخي الذي تعيشه الامة العربية . فتاريخ الامم هو مد وجزر . انتصارات وهزائم . وفي مرحلة الجزر او الانحسار ينبغي على المفكر الملتزم بآمال امته ان يشخص الواقع وينقده بصراحة ، فقط، ولكن عليه ايضاً ان يوطن الامل وان يزرع التفاؤ ل .

تعقيب ٤

محمد الرميحي

أود باديء ذي بدء ان أثمن الجهد النظري الذي قام به الباحث في جدلياته الاربع والتي تتعرض لقضية ديناميكية ومؤثرة على الساحة العربية اليوم ،وتتلخص هذه القضية في سؤال هو : ما العلاقة بين الهوية العربية (القومية) وكل من التوجهات الاقليمية والدينية والمحلية والسياسية التي تتفاعل في الساحة العربية؟ أتؤثر على مجريات الامور وتتأثر بها ؟ ولقد قدم لنا الباحث اجتهاداً متكاملاً ، حتى ولو اختلف معه اي معقب في نتائجه فإنه لا يستطيع الا احترام منطلقاته . ويمكن بعد ذلك ان ينصب التعليق على مجموعة من القضايا التي ارى إما ان الباحث قد تطرّق اليها بشكل شامل دون تفصيل ، او انه قد اهمل مناقشتها على افتراض انها بديهيات لا تحتاج الى مناقشة وتحليل. وهي محاولة من جانبي ليس لنقد ما جاء به الباحث وانما للاضافة ان استطعت ولو بأسئلة يجدر بنا ان نسألها من جديد .

١ ـ حدود الهوية القومية

يبدأ الباحث بافتراض عام ، يقول : « لكل هوية دينامية تجنح بها الى التمأسس ، اي الى التجسد في اطار ملموس ودائم » . ولو ان القول هنا يمكن قبوله على اطلاقه لكن السؤال يبقى وهو : اي نوع من التمأسس؟هل هو التمأسس المؤطر الواضح المعالم ـ كالدولة القومية في اوروبا ـ ام هو مجرد هيئات تربطها مواثيق مرنة تتشابه فيها من هذا المنظور جامعة الدول العربية او عصبة الامم او التجمعات الاخرى في افريقية او في امريكا اللاتينية او اوروبا .

من هذا المنطلق تطرح مجموعة من الاسئلة ، مهمة واساسية في نظري ، وهي : هل منتهى طموح القومية العربية ان يكون لها جامعة ، والجميع يعرف ما على هذه الجامعة ـ كمؤسسة اقليمية ـ من نقد وما يكتنف عملها من قصور ذاتي او موضوعي ؟ ام ان طموح القومية العربية شيء اكثر صلابة ومؤسسية من الجامعة بوضعها الحالي ؟ وما هو الشكل الاكثر

صلابة واكثر مؤسسية ؟ هل هو الوحدة الاندماجية الكاملة من الخليج الى المحيط ؟ ام وحدات اقليمية متعددة يرتبط بعضها بروابط معينة ؟

في قراءتنا لتاريخ القوميات ، خصوصاً في اوروبا ، نجد ان : « كل منطقة في اوروبا تقريباً اتحدت في وقت من الاوقات مع كل منطقة مجاورة تقريباً »(١) وتتحمل الحدود السياسية لبعض بلدان اوروبا اليوم تعددية في القوميات كما تتحمل تعددية في الثقافات . فالهوية القومية عبارة ما زالت تستخدم استخداماً عاماً دون تحديد علمي دقيق لها ، وبخاصة في حال الوضع العربي القائم ، فالدعوة القومية بمعناها التقليدي تعني استبعاد اي (قوميات) اخرى وحتى (ثقافات) قد لا تنطبق كل الانطباق على تصوراتنا (للقومي العربي) . هذا مما اوقع العمل العربي القومي في اشكاليات خلال الخمسينات والستينات كان تخطيها يلزم القبول (بالمحلي) او (الاقليمي) . وكمثال على ذلك عقبات (الاكراد) في العراق و(الجنوبيين) في السودان ـ مروراً بأقليات ثقافية متعددة في مشرق الوطن العربي ومغربه .

عدم حل هذه الاشكالية على الصعيد النظري في الفكر القومي العربي جعل من السهل الانفلات الى (الاقليمي) و(المحلي) او حتى (الديني) . كان البعض يعتقد بأن (القومي) يعني تطابقاً في القيم والسلوك والحياة الاجتماعية والثقافية ، اي امتداد عناصر مشتركة وقوية وجوهرية تتشكل منها هذه (الهوية) القومية . وكان ذلك في احسن احواله نقلاً من ادبيات تفسر الهوية القومية في الغرب بعدما تشكلت ونضجت وليست دراسة حالة ما قبل النضج (للقومي) في ظروف مختلفة كما هو الحال مع القومية العربية في التاريخ الحديث .

وكانت تلك الكتابات ـ مع الاسف ـ تتجاهل الواقع الموضوعي ، ولو انها وثقته ، أفضل ما يكون التوثيق . وللتدليل على ذلك نذكر ما ذكره شيخنا ـ شيخ العروبة ـ المرحوم ساطع الحصري في احد كتبه عندما لاحظ « ان اهل بغداد طافوا متظاهرين مرحبين بالوحدة مع سورية ولكن يرفعون شعارات تقول وحدة بلا توظيف » . وكان ذلك في العشرينات من هذا القرن وكانت وحدة سورية والعراق مطروحة بشدة ـ كما طرحت بعد ذلك مرات عديدة بشدة ـ ولكن دون ان يوظف السوريون في بغداد !!

هذه المفارقة ما زالت قائمة بيننا وان اختلفت الظروف . فالقطر العربي (الغني) نسبياً لا يقبل ، وان رفع شعارات تملأ السماء بالوحدة والاخوة ووحدة الدم ، مشاركة (الاخوة / العرب الفقراء) على حد سواء : في المعيشة الواقعية والمشاركة في الخيرات . ولو تصورنا شريطاً سينمائيا يدار على عجل يبين لنا المناطق التي تطلب وتسعى الى الوحدة ، والمناطق التي ترفض الوحدة ، ومع تغير الوضع الاقتصادي السريع ، لوجدنا ان من يطلب يرفض ومن يرفض يطلب في تغير وتبادل متواتر .

(١) نديم البيطار ، حدود الهوية القومية : نقد عام (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .

هذا اذا كانت (الوحدة) مرادفة لتمأسس الهوية القومية . فالهوية القومية العربية في تشكلها الحاضر لا يمكن أن تعتمد على العناصر التقليدية فقط او التاريخية فقط كي تتحقق اقتناعاً شاملاً وديناميكية تؤدي الى اطار مؤسسي صلب وثابت وصلت اليه قوميات اخرى بعد نضال طويل وشاق . فالهوية القومية هي هوية نسبية لانها تنطوي على تناقضات عديدة ، وكذلك هي الهوية القومية العربية التي تنطوي (اليوم) على تناقضات حقيقية منها تناقضان رئيسيان هما : التناقض الاقتصادي اولاً الذي يؤدي الى تناقض في الاجتهادات السياسية / الاجتماعية ثانياً .

أ ـ الاقتصادية : في الوقت الحاضر يمكن تقسيم الواقع العربي الى عربي سعيد مؤقتاً وعربي فقير ، الاول بالنفط اساساً والثاني دونه . فمن خلال الوفورات المالية التي حققتها اسعار النفط في السبعينات لبعض البلدان العربية المنتجة للنفط جعلت التمايز الاقتصادي في الوطن العربي ينقلب من بلدان الوفرة الزراعية التقليدية الى بلدان الصحراء النفطية . هذا العامل بحد ذاته يقف صلباً امام اي تمأسس (مرن) او (صلب) لتشكيل الهوية القومية العربية . واحسب ان هذا العامل هو خلف تقسيمات الباحث المتعددة لاشكال التمأسس القائم اليوم على الساحة العربية من ديني ومحلي واقليمي . . . الخ . الواقع الاقتصادي يحتاج منا كباحثين الى كثير من الجهد والدراسة لوصف وتحليل آثاره على العوامل المكونة للهوية العربية الشاملة وتأثير كل ذلك على الاهداف القومية .

ب ـ التناقض في الاجتهادات السياسية / الاجتماعية : كما تعج الساحة العربية باجتهادات مختلفة ومتناقضة لحل المشكلة الاجتماعية / الاقتصادية / السياسية . فهناك تيارات متعددة ، واجتهادات انفتاحية ايضاً متعددة ، واجتهادات اخرى بارتباط بالسوق الرأسمالية . تتبع هذه الاجتهادات الاقتصادية اخرى سياسية تعتمد اما على الحزب الواحد او التعدد . والظاهرة الملموسة في الاحزاب هي اختفاء الاحزاب التقليدية لوجود حزب (العائلة) او (الطائفة) ، وهذا يؤدي بدوره الى تمحور مع اطراف خارج الوطن العربي . هذا الواقع يجعل من الانتماء العربي قضية ثانوية لا مركزية ويصاحبه ضعف الوعي بالهوية العربية العامة واهمية تمأسسها .

التناقضان السابقان والاساسيان في الواقع العربي اليوم ، يضاف اليهما ان الهوية العربية القومية في تشكلها الحاضر لم تتحدد اهدافها بشكل قاطع ونهائي ، يضعان الباحثين في هذا الامر في موقع الحيرة .

فنجد الباحث يقول : « . . . . ولا يخلو طبعاً اي من المشاريع المنافسة للجامعة من نزر يمثل كلاً من هذه الهويات الاربع (الدينية ـ الاقليمية ـ المحلية والسياسية) والذي يعمل لاضعاف الجامعة والتيار القومي إجمالاً ام لافراغه من بعده التغيري العميق » . . . الخ .

يقع الباحث هنا كما يقع كثيرون غيره ـ ولا نخرج انفسنا من ذلك ـ في لبس ان الجامعة

العربية ممثلة لطموحات التيار القومي ، ولكن هل هي كذلك بالفعل؟ وان التيار القومي له بعد تغيري عميق . . ولكن هل هو كذلك بالفعل ؟

نريد ان نخلص هنا ـ دون الوقوع في محاذير كثيرة ـ الى القول ان الهوية القومية العربية ما زالت في اطارها النظري موضع جدل من حيث محتواها وهدفها . فالقول بأن الجامعة العربية هي منتهى الآمال ، يراه كثيرون ـ ونحن منهم ـ قاصراً عن تحقيق اي شيء ملموس . والقول بالوحدة العربية بعيداً عن محتوى ديمقراطي انساني فيه هامش من احترام الثقافات الهامشية الاخرى الموجودة في الوطن الكبير ينقلب الى شوفينية مقيتة ، كما ان الوصول الى هذه الوحدة بأي شكل من اشكالها دونه الصعاب الجمة .

من هنا يأتي القول بأن تجارب التوحيد الجانبية ، كاحتمال اتحاد اليمنين ، ومن قبل ، إدماج مشيخات وسلطنات وإمارات الشطر الجنوبي من اليمن في دولة ، وبعده ، اتحاد الامارات العربية المتحدة ، هي خطوات اكثر جدية من وجود مؤسسة او مؤسسات اقليمية قد تكون في ظاهرها الوحدة وفي باطنها الفرقة والتشرذم .

٢ ـ الجدليات الاربع : قوة في الاطراف او وهن في المركز ؟

ونريد الآن ان نبيّن البعد السياسي في تلك الجدليات ، فالاولى (جدلية القومي والديني) اختار الباحث بعضاً من النصوص التاريخية التي تؤدي الى اقناع القارىء ان الجدلية تكاملية ، جدلية (الجزء بانتظار الكل) ، ويبدو لنا ان هناك كثيراً من الكتابات الاخرى التي يمكن أن نستخلص منها العكس (تناقضية الكل مع الجزء) ان صح التعبير . من امثال تلك الكتابات كتيب الشيخ الباز في السعودية حول القومية العربية والتي يكاد يقول فيها انها (رجس من عمل الشيطان) ، وكتاب جلال كشك **القومية والغزو الفكري (١٩٦٦)** ، وآخرون في هذا المسار لا يجدون حرجاً في تشبيه القومية العربية بالحركة الصهيونية ، فالتناقض بين العروبة والاسلام له مؤيدوه .

الشيخ حسن البنا نفسه كتب يقول تحت عنوان (لا القومية ولا العالمية بل الاخوة الاسلامية) يقول « القومية مبدأ خطير لا ينتج الا الشرور والآثام والحروب والتنافس والتخاصم » . . . الخ . بجانب الباز وحسن البنا هناك ابو الاعلى المودودي وسيد قطب والندوي وصفّ طويل من الكتاب السياسيين الاسلاميين ، ولاسباب تبدو سياسية ، وقفوا ويقفون امام دعوة القومية العربية ، البعض منهم مستغلاً كبواتها والآخرون دون هذا التبرير او ذاك .

يُؤَيد ما ذهبنا اليه ان الموقف لهؤلاء الكتاب هو سياسي وليس ايديولوجياً ، وهو ما توصل اليه الباحث نفسه عندما قال ان العداوة السياسية بين الدعوتين القومية والدينية كانت اقل في السبعينات حيث نجد ان مؤسساتها تعاونت دون تناقض بيّن « فلا شيء يشير الى ان هناك خلافات عميقة بينهما » في الوقت الحالي بالطبع !! هنا نتبيّن الموقف السياسي الذي فرزه الواقع الاقتصادي .

في الجدلية الثانية يشير الباحث اشارة عابرة يقول فيها : نظرتنا الى انفسنا في نظرة الآخرين لنا ، في حديثه حول القومي والاقليمي وفي اشارته الى (نحن) يعني في الغالب المؤمنين بالفكرة القومية ، ولكن هناك بعض من (نحن) وليس (هم) فقط ممن يعتقد بالخصوصية الاقليمية ويبررها . ويعترف الباحث بالارضية المتحركة تحت هذه الجدلية فيدعو الى « الاكتفاء بالبحث عن ضوابط قومية لتصرفات البلدان العربية » مع استبعاد توحد العرب قومياً واستراتيجياً في المدى المنظور ، ولكن كيف يمكن فرض هذه الضوابط ؟

لقد اختار الباحث متشابهين هما (الاقليمي / والقومي) (والمحلي) والسؤال الذي تبادر الى ذهني بعد قراءة تفاصيل ما يريد ان يصل اليه الباحث هو: هل قوة في الاطراف جديدة جعلت (الاقليمي) (والمحلي) يأخذ زمام المبادرة ، ام انه نتيجة وهن في (المركز العربي) ؟ فمرحلة ما بعد ١٩٦٧ في التاريخ العربي المعاصر مرحلة سيقف عندها المؤرخون والمحللون كثيراً . فبعد ضرب مصر والنظام العربي ، بدأت محاولات من الاطراف العربية للتجمع والتشكل ـ بعضها فشل والبعض الآخر حالفه النجاح النسبي ـ وكانت هناك اسباب موضوعية لذلك الفشل وهذا النجاح . الحصيلة هي غياب ووهن القاعدة القومية التي مثلت في التاريخ المعاصر نقطة الجذب الحقيقية .

المناقشات

١ ـ علي خليفة الكواري

تعليقي سيكون ذا صفة عامة ، لا يخص بالتحديد دراسة د. غسان سلامة وإن كان سيتناول بالمناقشة بعض القضايا التي طرحتها الدراسة القيّمة وكذلك بعض الآراء التي طرحها الزملاء المعقبون . وسأتناول ثلاث نقاط رئيسية تتعلق بمشكلة التحليل من منظور سياسي آنيّ بحت .

الاولى : تتعلق بخطورة تناول قضايانا المصيرية من منطلق النظرة السياسية الضيقة والموقف السياسي الآني . ان مثل هذه النظرة عاجزة عن رؤية الحقيقة وادراك ابعاد المشكلة ، او تناولها من منطلق يأخذ في الاعتبار جذور الظاهرة والآثار بعيدة المدى المترتبة على اسلوب طرحها . ويكمن خطر هذه النظرة فيما تخلفه من شرخ في ضمير الانسان وتمزيق ولاءاته وخلق التعارض في فكره بين غيره من المتناقضات . وأبلغ مثل على ذلك ، الطرح الشعوبي من ناحية ، والطرح العربي المتعصب من ناحية اخرى ، للعلاقة بين العروبة والاسلام باعتبار كل منهما مناقضاً للآخر ، بينما النظرة الصحيحة يجب ان تأخذ جانب التنوع فيهما مصدراً للقوة والتكامل ، لا مصدراً للتناقض والتناحر . فالعلاقة بين العروبة والاسلام حسب رأيي المتواضع يمكن النظر اليها باعتبارها تكاملاً قائماً على التنوع .

الثانية : تتناول ايضاً اعتراضاً على التيار الذي ينظر الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منطلق التقويم السياسي الضيق ، والذي لا يرى في هذا المجلس سوى الاعتبارات الآنية التي تبدو للبعض انها السبب الوحيد وراء قيام هذا المجلس ، وبالاخص النظر اليه باعتباره حلفاً امنياً يمثل امتداداً للاستراتيجية الامريكية في المنطقة . وعلى الرغم من تفهمي دوافع القلق العربي على الخليج العربي ، ومشروعية هذا القلق من ناحية ، ومن ناحية اخرى ما أجده من عذر لبروز مثل هذه المخاوف نتيجة الطروحات الغامضة التي قدمها بعض المسؤولين

في الامانة العامة التابعة لمجلس التعاون ، الا أنني اعتقد ان القول بأن المجلس ما هو الا صيغة حلف امني معادٍ للعمل العربي المشترك ، ويمثل بالتالي مخططاً لانسحاب اقطار النفط من هذا العمل المشترك ، تبسيط لا يأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في عملية التكامل الخليجي والظروف الخطرة التي تواجه بلدانه وكذلك عمق ارتباط مصير شعب المنطقة بمصير بقية الشعب العربي .

إن العوامل التي قامت عليها فكرة المجلس متعددة ، وهي كذلك مختلفة لدى الحكومات عنها لدى المواطنين وعنها لدى اعداء الامة العربية . ولا يتسع المجال هنا لتفصيل اعتبارات كل من هذه الاطراف الثلاثة المؤثرة في مستقبل المنطقة . ولكن يمكن القول ان الحكومات منطلقة من رغبتها في ايجاد كيان اقوى من الكيانات الصغيرة التي اصبحت مهددة نتيجة تصاعد حدة الصراع الدولي حول المنطقة من ناحية ، ومن ناحية اخرى هشاشة التركيب السكاني والبناء الانتاجي لكل قطر من هذه الاقطار . اما منطلق نظرة مواطني المنطقة الى المجلس فإنها تنبثق من قناعتهم بأن وجوده لا يضيف جديداً الى مسألة تنسيق الامن الداخلي او العلاقات الخارجية فهذه الامور قائمة قبل وجود المجلس وبعد قيامه . وبالتالي فإن نظرة المواطنين الى المجلس اصبحت تنطلق من اعتبارات تتعدى هذه المسألة ، الى العمل من اجل تحويل هذا المجلس الى اتحاد بين اقطار المنطقة باعتبارها شريحة عربية تتماثل فيها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن ، مما يجعل من عملية اندماجها وتكاملها عملية يقف امامها الحد الادنى من الصعاب . هذا مع التأكيد ان هذه الشريحة العربية لا تمثل هوية متميزة وان انضمام اقطار عربية اخرى اليها امر ينسجم مع متطلبات الوجود العربي وضرورات التنمية الحقيقية في المنطقة فضلاً عن انطلاقه من وحدة المصير . والى جانب توجهات حكومات المنطقة ومواطنيها نجد طرفاً ثالثاً يتمثل في الضغط الداخلي (الشعوبي) والخارجي (الصهيونية والاستعمار الجديد وربما اطماع دولية اخرى) تسعى الى مسخ الوجود العربي وسلخ المنطقة من الوطن العربي . وهذا التيار يجد قوته في تعميق الطروحات التي تركز على الهوية بل الهويات المختلفة لسكان المنطقة ولسكان كل قطر منها . ويسعى هذا التيار المعادي للهوية العربية الى تحويل الشك عن طريق زيادة التشكيك في توجهات حكومات المنطقة وارتباطها بالعمل العربي المشترك ، الى حقيقة مسلم بها يتم الفعل الخليجي بموجبها . وانني بكل اسف اجد ان هناك كثيراً من التفسير القسري لتصرفات حكومات المنطقة بل حتى شعبها يقوم به بعض المزايدين ذوي العقلية السياسية الضيقة .

الثالثة : تتعلق بالآثار السلبية للنظرة السياسية الضيقة التي تأخذ في تضخيم عيوب حكومات الاقطار العربية المنتجة للنفط وكذلك تضخيم عيوب مواطني هذه الاقطار الى الحد الذي تصبح فيه الغترة والعقال رمزاً للشر والبطر والكذب والنفاق . وخطورة مثل هذا التضخيم تكمن في الظروف التي يخلقها الخلل السكاني والمخاطر السياسية التي خلقتها الهجرة غير العربية الى هذه المنطقة . وفي اعتقادي ان هذا التضخيم يخدم استراتيجية العداء والكره الذي يستهدف الوجود العربي في المنطقة ، وان مثل هذه الطروحات المبالغ فيها ستمهد الطريق لسلخ المنطقة من الوطن العربي دون مصاعب تذكر ودون شفقة على مصير مواطني هذه الاقطار

او تفهم نضالهم العادل من اجل تأكيد مقومات وجودهم واستمرارهم على ارضهم بعدما اصبح نفط الخليج أسيداً يذيب خلايا الوجود العربي في الخليج ، وبعدما اصبحت النظرة الى هذا النفط في الوطن العربي وفي الخارج نظرة حسد وشراهة تدفع الكل الى اغتنام الفرصة والمطالبة بنصيب من الغنيمة بدلاً من مساعدة مواطني المنطقة في ادراك حقيقة الدخل النفطي وطبيعته غير المتكررة، ومساعدتهم في تغيير نمط استخداماته بما يضمن استمرار الحياة الكريمة ويضمن استمرار الوجود العربي في مهد العروبة والاسلام .

لقد اصبح كل عاجز عن تحقيق طموحاته يضع اللوم على المال النفطي والمشايخ المتحكمين في هذا المال ، وكأن الجميع حل كل مشكلاته واصبح يستخدم كل موارده حسب مقتضيات الرشد ، ولم يبق سوى حكومات الخليج ، ومواطني الخليج ، الذين يرفضون توظيف النفط وعائداته من اجل رفاهية الانسانية واستقرارها . إن مشاكل الدول النامية ومشاكل العجز العربي لن يحلها المال النفطي الذي أكاد ألمس الكثير من اللوم ينصب على مسألة عدم اتاحته لاستخدام هذه الدول في اوجه الاستخدامات نفسها في الدول النفطية . لا بل انني أجزم ان توفر هذا المال في الظروف السياسية الراهنة للدول العربية لن تكون له سوى الآثار السلبية التي يعانيها الخليج والتي اصبحت عائقاً لإمكانات تطوره الاقتصادي والاجتماعي ،وأكثر من ذلك اكبر مهدد لهويته ووجوده .

٢ ـ ممدوح عزّام

أود ان اعلق على ما ورد في البحث بشأن مجلس التعاون الخليجي وما يقوله مؤيدو المجلس ،وما أشارت اليه الدول الاعضاء فيه ، فور انشائه الى انها استلهمت المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والى ما اشار اليه وزير الخارجية الكويتي (٦ / ٢ / ١٩٨١) الى ما ورد في البحث « ان المجلس يشكل ركناً في بناء الامة العربية » وأنه « لا يتعارض وجامعة الدول العربية كما أنه ليس كياناً داخلها لكنه مؤسسة اقليمية تدعم الجامعة واداة لتعزيز نشاطها » .

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي يعتبر انشاء لمنظمة اقليمية عربية داخل التنظيم العربي الاقليمي الكبير (جامعة الدول العربية) وان مثل هذه التنظيمات ستدعو الى التفكير في قيام غيرها من تنظيمات اخرى كالدعوة القائمة لقيام تنظيم اقليمي في المغرب العربي الكبير وسينفتح الباب الى مثل هذه التنظيمات التي ارى انها تهدم صرح جامعة الدول العربية بانشاء تكتلات اقليمية صغيرة داخلها.

إن ما دعا اليه ميثاق جامعة الدول العربية من قيام روابط امتن وأوثق مما ورد في الميثاق بين الدول العربية الاعضاء انما يهدف الى قيام وحدات اندماجية سياسية واقتصادية ، اقوى مما ورد في الميثاق ، من التنسيق والتعاون في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها على النحو الوارد في المادة الثانية من هذا الميثاق .

وأشير الى ان ما كان يدور في اذهان واضعي الميثاق وما تناولته المشاورات الاولى التي

سبقت وضعه ، كان يدور حول ما يجري في الساحة العربية من قيام وحدات اندماجية بين بعض الدول العربية كمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب . اكرر ان الخطر كل الخطر في قيام تنظيمات اقليمية عربية صغيرة في نواحٍ مختلفة من الساحة العربية تفتّت صرح التنظيم الاقليمي الكبير جامعة الدول العربية .

٣ ـ محمد سيد احمد

قيمة هذه الدراسة انها تدحض مقولة شائعة في الوطن العربي ، وهي ان المفهوم القومي انما يقوم على انكار ، او لفظ ، او ضرورة التصدي لهويات اخرى قد تكون قائمة في اطار الوطن العربي . والمعنى الذي يستخلص من هذه الدراسة هو ضرورة ان يأخذ العرب بمبدأ « الوحدة من خلال التعدد » كشرط للتحكم في الظاهرة بدلاً من ان يستبد التعدد بالوحدة . وهناك امامنا مثل الجماعة الاوروبية القائمة على قوميات متعددة وليس على قومية واحدة . وكان مقدار ما حققته من نجاح نتيجة الاعتراف بالخصائص المميزة للاطراف المكونة لهذه الوحدة ومراعاتها شرطاً لتجاوز ما تثيره من عقبات على طريق الاندماج . ويتعين علينا ان ندرك ان هناك تحديات مضافة الى التحديات التقليدية في درجة تغليب المفهوم القومي على الهويات الاخرى في الظروف الراهنة من ابرزها:

ـ علاقات منفتحة بل تكاملية مع الغرب الامبريالي واحلال نظرية الاعتماد المتبادل محل نظرية الاستقلال كأفكار اصبحت تبرز مع تعاظم شأن فوائض النفط والروابط الجديدة بين منتجيه العرب ومستهلكيه الغربيين .

ـ قضية التسوية مع اسرائيل ، ومن المعلوم ان لإسرائيل مخططها في تأكيد الهويات الجزئية المتعددة على حساب الهوية القومية العربية . بل نستطيع الذهاب الى حد القول ان توازن القوى بين الامة العربية من جانب، واسرائيل والقوى المتحالفة معها من الجانب الآخر انما سوف يقرره الى حد بعيد خلال المرحلة المقبلة قدرة العرب على مواجهة مخطط اسرائيل القائم على تأكيد الهويات الجزئية على حساب الهوية القومية العربية .

٤ ـ منح الصلح

اوافق كل الموافقة على الجانب الوصفي من كلام د. غسان الذي جاء كاملاً وبارعاً ، ولكنني اقرب في المعالجة وفي وصف الدواء الى ما قاله المعقبون وعلى الاخص د. علي الدين هلال . والواقع ان النظرة الى هذه الهويات هي الاساس ، فهناك استراتيجية لضرب هذه الهويات بعضها ببعض وجعل هذا التضارب هو ضعف هذه المنطقة وهو التغلب عليها .

وهناك استراتيجية اخرى تريد توجيه هذه الهويات باتجاه التساند وباتجاه المقاومة والقوة للمنطقة . ولا شك اننا ونحن الذين ننظر الى الامور من ناحية الحركة التاريخية للوحدة العربية نعيش منذ زمن مفاجأة كبيرة . فوجئنا في بلادنا العربية ، بقوة الهويات الاخرى ،

بقوة الاقليمية ، بقوة الطائفية ، بقوة الشعوبية . فوجئنا بكل هذه الظواهر الانقسامية التي نعيشها الآن والتي لم نكن ، بصراحة ، علميين بما فيه الكفاية لمواجهتها .

إن حديث د. غسان مفيد جداً وقيّم جداً ، من ناحية كونه يتساءل عن التجديد المطلوب في الفكر القومي ، هل التجديد المطلوب في الفكر القومي هو العودة الى القديم ؟ ام التجديد في الفكر القومي هو العكس : الاتجاه نحو فهم هذه الظواهر ، الهويات ، فهماً علمياً حقيقياً ؟ اعتقد ان المطلوب هو فهم هذه الهويات وليس الانغلاق عليها ، فالانغلاق عليها لم يوصلنا الى اي نتيجة في الماضي ، وهو لن يوصلنا الى اي نتيجة في الحاضر ، كان هناك مدرستان متفوقتان على المدرسة القومية العربية ـ ويجب ان نعترف ـ في فهم الانقسامات الموجودة وفي التعامل معها ، كان هناك المدرسة الغربية الليبرالية التي كانت تنظر الى الواقع العربي كما هو ، اي كخارطة فيها الآلاف من الانقسامات ، وتتعامل مع هذه الانقسامات وتحاول ان توظفها لاستراتيجيتها ، هذه مدرسة . وكان هناك المدرسة الماركسية الشيوعية التي كانت عميقة وعلمية في نظرتها للانقسامات الموجودة في البلاد العربية ، وفهمها للعصبيات المختلفة ، وفهمها للظواهر التي لا تمثل صلب ما يجعل هذه المنطقة واحدة ، واستخدمت هذه المدرسة هذه الانقسامات لمصلحتها ، ولكننا نحن القوميين العرب ، لم نكن نرى هذه الانقسامات وهذه العصبيات وهذه الهويات بالشكل العلمي السليم . اعتقد ان المطلوب هو تجديد النظرة القومية العربية الى موضوع هذه الهويات ، نظرة جديدة الى موضوع الاسلام ، نظرة جديدة الى موضوع الهوية الوطنية ، نظرة جديدة الى كل هذا التنوع العصبوي والحضاري والعنصري الذي تعيش فيه الامة العربية . اما اذا اكتفينا كما فعل د. غسان سلامة بالعودة الى القديم والتأكيد على وجوب تبني النظرة القومية الكلاسيكية في موضوع الهويات هذا ، فإننا نكون قد خطونا خطوات الى الوراء وعدنا نجرب المجرب ، لا نريد ان نرجع الى هذا الصفاء الذي قد يتضمن ما يرضينا من الناحية العاطفية ومن الناحية الرومنطيقية ، ولكنه يبعدنا عن القدرة على التعامل السليم مع التنوع الموجود في البلاد العربية .

إن الاسلام وهو الهوية الابرز في هذه المنطقة الى جانب الهوية العربية لم يكن نقيضاً للعروبة ، ولا يجوز ان يعامل على اساس انه هوية منافسة للعروبة. لو عدنا الى بدء النهضة العربية لوجدنا ان هذه الامة المظلومة ، المتخلفة اذا شئتم ، التي كانت تريد ان تدافع عن نفسها؟ دافعت عن نفسها تارة باسم الاسلام ، ودافعت عن نفسها تارة باسم العروبة. كانت العروبة وكان الاسلام علمين لمعركة واحدة في الحقيقة ، وان ولادة فكرة القومية العربية الحديثة في القرن التاسع عشر صورت خطأ بأنها معركة فتحت على الوحدة الاسلامية الممثلة بالدولة العثمانية . لم يكن الامر كذلك . العروبة جاءت كصيغة ثانية بعد الصيغة الاولى لخلق وحدة في المنطقة في وجه المستعمر ، في وجه الحضارة الغازية ، كان المقصود بالعروبة من حيث الاساس ، ومن حيث الجوهر نفسه ، ما كان مقصوداً باقامة دولة الخلافة العثمانية ، اي خلق وحدة . فالمطلوب هو عدم وضع هذين العنصرين اللذين جاءا كي يوحدا واحداً

بوجه الآخر . وتلخيصاً اريد ان اطرح مقياساً سياسياً : كل فكر يريد ان يتعامل والهويات الموجودة في المنطقة تعاملاً يضرب هوية باخرى هو فكر في مصلحة الآخرين ، في مصلحة الهجمة على الامة العربية . وكل فكر يريد ان تتكامل هذه الهويات وتستنفد اسباب التكامل والتفاعل بين هذه الهويات لمصلحة وحدة هذه المنطقة هو فكر عربي قومي في الطريق الذي نريد ، وهو طريق تجديد الفكر القومي العربي .

٥ ـ عادل حسين

ابدأ بمشاركة من سبقني في تحية ما مثلته دراسة د. غسان من صراحة وعمق في النظرة . وانتقل بعد هذا الى ابداء ملاحظتين :

الملاحظة الاولى ، تتعلق بتحديد العلاقة بين الهويات الاربع المرشحة لمنافسة الهوية العربية . واقول مرشحة ، بمعنى ان هذه الهويات قد لا تكون اغلبيتها بالضرورة منافسة ، بل يمكن أن تكون متكاملة مع الهوية العربية ، لولا دور المخططات الخارجية والفاعلين المحليين المعاونين . واعتقد ان هذا المعنى كان واضحاً في الورقة ، فهي لا تتحدث عن العلاقة بين العروبة والاسلام ، وهل هما متعارضان او متكاملان . انما تتحدث عن حركة التيارات السياسية ، او الاوضاع المؤسسية التي تنشأ في مرحلة او اخرى باسم هذه اللافتة او تلك . في هذا الاطار افهم ما لاحظته الدراسة من تزاحم مقصود بين بعض هذه الدوائر المؤسسية ، وملاحظتي انه ينبغي ان نرتب هذه الدوائر في نوع من العلاقة الهرمية ، وفي هذه الحال اضع في القمة دائرة ما سمته الدراسة هوية او جدلية الاقليمي (الجيو ـ ستراتيجي) ـ القومي . فهذه اخطر الدوائر اذا اخذنا في الاعتبار حقيقة اننا بصدد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في مرحلتنا الراهنة ، وما يترتب على هذه المعاهدة من احتمال امتداد العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل الى مجال عربي اوسع ، في ظل مخاطر تصفية كاملة للقضية الفلسطينية ، وفي ظل تفوق عسكري اسرائيلي واضح . ان النشاط الخاص في دائرة العلاقات الاقليمية الشرق ـ اوسطية على حساب العلاقات العربية يحتل إذاً وفي هذه الظروف اخطاراً خاصة واكثر من اي هوية مؤسسية اخرى .

الملاحظة الثانية ، تصدر عن مطالبة الباحث بتجدد الفكر القومي ، وهو تجدد ينبغي ان يستند الى الاستفادة من التجارب القومية التي تحققت في تاريخنا الحديث . واعتقد ان هذا التجدد ينبغي ان يشمل مراجعة موقف الفكر القومي من قضايا التجمعات العربية في هذا الجزء او ذاك من الوطن العربي ، والتي تسمى احياناً محاور ، او تتخذ شكل وحدات او مشاريع للوحدة . لقد جرى الفكر القومي عادة على التحفظ من مثل هذا التحرك . وقد عبّر الاستاذ عزام عن هذا الرأي في تعليقه ، والدراسة قالت انها لا تعارض هذا المنحى بشرط وضوح الهدف . وكثيراً ما قيل ذلك في مواجهة اي تحرك للوحدة او لتعميق العلاقات المؤسسية بين اي عدد من الاقطار العربية . وانتهى هذا عملياً الى معارضة او انقسام حاد في مواجهة هذا المنحى كلما ظهر . وما أطرحه هنا هو انني أعتقد ان اي تحرك لتشكيل علاقات

مؤسسية ، او وحدة ، هو مسار جدير بالتأييد اياً كان الهدف المعلن ساعتها ، واياً كان السياق الذي تتحقق عبره هذه الوحدة . فما يترسب عن هذه العلاقة او الوحدة ابقى على الاجل الطويل من اي سياق تاريخي سياسي عابر تتحقق خلاله هذه العلاقة . وما يتحقق من هذه العلاقة يكون رصيداً في كل الاحوال للحركة الوحدوية السياسية العامة ، ويدعم بالتالي هدفنا النهائي . هل الوحدة الليبية او وحدة دولة الامارات (رغم كل الظروف التي لابست انشاءهما) كانتا رصيداً للوحدة العربية او لا ؟ هل كان بقاء الوحدة بين مصر والسودان عائقاً للتوجه الوحدوي العام ؟ من هذا المنظور اعتقد ان تدعيم الروابط بين دول الخليج (الخليج الصغير او الخليج الكبير) يعتبر خطوة متقدمة ليتها تستمر وتتقدم . ولا افهم حقيقة المخاوف او التحفظات التي تثار في مواجهة ذلك . اسباب التحفظ ليست بلا اساس ولكنها لا تبرر رفض قيام العلاقة المؤسسية الخاصة . اعلم ان هذا الطرح يحتاج الى مزيد من الشرح والتعميق والمناقشة ، ولكن حسبي ان اشير الى الفكرة ونحن نتحدث عن تجديد الفكر القومي .

٦ ـ اسامة الغزالي حرب

الدراسة يبدو كأنها تدين تعدد الهويات في حد ذاته ، وهذا امر غير سليم . وعلى سبيل المثال ، فإن المواطن الاوروبي ، المنتمي الى احد مجتمعات « الجماعة الاوروبية » هو ايضاً ـ في اللحظة نفسها ـ مسيحي (كاثوليكي او بروتستانتي او غيرهما) ، وهو جرماني او انكلوسكسوني او غيره ، وهو ايضا ينتمي الى شمال اوروبا او جنوبها ، او الى الجزر البريطانية او اوروبا القارية ، فضلاً عن ان تاريخ اوروبا المعاصر ليس في الواقع سوى تاريخ الصراع والحروب بين محاورها السياسية وتحالفاتها المتعددة . ولذلك ، فالقضية ليست هي تعدد الهويات ، بل هي ـ بالاحرى ـ ما اذا كان الانتماء لتلك الهويات ، يعوق او يدفع العالم العربي الى ترجمة الهوية القومية (دون غيرها) الى حقيقة مؤسسية راسخة .

والملاحظة الاخرى ، هي ان الدراسة موضع المناقشة تضمنت قضايا فكرية عامة ، اكثر مما تضمنت تحليلاً لعلاقة الجامعة العربية بالتكتلات العربية : سواء من حيث التأثر بتلك التكتلات ام التأثير فيها .

اما ملاحظتي الموضوعية الرئيسية حول الدراسة فهي انها ـ وهي تعرض جدلية البعد القومي ، مع الابعاد الاسلامية ، والجغرافية ، والمحلية والسياسية ـ قد تجاهلت « الهوية الطبقية » ، وبالتالي اغفلت ما يمكن أن نسميه « جدلية القومي ـ الطبقي » ، مع ما يحظى به البعد الطبقي من اهمية تتداخل والابعاد الاخرى المذكورة ، وتفسرها :

ـ فالهوية الاسلامية ، يؤثر البعد الطبقي في صوغها وطريقة طرحها . وعلى سبيل المثال ، اي اسلام هنا المقصود؟ هل هو الاسلام الذي فزعنا منه بعد الثورة الايرانية ، ام الاسلام الذي هللنا له بعد التدخل السوفياتي في افغانستان ؟

ـ والهوية الجغرافية ، لا يمكن ايضاً فصلها عن الهوية الطبقية . وهل هناك شك ـ على

سبيل المثال - في ان الحماسة للارتباط « المتوسطي » او لوحدة البحر المتوسط ، او العلاقة الخاصة بأوروبا انما يعزى بالاساس الى فئات اجتماعية ، او طبقات ، معينة .

- وهل تتجاوز الولاءات المحلية الحقيقة الطبقية ايضاً، سواء جمعت المغرب العربي او وادي النيل او الهلال الخصيب او الخليج . واذا كان الامر كذلك فلماذا يجمع كل تكتل خليجي - دائماً - دولاً خليجية دون دول اخرى خليجية ايضاً .

- وهل يمكن ايضاً فصل الهوية الطبقية ، عن الجدل القومي - السياسي ؟ يكفي هنا ان نذكر بالحقيقة البدهية فقط ، بأن دعوة عبد الناصر قد استنفرت القوى المضادة لها في الوطن العربي ، لأنها اتجهت - وذلك هو الاهم - الى الجماهير العربية مباشرة ، متخطية بذلك طبقاتها المسيطرة عليها .

البحث عن الهوية الطبقية اذاً امر أساسي ، حتى ولو ادى ذلك الى الاتهام بتحيز فكري معين ، وهو امر اساسي لثلاثة اسباب: **الاول**،ان فهم هذا الجانب يجعلنا لا نقتصر على الوصف فقط - حتى وان كان باستخدام الفاظ وتراكيب جديدة - وإنما نتعداه الى الفهم والتفسير ، وكيف نتجاهل هذا الموضوع في منطقة تعاني شكلاً من اكثر اشكال الانقسام الطبقي في العالم حدة وتفجّراً ؟ **والثاني** ، إن البعد الطبقي يتجاوز الانقسام الجغرافي او المحلي او السياسي او الديني ، وفي البلاد العربية كافة . **والثالث** ، هو ان الحقيقة الطبقية دائمة ومتطورة ، كانت قائمة ، ولا تزال ، وسوف تظل كذلك .

٧ - ابراهيم الغويل

في الحقيقة أود ان احيي الباحث على وضوح التفكير ووضوح الوصف والتصنيف وان كنت سألاحظ بعض الملاحظات بعد ذلك . وسعدت كثيراً ايضاً بالمعقبين وبالملاحظات التي ابديت . الملحوظة التي اود الوقوف عندها التي وردت في نهاية البحث كما يلي : « لا تجديد في الانتماء العربي ولا بدء للنهضة ان لم نقم باعادة نظر عميقة بما حصل وما يحصل من حولنا » - ولعلي اضيف - ليس من حولنا فحسب بل عندنا - وان نعمل الخيال والعقل للخروج منه . هذه هي القضية الجوهرية التي اشعر انها موجودة معنا جميعاً . جميعاً نشعر اننا في حاجة الى تجديد التحرك نحو النهضة ومواصلة السير. ولكننا - فيما اعتقد - نشعر بالحاجة الى إعمال الخيال والعقل معاً .

إن من ضمن المراجعات التي فرضها علينا الواقع ، ان هناك برهاناً ساطعاً على ان مسألة الهوية التي اعتقد البعض انها حلت خلال العقود السابقة من هذا القرن بطروحاتهم المبسطة ، ما زالت حية واشكالية . وكما قال الاستاذ منح الصلح - فوجئنا بكذا ، وفوجئنا بكذا ، وكأننا فعلاً في كل يوم نفاجأ ، حتى ان الباحث يقول: « كأن المنطقة كانت حبلى بكل هذه الجدليات » . هي فعلاً حبلى بهذه الجدليات ، وهي فعلاً لم يقدم لها حل بالرغم من أنه كان من الممكن احياناً ان نتجاوز هذه الامور دون صعوبة تذكر لأننا كنا نقفز عليها ، في الحقيقة ، ولا نقدم لها حلاً . بعد ذلك اوضح د. علي الدين هلال ملاحظة مهمة وجديرة بالاهتمام .

وهذه الملاحظة ليست واضحة ولكني استشعرتها من البحث ، بين السطور ، اننا ننظر لهذه الهويات وكأنها متعارضة . والعربي باستمرار كان يشعر أن العروبة في الحقيقة هي انتماء يدل على الوضوح وعلى الابانة والقدرة على التجميع . وانا اريد ان آتي بسرعة الى التصنيفات . فالباحث ، على الرغم من دقته في التصنيف - يبدو لي - انه كما يلاحظ بحق د. سعد الدين - لا بد من ان يفرق بين الاساسي والثانوي في هذه الهويات ، وهو اشار اشارة عارضة في المدخل في هذا البحث الى ما تم تجاوزه فهل تم تجاوزه ام تم ضربه ؟

حينما انعقد مؤتمر باندونغ هناك من قال في الغرب ان العرب يمزجون مسلمي آسيا بمسلمي افريقيا ، وان العرب والمسلمين يمزجون افريقيا بآسيا ، وهذا هو الخطر القادم . واعتقد ان هناك من دفع ثمناً للدفاع عن الافرو - آسيوية او العالم الثالث . وضمن هذا السياق ايضاً اود ان اؤكد ان المقياس الاساسي لهذه الهويات وامكانية الجمع بينها كان المقياس الحقيقي والبسيط الذي قاله يوماً القائد عبد الناصر وذكرنا به الآن ، ولو ضمنياً د. سعد الدين ابراهيم ، حينما قال : « العبرة بالمضمون والمصالح والطموح التي تلبي المطالب الشعبية » .

في مجال القومية العربية او في مجال الهوية الاسلامية او غيرها من الهويات دائماً يجب ان نذكر ان ما يجيب الطموح والمضمون والمصالح الشعبية هو في صالح هذه المنطقة ، وما عداه فهو استخدام من قبل مؤسسات عليا . شاه ايران في فترة معينة كان يستخدم الاسلام . في آخر ايامه كفّ عن ان يذكر هذه الكلمة . لا اريد ان اذكر نظماً معينة في الوطن العربي ، قد تكف في لحظة معينة عن ذكر الاسلام ، حينما يطرح بما يجيب المصالح والمضامين والطموحات الشعبية .

٨ - لطفي الخولي

الحقيقة اننا نواجه دراستين لا دراسة واحدة؛ الدراسة الممتازة التي تقدم بها د. غسان سلامة ، والدراسة في شكل تعقيب التي قدمها د. سعد الدين ابراهيم . والدراستان فيهما جانب من الاتفاق وجانب من الاختلاف . وبسبب الوقت اريد ان اركز على نقطة رئيسية وهي ان الجدليات التي طرحها د. غسان هي جدليات حقيقية وتثير قضايا ومشاكل علينا ان نواجهها . ولكن الجدل يعني الصراع ، والصراع فيه ما هو عدائي وفيه ما هو غير عدائي وذلك طبقاً للظروف التي يدور فيها والتي تقوم على ادارته برؤية سياسية اجتماعية في هذا الاطار . والنقطة التي اشار اليها ضمناً د. سعد الدين ابراهيم ، ولا تخفى بين السطور ، والتي يؤكدها ايضاً بحث د. غسان هي اننا نلاحظ ان هذه الجدليات بمعنى الصراعات كانت ولا تزال قائمة ، لكنها لم تتجسد في شكل عدائي او بشكل مؤسسي متكامل تقريباً الا بعد غياب قيادة تاريخية كقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ،وايضاً بعد الخلل الاستراتيجي الاساسي الذي خرج به النظام المصري عن المشروعية العربية بعقده اتفاقي كامب ديفيد والتصالح المنفرد مع العدو الاسرائيلي .

ونلاحظ ان مجلس التعاون الخليجي ، المؤتمر الاسلامي في شكله الجديد ، وجبهة الصمود والتصدي رغم الاختلاف الفكري والسياسي بين اعضائها . . . الخ ، لم تتم الا بسبب غياب دور مصر ، وايضاً بسبب الخلل الاستراتيجي الذي حصل بسبب اتفاقي كامب ديفيد ، ولكني اختلف مع د. سعد الدين ابراهيم في النظرة التي تقترب من الرومانسية حول مصر وحول الدور المصري ، واقول انه يجب ان نتصدى بصراحة للقضية المصرية بوضوح ودون خفاء ومن الباب الامامي كما عبر عن ذلك الامين العام للجامعة العربية في افتتاحه لهذه الندوة . ولا اعتقد انه سوف يفيدنا ان نغرق في معركة وهمية حول عودة مصر او عدم عودتها لكي نحول جدليات الصراعات العدائية الى صراعات غير عدائية ، ولا اعتقد ان هناك احداً في هذه الندوة ضد ان تعود مصر بدورها وثقلها الخاص الى الوطن العربي والى الجامعة العربية . والمشكلة هنا يجب ان تتناول ببعد قومي وليس ببعد قطري سواء لصالح مصر او لصالح عدد من البلدان العربية الاخرى . اذا تخذنا هذه المسألة بنظرات قطرية ضيقة سنعمق الهوة اكثر فأكثر . والمشكلة في الحقيقة تتركز في كيف تعود مصر وهي مثقلة الآن بأعباء كامب ديفيد واتفاقيات الصلح مع اسرائيل .

٩ ـ احمد صدقي الدجاني

الصدق اروع ما في هذه الدراسة . وألاحظ ان الدراسة لم تصدر احكاماً ولم تدن كما أشار بعض التعليقات ولكنها طرحت مشكلة او اشكالات على حد تعبير الباحث وطالبت بمعالجتها . ومهم التمييز بين عرض لآراء الآخرين واستشهاداته التي اختارها بطريقة خاصة ، وبين عرضه لرأيه .

ألاحظ ايضاً ان الباحث انطلق من عنوان البحث « الجامعة والتكتلات العربية » ليعالج الموضوع المهم الذي يشغل فكره والذي يمثل تمهيداً لموضوع البحث وهو موضوع « الهوية العربية والانتماء العربي » ، ويعطيه كل الدراسة. وهكذا بقي موضوع البحث بحاجة الى ورقة اخرى تنطلق من التمهيد الى صميم المعالجة .ويمكننا ان نقترح عنواناً للورقة التي بين ايدينا « حول الهوية والانتماء . . نظرة نقدية للمدرسة الشامية في الفكر القومي » . فالباحث من بلاد الشام شأني انا وقد شغل على الخصوص بهذه المدرسة الشامية التي كان لها دورها في طرح الفكر القومي والتي عانت من نقص التفاعل مع المدارس الاخرى العربية .

بعد هذه المقدمة أسأل ، وقد تابعت عرض الدراسة والتعقيبات والمناقشات وفاجأني تردد الحديث فيها عن هويات . . . اهي هوية واحدة ام هويات ؟ واجيب فوراً بأن الهوية لا يمكن الا ان تكون واحدة ويستحيل لها ان تتعدد . انها نسبة الى « الهو » الواحد . ولكنها هوية واحدة بدوائر انتماء متعددة لها مركز واحد . لقد آن الأوان للحسم في هذا الموضوع ، وادراك معنى تعدد دوائر الانتماء وحقيقة التكامل والتناغم بين هذه الدوائر ، ورفض اصطناع اي تناقض بينها .

إن هوية الانسان العربي الواحدة تجمع بين الدائرة المحلية ، والقطرية الوطنية ،

وحقيقة انتسابه لموقع قطر بعينه ، وبين الدائرة القومية على مدى الوطن العربي كله وانتمائه للعروبة ، وبين الدائرة الحضارية العربية الاسلامية التي تجسد البعد الروحي في الانتماء وتبرز حقيقة انتسابه مسلماً كان او نصرانياً او يهودياً او صابئاً . . . الى آخر هذه الدائرة التي ساهم في تشييد حضارتها على مدى رقعة انتشار هذه الحضارة ، وبين الدائرة العالمية الانسانية على مدى كوكبنا وانتمائه مع كل الاناسي من الامم الاخرى « للعالمين » .

واضح مدى التكامل والتناغم بين هذه الدوائر في هويتنا الواحدة . ولقد تأكد خطأ توهم وجود تناقض بينها ، تماماً كما فشلت على صعيد المحك العملي محاولات اصطناع هذا التناقض . والحق اننا لا نجد هذا الموضوع مطروحاً على صعيد الفرد العربي العادي ، الذي يعي جيداً ، ويدرك بعمق انه مصري او عراقي او يمني او تونسي له مشاعره الوطنية . . . الخ ، وانه في الوقت نفسه عربي له مشاعره القومية التي تغتني بمشاعره الوطنية ، ومؤمن يلتقي بكل من عاشوا معه في ظل الحضارة العربية الاسلامية ، له بعده الروحي وتراثه الحضاري المتكامل مع انتمائه القومي والوطني ، وانه انسان يلتقي مع كل البشر في انسانيته ويتطلع الى التعارف معهم بهدف التعاون وينتسب الى العالمين ، له بعده الانساني المنطلق من تلك الابعاد .

كذلك لا نجد هذا الموضوع مطروحاً على صعيد الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية . فلكل دولة دائرتها القطرية في انتمائها وهي تعبر عنها في هذه المرحلة من التجزئة بمفهوم سيادة الدولة ، ودائرتها القومية باعتبارها عضواً في الجامعة العربية ، ودائرة حضارية اسلامية باعتبارها عضواً في منظمة المؤتمر الاسلامية ، ودائرة انسانية عالمية تجمعها مع دول العالم غير المنحازة في مؤتمر عدم الانحياز ، ومع دول العالم جميعاً في الامم المتحدة . ولم تشعر اي دولة عربية تشارك في هذه الدوائر جميعها بأي تناقض ينشأ من خلال هذه المشاركة .

هل يمكننا ان نقرر اذاً ان المشكلة موجودة في اذهان قطاع من المثقفين النظريين غير الممارسين في السياسة العملية ، وفي نطاق مدرسة بعينها وصل الامر ببعض المنتسبين اليها الى توهم وجود علاقة زمنية بين هذه الدوائر في الهوية الواحدة لتغليب دائرة على غيرها . ونشير هنا الى ان هذه المشكلة لم تظهر في المدرسة المغربية في الفكر القومي ولا في مدرسة الجزيرة العربية ، وانها انتقلت الى قطاعات محدودة في المدرسة المصرية في فترة لاحقة على ظهورها . وكان عبد الناصر في فلسفة الثورة قد تحدث بوضوح عن دوائر ثلاث تنتمي مصر اليها هي : الدائرة العربية والدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية ، ثم طرح منذ باندونغ وفي فكرة عدم الانحياز بوضوح الدائرة العالمية ، وابرز الميثاق القومي ذلك الوضوح .

في بحثنا عن اسباب بروز تلك المشكلة في مرحلة بعينها من مراحل تطور الفكر القومي نذكر بأن هذا الفكر الذي ظهر بوضوح في وطننا قبل قرن تطور عبر اكثر من مرحلة . وهذا امر طبيعي لان الفكر هو وليد تفاعل الانسان مع الزمان والمكان . ويمكننا ان نلاحظ هذا التطور من خلال اجراء مقارنة بين مفهوم الوحدة لدى دعاتها في مطلع هذا القرن وتصورهم للرقعة

التي يجب ان تضمها هذه الوحدة،وبين هذا المفهوم في منتصف القرن ثم في السبعينات بعد رحيل عبد الناصر وانضمام اقطار عربية افريقية الى الجامعة العربية . يمكننا ان ندرس هذا التطور ايضاً من خلال دراسة التفاعلات التي جرت بين مختلف مدارس الفكر القومي التي ظهرت بعد ظهور المدرسة الشامية في مصر والمغرب والجزيرة العربية .

نعود الى موضوع البحث الاصلي « الجامعة والتكتلات العربية » لنقول ان الموضوع بحاجة الى دراسة اخرى ترسم صورة هذه التكتلات، وتجيب عن اسئلة مطروحة . . ما هو تأثير الجغرافية في صنع هذه التكتلات؟ ما هو تأثير العقيدة السياسية والمصالح ؟ وما هي هذه المصالح ؟ وهل هناك قانون يحكم قيام هذه التكتلات وتفككها ؟ وكيف تطورت خريطتها ؟ وما هو تأثير القوى الدولية عليها؟

لا بد لنا من ان نبلور من خلال ذلك كله موقفاً واضحاً من توطيد التعاون بين الدول المتجاورة جغرافياً كدول الجزيرة ، ودول الشام والرافدين ، ودول وادي النيل وشرق افريقية ، ودول المغرب العربي . ونشير هنا بالتقدير الى تعليق الاستاذ عادل حسين حول هذه النقطة والى تأييدنا لايجاد الحقائق الوحدوية بين الاقطار المتجاورة ، لأننا لا نرى فيها مناقضاً لترابط الوطن الكبير بل السبيل لهذا الترابط . وواضح ان هذا الايجاد لا يعني فرض سياسة محاور تتضارب وتكتلات تتصارع بل اجزاء تتكامل . وأشير اخيراً في معرض التعليق الى الحديث الذي تردد حول العقل العربي موضحاً ان هذا العقل هو حصيلة الفكر العربي في شتى انحاء الوطن مشرقه ومغربه وقلبه .

١٠ ـ الرشيد ادريس

اود ان ابدي ملاحظتين :

الاولى ، أن المغرب العربي لم يتحد بعد في كتلة منظمة . وفكرة توحيده نشأت في ايام الكفاح من اجل الاستقلال فهي فكرة اصيلة وكان قيام الجامعة العربية دعماً لهذه الفكرة ولا شك ان كل تنظيم مغربي لا بد من ان يكون في نظري في نطاق جامعة الدول العربية . هذا ، ويجدر دحض كل دعاية وضعت فكرة توحيد المغرب بأنها مناورة ضد الوحدة العربية . . . ولعل مثل تلك الدعاية تعود الى التباس حدث اثر عقد مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي سنة ١٩٥٨ اذ اثار حينئذٍ تعاليق مغرضة .

والثانية، هي ان الحركة الاستقلالية في تونس كان للعنصر الديني فيها اثر كبير . فقضية التجنيس سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٤ قضية معروفة . ولم تذكر تونس عند ذكر الاستخدام السياسي للهيئات في تعقيب د. سعد الدين ابراهيم . على اني اود ان الاحظ ان العوامل الدينية ليست وحدها المؤثرة على حركات الشعوب ، إذ قد نجد في العوامل الاقتصادية والاجتماعية كثيراً من اسباب التكتلات . كما ينبغي الاّ نهمل الظروف التاريخية والعوامل الدولية التي تكيف تطور التاريخ .

١١ ـ غسان العطية

في محاولة فهم الجدلية بين الفكر العربي والتكتلات الاخرى اود ان اقول : ان الممارسة العملية للتيار القومي العربي عند تسلمه السلطة كانت في معظم الاحيان خيبة امل للمواطن العربي . وان تصاعد ونمو المشاعر الطائفية او الدينية او الاقليمية يعود الى حد كبير الى عجز الممارسة القومية في تقديم الحلول الايجابية لمشكلة المواطن العربي ، اجتماعياً ، سياسياً ، اقتصادياً . واصبحت القومية بيد السلطة غطاء لممارسات عنصرية او طائفية او تعسفية او جميعها . هذا لا يعني ان الفكر القومي كان على خطأ ، وقد يكون قاصراً او غامضاً ، الا ان المهم هو ان من تسلم السلطة باسم القومية كان في معظم الاحيان دون المستوى المطلوب . الامر الذي سهّل نمو التيارات المعادية وبالتالي القناعات المعاكسة ، حتى على المستوى الشعبي .

اما على صعيد الجامعة العربية ، فإن الفكر القومي بشكل عام والاحزاب القومية بالذات كانت ـ على احسن الاحوال ـ سلبية تجاه الجامعة العربية ، دون ان تكون قادرة على دعمها وتطويرها او الغائها واقامة البديل الافضل .

١٢ ـ محمد الباقي الهرماسي

دعني اولاً اؤكد ان دراسة د. غسان سلامة تمثل مجهوداً كبيراً وتتضمن آراء جديدة وانا أتعاطف مع اغلب ما قاله ويبقى ان الدراسة ركّزت على التنافس الخارجي بالنسبة للجامعة العربية وعلى التكتلات الداخلية كالمغرب والخليج . . . الخ . وقد ادى هذا التركيز الى اهمال التنافس بين الدول القومية نفسها . ونحن نعرف ان الاجماع العقائدي بين القوميين لم يمنع التكتلات والاستقطاب وحتى الحرب الباردة بين القوى القومية . فكيف نفسر هذه الظاهرة ؟

لقد ادى التحليل الى اعتبار الفكر والممارسة القومية لا كمتغير ولكن كثابت وقد اعتمد الكاتب على شخص عبد الناصر وسلوكه ليجسد العامل القومي فماذا عن القوى الاخرى غير عبد الناصر وبعد عبد الناصر ؟ ولهذا فأنا اعتبر دراسة الصراعات الداخلية بغية حلها واستيعابها شرطاً من شروط تجديد الفكر القومي الذي نادى به الكثير من الاخوان . وبهذه الطريقة يمكننا ان نتجنب تلك الحالات التي تدفع بعض الاطراف للخروج على الاجماع القومي . ودون هذا لا نستطيع ان نفهم على سبيل المثال لماذا يمكن لمصر عبد الناصر ان تنقلب يوماً من الايام الى مصر السادات .

١٣ ـ غسان سلامة يرد

اشكر الاخوة الذين اغنوا هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة . كما انه بدا واضحاً ان الاخوة الذين انتقدوا الالفاظ المستحدثة عادوا فلجأوا اليها بدورهم ، مما يوضح الحاجة اليها .

ولكني ابدي استغرابي لعدد من الملاحظات ، اذ ان عدداً من الاخوة اخذ علي عدم

معالجة مسألة القومية العربية والاسلام بصورة متكاملة . إن هذا الغياب مقصود ، والهدف منه تركيز الاضواء على المشاريع السياسية التي تبنت هاتين الايديولوجيتين . فليس هنا المجال لاعادة صوغ هذه العلاقة . وقد تم ذلك في اكثر من مكان .

فوجئت ايضاً بطلب اخوة آخرين اخذوا علي اغفال عدد من الجدليات . انني اكتفيت طبعاً بالمنظمات والمؤسسات القائمة فعلياً والمنافسة للجامعة . من هنا لا مجال للاخذ باقتراح د. الهرماسي بالاهتمام بالجدليات الداخلية ضمن الدول الحديثة او باقتراح اسامة الغزالي حرب الاهتمام بجدلية الطبقي والقومي على الرغم من اهميتها . كما لم يكن من الممكن الاهتمام بمنظمة الوحدة الافريقية . وفوجئت ايضاً بالقراءة الخاطفة للدراسة التي ظهرت في اكثر من مداخلة ، فالاستاذ منح الصلح يأخذ علي الدعوة للقومية الرومانسية السابقة بينما كل كلمة في الدراسة ، وكل ما في ثناياها يدعو بحماسة الى تجديد الفكر القومي والى اعتبار التمسك بالفكر التقليدي نوعاً من السلفية الجامدة غير النافعة .

وفي مسار هذا التجديد ، قد يكون التلقيح الضروري حالياً هو في عناصر ثلاثة . الاول هو استيعاب هذا الفكر لاصالة الدعوة الدينية الراهنة . والثاني هو الاهتمام بالديموقراطية ، وقد كانت التيارات القومية ، بعد وصولها للسلطة من اقل التيارات اهتماماً بالحريات ، ومن اكثرها قمعاً . اما العنصر الثالث الذي لم يقدر الفكر التقليدي القومي مواجهته فهو مسألة الدولة الحديثة ، والوطنية المحلية . وهذه نقطة ينبغي التوقف عندها ، ورأيي مثلاً ان القومي العربي ، يجب ان يكون في لبنان اكثر التيارات حرصاً على الحفاظ على الوطنية اللبنانية وعلى الوحدة الداخلية في ذلك البلد .

وعجبت ايضاً من اعتقاد د. علي الدين هلال وآخرين انني انادي بوحدانية الهوية وبضرورة اندثار الهويات غير القومية . هنا ايضاً كانت قراءة الدراسة خاطفة بل متجنية اذ اننا قلنا في اكثر من مكان ان القومي غير قادر على ان يلغي الهويات الاخرى ، ولا مصلحة له بذلك .

وارحب بملاحظة عادل حسين حول ضرورة لحظ هرمية بين الاطر المنافسة للاطار القومي فليست كلها بالقدر نفسه من الخطورة ومن الفعّالية . وملاحظة د. عطية ايضاً صحيحة في تركيزه على ان الممارسة السياسية للتيارات القومية التي وصلت السلطة ادت عملياً الى تأجيج واستثارة الهويات الاخرى .

وقد يكون السؤال الاساسي هو ـ على حد تعبير د. زريق ـ هل ان الخلل هو في صلب الفكر القومي ام انه في قصور حاملي لواءه . والواضح ان ورقتي تقول ان الخلل في الامرين معاً . فهناك قضايا اساسية اغفلها الفكر القومي او تجاوزها سريعاً . كما ان السلطات التي تدعي القومية كانت في الاجمال قاصرة في ربط ايديولوجيتها المعلنة بممارستها الفعلية ، ان لم يكن من خلال تصادم الاولى مع الثانية .

الفصل السادس عشر

الجامعة العربيّة والمنظّمات الاقليميّة المشابهة

ناصيف حتّي (*)

مقدمة

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تقويم نقدي لجامعة الدول العربية في اطار مقارن مع المنظمات الاقليمية المشابهة ، وذلك عبر تقويم عوامل التأثير التي تحكم سلوكية كل منظمة اقليمية والضوابط التي تتحرك ضمنها هذه المنظمات . ويأخذ كل عامل اشكالاً مختلفة نتيجة متغيرات عديدة وينعكس بذلك في تأثير مختلف كل مرة على الجامعة والمنظمات المشابهة .

تساهم دراسة هذه العوامل في استشراف مسار الجامعة وفي صوغ تصور مستقبلي لما يجب أن تكون عليه ، ولما يمكن أن تقوم به قياساً بالمنظمات الاقليمية المشابهة . وتملك الجامعة فيما تمثل ، القدرة على تحريك امكانات وايجاد مناخ يميزها عن المنظمات المشابهة كمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية والجماعة الاوروبية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا ؛ وذلك نتيجة وجود اللحمة القومية التي تربط بين اعضائها والتي يفترض أن تعطيها زخماً في دعم انشطتها التكاملية والخارجية .

تقسم عوامل التأثير الى عوامل خارجية وتضم النظام الاقليمي الذي يحوي المنظمة والتداخل بين النظام الاقليمي والنظام الدولي ، وعوامل داخلية هي الميثاق الذي يحدد الاهداف العامة ، الادوار والمهام التي نشأت بالممارسة ، الاطار البنيوي ـ التنظيمي والآلية العملية لصناعة القرار .

(*) الأراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

أولاً : النظام الاقليمي للمنظمة

ويتميز هذا النظام ، بمستوى امكانات الدول الاعضاء ، ونمط العلاقات ، والتماثل البنيوي بين الدول ، والمشروعات والسمات الاقليمية .

١ ـ شكل النظام الاقليمي

يساهم مستوى امكانات وقدرات الدول الاعضاء في المنظمة الاقليمية والتفاوت والتقارب بينها في تحديد شكل النظام الاقليمي الذي قد يكون هرمياً كما يتمثل في منظمة الدول الامريكية ، او ثنائياً كما تمثل احياناً في الجامعة العربية ، او متعدد الاطراف كما يظهر في منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا . ويؤثر مستوى الامكانات في تكوين التحالفات وطبيعتها وفي سلوكية المنظمة . فلقد خضعت منظمة الدول الامريكية فترة طويلة منذ تأسيسها لما عرف « بأكثرية الصوت الواحد » صوت الولايات المتحدة الامريكية . والذي هو حصيلة التفاوت الكبير في الامكانات بينها من جهة وبين الدول الاعضاء الاخرى من جهة ثانية . وساهم ذلك في تمرير سياسات الولايات المتحدة تحت غطاء شرعية المنظمة الاقليمية . وفي اطار الجماعة الاوروبية ، ظهر دائماً اثر التحالف الفرنسي الالماني الغربي في تحديد سياسة الجماعة وتوجهاتها . اما في اطار الجامعة فكان لمصر دائماً ثقل خاص انعكس في سلوكية الجامعة ، وكان ذلك نتيجة الامكانات التي امتلكتها مصر من مادية « ومعنوية » ـ القيادة والاستقطاب الايديولوجي ـ خصوصاً خلال المرحلة الناصرية ، هذا الى جانب وجود تأثير لقوى اقليمية اخرى تملك امكانات اقل من مصر ، وتتمثل في العراق والسعودية وسورية . واثرت عملية اندثار القوة في النظام الاقليمي الافريقي ، كحصيلة لتشابه الامكانات بين الاعضاء في غياب وجود دولة معينة ذات تأثير مستمر وثقل معين في منظمة الوحدة الافريقية ، كما كانت مصر في الجامعة والمحور الفرنسي الالماني الغربي في الجماعة الاوروبية .

٢ ـ العلاقات الاقليمية

وتحدد سمة العلاقات الاقليمية بـ وفاق ، انفراج ، تمحور وتوتر . وطبيعة النزاعات التي قد تندرج في نزاعات داخلية وايديولوجية ونزاعات كلاسيكية من حدودية وتنافسية سياسية ، تحدد الاطار العملي للمنظمة الذي يظهر في هذا السياق في اربعة اشكال عامة هي :

أ ـ نزاعات داخلية او ايديولوجية يرافقها تمحور بين القوى الرئيسية في المنظمة يساهم في حصوله التداخل بين النزاع في دولة معينة والعلاقات الاقليمية القائمة . في هذا الاطار يصبح شبه مستحيل على المنظمة الاقليمية أن تتدخل بنجاح في التأثير في مجرى هذا النزاع . فلقد فشلت منظمة الوحدة الافريقية في التعاطي مع الحرب الاهلية في الكونغو عام ١٩٦٤ و١٩٦٥ ، والحرب الاهلية في نيجيريا في ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ، كما فشلت الجامعة في القيام بدور

فعال في الحرب الاهلية في اليمن بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ او في المراحل الاولى من الحرب في لبنان على الرغم من محاولات الامين العام الكثيرة للتدخل .

ب ـ نزاعات داخلية او ايديولوجية يرافقها تضامن سلبي ، انفراج او وفاق في العلاقات بين القوى الاقليمية المؤثرة . في هذه الحال اذا اعطت السلطة المركزية الغطاء الشرعي للمنظمة للتدخل ، لا بد من أن تنجح هذه الاخيرة في فض النزاع او في احتوائه كما حصل في التدخل الامريكي عبر منظمة الدول الامريكية في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ . وفي اطار الجامعة جاء الانفراج في العلاقات بين القوى العربية الرئيسية في خريف ١٩٧٦ ليعطي الارضية الضرورية للتدخل المباشر لفض النزاع في لبنان . اما اذا رفضت السلطة المركزية في الدول المعنية اعطاء المنظمة الاقليمية حق التدخل معتبرة ان القضية القائمة ليست من اختصاصها ، فيتعطل عندئذ دور هذه الاخيرة ويصبح باب التدويل مفتوحاً . ومثال على ذلك الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٥٨ .

ج ـ نزاعات حدودية او تنافسية سياسية بشكل عام يرافقها تمحور بين القوى الاقليمية الرئيسية . ويؤدي هكذا وضع الى تعطيل وشل دور المنظمة الاقليمية كما حصل مع منظمة الوحدة الافريقية في قضية الصحراء حيث برز التمحور بين دول تؤيد الجزائر ودول اخرى تؤيد المغرب ، وقد هدد التمحور الذي ما زال قائماً وضع المنظمة ككل في قمة فريتاون عام ١٩٨٠ . ويأتي فشل قمة فاس ليظهر قدرة التمحور العربي على شل الجامعة وابطال دورها كلياً .

د ـ نزاعات حدودية او تنافسية سياسية يرافقها اتفاق عام بين القوى الاقليمية الرئيسية ، يعطي هذا الوضع زخماً يمكن أن توظفه المنظمة في دور فعال للتعاطي مع النزاع القائم ، ولنا في هذا الصدد امثلة عديدة منها دور منظمة الدول الامريكية في نزاع السلفادور وهندوراس عام ١٩٦٩ ، ودور منظمة الوحدة الافريقية في النزاع المغربي الجزائري عام ١٩٦٣ ، ودور جامعة الدول العربية في النزاع الكويتي العراقي عام ١٩٦١[١] .

٣ ـ تماثل البنى المجتمعة

من جهة اخرى ، يساهم تماثل البنى المجتمعة Societal Structures بين الدول الاعضاء في المنظمة في تحديد نشاطاتها واولوياتها واهتماماتها ، فالتماثل في الخيارات السياسية والاقتصادية الاساسية وفي البنية الاجتماعية يساهم في تطوير سياسة خارجية للمنظمة في النظام الدولي ، كما هي الحال مع الجماعة الاوروبية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا ، ويساعد ايضاً في تطوير عدة

(١) Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts* (New York: Oceana Publications, 1975), and Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston: Little, Brown, 1971), pp. 133-165.

انشطة تكاملية نتيجة وجود المناخ العام الملائم لذلك وغياب الصراعات الايديولوجية ، وسهولة الاتصالات على المستويات كافة بين الدول الاعضاء في المنظمة . بيد ان أحد اشكال التماثل ، كتماثل القاعدة الانتاجية يؤثر سلبياً في عملية التكامل الاقتصادي للمنظمة ، اذ يصبح التكامل اما مكلفاً اقتصادياً وبالتالي غير مجد او شبه مستحيل ، ولنا في مجلس التعاون الخليجي خير مثال على ذلك . وفي هذا الاطار ، يأتي غياب التماثل الاقتصادي الانتاجي بين الدول الاعضاء في الجامعة وتكامل عوامل الانتاج طبيعياً بين هذه الدول ليقدم الطرف الموضوعي للجامعة في أنشطتها التكاملية الاقتصادية .

ومن جهة اخرى يأتي غياب التماثل في الخيارات والبنى السياسية العامة للدول الاعضاء في الجامعة ، ومستوى التطور السياسي لهذه الدول ليخلق تعقيدات وصراعات هامشية تنعكس في تعطيل دور الجامعة ، وتنسحب هذه الصراعات حتى على ابسط وادنى مستويات مجالات التكامل فتشلها كلياً . وتجدر مقارنة هذا الوضع مع مستوى التعاون والتكامل القائم في اطار الجماعة الاوروبية ، وفي اطار مجموعة الدول الاسكندنافية خاصة في مجالات « السياسة الدنيا » ، والذي يربط تنسيقياً بين منظمات وتجمعات مهنية وطنية وغير رسمية فتعزز شبكة هذه الروابط والعلاقات الانشطة التكاملية للمنظمة الاقليمية(٢) .

٤ ـ مشروعيات الاجماع الاقليمي

اما مشروعيات الاجماع الاقليمي(٣) فتعطي المنظمة دعماً في أنشطتها التكاملية عبر وجودها كضوابط على سلوكية الدول الاعضاء تفرض عليهم خطوطاً لا يمكنهم تخطيها فتخلق نوعاً من الانضباط ضمن المنظمة الاقليمية . فالتحرر من الاستعمار ومحاربة التمييز العنصري كانت دائماً مشروعيات اقليمية في افريقية ، والعروبة وقضية فلسطين هما مشروعيتان أساسيتان في الوطن العربي ، ومفاهيم التنموية خاصة عبر التعاون الاقليمي هي مشروعية رئيسية في امريكا اللاتينية .

في هذا السياق تتميز جامعة الدول العربية عن المنظمات الاخرى أنها تشكل بحد ذاتها مشروعية قومية وليس اقليمية فقط، كما هي الحال مع منظمة الوحدة الافريقية مثلاً . فصحيح ان الجامعة لم تكن يوماً موقع استقطاب قومي كما كان بعض الوحدات الاعضاء فيها كمصر الناصرية او كمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن تبقى للجامعة حدود لا يمكن للاعضاء الخروج

(٢) Gunnar Nielsson, «The Parallel National Actor Process: Scandinavian Experiences,» in: Paul Taylor and A.J.R. Groom, eds., *International Organization: A Conceptual Approach* (New York: Nichols, 1978), pp. 270-316.

(٣) حول المشروعيات العربية ، انظر :
Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

عنها ـ الانسحاب من المنظمة مثلاً او الوقوف ضدها ـ وهذا الوضع يقوي موقع الجامعة تجاه الدول الاعضاء .

وفي حين أن كندا رفضت وترفض دائماً الدخول في منظمة الدول الامريكية ، وان قوى سياسية اوروبية غربية رئيسية تطرح من حين الى آخر موضوع العضوية في الجماعة الاوروبية ، فما من سلطة عربية عامة يمكنها ان تطرح موضوع الانسحاب من الجامعة دون أن تطرح بالمقابل قضية وجودها . وتبرز اهمية المشروعية القومية للجامعة عندما نشير الى اضطرار الرئيس المصري السابق الى انشاء جامعة للشعوب العربية والاسلامية كبديل للجامعة عندما علقت الاخيرة عضوية مصر فيها لخروجها على المشروعيات العربية .

وتؤثر السمات الاقليمية بشكل مباشر او غير مباشر على انشطة المنظمة الاقليمية عبر تأثيرها على شبكة العلاقات القائمة من حيث فرزها لانماط مختلفة من الصراعات والتحالفات الاقليمية . فسمة « الديغولية » في اوروبا الغربية التي نمت بعد ديغول ، والتي شحنت التوجه نحو توحيد الموقف الاوروبي الغربي لابراز الشخصية الاوروبية ، ساهمت في دفع الجماعة الاوروبية ـ عبر ايجاد المناخ الملائم ـ نحو زيادة انشطتها التكاملية وخطواتها التنسيقية ان كان في الحقول الاقتصادية الاجتماعية « داخلياً » او في اطار النظام الدولي حيث اتجهت الجماعة نحو عقد اتفاقات اقتصادية مع دول ومع مجموعات دول ـ اتفاقيتي اللومي مثلاً ـ وذلك ايضاً نتيجة سمة الاختناق الاقتصادي الذي بدأ يظهر في النظام الاقليمي الاوروبي الغربي والناتج عن المتغيرات الاقتصادية الدولية .

ويشترك معظم اعضاء منظمة الدول الامريكية بسمة الاضطراب والنزاع الداخلي الناتج عن اوضاع اقتصادية سيئة ، وقيام انظمة عسكرية وحصيلة هاتين السمتين تمخضت سياسة تأخذ احياناً طابع العنف المسلح والحرب الاهلية ـ السلفادور مثلاً ـ وتخلق أزمات تعجز منظمة الدول الامريكية عن التعاطي معها لكونها نزاعات داخلية،ونتيجة غياب موقف عام موحد منها .

وفي النظام العربي، تساهم حركة المد القومي كسمة اقليمية رئيسية غائبة حالياً في بلورة مواقف تضامن واجماع عربي تنسحب في تقوية مواقف الجامعة في انشطتها بشكل عام . كذلك تساهم عملية الجزر والانحسار القومي في نشوء تيارات تجزؤ العمل المشترك ، وتعطل دور الجامعة نتيجة اتجاهاتها المتنافرة في كثير من الميادين او تفرغ دور الجامعة من اي مضمون عملي اذا لم يكن ممكناً لها أن تبتعد عنه نتيجة عوامل الضبط التي تفرزها المشروعات العربية .

ثانياً : التداخل بين النظام الدولي والنظام الاقليمي

يؤثر هذا التداخل بأشكاله المختلفة في أنشطة المنظمة الاقليمية . فاتّسام النظام الدولي بتوتر او حرب باردة بين القوتين العظميين ينعكس في محاولة كل طرف استقطاب اكبر عدد ممكن من الحلفاء الاقليميين ويؤدي ذلك الى اختراق النظام الدولي للنظام الاقليمي وبالتالي سهولة

تدويل النزاعات الاقليمية ، وهذا ما حصل مثلاً خلال تطور نزاع الكونغو مما ادى الى زيادة تعقيداته . اما الانفراج الدولي او التوافق بين القوتين العظميين حول ضرورة استيعاب وتطويق نزاع اقليمي معين فإنه يسهل نجاح المنظمة الاقليمية في التعاطي معه . فتراجع المغرب مثلاً عن نقل نزاعه مع الجزائر عام ١٩٦٣ الى مجلس الامن جاء نتيجة نصيحة فرنسية ـ امريكية عكست الاهتمام في ابقاء النزاع في اطاره الاقليمي . وفي ظل الانفراج الدولي ، استفادت الجماعة الاوروبية من الاجواء المتوافرة في اواخر الستينات للبدء بتطوير شخصيتها السياسية المستقلة والمتميزة عن الحلف الغربي . ففي مناخ التوتر الدولي تحاول كل قوة عظمى فرض اقصى درجات الالتزام والانضباط في مواقف حلفائها في حين انه في مراحل الانفراج الدولي ، تخف متطلبات التحالف فتتسع مرونة التحرك ومجالات المناورة ويصبح التمايز في الموقف مقبولاً .

وتحتل النظم الاقليمية مواقع معينة في جيواستراتيجية القوتين العظميين ، فالنظام الاقليمي العربي ، والنظام الاقليمي الافريقي يعتبران **منطقتي « تنافس نفوذ »** بين القوتين العظميين بينما تعتبر امريكا اللاتينية **منطقة « نفوذ مطلق »** للولايات المتحدة ، كما هي اوروبا الشرقية للاتحاد السوفياتي ، وترتبط الولايات المتحدة بعلاقة مميزة مع اوروبا الغربية ايضاً عبر عدد من المنظمات . وفي هذا السياق لعبت منظمة الدول الامريكية دائماً ـ في الماضي ـ دور الغطاء الشرعي للسياسة الامريكية في المنطقة(٤) ، وذلك باعطاء هذه السياسة الشرعية التنظيمية التي تهدف لابقاء العلاقات الامريكية تحت مظلة الولايات المتحدة ، مما اعطى المنظمة حجماً ونجاحاً كبيرين في التعاطي مع النزاعات الاقليمية ، مقارنة مع دور الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك حتى لا تصل هذه النزاعات الى التدويل في الامم المتحدة والذي يعني عملياً وقانونياً اعطاء دور للاتحاد السوفياتي في هذه القضايا .

اما في مناطق « تنافس النفوذ » فتحاول المنظمات الاقليمية ـ منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ـ تخفيف الانكشاف وبالتالي الاختراق من قبل النظام الدولي والاستقطاب من القوتين العظميين وذلك بمحاولة رسم الحدود بين مصالح الاجماع الاقليمي للدول الاعضاء ، ومصالح القوتين العظميين لابقاء الاولويات الاقليمية امام اولويات ومتطلبات الصراع الدولي . ويظهر في هذا السياق مثلاً الدور الذي لعبته الجامعة في ظل المجموعة الافرواسيوية في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ في الهند ، وفي تطوير سياسة افرواسيوية في الامم المتحدة نتج عنها عقد اجتماع في اطار الجامعة للمجموعة نفسها في اواخر سنة ١٩٥٢ . وفي سياق الاشارة الى محاولات القوى العظمى التأثير دائماً في انشطة المنظمة التي ترتبط بها بعلاقة مميزة ، لا بد من التذكير بمحاولات الولايات المتحدة عبر الضغوط المباشرة وغير المباشرة اضعاف الانشطة التكاملية للجماعة الاوروبية .

وفي حال بلوغ الاختراق في نظام اقليمي مستوى معيناً لا بد من أن يضعف ايضاً المنظمة

(٤) Edy Kaufman, *The Superpowers and Their Spheres of Influence: The United States and the Soviet Union in Eastern Europe and Latin America* (London: Croom Helm, 1976).

الاقليمية في النظام المستهدف . ويتنوع الاختراق بين تلازم ايديولوجي تام كما هي الحال بين الاتحاد السوفياتي وكوبا وقد أدى الى اخراج الاخيرة من منظمتها الاقليمية في حينه لخروجها على المشروعيات الاقليمية : مشروعية « الديمقراطية التمثيلية » ! ومعاداة الشيوعية ، وقد يأخذ الاختراق شكل علاقة مميزة بين قوى عظمى ودولة عضو في النظام الاقليمي يدفع الاخيرة للخروج عن المشروعات الاقليمية واضعاف المنظمة نتيجة اضطرارها لنبذ تلك الدولة ، وهذا ما حدث بخروج مصر عن المشروعيات العربية كما ذكر سابقاً ، وبالتالي تعليق عضويتها بالجامعة وما ترتب على ذلك من اضعاف للاخيرة نتيجة غياب مصر .

اخيراً من اهم العوامل التي تدفع المنظمة الاقليمية للتحرك ، تلك الناتجة عن وجود خطر خارجي او قيام مستجدات في المحيط الدولي للمنظمة يخلق لها مخاطر معينة ويفرض عليها التعاطي معها . فأزمة النفط عام ١٩٧٣ وبروز القدرة العربية على التحكم به شكلا العامل الرئيسي في بلورة السياسة الخارجية للجماعة الاوروبية وتحديداً في توجهها نحو اقامة حوار مع الطرف العربي . كذلك كانت تطورات الحرب الكمبودية وراء قرار مجموعة دول جنوبي شرقي آسيا للتحرك الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي لاحتواء النزاع والتأثير في مجراه واستباق انعكاساته المحتملة تجاه هذه الدول . ويبرز النزاع الدائر في الخليج وسياسة تصدير الثورة في ايران كعاملين رئيسيين وراء انشطة التنسيق الدفاعي والامني الداخلي لمنظمة « مجلس التعاون الخليجي » . على ان الخطر المتأتي على المشروعيات الاقليمية يعطي زخماً مستمراً وقوياً للمنظمة الاقليمية للتحرك باتجاه مواجهته . وتظهر في هذا السياق سلوكية الجامعة على الصعيد الدولي في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسلوكية منظمة الوحدة الافريقية حول قضايا التمييز العنصري وجنوب افريقية .

ثالثاً : الميثاق

تشكل المبادىء والاحداث العامة المبينة في الميثاق والنظم الاساسية اطراً عامة في تحديد صلاحيات المنظمة وانشطتها ومهامها وفي تحديد العلاقة بين المنظمة والدول الاعضاء والقنوات التي يفترض ان تمر عبرها صناعة القرار وتنفيذه . وتشكل هذه الاطر في حصيلتها ضوابط وقيودا على سلوكية المنظمة . فالدول الافريقية حددت مثلاً دور الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بالحد الادنى لعمل المنظمات وهو دور « السكرتارية الادارية » . وقد تمت الاشارة تخصيصاً الى الدور الاداري لنفي اي دور سياسي قد تحاول الامانة العامة القيام به ، في حين ان منظمة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية لم تخصصا امانتيهما بهذا الوصف الاداري مما ابقى المجال مرناً لتحرك الامانة العامة خارج حلقة الدور الفني والاداري . مقارنة بذلك يبرز الدور الكبير والفعال الذي تقوم به الهيئة (Commission) في اطار الجماعة الاوروبية وفي مجالات صوغ مشاريع القرارات ثم تنفيذها . فالامانة العامة للجامعة لا تملك الوزن الفعلي تنظيمياً وسلوكياً في عملية صناعة القرار كما هي الحال مع الهيئة في اطار الجماعة الاوروبية .

ومن الملاحظ أن مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية لم تشر الى وجود اي سلطة « فوق القومية » (Supranational) للمنظمة ولو في مجالات مقيدة ومحددة . فلا الامانة العامة للجامعة ولا مجلس الجامعة يملكان صلاحيات « فوق القومية » ، او ما يسمى ايضاً في اطار مجلس الجامعة بصلاحيات « الالزام » الا في المسائل الاجرائية ؛ هذا فيما يملك المجلس الوزاري في الجماعة الاوروبية سلطة اتخاذ القرارات في كثير من المجالات غير الاجرائية بالاغلبية وهذا بحد ذاته ، وان خلق احياناً مجالاً للنزاع فإنه يعطي دفعاً للجماعة في انشطتها المختلفة نتيجة الزامية . ولا بد من الاشارة الى أن توزيع الاصوات في المجلس لا يقوم على مبدأ التساوي القانوني بين الدول ، بل يعكس ـ حسب عدد الاصوات الممنوحة لكل دولة ـ الثقل السياسي لتلك الدولة ضمن الجماعة ، وبذلك يصبح الاقتراع اكثر تمثيلية لعامل القدرة الفعلية للدول منه للعامل الرمزي لعدد الدول القائم على مبدأ السيادة المطلقة للدولة . ويشبه في ذلك مبدأ التصويت في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للاعمار والتنمية . من جهة اخرى ، تبرز ايضاً سلطات « ما فوق القومية » في صلاحيات محكمة العدل الاوروبية حيث ان قراراتها نافذة وملزمة للتطبيق في اطار الدول الاعضاء نفسها .

وللدلالة على قوة ومكانة المؤسسات الجماعية في اطار الجماعة الاوروبية نذكر ان خلافاً بين البرلمان الاوروبي وعدد من الدول الاعضاء في الجماعة حول الموازنة تقرر ان تفصل به محكمة العدل الاوروبية ذات القرار الملزم في هذا الشأن ، وقامت ايضاً الهيئة بالتوسط بين البرلمان وتلك الدول . وتقبل الدول بذلك نتيجة استيعابها لاهمية التعاون التنظيمي مقارنة بمفاهيم السيادة المطلقة .

في مسار التطور السياسي للدول والمستوى الذي بلغته من ذاك التطور ، يبدو أن الدول التي نالت استقلالها في فترة قريبة من دخولها منظمة اقليمية لم تسمح بتقديم تنازلات في اي مجال في صلاحياتها التي توازي التنازل عن سيادتها في المجال المعني لمصلحة المنظمة الاقليمية حتى تعطى الاخيرة صلاحيات « ما فوق القومية » . فالحذر والشك تجاه الآخرين وبخاصة في حال وجود قوة عظمى ـ مثلاً منظمة الدول الامريكية ـ واهمية التمسك بأقصى مفاهيم السيادة ، تؤدي كلها الى منح المنظمة الاقليمية الحد الادنى من الصلاحيات كما هي الحال مع الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية .

ويظهر فقر ميثاق الحد الادنى للجامعة مقارنة مع المنظمات الاخرى في انه لم يلحظ اي الزام بعرض النزاعات العربية على الجامعة اولاً كما هي الحال مثلاً في ميثاق منظمة الدول الامريكية(٥) . وكانت الولايات المتحدة وراء هذا المبدأ بالذات في منظمتها الاقليمية لابقاء النزاعات تحت مظلتها كما ذكرنا سابقاً . ولكن هذا المبدأ يعطي المنظمة دوراً أساسياً عبر اعطائها

(٥) Inis L. Claude, Jr., «The OAS, The UN, and the United States,» in: Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco, Calif.: Freeman, 1973), pp. 277-278.

اولوية التعاطي مع النزاعات الاقليمية بين اعضائها . وظهر ميثاق الجامعة متراجعاً عن بروتوكول الاسكندرية من حيث ان مفهوم الخلاف بين الاعضاء كما ورد في البروتوكول كان شاملاً في حين أن المفهوم نفسه افرغ من اهميته ان لم يبق مجرد عنوان في الميثاق بعدما اخرجت منه الخلافات التي تتعلق « باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها » (المادة الخامسة من الميثاق) .

ولم ينص ميثاق الجامعة على اجراءات لحل النزاعات سوى الوساطة والتحكيم في حين انه مقارنة مع ذلك قدم ميثاق منظمة الدول الامريكية عدة اجراءات لحل النزاعات واشار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى الشيء نفسه تقريباً كما انه لحظ في مادته التاسعة عشرة الى وجود لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان سورية والجزائر والعراق قدمت مشروعاً موحداً الى القمة العربية الثالثة عام ١٩٦٦ لانشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم اسوة بما هو قائم في منظمة الوحدة الافريقية ولكن الاعتبارات السياسية حالت دون تمرير ذلك المشروع .

من الاسباب الموضوعية لتخلف ميثاق الجامعة مقارنة مع مواثيق المنظمات المشابهة انه جاء كأول تجربة مؤسسية في العمل العربي ، فلم تكن هناك تجارب مشابهة يستفاد منها لا في اطار النظام الاقليمي العربي الذي كان يرزح في معظمه تحت الانتداب والاستعمار ولا في اطار نظم اقليمية اخرى بشكل عام ، مقارنة بذلك مثلاً ، جاء ميثاق منظمة الدول الامريكية بعد ثمانية مؤتمرات امريكية نشأ خلالها هيكل عام للتعاون الاقليمي ، وتوج في المؤتمر التاسع بميثاق المنظمة . اما الجماعة الاوروبية فجاءت حصيلة الانصهار التنظيمي لثلاث مجموعات تنظيمية مختلفة ونشأت في فترة كانت العلاقات الاوروبية قد بلغت فيها اعلى درجات التطور التنظيمي . واستفادت منظمة الوحدة الافريقية من التجارب التنظيمية القائمة عند انشائها ، فعلى سبيل المثال شارك دبلوماسي من تشيلي له خبرة في شؤون المنظمات ، وتحديداً منظمة الدول الامريكية ، في اعمال صوغ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية(٦) ، واستفادت ايضاً من التجارب الافريقية السابقة كميثاق الدار البيضاء الافريقي الذي وقع عام ١٩٦١ وميثاق اتحاد الدول الافريقية والملجاشية عام ١٩٥٩(٧) .

والمفارقة الكبيرة ان الجامعة التي يفترض أن تتميز عن بقية المنظمات الاقليمية المشابهة نتيجة العامل القومي الذي يربط اعضاءها ، لم يلحظ ميثاقها اي اشارة الى مفاهيم الوحدة والاهداف القومية التي كان يفترض ان يتناولها بناء على ما ورد في مقدمته من « استجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية » فجاءت استجابته اقل بكثير من الطموحات العربية غير الرسمية بحيث أن اكثر ما اشار اليه هو التعاون وتوثيق الصلات ، وبذلك بقي ضمن اطار مواثيق المنظمات الاقليمية التي تفتقد العنصر القومي في تشكيلها .

(٦) Nye, *Peace in Part: Integration and Conflict in Regional Organization*, p. 133.

(٧) بطرس بطرس ـ غالي ، منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) .

ان خطورة ميثاق الحد الادنى تكمن في تقديمه الغطاء الشرعي للدول الاعضاء التي ـ لاعتبارات متعددة ـ قد تريد التمسك بدور الحد الادنى للجامعة وعدم السماح لها بالقيام بدور فعال . كما أن هذا الميثاق يقدم ايضاً المبرر القانوني لاي سلطة تنفيذية على رأس الامانة العامة قد تكون ذات تصور محافظ لدور الجامعة بحيث يمكنها أن تمتنع عن التحرك واتخاذ المبادرات عبر التمسك بالتفسير الحرفي للميثاق . ومن جهة اخرى ، اذا وجدت القيادة التي تطمح لدفع الجامعة في انشطة تكاملية وخارجية فهي تفتقر ـ نتيجة الميثاق ـ لغطاء المشروعية التنظيمية وتبقى معرضة من قبل الدول الاعضاء المتمسكة بدور الحد الادنى ، للاتهام بالخروج عن حدود الصلاحيات والادوار المطلوبة والمسموح بها ، وهذا من شأنه أن يشل الامانة العامة ويعطل دورها في مجالات وقضايا عديدة .

رابعاً : المهام والادوار التي نشأت بالممارسة

من السمات العامة للمنظمات الاقليمية اتساع وتطور دورها نتيجة دينامية تفاعلها وتكيفها مع محيطها . فالمتغيرات والمستجدات الدولية والاقليمية في محيط المنظمة وقيام تصور وفهم جديدين مختلفين لدى الدول الاعضاء لدور المنظمة يشكل الارضية الرئيسية لنمو دور ومهام المنظمة . وينتج ذلك عملياً بتوفر **شرطين** رئيسيين : **اولهما** : وجود اجماع فاعل بين الاعضاء الاساسيين حول الدور والمهام الجديدة **وثانيهما** : وجود قيادة متحركة لترجمة هذا التوجه عملياً . ولا بد من التنويه بأنه اذا لم تصغ المهام الجديدة في البنيان الهيكلي للمنظمة تبقى دائماً معرضة للزوال وضعيفة نتيجة عدم وجود حدود واضحة تكرس هذه المهام او الادوار فتبقى رهينة للموازين المتغيرة والتي إن جاءت في غير مصلحتها فلا بد من أن تنهيها او تضعفها .

إذاً تأخذ المهام والادوار التي تنشأ عبر الممارسة شكلين : فاما أن تقنن في الميثاق والنظم القائمة فتحصل على الشرعية البنيوية التي تمنحها الاستمرارية ، او ان تستمد وجودها من الممارسة المتواصلة فيصبح لها نوع من القوة العرفية .

وتقدم منظمة الدول الامريكية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا خير امثلة على نمو المهام والادوار بالممارسة ثم تقنين معظمها . فالمتغيرات الدولية في الستينات وانتشار الاتجاهات والاهتمامات التنموية التي تفرض اشكالاً من التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي ، وتبلور الاهتمام بقضايا حقوق الانسان كل ذلك كان وراء تعديل ميثاق المنظمة عام ١٩٦٧ فجاء الميثاق الجديد اكثر تجاوباً مع تطلعات الدول الاعضاء والرأي العام الاقليمي وركز الميثاق على قضايا التعاون والتنسيق الاقتصادي وشؤون التنمية واستحدث جهازين جديدين هما لجنة حقوق الانسان ولجنة الشؤون القضائية والقانونية(٨) .

(٨) H. Gros Espiell, «Le Processus de la réforme de l'Organisation des états américains,» =

ووجدت الدول الخمس الاعضاء في مجموعة دول جنوبي شرقي آسيا ان الاطار التنظيمي العام والمتواضع الذي أنشأته عام ١٩٦٧ ليس قادراً على التعاطي مع المتغيرات الدولية المتمثلة بالازمة الاقتصادية التي واجهت هذه الدول في مطلع السبعينات ، وتصعيد النزاع في كمبوديا والتوتر العام في المنطقة . فاكتسبت ضرورة التعاون التنظيمي اهمية كبرى وترتب على ذلك ان تغير مفهوم هذه الدول لمهام ودور منظمتهم فتم انشاء سكرتارية عامة دائمة ، وتم تعميق التعاون التنظيمي بنيوياً من اجل اقامة قنوات للتشاور وتنسيق المواقف بشكل مستمر ، واخذت اهداف المجموعة تتجه نحو التكامل الاقتصادي بشكل عام ، واقامة اتفاقات اقتصادية ثنائية ـ مثال على ذلك الاتفاقية مع الجماعة الاوروبية عام ١٩٨٠ ـ ثم توحيد السياسة الخارجية تجاه النقاط الساخنة في محيطهم الخارجي .

وفي اطار الجماعة الاوروبية كان من ابرز التطورات عام ١٩٧٩ استبدال انتخاب البرلمان الاوروبي من البرلمانات الوطنية للدول الاعضاء بانتخابات مباشرة من جانب مواطني دول الجماعة . ومن الادوار والمهام التي نشأت بالممارسة برزت السياسة الخارجية من سياسية واقتصادية وتمثلت في التحرك والمبادرات السياسية وفي الاتفاقات والتعاون الاقتصادي الدولي .

فأين هي الجامعة من هذا كله ؟ لم تشهد الجامعة في ميثاقها تطوراً على مستوى ما تم في اطار منظمة الدول الامريكية او مجموعة دول جنوبي شرقي آسيا وكل ما تم هو استحداث بعض البنى التنظيمية او الهياكل . كان اول هذه البنى اللجنة السياسية الدائمة التي انشئت عام ١٩٤٦(٩) ، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي نتج عنها قيام مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي وكان ذلك محاولة لارساء مفهوم الامن القومي الجماعي على قاعدة تنظيمية . وتمثل القمة العربية اهم اشكال التطور الذي نشأ في اطار الجامعة وبخاصة بعد القرار الذي اتخذ في قمة بغداد واعيد تأكيده في قمة تونس حول عقد القمة بشكل دوري سنوياً مما يعطيها قوة الاستمرارية كأعلى اطار تقريري للعمل العربي المشترك .

ونشأت في اطار الجامعة وعبر الممارسة مهام وادوار اصبحت تمثل انماطاً في سلوكية المنظمة نتيجة استمراريتها ، وتظهر تحديداً في الدور السياسي للامين العام في التوسط والتوفيق بين الاطراف العربية وتنسيق المواقف لاستباق تفجر نزاع او استيعاب تصعيد في نزاع ، ويظهر في هذا الاطار دور الامين العام في نزاع اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام ١٩٧٢ ودوره منذ تدخل الجامعة في الازمة في لبنان عام ١٩٧٦ . وتطور ايضاً دور الامين العام في قفزة نوعية في مجال الدبلوماسية المتحركة في النظام الدولي والذي يتمثل في اتصالات وزيارات الامين العام الدولية .

in: Centre National de la Recherche Scientifique [CNRS], *Annuaire Français de Droit Interna- = tional*, vol. 14 (Paris: CNRS, 1968), pp. 138-166.

(٩) أروى طاهر رضوان، **اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك** (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢) .

خامساً : البنية التنظيمية

تحدد البنية التنظيمية قنوات الاتصال الرسمية التي تمر عبرها صناعة القرار والتقسيمات التي تفرز الاختصاصات والمسؤوليات وتعكس بالنتيجة اهتمامات المنظمة ودورها وتحدد ايضاً طبيعة العلاقة القائمة بين مجالس المنظمة وجهازها المركزي ـ الامانة العامة ـ والاجهزة المتخصصة وهذه الاشكال بمجملها تؤثر في سلوكية المنظمة . وتتسم الجامعة في هذا السياق بالمظاهر التالية :

١ ـ غياب التنسيق بين المجالس والامانة العامة والاجهزة المتخصصة . وعلى الرغم من أنه من الطبيعي أن تتمتع الاخيرة باستقلالية فنية في مشاريعها فيفترض ان تبقى مرتبطة بأجهزة القرار في المنظمة ـ المجالس مثلاً ـ كما هي الحال في اطار منظمة الدول الامريكية بحيث لا يكون هناك انقطاع في صناعة القرار والتوجه العام بين هيئة التقرير في الجامعة وهذه المنظمات ؛ وذلك لتلافي حصول تكرار وازدواجية في العمل وحتى يبقى دورها منصهراً في استراتيجية عامة للجامعة . فالمنظمات المتخصصة تهدف في النهاية الى ترجمة استراتيجية عربية شاملة في سياسات معينة وفي حقول وظيفية معينة .

٢ ـ انقطاع افقي على مستويين في الامانة العامة : مستوى الادارات العامة ومستوى الادارات الفرعية ، فيتم التعاطي مع القضايا المطروحة ضمن نطاق التقسيم الاداري بمعزل عن الوحدات الادارية الاخرى وكأنما هذه القضايا هي فعلاً منعزلة في الواقع الدولي حسب التقسيمات الادارية القائمة في الجامعة فيفقد بذلك التقرير المطلوب مثلاً عناصر كثيرة لا يمكن اخذها بعين الاعتبار دون اعتماد التنسيق التنظيمي كما هي الحال مثلاً في جهاز الهيئة الاوروبية .

٣ ـ فقدان التوازن في حجم الادارات العامة في الامانة العامة مما يؤثر على سير العمل . فحجم الادارات العامة وتنظيمها وعددها يفترض ان يعكس اهتمامات المنظمة ودورها ومجرد القاء الضوء على بنية وحجم وتركيبة الادارات العامة في اطار مهام واهداف الجامعة يدلل على ما ذكر .

٤ ـ غياب اجهزة البحوث كما هي الحال مثلاً في الجماعة الاوروبية فهذه الاجهزة تعمق دراسة الخيارات المطروحة امام القيادة مما يؤدي الى افتقار مشاريع القرارات لعناصر المعلومات المتكاملة والموضوعية .

سادساً : الآلية العملية للمنظمة

من المفيد المقارنة في هذا السياق كيفية صناعة القرار وطبيعته او مادته ثم عملية تنفيذه . تمر دينامية صوغ القرار بشكل عام ببعض المراحل : مرحلة طرح المشروع بواسطة طرف معين ،

نقض او « قتل » المشروع اذا وجد طرف له قدرة كبيرة على ذلك ، تنقيح مشروع القرار اذا لم ينقض كلياً من قبل طرف ثالث مثلاً ، ثم اخيراً اخراج مشروع القرار من قبل طرف او وسيط مقبول من الاطراف المؤثرة[١٠] . ويأخذ نمط التفاعل في صناعة القرار عامة احد شكلين ، فهو اما يتبع منهجاً تحليلياً في الحالات التي يتناول فيها مشروع القرار مواضيع مادية او كمية فتتبع العملية عادة حوار اللوائح والارقام والاحصائيات ـ مثال على ذلك بعض قرارات السياسة الزراعية المشتركة في الجماعة الاوروبية او قرارات بعض الهيئات المتخصصة في منظمة الدول الامريكية ـ وقد يأخذ التفاعل الشكل التفاوضي فينتج عن ذلك اما التوصل الى الحد الادنى المقبول ، او اقتسام الفرق بين الموقفين ، او ايجاد ارضية مشتركة ومحاولة تطويرها ، ومثال على هذا النوع من التفاعل القرارات السياسية العامة . اما طبيعة القرارات فهي عامة ـ القرارات الرمزية مثلاً ـ او محددة وعملية .

تقدم الهيئة الاوروبية مقترحاتها بعد الدرس والتمحيص الى المجلس الوزاري ليصدرها بشكل قرارات تعود بعدها الى الهيئة للتنفيذ . اما في الجامعة فإن المقترحات اما تأتي من الدول مباشرة وإمّا عن طريق الامانة العامة او من الامانة العامة نفسها. ويتسم الكثير منها بعدم الاحاطة بجميع جوانب الموضوع عند تقديمه ، فيأتي مبتوراً ، ويكفي مثلاً ان تقدم مقترحات لاصدار توصية وبالتالي قرار سياسي بشأنها وهي بالاساس قد تقوم على معلومة غير مكتملة وترفع مثلاً دون تقويمها وتقديم سناريوهات حول انعكاساتها الممكنة في حال اتخاذ قرار في شأنها وقد ترفع قضية على سبيل المثال وتحدث تطورات بعدها تغير في محتواها ولكنها تبقى دون اخذ هذه التطورات بعين الاعتبار . والامثلة في هذا الخصوص كثيرة . ومن المشاكل الرئيسية في هذا الاطار ان الامانة العامة قد تضطر في كثير من الاحيان الى القيام بدور ساعي البريد بين احدى الدول الاعضاء ، وبين احد مجالس الجامعة دون ان تملك امكانية اعادة دراسة الموضوع المقدم من الدولة العضو والتأثير فيه، او تغييره او اعادة صوغه .

وفي حين تتسم قرارات الجماعة الاوروبية عامة بالتفاعل التحليلي او التفاوضي ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فإن القرارات في الجامعة ـ قرارات المجالس والقمم ـ تنتج عامة عن نمط معين من التفاعل يمكن أن ينعت بتفاعل المزايدة او المقايضة احياناً : مقايضة التأييد على قرار مرتبط تقديمه بدولة بالتأييد على قرار مقدم من دولة اخرى . ويسهل هذه العملية بقاء القرارات على مستوى العموميات وعدم وجود انعكاس سلبي على الدولة داخلياً اذا لم يطبق القرار فلا رقابة او محاسبة داخلية ، نتيجة مستوى التطور السياسي في مجمل هذه الدول وغياب القنوات التي يمكن عبرها للمجموعات السياسية الضغط على السلطة لالزامها بتنفيذ قرار ما ، ومحاسبتها على الموافقة او المعارضة لقرار معين ، وينتج عن هذا الوضع تضخم عدد القرارات وتكرارها وبقاؤ ها بصيغة

(١٠) Robert Cox and Harold Jacobson, «The Framework for Inquiry,» in: Robert Cox and Harold Jacobson, eds., *The Anatomy of Influence* (New Haven, Coon.: Yale University Press, 1974), pp. 12-14.

العموميات قابلة لشتى انواع التفسيرات والاجتهادات . فاكثر من اربعة الاف ومائة قرار صدر عن الجامعة منذ تأسيسها وحوالى ثمانين بالمائة منها لم ينفذ على الرغم من عدم وجود اي تحفظ عليها[١١] .

وعندما تعود القرارات الى الامانة العامة لمتابعة تنفيذها تصطدم بعاملين : اولهما صعوبة ترجمة هذه القرارات عملياً او استحالة ذلك نتيجة طبيعة القرار ، وثانيهما عدم وجود صلاحيات عند الامانة العامة لفرض تطبيق وحث الدول التي اصدرته على احترام توقيعها . وحصيلة هذه الاوضاع نشوء ازمة مصداقية عند الجامعة امام الرأي العام تختلط عند الاخير بموقف سلبي من الامانة العامة في حين أن المسؤول في اكثر الحالات هو هيكل آخر - المجالس - ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى تدني مستوى الاهتمام بالعمل العربي المشترك من قبل الدول الاعضاء ويظهر ذلك في تدني مستوى التمثيل في الاجتماعات .

سابعاً : السلوكية السياسية للمنظمة

بعد عرض عوامل التأثير والضوابط التي تحدد مسار الجامعة والمنظمات المشابهة لا بد من التوقف عند قراءة عامة للسلوكية السياسية للمنظمة في المفاصل الرئيسية لها والتي يمكن أن تقوم ضمن نوعين من الانشطة : الانشطة التكاملية والانشطة الخارجية :

١ - الانشطة التكاملية

يعرف النشاط التكاملي في حده الادنى في فض النزاع او استيعاب نزاع مروراً بالتعاون والتنسيق ، وفي حده الاقصى في الانصهار السلوكي او البنيوي بين الدول الاعضاء في بعض المجالات او الميادين . والانشطة التكاملية في هذا السياق هي علة وجود raison d'être للجامعة والمنظمات المشابهة . وهي تقسم بشكل عام الى انشطة في المجال الامني السياسي وانشطة في المجال الاقتصادي الاجتماعي .

أ - المجال الامني السياسي : فالجامعة ، على الرغم من فقر الميثاق في خصوص حل النزاع والمجال الامني السياسي عامة ، لعبت الادوار التالية :

(١) اعطاء المشروعية العربية : في ازمة اليمن الداخلية عام ١٩٤٨ ، قامت لجنة من الجامعة - الامانة العامة ومصر - بالتحقيق والتقصي وعملت كلجنة خبراء واصدرت اقتراحات دعت الى اتخاذ موقف حيادي ثم دعت الى الاعتراف بالنظام الجديد - نظام الامام - فجاء دور الجامعة فاعلاً في عملية الاعتراف العربي الجماعي بالحكم الجديد . وفي الازمة اللبنانية عام

---

(١١) الشيخ طاهر رضوان ، في : « ندوة **شؤون عربية** : تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، » **شؤون عربية** ، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨١) .

١٩٧٦ ، جاء اجتماع مجلس الجامعة في القاهرة ليعطي الشرعية لاجتماع قمة الرياض حيث تم التوصل حينئذٍ الى موقف وفاقي حول النزاع في لبنان . وقامت منظمة الوحدة الافريقية بالدور نفسه عندما اعلنت خلال الحرب الاهلية في نيجيريا عدم جواز التفريط في وحدتها في القمة السادسة عام ١٩٦٨ ، وفي عام ١٩٧٦ عندما اعترفت في اطار المنظمة بشرعية الحكومة الجديدة في انغولا .

(٢) حفظ الاستقرار : قامت الجامعة بهذا الدور عندما قررت ارسال قوات للدفاع عن الكويت عام ١٩٦١ لعدم جواز تغيير الحدود الموروثة او القائمة ، كما هي الحال مع منظمة الدول الافريقية وموقفها في الصراع الاثيوبي - الصومالي . وقامت ايضاً بهذا الدور عندما قررت ارسال قوات لحفظ الامن في لبنان عام ١٩٧٦ : قوات الردع العربية .

(٣) التحكيم : وقد نص الميثاق في مادته الخامسة على جواز التحكيم الاختياري وقامت به الجامعة مرة واحدة عام ١٩٤٩ بين لبنان وسورية وبعد موافقة الطرفين .

(٤) التوسط والمصالحة والمساعي الحميدة : قامت الجامعة بمحاولات في هذا السياق في النزاع بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ ، وبين مصر وسوريا عام ١٩٦١ ، وبين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام ١٩٧٢ . وفضلت الجامعة القيام بهذا الدور على اصدار احكام او آراء حول الموضوع اذا كان مثار خلافات او القيام بدور القاضي . وحيث فشلت كانت الظروف اقوى كما اشرنا في معرض تقويم عوامل التأثير .

(٥) المنتدى : قدمت الجامعة من خلال مجالسها ومؤتمرات القمة او الدبلوماسية البرلمانية الاطار اللازم ، والذي سقط في قمة فاس ، للقيام بالاتصالات غير المباشرة والجانبية ولخلق المناخ الضروري لتصفية المشاكل واتخاذ المواقف الموحدة . فمؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٤ شهد بدء الاتصالات بين مصر والسعودية بعد توتر العلاقات وفتح مجالا للمحادثات الخاصة بين المغرب والجزائر ، كما أن الجامعة كانت دائماً مجالاً للاتصالات غير المباشرة بين مصر وسورية بعد القطيعة التي قامت عام ١٩٦١ .

(٦) الامن الجماعي تجاه المحيط الخارجي : وقامت الجامعة بهذا الدور عند حدوث الخلاف بين فرنسا وتونس عام ١٩٦١ ، وذلك بالقيام بتنسيق الجهود لدعم الموقف التونسي وفتح باب التطوع العسكري لمساعدة تونس ، وتأتي المحاولات المتكررة لوضع الاستراتيجية للتعاطي مع الصراع العربي - الاسرائيلي كمحاولة ترجمة عملية لمبدأ الامن الجماعي ، ولو فشلت حتى الآن لعوامل تتعلق بالعلاقات القائمة في النظام الاقليمي العربي .

ب - المجال الاقتصادي - الاجتماعي : وتتميز الانشطة التكاملية للجامعة في هذا المجال بما يلي :

(١) وفرة عدد الاتفاقيات كمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ ،

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة ١٩٥٣ ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ وغيرها .

(٢) وفرة عدد المنظمات العربية المتخصصة .

(٣) مؤتمر اقتصادي خاص - مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان - والذي تبنى ارفع وثائق اساسية للتكامل والتنمية الاقتصادية قومياً ما زالت حتى الآن تنتظر القرار السياسي لترجمتها الى واقع عملي . ويقودنا هذا الى **الملاحظات التالية** :

- ان العلة ليست في قلة البنى التنظيمية ولا في الدراسات او المشاريع الضرورية انما في غياب الوعي والقناعة بالاهمية المنفعية للتكامل الاقتصادي كما هي الحال في اطار الجماعة الاوروبية .

- الربط الكلي في السياسات العربية ، ويتمثل ذلك بسهولة ازالة التوتر في العلاقات السياسية على اشكال العلاقات الاخرى في الاطار العربي كافة وتسييسها بشكل سريع .

- التمايز بين الاقتصاديات العربية الذي تغذى بالتجزئة السياسية والتنمية القطرية التنافرية دفع ايضاً الى خلق الظروف التي تصطدم بها محاولات الامانة العامة والمنظمات المتخصصة بالتوجه التكاملي .

- غياب التعاون الثنائي بين الامانة العامة وبين الدول الاعضاء في الجامعة في مجال التشاور في الشؤون التنموية والتكاملية وذلك نتيجة تمسك الدول بمفاهيم السيادة المطلقة وغياب الاستعداد للتعاون من جانبها، في حين نجد مثلاً انه في اطار منظمة الدول الامريكية تقوم الامانة العامة بالتعاون مع الدول الاعضاء افرادياً بمراجعة الخطط والمشاريع الوطنية ودراستها وتقديم المشورة لتنفيذها .

٢ - الانشطة الخارجية

وتهدف هذه الانشطة التي نشأ مجملها بالممارسة الى نقل الموقف الاجماعي للدول الاعضاء في مفصل سياسي ما وترجمته في سياسة خارجية . فالاجماع من المسلمات الرئيسية لنجاح السياسة الخارجية للمنظمة ان كان في شكل اتصالات سياسية او في تعاون ثنائي . ومن المفارقات الكبيرة ان الجماعة الاوروبية التي نشأت لاهداف التكامل الاقتصادي نجحت اكثر من غيرها في انشطتها الخارجية . وتقوم الجامعة بواسطة القيادة في الامانة العامة وتحديداً الامين العام بمحاولة دائمة لتوظيف الموقف العربي الموحد في اتصالات دبلوماسية وهي في ذلك انشط بكثير واكثر تحركاً من منظمة الدول الامريكية التي ما زال محور تحركها يدور في الاطار الاقليمي ومن منظمة الوحدة الافريقية نتيجة الدور المحدد اساساً للامانة العامة وما يستتبع ذلك من انعكاسات على سلوكيتها . ويأتي النشاط الخارجي الكثيف للامانة العامة للجامعة متجاوباً مع البعد الدولي لطبيعة القضايا التي يتسم بها النظام الاقليمي العربي كالصراع العربي - الاسرائيلي مثلاً .

ويعطي **الحوار العربي - الاوروبي و التعاون العربي - الافريقي** الامثلة على منهج العلاقات الثنائية التي تربط الجامعة بالجماعة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية . ويظهر ضعف الجامعة في « الحوار » مقارنة مع القدرات الكبيرة للجماعة الاوروبية نتيجة تضعضع الموقف العربي وغياب التصور الاستراتيجي والاهداف المحددة للحوار مقابل وضوح الاهداف والرؤية الاستراتيجية للجماعة والقائمة على ارضية من الاجماع الاقليمي . وما يزيد في ضعف الموقف العربي في الحوار هو الامكانات الهائلة والضخمة من بشرية ودراسية مقارنة بغياب التحضير وضعف الامكانات الموظفة في اطار الجامعة . وفي اطار التعاون العربي - الافريقي تطغى الخلافات العربية على الجامعة فتعطل مسار التعاون - مثلاً مشكلة تشكيل اللجنة الاثني عشرية في التعاون - الى جانب غياب الاهداف المحددة ، ويقابل ذلك وضوح اكثر في الاهداف عند منظمة الوحدة واجماع حول قضية التعاون في اطار منظمة الوحدة الافريقية اصلب من ذاك الموجود في اطار الجامعة .

إذاً فيما يخص الانشطة الخارجية ، فعلى الرغم من اتسام الجامعة بالتحرك على الصعيد الدولي ، فهي تعاني فقدان التضامن العربي ان لم يكن غيابه في احيان كثيرة مما يفرغ الموقف العربي من اي قدرة على التحرك الفعال والمؤثر ان كان على مستوى اتصالات او تعاون مع دول ومنظمات .

ثامناً : تصور مستقبلي لدور الجامعة

باديء ذي بدء لا بد من التأكيد ان اي نظام (System) او وحدة دولية لا تتفاعل مع محيطها وتتكيف مع قضايا وسمات ذلك المحيط بشكل منفعي او وظيفي، فهي محكوم عليها بالسقوط والتفكك او باضعافها حتى تصبح ذات وجود هامشي فقط . في هذا السياق تكتسب ضرورة انشاء اهداف ومهام جديدة او تطوير مهام قائمة لمنظمة اقليمية اهمية كبرى .

ففي ظل نظام اقليمي عربي يتسم بغياب مركز ثقل واستقطاب داخلي - مصر سابقاً - نتج عنه فراغ في السلطة او القيادة العربية غير الرسمية، ازدادت سهولة التفرق بين اعضاء النظام وسهولة الاختراق الخارجي من النظام الدولي بخاصة مع عودة التوتر الدولي المترافق مع هجمة استقطابية على المنطقة ومع ازدياد الخطر الخارجي الناتج عن مفهوم المجال الامني الحيوي لاسرائيل ولوجود توترات في محيط النظام العربي - ايران ، اثيوبيا - كل هذه السمات مجتمعة تزيد من المخاطر على الامن القومي العربي . ومن جهة اخرى جاءت الثورة النفطية لتزيد من الاهمية الاستراتيجية للنظام العربي ، وترافق ذلك مع غياب التوجيه القومي لهذه الثروة على قاعدة التكامل الانتاجي والتحرر الاقتصادي فازدادت التبعية الاقتصادية للخارج مما يعني كشفاً اكبر للنظام الدولي وتحديداً « للغرب » فكانت النتيجة ان الثروة زادت مخاطر الامن الاقتصادي العربي الذي هو في النهاية جزء اساسي ومركزي في الامن القومي العربي .

امام هذه المستجدات وامام القصور البنيوي والسلوكي للجامعة نتيجة ما ذكر سابقاً ،

انتهى الامر بالجامعة الى مجرد سكرتارية ادارية تقوم بأدنى اعمال التنسيق الفني خلال المؤتمرات للدول الاعضاء وتقوم ايضاً بدور ساعي البريد للمذكرات والتعميمات والتوصيات العربية . فاهتمام وهموم القوى العربية الرسمية تخطت الجامعة وبقيت الاخيرة ذات قيمة منفعية وحيدة للدول الاعضاء من حيث انها المنتدى لتخاطبهم وتباريهم الكلامي في المشروعيات الاقليمية والجهاز القائم لتحميله مسؤوليات قصورهم في كثير من القضايا(١٢) . وتقوم منظمة الوحدة الافريقية بالدور نفسه الى حد كبير بالنسبة لدولها . والجامعة اليوم كمنظمة الوحدة الافريقية تعيش اجواء مشاريع لتطوير وتعديل الميثاق . واول ما يفترض عمله في هذا الاطار اعادة تعريف بالجامعة او اعطائها ما يسمى بعلم المنظمات بالايديولوجية التنظيمية ويكون ذلك بتحديد الاهداف ثم الادوات والوسائل البنيوية والسلوكية لتحقيق هذه الاهداف .

فالاهداف هي نتيجة ثوابت في النظام الاقليمي للمنظمة وفي تأثيره بالنظام الدولي . ففض النزاعات بين الدول الاعضاء وتحقيق الامن الجماعي تجاه النظام الدولي والتكامل في جوانبه ودرجاته المختلفة هي من الاهداف العامة التي يفترض ان تقنن في مواثيق المنظمة حتى تعطى قوة الاستمرارية والقوة الشرعية الاقليمية اللازمة .

فميثاق منظمة الوحدة الافريقية لحظ اهمية القضاء على الاستعمار وتأكيد سياسة عدم الانحياز . والجماعة الاوروبية اشارت الى ضرورة التكامل . ومنظمة الدول الامريكية حددت اهدافها في تعميق وتطوير التعاون الاقتصادي . وفي هذا السياق يفترض قيام ميثاق جديد للجامعة يضم الخطوط العريضة للاهداف العربية العليا : الوحدة العربية التي لا تعني بالضرورة اندماجاً دستورياً تاماً ، ويضم مبادىء عامة كابراز الشخصية والهوية العربية ، اقامة نظام دولي جديد ، حقوق الانسان العربي . . . ويفترض ان يتضمن الميثاق التوجهات العامة التي تشكل ركيزة العمل العربي المشترك . ففي اطار الانشطة التكاملية يفترض التركيز على قضايا الامن القومي وتحديده من فض نزاعات عربية وتنسيق مواقف ، ثم الامن الاقتصادي من تكامل انتاجي وتوجه تنموي . وفي اطار الانشطة الخارجية لا بد من التركيز على عدم الانحياز في محور « الشرق » و « الغرب » وتحديد موقع الجامعة في علاقات « الشمال » و « الجنوب » .

ومن المبادىء الاساسية ايضاً اعتماد الالزام ليس في القضايا الاجرائية فقط بل في جزء من القضايا العامة كما هو معمول به في الجماعة الاوروبية ، ويفترض في الميثاق الجديد ان تحدد بشكل عام المجالات التي ينص عليها الالزام والمجالات التي تبقى في اطار الاجماع . وحتى يكون للجامعة باهدافها مصداقية ، لا بد من أن ترتبط هذه الاهداف بالادوات والوسائل الضرورية لتنفيذها حتى لا يكون هناك نوع من انعدام الوزن بين الاهداف من جهة والوسائل من جهة اخرى ، لذلك مثلاً كان الالزام المحدد في بعض المبادىء ضرورياً للدور المستقبلي للجامعة .

وفي هذا السياق يجب أن يكون **الهيكل العام للجامعة** على الشكل التالي :

(١٢) Joseph S. Nye, «Regional Institutions,» in: Falk and Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order*, p. 82.

١ - **امانة عامة** تضم الى جانب الادارات العامة **وحدات تتولى مهام معينة** ترتبط مباشرة بالامين العام وتتعاطى في مفاصل وقضايا معينة . اما وضعها خارج نطاق الادارات العامة فيعطيها مرونة اكثر في التحرك وفي تقويم الامور اذ تقوم على قاعدة تعدد الاختصاصات ، مثلاً وحدة للحوار العربي - الاوروبي ، وحدة متابعة خاصة ، وحدة للتعاون العربي - الافريقي .

٢ - **مراكز وحدات ابحاث** تتولى متابعة ورصد التطورات وطرح التصورات المستقبلية بالتعاون مع الادارات المختصة ، وتتولى ايضاً تقديم المشورة الى الدول الاعضاء في القضايا التي تهمها ، ودراسة وتقويم التوصيات التي ترفع من الدول الاعضاء ومحاولة التوصل الى صيغة مشتركة مثلاً مع الدولة المعنية في حال كان هناك تصور معين حول توصية ، بحيث لا تبقى الجامعة مجرد ساعي بريد بل تظل عاملاً مؤثراً وفعالاً في قرارات الدول الاعضاء . فنظام الابحاث والدراسة والتمحيص والاستشارات معمول به في ظل الجماعة الاوروبية ، وفي مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة في منظمة الدول الامريكية .

٣ - **اعطاء صلاحيات اوسع واشمل للامين العام** والنص على ذلك في الميثاق وذلك لتمكينه من متابعة تنفيذ القرارات وللتحرك على الساحة العربية والدولية بمرونة اكثر ولاعطائه الوزن السياسي المتناسب مع ما يمثل ، حتى تكون الامانة العامة وتحركها اطلالة للعمل والموقف العربي الموحد خصوصاً على الصعيد الدولي كما هي الجماعة الاوروبية .

٤ - **احداث جهاز للتحكيم ورفض النزاعات والالزام في الميثاق بأولوية الحل الاقليمي على الحل الدولي** واعتبار المفهوم الشامل للنزاع كما جاء في البروتوكول وليس في الميثاق عند الاشارة الى النزاعات التي تدخل ضمن صلاحيات الجامعة ويجب ان يترافق مع هذا الجهاز لجنة دائمة من وزراء الخارجية للتحرك فور حدوث نزاع او خلاف بين طرفين عربيين فتقوم اللجنة بدور الدبلوماسية الوقائية .

٥ - **انشاء محكمة عدل عربية** اسوة بمحكمة العدل الاوروبية تكون قراراتها ملزمة وتنظر في القضايا المرفوعة اليها بين الدول العربية في مرحلة اولى على ان يكون الهدف الاساسي النظر في القضايا التي تخص الشخصيات الطبيعية والاعتبارية عامة - الجامعة والافراد - كما هي الحال في الجامعة الاوروبية .

٦ - **انشاء هيئة استشارية عربية** تكون بمثابة خطوة اولى نحو انشاء برلمان عربي لاحقاً ، اسوة بالبرلمان الاوروبي . وتضم الهيئة شخصيات عربية لها وزنها الفكري والقومي وتمثل همزة الوصل بين العمل العربي غير الرسمي والعمل الرسمي وتكون بمثابة « ضمير » للعمل العربي المشترك يشكل وجودها وتوصياتها نوعاً من الضوابط على الدول ، ودعماً لمؤسسات الجامعة في عملها .

إن قيام ارادة سياسية بالعمل العربي المشترك حتى في حده الادنى مع وجود القناعة بالفائدة المنفعية امنياً واقتصادياً بهذا العمل لدى الدول الاعضاء . وفي ظل وجود ضوابط فكرية شعبية وقانونية كالهيئة الاستشارية ومحكمة العدل العربية ، لا بد كلها من أن تؤثر ايجابياً في تطوير العلاقات العربية بحيث تصبح الجامعة وحدة متحركة تتفاعل مع محيطها وتؤثر فيه وتساهم في قيام الظروف الموضوعية لتعزيز دورها وتتفاعل ايضاً مع المحيط الدولي كما هي الحال مع الجماعة الاوروبية .

إن الفوارق في الثوابت بين الدول الاعضاء في الجامعة الاوروبية ـ ثوابت حضارية وقومية ـ كبيرة والتماثل بينها هو في المتغيرات ـ تشابه النظم السياسية والاقتصادية ـ وعلى الرغم من ذلك كله ، وعلى الرغم من النزاعات الاوروبية والخلافات التاريخية والتنافس المستمر ، نجحت الجماعة الاوروبية في الحصول على صلاحيات « ما فوق القومية » في مجالات عديدة : القرار الالزامي ، محكمة العدل ـ وهذا يدفعنا الى ان نكون متفائلين بأننا ونحن نملك تماثلاً في الثوابت بشكل عام ـ حضارة وتراثا وقومية واحدة ـ لا بد من أن ننجح في تطويع بعض عوامل التأثير السلبية تجاه الجامعة وفي ارساء العلاقات العربية على قواعد من التعامل الموضوعي تعزز القناعة بحتمية وضرورة العمل العربي المشترك في اطار الجامعة العربية .

تعقيب ١

الرشيد ادريس

إن الموضوع الذي طرقه الباحث له اهميته ويرتبط اشد الارتباط بتطور العلاقات الدولية اذ اخذت الدول منذ الحرب العالمية الثانية تتجمع في كتل اقليمية احتاط لها ميثاق الامم المتحدة المبرم في ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٤٥ بسان فرانسيسكو في فصله الثامن . وقد عالج الباحث بصورة خاصة منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة امريكا اللاتينية ومجموعة السوق الاوروبية المشتركة ومجموعة جنوبي شرقي آسيا وإن كان حديثه عن هذه المجموعة الاخيرة مقتضباً . ولم يتعرض لمجموعتي حلف الاطلسي او حلف فرصوفيا او منظمة المؤتمر الاسلامي او مجموعة عدم الانحياز لصفاتها الخاصة او لأنها تتجاوز الاقليم الواحد .

كما انه لم يتوقف عند منظمة الامم المتحدة وهي ام المنظمات الدولية ، علاقة المنظمات الاقليمية بها وعلاقاتها بالمنظمات الاقليمية لها اهميتها في فهم النظام الدولي وتحديد مكانة الجامعة العربية فيه ومنه . وقد لاحظنا ان عناية المحاضر اتجهت في تحليله الى توضيح وضع الجامعة العربية وهيكليتها بالمقارنة لما عليه غيرها من المنظمات الاقليمية دون التعمق في صلات التعاون واجهزة العمل المشترك والقضايا التي تشترك فيها الجامعة مع غيرها من المنظمات الاقليمية . ولا انكر ان ذلك كان يتطلب وقتاً طويلاً وعرضاً اوسع وعناية اكثر بالسلوك السياسي اكثر من العناية بالاوضاع القانونية والترتيبية مما قد يتجاوز حوار البحث .

وسوف لا اعقب على جزئيات هذا البحث القيّم الذي تثير كل نقطة من نقاطه الرغبة في المزيد من المعرفة والتحليل واكتفي بالتوقف عند بعض الملاحظات التي تتيح لي فرصة المساهمة مساهمة ايجابية في هذه الندوة .

لقد جاء في البند الثاني من البحث ـ **التداخل بين النظام الدولي والنظام الاقليمي** ـ تحليل عن تأثير النزاعات الدولية . ودور القوتين العظميين في الحياة الدولية والاقليمية . واني اشاطر الباحث نظرته في تأثير القوى الخارجية على سياسة دول العالم الثالث والمنظمات

الاقليمية والجامعة العربية . ولا أنكر هذه التأثيرات اذ نحن نعيش في عالم متداخل القوى وللقوتين العظميين اكثر من اي قوة اخرى فاعليتهما ومصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية والمالية . ولا يمكن التخفيف بعض الشيء من اثر الدول الكبرى الا بتقوية حركة التضامن والعمل داخل المنظمات الاقليمية وبين المنظمات الاقليمية ، ثم داخل منظمة الامم المتحدة وهي الحلبة التي تلتقي فيها القوى الدولية ويمكن ان نجد بينها قاسماً مشتركاً للتعاون .

وفي هذا السياق يعتبر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بعنوان « التعاون بين منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية » رقم ٢٤ / ٣٦ حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات بين المنظمة والجامعة وهو يرتكز على قرار الدورة الخامسة (رقم ٤٧٧) في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ ، الذي يدعو الامين العام للجامعة لحضور جلسات الجمعية العامة بصفة مراقب . ومنذ ذلك التاريخ وقع تبادل الرسائل بين داغ هامرشولد الامين العام للامم المتحدة وعبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم التعاون بين المنظمتين . وكان هذا التعاون ضعيفاً وما زال ضعيفاً وان تقدمت الجامعة خطوة بالحصول على قرار ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وتمكن الاستاذ الشاذلي القليبي لاول مرة من القاء خطاب في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

ومن الواضح ان تأييد المجموعات الاقليمية ولاسيما مجموعة الوحدة الافريقية كان له كبير الاثر في تمكن الجامعة من اسماع صوتها من اعلى منبر دولي . ويمكن للجامعة ان تقوم بدور فعال في السياسة الدولية اذا اعتنت بشؤون العالم في الوقت نفسه الذي تطالب فيه العالم بالعناية بقضاياها الخاصة لاسيما قضية فلسطين التي كادت تكون الشغل الوحيد للجامعة في علاقاتها بالمنظمات الاقليمية والدولية .

ولا شك ان السياسة التي تسلكها الجامعة ودولها في علاقاتها بتلك المنظمات تكون ناجحة اذا كانت سياسة رشيدة نتيجة درس عميق وتقويم صحيح للاوضاع الاقليمية والدولية وكانت تحظى بتأييد عام شامل من الدول العربية وشعوبها .

ولقد اكد د. حتي ما سمعناه في هذه الندوة ان غياب مصر عن المجموعة العربية يضعفها . وكان هذا القول يكون مجدياً لو احتاطت له السياسة العربية قبل تصدع الصف العربي . ولو اجمع العرب في الوقت المناسب على سياسة تجمعهم . ولكن التحسر ليس حلاً . ان عودة مصر للحظيرة العربية ضرورة لا مناص منها . وقد آن الاوان للكف عن منع اخواننا المصريين من حضور بعض الندوات والملتقيات او مقاطعة ممثلي مصر في المجموعات الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية ريثما تسوى في قمة عربية قضية تعليق عضوية مصر في مجلس الجامعة . وقضية العلاقات الدبلوماسية .

ويتحدث الباحث عن مركز ثقل وعن فراغ في السلطة والقيادة . والحال ان كثيراً من اخواننا كانوا يشكون من ثقل مركز الثقل ومن فرض الزعامة واني لفي حيرة من تناقض

المواقف . واذا كانت الجامعة قد انشئت جامعة واستمرت منذ نشأتها سنة ١٩٤٥ الى يومنا هذا رغم ما اصابها من خيبات وهزات ، فلنوازن القوى فيها رغم محاولات التأثير من جانب او آخر .

واني من انصار تعزيز الميثاق وتقويته . ولكني لا اعلق كبير اهمية على النصوص وقد يكون في الميثاق الحالي كفاية لولا ما اصابنا من هزائم وتفكك ، ولن يكون لاي ميثاق قوة سحرية لمحوها اذا لم تقو انظمتنا واجهزتنا . ولا تقوى هذه الانظمة والاجهزة الا بتحرر الانسان العربي وضمان حقوقه ومشاركته في تقريره مصيره ، وقيام انظمة ديمقراطية على مؤسسات يضبطها القانون .

وقد كنت قدمت في ندوة « العرب امام مصيرهم »[1]، جملة من الملاحظات عن قضايانا واقترحت فيها العمل على قيام مجلس استشاري عربي على غرار المجلس الاوروبي . وانه ليسرني ان الاحظ ان د. حتي يلتقي معي في هذا الاقتراح ، لتوسيع رقعة التشاور بين العرب وتمتين اواصر الوحدة على مستوى غير مستوى الحكومات الذي يفرض مسؤوليات محددة . وهنا يجدر بنا معشر الباحثين في قضية الوحدة ان نتفق - اذ ما كان للاتفاق من سبيل - وان كان الاتفاق مطلوباً من السياسيين اكثر منه من الباحثين والمفكرين . نتفق على ان جامعة الدول العربية اطار للوحدة قابل لتطور العمل في نطاقه ، يفيد الشعوب العربية ويعزز التعاون بينها . وان الوحدة ليست غاية نبلغها ولكن يجب ان تكون واقعاً نعيشه . مع اعتبار ما ورثناه عن تاريخنا من تأثيرات فرقت بيننا ، الّا انها تركت لنا من الروابط واسباب التعامل ما يجعلنا امة واحدة . فلا مناص من تفهم بعضنا ، فلا يكون هدوء المغاربة ومنطقهم عند البعض عجزاً ولا تكون فصاحة المشارقة حائلاً دون العمل البناء .

لقد نشرت جريدة **تونس الفتاة** وهي الجريدة التي كنا نصدرها قبل الحرب العالمية الثانية اثر وصول خبر الينا بقرب عقد مؤتمر عربي في بغداد . ما يلي : « في انتظار مؤتمر بغداد ، نحن سواء امام العروبة والاسلام . . لقد كافح المغرب العربي الاعظم كفاحاً جباراً للتحرر متمسكاً بعروبته واسلامه ، فهلا يجدر بالعرب في المشرق ان يلتفتوا اليه التفاتة صادقة . . اخبرت جريدة « القبس » الشرقية ان الدول العربية عازمة على عقد مؤتمر ببغداد يبحث في المسائل التي تهم البلاد العربية فينظم نهضتها ، ويوحد وجهة النظر بينها ، وهي فكرة طيبة نقبلها بكل سرور واكبار ، ولتزداد فكرة هذا المؤتمر قيمة اذا ما نظرنا الى الحالة العالمية فتبينا من جهة الخلاف القائم والنزاع المتجدد بين الدول العربية ، وشاهدنا من جهة اخرى جنوح العرب الى ضم صفوفهم بعضها الى بعض رغم محاولات التفرقة التي يقوم بها دعاة الاستعمار ورغم الدعايات الفاشلة التي يتولى تنظيمها الدكتاتوريون واخوانهم الديمقراطيون لاستمالة العرب اليهم وحشرهم في معمعة حرب ، الله اعلم بعاقبتها . ننتظر حينئذٍ انعقاد هذا المؤتمر العظيم بفارغ صبر مقدرين له قيمته الجسيمة خصوصاً والدول الغربية ترقب العرب ومواقفهم . . . وبقدر ما نترقب هذا المؤتمر في غبطة وانشراح بقدر ما

---

(١) مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (تونس) ، ندوة العرب امام مصيرهم ، تونس ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

نبدي رغبتنا في ان لا ينسى المؤتمر قضية المغرب العربي العظيم الذي يجب ان يقدر له بين الدول العربية حساب ، واي حساب . ان المغرب العربي ما فتىء يكافح كفاحاً جباراً في سبيل تحريره وهو متمسك بعروبته واسلامه فهلاّ ينبغي الاعتناء به مثل غيره ؟

لقد مضى ذلك الوقت الذي يرى فيه المفكرون ان الوحدة العربية لا تمكن الا بين الدول العربية المستقلة ، اذ بان ان هذه الدول ، مثل غيرها ، ان لم تكن بنص المعاهدات تحت سيطرة الاجنبي مباشرة ، فهي بحكم الواقع تحت سيطرته الفعلية ، وانما الخلاف في الصيغ التي تبدو بها تلك السيطرة . وان اتحاد الموقف في الواجهات جميعاً امر لازم بين كافة العرب اينما كانوا وكيفما كانوا حتى يمكن لهم ان يحملوا دول الغرب على احترامهم وتقدير مواقفهم تقديراً صحيحاً .

إنّا معشر شبان المغرب الاعظم ، نريد ان يكون وطننا في مقدمة البلدان العربية التي يقع الخوض في مشاكلها الحاضرة بمؤتمر بغداد ، فنحن في حاجة الى معاضدة اخواننا ، ولسنا بالقدر الهين حتى يستغنى عنا . ليقدر العرب موقفنا هذا ، وليعلموا انا سواء امام العروبة والاسلام . . ان المغرب العربي جزء من الوطن العربي الاعظم فلنوحد جهودنا ولنتعاون على التحرر والنهوض »(٢) .

لقد ابتعدنا شيئاً ما عن المنظمات الاقليمية ، ذلك ان تعاوننا مع هذه المنظمات ومع الامم المتحدة يبدأ بتقوية جهاز الجامعة العربية الذي نحرص كل الحرص على تقويته ، وجعله اداة عمل ناجعة . . . وخير لنا ان ننظر للمستقبل ، ونمهد له ، اكثر من تحسرنا على الماضي او اعتزازنا به ، فنكوّن للاجيال المقبلة الاطار الذي تنمو فيه ، مطمئنة على مصيرها ، وتبني فيه امجادها .

---

(٢) [الرشيد ادريس]، « كلمة من كلام ، » تونس الفتاة ، العدد ١٨ ، ١٦ / ٨ / ١٩٣٩ ، ص ١ .

تعقيب ٢

عدنان رؤوف

مقدمة

تهدف الدراسة الى تقديم تقويم نقدي لجامعة الدول العربية في اطار مقارن مع المنظمات الاقليمية المشابهة . . . متوخية استشراف مسار الجامعة ، وفي صوغ تصور مستقبلي لما يجب ان تكون عليه ، ولما يمكن ان تقوم به قياساً بالمنظمات الاقليمية المشابهة . وقد اختار الباحث في هذه الدراسة ملاحظة « عوامل التأثير التي تحكم سلوكية كل منظمة اقليمية والضوابط التي تتحرك ضمنها هذه المنظمات » . وهذا يعني في رأينا تقدير مدى نجاح جامعة الدول العربية في تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها ، مقارنة بالمنظمات الاقليمية الاخرى ومدى امكانية توافر عوامل النجاح لها في المستقبل . وقد كان بودنا لو أشارت الدراسة ، ولو بصورة موجزة ، الى الغايات من انشاء الجامعة كما ثبتها مؤسسوها في الميثاق ، اذ ان الاشارة الى هذه الغايات تزيل شيئاً من اللبس الحاصل لدى جانب كبير من الرأي العام العربي ، وهو نتيجة طبيعية للخلط بين واقع الجامعة - نتيجة القيود والضوابط التي وضعت لها ، سواء في الميثاق ، او ما تبعه من نصوص في اللوائح والانظمة - وبين الطموح الذي يعتبر ان هدف تحقيق الوحدة العربية امر مسلم به مقدماً ، ويعتبر تحصيل حاصل في اي تنظيم اقليمي عربي . ومع اننا نقر منذ البداية بقصور جامعة الدول العربية في الكثير من المجالات ، الا اننا نرى ان الانصاف يقتضي ان تحاسب الجامعة على ذلك في حدود الاهداف التي وضعت لها ، (والامكانات التي يسرت لها) ، وهذه الاهداف - كما حددها بروتوكول الاسكندرية واعاد تثبيتها الميثاق - قد راعت التجزئة لا الوحدة . ولعل هذا هو ما لاحظه واضعو مشروع تعديل الميثاق ، إذ ذكروا في مستهل المادة الاولى ان جامعة الدول العربية تهدف الى « السير بالامة العربية نحو ما يؤدي الى تحقيق الوحدة . . . » وهذا هو ما توخاه الباحث فيما بعد ، اذ اعتبر « الاهداف العربية العليا : الوحدة العربية التي لا تعني بالضرورة اندماجاً دستورياً » .

هذه الملاحظة الخاصة بالغرض من انشاء الجامعة تقودنا الى ذكر ملاحظة عامة على

اسلوب الدراسة وهي اعتماد الايجاز الشديد في بعض نواحيها ، وفي هذا ولا شك تقدير محمود من الباحث لمدى احاطة قارىء الورقة بجميع ما يتعلق بجامعة الدول العربية منذ نشأتها ، بل بالمنظمات الاقليمية الاخرى ، بحيث اعتبر الاشارة العابرة الى امر ما كافية لنقل الفكرة الى القارىء . وهذا بطبيعة الحال نتيجة المام الباحث بموضوعه الماماً جعله يعتبر احاطة القارىء به قضية مفروغاً منها . امثلة عابرة على ذلك قوله : ان شكل النظام الاقليمي تمثل احياناً « ثنائياً . . . في الجامعة العربية،» بينما هو متعدد الاطراف في منظمة الوحدة الافريقية وهرمي في منظمة الدول الاميركية ، من دون ان يحدد طرفي هذه العلاقة الثنائية ولا شكلها او مضمونها في اطار الجامعة . ومثل آخر : الاشارة الى « الدور الذي لعبته الجامعة في ظل المجموعة الافرو - آسيوية في كانون الثاني / يناير ١٩٤٩ في الهند » وهذا تاريخ لم تكن فيه المجموعة الافرو - آسيوية قيد الوجود . وهذا الايجاز قد يؤدي احياناً الى الغموض في التعبير مثل الملاحظة الثانية على النشاطات التكاملية في المجال الاقتصادي - الاجتماعي العربي .

قسّم الباحث عوامل التأثير في المنظمة الاقليمية « الى عوامل خارجية وتضم النظام الاقليمي الذي يحوي المنظمة ، والتداخل بين النظام الاقليمي والنظام الدولي ؛ وعوامل داخلية هي الميثاق . . والمهام التي نشأت بالممارسة ، والاطار البنيوي - التنظيمي ، والآلية العملية لصناعة القرار » . وبدأ الكاتب بالعوامل الخارجية ، وكان بودنا لو بدأ بالعوامل الداخلية ، وفي طليعتها الميثاق ، اذ انه بلا شك يجسّد الارادة الجماعية في التنظيم الاقليمي ويحدد شكل ذلك التنظيم واسلوب ومجالات عمله . ومن دون العوامل الداخلية ما وجد المجال الذي تتفاعل فيه العوامل الخارجية على نطاق جماعي . ومع ذلك فالعبرة في كل هذا هي معالجة كل تلك العوامل وآثارها على الكيان الاقليمي معالجة صحيحة وسليمة . وقد نجح الباحث في ذلك نجاحاً طيباً لا ينتقص منه التقديم والتأخير في شرح تلك العوامل .

النظام الاقليمي للمنظمة

نلاحظ من بين العوامل التي تميز النظام الاقليمي لجامعة الدول العربية ، عامل تماثل البنيات المجتمعية Societal Structure ، اذ يراه الباحث مؤثراً في تحديد نشاطات الدول الاعضاء واولوياتها واهتماماتها باعتبار ان « التماثل في الخيارات السياسية والاقتصادية الاساسية وفي البنية الاجتماعية يساهم في تطوير سياسة خارجية للمنظمة في النظام الدولي » . ونحن نتفق معه في هذا . ونضيف ان التقارب الجغرافي في بعض اطراف الوطن العربي قد اثر تأثيراً سلبياً نتيجة ذلك التماثل على مسيرة جامعة الدول العربية بانشاء تكتلات شبه اقليمية تكرّس التجزئة وإن كانت في ظاهرها منسجمة مع المادة (٢) من الميثاق بشأن « تعاون الدول المشترك (في الجامعة) تعاوناً وثيقاً » . ومن هذه التكتلات مجلس التعاون الخليجي الذي كوّن تكتلاً شبه اقليمي خارج نطاق الجامعة على الرغم من تماثل القاعدة الانتاجية في تلك المنطقة .

- اعتبر الباحث **العروبة وقضية فلسطين** مشروعيتين اساسيتين من مشروعيات الاجماع الاقليمي في الوطن العربي « تخلقان نوعاً من الانضباط ضمن المنطقة » . ونحن نقر بأهمية هاتين

المشروعيتين ، الا اننا نرى في العروبة فكرة قد لا ترقى - في الوقت الحاضر - الى مستوى حتمية المشروعية الاخرى كضابط لسلوكية الدول الاعضاء . فالتحدي هنا (الاستعمار الجديد وتنافس الدول الكبرى) غير ظاهر ظهوره في قضية فلسطين التي تحتم اتخاذ مواقف واجراءات سياسية (التعامل مع الدول الاخرى على اساس من موقفها من قضية فلسطين) واقتصادية (اجراءات المقاطعة) وعسكرية وغيرها . ولهذا فإن فكرة العروبة - وإن كانت قد حالت دون انسحاب بعض الاعضاء من الجامعة - فإنها لم تحل دون اختلاف تفسيرات تلك الفكرة واختلاف تحديد السبل لتحقيقها ، ولم تحل ايضاً دون الحد من فاعليات الجامعة وشلها بالرغم من المحافظة على مظاهر العضوية فيها . بل ان بعض النزاعات التنافسية في النظام الاقليمي العربي قد قامت باسم الدفاع عن العروبة ايضاً . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإن مشروعية قضية فلسطين كضابط سلوكي قد تأثرت سلبياً الى حد كبير بخروج مصر عن الاجماع العربي ، بل ان هذه القضية - بعد قمة فاس - لم تعد موضع استقطاب قومي بالنسبة لبقية دول المجموعة العربية .

- نتفق مع الباحث في ان « الامانة العامة للجامعة لا تملك الوزن الفعلي (ولو كنا نفضل عبارة « الصلاحية ») تنظيمياً وسلوكياً في عملية صنع القرار كما هو الحال مع الهيئة في اطار الجماعة الاوروبية » وإن كان دورها يفوق دور « السكرتارية الادارية » المحدد للامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد لاحظ الباحث ان مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الاميركية لم تؤسس اي سلطة « فوق القومية » . ومع اتفاقنا معه في هذا فإننا نحبذ لو استعمل تعبير « فوق القطرية » بالنسبة للدول العربية وجامعتها . فمع ان عبارة « فوق القومية » هي ترجمة حرفية ودقيقة لكلمة (Supernational) ويصح اطلاقها في معرض الحديث عن المنظمات غير المتجانسة مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الاميركية فإن اطلاقها في معرض الكلام عن الدول العربية التي تجمعها الرابطة القومية قد يحدث بعض اللبس عندما يكون الكلام عن سلطة تفوق سلطة حكومة أيّ بلد او قطر عربي منها ، ولو في حالات محددة . والباحث محق في ارجاع العلة في هذا بالدرجة الاولى الى حرص الدول العربية - ولاسيما حديثة العهد منها بالاستقلال - على مبدأ السيادة ، ومقاومتها اي انتقاص من تلك السيادة وهي بالكاد بدأت بالتمتع بها بعد حجبها عنها آماداً طويلة تحت الاستعمار . ومع ذلك كنا نتمنى لو لم يساو الباحث في هذا المجال بين الامانة العامة ومجلس الجامعة نفسها ، فالامانة العامة هي بالدرجة الاولى جهاز تنفيذي وتنظيمي من اجهزة الجامعة في حين ان المجلس يتمتع بصلاحية اتخاذ القرار ولو بحدود معينة .

- لاحظ الباحث المفارقة الكبيرة في ان ميثاق جامعة الدول العربية - التي تجمعها الرابطة القومية - قد أغفل اي اشارة الى مفاهيم الوحدة والاهداف القومية التي يفترض ان تكون نتيجة الاستجابة « للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية » . وقد جاء هذا طبعاً قبل سبع وثلاثين سنة نتيجة حساسيات بعض الدول العربية آنئذٍ بسبب ظروفها الداخلية . وقد

لاحظنا فيما سبق ان مشروع تعديل الميثاق قد التفت الى هذه الناحية بأن جعل « السير بالامة العربية نحو ما يؤدي الى تحقيق الوحدة » طليعة اهداف جامعة الدول العربية .

المهام والادوار التي نشأت بالممارسة

تلعب المستجدات والمتغيرات الدولية والاقليمية في محيط المنظمة دوراً في تطوير مهام المنظمة وتوسيع اختصاصاتها وزيادة فاعلياتها . ويتم ذلك اما بتعديل اطاراتها الدستورية (الميثاق بالدرجة الاولى والانظمة الداخلية) او بالممارسة . وهذه الاخيرة لا تكتسب حجة قطعية حيال مبدأ السيادة المطلق على الرغم من التقادم في بعض الحالات ، فهي ـ كما لاحظ الباحث ـ معرضة للحجب او الضعف ما لم تثبت بنصوص يتفق عليها الاعضاء . وقد أشار الباحث الى تطور مهام منظمة الدول الاميركية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا ، وعند الحديث عن تطور مهام الجامعة العربية ذكر ـ ضمن ما ذكر ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥١ باعتبارها محاولة لارساء مفهوم الامن القومي الجماعي على قاعدة تنظيمية . ونلاحظ هنا ان العبرة ليست في التشريع بل في التطبيق . اما بالنسبة الى مؤتمرات القمة العربية باعتبارها شكلاً من اشكال التطور بالممارسة فيصح الاستفسار عما اذا كان الشروع بعقد هذه المؤتمرات قد جاء نتيجة تطور ايجابي في مهام الجامعة ولاسيما ان بعض تلك المؤتمرات قد عقد خارج نطاقها ، ام انه جاء نتيجة عجزها بحيث لجأت الدول العربية الى اعلى سلطات صنع القرار السياسي لديها ، المتمثلة برؤساء الدول سعياً لتلافي العجز الذي تعانيه مجالس واجهزة الجامعة سواء في صنع القرار او تنفيذه . وعلى اي حال فقد جاء مشروع تعديل الميثاق مثبتاً لمؤتمر القمة في اطار الجامعة باعتباره اول المجالس الرئيسية التي تعمل الجامعة على تحقيق اهدافها عن طريقه .

البنية التنظيمية

نتفق مع الباحث فيما أخذه على البنية التنظيمية لجامعة الدول العربية وكنا نتمنى لو اسهب بعض الشيء في هذا المجال ولاسيما فيما يتعلق بما سماه الانقطاع الافقي على مستويين في الامانة العامة ، وحبذا لو كان اضاف اليهما محاولة انقطاع عمودي عندما سعت الادارة العامة للاعلام الى الانفراد ـ دون بقية الادارات العامة والادارات التي تنتمي اليها ـ بمراسلة مكاتب الجامعة في الخارج باعتبارها « مكاتب اعلام » !! متناسية ان تسميتها مكاتب اعلام بالنسبة للدول جاء نتيجة الحرص على عدم منحها صفة التمثيل الدبلوماسي الذي لا تقبل به الدول الاخرى ، وليس نتيجة طبيعة عملها الذي يتجاوز حتماً مجال الاعلام الى ما يرقى الى مرتبة النشاط السياسي ايضاً . وقد جئنا بهذا المثل لندلل على ان تدني فاعلية الجامعة العربية قد جاء نتيجة ضعف الاجهزة الادارية فيها ، بالاضافة الى قصور النصوص ، والى تخطي الدول الاعضاء للجامعة في معظم ممارساتها السياسية . والشيء نفسه يمكن ان يقال بالنسبة الى اجهزة الابحاث في الجامعة او غيابها ، وقد يكون من غير الضروري انشاء اجهزة ابحاث مستقلة بحد ذاتها في جهاز الامانة العامة ، الا انه من المحتم تقوية الادارات القائمة فعلاً

بالاشخاص الاكفياء والامكانات الموضوعية لكي تكون مهيأة لاعداد ابحاث مفصلة في مختلف مجالات عملها . وقصور ادارات الامانة العامة في هذا الشأن قد تجلى في مناسبات متعددة ليس آخرها « الحوار العربي ـ الاوروبي » اذ جاءت وفود بعض الدول الاعضاء معززة بابحاث ودراسات لم تكن تملكها ادارات الامانة العامة اذ كانت فعلاً قاصرة عن اعداد امثال تلك الدراسات .

الآلية العملية للمنظمة

نعود هنا من الحديث عن الامانة العامة كجهاز ، الى الحديث عن الجامعة كمنظمة تمارس عملها عبر مجالسها ومؤتمرات القمة التي تعقدها . ونود ان نتطرق في هذا المجال الى ظاهرة مهمة اشار اليها الباحث ، وهي ظاهرة « عدم وجود انعكاس سلبي على الدولة داخلياً اذا لم يطبق القرار » ونتفق مع الباحث في ان العلة في هذا هي « مستوى التطور السياسي في مجمل هذه الدول ، وغياب القنوات التي يمكن عبرها للمجموعات السياسية الضغط على السلطة لالزامها بتنفيذ قرار ما ، ومحاسبتها على الموافقة او المعارضة لقرار معين » . ونحن نلاحظ ان محاسبة السلطة في مجال السياسة الخارجية ـ حتى في النطاق القومي ـ تلي في الدرجة محاسبة تلك السلطة في مجال السياسة الداخلية ، لأن هذه تتعلق اساساً بحياة المواطنين وامورهم المعيشية وبحقوقهم الفردية والجماعية . ولعله طموح يتجاوز حد المعقول في ظروفنا الحالية ان نأمل في توفر محاسبة سياسية في المجال القومي قبل ان نراها متوفرة في المجال الداخلي القطري .

هذا الحديث يجر حتماً الى الحديث عن مصداقية الجامعة تجاه الرأي العام العربي اذ ان الامانة ـ كما لاحظ الباحث ـ تحمّل احياناً قصور الجهات صانعة القرار (المجالس) . ومع ان هذا امر طبيعي اذ كثيراً ما يخلط الرأي العام ـ العربي والعالمي ـ بين الامم المتحدة بمختلف اجهزتها وبين امانتها العامة فيحمل الامانة اوزار القرار السياسي المتخذ في تلك الاجهزة او انعدامه ، فإن الامر بالنسبة للجامعة العربية ـ بالاضافة الى تدني مستوى التمثيل في اجتماعاتها ـ يعكس استهانة غير مقبولة بالجامعة باعتبارها اداة قومية لتنسيق العمل السياسي على النطاق الاقليمي والقومي . ان هذا الواقع المؤلم قد يكون نتيجة اقتناع الدول الاعضاء بقصور هذه الاداة القومية عن تنفيذ المهام التي قد تكلف بها ، (وعلى الدول الاعضاء في هذه الحال تعزيز امكانات تلك الاداة على التنفيذ) . او انها نتيجة تعذر التوصل الى ارضية مشتركة في نطاق الجامعة للعمل السياسي الجماعي المجدي ، وفي هذه الحال فإن العلة تكمن في علاقات الدول العربية فيما بينها الامر الذي ينعكس على الجامعة العربية وقراراتها وفاعلية امانتها العامة . ونحن نميل الى ترجيح السبب الثاني بدلالة بسيطة معاصرة واحدة ، وهي ان الحرب العراقية ـ الايرانية مثلاً تبحث في نطاق مجلس التعاون الخليجي ـ حيث يتوفر حد ادنى من الارضية المشتركة ـ بدلاً من مجلس الجامعة حيث قد تتكرر نتيجة قمة فاس .

تصور مستقبلي لدور الجامعة

تعيش جامعة الدول العربية اليوم ـ كما لاحظ الباحث ـ اجواء مشاريع لتطوير وتعديل

الميثاق . ومصير الجامعة يتقرر بقدر ما تمنح من فاعلية العمل او ما سماه الباحث « الايديولوجية التنظيمية » . ويكون ذلك « بتحديد الاهداف ثم الادوات والوسائل البنيوية والسلوكية لتحقيق هذه الاهداف » . ويجدر بنا في هذا الشأن ملاحظة ما اقترحه الباحث لتعزيز الهيكل العام للجامعة ومقارنته بما تضمنه ـ او اغفله ـ مشروع تعديل الميثاق لتقرير مدى التقارب او التفاوت بين الاثنين :

أ ـ اقترح الباحث ان تضم الامانة العامة ـ الى جانب الادارات العامة ـ وحدات تتولى مهام معينة ـ وربما قصد في هذا انشاء ما يسمى بـ « Talk force » في نطاق الامانة ـ وتتخطى افقياً التقسيم العمودي للادارات العامة المختلفة . واذا كان مشروع التعديل قد اغفل هذا فقد يكون الاغفال نتيجة اقتناع بأن يترك هذا الامر التنظيمي الى الانظمة الداخلية لا نتيجة عدم تحسس بجدواه .

ب ـ اننا نرى ان يتم انشاء مراكز وحدات ابحاث ضمن نطاق الامانة العامة نفسها اذا اقتضى الامر انشاءها ، وان كنا نرجح بدلاً من ذلك ان تعزز الادارات الفرعية في الادارات العامة بحيث يتسنى لها اجراء الابحاث ، استناداً الى ما يتوفر لديها من مصادر بالاضافة الى ضرورة توفر مكتبة مركزية محترمة .

يبدو ان مشروع تعديل الميثاق قد مال الى الحد من صلاحيات الامين العام (حجب صلاحية استرعاء نظر المجلس او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى انها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الاقطار العربية او بينها وبين الدول الاخرى) ، وان كان قد ثبت صلاحية الامين العام لتمثيل الامانة العامة لدى مجالس الجامعة واجهزتها والمنظمات العربية المتخصصة ، وتمثيل الجامعة لدى الغير « وفق احكام هذا الميثاق » ، وقد يعلل تثبيت العبارة الاخيرة باعتبارها تحصيل حاصل اذ لا يحق للامين العام تمثيل الجامعة في اي مجال من دون مراعاة احكام الميثاق ، او قد ينظر اليه كنص احترازي أدرج على سبيل تطمين الذين يتحرجون من توسيع صلاحيات الامين العام .

ج ـ لاحظ الباحث في اكثر من مكان في دراسته قصور الميثاق عن بروتوكول الاسكندرية باعتبار المفهوم الشامل للنزاع بين الدول العربية . وجاء هنا مقترحاً ـ بحق ـ تغليب الاخير على الاول ، كما جاء باقتراح انشاء جهاز للتحكيم وفض النزاعات والنص في الميثاق على اولوية الحل الاقليمي على الحل الدولي ، بالاضافة الى تأسيس لجنة دائمة من وزراء الخارجية كلهم. (وهل يمكن قيام مجلس وزراء الخارجية المقترح في مشروع تعديل الميثاق مقام هذه اللجنة ؟) لتقوم بدور الدبلوماسية الوقائية . وعلى الرغم من ان الفقرة ١ من المادة ٢٣ من مشروع تعديل الميثاق قد نصت على « العمل على تسوية اي نزاع ينشأ بينها . . . بالطرق السلمية . . . وفق احكام ميثاق الجامعة . . . » فإن العبرة في هذا المجال ليست في تعدد الاجهزة ولا في الزامية النصوص قدر ما هي الاقتناع بضرورة اللجوء الى الجامعة نفسها كأداة فعّالة في حل النزاعات ومنحها الصلاحية الكافية بشكل او آخر لحل تلك النزاعات . وقد يكون في نص

الفقرة ٢ من المادة المذكورة على صلاحية مؤتمر القمة او مجلس وزراء الخارجية لاتخاذ قرار في هذا الشأن ، خطوة محمودة في هذا الاتجاه السليم .

د ـ نص مشروع تعديل الميثاق على اعتبار محكمة العدل العربية (التي كان الميثاق قد نص عليها في المادة ١٩) « الجهاز القضائي الرئيسي لجامعة الدول العربية » . ومن دون الاطلاع على النظام الاساسي للمحكمة لا يمكننا الجزم بمدى تقارب الاختصاصات التي يقترحها مشروع التعديل للمحكمة من الاختصاصات التي تقدمها الدراسة في ان تكون قرارات المحكمة ملزمة وان يستهدف انشاء المحكمة أساساً (كمرحلة تالية لمرحلة حصر النظر في القضايا المرفوعة اليها من الدول العربية؟) النظر في القضايا التي تخص الشخصيات الطبيعية والاعتبارية عامة والافراد . وبالنظر الى الايجاز الشديد الذي صيغ به هذا المقترح والبالغ درجة الغموض نتساءل : هل يحق لنا ان نتصور ان ما استهدفه الباحث من اقتراحه ان تكون محكمة العدل العربية ملجأ قانونياً للافراد ، ومنحها صلاحية النظر في شكوى اي فرد عربي ضد حكومة بلده في قضايا تتعلق بحقوق الانسان مثلاً ، كما هو الحال مع محكمة العدل الاوروبية ؟

هـ ـ جاء اقتراح « انشاء هيئة استشارية عربية كخطوة اولى نحو انشاء برلمان عربي لاحقاً » انعكاساً لواقع انحسار النظام البرلماني في غالبية الدول العربية . ونحن نرى ان من يؤمن بجدوى انشاء مثل هذه الهيئة الاستشارية يجب ان يؤمن اولاً بجدوى الرقابة البرلمانية في نطاق القطر نفسه . ومتى ما تحقق ذلك يصبح انشاء مثل هذه الهيئة دون داع اذ يمكن آنئذٍ ـ بشيء من الحس القومي وتغليب الارادة الجماعية على الارادة القطرية ـ الانتقال الى مرحلة انشاء البرلمان العربي مباشرة ولو على نطاق محدود من الصلاحيات باديء الامر .

خاتمة

إن إنشاء منظمة اقليمية متطورة وجعلها اداة فعّالة في التقارب الاقليمي وتوثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، يعكس بلا شك ، ويتماشى طردياً مع درجة نضوج الانظمة السياسية في البلدان الاعضاء ودرجة قوة الحس القومي لديها وتغليب المصلحة القومية على المصلحة القطرية . وضعف جامعة الدول العربية وانحسار فاعليتها يعكس بالمقابل الاوضاع السياسية لاعضائها ، ومدى قوة ـ او ضعف ـ النظام الاقليمي حيال النظام الدولي ، وقدرة ذلك النظام الاقليمي على مقاومة ضغوط التنافس الدولي ـ ولاسيما بين الدولتين الكبريين ـ وفي منطقة يتوفر فيها العديد من العوامل الجيو ـ سياسية التي تجعل منها من دون ريب ساحة لصراعات الدول الكبرى التي لها اكثر من مصلحة في محاولة توسيع نفوذها في ذلك الجزء من العالم .

تعقيب ٣

غسان سلامة

لا أعتقد ان اهتمام العرب بالجامعة اليوم ، امر عبثي لا تفسير وراءه . فالنظام العربي يمر اليوم باحدى اسوأ مراحل مساره على الاطلاق ، من التناقضات والتشرذم . وينظر العربي من حوله ، وقد عاد من المشاريع الكبرى التي تفرزها السلطات القائمة ، ينظر باحثاً عن الحد الادنى ، عن الخط الاحمر الذي يمكن ان تلتقي عنده الارادات العربية ، عن الضوابط التي دونها الخروج الاقصى . والجامعة هي اليوم، شاءت ام ابت ، قدرت على ذلك ام لا ، ذلك الاطار الذي يمكن في ثناياه ان يتحدد ذلك الحد الادنى ، ان يرسم ذلك الخط الاحمر .

وقد يكون في خروج مصر الطارىء عن هذا الاطار،حسنة يجدر بنا التوقف عندها.فغياب مصر ، اي الدولة العربية ، التي لا يماثلها بلد آخر ، ديمغرافياً ، وسياسياً وعسكرياً واهم من ذلك ، اندماجاً مجتمعياً ، ادى الى شعور الآخرين بقدر من المساواة النسبية فيما بينهم . وهذه المساواة ، او على الاقل الشعور بالنسبة الادنى منها ، ضرورة لدفع الاطراف العربية لمزيد من التحرك الواثق ، ولروح اكبر من التعاون . وان عادت مصر ، او فلنقل ، يوم تعود مصر ، فإنها ستلقى في الجامعة ، بلداناً قد تنطحت للريادة في غيابها ، معتمدة اما على امكاناتها النفطية والمالية ، او على هذه وبعض من القدرة العسكرية، او على موقعها المتميز في الصراع مع اسرائيل . ولا شك ان هذه العناصر ، يضاف اليها القيد الذي غلّت به القاهرة نفسها في اتفاقي كمب ديفيد ، تدفع الى جعل الريادة المصرية المطلقة ، امراً صعب التحقيق في القريب المنظور ، وهذا من شأنه ان يشجّع الاطراف العربية الاخرى، برأينا ، على مزيد من الانخراط في عمل الجامعة .

لكن الاهتمام بالجامعة يشوبه فوراً شعور كبير بالاحباط . ودراسة د. حتي قد ابرزت بصورة وافية هذه الاشكالية . فالمقارنة مع المنظمات الاقليمية ينبغي مبدئياً ان تجعل العربي يفخر بنوعية الروابط الخاصة التي تشد العربي الى العربي في الجامعة . فلا الافارقةولا دول القارة الامريكية ولا دول غربي اوروبا طبعاً ، مرتبطون بانتماء قومي مشترك يجعل لقاءهم على

الامور الكبيرة ممكناً ، بل محتماً . ولكن العربي يرى ، من ناحية اخرى ، ان جامعته غير قادرة، في معظم الاحيان ، حتى على ادارة وتمتين العلاقات التي لا تحتاج ، لقيامها ونموها ، الى اي رابط قومي . ولا شك ان العلاقات الاقتصادية المؤسسية بين العرب ، وهم في الاساس امة واحدة ، هي دون العلاقات الاقتصادية داخل الجامعة الاوروبية وان دور اللجنة في السوق الاوروبية المشتركة يجعل الامانة العامة لجامعتنا تشعر بالحسد.

أين الخلل ؟ عن هذا السؤال المقلق نسمع اكثر من جواب . يشير د. حتي الى ان الميثاق هو دون الطموحات القومية المشروعة ، بل دون ما تصبو اليه اي منظمة اقليمية عادية : ان تعرض عليها النزاعات العربية إلزاماً مثلاً . ويشير الى اكثر من خلل في البنية التنظيمية كغياب التنسيق بين المجالس والامانة العامة ، وهيمنة الروح البيروقراطية والتقسيمات الادارية الجامدة . وقد يكون من اسباب ذلك ، التاريخ المبكر لقيام الجامعة ، وعدم وجود امثلة حية آنئذٍ من التعاون القومي خارج الاطر الفيدرالية او الكونفدرالية ، ولانعدام تجارب مؤسسية سابقة من التعاون العربي .

لكن الخلل اصبح واضحاً اليوم . ويقيني ان الكيانات العربية التي نشأت ، خصوصاً في الفترة الاخيرة ، حريصة على وجودها واستقلالها بشكل يجعل تحوّل الجامعة التدريجي الى سلطة كونفدرالية ، او الى اعطائها عملياً مقدرات ما فوق الكيانات الدولية ، اصبح امراً صعباً إن لم يكن متعذراً . وقد تكون العراقيل التي يجابهها مشروع تعديل الميثاق دلائل مهمة لفهم الحد الذي تسمح فيه عدد من الكيانات القادرة على التخلي عن سيادتها القانونية .

لذا،لا اعتقد ان تحويل الجامعة الى اداة لتحقيق الاندماج القومي، والى اطار طالما حلم القوميون بايجاده ، امر واقعي . واسباب ذلك عديدة : منها طبيعة السلطات القائمة كما ذكرنا ، ومنها ايضاً قصور الفكر القومي التقليدي إجمالاً عن استيعاب ، لا وجود ، المشاعر الوطنية المحلية فحسب ، بل شرعيتها الذاتية ايضاً ، بالنظر الى التفاوت النسبي في تاريخ البلدان العربية الحديث ، والى اختلاف كبير في البنى المجتمعية احياناً .

من هنا فقد يكون من المفيد للعرب ولجامعتهم التركيز على محاور عمل اساسية في المستقبل القريب ، اراها في مجالات ثلاثة :

١ - صوغ ديبلوماسية الحد الادنى العربية . وقد يبدو هذا الهدف متواضعاً ، الا انه برأيي أساسي وصعب المنال في آن . اساسي لأن فيه توحيد للكلمة العربية على اسس المصلحة العليا المشتركة ازاء التحديات الخارجية ؛ وصعب المنال لأن اشكال تبعية الدول العربية الفردية ازاء النظام الدولي اصبحت عظيمة .

٢ - تمكين الجامعة ، ميثاقاً وممارسة ، من لعب دور أساسي في ادارة المنازعات العربية وايجاد الحلول المناسبة لها ، بما فيه بعض الحروب الاهلية ، ذات الاسس الاقليمية الواضحة كما في لبنان واليمن والسودان .

٣ - العمل باتجاه سبك روابط اقتصادية متينة تصمد امام التقلبات السياسية المستمرة ، بحيث تكون السوق الاوروبية المشتركة مثالاً ، ان لم يكن ميكانيكياً ، فعلى الاقل مثير للتفكير .

اما في مجال البنية ، فلا يسعني الا الاشادة بما يقترحه الباحث ، وهو اعلم مني ، بحكم موقعه وتجربته ، بما هو الافضل ، داخل مؤسسة الجامعة لتحقيق هذه الاهداف .

ويجدر بالسلطات والقوى العربية الساعية الى ما هو اكثر من ذلك ، الى ان تتجنب، في كل مرة ، الاخلال بمسار تحول الجامعة الى منظمة اقليمية فاعلة ، تحت ستار تحقيق الطموحات القومية . فتجسد المطمح القومي الاساسي وهو الارادة السياسية الواحدة في النظام الدولي المعاصر ، امر غير ممكن من خلال الجامعة . فلندعها على الاقل تكون ، بانتظار تحقيق هذا الحلم وخارج تضاريسه ، اطاراً مؤسسياً يحمي الفكرة العربية ازاء المشاريع المنافسة والبديلة ، ومنظمة اقليمية تدل في بعض اعمالها ، على ان العرب قد دخلوا فعلاً الازمنة الحديثة .

تعقيب ٤

لطفي الخولي

اود تقديم بعض الملاحظات السريعة بشأن دراسة د. حتي :

١ - جهد الباحث في الدراسة التي قدمها على تقديم ما سماه بتقويم نقدي لجامعة الدول العربية ، في اطار مقارن مع المنظمات الاقليمية المشابهة في الواقع المعاصر. وهي على وجه التحديد : الجماعة الاوروبية ، منظمة الدول الامريكية ، منظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة دول جنوب شرقي آسيا . وانتهى الى عرض تصور مستقبلي للجامعة العربية ودورها في اطار مفهومه النقدي المقارن . خلص منه الى تحديد خطوط هيكل جديد للجامعة . وبهذا فإن الدراسة المقدمة ، أجابت - من وجهة نظر كاتبها - عن السؤالين اللذين تطرحهما الندوة : الواقع والطموح .

٢ - وركّز الباحث دراسته المقارنة في حدود ان الجامعة العربية هي - اولاً واخيراً - منظمة اقليمية وحسب . ومن هنا فإن المنهج الذي اتبعه ، والذي احصر تعقيبي فيه نظراً لضيق الوقت ، هو استخدام المعايير العامة التي تحكم المنظمات الاقليمية في العالم المعاصر . وذلك في رصده وتحليله لنقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ، نواحي الضعف ونواحي القوة بين الجامعة العربية وبين المنظمات الاقليمية الاخرى . وذلك على مستوى النظام الاقليمي من ناحية امكانات وقدرات الدول الاعضاء ، والعلاقات الاقليمية بينها ، وتماثل البنى المجتمعية ، ومشروعيات الاجماع الاقليمي ، والتداخل بين النظام الاقليمي والنظام الدولي ، والمواثيق ، والمهام والادوار التي نشأت بالممارسة ، والبنية التنظيمية ، والآلية العملية للمنظمة وسلوكيتها .

٣ - واستخدام الباحث لهذا المنهج ، ادى بهذه الدراسة - في تقديري - ان تكون وحيدة الجانب . وبالتالي غير مكتملة الابعاد . لماذا ؟ لأن الجامعة العربية ، بحكم الواقع والظروف التاريخية والجغرافية والطبيعية ، وايضاً بحكم الممارسات والتغييرات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية في الساحة العربية كاقليم ، باتت ذات طبيعة مزدوجة . فهي اقليمية من جانب وهي ذات بعد قومي من جانب آخر . ولعلنا لا نتخطى الواقع ، اذا قلنا ان وحدة الجانبين والصراع الناشب بينهما في الوقت نفسه ، هو جوهر الازمة المعاصرة للجامعة . وبالدرجة نفسها ، هو نقطة الانطلاق الواقعية لتصور مستقبلي ممكن للجامعة .

٤ ـ إن الجامعة العربية تتميز عن غيرها من المنظمات الاقليمية في العالم المعاصر بعدد من السمات . اذكر خمسا منها ـ هنا ـ على وجه التحديد .

فهي **اولاً** ، تضم في عضويتها دولاً ، انتماؤها للاقليم هو في الوقت نفسه انتماء لأمة واحدة ، تتوافر لها المقومات الواقعية ـ بالمعنى العلمي ـ لقومية موحدة . وذلك من ارض متصلة وشعب ولغة واحدة ، وتراث حضاري وتكوين نفسي وروحي مشترك ، ومصالح اقتصادية مشتركة . وهو ما لا نجده في الجماعة الاوروبية او منظمة الدول الامريكية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول جنوب شرقي آسيا ، حيث ان النظام الاقليمي لكل من هذه المنظمات قائم على الرغم من تعدد القوميات بين اعضائها .

والجامعة العربية ، **ثانياً** ، تتميز عن بقية المنظمات الاقليمية المعاصرة ، بأنها تضم بين اعضائها من الدول ، حركة تحرير وطنية مجسّدة في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن هنا فإن الجامعة العربية تجمع في وعائها التنظيمي وحركتها السياسية الاقليمية والدولية ، دولاً ذات سيادة ، وثورة تجسد شعباً ، تمارس ضمن ما تمارسه في اطار تحرير الوطن واقامة دولتها المستقلة ، حرب التحرير المشروعة غير التقليدية .

وثالثاً ، يستقطب اهتمامها ويشغل نشاطها وآلياتها في الساحة العربية والساحة الدولية معاً ، وذلك منذ السنوات الاولى لنشأتها حتى يومنا ، وفي المستقبل المنظور ، مواجهة تحدٍ شامل وخطير لكل من جانبها الاقليمي وجانبها القومي على السواء . ويتجسد هذا التحدي في قيام اسرائيل بالقوة في قلب النظام الاقليمي . وهو عدو خاص يقوم على الاستيطان الاستعماري العنصري الذي يقتلع الشعب العربي من ارضه في فلسطين ويمتد للتوسع على حساب اراضٍ عربية اخرى .

مثل هذا العدو ، ذو الطبيعة الخاصة الفريدة ، لا يواجهه اي من المنظمات الاقليمية الاخرى ، بما في ذلك منظمة الوحدة الافريقية ، التي تواجه الخطر العنصري ، المتجسد في دولة جنوب افريقية . حيث ان الاستعمار الاستيطاني الابيض في هذه الدولة لم يفرّغ الارض من شعبها ، كما انه لا يحتل في النظام الاقليمي الافريقي الموقع الاستراتيجي الذي تحتله اسرائيل في النظام الاقليمي العربي . فضلاً عن محدودية التوسع لجنوب افريقية بعكس اسرائيل .

ورابعاً، تستمر الجامعة اليوم ، وفي المستقبل المنظور على الاقل ، رغم تعليق عضوية مصر وغياب كامل لدورها بعد خروجها من الشرعية العربية وعقدها لاتفاقي كامب ديفيد

ومعاهدة الصلح المنفرد مع اسرائيل . ومصر ، موضوعياً وتاريخياً ، لها ثقل خاص في النظام الاقليمي والعمل العربي المشترك . وهذا الثقل له مردوده الايجابي كما ان له مردوده السلبي على الجامعة ، كياناً وحركة ، وذلك وفقاً لطبيعة اختياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وما اذا كانت ذات بعد قومي عربي تحرري ، او بعد قطري منغلق على النظام الاقليمي والقومي العربيين ، ومتحالف مع الامبريالية واسرائيل .

هذا الوضع الخاص الناجم عن افتقاد عضوية اكثر اعضاء المنظمة الاقليمية وزناً نسبياً ، تنفرد به الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات الاقليمية الاخرى . وهو وضع نابع في الاساس من الجانب القومي المتصل بطبيعة وهوية الجامعة العربية والمتصارع مع جانبها الاقليمي البحت .

والجامعة العربية ـ **خامساً** ـ باتت عضويتها تنقسم انقساماً حاداً بين دول فقيرة كثيفة السكان وبين دول نفطية غنية محدودة السكان في نظام اقليمي يتميز بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على وجه عام وشامل . وهذا الانقسام الذي يتزايد خطره اصبح يفجّر قضايا امنية واجتماعية جديدة داخل هيكل النظام الاقليمي العربي ببعده القومي ، الامر الذي انعكست آثاره بقوة في تعميق الصراعات العربية ـ العربية ، وافتقاد وحدة الموقف العربي ازاء التحديات المشتركة . وفي محاولات افراغ الجامعة من مضامينها او تجميد فاعليتها وتقليص وزنها . وفي الوقت نفسه العمل على تجاوزها من خلال بناء منظمات اقليمية جزئية منفصلة ، في اطار النظام الاقليمي العربي نفسه ، كمجلس التعاون الخليجي ، او منظمات تستبدل الهوية القومية بهوية دينية عالمية مثل المؤتمر الاسلامي .

وهو امر لا نلمس نظيراً له في المنظمات الاقليمية الاخرى في عالمنا المعاصر . وذلك باستثناء وحيد يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية ولاسباب اقليمية تاريخية ذات وضع خاص .

٥ ـ هذه السمات الخمس المميزة للجامعة العربية عن غيرها من المنظمات الاقليمية الاخرى ، تطرح منذ البدء قضية « العام » و« الخاص » في الرؤية الواقعية والمستقبلية للجامعة العربية بالقياس الى بقية المنظمات الاقليمية . ومن هنا ، اسمح لنفسي بالاختلاف مع منهج د. حتي في دراسته . واعتقد ان المنهج الاقرب الى الصحة ، في الدراسة المقارنة ، يكون بتحديد دقيق للخاص الذي تتميز به الجامعة العربية في طبيعتها وهيكلها وآلياتها وسلوكيتها وتحدياتها . . . الخ . واستنباط « معايير وقوانين الحركة الخاصة » للجامعة . وذلك جنباً الى جنب مع معايير وقوانين الحركة العامة للجامعة كمنظمة اقليمية مثل غيرها من المنظمات الاقليمية الاخرى . وبهذا تكتمل في تقديري ابعاد الدراسة المقارنة ، ونتمكن في ضوئها من تحديد تصور مستقبلي للجامعة اكثر دقة واكثر مواتاة مع طبيعتها ودورها وتحدياتها . ولا نكتفي بتصور يقوم على اساس استكمال ميكانيكي ـ اذا صح التعبير ـ لما تفتقده الجامعة العربية من اجهزة او صلاحيات توافرت لدى المنظمات الاقليمية الاخرى بشكل عام ومجرد .

٦ ـ في ضوء هذا كله نستطيع القول ان هيكل الجامعة وآلياتها المعاصرة تقتصر على تجسيد الطابع العام للمنظمة الاقليمية ، بدرجة او باخرى . وان هناك غياباً كاملاً للطابع القومي الخاص والمميز للجامعة العربية في هيكلها وآلياتها وحركتها .

وبأعمال المنهج الجدلي في محاولة نسج علاقة صحيحة بين الخصوصية القومية للجامعة وعموميتها الاقليمية الدولية، اسمح لنفسي باقتراح استحداث آليات محددة في اطار التصور المستقبلي للجامعة العربية في المدى المنظور . ألخصها في النقاط التالية :

ـ انشاء « مجلس قومي للجامعة » يتكون من ممثلين للشعب العربي في جميع الدول الاعضاء ينتخبون انتخاباً حراً مباشراً ، تحت اشراف مشترك من الامانة العامة واجهزة الانتخابات في الدولة المعنية . وذلك على اساس عضوين لكل مليون من المواطنين وبحد ادنى عضوان للبلد العربي الواحد الذي يقل عدد مواطنيه عن مليون نسمة . ويقوم هذا « المجلس القومي » بمهام السلطة التشريعية والرقابية تجاه مجلس الجامعة الوزاري الذي يمثل في الحقيقة مهام السلطة التنفيذية للنظام العربي الاقليمي . وبقيام هذا « المجلس القومي » في النسيج المؤسسي للجامعة يتحقق الحد الادنى من حضور الارادة القومية الشعبية على نحو دستوري في هيكل الجامعة وآلياتها ويشحنها بالفاعلية القومية المسؤولة . ويعمل « المجلس القومي » وفق لائحة تحدد مهامه واختصاصاته وعلاقاته مع مجلس الجامعة الوزاري ومنظمات الجامعة المتخصصة والامانة العامة .

ـ انشاء مجلس مواجهة لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة دائمة ومركزة وعلى مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية ينبثق عن مؤتمر القمة . ويتكوّن من الدول الاعضاء في الجامعة التي تمتلك قدرات كمية ونوعية ضرورية للمعركة او تحتل موقعاً استراتيجياً في المواجهة . وهي في تقديرنا منظمة التحرير الفلسطينية والعراق وسوريا والسعودية والاردن ولبنان والجزائر ، وطبعاً مصر في حال عودتها الى عضوية الجامعة . وينبثق هذا المجلس عن مؤتمر القمة العربي . ويكون مسؤولاً عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية العربية المشتركة للمواجهة وبرامجها المرحلية بالتنسيق مع كل من المجلس القومي ومجلس الجامعة الوزاري .

ـ إنشاء لجنة مراقبة العضوية في الجامعة ، تكون مهمتها تقديم تقرير سنوي الى المجلس القومي (التشريعي) عن مدى التزام كل عضو من اعضاء الجامعة بتنفيذ القرارات والوفاء بالتزاماته ، واحترامه في حركته وعلاقاته العربية والدولية بالمشروعيات القومية التي يتم ضبطها وفقاً للمعايير التي يتم الاتفاق عليها . كما تتصدى لبحث وعلاج كل خروج عن المشروعية القومية كما حدث بالنسبة لحالة النظام المصري عندما وقّع اتفاقي كامب ديفيد وابرم معاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلي وغيرها من الحالات الاخرى التي قد تقع مستقبلاً .

وتتكوّن هذه اللجنة من اثنين وعشرين عضواً يمثلون جميع الدول الاعضاء وينتخبون من بين اعضاء المجلس القومي بالاضافة الى الامين العام للجامعة .

٧ ـ تبقى في هذا الصدد ، نقطة اخيرة ، تتصل بخلق مناخ مؤاتٍ يساعد على الحركة الايجابية الفعّالة للجامعة العربية بجميع آلياتها . وتحقيق تفاعل خصب بين الجامعة وبين الدول الاعضاء . وفي هذا الاطار نقترح ان تنشأ بكل حكومة عربية وزارة جديدة باسم « وزارة الشؤون العربية » تتركز فيها الاتصالات والعلاقات العربية ـ العربية على مستوى الدولة وعلى مستوى الجامعة كلها .

إن الشؤون العربية في كل بلد عربي لا تزال مجرد ادارة في وزارة الخارجية ، تتعامل وبقية البلاد العربية وكأنها بلاد اجنبية بمستوى شقيق . ومع الجامعة العربية كمجرد منظمة اقليمية لا تتميز عن غيرها من المنظمات الاقليمية الاخرى المنضمة الى عضويتها . وإن انشاء « وزارة الشؤون العربية » من شأنها ان تبلور لدى كل بلد عربي خطاً استراتيجياً لسياستها العربية ما زال مفتقداً بدرجة او اخرى . وينعكس بالسلب والتعثر على حركة الجامعة والعمل العربي المشترك .

المناقشات

١ ـ محمد التازي

إن محاولة ايجاد مقارنة بين الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة من خلال التباين بين المنظمة الاقليمية ، والمنظمة القومية فيه كثير من التجني على الواقع الذي نعيشه ونتحرك في اطاره . فهناك فرق بين واقع الجامعة العربية وبين طموح الفكر العربي .

إننا ننسى ، او نحاول ان ننسى ، ان الجامعة العربية هي منظمة اقليمية تتمتّع فيها الدول الاعضاء بكل مستلزمات سيادتها . وحيث ان الدول العربية حتى دعاة الوحدة فيها لا تزال عملياً متمسكة بحقوق هذه السيادة ، ولم نسمع ان دولة واحدة منها ،وبخاصة من الدول التي تتبنى شعار الوحدة اقدمت على خطوة واحدة لترجمة فكرها الى سلوك . ما دام الوضع كذلك ، فإن مناقشة هذا الموضوع ستبقى مجرد حوار فكري يجري داخل القاعات ولن يؤثر على السلوك العام .

إن معظم الاقتراحات التي قدمها الباحث قد وضعنا لها ضوابط في مشروع الميثاق الجديد ، بل ذهبنا الى ابعد مما ذهب اليه من اضفاء القومية على الميثاق . وتحدث الباحث عن مؤتمر فاس ، فحكم عليه بالفشل ، وعزا هذا الفشل الى ما سماه بالتمحور العربي ، وهو حكم لا اوافقه عليه ، بل اعتبر تأجيل قمة فاس محاولة جادة للقضاء على التمحور العربي ، وعلى اتخاذ القرارات بالمسايرة ، او المجاملة ، او الارهاب .

أما تصور ميثاق الجامعة فيما يتعلق بحل النزاعات العربية ، فقد اتفق مع د. حتي في بعض ما ذهب اليه ، ولكني من ناحية اخرى اعتبره قصوراً ايجابياً، اذا صح التعبير، حيث ان من النزاعات العربية ما لا يتلاءم الواقع العربي مع اسباب النزاع ومقاصده ، فيكون من المحافظة على الحد الادنى من التضامن العربي عدم الزج بها في هذه النزاعات .

فالصراع ، عملياً ، هو بين واقع الجامعة كمنظمة اقليمية ترفع شعار المنظمة القومية ،

والانتقال بها صورياً ، على الاقل ، من واقعها الاقليمي الى طموحها القومي ، يفرض الاتفاق على ميثاق جديد ، يستبعد مظاهر الاقليمية في مواده ، ويتبنى اسس القومية. ومشروع الميثاق الجديد حقق جانباً مهماً في هذا الاتجاه مع مرونة كاملة في امكان تطويره من غير تعقيدات اجرائية .

٢ ـ محمد السيد سليم

يهمني في البدء ان اهنىء د. ناصيف على بحثه الممتاز ، اذ قدم لنا اطاراً نظرياً ومنهجياً واضحاً لمقارنة الجامعة العربية بغيرها من المنظمات الاقليمية ، فدارت المقارنة حول مجموعة محددة من المعايير ، يمكن مناقشة البحث انطلاقاً منها . اضف الى ذلك ان الباحث اوضح لنا بجلاء ان قدرة الجامعة مرتبطة بعوامل قد لا تستطيع الجامعة ان تسيطر عليها تماماً ، ومن ذلك تأثير التداخل بين النظام الدولي العالمي والنظام الدولي الاقليمي ، وقدرات الدول الاعضاء . ومن ثم ، فإننا ينبغي ان نكون اكثر واقعية في تقديم اعمال الجامعة آخذين في الاعتبار العوامل الواقعية . وفي نظري ، إن المشكلة الرئيسية في الدراسة هي ان الباحث قد اورد مجموعة ضخمة من معايير المقارنة في دراسة موجزة .

الملاحظة الاولى : تتعلق بتأثير سمة العلاقات الاقليمية على اداء المنظمة الاقليمية ، وفي هذا الصدد قدم لنا الباحث تقسيماً للمنازعات طبقاً لمعيارين : الاول ما اذا كان هناك توتر او انفراج في العلاقات الاقليمية، والثاني هو موضوع النزاع (ايديولوجي / حدودي) . وكنا نتوقع ان يحدد المؤلف في اي نمط من انماط المنازعات الاربع المقدمة تزداد قدرة الجامعة . فهو قد ذكر ان كفاءة المنظمة الاقليمية تزداد في المنازعات الايديولوجية التي تتميز بانفراج اقليمي ، والمنازعات الحدودية التي تتميز ايضاً بانفراج اقليمي . معنى ذلك ان موضوع النزاع (ايديولوجي / حدودي) لا علاقة له بقدرة المنظمة الاقليمية . ومن ثم فلم يكن ضرورياً تقديم هذا البعد من التقسيم ، وكان من الممكن الاكتفاء بالبعد الثاني (التوتر او الانفراج في العلاقات الاقليمية) طالما انه العامل المحدد لقدرة المنظمة . والمنظمة الاقليمية عادة ما تكون اقل قدرة على تسوية النزاعات الحدودية سواء أكان هناك اتفاق او عدم اتفاق بين القوى الاقليمية .

الملاحظة الثانية : تتعلق بأثر التداخل بين النظامين الدولي والاقليمي . ويؤكد الباحث انه في حال بلوغ الاختراق في نظام اقليمي مستوى معيناً لا بد من انه يضعف المنظمة الاقليمية في النظام المستهدف . بيد ان الباحث لم يوضح لنا خصائص هذا المستوى ، بخاصة انه يؤكد انه في بعض الاحيان قد يؤدي نفوذ الدول العظمى الى زيادة كفاءة المنظمة الاقليمية ، كما حدث في حال النصيحة الفرنسية ـ الامريكية للمغرب بعدم عرض نزاعها مع الجزائر عام ١٩٦٣ على الامم المتحدة . كما ويؤكد الباحث ان وجود علاقة مميزة بين الدولة العظمى ودولة اقليمية كالولايات المتحدة ومصر يؤدي الى اضعاف المنظمة الاقليمية . ولكننا لا نعرف ما اذا كانت العلاقة الخاصة بين بعض الدول العربية الاخرى واحدى الدولتين

العظميين في اطار معاهدات صداقة او في شكل كثافة التعامل ، قد ادت الى اضعاف الجامعة العربية . القضية إذاً قد لا تكمن في تدخل النظام الدولي بحد ذاته ، ولكن في نوعية هذا التدخل . وامامنا حال دول جنوب شرقي آسيا ، التي يؤكد الباحث زيادة قدرات منظمتها الاقليمية رغم تدخل النظام الدولي .

الملاحظة الثالثة : تتعلق بمعايير المقارنة المقدمة ، وكنت اود ان يركّز الباحث بدرجة اكبر على المعايير السلوكية الواقعية . وهذا واضح في المقارنة بين الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فعلى الرغم من ان ميثاق المنظمة اقوى بكثير من ميثاق الجامعة في مجال فض المنازعات الا ان سجل الجامعة في هذا الصدد انصع كثيراً من سجل المنظمة وان كان سجلا الجامعة والمنظمة بصفة عامة اقلّ كثيراً من المطلوب .

اخيراً ، أود ان ابدي ملاحظتين شكليتين : فالباحث يقول ان الجامعة العربية قد قامت بالتحكيم بين سورية ولبنان عام ١٩٤٩ ، وهذا غير صحيح ، فعملية التحكيم تمت في اطار مصري ـ سعودي بحت ، كما يذكر ان الجامعة قد توسطت في النزاع المصري ـ السوداني عام ١٩٥٨ ، واعتقد ايضاً ان الجامعة لم تقم بدور الوساطة رغم ان السودان قد اتصلت بالجامعة .

٣ ـ حلمي شعراوي

مع التقدير للجهد الهائل الذي بذله د. حتي في تنسيق التشابهات والاختلافات بين المنظمات الاقليمية والجامعة العربية ودلائل ذلك . الا ان ذلك جعله بالطبع يعبر عن كثير من العناصر الاساسية في بعض المنظمات وبخاصة منظمة الوحدة الافريقية التي يهمني التركيز عليها هنا .

إن اكثر ما يستدعي التعليق على بنية الدراسة هو القدر القليل الذي منحته لاهمية « البنية الفكرية » لهذه التنظيمات الاقليمية وتأثيراتها في السلوك الوظيفي . وبينما اهتم الباحث بالاشارة « للايديولوجيات التنظيمية » كان الاولى به ان يمعن اكثر في الايديولوجيات الفعلية التي تحكم هذه المنظمة او تلك ، ونتائجها في تكوين اجهزة المنظمة وعملها بديلاً للاشارة المقتضبة التي ذكر بها الفروق الفكرية التي تحكم تنظيمات افريقية (الاستعمار) او العرب (القومية) او امريكا اللاتينية (التنمية) .

لكن على اي حال لقد فتح لنا الباحث باب الحديث عن « المركب الايديولوجي » الذي يحكم سلوك المنظمات والتي سأشير هنا الى تأثيراته التنظيمية فقط . إن منظمة الوحدة الافريقية قد انطلقت بقوة من فكرية العداء للاستعمار كفكرة « فوق قومية » و« فوق اقليمية » حيث سلم بها الجميع بالرغم من كثافة عدد المحافظين والمتعاونين مع القوى الاستعمارية . هذه الفكرية لم تكن « افكاراً مجردة » ، ولا من باب الخطابة وكان لها آثارها المؤسسية في تنظيم منظمة الوحدة . ولقد ترتب على ذلك :

ـ اقامة لجنة « تحرير المستعمرات » ، ولها مقر ثابت في دار السلام ، لضرب حدود معظم المستعمرات ، وتتكون من دول لم يشترط فيها « المواجهة » الجغرافية بحكم جوارها فقط بقدر دورها في مقاومة الاستعمار (ضمت غانا والجزائر ومصر . . . الخ) .

ـ دور مجموعة الدول الصغيرة المتحررة متعاظم داخل المنظمة بالرغم من زيادة عدد المتحفظين ، وبالرغم من ضخامة دولة مثل نيجيريا .

ـ ولم يكن ذلك ذا تأثير اقليمي افريقي فقط ، بل امتد تأثير فكرية العداء للاستعمار الى ممارسة المجموعة الافريقية سياسياً على المستوى الدولي .

يشير البعض الى ان الوضع العربي او دور الجامعة ، محدود بميثاق ، صدر مبكراً عام ١٩٤٥ . وهنا سأشير لتجربة منظمة الوحدة الافريقية مرة اخرى ، فبالرغم من تقدم ميثاقها تجاه الوحدة ومعاداة الاستعمار قد ابرزت ميكانيزم اصدار البيانات السياسية او الاعلانات مثل مانيفيستو لوساكا واعلان مقديشو واكرا ، وفي هذه المواثيق عالجت قضايا جديدة مثل مواجهة نغمة « الحوار » مع النظم العنصرية او الموقف من شرعية الكفاح المسلح او العلاقة الشرعية مع الدول الاشتراكية وطلب زيادة مساعداتها لحركات التحرير الافريقية .

ومعنى ذلك ان البنية الفكرية التي نتجت عن بنية سياسية متحررة في بدء خلق المنظمة قد ساعدت على تطوير عمل المنظمة في فترات لاحقة ، ولعل الجهد الفكري للمثقفين العرب ، وضغط الحركة الجماهيرية والوطنية العربية تفرض هذه المراجعة على المستوى العربي .

لا بد هنا من ان اضيف للباحث ايضاً اهمية مراجعة البنية التنظيمية لمنظمة الوحدة عند مقارنته بالجامعة العربية . وفي هذا الصدد نشير الى قيام ميثاق المنظمة على اساس الاجتماع الدوري للرؤ ساء كل عام ووجود لجنة تنفيذية من عدد من الرؤ ساء الى جواره لمعالجة المسائل المثارة خلال العام . وساعد ذلك على ان تكون المنظمة مصدر معالجة دائمة للمشاكل التي تواجهها سواء نجحت في ذلك ام لا ، ولكنها كانت مطروحة دائماً على ساحة المنظمة بالاساس (الصحراء / القرن الافريقي / تشاد / زائير . . . الخ) ، وهي متقدمة في ذلك على الجامعة العربية التي كثيراً ما يذهب اعضاؤ ها للامم المتحدة .

٤ ـ ابراهيم بشير الغويل

أبدأ بتهنئة الباحث على هذا البحث القيّم الذي اعتمد اسلوب الدراسة المقارنة مع الرؤ ية المستقبلية . والحقيقة ان هذا البحث ، كما يحوي اشارات نحو المستقبل ، فهو يحذرنا من حقائق في واقعنا حينما يتكلم عن الاختراق ، وبخاصة هذه الاختراقات من التلازم الايديولوجي احياناً ، او الارتباط بالقوى العظمى احياناً اخرى . بعد ذلك ، يقدم هذا البحث اقتراحات عملية وفي قمة الاهمية ، او هكذا يجب ان تكون (عندما يشير الى مراكز وحدات الابحاث) . وأود ان اقول انه من السهل ان نعمل ولكن من الصعب ان نفكر ،

الصعوبة هي في الفكر وفي البحث وفي اعطاء الخطوط الفكرية . وهنا اود ان اثني على الاقتراح الذي سُبقت اليه وهو فكرة لجنة التفكير او المثقفين .

ملحوظة اخرى ، سبقني اليها احد المعقبين ، وهي انه عند الحديث عن انشاء محكمة عدل عربية ، ليته يؤخذ باقتراح السيد الرئيس ، في ان تكون ايضاً لجنة لحقوق الانسان العربي او المواطن العربي معها . وفي مجال الحديث عن انشاء هيئة استشارية عربية ، اعتقد انها فعلاً في الخط نفسه الذي اقترحه الاستاذ لطفي الخولي ، وهي فكرة الاعتماد على مشروعية القومية بدءاً بهيئة استشارية على اساس ان تتطور الى مجلس شعبي حقيقي .

بعد ذلك ، ابدى الباحث ملحوظات مهمة حينما اشار ـ وانا اعتقد ان الاستاذ الخولي اشار الى النقطة نفسها تقريباً ـ في آخر البحث حينما قال : انه تتوفر ثوابت لهذه الامة ولهذه الجامعة لا تتوفر لغيرها.

هناك ملحوظة كنت اتحرج ان ابديها لأني ما فكرت قط كشخص قطري ، انما استغربت من الاقتراح الذي يشير للمواجهة الفلسطينية وفكرة قومية المواجهة الفلسطينية، ويتجاهل البلد الذي اقترح دوماً ان تكون هناك قومية المعركة وقومية العمل الفدائي تماماً . كما فاتني فيما سبق ان ابدي ملاحظة للدكتور غسان بأننا لم نقم وحدة مع مالطة ونحن حينما رأينا اقامة علاقة مع تشاد ، فإن المغاربة والافارقة لهم رؤ يتهم في قضية القومية ، وهي أنها ذات حدود متغيرة ، تمتد مع امتداد اللسان العربي الذي ينداح في افريقيا ويمتد يوماً فيوماً .

٥ ـ يوسف صايغ

سوف اهبط بالمناقشة من سماء التجريد والسياسات العليا الى ارض القضايا العملية . وسأتناول تحديداً علاقة التنافس بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة ، بل بعض المنظمات المتخصصة القائمة تحت مظلة الجامعة العربية ، التنافس بالنسبة للقيام بانشطة ومهام ودراسات وتقارير متشابهة بل متماثلة ، وبالنسبة لمحاولة اجتذاب الفنيين من الاحتياطي البشري الفني المتاح . ولهذا اتقدم بالملاحظات التالية :

ـ لا ضير في وجود شيء من التنافس والازدواجية في القيام بأنشطة ودراسات متشابهة ، لا متماثلة ، لأن ذلك يحفز على السعي الى الارتفاع بمستوى الانشطة والدراسات المشمولة بالازدواجية . لكن هذا الجانب الايجابي يشترط وجود تمايز إما في درجة التركيز وإما في توجه التحليل ومركز الثقل فيه . ويشترط كذلك التنسيق من اجل تقسيم العمل داخل الحقول والانشطة والدراسات الواحدة . وتوحي الازدواجية كذلك بالتعاون واقتسام المهام ، كما جرى : فمن الاطار العربي ، بالنسبة لاعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ بين الامانة العامة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي . وكما جرى في بعض الحالات بين الامانة العامة ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا .

ـ كذلك تبدو ضرورة التنسيق وتقسيم العمل وعدم الازدواجية ، منعاً للتباين المحير ، فيما يقدمه بعض الدراسات المتشابهة ـ واحياناً بين اجهزة الجامعة العربية نفسها ـ من احصاءات ووقائع واستنتاجات قائمة على المعطيات نفسها .

ـ ولكي تخف حدة التباين في مستوى بعض الدراسات بين الامانة العامة للجامعة وبعض المنظمات الاقليمية ، ينبغي الاهتمام بشكل اكبر في الامانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة بالمراجعة والتحقق من قبل فنيين على مستوى رفيع من الكفاءة. وقد عانيت شخصياً في بحوثي المعتمدة على احصاءات تصدرها جهات داخل الجامعة من وجود اخطاء خطيرة لم يلتفت الفنيون لتصحيحها مكتفين بالاعتماد على الطابعات غير الفنيات لاجراء مراجعة الارقام والتحقق منها .

ـ ملاحظتي الاخيرة انه ، ما دام لا بد من استمرار وجود الامانة العامة والمنظمات الاقليمية المتشابهة ، واستمرار قيام هذه الهيئات جميعاً بدراسات وبحوث وانشطة متشابهة ، واحياناً متماثلة ، فمن الضروري ان نوفر للامانة العامة ما يلزم لتأمين وجود جهاز فني لديها ، يتمتع بالاتساع الكافي وبالمستوى الفني الرفيع اللازم ، لكي ترتفع الامانة العامة ، والمنظمات العربية المتخصصة العاملة في اطار الجامعة العربية ، بمستوى ادائها ، ولكي لا تتخلف في مضمار الدراسات والتقارير والانشطة . فإذا كان هذا صحيحاً ، يستتبع ذلك كنتيجة منطقية ، ان تتاح للامانة العامة امكانية تحسين شروط العمل المقارنة ، لتصبح للجامعة العربية قدرة تنافسية مقبولة ومعقولة . وبالمقابل يتوجب على الجامعة : الاصرار على تكوين الجهاز الفني والاداري وفق مواصفات وشروط مهنية متشددة ، وتوفير القيادات الكفيّة للاجهزة والانشطة التي تقوم بها الجامعة العربية .

٦ ـ غسان العطية

في مجال المقارنة بين الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة اود ان اشير الى عنصر التمثيل الرسمي للدول العربية في الجامعة مقارنة بتمثيلها في الامم المتحدة . هناك فرق نوعي وكمي في التمثيل الرسمي العربي في الجامعة مقارنة به في الامم المتحدة والذي هو دون شك لمصلحة هذه الاخيرة .

بالنسبة للتمثيل على مستوى الامم المتحدة : نجد هناك مندوباً عربياً متفرغاً لنشاطها اضافة الى عدد من الموظفين المختصين . بينما يجمع معظم مندوبي الدول العربية للجامعة صفة المندوب مع صفته سفيراً لبلاده في دولة المقر ، اضافة الى افتقار معظم المندوبيات الى الجهاز المختص، التباين الواضح في مستوى التحضير من قبل المندوبيات العربية لاجتماعات الجامعة العربية مقارنة بالتحضير لاجتماعات الامم المتحدة وبالذات الجمعية العامة ومرة اخرى لمصلحة هذه الاخيرة .

إذا ما توفر قدر من الموضوعية في تعامل المندوبين العرب مع اجهزة واطارات الامم

المتحدة نجد ان ممثلي المندوبيات العربية يميلون في كثير من الحالات الى التأثر بعوامل ذاتية وقطرية في التعامل مع جهاز الجامعة العربية تأتي على حساب كفاءة الاداء الوظيفي للعاملين في الجامعة .

من الملاحظ ان قرارات مجالس الجامعة الخاصة بجدول اعمال الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة ومعظمها يبقى من ناحية دون تنفيذ ومن ناحية اخرى دون مستوى المعالجة المطلوبة ، الامر الذي يضعف من قيمة ما يتخذ من قرارات على صعيد الجامعة العربية بالنسبة لعمل الامم المتحدة . وهذا يعود لعدم جدية واحياناً اقتناع المندوبيات العربية لدى الجامعة باهمية دورهم في بلورة موقف عربي تجاه جدول اعمال دورات الجمعية العامة للامم المتحدة . اضافة لغياب التنسيق بين اجهزة الدولة العربية الواحدة على صعيد العمل في المنظمات الدولية المختلفة . . فمندوب الدولة العربية في الامم المتحدة مثلاً غالباً لا يعرف ما يقوم به زميله في الجامعة العربية .

٧ ـ ناصيف حتي يرد

اود ان اشكر الزملاء الكرام على ملاحظاتهم القيمة وابدي بعض الملاحظات حول ما ورد من تعليقات . لقد ذكر الاستاذ الرشيد ادريس انني ، في مقارنتي ، لم اتعرض لمجموعات اخرى كمنظمة الحلف الاطلسي او حلف وارسو على سبيل المثال وفي اعتقادي ان باب المقارنة غير قائم لكون المنظمتين المذكورتين من نوع ما يعرف بالحلف العسكري وليس منظمة اقليمية ذات مهام سياسية ـ امنية ـ تكاملية .

اما ما ذكره الاستاذ لطفي الخولي حول ما ظن انني لم آخذه بعين الاعتبار ، وهو عدد من العوامل التي تتميز بها الجامعة عن بقية المنظمات الاقليمية ، فأعود الى دراستي لاشير الى اني في المقدمة اشرت الى مسألة رئيسية وهي ان الجامعة تتميز عن غيرها من المنظمات الاقليمية لوجود اللحمة القومية التي تربط اعضاءها ، واشرت الى ان ذلك يفترض ان يعطيها قدرات اكثر من غيرها . اما حول وجود حركة تحرير وطنية ففي اعتقادي ان اهمية هذا العامل تكمن في اطار النظام العربي . اما في اطار الجامعة ومن الزاوية التي ننظر اليها فالحديث في ورقتي عن القضية الفلسطينية كمشروعية اساسية تغطي ما ذكره الاستاذ لطفي . وفي ما يخص التحدي الشامل والخطر الذي فرضه قيام اسرائيل على الجامعة فقد اشرت في البحث الى المخاطر المتأتية عن المشروعيات الاقليمية التي تعطي زخماً مستمراً وقوياً للمنظمة الاقليمية .

أما فيما يتعلق بمصر وثقلها الخاص فلقد تحدثت عن ذلك ايضاً في باب الامكانات ، وفي اطار مناقشة تداخل النظام الدولي والنظام الاقليمي . يبقى العامل الاخير الذي ذكره الاستاذ لطفي وهو انقسام الدول الى فقيرة وغنية في اطار الجامعة والنظام العربي ، وهذا الانقسام هو عامل متغير وهو يدخل في مجال الحديث عن مستوى الامكانات ، والذي ينعكس

في اشكال مختلفة للقوى . ولا بد من تعليق اخير على تعقيب الاستاذ الخولي حول تصوراته للمستقبل القريب ، فطموحي ان يكون عندي طموح الاستاذ لطفي .

اما فيما يتعلق بما ذكره الاستاذ التازي حول مؤتمر قمة فاس فأراني ما زلت مختلفاً معه ، في ان عدم انعقاد مؤتمر القمة وتأجيله الى غير وقت محدد هو فشل لدور المنتدى في اطار الجامعة ، وارجو الا يطول الفشل .

اما حول ما ذكره د. سليم من انني لم اشر الى اي نوع من النزاعات التي ذكرتها ، تنجح الجامعة فيه او تفشل، فأحيله الى البحث اذ اشرت بعد ذكر كل نوع من النزاعات الى امكانية نجاح دور الجامعة وطبيعة دورها وحدوده فيه. وامر آخر ذكره د. سليم حول التداخل بين النظام الدولي والنظام الاقليمي فأنا ذكرت بأن الاختراق من قوة عظمى يضعف النظام ،وبالتالي المنظمة . وهذا في اعتقادي يتضمن ما ذكره د. سليم حول علاقات التعاون والصداقة بين دولة عربية وقوة عظمى . وقد اعطيت مثلين عن اقصى درجات الاختراق المتمثل اما بالتلازم الايديولوجي ، او باخراج دولة اساسية عن مشروعيات النظام وبالتالي عن المنظمة . وفيما اشار اليه حول منظمة دول جنوب شرقي آسيا فهذا لا ينطبق عليه معنى الاختراق ، والذي يعني اخراج دولة من الاجماع الاقليمي ، بل هو احتواء ، او تحالف مع « كل » دول المنظمة ، ومع المنظمة ، وبالتالي يزيد في امكاناتها . وذكر د. سليم انه كان يجب ان استعمل مقاييس سلوكية افضل ولم يقل ما هي ، فإذا كان المقصود مقاييس كمية فهو يعرف جيداً مدى محدودية قدرتها على تحليل وتفسير الاحداث او العلاقات السياسية . واخيراً اشار د. سليم الى ما اعتبره مغالطتين في الدراسة وهو ان الجامعة لم تقم بالتحكيم بين لبنان وسوريا سنة ١٩٤٩ وانها لم تقم بالتوسط بين مصر والسودان ، فأود ان اقول انني استقيت مراجعي فيما يخص النزاعات العربية من مصادر ثلاثة اولها كتاب د. حسونة ، وثانيها كتاب جوزيف ناي ، وثالثها مقالات ودراسات بطرس غالي . واذا كانت مصادرنا مختلفة فلا شك انه يجب علينا ان نحاول التدقيق معاً في هذه المراجع ومقارنتها لتحديد صحة الاحداث .

القسم الخامس

الجامعة العربية والمستقبل

الفصل السابع عشر

الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات

جميل مطر (*)

مقدمــــة

تختلف الجامعة العربية ـ من وجهة نظر المناهج السلوكية ـ عن غيرها من المنظمات الاقليمية في العديد من السمات ، منها ما يتعلق بظروف النشأة وظروف البيئة الدولية وعقيدة النظام الاقليمي وتطور هياكله ، ومنها ما يتعلق بوظائفها وممارساتها والمحددات **النسقية** على سلوكها وادائها لمهامها .

لقد نشأت الجامعة نتيجة تفاعل عقيدة النظام مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي ، اذ كان التيار القومي متصاعداً ودافعاً نحو قيام وحدة عربية ترضي تطلعات اجيال متعاقبة في الوطن العربي ، بينما كانت القوى الاستعمارية الاوروبية تسعى بالاشتراك مع النظم العربية القائمة وقتئذٍ للتعجيل بانشاء شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون أن يحققها . ولذلك برزت **الجامعة العربية الى الوجود تحمل معها تناقضات ثلاثة متغيرات : فكر قومي ، وتدخل حاد من البيئة الدولية ، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية .**

فالجامعة العربية إذاً ليست تنظيماً اقليمياً يضم دولاً مختلفة الهوية القومية كما في منظمة الوحدة الافريقية او منظمة الدول الامريكية، وهي ليست تنظيماً اقليمياً تندرج في عضويته دولة من دول النظام المهيمن في النظام السياسي الدولي كما في منظمة الدول الامريكية او منظمة الكوميكون، وليست منظمة قومية فوق الدول لأن ميثاقها اكد السيادة القطرية ولم يأخذ بالاغلبية قاعدة في التصويت . والجامعة تعتبر اكثر المنظمات **الاقليمية** تعرضاً لتأثيرات البيئة الدولية وتدخلاتها المستمرة بسبب عقيدة النظام الذي تنتمي اليه ، ولاسباب اخرى تتعلق بامكانات

(*) ان الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

هذا النظام الجغرافية وموارده الطبيعية وتفاعلاته الحادة ومحدداته القومية على سلوك اعضاء النظام ، وبينهم الجامعة العربية .

ولذلك فالجامعة العربية منظمة اقليمية قومية ، تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة انواع من الارادات : ارادة الفكر القومي ؛ ارادة الاقطار الاعضاء ؛ وارادة او ارادات البيئة الدولية[1] . فهي تخضع لمحددات تفرض عليها أن لا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي ، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي او الحد من صلاحيات وسيادة الاقطار الاعضاء ، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية . وطبقاً لهذا التعريف السياسي للجامعة ، يتضح أن الجامعة العربية طرف اصيل من اطراف النظام الاقليمي العربي ، وليست مجرد تنظيم قانوني او شكلي يقف على طرف النظام . اذ انها ترتبط عضوياً بأهداف النظام وازماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية ، فضلاً عن انها تتعرض لما تتعرض له بقية اعضاء النظام من تدخلات من البيئة الدولية باعتبارها تمثل « الكل » العربي ، والفكر العربي ، وان احباط مهامها يعطل بالفعل العمل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فاعلية النظام وعلى اهدافه وطموحاته .

اولاً : الاهداف والوظائف والمهام

تحقيقاً للدقة والوضوح ، يجب التمييز بين **ثلاثة مفاهيم** يختلط الفهم حولها لدى مناقشة قضايا تتعلق بالجامعة العربية ، فللجامعة « اهداف » حددها الميثاق وطورتها بعض الشيء معاهدة الدفاع المشترك ، كما انه تكونت للجامعة « وظائف » نتيجة الممارسات وتفاعل الجامعة مع الفكر القومي ومع هياكل النظام العربي ، اما ما نقصده هنا بمهام الجامعة العربية فهي تلك المهام التي تقوم بها الامانة العامة للجامعة باعتبارها الجهاز الاداري و « السياسي » للجامعة العربية ، وهذه المهام تنقسم الى نوعين : مهام حددها الميثاق ولوائح الجامعة ، ومهام اكتسبتها الامانة العامة بالممارسة والاجتهاد القومي او عن اشتقاق من « الوظائف » .

١ ـ اهداف الجامعة

تهدف الجامعة العربية الى تحقيق اهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ، نص عليها الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . وهذه الاهداف هي :[2]

(1) Ahmed M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941-1945* (New York and London: Longman, 1977), and احمد الشقيري ، **الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس : دار بوسلامة ، ١٩٧٩) .

(2) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، **مجموعة وثائق** (تونس : الجامعة ، الامانة العامة ، ١٩٨١)

أ ـ توثيق الصلات بين الدول الاعضاء، وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقاً للتعاون بينها ، وعلى الجامعة أن تعمل لتأمين مستقبل الدول الاعضاء وتحقيق امانيها .

ب ـ صيانة استقلال الدول الاعضاء وسيادتها .

ج ـ المحافظة على السلام والامن بين الدول الاعضاء .

د ـ تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحددت المادة الثانية من الميثاق موضوع هذه المجالات في الآتي : (١) الشؤون الاقتصادية والمالية ؛ (٢) شؤون المواصلات ؛ (٣) شؤون الثقافة ؛ (٤) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات ؛ (٥) الشؤون الاجتماعية .

هـ ـ النظر في مصالح البلدان العربية الاخرى التي لم تكن قد ظفرت بعد باستقلالها .

و ـ تنسيق الدفاع عن الدول العربية .

٢ ـ وظائف الجامعة

على الرغم من اهداف « الحد الادنى » التي نص عليها الميثاق ، تكونت للجامعة العربية وظائف مهمة نتيجة ممارساتها وتعاملات الدول الاعضاء معها ، وانسجاماً مع طبيعة هياكل النظام الاقليمي العربي وعقيدته السائدة . واهم هذه الوظائف هي :

أ ـ الجامعة كمنبر قومي

من المألوف في الوطن العربي تمسك اكثر الحكومات العربية بالسيادة القطرية وتفضيلها المصلحة القطرية على المصلحة القومية اذا تعارضت المصلحتان . ولكن من المألوف ايضاً ان الدول على اختلاف مشاربها واتجاهاتها تراعي ان تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطار القومي العام ، اي مع عقيدة النظام العربي . ولذلك فالجامعة تعتبر محدداً رئيسياً لعملية صنع القرار في الدولة العضو . من هذا المنظور تتضح اهمية الجامعة العربية كطرف في النظام العربي ، لانها بادائها هذه الوظيفة حافظت ـ ولو رمزياً ـ على عروبة النظام وساعدت في منع تشرذمه الى نظم اقليمية ضيقة ، او ابتلاعه داخل نظم جغرافية او مذهبية اوسع .

ب ـ الجامعة كموازن في التحالفات العربية

قامت الجامعة بدور رئيسي في التخفيف من الآثار المترتبة عن اختلال توازن القوى في النظام الاقليمي العربي . ان النظام العربي ، وان كان نظاماً يجمع دولاً على مستوى نمو متقارب الا انه لاسباب تتعلق بتفاعلات النظام الحادة تشكلت فيه في مرحلة او اخرى تحالفات هددت

محمود محمد مصطفى ، « نظرات في ميثاق جامعة الدول العربية ، » **قضايا عربية** ، السنة ٨ ، العدد ٤ (نيسان / ابريل ١٩٨١)، ص ١٧٥ ـ ١٧٩ .

توازن القوى بانقسامات خطرة . ولكن ادى وجود الجامعة ، والتزام الاعضاء ببقائها وعدم انفراطها ، الى ان يجري داخلها من المساومات والضغوط المتبادلة ما يسمح بالتخفيف من عواقب اختلاف موازين القوى . ولا شك أن قاعدة الاجماع في التصويت ساهمت من جانبها ، لأنها منعت القطب الرئيسي او الحلف الاقوى من أن يحتكر العمل العربي ، او يسيطر على اغلبية سيطرة تؤدي الى عزل او انعزال الاقلية .

ج ـ الجامعة كطرف متشدد في علاقات العرب بالعالم

ترتبط هذه الوظيفة بوظيفة الجامعة كمنبر قومي ، ولكنها ترتبط ارتباطاً اوثق بممارسات الدول الاعضاء في علاقاتها الدولية ، اذ وجدت هذه الدول فائدة لكل منها ان تمثل الجامعة الدور الاكثر تشدداً . فالدول « المعتدلة » تظهر حينئذٍ اشد اعتدالاً من الموقف العربي العام الذي تمثله الجامعة ، والدول « المتشددة » تجد السند لها في هذا الموقف او تتذرع به . ولقد مارست الجامعة هذه الوظيفة بنتائج مختلفة في مناسبات متعددة ، منها على سبيل المثال قمتا القاهرة والاسكندرية ، وقمة الخرطوم ، وقمة عمان التي رفضت قرار ٢٤٢ ، وقمة فاس حين بذلت جهود لاحباط المبادىء الثمانية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

د ـ الجامعة وامتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات

لقد مارست الجامعة هذه الوظيفة منذ اليوم الاول لاعلان ميثاقها ، حين استطاعت الدول المؤسسة ان تلقي على الجامعة بمسؤولية احباط التطلعات القومية . وتوارت الحكومات خلف الجامعة لتتحمل هذه الاخيرة عبء الغضب الشعبي . ثم القيت على ابوابها مسؤوليات ضياع فلسطين والخلافات العربية والتجزئة العربية . . وآخرها مشكلة الفشل في تسوية الازمة اللبنانية . والجامعة بادائها هذه الوظيفة تخدم الاهداف القطرية والانعزالية ، لأن الدول حين تتهم الجامعة بالفشل ، انما تتهم الفكرة العربية والعمل العربي المشترك ، وبذلك تتحقق لهذه الدول منفعتان : فهي من ناحية تبرىء نفسها من مسؤولية الفشل ، ومن ناحية اخرى تحول مسار الغضب الشعبي تجاه الجامعة فتدعم ازمة الثقة بين الرأي العام والجامعة العربية .

٣ ـ مهام الامانة العامة

مما يلفت النظر ان الميثاق لم يضع للامين العام مهام محددة . فالنص على انشاء امانة عامة ورد في المادة ١٢ من الميثاق على الوجه الآتي : « تكون للجامعة امانة عامة دائمة تتألف من امين عام ، وامناء مساعدين ، وعدد كاف من الموظفين . ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الامين العام ، ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة . ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لاعمال الامانة العامة وشؤون الموظفين . . . . » . وورد في المادة ١٣ « ان يعد الامين العام مشروع ميزانية الجامعة » ، وهي المهمة الوحيدة التي ورد النص عليها في الميثاق .

وتنص المادة الثانية عشرة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة على ان يشترك الامين العام في اجتماعات المجلس ولجانه ، ويجوز للامانة العامة أن تعرض على المجلس تقارير او بيانات

عن اي مسألة يبحثها المجلس . وان للامين العام ان يسترعي نظر المجلس او الدول الاعضاء الى اي مسألة يرى انها قد تسيء الى العلاقات القائمة بين الدول العربية او بينها وبين الدول الاخرى . ويشرف الامين العام على سكرتارية المجلس وعلى وضع مضابط لجميع الجلسات ، وتوزيعها على الدول الاعضاء . وتتلقى الامانة العامة وتوزع تقارير ووثائق وقرارات المجلس ، وتقوم بحفظ الوثائق ، وتنفذ المهام الاخرى التي يتطلبها المجلس .

ان افتقار الميثاق والنظام الداخلي الى النص على مهام تفصيلية للامين العام ، كان سبباً في مواجهات علنية ومستترة بين دول اعضاء في الجامعة وبين الامانة العامة ، اذ استغل « الامين العام » هذا الايجاز الشديد لكي يكتسب لنفسه صلاحيات لم يرد النص عليها صراحة . ومن ناحية اخرى استغلت بعض الدول هذا الايجاز في اوقات للحد من انشطة الامانة العامة، او بالعكس ، لتطلب من الامين العام ممارسة صلاحيات لم ترد صراحة في وثائق انشاء الجامعة ، ولكنها ادت في النهاية الى خلق سوابق تستند اليها الامانة العامة في تبرير اجتهاداتها ومبادراتها .

وقد تطورت مهام الامانة العامة مع تطور النظام الاقليمي العربي ، وساهمت عدة عوامل في احداث هذا التطور . هذه العوامل تتصل اساساً بالعقيدة السائدة في النظام العربي وبتطور هياكله ، كما انها تتصل مباشرة بشخصية الامين العام وظروف تكوينه والعناصر المؤثرة على ادراكه لكل هذه العوامل ، اي لطبيعة المرحلة . وتهتم الاجزاء التالية من هذه الدراسة بتتبع تطور مهام الامانة العامة للجامعة في ضوء التغيرات التي تمس عقيدة النظام وهياكله الاساسية ، وقد وقع اختيار تعسفي لاربع مراحل زمنية من مراحل تطور النظام العربي ، جرى تفضيلها على اختيارات اخرى للاسباب التالية :

ـ ان المراحل التي جرى اختيارها تميزت بحدوث تطورات رئيسية على مستوى عقيدة النظام العربي وعلى مستويات الامكانات والتحالفات داخل هذا النظام .

ـ ان هذه المراحل تكاد تتطابق مع ولايات الامناء العامين الاربعة الذين تعاقبوا على رئاسة الامانة العامة منذ نشأتها .

ـ انه في كل مرحلة من هذه المراحل ظهر توجه اساسي في مهام الامانة العامة ، وكان هذا التوجه في اكثر الاحوال منسجماً مع التطور في النظام العربي .

ثانيـاً : مرحلة النشأة

تلازمت نشأة الجامعة العربية مع نشأة النظام الاقليمي العربي عقب الحرب العالمية الثانية ، وبسبب هذا التلازم في النشأة ، ولاسباب اخرى سبق التعرض اليها لعبت الجامعة منذ نشأتها دور العضو العربي الكامل في النظام العربي . لقد نشأت الجامعة في ظل تحولات دولية مهمة ، اذ كان النظام الدولي يتحول من نظام القوى المتعددة الى نظام القطبية ، وكانت بريطانيا وفرنسا تحاولان الاحتفاظ ببعض النفوذ في المنطقة العربية ، بينما كانت الولايات المتحدة تستعد لتتولى بنفسها مقاليد الهيمنة . وحين بدأت الدعوة البريطانية لانشاء الجامعة بغرض الحيلولة

دون تصاعد الحركة القومية العربية ، سارعت الولايات المتحدة بالتدخل لمنع قيام منظمة اقليمية لها اهداف سياسية ، وساهمت بالقسط الاوفر في محاربة هذا الاتجاه في محادثات الاعداد لمنظمة الامم المتحدة كما ابلغت الحكومات العربية بمعارضتها لانشاء الجامعة على اسس سياسية(٣) .

وتحت الضغط الخارجي ، وبسبب تمسك الحكومات العربية بمبدأ السيادة ، تم وضع ميثاق لا يرقى الى مستوى الوعي القومي الذي ساد القطاعات المثقفة في الرأي العام العربي ، ولذلك نشأت الجامعة وقد التصقت بها ازمة ثقة حادة بينها وبين الرأي العام واستمر هذا التلازم بهذا السبب ولاسباب اخرى الى هذا اليوم . لقد كانت الدول الاعضاء تخضع لنفوذ استعماري من نوع او آخر ، بل ان اجزاء من اراضي بعضها كانت لا تزال تحت الاحتلال العسكري الاجنبي . ولذلك فإنها كانت متهمة بالتواطؤ او التقصير ، وساد الرأي العام الشك في السلوك الرسمي العربي بشكل عام ، الامر الذي ساعد على تفاقم ازمة الثقة بين الرأي العام والجامعة كمنظمة حكومية .

من ناحية اخرى نشأت الجامعة في وسط محاولات بعض الاطراف العربية تعديل الحدود السياسية ، وتوسيع الكيانات القائمة . وقد شهدت جلسات الاعداد للميثاق العديد من المحاولات الهادفة الى تشكيل مشروع او آخر من مشاريع الوحدة السياسية الاوسع . وقد كانت هذه المحاولات السبب الرئيسي في ظهور اول تحالفات في النظام العربي حققت توازناً سياسياً داخل النظام واثرت بعمق على مسارات الجامعة العربية في ذلك الحين . ولا شك ان واقع تقارب الامكانات المنفردة للدول الاعضاء ، وعدم التميز المطلق لاحد الاعضاء على بقية الاطراف ، او التحالف على غيره ، كان من اسباب عدم انشقاق النظام العربي في بداياته ، وكان سبباً مهماً في استمرار الجامعة العربية وتجاوزها مختلف الازمات .

هذه العوامل البيئية والعربية اشتركت مع التاريخ والتكوين الشخصي للامين العام الاول في رسم المهام الفعلية للامانة العامة خلال هذه المرحلة . لقد كان الامين العام صوتاً معروفاً من اصوات الحركة القومية وشارك في العديد من الاحداث المهمة ، وبخاصة المناهضة للاستعمار ، وكان لذلك على علاقة شخصية بكثير من الشخصيات السياسية الحاكمة . الى جانب هذا فقد كان مطلعاً على ضغوط القوى الاوروبية والامريكية وعلى مناورات الحكومات العربية الساعية لاحباط الحركة القومية . وقد سمحت له بهذا الاطلاع ظروف مشاركته كعضو في الوفد المصري في مباحثات انشاء الجامعة .

ولذلك ـ وعلى الرغم من القيود التي وضعها الميثاق والوثائق الاخرى ـ عمل الامين العام على توسيع صلاحيات الامانة العامة . ووضع قاعدة ان الامين العام للجامعة العربية ليس كاتباً عاماً يشرف على الوثائق ويوزع القرارات ، « بل ان من حقه المبادرة في كل المجالات وفقاً للصلاحيات

(٣) الشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، ص ٤٠ و ١٠١ .

التي تخولها له « الجامعة العربية » وميثاقها ولوائحها وقراراتها »(٤) . وبذلك بدىء في استعمال مفهوم ان الامين العام للجامعة يعبر عن ارادة الرأي العام العربي(٥) .

وجعل الامين العام من الامانة العامة منبراً يهاجم الاستعمار الاوروبي ، ويبادر الى عرض موضوعات على مجلس الجامعة تندد بسياسات الدول الاستعمارية وتدعو الى استقلال الاقطار العربية الاخرى ، وتزعمت الامانة العامة الحملة من أجل استقلال ليبيا والمغرب . بل ان الامين العام بادر الى الاتصال برؤساء دول غير عربية فالتقى بنهرو داعياً اياه لتدعيم محاولات استقلال اندونيسيا ، واتخذ مواقف ضد الاحلاف الغربية في وقت اشتدت فيه الدعوة الامريكية لاقامة حلف عسكري شرق اوسطي . كذلك تزعمت الجامعة ـ عن طريق مبادرات الامانة العامة ـ حملة لايقاف التعاون مع الغرب حتى تتحقق الاهداف العربية في الحرية والاستقلال .

ولا شك أن عجز الحكومات العربية قد ساهم بقسط وافر في توسيع مهام الامانة العامة، وبخاصة بعد فشلها في الحرب الفلسطينية . اذ ان الحكومات رغبة منها في تبرير فشلها امام شعوبها فضلت ان تسمح للامانة العامة بصلاحيات جديدة تتمكن الحكومات بواسطتها من القاء الفشل على الجامعة العربية . وهنا بدأت الدول الاعضاء تكتشف فائدة تعميق مفهوم ازدواجية الجامعة في نظر الرأي العام العربي . فالجامعة احياناً هي الدول التي تفشل مجتمعة ، وفي احيان اخرى هي الامانة العامة . وهنا ايضاً بدأت اطراف مختلفة تكتشف « وظائف » للجامعة ، ومن بين هذه الاطراف الامانة العامة نفسها التي وجدت الجامعة منبراً قومياً يزداد اهمية ويستقر كمشروعية جديدة لسياسات الدول العربية(٦) .

ثالثاً : مرحلة التفاعلات الحادة

وهي المرحلة التي اعطت النظام الاقليمي العربي صفة الحيوية . وتبدأ المرحلة مع تصاعد الحرب الباردة بين القطبين الدوليين، وحين كشفت الولايات المتحدة عن اهدافها في المنطقة وبدأت تستعجل رحيل الاستعمار التقليدي وتضع مشروعات لاحلاف عسكرية تخضع لها مباشرة ، ومعها نشطت اسرائيل وتنكرت لاتفاقيات الهدنة التي عقدتها مع الدول العربية المجاورة .

(٤) انظر رسالة عبد الرحمن عزام الى فاضل الجمالي في :

Robert W. Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organizations* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1965), p. 149.

(٥) ينص الميثاق في ديباجته على انه جاء « استجابة للرأي العام العربي في جميع الاقطار العربية » .

(٦) حول هذا المفهوم انظر :

Michael C. Hudsoh, *Arab Politics: The Search for legitimacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 27-28.

وامام تصاعد المد القومي استخدمت الولايات المتحدة قصة الخطر الشيوعي الزاحف على المنطقة لاحداث انقسام بين دول الجامعة العربية . ورفض النظام المصري الجديد الخضوع للضغوط الامريكية والاعتداءات الاسرائيلية وايده الرأي العام العربي وبذلك اشتعلت الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة والحركة القومية ، وهي الحرب التي بلغت اقصى درجات العنف في حرب ١٩٦٧ ، وما زالت متواصلة الى هذا اليوم .

اما النظام الاقليمي العربي فقد دخل في هذه المرحلة في فترات تبدلت فيها هياكله الاساسية ، اذ ازدادت الامكانات المصرية زيادة كبيرة بسبب تقلد الزعامة المصرية قيادة الحركة القومية ، وبسبب تأييد الاتحاد السوفياتي ـ كقوة عظمى ـ لمصر ، ولاسباب اخرى اهمها الاتجاه نحو التصنيع ، وتقدم اساليب التعبئة الجماهيرية في الوطن العربي ، والتحول الاجتماعي ، واستقرار النظام السياسي . الا ان هذه الزيادة في الامكانات المصرية لم تصل الى الحد الذي يسمح لمصر بالاحتكار المطلق للمركز الاول في النظام العربي ، ولذلك ظلت نشطة حركة المحالفات السياسية العربية . وقد اتخذت التحالفات صفة المرونة ، الامر الذي حافظ على حيوية النظام . ولكن حين تحولت التحالفات الى الجمود بسبب انضمام العنصر الاجتماعي الى الحركة القومية ، امكن للاطراف الخارجية المعادية للنظام من تدعيم قواعدها في دول عربية متعددة ، وبدأت تخطط لضرب الحركة القومية . وظهرت في هذه الفترة مشاريع وافكار تصفية النظام العربي اما بادماجه داخل نظام اقليمي اوسع (اسلامي ـ شرق اوسطي) او بتفتيته وفصل اطرافه عن بعضها البعض داخل تكتلات اقليمية ، ووجدت هذه الافكار تأييداً من جانب حكومات عربية شعرت بأن المد القومي ـ الاجتماعي يهدد استقرارها .

ويظهر مدى انعكاس هذه الظروف المحيطة بالجامعة على مهامها وسلوك الامين العام من تعدد المواقف المؤيدة للوحدة العربية التي اتخذها الامين العام الثاني . اذ بينما كان يضطر الامين العام الاول الى الادلاء بتصريحات متناقضة او توفيقية عن الوحدة والسيادة القطرية او عن القومية العربية والوحدة الاسلامية(٧) ، تحت ضغوط متنافرة سائدة في اثناء ولايته ، كان الامين العام الثاني منسجماً في مواقفه وتصريحاته ومؤيداً للوحدة القومية العربية . ان التصاعد في الانتماء الى عقيدة النظام ، وتولي هذه العقيدة مصدر الصدارة بين مختلف متغيرات النظام ، لا شك كان من العوامل التي اثرت على سلوك الامين العام الثاني الذي عاصر هذه المرحلة .

لقد بدأ الامين العام الثاني مهمته وسط اجراءات اتخذتها الدول الاعضاء في الجامعة للحد من اختصاصات وصلاحيات الامين العام . وكان المطلوب من الامين العام أن يعود بمهام الامانة العامة الى الحد الذي نصت عليه وثائق الانشاء . وبالفعل ركز الامين العام الثاني جهوده

(٧) Macdonald, *The League of Arab States: A Study in the Dynamics of Regional Organizations*, pp. 146 and 160, and

الشقيري ، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية ، ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .

على تحسين الاداء في جهاز الامانة العامة ، مستنداً الى خبرته الطويلة في الشؤون الادارية والتنفيذية ، وهي خبرة لم تكن متوافرة لدى الامين العام الاول . واهتم ببناء مقر جديد للامانة العامة ، كما اهتم اشد الاهتمام بتقليص استقلالية الامناء العامين المساعدين . ولذلك اختلف جذرياً مظهر الاداء في الامانة العامة . اذ بينما كان مساعدو الامين العام الاول يتصرفون باستقلالية وصلت احياناً الى حد فقدان الانضباط الكلي والخروج على مقررات مجلس الجامعة ، فقد حرّم الامين العام الثاني على مساعديه الادلاء بالتصريحات ، وقصر مجالات تصريحاته على النطق بلسان مجلس الجامعة وبوحي من قراراته وتوجيهاته .

كذلك ركزت الامانة العامة جهودها على ميادين التعاون الثقافي والعلمي والاجتماعي بين الدول الاعضاء ، ونشطت في توسيع قواعد الجامعة على مستوى الاتحادات والنقابات فكانت هذه المرحلة من انشط المراحل في انشاء اتحادات حرفية ومهنية على المستوى القومي ، كما كثفت الامانة العامة الجهود في عقد الندوات العلمية والدورات الرياضية والتدريبية بهدف خلق اهتمام مشترك بالقضايا القومية ، وتوحيد اساليب ولغة التخاطب والعمل في مختلف مجالات العمل المشترك . واتخذت مبادرات متعددة لتعديل الميثاق، واهمها محاولة انشاء مجلس للامة العربية يضم ممثلين عن مجالس النواب العربية ، وخاضت معارك للوساطة بين دولة المقر وثلاث دول عربية ، وبين العراق والكويت وبين المغرب والجزائر ، كذلك يعود اليها بعض الفضل في اكتمال الحضور لقمة ١٩٦٤ . رغم الظروف العربية السائدة في ذلك الحين .

لذلك فإنه حين يقال ان الامانة العامة في مرحلة تطورها الثانية تضاربت مهامها مع مهام الحد الادنى المسموح لها وللجامعة بممارسته ، فالقول ليس بعيداً عن الصواب ، ولكن من الضروري ملاحظة انها تجاوزت اشد مراحل التفاعل الحاد دون ان تعرض الجامعة العربية لخطر الانقسام ، وانها حافظت على استقلالية معقولة تجاه دولة المقر على الرغم من أن المرحلة كانت تتسم باهمية دور هذه الدولة ، وان هذه الاستقلالية هي التي ساهمت في فاعلية الامانة العامة اثناء قيامها بادوار الوساطة وفي اتصالاتها لتخفيف حدة الانقسامات والمجهودات التي قام بها الامين العام لتفادي انقسام النظام العربي اثناء طرح مشروعات النظم الاقليمية او العقائدية الاوسع .

لقد ادت الجامعة العربية « وظائف » مهمة للنظام العربي خلال هذه المرحلة ، اذ انها ـ كطرف كامل في هذا النظام ـ لعبت دوراً في احباط المساعي الامريكية لاخراج بعض الدول العربية من تفاعلات النظام عند طرح مشروع حلف بغداد ، وفي رحابها عقدت قمتان عربيتان استجمعتا شمل الامة العربية في ظروف عصيبة ، وبعد النكسة عام ١٩٦٧ لعبت دور الرمز للوجود العربي الذي لم ينفرط ، بل على العكس ساهمت بانتظام انعقاد المجالس العربية في تحقيق حد مطلوب من التضامن خلال فترة الاعداد لحرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ .

رابعاً : مرحلة انفجار الثروة والفقر

اثمرت حرب تشرين الاول / اكتوبر فيما اثمرت آثاراً بالغة العمق في النظام الاقليمي العربي ، اذ تفجرت عقب ذلك ثروة مالية هائلة في بعض البلدان العربية ، ونشطت الولايات المتحدة لتجني ثمار حرب ١٩٦٧ ، فالقت بكل ثقلها لتتحكم في شبكة التفاعلات العربية ، ولتمنع تكرار وقوع « لحظات » قومية يتوحد عندها الرأي العام العربي . ومع تفجر الثروة في بعض البلدان العربية ، وتحت مظلة الصدمات الاعلامية والدبلوماسية الامريكية ، ولاسباب اخرى متعددة ، تفجر الفقر في عدد آخر من البلدان العربية ، وبخاصة في اكثرها كثافة سكانية .

وبفضل هذه المتغيرات ، ومع تراكمات نكسة ١٩٦٧ ، وانقسامات الدول « القطرية القومية » وتصاعد الاتجاهات الدينية ، واتجاهات الطائفية ، وتدهور الاوضاع الديمقراطية ، تعرضت عقيدة النظام لموجة انحسار ، ودخل النظام مرحلة مهمة من مراحل تطوره ، كانت اهم علاماتها :

- كثافة في تفاعلات النظام مع النظام الدولي والنظم المجاورة .
- عمق في التحولات الاقتصادية والاجتماعية .
- استقرار في اغلب النظم الحاكمة في الوطن العربي .

لقد تعرض النظام العربي لتدخلات شكلت في مجملها ما يمكن أن يطلق عليه نظام استعماري جديد للمنطقة العربية . ويلاحظ أن هذا النظام الجديد لم يترك في ترسانة التاريخ الاستعماري اداة لفرض السيطرة باستثناء التدخل العسكري المباشر ، لم يستعملها . اذ استخدم دبلوماسية البوارج ليهدد بها ضد الحظر النفطي ، وشدد على سياسة فرق تسد ، فنشر الخصومات الشخصية والسياسية بين جميع حكام المنطقة ، وفرض هيمنة الصناديق والمصارف الدولية على مسارات الاقتصاديات القطرية والقومية ، واستولى فعلياً على كل عائد الثروة العربية واحتكر عملية اعادة تدويرها لمصلحته الاقتصادية ، ودعم وجوده العسكري في المياه المحيطة ، وربط بشباك تفاعلاته كل تفاعلات المنطقة في علاقات عدائية او صديقة محققاً لنظامه الجديد اقصى عائد ايجابي من خلال هذه العلاقات العدائية او الصديقة ، ثم احتكر شروط الحرب والسلام في الصراع الاساسي في المنطقة حين سيطر على معظم تجارة السلاح وحرم الحرب واحتفظ بشروط السلام يستخدم منها بقدر ليحصل على اقصى قدر من الهيمنة والسيطرة على مسارات المنطقة باسرها .

من ناحية اخرى بدأت تبرز في النظام العربي ملامح نظام اجتماعي جديد[8] ، تسوده

(٨) انظر : سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

سلوكيات النمط الاستهلاكي وتعاظم شأن المال والماديات ، وظواهر التطرف الديني والطائفي ، ونمو وعي الاقليات ، والعواقب الاجتماعية لانتقال العمالة بين الدول العربية ، والهجرات الآسيوية الى جزيرة العرب . كما برزت سلوكيات جديدة للمثقفين العرب الذين يتعرضون لمشكلات التضخم او الاغتراب او القمع او انحسار العقيدة القومية ، وتفجرت مشاكل الشباب نتيجة انتشار قيم جديدة تتصل بسياسات الانفتاح وانتشار مظاهر الفساد ومحاولات الافساد وتحطيم القيم السياسية والاجتماعية والوطنية التي نمت في ظل عقد الاستقلال الوطني والتنمية .

من ناحية ثالثة تعرضت انماط الامكانات في النظام العربي لتحولات جذرية . وبالمقارنة مع المرحلة الاولى التي نشأ فيها النظام العربي والجامعة العربية ، والفارق بين المرحلتين لا يزيد عن عشرين عاماً ، لقد وصل معدل الدخل القومي للفرد في السعودية ٦٥٩٠ دولاراً والكويت ١٥٩٧٠ دولاراً مقارنة بمعدل الدخل القومي للفرد في السودان الذي لم يتجاوز ٣٤٠ دولاراً ومصر ٣٢٠ دولاراً واليمن الديمقراطي ٤٥٠ دولاراً[9] .

ومن الناحية العسكرية خرجت قوى المواجهة الرئيسية من حرب تشرين الاول / اكتوبر اضعف مما دخلت . اذ اعادت الولايات المتحدة بناء الجيش الاسرائيلي بشكل يسمح له بالتفوق الشامل ولمدة طويلة ، بينما انخفض استيراد السلاح العربي من الاتحاد السوفياتي ، ولم يعوض هذا الانخفاض اتجاه مصر الى تنويع مصادر السلاح .

في ظل هذه التحولات في هيكل امكانات النظام المنفردة والكلية ، كان من المتوقع ان يعاد تشكيل تحالفات النظام بشكل يحفظ للنظام العربي استعداده وحيويته ويمنع تصادم انفجاري الثروة والفقر . الا ان الانفجارات المفاجئة اربكت آليات تشكيل التحالفات ، ووضح ان اتجاه التحالفات ـ ان وجد ـ سيكون داخل اطار النظام الاستعماري الجديد اي مفروضاً منه لزعزعة استقرار النظام العربي .

أمام هذه المتغيرات الجديدة وجد الامين العام الثالث نفسه في ظروف لا عهد للامانة العامة بها ، فالنظام العربي يتجه بسرعة نحو فجوة واسعة لا يمنع من السقوط فيها الا العمل العربي المشترك . ولم تكن علاقاته بدولة المقر افضل ارصدته ، اذ بدأت ولايته مع بداية تنصل حكومة مصر من مشروعياتها القومية ، ونزوعها الى العمل المنفرد ، فضلاً عن انها منعت عنه التأييد السياسي والمعنوي ، بل ان العلاقة بين الحكومة المصرية والامين العام ظلت تتدهور حتى وصلت الى حد القطيعة شبه الكاملة في منتصف مدة رئاسته للامانة العامة .

ومع ذلك فقد وضع الامين العام الثالث اهدافاً رئيسية لمهام الامانة العامة خلال مدة المرحلة ، اهم هذه الاهداف ان حرب تشرين الاول / اكتوبر يجب ألا تكون الخطة القومية الاخيرة في النظام العربي ، وان لا تستقر الهيمنة الامريكية وتصبح مطلقة ، وان لا تنهار العلاقات بين ما يسمى بدول المواجهة ، وان لا تعطي دول النفط ذريعة للتقوقع او الابتعاد عن

(٩) World Bank, *World Bank Atlas 1980* (Washington D.C.: World Bank, 1981).

العمل القومي . ولتحقيق هذه الاهداف شرع في التخطيط لمبادرات تطرح على الدول لأخذ موافقتها قبل ان تسود السلبيات . ومن هذه المبادرات :

- التصنيع العربي للسلاح ، وتنشيط القيادة العسكرية الموحدة .
- وضع اسس لتسوية النزاعات العربية ، والتحرك السريع لمنع تصاعد النزاعات القائمة .
- تنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك في كل المجالات .
- جذب اوروبا الغربية وافريقية الى شبكة علاقات مؤسسية مع النظام الاقليمي العربي والجامعة العربية .
- تطوير جهاز الامانة العامة وتطعيمه بعناصر جديدة .

وكأي مرحلة اصطدمت نيات الامانة العامة بواقع التغيرات في عقيدة وهياكل النظام . ولكن اختلفت هذه المرحلة عن سابقتيها بقدرة الامانة العامة على الصمود والالحاح ، وبحسن استخدامها عنصر المواجهة المباشرة ، واستخدامها « بعض وظائف » الجامعة الاستخدام الامثل ، ومن بينها الجامعة كمنبر قومي . ولذلك نجحت في تحقيق بعض اهداف المرحلة ومنها انشاء صناعة عربية للسلاح ، واقامة علاقات مؤسسية مع اوروبا الغربية وافريقية ، وانتزعت مخصصات لعمل عربي مشترك . ولكن المقاومة نجحت على الجانب الآخر في تعطيل عشرات من المشروعات الجماعية ، وفي تشجيع استقلالية المنظمات العربية المتخصصة لتضعف من قوة الامانة العامة للجامعة ، وامتنعت عن تطعيم الامانة العامة بعناصر جيدة تساعدها على اداء مهامها . كما نجحت الولايات المتحدة في التدخل لافشال عمل القمم العربية ، ونشر الخلافات بين الدول العربية ، وبين الدول العربية والامانة العامة .

لقد حاولت الامانة العامة خلال هذه المرحلة ان تمنع كارثة التبعثر العربي ، وكان يمكن للدول التي وقع فيها انفجار الثروة ان تتفادى الكارثة اذا استجابت لمبادرات الامانة العامة وشجعت امل الدول التي خرجت منهكة من الحرب والدول الاخرى التي تعرضت للتضخم النقدي ، ان نصيب هذه الدول من الثروة المتفجرة حق قومي لا تجرى عليه المساومة في مباحثات ثنائية . من ناحية اخرى لا شك ان الدور الذي لعبته احدى الدول العربية الفقيرة للوصول بهذا المنطق الى حدوده القصوى قد ساهم الى حد كبير في وقوع الكارثة لانه وضع الدول النفطية موضع الدفاع وشجع تيارات التقوقع داخلها .

خامساً : مرحلة التبعثر

تمتد جذور هذه المرحلة عميقاً في المرحلة السابقة عليها ، فما استقر فيها من معالم نما في ظل متغيرات تلك المرحلة ، وهي المعالم التي ـ اذا استمرت ـ سوف تمثل تحديات الثمانينات .

لقد فشلت حكومة كارتر في مواجهة التيار المتشدد الداعي الى استئناف الحرب الباردة ، وفي مواجهة مشكلات التضخم والكساد ، وفي اعادة اللحمة الى حلف الاطلسي ، هذا الفشل دفع بحكومة كارتر الى التركيز على المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بهدف تحقيق نصر خارجي كبير يعوض عن الفشل المتلاحق ، وكان الشكل المطلوب هو اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل يبدو من خلالها للمتشددين الامريكيين ان الولايات المتحدة قد نجحت في اخراج مصر من صراع الشرق الاوسط ، وادخلتها في اطار النفوذ الامريكي ، وحررت اسرائيل من ضغوط الجبهة الجنوبية ، وحرمت الاتحاد السوفياتي من القيام بدور في تسوية الصراع .

ولم يكن الامر صعباً على الولايات المتحدة ، لأن السادات كان قد مهد الطريق بزيارته للقدس ، ولم تكن هذه ايضاً بالمهمة المستحيلة، لأن الولايات المتحدة كانت قد اعدت لها بمفاوضات بين مصر وسورية من جهة واسرائيل من جهة اخرى لفك الاشتباك ، وبحملة اعلامية كاسحة عن السلام وعلاقة السلام برخاء دول الفقر . كما ساهمت دول الثروة ـ دون وعي ـ في دعم هذا الاتجاه حين وضعت شروطاً قاسية في اتفاقاتها الثنائية مع مصر[١٠] فأضافت الى الشعور الجماهيري العام بأن تضحيات الشعوب المقاتلة اتت بالثروة الى دول ، ولم تأت لنفسها الا بمزيد من الفقر والمعاناة .

وبعزل مصر ـ او بانعزالها ـ دخل النظام العربي امتحاناً جديداً . ولم يكن عسر الامتحان في تحقيق التضامن ومنع الاندراج تحت مظلة كامب دافيد ، ولكن كان حول عواقب التسابق على الزعامة المنفردة للنظام . فالوجود المصري كان يحقق تحالفات متوازنة داخل النظام حافظت على حيويته وحافظت ايضاً على استقراره ومنعت تبعثره . وقد اتضح عقب مؤتمر بغداد انه لم يوجد طرف عربي واحد تتجمع لديه امكانات كافية تسمح له بتولي مقاليد زعامة في النظام العربي ، فالطرف الذي توافرت لديه قدرة عسكرية كبيرة نسبياً لم تتوافر لديه امكانات الاستقرار الداخلي . والطرف الذي استخدم عقيدة النظام كقدرة ومشروعية للزعامة لم تتوافر له الامكانات الاقتصادية . والطرف الذي توافرت له الامكانات الاقتصادية لم يكن مؤهلاً بالخبرة ولا بمشروعية العقيدة للقيام بهذا الدور .

من ناحية اخرى لم توجد قضايا خلاف تنشأ حولها تحالفات قوية تشد من ازر النظام وتجمع شتاته . فالنظام الاجتماعي الجديد الذي انبثق في المرحلة السابقة اخفت الخلافات الاجتماعية على مستوى النظام . وقمة بغداد ـ خلافاً للشائع عنها ـ لم تؤيد جناح « التطرف » ، بل جسدت رأي « الحد الادنى » ، وكان هذا هو رأي التيار الغالب بين الحكومات العربية . اما الفجوة بين الثروة والفقر ، فعلى الرغم من تواصل اتساعها ، الا انها هدأت كقضية ، وكان خروج مصر عاملاً رئيسياً من عوامل تهدئتها ، اذ ان هذا الخروج ضاعف من فرص حصول دول

(١٠) عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية** ، ٢ج (بيروت : دار الكلمة ؛ دار الوحدة ، ١٩٨١) ، ج ١ .

الفقر الاخرى على نصيب اكبر من المعونات التي تقدمها دول الثروة ، فضلاً عن انه خفف الضغط المعنوي على تلك الدول .

من ناحية ثالثة ، لم يكن لدى الاطراف الساعية للزعامة ، او المرشحة لها ، والاطراف العربية الاخرى تصور كامل عن المستقبل في الامد القصير ، سوى اقتناع جميع الاطراف بأنها فترة مؤقتة وخطيرة . فالاطراف « المعتدلة » تعلم ان تسوية سلمية لا تصل الى مستوى ما فعلته مصر غير مقبولة اسرائيلياً وامريكياً ، والاطراف الاخرى تعلم ان حرباً مع اسرائيل ايضاً غير ممكنة في غياب المشاركة المصرية . ولأنه لم يوجد موقف متكامل او رؤ ية واضحة للمستقبل او تحالفات قوية اتجهت جميع الاطراف الى الانشغال بقضايا اخرى ، تصادف اشتعالها .

فكان الغزو السوفياتي لافغانستان ، وانشق شمل بغداد بسببه[11] . ثم حدث تمرد الكعبة ، وزاد الانشقاق . ونشبت الثورة الايرانية محدثة دوياً هائلاً في النظام العربي بأسره . وبخاصة في منطقة الخليج العربي فالهبت افكار حكومات المنطقة بحثاً عن نظام امني ـ سياسي ـ خليجي . واندلعت الحرب العراقية الايرانية فأضافت الى الانقسام العربي عنصراً جديداً ، وازدادت بفضلها الاطراف اللبنانية المتخاصمة طرفاً مضافاً .

من ناحية اخرى تدخلت ليبيا في تشاد ، وانشىء التحالف الثلاثي بين ليبيا واليمن الديمقراطية واثيوبيا ، فتشتتت امكانات مهمة في النظام على تفاعلات مع دول هامشية . واصبحت هناك حقيقة جديدة في النظام العربي وهي ان اكثر الاطراف الفاعلة في النظام قد دخلت في تفاعلات حادة مع دول هامشية خارج النظام .

واكتمل هدر امكانات النظام المنفردة على الخلافات بين اعضائه . خلافات بين الجزائر والمغرب ، وخلاف كامن بين تونس وليبيا ، وخلاف بين ليبيا والسودان ، خلاف بين اليمنين ، خلاف بين ليبيا ودول الجزيرة العربية وبخاصة السعودية ، وبين ليبيا والمغرب ،وخلاف بين اليمن الديمقراطية وعمان ، وبين العراق وسورية ، وبين سورية والاردن ، وبين العراق والصومال ، وبين السودان ومنظمة التحرير ، وخلافات كل هؤلاء ـ وغيرهم ـ في لبنان .

اما من ناحية الامكانات الكلية للنظام ، فعلى الرغم من الزيادة الهائلة التي تحققت لاسعار النفط وللثروات النفطية عموماً ، الا ان احدى دول النفط العربية الرئيسية دخلت حرباً مع ايران ، فانخفض نصيبها في الامكانات الكلية ، ولجأت الى الاستعانة بدول النفط الاخرى . اما دول الفقر ، بالاضافة الى الدول النفطية « التنموية » فقد تواصل ارتفاع ديونها الخارجية التي وصلت عام ١٩٧٩ الى حوالى ٤٣,٧ مليار دولار . وتتقاسم سبع دول عربية هي الاردن وتونس والجزائر ومصر والسودان وسورية والمغرب حوالى ٩٤ بالمائة من جملة هذه

(١١) Bruce Maddy - Weitzman, «The fragmentation of Arab Politics: Inter-Arab Affairs since the Afghanistan Invasion,» *Orbis*, vol. 25, no. 2 (Summer 1981), pp. 389-407.

الديون[12] . والجدير بالذكر ان خدمة اعباء هذا الدين الخارجي بلغت عام ١٩٧٩ وحده حوالى ٥٨٨٠ مليون دولار ، ويتوقع ان تصل الى ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٨٣ .

كذلك بدأت تبرز خلال هذه الفترة خطورة المسألة الغذائية . اذ لوحظ ان الفجوة الغذائية مستمرة الاتساع بنسبة ٥ بالمائة سنوياً ، بينما لا يتجاوز المعدل السنوي لزيادة الانتاج ٢ بالمائة . ان هذه المسألة تتصل مباشرة بالامن العربي القومي وبقدرة الاقطار العربية على النمو في المستقبل . لأنها من ناحية تزيد من تبعية النظام العربي الى قوى خارجية ، خاصة ان هذه القوى استخدمت بالفعل سلاح الغذاء في خلافاتها الدولية ، ومن ناحية اخرى فإنها تزيد من اعباء الميزان التجاري العربي وتحد من قدرة الدول العربية على انتاج سلع صناعية بتكاليف مناسبة .

اما من ناحية الامكانات العسكرية الكلية للنظام ، تشهد الفترة الراهنة اختلالاً جذرياً في التوازن العسكري بين امكانات النظام وامكانات العدو الاسرائيلي[13] . ولم يحدث هذا الاختلاف بسبب التفوق الاسرائيلي الساحق في الاسلحة والمعدات ، ولكن ايضاً بسبب تفكك التحالفات العسكرية الممكنة في هذا الصراع[14] وبسبب الانشغال باخطار اخرى وهمية او حقيقية .

في اطار هذه المتغيرات ، تتعذر نشأة نمط مرن من التحالفات بين اعضاء النظام ، اذ ان دول النفط الخليجية ، وهي دول الثروة المالية وجدت في مصلحتها التكتل اقليمياً في مواجهة العديد من متغيرات النظام العربي وهوامشه ، ومن هذه المتغيرات فجوة الفقر والثروة . كما ان دول الفقر تجد نفسها عاجزة عن التكتل في تحالف لن تتوافر فيه امكانات مؤثرة ، بل تتقاسمه ضغوط وظروف النظام الاستعماري الجديد والنظام الاجتماعي العربي الجديد . ان قيام مجلس التعاون الخليجي يشكل في حقيقته امل هذه المجموعة في ان تجد الاطار المؤسسي الذي تلجأ اليه اذا شعرت بضرورة الانعزال والتقوقع ، او الانطلاق منه نحو نظام اسلامي او شرق اوسطي اوسع من النظام العربي . ولذلك فإن الجامعة العربية سوف تواجه قريباً مأزقاً خطراً . اذ ان اتجاه بعض اعضاء الجامعة المحبذ لسياسة المواجهة مع الدول النفطية الثرية ، اي مواجهة تأخذ شكل القومية مقابل الثروة المالية ، هذا الاتجاه قد يقود رأساً الى انفراط الجامعة. ومن ناحية اخرى فإن السكوت وافساح المجال امام هذه الدول النفطية لتضع نظاماً وتنظيماً مستنداً

(١٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد ، ١٩٨١ (الكويت : الجامعة ، صندوق النقد والصندوق العربي ، ١٩٨١) ، ص ١٨٨ و ٢١٥ .

(١٣) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *SIPRI Yearbook, 1980: World Armaments and Disarmamaent* (Stockholm: SIPRI, 1980).

(١٤) Anthony H. Cordesman, «The US Search for Strategic Stability in the Persian Gulf,» *Armed Forces Journal International* (September 1981), pp. 72 and 80.

الى فاعليات وآليات حماية من خارج النظام قد يقود هو الآخر الى النتيجة نفسها . وكلاهما يعود بالضرر المؤكد على امن ورخاء الامة العربية كلها .

اما عن مهام الامانة العامة خلال المرحلة الراهنة ، فلا شك انها لم تتبلور بعد في صور نهائية او قاطعة . ومع ذلك فهنالك بعض المؤشرات على وجود اتجاهات ومهام في طور التكوين ، وكذلك توجد اعتبارات تؤثر على اختيارات الامانة العامة لمهامها واولويات هذه المهام . ان وجود الامانة العامة في تونس ـ اي بعيداً عن مراكز الانفعال القومي الحاد ـ قد يعقد مهمةوقف الانحسار القومي ولكنه قد يمنحها مناعة نسبية ضد مؤثرات التحالفات القومية او الاجتماعية ، فالبيئة التي تعمل في اطارها الامانة العامة ليست مشحونة بالانفعالات او الضغوط القومية ، فضلاً عن ان تونس كدولة مضيفة للمقر ليست مؤهلة او مستعدة للانضمام الى تحالفات رئيسية في النظام العربي . كذلك فإن متطلباتها من الامانة العامة لن تصل الى حدود تضعها في موقع مواجهة في اي قضية عربية رئيسية . ولذلك ـ او رغم ذلك ـ فقد استغل بعض الدول الاعضاء هذا الوضع لتضاعف من ضغوطها على الامانة العامة ، اما عن طريق اكتساب مندوبيها لسلطات اوسع لدى الامانة العامة ، وإما عن طريق فرض مزيد من الارتباطات القطرية على موظفي الامانة العامة لغير صالح العمل القومي . ولذلك يلاحظ تعمق الولاءات القطرية لدى عدد متزايد من موظفي الجامعة مقارناً بأي مرحلة سابقة ، كما يلاحظ تسابق عدد متزايد من الموظفين على مساندة مواقف الاقطار التابعين لها .

ومع ذلك ، فإن الفترة القصيرة التي انقضت من المرحلة الراهنة ، تؤكد كما سبق واكدت بقية المراحل ، ان الامانة العامة تتمتع بقدرة على التكيف مع تطورات النظام العربي(١٥)، ففي مواجهة هذه التحولات الجذرية التي تسود النظام اختارت الامانة العامة اولويات واضحة لمهامها ، اهمها التركيز على تقديم صورة متوازنة للعالم الخارجي عن الموقف العربي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ومحاولة حث الدول الاوروبية على التقدم في مجال مبادرات التسوية والمشاركة في الضغط على الولايات المتحدة للتخفيف من انحيازها لاسرائيل . وكذلك يقع بين الاولويات اهتمام الامانة العامة بالعمل الاقتصادي المشترك ، هذا على الرغم من فقدان الدول لحماستها في شأنه ، اما لأن الدول الثرية لا ترحب بالمشاركة في خطط قومية شاملة ، او لأن بعض الدول الفقيرة ـ وبخاصة ذات الصوت العالي ـ تخشى فقدان المعونات الثنائية اذا هي تحمست للعمل القومي المشترك ضد ترحيب الدول الممولة .

كما وضعت الامانة العامة بين اولوياتها وضع ميثاق جديد للجامعة ، يتناسب والاوضاع الجديدة في الوطن العربي . وقد بذلت في هذا السبيل جهوداً كبيرة وشجعتها في البداية الدول المؤثرة ، وفرزت هذه الجهود مشروعاً فيه العديد من الايجابيات سواء على الصعيد التنظيمي او

---

(١٥) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ،ص ١٠٨ ـ ١١٠ .

القومي . ولكن يبدو ان التشجيع المبدئي للامانة العامة للقيام بهذا العمل كان لاهداف اخرى ليست من بينها النية في وضع ميثاق جديد ، اذ ان الدول نفسها التي تحمست لميثاق جديد تعمل الآن لارجاء النظر فيه . ولكن هل تستطيع الامانة العامة بامكاناتها ـ المادية والبشرية ـ الراهنة ان تواجه احتمال استمرار متغيرات المرحلة الراهنة ؟ ان استمرار هذه المتغيرات هو الذي يشكل تحديات الثمانينات .

سادساً : تحديات الثمانينات

واجهت الجامعة العربية مصاعب او ازمات مختلفة خلال مراحل تطورها ، بعضها اخذ شكل التحديات الثابتة ، كالصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والخلافات العربية ، وصعوبات العمل العربي المشترك ، ولكن ما تواجهه الجامعة في مرحلتها الراهنة ـ مرحلة الثمانينات ـ هو من نوع تحديات المصير(١٦) بالنسبة للنظام العربي ككل ، وللجامعة العربية كعضو اصيل في هذا النظام . فالعروبة كفكر وعقيدة صارت محل تساؤ ل ، ومكانها في النظام العربي صار محل تنافس مع افكار وعقائد اخرى(١٧) وتنشط اجهزة وعناصر متباينة بهدف عزل النظام الاقليمي العربي عن عروبته عن طريق محاربة الفكر القومي ومطاردة المفكرين القوميين وتشجيع الافكار والمذاهب المناوئة ، وطرح مواجهات متطرفة .

كذلك تتعرض الامكانات الاقتصادية للنظام الى اخطار كبيرة . فبغض النظر عن اختلاف تقديرات الفوائض النقدية العربية خلال الثمانينات ، فمن المتوقع ان يؤدي استمرار التضخم العالمي الى تآكل هذه الارصدة ، ويخشى ان يتوالى تناقص فائض الحساب الجاري للدول النفطية ليصل الى خمسة مليارات دولار فقط بحلول عام ١٩٨٦ ، وبعد ذلك يتحول الى عجز(١٨) .

وعلى الرغم من نمو بسيط في الصناعات التحويلية في الوطن العربي ، الا انها ما زالت تتم في اطار توجهات قطرية ضيقة ، والعديد منها يعمل باقل من طاقته ، وبارتفاع نسبة الطاقة

---

(١٦) انظر : ابراهيم سعد الدين وآخرون ، « الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ١٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٦ ـ ٤٠ .

(١٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت ، ٢٠ ـ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، **القومية العربية والاسلام : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، وجميل مطر ، « استكانة الحركة القومية ،» **شؤون عربية** ، العدد ١٠ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١)، ص ٤ ـ ١١ .

(١٨) علي توفيق صادق، « مستقبل الفوائض المالية للبلدان العربية المنتجة للنفط ،» **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٦ ، العدد ٤ (١٩٨٠)، ص ٧٢ ، وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد** ، ١٩٨١ ، ص ١٧٧ .

العاطلة فيها . ويعود السبب في ذلك الى محدودية السوق المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج وصعوبة المنافسة في الخارج ، وتشابه الكثير من المشروعات وانعدام التنسيق بينها[19] . ان استمرار التوجه القطري سوف يؤدي الى اهدار القدرات العربية ، حيث يستمر نمط التوطن الصناعي غير مرتبط بالمزايا النسبية للاقطار العربية المختلفة بل معتمداً على قدراتها المالية .

ان كل المؤشرات تشير الى ان المشكلة الغذائية في الوطن العربي سوف تتفاقم ، وتفاقم هذه المشكلة يعني بالتأكيد مزيداً من التبعية السياسية ، واندماج اقوى في النظام الاستعماري الجديد في المنطقة العربية ، وتزداد تبعاً لذلك احتمالات تعقد القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية . وتتضح اهمية العمل القومي المشترك في هذه المشكلة بالذات . اما امكانات النظام العربي السياسية ، فمقومات انبعاثها غير قائمة الآن ، لأن النظام يعاني انحساراً في عقيدته الاساسية ، ويعاني ازمة حادة في الحريات والديمقراطية ، ويفتقر الى رؤية واضحة لاهدافه ، او حتى اهداف الاجل المتوسط للاقطار العربية وهو محروم من عناصر تجديد الفكر السياسي الحاكم - او غير الحاكم - ويندرج بسرعة الى هاوية التبعية الاقتصادية والسياسية في اطار استعماري جديد في المنطقة .

كذلك فإن مختلف القيم الاجتماعية الضرورية لبناء المجتمع العصري المترابط يفقدها النظام العربي تدريجياً تحت وطأة القيم الجديدة التي تنبعث من داخل النظام الاجتماعي العربي الجديد . ومقترناً بظهور هذه القيم وتمكنها من المجتمع العربي تتعمق افكار ومذاهب وتعصبات التيارات الدينية المتطرفة ، التي تقترب حثيثاً من اهدافها الحقيقية في مجتمعات الثروة ، اي الى مراكز النظام الاجتماعي العربي الجديد حيث تتشكل القيم الجديدة ، ولا يوجد ما يشير الى انفراج في الازمات الطائفية ، بل ان كل هذه العوامل مجتمعة تشكل التربة الخصبة لنمو ازمات الاقليات والطوائف . ويصاحب هذا الوضع **انهيار عام في الثقافة العربية ، ويكفي ان الوطن العربي صار يكتب وينشر اقل من ثلث ما كان يكتبه وينشره منذ خمسة عشر عاماً .**

اما التحديات الخارجية ، فجذورها هي الاخرى ممتدة في مرحلة التبعثر الراهنة . فالنظام العربي دخل او ادخل في صراعات وتفاعلات مع قوى هامشية ، قادرة اما بالقوة الذاتية - القومية او الدينية - او بالدعم الاجنبي على استنزاف طاقات الامة وتشتيت جهودها وبث الفرقة بين صفوفها . فالحرب مع ايران مستمرة ، وقد تتصاعد وينتشر لهيبها الى اقطار عربية اخرى ، والحرب مع اثيوبيا كامنة حتى تقضي هذه الدولة على طموحات ارتريا ثم تنفجر مع دولة عربية اخرى ، وتدخلات عربية في دول افريقية ، ومساعدات عسكرية لدول آسيوية .

ولعلها من المفارقات المهمة ، ان النظام العربي في الوقت الذي تشتتت جهوده وطاقاته خارج حدوده ، لا يواجه تحدي الانفراط من داخله . وفي الحالتين - سواء أكان اعداء الهامش

(١٩) سعد الدين وآخرون ، « الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ ،» ص ١٦ .

حقيقيين ام كانوا مفتعلين وكلاهما بلا شك تحد قائم خلال الثمانينات - فإن التحدي الاكبر هو الانفراط من الداخل حين تخلو ساحة الداخل لاعداء النظام التقليديين وحين تكون كل امكانات وتحالفات النظام موجهة ضد اعداء جدد .

سابعاً : مهام الامانة العامة في مواجهة تحديات الثمانينات

اذا لم يحدث تدخل مضاد من النظام الدولي بهدف وقف او تعطيل الهجمة الامريكية الراهنة ، او يحدث انفجار حاد في بعض النظم العربية او تغير جوهري يعيد التوازن الى الامكانات الكلية للنظام ، فإن المسؤولية على الامانة العامة للجامعة العربية تصبح مسؤولية كبرى والعبء اكبر واصعب . فالامانة العامة تستطيع ان تتجاهل هذه التحديات التي تواجه الامة العربية ، وتكتفي بمهام الحد الادنى ، او ان تعترف بهذه التحديات وتواجه بها الدول الاعضاء في الجامعة . ان الاخذ بمهام الحد الادنى في ظل ظروف عصيبة حافظ على الجامعة العربية ، وسمح لها بأن تعاود نشاطها حين تهدأ الخلافات العربية او تجد الفرصة سانحة للعمل القومي . ولكن السؤال هو : هل لتحديات الثمانينات مثيل في المراحل السابقة لتطور الجامعة العربية ، والنظام العربي ؟ ان الثمانينات تشهد اجتماع اخطر التحديات الخارجية مع اخطر التحديات الداخلية في وقت واحد .

ان دقة الاوضاع الراهنة والمحتملة في الوطن العربي خلال العقد الحالي تتطلب من الامانة العامة مرونة وكفاءة ومعرفة لتطور الامور في المنطقة . ان المرحلة تبدو مختلفة جذرياً عن كل المراحل السابقة ، وهو ما حاولنا توضيحه . ونحن لا نتصور ان الامانة العامة تستطيع - او ترغب في - ان تلعب دور القوة الدافعة للنظام . ولكن نعتقد انها اذا استخدمت الامكانات المتاحة لديها استخداماً افضل ، وركزت جهودها على قطاعات عمل رئيسية ، فإنها قادرة على تحقيق الحد الادنى المطلوب في هذه المرحلة وهو الحيلولة دون انفراط النظام العربي .

لذلك يجب ان تتصدر **اولويات** اهتمام الامانة العامة **مهمة الوصول الى الرأي العام العربي لطرح خطورة التحديات التي تواجه الامة العربية** . اذ انه بالتعبئة الجماهيرية العلمية يمكن وقف الانحسار القومي . ان اهم واجبات الجامعة ان تجد صيغة جديدة للعلاقة بين الاسلام والعروبة ، يجد فيها العربي المسلم مخرجاً من التناقض المفتعل بينهما ، ومدخلاً يعينه على تقديم عطائه لكل من اسلامه وعروبته ، دون أن يقع في محظور الخروج على الاسلام او التنكر للعروبة . كما يجد فيها العربي غير المسلم مخرجاً من « الاغتراب » الذي يحس به تجاه التوجه الاسلامي للمجتمع الذي يعيش فيه[20] .

(٢٠) كمال ابو المجد ، « القومية العربية والاسلام (تصورات متباينة) : نحو صيغة جديدة للعلاقة ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٦ (نيسان / ابريل ١٩٨١) ، ص ١٠٩ .

كذلك يمكن للامانة العامة ان تساهم في **تفادي الانهيار الكامل للقيم تحت وطأة النظام الاجتماعي الجديد** ، وتدعو من خلال حملات التعبئة الى ضرورة **المحافظة على الذاتية الحضارية للوطن العربي** ، ولا شك ان المجال متسع لتنشط الامانة العامة في هذا السبيل ، فالانسان العربي الذي يعاني سلبيات قيم الاستهلاك وتفكك الاسرة وفراغ الفكر والمذهب مستعد لأن يتقبل بحماسة الدعوة الى العودة للانتماء الى كيان حضاري بقواعد موغلة في القدم وآمال متفتحة للمستقبل .

من ناحية اخرى قد يبدو ضرورياً **أن يعاد النظر كلياً في مفهوم الاعلام في الامانة العامة** ، فالمرحلة المقبلة - بل والراهنة - **تتطلب التركيز الاعلامي على الانسان العربي** ، لأنه المستهدف الاول من كل التطورات السلبية التي يعانيها النظام ، ولا بد من أن يصبح هدفاً للجامعة . **ان التركيز على الاعلام الخارجي في المرحلة المقبلة لن يساهم في مواجهة التحديات الخطيرة** التي تهدد كيان هذه الامة ومستقبلها ، لأن الانسان الامريكي او الاوروبي لن يتحمس لايقاف انحسار العمل والفكر القومي ، او يمنع تشتت وتبعثر اعضاء الجامعة ، ولن يساعد في حل مشكلة الامن الغذائي او تعبئة الامكانات السياسية والاقتصادية العربية . انما هو الانسان العربي الذي يجب ان تتوجه اليه كل الطاقات الاعلامية المتوافرة لدى الامانة العامة .

كذلك يأتي بين اولويات المهام **تكثيف مبادرات الامانة العامة في مجالات العمل العربي المشترك** . ولكن من الضروري ان تكون الامانة العامة مستعدة دائماً لان تتقدم بالحل المناسب حين تقع ازمات قطرية نتيجة اصرار بعض الاقطار على انتهاج اسلوب التنمية القطرية المنعزلة عن العمل القومي . فازمات التنمية القطرية تقع للاسباب نفسها التي تؤدي الى الازمات الامنية والدفاعية . ان النتيجة الحتمية للتمسك المفرط بالقطرية في الدفاع والتنمية يعرض الاقطار العربية للاخطار ، وقد يؤدي الى انهيارات مالية او امنية ، ولذلك يجب ان يكون في مقدمة مهام الامانة العامة الاستعداد ببدائل للعمل لانقاذ هذه الاقطار ضمن خطة قومية متكاملة .

وقد يفيد لو أن الامانة العامة انتهزت كل فرصة ممكنة **لترتب عقد قمم مصغرة** ، فالقمم الموسعة يصعب عليها الاداء القومي السليم في اوقات الازمات والتفكك ، بينما يمكن من خلال قمم مصغرة متكاملة تحقيق خطوات ايجابية على طريق العمل العربي المشترك ، وتكون فرصة تعبر خلالها الامانة العامة عن مدى خطورة التحديات وتقترح سبل المواجهة .

ان من بين القطاعات الرئيسية في الشعب العربي المعرضة خلال الثمانينات لأعنف الضغوط واصعب التيارات والاختيارات ، **هما قطاعا الشباب والمرأة** ، ومن المهم ان **تجد الامانة العامة الوسائل الاعلامية والتعبوية والثقافية التي تمكنها من الوصول الى هذين القطاعين** . ومن ناحية اخرى قد يفيد لو ان الامانة العامة اتخذت من الاجراءات والمهام ما يضيف الى وظائف الجامعة ، وحاجة الدول اليها . اذ يمكن أن تضع الامانة العامة برنامجاً يؤهلها للتحول التدريجي **نحو ان تصبح امانة عامة تتوافر فيها امكانات بيت الخبرة المتعددة التخصصات** ، وان تدعم

مصداقيتها في العالم الخارجي ، وتقوم بتوزيع منافع هذه العلاقة على الدول الاعضاء ، اذ انه كلما اكدت الامانة العامة مزايا جديدة ، او تؤكد على منافع تقليدية ، ساعد هذا على اضعاف اتجاهات التحالفات الاقليمية داخل اجهزة او منظمات اخرى .

وقد يحتاج الامر في وقت قريب الى **مواجهة صريحة مع المنظمات او المؤسسات العربية الاقليمية التي تنشأ في المنطقة** . اذ يمكن للامانة العامة ان تطلب التأكيد المستمر من جانب اعضاء التنظيم الجديد على انتمائهم بصفة اصلية للجامعة الام ، وان لا يعقد اجتماع لهذا التنظيم على اي مستوى دون وجود الامانة العامة فيه . ان الاسراع في اداء هذه المهمة امر حيوي قبل ان تستقر للتنظيم تقاليد وتنشأ لأجهزته وقيادتها مصالح ذاتية في الاستقلال او الانعزال .

خاتمة

إن التحديات التي تواجه الامة العربية تحديات ضخمة . ولن تتمكن الامانة العامة وحدها من مواجهة هذه التحديات . هذا الواجب تتقاسمه الدول الاعضاء في الجامعة والامانة العامة ، لان ساحة عمل الامانة العامة هي الساحة العربية ، وهذه الساحة تكاد تحتكر الارادة فيها حكومات الدول الاعضاء .

لقد مرت الجامعة العربية بازمات كثيرة ، ولم تتخل عنها الدول الاعضاء ، لأن الجامعة تؤدي « وظائف » مفيدة لهذه الدول ، ولأن الامانة العامة تقوم بمهام تعود عليها احياناً بالنفع ، ولان هذه الدول لم تجد بديلاً افضل ، واخيراً لأن هذه الدول عربية ، ولم تقرر بعد ان تكون شيئاً آخر . ولذلك فالدول تعلم ، كما تعلم الامانة العامة ان انهيار هذه الاسباب او اكثرها سوف يؤدي حتماً الى تفكك الجامعة . وهذه مسؤولية قومية كبرى واجب على الجميع تلافي وقوعها ، والضرر الناتج عنها سوف يصيب كل قطر على حدة والامة بأسرها .

تعقيب ١

محمد حسنين هيكل

وهذه هي الجلسة الختامية بهذه الندوة فإنني استأذنك في جلسة صدق ، وهي التوجه بالتقدير والاعجاب الى عطاء الفكر والجهد والتنظيم الذي استطاع ان يحقق هذه الندوة على النحو الذي تحققت به ، وان يصل بها الى المستوى الذي بلغته ، وبالتأكيد فإن الجزء الاكبر من الفضل يعود الى صديقي وصديقنا جميعاً د. خير الدين حسيب ، والى الصفوة من معاونيه ، وهو ، وهم ، تأكيد جديد على ان هذه الامة لا تملك طموح الاماني فقط ، ولكنها ايضاً تملك مقدرة الفعل الايجابي المستنير .

انتقل الآن الى دراسة الاستاذ جميل مطر . يبدو لي ان الندوة ، وربما كان هذا مقصوداً ، كانت تريد ان تبلغ الذروة في آخر يوم من انعقادها ، وذلك شيء طبيعي يعرفه كل الذين مارسوا العمل الفكري والعقلي ، فإن نقطة الختام عادة ما تكون هي مجمل الحصيلة . ونحن في الصحافة اول من يشعر بهذه المشكلة ، ونحن نسميها بقفلة المقال او الحديث او التحقيق الصحفي . وكانت النصيحة الذهبية التي تقال لكل من يمارس الكتابة : تستطيع ان تبدأ ما تكتب همساً ولكن حذار ان تكون الخاتمة بالهمس . والحقيقة ان هذه الندوة نجحت في ان تحلّ مشكلة القفلة ، لحظة الختام ، لحظة نزول الستار على عمل يبقى تقديره لزمان طويل ماثلاً في الاذهان ، محركاً ومنشطاً لدورة اخرى من دورات التفكير والدرس .

في يوم الختام من هذه الندوة عشنا مع دراستين : دراسة د. غسان العطية في الصباح ودراسة الاستاذ جميل مطر بعد الظهر ـ الآن ـ والواقع ان هناك صلة او اتصالاً بين الدراستين معاً . فهما في الصميم من قضية الاستراتيجية العليا العربية ، قضية النظام العربي . والحقيقة انني لا اجد مجالاً لخلاف بيني وبين الاستاذ جميل مطر في كل ما قال لكن الخلاف يقع بيننا فيما لم يَقُل . ولكي اكون منصفاً ، فلقد كانت قضية النظام العربي وتمايزه عن غيره من الانظمة المطروحة على الساحة : نظام شرق اوسطي ، او نظام إسلامي . . . الخ ، محل مناقشات طويلة جرت واستمرت في الدائرة التي

جمعت بيننا في العمل سنين طويلة وسعيدة . كما نرى ان آخر نظام عاشت المنطقة في اطاره هو نظام الخلافة العثمانية ، وبعد سقوطه كانت هناك مشاريع ومحاولات : كانت هناك فترة التدخل الاستعماري الغربي لارث الخلافة ، ثم كانت هناك فترة مقاومة التدخل الاستعماري طلباً للاستقلال ، وكان طلب الاستقلال في حد ذاته يطرح مطلوباً اكثر هو الهوية . ولقد برزت الامكانية العربية قبل جمال عبد الناصر ، ولكن جمال عبد الناصر حوّل الامكانية العربية الى مشروع نظام عربي ، ثم الى نظام عربي ثبت صدقه فعلاً في تجسيد الاستراتيجية العربية العليا بصرف النظر عن الحرب المستمرة عليه، اما بمحاولات الضرب لعوامل قوته وإمَّا بطمس معالم شخصيته .

كثير من هذه المحاولات شرحها الاستاذ جميل مطر في دراسته عن الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي ، وأجدني على اتفاق معه في الكثير مما قال ، لكني اجدني على خلاف معه في الكثير مما لم يقل .

كانت الدراسة ممتعة في العرض والشرح والتحليل ، لكنها في النهاية وصلت الى مأزق ، ولكي اكون اميناً معه ، ومع نفسي ، فإن المأزق الذي وصل اليه هو المأزق نفسه الذي يحتوينا جميعاً ، وربما كان تشوقنا الى مخرج هو الذي يدفعنا الى ان نطلب من الآخرين ما عجزنا نحن عن الوصول اليه ، ثم نتجرأ ونلومهم على انهم لم يفعلوا ! والحقيقة ان الناس في الازمات المستعصية ، مع استحالة الرؤ ية الواضحة يلجأون الى باب من اثنين : اما باب الحلول الاجرائية او الادارية او ما شابهها وإما الى باب الغالبيات الضبابية ،ومن اسهلها الكلام عن الحتميات القدرية او التاريخية . ولأن جميل مطر عقلاني فإنه لم يجد الا في الباب الاول ملجأ ، لم يجد غير الباب الاول في موضوع تحديات النظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات ، فلجأ الى مقترحات من نوع اعادة النظر في مفهوم الاعلام في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والى تكثيف بادرات الامانة العامة ، والى تنشيط وسائل الامانة العامة ، الى قطاعات الشباب والمرأة ، والى تحويل الامانة العامة الى بيت خبرة متعدد التخصصات .

إن جميل مطر كاد ان يلمس صلب الحقيقة في عبارة واحدة في نهاية بحثه الممتاز حيث تحدّث عن مواجهة صريحة مع المنظمات او المؤ سسات العربية الاقليمية التي تنشأ في المنطقة ، لكنه لم يكد يلمس الحقيقة بطرف اصبع حتى ابتعد ، وله الحق لأنه في ومضة الحقيقة وجد ان المواجهة المطلوبة ليست من الامانة العامة والمنظمات والمؤ سسات الاقليمية التي نشأت في المنطقة وانما المواجهة المطلوبة اكبر واوسع واعمق ، ولهذا فهي اخطر . ان الامر يحتاج فعلاً الى مواجهة ، كما يقول جميل مطر ، وهنا اتفق معه ، ولكن ان تكون المواجهة بين الامانة العامة وبين المنظمات والمؤ سسات العربية الاقليمية التي تنشأ في المنطقة ، فهنا خلافنا . ولا بد من ان اعترف ، وجميل مطر معي ، في ان اطراف المواجهة ليسوا من قال ، وانما اطراف المواجهة هم من لم يقل .

الامانة العامة للجامعة العربية مجرد تعبير رمزي عن وجود النظام العربي . والمنظمات والمؤ سسات الاخرى تعبيرات رمزية عن دوافع اخرى غير دوافع النظام العربي . ولكن المواجهات حين تقع لا تقع بالرموز وانما بالقوة الحقيقة وراء هذه الرموز .

تعقيب ٢

قسطنطين زريق

لا بد م بادىء بدء من ان انوه بهذا البحث المتميز الذي تدعمه خبرة الاستاذ جميل مطر في عمله في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ومعالجاته العلمية لقضايا الجامعة وعالمها ، واطلاعه السياسي ، وقدرته على التحليل المتزن والنظر الشامل .

واني لأجدني متفقاً والاستاذ مطر في الكثير مما اورده في هذا البحث ، وبخاصة في معالجته لتحديات المستقبل ، وفي عرضه لهذه التحديات ، وفي ما اقترحه من مهام للامانة العامة للجامعة في مواجهتها ، كالوصول الى الرأي العام العربي لطرح خطورتها ، وكالسعي لصد الانهيار الكامل للقيم تحت وطأة النظام الاجتماعي الجديد ، وكتكثيف خبرة الجامعة في مختلف الاختصاصات وتدعيم مصداقيتها في المجتمع العربي وفي العالم الخارجي ، وما الى ذلك من الاقتراحات المهمة والجديرة بالاعتبار والمتابعة .

على انه لا بد في الوقت نفسه من ابداء بعض الملاحظات التي لا تتناول جزئيات الموضوع (فالاستاذ مطر بحكم موقعه وخبرته اعلم مني بها) ، وانما تستهدف اطار المعالجة العام واقسام البحث الرئيسية والعلاقات فيما بينها .

١ ـ كنت اتمنى ، فيما يتعلق بالندوة عموماً ، ان يكون انطلاقها الاول من الاهتمام المستقبلي ، اي ان تبدأ باجلاء التحديات الداخلية والخارجية التي تجابه الامة العربية في السنين المقبلة ، لتكون هذه التحديات ـ اكثر مما تكون الخلفية التاريخية ـ هي المتحكمة في رؤى الباحثين وفي تحليلاتهم وفي ما يتوصلون اليه من اقتراحات . فما دامت هذه التحديات ، كما قال بحق الاستاذ مطر ، هي « من نوع تحديات المصير » ، وما دام يتوقف على صدق ادراكها وفاعلية مجابهتها نوع الامة العربية التي ستقوم في الآونة المقبلة ، بل وجود هذه الامة نفسه ، فإنها هي التي يجب ان تحتل المكانة الاولى من تفكيرنا وسلوكنا ، وان تغدو هاجسنا اليومي والباعث الاول لمختلف اهتماماتنا . وهي الجديرة بأن تترسخ في

اذهان القياديين والمسؤولين في ميادين الفكر والعمل ، وبأن تنطلق منهم لتعم صفوف الامة جمعاء . اذ ليس مثل الاحساس بالخطر ـ والخطر المصيري بخاصة ـ منبهاً للفكر وحافزاً للعمل وداعياً الى التحولات الجذرية الضرورية لضمانة السلام والتقدم .

ومن ضمن هذا التصور العام ، كنت أتمنى لبحث الاستاذ مطر ، وهو البحث الوحيد المخصص للنظرة المستقبلية ، ان ينطلق من هذه النظرة ، وان يمضي بعدئذٍ لاستخراج متضمناتها ومعانيها لما دعاه « النظام الاقليمي العربي » . واني لأتخيل ان كلا من البحوث التي تؤلف هذه الندوة سينتهي الى تصورات مستقبلية ، ولكني كنت ارجو ان تأتي هذه التصورات من خلال تصور عام سابق ، دقيق ، شامل في نطاقيه العربي والعالمي ، وعاكس ضوءه على تقويمنا لماضي الجامعة وحاضرها .

٢ ـ ارجو الا يؤدي استخدامنا لتعبير « النظام الاقليمي العربي » الى ترسيخ صفته الاقليمية وتغليبها على صفته القومية . فمع الاعتراف بما لهذا التعبير من فائدة في الدراسات السياسية المقارنة ، سواء من حيث النظر الى الكيان العربي بكليته ، او الى جامعة الدول العربية من ضمنه ، كـ « نظام » له عناصره المتشابكة وتفاعلاته الداخلية والخارجية ومزاياه الخاصة ، او من حيث المقارنة والمقابلة بينه وبين الانظمة الاخرى المماثلة ـ مع الاعتراف بهذا يظل ثمة خطر في ان تختفي خاصة هذا « النظام الاقليمي العربي » التي تميزه عن امثاله من الانظمة ، وهي ، كما ذكر الاستاذ مطر ، عقيدته التي كانت عاملاً قوياً في نشوئه والتي لا تزال تسيطر عليه بشكل او بآخر والتي تكوّن جوهر مرتجاه المستقبلي . إن هذا التعبير ، وان يكن يصور الواقع من جهة ، بمعنى ان النظام العربي يتألف من دول مستقلة ويقوم في اقليم معين، فهو يقصر عن تصوير هذا الواقع من جهة اخرى ، اي من جهة الخصائص المشتركة (لغة وثقافة وتاريخاً . . . الخ) التي تعم الشعوب العربية ، والمطامح القومية التي اسهمت في انشاء الجامعة ، ناهيك عن التطلعات المستقبلية التي تضرم في نفوس هذه الشعوب . افليس الافضل في هذه الحال ان نقول : « النظام الاقليمي القومي العربي » ، ولو ثقل على القلم واللسان ؟

٣ ـ ولكن ، سواء أكان هذا النظام اقليمياً ، ام قومياً ، ام اقليمياً قومياً ، فإنه يشمل ، بالاضافة الى جامعة الدول العربية التي تكوّن كما يقول الاستاذ مطر طرفاً اصيلاً من اطرافه او عضواً اصيلاً فيه ، اطرافاً او اعضاء اخرى لعلها هي الاهم والاحرى بالنظر والتقويم عند تحليلنا له . نعني بذلك الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، بل ان هذه الدول هي العناصر الاساسية التي يتألف منها النظام . لذلك لا بد ، لفهمه حق الفهم ولتقدير موقع الجامعة فيه وتأثرها به وتأثيرها فيه ، من البدء اولاً بتحليل طبيعة هذه الدول وانظمتها السياسية ومصادر قوتها وضعفها ، ونوع ومدى علاقاتها بالقوى العالمية . فإذا كان من شأن طبيعة هذه الدول ان تعمل على ترسيخ كياناتها القطرية ، واذا كانت انظمتها تسعى اولاً الى المحافظة على مصالحها والى تثبيت وجودها واستمرارها ، واذا كانت تتوجه الى هذه او

تلك من القوى العالمية المتصارعة وتؤثر صلاتها بها على صلاتها باعضاء النظام الآخرين ، فإن هذا كله يسم النظام العربي ، وجامعة الدول العربية من ضمنه ، بسمات خاصة ، وهو جدير بأن تكون له الاسبقية في المعالجة ، لأنه الاصل الباعث والمحدد الطاغي .

إن التحدي الاكبر الذي يجابه الامة العربية في مطلع الثمانينات هو اتجاه اعضاء النظام العربي نحو تمكين القطرية والتكتلية الاقليمية (الايديولوجية ، والاختلاف والتناقض ، وتسلط الانظمة ، والاستقطاب الداخلي والخارجي)، وهو الاتجاه المعاكس لما يفرضه سير الامة نحو التماسك والتكامل وتنمية قوتها الذاتية التي تكوّن مرتكزها الاساسي . فمن هنا يجب ان نبدأ : كيف نقف في وجه هذا الانعكاس الذي ادى الى « التبعثر » العربي ، والذي أعرب عنه اصدق تعبير الامين العام الاستاذ الشاذلي القليبي في افتتاح اجتماع مجلس الجامعة الاخير في ٢٤ / ٣ / ١٩٨٢ (وقد كان هذا الاجتماع ، في هذا الوقت العصيب ، على مستوى السفراء !) عندما قال : « ان الكثير من القضايا المتعلقة سواء بالصراع العربي ـ الصهيوني ام بالتنمية الاقتصادية متوقف على تسوية الخلافات العربية (···) في ظل الخلافات لن نتمكن من وضع اي سياسة فضلاً عن تنفيذ اي قرار كفيل بفض مشكلة من مشكلاتنا او حل قضية من قضايانا . وهذا الشلل الذي يهدد القرار العربي يزيد العدو الصهيوني قوة وجرأة على التوسع وفرض خططه الهادفة الى ضرب مواقع النضال ونسف مراكز الانتاج في كل قطر عربي »[1] ؟ ان صد التيار الحاضر والعمل على توجيهه الى غايته الصحيحة ليس من مسؤولية جامعة الدول العربية وحدها ، وانما هو ايضاً ، وفي المقام الاول ، من مسؤولية اعضائها . ومن هنا يطرح السؤال الاول بشأن طبيعة تكوين هؤلاء الاعضاء وما اذا كانوا مؤهلين في الوقت الحاضر لأن يجعلوا النظام الذي يربط بينهم سلبياً فاعلاً والجامعة التي يتظللون بها رادعة للاخطار المحيطة بهم .

إن هذه المسؤولية يشارك فيها ايضاً المواطنون العرب في ديارهم جميعاً . ولكن من الملاحظ ان قدرة هؤلاء المواطنين تخف يوماً بعد يوم . وهنا التحدي الخطير الثاني في مواجهة الثمانينات . ذلك ان سلطة الانظمة الحاكمة في الترغيب والترهيب تتصاعد في كل بلد عربي . هناك الاغراءات المالية والسلطوية من جهة ، واساليب الدعاوة المتشددة نفاذاً وانتشاراً من جهة اخرى ، ولا ننسى وسائل المنع والقمع وتقييد حرية القول والفكر والعمل وما اليها .

مهما يكن اثر العوامل الخارجية في نشوء جامعة الدول العربية ، فمما لا شك فيه انها جاءت ، الى حد بعيد ، « استجابة للرأي العربي العام في جميع الدول العربية » كما نص على ذلك ميثاقها . وسيظل هذا الرأي العام ، وتفاعلها واياه ، سندها الاكبر ، فما هي حال هذا السند اليوم؟ وما هي حال الفكر الذي يجب ان يغذيه ويدفع به قدماً ؟ لقد طغت على هذا وذاك موجات عارمة بثت فيه التناقضات الايديولوجية ، من تقدمية او محافظة او

---

(١) النهار ، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢ ، ص ١ .

رجعية ، من دينية او علمانية ، من ليبرالية او تمركزية ، فإذا هو اليوم في حال تمزق وانحسار ، واذا انتماءات فرقائه الى احدى هذه الايديولوجيات او الدعوات اقوى من انتمائه العربي . ولقد كان خليقاً بهذه التناقضات ان تكون بواعث حيوية وتقدم وان يكون لها دفع ايجابي ، لو تيسر لها ان تتفاعل في جو من الحرية والديمقراطية . ولكنها حرمت من هذا الجو وتعرضت لمفاسد تليدة وطريفة عكّرتها وبلبلتها ، فها هي تتصارع في غير مصلحة التكون القومي والتقدم الحضاري .

وليس صحيحاً ان هذا الانحسار يعود كله الى القوى الاستعمارية الخارجية ، التي تجد في القومية العربية وفي حركة توحيد العرب ، ونمو قدرتهم الذاتية خطراً عليها وعلى مصالحها في هذه المنطقة المهمة من العالم . ولا شك ان هذا الخطر كان قائماً عند ظهور الحركة العربية ، ولا شك انه ظل يقف في وجهها طوال مسيرتها وان الاساليب التي استخدمها وما زال تزداد تعداداً وتشتد ضراوة ، ولكن من الحق ايضاً ان نقول ان السلطات العربية تتحمل ايضاً قسطها الكبير من المسؤولية في هذا الانحسار ، كما يتحمل المفكرون القوميون قسطهم ايضاً . ولن تصلح الحال الا عندما تصبح مشروعية كل نظام في البلاد العربية قائمة لا على كيفية تسلمه الحكم ، او على ما يملك من قوة عسكرية او مالية او سواها ، او على ما يطلق من دعاوات وشعارات ، بل على صدق توجهه القومي العربي وعلى تقديمه لهذا التوجه على اي توجه آخر . ولن تصلح الحال ايضاً الا عندما تستطيع طلائع الرأي العام العربي ان ترتفع فوق تناقضاتها الحاضرة وان تؤمن ايماناً ، لا تردد فيه ولا انحراف عنه ، بمصير العرب المشترك وبمحتواه القيمي ، وان تتصرف بوحي هذا الايمان . وهذا هو جوهر التحدي الثاني الذي تحدثنا عنه .

إن من جملة مآسينا العربية الحاضرة تبلبل الفكر القومي العربي وتضاؤل سلطته على النفوس وعلى نفوس الشباب خاصة ، حتى ليكاد يكون الشك فيه اغلب على الايمان ، والانحراف عن خطه اقوى من الالتصاق والثبات . لقد تآزرت عليه القوى الاستعمارية الخارجية وعملت على ضربه في كل مكان وبشتى الوسائل . ولكنه ضرب ايضاً في مواطنه لعجز اصحابه عن ان يكونوا امناء له كل الامانة ، بالعمل الحثيث في ايضاحه وتطويره ، وبالشهادة له في كل ما يفكرون ويعملون ، وبالنضال الصادق لصونه ، ولبثه في صفوف الجماهير . ويعظم خطر هذا العجز وتهول مسؤوليته في الاحوال التي تمكن بها بعض المنادين بهذا الفكر من تسلم ازمة الحكم ، فإذا التنفيذ يخالف العقيدة او يناقضها ، واذا الرؤية تضيق وتميع ،واذا المصالح الصغرى تطغى على المصلحة الكبرى . إن التراث العربي بمنجزاته وامجاده ، والحاضر الراهن بأخطاره وامكاناته ، والمستقبل المرجو بتحدياته ونداءاته . إن الحياة العربية كلها تحمّل العرب اجمعين امانة الانصهار العربي سبيلاً الى القوة والعزة والكرامة والحضارة ، فهل يقدرون ـ وهل يقدر المسؤولون منهم خاصة ـ على حمل هذه الامانة ؟ وهل يقبلون على النقد الذاتي ليتبينوا جدارتهم بها ، ام يصدق عليهم قوله

تعالى في كتابه العزيز **﴿انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً ﴾**(٢) .

٤ ـ وبعد ، نعود الى جامعة الدول العربية لنقول ان هذه الجامعة ، بالاضافة الى كونها طرفاً او عضواً اصيلاً في النظام العربي ، يمكن أن تعتبر بذاتها نظاماً في داخله . وهذا النظام لا يقتصر على الامانة العامة ، بل يشمل ايضاً اطرافاً رئيسية اخرى منها : مجلس الجامعة ، ومؤتمرات الوزراء المختصين (اقتصاد ، عمل ، اعلام . . . الخ) ، وهيئات الجامعة الاقتصادية والعسكرية ، ومنظماتها المتخصصة ، والمؤسسات والاتحادات المرتبطة بها . ومما يلاحظ على بحث الاستاذ مطر تركيزه على مهام الامانة العامة ماضياً ومستقبلاً ، واهماله الذي يكاد يكون تاماً للاطراف الاخرى في نظام الجامعة . ومع اعترافنا بما للامانة العامة من دور فريد سواء في ما تستطيع ان تبثه من حيوية في سائر اطراف هذا النظام ، او في تمثيلها اياه لدى العالم الخارجي ، فانا نحمّلها فوق مكنتها اذا قصرنا تحليلنا لمهمات الجامعة فيها والقينا عليها تبعات مهام تقع اصلاً على الاطراف الاخرى ، ومن هنا كنا نرجو ان نرى في تحليلات الاستاذ مطر واقتراحاته المستقبلية ما يتصل بانجازات او قصور هذه الاطراف سواء في تكوينها الذاتي او في درجة الانتظام او عدم الانتظام القائم بينها . ومن هذه التحليلات يمكن أن نتبين مقدار صلاح « نظام جامعة الدول العربية » ، بعناصره المكونة وبالتفاعلات القائمة بينها ، لاداء وظيفته الرائدة لـ « النظام العربي » بمجموعه .

٥ ـ ومما يلاحظ ايضاً في بحث الاستاذ مطر لدى عرضه الشائق لمهام الامانة العامة في المراحل الاربع من تاريخها ، انه كان رفيقاً ، سمحاً في احكامه على نوعية نهوض الامانة العامة بهذه المهام . انه يصوّر كيفية تجاوب الامانة العامة للاحوال الموضوعية التي سادت النظام العربي ، وجامعة الدول العربية فيه ، في المراحل المتتابعة ، والقدرات التي ابداها الامناء العامون في قيادة سفينة الامانة العامة ، والجامعة بمجموعها ، عبر العواصف والامواج التي تعرضت لها . ولكننا سمعنا وقرأنا كثيراً من عاملين سابقين في الامانة العامة ، وممن كان لهم بها اتصال قريب او بعيد ، عن قصورها في الحقول المختلفة التي عملت فيها ، وفي الوسائل التي اتخذتها والاساليب التي اتبعتها . فهل هذه الانتقادات هي مجرد اتهامات لا تستند الى اساس ، ام ان لها قسطاً من الصحة؟ ان جلاء هذا الواقع ، في ماضيه وحاضره، هو ضروري جداً لصحة نظرنا وتقديرنا لـ « مهام الامانة العامة في مواجهة الثمانينات » . ان التحدي الذي يجابه الامانة العامة هو ان تمثل ، في داخل الجامعة والنظام العربي ، الفكر العربي الرائد والعمل العربي الصادق والانتظام العربي الوثيق ، وبكلمة : **ان تمثل المستقبل المرجو في غمار الحاضر** . والسؤال المزدوج الذي يبدو هنا هو : اولاً ما اذا كانت الاطراف الاخرى في الجامعة وفي النظام العربي تتيح لها ان تقوم بهذا الدور ،

(٢) القرآن الكريم ، سورة الاحزاب : الآية (٧٢) .

وثانياً ، اذا كانت هي نفسها واعية هذا الدور حق الوعي ، وعاملة ، ضمن الاوضاع السياسية والتنظيمية التي تحيط بها ، على ادائه خير اداء . لقد جاء الوقت ، ونحن امام تحدٍ مصيري ، للانتقال بالجامعة من مستوى « الحد الادنى » من الاهداف ، ومن وظائفها التي عرضها الاستاذ مطر « كمنبر قومي » و« كموازن في التحالفات العربية » و« كطرف متشدد في علاقات العرب بالعالم » و كحقل لـ « امتصاص الغضب الشعبي ضد الحكومات » الى نظام فعّال في توجيه الجهود العربية ـ الحكومية والشعبية ـ نحو التضامن والتكامل ، والتقدم والارتقاء . وللامانة العامة دورها في هذه العملية الانتقالية النوعية ، وفي ضوء هذا الدور ـ الذي يجب ان يكون واضحاً كل الوضوح بجوهره وامكاناته وحدوده ـ يجدر بنا ان نحاكمها عن الماضي ، وان نتطلع واياها الى المستقبل .

٦ ـ إننا نستبشر خيراً بالجهود الطيبة التي بذلها الامين العام الحالي الاستاذ الشاذلي القليبي في سبيل تعديل ميثاق الجامعة بغية توسيع افق اهدافها ورفعها عن مستوى « الحد الادنى » ، وبغية تحريرها من بعض القيود التي تتحكم في عملها وتؤدي الى تعثره . فمما لا شك فيه ان الشكل يؤثر في المضمون سلباً او ايجاباً . ولكنه يظل شكلاً ، والعبرة في المضمون : في حسن التوجه وفي كفاءة الاداء ، وفي تقدير العاملين في الامانة العامة ـ من اصغرهم الى اكبرهم ـ بأنهم مدعوون لمهمة « رسولية » ، وبأن التحدي الذي يجابههم هو ، كما قلنا ، ان يمثلوا ، افراداً وجماعة ، في ميادين الفكر والسلوك والعمل المشترك ، والمستقبل العربي المتشدد .

وكذلك نستبشر خيراً ، من بين الآفاق الجديدة التي يحاول الامين العام الحالي النفاذ اليها ، بآفاق الاتصال بين الجامعة والرأي العام العربي ، لكي يظل قلب الجامعة نابضاً بالآلام والآمال التي تضطرم في صدور الجماهير ، ولكي تمثل فعلاً استجابة حية لتطلعات الشعوب المستقبلية . وكذلك نقدر كل التقدير الصلات التي يقيمها الامين العام بالمفكرين والعلماء ورجال الاختصاص قصد الافادة من خبرتهم وقصد ابقاء اعمال الجامعة ـ والامانة العامة بخاصة ـ منفسحة للانتقاد الجاد والتقويم الموضوعي . وفي هذا الاتصال فوائد جمة لها ولهم وللقضية الكبرى التي من اجلها يفرض ان يعملوا جميعاً .

٧ ـ اعود ، بعد هذه الملاحظات ، الى ما بدأت به هذا التعليق ، وهو التنويه ببحث الاستاذ مطر في مجمله ، والتوكيد بخاصة على الاقسام الاخيرة منه التي تتوجه نحو الثمانينات فحسناً فعل الاستاذ مطر في دق ناقوس الخطر ، وفي تبيانه ان الخطر الاكبر الذي يواجهه النظام العربي هو خطر « الانفراط من الداخل » . وحسناً فعل فيما رسمه من تحديات تجابه الامانة العامة بخاصة ، وارجو ان يفسح المجال خلال هذه الحلقة من الندوة ، وفي مجالات اخرى تالية ، لمناقشة كل من هذه الاقتراحات ولاستخراج مضموناتها ولاستطلاع سبل تنفيذها . ان الامانة العامة للجامعة لتحسن ، من جهتها فعلاً اذا اولت هذه الاقتراحات اهتمامها فأسهمت في التصدي لانحسار الفكر القومي والعمل القومي ، وفي

الوقوف في وجه الانهيار الكامل للقيم ، وفي التركيز الاعلامي على الانسان العربي ، وفي التوجه الخاص الى قطاعي الشباب والمرأة ، وفي تنمية خبراتها الذاتية العلمية والعملية ، وفي التوكيد على الهوية العربية الاصيلة ، والاصرار على ضرورة حضور الجامعة ، بصفتها رمز هذه الهوية واداتها ، في جميع المنظمات والمؤسسات الاقليمية التي تنشأ في الوطن العربي .

ولكن لا بد من الاشارة مجدداً الى ان هذه التحديات لا تجابه الامانة العامة وحدها ، وانما تشمل الدول الاعضاء وسائر اطراف الجامعة ، ومن ورائهم والمواطنون العرب قاطبة ، ورجال الفكر منهم خاصة ، واذا كان للامانة العامة دورها وامكاناتها ، فلا اقل من ان يبادر رجال الفكر الى الاسهام بما يتصل بهم من المهام اتصالاً خاصاً . واعني بذلك المهمتين الاوليين اللتين يشير اليهما الاستاذ مطر : وقف الانحسار القومي ، والتصدي للانهيار الكامل للقيم . فلن تنشط الجامعة ، بل لن تقوم الامة العربية ، الا بقدر ما ينمو في المجتمع العربي من فكر قومي سليم ، اي من فكر محقق لشروط الموضوعية والعقلانية ، ومن باثٍّ في الحركة القومية العربية الحيوية والصفاء ، ومن واعٍ كل الوعي لاوضاع العالم الحاضر ، ومهيأ لمواجهة الاوضاع المقبلة . اما المهمة الثانية فهي التي تدخل في نطاق القيم . والقيم هي جوهر الامة ، ومقياس قدرتها على الحياة والعطاء . ومن هنا يبين موقع المفكرين المركزي ، حاضراً ومستقبلاً ، ليس ازاء « الجامعة العربية والنظام العربي فقط» ، بل ازاء الوجود العربي والفعل الحضاري العربي ، ومن خلالهما تجاه المستقبل الانساني بأسره .

تعقيب ٣

احمد صدقي الدجاني

الى أين وصل النظام الاقليمي العربي ؟ وما هي التحديات التي تواجهه في الثمانينات ؟ وما هي مهام الامانة العامة للجامعة العربية في مواجهة التحديات وتحقيق الاستجابة العربية لها ؟ حاول الاستاذ جميل مطر الاجابة عن هذه الاسئلة في هذا البحث الجيد الذي يغري بالقراءة المتأنية ، ويحث على التفكير ، ويثير نقاطاً عدة تستحق الوقوف عندها ، ويطرح آراء واجتهادات نتفق مع بعضها ونختلف مع البعض الآخر ، وهو صاحب فضل في ذلك كله يستحق منا التحية والتقدير .

في معرض تعليقي على البحث أتناوله بكليته ، فألاحظ بداية انه يقع في نطاق الدراسات المستقبلية . وقد حاول كاتبه الوفاء بمتطلبات الدراسة المستقبلية التي هي جماع التعرّف الى الواقع وتحليله ، وربطه بمسار حركة التاريخ في الماضي ، وتشوف المستقبل . فعرفنا بالجامعة العربية اهدافاً ووظائف ومهام ،وتتبع المراحل التي مرت بها وصولاً الى المرحلة الراهنة ، وشرح تحديات الثمانينات ، مختتماً بمهام الامانة العامة في مواجهة هذه التحديات . موضوع البحث واسع . وطبيعة البحث في هذه الندوة تقتضي الايجاز . ملاحظتنا الاولى ان باحثنا قد عمد الى الايجاز المرغوب فيه احياناً والى الايجاز الشديد الذي يخل احياناً اخرى . وقد تمنينا لو انه وازن بين جانب الحاضر والماضي الذي أخذ ثماني عشرة صفحة ، وبين جانب المستقبل الذي جاء في خمس صفحات .

لقد أضاف البحث جديداً في مجال الحديث عن وظائف الجامعة العربية ، واجتهد الباحث في تقسيم المراحل التي مرت بها الجامعة ، وفي تسمية هذه المراحل . ولن ارفض هذا التقسيم لأن له ما يبرره ، وألاحظ انه قام على الربط بين شغل منصب الامين العام ، وبين احداث الوطن العربي ، كما ألاحظ ان الباحث كان انتقائياً في نظرته لتلك الاحداث . اشير هنا الى انه يمكننا اعتماد اكثر من تقسيم بحسب العامل الذي نود ابرازه فنتخذه مقياساً .

ولعل ابسط تقسيم هو ذلك الذي يقوم على شغل منصب الامين العام ما دام الامر متصلاً بتاريخ الجامعة ، علماً بأن التغيير الذي حدث في هذا المنصب كان يعبر دوماً عن تفاعل مجموعة عوامل في وقت واحد .

أقف امام تسمية الباحث للمراحل ، لأنها أوجزت بكلمات رؤيته لمسار النظام العربي عبر سبع وثلاثين سنة . فهناك « النشأة ، ثم التفاعلات الحادة ، ثم انفجار الثروة والفقر ، ثم التبعثر » . فليس غريباً اذن ان ينتهي الباحث الى القول بأن « الجامعة العربية سوف تواجه قريباً مأزقاً خطراً . . قد يقود الى انفراط الجامعة » . ويأتي رسمه لصورة النظام العربي في مرحلته الراهنة بالغ القتامة والسواد ، يدق اجراس الخطر على عدة مستويات . ولكنه يختم بحثه مقرراً أن الجامعة ستبقى وتخرج من الازمة الراهنة كما حدث من قبل مع ازمات سابقة .

لا أعتقد ان احداً في الوطن العربي يمكن ان يرى صورة النظام العربي اليوم مشرقة ، او ان يخفي قلقه من جوانب محددة فيها . ولكني في الوقت نفسه لا اكاد اجد جانباً أسود في هذه الصورة لم يكن موجوداً في المراحل السابقة . ولا أكاد أجد جانباً مضنياً في صورة النظام العربي بالامس لا اراه اليوم في هذه المرحلة ، وقد نما في كثير من الاحيان . اقول هذا لألفت النظر الى ضرورة تتبع اصول الازمة الراهنة من جهة كي نحيط بها ونتعمق فهمها فنتغلب عليها . واقوله ايضاً كي لا نصل الى التحرق العبثي الذي يورث اليأس ، ونبقى في حدود التحرق المحرك الذي يحث على صنع الاستجابة الصحيحة .

انطلق الآن من التعليق الى التعقيب . فموضوع البحث يقتضي الاجابة عن مجموعة تساؤلات اوردها مرتبة كما يلي :

١ ـ نبدأ بتساؤل حول ماهية النظام العربي ، وكيف بدا خلال الفترة الماضية؟ وألاحظ ان النظام العربي هو تلك الصيغة التي تجسدها جامعة الدول العربية باهدافها ووظائفها ومهامها . وهو يتحرك على صعد ثلاثة ، صعيد العلاقات العربية ـ العربية ، وصعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وصعيد العلاقات العربية ـ الدولية .

كيف عمل النظام العربي على كل صعيد من هذه الصعد ؟ ما هي التفاعلات التي جرت ؟ ما هي آثار التوازن الدولي على هذا النظام ؟ وما هو دور النظام في اطار التوازن الدولي ؟ نشير هنا الى ان الاجابة ستعرض بالحديث عن موجة التحرير التي تدفقت منذ ١٩٤٥ . . استقلال الدول العربية . . . دور النظام العربي في هذا الاستقلال . . . التكتلات العربية . . . باندونغ ، حرب السويس ، عدم الانحياز فكرة وتطبيقاً . . . انتقال التوازن الدولي من الردع الى التعايش اواخر الخمسينات . . . انعقاد القمة الاولى ١٩٦٤ . . . نكسة ١٩٦٧ . . . ونصل الى رسم خريطة الصراع بين عرب وعرب وتبين عوامل هذا الصراع ودور القيادات فيه ، كما نصل من ذلك الى ان النظام العربي اتضح تماماً في نهاية مرحلة عبد الناصر بعدما استقرت تجربة مؤتمرات القمة العربية .

٢ ـ التساؤل الثاني حول الصورة الراهنة للنظام العربي كيف نراها ؟ وما هي العوامل التي تتفاعل فيها على الصعد الثلاثة ؟ سنقف عند الاجابة امام التجربة التي مر بها النظام العربي على مدى السنوات الخمس الماضية منذ زيارة الرئيس السادات للكنيست الاسرائيلي . وسنلاحظ ان النظام العربي نجا من اخطارها البالغة وخرج منها وقد استقرت صورته . ومن ادلة ذلك ما تردد في هذه الندوة من البحث في عودة مصر الى الجامعة العربية .

سنقف ايضاً امام المشكلات التي تفعل فعلها في الصورة الراهنة للنظام العربي وقد اورثتها السبعينات للثمانينات على الصعد الثلاثة . هناك على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي خطر العدوان الاسرائيلي على الدول العربية بعدما بلغ درجة خطرة في ضرب المفاعل النووي العراقي ببغداد . هناك ايضاً خطر السياسة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان . وعلى صعيد العلاقات العربية ـ العربية هناك الحروب العربية القائمة بين دول عربية ، وما يتصل بها من بؤر توتر . وهناك ايضاً تعثر العمل العربي المشترك في بعض مجالاته والاخطار التي تواجه الوطن العربي وتستوجب جهداً عربياً لتحقيق الامن الاستراتيجي ولتحقيق الامن الغذائي . وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الدولية هناك الحروب العربية مع الجوار الذي يمثل العمق العربي . وهناك العلاقات بالقوى العالمية التي لا بد من ان تحكمها النديّة ، وهناك تعزيز سياسة عدم الانحياز والمساهمة في معالجة المشكلات العالمية .

إن هذه المشكلات جميعها تمثل تحديات للنظام العربي في الثمانينات لا بد من ان يستجيب لها الاستجابة الصحيحة . وهي تتفاعل مع مشكلات عالمنا وتحدياته . والتصدي لها هو من واجباتنا في الثمانينات . وسنلاحظ حين نتعمق فهم الصورة العربية كما تبدو اليوم ان ادوار اطراف النظام العربي لم تتحدد بعد بدقة ، وان القيادة العربية لم تتبلور بعد فضلاً عن غياب الزعامة ، وان الممثلين على مسرح الاحداث يتضاربون بدل ان يتكاملوا .

٣ ـ التساؤل الثالث هو حول آفاق الثمانينات على الصعد الثلاثة وانعكاساتها على الصورة العربية بجوانبها الثلاثة . ومن الاسئلة التي تبرز هنا . كيف نرى التوازن الدولي ؟ هل ستتفاقم الازمة التي يعانيها الانفراج ام تهدأ ؟ ما هي اتجاهات السياسة في كل من القوى العالمية وانعكاساتها على العلاقات العربية الدولية ؟ كيف نرى تفاعلات الكيان الصهيوني؟ ما هي التغيرات المتوقعة في بنيته الداخلية وفي علاقاته مع اليهودية العالمية ومع الولايات المتحدة ومع بقية الدول ؟ واسئلة اخرى .

سيكون علينا ان نحدد بعد الاجابة عن التساؤلات كيفية العمل لصنع المستقبل ، الذي هو تفاعل الحلم والخيال عند الانسان ، مع قدرته المعبرة عن ارادة الفعل عنده . وسيتضمن تشوف المستقبل مجموعة خيارات وبدائل لكونها شريط مشاهده الخاص به . اود هنا أن اشير الى ثلاثة امور لا بد للفكر السياسي العربي من ان يعطيها حقها في معرض تحديده لكيفية العمل .

- كيف تكون صيغة القيادة العربية في النظام العربي في المرحلة المقبلة؟والسؤال مطروح بعدما فشلت مؤخراً محاولات تصدي قطر واحد لتزعم هذا النظام. وكان نموذج زعامة القطر الواحد قد نجح الى حد ما في مرحلة سابقة . وبات مطلوباً الآن التفكير بصيغة قيادية تتحقق فيها الجماعية والتكامل ، ويأخذ كل قطر دوره فيها ، وصولاً الى بروز زعامة من خلال هذه الصيغة . ولا بد من ان نشير هنا الى ان افتقاد الزعامة القيادية في الوطن العربي هو احد اسباب المعاناة في الوضع الراهن . وواضح ان الفكر السياسي العربي مدعو للابداع في معالجة هذا الامر .

- كيف تكون العلاقة بين السلطة والشعب في النظام العربي في المرحلة المقبلة؟ والسؤال مطروح بعدما تفاقمت اخطار غياب الشورى والديمقراطية على الفرد وعلى السلطة ووقعت السلطة في مهاوي القمع بأساليب لم تعرف من قبل والى درجة بالغة الخطورة انتهكت حقوق الانسان العربي على صعيد الفرد . وبرزت على صعيد السلطة مشكلة انتقال السلطة كمشكلة حادة في العقد الاخير بسبب عدم وجود مؤسسات واصول وقواعد لها الا الغلبة بالقوة المادية . الامر الذي عاناه مَن في السلطة لأنه وضعهم في موضع لا خيار لهم فيه ، بين شرين ، شر الاستمرار مع اعتماد القمع ، وهذا يعني تفاقم الضعف ، وشر الخوف الدائم من الانتهاء بالغلبة وفق الطريقة التي تم التوصل من خلالها الى السلطة .

إن الفكر السياسي العربي مدعو لارساء مبدأ الشورى والديمقراطية وترسيخ اسسه ورسم تصور دقيق لتطبيقه يجسده روحاً وعملاً كي لا يجري الالتفاف عليه او تزييفه ، آخذاً بعين الاعتبار انماط الحياة في مجتمعاتنا والتجارب الانسانية من حولنا وطبيعة عصرنا .

- كيف نوجد الحقائق الوحدوية في النظام العربي في المرحلة المقبلة؟ والسؤال مطروح بعد ما دخل العمل للوحدة مرحلة ثالثة ، لم يعد مجرد الدعوة للوحدة كما في المرحلة الاولى - ولا رفع شعارات وحدوية عاطفية لا تطبق كما في المرحلة الثانية - مقبولاً ولا مبرراً ولا مستساغاً ، واصبح المقياس الحقيقي للوحدوي هو ايجاد الحقائق الوحدوية على صعيد القطر الواحد وبين اقطار الوطن العربي جميعها . والفكر العربي السياسي مدعو من جهة لتبيان حقيقة اي حديث وحدوي لا يحمل هذا المضمون ، ولتحديد السبل لايجاد الحقائق الوحدوية في شتى المجالات من جهة اخرى . وهو مدعو ايضاً الى ترسيخ فكرة حماية عمق الوطن العربي بتعزيز الجوار العربي والبحث عن حلول لمشكلات التخوم التي تحتك فيها القومية العربية بقوميات وشعوب اخرى تجمعنا واياها دائرة الحضارة العربية الاسلامية .

آفاق العمل في الثمانينات رحبة . وتحديات الثمانينات قوية . ونحن على يقين من قدرة امتنا على صنع الاستجابة الصحيحة لهذه التحديات ما دام ابناؤها يؤمنون ويفكرون ويعملون .

تعقيب ٤

ميشال ابوجودة (*)

بادىء ذي بدء ، اراني متفقاً مع الاستاذ مطر في تقسيمه لمراحل تطور النظام العربي بشكل عام . هذا مع تأكيدي على اهمية عامل الفكر القومي - ما يسميه مطر عقيدة النظام العربي - كمقياس اساسي في هذا التقسيم . فهذا العامل الى جانب اهميته المستقلة يؤثر مباشرة في نمط التحالفات ، وحدة التفاعلات ، ومستوى الامكانات في النظام العربي .

ولا بد من التوقف عند استقراء سمات المرحلة الراهنة ، مرحلة التبعثر في النظام لاستشراف مساره ، وبالتالي جدلية علاقته مع الجامعة - محور هذا اللقاء - من حيث تأثيره في سلوكيتها كاطار عام تعمل في مناخه ، او تأثيرها فيه كوحدة فاعلة في النظام .

ابرز سمات التبعثر كانت في الخلل الاستراتيجي الذي نتج عن خروج مصر من الصراع العربي - الاسرائيلي مع اضعاف امكانات النظام بشكل عام ، وادى الى تقلص شبكة التفاعلات العربية والى تغييرات اساسية في سلوكية وانماط التحالفات وتداخل كبير بين النظام العربي من جهة والدول المحيطة به والقوى الكبرى من جهة اخرى ، تتمثل بشكل اختراق واسع على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمجتمعية كافة (قيم - سلوك) للنظام العربي وهذا الاختراق وان بدأ مع مرحلة « الثروة والفقر » الا انه اخذ يترك آثاره في شكل ثوابت في هذه المرحلة ، نتيجة اضعاف الامكانات العامة للنظام في ظل تراجع اهمية النفط ودوره وازدياد الفقر ووجود ثلاثة مفاصل ساخنة في النظام - الحرب العراقية - الايرانية ، المواجهة في لبنان وعبر لبنان ، وقضية الصحراء - هذه المفاصل تساهم في استنزاف دائم ومتواصل للطاقات العربية .

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من حضور الجلسة ، قدم التعقيب د. غسان سلامة نيابة عنه . (المحرر)

انعكست هذه السمات في سياسات متنافرة للدول الاعضاء وتمحورات حادة، بلغت في بعض حالاتها درجة انقطاع الاتصال السياسي بين الدول الاعضاء في النظام في اطار المؤسسة العربية / الجامعة . فلم تستطع الجامعة في اطار الدبلوماسية البرلمانية عقد قمة عربية ـ قمة فاس ـ وفقدت بذلك الحد الدنى الذي كانت تقوم به الجامعة ، او الدور المحدود الذي من خلاله بقيت تمارس وجودها على الساحة العربية في منع الانهيار العربي التام . فالقمة كانت بالتوازنات التي تحكمها تشكل ضمانة لما يمكن ان يسمى عدم الانحياز العربي وتعطي ورقة قوية نسبياً للموقف العربي الواحد ، ولو الرمزي ، في مخاطبة ومواجهة الدول الكبرى ، وهذا ما فقدته الجامعة في فاس .

ففي ظل تراجع عقيدة النظام ، وتزايد الانقسام وغياب الثقل المصري في الاطار العربي ، ودوره الموازن في الاطار العربي ومع الخارج ، وتعطيل دور الجامعة فلا بد من ان نرى تسارعاً في تثبيت وتقوية المحاور العربية ، على انقاض لقاء الحد الادنى العربي في اطار الجامعة .

وسيدفع في هذا الاتجاه ايضاً التوتر الدولي ومحاولات الاستقطاب التي تتعرض لها المنطقة العربية ، ويستتبع ذلك ان الدول العربية وبخاصة الصغيرة والتي تريد ان تقف على الحياد نسبياً ستجد نفسها مضطرة للحاق بركب احد المحاور ـ مجلس التعاون الخليجي او الصمود والتصدي ـ وعبر هذا التحالف ستجد الدولة نفسها في مهب رياح القوى الدولية ، حسب علاقة كل قوة مع الحلف الذي التحقت به الدولة المعنية .

من هنا تبرز اهمية دور الجامعة في هذه المرحلة المصيرية امام التحديات التي تواجهها والتي تتناول وجودها . مثلاً : على الجامعة ان تضمن « الحد الادنى » لمنع الانهيار العربي وتخفيف تأثير الاستقطاب الدولي في المنطقة . وفي اعتقادي ان العمل على اعادة مصر الى الجامعة تبقى من الضروريات الاولية والاساسية التي على الجامعة ان تهتم بها . فعودة مصر تساهم في رفع الامكانات العربية بشكل خاص ، وتؤثر في انماط التفاعلات ، وطبيعة التحالفات القائمة ، وبالتالي تكون الخطوة الاساسية نحو ايقاف تبعثر النظام العربي قبل ان يصل الى مرحلة الانفلاش التام .

المناقشات

١ ـ محمد عصفور

كان اعتراضي على اتفاقي كامب ديفيد اعتراضاً مزدوجاً : اي سواء من حيث الاسلوب او من حيث الموضوع :

اما من حيث الاسلوب :

فقد اوضحت ان العقلية الصهيونية بالنسبة للقانون الدولي والعلاقات الدولية هي عقلية ارهابية ونازية ، فهي تدّعي انها لا تحترم من مبادىء القانون الدولي سوى تلك التي تتولد عن اتفاقيات ثنائية تعقدها ! وكأن القانون الدولي عقد من العقود لا تتعدد قواعده الا بالرضا . . . ونستطيع ان ندرك مدى الخسارة التي تصيب اي مفاوض مع الصهاينة لو ان مظلة المبادىء الدولية رفعت عن موضوع المفاوضة . . . وهذا هو الكسب الكبير الذي حققه العدو الصهيوني المتعصب من فرضه اسلوب التفاوض المتحضر (؟!) . واخراجه القضية من اطارها التنظيمي والدولي وادخالها تحت الهيمنة الكاملة للتفاوض الذي لا تتعادل فيه الكفتان ، وانما يسوده الاكراه الغاصب . . امريكي واسرائيلي .

واما من حيث الموضوع :

فإن الاتفاقيات ـ مع هذا التهالك او التهافت على ابرام صلح بأي ثمن ـ قد تضمنت انتهاكاً صارخاً لسيادة مصر ، وانتهاكاً اصرخ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وخروجاً كاملاً على مبادىء القانون الدولي والاتفاقيات والقرارات الدولية . . .

وفي يقيني ان القرارات التي اتخذتها الدول العربية (من خلال الجامعة) بغض النظر عن مواجهة مصر السادات ، وبالنسبة لاتفاقيتي كامب ديفيد ، لم تكن قرارات حكيمة ، ولا هي ادت الى تحقيق اي نتيجة ايجابية بالنسبة للغاية المفروض انها المستهدفة من وراء هذه

التدابير ، وذلك بغض النظر عن امكان الجدل في شرعية هذه التدابير نفسها في ضوء ميثاق الجامعة . فتجميد عضوية مصر او تعليقها ، ونقل مقر الجامعة مؤقتاً ، وفرض المقاطعة او العزل الصحي . . اعطى السادات الذريعة لكي يردد على مسامع الشعب ان العرب يعادون شعب مصر ويريدون تجويعه ، هذا فضلاً عن الاهانات والتهجمات التي نالت من كرامة بلد لا ابالغ اذا قلت انه اكثر البلدان العربية تضحيات من اجل قضايا الوحدة والتحرر . .

إن العدو الصهيوني كان يدرك تمام الادراك ان اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدات التالية ولاسيما ما تعلق منها بالتطبيع ، كانت اتفاقيات ومعاهدات عقدت مع رجل منعزل عن امته وضد حركة التاريخ وهذا ما صرح به المدعو ايتان رئيس الاركان في جيشهم . . حيث تساءل قبل مقتل السادات بأسابيع قليلة ما اذا كانت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدات السلام مرتبطة بشخص واحد ؟!

واما مصر الشعبية ـ لا الرسمية ـ فقد كان لها موقف آخر ومغاير تماماً عبرت عنه في اثناء حياة السادات وعبّر عنه بعض الضباط والمدنيين من الشباب بمصرع السادات . فشعب مصر رغم كل وسائل التضليل التي استخدمت تبشيراً بالرخاء واغراء بالسلام المشرف الذي يحقن الدماء . . ورغم كل صنوف الاغراء والقهر فإن الشعب قاوم دفاعاً عن انتمائه العربي . ولم يكف عن اعتراضه واحتجاجه وتمرده على تطبيع هو في حقيقته اذلال وامتهان للكرامة القومية ، وقهر على حب الاعداء .

إن الحديث عما يسمى عودة مصر الى العرب، هو حديث متلبس بالخطأ؛ اذا لم نحدّد ما هي مصر هذه التي نعنيها : اهي مصر الشعبية ام مصر الرسمية؟! مصر الشعب ام مصر الحاكم ؟ ونحن نؤكد تماماً ان اي تصرف رسمي مهما كانت درجة حماقته او طيشه لا يستطيع ان يعزل مصر الامة عن الشعب العربي . . فانتماء مصر العربي حقيقة اجتماعية وتاريخية لا تحتاج الى تأكيد وهي قائمة رغم أنف كل القرارات والمقررين . . لأنها اولاً واخيراً مسألة مصير وبالتالي فإن الحديث عن عودة مصر الشعب الى الامة العربية هو اقرب الى اللغو منه الى الحقيقة . . .

وتبقى المشكلة الحقيقية مرتبطة بمصر الرسمية وهنا ايضاً نود ان نبدّد وهماً . . هو ان صانع اسلوب كامب ديفيد وقد اختفى ، فإن امر عودة مصر الرسمية سوف يكون يسيراً . . بل تلقائياً ! واعود فأقول إن هذا وهم كبير . . ذلك ان مصرع السادات ما كان يمكن أن يترتب عليه آلياً تغيير موقف مصر الرسمي ، لأن اتفاقيتي كامب ديفيد ـ رغم اجحافهما الشديد واملاء الكثير من شروطهما ان لم يكن كلها ـ لم تعقدا (على الاقل من الناحية الشكلية) بين بيغن والسادات شخصياً وانما عقدتا بين حكومتين .

ولهذا السبب فإنني اتصور ان بقاء السادات او وفاته ، لا يغيّر من حقيقة امر واقع فرضه على مصر الرسمية ، وفي اعتقادي انه مهما قاومت مصر الرسمية هذا الواقع بقصد

تقاربها مع الصف العربي ، فإنها لن تكون بالقدرة التي تمكّنها من ان تعود عودة كاملة الى الصف العربي متحررة من القيود والالتزامات التي كبّلتها بها اتفاقيتا كامب ديفيد وما جرتاه معهما او لحق بهما من شروط معلنة او سرية او تعهدات بالتطبيع ، ويحزنني ان اقول انه اذا عادت مصر الرسمية الى الصف العربي محملة على اي وجه بأعباء كامب ديفيد ، او مدموغة بخطاياها ، فإن هذه العودة لن تكون عودة كاملة ، لأن مصر الرسمية لن تحتل مكانها ومكانتها في محيط الحركة العربية العامة .

إن موقف الدول العربية من مصر بعد اتفاقي « كامب ديفيد » لم يكن في نظري موقفاً حكيماً ولا حصيفاً ، لأنه انطلق من منطق اغفل تماماً المغايرة بين مصر الشعبية ومصر الرسمية . . لقد جمدت الدول العربية عضوية مصر الرسمية في الجامعة . وفرضت عليها ، او بالادق على مصر الشعبية ، المقاطعة التي تمارسها بالنسبة لاسرائيل حتى ان بعض الدول تطرفت في هذا السبيل فحرمت على مواطنيها دخول مصر ، تماماً كما تحرم عليهم دخول اسرائيل او جنوب افريقية ! وقد كان من الاحكم ألاّ تنسف كل الجسور بين مصر وشقيقاتها ، وانما كان لا بد وقتها من ايجاد صيغة اسلم واحكم يكون فيها معنى الانكار والاستنكار لتصرف قامت به حكومة مصر ، وفي الوقت نفسه لا ينطوي هذا الموقف العربي على قطع الوشائج والصلات بين شعب مصر والشعب العربي والدول العربية .

وفي اعتقادي انه لا سبيل امام الامة العربية للوقوف امام التحدي الامريكي الصهيوني ، الا باعادة مصر الرسمية ان لم يكن طوعاً فبقوة القانون . . اما العودة الطوعية ، فهي في نظري عسيرة بالنسبة للطرفين على حد سواء المصري والعربي : فالطرف المصري يعلن ان مصر الرسمية ملتزمة باتفاقيتي كامب ديفيد . . وباحترامهما . . . هما ومعاهدات التطبيع . والدول العربية في الجانب الآخر ، لا تتصور ان يكون التقارب العربي على حساب المبدأ الذي من اجله جمّدت او علّقت عضوية مصر. ولهذا اعلنت بعض الدول العربية انها لا تقبل ان تكون عودة مصر مقترنة بحملها الى العرب اتفاقيتي كامب ديفيد ، والا كان معنى ذلك ، ان مصر الرسمية لم تعد الى الصف العربي ، وانما معناه ان مصر قد حملت العرب الى كامب ديفيد !

أتصور ان تقوم الدول العربية ـ من خلال الجامعة ـ باعادة مصر الرسمية الى الصف العربي بقوة القانون . إن مصر الرسمية عضو في منظمة دولية اقليمية شرط العضوية فيها الاستقلال والسيادة . ومصر الرسمية كذلك كعضو في هذه المنظمة الدولية الاقليمية ملتزمة بقرارات هذه المنظمة وخصوصاً ما تعلق منها بالقضايا المصيرية للوطن العربي كله ولكل دولة عربية عضو في المنظمة الاقليمية . وفي اعتقادي ان اتفاقيتي « كامب ديفيد » والمعاهدة واتفاقيات التطبيع تنطوي على انتهاكات صارخة لسيادة مصر واستقلالها ولالتزامات مصر الدولية قبل الدول العربية المشتركة في المنظمة الاقليمية . وكذلك للقرارات الدولية الصادرة في شأن تلك الالتزامات .

ذلك انه فضلاً عن ان الاتفاقيات الامريكية المصرية الاسرائيلية تعتبر خروجاً كاملاً على صيغة جنيف الدولية ، (وهي بذلك تجرّد القضايا موضوع الاتفاقيات من صفتها الدولية وتجعلها موضوعاً للتفاوض الثنائي) . فإنها تمثل كذلك خروجاً على احكام القانون الدولي في بعض النواحي .

إنه ليس من مبادىء القانون الدولي ما يسمح للمعتدي بأن يحصل على ثمار او مكافأة على عدوانه ، او ان يكون الثمن الذي يحصل عليه من مقابل التخلي عن ارض احتلها بالحرب الغادرة ، هو انقاص سيادة مصر عليها ، كما هو واضح من تجريد معظم سيناء من السلاح ، واخضاعها في الوقت نفسه للهيمنة العسكرية لدول اجنبية ! وان لا ينص في الوقت نفسه على مدة محددة لبقاء هذا الوضع او الاحتلال الاجنبي الشاذ ، بل يشترط موافقة الدولة المعتدية على انهاء هذا الاحتلال حسبما تملي على ذلك رغباتها او تفسيراتها لامنها ومقتضياته ! وهذا يعني في بساطة شديدة ان الدولة المعتدية تعاقب الدولة المجني عليها بانقاص سيادتها او تقليصها من جزء من اقليمها !! في حين لا يخضع جزء مقابل من اقليم الدولة المعتدية لنفس القيد !!

واخطر من ذلك واشد اعتداء على استقلال مصر وسيادتها اكراهها على ما يسمى تطبيع العلاقات مع دولة العدو وهو ليس مجرد اكراه مصر على حب اعدائها ، وانما هو فرض التزامات قانونية (تتولد عن معاهدات التطبيع) تنتهك سيادة مصر حيث تمس اموراً داخلة في صميم شؤونها الداخلية : كما يتمثل ذلك في الاتفاقيات الثقافية والاعلامية والسياحية بل والاقتصادية . . . بل ان اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام هي في ذاتها انتقاص خطير من سيادة مصر من حيث تحديد سياستها الخارجية .

في حين انه لا يجوز ان يعتبر من قبيل مقتضيات معاهدات الصلح او السلام اكراه احد اطراف المعاهدة بقبول انتقاص سيادته او المساس باستقلاله ، او انتزاع ميزات او مزايا في المعاملة . ان كثيراً من القيود الشديدة الواردة على سيادة مصر ، هي في الوقت نفسه اهدار او انتهاك لالتزامات مصر قبل جامعة الدول العربية . . على نحو ما تفرضها عضويتها في هذه المنظمة الاقليمية ، وتوجبها اتفاقيات وقرارات صادرة في هذا الشأن .

وفي تصوري ان من حق جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية حريصة على استقلال الدول الاعضاء فيها ، وعلى التزام هذه الدول بالوفاء بما ارتبطت به من معاهدات وتعهدات ، من حق جامعة الدول العربية ان تطعن في شرعية اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومعاهدات التطبيع ، فيما انطوت عليه من انتهاك لاستقلال وسيادة مصر ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وخروج على الالتزامات الدولية وقواعد القانون الدولي فيما تضمنته نصوص الاتفاقيات الامريكية ـ المصرية ـ الاسرائيلية من انتهاك لقواعد القانون الدولي المنظمة للمعاهدات . وامام الجامعة سبيلان للطعن في شرعية هذه الاتفاقيات بتوجيه

الشكوى ضد مصر وليس بوصفها المخلة بالتزاماتها عن طريق ابرام معاهدات واتفاقيات مع دول اجنبية تتناقض مع التزامات لا يجوز لها التحلل منها .

والسبيل الاول ، هو الالتجاء الى مجلس الامن او الجمعية العامة للامم المتحدة طبقاً للمادة ٩٦ من الميثاق لأخذ رأي استشاري من محكمة العدل الدولية في شرعية اتفاقيتي كامب ديفيد ومدى مخالفتها لاحكام القانون الدولي . ولئن كانت فتاوى محكمة العدل الدولية غير ملزمة ، الا ان الفقه يلاحظ انها قد غيرت تغييراً محسوساً من نمو القانون الدولي .

والسبيل الثاني ، وهو السبيل القضائي اما بموافقة مصر واما من خلال توصية مجلس الامن بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية طبقاً للمادة ٣٦ (٣) وان كان بعض الشراح يرى رغم قيام النص عدم كفاية احالة مجلس الامن ، وانما لا بد من موافقة الدول اطراف النزاع على اختصاص المحكمة .

هذا في تصوري سبيل من سبل اخراج النزاع الصهيوني ـ العربي من اطار المعاهدات الثنائية وادخاله من جديد في نطاق القانون الدولي واحتمائه بمظلته ، وازالة كل القيود والانتهاكات لسيادة مصر وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره وواجبات مصر التي يفرضها التضامن العربي .

٢ ـ مفيد شهاب

أود ان أعبر عن تقديري للدراسة القيمة التي قدمها الاستاذ جميل مطر ، لما اتسمت به من عمق التحليل للواقع ، وبعد النظر للمستقبل . وأجدني متفقاً على الافكار الواردة في هذه الدراسة في مجملها ، ومتفقاً ايضاً وكاتبها على تفاؤله بمستقبل الجامعة العربية .

لقد أكد الاستاذ مطر في القسم السادس من دراسته ، عندما تحدث عن التحديات ، ان ما تواجهه الجامعة في مرحلتها الراهنة هو نوع من تحديات المصير بالنسبة للنظام العربي ككل ، وللجامعة العربية كعضو اصيل في هذا النظام . وقد بيّن لنا عند عرضه التحديات على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي ، مدى ضخامة هذه التحديات ، لينتهي في خاتمة الدراسة الى تقرير ان الامانة العامة للجامعة لن تتمكن وحدها من مواجهة هذه التحديات ، وان هذا الواجب تتقاسمه البلدان الاعضاء في الجامعة والامانة العامة .

قد نختلف في الرأي والاجتهاد حول الجامعة العربية ، من حيث كم ونوع انجازاتها ، وحول مدى اتفاقها والآمال التي عقدت عليها عند ابرام ميثاقها ، او تلك التي طرأت في الوجدان وفي الذهن العربي بعد ذلك ، على انني احسب اننا نتفق جميعاً حول حقيقة اساسية هي ان الجامعة العربية قد سجلت اكبر انجازاتها بصمودها رمزاً للوحدة العربية ، وانها مرآة ـ من ثم ـ للواقع العربي الذي يموج بعوامل التغيير وتجديد خلايا الحياة .

وهناك حقيقة اساسية اخرى هي ان الجامعة العربية لا ينبغي لها ، ولا تستطيع ، ان تتجاوز حدود الواقع العربي بتناقضاته الحية ، ولا يتصور ان نطالبها وان نحاكمها ، على قصورها عن ان تكون اداة لتوحيد النضال العربي من اجل الحرية والتقدم . وانما يحق لنا ان نحاسب الجامعة وان نحاكمها على ضوء الارتباط فيما بينها وبين سائر اجزاء الواقع السياسي والاجتماعي العربي ، وفي ضوء الارتباط فيما بين منجزاتها من جهة واهدافها ومبادئها واختصاصاتها ـ كما وردت في الميثاق ـ من جهة اخرى . ان الجامعة وإن لم تصبح كياناً وحدوياً قادراً على الوفاء بكل متطلبات النمو العربي ، فإنها خضعت للقوانين التي حكمت حياة الجسد السياسي والاجتماعي العربي : قوانين الوحدة والصراع . فإلى جانب مقومات الوحدة هناك مقومات الصراع التي تبلورت في فترة اختمار التناقضات العربية ، سواء منها الداخلية او الخارجية .

واننا نظلم الجامعة اذا اقتصرنا على القياس السابق فقط ، ذلك انه بقياس المسافة فيما بين منجزاتها وما ذكر في ميثاقها ، سوف يتبين لنا ان الجامعة قد أعطت الكثير . فإذا كان الميثاق ينص على دورها في دعم التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات وحل المنازعات التي تطرأ بينها ، فإن الجامعة كانت لها انجازات ملموسة في هذين الميدانين وغيرهما .

على انه ابعد ما يكون عن الذهن ان نقول « أنه ليس في الامكان ابدع مما كان » ، فالجامعة ـ رغم انجازاتها ـ تبقى على مسافة من الطموح العربي الكبير : فما زال امامها ان تصبح تجسيداً لارادة سياسية عربية موحدة ومحددة . وهذه مهمة الجماهير العربية والبلدان العربية واجهزة الجامعة العربية في آن واحد .

وما زال امام الجامعة ان توسع من نطاق اعمالها ، في المضمون وفي الرقعة المكانية ، لتشمل اعمق المهام العربية واعرض المساحات العربية ، وبخاصة في الميدان الاقتصادي ـ الاجتماعي . وما زال امام الجامعة ان تتقدم بخطى واثقة على الطريق الذي قطعت فيه اشواطاً طويلة حتى الآن في سبيل تنمية التمازج الفكري العربي .

٣ ـ حمدية زهران

يثير البحث عدة نقاط كبيرة الاهمية فيما يتعلق بالحاضر العربي وما يترتب عليه في المستقبل من اوضاع بعضها يبشر بالتفاؤ ل والبعض على العكس. وان كان لي ان ابدي بعض الملاحظات المختصرة على البحث القيّم المقدم فهي تنحصر في الآتي :

ـ البحث يتوافق من حيث المحتوى مع عنوان الندوة « الجامعة العربية : الواقع والطموح » ولهذا تميز عن غيره بالنظرة المستقبلية التي يتحدد بموجبها وضع حلول لبعض هذه التحديات التي تواجه الجامعة في الثمانينات . ولعل ما يثير الانتباه لهذه الدراسة انها تعدت مستوى التقرير الى مستوى التوقع ثم وضع الحلول .

ـ في احصاء معدلات الدخل الفردي اشار تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٨١ ان معدل دخل الفرد في مصر بلغ ٤٨٠ دولاراً في السنة ، ولهذا يعتبر تقدير الدخل الفردي في البحث وقدره (٣٢٠ دولاراً سنوياً) احصاء غير حديث .

وفي مجال التعليق على البحث ، فقد عرضت الدراسة سريعاً لأزمة الغذاء على مستوى الوطن العربي واوضحت ان هناك فجوة بين زيادة الغذاء وزيادة الانتاج السنوي . وكان أجدر بالدراسة ان تعطي هذه المسألة وزناً خاصاً ، حيث ان مشكلة الدول العربية في السنوات المقبلة قد تكون مشكلة اقتصادية اكثر من كونها سياسية ، فالاقطار العربية النفطية تأخذ موقف المانح لرأس المال فقط ـ وبحدود ـ دون ان تمارس اي تطور ايجابي ملموس في الاجهزة الانتاجية خصوصاً في قطاع الغذاء ، على الرغم من ان بعضها ـ كالعراق مثلاً ـ يتمتع بامكانات زراعية واسعة تنقصها اليد العاملة والتكنولوجيا المتقدمة .

ولهذا كنت انتظر من هذه الدراسة وهي تعرض لتحديات الثمانينات ان تضع في الاعتبار اهمية مشكلة الغذاء ، والاسلوب المنتظر من مجموعة الدول العربية امام مواجهة تزايد السكان ونقص الغذاء ، بخاصة ان بعض الدول ذات الكثافة السكانية الشديدة والنقص الواضح في الغذاء قد وقعت في مصيدة المعونات الاجنبية ومساوىء المنح والهبات وما يترتب عليها من ضغوط سياسية ومذهبية ، كثيراً ما تمس ـ في رأينا ـ اعتبارات التماسك الاقتصادي والسياسي العربي . بل ان مديونية الوطن العربي ـ وكما جاء في البحث ـ بلغت حوالى ٤٥ مليار دولار يتم خفضها سنوياً بحوالى ٧ ـ ٨ مليارات دولار في الوقت الذي يواجه فيه بعض الدول العربية عجزاً في موازين مدفوعاته واختلالاً حقيقياً في هياكل الانتاج .

وأود ايضاً ان أشير الى خطر تبعية النظام العربي الى قوى خارجية استخدمت سلاح الغذاء في خلافاتها الدولية . ويكفي ان نشير الى ان قصور العرب عن القيام بجهود متكاملة في هذا المجال ، ان اصبح ما يتم زراعته على مستوى الوطن العربي كله لا يتجاوز الـ ٤٠ بالمائة من المساحة الكلية ، بينما يتزايد السكان العرب في المتوسط بحوالى ٣ بالمائة سنوياً ويقاربون الـ ٢٠٠ مليون نسمة ، وترتفع معدلات الاستهلاك (سواء الغذائي والضروري او الترفي الكمالي) الى مستويات يصعب حالياً السيطرة عليها خصوصاً في بلدان الخليج النفطية ، وبعض الدول ذات الكثافة السكانية كمصر ، مما اورث هذه البلاد سلبيات التضخم وعدم الاستقرار .

ولا شك ان هذا الوضع يثير ـ ضمن تحديات الثمانينات ـ اهمية الارتباط بين تكامل السياسات الاقتصادية والتكامل السياسي بوجه عام ، وبخاصة ما تعلق من هذه السياسات بالامن الغذائي ، والعمل على وضع مخطط عربي يخفف من حدة التبعية للعالم الخارجي ، يتيح تلقي قروض ومنح الغذاء ، مما يجعل الاقتصاديات المتلقية لها تتواكل وتتوانى في اكمال برامج التنمية الاقتصادية ، او الى تجاهل هذه الاهمية نظراً لسهولة الاستيراد .

ولا شك ان موجة التضخم العالمي منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن قد اصابت ثروة العرب

النفطية في الصميم . ولا اود ان اخصص بلداً بالذات ، فالتفكير العربي يتجاوز حدود الدول الى مستوى العرب كلهم ، وفي هذا الخصوص يجدر الاعتبار ان اي سياسة اقتصادية عربية في الثمانينات لا بد من ان تسرع برسم استراتيجية اقتصادية لانسياب اموال النفط داخل الاجهزة الانتاجية العربية حتى ولو كان هذا الانسياب يعطي الدول النفطية نفسها الاولوية في هذا الامر . فلا بأس من بدء هذه البلاد من الاستفادة انتاجياً من اموالها وليكن معروفاً ان تآكل الفوائض وعوائد النفط سنة بعد اخرى، وحرمان بعض البلدان العربية من السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات الانمائية ، والاستمرار ـ بين بلدان النفط ـ في اتخاذ موقف محدد يعمق الفرق بين الدول النفطية وغير النفطية . كل هذه الامور وغيرها قد تعجل في المستقبل القريب بانهاء ثورة النفط العربية التي بدأت بنجاح في بدء السبعينات .

ولا يخفى على العرب ان الطلب على النفط آخذ في التراجع ، وان الخلافات بين اعضاء الاوبك تثير الانتباه الى ضرورة ضم الكلمة في شعار واحد يرفع كلمة المصلحة العربية على المصلحة القطرية .

إن اهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في الثمانينات هو التحدي الاقتصادي ، ومن اهم جزئيات التحدي الاقتصادي ما ذكرته في نقطتين فقط : ازمة الغذاء في الوطن العربي ، ومشكلة فوائض النفط وحسن استغلالها في داخل الوطن العربي .

٤ ـ حسن نافعة

لقد استمتعت بقراءة هذا البحث ، واني اثني على الجهد الذي بذل فيه ، انما لا يقلل من هذا الجهد الاعتراف بأنني بعد قراءة هذا البحث القيم حاولت ان استخلص منه شكل وطبيعة التحدي الاساس الذي يواجه النظام القومي العربي في الثمانينات ولكنني لم استطع ان اهتدي من قراءة البحث الى اجابة واضحة . فالاستاذ مطر تحدث عن تحديات كثيرة : التحديات الناجمة عن انفجار الثروة والفقر ، والتحديات الناجمة عن ضعف الامكانات العسكرية الكلية للنظام ، والتحديات الناجمة عن تراجع الفكر القومي وغيرها من التحديات . لكني لم ألمس في البحث خيطاً جوهرياً يربط بين كل هذه التحديات ويحاول ارجاعها الى اصولها واسبابها . وربما كانت اشارة الاستاذ محمد حسنين هيكل البليغة عما لم يقله الاستاذ جميل مطر هي اشارة ذات مغزى .

وعلى الرغم من انني أولي التحديات الداخلية اهمية كبرى ولا اقلل من شأنها مطلقاً فإنني اعتقد ان التحدي الاساس الذي يواجهه النظام العربي الآن هو الخطر الصهيوني مجسداً في اسرائيل . والصمود العربي في مواجهة اسرائيل ، والذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً ، قد بدأ ينهار . ان بداية الانتصار الحقيقي للصهيونية ليست في تقديري هي قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وانما هي بالتحديد بداية التسليم والاذعان للمطالب الاسرائيلية والتي جسدها اتفاقا كامب ديفيد . ان كامب ديفيد تعني ببساطة شديدة انهيار خط الدفاع الاول والرئيسي ممثلاً في مصر .

وإذا كنا بصدد الحديث عن المستقبل فإنني اعتقد ان المهام الرئيسية للعمل العربي المشترك هي استعادة خط الدفاع الذي سقط . لا اريد ان ادخل في جدل اعتقد انه جدل ساذج وعقيم حول من يرجع لمن . ليس هذا هو المهم . المهم ان يستعيد الوطن العربي خط دفاعه الاول ممثلاً في مصر ، وان يحول دون ان تصبح مصر جسر الثغرة الاسرائيلية لغزو الجبهة العربية بكاملها .

وحين اتحدث عن الخطر الاسرائيلي فإنني أعني في الواقع الخطر الامريكي . فالمواجهة الحقيقية هي بين الوطن العربي وبين امريكا والتحدي الذي سيواجهه الوطن العربي ، لم يواجه مثله من قبل ، انه التحدي الامريكي . واذا كنا بصدد الحديث عن الطموح فإن الطموح الممكن وبالتالي المشروع يتحدد خلال تحليل الواقع تحليلاً علمياً .

حين جاء عبد الناصر السلطة بشرعية الثورة ، لم يدخل مباشرة في مواجهة الولايات المتحدة . على العكس كان امله كبيراً في تحقيق تعاون وثيق بينه وبين الولايات المتحدة . فلم يكن عبد الناصر ينطلق من واقع احكام ايديولوجية عامة ، ولكنه وجد نفسه بالممارسة في صدام مع الولايات المتحدة . لقد بلور عبد الناصر فكراً قومياً يحدده بالاساس ادراك واقعي للمصالح العربية العليا . وقد قام هذا الفكر على ركيزتين اساسيتين . الركيزة الاولى تتمثل في الايمان العميق بأن الخطر الصهيوني هو الخطر الاكثر تجسيداً وبالتالي الاكبر تهديداً لكيان الامة العربية نفسها ؛ والركيزة الثانية تتمثل في الايمان بأن طريق التنمية في الوطن العربي يبدأ بالسيطرة العربية على الثروة العربية . وقد وقفت امريكا بطبيعة الحال الى جانب مصالحها الخاصة واعتبرت اسرائيل اداة لتحقيق تلك المصالح . وإذا لم يتمكن النظام القومي العربي من وضع امريكا في موقف يحتم عليها ان تختار بين تعاون عربي ـ امريكي قائم على اساس المصلحة المشتركة او الاستمرار في التأييد المطلق لاسرائيل، عندئذٍ لن يستطيع ان يواجه اخطر تحديات الثمانينات .

٥ ـ علي الدين هلال

سوف اتحدث في نقطتين رئيسيتين اولاهما تتعلق بالدراسة مباشرة ، والثانية اكثر عمومية .

وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، وربما اكرر النقطة الرئيسية التي اوردها د. حسن نافعة ، وهي جانب التحديات وغياب الحلقة المركزية في هذه التحديات والتي اصفها باختصار في : مسألة التبعية الاجنبية واختراق النظام العربي اختراقاً رئيسياً من جانب الولايات المتحدة . هذه التبعية الاجنبية ، وان كانت الولايات المتحدة تقوم بدور رئيسي فيها الا انها ليست الفاعل الوحيد ، وانما هناك فاعلون آخرون . هذه التبعية الاجنبية تأخذ اشكالاً ثقافية ، اقتصادية ، سياسية واجتماعية تتعلق بالعلاقات السياسية ، بالعلاقات الاقتصادية ، بمنظومة القيم العربية . في تقديري ، وجود مثل هذه الحلقة المركزية يمكن على اساسها ان نفهم قضايا

اخرى مثل التنمية التابعة ، وغياب الديمقراطية في بعض الاقطار ، والتشرذم العربي . . . الخ . اعتقادي إذاً ان وجود مثل هذه الحركة المركزية يمكن أن يكون نقطة تمحور ، من حولها يمكن ان نبدأ النقاش . القضية الاساسية في تصوري اذاً هي قضية تكامل او ادماج السوق العربية في السوق الرأسمالية العالمية ، والدور الذي يقوم به العرب الآن في التقسيم الدولي للعمل .

النقطة الثانية هي اكثر عمومية من الدراسة وتتعلق بإحدى الخواطر التي دارت بذهني خلال هذا الاسبوع من العمل المضني والاستثارة والاستفزاز الذهني . نحن تحدثنا في امور عديدة ولكن لم نتحدث ايضاً في امور عديدة . ورغم ان موضوع الندوة هو الجامعة العربية الا ان الجامعة العربية بحكم التعريف تثير قضية العلاقات العربية ودور العرب في هذا العالم .

نحن تحدثنا عن فقدان الارادة القومية السياسية ، وفي كثير من الابحاث انتهى البحث بتفسير ما يحدث بأنه : لا توجد ارادة سياسية عربية ، او لا توجد ارادة قومية عربية . الا اننا لم نتصد بالبحث لأسباب انعدام هذه الارادة القومية ولا في كيفية استعادة او تطوير مثل هذه الارادة . وتحدثنا ايضاً عن الآثار المدمرة او السلبية للنفط ، ولكن لم نتحدث بالشكل الكافي في تجاوز المرحلة النفطية . وهنا ، وكنت ارجو ان يكون د. كواري موجوداً ، فقد أثار نقطة مهمة ، واعتقد انها تعبّر عن وجهة نظر خليجية ، وعندما ذكر خطورة ما سماه « الطرح القومي من منطلق قطري » ، وقد فهمت هذا على ان العرب غير الخليجيين ، يريدون ان يشاركوا في الثروة النفطية بدعوى القومية . هذا فهمي ، هو لم يقله ، ولكن اذا كان هذا الفهم صحيحاً ، اعتقد انه يحسن ان نتحاور معه وان نفهمه على هذا الاساس ، وفي رأيي اننا كمفكرين يجب ان نتجاوز مرحلة المشاركة في الثروة ـ لأننا في طرح القضية ، وكأننا فقراء نريد مشاركة الاغنياء في ثروتهم ، نؤدي الى تسميم العلاقة على كل المستويات . ربما ايضاً ، موضوع : كيف نتجاوز هذه المرحلة النفطية ، ونتجاوز ايضاً منهج المشاركة في الثروة الى مناهج اخرى .

٦ ـ غسان سلامة

يشعر الباحث الشاب مثلي بالغبطة عندما يرى احدى افكاره اليتيمة وقد تبناها مفكر كبير من وزن د. قسطنطين زريق . يذكر الاستاذ جميل ، ويذكر معه د. علي الدين ولا شك ، انني رحبت بكتابهما عن « النظام الاقليمي العربي » في مراجعة طويلة ، تضمنت ايضاً تحفظاً على عنوان الكتاب. فالنظام العربي هو نظام قومي كما قال د. زريق ، وليس نظاماً اقليمياً .

ولي في ذلك حجتان :

ـ حجة علمية وقد عبّر عنها د. زريق افضل تعبير بقوله : « ان تعبير الاقليمي وإن يكن

يصور الواقع من جهة ، بمعنى ان النظام العربي يتألف من دول مستقلة ويقوم في اقليم معين ، فهو يقصر عن تصوير هذا الواقع من جهة اخرى اي من جهة الخصائص المشتركة التي تعم الشعوب العربية ، والمطامع القومية ، ناهيك عن التطلعات المستقبلية التي تضطرم في نفوس هذه الشعوب » .

ـ والحجة الثانية سياسية . وان تكن مراجعتي للكتاب[١] لم تقنع الاستاذ جميل في حينه فيقيني ان مطالعة الاستاذ لطفي الخولي والتي ميّز فيها خصائص اساسية خمساً تقضي بعدم الاكتفاء بصفة الاقليمية ، استطاعت ان تقنعه بذلك . ومن هنا اغتنم الفرصة لتجديد الدعوة للاستاذ جميل كي يعيد النظر في المفهوم بحيث يتم تغليب الوجه القومي للنظام ولو كان هذا الوجه اليوم باهتاً ، تنقصه النضارة .

٧ ـ ابراهيم بشير الغويل

إن تحديات الثمانينات هي جزء من تحديات هذا العصر في النصف الثاني من القرن العشرين . وسأختار عاملاً واحداً (لا اعتقد انه محل خلاف) لأحاول تحديد ما اعتبره اهم تحديات العصر ، وهذا العامل هو التطور التكنولوجي ، وسأتتبعه في تطوره في مجالات اربعة : العسكري ، الاقتصادي ، ومجالي المواصلات والاتصالات .

ـ لقد وصل التطور التكنولوجي الى تفجير الذرة . . وطرح امام عالمنا المعاصر اختيار سلام او حرب بأبعاد جديدة هي : بقاء وخلاص ام فناء ودمار؟

ـ لقد وصل التطور التكنولوجي بالغرب الى مجتمع ما بعد الثورة الصناعية . وصار من المتاح لعالمنا المعاصر ان يحقق رخاء الجميع ان تم التوزيع بعدالة على مستوى شمال وجنوب ، او بالادق مستوى الاغنياء والفقراء على الصعيدين الخارجي والداخلي .

ـ اما التطور التكنولوجي في عالمي المواصلات والاتصالات ، فإنه قد صغر هذا العالم او قارب بين حضاراته وقومياته ووضع افكاره وايديولوجياته في مواجهة بعضها البعض . وهكذا طرحت قضية التعايش والحوار في مواجهة العدوان والشوفينية ، والاصرار على منطق القوة وغطرستها ، وفي مواجهة تدفق المعلومات والاعلام من جانب واحد كوجه جديد من اوجه الاستعمار، ولعله اخطرها ، واقصد الاستعمار الحضاري الثقافي .

ولكن ، إذا كانت هذه هي تحديات العصر . . فإنه ما ينبغي لنا ان ننسى اننا نواجهها من موقع معين ومن مجال حضاري معين وببعد قومي هو من بين قوميات العالم الثالث الهادفة الى التحرير والعدالة والتعايش والحق . . .

ـ فنحن وإن كنا نختار السلام ، فإننا نخوض معارك التحرير ضد الاستعمار القديم والجديد . ونتصدى لتخريبهاللسلام بالحروب المحدودة المدمرة لحضاراتنا وكل حضارات الانسان .

(١) جميل مطر ، وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

ـ ونحن ، وإن كنا ننحاز الى جانب التقدم والرخاء ، فإننا نـطلب العدالـة ، فالكفـاية والعدل هما اشتراكيتنا التي تحقق العدالة في العالم وفي مجتمعاتنا .

ـ نحن ، وإن كنا ننحاز الى جانب التعايش والحوار ، إلّا اننا نرفض ان يكون التعايش والحوار رهيني التعايش مع حضـارتهم فقط ، او نستمع لتـدفق المعلومات والاعـلام من جانب واحد ، فنحن لنا حضارتنا ولنا حقنا في حوار بين الحضارات والثقافات ، اخذاً وعطاءً .

نحن ، أذاً ، نعيش عصرنا ، ولكننا نعيشه من موقعنا الخاص ، موقـع العرب الـذين يمزجون آسيـا بافـريقية ، ويحملون حضـارة العرب وحضـارة كل القـوميات التي تعـايشت في حضارة العرب الاسلامية ، وكذلك كل حضارات قوميات افريقية وآسيا . ونحن نريـد تحقيق الذات ونعرف قيمة البقاء والسلام ، ولكنه سلام عادل ونحن نريد الـرخاء وبعـدالة . ونحن نعيش في منطقة الالتقاء بقوميات اخرى تشاركنا حضـارة واحدة وقـوميات تشـابهت وتشابكت وتفـاعلت حضارتنـا مع حضـارتها . نحن العـرب نعيش تحدي السـلام ام الحـرب ، ولكننـا مهـددون بالحـرب . وتحدي الـرخاء والعدالة ام الاستهـلاك والاستغـلال ، ولكننـا مهـددون بالاستغلال ، واننا لنختار الكفاية والعدل . وتحدي التعايش والحوار ام منطق القوة والغطرسة والعنصرية والاستعمار الجديـد من خلال وسـائل الاعـلام ، وإننا لمهـددون باثـارة الفتن بيننا وتحويلنا الى « كانتونات » وادخالنا في حروب مـع قوميـات مجاورة . واختيـارنا تحقيق ذاتنـا مع تعـايش وتعارف مـع قوميـات شقيقة ومن اجـل حوار حضـاري وحضارة جـديدة نشهـد فيها بالحق . ونقذف الحق على الباطل فإذا هو زاهق .

هذه بعض تحديات الثمانينات ، والاختيارات المطروحة ، والاستجابات التي نـتوقع ان يكـون اختيارنـا القومي التقـدمي الى جانبهـا ، وقد رأيت ان اذكـر بها عسى ان تنشغـل بهـا جامعتنا فيها تنشغل به وعسى ان ينشغل مثقفونا بها فيما ينشغلون به .

٨ ـ محمد التازي

اطلعت على البحث القيّم عن الجامعة العربية وتحديات الثمانينات ، ولكن نظراً لضيق الوقت وعدم القـدرة على تـركيز مـلاحظاتي عـلى كثير مما ورد فيه ، انما هذا لا يمنعني من ان اتساءل، وقد اثير الحديث عن مصر وعودة مصر، فغيابها عائق من عوائق العمل العربي الفعّال المشترك. وفي اول تدخل لي في هذه الندوة عبرت عن ايماني بضرورة وجود مصر في العمل العربي ، وأن مصر بدون العرب تعيش في غير محيطهـا ، وان العرب من غـير مصر لا يكـون لعملهم الدعم القوي . لمصر مركزها الحضاري ، العربي ، الثقـافي . . . الخ . لكني اضـع سؤالاً استفسر به : كيف ستعود مصر؟ والى اين ستعود؟ هل ستعود هي الى الجامعة العربيـة ام تعود الجامعة العربية اليها ؟ استفسار أطرحه على الاخـوة القانـونيين : المـادة السادسـة من اتفاقية السلام في فقرتها الرابعة تقول : « يتعهد الطرفان بعدم الدخول في اي التـزام يتعارض مـع هذه المعاهدة » .

الفقرة ٥ من المادة السادسة تقول : « مع مراعاة احكام المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقـر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بمـوجب هذه المعـاهدة واي من التـزاماتهم الاخـرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة » .

ماذا سيكون موقف مصر في الجامعة من معاهدة الدفاع العربي المشترك ؟ من المقاطعة ؟ اسئلة اطـرحها عـلى رجال القـانون . تبقى العـودة الاقليمية ، هنـاك عودتـان : عودة قـومية للجـامعة وعـودة اقليميـة . العـودة الاقليميـة لا اظن ان هـذا مجـال اثـارتها لأنها تـدخـل في اختصـاصات السيـادة التي يتمتع بهـا كل بلد ، وحتى اذا كـان القرار بـالمقاطعـة ، او بسحب السفراء وبقطع العلاقات في بغداد اتخذ بـالاجماع فـإن المادة السـابعة من الميثـاق ، الذي هـو دستور العمل في الجامعة ، في منطوقه ومفهـومه ، لا يقيـد الالتزام بضـرورة صدور قـرار آخر وعندنا سوابق في عام ١٩٦٥ على ما اعتقـد ، عندمـا أثير مـوضوع المـانيا والاقـطار العربية ، عندما تقرر ان تقطع الاقطار العربية علاقاتها بالمانيا الغربية ، فاتخذ قرار بالمقاطعة ولكن العودة كانت بحرية كل قطر من الاقطار .

عندنا كذلك مثال البرتغال عندما تقرر قطع العلاقات معها في اطار الجـامعـة العربيـة . لذلك اود ان اقول ان هناك اسلوبين للعودة: العودة الخاصة ، والعودة الجمـاعية . ارجـو اذا كان هناك فتوى قانونية للعودة العربية فسأكون سعيداً بالاقتناع بها .

٩ ـ يوسف صايغ

اود ان أسأل بعض الاخوة الذين يطرحـون ، وبالحـاح مسألـة عودة مصـر الى الجـامعة العربية : هل يرغبون ـ كما يوحي منطق الاحداث ومنطق التحليل ـ في عودة مصر مع كامب ديفيد والسفارة الاسرائيلية ، بحيث تدخل اسرائيل الاطار العربي من الباب الواسع بدلاً من دخولها من النافذة؟ واذا كان الجواب نفيـاً ، فكيف سيحققون الفصـال بين مصـر واسرائيـل قبل العودة التي يلحون عليها ؟

١٠ ـ لطفي الخولي

تفضّل د. سعد الدين ابراهيم وقـال انني اجريت نقـداً ذاتياً لنفسي ولمفـاهيمي ،وهذا صحيح . لكني لا استطيع ان اقول ان النقد تطرّق الى النظرية المـاركسية . وأولاً اقـول : ان النـظرية المـاركسية نفسهـا ليست ديناً وليست عقيـدة ، وهي قابلة للنقـد ، وقابلة من خـلال الممارسة الى نقد كثير ، وهو اذا لم يكن قد اطلع على نقد كثير من الماركسيين العرب لانفسهم ولاحزابهم ولتنظيماتهم فهو معذور في ذلك .

النقطة الاخرى هي انني بالدقـة ، او كما قـال ماركس نفسه انه ليس مـاركسياً عنـدما حاول الفلاسفة الالمان الذين اختلفوا على تفسير الماركسية كـما نختلف على تفسـير اي شيء ، بما فيه الاديان السماوية ، انه قال لهم : « اعذروني ، لا استطيع ان ابتّ في هذا الرأي ، فانا شخصياً

لست ماركسياً ؟» . ما نقدته بالدقة هو فهمي وفهم جيلي ، وما نقدته بالدقة ايضاً هو تجارب بناء الاشتراكية فيما سمي بالاشتراكية العلمية على اساس الماركسية او على اساس الماركسية ـ اللينينية ، ونقدتها ايضاً من خلال منهج للرؤية ومنهج للتحليل الماركسي ، وهي تقول انه في كل مجتمع من حيث البنية ، هناك البناء الفوقي والبناء التحتي ، وان البناء الفوقي من نظم حكم وسياسات . . . الخ ، هو انعكاس للبناء التحتي الاجتماعي والاقتصادي . والذي قلته ان هناك في فهمنا ، وفهم جيلي ، على ما اعتقد ، وقد يخالفني بعض الزملاء ، ونقدي لتجارب البناء الاشتراكي ، هو اننا لم نفهم بدقة العملية الجدلية بين البناء الفوقي والبناء التحتي . وقلنا في مرحلة ما ، انه يمكن التضحية بالديمقراطية في سبيل البناء الاقتصادي والاجتماعي على اسس اكثر تقدمية واكثر انتاجاً . . . الخ ، واثبتت التجربة انه لا يمكن ان نضحي بالديمقراطية على اساس انه من المهم جداً البناء التحتي والفوقي ، لأنه ثبت بالتجربة ان عدم وجود الديمقراطية ، وعدم مشاركة المواطن مشاركة حرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل شيء معرض للخطر . واعطي تجربة من مصر ، وهي تجربة ان كل انجازات عبد الناصر العظيمة بسبب عدم وجود الديمقراطية وافتقادها بدرجة او باخرى ، وليس صحيحاً ان الديمقراطية كانت مفقودة في ايام عبد الناصر ، وانما لأن هناك افتقاداً جزئياً واساسياً في هذه القضية استطاع رجل كان ينتسب الى الثورة لكن عن يمينها ، في اقل من ثماني سنوات ان يزيح انجازات عبد الناصر في ١٨ عاماً . وان يظل هناك غياب جماهيري عن حماية التجربة الناصرية بكل ما تمثله من عطاء قومي وتقدمي في جميع المجالات .

والنقطة التي انقد فيها ايضاً ، هي ان الماركسيين العرب لم يتيقظوا مبكراً ، وفي وقت مناسب الى قضية القومية في خصوص الامة العربية . وانهم نظروا الى القومية كما كانت في اوروبا ، وتصوروا ان هناك قد تحجرت قوميات ووطنيات مستقلة كالقومية المصرية ، والامة المصرية . . . الخ . انا اركّز على هذه النقطة على هذا الاساس . وانا اريد ان اقول ، وهذه مسؤولية جميع اخواننا المصريين الموجودين الآن ، بالنسبة لقضية عودة مصر التي اثارها بدقة د. صايغ . نحن مع عودة مصر العربية وليست الديمقراطية فقط . نريد عودة مصر العربية الديمقراطية التي تعطي رصيداً ضخماً في هذا الاطار ، وتعيد بالتالي الثقل المصري المؤثر ايجابياً وليس المؤثر سلبياً على مجمل الواقع الاقليمي والقومي للعرب .

١١ ـ منح الصلح

اعتقد ان كلام د. سعد الدين ابراهيم صحيح من حيث الجوهر . فأمام هذه الاوضاع المريعة التي نعيشها والتي وصلنا اليها ، عدنا جميعاً الى عقائدنا ومنطلقاتنا نتهمها ونشك فيها لا اتهام وشك الكافر بل اتهام وشك المؤمن . وقد ذهبنا الى هذه العقائد والمنطلقات لنسألها الاجوبة . ولو لم نفعل لصح علينا كلام اندريه جيد الذي قال : «انتم في بلاد الشرق عندكم اجوبة اكثر مما عندكم اسئلة !» كلا ليس هذا صحيحاً . فنحن الآن عندنا اسئلة اكثر مما عندنا

اجوبة . وهذا يدل على اننا امة خلاّقة تستطيع ان تبدع وتستطيع ان تجتهد وتستطيع بالتالي ان تخرج من محنها ، بفكر قومي جديد .

١٢ ـ الطاهر لبيب

المعاينة العامة التي التقت حولها تدخلات كثيرة هي ان اهداف الجامعة العربية والقيم الانسانية القائمة عليها غير واضحة بالقدر الكافي لاعتبارات تاريخية منها ما يتصل بظروف نشوء الجامعة نفسها . وقد نتج عن ذلك ان تحرك الجامعة العربية كان محدوداً ومضطرباً في الوقت نفسه كمؤسسة رسمية تعكس الخريطة الاجتماعية والسياسية العربية . وقد بدا ان تحولات مركز الثقل السياسي افضت في بعض المراحل الى ما يشبه الفيتو !

هذا يعني انه من الصعب الحديث عن تطوير الجامعة العربية دون الحديث عن تطوير الواقع العربي ، لأن الواقع هو خارج الجامعة العربية وهو الذي يكسبها الشرعية او عدم الشرعية . تطور الجامعة العربية مرتبط بتطور المجتمع العربي وبتطور الانظمة السياسية فيه ، وهذه بدورها مرتبطة بطبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في المستقبل العربي وبتطور وعيها وبمدى تدخلها في صنع المستقبل .

من الطوباوية مطالبة الجامعة العربية بما لا تقدر عليه موضوعياً . كما ان طرح البديل دائماً ممكن . لكن ما الحل في اطار تسيير العجز العربي القائم ؟ اعتقد ان محاولة ترشيد القرار السياسي ، وبالتالي قرارات ومواقف الجامعة العربية هو اضعف الايمان في هذه المرحلة . وترشيد القرار السياسي يعني اولاً وقبل كل شيء تدعيم وتطوير الفئات الضاغطة في البلاد العربية التي يتزايد فيها ـ كما لوحظ في هذه الندوة ـ تراجع المد القومي .

ومن وسائل تجسيم العمل الموازي الضاغط وسيلة العمل الفكري الجماعي المنظم . لهذا أود تأكيد ضرورة بعث تجمع قومي للمثقفين العرب يتناولون القضايا المصيرية للامة العربية ويعبرون فيها عن مواقف واضحة وعن طموحات الجماهير العربية المختزلة او المشوهة في المؤسسات العربية .

١٣ ـ جميل مطر يرد

أودّ ان اعبر عن سعادتي للتعقيبات والتعليقات التي طرحها السادة الزملاء اعضاء الندوة ، ففيها الكثير مما سوف استفيد منه حتماً عند مراجعة هذه الدراسة ، واقدر اعظم التقدير ملاحظة استاذنا د. قسطنطين زريق عن تعبير النظام الاقليمي القومي ، واحب ان اطمئنه واطمئن صديقي د. غسان اننا ـ د. علي الدين هلال وانا ـ قد أخذنا بالفعل بتعبير النظام القومي العربي عند اعدادنا الطبعة الثالثة من كتابنا عن النظام القومي العربي .

اما بالنسبة لملاحظة بعض الزملاء عن عدم الاشارة بالتحديد الى تحدٍ اساسي يواجه

النظام العربي والامة العربية ، اقول ان التحدي الاساسي هو خطر انفراط النظام ، وقد لاحظت في مناقشات هذه الندوة التركيز على غياب مصر ، الأمر الذي غطى على واقع ان مصر ليست الدولة الغائبة الوحيدة ، وقد لمحت الى ذلك في عرضي الموجز في بدء هذه الجلسة حين ذكرت ان هناك دولاً منعزلة ، ودولاً متقوقعة ودولاً شاردة ودولاً نافرة ، واظن ان التحدي الاول هو اعادة كل هؤلاء الى التفاعل الحقيقي الايجابي داخل النظام .

تعقيب عام ١

عزيز صدقي

الحقيقة انني لم أكن انوي ان اتكلم ، ولكن د. حسيب قال ان بعض الاخوة الاعضاء يريد ان أتكلم ، وبطبيعة الحال اعلم ضيق الوقت امام الندوة بسبب الموضوعات المهمة التي تبحثها ، وخاصة الموضوع الاخير الذي وضح ايمان جميع الحاضرين به لأنه بحق يعتبر من اهم الموضوعات التي تمس حياة الانسان العربي في جميع انحاء الوطن العربي .

انا لم احضّر موضوعاً محدداً للكلام ، ولكن ربما يحسن ان ابدأ الكلام عن الموضوعات التي اثيرت في الندوة . ان الموضوعات كلها تتعلق بدور الجامعة بين الواقع والطموح ، والدراسات التي قدمت تتناول جوانب مختلفة . في رأيي القضية واحدة ، هي قضية الانسان العربي ، الذي يعيش في الدول العربية المختلفة في اطار الوطن العربي ، والذي تمثلت حكوماته في منظمة اقليمية هي الجامعة العربية ، والندوة التي نحضرها هي لمناقشة دور الجامعة العربية بين الواقع الذي عاشته والطموح الذي نرجو ان تحققه . واذا بدأت من هذا المنطلق فإني اقول اننا حقيقة نحمّل الجامعة اكثر مما تحتمل . لأن الجامعة هي تمثيل لدول ، وتمارس من الاختصاصات ما تسمح به هذه الدول ، وفي الكلمات التي قيلت واضح اننا نطلب منها ان تتناول اعمالاً واتجاهات تجد معارضة شديدة لدى انظمة ودول اعضاء في الجامعة العربية ، مما يجعل هذه الدول ترفض ان تسمح للجامعة ان تعمل ما تراه ، او ما تأمل ان تحققه في هذه الموضوعات . أعلم ان السادة العاملين في الجامعة العربية لهم طموح لا يقل عما ذكر في جميع الكلمات التي ذكرت الآن ، ولكني ايضاً اعلم المعوقات والحدود التي يضطرون ان يلتزموا بها في اطار ما اتيح للجامعة من صلاحيات . فالحقيقة هذه بالنسبة للجامعة العربية هي بداية المشكلة . ومع ذلك فإن وجود الجامعة طوال هذه الحقبة الطويلة ـ منذ ان انشئت ، برغم هذه التيارات التي تجتاحها بين حين وآخر ـ يثبت حقيقة القومية العربية ، وانا من المؤمنين بالقومية العربية . القومية العربية ليست شعاراً ولكنها حقيقة . القومية العربية هي كيان يقوم لأنه يربطه روابط طبيعية وتاريخية وجغرافية ومصلحية تجعل ارتباط اجزاء هذا الوطن ببعضه البعض ـ وان

تجاهلتها بعض النظم ـ تفرض نفسها على المدى الطويل . وربما مشكلتنا في الوطن العربي هي المحاولات المستمرة ممن يعلمون معنى القومية العربية اذا ما قامت وقويت بالتطبيق الحقيقي للقومية العربية في ارجاء الوطن العربي كله . المحاولات لتفتيت وتفكيك اوصال الامة العربية بخلق النزاعات وايجاد الاوضاع التي تثير النزاع بين اعضاء في الجامعة العربية واجزاء من الوطن العربي . والوطن العربي في الفترة الحالية ربما يجتاز فترة من احلك الفترات في هذا الشأن . اذا نظرنا على مستوى الرقعة العربية ، اذا نظرنا من الشرق الى الغرب ، نجد ان هناك خلافات في المغرب ، بين المغرب والجزائر ، في المشرق ، بين سوريا والعراق ، ونزاعات مختلفة في اجزاء اخرى من الوطن العربي. وارجع هذا ببساطة الى محاولات مستمرة من قوى خارجية لاستقطاب هذا او ذاك من النظم العربية، اولاً ، للفائدة التي يجنونها من هذا الاستقطاب، ثانياً،لإحداث التمزق في الوطن العربي بما يعوق تطوره الى قوة يستحقها بامكانياته وثرواته وبعقول ابنائه وسواعدهم . وسأضرب مثلاً على ذلك : عندما تفجرت مسألة الثورة البطولية في الامة العربية سارعت الدول الاستعمارية الى السيطرة عليها بالكارتلات العالمية، ودام هذا فترة طويلة لأن معظم الاقطار العربية في ذلك الوقت كان يرزح تحت نير الاستعمار ، لم يكن مستقلاً ، فكان من السهل على الدول الاستعمارية ان تفرض الاوضاع التي تريدها في استغلال هذا المرفق المهم الذي تفجّر في الوطن العربي . ثم نالت الاقطار العربية استقلالها ، وعندئذٍ امكن عقب حرب تشرين الاول / اكتوبر ان تفرض الامة العربية ما تستحق من اوضاع في استغلال ثرواتها الطبيعية والحصول على حقها من هذا المرفق .

هل سكت عنّا المستغلون ؟ إن ما يحدث اليوم هو نتيجة لخطة وضعت لاعادة الوضع الى ما كان عليه قبل ان تحصل الاقطار على حقها الكامل في النفط ، بتنظيم عالمي وتخطيط عالمي ، يضغط بحيث يقلل من اهمية الضغط العربي بالنسبة للنفط المنتج في ارضنا ، مثل هذا يحدث في كل ناحية من النواحي . بل اني اذهب الى اكثر من هذا واقول، ان بعض النزاعات بين اعضاء الامة العربية ربما كان بباعث من قوى خارجية تستهدف هذا التمزيق الذي نشاهده .

هذه النقطة هي نقطة اساسية ، لأن موضوع الندوة ـ كما ذكرت ـ هو جوانب لقضية واحدة هي قضية الانسان العربي ، قضية الانسان العربي في الوطن العربي ،وكيف نرتفع به الى المستوى الذي يستحقه . هذه التنمية ، وهذا النمو يتطلب ان نستغل كل الامكانيات المتاحة للامة العربية لتحقيق ما يستحق الانسان العربي من تقدم ومن مستوى المعيشة ، يستحقه بما لديه من امكانيات . ان الحروب التي تدور هي مظهر من هذا ، الحرب بين العراق وايران هي استنزاف لموارد الامة العربية ، كما انها استخدام للامة العربية في قضية اخرى وهي قضية الثورة الايرانية . نتيجة الحرب الايرانية ـ العراقية ان الترسانة العسكرية ، الاسلحة الضخمة التي تكدست لدى ايران والعراق قبل هذه الحرب استهلكت ، انتهت . وبالتالي هذا احد الاهداف من هذا النزاع . الثروة العراقية ـ والعراق من اكبر الدول العربية المنتجة للنفط ـ وعائدها من النفط كان يتيح لها من الدخل ما يجعلها تتمكن ـ وبدأت فعلاً ـ في ان تحقق تنمية من اكثر

خطط التنمية في الوطن العربي طموحاً ، وفي ظروف الحرب توقف كل هذا ، بل اصبحت العراق تعاني ضيقاً مالياً ، واظن كلنا يعرف هذا .

القضية الفلسطينية ـ ونحن نتكلم عن الوطن العربي ـ يجب ان نعلم انها القضية الاولى في الوطن العربي الآن ، لا لأن فلسطين اكثر اهمية من باقي الاقطار العربية ، ابداً ، بل لأن القضية الفلسطينية هي استنزاف حقيقي لكل قوى الامة العربية على مدى الثلاثين سنة التي مضت . وواضح ان جهد الوطن العربي كله الآن مركّز لحل هذه القضية ، اولاً لتحرير ارض شعب ابي من الوطن العربي ، وهو الشعب الفلسطيني ؛ ثانياً ، لأنه طالما بقيت المشكلة الفلسطينية تبقى الموارد العربية والجهد العربي مستنزفاً كما هو مستنزف الآن بوسيلة او باخرى ، وتُفتعل المعارك ، وتفتعل المسائل مرة بعد اخرى حتى يبقى الوضع معلقاً ، وحتى يبقى الوطن العربي غير قادر على القيام بواجبه الحضاري والحقيقي في انماء اقطاره ، ورفعة الانسان العربي .

قضية فلسطين نتج عنها قضية مصر والجامعة العربية ـ وأنا هنا لا اتكلم كمصري ـ واظن انه معروف عني اني اتكلم دائماً من منطلق القومية العربية ـ قضية فلسطين هي الاصل ، او هي السبب فيما حدث بالنسبة للقطيعة بين مصر والدول العربية . اتفاقا كامب ديفيد وما تلاهما من قطع العلاقات بين مصر والاقطار العربية الاخرى . قضية كامب ديفيد هي نتيجة قيام مصر بدورها في حرب تشرين الاول / اكتوبر ، تلا ذلك اتفاق كامب ديفيد ، وهو ما رفضته البلدان العربية ، وما سارت مصر في السنوات السابقة في تنفيذه . ونتج عنه هذا الكسر في الكيان العربي ، وربما هذا هو الموضوع الذي اركز عليه في حديثي . لا اخفيكم اننا في الفترة التي قطعت فيها العلاقات بين الاقطار العربية وبين مصر كانت هناك الغالبية العظمى من الشعب المصري تتألم ، وكانت تتطلع الى اليوم الذي تعود فيه المسائل الى طبيعتها . من غير الطبيعي ان تكون لنا علاقات باسرائيل ولا تكون لنا علاقات بدول عربية؛ وانا هنا اذكر واقعة بسيطة : دعيت الى القاء محاضرة في الجامعة العربية ، فأتيت الى تونس والقيت المحاضرة ورجعت الى مصر . فإذا باحدى الصحف تنشر في صفحاتها الاولى بعلامات التعجب ان الجامعة العربية دعت فلاناً لالقاء محاضرة . وسألني بعض الاصدقاء عقب نشر هذا الخبر : هل ذهبت الى الجامعة العربية فعلاً والقيت محاضرة في تونس؟ فأجبت بالايجاب . ولكن يبدو انني اخطأت ، لأنني اذا كنت فعلاً القيت محاضرة في الكنيست لكانت عملاً بطولياً ، اما ان اذهب والقي محاضرة عن التنمية في الوطن العربي ، في الجامعة العربية ، فهذا خطأ ارتكبته ! هكذا قلبت الامور ، ونتج هذا التفسخ الذي نعيشه ، والحمد لله ان هذه الفترة انتهت . واليوم نعيش في مصر فترة أمل فيها الكثير لأنه عندما تولى رئيس الجمهورية الجديد منصبه ادلى ببيان في مجلس الشعب يقدم فيه سياسته ، وتناول فيه كثيراً من المسائل ، وقد اسعدني ما سمعت :

اولاً : موقفه من الاقطار العربية واضح ، واظن كلنا نعيش الآن فترة امل حقيقية في ان تعود مصر الى وطنها الأمّ ، وان يعود الوطن العربي الى مصر ، ليس لاني مصري بل لأن هذه هي الحقيقة . مصر هي قلب الامة العربية ، وأنا اعلم انها في قلب الامة العربية وكذلك

الاقطار العربية في قلب كل مصري ، واظن ان كل واحد منكم ذهب إلى القاهرة ، او زار مصر ، يحسّ بهذا تماماً . طبعاً ان المحاولات التي بذلت لكي يحدث هذا الشرخ في البنيان العربي ستحاول ان تعوق حدوث هذا التلاقي ، ولكني اعتقد انه واجبنا جميعاً ان نتنبه الى اهمية ان يرجع الوطن العربي الى استكمال كيانه برجوع مصر الى باقي البلدان العربية .

ان هذا بالنسبة لي ، ليس مسألة عاطفية فحسب . امامنا الفترة التي نجحوا فيها في ان تقطع العلاقات بين مصر وباقي الاقطار العربية ، وتفسخت الامور. اظن من الواضح ان كثيراً من المسائل التي ما كان يمكن أن تحدث في وجود مصر مع باقي الاقطار العربية حدثت. وحدث تطاول من اسرائيل وغير اسرائيل على اجزاء من الامة العربية ما كانت لتجرؤ على ان تفعلها لو حسبت حساب ان مصر ايضاً هي جزء من الامة العربية ولن تسكت عن تصرفها . الشيء نفسه بالنسبة لمصر - ليس هناك شك ان مصر دون باقي البلدان العربية هي اقل بكثير جداً من مصر العربية التي كانت تفخر بأنها ابنة او ام او قلب ، او جزء من ، الامة العربية - من هذا المنطلق فإني اعتبر ان عضوية مصر في الجامعة العربية واهتمامنا جميعاً بهذا الوضع يعبر ايضاً عن معنى الجامعة العربية . الجامعة العربية برغم ما تناولته بعض الكلمات من انها لم تحقق كل الآمال ، او صادفت المشاكل في تطبيق ما نريد منها ان تحقق . لكن لا شك ان مجرد وجودها على هذا المدى الطويل يعني الكثير - يعني ان الرباط باق - وبقي ان نتيح للعمل العربي ان يجد طريقه الى التنفيذ . الحقيقة اني استمعت الى بعض الكلمات ، وبالذات كلمة د. زلزلة ، التي ذكر فيها الجهود التي بذلتها الجامعة العربية . ربما هو لم يرد ان يحاول ان يبرىء الجامعة العربية ، او يعتذر عن بعض قصورها ، ولكني حر في ان اقول ، ان الجامعة العربية هي ، انعكاس لما تسمح لها به الاقطار العربية ان تعمل ، ومع ذلك فإن الجامعة العربية قامت بدور . وفي الفترة الاخيرة ، وقلت هذا للدكتور زلزلة ، ان مجرد ان تتقدم الجامعة العربية الى مؤتمر القمة باستراتيجية للتنمية العربية الشاملة ، تطور كبير لمفهوم العمل العربي ولمفهوم الجامعة العربية . إذ في الحقيقة ان القوة السياسية تستند الى القوة الاقتصادية قبل اي شيء . القوة الاقتصادية ليست موارد النفط . القوة الاقتصادية الحقيقية هي ما يقيم في داخل الامة العربية من طاقات للانتاج تجعل من الوطن العربي وطناً قوياً . وللاسف فلقد بذلت جهود في بعض انحاء الوطن العربي تفاوتت في درجاتها ، تفاوتت في درجات نجاحها ، ولكنها قصرت عما يمكننا ، إذا اتحدت كلمتنا ، ونظرنا الى الوطن العربي على انه وطننا جميعاً . ما كان يمكن أن يحقق اكثر من هذا بكثير ، اضرب مثلاً : اذا نظرنا الى رقعة الوطن العربي اليوم نجد ان هناك اكثر من مليونين او ثلاثة ملايين عامل مصري يعملون في السعودية والكويت وغيرهما ، ونجد بعض الاموال العربية مستثمرة في مصر وفي السودان وفي تونس وفي غيرها . اذاً الفواصل الدولية بين البلدان العربية لم تقف عائقاً في سبيل ان تساهم هذه العناصر المختلفة من عناصر القوة العربية في الانماء هنا او هناك . وانا اقول ان هناك جهوداً للتخطيط القطري في جميع الاقطار العربية . ربما من منطلق خبرتي ، اذا كان لي ان اقول ان لي بعض الخبرة ، اقول انه كلما اتسعت الرقعة ، وتنوعت الامكانيات كلما امكن الوصول بالطموح في اهداف الخطة الى ما لا يمكن تحقيقه في اطار

القطر الواحد . اضرب على ذلك مثلاً : هناك اراض شاسعة في السودان لا تجد من يزرعها او يستصلحها ؛ هناك اموال في السعودية ، وللاسف تودع في المصارف الامريكية والاوروبية ، وتستثمرها الدول المتقدمة وتعطي الفائدة المخفضة لاصحاب المال ؛ هناك اليد العاملة باعداد ضخمة ومدربة في مصر ؛ هناك السوق الذي يستورد من العالم الآن اغلب ما يحتاجه ليعيش ، فالوطن العربي يعتمد الآن اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي للحصول على غذائه . واضرب مثلاً ، السكر ؛ حتى مصر التي كانت تصدر السكر تستورده الآن . بلاد اخرى كالسعودية والكويت وغيرهما تستورد كل حاجتها منه . هل لا يمكن بدلاً من هذا ان تستصلح اراضي السودان ، واموال السعودية وغيرها تستخدم ؟ والخبرة واليد العاملة المصرية تشارك فينتج السكر ليكفي حاجة الوطن العربي ، بل ويفيض للتصدير ؟ هذا مثال واحد ، وهو موضوع خطير لأن الامن الغذائي نحن في غفلة عنه . اذا علمنا ان الوطن العربي يتزايد بنسبة كبيرة جداً من السكان ، وانه في الوقت الحاضر يعتمد في غذائه على الاستيراد ، وان هذا الاستيراد سيتزايد بقدر امكانية السوق. سيأتي وقت نكون فيه رهينة لهؤلاء الذين يمدوننا بالغذاء ، والمثل على هذا : الحبوب ، فالاتحاد السوفياتي بكل قدراته تضغط عليه الولايات المتحدة بسبب النقص في انتاج الحبوب ، ويضطر الى ان يستوردها من الدول الغربية . فما بالنا اذا كان الوضع اننا نعتمد اعتماداً شبه كلي على العالم الخارجي في ان يمدنا بما نحتاج ؟

لكن اذا نظرنا الى رقعة الوطن العربي ككل يمكننا ان نضع خطة للتنمية تعالج هذا الموضوع ، بل اننا سنكون لا نكتفي ذاتياً في كثير مما نحتاجه فقط ، وبالتالي ، نؤمن امننا السياسي ، وامننا الاقتصادي ، وامننا من جميع النواحي ، بل نصبح ايضاً مصدرين لكثير من هذه المنتجات .

هذه ناحية الحقيقة ان الجامعة العربية تنبهت الى هذا الموضوع ، وصدرت ورقة للاستراتيجية العربية ، قدمتها الى مؤتمر القمة ، وأقرّها . ماذا حدث لهذه الاستراتيجية التي اقرت ؟ كان المفروض ان تكون هناك خطة منفذة للاستراتيجية ، وبالتالي نبدأ هذا العمل المجيد في الوطن العربي . للاسف انه عقب هذا مباشرة وضعت خطط ، وكيانات جزئية في الوطن العربي كبديل ، او قيل انها بداية لتنفيذ الاستراتيجية ، او غيره ، مما يجعل الهدف الاسمى الذي وجدت من اجله لا يجد طريقه الى التنفيذ بالصورة السليمة . اذاً ، كيف يمكن ان نلوم الجامعة العربية وقد قامت بواجبها؟ اعود مرة اخرى واقول : الومها في حدود الصلاحيات المتاحة لها ، واذا اردنا لها ان تنشط بأكثر من هذا فلنراجع هذه الصلاحيات ، ونعطيها الصلاحيات التي تمكنها من ان تخدم الوطن العربي الخدمة التي نرجوها منها . طبعاً هذا يتطلب ان تفهم البلدان الاعضاء في الجامعة العربية ان النمو في الوطن العربي هو مصلحة لكل بلد عربي على حدة . المستهدف هو الوطن العربي كله . في الدول الاوروبية كثيرون لا يقولون عراقي او مصري يقولون : عربي ، ويعاملوننا على هذا الاساس ، لا بروح الود بل وللاسف إما بروح الاستهزاء ، او بروح العداء ، في كثير من الاحيان . طبعاً هناك حالات اخرى ليس فيها هذا العداء .

القوة الحقيقية في الوطن العربي هي في اعتماده على نفسه ، حتى في السياسة الخارجية . وانا سعيد انه في خطاب الرئيس حسني مبارك الى مجلس الشعب قال : نحن لا نرضى ان نكون جزءاً من استراتيجية هذه الدولة او تلك . حقيقة انا كنت سعيداً بهذا لأنه احدى المشاكل التي ادت الى القطيعة بين مصر والاقطار العربية . واذا طبقنا هذا في مصر فلعل الاقطار العربية الاخرى تفعل الشيء نفسه، وهذا يتطلب قبل كل شيء انماء القوة العربية لان الاحتماءات في نفوذ الاجنبي هنا او هناك هي من منطلق الضعف ، او الشعور بالضعف . لدى الامة العربية الامكانيات المتكاملة للانطلاق ، لكنها تتطلب جهداً ، وتتطلب اخلاصاً ، اخلاصاً من جميع النظم ، قسّمونا الى ايديولوجيات تقدمية وتأخرية وغيرها ، وليكن كل نظام حراً في نفسه ، ولنتفق على الحد الادنى الذي لا يمس سيادة وحق كل نظام في ان يطبق كل ما يشاء داخل بلده ، ولكن هناك حداً ادنى نتفق عليه فيما يجب ان تتعاون البلدان العربية على تنفيذه بما يضمن النمو العربي والقوة العربية ، وتحقيق اهداف الامة العربية . في هذا ارجع الى بعض الكلمات التي قيلت ، وقد يكون اهمها الورقة الاخيرة التي نوقشت وهي قضية حرية الانسان . عندما نقول « انماء الانسان العربي » لا انماء للانسان بلا حرية . واذا قلنا « تنمية الوطن العربي » كيف ننميه بانسان غير حر ؟ اذاً الحرية ، حرية الانسان هي اساس من الاسس التي يجب ان نحصل عليها ونطبقها اذا اردنا ان ننطلق الى تحقيق الاهداف الاخرى . الديمقراطية ، كيف يمكن ان نأمل في تنمية ونمو ونجاح حقيقي بدون ديمقراطية ؟ ما هي الديمقراطية؟ الديمقراطية ان هناك من يحكم ، وهناك رأي آخر ، او اكثر من رأي آخر ، وعن طريق مقارعة الآراء ببعضها يمكن ان نصل الى اصلحها واحقها بالتطبيق . اما في غيبة الديمقراطية فقد تنحرف النظم ، وهي تنحرف فعلاً الى ما لا يحقق الآمال التي نرجوها . وهنا اعتقد اني وصلت الى نهاية العشرين دقيقة التي سمح لي فيها السيد رئيس الجلسة ، لكنني اقول ، ولو اني تناولت الموضوع من جوانبه العامة ، لكن اعتقد اني في هذا لم اخرج عن اطار الندوة لأنها في كل ما تناولته الاوراق والابحاث التي قدمت حقيقة هي جوانب للقضايا التي عرضتها . وقبل ان اختتم كلمتي اقول :

إنني كلي امل ، بالرغم مما احسسنا به من الالم ، من الواقع الذي ذكر ، وهو غيبة حرية الانسان . ما يحدث في الوطن العربي ، وما تفعله النظم بالمناضلين ، بالرغم من كل هذا ، لم افقد الامل قط . ان مجرد حضور هذه الصفوة من المفكرين لمناقشة مثل هذه القضايا هي ظاهرة على اننا سنصل وسنحقق كل ما نقول .

تعقيب عام ٢

عبدالمنعم الرفاعي

في اطار الموضوع العام لهذه الندوة - الواقع والطموح - استأذنكم في ان اورد بعض النقاط والمطالعات التي لا تدخل - على وجه التحديد - في اي بحث من الابحاث والدراسات على قائمة اعمالنا ، ولكنها تدخل في السياق العام لهذه الابحاث .

ويقتضيني الوفاء ان اشيد بهذا التجمع العربي الراقي في هذه الحلقة ، وان اقدم التحية والتهنئة الى مركز دراسات الوحدة العربية والى مديره العام الاستاذ خير الدين حسيب ، والعاملين من حوله على النجاح الباهر الذي تحقق لهذه الندوة .

كل ما كتب وما قيل في هذه الندوة ، جدير بالثناء والتقدير، لانه صادر عن عقول وضمائر تبحث عن الحقيقة ، وتنشد الحقيقة . وهي في سعيها قد تتوازى ولا تلتقي ، وتتفاوت ولا تتعاكس ، وتبقى في كل حال ، ركيزة من ركائز العمل الجاد المبني على دعائم متينة سليمة لا تغيرها الاعتبارات العارضة ولا السياسات العابرة .

واذا كان هذا هو جوهر البحث في ندوة السادة المفكرين فحري بنا ان ننتهج سبيلين ونتوخّى غايتين :

الاولى ، ان لا نطلق افكارنا ونتائج دراساتنا وحصيلة مناقشاتنا في الافق العريض حيث نخشى عليها من ان تغرب او تغيب . ولهذا فقد يكون من الخير لو انها تصاغ بشكل موحد ، محدد ، مجسد ، يمثل ارادة المفكرين بالنسبة للواقع واتجاهاتهم بالنسبة للمستقبل .

والثانية ، ان نؤكد الحق ، حق المفكرين ، حق العالمين العاملين المجربين في الاشراف على معالجة القضايا العربية الكبرى والواقع العربي الراهن ، فليس العلو في مركز الحكم ، او السلطة معناه التفوق في القدرة على التفكير والكفاية في معالجة الامور .

ومن هنا فلعل الفكرة تطرح من جديد في ان يعود المفكرون العرب فينتظم عقدهم في

تجمع اوسع ، ولبحث اشمل يبتدىء من الواقع العربي الذي نعيش وينتهي بالطموح العربي الذي ننشد .

ما هو الواقع الذي نبحثه؟ هل هو واقع جامعة الدول العربية ام هو ما وراء ذلك؟ واقع الامة العربية والاوضاع العربية الراهنة : هل هو الواقع الذي يستمد من الكتب والمراجع والنصوص والمحاضر والبيانات ام هو الواقع الذي يستند الى الممارسات والتصرفات والسلوك العام للدولة وللشعب؟ هل هو الواقع الذي تصنعه الديمقراطية العربية ام هو الواقع الذي يفرض بقرار؟ هل العجز الذي نعانيه هو في قدراتنا وطاقاتنا وامكاناتنا ام هو فعلاً في نفوسنا وفي ارادتنا وفي احساساتنا؟ وهل نحن نملك العزم على النصر ام اننا تصورنا ان نعيش في واقع الهزيمة ؟ اسئلة من كثير غيرها لا بد من النفاذ اليها بالطريق العلمي المجرد ان اردنا ان نخترق الواقع الى الطموح . ثم ما هو هذا الطموح الذي نتطلع اليه ، افراداً وجماعات ، ما هي حدوده وما امكاناته وما قيوده . . . ؟

بمثل هذه الخواطر جلت بين الاوراق التي بين ايدينا واستمعت الى شيء من المناقشات ، فأكبرت القدرة العلمية في البحث والعرض والاسلوب ، فتحية صادقة للباحثين والمعقبين والمناقشين ونحن نتكلم عن جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح . وأبادر الى القول - معتذراً - بأننا اذا اردنا ان نتكلم عن ذلك حسب المواقف الرسمية وضمن المناقشات القانونية ، وفي نطاق الميثاق المقرر ، ومشاريع التعديلات المقدمة ، والمداولات التي دارت حولها ، فأخشى اننا سنظل ندور في فلك الواقع ، ولن نبلغ شواطىء الطموح ، بل اخشى ، اكثر من ذلك ، ان تكون حدود هذا الطموح هي حدود هذا الواقع !

ولا اعتقد ان مداولاتنا في هذه الندوة التي تنطلق من الفكر الحر الواعي غير المقيد الا بالانتماء الى قوميتنا العربية وغير الهادف الا الى الوحدة العربية ، لا اعتقد انها ستكون صدى لمحاورات هي الآن في سجل الماضي . ولكني آخذ بالقاعدة المطلقة بأن فضل الانسان على الحضارة هو ان يغير الواقع الذي يأباه .

من اجل هذا علينا ان ندعم جامعتنا القومية الاقليمية ونقويها ونسندها ، وندفع بها الى الامام في طريق العمل والتحرك والنشاط . ولئن قيّد حركتها الميثاق ، فلنشجعها على ان تعمل من داخل هذا القيد الى ما فيه خير الامة العربية وتأمين سلامتها وتمكين وحدتها وتوفير اسباب تقدمها . وهذا يتطلب ان نُبعِد عنها السلبيات فلا نذهب اليها بعجزنا لنستتر منها بغطاء ، او نحمل اليها الشكوى لنضعها عند بابها ، فنجعلها في مواجهة الرأي العام العربي .

وكذلك يجدر بنا ان نمنح الجامعة ما يتوفر لنا من الايجابيات فنذهب اليها بقضايا القوة والعزة والانتصار كي تلمع صورتها امام شعوبنا وجماهيرنا .

ومن اجل مصلحة الجامعة ، وحرصاً على سلامة كيانها ، فليس من الحكمة ان تطرح فيها قضايا كبرى او مصيرية يفترض معها ان تختلف حولها آراء الدول الاعضاء وتتعارض بشأنها

المواقف ، قبل ان يسبِقَ طرح هذه الموضوعات محادثات تمهيدية واتصالات جانبية غايتها تنسيق المواقف والتوفيق بين وجهات النظر بالنسبة لهذه القضايا تمهيداً لعرضها في مجالس الجامعة او مؤتمراتها .

وإذا لم يتوفر التمهيد الكافي والوقت الكافي في مثل هذه الحالات فسيتعرّض كيان الجامعة الى الانقسام او الى تفكك العضوية . وبصفة الجامعة هي المنظمة الام ، فليس يجدي قيام تنظيمات او تجمعات او تكتلات او محاور وجبهات ، تنتقص من مكانة الجامعة ومن مسؤولياتها العامة ، الا ما كان من ذلك يتمشى مع روح الميثاق ويتطلع الى الغايات القومية العليا في الوحدة والحرية .

هذا ، وقد درجت حكوماتنا في الحقبة الاخيرة على اتباع طريق في الاتصالات الثنائية او الاتصالات المباشرة بين عاصمة واخرى من عواصمنا العربية في شكل رسائل ومراسلات او لقاءات او زيارات بين رؤساء هذه الدول او بين بعضهم ، للتشاور في امر او التباحث في قضية . ترى هل يحاط الجهاز المركزي للجامعة العربية علماً بفحوى تلك المراسلات او بموضوع تلك اللقاءات ، خصوصاً اذا كانت تدخل ضمن اهتمام الجميع . . ؟ وهل تُبلَّغ الدول الاعضاء بمثل ذلك؟ وعلى القياس نفسه ، هل تحاط العواصم العربية علماً ، بالمقابل ، بنشاطات الامين العام للجامعة في الاوساط الدولية وبنتائج تجواله في الاقطار الاخرى ؟

ونحن اذ نلتمس القوة لجامعتنا التي نعمل في ظلالها ، فلا بد من مراجعة لمفهوم الجامعة في اذهان الدول اعضائها . ولا بد من ادراك اقوى بأن اي كسب تحققه الجامعة لنفسها ينعكس طردياً على كل دولة فيها .

واذ نطمع بتمكين الجامعة واجهزتها من ان تكون اداة لنقل الامة من الواقع الى الطموح فلا اقل من ان نمكّنها - في الآونة الحاضرة وفي غياب اي جهد عربي آخر - من العمل على وقف الانهيار في الصف العربي والحيلولة دون ان تتحول التصادمات السياسية الى تصادمات اخطر . . . . !

إن الواقع الراهن لا يمنح الجامعة القوة الدافعة الكافية ليجعلها تقف في مستوى التحديات . ولكن الظروف القاسية من ناحية ثانية التي واجهت الجامعة في عهدها الاخير منحتها عزماً جديداً للتقدم والانطلاق والتصميم على البقاء ، وهي في هذا بحاجة الى العون للافادة من هذه المعطيات .

قد اكون ايها الاخوة نحوت في كلمتي هذه منحى اقتصر على جانب واحد من جوانب البحث العام يتصل بالناحية السياسية ، وشفيعي في هذا ان السادة الباحثين والمتكلمين قد اتوا على الجوانب الاخرى بكل ما وفاها حقها من الدراسة والفكر . وانني فوق هذا اجد ان العوامل السياسية في علاقاتنا القومية الحاضرة تطغى على سائر الاعتبارات الاخرى وتتحكم فيها وتؤثر عليها . وهذه الحقيقة تجعل الالتفات لمعالجة الناحية السياسية في عملنا العربي المشترك له التقدم والاسبقية . وكما أشرت في اول الحديث ، فلعل الايام المقبلة تهيء للمفكرين العرب ندوة تحاول - بهم - ان ترسم لامتنا طريق السير القومي السليم .

تعقيب عام ٣

محمود رياض

ايها الاخوة ،

اتقدم بالشكر للدكتور خير الدين حسيب ولمساعديه الذين اشرفوا على تنظيم هذه الندوة « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » . وقد تابعت الابحاث القيمة التي جرت مناقشتها خلال اجتماعاتنا ، وهي تؤكد مدى تمسكنا بجامعة الدول العربية ورغبتنا الشديدة في العمل على تطويرها ، حتى تستطيع تحقيق الاهداف المرجوة منها .

وعندما نتحدث عن الحاضر والمستقبل ، لا بد لنا من القاء نظرة الى الماضي ، فحياة الامم انما هي حلقات متتابعة ومترابطة ، تصعد وتزدهر احياناً ، كما حدث منذ حوالى اربعة عشر قرناً عندما توحدت الامة العربية ، وامتدت رقعة دولتها شرقاً الى مشارف الصين ، وغرباً الى جنوب فرنسا ، تحت راية اعظم رسالة انسانية وحضارية عرفها العالم .

وعندما دبت الخلافات بدأ التفكك في الوطن العربي . وفي غيبة الوحدة العربية تمكنت القوى الاستعمارية من احتلال معظم اجزائه . وعند قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ لم تكن تضم سوى سبع دول عربية وكان بعضها يعاني وجود قوات اجنبية فوق اراضيه . وكانت بقية الشعوب العربية تكافح من اجل نيل استقلالها . وكان لجامعة الدول العربية دور مهم في دعم كفاح هذه الشعوب اذ ارتفع عدد اعضاء الجامعة الى احدى وعشرين دولة بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية .

إلا انه نظراً للتحديات الضخمة التي يواجهها الشعب العربي ، فقد تولد اقتناع بأن النظام الحالي الذي تعمل فيه جامعة الدول العربية لم يعد كافياً في خدمة العمل العربي المشترك وفي تلبية الحاجات الراهنة للامة العربية .

وكانت المشاورات التي سبقت وضع الميثاق تدور حول نوع العلاقة التي يمكن ان تقوم بين الدول العربية في ذلك الوقت . وانتهى الامر بوضع ميثاق يخلو من كلمة الوحدة ، واستقر

الرأي على ان تكون العلاقة بين الدول العربية في نطاق التعاون والتشاور . هذا في الوقت الذي كانت آمال الشعوب العربية تصبو الى ان تكون هذه الجامعة هي الطريق المؤدي الى وحدة العرب . الا ان معظم الحكومات العربية في ذلك الحين كانت تقع تحت ضغط قوى الاحتلال الاجنبي . فكانت القوات الإنكليزية يمتد وجودها في منطقة الخليج كلها الى العراق ففلسطين فالاردن والى مصر وليبيا . ومن الطبيعي ان يجيء الميثاق ضعيفاً متمشياً مع الاوضاع السياسية السائدة في ذلك الوقت ولم يكن يعبر تعبيراً مخلصاً عن الارادة العربية .

ولم تكن الدول الكبرى لترضى عن قيام وحدة عربية شاملة ، بل لن ترضى حتى عن وحدة بين بلدين . واقرب مثل على ذلك موقف الدول الكبرى المعادي للوحدة التي جرت بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ . ولم يكن قيام اسرائيل وليد مصادفة تاريخية ، انما كان نتيجة دراسة وتخطيط للحيلولة دون قيام وحدة عربية ، بزرع جسم غريب في الوطن العربي ليشكل حاجزاً بشرياً ، يفصل الامة العربية عن بعضها . وكان ذلك اكبر تحدٍّ يواجه جامعة الدول العربية في بدء قيامها ، ولم يكن لدى الدول العربية الاجهزة المشتركة التي تمكنها من مواجهة العدوان الاسرائيلي .

وعلى الرغم من مرور اكثر من ثلاثين عاماً على مأساة فلسطين ، فإن الدول العربية بقيت عاجزة عن تنظيم نفسها لمواجهة الخطر الصهيوني . وعندما نشير الى ما اصابنا من فشل في الماضي ، والذي ما زلنا نعاني منه في حاضرنا ، فمن الانصاف ان اتحدث عن الانجازات العديدة التي حققتها جامعة الدول العربية خصوصاً في المجال الاقتصادي . وقد كان تاريخ التعاون الاقتصادي العربي هو نفسه تاريخ الجامعة العربية . وبحكم ميثاقها ، بادرت الجامعة منذ تأسيسها الى خلق الاجهزة الفنية لوضع هذا التعاون ، موضع التنفيذ .

وفي عام ١٩٥٠ ، إثر الغزوة الصهيونية ، اكد مجلس الجامعة مفهوم الربط بين الامن القومي والامن الاقتصادي ، حين ابرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . وانشأ المجلس الاقتصادي ومجلس الدفاع المشترك . وخاض المجلس الاقتصادي كثيراً من التجارب واستخدم العديد من الادوات لدعم مسيرة التعاون الاقتصادي . ووقعت الدول العربية العشرات من الاتفاقيات وانشأت المنظمات المتخصصة ، واقيمت المشاريع المشتركة واصبح التعاون الاقتصادي بعد هذه السنين الطويلة حقيقة ملموسة .

ولقد اقامت الجامعة العربية اطاراً تنظيمياً لهذا التعاون لا يتوفر لاي منظمة اقليمية اخرى ، فأنشأت مجموعة من المنظمات المتخصصة والاجهزة العاملة في نطاقها تغطي بنشاطاتها ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي كافة .

ومن اجل تعزيز سبل الاتصال بين الدول العربية انشأت جامعة الدول العربية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التي سوف توفر لنا استخدام احدث ما وصل اليه العلم البشري في مجال الاتصال عبر الاقمار الصناعية . وهو امر لا نظير له في اي منظمة اقليمية اخرى . وقد

تبنت الجامعة بجانب المنظمات القائمة صيغة مبسطة لتنظيم التعاون العربي في بعض المجالات فأنشأت مجالس للوزراء العرب المختصين يجتمعون دورياً للتنسيق بينهم ، ولتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تخصصهم .

وفي قطاع التعاون المالي ، استطاعت جامعة الدول العربية بعد جهود طويلة انشاء صندوق النقد العربي ، الذي نجح خلال فترة قصيرة ، واثبت قدرة الدول العربية على ان تخطط للتعاون فيما بينها ، في هذا المجال الحيوي . ولا اعرف منظمة اقليمية غير جامعة الدول العربية توافر لها مثل هذه المؤسسة . هذا الى جانب المنظمات الاخرى التي انشئت لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يقوم بتمويل عدد كبير من المشاريع الانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية ، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، وهي اجهزة ساهمت في دعم العلاقات العربية ـ الافريقية .

وفي نطاق العمل العربي المشترك انشئت الصناديق المالية الوطنية لدى عدد من الدول العربية وهي وإن كانت خارجة عن الاطار التنظيمي للجامعة العربية الا انها تعمل في نطاق الاهداف التي وضعتها الدول العربية لنفسها في ميثاق الجامعة . وهذه الصناديق تعتبر دعامة قوية من دعائم العمل العربي المشترك ، وبالاضافة الى هذه المنظمات والمؤسسات ، يوجد على صعيد العمل العربي المشترك شبكة من الاتحادات العربية المهنية يتجاوز عددها الخمسين تربط بين افراد المهنة الواحدة على اتساع الوطن العربي ولا يتسع المجال ان اذكر بالتخصيص المنظمات العربية والاجهزة العربية العاملة في نطاق الجامعة ، او تسمية المشاريع المشتركة العربية في قطاعات الانتاج كافة .

وعندما اشير الى هذه النواحي الايجابية في العمل العربي ، اجد من واجبي ايضاً ان اشير الى نقطتين مهمتين : الاولى ، اننا لم نصل بعد الى الصيغة المثلى للتعاون الاقتصادي ، فهناك نقاط ضعف كثيرة تشوب هذا العمل وعلينا ان نعمل على التخلص منها وتحسين الاداء والثانية ، وهي بالغة الاهمية ، فإن تردّي العلاقات العربية يؤثر في العمل الاقتصادي المشترك ، ويعرقله . وقد طالبت في اكثر من مجال ، وما زلت اردد ندائي ، بأن نترك المجال مفتوحاً امام رجال الاقتصاد ليكملوا مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ، مما يخفف من حدة الازمات السياسية بين الدول العربية ، فنمهد بذلك المناخ المناسب لتحدي الخلافات وتجاوزها . وعلى الرغم من هذه الامنية ، الا ان الواقع المؤلم يفرض نفسه بأن الدول العربية لم تستطع التفرقة بين خلافاتها السياسية والعلاقات الاقتصادية .

وإذا كنا قد حققنا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي العديد من الانجازات عن طريق العمل العربي المشترك ، في نطاق جامعة الدول العربية ، فإننا حققنا انجازات في المجال الدولي عندما تحركت الدول الاعضاء في الجامعة العربية كوحدة واحدة ، فأحرزت انتصارات عديدة لمصلحة جميع الشعوب اذ كانت عنصراً اساسياً في حركة عدم الانحياز ، وتساهم بكل ما أمكنها

من اجل انهاء عصر الاستعمار . فكانت مرحلة تعاون حقيقي بين مجموعة دول العالم الثالث خصوصاً في القارة الافريقية . وكان للدول العربية دور كبير في دعم الاقتصاد الدولي ، متعاونة مع دول العالم في هذا المجال . وقد استطعنا ان نقيم حواراً مع المجموعة الاوروبية ، يعتبر رائداً في العلاقة بين مجموعتين من الدول المختلفة . اما التعاون العربي ـ الافريقي فيعتبر عملاً رائداً في التعاون الفعّال بين مجموعتين من دول العالم الثالث .

إذا نظرنا الى المرحلة الحالية ، فإننا نرى انها من اسوأ المراحل التي مرت بنا فإننا لم ننجح في تحقيق الحد الادنى من الاتفاق حول صيانة امن الامة العربية . وهو الموضوع الذي يجب ان نعطيه الاولوية على المشاكل الاخرى كلها التي نعانيها ، فإذا فقدنا سيادتنا فقدنا كل شيء .

ولا شك ان اتفاقي كامب ديفيد اللذين وقعهما السادات ادّيا الى اعنف الخلافات ولكنهما ليسا السبب الوحيد في الخلافات العربية . فالاتفاقيتان كان لهما تأثير سيء على الامن العربي بخروج مصر ، التي تمثل الجبهة الغربية في مواجهة العدوان الاسرائيلي ، كما تسبب في ضربة شديدة للقضية الفلسطينية التي تحتاج الى دعم قوي من الجبهة الغربية . بل ان هذين الاتفاقين اللذين ادّيا الى انسحاب اسرائيل من سيناء لا يصونا امن مصر ، لأنه لا يوجد ضمان عملي يحول دون عودة اسرائيل لاحتلال سيناء مرة اخرى . خصوصاً ان السوابق تشير الى عدم احترام اسرائيل لتعهداتها ، وكان من سلبيات الاتفاقين توتر العلاقات العربية ـ المصرية ، وتأثير ذلك على العمل الجماعي في نطاق الجامعة العربية؟ وهي مشكلة يجب ان نجد لها حلاً في اقرب وقت .

ومن الحقائق التي يجب لمسها ، ان المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل لتجعل منها اكبر قوة عسكرية في المنطقة ، هي التي تتيح لها الاستمرار في اعتداءاتها على الدول العربية ، تمهيداً لتحقيق اطماعها التوسعية في المرحلة المقبلة .

وفي الوقت نفسه تواصل الولايات المتحدة العمل على تنفيذ سياستها التي وضعتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،بضرورة ربط منطقة الشرق الاوسط باتفاقات عسكرية لمواجهة ما تطلق عليه الخطر السوفياتي دون ان تأبه لوجهة النظر العربية ، بأن الخطر الحقيقي الذي يهدد الامة العربية هو اطماع اسرائيل التوسعية .

وعلى الرغم من التهديد الخارجي الواضح امامنا جميعاً ، والذي يفرض علينا ان نلتقي لنعيد تنظيم صفوفنا لمواجهته ، نجد ان الخلافات العربية تشتد في هذه الفترة لتزيد من مصاعبنا . فهناك مشكلة الصحراء في المغرب العربي ، وهناك خلاف عنيف بين دول الجبهة الشرقية ، ونزاع بين شطري اليمن وحرب طاحنة على حدودنا الشرقية بين العراق وايران ، تدعونا جميعاً الى وقفها ، فلن يستفيد منها سوى اعدائنا . ونجد ايضاً ان منطقة الخليج بما فيها من موارد نفطية كبيرة ، ستبقى على الدوام منطقة جذب للدول الكبرى لمحاولة السيطرة عليها .

ايها الاخوة ،

لقد نجحنا في انشاء تنظيم اقليمي قومي ، يعتبر تجسيداً لايماننا بوحدة امتنا ، الا ان العمل العربي المشترك واجه اخفاقاً في معالجة الغزوة الصهيونية . ومن المؤسف ان هذا الفشل لم يكن حافزاً كافياً يدفع الامة العربية لاعادة النظر في كيفية مواجهة الخطر الذي يهدد كيانها ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة برد العدوان الصهيوني . هذا في الوقت الذي تخطط فيه اسرائيل لمزيد من التوسع على حساب الامة العربية .

وقد تحدثنا كثيراً ، وفي مناسبات عدة ، عن الإمكانات العربية فإننا نمتلك من الطاقات والموارد ما يمكننا من تحقيق تغيير جذري في الواقع العربي ومواجهة تحديات اعدائنا ولكن ذلك كله مرهون بالارادة السياسية الجادة والقناعة التامة بضرورة استخدام هذه الامكانات .

ولقد اصبح واضحاً ان عناصر القوة لا تجتمع لأي قطر عربي منفرداً بل وحتى لمجموعة ضيقة فيه ولكنها تكتمل بقدر اتساع نطاق التعاون والتكامل وشموله .

وفي ضمن هذا الاطار ينبغي ان نحرص على استعادة قوة الدفع للتضامن والتعاون العربي المشترك .

إن امن ومستقبل هذه الامة لا يمكن تركها نهباً للخلافات ، وان ما تم انجازه خلال سنوات طويلة من جهد مشترك لا يحق لأي منا ان يفرط فيه او يتهاون في الدفاع عنه والحفاظ عليه ، ان الواجب الملح على كل عربي في كل موقع ان يحافظ على هذا البناء الضخم ، جامعة الدول العربية ، الذي شيّدناه معاً . ويجب الا نسمح لاي ازمات تمر بها ، مهما كانت حدتها ، ان تهدد هذا الصرح . فجامعة الدول العربية ستبقى على الدوام ، الامل الذي يمكن عن طريقه القيام بالعمل العربي المشترك ، لصيانة امن الامة العربية ورفاهيتها . وعلينا ان نواصل دعم هذا الصرح في ضوء هذه التجارب التي مرت بنا .

إننا في حاجة الى رؤية عربية شاملة تنطلق من مفهوم متكامل لمضمون العمل العربي المشترك في ابعاده المختلفة سواء من حيث تعميق عوامل الوحدة وازالة عوامل الخلاف ، والحفاظ على امن الوطن العربي ، والعمل على تنميته اقتصادياً وانسانياً .

ومن هنا فإنه يتعين اقامة بنيان متكامل ، لا يكتفي بتحديد الاهداف ووضع المبادىء العامة ،وانما نضع القواعد التفصيلية . وتحديد حركة عمل الاجهزة ، ومؤسسات العمل العربي المشترك ، وآلية توظيفها . وهذا يقتضي من الناحية العملية وضع ميثاق جديد .

وقد أوضحت ، في اجتماع في الجامعة ، ان التعديل المطلوب هو تعديل جذري ، يصل الى مرتبة وضع ميثاق جديد . وان ذلك يستدعي ان تتفق الدول فيما بينها حول المبادىء الاساسية وتحديد مفهوم العمل المشترك تحديداً واضحاً ، لمعالجة المشاكل التي تعانيها الامة العربية . ومثالاً على ذلك فقد أشرت الى موضوع امن الدول العربية ، الذي عالجه الميثاق ،

واتفاقية الدفاع المشترك ، وقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على ما يلي : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اي دولة او اكثر منها او على قواتها اعتداء عليها جميعاً . ولذلك ، فإنها ، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها . . . الخ » .

وذكرت بأنه يجري حالياً اعتداء صارخ على لبنان ، ولا تستطيع الدول التحرك لتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك ، لعدم وجود تنظيم عربي يسمح لها بأن تتحرك عن طريقه بشكل سليم ، ولدينا امثلة اخرى على ذلك . منها معركة عام ١٩٧٣ ، فإنها حققت نجاحاً جزئياً في البداية لوجود تخطيط بين سورية ومصر ، ولنا ان نتصور ما كان يمكن حدوثه ، لو كان هذا التخطيط يشمل كل القوات العربية القادرة على المساهمة في تحرير الارض .

الخلاصة ، ان الامن العربي لم توضح له اي قواعد سليمة لتأمينه ، وان كانت قد جرت محاولة لتصحيح الوضع عام ١٩٦٤ عندما قرر الرؤساء العرب انشاء قيادة عسكرية مشتركة ، الا ان الدول العربية اكتفت بانشاء القيادة وتزويدها ببعض المال ، ولكنها لم تضع تحت امر هذه القيادة اي قوات عسكرية .

إنني هنا لا اطالب بتنظيم لم تسبقنا اليه الدول، بل اطالب بتطبيق تنظيم يوجد مثيله في العالم ، هدفه حماية امننا واستقلالنا . فالدول الشرقية والدول الغربية ، اقامت كل مجموعة منها قيادة موحدة لحماية امنها . فلماذا نعجز نحن العرب عن اقامة قيادة عسكرية لحماية امننا ، تتحرك بتعليمات من القيادة السياسية العربية ؟ وهل يجوز ان نقف عاجزين عن ايجاد طريقة لتسوية خلافاتنا التي جاوزت كل حد واصبحت تهدد فعلاً امن الامة العربية كلها ؟

ولقد سبق وتقدمت باقتراحات محددة ، تستهدف تطويق الخلافات العربية ، لاقتناعي بأن تسوية الخلافات ، هي البداية الصحيحة والمدخل السليم ، للنظر في امر الامن العربي والتنمية الاقتصادية المشتركة. وهناك اقتراحات محددة لعلاج هذه الخلافات امام مجلس الجامعة .

ـ لذا فإن التعديل المطلوب للميثاق تعديل جذري يحتاج الى مشاورات سياسية ، وعلى اعلى مستوى بين الدول العربية ، لتحديد اهداف العمل المشترك بوضوح ،ووضع اطار خطة من أجل تنفيذ هذه الاهداف ، وانشاء الاجهزة التي ستتولى القيام بتحقيق هذه الاهداف . ويجب ان ندرك ان تحقيق وحدة العمل العربي ، عن طريق عمل منظم ومخطط له ، يحتاج الى تضحيات من الدول العربية الاعضاء كافة . ويستلزم ارادة سياسية حرة منبثقة من وعي عربي كامل ، تساندها الشعوب العربية في كل مكان ، فيصبح العمل العربي الموحد مطلباً جماهيرياً يستند الى فهم كامل لمتطلباته ، من تضحيات وبذل كل الجهود ، من اجل حشد طاقات الامة وامكاناتها في خدمة الاهداف القومية .

وستبقى جامعة الدول العربية **الطريق الوحيد** الذي يمكننا العمل من خلالها ، لتحقيق وحدتنا وصيانة استقلالنا وحماية امننا ، وتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي .

كَلمَة ختاميَّة ١

سعد الدين ابراهيم

فيما يلي بعض التأملات والخواطر التي استلهمها من وقائع ومناقشات هذه الندوة :

الخاطر الاول : الاحباط والالم اللذان يشعر بهما المفكرون العرب نحو ما وصلت اليه حال الوطن العربي من انقسام وتشرذم وعجز .

الخاطر الثاني : الشجاعة والامانة اللتان تجلتا في الابحاث والاوراق التي تناولتها هذه الندوة . واهم من ذلك الامانة والشجاعة التي تجلت في المناقشات ، بل والنقد الذاتي الذي مارسه عدد من المشاركين والمفكرين العرب . الاستاذ لطفي الخولي يعترف على رؤوس الاشهاد بخطأ بعض المقولات الماركسية التي اعتنقها سنوات طويلة ودخل بسببها السجون في رحلة جهاده الطويلة . والاستاذ منح الصلح المفكر القومي العربي الكبير يعترف ايضاً على رؤوس الاشهاد بعجز الفكر القومي في حقبة سابقة عن رصد وفهم المتناقضات الحقيقية في الواقع العربي ، ثم العجز عن التعامل معها حين تفجرت هذه المتناقضات . ونسمع من آخرين شهادات واعترافات مماثلة . هذه في نظري خطوة عملاقة في ممارسة المثقفين العرب لدورهم التاريخي .

الخاطر الثالث : الهموم العربية الرئيسية وجدت طريقها للتعبير عن نفسها من خلال موضوع الندوة « الجامعة العربية : بين الواقع والطموح » . وقد لاحظت الشيء نفسه في منتديات عربية اخرى بصرف النظر عن علاقتها المباشرة او غير المباشرة بموضوع هذه المنتديات . الهموم الرئيسية هذه هي : التجزئة في مقابل التوحيد ، التخلف في مواجهة التقدم ، الاستبداد في مواجهة الديموقراطية ، والهيمنة الاجنبية في مقابل الاستقلال الوطني ، وغياب مصر عن الساحة العربية في مقابل حضورها الفاعل والفعّال على هذه الساحة . معظم هذه الهموم يتسرب الى كل المنتديات سواء أكان موضوعها الجامعة العربية ، ام مشكلة المرأة العربية ، وسواء أكان الموضوع هو التغريب ام التعريب . لقد سمعت هذه الهموم نفسها في ندوة عن التعريب هنا في

تونس منذ ستة شهور . هذه الهموم ليست جديدة ، فهي محاور النضال العربي منذ قرن مضى . ولكن الذي يحول الهموم الى رحلات من العذاب لدى المفكرين العرب ، بل كل العرب ، هو أن النضال على كل هذه المحاور قد شهد تقهقراً في السنوات الخمس عشرة الاخيرة .

الخاطر الرابع : وقد تحول هذا التقهقر المخيف الى محنة مأسوية في حالين : القطر اللبناني والقطر المصري . وقد جرى الحديث بما فيه الكفاية عن الحال المصرية . الذي لم يحظ بما يستحق من اهتمام هو محنة لبنان . فعلى ساحة هذا القطر العربي يجري يومياً استعراض بالصوت وبالصورة وبالدم لكل التناقضات العربية . تناقضات بعضها كنا نعرفه منذ مدة ، ولم نتمكن من التعامل معه بشكل خلاق . وتناقضات اخرى كانت كامنة ، ولكنها تفجّرت في وجوهنا . وعجزنا ايضاً عن التعامل واياها لا على مستوى الجامعة ، ولا على مستوى الانظمة ، ولا على مستوى المفكرين العرب .

الخاطر الخامس : اشد ما يقلقني في المحنة اللبنانية ان عدداً كبيراً منا قد تبلدت حواسه نحو المأساة ، بالطريقة نفسها التي تبلدت به حواسنا نحو المحنة الفلسطينية في سنوات سابقة . وأصبحت المحنتان وجهين لعملة العجز العربي الرسمي نفسها ، وعجز المفكرين العرب . لقد اصبحت اعداد القتلى والضحايا من الشعبين ، واصبحت اعتداءات اسرائيل عليهما ، تؤخذ بشكل اعتيادي ، كما لو كانت روتيناً يومياً ، قد لا نوافق عليه ، ولكنه لا يحرك فينا ساكناً . والمؤلم حقاً انه كلما زادت القوة المادية العربية ضمرت ارادة التصدي للعدو الصهيوني من ناحية ، والاستئساد والبطش ببعضنا البعض من ناحية اخرى . لقد اظهر المشاركون في هذه الندوة من الشجاعة والامانة الشيء الكثير . واني في هذا الخاطر الاخير عن محنة لبنان ، ومحنة لبنان ـ فلسطين ، ادعو مخلصاً زملائي المفكرين العرب ، ان يعملوا الفكر والخيال في الكيفية التي نجتاز بها هذه المحنة . وادعوهم الا يتوقفوا عند هذا الحد ، بل ان يمارسوا الضغط على الانظمة الحاكمة بالكلمة وبالحركة لكي نضع نهاية لهذه المحنة .

ربما لو نجحنا في لبنان كان نجاحنا هو نقطة التحول في مسيرة الهزائم العربية على محاور نضالنا الخمسة التي ذكرتها : وهي التقدم في مواجهة التخلف ، والوحدة كرد على قوة التجزئة ، والديموقراطية هزيمة للاستبداد ، وتأكيد الاستقلال كاستجابة لقوى الهيمنة الاجنبية ، وتأميم مصر حكومة وشعباً لحساب امتها العربية ، بدلاً من تركها تقع فريسة في يد القطاع الخاص المحلي والاجنبي الذي يحولها الى سلاح ضد نفسها وضد امتها العربية .

لقد كان آخر انتصار لنا في **١٩٧٣** . واظن انه قد آن الاوان لكي ننجز انتصاراً ـ مهما كان تواضعه ـ لكي تنتعش الروح المعنوية للامة العربية من جديد . لقد اقترحت ان يكون انتصارنا في لبنان لأنه في المقام الاول انتصار ضد الذات . ولكني لا اصر على ان يكون هذا الانتصار في لبنان . ليكن في وقف نزف الدم العربي في الصحراء ، او في وقف نزف الدم الاسلامي بين العراق وايران . ليكن هذا الانتصار تجربة ديموقراطية حقيقية واحدة .

كلمة ختامية ٢

قسطنطين زريق

أشكركم ايلائي هذا الشرف العظيم ، شرف التعبير عن مشاعر اعضاء هذه الندوة في اختتام اجتماعاتها . هذه الندوة التي جمعتنا خلال اسبوع كامل ، عالجنا فيه موضوعاً من اهم الموضوعات التي تجابهنا في هذه الايام .

لجامعة الدول العربية مقام مركزي في حياتنا السياسية وفي تطلعاتنا القومية بمجملها . ولقد حاولنا أن ندرس قضاياها من مختلف جوانبها تاريخياً ، قانونياً، سياسياً ، اعلامياً ، واقتصادياً ، ولا شك اننا خرجنا من ذلك بفائدة جُلّى . هذه الفائدة ليست ناتجة عن اهمية الموضوع فحسب ، بل هي ناتجة ايضاً عن الجدية التي اعد بها الاخوان المحاضرون والمعقبون دراساتهم ، والمسؤولية التي تحملوها في الانكباب على موضوعاتهم واعطائها حقها من الدراسة والبحث . وهي ايضاً ناتجة عن الحرية التامة والصراحة التي سادت مناقشات هذا الاجتماع والتي كانت سبباً من اسباب التفاعل الحيّ الخلّاق الذي برز في مختلف جلسات هذه الندوة .

طبعاً لم نستطع ان نعالج جميع القضايا ، القضايا الناشئة عن جامعة الدول العربية او المتصلة بها ، او القضايا المتصلة بالوضع العربي عموماً ، والتي لا تكون الجامعة العربية احياناً الا مظهراً من مظاهرها . لأن ذلك يتطلب اكثر من ندوة ، انه من الاتساع والعمق بحيث يجب ان تتوفر له دراسات اوسع واكثر تخصصاً ، ولكن مع هذا أزعم اننا سنخرج من هذه الندوة ونحن اكثر علماً بموضوع من اهم موضوعات حياتنا الحاضرة . وأزعم ايضاً أننا سنخرج من هذه الندوة ونحن اشد قلقاً مما كنا عليه سابقاً بعدما استعرضنا جوانب من العمل العربي المشترك ، ولكن هذا القلق لن يكون باذن الله ، القلق المحبط الباعث على اليأس ، وانما سيكون القلق المثير ، الباعث على تجديد الفكر وعلى تنشيط العمل . ان هذا القلق ، ايها الاخوة ، هو مدخلنا الى الصمود المطلوب اليوم من كل فرد عربي ، ومن كل جماعة عربية ازاء المثبطات المختلفة التي تحيط بنا والتي تبعث في داخلنا الحيرة والشك . المسيرة طويلة ، الاخطار

جليلة ، التحديات عظيمة ومرهقة . واننا لنخطىء كثيراً إذا ظننا اننا نستطيع ان نحلها في ندوة من الندوات ، او في لقاء من اللقاءات ، او بعمل سياسي او اقتصادي معين ، او بقرار من القرارات . لا نستطيع ان نحلها الا بأمرين اساسيين ، ارجو ان تكون هذه الندوة قد ساعدت على تمكينهما في عقولنا ونفوسنا ، اولهما الرؤية الصافية ، ومَن اجدر من رجال الفكر بأن يولدوا لأنفسهم ويبثوا في مجتمعهم هذه الرؤية الصافية ، وثانيهما استمرار النضال ، والصبر على النضال لأن المسيرة طويلة ، والعوائق شديدة والمثبطات كثيرة . وليس لنا من سلاح الا الجلد والصمود . فأرجو ان تكون هذه الندوة قد اسهمت في افادتنا لا بمعلومات عن جامعة الدول العربية فحسب، وإنما قد افادتنا ـ وهو الاهم ـ بما يتوجب على كل منا في هذه المعركة الضروس التي تكلم عنها الاستاذ محمود رياض ، والتي تتطلب منا اصفى رؤية ، وأعند نضال .

واذا كنا قد أفدنا من هذه الندوة ، واذا كنا سنفيد في المستقبل منها ايضاً بعد ان تنشر ابحاثها ، فالفضل لا شك يرجع الى مركز دراسات الوحدة العربية ، الذي أقام هذه الندوة ، كما اقام ندوات سابقة حول موضوعات مركزية في حياتنا العربية . ولا شك عندي اني اعبّر عن عاطفتكم جميعاً اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى القائمين على هذا المركز، وإذ اتوجه، بخاصة ، الى مديره العام د. خير الدين حسيب الذي بذل كل ما يستطاع ، بل فوق ما يستطاع ، لإنجاح هذه الندوة ، والذي يعمل في ادارة المركز وفي تنفيذ مشروعاته بوعي نيّر ، وهمّة لا تعرف الكلل . وكذلك نشكر سائر معاونيه ، وفيهم هذا السرب الفاتن من السيدات والاوانس اللواتي عملن بكل جهد وبكل لطف لتسهيل مهمتنا .

ومهما حاولنا ان نتصور ونتخيل ، فلا نستطيع فعلاً ان نعي حق الجهد الاعدادي لعقد هذه الندوة : الجهد الفكري ، والجهد التنظيمي ، والجهد المادي بمختلف وجوهه الذي يتطلبه عقد مثل هذه الندوة ، والذي يتطلبه انتظام العمل فيها . وقد كان ـ كما لاحظتم ـ انتظاماً مثالياً يمكننا من ان نقول ان مركز دراسات الوحدة العربية هو فعلاً رمز خيّر من رموز المستقبل المرجو .

كلمة ختاميّة ٣

خير الدين حسيب

كان المركز سعيداً بكم وبهذه الندوة ، التي يشعر انه خرج منها بأربع ايجابيات اساسية :

١ ـ حققت الندوة غرضها الاساسي : فلقد ساهمت في تحقيق اهتمام فكري عربي اوسع بالجامعة العربية وبكل ما ترمز اليه ، وانها وفرت زاداً كبيراً للجامعة العربية للاستفادة مما تراه منه لتطويرها ودعمها . كما ستوفر للقارىء العربي المعني ـ عند نشر الكتاب الذي سيصدر عن الندوة ـ سواء أكان القارىء مسؤولاً رسمياً ، او منظمات او افراداً ، غذاء كبيراً وقابلاً للتمثل .

٢ ـ نجحت في الجمع ، على مدى خمسة ايام ، بين عدد كبير نسبياً من المفكرين والممارسين العرب من مواقع مختلفة في العمل ، ومن اقطار عربية مختلفة ومعظمهم يلتقون بعضهم اول مرة ، وبعضهم لم يلتقِ بعضاً في القطر الواحد نفسه منذ زمن بعيد .

٣ ـ قدمت الندوة ممارسة متواضعة للديمقراطية ، حيث نجحت في عرض وجهات نظر مختلفة ، وتم البحث والمناقشة في جو واطار ديمقراطي ، تسوده عموماً الموضوعية بعيداً عن الانفعالات والتزمت . كما تمت المناقشات كلها في جو حر بعيد عن اي تدخل او رقابة من اي نوع او جهة كانت .

٤ ـ كانت هذه الندوة امتحاناً جديداً وصعباً لاستقلالية المركز ، **فعلى الرغم من محاولات التدخل والاحتواء ، الا ان المركز اصرّ بعناد على التمسك باستقلاله الفكري وكانت بحوث الندوة ومناقشاتها الشاهد والدليل العملي على هذه الاستقلالية .**

وأود ان اشكر باسمي ونيابة عن الاخوة اعضاء مجلس امناء المركز الخمسة الموجودين بيننا ، جميع الاخوة المشاركين ، باحثين ومعقبين ومناقشين ، على ما قدموا من عطاء فكري ،

كما اود ان اعتذر لكم جميعاً عن الارهاق الذي تعرضتم له على مدى الايام الخمسة الماضية ، وعن كل تقصير عجزت امكاناتنا المحدودة عن تجنّبه .

ويود المركز ان يقدم شكره للامانة العامة للجامعة العربية على تمويلها لمعظم نفقات هذه الندوة ، وتسهيل عقدها في تونس ، وما قدمته من خدمات كثيرة لها ، واود بشكل خاص ان اشكر السيد الامين العام للجامعة على مساعدته ودعمه ، كما اود ان انوه بشكل خاص ايضاً ، بكل ما بذله السيد المنجي الفقيه وما تحمله من اجل انجاح هذه الندوة .

كما أجدني لا استطيع الا ان اتوجه بالشكر الى زميلاتي وزملائي في سكرتارية المركز والندوة ، الذين مكّنوا بجهدهم الجماعي وبعملهم الصامت وبسهرهم المتواصل على مدى اربع وعشرين ساعة احياناً ، من انجاح هذه الندوة ، وقدموا نموذجاً متواضعاً ، لكنه مهم لعمل الفريق المتماسك ، وكم نحن بحاجة اليه .

ختاماً اشكركم جميعاً ، واتطلع الى لقائكم في ندوات قادمة للمركز .

ملحق
برنامج الندوة

الثلاثاء في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٢

٠٠ / ١٩ ـ ٠٠ / ٢١ حفلة استقبال يقيمها الدكتور خير الدين حسيب ، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ، في فندق تونس هلتون (قاعة القيروان) على شرف السادة المشاركين في الندوة .

الاربعاء في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٢

٠٠ / ٨ ـ ٠٠ / ٩ التسجيل

الجلسة الافتتاحية :

٠٠ / ٩ ـ ٣٠ / ٩ كلمة الدكتور الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية .

كلمة الدكتور خير الدين حسيب ، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية .

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : د. مصطفى الفيلالي

٣٠ / ٩ ـ ١٥ / ١١ : **النشأة التاريخية للجامعة العربية**

(مركز / ح د ٧ / ٥)

مقدم البحث : د. علي محافظة

المعقبون : منح الصلح

محمد صديق شنشل

د. احمد طربين

مناقشة عامة

١٥ / ١١ ـ ٤٥ / ١١ استراحة

٤٥ / ١١ ـ ٣٠ / ١٣ **ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية**

(مركز / ح د ٧ / ١٢ / تنقيح ١)

مقدم البحث : د. علي الدين هلال

المعقبون : محمد التازي

د. محمد السيد سليم

مناقشة عامة

٣٠ / ١٣ ـ ٣٠ / ١٥ حفلة غداء يقيمها الدكتور الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، على شرف السادة المشاركين في الندوة في فندق تونس هلتون .

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : د. قسطنطين زريق

٣٠ / ١٥ ـ ٣٠ / ١٧ **الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية**

(مركز / ح د ٧ / ٦)

مقدم البحث : د. حسن نافعة

المعقبون : محمد التازي

د. خلدون ساطع الحصري

مناقشة عامة

٣٠ / ١٧ ـ ٠٠ / ١٨ استراحة

٠٠ / ١٨ ـ ٠٠ / ٢٠ **دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء**

(مركز / ح د ٧ / ٨)

مقدم البحث : د. محمد السيد سليم

المعقبون : د. يحيى الجمل

د. صادق شعبان

مناقشة عامة

الخميس في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٢

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : د. علي خليفة الكواري

٠٠ / ٩ ـ ٠٠ / ١١ **الدور الاقتصادي للجامعة العربية**

(مركز / ح د ٧ / ١٥)

مقدم البحث : د. عبد الحسن زلزلة

المعقبـــون : د. فخري قدوري
د. يوسف صايغ
عادل حسين

مناقشة عامة

٠٠ / ١١ ـ ٣٠ / ١١ استراحـة
٣٠ / ١١ ـ ٣٠ / ١٣ **دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي الثقافي**
(مركز / ح د ٧ / ١٦)
مقدم البحـث : د. محيي الدين صابر
المعقبـــون : عبد العزيز عاشوري
د. مسارع حسن الراوي

مناقشة عامة

٣٠ / ١٣ ـ ٣٠ / ١٥ فترة الغداء
جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : محمد حسنين هيكل
٣٠ / ١٥ ـ ٠٠ / ١٨ **دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان**
(مركز / ح د ٧ / ١٣)
مقدم البحـث : حسين جميل
المعقبـــون : د. مصطفى الفيلالي
جوزيف مغيزل
محمد سيد احمد

مناقشة عامة

٠٠ / ١٨ ـ ٣٠ / ١٨ **استراحـة**
٣٠ / ١٨ ـ ٠٠ / ١٩ **تعقيب عام : د. عزيز صدقي**

الجمعة في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : امين هويدي
٠٠ / ٩ ـ ٣٠ / ١٠ **دور الجامعة العربية في الاعلام**
(مركز / ح د ٧ / ١٤)
مقدم البحـث : د. غسان العطية
المعقبـــون : د. مصطفى المصمودي
د. عبد الملك عودة

مناقشة عامة

٣٠ / ١٠ ـ ٤٥ / ١٠ استراحـة
٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١٢ **دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي**
(مركز / ح د ٧ / ١١)
مقدم البحـث : د. احمد صدقي الدجاني
المعقبـــون : د. سامي عفيفي حاتم
د. غسان سلامة
اسامة الغزالي حرب

مناقشة عامة

١٥ / ١٢ ـ ٤٥ / ١٣ **دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي**
(مركز / ح د ٧ / ٤)
مقدم البحـث : د. مجدي حماد
المعقبـــون : د. عبد الحسن زلزلة
محمد فايق
د. عبد الملك عودة
حلمي شعراوي
د. احمد يوسف احمد

مناقشة عامة

بعـد الظهـر : فترة حرة للسادة المشاركين

السبت في ١ ايار / مايو ١٩٨٢

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : محمد التازي
٠٠ / ٩ ـ ٠٠ / ١١ **ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية**
(مركز / ح د ٧ / ٣ / تنقيح ١)
مقدم البحـث : عبد الحميد محمد الموافي
المعقبـــون : عدنان رؤوف
د. محمد عزيز شكري

مناقشة عامة

٠٠ / ١١ ـ ٣٠ / ١١ استراحـة

٣٠ / ١١ - ٣٠ / ١٣ اثر انتقال المقر على دور الجامعة العربية
(مركز / ح د ٧ / ٧)

مقدم البحث : د. ناصيف حتي

مناقشة عامة

٣٠ / ١٣ - ٣٠ / ١٥ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : د. يوسف صايغ

٣٠ / ١٥ - ٠٠ / ١٦

تعقيب عام : عبد المنعم الرفاعي

٠٠ / ١٦ - ٠٠ / ١٨ المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها
(مركز / ح د ٧ / ١٠)

مقدم البحث : د. محمد لبيب شقير

المعقبون : د. مفيد شهاب
د. محمد عزيز شكري
د. غسان مزاحم
ممدوح عزّام
د. عبد العال الصكبان

مناقشة عامة

الاحد في ٢ ايار / مايو ١٩٨٢

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : حسين جميل

٠٠ / ٩ - ٠٠ / ١١ الجامعة والتكتلات العربية
(مركز / ح د ٧ / ٩)

مقدم البحث : د. غسان سلامة

المعقبون : د. سعد الدين ابراهيم
د. ناصيف حتي
د. علي الدين هلال
د. محمد الرميحي

مناقشة عامة

٠٠/ ١١ - ٣٠ / ١١ استراحة

٣٠ / ١١ - ٣٠ / ١٣ الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة
(مركز / ح د ٧ / ٢)

مقدم البحث : د. ناصيف حتي

المعقبون : الرشيد ادريس
عدنان رؤوف
د. غسان سلامة
لطفي الخولي

مناقشة عامة

٣٠ / ١٣ - ٣٠ / ١٥ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : الاخضر ابراهيمي

٣٠ / ١٥ - ٣٠ / ١٧ الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينات
(مركز / ح د ٧ / ١)

مقدم البحث : جميل مطر

المعقبون : محمد حسنين هيكل
د. قسطنطين زريق
د. احمد صدقي الدجاني
ميشال ابو جودة

مناقشة عامة

٣٠ / ١٧ - ٠٠ / ١٨

تعقيب عام : محمود رياض

٠٠ / ١٨ - ٣٠ / ١٨ اختتام الندوة

فهرس عام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

(A)

(B)

Books